

المجلد الاول

من

كتاب الخلاف

في الفقه

تصنيف

شيخ الاسلام ابو جعفر محمد بن الحسن بن محمد

طوسي

قزويني



32101 013938988

2272
66587
355
12

V.

2272.66587.355.12

V.1

Muhammad ibn al-Hasan

Kitab al-khilaf

DATE

DATE ISSUED: DATE RECEIVED: DATE DUE

~~NOV 15 1981~~

DEC 4 - 1986

بسم الله

على عترت جليل النوازل

فهرست المجلد الاول

Kitab al-Khilaf

من

كتاب الخلاف

في الفقه

تصنيف:

شيخ الطائفة الامام ابي جعفر محمد بن الحسن بن علي

الطوسي

قدس سره

الطبعة الثانية

في الفين نسخة طبع ببغية دكين في طهران

على نفقة

المحتاج الى عبودية الغفور «الحاج محمد حسين كوشاني» ادام الله توفيقاته

في شهر رمضان المبارك

١٣٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين واصحابه
المنتجبين و بعدان المتقدمين من فقهاء العامة والخاصة كانوا يعدون العلم بمسائل
الخلاف من مقدمات الاجتهاد و كانوا يهتمون بامره حتى ان شيخ الطائفة قدس سره
قد اورد في كتاب القضاء من المبسوط عند ذكره للعلوم التي يتوقف عليها الاجتهاد و ذكر
المقدار الذي لا بد من تحصيله ما هذا اللفظه (واما الخلاف فهو متداول بين الفقهاء يعرفونها
حتى اصاغرهم) وكان كثيراً من فقهاء العامة قد صنفوا كتباً في هذا الشأن و اما الامامية
فلم نظفر لهم فيه بكتاب جامع لجميع مسائل الخلاف الا ما صنفه خريط صناعة الفقه الامام
الموفق السعيد الشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله نفسه الزكية فان
كتابه هذا يشتمل على تمام مسائل الخلاف و كل قول يقتضى به من الصحابة والتابعين
والفقهاء رضوان الله عليهم مع ذكر مختاره فيها على حسب القواعد والاصول و هذا
الكتاب مع علو موضعه و مناعة جانيه كان قليل النسخة جداً في هذه الاعصار المتأخرة
حتى ان المتتبعين من الفقهاء لا ينقلون شيئاً منه الا بالواسطة الى ان نشر في حوزة علمية
(قم) بحسنة الدهر و ربيع الزمان آية الله العظمى ومن القى اليه زعامة الديانة الكبرى و
انتهت اليه الرياسة الروحية فقيه اهل البيت (الحاج آقا حسين الطباطبائي) البروجردى
متع الله المسلمين بطول بقائه فانه ادام الله ظله شرح في بعض مجالسه الشريعة في تهيئة هذا
الكتاب و كيفية تحصيله بما نصه .

بسم الله الرحمن الرحيم

انى قد بذلت جهدى فى تحصيل نسخة من كتاب (مسائل الخلاف) الذى صنفه الشيخ الموفق رئيس الطائفة المحقة ابو جعفر الطوسى قدس الله سره بعد ما عز وجود نسخها فى الاعصار الاخيرة مع ما هو عليه من شدة احتياج العلماء والمحصلين اليه وكتبت لتحميلها الى ارباب المكاتب العظيمة من علماء البلدان فلم اظفر بشيء منها حتى ظفرت ببلدة بروجرود على قطعتين منه كانتا فى بعض المكاتب احديهما من كتاب الطهارة الى آخر الحج والاخرى من اواسط كتاب الطلاق الى آخر الكتاب ثم ظفرت بعد سنتين على قطعتين اخريين كانت احديهما من اول الطهارة الى كتاب النكاح والاخرى من اول البيع الى آخر الكتاب فحصل لى من مجموعها نسختان كاملتان فاستكتب نسخة وتصدى جمع من الفضلاء لمقابلة النسخة المكنوبة مع هاتين النسختين ثم ظفرت على نسخة اخرى عند العالم العامل الشيخ مشكور التيجنى رحمه الله امام الجماعة فى الصحن الشريف العلوى عند رجوعى من الحج فقابلت نسختى مع تلك النسخة مرة اخرى ثم لما تزلت بقم واراد بعض الصلحاء من التجار طبع هذا الكتاب ووجد ببعض مكاتب علماء قم نسختان اخريان تصدى جمع من الافاضل لمة ايلة الكراريس التى كانت تكتب للطبع بنسختى والنسختين الاخيرتين وتعهدا بمقابلة ما يخرج من الطبع مع تلك النسخ مرة اخرى لاصلاح الاغلاط المطبعيه فالغالب على ظنى ان النسخة الخارجة من الطبع بعد تلك المقابلة تكون اصح نسخة من هذا الكتاب واسئله تعالى لهم التأييد وارجوا من الله ان يوفق العلماء والمحصلين للاستفادة منه وان يلهمهم السداد فانه ولى التوفيق انتهى

ثم ان هذه النسخة المثلة للطبع بعد ما قوبلت مع النسخة التى كتبها ملازم سيدنا العلامة (الحاج احمد الخادمي) باشراف جماعة من فضلاء العلماء بماصمة طهران امرنا دلم ظله بمقابلتها نائباً مع النسخة التى كان يراجعها كثيراً ونسج

قديمة اجتلبناها من نقاط مختلفة فقابلنا موارد مهمة من الكتاب معها ورمزنا مواضع الاختلاف وزيد معه عنوان كل كتاب منه في هامش الكتاب مع بيان عدد مسائله وراينا من الواجب الحاق فهرس اليه مع عدد رؤس المسائل المهمة وربما اسقطنا بعض المسائل الغير المهمة اختصاراً اولآته مستغنى عنه والحقنا اليه ترجمة المؤلف قدس سره حسبما استفدناه مما علقه سيد مشايخنا ادام الله ظله على كتابي التهذيب والاستبصار في تنقيح اسانيدهما واليك ترجمة المؤلف قدس سره

فقد ولد قدس سره في شهر رمضان من سنة خمس و ثمانين و ثلاثمائة في ايام القادر بالله وسافر الى المراق في سنة ثمان واربعمائة وهو اذ ذاك ابن ثلاث وعشرين سنة واقام ببغداد وكان يحضر مجلس المقيدياي عيده الله محمد بن محمد بن التعمان الى ان توفي المفيد في شهر رمضان من سنة ثلث عشرة واربعمائة وكان له ثمان وعشرون سنة فكانت مدة استفادته منه نحو امان خمس سنين و بعده كان يحضر مجلس المرتضى قدس سره الى ان توفي هو ايضاً في سنة ست وثلثين واربعمائة فصارت اليه رئاسة الامامية ببغداد الى ان وقعت فتنة اليا ساسي بها في سنة ثمان واربعمين واربعمائة في ايام القائم بعد زوال الدولة البويهية واقبال الدولة السلجوقية بها وانتهى الامر الى ان نهبت العامة من اهل باب البصرة داره واحرقوا كتبه وكسروا كلامه فانقل الى القرى واقام بها الى ان توفي بها في شهر محرم من سنة ستين واربعمائة ويستفاد من ادعيته للمفيد في كتاب التهذيب عند نقل عبارة المقنعة حيث يقول من اوله الى اواخر كتاب الصلوة منه قال الشيخ ايده الله تعالى ومنه الى آخر الكتاب يقول قال الشيخ رحمه الله انه كان قدس الله نفسه الزكية كتب الطهارة والصلوة منه في اثناء تلك السنين الخمس وانت اذا نظرت الى كلماته في الكتابين وما جادل به المخالفين في المسائل الخلافية كمسئلة مسح الرجلين وما افاده في مقام الجمع بين الاخبار واختياراته في المسائل وما يستند اليه فيها وما يورده من الاخبار في كل مسألة تخيلته رجلاً من ابناء سبعين ومصر فعمره الطويل في تحصيل العلوم الادبية والاسولين والقراءات والتفسير ومسائل الخلاف والوفاق وطاف البلاد في طلب احاديث الفريقين وما يتعلق بها من الجرح والتعديل حتى صار له قدم راسخ في جميع العلوم الدينية ولو قيل لك

انه كان شابا حدثا من ابناء اربع او ثمان وعشرين لافكرت ذلك و لقلت ان هذا الشيء
عجائب ثم صنف بعد التهذيب كتاب الاستبصار في التوفيق بين متناقضات الاخبار وله
مؤلفات كثيرة منها كتاب النهاية على طبق ما كان متداولاً عند الامامية من ذكر الفتاوى
المتعلقة عن الائمة عليهم السلام بالفاظها المتلفة بها من دون تغيير ومنها كتاب العدة
في الاصول ومنها كتاب الجمل والمقود في العبادات لتسهيل احكامها و كتاب الاقتصاد
ومنها كتاب التبيان في تفسير القرآن و كانه كان اساساً لتفسير مجمع البيان للطبرسي
ره ومنها كتاب فهرست كتب الشيعة وربما يظهر من كلامه في اوله ان الشروع في
تصنيفه ايضاً كان في حياة شيخه ومنها كتاب الرجال و كانه المؤسس قيناً لهذين الفنين
والشيخ النجاشي صنف فهرسته بعدهما و ان كان اكبر منه سناً ومنها مختاراته من
كتاب الكشي وهو الذي بقي الى زماننا منه ومنها تلخيص كتاب الشافعي لعلم الهدى
ره و كتاب آخر في الامامة و كتاب القبية و مصباح المتعبد في الاعمال المتدبره و
منها كتابه هذا اي كتاب مسائل الخلاف في الفقه بسؤال تلامذته و تمرس فيه للمسائل
الخلافية و ذكر اقوال كل من كان يشار اليه و يمتنى باقواله من المسلمين من الصحابة
والتابعين و الفقهاء و ذكر مختاره فيها و استدلل عليه باجماع الفرق و اخبارهم انكاسات من
المسائل المنصوصة و الاقضية من القواعد و الاصول ثم لما رأى ان علماء العامة يشظرون
الى فقه الامامية بعين التحقير و الازدراء لاقتصارهم فيه على الاحكام المنصوصة و خلوه
عن التفريعات التي كانوا هم يفرعونها و يقرطون في توسعتها باعتبار قولهم بالقياس
و الاجتهاد و هذا نقص ظاهر في الفقهاعة عندهم لان القروع تنجدد يوماً فيوماً و يبتلى
بها الناس و يراجعون الفقهاء فيها اراد الدفاع عن فقه الامامية بان القدرة على التفرع ليست
مبنية على القول بالقياس و الاستحسان بل يمكننا ذلك مع المحافظة على اصلنا المذكور
فصنف كتاب المبسوط و بسط فيه الكلام في الفروع مستخرجاً لاحكامها عن الاصول
المنصوصة لا كما استخراج الشبيه من الشبيه بل استخراج حكم الفرد من العام و الفرع من
اصله المنصوص و لامتنافات بين هذه الاعراض المختلفة بل الفقيه يحتاج الى جميعها
والشيخ ميزيتها و صنف لكل واحد منها كتاباً عليحدة لئلا يختلط بعضها ببعض كما

اختلف فيما صنّفه المتأخرون عنه فما يرى في كلمات بعض من انه كان للشيخ اغراض مختلفة فتارة يصير اختياراً بحثاً و اخرى مجتهداً صرفاً بل ربما يعمل بالقياس ولذا صارت له في كل مسألة فتاوى متباينة كانه نجاس في غير محله وكان رحمه الله يسمع الحديث من شيوخ كثيرة من الخاصة والعامة فروى عن احمد بن ابراهيم القزويني واحمد بن عبد الواحد المعروف بابن الحاشر و بابن عبدون المتولد في حدود سنة ثلثين و ثلثمائة والمتوفى سنة ٤٢٣ و ابي الحسن احمد بن محمد الجرجاني واحمد بن محمد بن موسى بن الصلت العامي المتوسط بينه وبين ابن عقدة الحافظ ولد سنة ٣١٧ وتوفى سنة ٤٠٥ فكان سماعه منه قبل سقره المذكور الى المراق و ابي الحسن جعفر بن الحسن بن حنكة القمي المتوسط بينه وبين ابن بابويه والحسن بن ابراهيم بن احمد بن الحسن بن محمد بن شاذان ابي علي التراز المتكلم والشريف ابي محمد الحسن بن احمد بن القسم المحمدي والحسن بن محمد بن اسمعيل بن اشماس وابي محمد الحسن بن محمد بن يحيى الفحام السامري المتوفى سنة ٤٠٨ والحسين بن ابراهيم القزويني والشيخ ابي عبد الله الحسين بن عبيد الله القضايري الفقيه المتوفى سنة ٤١١ وابي عبد الله حمويه بن علي بن حمويه البصري و ابي عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مهدي بن خشنا المتولد سنة ٣١٨ والمتوفى سنة ٤١٠ و ابي الحسن علي بن ابراهيم الكاتب و ابي الحسن علي بن احمد بن عمر بن حفص المقرئ المعروف بابن الحمامي المتولد سنة ٣٢٨ والمتوفى سنة ٤١٧ و ابي الحسين علي بن احمد بن محمد بن طاهر بن الحسن بن ابي عبيد الاشعري القمي الرازي عن ابن الوليد و احمد بن محمد بن يحيى والشريف الطاهر ذي المجدين ابي القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن ابراهيم بن موسى بن جعفر عليهما السلام المتوفى سنة ٤٣٦ عن اربع وثمانين سنة و ابي القسم علي بن شبل بن اسد المعروف بابن الوكيل سمع منه ببغداد سنة عشر واربعمائة احاديث ابراهيم بن اسحق النهاوندي رواها عن ظفر بن حمدون عن ابراهيم والقاضي ابي القاسم علي بن محسن بن علي بن محمد التنوخي و ابي الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران و ابي الفتح محمد بن احمد بن ابي الفوارس و ابي الحسن محمد بن احمد بن شاذان القمي و ابي

و كريباً محمد بن سليمان بن الحرابي المتوسط بينه وبين أبي جعفر بن داويه و
 محمد بن علي بن خشيش بن نصر بن ابراهيم التميمي و أبي الحسن محمد بن محمد بن
 محمد بن محمد بن راز الدمدادي المتولد سنة ٣٢٩ والمتوفى سنة ٤١٩ و ابي عبد الله
 محمد بن محمد انعمان المفسد المتولد سنة ٢٣٦ والمتوفى سنة ٤١٣ وهذا الشيخ
 هو اعظم شيوخه حلاله واحاطه بالعلوم العقلية والنقلية ورعا ورؤيا للمذهب
 حرا لله تعالى عن الاسلام احسن الحر و بي الفصح خلال بن محمد بن جعفر الحجار
 المتولد سنة ٣٢٢ والمتوفى سنة ٤١٤ و أبي الحسن الصفا بن صالح بن عروزي بن منصور
 السكري وقد قرا عليه جمع كثير من مسقطه والطبقه التالية لطبقته منهم ولده الحسن
 بن محمد بن الحسن بن علي الطوسي العروزي والشيخ ابو عبد الله محمد بن احمد بن
 شهر بن الحر بن ابراهيم مشهد امر المؤمنين عليه السلام صهر الشيخ ابي جعفر رحمه الله
 علي ابنه كان فاضلا فقيها و رزق من ابنه الشيخ ابننا اسمه حمزة وهو ايضا فقيه
 يروي عن جدته ابي علي و روى عنه ده آدم بن يوسف ابو مهاجر السيفي ابو بكر احمد
 بن الحسين بن احمد السيسدي الحراني بن بلال بن الري حد والد ابي الفتوح المفسر
 و اوطاب اسحق و ابو ابراهيم اسمعيل اسماء محمد بن الحسن بن الحسين بن داويه و ابو الخير
 بن كفة بن محمد بن بن ده الاسدي صاحب كتاب حقائق الايمان في الاصول و كتاب
 الصحيح في الامامة و غيره و الشيخ النقي بن محمد ابو الصلاح الحنفي صاحب كتاب الكافي
 و السيد ابو ابراهيم جعفر بن علي بن جعفر الحنفي و الحسن بن الحسن بن الحسين
 بن علي بن الحسن بن داويه القمي بن بلال بن الري المدعو عند الاعاجم حنك والشيخ ابو محمد
 الحسن بن عبد العزيز بن الحسن الحنفي المعتدل القاهري والسيد ابو الجبر الداعي بن
 الرضا بن محمد العلوي والشيخ الامام محيى الدين ابو عبد الله الحسن بن ابو المظفر بن
 علي احمد بن ابي بلال قروي و السيد ذو الفقار بن محمد بن محمد الحنفي عماد الدين
 ابو الصمصام المروري والسيد ابو محمد ريد بن علي بن الحسين الحنفي صاحب كتاب
 المذهب والطائفة و غيره و الشح الثقة العقبة سليمان بن الحسن بن سليمان ابو الحسن
 الصرستي و شهر آشوب بن ابي نصر المازندراني حد محمد بن علي بن شهر آشوب والشيخ

الغقبه الثقة اصاعده ديمية بن ابي عديم والشيخ الغقبه عبد الحارث بن عبد الله بن علي المقرئ
 ١. والوفاء الرازي المتوفى سنة ٥٠٦ هـ والشيخ عبد الحارث محمد الطوسي والد القاسي
 ابو الفتح علي بن عبد الحارث والمفيد عبد الرحمن بن احمد عم ابي الفتح المفسر والقاسي
 عبد الرحمن بن يحيى بن عبد العزيز بن سراج صاحب كتاب الكامن والمهدب والموحد
 والجواهر في الفقه والشيخ الغقبه علي بن عبد الصمد التميمي السرواري والامير انفاصل
 عازي بن احمد بن ابي منصور المديني صاحب كتاب المو وكتاب المعانيخ والبيان والشيخ
 الغقبه كردي بن عكر بن كردي المديني والسيد لمحتش بن الداعي والشيخ الغقبه
 محمد بن علي بن الحسن او جعفر لحسن والشيخ الامام الثقة ابو الفتح محمد بن علي
 الكراخي صاحب الكتاب الممتعة والشيخ وعبد الله محمد بن هبة الله بن جعفر الوراق
 الطرابلسي صاحب كتاب الزهد وكتاب الفرح وغيرهما والسيد الاحد المرعشي
 ابو الحسن المطهر بن علي بن محمد الذي انتهى اليه منصب المقامة والرياسة في عصره
 وكان عالماً في فنون العلم والورع السعيد دوله مديريين الخلافة ابو سعيد منصور بن
 الحسين الابي وابدا و ربهيم ناصر بن الرضا بن محمد بن عبد الله العلوي الحسيني والشيخ
 والاصلت بن ابو الفادر بن محمد الغقبه الدالح والسيد الموفق وطائب بن مهدي السيلقي
 وهؤلاء هم الذين وجددهم من تلامذه الشيخ قدس سره ممن قرأ عليه اوردوا عنه
 في فهرست الشيخ مشيخ الذين وغيره ولكن الذين وجددهم انتهى احداث العلماء المتأخرين
 عن الشيخ اليهم سعة من هؤلاء ولهم الشيخ ابو علي ولد الشيخ قدس

٢- الشيخ الغقبه عبد الحارث المقرئ الرازي

٣- السيد عماد الدين ابو الصمصام ذو الفقار بن محمد الحسيني.

٤- الشيخ عبد الحارث الطوسي

٥- السيد ابو الحارث الداعي ابن الرضا بن محمد العلوي.

٦- الشيخ شهر آشوب بن ابي نصر المازندراني

٧- الشيخ الحسين بن الحسين بن بابويه المدعو عنه الاغا حاكم

والحمد لله ولاوا حراً في ٢٠ من ربيع الاول عام ١٣٧٠

(ريحان الله التمحلي الكليبي) (عبد الحسين الغقبه) (مهدي تبريزي)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا

فهرست مافى المجلد الاول من كتاب مسائل الخلاف وهو يشمل على

خمسة وثلاثين كتاباً وقد عينا فى اول كل كتاب عدد مسائله

فبلغ المجموع ٢٢٨٠ مسألة

صفحة	كتاب الطهارة مسائله ١٩٣	صفحة
١	٣ معنى الطهارة - ما يدخل تحت طهارة - ما يخرج	١٢
١٢	٤ الماء المستعمل - ما يدخل تحت طهارة - ما يخرج	١٣
١٣	٥ الماء المتغير - عدم جواز إزالة الجسائات	١٤
١٤	٦ طهارة اليد - عدم جواز يمينه - جلود	١٥
١٥	٧ عدم طهارة اليد - عدم طهارة اليد - عدم طهارة	١٦
١٦	٨ التشط بالماء - أوامى الذهب والفضة -	١٧
١٧	٩ استحباب السواك - لزوم الية فى الطهارة -	١٨
١٨	١٠ غسل اليدين قبل إدخالهما إلى الماء المضمضة	١٩
١٩	١١ حد الوجه - ما يدخل تحت الوجه - لا يجب	٢٠

صفحة	صفحة
أذرع في تداخل على الحدة والجمعة	والضمر
٦٨ وجوب الفل على غاسل البيت	٥٢ ونوع الحبر بر- جو ر لوصوء غسل لـ ع
كتاب الحيض مسائله ٣٣	علا ليعس ٩ سائنه
٦٩ حرمة وطى العائس- مائرتها فيما فوق	٥٣ موت مالا يؤكل لحمه في انماء الفل-
السرة	حكم الكر
٧٠ جواز الوطى اذا انقطع الدم- رجوع	٥٤ الماء الكثير اذا تغير
للمستحاضة الى التميز- بيان سر	٥٥ لاء استامن عن لكر - ٢ لكر مى
٧٢ منصرف لوصوء نجس- اقسام	موصوفه قول الظلى في لاء
مستحاضة حكمها لمسته نجس	٥٦ لاء الجارى- في الاماين المشتهين
٧٣ بصره و لكره فى نجس- من	ومع مروه
عند كره	٥٨ اختيار رجل بيحاسة الماء- تناقض الشهود
٧٤ من لكره لاجل نجس	فى نجس استس
٧٥ من لكره روه بدم من عاده	٥٩ شاة موضع احده من ذكر ليعسو
ودى حكمه	من عدى لصادق
٧٦ ر- نجس عاده- وير حكمه لسيه	٦٠ مؤثر الهرم المسح على النجس عدم جواز
٧٧ النقاء المتخلل- اكثر النجاس- لاحدا لقله-	لمسح على نجس احد
اذا ولدت ولم يخرج مسهام	٦١ هو ر المسح عند نجوى واسفه- ما عرى
٧٨ اذ ارد على اكثر العيص- الدم الخارج	على لقون بجواز المسح احتيازا
فل الولادة	٦٣ لمسم اذ سراجف ووجد ماء عرق
٧٩ اذا ولدت ولدين ورات الدم عقيهما-	طهارة لفتف
اذا رات الدم ساعة- المستحاضة ومن به	٦٤ حكم ما را كان فيه سرج- مسح على
سلسا- من	لحور بين حكم لجرموق
٨٠ منصف- لا سحاضة فى ليعسو- وبعض	٦٥ اذا مسح على النجس- ثم رعه- اذا خرج
مروعا	رجليه الى ساقى النجس- قول الشافعى فى
٨١ اذا كان به جرح لا تتدخل	مسون لمسح ووجد ماء
كتاب الصلوة وفيه ٦١٦ مسألة	٦٦ دا صاحب اسفل الخف نجاسة- مطهريه
كتاب مواقيت الصلوة وفيه ٥٣ مسألة	الشمس
٨٢ لا يجوز افتتاح الصلوة قبل الوقت الدلوك	٦٧ قبل الجمعة والايعاد- ويان وفتح مسائل

فهرست کتاب الخلاف

[illegible]

دهود نم - کبیة السجود	۱۰۹	لا یجوز ان یضع الیمن علی الشمال و للاعکس
۱۲۳ وضع الحصة علی الارض - وضع سائر الواضع	۱۱۰	الادعة ساجدة من کثیرة لیس
۱۲۴ لا یجوز السجود الاعلی لار من لا یجوز السجود علی شیئی هو حامل له - اتسیح فی السجود	۱۱۱	سجود سجد علی یمنه
۱۲۵ الطمانیة فی السجود - رفع الراس منه - کرهه ولامنه - حذره لاسراحة	۱۱۲	کبیة سجد السجود فی و. و. و. و. و. سر بالیور - من انحراف الشریک عنه لیس ووجه لک
۱۲۶ سجود لورث	۱۱۳	لسلسلة آية من کل سورة و جود احوال و حذره من
۱۲۷ بد لا یجوز حذره من السجود علی اشی من جواز الدعاء بعد الصلوة علی النبی من - بیان الشهد	۱۱۴	من یسی فائجة لکتاب و جوب سورة اخرى مع العبد
۱۲۸ الشهد الا یجوز العنوس فيه واجان - لله لکمن	۱۱۵	لا یجوز علی سورة و حذره من عر حذره جواز التسیح فی الاخرین
۱۲۹ الصلوة علی النبی من فرض فی التشهدین	۱۱۶	یحوز التسوية فی الرکعی من مقدار السورة فی سجدته انحرافه عن حذره
۱۳۰ مضاً الشهد النحر فی صلوة الاعفات و عکسه اذنی الشهد	۱۱۷	جاء کثیرة فواحدة للاستفتاح و الرکوع - شیء اذ اکبر للاستفتاح و الرکوع ان یکبر فایضا - حذره لیس و لا یجوز
۱۳۱ حذره علی ان من وجبه فی الشهد جواز الدعاء فی الصلوة	۱۱۸	من یحس لیس
۱۳۲ التلیم فی الصلوة - یسلم الامام والمعهود سنة و حذره	۱۱۹	اذا انقل من رکعی الی رکعی
۱۳۳ استحباب التعقیب للامام - استحباب التقوت محل عو	۱۲۰	اکبر للرکوع لا یجوز یحس من لصلوة - رکیة الطمانیة فی الرکوع - و جوب اتسیحه فی الرکوع و السجود
مائل قضاء الفوائت	۱۲۱	من ما یجوز من استحباب ما یحسب ان یقال عند وقع الراس من الرکوع - و جوب وضع الراس عن الرکوع
۱۳۴ من حذره لیس	۱۲۲	من رفع راسه قبل الامام - حذره شک - اذ منع من الرفع - اذ اراشی من لقرآن ساهماً - جواز الکیر للسجود
۱۳۷ من فائتة صلوة اللیل - جوب السلام فی صلوة		
۱۳۸ استحباب ان یغط فی الصحرا بین یدیه - لا یس فی لیس و حذره لیس		
۱۳۹ عدم جواز کشف الراس للحر		

صفحة	صفحة
جواز سجود التلاوة في جميع الاوقات -	١٤٠ وجواز تلاوة حكمه عيني -
و يجب ان يكون	١٤١ عورده تلاوة سجدة عشر -
١٥٧ سجدة الشكر	مثل لامه - عورة الرجل
١٥٨ سجدة لمعرفه -	١٤٢ رايه سجدة لا يوجد حكم عيني
١٥٩ الصلوة جوف الكلمة - الصلوة ذا الشهد	١٤٣ جواز الصلوة في قيس واحد - الماجر عن
الست	اقرائة من تكلم في الصلوة
١٦٠ سجدة فوق الكلمة -	١٤٤ المنع في الصلوة - نسيان القراءة
١٦١ من لم ينع في قضاء ما فات من	١٤٥ تسجل الصلوة بالحدث
١٦٢ مسائل الشك	١٤٦ من سجد احدث يخرج بعدا -
١٦٣ من سجد في اربع ركعات -	١٤٧ شرب الماء في الصلاة
١٦٤ اذا لم يدركه صلى	١٤٨ اذا ادرك مع الامام ركعة -
١٦٥ من سجد في اربعة ركعات -	صلى منفرد اثم وجد جماعة
١٦٦ السجدة الواحدة -	١٤٩ مسائل الماجر في نسيان فصل الصلوة من لم
١٦٧ من سجد في اربعة ركعات -	يقدر على الركوع
١٦٨ من سجد في اربعة ركعات -	١٥٠ من صلى جالسا لعلقة الماجر عن السجود
١٦٩ ما يوجب سجدة السهو -	من لم يقدر على السجود على وجهه
١٧٠ مواضع وجوب سجدة السهو	١٥١ من قدر على القيام اثناء الصلوة -
١٧١ سجدة السهو -	عن نسيان -
١٧٢ من سجد في اربعة ركعات -	١٥٢ اذا قرأ آية رحمة -
١٧٣ من سجد في اربعة ركعات -	١٥٣ سجود التلاوة
١٧٤ من سجد في اربعة ركعات -	١٥٤ سجدة -
١٧٥ من سجد في اربعة ركعات -	١٥٥ موضع السجود في حم -
١٧٦ من سجد في اربعة ركعات -	١٥٦ وجوب سجود الزايم على الفاري والمسنم

مهرست كتاب الخلاف

صفحة	صفحة
الصلوة في الملايو كل لعمه - الصلوة في الشهر	١٧٣ من لا يحسن القرآن - اذا صلى قوم على غير طهارة
احكام المباح	١٧٤ اصبوة حجاب الكفر
١٩٣ عدم جواز المقام والثلث لعمه في السعد	١٧٥ الصلوة حجاب الشارب السكر - طهارة البدن
١٩٦ عبور اعدائهم في المساجد - عدم جواز رجوع المشركين - كراهة الصلوة في اعيان الابل	والباب شرط من تل في المعنى
١٩٧ الاوى - اى كرهه في اصبوة	١٧٦ من لا يحسن الاوى - حجاب - ما ليس به من
احكام التوافل	١٧٧ ايدم له موعته - اذا صلى ثم رأى معاة على نوبه
١٩٩ ركعت التوافل الرائى بعض موعه	١٧٨ تطهير الجسم الصلابة - ملائمة الصلوة
٢٠١ الجماعة في توافل رمضان بدعه	١٧٩ اذا كان معه ثوبان طاهر و نجس - لو نجس احد كفى القبول
٢٠٢ عدم جواز في شهر رمضان	١٨٠ اذا اصاب ثوب البرقة دم الحيض - عرق لعمه من حره - حجاب الكفر - بون الصبي
٢٠٣ في عبود - وفي اصبوة لعمه - بون	١٨١ فصلات اعيان
٢٠٤ عدم جواز في	١٨٢ اى كرهه من
٢٠٥ عدم جواز في	١٨٣ اعله بحه - احقره معصم حره صهر
كتاب صلوة الجماعة مسائله ٤٠	١٨٤ يكره للبرقة ان تصل شعرها شعر غيرها
٢٠٧ استحبابها في الصلوات الخمس - اذا صلى جماعة و جاء قوم حره	١٨٥ كيفه تطهير الارض من نجاسته البول - تطهير الشمس الارض
٢٠٨ صلوة الصبح بدعه - اختلاف حال الامام و الاموم	١٨٦ الصلوة في الففار
٢١٠ الصلوة خلف المذلل	١٨٧ الصلوة في العمام - تطهير الاجر بالار
٢١١ امامة الامم للقارى - اذا اتم من تسين كرهه -	١٨٨ اصبوة في التوضع لنجس
بعض منى يوم من اصدوه - مهيقه لحدث	١٨٩ حمل الحمة في اصبوة
٢١٢ قصد ائراء الاموم امامة المرفق - كيفية الايام	١٩٠ صلوة في حجر
٢١٣ مائة منى و اصد عن بعد الجماعة	١٩١ فيما يكره فيه الصلوة - الصلوة في الحديد
٢١٥ من الاموم امام في اركوع و السجود - عدم جواز اصبوة حجاب الماسق	الذهب - الصلوة مع اللثام
٢١٦ امامة المسافر لمقيم وعكسه - سعة الاموم	١٩٢ اصبوة في لدر و ثور - لعمصوبين - الوضوء بالماء المصوب
المن - استحباب مائة امرة للنساء	

فهرست کتاب الخلاف

صفحة	صفحة
٢٣٧ حکم جمعة عن ابراهيم	٢١٧ عن مومنين لا ائمة عن مومنين و...
٢٣٨ في حث الامام	اليام الى الصلوة والاحرام بها
٢٣٩ من سقط عنه فرض الجمعة	٢١٨ عدم اشتراط نية الامامة جواز قطع الصلاة
٢٤٠ فسا يجب يوم الجمعة من يرد السفر يوم	والدخول في العريضة
الجمعة	كتاب صلوة المسافر مسائله ٣٦
٢٤١ شرطية المدبر للخصبة - المدبر من الصلوة	٢٢٠ وجوب استفسار في سفر صاعدا حذو
ولا يجب اجمعه على المدبر مسافر	٢٢١ استفسار في سفر من و كذا لا
على يوم الجمعة	٢٢٢ حذو لرحل
٢٤٢ من رحل مسجد والامام يختص	٢٢٣ المسافر ذا ولي استفسار عنه
٢٤٣ سراجا يختص و لا يختص وقتا	شهر
حرمة الكلام في سائبا	٢٢٤ من حث عليه اسماء في سفر
٢٤٤ قال يكون اختصه - وفي استجابه	في لا يمكن الارادة
الدعاء	٢٢٥ من خرج الى السجدة وحل الوقت
٢٤٥ من اختصه صوم - وفي سفره في	عدم احتياج لغيره الى
اجته من لوز	٢٢٦ حرام للمسافر حث لغيره قضاء
٢٤٦ وفي اختصه وصلاة الجمعة	صنوه
٢٤٧ من دلت مع الامام ركعة - من ذكر	٢٢٨ بوقصد استفسار ماء للصلاة
انه ترك سجدة بعد الصلوة	في الضيق
٢٤٨ سلام امام على ليدس - واستغفره ليهم	٢٢٩ د سفر الى بلدته صرحا - و
- كراهة الكلام للخطيب و السامع -	المسافر قصي رما
من سره بعد الجمعة امام ومن يأمره	٢٣٠ سقوط بعض سواها عن مسافر سفر
٢٤٩ جواز امامة المدبر - لا يجوز امامة الفاسق	المعصية
٢٥٠ عدم اسعادها بالصبي - لا يجوز ان يكون	٢٣١ لجمع بين الصلوة
من لخدمته اقل من ثلاثة اعيال - وقت	كتاب صلوة الجمعة مسائله ٥٣
حرمة السجدة - ومن يحرم عنه	٢٣٣ من كان مقيما في بلد - اذا كان قوم في
٢٥١ في فيها قنوتان ما استحب في يوم الجمعة	قرية - من كان غير من فرسحت
٢٥٢ استحباب الجهر بالقراءة يوم الجمعة	٢٣٤ من حث عليه الجمعة
صلوة الخوف مسائله ١٥	٢٣٥ عدم من بعد الجمعة
٢٥٣ صلوة الخوف جائز - ان صدقة الخوف	٢٣٦ حكم لا يصح - فساد روحه لئلا

صفحة	صفحة
٢٧٢	٢٥٤
صلوة الكسوف فريضة - وتعلي اذ اوجد سببها	مقصودة وكيفيتها
٢٧٣	٢٥٦
كيفية صلو الكسوف ما يستحب فيها	جواز صلو الخوف في الحضر - وجوب اخذ السلاح فيها
٢٧٤	٢٥٧
ليس بعدها حطة - صلو الخوف - و وجوبها عند حدوث كل اية - وتعلي حذرها وفرادي	صلوة شده الخوف وكسبها
٢٧٦	٢٥٨
صلوة الاستسقاء ركعتان وما يستحب فيها	جواز صلو الجمعة على هيئة صلو الخوف
٢٧٧	٢٥٩
تعزيز تارك الصلو متبداً	حرمة لبس الحرير المصن على الرجال و جواز المختلط
٢٧٩	٢٦٠
كتاب الجنائز مسائله ٩٨	كتاب صلو العيدين مسائله ٢٧
ما يستحب في حال الاحتضار وما يكره - حكماء عن لبس - حكم الميت لمجرم - المرفة اذا ماتت بين الرجال ولا النساء - جواز غسل الرجل امرته وبالعكس - عدم جواز غسل المسلم لشرك لبس بعض حب الفل على غاسله ومن منه قيل الغسل - الكفن و صفته - وجوب ائنة هذا الغسل - بعض احكام الكفن والحنوط - استحباب لعن مدبره - حكم من مادي اسحر ارباب لعن يؤخذ لكفن وموثة لميت من من لركه كفن امرته غير زوجها - كفن المنسوب - حكم السقط والشهيد ومن هل في اسمر ك	صلو العيدين فرض على الايمان استحباب التكبر وروفته وكيفيتها
٢٨٩	٢٦١
من خرج من اسمر كة ثم مات - من من في غير المعركة - حكم المرجوم و المرجوم	مكان صلو العيدين
٢٩٠	٢٦٢
و ولد له ولد - حكم اسفون	عدم لاسمعي وحر لعطر - لا - دعه في صلو العيدين - اسكر - في صلو العيدين وعندها وما يستحب فيها
	٢٦٤
	فيما يقره في الركعة الاولى والثانية من السورة - حكم نسيان التكبيرات
	٢٦٥
	اخطئه بعد السورة - شريعة العذر - كراهة اسفل
	٢٦٦
	عدم وجوب صلو العيدين على السافر و لمرقة - حكم صفة لاسمعي في صلو العيدين
	٢٦٧
	اسكر تعقب حسن عشره صلو و صفه وبعض احكامه
	٢٦٩
	اربع مسائل في الشهادة على الهلال
	٢٧٠
	في اجتماع العيد والجمعة وبعض احكامه
	كتاب صلو الكسوف مسائله ١٠

صفحة	صفحة
من اهل البني و اهل العدل - من قتله مقطع الطريق	٢٩١
حكم القطعة من الميت - اختلاط قتلى المسلمين بالشركتين - سبي لاسان	٢٩٢
المعتوق - طريق حمل الجازء و ماير وانه	٢٩٣
طريق التشيع - لبوة على لاموات واحكامها وكعب	٢٩٤
عس مسجور ابدى	٢٩٥
اذا اجتمعت جناز	٢٩٦
فبين ادوك الامام في اثناء الصلوة على لجدره - كراهة لبوة عيب بها	٢٩٧
كعبة الارال في القر	٢٩٨
جواز التزوية - حكم الميت العامل - اد سمح احدى جواهر و ما	٢٩٩
دفن الميت بغير قبيل - استحباب الاعلان بموت الميت - السنة ان يقف الامام عند راس الميت - عدم جواز الصلوة على العائب	٣٠٠
كتاب الزكوة مسائله ١٥٤	٣٠١
وجوب حق سوى الزكوة - زكوة الامل وما يجب فيه	٣٠٢
شرعية جنون لعون - ايقونى اصف بن	٣٠٣
ذ نعت لاسان مدنى - اد كات لاسان كلها مرصدا - جواز اعطاء الماحض مكان الحرقة	٣٠٤
جواز ائد العير مكان ائشة اذا ماواه	
في القية - ويؤخذ من النوع العائب - اذا حال العول لرمه الاداء	٣٠٥
مصاب اليقر	٣٠٦
نعت اعلم	٣٠٧
لسان لاسع الامهات	٣٠٨
عند واحد من اعلم بخبرون من	٣٠٩
يؤخذ من ائشة لاسى بن ارا و لغت لائشة بن ماب لاهيات	٣١٠
عند حوار على الزكوة لى بلد حر حيدر رب لاسان في اخراج الزكوة في يد شاء	٣١١
قول دعوى رب المال - تعلق الزكوة حين المال	٣١٢
اممعه و اجسروى و عل ماله - لمعيب ذ احد صده	٣١٣
المثولد بين الصباء والعلم - عدم الزكوة في لسفل قبل احوال	٣١٤
لا لاسر لخصصة في الزكوة	٣١٥
من لاسون شه في موضعين لاسان الواحد بين شريكين - بيع بعض المصاب في اثناء العول	٣١٦
السال الزكوى اذا كان في مواضع - مال القصي و المصون	٣١٧
والمكاتب	٣١٨
اذا ملك المولى صده مالا - عدم جواز عنده لى كونه اسكندره - سب الساعى لاهن لاسان	٣١٩
مسائل تمجيل الزكوة	٣٢٠
اذا كان عنده اربعون شاة	

صفحه	صفحه
۳۲۱	۳۲۱
۳۲۲	۳۲۲
۳۲۳	۳۲۳
۳۲۴	۳۲۴
۳۲۵	۳۲۵
۳۲۶	۳۲۶
۳۲۷	۳۲۷
۳۲۸	۳۲۸
۳۲۹	۳۲۹
۳۳۰	۳۳۰
۳۳۱	۳۳۱
۳۳۲	۳۳۲
۳۳۳	۳۳۳
۳۳۴	۳۳۴
۳۳۵	۳۳۵
۳۳۶	۳۳۶
۳۳۷	۳۳۷
۳۳۸	۳۳۸
۳۳۹	۳۳۹
۳۴۰	۳۴۰
۳۴۱	۳۴۱
۳۴۲	۳۴۲
۳۴۳	۳۴۳
۳۴۴	۳۴۴
۳۴۵	۳۴۵
۳۴۶	۳۴۶
۳۴۷	۳۴۷
۳۴۸	۳۴۸
۳۴۹	۳۴۹
۳۵۰	۳۵۰
۳۵۱	۳۵۱
۳۵۲	۳۵۲
۳۵۳	۳۵۳
۳۵۴	۳۵۴

مات الموصي له قبل القول
 ٣٦٨ وجوب زكاة الفطرة على من ملك صائغ
 اذا كان عدداً ما وقف لوجوب - لمرأة
 اسوسره وروجهامسر
 ٣٦٩ زكاة الفطرة صاع - يجوز اخراج
 لفسه
 ٣٧٠ استحباب الاخراج من القوت العنب -
 لا يجوز في الفطرة الدقيق والسويق
 ٣٧١ زكاة الفطرة واجبة على المسلمين - جواز
 اخراج لافس حوز حراج عبرهونه -
 مصرف الزكاة
 ٣٧٢ استحباب حسن ابركواب لى لافس هومت
 اخراج لعصره مقدار اصابع
 ٣٧٣ اذا وجب الزكاة لم تقط بالوفاة

كتاب الصيام مسائله ٩٠

٣٧٤ وجوب الصوم في رمضان - الصوم لا يجري
 من غير نيته - الصوم معروض ومسنون
 ٣٧٥ الصوم خمس على صرس
 ٣٧٦ وص له في الصوم
 ٣٧٧ جواز ان يتوى صيام النافله بهاراً - اذا
 بوى بالهار يكون صائم من اومه
 ٣٧٨ علامة شهر رمضان - صوم يوم السبت من
 شعبان
 ٣٧٩ روزه جلال في شهر - لا فعل في روزه
 لا شهاده شعبان
 ٣٨٠ من صحح جفت في شهر رمضان - ادشث في
 صلوع لعصر - اصابع من لصنع

من باع تمره قبل بدو صلاحها
 ٣٥٥ احكام الخمس - المعادن يجب فيها الخمس
 وكذا ربح الحارث
 ٣٥٦ وقت وجوب الخمس - بيع تراب المعدن
 اشتراط التصليب في الكثر
 ٣٥٧ مع لسمي عن لسمي في معدن - حق
 الخمس ملك مسخه - لركارهو - كسر
 المدفون
 ٣٥٨ داوود وراهم مصرودة في الجاهلية - اذا
 وجد ركازاً في ملك مسلم او ذمي
 ٣٥٩ مصرف الخمس - اذا اخذ الامام الخمس -
 وجوب الاظهار على من وجد الركاز -
 على الامام ان يدعو المصاحب الزكاة
 كتاب زكاة الفطرة مسائله ٤٥

٣٦٠ زكاة الفطرة فرض - وجوبه على المافل
 لعمر وجوب الفطرة على المولى
 ٣٦١ فطرة الزوجة والصيف
 ٣٦٢ والولد الصغير - حكم ولد الولد - و
 الولد المعسر - والولد الكبير
 ٣٦٣ والسنون بعت - و مموه - و لكر
 ٣٦٤ اخراج بوجه الفصره عن نفسه - حكم
 المولود لينة الفطر
 ٣٦٥ اذا كان السد بين شريكين - اذا كان
 بعض المملوك حراً
 ٣٦٦ اذا باع عبداً قبل الهلال - اذا اتممت بعد
 الهلال وعنه دين
 ٣٦٧ ان وصيه بمسومان من لالهال - ار

- ۳۸۱ ما یخرج من بین امتنانه - غار الدقیق و
مع لرین
- ۳۸۲ حکم الفی من اصبح يوم الشکسية الاططار
ثم بان انه من رمضان - التروید فی النية
ومض فروعها
- ۳۸۳ اذا کل شکافی العجر - من جامع فی
نهار رمضان
- ۳۸۴ و کفارتہ - وطی لمرته نائمة - حکم لرب
۳۸۵ عدم منوطیة القضاء بالکفارہ - من عجز
عن کفاره - اذا کل وشرب سبیا
- ۳۸۶ کفارة الاططار - لا بشرط الايمان فی
الرقبة - وجوب التتابع فی الصوم - مقدار
لاصم
- ۳۸۷ حکم ما اذا تکرر الفطر - اذا اعتقد
الاططار فجامع - حکم البیاضه فی بادون
الوطی - حکم لا دخال فی الدبر
- ۳۸۸ اتیان السبیه - اذا وطی فی يوم من شهر
رمضان - حکم لا کن والرب
۳۸۹ من افطر يوما من رمضان
۳۹۰ حکم المکره علی الاططار - العامل و
المرض - کراهة افطله
- ۳۹۱ الوطی فی بادون الفرج - حکم الاغشاء
والنوم
- ۳۹۲ کل سفری وجب التعمیر بوجوب الاططار
القادم من سفره والمریض اذا برء
- ۳۹۳ نفوسوم يوم بیته - اذا اصبح يوم الشک
مفطراً - حکم المعنی والکافر والمریض -
اد بوی الصوم ثم سافر فی لیل
- ۳۹۴ اد ارای هلال رمضان وحده - حکم لوطی
فی هذا اليوم - تبوت الهلال - قیام الیته
مدالروال، من فاته صوم رمضان
- ۳۹۵ من فطر ولم یفقه ثم مات ومض فروعہ
- ۳۹۶ فصل السابع فی القضاء لا یستند صیام
المیدين - من لم یجد التیدی
- ۳۹۷ حکم ما لا یؤکل عاده - حکم الحفنه - اذا
داوی حره فوصل لدواء لی حوفه
- ۳۹۸ الموط مکروه - اذا تمضض وسق الماء
الی جوفه من لا طریق له الی معرفة رمضان -
- ۳۹۹ حکم افاقه المجنون فی اثناء الشهر
- ۴۰۰ من وطی فی اول النهار ثم مرض - اذا
سافر الصائم فی اخر اليوم - حکم وطی
الصائم - صوم لطلوع
- ۴۰۱ من افطر الصوم المنذور - حکم الارتماس
والکذب علی الله - حکم افطار القضاء -
القضاء علی الحنايه الی طلوع الفجر - من
حب فی وراسل حکم به انخروج عن
الصوم و لصومه
- ۴۰۲ کعبه شهر و يوم فی لیسع
- کتاب الاعتکاف مسائله ۴۱**
- ۴۰۳ لا ینتقد الاعتکاف الا فی المساجد الاربعه
ولا یصح لا بالصوم - حکم مباشرة المریة
فی الاعتکاف
- ۴۰۴ مسائل نفرا الاعتکاف
- ۴۰۵ د اذن لزوجہ او امته فی الاعتکاف - من
اراد الاعتکاف عشر الا اخره - لا یجوز الا
عتکاف فل من ثلاثة یامه ولا یصح الا فی

صفحه	صفحه
عليه حجة الاسلام	لمسجد لا يرفع
٤١٧ حوزة حج اعبد من اجر و حوب الحج	٤١٦ بعد ان يدخل الى المسجد الذي تقرأ الصلوة فيه - يجوز للمعكف ان يخرج عصا
على الفور - اشهر الحج	حاجة
٤١٨ لا يقعد الاحرام الا في اشهر الحج - جميع السنة وقت العمرة المستولة	٤١٧ د سكر للمعكف وازيد حكمه
٤١٩ لا يجوز ادخال الحج على العمرة ولا لعكس	عشرة واربعة
باعتداله	٤١٨ حكم الوطى بهراً اوليلاً - نذر الاعتكاف يوماً
٤٢٠ العذر من المفرد سواء - لغيره	٤١٩ اذا نذر الاعتكاف ثلاثة ايام - عدم جواز
الحج و العمرة - كيفية احرام الحج	سواء لمسك للمعكف - المعكف
يسمع	ادامات زوجها - حكم نذر الاعتكاف
٤٢١ كفة احرام العمرة بعد الحج - التمتع	كتاب الحج مسائله ٣٦٦
اضل من القرآن - ان النبي من حج قادراً	٤١١ ليس من شرط وجوب الحج الاسلام -
على ما صرفناه	شرط الرجوع الى مكة - من لم يجد
٤٢٢ دم التمتع نكاح - التمتع اذا احرم بالحج	الراد والراحلة - المستطيع بدنه
لرمه من بعد الحج - حرام الحج من بي	٤١٢ د سبعة من لاروجه بدنه - الحج -
لا احرم من غير سهر للحج	استثناء الحج من المأجر
٤٢٣ اذا احرم التمتع من مكة بالحج - من	٤١٣ اذا استطاع من يطعم - حصول الاستطاعة
حرم بعد صلاته لا بد من التمتع -	بما لا بأس
من لم يكن	٤١٤ حكم بدل الاستطاعة - اجزاء الحج عن
٤٢٤ من ليس من حاضري المسجد الحرام - المسائل	لليل - المضروب اذا بره - بدل الحج عنه -
لمسكه بالهدي	جواز الوصية بالحج تطوعاً - عدم صحة
٤٢٥ لا يجوز صيام ايام اشهر و اركان ديني	بما لا بأس
٤٢٦ من تلبس بالصوم ثم وجد الهدي اذا احرم	٤١٥ لا يجوز لاسيما عن لصحاح من ماله و
بالحج ولم يصم ثم وجد الهدي صوم	عنه الحج - من لا طريق له الا الحرام
الثلاثة ايام اذاه الى هلال المحرم	٤١٦ من مات وعليه الحج والدين - لا يصح
٤٢٧ صوم اسمه لا يجوز لا بعد الرجوع الى	يصلح عن غيره - من نذر الحج و
امه	
٤٢٨ اذا لم يصم في مكة ولا في طريقه - اذا	

٤٤٣ يكره غسل رأسه بالغطى والاحتجام -

مطلان تكاح المحرم وبعض فروع

٤٤٤ جواز الاستقلال بالممكن فوق الرأس

٤٤٥ جواز غسل الثياب - بعض آداب دخول

مكة - يستحب استلام الحجر -

٤٤٦ دابر كس - ما يطوف - خطبه و سر

المعز

٤٤٧ الطواف يجب حول البيت والحجر و

بعض الفروع المتفرعة عليه

٤٤٨ زكوا الصواف وما سجد فيها

٤٤٩ السعي بين الصفا والمروة وبعض فروع

٤٥٠ افعال المرأة - موضع بحر الهدى

٤٥١ موضع قطع التلبية - عدم تداخل فعال

المرء

٤٥٢ الطائف المتمتعة - غطية الامام برفه و

بعض احكامها - في الجمع بين الصوتين

٤٥٣ بعض عرفه ليس من لونه بعض فروع

الوقوف

٤٥٤ يجتمع بين الغرب والشرق في المردلة

٤٥٥ الوقوف بالمردلة - من فاتته عرفات و

ادراك اشهر لا يجوز ارمي لا بالحجر

و بعض فروع

٤٥٦ دعت بوقوف بالمردلة - وقت رمي حبرة

المقه

٤٥٧ ما يصل بين يوم النحر - حكم اكل

الهدى

٤٥٨ لتحل من حرمة المعبره بالنقصير -

لتحل في الحج ثلاثة - يصح لمنع

كمن لم يمسح لعمدة محل

٤٢٩ المواقيت الاربعه - من جاوز الميقات

مرند غير است

٤٣٠ المجاوز بمكة - من جاوز الميقات محلا -

لا يجوز الاحرام قبل الميقات - استحباب

بعض

٤٣١ كراهة الطيب قبل الاحرام - التلبية عقب

الاحرام

آداب الاحرام

٤٣٢ لا يعمد ولا حرام محرد له اذسى ما

حرمة الطيبه منه وبعض فروع

٤٣٣ لا يجوز لبس ثياب القدر

٤٣٤ من لا يجد اسمين ليس له قص - من بعض

ما لا يجوز لبسه بحرمه وما يجوز

٤٣٥ وجوب كشف الرأس وبعض فروع

٤٣٦ حكم تكرار البس - حكم الوطني ما ساء

٤٣٧ من صلبه المصوميه لعداء بعض فروع

الطيب

٤٣٨ حكم الادعاء - من اكل طعمه المضى

و بعض فروع

٤٣٩ كراهه معود عند انقضاء بعض فروع

الطيب

٣٤٠ لا يجوز للمحرم خلق الرأس - تعليم الاطفال

و ما سفع عنه

٤٤١ يجوز للمحرم خلق رأس الحمل دون

لكن

٤٤٢ الاكتحال بالانثى يجوز للمحرم الاغتسال

فهرست کتاب الاخلاق

صفحه

صفحه

۴۷۵ حکم ما اذا قصد لاجرا صحيح - اذا استاجر
رجلا ورجلا

۴۷۶ را حرم لاجير عن نفسه وعن من ساعه -
موت الاجير او حصره قبل الاحرام
وبعده

۴۷۷ بعض فروع لا يستحار

۴۷۸ را اوصى بان يفتح عنه موطوعه - اذا قال

فتح عني سمعت - من قال و من فتح
عني فله مائة - بعض مباحات استثنى من
كل عنه حصة لاسلام وحقة بدر

۴۷۹ اذا استاجر به فتح عنه فاستمروا لعكس -

اد كان عليه حصان وهو مقصوب - من

سعى احد بطول من بعد الاعمال - مسائل
جاء الصد

۴۸۱ ما له من معصوم عنه - كفارة صغار الصيد

وحظ فروع الصيد

۴۸۲ في تقويم الشئ

۴۷۳ لزوم منه وقت الاحراج - حرمة لحم

الصيد - دبح الصيد

۴۸۴ اذا كل المصوم من صيد قتله - بعض

فروع لزوم الكفارة

۴۸۵ الشجر الذي ينبت ويبس ما يناسبه من

لعروض لا يابس باخراج حصي الحرم -

فيما عارض لغار لمعد

۴۸۶ اذا اشترك جماعة في قتل صيد - بعض ما

ملزم في قتل الصيد

۴۸۷ لا يملك المصوم الصيد - واذا احرم ذ

ملكه عنه - حكم صيد الجراد

التنبيه اذا دخل الحرم - استعجاب الغطية
للإمام بنى

۴۵۹ جو زهديم انطو فدخل اخروج لا يجوز

ارمى الا بعد الروال - الرصيد حب

۴۶۰ حكم سباع الرمي وما حيره

۴۶۱ يجوز بمرعاة الميت ماله - يستحب

الغطية يوم النفر الاول - وقت النفر -

وجوب الترتيب في قضاء الرمي

۴۶۲ بعض فروع الرمي من ترك البيت بلا عذر

۴۶۳ رول لمعصب مستحب - يصح ان يحرم

عن الصبي - اذا قل لصبي اصبر حو

حرام عن لوللو - بعض فروع احرم

الصبي

۴۶۴ طواف الوداع مستحب

۴۶۵ من وطئ في الفرج قبل الوقوف و بعض

فروعه - من اشد حبه وحبه للمنى -

اذا وطئ بعد التحلل و بعض فروع الوطئ

۴۶۷ من اشد عمره كان عليه منه - لغار را

افسد حبه لرمه بدنه

۴۶۸ من وجب عليه دم ولم يجد - بعض مسائل

النحر - بعض فروع قضاء الحج او العمرة

۴۷۰ من دخل مكة لمدينة - من يجب عليه

الدخول محرما - من اسلم وقد حاور لبيقات

احرام الصبي وابنه - بعض فروع حرام

الصد

۴۷۳ من اهل صحتين - الاستيعار للحج جازي -

۴۷۴ لا يصح لي ميس موضع للاحرام في

الاجاره

فهرست کتاب الخلاف

صفحة	صفحة
٤٨٨	حكم يبيح النعام والحمام - ومن فروع -
٥٠٠	ادامس الطير على فراش محرم - حكم
٥٠١	قتل السباع
٥٠٢	اذا اراد المحرم تضليم صيد - اذا تنف
٥٠٣	ويش طار - اذا جرح الصيد
	٤٩٠ ما يولد بين ما لاجزائه وماله الجزاء -
	حكم الحوارح من الطير - صيد المدينة
	حرام
	٤٩١ تعارض قيمة الشئ عن شئ ممكن -
	دا عيجر عن صيام شهرين - تصاعف
	لكفره في نفس في الحرم - ما
	لجسد واحد
	٤٩٣ اوالم يجد المحصور الهدي
	٤٩٤ المحصور بالمرض واشترط الحرم المحلل
	عدد الجسد
	٤٩٥ لا يجوز بيع الروح عن الجسد - ليس
	بمرتبة لصوع الا من روحه - ليس
	للابوين امر في حق اوله - سرامه وجود
	البيع على المنة
	٤٩٦ لا تكون العدة مائة عن البيع - حكم
	المرتدة بعد البيع والاحرام
	٤٩٧ الايام المعدودات - يجوز عندنا البيع في
	ايوم الثالث
	٤٩٨ لدماء اسعفه لا حرام ما يحب عليه من
	الدماء بالنفوس - التقليد والاشعار من
	س
	٤٩٩ عندنا يصير محرماً ما حد ثلاثة اشياء
	يجوز اشراك سعة في دنة
	٥٠٠ دبح الابل او تنحر البقر - ما يس في النحر -
	محل النحر - عدم جواز اكل الهدي لو احب
	٥٠١ وجواز في التطوع - من اكل كل الهدي
	٥٠٢ راصر الهدي لا يجوز - ولي غير
	السلم الدبح - اذا نذر هديا عينه - ما
	سحب للمكي والمتبع اذا اراد الحج
	٥٠٣ اذا لمي حلال صيداً - ما يستحب للحاج و
	ما بكره - مكة افضل من مدية
	كتاب البيوع مسائله ٣٢١
	٥٠٥ بيع خيار الرؤية صحيح - لا يثبت الخيار
	فيه الا مع التخلّف - اذا اشترى شيئاً لم يره
	حال العقد
	٥٠٦ بيع الخيار على ثلثة اشرب
	٥٠٨ حذر لحوان - سلم بدخه خيار الشرط
	الصلح لا يفسخه الخيار - العو لة بدخها
	خيار الشرط - الخيار في الوكالة والعارية
	و لقر من و لعماء
	٥٠٩ ١٠ ميث الشفع لشخص لمساق
	لا بد من خيار الجسد - الاجارة لا بد منها
	خيار المجلس - لو اهب الرجوع في هبة
	٥١٠ شرط الخيار في السكاح - الضلع على
	صريين
	٥١١ عدم دخول خيار الجسد في انقصة -
	حكم الكتابة البيع بشرط الخيار - حكم
	الخيار في سبق والرمان
	٥١٢ خيار للاحير - من شرط الخيار ولم يوفت

صفحه	صفحه
و بعض نظائر لسته	من ما قطع به حيار المحسن - قول واحد
۵۲۸ لا يجوز بيع المكيل حره	المساكين لصاحبه اختر
۵۲۹ بعض الاجناس الذي يجوز بيعها متماثلا	۵۱۳ في بيت به لعد
۵۳۱ يجوز بيع مدمن ثمرد و هم بزرههه -	۵۱۴ تصرف المشتري في مدة الخيار
عواذ بيع شاة في صرعها لمدن	۵۱۵ لا سطر حمار مدع تصرفه اشترى -
۵۳۲ القصة ليست ببيع - مورد عصة القصة	بورث الحمار - اكراه المشايخين على
بالخرس	لنقوى - حيار لثك موروث
۵۳۳ لا يجوز بيع الرطب بالنثر - وبعض فروعه -	۵۱۶ اذا خرر واحد من مضي من مده الحمار
حكم العمل المفروض	اذا كان المبيع حاملا - من باع بشرط
۵۳۴ كيف لمبيع من لفسر مسائل مع اسرارهم	شئ
والمدن	۵۱۷ حوا و استعاض في مدة الخيار خيار الشرط
۵۳۶ مسائل بيع السيد المطلق	بعض ما سجد به عنه من لده
۵۳۷ بيع الخاتم مع قصه - اللحيان اجناس	۵۱۸ و مدفع على لمره - مدع حمار لشرط
مختلفة مسائل بيع اللعوم	و ما يشرع عليه - و بيان متناه
۵۳۹ الرنايس المثلث والعربي	۵۱۹ لا يفرع على مضمون من مده الحمار
۵۴۰ ع خلاطه مدان مع سخل و	۵۲۰ اذا باع بشرط الخيار للاجنبي - البيع
شمره - لوانع ارضا و فيها حقوق	شرط لاستيفاء - بيع الصدين و شرط الخيار
۵۴۱ مدها بشرط مدها - بيع مدين ادهه - دا	في حدهما و بعض فروعه
انواع ارضا و فيها حنطة	۵۲۱ تلف المبيع في مدة الخيار - اذا قال بعثه
۵۴۲ مسائل بيع الثمار	باعد اشراجه مدد من
۵۴۴ رايه اصلاح في بعض اشمره - بيع	۵۲۲ مدفع مصة على لعد حمار من
الحصروا	۵۲۳ مسائل مره
۵۴۵ بيع العنطة في السنل - لا يجوز استثناء	۵۲۴ و ما يشت فيه - لا رامي مختلف الجنس
رأس الشاة في البيع - اذا هلك بالمبيع	۵۲۵ لخصه و اشبهه جس و حد في الرب -
عدا لسم	حكم بيع ثياب بالثوب و الحيوان
۵۴۶ الفضي في الثمره - بيع المعاقله معني	بالحيوان
التمزاجه - مسائل بيع المرايا	۵۲۶ لا رامي المودون
۵۴۷ بيع مالهم خيس	۵۲۷ بيع الطعام بالدينق بيع العنطة بالموين

فهرست کتب اختلاف

صفحه	صفحه
۵۶۷	۵۴۸ بعض فروغ القش
۵۶۹	۵۴۹ حواله السهم اليه على المقترض
	۵۴۹ حواله انفرس و لفسس - لامعش لسم
۵۷۰	باعتطع السهم به
۵۷۱	۵۵۰ مسائل التصرفه وما تعريده
	۵۵۲ ار حصل من السهم فائدة من ظهور
۵۷۲	لعيب وما شبهه من لغوع - من اسد ن
۵۷۳	جارية فوطها تم علم بالعب
	۵۵۳ اذا حدث بالمبيع عيب في يد الباع معائل
	ظهور العيب في سفر البيع
۵۷۴	۵۵۴ اذا اشترى جارية على انها كرمكان تيباً
	ومن ما ساءه من فروغ
۵۷۵	۵۵۶ جواز رد المبيع في غيبة الباع وحضرته -
	اذا ما ع ما يكون ما كوله في جوده - اذا كان
	لرجل عبد مسمى فباعه مولا
۵۷۶	۵۵۷ اذا باع ذهباً بفضة ومع احدهما عرض -
	لوقال لبيده يملك عبدي وبعض ما يناسب
	المقام من الفروع
۵۷۷	۵۵۸ اذا ملك المبد سيدة شيئاً
۵۷۸	۵۶۰ بيع الدين صحيح - موارد خيار العيب -
	بيع لمحتصد بالحرام
	۵۶۱ البيع مع الرائة من العيوب
۵۷۹	۶۶۲ تصرف المشتري قبل العلم بالمعيب -
	اختلاف المسامحة في العيب
۵۸۰	۵۶۳ مسائل استبراء العذار
	۵۶۴ مسائل لمرأحة - بيع اسعة مع لوجبة
	۵۶۶ اذا ادعى الباع نقصان راس المال في
	المراعاة - اذا باع سلعة تم خط من ثمة
۵۸۱	
۵۸۲	
۵۸۴	

صفحة	صفحة
٥٩٩ لا يجوز سب عاهة و لثام - يجوز شراء القلعة على ان يحصلها مشتركة - مضي مسائل شراء العبد	٥٨٥ تصرفات العبد و اقاربه ٥٨٦ بيع اسكلاك واحدا بها - مضاء لكف ٥٨٧ لا يجوز بيع اعراف و اسبوح - لا يصير لريت اسحق سبعا
كتاب الرهن مماثلة ٦٨	٥٨٨ بيع لخمير - بيع الریت التحس للاستعاج بعض الفروع المتناسه ٥٨٩ شراء لکافر عند مسبا - مع ربح مكة واجارتها - حق الهبة المسلم من لکافر ٥٩٠ سبعا لکافر مسبا - اذا ظهر ميسقي لعبد بعد لعبد
٦٠١ يجوز الرهن في السفر والعصر - في كل حق ثابت في الذمة - اذا قل من رده عدى فله دينار - لا يجوز الرهن قبل الحق ٦٠٢ رهن امرئ لا عتد واعول - لا يصح لرهن بعد الرهن ومبا - رهن لمسح حذر - سنداهة لعبد ليس بشرط في الرهن ٦٠٣ ادولى الحاكم على امرئته رجلا - مسائل اذن الراعي في قبض امرئ ٦٠٤ يجوز رهن اربعة واعقبون - مسائل وعلى العارية المرهونة ٦٠٥ اذا اذن المرتين في بيع الرهن - رهن ارض الفراج وحدها ٦٠٦ رهن الصد الجاني ٦٠٧ اذا اقر عناية عبده ثم رهنه - اذا دبر عبده ثم رهنه - او علق عبده بعبدة ثم رهنه ٦٠٨ اذا رهن عبده ثم دبره - دا رهن شاة فبات - اذا اختلعا في المقوس عصير او حمر - جواز امساك الخمر للتخليل ٦٠٩ رهن ما يسرع اليه الفداد - شرط بيع الرهن - مسائل وضع لرهن عند عدل ٦١٠ مسائل لشرهان وار لعبد ردا لرهن	٥٩١ جواز السلم في المذموم - ولا يصح حالا ٥٩٢ حكم رأس المال - كل حيوان يجوز بيعه يجوز السلم فيه ٥٩٣ من شرط صحة السلم قبض رأس المال - لا يجوز تأجيل السلم الى المصادق ويجوز الى يوم معلوم - لا بد من ذكر موضع التسليم في اسم اسوئل ٥٩٤ يجوز السلم في الانسان - ولا يجوز في اللعوم - مسائل الإقالة ٤٩٦ اذا اسلف في شئ لا يجوز فيه الشريك ولا النوبة مسائل في السلم ٥٩٧ اذا اختلعا في قدر البيع او الاجل معاقلة البايع اهل لوق - من ما يتعلق بالسلم ٥٩٨ وجود بعض الشروط فيه

صفحة	صفحة
المديون	٦١٣ شرط وضع الرهن عند عدلين - اذا هو النقي
٦٢٥ اذا ادعى الغرماء ان له مالا يملكه كحجره -	عنه ليسم حجره - ان رر لعده لم يره
لا يجوز منع المعلن من السفر	بعبارة - اكراه الولي عنه المهرمون
كتاب الحجر مسائله ٩٩	على الحاية
٦٢٦ علام اللوع	٦١٤ شرط وضع الرهن ليعتق - خلاف امر عدله
٦٢٧ لا يدفع المال الى العبي الا بعد بلوغ	٥١٥ مفعه ارهن مراه - ولا يجوز - صرف
والرشد	لا دين لم يره - لم يره لعده
٦٢٨ لا يفتقر تصرف الزوج الى اذن الزوج -	في ارهن
ار مصادق - ان سيد مدرا	٦١٦ شرط ان يكون له مفعه رهن من لعن
٦٢٩ ار مصادق - ان سيد مدرا	الرهن غير مضمون عندما
كتاب التصالح مسائله ١٢	٦١٧ اذا ادعى المرمون هلاك الرهن
٦٣٠ التصالح على لا يكره - اذا اخرج	كتاب التفليس مسائله ٢٧
ووشا الى طريق المسلمين	
٦٣١ اذا تنازعا في جدار او دابة - التصرف في	٦١٨ معنى الفليس
العائط المشترك	٦١٩ ادامات المديون ووجد احد الغرماء عن
٦٣٢ مفعه - ان - ان - ان	ماله - اذا باع شقصا ولم يعلم شريكه حتى
كتاب الجواهر مسائله ١١	فس المشتري
٦٣٤ معنى - ان - ان - ان - ان - ان - ان - ان - ان	٦٢٠ مسائل افلاس المشتري - اذا ظهر غريم
الجواهر على من ليس له عليه دين -	بعد تقسيم الحاكم المال
جو له - ان	٦٢١ لعناكم حجر المديون - ويبيع مال المعلن
٦٣٥ اذا شرط مائة المعلن عليه - معنى مسائل	تصرف المعلن في ماله بعد الحجر باطل
الجواهر	٦٢٢ من كان عليه ديون حالة ومؤجلة - يعزل
٦٣٦ الجواهر عقد قائم نفسه - يجوز الجواهر	- مؤجل - مؤجل - لا يجوز - ان - ان - ان - ان
مالا مثل له	الكتاب
كتاب الضمان مسائله ١٩	٦٢٣ بعض مستثنيات الدين وبعض مروع التفليس
٦٣٨ لا يشترط في الضمان معرفة المضمون له	تعلن اشهاد على افلاس
و المضمون عليه ولا رضاهما - اذا صح	٦٢٤ ويجب سماعها في الحال - يجوز للغرماء
الضمان يشترط الدين	خلاف المديون لا يجوز للغرماء - لزمه

- ٦٣٩ ليس لمصبون له مصالحه غير الصدم
 اذا صدم غير دناصبه عنه افس
 مدنه وادى غير اذنه - يصح ضمان مالي
 اجتماعه ولسعة
- ٦٤٠ لا يصح ضمان لعدة المسعفة بعد ضمان
 بضمان
- ٦٤١ يصح كفالة لادان
 ٦٤٢ عيه امكفول به ومو - كعرسيم
 الرهن
- كتاب الشركة عسالة ٩٥
- ٦٤٣ شركة المسلم للكفار - لاتعقد الشركة
 الامي مثيب
- ٦٤٤ شركة العاومة باطلة
- ٦٤٥ شركة الادان والوجوه باطلة - لايعتبر
 مدان لمدان في عقدان من امروغ
 المتعاقبة
- ٦٤٦ اختلاف الشريكين في مدان من مدان
 حدمه - ار عصب حدم حد لريكين
- ٦٤٧ دكن عدان رجس مدانهم مدان حدم
 او عدا شركة فاسده
- كتاب الوكالة عسالة ٢٢٤
- ٦٤٩ وكالة لعاصر - بس احصار حصم شرط
 سماع البيعة - ادعزل الموكل وكيله
- ٦٥٠ اذا وكل رجلا في الخصومة - يصح امرار
 الوكيل يادن لموكل - صحة التوكيل
 في الحدود
- ٦٥١ من يسع ما عره منه من
- ٦٥٢ اذا اختلف الخياط وصاحب الثوب - اد
 ادعي رجل الوكالة في مطالبة الدين
- ٦٥٣ لا يصح الوكالة في كل قليل وكثير -
 اذا ماغ الوكيل كان له ولو سوكل المطالبة
 بالمدان - لا يصح بر او وكيل من دون
 لموكل - اد شري او وكيل سبعة بعم
 للموكل
- ٦٥٤ اذا وكل مسلم دمي في شراء حمر - اذا
 و كنه في بيع دند - وكل سب في
 بيع او شراء - اذا وكله في شراء شاة
 فاشترى به شاتين
- ٦٥٥ لا يصح التملين في الوكالة
- كتاب الاقرار مسائله ٢٥
- ٦٥٦ اذا اقر سال جليل او عوه من الامور
 المبينة
- ٦٥٧ اذا اقر لفلان باللف ودرهم وبعض نظائره
 من المروع المناسبة
- ٦٥٩ اذا اقر بدين ثم مرض
 يصح الاقرار للوارث في حال المرض -
 ر اقر بال و - لحذره وده
- ٦٦١ اذا اقر لحمل و اطلق - اقرار العبد ببا
 يوجب العبد
- ٦٦٢ اذا اقر مشئي ثم ادعي انه ودعة عثده -
 اذا قال علي فغير مل فقيرين
- ٦٦٣ اذا اقر بدهم في يوم ثم اقر به في يوم
 اخر - اذا اقر من درهم الي عشرة او
 سابين الواحد الي المشره - اذا اقر شمس
 مبيع ثم قال لم اقضه

فهرست کتاب الخلاف

صفحة

٦٨٠ راعصب مال الاعمى وما يجرى فيه امره
اذا عصب جارية ففقت قيمتها بالولادة
٦٨١ مسائل بعض المصنفين في يد العاصب
وسعة

٦٨٢ خلاص المصنفين - راعصب جارية
٦٨٣ عصب الحر لصغير

كتاب الشفعة مسائله ٤٤

٦٨٤ لا شفعة في الامانة - لا شفعة في الاصل
دون السهم لا شفعة بالجمار

٦٨٥ مطالبة الشفعين على الفور

٦٨٦ لا شفعة بالقبولة - احوال الشفعين
والمشترى - لا شفعة او اشترى سهم
لا مثل له

٦٨٧ لا شفعة اذا كان الشفعين مبرأ - اذا اشترى
شفعا الى ستة - لا شفعة اذا كان الشريكت
اكثر من واحد

٦٨٨ اشعة ولا تورب - را اسرى داره
لشفعة خاص بانه

٦٨٩ را اسرى ارضاً فترس فيه فطالب الشفعين
بالشفعة

٦٩٠ لا شفعة فيما لا يجوز قسمته شرعاً

٦٩١ اعصى والمحبون - استحقاقهم لشفعة

٦٩٢ لا شفعة في البيع بشرط الخيار - اذا اشترى

ما فيه شفعة مع ما لا شفعة منه يدرث لشفع

الساخوذ على المشركى - لا يخذ الشفعين

الشفعة من البايع - حص مسائل الشفعة

٦٩٣ لشفع واحد من وقع عليه لعقد ارادعى

٦٦٤ او تم مكعة او من شرط احوال

٦٦٥ اذا قرشنى اى وقت كذا - مسائل الامرار
بالسب

٦٦٧ ارسله شفعان على سب

كتاب العارية مسائله ٥

٦٦٨ لعارية امانة - ردها رء من صاحب
احلاف صاحب امانة ور كسب وار رء

وصاحب لارء - رءى سودع في
خرج لودعه - رء صاحب لودعه
مسقط لودعه - ار عاره شرط لا يجوز
خلافه

٦٧٠ اذا طالب الممر بقلع ما ائنه

كتاب المصعب مسائله ٤٠

٦٧١ من عصب ماله مثل ولا مثل له

٦٧٢ ار صمغ عذبة او قمل عذبة - مثل
مذبول عذبة - مذهب رءه على لعقد

٦٧٣ رءى حياءه بها رءى - رءى عصب جارية
فراوى في يده

٦٧٤ لشفع حصن بالمصعب - لمعوض سم
قاسد - ضمان العمل والزماد - اسوة و
نقوب

٦٧٥ حكم الاكره على الزنا - حكم السارق
وعصب المقار

٦٧٦ مسائل التصرف في المصنوع

٦٧٧ اذا عصب صمغ فاصم ماله

٦٧٨ اذا حل رابة ففقت او عصب عذبة فافق

٦٧٩ لا يقبل امر او البايع على المشتري - لو اتلف
الضمير او التغيرير

فهرست کتاب الخلاف

صفحة	صفحة
الارمن بعض ما يخرج منها	على احد الشريكتين فصالحه - لاختيار للبايع
٧٠٦ اذا شرط على العامل ما يجب على رب	بعد حد شفع
التخل - يجوز السقاء بعد ظهور الثمرة -	٦٩٤ لا شفعة في بيع
وجواز بعض الشروط على العامل	٦٩٥ ثبوت الشفعة بأداء الشريك بيع نصيبه -
٧٠٧ اختلاف رب التخل والعامل - الزكوة	لا يستحق الشفعة بالصلح
على رب المال والعامل	٦٩٦ ليس للدمي شفعة على مسلم - اذا اشترى
كتاب الاجارة مسائل ٤٦٩	شقصا ونسي مسجداً
٧٠٩ كذا صحاح بالعامة - مساج - لاجارة -	٦٩٧ ربا مع مائة في مرضه يجوز له -
٧١٠ الاجارة من المهور للأمة - يثبت لدفعه	في لروم المدعة لاساءة الى - مرضه -
والأمة - غس له - المطلق لاجارة	بيع - مبيع - له - ماله - موهو
لرب الاجارة عاهلا	كتاب القراض مسائل ١٨
٧١١ في حر - في شهر كذا - في دفع	٦٩٨ لا يجوز القراض الا بالدرهم والدنانير
العين المستاجرة بعد القبض - يطل الاجارة	دون الفلوس ولورق المشوش - يستحق
بالموت - اد اكرى دابة الى موضع	لعامل اجرة النخل في القراض العائد -
محدث	حكم سرقا من
٧١٢ يجوز لاجاره الى من وعشاء - وجوز	٦٩٩ اذا اعطاء القبي على ان له ربع العائد اقال
بأقل مما استاجر او اكثر	بعد من مبيع مائة
٧١٣ الاجارة اما تكون مبيعة او هي الدفعة - اذا	٧٠٠ اذا اشترى العامل اياه - لا زكوة في -
اجر شهر او لم يقل من هذا الوقت اذا لم يسلم	القراض
من حرق مائة -	٧٠١ حكم اشتراط الربح كله لصاحب المال -
٧١٤ مسائل استيجار الرميعة	ذا حين نصيب العامل بكيفية مقصودة -
٧١٥ بيع الرقية لا يطل الاجارة - مبيعة اجارة	والاشري العامل عدداً فتتبع حال القراض
الولي - جواز اجارة الكتب اد لم يكن	مردوع نصه
مها كمر	٧٠٢ ليس ببيع - مع بالدين الا بالدين ولا
٧١٦ تضمين الاجراء - وبعض مسائل - تضمين	يكون واس المال حر -
٧١٧ اذا سلم الثوب الى غسل وثم يشرط	كتاب المساقات مسائل ١٤
الاجرة	٧٠٤ المساقات حارة
	٧٠٥ يجوز في الاشعار كلها - يجوز اعطاء

مهرست كتاب الخلاق

صفحة

صفحة

كتاب المزارعة مسائله ١٩

- ٦٢٢ المزارعة جائزة - يحوز اجارة الارض
للمزرعة - وكل ما يصح ان يكون لها
٦٢٣ ومساكن حازه الارض للمزرعة والعرض
٦٢٤ سعر لاجرة مضي مدة في الاجارة
للعبدية وانعاسه - خلاف المكسري
واسكري في العامل غير سبها وماك
اكريتها

- ٧١٨ احلاف الحياط صاحب الو - اذا اكري
دانة لعظم السعة وتم سرها
٧١٩ استجار لارض مسجدة او الكبيه
الاستجار بخضة الو
٧٢٠ اجارة لزاهم والبسر - اجارة كلب
الصيد والشيء - اذا استجار لعظم له
وقفا وهي الاجرة منه

قد تم تصحيح هذا الكتاب من قبل المصنف في شهر ذي القعدة لعمام

١٢٢٩

المجلد الاول

من

كتاب الخلاف

في الفقه

أحمد رضا

شيخ الطائفة الامام ابي جعفر محمد بن الحسن بن علي

الطوسي

قدس سره

الطبعة الثانية

لقد تم تصحيح هذا الكتاب في شهر

محرم

سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩٨٦ م في طهران

في شهر رمضان المبارك

١٣٧٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

كتاب الطهارة

مبنى الطهور

مسئله ۱۰ فی معنی ظهور بعد از ان العید هو اقصای امر محدث و المحسوسه
و نه قس اسفلی و قل و حقیقه الاسم جهو و جهر معنی واحد
و دایمه | عوان همه لفظه و جمع امده و ماله لا یون لا یون ماکثر
فیه البیء ی ی شتی الاسم فیه لاری بهی مبول و الا یسار ادره صریح و حده
و لا یقین ب یون الا ان شتی فیه ادره و ان یون جهرا هم لا یسار و لا
تراند فمعنی ان یون کوته فیه الماحد و ان یون فیه الماحد و ان یون
هم کوته فیه مر و لا لاجب و المحسوسه یون یون مر و اند و حده
العرب یون مدهو و یون مدهو و لا یون مدهو و یون مدهو و یون مدهو
عبره و حده و یون مدهو و لا یون مدهو و لا یون مدهو و لا یون مدهو

بجور بوطور
بساو ابیجر

مسئلة في ماء البحر بحر الوصف ماء الحريمه وهو ماء من ماء ومع
عذمه وله قال جمع عذمه وري عن محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن علي
بن يقطين (عنه) انه ماء من ماء البحر وهو ماء الحريمه مع عذمه الماء ولا
يخورمه وحده.

[illegible]

مسح وجهه
يا الشيخ

مثله ۴ فی سطح الوحده اشبح و نرد من سطح وجهه و منه شبح و لا بدی
وجهه لم یجره فان سطح وجهه بالشیخ و تسمى به وجهه مثل الیذهب فقد احرقه و قال
ابن قتیبه لا بحریه و لم یصل و قال الأوزاعي بحریه و لم یصل

به دراعه الأيسر ثم مسح بفضلة التدي رأسه ورجليه.

مسئله ٣٩ المسح ببعض من أسن هو الواجب والأصح ما يكون مقداره ثلث أصابع مجموعته ويجزى مقدار أصبع واحد وفوقه ثلث من تحت مسح البر من كفة فإن تراكب بعضه بسداسم يوثق وإن كان عمداً فإن كان للبر مما دونه لم يوثق وإن كان أكثر من ثلث جاز وضوئه. قال السدقي ما يعي عمدة اسم لمسح بحري وانه قال الأول اعني والثوري قال انه خمسة في حدس. ورواه الله يجب أن يمسح قنبر ثلث الرأس ثلث الأصابع وفي لئله أنه يمسح مع الرأس ثلث أصابع وقد روي يمسح به الرأس يمسح واحدة.

أما المسح المعروف وأما قوله تعالى وما مسحوا رؤوسكم وقد ثبت أن الماء يقتضي التيميم لأنه لا بد من أن يكون لدحوها في الإسلام العهد المستقر سبعة فائدة ولم يثبت فائدة في المسح المعروف. وفي رواية وسكتنا ما عني عن أبي حمزة **القول** أنه قال في المسح مسح على القدمين ولا بد من مسح تحت الشراء وإذا مسحت شيء من رأسك وشيء من قدمك هاتين كعبت التي أدر في أصابعه فقد أجزلت.

مسئله ٤٠ مسح حبة الرأس غير مسجدة. وفي حديث حماد بن القهطان أن مسح جميعه

مستحب

أما المسح من الرأس في ذلك شرعي وليس في الشرع ما يدل عليه. وأما أحسن المعروفه عني أن دامت بدعة فوجز بقدر

مسئله ٤١ انفضا شعر الرأس في المسح والعذر لا يجوز. وفي جميع الفقهاء أن ذلك حايث.

أدلتنا أجماع الفرقان ما ذكرناه لأحلاف أن فرض الوضوء يسقط به وما قالوا ليس على سقوط الفرقان. قالوا أيضاً روي عن النبي **عليه السلام** أنه حين علم الأعرابي الوضوء قال به هذا وضوء لا يقبل الله لصومه إلا به فلا يجزوا. دون استنقع الشعر أو لم يستقبله وإن كان استنقع فيجد قصر لا يستقبل أن لا يجز به وقد جمعنا على خلافه. وإذا كان ما استنقع لا يعرفه ثم إن من (أما) خلافه لا يجز به ولا يقبل الله تعالى صلواته.

مسئله ٤٢ موضع مسح الرأس مقدمه. وفي جميع الفقهاء أنه مجز أي مكن شدة

في مقدار مسح الرأس

في مسح جميع الرأس

في استنبال شعر الرأس واليدين

في موضع مسح الرأس

مسح مقدار الواجب.

[دليل] طريقه الاحتياط مسح الموضع الذي قدمه فعلوه بمسحة الاحتياط
وان مسح موضعاً حرمة خلافه وعنه اجماع الفرقه وحس الاعرابي أيضاً يدل عليه
عني شريب الذي قسمه وقد روي و بها و ان من جهة احدى موهه لمعه . . .
الوجه فيها في الكتابين المدكورين

مسئله ٢٢ من كان على رأسه حمة قد حذر عنه رجها ومسح عني حمة حرته و
وقال الشافعي لا يجزئ

في عدم جواز
مسح الرأس

[دليل] قوله تعالى: وامنحوا رؤسكم وهذا مسح رأسه واحداً المروى
في حمة ومؤسوا الله عز وجل به مسح رأسه يدل على ذلك
مسئله ٢٣ روي انه لا يجزئ عن المسح وعن شافعي وكتاب حديثهم
مثل ما قلناه والآخرى انه يجزئ وهو مذهب باقي الفقهاء

[دليل] اجماع الفرقه و بقا قوله تعالى: وامنحوا رؤسكم ومن غير علم
بمسح الرأس المسح غير العسل وحس الاعرابي يدل على ذلك وعلى ما حمله لسان النبي صلى الله عليه وسلم
مسح بالاخلاق

مسئله ٢٤ اصاب الماء ابي دحرج العين (المسح) في غسل لوجه ليس بمستحب
وقال صحاح ان، وهي انه مستحب وحكي عن ابن عمر مثل ذلك

في اصابة الماء
بالعين

[دليل] ان الاصل برئها الدمه ولو حوت ولشدت يحتج ان ديني وادب قواله
تعالى: وامنحوا رؤسكم ولم تقدر واعلم وحس الاعرابي يدل على ذلك أيضاً انه
ان مرواه عن داخل العين (المسح) ولو كان غسلها واحداً لما حاربوا كلها و أيضاً
اجماع الفرقه يدل على ذلك

مسئله ٢٥ المسح على العمامة لا يجوزونه قال ابو حنيفة والشافعي ومالك وقال
الثوري والاوراعي واحمد واسحق ذلك حدير

في مسح
على العمامة

[دليل] قوله تعالى: وامنحوا رؤسكم وهذا مسح عني الرأس ومن مسح
بشيء غيره له يمسح رأسه وهذا الفرقه يدل على ذلك و روي موب عن حماد

كتاب الطهارة

عن الحسن قال قلت لأمير الله عليه السلام عن رجل بوضوء وهو معتم وثقل عليه راع العمامة
لمكان المرد فقال لي أدخل اسمعه.

في عدم حواش
مسح الأديين
وعسها

مسئلة ٣٧ لا يجوز مسح الأديين إلا بعد الوضوء وفي الساقين مسحاً إلى
المسح بماء جديد وقال أبو حنيفة مسحاً بهما من الرأس بمسحان معه وذهب الزهري إلى
بهما من الوضوء بمسحان واحد وذهب مالك وأحمد إلى أنهما من الرأس اكتنهما بمسحان
معه جديد وذهب الشعبي والحسن البصري إلى أنهما من الرأس ما قبل غسلهما من غير
مسح مع الرأس.

| دليل | إجماع العرفه و قد قوله تعالى فاعلموا وحواكم واندكم إلى
لما روي في مسجود برفقكم واندكم إلى التمسك فوجب غسل الوضوء ومسح
الرأس ولم يذكر الأديين واندكم حذر الأعرابي بن عمر عنه وروي ابن مكي عن واره
قال سئلت أبا جعفر عليه السلام أن يقولوا أن من الأديين من الوضوء في صهرهم من
الرأس فقال ليس عليهما غسل ولا مسح.

الفرس
أو في الأديين
مرة

مسئلة ٣٨ لفرس في غسل الأيدي مرة واحدة وأنتان سمة والثالثة مدعه وفي
مسحها من قال أن الثانية مدعه وليس بمسح أو سمة ثم اعلمه وعنه من فر الثالثة كلف
وهم يصرح بها مدعه والصحيح الأول وقد اتفق في فرس واحد وأنتان اقصى والثالثة
ثلاثة و به قال أبو حنيفة وأحمد وقال مالك مرة اقصى من المرفقين وحكى عن بعضهم أن
الثلاث مرات واجب.

| دليل | قوله تعالى فاعلموا وحواكم واندكم ومن غسل دفعة واحدة
وجهه ومديه فقد أدى لفرس فمن ادعى أكثر منه فرما أو سمة فعليه الدليل و قد
ابن محبوب عن ابن رباط عن نوس بن عمار قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء
بالصلاة فقال مرة مرة.

في
وجو مسح
على الرأس

مسئلة ٣٩ العرس في الشهادة العنصرية المسح على الرأس وحلقه و قال جماعة الفقهاء
العرس هو العرس وفي الحسن بن أبي الحسن العمري ومحمد بن حريز و علي الحائلي
بالتحجير وروي عن جماعة من الصحابة والتابعين كبن عباس وعكرمة وأنس وأبي العافية

في قول حرث البسة في اثر لعائشة بنت ابي طالب

مسئلة ٥١٤ جواز الاستسقاء لأحد وغيره لأحد

الخشب والخرق والمدروغ غير ذلك وبه قال ابن عباس رضي الله عنهما

[دينار] حمد غير المدروغ من غير أن يمسى به

فمنه مع شئ من أحد ومنه أعوذ أو شئت من أحد

في قول ابن مسعود من سأل ثلث مرات ومن بعد ذلك الحمد

مسئلة ٥١٥ لا يجوز الاستسقاء بثوب واحد

في قول ابن عباس رضي الله عنهما

[دينار] لا يسهل لأحد من سجدتيه

في قول ابن عباس رضي الله عنهما

رجوع ولا عقلم وروي الحسن بن علي بن فضال

عن سفيان بن عيينة عن ابن عمر

من شتر حوا على رسول الله

مسئلة ٥١٦ اليوم بعد ثلث عيني

كان قائم أو قعد ومستنداً

حدث في سنة ببعض أوصياءه

أرسله أم القيس لوصوء وروي عن أبي موسى

الأعرج و عمرو بن دينار

حدث في قول ثابت والاذاعي

وفي رواية وصحبه لوصوء من يوم

فإنه أو ثلث أو أحد أو قعد

[دينار] حمد غير المدروغ من غير أن يمسى به

أهل التفسير المعروف

د فتمت عن اليوم إلى الصلوة

كتاب الطهارة

قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ اَبِي ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ

قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ

قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

مسئلة ٥٧ **سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ** قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ

قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ

ثَلَاثُ السُّوَالِ وَالْفَائِظُ وَالرَّيْحُ

مسئلة ٥٨ **اَلَمْ يَكُنْ مِنْ اَوْصِيَاءِهِ** قَالَ سَمِعْتُ اَوْصِيَاءَهُ مِنْ اَبِي ذَرٍّ

[دليلنا] قوله تعالى: وَجَاءَ جَرَّاءٌ مِنْ عَدَاوَةٍ وَهُدًى عَلَى قُلُوبٍ كَثِيرٍ

وان كان بعده فلا غسل عليه.

[دليلنا] اجماع الفرقه وصرح بقوله لا حنك وقوله لا يمسح الماء من الماء ورواه عنه في
 كبر من اراء وروى عنه من مضى عن بعده به ^{في} قال كان يحيى عليه السلام
 لا يرى في شيء غسل الا في الماء (لا كبره) او ما انفصل بي منه في حمام الخ
 فيدل عليه اجماع الفرقه وروى عنه من مضى عن بعده به ^{في} قال يحيى عليه السلام
 لا يرى غسل شيء الا في الماء قال ان كان بال بعد جماعه قبل الغسل فمستوصاء وان لم يبل حتى
 اغتسل ثم وجد البلبل فليعد الغسل.

ومن اعني من
 غير ان يمسح به

مسئله ٦٨ من اعني من سأل عن يديه وجب عليه الغسل وبه قال الشافعي ومالك
 وروى ابو حنيفة لا يجب غسله لان يمسح به يديه
 دليلنا | ما قدمناه في احثه الاولى واهل فقهنا من ماء من جات وقوله بعده من
 الماء الااء كبريدل على ذلك.

اسلام الكافر
 لا يوجب الغسل

مسئله ٦٩ الكافر اذا استلم بحسب غسله الغسل به يسجد له ذلك ورواه الشافعي
 وقال مالك واحمد عليه الغسل.

[دليلنا] | رآه لدهه ورواه الحسن بن علي بن اسلم يحتاج الى شرع و
 ايضا فقد علمنا ان جماعة من علماء عهدي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسحوا به ^{في} قالوا
 بالغسل وروى عن امير المؤمنين ^{عليه السلام} ^{في} قال به من ماء ذلك لانه مستحب

في عدم التمسك به
 يغسل الكافر

مسئله ٧٠ لكافران يعجزا واعقب من حمله لم يمسح به بهما ورواه الشافعي
 وقال ابو حنيفة انه يعتد بهما.

[دليلنا] | مسنده من ان هذين نصهارين يحتاجان الى به القرية والكافر لا يصح منه
 به القرية في حال اقره لانه غير عارف بالله تعالى فوجه ان لا يحرمه

في عدم لزوم امره
 يمسح به

مسئله ٧١ امر الريد على البدن في الغسل من الحماة عر لارم ورواه الشافعي و
 ابو حنيفة وغيرهما وقال مالك يلزمه ذلك.

[دليلنا] | قوله تعالى حتى يغسلوا وقوله وان كنتم حسبا فاطهروا وهذا قد
 اعتد وتسمى بذلك وايضا الاصل برائة الدعة وشعلها يحتاج الى دليل وعليه اجماع

الفرقة وروى ... هـ فل سئلت ، محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي ارمي
في الماء ، مما سئلت وحدثه احدثه وروى له بذلك محمد بن

جواب: انوعه
انسانى بها

مسئله ۷۳ بحور بلر حل و لغز و متوصّل و واحد منهما بعض و صو و صاحبه
و نه ق و ا و عی و ق و ح و م و س و ح و م لا یجوز للرجل ان یتوصّا بفصل و صو المرثه
| دلیل | اجماع معروف و ایضا قوله علی و ان لم یحدوا و ا قبیحوا و لم یفرق
و روی انس و ابن عباس عن حدیث عن سعد بن الشافعی قلت له یومض لرجل بعض و صو
بمرثه ق و ع و الیاء تعرف یومض و بعد یدفع عن الیاء و الیاء

فی وجہ پائمال
انباء الی جمیع
ایڈن

مسئلة ٢٢٤ لغز في لغز "والماء الى جميع المدن وفي الوصوء الى اقصاء
البحيرة وليس في ذلك فخر من انزل المستحدر من دون العسر تسعة ارباب
والوصوء بعد زينة قرا اسما في ذلك هو خمسة ومحمد لا يجري في العسر اقل من تسعة
ارطال ولا في الوصوء اقل من مد.

دليلنا | جماع يعرفه وادب فوله تعالى اعلموا وحوكم وادبهم وقد
 دون غاسلاون اسمعروا من الصاع والمد وادب تقدير دلت محتاج الى دليل و
 الاصل برائة لدمه وروى اسحق بن عمار عن حمزة عن ابي عبد الله الصوفى والسلام
 كان يقول بعد من حجة والوصية بحري منه اجزاء بحري يمينه حري من الدهن
 الذي يمل الحسد في الاستحباب فقد روى حرر روى عن ابي حمزة ^{عليه السلام} قال كان
 رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} يتوصد بمد وبعدر صدق والمد من وصدق ستة ارسل بمعنى
 وطلعت المدينة.

على اجراءه
غسل العجاجة
عن ابوخنيس

مسئله ۲۲ من وجب غسلة الوضوء وعلى خصامة حرته عنهما الغسل وبه قال جميع الفقهاء الا الشافعي وان له تشدداً في احوال احدهما مثل ما قلناه وعليه يعتمد اصحابه والثاني انه يجب غسلة ان يتطهر ثم يغتسل او يصطبر بعد ان يغسل والثالث انه يجب عليه ان يتطهرا ولا يسقط عنه فرض غسل الاعضاء الاربعة في الغسل وداتي بما بقي و قد اذنا حزنه.

[دلیلنا] قوله تعالى "وَالْأَنْفُسُ كَفَتْ حِمَاً وَظَهَرُوا" يعني اغتسلوا وألهم يفرق وإيضاً

كتاب العبادرة

الفرقة وروى محمد بن مسلم قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان هذا الكوفة يروون عن علي عليه الصلوة والسلام انه كان يرمى بالوسوء من المذنبين من بعدهم في كذبوا علي علي ما وجدوا دليلا في كتاب علي قال الله تعالى «وان كنتم حبا فاطهروا».

في الزوم الترتيب
في الفصل

مسئله ۷۵ ترتیب واجب فی عید لعشیره بعد از نماز سه ثم میمن خند
ثم میسر و مخالف حمیه لفقهاء فی دولت.

[دلتنا] اجماع الفرقه و من بعد الاحمد لاننا رتب ظهور الاحكام و ادا لم يرتب
فيه خلاف و روى حماد عن حماد بن عمار قال قلت له كيف يقتل الجنب فقال ان لم
يكن اصاب كفه شيء عصبها في الماء ثم يدها بفرجه و يلقاها ثم يصب على راسه ثلث اكم
ثم يصب على عنقه و يمسح بها لاسريره و يمسح بها على راسه و يمسح بها على راسه و يمسح بها على راسه.

عربية التيسر

مسألة ٧٦ التسميم د كان بدلا من الوضوء بمعنى فيه سرية و حذره لوجهه و كعبه
و قال لا يؤمر به و سجد من السب و مالك و أحمد و حنن و اذا كان بدلا من الغسل
فصرتين سرية للوجه و سرية للكعبة و قال الشافعي التسميم صريحتان على كل حال سرية
للوجه يستغرق جميعه : سرية ليدين الى المرفعين و قد ذهب اليه قوم من اصحابنا و
يقول عمر و حنن و الحسن البصري و الشعبي و مالك و لم يثبت في سعد و الثوري و ابو حنيفة
و اصحابه و روى ذلك عن علي عليه الصلوة و السلام انه قال يصرب صريحتين سرية لوجهه و
سرية للكعبة و حكى ذلك عن الشافعي في القديم و كذلك حكى عن مالك و يعرق بين
الظهارتين مفردة و هي اصحابنا من قبار سرية واحدة في الموضعين جميعاً اختاره
المرنيسي و قال ابن سيرين يصرب ثلث صريحت سرية للوجه و سرية للكعبة و سرية
للدراعين و ذهب الزهري الي انه يسمح بدهه الي المصالح.

أدلتك | قوله تعالى "فامسحوا بوجوهكم و أيدىكم" و من مسح دفعة واحدة فقد مسح جميعها ان يحترمه و اذ زيادة تحقاج الى دليل و لا يلزم من مثل ذلك في العمل لان الاما اثنته مائة و روى حماد بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت كيف التيمم قال هو صرب واحد (صربة واحدة) للوضوء و العمل من الضامة تصرب مبدئية مرتين ثم تضعهما نصفة للموحي مرة و لليدين مرة و متى اصبت الماء فعليك العمل ان كنت جماً

والوضوء أن لم تكن جنباً.

فيما يتيم به

مسئلة ٧٧ يجب أن يكون التيمم بالتراب أو ما كان من جنسه من الأحجار ولا يلزم أن يكون داعار ولا يجوز التيمم بالرربيع وعردلث من المعدن وبه قال الشافعي إلا أنه اعسر لتراب أو الحجر إذا كان داعار وقال أبو حنيفة كما كان من جنس الأرض أو (كان) متصلاً به من التلح والصخر (والشجر) يجوز التيمم به وبه قال مالك إلا أنه اعسر أن يكون من جنس الأرض وما شغل به وقال الثوري والأوزاعي يجوز التيمم بالأشجار وكل ما عساه سو * كان متصلاً به أو غير متصل كالتلح (كالملح) وعردلث.

[دليل] جماع الفرقه وأيضاً قوله تعالى «فَتَقِمُوا صعيداً طيباً» والصعيد هو التراب الذي لا يخالط غيره من السج والرمال كدلت ابن د مد وحكا (حكي) عن أبيه عنه وغيره من أهل اللغة فمن يميم بعينه فبناه لم يكن ممثلاً إلا به وروى حريز عن أبي بصير عن أبيه أنه قال لا يجوز التيمم مع التمس أو شيء من التمسوة قال لا إنما هو الماء والصعيد

في حكم التراب
المستعمل

مسئلة ٧٨ لا يجوز التيمم بتراب قد حذر لدورة أو رورة سحاً أو كحللاً أو ماء أو حلاًطه بورة أو رربيع أو كحل أو ماء (عزاله) عليه عليه ولم يعذب عليه وقال الشافعي و أصحابه إذا عذب عليه لا يجوز التيمم به وإذا لم يعذب عليه فوالا قال المروري يجوز التيمم به إذا لم يعذب عليه وقال السقون من أصحابه لا يجوز.

[دليلنا] قوله تعالى «فَتَقِمُوا صعيداً طيباً» والصعيد قديمه أنه التراب والأرض (أو الأرض) وهذا ليس بتراب محض ولا أرض والحجر الذي قد عساه أيضاً يؤيده.

مسئلة ٧٩ التراب المستعمل في التيمم يجوز التيمم به دفعة أخرى وصورته أن يجمع ما شتر في التيمم من التراب ويضم به وإن كان الأقدس بعض اليدس قدر التيمم حتى لا يبقى فيها شيء من التراب وقال أكثر أصحاب الشافعي أنه لا يجوز وحكي عن بعض أصحابه أنه يجوز.

في جوار التيمم
بالتراب المستعمل

[دليل] قوله تعالى «فَتَقِمُوا صعيداً طيباً» وهذا صعيد والحجر الذي قد عساه أيضاً يدل على ذلك.

كتاب الطهارة

مسئلة ٨٠ يكره التيمم بالمال الا انه يجري ذلك ولكل معنى فيه قولان وقال بعض اصحابه انه قول واحد لكن على اختلاف حواش او كان لرمال فيه تراب يعلو باليد يجوز التيمم به واما لم يكن فيه تراب لم يجز.

[دليل] قوله تعالى "فتيمموا" او اصعد هو الارض على ما ساء والرمال سمي ارضا واحداً ذلك بعد رماله كما يقال ارض مسخرة عن حصي فتسمى ان يجوز التيمم به

مسئلة ٨١ اذا ترك شيئاً من المقدار الذي بعد مسح في التيمم لم يجزه وقد اختلفوا اذا انقضى شيء من موضع التيمم قبل الاكل او كثير لم يجزه كما قلناه فان كان ركة واحدة وركعتان يتعدون لرمال مسح عنه وان زاد من الرمال فيه (له) قولان خذها منه ولثاني سمي وقال ابو حنيفة ان كان عامر ركة دون الدرهم لم يجب عليه شيء واما ان كان اكثر منه لم يجزه.

[دليل] ما قدمناه من كيمية التيمم وأنه يجب عليه ان يمسح على ظهر كفيه ووجهه الى طرف يمينه ودا تراء شيئاً منه بعد حلف الطهر

مسئلة ٨٢ الترسب في التيمم بعد مسح وجهه ثم مسح كفه يقدم اليمن على الشمال وانه قال الشافعي الا في تقديم اليمن على الشمال وقال ابو حنيفة لا يجب فيه الترتيب

[دليل] ما قلناه في وجوب الترسب في الوضوء سواء وصرقة لا حفاط يقتضيه

مسئلة ٨٣ الموازة واحدة في جميع التيمم وحاشا جميع الفقهاء في ذلك. [دليل] انه لا يجوز لتيمم الا بعد تصديق لوقت فلو لم يوافق لجرح الوقت وفاتت الصلوة.

مسئلة ٨٤ من قطع يده من الدرع سقط عنه فرض التيمم فلهما (معهما) وقل الشافعي يتيمم فيما بقي الى المرافقين.

[دليل] ان (قد) ساء ان المرص يتعلق بمسح ظهر اليمن ودالم يكون فايحدث غيرهما يحتاج الى دليل

مسئلة ٨٥ من تيمم لصلوة حار له ان يودي المواضع والقرائن به ولا فرق بين ان

في كراهة التيمم
بالمال

في وجوب
الترتيب في التيمم

في وجوب
الموازة فيه

يجوز للتيمم ان
الوقت والفرق

سوى بالتيمم الدخول في الصلاة أو الفرضين أو التيمم للمصلاة لم يحرم أن يصلي قريصة به ووافقنا أبو حنيفة فيما قلناه.

[دليل] قوله تعالى «^١ ما فتتم إلى الصلوة فاعلموا وحولكم» وقد بينا المراد بقوله فاعلموا أنه قال بالصلاة ثم قال في آخر الآية «^٢ فم تحذوا ماء فتيمموا» فكان تقديره فتيمموا للصلاة وذلك عدم في جميع الصلوات ويحذر منه يحتاج إلى دليل وعليه جماع العرفه وروى حرير عن زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام متى الرخص التيمم وحدث صلوة الليل والنهار كلها فقال نعم.

مسئله ٨٦ من وجب عليه الماء من أحد يومين بعدد حاربه أن يتيمم ويصلي وهو مذهب جميع أصحابنا وجميع الفقهاء وروى عن عمرو بن مسعود أنها قالت لا يجوز ذلك.

في حكم المصنوع
العائد للماء

[دليل] قوله له أي «^٣ أولاً منتم النساء فم تحذوا ماء فتيمموا» وقد بينا المراد بها الجماع وحدثه جماعة العرفه وروى حرير عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حبس فتيمم بالماء وحدث له ماء فقال لا يعيد أن يركب الماء بالصعيد فقد فعل هذا الطهور من.

مسئله ٨٧ إذا تيمم لم يخل بماء يسهل به التيمم عن تطهارة أصغرى وكل قد نسي الحصة قال الشافعي يجوز له الدخول به في الصلوة وهذه المسئلة لا من أصحابنا فيها على تعيين والذي يصفه المذهب أنه لا يجوز به أن يحد به في الصلوة لأن التيمم يحتاج إلى بية أنه يدل من الوضوء أو من الحصة وإذا لم يحد ذلك لم يصح لتيمم ويسمى أن يعيد التيمم أيضاً فإن كيفية التيمم تختلف على ما قدمناه من أصرته والأصغرى وأصغرى طريقه الاحتياط يقتضي إعداده التيمم لأنه يصير داخل في صلواته متى وأما أنه متى بوى (قوله) وأن فسادته متى بوى الخ أقوال هذا لا تنافي على ما اختاره من اختلاف كيفية التطهارين نعم يمتد على القول بوحدة كهيته فيهما وهو لا يرفع الحدث حتى يحتاج إلى نية رفع الحدث الأكبر وإنما يستباح به الصلوة فيهما والمعموس أنها منوية له ح طباطبائي) تيممه استباحه الصلوة من (عن) حدث حاربه الدخول في الصلوة كان قونا

ليس يمتد ولا
عن لوجه
والدلي الجنابة

کتاب الطهارة

والأحرف الأربعة

مسألة ٨٨ - وحدث المتيمم لما قدم لدخول في القبلة انقضى تيممه ووحسب
عنه انه قد رده ، وذهب جميع الفقهاء وقالوا سلمه من عند ان حصل له غسل
| دليله ان الله تعالى يحب المتطهرين في الصلوة في حقه لما قال لا يجوز
الدخول فيها بغير وضوء ، وذهب عنه اجماع العرفه وروى من اني سمعت عن ابن
سنة وروى عن داره عن ابي عبد الله عليه السلام في حقه وسمعت قال بخبره ذلك في ان
يجزى له

اور جلد الفتح

مسئله ۸۹ من و خدمتاء عدد حواء في الصلوة لا يصح بغيره رواه ابن جهم
و هو (هي) الاظهر به ذكره غيره (آخره) معنى في صلوة : هو عذبة الشاوي
و هاتك و احمد و ابى و و خمسة قد يخرج و يوصيه اذا لم ير كذا و ابى حسيه
واشواى من صلوة : عنه اسمعيل العلاءى : و كان الا اذا حذر في صلوة اعمى
و حذر في صلوة : حذره و وجد مؤلفه و هو : لا يرى على معنى في صلوة : لا يرى
فيه ثم يتعذر : و قد (المرى) المرى بعد صلوة بكل حال
[دليل] من حذر في صلوة سمع حذر في صلوة لا يصح : الاحاديث والا
، حب عنه قصص الصلوة لا دليل وليس في سرع و يدل على ذلك امر ارباب الا
حرى و هو : عند الله من عاصم و لم يثبت ، عند الله ^{الصلوة} عن لرحل لا يجد امة فيقيم
و هو في الصلوة و قد انه لا يلام فعل هو في الصلوة فقد كان لرحل لرحل في صلوة
و ان كان قد كرم فليمن في صلوة.

أول من شهد بيعة
 ذو الجناح
 (عنه)

مسئلة ٥٠ من صديي بسيم تم وحد الماء لم حسب علمه اعده اكلوه وهو مذهب
جميع الفقهاء وقيل طائفة من علماء الاعداء
[ديب] احدى الفرقه وصافيه قد صديي اسمهم بحدام سرع الاعداء يحتاج
الى دليل شرعي ووي عبد الله بن سنان سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان الله تعالى يقول
طهروا فان كان حسب عليكم من الاكل والصلوات فادوا وحد الماء فليعتدل وقد احرثته
صلواته التي صديي.

كتاب الطهارة

حاشية (ولم تكن) وليس معه من الماء عينة ليعبر بوقت بعضهم ويصلي بهم قبل
لا ولكن يتيمم أحد و يصلي بهم فإن الله تعالى جعل التراب ظهوراً كما جعل الماء
طهوراً.

مسئلة ٩٤ لا يجوز التيمم إلا في آخر الوقت عند الخوف من فوت الصلوة وفي
موجبه يجوز التيمم قبل دخول الوقت قال الشافعي لا يجوز إلا بعد دخول الوقت
ولم يعمه.

الدليل [صر فقه الاحتياط لأنه لا خلاف في أنه إذا سمع في آخر الوقت وصلى فإن
صلواته صحيحة ماضية واحتج به الشافعي في كتابه في السراغ ما يدل على صحة
ما قاله وأما ما روي عن محمد بن ميمون بن عبد الله بن عطاء و سمعه يقول: إذا لم تجد الماء
و أردت التيمم في آخر الوقت في وقت من وقت الماء لم يفتك لأرس و روى عنه
أحداهما قل إذا لم يجد لم يدور الماء فليصلي ما دام في الوقت و قد حلف أن يموت في الوقت
فيتيمم ويصلي في آخر الوقت و قد وجد له فلا يصح عليه ولو شوطاً ما يستقيم

مسئلة ٩٥ صلب الماء وحب و من سمع من غير مسمع لم يصح تيممه و به قال
الشافعي وقال أبو حنيفة الطلب ليس بم واجب

الدليل [صر فقه الاحتياط لأنه لا خلاف أن من صلب الماء فتم بعد ثم تيمم يكون
تيممه صحيحاً و الأدليل على صحة تيممه أنه فقد العيب و قد لا خلاف وأيضاً عليه جماع
الفرقة و البحر الذي واهر به في المذهب أنه لا ينعين لأمره لطلب لأنه في طلب
مادام في الوقت و إذا خاف الفوت تيمم و هو أمر صحيح في حجب أصح لأنه أمر و روى الموقفي
عن السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن أبي عبد الله السلمة قال: سمعت الماء في السفر أن
كانت الحرورة فقلوة و ان كان سهوله فعموم لا يطلب أكثر من ذلك و هذا أمر صحيح أيضاً
وقد بينا الخلاف على ما حلف به في الروايتين في كتابي للمقدم ذكرهما.

مسئلة ٩٦ ذكر سعر فقه الماء يجوز فيه التيمم صوراً كان أو قصر أو نه قل
جميع الفقهاء و حلفي عن بعضهم أنه قال إنما يجوز في سعر العدوي الذي يقصر
فيه الصلوة.

في عدم جوب
التيمم إلا في آخر
الوقت

في وجوب
طلب الماء

جواز التيمم
بما قد الماء
في السفر

صاعداً واما وحيد اعادة الفيديو اذ انه معرج يوفد لانه يكون قد صعد قد صعد
الوقت شيمم وذلك لا يجوز.

في حو ر
نقل للمهم
بعد الصادرة

مسئله ۹۸ من مبیع شیعہ دینار (۱۰۰) اشتری بعد ہا عشاء من المودار
بمراثنی مبیعہ و لا يجوز ان یتیمہ فیہا و ان فی قولہا حدھا بحور دار
دلت فی الاموال لا حرلا بحور دار دلت فی المبیعہ و قال مالک لا يجوز.

| دليلنا | على انه لا يجوز هوان التيمم قدسنا انه لا يجوز الاعتد تصيق الوقت
 في ثلث الحد لا يجوز غسل اليد بغيره في قبره ولا يصح من حوار دلت الشئ
 رجع الى التيمم من الشئ رجع الى تصيق الوقت وحده فوجد صدوق

مسئله ۹۹ د موم به مبع عنه را که ام محمد عبدالله بن سالم الله ولا یستدلهم
علیه وقال الشافعی یحب علیه ذلك.

إدراكه أن هذه الحجة حرجية وحجراتها مغلقة، فمضى وحدها، والحق من قوله و
قد مضى وقت الطلب فلا يجب عليه ذلك.

في جوار
النسيم للمجدد
والمجدد روح
مع وسود سما

مسئله ۱۰۰۰ المجدد والمجدوح ومن انشدهما ممن يفر من مخوف يحور له
(مع) التجمع مع وجود الماء وهو قه - جميع القهه لا يورس وما فيهم قالوا يحب
عليهما استعصم الماء

الدليل | قوله تعالى * ما جعل عيبكم في الدين من حرج * وايضا استعمال
الماء على ما ذكرناه من عدم الحرج و عليه جماع الصناعة و زوى ابن ابي عمير عن
محمد بن مسلم وغيره عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشرب خمرًا واحدة حمرة وهو محدود
فيسئره فمات فقتل قتلوه الاساوا لا يعموه ان شاء الله تعالى الثوب و زوى احمد بن
محمد بن ابي صر عن داود بن سرحان عن ابي عبد الله في رجل اشرب خمرًا واحدة حمرة و به حرج
و قروح او عرج على نفسه من لمره فقال لا يعتب و يتيمم.

في حكم حالف
الزيادة في السنة

مسئلة ٩٠٩ ا ح د ف ل ر ب د ه في العلة وان ا م يحذف التثنية حار ل فان تميم و نه ف
عالمك و ابو حنيفة و عاصم الفقهاء و لست في فقه قولان احدهما محجور و الاخر لا محجور
[دليلنا] قوله تعالى « ما جعل عليكم في الدين من حرج » و استعمال الماء و الحان

مفسر فيه حرج لغير الذي قد مره عن داود بن سرحان وعنه حرج حواري ذلك
لأنه عام وعلي المسئلة اجماع الفرقه.

مسئله ١٠٣ | اد لم يجد القنفذ لا زاد في المرح من غير انه يشبه استعمال الماء
ويؤ في حقيقته ويعبر شئاً معه + سواء به حواري له التيمم وليس معنى فيه قولان وماذا
لم يشوه حقيقته ولا يريد في عتبه ولا حذف القنفذ وان تر فيه اثر قليل لا خلاص اذ لا
يجوز له التيمم.

فيمن يشبه ماء
ولا يدرى عده

دليل | ما قد مر من لانه والاخذ لانه عامة في كل حرج.

مسئله ١٠٣ | حرج من لا يجد فيه قنفذ ولا زاد في المرح من غير انه يشبه استعمال الماء
لغيره وعنه اد لا يجوز معه التيمم وحقق جميع الفقهاء الادوار وبعض أصحاب مذهب
فانهم قالوا يجوز ذلك.

في اسرى الذي
لا يحال التيمم
والزيادة

| دليله | قوله | اني قد وجدت ماء فتميموا فسر في اوجه التيمم عدم الماء وهذا
واحد للماء ولا يدرى ما مثل ذلك لا يخص ذلك بالدين.

مسئله ١٠٤ | اد حذف من استعمال الماء لشدة البرد وامكنه ان يسجد وحج
عنه ذلك لا خلاص وان لم يمسح سجد وصلى ولا اعاده عليه وقال الشافعي ان امكنه
استعمل حرج من لم + وحج عليه استعماله وان لم يمسكه تيمم وصلى فان كان مقعد
وحج (كان) عليه الاعاده ما خلاص بينهم وان كان مسافراً فعلى قولين.

فمن يصلي من
احتمال الماء
لشدة البرد

دليل | قوله | اني قد وجدت ماء فتميموا فسر في اوجه التيمم عدم الماء وهذا
الاعاده وفيه فسر ان يحتاج الى دليل وحج داود بن سرحان حرج في ذلك وقد قد
منه وعليه اجماع الفرقه.

مسئله ١٠٥ | من كان في بعض حيزه او بعض اعضاء طهارته ملامس عليه والى
عليه حرج ارغله بصرى وصول الماء اليها حازله التيمم ولا يغسل الاعضاء الصحيحة
اصلاً وان عسي ثم تيمم كان اجزاً وفي ابو حنيفة ان كان الاكثر منها صحيحاً غسل
الجميع ولا يمسح وان كان الاكثر سقيماً تيمم ولا يغسل والى عليه عامة أصحاب الشافعي
انه يغسل ما يقدر على غسله وتيمم وقال بعض اصحابه مثل ما قلناه انه يقتصر على

فيمن كان
في بعض اعضاء
طهارته حرج

التيمم

[دليلنا] على جواز التيمم على كبر حال عمود الأية والأحد التي قدمناها ولا يخص الأمدل وأما استحباب التيمم سهواً لودى الصلوة بالأحد أو غيره من غير ذلك .

فيس لا يبعد
على أن يكون
في يدك

مسئلة ٩٠٦ إذا حذر في بعض فرجة أو بعد كبره لا يقدر على عيني
لأن فيه إقراح أو إخراج بعد ما يمسكه ويصلي وليس بعد الأعادة وفي الشافعي بعض
من يمسكه ويصلي ثم بعد الصلوة وفي ابن حزم من استعاد لا بعدد هو قوله في القديم
واختيار المزني وبه قال أبو حنيفة.

[دليلنا] لآية التي يدونها والأحد التي قدمناها من أن من صلى تيمم لا أعاده
عليه وهي عامة في جميع ذلك.

في فائد السام
وغيره

مسئلة ٩٠٧ إذا عده الماء لغيره والرب التيمم معه يوجب وأما سرحه نفسه
و تيمم منه فإن لم يجد لا يصح (بعضه) بده عليه مفرقة وسمي وسمى ولا أعاده
عليه وفي الشافعي من ذلك أنه قال بعد الصلوة وقال أبو يوسف وحمد وفي نوحيه
ومحمد يحرم عليه الصلوة في هذه الحال.

[دليلنا] قوله تعالى " فم الصلوة لعلكم تتقون " ووجب أوجه الصلوة عند
البداء ولم يفسد وأما روى الحسن بن محبوب عن علي بن رثب عن أبي بصير عن
أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كنت في حال لا تقدر لأداء الصلوة فتميم بها لله تعالى أو لي بالهدر
إذا لم يكن معك ثوب حذر أولئك بعد أن يمسكه وتيمم به وروى زرارة عن أبي جعفر
عليه السلام قال إذا أصابك الثلج فليغتسل (فيبصر) بالسرحة فتميم (فتميم) من غيره أو من
ثوب معه وإن كان في حال لا يجد إلا من فلا يصح أن تيمم منه وإما وجوب الأعادة
فمحاج إلى ذلك وليس في لشرع ما يبدل عليه.

فيمن اجنبه
مختاراً

مسئلة ٩٠٨ من احتج به مختاراً العمد على أن حذر أو حذر لتيمم (و)
والزيادة في العزم وحال جميع الفقهاء في ذلك
[دليلنا] إجماع الفرقه المحقة وروى أبو بصير وسفيان ابن خالد جميعاً عن

كتاب الغلاف

أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل كان في أرض باردة فتحوف أن هو اعتسب أن
 تصيبه عمت من البصر كيف يصح فلا يصح ولا يصح ما حقه قال وإن كراهه كان وجها
 شديد الوجه فاصفه حسنة وهو في مكان بارد كقول أبيه شديدة الريح باردة قد سوب
 العتمة فقلت لهم احمدي واعدوي فقلوا لا نحاف عتمة فصب لسرنا فحمدوني و
 وضعوني على حسنت ثم صموا على الماء شأرا فحمدوني و في محمد بن مسلم و
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تصيبه الحمى في أرض باردة ولا يجد الماء وعلى أن
 يكون الماء حارداً فقطع على ما كان حارداً حتى يذهب عنه ثم يفرس شهر من
 البرد فقال اعتل على ما كان فانه لا يضره الغسل.

مسئلة ١٠٩ إذا كان في البصر مضمضة أو في موضع من موضع من موضع على حسنة
 صلى يؤمى الماء على حسب ما بعد عنه في كان موضع مضمضة على حسنة على كفه
 عدا وهو مذهب الكوفة إلا ما حقه الصدوق عن أبي حمزة أنه قال لا يصلي ولا يؤمى
 إلا لم يقد في موضع الجود الأسنى بحسنة فوالا حدهم مضمضة على حسنة ولا
 حدهم يؤمى ماء في لا يدهم فمضى في فوالا حدهم مضمضة على حسنة ولا
 حدهم المرمي في القول في بهما هو المرمي في فوالا حدهم مضمضة على حسنة ولا
 والثالث هما حسنة وقول أنه وهو أن يشرب الماء على حسنة ولا يفرس و
 هو قول أبي سحر المروزي فاما على مضمضة فلا عده حسنة.

في حكم مضمضة
 مضمضة

[دليل] قوله تعالى أقم الصلوة بدلوا الشمس وهو مضمضة في جميع الأحوال
 حسب ما يتمكن منها والقضاء يحتاج إلى دليل.

مسئلة ١١٠ الحنثر والجراح والدماء عود ذلك في أمكن راع مضمضة
 وعذر الموضع وجب ذلك في أن يسمي من الماء في حنثر التفت أو المرمي في
 العلة مسح عليها وبهم وضوئه وحسني ولا عده مضمضة في أبو حمزة وأصحابه والشافعي
 وأصحابه إلا أنهم قالوا الإعادة على قواين.

في حكم الجراح
 الجراح

[دليل] قوله تعالى ما جعل علامة في القدر من حرجه و حنثر راع
 الجحائر فيه حرج وأما عليه جميع العرقه و في عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت

ولم يصح الرواية عن الشافعي ومنهم من قال ان اتورثه يني هالكاً وامر بالاعن الشافعي
فلا يجوز ان يكون علي عر الشافعي وجعل هذا قولاً جرياً تنقير على القولين احدهما
من قوله محمد بن وهب بن ابي حنيفة والشافعي لا يجرى وهو لا يجرى ويذكر في الحديث و يوسف
ذليل | علي بن ابي طالب في حديثه لا يجرى (لا يجرى) في حديثه وقد سئل عن حديثه واحسب
وذا كان في حديثه من حديثه ام اذ حدس في حديثه وقد سئل عن حديثه لا يجرى عليه لا يجرى
لانه فعلى من مائة من قريظة في هذا الوقت اسلموه صلبوه وقد فعلهما ورحموا لاعتادة
يحتاج الى دليل.

في واحد من
الذين لا يجرى

مسئلة ١١٧ روي عن محمد بن عيسى بن ابي حنيفة في حديثه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
كانه ما كان من حديثه في حديثه بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
ثرائه بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
هو سبعة وهو عن حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
من حديثه في حديثه بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
من حديثه بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة

| **مسئلة ١١٨** روي عن محمد بن عيسى بن ابي حنيفة في حديثه عن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
يحيى بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
فوجد قد مات بموتاه بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
قد لا يجرى وقد سئل عن حديثه بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
مال كثير.

في عدم
كفاية الامام
لا يجرى واحد

مسئلة ١١٩ اذا اجتمع حديث وحديث ومعتد ومعهم من لم يجرى في حديثه بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
وليس هو عتداً لو احدثه بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
فهو اولي به وقال الشافعي الميت احق به.

| **دليلاً** هو ان هذه فروص احتملت وليس معها اولي من بعض ولا دليل على
التخصيص فوجب ان يكون على التحجير وايضا الروايات احتملت في ذلك على وجه لا

والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين
 وحجج الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 ذلك على العموم.

مسئلة ١٢٣

سئل عن رجل صلى الصلوة في جماعة ثم أتته حاجة فخرج قبل إتمامها فماذا يصنع؟
 الجواب: يخرج من الصف ويصلي ركعتين ثم يرجع إلى الصف أو يصلي ركعتين وحده ثم يرجع إلى الصف.
 انه لا إعادة عليه.

سئل عن رجل صلى الصلوة في جماعة ثم أتته حاجة فخرج قبل إتمامها فماذا يصنع؟
 الجواب: يخرج من الصف ويصلي ركعتين ثم يرجع إلى الصف أو يصلي ركعتين وحده ثم يرجع إلى الصف.
 انه لا إعادة عليه.

مسئلة ١٢٤

سئل عن رجل صلى الصلوة في جماعة ثم أتته حاجة فخرج قبل إتمامها فماذا يصنع؟

مسئلة ١٢٥

سئل عن رجل صلى الصلوة في جماعة ثم أتته حاجة فخرج قبل إتمامها فماذا يصنع؟
 الجواب: يخرج من الصف ويصلي ركعتين ثم يرجع إلى الصف أو يصلي ركعتين وحده ثم يرجع إلى الصف.
 انه لا إعادة عليه.

كتاب الاخلاق

في هذه المسئلة ١٣٢ من كتاب الاخلاق في باب ما جاء في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 بالشرب وغيره لكونه يعمل منه الأثماء تبعداً وبه قال داود.

والله اعلم بالصواب فان رزقنا من الله ما كنا نعلمه
 من قبل ان يرزقنا الله وما كنا لنهتدي لهدى
 الا بما رزقنا الله وما كنا لنهتدي لهدى الا بما رزقنا الله

مسئلة ١٣٣ في كتاب الاخلاق في باب ما جاء في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 بالشرب وغيره لكونه يعمل منه الأثماء تبعداً وبه قال داود.

والله اعلم بالصواب فان رزقنا من الله ما كنا نعلمه
 من قبل ان يرزقنا الله وما كنا لنهتدي لهدى
 الا بما رزقنا الله وما كنا لنهتدي لهدى الا بما رزقنا الله

مسئلة ١٣٤ في كتاب الاخلاق في باب ما جاء في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 بالشرب وغيره لكونه يعمل منه الأثماء تبعداً وبه قال داود.

[دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الاولى .

مسئلة ١٣٥ في كتاب الاخلاق في باب ما جاء في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 بالشرب وغيره لكونه يعمل منه الأثماء تبعداً وبه قال داود.

والله اعلم بالصواب فان رزقنا من الله ما كنا نعلمه
 من قبل ان يرزقنا الله وما كنا لنهتدي لهدى
 الا بما رزقنا الله وما كنا لنهتدي لهدى الا بما رزقنا الله

مسئلة ١٣٦ في كتاب الاخلاق في باب ما جاء في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في الامانة الواحد
 بوجهه كليات
 ..

اصحح بالولوع

...
 انما الامانة
 بالولوع في الامانة
 الكثير

كتاب الطهارة

الثوب والسدر فيه انكاسان من العصب الاول فيه حس وحسب عن اعين (الموضع)
لموضع الذي اصابه بكنت من اعنة الشدة لا يحس عصبه لان يكون مشعر بالحاجه
فيعلم بذلك انه حس وحسب اول حوصلة والاسمعي من صخر الاسمي انه يحس ولم يصبلا
ولتفهم فيه نشه في احداه ان يكون الحاء مشعر فيحكم بحاسته والثاني
لا يكون مشعر غير انه لا يكون قد ظهر الحس وبمشر الاول والثاني ان لا يكون مشعر
وقد ظهر المحل فيحكم بطهارة الماء والمحل

[دليله] على القسم الأول انه ماء قلبي معقود خصوصا انجذبه فيه فوجب من
 حكمه بمحاسبته وقد روى العيص بن ابي عمير قال سمعته عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له
 ما عرقه فقال الماء وهو من روي وقد عدها من عرقه ان كان في رصوته المسلوقة ولا
 عرقه والذي يدل على ذلك ان الماء على ما في قوله في محاسبته يحتاج الى دليل
 وروى عمر بن دحي عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما عرقه فقال
 الماء عرقه في ذلك الماء الذي استسحب به فقال لا بأس به وروى العيص بن ابي
 عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في ابر حرج العذب يعني الماء في رائه فقال لا بأس
 به بعد عليمكم في ابر حرج وروى عبد الله بن محمد بن عيسى بن عيسى قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن ابر حرقه ثوبه في الماء الذي استسحب به فقال ذلك ثوبه قال لا

في جلسة البلاغ
للولوج وعدم
الحد راية

مسئله ۱۳۶ دولة الكتب في دار محسن الماء الذي هو في رقة ذلك الماء
على من الأساس أو نحوه وحده عليه غسلة ولا مراعى فيه بعد تدريس له وفي كل موضع
بمبيبة ذلك الماء وجب غسله سبع مرات مثل الاناء.

[دلیل] وجود عسده معلوم بالاخره لیسیده اما وقت اعدادی محتاج ای دلیل
و حمله علی الولوع قیاس و لا نقول به

مسئلة ١٣٧٧ ما صار من الماء الذي يغسل به الاده من ولوع آتكم ثوب الاساس
او حده لا يجب غسله سواء كان من بدقه الاولى او ثنية واثلثة ولا صاحب الشافعي
فيه قولان احدهما مثل قولنا ولا يجب غسله نه احتسبوا فغسلهم من قال
يغسل من كل دفعة سبع مرات ومنهم من قال يجب ان يغسل قدر ما يجب غسل الاده

کتاب الخلاء

حال الأعمى عنه فإن أعديه من الذمعة (أولي ع) ساء به صده من الناس على حصة
و من الثالثه رفاً و عني هذا بعد أن كان صده من الأعداء و حصة الذمعة و أحده
فإن صده من السبعة و الأعداء يستهين به صده من حصة عدلات يهونها إلى بعض صده
و جهان أحدهما أنه طاهر و الآخر أنه نجس .

[illegible]

مسئله ۱۴۸۸ بعد از انباء عن سائر اشخاص است که ای ابو لؤلؤ گفت مراد و قال
ابو حمزه الوحرانی بعد از این حدیث صحیح و در وقت محمد بن حسن سماع شد
الولولوع و قال ان فی محبت علی علیه السلام و در حدیث و ثبت شد

دليلنا | مر به لاحسنه وقد ادا اسمه من مر ب فقد عذب في رتبه (عبد ثلث
مر ب) | اجماع اعرافه و كدلت عبد الله في مر ب عنبه يحتاج اي دليل و روى عمار
البايعي عن سعد بن عبد الله قال قال مشر عن النور والاء يكون قد اكف بعض و كم
مرة بعد في مر ب ثلث مرات | صب فيه الماء فيجرا في مر ب ثم يرفع فيه ثم يصب فيه ماء
آخر فيجرا في مر ب ثم يرفع في ثلث مر ب ثم يصب فيه ماء آخر فيجرا في مر ب ثم يرفع فيه وقد
ظاهر قول و ثلثه عن (المر ب) يكون فيه حمه ا يصب في يكون فيه مر ب فان اد
عبد ولا يمس و قال في قدح اداء بشر في الحزم في يصبه ثلث مر ب شرا بحر يال
يصب فيه الماء في لبحر و حتى يدا انكه سده و يصبه ثلث مر ب و في عبد الله الذي
يصب فيه البحر زمنا سمع مر ب.

مسئله ۱۳۹ دا آمدن التوب بحسبه اولياء و حسب عليهما الماء و لا يفسد ولا يغير
فقد يفسد الماء و التوب لا يصح في ذلك و ايشان احديها به يقضي و الاخر انه لا يفسد
عنه و كذلك (ذلك) الماء و لا يصح الساقط في قول اولي احديهم به يظهر و الاخر لا
يظهر فالذي قدمناه في حصر عماد السادة على مدعي و حروب العس و الدليل و نص قوله
روي ان اي يعمور قال سئل ان عبد الله علي له ان يصيب التوب فقل عليه مرس و روي

في لطيف لؤي
لوتاجت بصير
الولع

فی حبہ نامہ
عن دون حسن
وخصر

أما (ك) في الدخول والظهور بدلة أو اسحق المحوى أو الحسن بن أبي (علاء) أبي يعقوب قال سئله عن رجل غسل يديه مرتين ووجد في الجمع بينهما قد ذكرناه في الكتاب المقدم ذكرهما وهو قلت بحمد حرر القصار على الصواب على ما إذا كان في الصبي برصه راحه و كان قد أخذ أبوان من أكل الطعام فلا بد من الغسل وروى هذا التفسير ابن سنان (الظاهر بداهة حسني) قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل غسل يديه قال صب عليه الماء وكن قد أخذ من الغسل فاعلمه (غير عدا) عداً والماء والماء في ذلك شرع سواء.

في بعضه ملاو
عدالة يستحسن

مسئلة ١٤٠ إذا أضاف الثوب نجاسة فصب عليه ماء و تركه تحتة حتى يجتمع فيه ذلك الماء فيه نجس وقال لداق في الثوب يظهر والماء نجس وقت أن سريخ الماء يظهر و الثوب قد ظهر

[دليله هو أنه ماء قد وجد في نجاسة فوجب أن يغسل لأن الماء إذا كان من كرس نجس بعد محو نجاسة من المحاسن وجماع يعرفه

في بعضه
المتطهر

مسئلة ١٤١ إذا أصاب الثوب نجاسة فصب نصفه ونقى نصفه في المصوب يكون ملأراً ولا يتعدى نجاسة النصف الآخر إليه وهو مذهب أكثر أصحاب الشافعي وقال ابن عباس لا يظهر النصف المقبول لأنه محذور لا نجاسة (لنجاسة) فتنسب إليه النجاسة فيحسب وهذا لا يصح لأن ما محذور آخر خافه لا يتعدى نجاستها إليه ولو تعدى لكان نجس ب يابون إذا نجس جسم من نجس الجسم كنه لأن الأحسام كلها متحدرة وهذا صحيح وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وعن أئمتنا عليهم السلام أنه إذا وقع الماء في سمن حامد و ردت ألقى ما حوله فاستعمل ما بقي فلو كانت نجاسة يرى لو حجب من نجس نجاسة وهذا خلاف النص.

في حكم يستحسن
بمن الكتب
والعقود

مسئلة ١٤٢ غسل اليد والرجل بر ماء أثر اندامهما ينجس ويحب غسله ولا يراعى فيه العدد وإنما يراعى في الوضوء خاصة وقت لشافعي حكمه حكم الوضوء يعين سبع مرات أحدهن بالثوب وقد دود مثل قوله وهو قس مذهب مالك [دليلنا] أن العدد صحيح إلى اليد وحمله على الوضوء فيس ولا نقول به وإيضاً

كتاب الطهارة

يسحس بالموت قولاً واحداً وهو سحس الماء فيه قولان أحدهما لا يسحس وهو احتسار
المزني والثاني ينحسه

[دليل] إجماع عرقه وأيضاً الأصل طهارة الماء ولحكم سبحانه بهذه الأشياء
يحتج إلى دليل وروى عبد السلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الخنساء والدين
والحراد والمسله وما شبه ذلك تموت في الشتر والرمث والسم وشبهه فإن كذب ليس
لها (له) دم فلا يسحس به وروى جعفر بن عثمان عن جعفر بن محمد عليه السلام قال لا يسحس الماء إلا ما
كانت له نفس سائلة.

مسألة ١٤٦ إذا مات في الماء القليل صمد ع وعمره مما لا يؤكل لحمه مما يشرب
في الماء لا يسحس الماء وبه قال أبو حمزة وغيره والمثبني إذا ثبت أنه لا يؤكل لحمه فإنه
يسحس.

[دليل] أن الماء على أصل الطهارة والحكم سبحانه به يحتج إلى دليل وروى
عنهم عليهم السلام أنهم قالوا مات في الماء (له) دم فإنه لا يسحس به (في الماء حية حية) لا يسحس به
(لا يسحس) وهو يتناول هذا الموضع أيضاً.

مسألة ١٤٧ إذا بلغ الماء كفاً فصعد لا يسحس به دفع فيه من استحسانات الأما
يعبر لونه أو صفة أو رائحة ومشي نفس عن الكبر سحر بما يحسن فيه من المحاسة تور
أولم تتعروا حكى اعتبار الكبر عن حسن من صالحين حتى ولا صحابته في مقدار الكبر ثلاثة
مذاهب أحدها مقدار الكبر وهو مذهب طائفة من أصحابنا وهو مذهب شيخنا أبي عبد الله والثاني
أنه ألف ومائة رجب بالمعنى وهو احتساب لمرضى وقيل بالقول لا اعتبار بشدة اشتداد
ونصف طولاً في عرض وعمق وهو مذهب جميع العميين وصاحب الحديث وقد تكلمت
على هذه الروايات في الكتابين المتقدم ذكرهما وقلنا في إجماع الماء قتيلاً فصاعد
لا يسحس بما بقى فيه من المحاسة إلا ما بعد أحداً وصافه وحدهم خمس مائة رطل واحتلهم
أصحابه فمنهم من قال ذلك حد الحد) بوقصر منه رطل أو صلال يحس ومنهم من قال
ذلك على القريب ولا يؤثر قصر بعض الرطل أو رطلين فيه ثم احتجوا في هذا الماء إذا وقع
فيه بحاسة ما به هز يحور استعما جميعه لا فقا إلا أكثر منهم يحور استعما جميعه و

في دفع مئة
ما يحسن في الماء
في ساء نفين

في حكم الكبر
ومقداره

كتاب الطهارة

من ماء العذراء، يروى عنه أنه لا يغسل به شيء، أمثالاً وشيئاً أن يروى عنه أنه يغسل به من قس
عنه فيجهر والثالث أن يسبح من الأبرار، يروى عنه أنه لا يغسل به شيء، أمثالاً وشيئاً أن يروى عنه أنه يغسل به من قس
يروى عنه أنه يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من القس ما
يروى عنه أنه يغسل به

[دليل] أن الماء مضموم بحديثه وليس له أن يغسل به شيء، أمثالاً وشيئاً أن يروى عنه أنه يغسل به من قس
الاشياء التي اغتسل بها ذلك على وجهه، ماء ولا يغسل به شيء، أمثالاً وشيئاً أن يروى عنه أنه يغسل به من قس
الماء لأن ذلك مضموم بحديثه، (أ) ولا يغسل به شيء، أمثالاً وشيئاً أن يروى عنه أنه يغسل به من قس
لأنه يغسل به من قس، والماء يغسل به من قس، أمثالاً وشيئاً أن يروى عنه أنه يغسل به من قس
فإن ذلك يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من القس ما

في حديثه
الناقص من القس

مسئلة ١٤٩ د روى عنه أن الماء يغسل به من قس، أمثالاً وشيئاً أن يروى عنه أنه يغسل به من قس
حدثت فيه حديثه، وهو أن يغسل به من قس، أمثالاً وشيئاً أن يروى عنه أنه يغسل به من قس
عنه كمن لم يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس، أمثالاً وشيئاً أن يروى عنه أنه يغسل به من قس
ما يتم به قس، أو يتم به قس، وهو أن يغسل به من قس، أمثالاً وشيئاً أن يروى عنه أنه يغسل به من قس

[دليلاً] ما قدمناه في المسئلة الأولى سواء.

مسئلة ١٥٠ دا كس الماء يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس، أمثالاً وشيئاً أن يروى عنه أنه يغسل به من قس
لم يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس

[دليل] أنهما ماء أن محام ومحمداً يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس
بهما، لأن محام ومحمداً يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس

في حديثه
الماء يغسل به من قس
مطابقاً

مسئلة ١٥١ إذا ما طس في ماء لم يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس
بذلك، وهو أن يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس
إذا ما

[دليل] أن لم يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس
والماء، فلا خلاف أن الماء يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس
بذلك، وهو أن يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس، وهو أن يغسل به من قس

لجند فلا بأس بوله

ور عدم يحس
لجاري الأبالخير

مسألة ١٥٢ أضاء إحدى د وقعت فيه نجاسة لاسحس بذلك إلا إذا تغير حد
أوصافه سواء كان أضاء فوق النجاسة وتحتها ومجاورها (محلها) فهو سواء كانت نجاسة
مائعة أو جامدة وفي الشافعي بناء على أن النجاسة طاهرة وما بعدها من كانت نجاسة
لم تصل إليه فهو طاهر وما بعدها من كانت نجاسة لم تصل إليه فهو نجس
صاهر وإن كان أقل منهما فإنه ينجس.

[دليل] جماع الفرق أيضا روى عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} أنه قال الماء الذي لم يمسسه نجاسة
شبه الماء غير لونه وخصمه ونجسه وإن كان على عمود أو على حائط أو على
عمامة من صلب أو من ثياب أو على نعل أو على رجل أو على يد أو على رأس أو على
كس الماء حد ي روى عن ابن عمر عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} قال لا بأس بالماء في نجاسة
الجاري.

أو حكمه ما بين
المتنبيين

مسألة ١٥٣ إذا كان ماء من وقع في حده نجاسة وشبهه نجاسة لم يستعمله
وكانت حكمه ما أراد عليهما أو من كثرت ولا يجوز التحرى إلا إذا كان من صلب
وإذا التوب من نجاسة من كان حياهما حكم الأثني لاسحس في وحد منهما (على
الأثر) وفي بعضه صلى في كل منهما على الأثر أو هو الذي خف به وهو عذب
بمري وقال ما حشوى بماء واحد من المئتين ونسبي صدوه مفرقة وفيه منجد
من سلمه تنوعه حدهما ونسبي ثم تنوعه الآخر ونسبي ما أسبغ من الأول من ثمانية
وبنه ثم صلى وفيه من حشوى بحر التحرى في شارب على الأثر أو ما الأولى وفيه
كان عدد النجاسة أكثر من بحر التحرى ففيه من عدد النجاسة أكثر من عدد النجاسة أو إذا
كان عدد النجاسة في بحر التحرى على الأولى الماء والطعام كان نجس وبعضه
ظاهر سواء كان عند المحس أو لا (أو إذا استناب) (مستوبا).

[دليلا] إجماع يعرفه فيهم لا يجتمعون فيه ونص فقد شقبا النجاسة في وحد
منهما فلا من أن يقدم على ما هو نجس وإنما الصدوة في أديمه نجس ولا يعلم برئته
استعملها ههنا روى عن ابن عمر السدي وسماعة بن مهران عن عبد الله ^{صلى الله عليه وسلم} قال لا بأس

كتاب لطهارة

او عند الله ^{عليه السلام} عن رحد معه ان فيها ماء وقع في حدهم قدر لابي ايها هو
وليس يقدر على ماء غيره قال يهريق المائتين ويتمم.

في حكم الانكسار
المستعملين

مسئلة ١٥٢ اذا كان معه ان احد من جنس واحد من ماء لا يستعملها في
الوضوء فان حرق الماء مسك بهما رحد في شجرى ماء رحد ادى جهلها
له مسك الموضوء ويريق الآخر وان حرق لعنك احد من الجنس والموضوء
والآخر عنده

دليل | انما بهما في حرق الجنس في ايمه من حوار يستعملها او حرق
منهما وقد اعلم التجري وقد يحرق من الماء وقد يحرق له من الماء الجنس لا جماع
مسئلة ١٥٣ اذا كان معه ان احد من جنس واحد من ماء لا يستعملها في
الوضوء ولا يحرق في حرقه وحدهم في رحد في رحد

فيما لو كان
من الماء في
الوضوء

مسئلة ١٥٦ اذا كان معه ان واحد من جنس واحد من ماء لا يستعملها في
الوضوء ولا يحرق في حرقه المستعمل منه في رحد في رحد في رحد في رحد
او انما من رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد
لا يدين

دليل | انما في رحد من رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد
فاذا ثبت ذلك فلا يجب غير استعمال الماء الطاهر.

جو او استعمال
في رحد في رحد
في الوضوء

مسئلة ١٥٧ اذا كان معه ان احد من جنس واحد من ماء لا يستعملها في
الوضوء ولا يحرق استعمال ايمه في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد
تجرى فيهما كما تجرى في الجنس واحد من رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد
واحد منهما

دليل | ان قد رحد ان ماء مستعمل في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد
مجرى المائتين الذين لم يستعملوا للاختلاف

مسئلة ١٥٨ اذا كان معه ان احد من جنس واحد من ماء لا يستعملها في
الوضوء او ماء شجر (شجر) في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد
الرأبحة او ماء شجر (شجر) في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد في رحد

فيما لو كان
استعمل في رحد
مضاه

واصحبه انه يجوز له التحري.

[دليل] هو انه اذا استعملهما فصيح على انه قد تصهر بالاحد ع و د يظهر واحد
هما (اذا استعمل احدهما) بـ على صحة د في دليل

مسئلة ١٥٩ اذا كان معه ا ر احدهما بحرفين شتي عند ثم تصد احدهما و د
لا يجوز استعمال الآخر و لا يحذف الشافعي فيه قولان احدهما شح في د هو قول
ابي العباس و الآخر انه لا يجوز وهو قول الاكثر.

[دليل] ما قدمناه من انه لو كان الاو ا ح د لهما حار محرفين فلهما م نصب
احد هما على ان التحري لا يكون الا في شتي ولا تنقو ا ب في شتي واحد.

مسئلة ١٦٠ اذا كان معه ا ر ان قول الكتاب في احدهما ر شتي عنه و حيره
عدا يعني ما دونه فلهما فيه لا نصب منه وقول محذر فغير يقبل منه ولا يتحري.

[دليل] ما قدمناه من حرم عا و سمعه و د و ه و ز فلهذا لا يصح و لم
نقل الا ان تشهد عد و بضا وقد علمت لا يجوز استعمالهما و حار اعرقه و حار
القبول من العدل يحتاج الى دليل.

مسئلة ١٦١ اذا ورد على ماء و حيره رجل ماله نجس لا يقبل منه سواء احمره
بماءه نجس اوله بحمره و قال الشافعي ان احمره لا يذوق و لا يركب ماءه نجس لا يقبل
منه وان حمره يذوقه نجس و كان ذلك من نجس الماء و قد القوا منه

[دليل] ما قد علمنا ان اصل في الماء لصفاته و الحمام و حارته نجس ا في
دليل ولم يعم دليل على وجوب العمل بقول ان احدهما في ذلك و اصل ما دوى عن حمي
عليه السلام و الائمة عليهم السلام من ان الماء كله طهر الا ان نجس به نجس يؤكده ذلك لان
يقول الواحد لا يعلم بحارته و وجوب القبول منه يحتاج الى دليل

مسئلة ١٦٢ اذا شهد شاهدان انه قد واج الكلب في واحد من الاثنين و شهد
اخران انه واج في الآخر سقطت شهادتهما و بقي الماء على صفة لصفاته و قال الشافعي
بحكم بحارته (نحاستهما) لحوار ان يكون صادقين اليهم لان تشهد اكر قوم
منهم على وجه يصدق في شهادة الآخر فيكون القول فيه كالتقول في بقول البيهقي و

فيما ذكره
حد الحديث

في سائر
واحد
احد لا
يستطيع

في اخبار
هذه المياه

في كتابه

وه ثلثة اقوال قد ذكر في باب البيئات

[دليل] ان الماء على صدر الظهر وليس على وجوب القبول من العريق ولا

من واحد منهما بل في وجوب صرحهما وبقي الماء على احد الطهارة.

مسئلة ١٦٣ ما كان مع غير العصر اما في احدثه نجاسة و اشتها وجب

عليه اراقتهما ويقيم ولا يصحر الشافعي فيه قولان احدثه مثل ما مضى والآخر تنحري

او يرجع الى قول غير نحصره بذلك

دليل [في قدمه من] العصر لا يجوز له التحري ولا الرجوع الى غيره فحكم

الاعلى حاكمه سواء

مسئلة ١٦٤ حصلت احدثه على الثوب فان لم يمس له الموضع غسله بالاحلاف

وان لم يمس له غير الثوب كله وهو الظاهر من مذهب الشافعي واصحابه وحكي

عن بعضهم ان ذلك لا يحصل له نجاسة في السلام الواحد واشتبه بالدم الآخر حوله المعري.

[دليل] ان الثوب قد حصل له نجاسته والمصح من النجاسة فيه ولا يعلم طهارته

ان غسل احد الثوبين تنحري فوجب ان لا يصح له واما من ربه الاحتياط يقتضي

ذلك لانه اذا فعل ما قدمه سلم له النجاسة صححة واذا فعل ما دلوه لم يمس على صححتها

دليل و روى سماعة عن اسعده انه قال سألته عن ثوب لعمى نصب الثوب فقال اعلاه

قدس من احد مكانه في غسل الثوب كله و روى اس بن عوف عن اسعده انه قال

سألته عن الثوب نصب لثوب قال ان عرف مكانه وغسله وان حصى عليه مكانه وغسله كله

مسئلة ١٦٥ ان نوصه ونصب الظهر ثم احدث ثم اعد الوضوء ثم صلى العصر ثم

ذكر انه تراءى عصور من اعداها فولا يمدى من اي الطهارة كان فانه بعيد

الظهره و صلى اهلوتين معا بالاحلاف وفي وجوب اعداده الوضوء للشافعي فيه قولان

اذا قل بالموازيه قل اعد الوضوء و د لم نقل بهنئى عليه

مسئلة ١٦٦ متى صلى الظهر بظهاره ولم يحدث و حدد الوضوء ثم صلى العصر

ثم ذكر انه تراءى عصور من اعداها الظهره فانه بعد صلوه الظهر عند فحسب ولا

يعد العصر و قال الشافعي بعيد الظهر وفي اعداده العصر له قولان احدثه لا بعيد

في حكمه بمسئله
عند الامر

في شهادة ومع
النجاسة في الثوب

في ذكره
واجب من احد
الوضوءين

كتاب الخلاف

منه قولنا أنه في من تحديد الوصية برفع حكمه الحديث والآخر أنه بعيد إذا لم يصر بذلك.

[دليلاً أن ما وجب عنه عادة الصهر دون لعصر لأن ترك العصور لأجلها من أن يكون من الصهر لا أولى و من الحاشية فإن كان من الأولى فقد صححت له الثانية فصح بصحتها صدق العصر و أن كان تركه ذلك من الثانية فقد صححت الأولى و صح بصحتها الأولى و لعصر صحته على الآخر و أما است في الصهر فهو حاشية عادة المشكوك فيه دون المتيقن أرائه.

مسألة ١٦٧ في كتاب النكاح من كتاب من الأدب فلاس الوصية من سورته و أحسن أحسن أن في ذلك فمهم من في بعدهم من قال أن شرب في أن بعد عن العسل لا يجوز الوصية به و ذلك ثم حجت و شرب فيه قولاً أحدهما جازي و الذي يدل على أنه قد أحسن ما عرفه على أن مؤثر في طهر و لم يصد و من أن في معنى الله أنه في الهريس يمحى لأنها من الوصية من علمهم والصوافات وذلك على عمومته.

في جوار الوصية
من سورته

مسائل المسح على الحصى

مسألة ١٦٨ عند المسح على الحصى لا يجوز مع الاحتياط لأولى السهر و في الحصر وهو مذهب الحنابلة و إليه ذهب مالك في وأنه أن في دوامه وأنه قل أنظر مالك المسح على الحصى في آخر أيامه وعن مالك روايات أربعة أحدها أنه بمسح اليد من غير نوى و هو قول الشافعي في القديم والثاني أنه بمسح في الحصر دون السهر الثالث أنه مسح في السهر دون الحصر وهو الأظهر عنده و الرابع أنه بمسح المقيم يوماً وليلة وأنه في ثلثه أنه في الباقي في تحديد وعليه أصحابه و به قال أبو حنيفة و ما في الفقهاء.

في حكم مسح
على الحصى

[دليلاً قوله تعالى و مسح رؤسكم و حكمكم] فوجب أن يحل المسح على ما يسمى رجلاً و لحي و يسمى بذلك كعب العمامة لا يسمى رأساً و أيضاً طريقة للاختصاص تقتضي ذلك لأن من مسح على جمعة و يسمى لأثره دمه بتقيد ولا دليل على ذلك.

كتاب الطهارة

وقد ارعاهما ومسح علي وجليه برئت عنه منهن وعنه جميعا مع العرقه لا يحتفلون فيه و
ما روى عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين في ذلك اكثر من ان يحصى و روى محمد بن
مسلم عن حماد بن عمار قال سالت عن المسيح علي بن يحيى وعني ابي حمزة فان لامسح عليهما
وروى رايع بن ابي حمزة قال سمعته يقول سمع جميع عمر بن الخطاب اصحاب النبي
وعنه علي عليه الصلوة والسلام يقولون في مسح علي بن يحيى فقام المصير من شعبه
وقال رأيت رسول الله ﷺ يمسح علي بن يحيى فقال علي بن عمار قد امانتة او بعدها فقال لا
دي فقال علي عليه الصلوة والسلام سبق الكتاب الحق بها رلت المائدة فدان يقص
شهر من اوله وروى ابو نوري قال قلت لابي حمزة قال ان ابا طيبي حدثني به رأي عليا
راي الماء ثم مسح علي بن يحيى فقال كتب ابو جعفر انك سمعت ابا عبد الله عليه الصلوة
والسلام يقول سمع الكتاب يحيى فقلت فها هو رخصة في الايمان عدو ثقته او نزع
تعالى علم رحليتك.

مسئله ١٦٩ اذ ليس بغير المسح على الخمس مع الاحتياط فليس يتفرع على حوارء سقطه عما اذا قد حوارء عبد الحوف ولتمه فيما دم الحوف ولتقيه دقيق حوارء المسح ولا تنقد ذلك سوم وسنه ولانته نام و سوء لسهما على مهادرة وعسر مهادرة واما من حذر منه لاحتياط فحتفلوا في مسائل ان ذكرها لئلا يشك شيء من الغلطي في هذا الكتاب.

أما والله أعلم في الحديث أنه يوجب تقليم يوم وليلة وللماء في ثلثة أيام ولما يهر ورواه ذلك عن علي عليه السلام و من عيسى و عبد الله بن مسعود و عبد و شرح و لأوراعي و الثوري و أبي حنيفة و أصحابه و أحمد و إسحاق و في القديم بمسح اليد من غير توقيت و روى ذلك عن عمرو بن عمرو و عيشة و الست بن سعد و هو حدى الروايت عن مالك و كلهم راعوا أن يكون قد لمس الحنف على طهارة الألب حنيفة و أصحابه و الثوري و منهم حذرو لمسح عندهم و أن تسبهم على غير طهارة و روى طهارة الحديث على طهارة كاملة من غسل لأعضاء الأربعة و يحوم من حنفة لماء أو يصب و هما الماء فيعمل رحيبة فاداطرة بعد ذلك حدث حازان يتوضأ و لمسح على حنفة.

في بعض فروع
المسيح على النقيض

مسئلة ١٧٠ دهر لثافعي واصحابه ان انشاء احدى يعشر من وقت الحدث فادام
مضى الوقت فقد انقضى حكم المسيح لا يجوز له بعد ذلك ان يصح سواه كمن قد مسح
اولم يمسح وهو مذهب مالئ والثوري وابن حنبل واصحابه وقت الاورعي واحمد بن و
نور انشاء المدة محسوب من وقت المسيح بعد احدث وهذا لا يصح استقراء عما عني ما
قررناه وان احزن المسيح عند عروءه لان المروءة على حضوره ضرورة فمضى رالب ان ومضى
بقيت جازا للمسيح على ما بيناه

في بعض مسائل
المسيح على النقيض

مسئلة ١٧١ اذا انقضت مدة حوار المسيح عندهم في يد مدبره اثنى عشر يوما
احدهما استشهد في الظهارة والثاني عند الرحن وهو مذهب مالئ وابن حنبل والثوري
وكافة النقيض وقال الحسن بن صالح بن حي صلى المسيح الى بن حنبل و١٦٠٠ دود الى انه
ان برع خمسة حارس يمسى وان لم يمسحهم لم يجر وهذه المسئلة ايضا لا تصح اعتماد
ان اذا قلب للمسيح عند عروءه فمضى رلت الضرر فيبقى ان نقول يجب عليه ان
يستأنف الوضوء ولا يجوز له ان يمسى لعداء الموالاة حتى هي شرع عندنا في صحة الوضوء
ولا يجوز له ان يدخل في وضوءه ان لم يستأنف الوضوء لان هذا محدث و اوجب الله
نعماني عليه ان يتوضوء في لاعضاء لا يمسح وهذا لم ينعقد ذلك الا في الشبهة وقد بطل
حكمها لان الموالاة قد بطلت.

في بعض مسائل
المسيح على النقيض

مسئلة ١٧٢ اذا مسح في احد رجليه ثم ساور في راسه فمضى مسح صحيح فقيم وقال احمد
واسحق وقال الثوري و ابو حنبل واصحابه مسح مسح مفر وهذا ايضا لا يصح اعتماد
على التقرير لدى قررناه في حاشي العروءة والاحتياط

مسئلة ١٧٣ قال لثافعي ومالئ احمد واسحق ان احدى حمله و ادخله
الحف ثم عن الرحن الاخرى و ادخلها الحف لم يجر له المسح بعد ذلك لان من شره
حوار المسيح ان يمسح الحف معاً على ظهر كعبه وقال ابو حنبل واصحابه والثوري انه
يجوز ذلك لان الاعتناء عندهم ان يصرء الحديث على ظهارة كمامة ولا راعى ان (ان) يمس
الحقن على الظهارة بل لو لمس الحف او لانه على لاعضاء منه ثم حاس ايماء حتى يمس
الماء الى رجليه حذر له بعد ذلك المسح وهذا لا يصح اعتماد على ما قررناه لان تحويرنا للمسيح

مکتبہ الفضل

[illegible]

میری اہلیہ

مخطه ١٨٤٢
لم يجره وقال زفر اذا مسح قدر نلت اصابع باصبع واحد
ثم واذا دس لسانك في حفرة فاحذر

والله اعلم
بما فيه
الغيب

[illegible]

شکی غلط فہم ہے کہ ۱۹۰۰ء
سال میں

مسئله ۱۸۹ (۱) در یک مثلث قائم الزامی است که مجموع مربع دو ضلع قائم بر یکدیگر برابر مربع ضلع وتر باشد.

١٠٠ - حمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

كتاب العين

قال جده صاحب رهرامه و...
 حيدر...
 قدس...

في استنباط
 عمل الجمعية
 والآيات

مسئله ١٨٧ ...
 الظاهر داود وغيره الى انه واحب ...
 ...
 ...
 ...
 ...

في ...
 الجمعية

مسئله ١٨٨ ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

في ...
 و جمعه في ...
 واحد اجزاء هاتهما

مسئله ١٨٩ ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

في ...
 بآية

مسئله ١٩٠ اذا استمر ...

كتاب الخلاف

الجمعة في لا يجر به عن واحد منهما وفيه التوقيف في يوحى به بحر به
[دليل] ما دلل به على الوضوء والعسل لا فيهما من أنه فأن لم ينو يجب
أن لا يكون محرم وفي ثبوت ذلك ثبوت هذا لا أحد لا يروى

مسألة ١٩١ إذا اعتل ونوى به غسل الجمعة دون غسل الجمعة اجزأه عنهما و
ما أفعى فيه فأن احتل من يجر به عن العسل من الحنابلة والفلسل من الجمعة والآخراته
يجزأه عن غسل الجمعة لا غير وهذا هو الذي يروى في خمسة يجرى عنهم
[دليل] مني خبره عنهما عموم الجهر الذي قدمه وهو حاشية من الإجماع من أنه
إذا اعتل عينا واحد حرأه عن الآخر لا يجر به ولا يفيدوا

والم يروى الجمعة
و من الجمعة
من عنيهما

مسألة ١٩٢ إذا غسل الجمعة غسل الجمعة دون غسل الجمعة من واحد
منهما وفيه لا يجر به عن أحدهما وفي آخره من الجمعة قولان وأما في حاشية
يجزأه عنهما ما من على أن الساعات خمسة وقد دلل على أن هو إذا نوى حياضه
والم يروى من الجمعة في حرأه لا يجر به عنه ولا يجر بها لا يفتح حرأه عن غسل
الجمعة لأن غسل الجمعة ما رآه في تصديقه من مذهبهم ومن هو حاشية لا يفتح
منه ذلك.

و يروى الجمعة
دون الجمعة من
يجزأه عنهما

مسألة ١٩٣ إذا من غسل الجمعة في الغيب وحسنه أكثر من غسله وعندهم ما
مستحب وهو أحسن الأمر في قدس روجه وفي التوقيف في حاشية في حاشية في حاشية
ما دلل وعندهم ما به مستحب وليس يجر به وكذا الوضوء وفي أحسن الوضوء من
منه واجب والفلسل ليس بواجب.

في حكم من
من البيت

[دليل] ما دلل به لا يجر به من غسل من منه لأخلاق في كونه طهر إذا
أم يغسل فيه خلاف وأما في من لم يمسح به في العسل من غسل البيت والوضوء
من منه وفي خبر آخر من غسل مضافا فلعسل ومن منه في وضوء وروى سماعة عن أبي
عبد الله عليه السلام أنه قال غسل من غسل مضافا فلعسل ومن منه في وضوء وروى سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام
قال يغسل في سبعة عشر موضعا الفرس (نحوه) ثلاث غسل بخانة وغسل من غسل مستوعسل
الأحرار وقد ثبت الكلام على ما احتلف من أخبارنا في ذلك الكتب المعتمد ذكرهما

کتاب الحیض

ومعائل الماس والامتناع

و علی لعلی

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

[illegible]

[دلیل] ر عیبه اجماع المعروف ان قولی تعالیٰ و ساء فکم حارث السلام فیما
 حارثکم فی شتمکم " وراجح الوسی کف شتم فوجده حمید علی العموم لا ما خرجه
 الدلیل وایضاً قوله " و سئو ان عن محض قد هو اذی یغتر و الساء فی المحض
 و لمحض عند اه البعده موضع الخیض فوجده ان یکون ما عده محار و ایضاً الاصل

عنه ١٣ لا شيبه له في غيره من الشعراء من حيث حسن عبيد
واحد وهو مذهب أبي حنيفة وقوم من اصحاب الشافعي وقل المرثري وأبو العباس بن
سراج يذكرونه من شعراء بني عدي بن زيد

[illegible][illegible][illegible]

في هذا المعنى على ما هو في قوله من أن "الشيء" هو "الشيء" فقط، وليس "الشيء" لأنه
لأنه معنى "شيء" أو "ما" في خمسة مواضع، أي في "شيء" "شيء" "شيء" "شيء" "شيء" من
العشرة الأولى من الخمسة الأولى، فيسقط أن نقطع وترجع إلى المادة وهي خمسة أيام.

کتاب الخلاف

لا يجب عليها الغل وهو أحد قولي الشافعي وله قول خروجه وأنه يحب المصل بخروجه الولد.

[illegible][illegible]

[ذابت] اجماع ۲۰۰۹ء میں صدر کونسل نے اس کے لئے ایک کمیٹی مقرر کی۔
والا اختلافات ہی مقدار اکثر۔

[illegible]

2. $\frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$

مسئله ۲۴ : در یک مربع $ABCD$ ، E نقطه میانه AD و F نقطه میانه BC است .
 بفرض کنید EF و AC را امتداد دهیم تا در G و H تقاطع کنند .
 نشان دهید که $AG = CH$.

[داعيا] جماع عرفه علي ر حمر امتي، خلع لانتس وانما حيقوا في
سيفي قور، سفيي جم وهد بعد لاسه و نصا بعد مشعو و بعد ذات واقطعه
امتي بختا و بختي

کتاب العیسیٰ

۴۱۲

و ابی بکر بن عبد الله بن جابر

[illegible][illegible]

مقامات و افراد

[illegible][illegible]

40122 + 1

مسئله ۳۸ | به چه تعداد دانش آموزان در این مسابقه شرکت کرده اند؟

كتاب الصلوة

كتاب مواقيت الصلوة

مسئلة ١ لا يجوز افتتاح (استفتاح) الصلوة قبل دخول وقتها وبقائه حمية
 الله تعالى في يومين روي عن ابن عباس انهما قالان يجوز استفتاح الصلوة قبل الزوال وقبلين
 | دليل | اجماع العرفه - جماع المصنفين في خلاف ابن عباس ان صح عنه ذلك
 قد نهى عن واجبه او جزمه اعم خلافه وروى عن بعض الاحاديث في خلافه اذا استفتح
 بعد دخول الوقت في يوميه حمية والى على خلاف ذلك دليل

في عدم جواز
 افتتاح الصلوة
 قبل الزوال

مسئلة ٢ الدلوة عند الزوال وبقائه من عصر و من عصر و هو طريقة
 الشافعي واسناده ورواه عن علي عليه الصلوة والسلام و من مذهبهم قالوا الدلوة
 هو لغز و لا يه عند محموله على صلوة الظهر وعند من جاز على صلوة المغرب
 | دليل | جماع العرفه و اجماعهم

في ان يكون
 هو الزوال

مسئلة ٣ ان الشمس بعد دخول وقت الظهر وبقائه من عصر و من عصر و هو طريقة
 من قال لا يجوز الصلوة حتى يصير النسيء مثل الشراة بعد الزوال حكى ذلك عن مالك وانه
 قال احب ان يؤخر الظهر بعد الزوال مقدارها يريد ان يدخل درعا و هو الذي ذكره في ذلك
 مذهبهم في استحباب تقديم النوافل الى الحد الذي ذكره و اذا صار كذلك بعد المغرب
 | دليل | على دخول الوقت عند الزوال اجماع العرفه و ما لاحسنه التي دون هذا
 المعنى في اكثر من ان يخصى وقد ذكرها في كتابنا المتقدم ذكرها

انما انما الشمس
 دخل وقت الظهر

مسئلة ٤ انما الشمس بعد دخول وقت الظهر وبقائه من عصر و من عصر و هو طريقة
 اربع ركعات بعد ذلك مشترك منه ومن العصر اني يصير طر كشي مثله فاداه كذا
 خرج وقت الظهر وفي وقت العصر الى ان (١) يبقى من النهار مقدار اربع ركعات محتص
 هذه الصلاة بقوته مثله لا ثلاثة ما فيها ولا ما بيني والسبح مطاعة في ذكرها
 ح - طباطبائي

في الوقت لم يخصص
 بالظهر

كتاب الصلاة

بالعصر وقال قوم آخر وقت الظهر اذ صار ظل كرشى مثله وتعتبر الزيادة من موضع زيادة
الظل لا من اصل الشخص بالاختلاف فاذا زاد على ذلك زيادة سعة حرج وقت الظهر ومنه
قال الشافعي والاوزاعي والليث بن سعد والثوري والبخاري من صالح من حتى دى يوسف
محمد وابونو واحمد بن حنبل الا انهم قالوا لا بد من وقت العصر لا بعد ان يحرج وقت
الظهر الذي هو ظل كرشى مثله وقال قوم وقت الظهر مشد من حين الزوال الى غروب
الشمس ومنه قال عطاء وطاوس ومالك واختاره المصنف من اصحابنا حتى اللهجة ومنه انه
قوم من اصحاب الحديث من اصحابنا وقال ابن جرير وابونو والعمري اذ صار ظل كرشى
مثله فقد دخل وقت العصر ولم يحرج وقت الظهر الى ان مضى من الوقت مقدار ما يصلي
اربع ركعات ثم يحرج وقت الظهر ويكون باقي النهار الى غروب الشمس من وقت العصر
عن ابي حنيفة ثلث روايات احدها وهي المشهورة وان ابو يوسف وعمره وعليها ساعيتون
ان آخر وقتها اذ صار ظل كرشى مثله (مثنوية) ثم ما بعد ذلك وقت العصر وى ابو يوسف
في روايته شدة آخر وقت الظهر دون ان يصير ظل كرشى مثله ومن يجد ذلك المعيار
روى الحسن بن زياد الدؤلوي انه ناسخ ان آخر وقت الظهر ان يصير ظل كرشى مثله
كقولنا الا انه لا بد من ما بعد ذلك من وقت العصر بقول ان اول وقت العصر اذ صار
ظل كرشى مثله وما يكون بينهما ليس بوقت لواحدة من الصلوات

[دليله] على صحة ما ذهب اليه ابن ماعش ربه لاختلاف وقت الظهر وهو من
الروايات التي ان يصير ظل كرشى مثله ما زاد عليه ليس على كونه وقت دليله من الاحتياط
والاحد بما قلناه وقد تكلمنا على ما اختلف من روايات صحابته في هذا الخبر في الله بين
المقدم ذكرها.

مسئلة ٥ اول وقت العصر اذ مضى من الزوال مقدار ما يصلي الظهر اربع ركعات
وآخره اذ صار ظل كرشى مثله وهي اصحابنا من قال انه يعتمد الى غروب الشمس وهو
اختيار المصنف قدس الله روحه ومنه قول مالك في احدي الروايتين والرواية الاخرى ان اول
وقت العصر اذ صار ظل كرشى مثله وقد الشافعي واصحابه اذ صار ظل كرشى مثله ورواد
عليه ادنى زيادة حرج وقت الظهر ودخل وقت العصر ثم لا يزال وقت العصر للمختار الى ان

كتاب الخلاف

بعضه كذا شيء مشدداً في جوار ذلك خرج وقت المحتج وبقى وقت بدوار إلى أن
تغير الشمس وفيه قولان في الثالث عشر - بعد ذلك والعرضين صريحاً في يوسف ومحمد
وفي رواية حجة وفي وقت بعد إذا صدر في كذا شيء مشدداً في جوار دا صغرت الشمس
[دليلاً] على ما قلناه من أن وقت بعد اجتماع الفرق فيهم لا يستعملون في أن
شمس درون بعدد حجاب أصوب لأن أظرف قدر لعرضها بخلاف في جوار الوقت وأما
مدروى من جوار أقدمه وأقدمه له أعز عظمه وعرض ذلك فقد سألوا حذوفه في الكتابين
لمقدم ذكره وفيه حديث بعد من أموره لا يسهل فيه ولا يسهل فلو لم يورث ذلك
القدر فافاً خرج وجبت البدقة بالقرينة.

[وذلك] على أن جوار الوقت قد سأل ما قلناه مجمع على أنه من وقت العصر
ومد كرويه على أنه وقت الصلاة ذلك وقد سأل في ذلك لمختلفه في ذلك
فيما أومأنا إليه من الكتابين.

مسألة ٦ - وفي وقت المغرب إذا غاب الشمس وأخبره غاب الشفق وهو الأحمر
وهو قرأ أبو حنيفة ولقوى واحمد وسحق وبقولوا أن من بعد في اختياره وحكي
أنه ثوروا من بعد في اختياره وحكي في جوار هذا المذهب عن الشافعي ومن صححه
صححه إلا أن أحسنه في الشافعي هو ليس بأكبر من جوار المغرب وقول الشافعي
(وأصححه) وفي وقت المغرب وفي جوار هذا المذهب عن الشافعي ومن صححه
وقد قلناه من أن وقت الصلاة في هذا الوقت من جوار لا يسهل فيه ولا يسهل فلو لم يورث ذلك
القدر فافاً خرج وجبت البدقة بالقرينة. وفي وقت المغرب وفي جوار هذا المذهب عن الشافعي
ومن صححه لا يسهل فيه ولا يسهل فلو لم يورث ذلك. وفي وقت المغرب وفي جوار هذا المذهب عن الشافعي
ومن صححه لا يسهل فيه ولا يسهل فلو لم يورث ذلك. وفي وقت المغرب وفي جوار هذا المذهب عن الشافعي
ومن صححه لا يسهل فيه ولا يسهل فلو لم يورث ذلك.

في أول وقت
المغرب
ومعنى شفق

[دليلاً] من أن عصره مجمع عليه الفرق المحققه من بوقب وما احتلوا في
آخره وقد سألوا في ما اختلف من أحبا في هذا المعنى في الكتابين المقدم ذكره
ومعرفة الاختصاص في معنى ما قلناه في هذا الوقت كان مؤدباً بالاحكام والاحكام
إذا صلى بعد هذا الوقت.

كتاب الصلوة

في يوم وقت
العشاء الأخيرة

مسئلة ٧ الاظهر من مذهب أصحاب من روي عنهم ان اول وقت العشاء الأخيرة اذا غاب الشفق ادى هو لجمرة وفي اصحاب من قبل اد غاب الشمس فقد دخل وقت الصلوة من ولا خلاف بين الفقهاء ان اول وقت العشاء الأخيرة عسوية الشفق واما احتلوا في ما هيبة الشفق فذهب الشافعي الى انه لجمرة فاذا غاب رجعها فقد دخل وقت العشاء الأخيرة وروي ذلك عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وابي هريرة وعبد الله بن الصامت وشاذان وس وبن ق مالك والثوري ومحمد بن قيس قوم ليعق هو الساس لانحور الملوذ الاعد عسوية ذهب اليه الاوزاعي وابو حنيفة وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز وهو احتيازي لمري وذهب حماد الى ان وقتها في البدان والانه عسوية اليه وفي صحابي واغناء عسوية لجمرة وفي الساس سر احتياط في اجابة الصلوة ان عسوية الساس ليعق معه عسوية لجمرة وفي الصحابي لاحاديث يمنع من ذلك فلم يعتبر ذلك لانه جعل لوقت مختلف في الصحابي و...

[دليلنا] ما عثرنا من ذلك لاحاديث من عائشة محقة انه من لوقت وليس هيبة اجتماع على ان ما فيه وقت فوجب الاحتياط لئلا يخطئ قبل دخول الوقت وقد تكلمنا في اعلى الاحكام المختلفة في هذا المعنى في الامس اعلم ذكره.

في يوم وقت
العشاء

مسئلة ٨ الاظهر من مذهب اصحابنا ومن روي عنهم ان آخر وقت العشاء الأخيرة اذا ذهب ثلث القمر وقد روي ذلك للسنن وروي ابي طيوع المعمر وقد الشافعي في الجديد ان آخر وقتها للمحتج ان ثلث الشمس وروي ذلك عن عمر وابي هريرة وعمر بن عبد العزيز وقد في التقديم والاعلاء آخر وقتها الى نصف الليل وهذا وقت الاحتياط في الوقت الضرورة والأخيرة فيه ما في طيوع المعمر كما في في عصر والعصر اني عروب الشمس وبن قيس الثوري وابو حنيفة واصحابه ومن قوم وقتها معتمد ابي طيوع المعمر الثاني وروي ذلك عن ابن عباس وعطاء وعكرمة وضاد وس ومالك وقال اصحاب آخر وقتها ربع الليل.

[دليلنا] اجتماع لفرقة من اصحاب المسلمين على ان وقتها خمسة الى ثلث الليل واما الخلاف فيما راد على ذلك وقول اصحاب قد تقدمه الاجماع وتاخر عنه وداراد على ثلث الليل ليس عليه دليل فوجب احرازه والاحتياط بالاحتياط

في بيان الفجر
القاسي

مسئلة ٩ الفجر الثاني هو اول انهار و آخر الليل فيمضيه من النهار و يحل
في الصلوة و يحرم من الصلوة و لشرأ. من الضائم و يكون صدقة لتسبح من صدوه النهار و به
قار عامه اهل العلم و ذهب من ثمة الى ان صبيح صواع الفجر الثاني الى صواع الشمس ليس
من الليل و لاهل النهار هو زمان صعب. بينهم و ذهب من ثمة الى ان اول النهار هو طلوع
الشمس و ما قبل ذلك من الليل فتكون صدوة لتسبح من صدوه الليل ولا يحرم الطعام
و شراب على الضائم الى طلوع الشمس ذهب لاهل العلم و غيره و روي ذلك عن حنيفة.

[دليلا] على صدق هو الفرقه الاولى في قوله تعالى "توليح اليك في النهار و توليح
النهار في الليل" و هذا يعني ان يكون بينهما صدقة و ان على صدق قول لاهل العلم قوله تعالى
"واقم الصلوة حرق في النهار" و يختلفون ان المراد به المصدرة للصبح و العبر عما كانت صدقة
الصبح ثم بعد طلوع الفجر و قد صرح صواع الشمس في ذلك على ان هذا الوقت حرق في النهار و
عمده اهل من الليل و بعضا اجمع الفرقه لجمعهم على تحريم الاكل و الشراب بعد طلوع
الفجر الثاني و قد روي ذلك حقه على هذا الخلاف و انقرض و اجمع عليه المسلمون
فلو كان صحيحا لما انقرض.

في اول وقت صدوة
الفجر و اخره

مسئلة ١٠ او وقت صدوة الفجر لا خلاف و انما فيه بطلان الفجر الثاني و ما آخر
الوقت و قد روي ان وقت المحتل الى ان يسرا و قد روي للمصنف ان طلوع الشمس و بعده
ان شفعي و حميمه اصح و قد روي لا يصحح في من اصحابه في انه اذا سرفقت وقت الصبح و هو
ابو حنيفة و اصحابه ان الوقت ممتد الى طلوع الشمس من غير وقت.

[دليل] طريقه الاحتياط و ما عسى به لا خلاف من الامة انهم لو لم يروا و ما روي
ليس عليه دليل و وقت الاحتياط و قد روي لو حقه فيه خالف من اوجب في المذهب المتقدم
في كرهها

مسئلة ١١ و صلى من الفجر ركعة ثم وضعت الشمس اوصى من اعتبر ركعة و عاتب
الشمس فقد ادرك الصلوة جميعها في الوقت و هو ظاهر مذهب الشافعي و هو قول ابن حبان
من اصحابه و بقى حماد و سحر و عامة الفقهاء و ذهب من ثمة من اصحاب الشافعي الى انه يكون
مدر كذا في وقتها و قد روي لا حرج في غير الوقت و انما امر اوصى رحمه الله من

كتاب الصلوة

اصحاب كيون فاستلجمع الصلوة

دليلاً اجماع لفرقة المجتهدين لا يختلفون في من ادرك كعبه من المجر قبل
طلوع الشمس يكون مؤدي في الوقت واما احتسبوا في ان هذا هو وقت احتساب الوقت
صطراً فاما هو وقت الاداء فلا خلاف بسببه وهو روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه من ادرك ركعة
من الصبح قبل ان يطلع الشمس فقد صبح ذلك الصبح وهذا نص

في جوار الاذن
في طلوع الشمس

مسئلة ١٣ يجوز الاذان قبل طلوع الشمس لا بد من ان يعاد بعد طلوع المجر
وهو قبل الداعي الا انه قبل السنة ان يؤذن للمجر قبل طلوع المجر واحب ان يعاد بعد
طلوع المجر ان يعاد واقبل على روي اخرته وهو في ما ثبت واهل الجحد والاورعي
وهو السنة وروى في الاداء حديث صحيح وابوتور و قال قوم لا يجوز ان يؤذن
بعد الصبح قبل دخول وقت كبر اذ صوت بعد ان يكون في وقت حصة واصحابه
دائم | اجماع لفرقة في هذا لا يخفى من في ذلك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان
الا لا يؤذن من المدة الا بعدوا واشربوا حتى يؤذن من المدة يوم فاحسب صلى الله عليه وسلم ان الا لا
يؤذن بالليل ولم يثبت في روي ان سئل عن المدة بعد صلى الله عليه وسلم في المدة قبل طلوع
المجر قبل الاذان والاداء بما السنة مع مجزئ في ذلك لينفع الجرحان يعني قبل المجر

في وقت
المدة والاضطر

مسئلة ١٤ الوقت الاول هو وقت من لا عذر له ولا ضرورة والوقت الاخر وقت له
عذر وضرورة في الشافعي وقد كثر الشافعي في ضرورة في الوقت بعد انشاء العسى اذا
بلغ والمجتهدون اذا اوى والجد نصوا لبعث اذا ظهر في والحد اذا اسلم ولا خلاف بين اهل
العلم في ان واحداً من هؤلاء الذين ذكرتهم اذا ذلك في عذر و الشمس مقدار ما يصلي
ركعة انه يلزمه العصر وكذلك اذا ادرك قبل طلوع العصر الثاني مقدار ركعة انه يلزمه
العشاء لا حرة وفي طلوع الشمس ركعة يلزمه الصبح لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر
قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر وكذلك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من ركعة ومنذ به لا يجب عنه الصلوة واحديث قول الشافعي في الذي عليه عزيمة
اصحابه ومن عليه في الام ونقله المرحوم الى (عن) لمجتهد وحكي انه سمع من الشافعي اطلاقاً

كتاب الصلاة

الثاني الا انه يجب التحني فيه قل يجب عليه صلوة الظهر قسماً على من يحق ركعة من آخر الوقت

[دليل] اجماع المروية عنهم لا يحتقون في ان من لم يدرك من اول الوقت فقد ما يودي انقص فيه لم يلزمه قضاءه وما يرويه من ان المعصي عليه يقضي ثلثة ايام ويوما وليلة محمول على الاستحباب

فيمن ادرك من
اول الوقت فقد ار
الحكم

مسئلة ١٦٤٠ ان ذلك من ان الوقت مقداره خمس ركعات مع ركعات ثم من اخره قضائه وكذا الاحتياط والعشاء واجمعي عدد ركعاته مقداره خمس ركعات كركعات لركعة الظهر والاعصر وهو في يومين التحني من الاستحباب لا في قضاءه اذ هو من حيث ذلك واستعاره في ذلك وفي الاستحباب ان في ذلك من حيث

[دليل] ما تقدم من ان اول العصر يعني وقت ظهره اذ اذان شمس فيه يختص العصر بمقدار نصف النهار وما بعد ذلك مشترك بين العصر والليلت ذلك فقد ادرك وقت العصر والليلت فليس في ذلك عليه قضاء بل اجماع من خلاف في ذلك انما جاء على وجهه من غير انه مدحج عند فقد ذلك على خلاف قوله

فيمن اضيق عليه
في جميع الوقت

مسئلة ١٧٤٠ ان عمى عليه في جميع وقت الصلاة لم يدركه وقتها وان اعصى عليه انما استحبابه قضاء يوم وامره في ثلثة ايام وفي الاستحباب عليه قضاءه وامره في ركعاته واستحبابه وقيل حمد بجزءه قضائه جميع كائنا ما كانت ركعاته من ركعاته او وحسبه ان عمى عليه في جميع ركعاته من ركعاته وقيل ان عمى عليه في ركعاته لا يجب عليه قضائه

[دليل] ان في قضاء ركعاته والاصل ان ركعاته من اختلاف حكمه فقد منها لوجه في الكتابين لقدم ذكرهما وقت من ركعاته قضاء محمول على على لاستحبابه وما ورد في بقي الوجوه محمول على ضرورة

يجب الصلاة
بأول الوقت
وموالمومنا

مسئلة ١٨٤٠ الصلاة تحب بان الوقت وجوده مؤسراً ولا يقصر بعدد ركعاتها في وقتها ومن اضحى من قال تحب بان الوقت وجوده مؤسراً الا انه متى لم يقصر لم يؤخذ به عمواً من الله تعالى وفي الثاني في احكامه من قوله "ان الله يحب من شاع ان يحني

كتاب الغلاف

من اصحاب ابي حنيفة و تستقر الصلوة في الدعة او عصي من الوقت مقدر ما يؤدى فيه
القرصة فمضى حسن ومنعه من فعلها ما يح كذل عليه لقصاء على ما يشاء و قال ابو حنيفة تحب
الصلوة احر الوقت و احتلت سجدة فمسجد من يقول بحسب الصلوة من اول الوقت اذا لم يسق
من الوقت الا بعد الساعة الافتتاح و منهم من قال يحب ان ياتي الوقت فادخل في
اول الوقت احتلت اصحابه فقد اخرجني مع واحدة والصلوة تحب احر الوقت او الدحور
فيها من اول الوقت و منهم من قال دخلها في اول الوقت كانت مراعاته نقي على
صفة التكبير ابي احر الوقت احررت منه قال من اوجس كانت نافله كما يقولون
في الر كونه قد حوون حوون.

[دايمنا | قوله تعالى اقم الصلوة لذكر الشمس و قد بين ان الدوله هو الر وال الامر
باعتنى الواحود عنه و والوا ايضا و دائر ذلك ان الصلوة واحدة في اول الوقت و
احصاء لفرقة و منهم لا يختلفون في وجوبها و راعا احتسوا في انها هل هي واحدة مصيبة و
موسعة و اما واحدة فهي محتفة في التصديق و توسعة و قد يد الوجه فيها في الاحتسايين
المقدم ارفع و ليس محتفة في الوجب واحدة في اول الوقت

مبحث الادان

مسئلة ١٩ الادان عند مائة عشر كلمة و في اصحابه من قال عشرون كلمة
التكبير في قوله مع مرات و الشهادتين مرتين مرتين حتى عمى الصلوة مرتين حتى على
الملاح مرتين حتى على خير العمل مرتين الله اكبر مرتين لا اله الا الله مرتين و من قال عشرون
كلمة قال التكبير في اخره اربع مرات و قال اد في الادان تسع عشرة كلمة في سائر
الصلوات و في الفجر احدى وعشرون كلمة التكبير اربع مرات والشهادتان ثمان مرات
مع الترحيم و السلام الى الصلوة و الى الملاح مرتين مرتين و التكبير مرتين والشهادة
بأنه واحد مرة واحدة و في ادان الفجر اثنتون مرتين و قال و حنيفة لا يستحب الترحيم
و السلامي مثل قول الساعفي لا اثنتون فسلون لادن عمده خمس عشرة كلمة و قال مالك
يستحب الترحيم و التكبير في اياه مرتين فيكون سبع عشرة كلمة و قال ابو يوسف
التكبير مرتين و الترحيم لا يستحب فيه فسلون ثنت عشرة كلمة و قال احمد بن حنبل

في عدد فصول
الادان

كتاب الصلوة

في وقت الأولى من وقته الأولى وقته الثانية، فعلى من صلى الله عليه وسلم معرفة وقت صلاة
سجده في وقت الثانية كان في الأذان، انتهى في وقتها، ذكرها لأن الأولى متعومة
في غير وقتها

| دليل | جماع أمره بعد، وذلك في وقت لا خلاف في صحتها كإقامة الصلاة وإدائه
عمره ليس يعني أنه يجب أن لا يحسد نفسه في الصلاة

مسألة ٢٧ من جملة من صلى من بعض الأوقات في صلاة واحدة سواء كان ذلك
في وقتها أو في وقت آخر، وهو في جملة من صلى في وقتها
فصله في قول أحد العلماء، فإنه من صلى في صلاة واحدة في وقتها أو في وقت آخر
من جملة من صلى في وقتها، وهو في وقتها أو في وقت آخر
مثل قوله، وهو في وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر

| دليل | جماع أمره في وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر
والعذر له، وهو في وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر

مسألة ٢٨ الأذان والعلامة في وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر
في وقت واحد في وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر
قوله، فإن أوجبه في وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر
بأنه إذا كان في وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر
كثيراً من وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر
الأذان قولاً في وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر
في وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر
في وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر

| دليل | أن لا بد من وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر
تعالى بإيجاز ليس هو أو في وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر
يقيم الصلوة لمؤدبها، وهو في وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر
التي هي للصلاة في وقتها أو في وقت آخر، وهو في وقتها أو في وقت آخر

کتاب الخلاف

مسألة ٢٩٤ دا ادن المؤذن (سمع المؤذن يؤذن) يستحب السمع ان يقول مثل ما
يقوله لان يكون في حال الصلوة سواء كانت فرضة او اقلية وانه قال ما اذا ادا كنت في
حالتك فلا تقل مثل ما يقول المؤذن واذا كنت في نفسه فقل مثل قوله في السجدة و
سجدته وقل سبحان بعد لا تقول دعوه في موضع حي على الصلوة لا حول ولا قوة الا بالله.
دليله | عن حمزة و استجده حين ح الحضور اجمع لفرقة واستجاب ذلك في
حين الصلوة وحين اي حال لانه متى فر ذلك في الصلوة لم يحل له ان يتركها الا عند
يجوز الصلاة في حال الصلوة

في استجابات
حكيمه بالمر
المنجاة

مسئلة ٤٠ لا يستحب التوبه في حال الادان ولا بعد انقراغ منه وهو قول القائلين
بصدقه خبر عن ابيهم في حصه الصدقات والتشافعي في حال الادان قولان احدهما انه
مستحبون في صدقه لغيره من غيرهم الصدقات والثاني انه مكرهه مثل ما قلناه وكرهه
في الاموال المستحبه في محقر احوالهم وقل او اسحق فيه قولان ولا يصح الاخذ بالرد
و اذا ثبت عن علي بنه صدقه وانه لازم وموقوف فانك وسفان واحمد واسحق وقل محمد
في الحسن في الجمع صغير كان التوبه بين الاول الادان والاقامة الصلوة خبر عن النعمان
بن حماد حدثنا عن ابي اوفه حتى على الصلوة حتى على الملاح سبهما وهو حسن واحتج
ابن جرير ابو حنيفة في اختلاف الفقهاء مثل قول الشافعي وقل ابو بكر
في التوبه من الادان واما بعد الادان وقل لاقامة فقد كرهه الشافعي واصحابه
وسند كذا ومنه من قل يقول حتى على الصلوة حتى على الملاح

[دلتنا] على نفيه في الموضعين ان انتم في خلاف الادان و بين الادان والافامة
 حجة الى ذلك من في السرخ ما يدل عليه ما واف عليه اجماع العرقة و انما قال الشافعي في
 الام كرهه لان ان محذور لم يذكره ولو كان مسمواً لذكره ابو محذور ولانه مؤيد
 لشي عليه ^{صواعقه} مع ذكره لسائر قصور الادان و من عن ملا ان ادان ثم جاء الى رسول الله
^{صواعقه} يؤيده دعوة فضله له رسول الله ^{صواعقه} قائم فقال بلال الصلوة حبر من المومنين
 مسئلة ٣٩ - ثلثون في ادان العشاء الاخره مدعه و ما قال جميع الفقهاء الا انهم
 قد لم يستحب ولم يقوا او ادعه و قال الحسن صالح بن حي انه مستحب فيه و

وہ سچے لڑکے ہیں۔

٢٧٩ ج ١ ق ١
٢٨٠ ج ١ ق ٢

في الفجر على حد واحد.

[دليلنا] ما قبلنا في المسئلة الاولى سواء.

فی حکم انرجیع

مسألة ٢٢٩ لا يسجد الرجوع في الأذن و هو مذكور في كتب من حرره
 ونقل ابو حنيفة وقال شافعي يستحب ان يقول شهدا لا اله الا الله من و اهدنا
 محمد ارسول الله ^{صلى الله عليه} من من يحقق ما ذكره عنهم يرجع في رابع جوابه فيقول اللهم هرين
 مرلين في جميع الصلوات.

دالمه | أحمد ع. عرفة وأحمد الأصغر من جهة الدخول متحجر دانت تحت حج أبو رمل

وأيضاً روى محمد بن عبد الله بن زيد الأديني في كتابه في التوحيد وهو الأديني في كتابه
مسألة ٢٢. روى عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى

قال الشافعي وقال محمد بن الحسن كان الثوب لابن الصنوة حرام من موه من من
الأمان والإقامة ثم أحدث لنفسه حتى عني الصنوة حتى عني الملاحم من بينهم وهو حسن
وقول بعض أصحاب أبي حنيفة يقول عبد الأمان حتى عني الصنوة حتى عني الملاحم
ماتقراء عشر أمان.

دلتما اجماع المعرفة واصل الاصل برائه القصة وروى ابن عمر رضي الله عنهما

أني محدودة لما أدركه الصلوة فقد حيا على الصلوة حتى على التلاوة وقد رحبت بمحمود
 أنت ما كان في دعائك الذي دعوتك ما أتيتك حتى أتيتك بهد وقد على الله لا
 لولم يتركه ذلك ما أتته

مسئلہ ۳۲: الادار لا یحتقر من کذب من سید (قصہ) محسوس دہلی کے ہیں

كان على طاهر الاسلام واهله يحوران مدون مودود قال الشافعي احب ان اكون من
ولدهم جعل النبي ^{صلى الله عليه وسلم} فيهم الا ان مثل أبي محذور وسمي القرص في انقرض احمد في
اولاد واحد من الصحابة في انقرضوا انصار النبى فذكر جعده فمير في من حم احمد

دليلنا | حمد على العرفه واصل من حسن دلت في حسن حسن دلت

الأحاديث الواردة، في البحث على الأدب عنه في كـ

٣٥٤ لاسان. فؤاد ائمان واحده الاحرار. ما بعد من موقع واحد

كان اقصى ولاشعبي ان ير : على دامت وفي اشعبي حبة ان يؤدوا واحد بعد الآخر و

يجوز ان يكونوا اكثر من ثلث من كثرة وحف قوت اول الوقت قطع الامام بينهم
الادان وصلى.

دليله اجماع عرفة على ما ذكره من ان الادان ثلث مدته قبل ذلك على حوار
الاثنين والمنع عما راد على ذلك.

مسئلة ٣٦ لا يجوز حد الاخرة على الادان على الامام المؤمن شئ من
ممن لم يمتح حركه حركه او اقله بجم حد الاخرة على الادان على بعض المتحجرين
من سجده حد ان امة لا يجوز احدا يرق ولا يحد حد الاخرة والمذهب الاول
وهو ان حد روق وحده لا يجوز حد الاخرة وهو احد روق ووقه لا يوراعى
[رأى] اجماع عرفة وادان روق على عرفة ^{٤٠} عرفة امة من ملى العمن
امضى بحد مو لا اخرج على امة اخرى على حد الاخرة عنه محرم.

في حرمه اخذ
الاجرة على الادان

مسئلة ٣٧ لا يجوز حد روق على الادان على امة من ملى العمن
صومعة ووقه له وهي ٥٠ ووحده بحد روق
[دلت] ان سجدت ثلث اجماع على ذلك وادان جمعت عرفة على باستعمال
الاصفة (ان سجدت وادان بجمع من سجدت

في سجده
الاستقبال
في الادان

مسئلة ٣٨ لا يجوز حد روق على امة من ملى العمن ووحده واسجده وقان
الشافعي الافضل ان يتولاها واحد.

في حركه ان كان
بحد روق

[دلت] اجماع عرفة وادان على حد روق على امة من ملى العمن
الى دليل.

مسئلة ٣٩ يحد روق على امة من ملى العمن وادان على امة من ملى العمن
ولا يجوز تحجيرها لا بدرو وفضل الشافعي على ان يحد روق على امة من ملى العمن وادان على امة من ملى العمن
لا بدرو وفضل الشافعي على ان يحد روق على امة من ملى العمن وادان على امة من ملى العمن
الى اجماعه في محرمه (ان سجدت) اجماع على اجماع هذه الشروط فمهم من قال ان
لتاحير اوقد ومهم من قال ان سجدت روقه ولا يجوز عدهم تحجيرها في الاشارة الى
احكامه وقت وكذا قولهم في اجماع من اجماع تقديريه امة

في سجده روق

کتاب الصدوق

[illegible]

۱۰ اہانت | افسر، ہمدردی، صلہ و شفقت، معنی : سو دکان دلکٹ می انشاء
والصاف و حق الاولیٰ علی واحمد و سحر و قول وحسنہ، حشرہ افضل روا سعید
الثوری مثل دلکٹ.

[دليلنا] مقررہ ہے۔ صلیوہ الاولیٰ

و ٥ | معرب فتشده مي فتبه ، اءحاف.

و هـ آء [الأخيرة عند مدحها فصره كثر روت وقد وردت رواية في
حوار حبرها إلى ثلث أمس وفي مدحها في القديس وفي الاملاء نقد حبرها أومس وفي
أواسحق احتبر الثاقم في الحد من حبرها فمب وهو المسهور وفي عراس اسحق
هذا القول لا يعرف لمسحفي لمسهو لأول
[دليبه] مدحها ن كره فازوجه لأعداء

مسئلہ ۴۰ صلوٰۃ اوسطیٰ ہی صلوٰۃ لاوی دہ فی زمین ثابت و بادشہ و غیر
 اہل فقی ہی صلوٰۃ اصبح و یقصر مالک و حاکمی مالک فی احوالہ و مالک مذهب عبدی
 عنہ صلوٰۃ و السلام و اس خمس و قن ہو حیثہ ہی صلوٰۃ العصر
 [دلیلہ] اجماع عرفہ و قولہ تعالیٰ و هو موہبہ فی تیس ، لہذا عنی بہا الفجر
 لان القنوت فیہ لا ی عندہ ان القنوت فی کس صلوٰۃ

كتاب الصلوة

دلت لانه لم يدل دليل على وجوب ان يقول من اعبر

مسئلة ٥٠ اعني ان يصلي الى غير القبلة (لكعبة) واصاب في ذلك من عمره ان

يرجع الى عمره او سمع من يحضره بذلك لم يفتقر الى الشك في صلوة راتلة

دلت قوله تعالى **وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره** وهذا يدل على

ان القبلة وايضا لحكم سلطان صلوة بحيث ان يدل وليس في الشرع ما يدل عليه.

مسئلة ٥١ من جهد في القبلة وصلى الى واحدة من الجهات ثم بان له انه صلى

الى عمره والوقت هو احدى الصلوة على كل حال ان كان قد حرج الوقت وان كان

يستدر القبلة عاد الصلوة وان قد صلى بمس او شمالا فلا بد له عليه وفي اصحابنا من

يعول ان يصلي الى استد القبلة وحرج الوقت لم يعد ايضا وقد اقمى ان كان ما له

بالاحتياط ان لا يعبد وان كان من له يقين عند ان تطلع الشمس و يعلم انه صلى

مستدر القبلة فيه قولان أحدهما لا يعيد وهو قوله في تقديم ومن عليه في كتاب الصلوة

والعقد وانه قال ابو حنيفة ومالك والعمري والشافعي والثاني يعد من عيبه في الام وهو

لا يجزئ عند اصحابه ولم يعثر احمد في الوقت ووجهه

دليل على ان الوقت اذا كان قد عليه لا يعد احما ع لفرقه وايضا فالدعة

مستغولة اذا العرس بعد ولم يدر دليل على براءته والحال ما تقدم فالاحتياط يقتضي

اعادة الصلوة وروى عبد الرحمن بن سعيد عن انس بن مالك قال اذا صلوت وانت على غير

القبلة فاستمر لثابت صديق وانت على غير القبلة وانت في وقت وعدوان فثبت الوقت

والاعد وروى ذلك سليمان بن خالد عن انس بن مالك وروى مثله يعقوب بن يقطين عن ابي

الحسن (ابن موسى) **ع** ورواه عن ابي جعفر **ع** والقاسم بن الوليد ومحمد بن الحسين

عن ابي الحسن على بن موسى **ع** وغيرهم ومن قال لا اعاده عليه وان صلى الى

استدبارها عول على عموم هذه الاحكام ومن قال يعيدها حتمها رواه عمر الساطي عن

ابن عبد الله **ع** في رجع صلى الى غير القبلة فعليه وهو في الصلوة قبل ان يرجع من صلوته

قد ان كان متوجها فيما بين المشرق والمغرب فيلحق وجهه الى القبلة حين يعلم وان كان

متوجها الى غير القبلة فيلحق الصلوة ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يستفتح (يعتج) الصلوة

من صلاته بغير القبلة

ابن جني في
حيث على حساب
و ان كان حلالا

كتاب الخلاف

مسئلة ٥٢ على لامبور ان يؤدب الولد فبلغ سبع سنين وثمانيه وعلی وليه ان يعلم الصوم و اصنوه وادخله عشر اصره على ذلك بعد ثلث على الولي دون الصبي و به قال الشافعي وقل احمد يلزم الصبي ذلك.

في لزوم تأديبه
الصبي على الوصي

دسنا [ماروي عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} انه قال من زعم بالصوم اسبح واصر بوجه عليه، لشر ورفوا سهم في الله حبه و مصافحني أس بعقل فاعف بالورع.

مسئلة ٥٣ الصبي في حجر في الصلوة له الصلوة ثم يده في حلال الصوم او حلال الصوم بالنهار وما لا يصح الصوم من كمال حصص غيره منه والامتنع من الاحتلام للصبي بعد الصلوة بتصرفه في كمال الوقت هو عدد صلواته من ولله في كل سنة ثم يكره عليه شيء واما الصوم فانه يمسك فيه رقة لها دسنا أس عليه وبعده وقل الشافعي لا يحد عليه الا عده هو كمال الوقت باقيا لو عده من تحت له اعمده الصلوة مع هذه الوقت و حالي ان علي بن ابي هريرة عن بعض صحبه انه سجد له بعد ثلث عليه عده بعدد صلواته ثم صححه وقل احمد حجه غيره وقل ابو حنيفة وثلث عليه عده بصلوة واصلوم حسيما.

في الصبي يوجب
في ثناء الصلوة
او الصوم

[دليلنا] على وجوب اعادة الصلوة مع بعد الوقت انه محض بها عند بدوع واداك ال وقت اقبل وجب عليه فعلها وما فعله قبل البدوع لم يمان واجب عليه واما كان صديقا له ولا يجزى المندوب عن او حده واما الصوم فانه يحد عليه اعدده لان اول النهار لم يكن مكفرا (نه) فوجب عليه العدة ببقية النهار لا يصح صومه ووجوب الأعدة عليه يحتاج لي دليل والاصل برائة الدعة.

كتاب كيفية الصلوة

في مسائل التية

مسئلة ٥٤ من دخل في الصلوة بنية الفجر ثم في يدر في حلالها بعمها فانه يجزى عليه اتمها وقل احمد لثافعي تعديل صلواته لان المند لا يعقد الا بالقول والقول الذي يعقد به المند يصل الصلوة لانه ليس بنسج ولا يسر ولا حميدة يعدي والدي قالوه صحح في امور الذي هو يدر لان عند المند يعقد بالعم كما يعقد بالقول ولو بوي عليه ذلك لرمه وان يدره بلسانه يطلب صدوته على ما قالوه.

كتاب الطهارة

مسئله ۵۵ دا دحر فی صلوة نیروی آنه خارج منها نیروی آنه سیخرج منها فی السجده علیه
فمن انما وراثت هو خارج عنها او سمعها فان صلواته لا یسیر ویه قال ابو حنیفه و قال
اشاعری فی لام و من علیه اتصال صلواته و یقتضیه مذهب ما یث

ادعيا ان صوبه في مقتدره صححه الاحلاف واطاله مخاض ليرد ليس وليس
في لسرع م ر ع عه و صا فقد روى بواضع الصوبه وقواطعها و ب بعد في حمله ذلك
شئني مما احتكمه ويقوى في نفسى انصافها في فصل لان من شرط الصوبه سداده حكم
انسه وهذا مستدعي . صا فوالله اعلم . الامم . و صا وقول رب . لا عمل الا
الصوبه علمه . هذا عند عهده . لانه بعد ان يكون له يوم صححه ان يولى الدخول
فهي اثم وى عهده في ح . تم م . ا . و صا و سجد في اخر تسليم انه فعل هذه
الافعال لا بد له و فاعول صوبه صححه فهد . ا . ه . و لى . قوى واحوط

مسئلة ٥٦٤ مح: امه اعد ذون الن و (سمحت اخذه سهره وقرأ كثير
اصحابه الى قعي ان محله انفسه وسمعت ان يقرأ في ذلك العدد وفي بعض اصحابه
يجب التلطف بها وحطائه اكثر اصحابه.

دست | هـ | الله هـ | لاراده است و برقی دفع الهجر علی وجه دوس وجه
و به دفع هجر عه دور و افعه موقع او خوب است و در سمیت بد الهجرتها لافعل و حلو
ایه فی القمه | الاحر دات لاسمی اراده نموده | لاجر فی القمه و سب مرفله و من
و حبت القمه هـ | او سحر دات قومه | ان عینه | دلدر و الارع حل من دیک.

مسئله ۵۷۴ بحسب رموی صدوة الفجر مثلا کو ہا، صہر افر صۃ ہوا علی طریق
 لائنداء او انقضاء (دور قصہ) وقت بہ سحری فجر دہی بحسب ان رموی ہا، صہر افر صۃ
 وقت و علی من ہی ہر رۃ ساعی بہ رموی صدوة الفجر لاس صدوة الفجر لائنداء
 الاور ص د و بہ بعض اصحاب اشعری بحسب ان رموی ہا، صہر افر صۃ ہوا علی طریق
 دور العائتہ مثل ما قلنا۔

[دلیل] علی یہ قسم ہو کہ دابری جمیع مافصلہ لاحالہ ان مسموئے صحیحہ برکت دہمہ وان احد بشئی من ذلک لم یدل علی برائۃ نعمتہ وایضاً فانما (وہ)

كتاب الصلوة

ثم صحح و أن صرف لئله عن الغرض الى الموضوع لم يحجز عن واحد منهما وقال الشافعي
في صرف لئله من (عن) صهر ابي العذر لا يصح على ان حذر فتصل الصدوقان معا
لاولى فتصل لئله عنهما والثانية تصل لئله ثم يستتجبه بيده وفي يده عن
الغرضه الى الموضوع قولان أحدهما ان الموضوع لا يصح ولا الحذر و الثاني يصح القول
دور الغرض

[دليله] على صحة بقائه الى الثالثة ما رواه في مسنده لاوي و عوفد عن أبي
أصير يروي بعده فلا يلزم بحضر وقعه فلا يصح رد دائه و حافظه بحذر وقعه لأنه غير
على الصهر على ذكره سواء كان في أول أو في آخره أو في آخره أو في آخره
و دائته ذلك فلا يصح ادعاء بحضر وقعه و وقته

وما [دليله] انه انما يروي له وقعه و ما رواه لا يحجز ان يروي له ثم يصح على ما يستتجبه
عنه أو لا و لا يصح من ذلك ما تقدم ذكره و لا خلافه في وقعه و يروي ذلك و من عن
معوفد عن عوفد قال لا يصح له ان يروي عن رجل قام في صلوة لم يحضره فجلس اليه و وقعه
في المأذنة فجلس بها محبوسه فجلس هي على ما افتتح صلوة عنه

مسئلة ٩٩ ووف لئله عن يسره الافتتاح لا يحجز ان يروي له ثم يصح على ما
قدمه و لم يستتجبه من يحجزه من قدمه و سنة منها أن يروي حذر أو يروي في
اشافعي و قال و خمسة انا قدمه على الآخر و يروي و يروي و يصح بينهما مع الحزبه
هكذا ذكر ابو حارير و ذكر العذر و يروي عن خمسة ثم يروي
دور دور ان يروي قبل التكميل و يحجز عنه

[دليله] ان السنة لما صحح المأذنة انما يروي وحده دور و حذو فعلى في
حال وقوعه يصح ذلك فيه فيجب ان يصاحبه ما يؤثر فيه حتى يصح تأدبه فيه لا يري
أما في ايحاب معولوه و كما ان ائله لا تقدم على المعلن و كذا في ما رواه و ما يصح
فقررت صحة الصلوة بالاحلاف و انما تقدمت لم يتم ذلك على صحتها

مسئلة ٩٩ لا يحجز في تكسره الافتتاح لا قول الله اكبر مع ان قدره على ذلك
و يرفق ما ثبت و محمد بن الحسن و قال الشافعي لا يحجز ذلك و يحجز بقوله الله الا كسر و يختلف

في بعض النسخ
بكبيرة الزحرام

كتاب الخلاف

صحيحة فممنهم من قال يجوز ان يقول الا كبر لله وقال اخر من
لا يجوز ذلك لان التريب فيه مرأى وقال سعيد التوري واحمد وسحق وبنو نور ودود
مثل قول الشافعي وقار بن حنيفة ثم بعد ذلك سمع من احمد بن محمد بن عيسى رحمه الله العظيم مثل
قول الله العظيم لله الخليل وما شئت ذلك وقال صاحب أبي حنيفة لا تمدد الصلوة اذ اني سمعته
عني رحمه الله مثل قوله الله انهم يستعجلون الله وقال ربهيم لمحمي وقال ابو يوسف
يعقد يلفظ الماسر حتى لو قال لله الماسر تعذرت به الصلوة ولا يعقد ما ليس بقصد
الشكس.

دليله | هو ان اذا نسي واحدة من فروع صلوته في الاحوال و نسي غيرها فليس عليه
اعادتها من ولا احتصاص بقصدي ما قصده ان يردى عن النسي ^{في} انه في صلوته كما
يشتمل في احدى وجوه نعم الله استفتح الصلوة لا يجدد في قول ان لا يجزى غيره

مسألة ٦٣ من احوال الله وقدر اعم وحده عند نسيه تاسره الافتتاح م
من التسمية او كوع في نسيان اقتصر على التسمية لا فتحة وقال الشافعي لا
من التسمية بل على ان حال في نسي نفسه وله في لفظة قولان جدهم به في وجده
ولا حرج به لا بد منهم

في حكمه
من ادراكه
في حاله كوع

دليله | على وجوب اجمع هو انه في جميع منعه من صلوته في الاحوال و
كبر وجده فليس عليه صحته ذلك وما بعد اصره ووجوب الموت ووجه انهم قد دلل
عليه وروى عنه من شرب ق. سمعت بن عبد الله ^{في} يقول نسيه في صلوته او لاوه
را اعم احده ثم التسمية ووجه لدخوله في الصلوة وارجح كوع

مسألة ٦٤ التمسك بالحب في الشهادة في حب الله وقدر جميع الفقهاء
ليس بواجب.

دليله | هو ان اذا نسي صاحب صلوته في الاحوال و نسي غيرها لم يدر على صحته
دليله و هو قوله ^{في} صلوا كما راى سموي احدى وجوه العلم به يقدم شهادة الاحرة
على الاولى لانه لو كان فعلها حرجا لافقه وقد جمعنا على صلا

كان ذكر هذه المسئلة في سهو من قلما او عن النسخ ادهى من مسائل التشهد
حسين الطباطبائي

في صحيح
الكبير
الافتتاحية

مسئلة ٦٥ يستجد عند سماع الصلوة بسبع تكبيرات في (وفي) مواضع مخصوصة من المواقف ولم يوافقنا على ذلك أحد من العقهاء

[دلتنا] على ذلك إجماع العرفه واصنادى ابو نصر عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا فتحت الصلوة فممن شئت فقلوا ان شئت حبسك ان شئت سجد ان افعل ذلك محرم عندك انك اذا كنت امامهم يحرم لك التكبير الا فتحة او احدها

في وجوب
الركن الشكيرة
بما ذكره

مسئلة ٦٦ من عرف العربية وعرفها من الغائب بعد ان سفتح الصلوة الا للركعة و قال ابو يوسف ومحمد الشافعي وفي رواية جعفر بن محمد بن الحسن ان احدا من غير العربية وان كان يحسنها

[دلتنا] ان اذا كبر للركعة صحب صوته ولا حرج في ذلك من غير ان يسمع من صاحبه دليل و قد فواه عليه السلام وهو كما اتفق من غير ذلك فوالله عليه السلام مفتاح الصلوة التكملة ومن قال ذلك بعد الركعة لم يسمع من غير

او كبر بعد
دعوى الصلوة
الكامل التكبير

مسئلة ٦٧ لا بأس بدخول الصلوة الا كمال التكملة هو من الصلوة و حرره المسلم و قال مالك والشافعي وفي اصحاب جعفر بن محمد بن الحسن ان احدا من غير من الصلوة وما الصلوة قد عدلتكم الا فتحة

[دلتنا] قوله عليه السلام يحرم معها التكملة فحدها من الصلوة و صدقوا عليه السلام ان صوت هذه لا يخلج في شيء من كلام الناس انما هي التكملة والتسبيح و قوله القران فحدها التكملة من الصلوة و الا فتحة لا يخلج في كلام التكملة فحدها من الصلوة في جميع ما شق طه و في جميع ما بعده لان التكملة لا حرام بها في الوقت والصلوة في غير الوقت و استقار القيد و الامانة عن الامانة و بعدد ذلك احد من ذلك كذا في اجراء الصلوة و قال ذلك على انها معها

ليس من المستحب
ان يقول الامام
بعد اقامته استبوا

مسئلة ٦٨ ليس من المستحب ان يقول الامام بعد اقامته استبوا و ارحمكم الله ولا ان يثبته يمين وشمالا و ينبغي ان يقوم الامام و المأمومون اذا قار فدعاهم الصلوة و قال الشافعي ان ذلك مستحب و ينبغي ان يقوم الامام و المأمومون اذا قار فدعاهم من الاقامة و به قال مالك و ابو يوسف و حنبل و سفيان و قال ابو بكر بن محمد و علي هذا من الحرم

كتاب الخلاف

قل ودخل (صلى) عمر ومروم تنويه الصف فادرا جمعوا اليه كسر و قل او حنسه و
سبحان لثوري ادا في لمؤذن حتى على الصلوة قاموا في لصف فادرا قل فدقام الصلوة
كسر لاهم و كسر القوم

[دلت] ان الاصل برأيه الدعة من الحوت والاستحسان فمن ثبت شئ من
ذلك فعليه لدلالة واهل عليه جماع الفرقه واهل لا يحتسبون في ذلك

مسئله ٦٩ لا يسمى ان كسر المأموم لا مدس كسر لاهم و يرفع منه و قل
قل اشفعي و هاتك بو يوسف و قل او حنسه و سب الثوري و محمد و حوران و كسروا
مع تكسرة لاهم و حوران و كسروا بعد فراع

[دلت] به لاجل في ادا كسر بعد فراع من سدوه ماصيه كهيئة واحده و
فيه ان كسر مع لاهم فيسمى لاحد و لا يحط و به قالاهم ان احسن ان ما يقتدى به
ومن كسر معه م سب مفسد و به لانه يحتاج ان يعبر بعض على الوجه الذي فعده ولا
يكون ذلك الا بعد فراع لاهم و روى عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} به قل بعد لاهم مؤتم به و ادا كسر
واحد او هذا من

مسئله ٧٠ اذا نوى صفر دا بعض الصلوة كعه او قر منها و كثر ثم اقيمت
الصلوة تمهيد كعتين و سبم و استند مع لاهم او قطعها و يستند مع لاهم و اشد فعلى
عه قولان في حواز بناء على ذلك احدهما يستند و لآخر سبى على ه هو عليه
[دلت] به ان استند الصلوة و سبى مع الامام فلا خلاف ان صوته ماصيه و ان

لم يستأنها لم يقم على صحتها دليل

مسئله ٧١ سمح رفع اليدين مع ان كسره و ا كده بخير ما لا افتتاح و في
لشفعي مرفع يديه عند ثلاث تكبيرات و لا مرفعهما في غيرها بخير ما لا افتتاح و كسره
الر كوع و عند رفع الرأس من الر كوع و به قل في الصحبه بوبكر و عند اللهس الربير
و اس عمر و اس عس و اس و ابو سعيد الخدري و هي التبعين الحسن لسري و عطل و مجاهد
و القاسم بن محمد بن ابي كره و في الفقهاء عس و اهر مكة و هرا مدينه و اهل الشام و
مصر و الادري و وليث و احمد و اسحق و ابو ثور و قل بوجتبه و سبى و اس بن يبي

في مرفوع
اسموم عن
لاهم في التكبير

في حكم المفسر
و ادا لاهم
حال الصلوة

في استحباب
اليدين عند التكبير

كتاب الصلوة

برفعهما عند تكبيره لاجرامه ولا يعود عن هاتين وبنى فروى عبد الله بن وهب عنه مشد
قول الشافعي وروى عبد الرحمن بن القاسم عنه عند قول اي حسمه

[دليلنا] اجماع لفرقة منهم لا يختلفون في ذلك وانه افضل وروى
رواه عن ابي عن عبد الله بن عيسى انه قال سمعت يونس بن ابي عمير عن ابي
معمور بن عبد قيس عن ابي عبد الله عليه السلام يرفع يده في كل ركعة وادفع راسه من الركوع
واذا سجد ودفع راسه من السجود وادفع راسه من السجدة الثالثة

مسئلة ٧٣ سمعنا ان يرفع يده الى خذاء شحمتي اذ سجد وقال الشافعي برفعهما
الى خذاء المصلي ومن رخصه الى خذاء الايدي ومن قال سجد الفوري
[دليلنا] اجماع لفرقة منهم لا يختلفون في ذلك ومن روى ابو بصير عن
ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام اذا افتتح الصلوة فامرت فلا تجوز دست ولا يرفع يده الى خذاء
في المكتوبة جازيها استدرى صواب من مهر لجمال قال ابن ابي عمير
اذا كبر في الصلوة يرفع يده حتى تكاد تسمع اذنه

مسئلة ٧٤ سمعنا ان يكون مصوم لا يركع اذا رفع يده بالتكبير وقال
الشافعي يستحب ان ينشرها (تفريجها).

[دليلنا] اجماع الاحصاء (اجماع لفرقة) ابي عبد الله وروى ذلك في حرم حماد بن
عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في احمر لذي علمه عنه آتفه الصلوة

مسئلة ٧٥ لا يجوز ان يضع ايمن على الشمال ولا شمال على اليمين في الصلوة
لا فوق ليرة ولا تحته وقال الشافعي وامر حنيفة وشيمان واحمد واسحق وابو ثورو داود
ان يضع اليمن على الشمال مضمون مستحب لا في الشافعي قال وضع اليمن على الشمال
فوق اليسر ومن رخصه تحته اليسر وهو مذهب ابو هريرة وعنه مالك وروى ابا عبد الله
مشد قول الشافعي ومن واقفه وروى عنه من ان يسمي ان يرسد يده وروى عنه
انه قال يرفع يده في كل ركعة في كل ركعة لا يركع له يرفع يده ولا في العرس وقال
الديلم من سجد ان يبي يركع وان لم يركع وهو مثل قول مالك

[دليلنا] اجماع لفرقة منهم لا يختلفون في ذلك يقطع الصلوة وانما فعل

في حروف يدي
جاء التكبير

في استعديهم
الصلوة حال الرفع

في حرمه تكبير
في الصلوة

كتاب الصلوة

نقله عنه أئمة من الشيعة أرجم

مسئلة ٧٧ كيفية اشعور ان يقول بسم الله من الشخص الرجم من انقر له و به
 قال اشعور في الاداء هو هذا اني سمعت في بعض الخوارج في جامعة يقول عود الله
 من الشخص الرجم من انه هو اسمع عليه في الحسن بن ابي صالح بن ابي يقول عود
 الله اسمع الله من الشخص الحسن بن ابي عن محمد بن سنان بن ابي هاشم لا تعود
 الا في سنة شهر رمضان فتعود هذا الف مرة في شهر رمضان

دليل ان ما عليه من هذا ان لا يسمي الله في صلاة من الشخص
 الرجم من ان غير ذلك من الامور حرام

مسئلة ٨٧ لعمود من الشجر في وادي ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة في وادي
 حذيفة من وادي ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة
 في وادي ابي ربيعة

دليل ان ما عليه من هذا ان لا يسمي الله في صلاة من الشخص
 الرجم من ان غير ذلك من الامور حرام

مسئلة ٧٩ هو من الشجر في وادي ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة
 ما قلناه والثاني انه يجهر به فيما يجهر به بالقرآن
دليل ان ما عليه من هذا ان لا يسمي الله في صلاة من الشخص

مسائل القراءة

مسئلة ٨٠ انما في شجرة في وادي ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة
 الحسن بن صالح بن ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة
دليل ان ما عليه من هذا ان لا يسمي الله في صلاة من الشخص
 الرجم من ان غير ذلك من الامور حرام

مسئلة ٨١ قراءة في وادي ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة
 وحمد وسمو وونور وداود وحكي عن لاسم والحسن بن صالح بن ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة
 في الصلوة وقال ابو حنيفة عن محمد بن ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة في وادي ابي ربيعة
دليل ان ما عليه من هذا ان لا يسمي الله في صلاة من الشخص

دلت لاه اذ قرء الحمد وجب صلوته سبع و اذا لم يقرأه ليس على محتها دليل و روى
عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا صلوة الا بعد تحة الكتاب و قوله لا صلوة لمن لا يقرأ فاتحة الكتاب
و روى محمد بن مسلم قال سألته عن الذي لا يقرأ فاتحة الكتاب في صلوته قبل لام صلوة
له الا ان يقرأها في جهر او اخفات.

مسئلة ۸۴ اسم الله الرحمن الرحيم آية في (من) كل سورة من جميع لقرآن وهي آية من اول سورة الحمد وفي الشافعي انها آية من اول سورة الحمد ، الاحلاف بينهم وفي كونها آية من كل سورة قولان احدهما انها آية من اول كل سورة والاخر انها من آية من كل سورة وايضا العاديات بعددها تسعة وفي حمد واسحق و نون و داود وعنده وعطاء والرهري وعبدالله بن المبارك انها آية من اول كل سورة حتى انه قال من مر باسم الله الرحمن الرحيم تراءى مائة وثلاث عشرة آية وقال ابو حنيفة والاوزاعي داود لم يسم آية من هذه الا مرة ولا من سائر السور وقال حديث والاذري وداود يحرره ان يقرأ في الصلوة يسمر ويقتدى بالحمد لا في شهر محرم والمستحب ان يسمي بها من كل سورة من سور الكتاب ولا ينبغي فيها في يوم الفاجدة وفي ابو الحسن الطرسى ليس عن اصحابنا رواية في ذلك وعندهم الاحكام في قرنتها فاستدللت بذلك عن ابي الحسن لمست من فائحة الكثير عندهم ان لو كانت معها الجهر بها كما يحظر (في) سائر السور (المؤيد) وكن ابو الحسن يحرر حتى نقول ليست من هذه السور ولا من سائر السور وسوى سورة البقر هكذا روى عنه ابو بكر الرازي وقال ابو بكر ثم سمعناه بعد ذلك يقول انها آية نعمة مفردة في كل موضع ثبت فيه الا في سورة الحمد فانها بعض آية في قوله تعالى

[دعوى] جميع اهل قرية قدسنا انسابا جميعها حجة و اهل روم و سلمون
 مني عنده و آية اسلام قرية في اعمدة من لله لرحمن لرحمة قعدا آية الحمد لله و
 من مني انسابا لرحمن الرحيم ثمة آيات هاتك يوم الدين رمة تان و فان
 هاتك اناك بعد و تان مني و جميع حملي صديعة هاتك اكره انونك من العند
 في كسرة و روى معوية من عما فان قبل لا بعد لله ان قدمت في الصوة اقره من الله

كتاب الصوت

الحم حم الرحيم في فاتحة القرآن قال نعم قلت قال اقرأ ما عدا هذه الكتب اقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم (مع السورة) قال نعم وروى عن أبي هريرة عن يحيى بن عمر بن
 الهذلي قال كتب إلى أبي جعفر عليه السلام جعلت فداك ما تقول في حم بعدة بسم الله
 الرحمن الرحيم في صدوته وحده في م الكتاب فلم يرد لي غير ما كتب من أسوة من كنه
 فقال العباسي ليس بذلك بأس ولكن يحظه بعدد من على عم الله على العباسي.

في وجوب تحريك
 اسم الله الرحمن
 الرحيم

مسئلة ٨٣ يجب لتحريك بسم الله الرحمن الرحيم في الحمد وفي كل سورة بعده
 كما يجب. لقراءة هذا فيما يجب التحريك فيه من كانت الصدوة لا تحرك فيها استحب ان
 تحرك بسم الله الرحمن الرحيم وان جمع في سورة في سورة كثيرة وحسب ان تحرك بسم الله
 الرحمن الرحيم مع كل سورة وهو مذهب السجدة لا بد من استحباب التحريك فيما
 سر فيه بالقراءة في ذلك في أبو بصير وفي خلافه في أبي بصير وفي ذلك ان الحمد عن غيره
 وطائفة ومجاهد وسعيد بن جابر كانوا يحركون بسم الله الرحمن الرحيم في كل سورة
 ذلك عن أبي بصير (عن أبي بصير) انه كان لا يدع التحريك بسم الله الرحمن الرحيم في ام القرآن
 والسورة التي بعدها ذهب ابو حمزة وسعيد بن جابر وداود عن ابي جعفر عليه السلام
 الى انه يحررها وان ذلك لم يحرك ان لا يحرك بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة القرآن
 بالحمد لله رب العالمين.

قلت اجماع الفروقة في ذلك في سورة قل صليت حلف
 بسم الله عليه انما فكان يقرأ في فاتحة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم فداك كانت صدوة
 لا تحرك فيها بالقراءة بسم الله الرحمن الرحيم واحتمل في ذلك

في بطلان
 قول من لا
 يحرك

مسئلة ٨٤ قول آمل بفتح الصدوة سورة كان ذلك سر او جهر في تحريك الحمد
 او قلها للامام والمأموم عن كل حال وقال ابو حمزة الاسعدي في سنن الامام لمأمومين
 قرائة الحمد ثم يحرك (الهم) ان يقولوا آمين في قالوا ذلك استأنفوا فرائة الحمد وبه قال
 بعض اصحابنا وفي وقال الطبري وغيره من اصحابنا في لا يضر ذلك فرائة الحمد
 وسنني على فرائة في قوله عقب الحمد فقال انه في واصحابه يستحب للامام ان يقرأ
 من فاتحة الكتاب ان يقول آمين و سر (يحرك) به واليه ذهب عنه قال احمد واسحق

كتاب الخلاف

وابو بكر محمد بن اسحق بن حريمة وابو بكر بن المنذر و داود و قال ابو حنيفة وسفيان
يقولان الامام و حنيفة عن مالك و اشان احدثهما مثل قول أبي حنيفة لثابت لا يقول آمين
اصلا و اما الامامون و ابن القتيبي قال في الحديث سمع عنه و قال في القديم يجهر به
واختلف اصحابه فمنهم من قال لم يشبهه على فليس و منهم من قال لا كانت الصوفى
فصلة متقدمة يسمعون قول الامام يستجيبون الاحياء و اذا كانت الصوفى كثيرة و يجمع
على أكثرهم قول الامام يستجيب لهم الجهر لسمعوا من (حنيفة) حديثهم و قال احمد و
اسحق وابو ثور زعموا يستجيب لهم الجهر و قال ابو حنيفة وسفيان لا يرى الاستجيب لهم
لجهر به ائ

[دليلا] اجماع الفرق: هم لا يستجيبون في اب ذلك سطر الصلوة و اما للاختلاف
انه اذا لم يقر ذلك ان صلواته صحيحة ما فيه و حنيفة اذا قال ذلك فيسعى العمل على
الاختصاص بشر أنه و روى عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} انه قال ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام
الادميين و قول آمين من كلام الادميين و عن محمد بن الحسن قال سئل ا عبد الله ^{عليه السلام}
اقول اذا عرعت من فاتحة الكتاب آمين قال لا.

مسألة ٨٥ من سوي قرائته فاتحة الكتاب حتى: كعب معى في صلواته ولا شيء عليه
ونه في ابو حنيفة و يذهب في قولان حديثه قاله في القدر انه يجوز صلواته والثاني
بعد صلواته وهو قول أكثر اصحابه

في من سوي قرائته
وتذكر بعد الركوع

[دليلا] اجماع الفرق و روى محمد بن مسلم عن ابيهما قال ان الله عز وجل فرس
ركوع وال سجود وال قرائته سنة فمن ترك القرائة متعمدا اعدا للصلوة ومن سوي القرائة
فقد تمت صلواته ولا شيء عليه و روى معوية بن عمار عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} قال قلت للرحل
يهود عن القرائة في الركعتين الاولى، فيذكر في الركعتين الاخرتين انه لم يقرأ قال
انهم الركوع والسجود قلت نعم قال ابي اكره ان احمر آخر صلوتي اولا و روى منصور
بن حارم قال قلت لابي عبد الله ^{عليه السلام} اني صليت المكتوبة فمست ان اقر في صلوتي كلها
قال السر قد اتممت الركوع والسجود قلت بلى قال فقد تمت صلواتك اذا كنت ناسيا.

مسألة ٨٦ الظاهر من روايات اصحابنا ومذهبهم ان قرائة سورة اخرى مع الحمد

في وجوب قرائة
سورة الحمد

كتاب الملوحة

واحدة في المرائض ولا يحري الاقتصر على اقل منها وبه قال بعض اصحابنا اشفعي لانه
 حورين ذلك ما يكون قدر أبيه من انقرآن وفي بعض اصحابنا من ذلك مستحب وليس
 بواجب وبه قال الشافعي واكثر اصحابه وحكي يومئذ من المصدر عن عثمان بن ابي العاص
 انه قال لأصلوه إلا ما نجه لكتاب وثبتت بعد هذا وهذا قد قصر سو .

[دليلاً] على المذهب الأول طريقه الاحتياط لانه قد سوره مع احمد كانت
 صدوقه صحيحه بالاحلاف وإذا اقتصر على بعضها فنسب على بعضها دبر وروى مضمون
 حرم قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تقرأ في المملوحة دقل من سوره ولا أكثر

مسئله ٨٧ لا يظهر من مذهب اصحابنا بل لا يرد مع احمد عن سوره واحدة في
 المريضة بحور في الـ فلهذا من اسو ومن سجدت من قال انه مستحب (واليس بواجب
 ولم يوافق على ذلك احد من الفقهاء.

[دليلاً] على (عليه) ذلك طريقه الاحتياط وبه دأبنا عن سوره واحدة كانت
 صدوقه صحيحه بالاحلاف ودا . د على ذلك فيه خلاف وروى محمد بن مسلم عن حدهما
 فاز سلقه عن ارجح بقرء ا و بن في الر كعه فقل لا كبر سوره ر كعه وحبر
 مدور من حرم بن بصر على ذلك وقد سألوا في اختلاف الحديث في هذا المعنى
 في الكتابين المقدم ذكرهما.

مسئله ٨٨ حور في الر كعه الاخرين ان يسمح بلام العريشه ان (ان) ا و
 وليقتصر على احمد وحده ولا يرد عليه شيئاً وختلف اصحابنا على في ذلك فمن
 في القديم لا يستحب لرواه عن احمد وهو روى المروزي وهو يعني في محتمل . وبه قال
 ابو حنيفة وقال في الام في كتاب استغفار العبد (واحد) واجب ان يكون اقل ما يقرأ
 مع ام القرآن في الر كعتين الأولى قدر اوصر سوره مثل . عصبه الخوتروما شبهه وفي
 الاخير من انقرآن وانه وماراد احب اليه ما يقبل (فيقرأ) وقد ابو حنيفة
 تجب القراءة في الأولى ولا تجب في الاخرين.

[دليلاً] طريقه الاحتياط وبه بالاحلاف إذا اقتصر على احمد صدوقه صحيحه و
 اذا زاد عليها اختلفوا في محتملها.

في علم حور
 بعد سوره
 او في سوره

في جوار الشجر
 في الاخير
 يدل ان

كتاب الصلوة

حلف من ارصى به اقرء خلفه قار من رصيته به فلا تقرأ خلفه و. ي سليمان بن خالد قال قلت
لا سعد الله ^{عليه السلام} يعرف الرخص في الامم الى العصر خلف الامم وهو لا يعلمه يعرفه فقال لا سمعي
له ان يعرفه بكنه الى الامم و. بن الحسن عن سعد الله ^{عليه السلام} قال اذا صليت خلف امام فادب
به فلا تقرأ خلفه سمعت قرائته اولم تسمع.

مسئله ٩١ اذا كسر ثمانية واحده للاستفتاح والركوع عند الحروف من قوت
الركوع حرثه وفي الشافعي ذلك بعد صدوقه لانه يكرر منه عشر ^{مرات}
ادلتنا | جميع الفرقه وقد مضى هذه المسئلة.

مسئله ٩٢ معنى ذكر الاستفتاح (الاستفتاح) الركوع من سائر قائم في اتى
بعض الثمان من حيث صدوقه قال الشافعي ان كان ذلك في ثمان صدوقه
واحد صدوقه.

ادلتنا | انا قد بينا صحة هذه التسمية وانقضاء الصلوة بها ولم يبق لنا ان ياتي
في ثمان وفي ان يسمعها من حيث صدوقه ادلى بها من حيث صدوقه في ثمان
الى دليل.

مسئله ٩٣ يحسب اقرئه في الركعتين الاولتين او كانت ركعة وثلاثه او كانت
ركعتين مثله صحيح وفي الاحمر بن ابي ثناءه سعد بن ابي ثناءه والسبح والاد من واحد
معه في ركعتين او في الركعتين في الاحمر بن وروي ان التحجير قائم وقيل الشافعي
يحب قراءة الحمد في كل ركعة وهو مذهب الاوردعي واحمد واستحقوق مالک يحب
قراءة الحمد في معظم الصلوة من كانت ركعتين وان كانت ثمان ركعات في كل ركعة
فحرفه فيهما لانه لا مضى لها وقيل ابو حنيفة اقرئه الحمد في الاولتين فقط فان كان عدد
الصلوة منه قرء في الركعتين وهو في الاحمر بن يالح بن ابي ثناءه في ان يعرفه او يدعو
يسكب وان كانت ثمان قرء في الاولتين وفي الشافعي في كل ركعة فان كان اقرئه في الاولتين
قرء في الاحمر بن وان كانت الصلوة ركعتين مثل الفجر قرء فيهما وقال داود وابن الصاهر
انما يحب القرائه في ركعة واحدة.

ادلتنا | جميع الفرقه ايضا قوله تعالى «يقرؤا ما سر منه» وهذا قدره ويكرره

في حكم القيام
حال التكبير
بلافتتاح والركوع

في وجوب
الركعة في
الاولتين والتحجير
في الاخيرتين بينهما
والسبح والاد

کتاب: الاخلاق

يحتج الى ذلك ويقول لعلي عليه السلام لا صوته الا بماتحة الكتاب يدل على ذلك ايضاً لانه لم يذكر له ان روى عن علي بن حمزة عن اسمعيل بن عمار قال قال سمعته عن الر كعبين الاحيريين م صمغ فهما فقال رثت وقرأ وبحثا الكتاب وان شئت قد كرر الله فهو سواء قال قلت في ذلك (شيء) فقال نعم قال همد لله سواء ان شئت سمعت وان شئت قرأت ومن قال لا بطول التحجير مع السنين سند يروى معوه من عمار عن اسمعيل بن عمار قال قلت له الر حبل مبهوع انقرئة في ر اتمس لانه قد كرر في الر اتمس الاحمر من ا لم يقرأ قال تم الر كوع والحدود فتدبر والى اكره ما احمد آخر صلوى اولها وبما قلته الاحوط انقرئة في هذا الحد وما والحد من حماد عن اسمعيل بن عمار قال قلت له اسهو عن لقراءة في الر امة الاولى فاراء في ثلثه فب اسهو في الثالثة قلت اسهو في صوتي كذا في حد حصان كوع و السجود فقد تمت سلواتك

فرو و در بفر نه
نظرمه وال صاب

[illegible]

كتاب الصلوة

تعالى «أنا أول من قرأ بالعربية لعنكم تعفلون» فاحذر العرب له عربياً وقال تعدياً «وما رآه
من رسول إلا نادى به قومه» وعبد الله بن جعفر رسول الله صلى الله عليه وآله بكسر السين واد ثنت
أيه يعبر العربية لا يكون قرآناً سمع قولهم و ثنت أنها لا تحرى و هي ثلثه اثلاثة
أقوله **الحديث** لا تحرى صوته من الأبرء فيها بعدة الكتاب وروى عبد الله بن أبي أوفى أن
رحلاً سئل السبي **عنه** فقال لا يستطيع أن يحضر شيئاً من القرآن فبدأ أسبح فقال له قر
سبحان الله والحمد لله ولو كان معناه قرآناً لقال له أحفظه حتى لغة سهل علمك فلم
عند به إلى التسبيح والحمد لله على أنه لا يكون قرآناً مع هذه العبارات وأيضاً فإن
القرآن لا ثنت قرآن إلا بالثعل المتواتر المستفيض ولم يسمع لأحد من أولي الأئمة أن
معناه يكون قرآناً وأيضاً أحفظ الأمة على أن لم قرآن معجز و أن احتفظوا في جهة
اعتباره فمن من جعل وجهه لأحد الفصاحة دون الصم و بين من أعرضهما و بين من
قرآن الصرفة فمن قل أن معنى القرآن قرآن أيضاً لأحد ع و أيضاً من أنى بمعنى شعر
أمر القيس والأعشى و رهير لا يقال أنتد شعرهم و من رآه ذلك خرج عن المعقو
وأيضاً قوله تعالى «واقعد علم أوتهم» يقولون أوتهم علمه سر لسان لدى بلجدون
إليه أعجمى وهذا لسان عربى «س» وليس **تفسيره** إناهم بالقرآن بلغة العرب فادعوا
عليه أن رجلاً من المحم يعلمه فأكذبهم الله تعالى فقال هذا الذى يصيغون إياه التعليم أعجمى
والذى أناكم به لسان عربى منى فهو كان الساب قرآناً و لى لغة كان ألم تكسر عنهم مادعوه
وأيضاً فالصلوة في الدمة ببعض واد اقرء القرآن بلغة برء ب دمه نفس واد اقرء بمعناه
لم تبرء فتمته بيقين فواجب الاحتياط ما قلناه.

مسألة ٥٥ : إذا انتقل من ركعة إلى ركعة من روية إلى حصص ومن حصص إلى روية
يستقل بالتكبير إلا إذا رفع رأسه من الركوع فيه بقول سمع الله لمن حمده و به قال جميع
العقهاء وروى ذلك عن ابن عباس وابن عمر و جابر و قال عمر بن عبد العزيز لا تكبر إلا تكبيرة
الافتتاح و به قال سعيد بن جابر

[دليلاً] أحمد ع الفرقة فإنهم لا يحتفلون في ذلك و أيضاً فلا خلاف أن من فعل
ما قلناه كاتب صلوة ماسة ولم يعم دليل على صحة صلوته إذا لم يعمره و به و روى

كتاب الخلاف

الرهرى عن علي بن الحسن عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر كيف جهض ورفع فمدا إلى تلك صوته حتى يلقى الله تعالى وقد سماه عصف دأب في كتاب يهدى لأحكام دينه ن عدداً لكثيراً في الحسن منى وسمي بذكره

في معنى التكبير
بكر كوع

مسألة ٩٦ إذا كثر لك كوع يجوز أن يكثر في كركه ويترك أو يحسنه ويجوز أيضاً أن يهوى ذلك كركه إلى الر كوع فيكون بهذه الصلاة مع انتهاء الر كوع وهو مذهب الشافعى.

[دليل] إجماع المرفق وبه لا يحتجون في ذلك وقد روى ذلك في خبر حسدين عيسى وزرارة في صلاة الملوكة عن أبي عبد الله عليه السلام

مسألة ٩٧ لا يجوز المطلق في السجدة وهو أن يترك حتى يركع بدنه على الأخرى ويضعهما من كسبه وبه قال جماعة فقهاء، وقال أبو سعيد ذلك واجب [دليله] إجماع المرفق به جماعة من أهل العلم في هذا الخلاف فدا بقرص و روى حماد بن عيسى و روى عن أبي سعيد عليه السلام في خبر كيفية السجدة

في عدم جواز
الركوع على المصنوع

مسائل الركوع

مسألة ٩٨ إذا سجد في الركوع من كان السجدة وبه في الشافعى وقال أبو حنيفة إنها غير واجبة ولا يجب بدنه من سجتي بقدر ما يرفع بدنه على كسبه

في وجوب
طهارة
في الركوع

[دليله] إجماع المرفق به جماعة من أهل العلم وبه لا خلاف في مسائل من صدقته ما حبه واحتسبه دائماً يمشى و بعداً في عنه عليه السلام أنه قال صلوا كما يشتمون أصلي فلا يجزئ من أن يكون أطمش ولم يمشى في كل طعن وحاشته وأن لم يكن أطمش وحب أن لا يصح صلوه من صمان وجمعنا على صحة صلوته و روى أبو سعيد ليدري أن ليس صلى الله عليه وسلم قال لا تجزئ صلوة الر حذ حتى تقسم صهره في الركوع والسجود

مسألة ٩٩ السجدة في الركوع والسجود واجب وبه في أهل القدر داود وغيره وبه في أحمد وقال عامة فقهاء ن ذلك غير واجب

في وجوب ذكر
بكر كوع والسجود

[دليله] إجماع المرفق وبه الاحتياط لأنه قد سجد حذرت صلوته غير خلاف وإذا لم يسجد فليس على صحته دليل وقوله عليه السلام صلوا كما يشتمون أصلي يدل عليه

كتاب الصلوة

لأنه مسح بغير خلاف و روى عتبة بن عمر قال لما نزلت فمسح باسم ربك المصم فمسح
رسول الله ﷺ أحملوها في ركوعكم فلما نزلت مسح اسم ربك الأعلى قال أحملوها
في سجودكم وهذا أمر يقتضي الوضوء

في الأصل ما جرى
عن التسيبحة

مسئلة ٩٥٠ أقول ما جرى من التسبيح فيهما تسبحة واحدة و ثلث أقصر من
الواحدة إلى السبع فيها أقصر و قال داود واهل الصاهر ثلثت من
[دليلنا] إجماع العرفه و روى عبيد بن نضيم عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال سألته
عن الركوع والسجود كم يجرى فيهما لتسبيح قال ثلثه و يجرى ثلث واحدة اذا مكثت
حيثك من الأرض.

أيضا قال بعد برفه
عن الركوع

مسئلة ٩٥١ اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده الحمد لله رب
العالمين اهل الكبرياء و المعظمة امام كان أو مأموم و قال الشافعي يقول سمع لله
امن حمده سواك الحمد امام كان أو مأموم و السجدة ابو بردة بن سارة
[دليلنا] و هي الثامن على رأس من وثقه قال اسحق وذهب مالك و الاوراعي و ابو يوسف و
محمد إلى ان الإمام يقول كما قال الشافعي و المأموم لا يرد على قوله و ان الحمد و قول
ابو حنيفة لا يرد الإمام على قوله سمع الله لمن حمده و لا يرد المأموم على قوله
و ان الحمد

[دليلنا] إجماع العرفه فيهما لا يختلفون فيه و الرادة التي اعتدوها تحتج إلى
شرع وليس فيه مبدل عليه و حماد بن عيسى روى عنه و لم يذكر رسا و ان الحمد و
رواه عن علي بن ابي طالب عنه الصلوة و السلام الله قال كان رسول الله ﷺ اذا افتتح
الصلوة كبر و اذا رفع رأسه من الركوع يقول [قال] سمع الله لمن حمده اللهم ربنا و لك
الحمد اهل الثناء و الحمد و هذا في معنى ما قلناه.

مسئلة ٩٥٢ رفع الرأس من الركوع و الطمأنينة و احب و كان فيه قال الشافعي
و قال ابو حنيفة و اصحابه ليس الرفع من الركوع واحداً فصلاً و روى عن أبي يوسف
ان الرفع واحد

[دليلنا] إجماع العرفه عليه و حماد و زرارة تضمن ذلك و طريقة الاحتياط

رفع الرأس من
الركوع و طمأنينة
و حب

تقصي ذلك أنه دفع إليه وصرح صاحب صدوقه بخلافه أنه بعد فقس على
صحتها دليل واضح بخبر ذي الصمن بعدم الشيء ^{في} الرجل الداخل في المسجد
صلوة شتم ذلك لأنه قد دفع حتى يقتل قائماً وعده أمر.

مسئلة ١٠٣ د روه لمعوم أنه من الر كوع فقس الأمام عدالي كوعه وروى
منه لأمام روه قال الشافعي الأمام و روه قد سقط د لور

دليل | أحمد ع لم يرد في غير من يقصص في سبب من حسن ^{في} عن أحمد
كجده الإمام يفتي أنه دفع روه قد لا يرد بعد كوعه وما يقول بسبب
المر من بالر كوع الأول فيحتاج إلى دليل.

مسئلة ١٠٤ أخرجه حد المشهد روه أنه من الر كوع للأمام في صدوقه
وقال الشافعي عليه أن يشتب قائماً ثم يسجد عن قسم.

دليل | أحمد ع لم يرد في غير من يقصص في سبب من حسن ^{في} عن أحمد
كجده الإمام يفتي أنه دفع روه قد لا يرد بعد كوعه وما يقول بسبب

مسئلة ١٠٥ د عرسه في عهد جماعة من أوجه هي أي السجود عن الر كوع
فقس رات منه بعد روه عسي في صدوقه أن سبب من السجود له عد روه الشافعي
من السجود سجود نص قائماً لم يرد عن جماعة من أن بعد السجود نص في صدوقه

دليلنا | ما قلناه في المسئلة الأولى سواء

مسئلة ١٠٦ د دفع سهم الر كوع فقس سبب من الر كوع هو سجود يس
عليه سجوداً فهو وقال الشافعي عليه سجوداً فهو

دليل | أن لأمر د أنه أمة واحد أثبت جناح في سبب

مسئلة ١٠٧ إذا أمر بالسجود في الصلاة وهو قائم هو أي إلى سجود وجوب
يهوي بالمكسر أي السجود فقسون شهيد حسن السجود والثاني مذهب الشافعي و

د روه أحمد بن عيسى في وصفه السجود أن يروي روه مجرد فجلسه محسراً

مسئلة ١٠٨ د أراد السجود فلقى الأرض بعد أن لا يرد كسبه وهو مذهب عدله
من عمر والأوراعي ومالك وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري يتلقى الأرض ركعته

في دفع لمعوم
رسم من الر كوع
سواء قبل الإمام

فقس في الر كوع
من الر كوع وهو
سواء

أنه أوجه من
الرفع بصفة

في وجه الأمر
للسجود

في وجه المواضع
على الأرض في
السجود

كتاب الخلاف

لما دعي فيه قولان أحدهما أنه يجب عليه والأحرانه منون.

[دليلاً] إجماع الفرقه ولأن الأصل برائة الدمه وإيجاب ذلك محتج إلى دليل

مسألة ١١٣ لا يجوز السجود على الأرض أو ما استتته الأرض مما لا يؤكل ولا يلبس

ليباح السجود
عليه

من قطن أو كمن مع الاحتياط وحالف جميع الفقهاء في ذلك وإحار والسجود على القطن
والكتان والشعر والصوف وغير ذلك.

[دليلاً] إجماع الفرقه وبهم لا يحتلمون في ذلك وإما طريقة الاحتياط فانه
لأخلاف أنه إذا سجد على ما فناء أن صلواته ماضية ودمته رقيقة وليس على برائة دمه
دليل إذا سجد على ما قالوه و روى القعن بن عبد الملك قال قال أبو عبد الله عليه السلام
لا تسجد على الأرض أو ما استتته إلا من لا القطن والكتان و روى زرارة عن أبي
جعفر عليه السلام قال قلت له أسجد على الرقت أعني الفرو قال لا ولا على الثوب الكرسي ولا
على الصوف ولا على شيء من نجاد الأرض ولا على شيء من الحصى ولا على شيء من
الريش

مسألة ١١٣ لا يجوز السجود على شيء هو حامل له كدور النخلة وطرف الردء

في عدم جوار
السجود على
الملبوس

و كم القميص وبه قال الشافعي و روى ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام و ابن عمرو
عبدة بن الصامت ومالك وأحمد بن حنبل وقال أبو حمزة وأصحابه إذا سجد على ما هو
حامل له كالتياب التي عليه أحرثه وأن سجد على ما لا يمس منه مثل أن يفرش يده
وسجد عليها أحرثه لكنه مكروه وروى ذلك عن الحسن المصري

[دليلاً] إجماع الفرقه و طريقة الاحتياط وإما إذا ثبتت المسئلة الأولى

ثبتت هذه لأن جميع ذلك ملبوس لا يجوز السجود عليه وروى رافع بن أبي رافع أن
النبي صلى الله عليه وآله قال لا يتم صلوة أحدكم حتى يتوضأ كما أمر الله تعالى وذكر الحديث إلى
أن قال ثم يسجد ممكناً جهته من الأرض حتى يرجع معاصله فعلق التمام بموضع
الجهة على الأرض فمن تركه ترك الخير.

مسألة ١١٤ التسييح في السجود فرض وبه قال أهل الظاهر وقال باقي الفقهاء

في وجوب ذكر
التسييح في السجود

أنه مستحب وحكى عن مالك أنه قال لا أعرف التسييح في السجود

[دليلنا] ما قدمناه في وجوب التسييح في الركوع وهو يجمع الموضعين فلا معنى لأعادته ولأن أحد الم يعصّل بينهما

مسئلة ١١٥ كمال التسييح في السجود ان يسبح سبع مرات وقال الشافعي اذا نثت واعلاه خمس وقال بعض اصحابه الكمال في ثلث.

[دليلنا] اجماع الفرقة واحبارهم.

مسئلة ١١٦ الطمأنينة في السجود ركن وسه قال الشافعي وفان اوجبه

ليس بركن

[دليلنا] اجماع الفرقة وحين حماد ودرارة يضمن ذلك وطريقه الاحتياط نقضه لانه اذا طمأن حذرت صلواته بالاحلاق والادام يطمئن فيه خلاف وقول النبي

المدى عليه الصلوة ثم اسجد حتى تطمئن ماخذ ابدل عليه لانه امر بقصى الوجوب

مسئلة ١١٧ رفع الرأس من السجود ركن والاعتقاد جائز مثل ذلك لا يتم

الصلوة الا بهما وبه قال الشافعي وفان اوجبه القيد الذي يجب ان يرفع مايقع عليه

اسم الرفع فيلورفع راسه بمقدار ما يدخل السبب بين وجهه وبين الارض حرثه وربما

قالوا الرفع لا يجب اصلا فلو سجد ولم يرفع حتى حفر تحت حفته حفرة فحط حفته

اليها اجزئه.

[دليلنا] اجماع الفرقة وحين حماد ودرارة يضمن ذلك وطريقه الاحتياط نقضى

ذلك لانه ان فعل ما قلناه كانت صلواته ماضية بالاحلاق وليس على احرائها اذالم يفعل

دليل وقول النبي ﷺ لمن عليه الصلوة ثم ارفع حتى تطمئن حث، بدن عليه ايضا

مسئلة ١١٨ الاقضاء مكرره وبه قال جميع الفقهاء وروى ذلك عن علي عليه السلام

وروى عمرو بن دينار عن ابن عباس انه قال هو سنة

[دليلنا] اجماع الفرقة وايضا اثبات ان ذلك سنة يحتاج الى دليل وحين حماد

ودرارة يدلان عليه وروى معوية بن عماد وابن مسلم والمحدث عنه عليه السلام انه قال لا تقع

بين السجدين كاقعاء الكلب

مسئلة ١١٩ اذا رفع راسه من السجدة الثانية سمح له ان يجلس ثم يقوم عن

مسئلة ١٢٠

في وجوب الطمأنينة في السجود

في وجوب رفع الرأس من السجود

في قراءة الاقضاء

في استحباب الجهر في السجدة الثانية

کتاب الخلاق

[illegible]

في معنى التورك
واستيعابه

مسئلة ١٢٠ مجلس عبد بن أبي السهم من قوله كذا في نسخة من بحر حرجة من نسخة
و تقع على مقعد و وصفه حجة السري على الأص و بعد ظهر قدمه اليمنى على
بعض قدمه اليسرى و أم و في الحصة من السهم في حصة الأقر حجة و من حصة
عني ما وصفه كان الفصل و ان جلس على غير ذلك الوصف حسب ما سهل عليه كان
أما حار أو في الشافعي مجلس في الشهد لأم و في جميع حصة لأم في
الأحر مقترن في الأحبار متور ك و وصفه الأقر من ان شئ قدمه السري في مقترن
و مجلس ظهره على الأص و مجلس عليها و بعد ظهر قدمه اليمنى و بعد ظهر
على الأرض مستقيم ما ظهر أن صمد القدم و حصة التور ك ان يمسح بر حصة
فخرجهم من مجلس و ركة لا يمس (اليمنى) و بقصى (و تقع) بمقعدته التي
الأرض من مافله و قال بمص قدمه اليمنى و بعد ظهر صامها على الأرض مستقيم

كتاب الخلاف

[دلت] اجماع العرفه و روى سليمان بن خالد قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل سعى ان يحل في الركنين الاولين فقال لا ذكره قبل ان يركع فليحس وان لم يذكره حتى يركع فليتم الصلوة حتى اذا فرغ فليسلم وليسجد سجدة في السهو **مسئلة ١٢٥** دقاق من لشهد الاول الى الثالث فمن اصحاب من يقول يقوم بتكملة و يرفع يديهها ومنهم من قال يقوم بحول الله وقوته اقوم واقعد ولا يكبر و الاول مذهب جميع الفقهاء وحاملوا في رفع ليدن وقديس فيما تقدم رفع اليمين وانه مستحب مع كل تكبيره روى ابو حميد السعدي في صفة صلوة رسول الله (ص) انه رفع يديه حتى لمسه في هذا المكت وقدس الوجه في اختلاف الاحبار في كتابين المتقدم ذكرهما.

مسئلة ١٢٦ لشهد الاخير وحلوس فيه احول و دقاق الشافعي وفي الصلوة عمر و ابن عمر و ابو مسعود السدي و ابن مسعود وهو الصحيح عن عمار عليه السلام روى الشافعي الحسن المبري و عاصم و حارون و معاوية و احمد و يحيى و زهير قوم الى اهلنا عمر و احسين و روى اذنت عن علي عليه السلام و سعيد بن المسيب و المعلى و الزهري و يقول مالك و الاوزاعي و الثوري و قبان و حنيفة و صحابة اهلوس و احب بقدر التثنية و لشهد غير واحد [دلت] اجماع العرفه و طريقة الاحتياط و الاحبار المروية في هذا المعنى عنهم عليهم السلام اكثر من ان تحصى و قوله عليه السلام صلوا كما رتمو اصى و امره على الوجوب و ممنوم انه كان يحل و روى ابن مسعود قال احد سدي سئل الله امس او عظمى التثنية و قال اذا قن هذا او قضيت هذا فقد قضيت صدوتك

في وجوب التثنية
لا حرج و لا حرج
في

مسئلة ١٢٧ اكبر التثنية ما ذكرناه في انهيته و تهدت الاحكام و يقول في الاحكام التحدث لله و الصلوات العينية اصحرات الراكنات الى النجاسات الغدوت الصار كانت لله طاب و ظهر و ركني و حلوس و سمي و ما حدث فليبره ثم الشهدتين و الصلوة على النبي (ص) والدعاء للمؤمنين ثم التسليم و قال مالك الاصل ما روى عن عمر بن الخطاب انه علم الناس على لمن التثنية فقال قولوا التحيت لله اراكم الله

في مستحبات
التثنية

١- في تعينات ابي بصير بدله و صفي فله

حسن الطباطبائي

كتاب الخلاف

وروى كعب بن عجرة قال كان رسول الله ﷺ يقول في صلواته اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، ثم حميد حميد وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، ثم حميد حميد وقد قال النبي ﷺ صلوا كما رأيتموني أصلي وروى عنه عاتكة قالت سمعت رسول الله يقول لا تقدر الله صلوة إلا يظهر فيها صلوة علي وروى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال من صلى ولم يصل على النبي وثركه متعمدا فلا صلوة له.

مسألة ١٢٩ من ترك التشهد والصلوة على النبي ﷺ، سيقضى ذلك بعد تسليم وسعد سعد بن السهوي الشافعي بحب عليه قضاء صلوة

في وجوب
لغناء التسليم
النبي

[دليل] إجماع الفرق وأيضاً المعاء من ترك جناح إلى دين ولأدلائه يدل على ذلك وروى محمد بن مسلم عن أحمدهما عنهما لسلام في الرجل يهرع من صلواته وقد نسي التشهد حتى يصرف فقال إن كان قرأ رجع إلى مكانه وتشهد والصلوات مكنته عليه وتشهد فيه وروى محمد بن علي الحلبي قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يهرع في الصلوة فنسي التشهد حتى يصرف فقال يرجع فمتشهد.

مسألة ١٣٠ من جهر في صلوة، الإحفات أو حافت في صلوة الجهر متعمداً بطلت صلواته وحالف جميع الفقهاء في ذلك.

في بطلان صلوة
من جهر متعمداً
في الإحفات
وبالعكس

[دليل] إجماع الفرق وسرياً الاحتياط وروى حرير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل جهر فيما لا ينبغي لأحفا فيه أو حفا فيه لا يسمى الأحفا فيه فقل أن فعل ذلك متعمداً فقد نقص (نقص) صلواته وعليه الأداة وإن فعل ذلك نسي وسأب أولاً يدرى فلا شيء عليه وقد تمت صلواته

مسألة ١٣١ أدنى التشهدات التشهد والصلوة على النبي ﷺ وقيل الشافعي أقل ما يجزئ به أن يقول خمس كلمات لتحيته ﷺ والسلام عبيد الله النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله.

في ذكر الواجب
في التشهد

[دليل] إجماع الفرق وروى سورة من كتب قال سأل أبا جعفر عليه السلام عن أدنى ما يجزئ من التشهد قال التشهدتان وروى محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام التشهد

كتاب الصلوة

في الصلوة قال مرتين قال قلت فكيف مرتين قال اذا استوت حبل فقر اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واتشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم تصريف قال قلت قول العدد التحيات لله والصلوات لطيف الله قال هذا للعدد (لعدد) من لدن يدع بلطف العبد ربه فها الصلوة على النبي ووجنتها احسن الى عصر المقدم ذكره

في وجوب الصلوة
على النبي
في نفسه

مسئلة ١٣٣ الصلوة على النبي في التشهد واجبة وقول اكثر اصحابنا ان معنى الله ستة وقال الموحدي من اصحابه هي واجبة.

[دليله] اجماع الفرق وطريقة الاحمد وروى حابر لعمري عن ابي جعفر عن ابي محمود الانصاري قال قال رسول الله ﷺ من صلى صلوة لم يصل فيها علي و علي (ولا علي) اهل بيتي لم يفلح منه.

في جواز الدعاء
في صلوة
ولغيره

مسئلة ١٣٤ يجوز ان يدعو بدنه وذبيه ولاخوانه ويدكر من يدعو له من شيء من النساء والرجال والصبيان في الصلوة وهو مذهب الناقصين وقولهم لا يجوز ان يدعو الا بما ورد به القرآن.

[دليله] اجماع الفرق وايضا قوله تعالى «قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن» وقيل تعامى قوله «ادعوا الله» يدعو فادعوه «وام يستحق» اصله في رواية من عبده قال قال رسول الله ﷺ اذا صلى احدكم فليدع باسمه عليه ثم صلى على ثم يدعو بعد ذلك بما يشاء وروى «وهريره» قال رسول الله ﷺ اذا شهد احدكم فليستعد من اربع من عذاب النار وعذاب القبر وفتنة المحي (المحي) والممات وفتنة المعراج الدجال ثم يدعو ولحمته بمعدله وروى ابرهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان النبي ﷺ لما رفع راسه من الركعة الاخيرة من المحرق «يا ربك الحمد اللهم اعجل لولده من لويد وسبعة من هشام وعيسى (عاش) بن ابي سلمة والمصصيني من المؤمنين وفي مصنفه والمصنفين سبعة وشدود بن علي مصرور عن ود كور وجماعة عنهم سئل كسي يوسف وعليه اجماع الصحابة لانه روى عن علي عليه الصلوة والسلام انه دعا في قومه على قوم بايعهم وسمائهم وروى عن ابي اندراء بن قيس لادعوه في صلواتي سبعين رجلا من اخواني باسمائهم وسمائهم ولا محالة لهم في الصلوة.

مسئلة ١٣٤ الاظهر من مذهب اصحابنا ان التلبيح في الصلوة مسنون وليس
مركب ولا واجب ومنهم من قال هو واجب وقيل الشافعي لا يحرج من الصلوة الا شيئا
ممن وهو التلبيح (السلام) لا غير وهو ركع منها ومنه قول الثوري وقيل ابو حنيفة الذي
يحرج بعضها غير معين، لا يحرج دهر سجدة وهو ما فيها من كلامه او سلام او حدث
من ريح او مول وان كان السنة يسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحرج فيها وان صرفه في هذا
المكان لا ينافي فعله مثل صلوع الشمس او رؤية الماء اذا كان متيمما ظلت
صلواته لانه امر به فيها لامن جهته قبل ولدى يحرج به معها ليس به

[دليله] على المذهب الاول ما رواه ابو بصير عن محمد بن عبد الله بن عمار قال اكدت امامنا
عنه التلبيح ان تسلم على النبي صلى الله عليه وسلم تسليماً واحداً، وعنه عبد الله بن احمد بن حنبل
ذلك فقد انقطعت صلواته ثم يؤدى لقوله وان مقتضى لقوله السلام على من بعدك ومن مصر
الآخر (لا خير) اسند به ورواه ابو بصير عن محمد بن عبد الله بن عمار قال مقتضى صلواته يظهر
وتحريمها التكبير وتحليلها التلبيح.

مسئلة ١٣٥ الامم والممرد مسلمون تسليمة واحدة والامم ان كان على ساراه
اناس مسلماً ميمناً وشبهه لا وان اقام على نفسه تسليمة واحدة وقيل ان
اد كان له احد صديقاً وانفرد مرتفع وكان الناس سكوناً فتسليمة واحدة وان كثروا
او كان المصحف واسم تسليمة ان هذا قوله في القدم وروى ذلك عن علي عليه الصلوة
والسلام وابي بكر وعمر بن الخطاب وعاد بن مسعود وابي حنيفة والسجعي وقيل في الحديث
ان الاصل تسليمتان وعنه اهل الامم في الثوري وابو حنيفة واسحق واحمد واسحق
وقيل قوم الاصل ان يقتصر على تسليمة واحدة ذهب اليه ابن عمر بن الخطاب بن ميثم
بن الاكوع وعنه وفي الشافعي عمر بن عبد العزيز وابي حنيفة المصري وابن سيرين وفي
الفقهاء مالك والاوزاعي.

في تسليم
الامم والامم
والامم

[دليله] احمد بن حنبل في المسند روى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلواته
تسليمة واحدة بمثل الى الشق الايمن فليلا وروى سهل بن محمد الساعدي عن سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم تسليمة واحدة ولا يريد عليها ذكرهما الدار قطني وروى عبد الحميد

كتاب الصلوة

من عواص (عواص) عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان كنت رُم قوماً احزنك صلاة واحدة عن
بمسبك وان كنت مع امة فتسلمت من ركب واحد فواحدة مستعمل الفيلة وروى
محمود بن حاتم قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا هم مسلم تسليمة واحدة ومن رآه مسلم اثنين
قال ان يكون عن تسليمة احد سلم واحدة

في استحباب
التسليم

مسئلة ١٣٦ اد سلم لامة يستحب له ان يعقب بعد صلوه وان كان المصوم يعقد
لعقوده (يعقوده) كان فصل وان لم يعقد حاشا له لا حرف وول ان يعقب له اذا سلم
ان شئت وتكون من مكانه

[دليلاً] اجماع الفرقه ولاحظ التي د رها

في استحباب
القنوت

مسئلة ١٣٧ القنوت مستحب في كل ركعة في جميع الصلوات بعد اقرار
فرائضه وسبحة قبل ركوع وان كانت الركعة رابعة كان فيها قنوت واحد في اثنية
من ثلاثين وان كانت جمعة كان فيها قنوت على لامة في الاولى قد رار ركوع وفي الثانية
بعداد ركوع وهو مسمون في ركعة الوتر في جميع السنة وقيل السجدة المسمون مستحب
في صلوة الصبح خاصة بعد الركوع فان سمع كس عليه سجد السهو وول بحري ذلك
بحري الشاهد الاول في كونه سنة وول في ثلث الصلوات اذا رات راء يجوز قولاً
وحداً واذا لم يدر كان على قنوت ذكر في الام له ذلك وقيل في الاملاء ان شاء وقت
وان شئت رار وقيل اطحاوي القنوت في سائر الصلوات لم يقل به عرارة وفي ذكر ان وفي
ان يمدحه قن في الصلوة الاثمة الاربعه بوسك وعمر وعثمان وعلي عليه السلام وقال ابن
ابن مالك واليه ذهب الحسن المصري ومقل مالك والاوزاعي وان اي يلى قال وهكذا
القنوت في اوبر في الصبح الاخير من شهر رمضان لا غير وحاشي عن قوم من القنوت في
الصبح مكرره وبدعة حكى ذلك عن ابن عمر وابن مسعود وابي الدرداء وهن ، وحشيعة
والثوري واصحاب اي حشيعة وقيل ابو حشيعة مسمون في الوتر لا غير حول السنة وقيل
احمد ان قمت في الصبح فلا تاس وقال يفتت امراء يحيون

[دليلاً] اجماع الفرقه فانهم لا يختلفون في ذلك وروى (داك) ر ر عن اي
جعفر عليه السلام قال قنوت في كل صلوة في الركعة الثانية قبل الركوع وروى صفوان

الحمل في صليت خلف اسمع الله عليه السلام اي ما كان يقست في كل صلوة بحجر فيها او
لا بحجر فيها و روى محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال القنوت في كل ركعتين في
التطوع والقرضه و روى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال كل قنوت قبل الركوع
الا لجمعه فان ركعت الاولى فيها قبل الركوع والاخرى بعد الركوع و روى الثوري
عن عيسى بن عيسى عن الرهرى عن محمد بن ابي عمير عن ابي هريرة قال لما رفع رسول
الله صلى الله عليه وسلم راسه من الركعة الثالثة من الصبح قال اللهم ابعث اولادك من الوليد وسليمان بن
هشام وابن ابي ربيعة والمستضعفين منهم و شد دوطيت على مصر و ارجل رعد و
دكوان و حمير عليهم سمة كسرى و سب وهذا خبر صحيح ذكره البخاري في الصحيح
وروى الدارقطني بسنده رفعه الى ابن ابي عمير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقست في
المحرم حتى يروى الدار و روى ابراهيم بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلواته
(صلوة) مكتوبة الاقست فيها و روى عن علي عليه الصلوة والسلام انه قست في صلوة المعرب
ودعا على اناس واشياهم.

مسئلة ١٣٨ - القنوت قبل الركوع وهو مذهب مالك والاذراعي وابن ابي
ليلى وابن حنبله وروى في اصحابه بن مسعود و ابو موسى الاشعري وقيل ابن عمر كان
بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقست قبل الركوع وبعضهم بعده و امرد بن قيس يكرر دائما
ان يقست و يقست ثم يكرر للركوع و قال الشافعي القنوت بعد الركوع و روى ابو
عثمان النهدي وحكى المهدى انه اخذ ذلك عن ابي بكر وعمر وعثمان و ذكر رابعه
سنة الرازي.

في بيان
محل القنوت

[دليل] جماع امرقة والاحكام التي قد منها في المسئلة الاولى

مسائل قضاء الموائ

مسئلة ١٣٩ من فاتته صلوات حتى خرجت اوقيتها فعليه ان يقصها على الترتيب
الذي فاتها الاولى فلا ياتي الا بالاولى او كانت او اكثر دخل في التكرار او لم يدخل في (فدا)
ذكر في عمر وقت صلوة حاصرة قصها ولا مسئلة و ذكرها وقد دخل وقت صلوة اخرى
فما بعده بالثانية مالم يتصيق وقت الحاصرة وهو ان يبقى (الابقي ح) من الوقت (الاج) مقدار
ما يصلي فيه الحاصرة فدا كان كذلك بدء بالحاصرة ثم بالثانية وان دخل في اول الوقت

في وجوب الترتيب
في قضاء الموائ

كتاب الصلوة

في الحاصرة ثم ذكر ان عليه صلوة اخرى وقد صلى منها ركعة وركعتين او اكثر فليس عليه
 بيته (بيته) الى العائنة ثم صلى بعدها الحاصرة ومن ذكر انه وقته صلوة في صغره و
 قد كبر فصلا ولا يجب عليه عمدة ما صلى بعد تلك الصلوة وفي الشافعي اذا وقته صلوات
 كثيرة حتى خرجت اوقافها بعد ان ترتب فيها كثره كات او فسدة صفة كان الوقت
 او وسعا اذا كان وسيعا ومن كان ذكره قبل التمس بغيرها صر فان كان الوقت
 سقا بعد فوات صلوة الوقت ان شاء من غيرها فصلى ان تقدم صلوة اوقاف لئلا
 يفتيهما مع ومن كان الوقت واسعا قدم لهائنه على صلوة الوقت لئلا يفتيهما (به) على
 الترتيب ويخرج عن الخلاف في قول الحسن بن علي بن شريح وروى عن رجل قومه
 الترتيب شرط لكل حال كان الوقت مسافا او واسعا يجب ان يكون اقبلا كان ما قبله
 او كثر وفي الحنفية لا يعمده صلوة واحدة وعنده صلوة ذهب اليه اهرى والمجبي
 معه وذهب اليه في وقت من بعد الى ان يصبر فيه ومن ذكره وهو في حريتهم
 استحبوا في بيته ثمة ثم قضى الى اتمهم ومن ذكره في الدخول في غيرها فعليه ان ياتي
 لهائنه ثم صلوة الوقت فلا يلزم بدخول في التكرار ومن دحل في سائر اوقات الترتيب و
 فان حمد ان ذكره وهو في اخرى اجه واجب ثم قضى العائنة ثم اعد لئلا يفتيهما واحد
 فوجب طهرين في يوم واحد ومن ذكره في الدخول في اخرى فعليه ان ياتي
 العائنة في صغره فعليه ان ياتي لهائنه ومن صلوة صلاها بعد وقت اهرى والمجبي
 وزيهه وقت ابو حنيفة ان دحل في آخر وهو ان صارت منسقة لترتيب وان كانت
 حصة فمعه روايتان ومن كانت اربعة صر فان كان الوقت مسقا حتى تشاء على غير صلوة الوقت
 فعليه ان ياتي بصلوة وقت ثم يقضي ما فيه ان كان الوقت واسعا صر فان كان ذكره
 وهو في اخرى فصلت في بيته ثمة ثم بصلوة الوقت ومن لم يذكر حتى فرغ من الصلوة
 قضى العائنة واخرته والترتيب شرحه مع ذكره في المسار تسعة الوقت وان لا بدح
 في التكرار هذه جملة الخلاف

[ديلميا] اجماع الفرق في ذلك وروى جرير عن ربه عن ابي
 جعفر ^{عليه السلام} في البيت صلوة او صليتها بعد وضوءه وكان عليه قضاء صلوات فادب

كتاب الخلاف

[illegible]

المحاصرة ثم أتمته ثم أعاده أيضا صرده فقول صاحب أبي ذر في الشرع ما يدل عليه.

مسئلة ١٤٥ من صلى صلاة من صلوة الصلوة أدبها جهر فيها بالقراءة لئلا كان وقت الفجر أو في الزمان تنهيه من صلوة يهروا أدبها سر فيها بالقراءة لئلا كان أوتها. منه كان ومعه رد وحكي وثو عن الشافعي رد قل إذا فاته صلوة العشاء لأجره قد أراه عبد الوهب لم يسمعها وحكي بها وبه في الأوزاعي وفي أبو حنيفة في قضاء ما جهر به وإن قضاها معروفا حكي بها عليه على منه أن الصلوة يحرق بسوء الناس ولا يسمع جهر به فذهب إلى أن قضاء الصلاة وقت أو ثبوته جهر به لسكون قضاء الصلاة وقت أو لا في الصلاة الجهر فيها وفي الأوزاعي في صلاة جهر وإن شاء حرق في وإن صلى بسوءه بها قد أراه سار فيها بالقراءة ولا جهر

أدله [أحمد بن الحرفه وفي رواية جهر عن زرارة في وقت له رخص في صلوة من صلوة الصلوة أراه في الجهر في بعض ما فيه وهذا في جميع هيئات الصلوة.

مسئلة ١٤٦ إذا سمع عشاء وهو في الصلوة رد عنه مثله (مثل قوله) قولا بقول (و يقول) السلام عليكم ولا تقول وعلمك السلام وفي الحسن المعمرى رد عنه قولا كما قلناه وله يعمر بن يقول مثله قوله وفي الشافعي في التقديم رد بالاشارة برأسه وفي موضع آخر يسمع منه وفي قول ابن عمرو بن عباس ومثل أحمد وسحق وأبو ثور وفي أبو داود المعمرى وعبد بن ثور يرد قولا لكن إذا فرغ من الصلوة قال الثوري إن كان أقبى عليه وإن كان معروفا معه بالسلام وقال المحمدي رد عنه وفي أبو حنيفة لا يرد بشيء أصلا فيصيح سلامه.

أدله [أحمد بن الحرفه وفي رواية عن عيسى بن عيسى عن أبيه عليه السلام قال سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وهو في الصلوة فقال يرد يقول سلام عليكم ولا تقول وعلمك السلام وإن وسأل الله تعالى أن كان قائما يصلي فمر به عمار بن ياسر فلم عليه فرد عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا وروى محمد بن مسلم قال دخلت على أبي جعفر عليه السلام وهو في الصلوة فقلت السلام عليكم (عنه) فقال السلام عليكم (عنه) فقلت كيف أصحبت فسكت فقلت صر في قلت يرد

في أن يسمع
كأنه في الجهر
و لا يسمع

في كيفية رد السلام
في حال صلوة

السلام وهو في (حال) الصلوة في نعم مثله ما قبله

مسئلة ١٤٢ اذا لم يجد المصلي شيئاً يضعه بين يديه أو صلى في الصحراء جازاً لم يحط بين يديه جعداً وإن لم يجد أصلاً فلا بأس وقال الشافعي بجعد خطا مكره في القدم وعليه أصحهما وهو في الأم يستحب أن لا يحصى لأن يكون عند حزنه أو واقفه على القول القديم الأوراعي وحمد وقال مالك والليث بن سعد وأحمد حقيقته مكره ذلك [دليلنا] إجماع العرفه وأيضاً الأصل الإباحه فمن ادعى كبراهية ذلك فدينه الدليل وروى ابو هريره قال قال ابو القاسم عليه السلام ما صلى أحدكم قد جعل تلقاء وجهه شيئاً ولم يكن شيء فيجب عداوان لم يكن معه عداوة فيه ما جعد لا يقره ما يرى بين يديه وروى محمد بن اسمعيل عن الرضا عليه السلام في الرجل يصلي وقد يكون بين يديه كومة من تراب أو جعد بين يديه بجعد وروى الحسن بن علي عن حماد عن ابنه عن عائشة عليها السلام قال قال رسول الله ﷺ إذا صلى أحدكم أرضاً فلاه فليجعد بين يديه مثلاً مؤجرة الرجل ورام جدهما فإن لم يجد فليحط في الأرض بين يديه

في استحباب أن يضع المصلي بين يديه في الصحراء

مسئلة ١٤٣ اذا عرس للرجل أو المرأة حجه في صلوته جازاً لم يؤمى بيده أو يصر ب إحدى يديه على الأخرى أو يصر ب الحائط أو يسبح أو يكبر سواء أومى إلى امامه أو إلى غيره اذا اراد التسمية (تسميته) على سهو وجعه رخصه (يجذر) أعنى من رده في سر أو يطرُق عليه السر فيسبح بقصد به الأدل أنه أو يلمعه معينه فيقول الله وان إليه راجعون ويقصد بقراءة القرآن أو يقرء أنه بقصد بها أن يفتح على غيره اذا علمه أصحهما كان أو غير امامه وهو مذهب الشافعي لأنه يرى في الرجل والمرأة فقل مكره للمرء أن يسبح ويسمى لها أن تصفق وهو أن يصر إحدى الرجلين على ظهر كاهي الأخرى أو يصر أحد علي ظهر كاهي الأخرى ذلك أصحها إذا وقع مالك من شيء في صلوته يسبح رجلاً كان أو امرأة وقد أبو حنيفة إذا سجد الرجل فقل قصد به إعلام امامه شيئاً قدسية أو تركه لم تنظر صلوته وإن قصد بذلك غير الإمام لم يطلب صلوته في جميعه عاقباً

لما عظم في بعض من هذا الحاجة

[دليلنا] إجماع العرفه لأن الأصل الإباحه في جميع ذلك والسمع يحتاج إلى

وان كان اقل من ذلك احرام وهو قال محمد وقال ابو يوسف ان اكشف من المصنعة من
العصا الواحد نصف العنق فمما زاد لم يحرمه وان كان دون ذلك احرام وقال ابو بكر بن
عبد الرحمن بن لحيث من هشة المرام كلها عورده فعليها ان يسير جميع مدتها في صلوة
وبه قال احمد بن حنبل وول داود العورة يعني لو تبيها وماعدا هذا فليس بعورة.

دليل [احمد بن عوفه و ايضاً روى عمر بن دينة عن زبارة قال سمعت ابا جعفر
عليه السلام عن ابي ما تسمى فيه لمرثته قال ذكره وعلمه تشبهه عدي بن ربهان بن محمد بن ابي روى عنه
من علمه قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يروي في رايه حد واحد وان واسع وقد علقه عن عمة فقمت
به ما تروى في الرحد يروي في قميص واحد فقط اذا كان كشف الاكس والمرثته تصلي
في الدرع والمصنعة اذا كان لدرع كشفه روى محمد بن مسلم عن يسماعيل بن ابي عمير عن
عن ابراهيم بن ابي في قميص واحد فقال ان كان كشفه فلا بأس والمرثته تصلي في الدرع
والمصنعة اذا كان لدرع كشفه روى محمد بن مسلم عن يسماعيل بن ابي عمير عن
الرحيل بن ابي في قميص واحد فذكره محمداً وفي رواية اخرى وفي رواية اخرى وفي رواية اخرى
اراه فقال اذا كان القميص مغطى وانما هو في الدرع او في الدرع او في الدرع او في الدرع
هو السر او يربى ثلث العمر له كل ذلك لا بأس به وانما انما انما انما انما انما انما انما انما
ولو حمله وروى علي بن سمعان بن ابي عن محمد بن حاتم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
ان العنق ليس من العورة وروى عن ابي الحسن المسمى عليه السلام في ان عورده عورده انما
والدبر والسر مستور لا ينبغي ان يستر في القصب والبيضة فقد سترت العورة.

مسئلة ١٤٥ نحو الامة ان تسمى مكتوفة الراس وبه قال جميع ائمتها في مروحة
كذلك او غير مروحة وحكي عن الحسن البصري في احدى روايته ان بها ان كذب مروحة
وقد هـ مروحة وهي معه فعليه ان يعطى راسها

دليل [احمد بن عوفه و ايضاً روى عمر بن دينة عن زبارة قال سمعت ابا جعفر
عليه السلام يروي في رايه حد واحد وان واسع وقد علقه عن عمة فقمت
به ما تروى في الرحد يروي في قميص واحد فقط اذا كان كشف الاكس والمرثته تصلي
في الدرع والمصنعة اذا كان لدرع كشفه روى محمد بن مسلم عن يسماعيل بن ابي عمير عن
عن ابراهيم بن ابي في قميص واحد فقال ان كان كشفه فلا بأس والمرثته تصلي في الدرع
والمصنعة اذا كان لدرع كشفه روى محمد بن مسلم عن يسماعيل بن ابي عمير عن
الرحيل بن ابي في قميص واحد فذكره محمداً وفي رواية اخرى وفي رواية اخرى وفي رواية اخرى
اراه فقال اذا كان القميص مغطى وانما هو في الدرع او في الدرع او في الدرع او في الدرع
هو السر او يربى ثلث العمر له كل ذلك لا بأس به وانما انما انما انما انما انما انما انما
ولو حمله وروى علي بن سمعان بن ابي عن محمد بن حاتم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
ان العنق ليس من العورة وروى عن ابي الحسن المسمى عليه السلام في ان عورده عورده انما
والدبر والسر مستور لا ينبغي ان يستر في القصب والبيضة فقد سترت العورة.

مسئلة ١٤٦ لامة اذا صلت مكتوفة الراس واعتقت في انائها فتمت صلواتها

يعود لامة ان
تسمى مكتوفة
الرأس

لم يستمر صمودها وقت الشدحى بل كان مقرها نو. حدث و ستر. ايتها و كذلت ان
كان بلعد و هم من سولج دولي و سميت صديهي و ان بقدر ان امد فقه و حش
احد هم بقدر صمودي و لاجل لا ستر. ان احد حب ان يمضى الله و ت صاب صمودي.
و و ان اوجسقه بقدر صمودي.

أدبكم أراكم صديقي وحناني في ذلتي وفي أجلي وفي نفسي وفي عيني

مسئله ۱۴۷ جو : (امہ بن قیس) کہتے ہیں کہ جب رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے مدینہ منورہ میں داخل ہوئے تو ان کے ہاتھوں پر زنجیریں لگی تھیں اور ان کو سب سے پہلے ایک شخص نے پکڑ لیا۔ اس شخص کا نام تھا ابوبکر صدیقؓ۔ ان کے ساتھ چار دیگر صحابہ بھی تھے جن کے نام تھے: عمر فاروقؓ، عثمان غنیؓ، طلحہؓ و زبیرؓ۔ ان کو بھی وہی معاملہ پیش آیا۔

{ دانیال } و الاخلاق و ما عرفت جمعه حقه و سبوی البر من و من صدوقه هاشمه
 و لا بد ان عیسی خود رسد و بهی ادا شعب مهر و ... و ... و ... و ... و ... و ...
 الاحبار اتی اقامه و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ...
 کله عوده و به برده و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ...
 و به ... و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ...

مسئله ۱۴۸ ام ولد مشر (عہ وی جہ ۱۰۰) بی بی شہزادہ شہزادہ ام ولد
وقال مالک واحمد ام الولد کالجہ

دليله جمع الكوفة و قد قيل : انه سنة بخور بفتح خاء (3) و ثبت
دليل ثمة من قبلة في احدى الاطراف : حذر محمد بن مسلمة الذي كان معه اصبغ
ذكره الواقد

مسئله ۱۴۹ احوال منی و جنس مشرک است برادر و دختر و زعمی و سواد
من الدرة والار که مستحب لا فرق بينهما و اولی هو من سواد و ار که اولیست
ار و الار که منی است اما من غنیه فی الار (ار) تقدیر و فی الار که من قبل
من العودة و قال و حمله ار که من سواد و اولیست سواد منی.

[دائم] ما قسمه مجمع علمه وما قد ورد في عبيد الله و... عنه أحمد بن
الفرقة وقد قدمنا من الأحكام ما يدل على ذلك.

كتاب الخلاف

في بيان
الاحكام ليويس

مسئله ١٥٠ اذا لم يجد الاثوب احدا لم يصل فيه وصلي عريداً ولا اعادة عليه وانه
قل الشافعي وعليه اكثر اصحابه و من اصحابه من قال يصلي فيه ثم يعيد وقل ابو حنيفة
ان كان اثوب كله نجساً فهو بالاحسان ان يصلي فيه ومن يصلي عريداً و ان كان
ربعه طاهراً فعليه ان يصلي فيه.

[دليل] اجماع العرفه وروى سمع عن مهران قال سألته عن الرجل يكون في فلاة
من الارض ليس عليه الاثوب واحد واحد واحب فيه وليس عنده كعب يصنع فيه يتشم و
يصلي قاعداً عريداً و يؤم و روى منصور بن حازم قال حدثني محمد بن علي الجعفي عن
ابيعبد الله في رجل صلبه حفاة وهو الفلاة وليس عليه الاثوب واحد وصاب ثوبه صلى
قال يتشم و صرح ثوبه و جلس محتمل فصلي و يؤم و روى به يصلي مصلواً
و روى انه يصلي فيه يعيد و روى ذلك عمار بن موسى و قد ثبت نحوه في الكتابين
المقدم ذكرهما.

في كيفية
صلوة العاري

مسئله ١٥١ العري اذا كان بحيث لا يراه احد صلى قائماً و ان كان بحيث لا يراه
اب يراه احد صلى جالس و قل الشافعي العريان كما لم يمسس يصلي قائماً لم يصل وانه قل
عمر بن عبد العزيز و محمد و قل الاوراعي يصلي جالس و روى داود عن ابن عمر و
قال ابو حنيفة هو بالاحسان الصلوة قائماً او قاعداً

[دليل] علي و حنوف الصلوة قائماً ضرورة الاحتياط و به صلى كذا في مروت
و ديمته يقين و اذا صلى من جلوس لم تر عفته يقين و اما اسقاط القيام حيث ما قلناه
فلا اجماع العرفه و ايضا بشر العمرة و احب هذا لم يمكن ذلك الا بالعمود و حب عنه ذلك
و روى جرير عن زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل خرج من سفينة عريداً او سلب
ثيابه و لم يجد شيئاً يصلي فيه فقال يصلي ايماء و ان كانت امرئه جعلت يدها على فرجه
و ان كان رجلاً وضع يده على سوائفه ثم جلس و يؤم ايماء و لا يركع و لا يسجد و
يعيد و ما جعلهم يكون صلواتهم ايماء برؤسهما و روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قل العري
اذا لم يكن له ثوب اذا وجد حفرة دخلها فحسد فيها و ركع و روى علي بن جعفر عن
احبه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل اذا قطع عليه او عري متاعه فبقي عريداً

كتاب العلوة

وحصر بعبادة كيف يصلي قرا (ان) اصار خشيت، بشره عورته انم الصلوة ان كوع
والسجود وان لم يصب شيئا بشر عورته اومى وهو قائم.

جواب في الصلوة
في قميص واحد

مسئلة ١٥٢ محذور للمصلي ان يصلي في قميص واحد وان لم يرتد ولا ان يشد
وسطه من شد الوسط مكرره سواء كان واسع الخصب او ضيقه وقرا الشافعي لا يجوز ان
يصلي فيه الا ان يرتد في سجده وقرا بعض اصحابه انما اذا بدايت بنا كان واسع الخصب
وفق الرقة فانه يرى عورته دار كعب او براه غيره فان كان ضيق الخصب او كان
غليظ الرقة او شد وسعه او كان بخره صرر لم يكن به بأس

[دليلنا] على دلت احما عرقه وما قدمناه من الاحكام التي من على نحو صلاة
الرجل في قميص واحد ولم يصبوا في رداء وسوقه عن جعفر ^{عليه السلام} قال لا بأس ب
صلى حد كم في الثوب الواحد واراه محذولة ان دس محمد ^{عليه السلام} حشف ودى
الحسن وعمر بن قيس عن جابر بن سالم ، عبد الله بن نافع بن جابر بن عبد الله بن
واراه محذولة وياه واحده تحت (في) القميص اما يصلي عرا قال لا بأس به

في عامر
من الثرانة
او الكسوة لا يمكن
في الاراء

مسئلة ١٥٣ من عذر من العرائه ثم قد عساه في النساء اصدوه من ثمن او عذر
عن النسوة ففلس هذا عرا ثم قد عساه في على صلوة وبه قال الشافعي وقرا ابو حنيفة
واصحابه تبطل صلوته.

في بطلان صدقة
من تكلم فيها بعد

[دليلنا] ان الامام رآه اذمة وصد الصدقة محتاج الى دليل
مسئلة ١٥٤ من تكلم في اصدوه عامداً بصلب صلوته سواء كان ثلثاً من ثلث
بمصلحة الصلوة او لم يتعلق وان كان ناساً لم يبطل صلوته و كان عليه سجدتان السهو
وكذلك ان سلم في الر كعس الاوتين حنكة حنك الخلام سواء واحتجبوا في دلت
على حنكة عداها فذهب سعد بن المسب والنخعي وحماد بن ابي سليمان الى ان خمس
الخلام بصد اصدوه ناس كان وعامداً للمصلحة كان او لغير المصلحة وكذلك اذا سلم
ناسب وذهب قوم الى ان سهو الخلام يبطلها على كل حال واه السلام على وجه السهو
ولا يبطلها وهو مذهب ابي حنيفة واصحابه وحكى عن عبدالله بن مسعود وعبد الله بن الربيع
وعبد الله بن عباس و اس بن هالث والحسن البصري وعطاء وعروة بن الربيع وقتاده مثل

کتاب و انقلاب

[illegible][illegible]

كتاب الصلوة

قال الامام ابي وليم بقصر الصدوق واما اصحابنا فقد روي ان دالمد من كان يقول بعدوا بشمالين
 روي ذلك سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلام في هذا الموضع فسمعت في حديثه عن اجماع
 الفرقه على معنى روي عبد الرحمن بن المحجر في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل
 يتكلم ناسبا في الصلوة يقول اقمه صدوقكم فقال تتم صلواتكم بعد سجدين فقط
 سمعتنا السهو قبل التمسك به اما بعد في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 كنت مع اصحابي في سفر في موضع فحدثناهم عن رجلين كانا في الركعتين لاولين
 فقال اصحابي انما صليت ركعتين فحدثناهم وانه في قضاء المصلي بعد ركعتين والركعتين
 لا اعيدوا في الركعة فانسيت بر كعتهم ثم روي في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام ان ابي عبد الله عليه السلام
 كان من امرنا فقال ان اتيت سور فلهما اما بعد من لا يدري ما هو

في حكم المصلي
 والاين والناو
 في الصلوة

مسئله ١٥٥ في صلوة من كان في واحد لا يصلي الصلوة في ركعتين
 التاوه والاين وان كان يروي في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان كان حرف واحد من الصلوة في ركعتين فلهما اما بعد من لا يدري ما هو
 حروف من الله تعالى من الصلوة في ركعتين فلهما اما بعد من لا يدري ما هو
 في

دليلا على ان الحرف الواحد لا يصلي الصلوة في ركعتين من باب من يصلي
 الصلوة في ركعتين الدليل في الموضع حرفين فلا اله الا الله في صلوة عن جهة المصلي
 وقد قدمنا ان ذلك بعد الصلوة في ركعتين فقد روي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت له الرجل ينفع في الصلوة موضع جهته فقال لا وما روي اسحق بن عمار عن
 رجل من بني عجلان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الممكن في ركعتين عليه بعد ركعتين
 ردت السجود في ركعتين فلهما اما بعد من لا يدري ما هو في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام
 ابي عبد الله عليه السلام في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن جعفر عن ابيه عن عبيد الصلوة في ركعتين فلهما اما بعد من لا يدري ما هو في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام

في حكم المصلي
 الفرة وتذكر
 بعد ركعة

مسئله ١٥٦ من ترك الفرة في ركعتين فلهما اما بعد من لا يدري ما هو في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام
 وروى في الحديث في الفرة في ركعتين فلهما اما بعد من لا يدري ما هو في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام

كتاب الصلاة

فيما لو ادرك
المامون الاخيرين
مع الإمام

مسئلة ١٦٠ ما ادرك مع الإمام كعتي أو كعتي في الصلوة والعذر أو لعشاء الأحرار
كان أدرك معه أو صدوقه يقرأ فيها بالحمد وسورة بقصى آخر صدوقه يقرأ الحمد
أو يسبح على ما يشاء في التحية ومنه قال في الصلاة على علمه الصلوة والسلام : عمرو أو
قتاده وفي ذلك من أن الحمد والحسن المصنوع في الصلاة وفي الفقهاء لا يقرأ في الصلاة
ومحمد واستحق وذهب قوم إلى أن ما إذا كان صدوقه مأموم وقد أقرع مائة ومائة
أو صلوة معه بها إلى في الصلاة من عمرو وسنة بعد هات والثوري ووجيهه
وأبو يوسف وقال أبو حنيفة عند مدخلا لا يعرف بقصى وهو قال هو أو صلوة فعلا
آخره حنيفة فيه يتقدم في الصلاة

[دلت | جماعة بفرقة فيهم لا يمتنعون في ذلك و في رواية من أبي حمزة ^{عليه السلام}
قال إذا أدرك الإمام في الصلاة وهو يصلي الحمد الحمد يقرأ الحمد وحده حمل (أول)
ما ر كة أو صلوة وإن أدرك من الصلوة أو الصلوة كعتي وقصى كعتي قرأ
في كة ر كة مما أدرك الحمد الإمام في الصلاة مع الكتاب : سورة قال لم يدرك السورة
أما أخرته من الكتاب في الصلاة وقصى ر كة لا يقرأ فيها لأن الصدوق إنما يقرأ
فيها في الأولتين في كة ر كة من الكتاب وسورة ولا يحسن لأمر فيهما إنما هو تسبيح
ونكبر وهما ودعاء بين فيهما و كة وإذا أدرك ر كة قرأ فيها الحمد الإمام وداسم
الإمام قام فقرأ الحمد وسورة ثم بعد فشهد ثم قام فسلمي ر كعتين ليس فيهما فركه
وروي أبو هريرة رضي الله عنه قال إذا قُيِّمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا يَنْهَوْنَ عَنْهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاتَّقُوا اللَّهَ
أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ وَعَلَيْكُمْ أَلْكَاهُ مَا أَدْرَكَكُمْ فَصَلُّوا رُكْعًا وَكُنْزًا وَحَقِيقَةً لَا تَمُوتُ
كَمَا مَا يَدْعِي بِهِ وَأَمَّا نَحْنُ عَلَى لَاتِدَاءِ مَحَارِيقِهِ عَلَى ذَلِكَ إِنْ أَدْرَكَ أَحَدٌ فِي
كُتُبِ (كُتُبِهِ) كَذَبَ يَقُولُ لَهُ تَعْمُرُ كَذَلِكَ مِنْ بَيْنِ عَرَاتِهِ سُورَةُ وَعَرَدَتْ ذَلِكَ فَمَنْ قُل
عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِي مَا فِيهِ فَقَدْ تَرَاهُ الْحَرَّ

في جوار الصلاة
الصلاة جماعة

مسئلة ١٦١ إذا صلى لنفسه منفردا أو في جماعة حاران فصلتها معهم دفعة ثانية
وتكون الأولى قرصاً والثانية تكون فعلا و يجوز أن يموي بها قضاء ما فاتته وثانية صلوة
كانت ظهر أو عصر وممراً أو عشاء أحرار أو مسجدا لا يحسب أحكامه فيه وفيه في الصلاة

کتاب الفلک

على عية، لملوة و السلام و حديده راس و هي التاعين سعيد بن العيب و سعيد بن حمير
بارهرى و هي الفقهاء الشافعي و احمد بن حمد الا ان الصحابة و احمد قاتوا ان لم يكن
معمرا اعدده على ابوجه و ان كانت معمرا سمعها و قبلها اربع و هي اصحاب الشافعي من
قول ان كان صلاها و ردي اعدده ان ملوة كان و ان كان صلاها جماعة اعدده الا لعين
و الصبح و من اصحابه من قول ان كان صلاها جماعة لا يبعدها املا و اعدده لا يدرك قصده
الجماعة وقد ادره فلا معنى الاعداد و ذهب طائفة الى انه يصلح ان لا يجمع
ذهب اليه في اصحابه ان مسعود و هي الفقهاء اث و الاوراعي و الثوري و في الحمام بعده
كلها الا الصبح و قال يحيى بعده كلها الا العصر و انصح مثل ما قلنا يعني اصحاب الشافعي
وقال و حنبله بعده كلها لا العصر و المغرب و الصبح

[دليلك] جماعة المعروف والصالحين التي وردت في الجماعة والبحث عندهم جماعة
في جميع الصلوات، كما روي في بعض الأسناد قل صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
في مسجد الجماعة، فلما سلم قدامه هو في حلة في ناحية المسجد ثم صلى، فارتسل اليهما وحياً
فيهما وهما في هذا الصلوة فقال لهما ما منعكما أن تصلوا معي فقالا كنا صليين في حالنا
ونكرهما أن يبعدهما فقال لهما فاعلما أنما صلى أحدكم في حلة ثم أدرك الناس يصلون فلصق
معهما خلوص صلواته الأولى فرمى وصلواته معهم بطوعاً وفيه دليلان أحدهما أنه أمرهما
بإعادة الصلوة الصالحة فيهما كلها صلياً الصالح وهذا من في موضع الخلاف والثاني أنه قال إن
صلى أحدكم في حلة ثم أدرك الناس يصلون فليصل معهم ولم يخص وروي عن عمر السدي
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل صلى العريضة ثم بعد قوم يصلون جماعة أبجور
أن يبعد الصلوة معهم قال نعم وهو أفضل.

مسائل العاجز في بعض أفعال الصلوة

مسئله ۱۶۳ من لم يقدر ان يركع في الصلوة لملة بظهره وودر على القمام وحدث
عنه ان يصلي قائماً وهو مذهب الشافعي و قال ابو حنيفة اذا قدر على القيام و عجز عن
ان ركوع كان بالحسين بن يصلي حالاً او قائماً.

دلیل: اے لاجلو! ادا کر کے اس سے بدھتے ہو، اور اس سے بدھتے ہو، اور اس سے بدھتے ہو۔

قوله من قال أنا صلي حلالا أنه صلي صلوته دليل و روى عمر بن الخطاب قال كان مني
بواسير وفي بعضها بواسير فقلت النبي ﷺ فقال من قالها من أم - تطع فعدا - من
لم تستطع فعلى حسب وفي بعضها فعلى حسب وهذا مستطيع لعمركم ولا يجوز له الجلوس
وقوله تعالى "وَهُوَ وَاللَّهُ فَاتِي" يدل على ذلك مرة بالقيام و مرة يدل على الوجوب و
روايات أصحنا أكثر من أن تحصى في هذا المعنى

مسئله ١٦٣ إذا صلي حراما لعله لا يعد معه على هذه الأقوال يصح من
وإن أقرب حار و قال الشافعي في موطأه مجلس مقربها و مجلس لنفسه على إعادة و
قال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير و أحمد و في موطأه حار مجلس مقربها و
قال ابن مسعود.

في ما يرى من
القيام كيف يصلي
عن جنود

[دليلا] إجماع الفرقه من أحاديثهم في هذا المعنى متفقة إلا راجح للمعه
عني بعض وقد أوردناه في الكتابين المعده كرهه.

مسئله ١٦٤ ما حرم من السجود إذا وقع الشئ من بعد عنه كان ذلك حائرا و
قال الشافعي لا يجوز

في ما يرى
من السجود

[دليلا] قوله تعالى "وَمَا حَرَّمَ" على ما في المتن من حرج و روى
بصرفان سلتهم عن الموضع هل يمسك أنه امرئ شئت - بعد عنه فقل لا إلا أن يكون
مضطرا لمس بعده غيرها وليس شئ - مع حرجه إليه لا يوجد حله لمن مضى له و يرى
قال سألته عن الموضع قال يسجد على الأرض أو على غيره من الأرض أو على غيره من الأرض (غيره)
هو أفضل من الأرض إذا كره من كره السجود على غيره من الأرض أو على غيره من الأرض (غيره)
نعم من دون الله و حار و ناله عند غرابه فسد فاسجد عني حرجه أو عني سوان
أو على عود.

مسئله ١٦٥ إذا لم يقدر على السجود على جهته و قد عني لسجود عني حرج
فربيه أو على غيره فسد عليه وقال الشافعي لا يسجد عليه بل يقرأ و جهه من (الي) إلا من
يقدرها ممكنه

في ما يرى
من السجود
على جهته

[دليلا] إجماع الفرقه أيضا هو ما ورد بالسجود ولا تنقض أدائه بمقاربة الأرض و

كتاب صلوة

أيضاً شيخنا أبو عبد الله عليه السلام عن جده عليه السلام أنه قال: يصح دفعه على الأرض إن الله عز وجل يقول: «وَيُخَوِّنُ لِلنَّاسِ رُدَّتْ»

هو يمكن المأجور
من القيام في الأثناء

مسئلة ١٦٦ إذا صلى جالساً بعد على القدم في أثناء الصلوة أم فصل صلوة عنه
قال الشافعي رحمه الله وأحمد بن حنبل وأبو يوسف وقيل محمد بن علي صلوة عنه إذا صلى على أصل أبي
حنبله في العرب ر قد روى على أكثر من صلوة عنه فصل صلوة عنه
دليلنا أن ما أنه يجوز الفصل من جنس مع العبد وإن ذلك وجب عليه
لقيامه لأنه ما هو في ذلك وما استندوا إليه من احتياج إلى دليل شرعي وليس في الشرع
ممنعه عنه.

في لعنه من
القيام والجنون
بشيء مطلقاً

مسئلة ١٦٧ من عجز عن القيام من جنون صبي فصلى جالساً لا يفسد
في عمره من الجنون ولا يفسد له ما كان من قبل من الصلوات الشافعي من في سنة في على
ذلك وهو ما رواه عنه أحمد بن حنبل وأبو يوسف وقيل محمد بن علي صلوة عنه إذا صلى على
دليلنا أن ما أنه يجوز الفصل من جنس مع العبد وإن ذلك وجب عليه
لقيامه لأنه ما هو في ذلك وما استندوا إليه من احتياج إلى دليل شرعي وليس في الشرع
ممنعه عنه.

في المصطح
بأنه لا يفسد
بجنون

مسئلة ١٦٨ إذا صلى بالقدم فصلته ثم قد على جنون وعلى إصم مثقل
التي روى عنه أحمد بن حنبل وأبو يوسف وقيل محمد بن علي صلوة عنه إذا صلى على
أما روى على جنون فصلته وهو أفقه وأحسنه في الجاهل إذا قد على القيم
دليلنا أن ما أنه يجوز الفصل من جنس مع العبد وإن ذلك وجب عليه
لقيامه لأنه ما هو في ذلك وما استندوا إليه من احتياج إلى دليل شرعي وليس في الشرع
ممنعه عنه.

في صلوة من يرد
بغيره القيام

مسئلة ١٦٩ من كان في عذر من أهل المعرفة بالعبس صليت قائماً في
من صلاته وإن صليت مستلقاً رجوعاً من صلاته فإن يضيء مستلقاً في ذلك الثوري و
أحمد بن حنبل والشافعي وغير ذلك والأثر على لا يجوز ذلك

كتاب العروة

شأن كل واحد من هؤلاء أن يطلب صومه أهل البيت الأول والقياس بأن لا يصل صومه من الصف
الثاني والثالث لكن صلوة أهل الصفوف كلها يطلب استحسانه وتحقيق الخلاف بين أبي حمزة
والشافعي أنه إذا جازت صلاة الموقوف فعند الشافعي لا يطلب الصومه وعند أبي حمزة يطلبها
وعند الشافعي في المحللة منهما وعند أبي حمزة من لم يحسن دورها فلهذا يطلب صومه
دورها

[illegible]

مسئله ۱۷۴: اذا احرمت لمرأه خلع الرجز صح احرار مني لم يمو الامام منتهى
و قال انش وقول ابو حنيفة لا يصح اقتنائها « الامام الا ان يوي الامام امامته
[دلتنا] قوله الاستصحاب اما جعل الامام اماما لمؤتمره و لم يشرع منه الامام فهو
بما الاصل حواره وشرح ذلك يحتاج الى دليل

مسئله ۱۷۳ سجود التلاوة فی جمیع القرآن مسموٰی مستحب الاربع مواضع
فانها فرض وهي سجدة لقمان وحکم السجدة والمحم واقرء باسم ربك ومعداده فمندوب
المقاری والمستمع وقال الشافعی لكل مستوی منه فی عمره وان عاس وحدث ولا ورعی
وول او حسیبه، لكن واجب علی القاری والمستمع.

[دليلنا] اجماع العرقة و منهم لا يستعملون في ذلك و ايضا في الاربعه مواضع التي

في جوار القديس
المرافق خلف
نرجس

في حكمه سجد
التلوه في
سجدة لقرب

کتاب الفلاح

و كرامه شخص (فقيه) لاهر المجتهد و ذات مقتضى الوجوب و مع عدم عا ليس في صهره
 مره و الا و مر انه ائمه و روى عن عيسى بن عيسى المجتهد و السلام انه قال عرائم المجتود اربع
 و قوله عرائم عايزة عن او حب و روى و بصيرى و ابو عبد الله عليه السلام و قد روى شىء من
 العرائم لاهر و معتمده و سجود و كتب على غير و سوء و ان كنت حمله و ان كنت
 لم رقه لاهدى و غير انظر ان ثبت فيه بالحد و ان ثبت سجود و ان ثبت لم تسجد
 - ١٧٤ - لاهر و مر انه لاهر ثم لاهر في العراقى و حالف جميع الفقهاء

في العدد ٣٠٠
العدد ٩٠٠
في العدد ١٠٠

459

[دليلنا] اجماع العروة واحد وهو ما ذكره مولانا في نسخة لا
 يقبل شبهة وهو ان يعزى الى ابي بكر بن عمار عن جدهما ^{عليه السلام} قال لا يفرأ في
 المأثورة شيء من القرآن الا بعد ان يقرأ في المأثورة وفي جماعة من مشركين عن
 محمد بن ^{عليه السلام} قال لا يقرأ في المأثورة الا بعد ان يقرأ في المأثورة وفي المأثورة
 ١٧٥٤٤ من (الحسن بن عمار) في المأثورة (الحسن بن عمار) في المأثورة
 وهو في المأثورة وقال وحيد بن زكريا في المأثورة

$\mu_1 = \mu_2 = \dots = \mu_k$
 $\mu_1 = \mu_2 = \dots = \mu_k$
 $\mu_1 = \mu_2 = \dots = \mu_k$

إدريس | أجمع المصنفين | حقه في قوله تعالى فاقروا ما تنسروا من القرآن
فاقروا ما تنسروا منه ولم يفرق.

[illegible][illegible]

عنه لصلاة والسلام، قل عرأتم السجود مع في الموضع الذي ذكرناه وهذا لا ينبغي
من قديم ذكره عن محمد بن أبي العزائم ثم أراد بها الشرائع

[illegible]

مسئله ۱۷۷ مرصع السجود فی حرم المسجد عند قوله ' و اسجدوا لله الذی
 خلقه ' ان کذا ثم اثم بعدون عوفه و عمر (ان عمر) و هاشم و الثالث بن سعد و ائمه
 ذهب ابو عمرو بن اهل من اقرء قول الله عز وجل لا تأمروا به و ان
 عباس و الثوري و اهل الکوفه.

[دليل] اجماع يعرفه قديم لا يحتملونه فيه وروايتهم لانحطاف راسه واوله
عالي وواسع تدبر الله الذي خلقهم "وهذا امر والامر مقتضى الفور عندنا وذلك بوجوب
السجود عقب الآية

مسئلة ١٧٨ فديين العرائن لأقرب، في العرائن و يجوز قرائته، في المواضع و
 و يجوز (أه) مع العرائن يجوز أن يقرأ في العرائن غير أنه لا يسجد فيها، و في قرائته في
 في المواضع و في العرائن

كتاب الاخلاق

الموافق حران سجود لم يسجد حر و قال الشافعي لا يكره السجود في التلاوة في الصلوة في شيء من اصوات جهر بالقراءة او لم يجهر وقال مالك يكره ذلك على كل حال و قال ابو حنيفة ذكره في سجود بالقراءة ولا يكره في سجودها ولم يرد واحد منهم.

دليل اجماع الفرق في لا يجتنبون في ذلك وقد قدع حبر راره وسماعه في ذلك.

مسئلة ١٧٦ سجود لغير ثم واحد على القاري والمستمع ومنحب لم يسمع ما عداه منحب للمستمع وفي الشافعي سجود التلاوة مسمون في حوائج الى (نفي) والمستمع دون السماع على اصله نه مسمون وفي ابو حنيفة انه واجب على التاني والمستمع والسمع في طرق سمعه وركه في موضوعه وحب عليه ان يسجد

ابوب السجود
في العزم على
القاري والمستمع

دليل اجماع يعرفه فيهم لا يجتنبون فيه و روي عنه انه من سنان قال سالت عنه انه عليه السلام عن ابي رباح سمعه السجدة مرة و لا يسجد لاسيما في موضع مسموعها او صلى بمعه و انه ان ساوب صلى في حقه و ان في حقه فلا تسجد اما سمعت

مسئلة ١٨٠ سجود التلاوة سجود فعه في جميع الاوقات و ان كان في صلوة فيه و في قول الشافعي و هي خمسة اوقات سيجزئ بها و مما عدا ذلك من ذلك انتهى في هذه الاوقات فلا صلى فيها صلوة سجدة كذلك سجود التلاوة و قال ابو حنيفة نهى عن الصلوة فيه لاجل الوقت ولا صلوة فيها و هو حين طمؤع الشمس و حين ابروان و حين الغروب و نهى عنها في لاجل اعم ولا صلوة فيها لاجل الاعتر بوعه و هو بعد الصبح و بعد العشاء كذلك السجود

جوز السجود
للاذنة في كل وقت

دليل اجماع يعرفه وعموم الاخبار والامر بالسجود وله يفسد في الاوقات و لان الاصل السجود في الاوقات كلها لا لاطلاق الامر و لمع يحتاج الى دليل

مسئلة ١٨١ سجدة التلاوة ليست بصلوة فان سجدها في غير الصلوة سجدتين غير تكبير و انما رفع اليه كبر وليس عليه تشهد ولا تسليم ولا تكبيرة احرام وان كان في صلوة سجودها ان يقرأ فيها سجدة مثل ذلك وقام و كبر و صلى على القراءة (قراءته) و سجد

سجدة التلاوة
يست احكامه

كتاب الصلاة

القبلة مع الأمكن والافان صلى ولم يسجد وحسب عليه قضاء العزم منه ومنه وسجد وقضاء
المواضع وقيل انفعي ان كان في الصلاة كسر وسجد وقيل فكسر ونسي على القرائة قوله في
الام وقيل ان اني هو بركة يسجد من غير كسر ورفع يديه يسجد بركان في غير صلاة
او اسحق يكسر تكبيرة الاحرام واخرى للسجود وقيل المزمعي سكر السجود لا غير
او حامد قون اني اسحق وقيل ن كسر بكسرة واحدة لهما ثم بحرف و بعد السجود قد
رفع راسه فله تكبيرة او لا تشهد وقيل الودعي لا تشهد فيها ولا تسليم واحتمل السجدة
على ثلثة اوجه منهم من يعي الشهد والنسيب ومنهم من قال بقدر اني تشهد وسلام وقيل
والعس و اسحق وغيرهما بقدر اني سلام ولا يقدر اني تشهد وقيل او حامد وهو اصح
الاقوال واما استقر القلب فاولا والحكم فيه كالحكم في صلوات الله عليه حرره حرره
متى لم يسجد وقيل لم يستحب له الاعادة اعادها

[دليلا] الامور ثمة الله ومن وجه الشهد والنسيب مع السجود يحتاج الى
دليل وليس في الشرع ما يدل عليه وليس لأمر بالسجود غير ما تكبر فمن حمله بينهم
كان قائما والقدس لا يجوز عند واما القصة في دعائه قد بعثت عرس اوسه ولا مدر
الاقتضاء فعليه القضاء وروى محمد بن عسبة عن حماد بن عيسى قال سألته عن ارجح
السجدة فيسجد حتى يركع ويسجد قال يسجد ما ذكره اذا كانت من العرائش

مسئلة ١٨٢ سجدة الشكر مستحبة عند تعدد نعم الله تعالى ودفع الازيا واعتقد
لصلوات وانه قرائته في البيت من سجدة وحمد و محمد بن الحسن عن ابن محمد قال
يقول لانس وكلهم قنوا في جميع المواضع ولم يحضوا عقيب الصلوات بل ذكر وقيل
مالك مخرجه وعن ابن حنبل جميعه روايتان احداهما مكروه مثل قول مالك والثانية اسب
شيء يعني ليست مشروعة

[دليلا] اجماع لفظة وبها قوله تعالى ركعوا وسجدوا وهذا في جميع
المواضع وايضا عموم احاديث سجدة الشكر بل عن ذلك روى يونس بن قيس قال كان رسول الله
عليه السلام اذا جاءته شيء من سره خروا سجدا واحدا وهذا عن روى عبد الرحمن بن عوف قال سجد رسول الله
عليه السلام فاطان السجود فقلنا له لم تسجدت فطلعت السجود قال قال الله عز وجل فقل من
صلى عليه ثمانية عشر احررت من ساجدة شكر الله تعالى وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم

في استيعاب
سجدة الشكر
واسبابها

جماعة من أصحاب لجة ث

[دليلنا] جماعة لهم فهو في قلوبهم ووجهه في ذلك شرعي في الأثر
 من أن على أن هذه لأشياء بقصة الصلوة وروى في ذلك عن أبي عبد الله
 رضي الله عنه قال لا يصح الصلوة في غير ما سمعته وما هو سجد وروى القصة
 من أن عباس بن علي كان ينادي في سورة **الأنعام** وعبدة العباس رضي الله عنهما في الصلاة وليس من
 يدعه سريرة في ذلك وخبرنا ما يمشي من يدعه في ذلك وروى أبو بكر عن أبي عبد الله
 رضي الله عنه قال لا يصح الصلوة شيء من ذلك ولا حركته في غير ما سمعته وما هو سجد وروى القصة
 من أن يدريك قدر ذراع رافعا من الأرض فقد استقرت.

مسألة ١٦٨ لا يجوز أن يصلح الصلوة في غير ما سمعته ولا في غير ما سمعته ولا في غير ما سمعته
 بها حوف الصلاة من هو موعود في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه
 يجوز أن يصلح الصلوة في غير ما سمعته ولا في غير ما سمعته ولا في غير ما سمعته
 له فدية حوف الصلاة

[دليلنا] جماعة يعرفون ذلك في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه
 شرط في أن يكون ما يولي وجهه في ذلك إذا كان في ذلك من ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه
 لا يمكنه (ذلك) وإذا لم يمكنه لم يجد صلواته لا يفي ما يولي وجهه في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه
 في الشيء من ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه
 الفعلة وأما في ذلك فليس في ذلك من ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه
 هو الفعلة وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه

مسألة ١٨٧ إذا استشهد السب في ذلك من ذلك في موضع السب في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه
 حوف الصلاة في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه
 وأن وقف في موضعها وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه
 المائدة والعريضة في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه
 أو استحق المرور في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه
 للكعبة إلى ناحية السب في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه في ذلك وروى في ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه

كتاب الخلاف

[دليلنا] لا حصر في ذلك في حوزة الصدوق حوزة النجاشي في المواضع عامة اذا كان

هناك بيان اولم يكن بياناً وبحث حمدياً على عمومها

مسئلة ١٨٨ داصبي فوق الكعبة في مسلق حتى قفاه متوجهاً الى البيت المعمور

في كيفية الصدوق
اول الكعبة

ويصلي اثناءه وقال الكعبة ان كان السطح شتره من بهاء الشجر حاراً يصلي اليها واما
سائر له شتره او كانت من غير الشجر مثل ان يكون احراماً او قدساً معروفاً فيه او خلا
ممدوداً عنه اراد ان يحترق صلواته وقرءه او حصدت حجج رداً اذا كان من بدنة قطعة لمن
السطح يستقبله فريضة كانت او بافلة.

[دليلنا] اجماع ائمة في روى علي بن محمد عن الحسن بن محمد عن عبد السلام

بن الرضا عليه السلام قال في احدى يد كاه الصدوق وهو فوق الكعبة قال ان قوم من بني كاه قتلوه
وكانت شتمت على قومه وفتح عليه في اشد وغمضت عليه القبة في اشد انبي
العموم وقرءه وادان من كاه عمس سبعة وادان رفته منه من ار كوع ففتح
عينيه والسجود على نحو ذات

مسئلة ١٨٩ اذا قرء في صلواته من احد حجتين بقرء رفته وادان اربع صلح

في القرية
من الصدوق
في الصلاة

اخرى وقرء لم تبطل صلواته ١٠ قال الك في رفته وحيثما يصلي صلواته لا شتره هل
الكتاب وهذا ممنوع منه.

[دليلنا] اجماع ائمة في رفته وادان اربع صلح

الصدوق علم شراء وان في اربع من رفته علي بن ريث من قبل الصدوق وروى الحسن بن
زيد الصقل في رفته لا في عذابه عليه السلام وروى في اربع من رفته وهو من رفته في الصدوق
ويقرء فيه يضع السراج قريباً منه فقال لادن رداً

مسئلة ١٩٠ المرتد ادى بشتات حجت عنه قصه وقرء في حال الرده من

ان حوزة الصدوق
من الصدوق
من الصدوق

امد دت صلواته كانت وصدوقه اثر كوة وركن قدح حجت لاسلام قبل الارادة لم يحجب
عنه عذابه بعد رجوعه الى الاسلام وادلت ان كان ودفاته شيء من هذه العذابات
قبل الارادة ثم اراد ثم عاد الى الاسلام وحيث علمه قضاة ذلك اجمع وبقول الشافعي الا انه
قال في الر كوة انه لا يحجب عنه قضائهم على القول الذي يهو من ملكه وان داردة وحيث

عليه الخوف في حال الردة وقيل مذهب وأبو حنيفة لا يقضي من ذلك شيء ولا ما كان بركة
في حال إسلامه قضا رده قال وإن كان قد حرج حجة الإسلام سقط عنه ولم تجزه وعليه
الحج متى وجد الرد وإبراهيم فمتى يقضي المذهب كلها إلا الحج (و كذلك عند
الشافعي) و عندهما لا يقضي شيئاً منها وعليه قضاء الحج وضاهر هذا كالمقاصة من كل
واحد من الفريقين وهذا حق أن كشف أنه لا مقاصة من واحد منهما.

[دليل] إجماع الفرق المعروفة أيضاً فمتى أن المذهب محاطون بالمعادات و من
حملة المعاداة قضاء ما يعوت من رجب عليه و د فأنهم رجب عنهم قضاء ولا يلزم
ذلك في الكافر الأصلي لا لو حنبل ولا لو حنبل ولكن بركة ذلك ليس إلا إجماع
على أنه لا قضاء عليهم وروى عن الحسن بن الحسن بن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال من رم
عن صلوة أو سبها فليصلها و ذكره و ذلك وفيها وهذا عام وليس له من كان قد رم
عنها أو سبها قبل رده ثم بعد ذلك من الردة ثم عاد إلى الإسلام ثم ذكره و من علمه أن
يصحبها بضاهر هذا الأمر وأثبت عنهم ثبت ما يروى في حال الردة بالإجماع لأن أحد
الم يفرق بين المسئلتين وما أحسنه فلا حرج يرد به جواب القضاء على من قاله شيء من
المعادات يتناول هؤلاء بعموم اللفظ لأنه لا بد من ذلك في الحج ولا يجب
عليه لأنه قد فعل الحج والنبي ﷺ لما قبل له الفداء بعد أن لم يلد قبل البلاذ ولم يعص
و من ادعى أن عليه إعادة الحج فعليه الدلالة.

مسائل الشك في الركعات

مسئلة ١٩١ من شك في الركعة الأولى من كل فريضة فلا يدرى كم صلى
ركعة أو ركعتين وحب عليه الاستيفاء وحال جميع الفقهاء في ذلك إلا ما حكى عن
الأوزاعي فإنه قال سبعت صلواته وسبعت نيات له انحط فما بعدونه قال في الصحاح
أن عمر وأبي عبد الله وعبد الله بن عمرو بن العاص.

[دليل] إجماع الفرق و بها الصلوة في الأداة سبعين وإذا استأنف برئت دعوته
بيقين وإذا سبى ومضى فيها فليس على برائه دية دليل في الاحتياط يقتضي ما قبله وروى
محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل شك في الركعة الأولى أو يستأنف و

مسئله ۱۹۴ داشت فلا مبدی کم صلی الله علیه و آله و سلم و ما عصب
فی حقه احد هما بنی علیه و سلم علیه شیء و ان تباوت طمونه شی علی الا کثر و تمم فدا سلم
قام فصلی ما طین انه فقه ان کتاب و کتبی و کتبی و ان کتاب واحد و فو حده او کتبی
من جلوس و قل الشافعی انما شئت فی اعد دار کما انما شئت و بنی علی یقین و حانه
ان شک هن صلی ر کعة اور کتبی جعلها و حده و باب الی حری و ان شک فی اثنتین
او ثلث او اربع حکمکن و ردوا ذلك عن علی علیه الصلوة و السلام و ان مسعود و روه فی
القديم عن ابی بکر و عمر و علی و فی نسخة من نسخة المصنف و عذو شرح و فی نسخة
ربیع و مالک و الثوری و قال الاوراعی تصد صمود و مختلف دساً أجرة ص فيما بعد و
به قال فی الصحابة ابن عمر و ابن عباس و عبد الله بن عمرو بن عثمان و قال الحسن المصری
یمصی فی صمود یعنی واحد بالریة و به قال یوهریر و به قال ابو حنيفة و ان
اصبه مرة واحدة بطلت صلوة و ان شکر اذ تبحری فی الصلوة و اجتهد فی علب علی
صه بالریة و النقصان بنی علیه و ان سائر صمود بنی علی الا ان کم فی الشافعی

174

كتاب الصلوة

يسمى على اليقين من غير ان يسلم ويحسن نقول انه يسمى على اليقين بمعنى انه مسلم ثم يصلي ما يسبق معه انه تمام صلواته ولو لا ذلك لما كان ما يصلي بعد الشك محتسب من الصلوة وكان قد صلى تمام لا بها صلات رابعة في الصلوة وهي صلوة واحدة فلا يمكن ذلك الاعلى ما فصلناه.

مسئلة ١٩٣ من شك في صدق العداء والمعر في يدري كم صلى اعد الصلوة من اولها وقال حميه انتهى من ما قلنا في المسئلة الاولى.

[دليل] اجماع العرفه وروى حميه بن الحصري وغيره عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان شككت في المعر فعد ودا شككت في المعر فعدو روى عنه في معصية من قال ان ابو عبد الله عليه السلام اذا شكك في المعر فعدو روى محمد بن مسلم قال سالت احدهم عن الرجل يهو في المعر قل يعيد حتى يحضر انها ليست مثل الشفع.

مسئلة ١٩٤ من شك في صدق العداء او في صلوة الجمعة وحب عليه الاعادة والاحلاف في هذه المسئلة ٦ احلاف في الصلوة.

[دليل] ما قدمناه في احلاف من اجماع العرفه وطريقة الاحتياط وروى سماعة بن مهران قال سالت عن الرجل يهو في صلوة العداء قل ان لم تدروا واحدة صليت او ثنتين فاعد الصلوة من اولها. والجمعة ايضا اذا سهي فيها الايام ولم يدرك ركعة صلى فعلية ان يعيد الصلوة والمعر اذا سهي فيها فلم يدرك ركعة صلى فعلية ان يعيد الصلوة وروى العلاء بن رزين عن ابي عبد الله عليه السلام قل سالت عن الرجل يشك في المعر قل يعيد فان قلت والمعر قل نعم واوزنوا الجمعة من غير ان تساله.

مسئلة ١٩٥ سجدة قاله بعد التسليم سواء كان لمقصان او للزيادة وبه قال على عليه الصلوة والسلام وان سجد وعما من دسر وسعد بن ابي وقاص وغيرهم وفي التابعين الحمي وفي الفقهاء اهل الكوفة ان ابي ليلى والثوري وابو حنيفة واصحابه وقال الشافعي اهما قد اتسما على كل حال وعليهما اكثر اصحابه وحكي الشافعي في كلامه (حلافة) مع مالك قل قل في سجود السهو ان كان عن بعض كان قبل التسليم وان كان عن زيادة كان

في حكم
لشك في ركعتين
الصحيح والجمعة

حكم الشك
في ركعتين
الصحيح والجمعة

في محل
سجدة السهو

كتاب الخلاف

بعد التسليم وذكر بعض أصحابه ان هذا قوله القديم وذكر ابو جعفر انه ليس الامر على ما
 يوهمه هذا القائل وعلى الاول اصحابنا يعني وهو الذي نقله العربي والربيع في الحديد
 وبعد ان عرفت ان في القديم ان سجود السهو قبل التسليم سواء كان عن زيادة او نقصان او
 زيادة متوهمه ونقصان وانه ذهب ابو هريرة وابو سعيد الخدري وفي النسخين سعيد بن
 المسيب وازهرى وفي الفقهاء ربيعة والاذراعي والثالث بن سعد وفي مالك بن كمال عن
 نقصان فالسجود قبل التسليم وان كان عن زيادة او عن زيادة ونقصان او زيادة متوهمه
 والسجود بعد التسليم وقد ذهب الى هذا قوم من اصحابنا ورواه فيه روايات والعموم
 على الاول.

[دليل] اجماع عرفة ليس يعرف عنهم وقد سماه النوحه في الاحبار المختلفة
 في ذلك في المتن المتقدم ذكرهما وانما طريقة الاحتياط يقتضي ذلك فانه لا خلاف
 انه اذا سجد بعد السجود كانت محرمه لان السجود في ان قبل انهما قبل التسليم وما هو
 على وجه الاحتياط ومن خالف في ذلك يقول متى فعلهما قبل التسليم بطلت صدوقه
 وهم يحسنون الاحتياط يقتضي ما فسد وروى عنه ابن مسعود القداح عن جعفر عن ابنه
 عن علي عليه الصلوة والسلام سجدت السجود بعد التسليم وقد اختلفوا في ذلك وروى عنه ابن
 الحنفية عن ابن مسعود ^{عليه السلام} به قال اذا لم يدركها سجدت ام حمداً ام نقصت ام ردت فتشهد
 واسجد سجدتين بغير ركوع ولا قراءة وتشهد ففهما تشهد حقيقاً وروى ابو ابراهيم عن
 علقمه عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم في صلواته فليست حر الصواب (الصلوة)
 وليتم عليه ثم يسلم ويسجد سجدتين وهذا من وروى نوح بن النسي ^{عليه السلام} قال لكل
 سهو سجدتين بعد ان يسلم وروى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم في العصر فسد في السجود
 فقام دو الدين فقال اقبرت الصلوة ام سجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم على القوم
 فقال احق (احقاً) ما تقول دو الدين فقالوا نعم فقام فاقم ما بقي من صلواته ثم يسلم ثم سجد
 سجدتين وسلم.

مسألة ١٩٦ اذا قام في صلوة رغبة الى الحامه سهواً في ذكر قبل الركوع
 عاد فجلس وتم تشهد وسلم وان لم يدكر الاعتذار ركوع بطلت صلواته وفي اصحابنا

في حكم من قام
 الى ارضه الى
 الحامه سهواً

ولا مكفي للخلوس بمقداره وإنما يعتبر ذلك أبو حنيفة ولا حرج ذلك تركها

مسئلة ١٩٧ دسبى الشهد لأور من صلوة رابعة أو ثلثة و د كرقبل الر كوع من الثانية عند فحس و شهد دسبى وليس عليه شيء وان د كر بعد لر كوع مصى في صلوته قد سلم فصى الشهد تسجد سجدة في السهو وقال الشافعى اذا ترك الشهد الاول و د كر في حال بقاءه قد اعتداله رجع الى للخلوس ونفى على صلوته وان د كر بعد اعتداله فانه مصى في صلوة ولم يرجع و به قول عمر بن الخطاب و ابن مسعود و ابن الزبير و ابن عباس و علقمة بن عامر و شعبة و سعد بن ابى وقاص و عمران بن الحصين و فى الثانية عمر بن عبد العزيز و ابن الزبير و به قول لا وراعى و أبو حنيفة و قد مالئ ان د كر بعد رفع اليدين (اليتمة) عن الزبير انه يرجع وان كان اقل من ذلك رجع وقال الشافعى ان د كر قبل ان يسلم بغيرائه حرم وان د كر بعد ان تسلم بهما يرجع و قد حسن ان د كر قبل لر كوع رجع وان كان قد فراء مائة أو مائة كان بعدا لر كوع لم يرجع.

في حكم سيد
الشهد الاول

[دليلا] رجع امره وقد بينا راجعها حجة و روى سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن خدسى ان يحل في لر كعتين الاولتين فقال ان د كر قبل ان تسجد سجدة وان لم يد كر فقيم الصلوة حتى اذا فرغ فليسلم و يسجد سجدة في السهو و روى محمد بن ابى الهاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يصلى الر كعتين من المكتوبة فلا يسجد فيهما حتى يركع فى ثالثة فان تتم صلوته و يسجد سجدة فهو حلال قبل ان يسلم و روى عن ابى بصير عن ابي عبد الله عليه السلام مثل ذلك سواء.

مسئلة ١٩٨ من ترك سجدة من الر كعة الاولى سبأ حتى قام فى (لى) الثانية فان د كر من الر كوع عد و سجدة وليس عليه ان يحل ثم يسجد سواء جلس فى الاولى حصة الفصل و حصة الاستراحة اولم يحل و ان لم يد كر حتى يركع مصى في صلوته فادان سلم فصى تمام السجدة و سجدة سجدة في السهو و فى اصحابنا من قال ان تراء سجدة من الر كعتين الاولتين حتى يركع استأنف وان تركها من الاخيرتين عمل على ما ذكره و قد قل أبو حنيفة ان د كر قبل ان يسجد فى الثانية رجع فسجد وان لم يد كر حتى يعرج من السجدة مصى في صلوته وقضاها فيما بعد و عليه سجدة السهو وقال الشافعى ان د كر

في حكم سيد
سجدة واحدة
من السجدة

كتاب الصلوة

فقد ابر كوع عاد وسجد فمنهم من يقول يعود فيسجد عن خلة ومنهم من قال يسجد
عن قيام وان لم يدكر الا بعد الركوع فكثير ذلك واحد حكم لركوع وان اكر بعد
ان يسجد فقد تمت الركعة الاولى بسجدة واحدة من الثانية فمنهم من قال تمت سجدة
الاولى من الثانية ومنهم من قال تمت الاولى بالسجدة الثانية وبها حكم ما وجدنا في
قول مالك اذا ذكر في الثانية قد ان يصمى الركعة عاد الى الاولى فكمها وان ذكر بعد
ان اطمأن الركعة بطلت الاولى واعتد بالثانية وان ذكر بعد ان سجدة فهي بمنزلة
واعتد بها وبطلت الاولى والاختلاف في الركعة الثانية والثالثة والاربع من ذلك

[دليلا] على نقول لا من عاروا به في قول مالك عن سبي ان يسجد سجدة
واحدة وقد كرها وهو قائم قل بسجدة واحدة كرها ما لم يركع وان كان قد كره فلم يص
على صلواته فدا انصرف فصاعدا ليس عليه وهو روي السجدة من غير ان يسجد سجدة
في حين سبي من سجدة واحدة الثانية حتى قد كره وهو قائم في سجدة واحدة فليست
ما لم يركع فادرك ركع وقد كرهه ركعة واحدة لم يسجد فبعض عد سجدة حتى وسبهم
يسجدها فبها قضاء والذي يدل على القول الثاني من قول السجدة واحدة من احمد بن
محمد بن ابي بصير قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل يصلي ركعة ثم ذكر في الثانية
وهو راكع انه تردد سجدة من الاولى فصلا كان ابو الحسن عليه السلام يقول ان ركعت سجدة
في الركعة الاولى فلم تدر واحدة او اثنتين استصيت اصنوه حتى يصح ثلثين و اذا
كان في الثالثة والرابعة فتركت سجدة بعد ان تكون جمعيت اركعة عدب الى حدود
وهذا الخبر لا يند في الاول لان هذا الحكم يخص من ثلثين وركعتين قد بدأ به وانما
يجوز له المص في الصلوة واعادة السجدة بعد التسليم اذا كان ذلك في اثناء الصلاة في حين
هذا الاحتمار

مسئلة ١٩٩ من صلى اربع ركعات قد كراه ترك فيها ربيع سجدة فليس
لاصحابها فيه من معين والذي يقتضيه المذهب ان عليه ان يعيد اربع سجعات واربع
مرات سجدة في السجود قلنا ان ترك سجدة في الركعة الاولى لا يفسد الصلوة وان قس
بطلت الصلوة وعليه استيفاءه وفي الشافعي ان تردد ربيع سجعات تمت

في حكم من سبي
اربع سجعات
في ركعتين
صلوة

کے مہم انقلاب

[illegible]

شبهه ١٠ - عباد الله - موثقه التي تضمنها هذا مجمع علماءنا فيه خلاف
وقد دلت عليه في بعض النسخ على ما ذكره في وجوب سجدة السهو فيه
ومذهبنا في هذه المسألة كقولنا في بعض النسخ في سجدة السهو والفقهاء حمله
ان هذه المسألة من غير ما ذكره في بعض النسخ من ذلك من شيء
وذكره في بعض النسخ على ما ذكره في بعض النسخ على ما يذكره في بعض النسخ
ومنه ما ذكره في بعض النسخ على ما ذكره في بعض النسخ على ما يذكره في بعض النسخ

مسئلة ٢٣٠ سجود سجود واحد وسبعون في صلاة الصلوة وهو عذاب عظيم وانه
 قال المرحوم عن صاحب كتاب حجة الاسلام ليس شرعا (بشرحه) في صلاة الصلوة وقال
 انه في حق من لم يركع في ركعة واحدة في صلاة

۱۔ خواہ وہ وہاں مقیم ہو، اسے ان کو مہذب ن ازاد لایاں یہاں عمدہ بننے
لائے جس میں صفحہ ۱۰۰ کے الفاظ و اسلوب و اسباق الضلال کہیں، ظاہرہ جس میں مذہب
حسین الطحاوی الیہ الرجوع ہے

شیراز جنوبی ساحل
ساحل و ش. ۵
م. ۱۶

[دليلنا] انه مأمور بالاجود في المواضع التي فيها والامر يقتضي الوجوب
 ومن على الشك فعليه الدلالة و يصح لأحلاف ان من ابي به في صوته ان صوته مسموع
 ودمته برئت (برئية) وانما لم ياتي به فيه خلاف (الخلاف) فلاحتياط يقتضي ما قلناه.
مسئلة ٢٠٤ من سجدني الهو ثم ذكر فعلية اذ ذكروا تصدلت المدة اولم
 تطل وبه قال الاوراعي وهو احد قولي الشافعي و قال الشافعي ان تصدلت المدة لم يات
 به و ان لم تطل اتي به قولاً واحداً هذا قوله في الحد و قال في العديم على قول
 احدهما مثل ما قلناه والاحمد لا ياتي به في حد و انما هو حقه

فيما لو سجدني
 سجدني سجدني
 وجد سجدني و ان
 سجدني

[دليلنا] انه مأمور به فمتى لم يعمده وحب عمده فعليه ان يقرأ سورة وضرعة
 الاحتياط تقتضيه والاحمد التي وردت بسجود السجود عمده في الحد و استغنى لأهل
 عرفة بوقت فمتى لم يفعل وجب عليه الاثنان بهما.

مسئلة ٢٠٥ اذا سجدني الهو فبأنه يجب عليه الاثنان بهما طالت
 المدة اولم يصل ولا يحتاج ان يحد الطول وانما يحتاج اليه من يقول انما طالت لا يجب
 عليه اعدته واثافي به قولان قال في الحد المباح به ان عرفه في انفسهم
 ما لم يعم عن محله وقال الحسن وابن سيرين ما لم يحرف عن قوله و قال ابو حنيفة
 ما لم يحرف من لم يحرف او لم يحرف و قدس ان هذا الفرع ساقط عنه ولا يحتاج الى حذره

في عدم المباح
 يقول ان حد
 لبيان السجود

مسئلة ٢٠٦ اذا سجدني الهو فبأنه يجب عليه الاثنان بهما طالت
 المدة وبه قال جميع ائمتها وروى ذلك عن ابن عباس و قال اسحق هو احمد ع الا ما
 حكي عن مكحول الشامي انه قال ان قام مع قعود امامه سجد لله

هو به اوم
 وجوز كونه

[دليلنا] الاجماع وقول مكحول لا يعتد به لانه مكحول و سمى به ذلك
 قد انقضى

مسئلة ٢٠٧ اذا ترك امامه سجود الهو عمد او سهواً وحب على المأموم ان ي
 هو به قال مالك والشافعي والاوراعي والليث بن سعد و قال ابو حنيفة لا ياتي به و به قال
 الثوري والعمري و ابو حنيفة في الوكيل من اصحاب الشافعي
 [دليلنا] ان صدوة المأموم متعلقة بصلاة الامام وحب على الامام ولم يسجد

في وجوب سجود
 السجود على المأموم
 بتركه الامام

كتاب الخلاف

وحيث على المأموم دلت لأن به شبه صدوقه وحيث على الأحكام يقتضي بطلان ما روي
عن من أحصى من لم يمسك بغيره في أن من أحصى لأهله سهواً عن سبيل لأهله فعليه
دعوى من جماعة اليهود أن سبيل من أحصى لأهله فحسب عنه سبيلهم لأنه كافه

في حكم المأموم
وهو لأهله

مسألة ٢٠٨ دلت على المأموم مع لأهله ركعة أو ما زاد عليها ثم سبيل لأهله فيما
في عليه وأسلم لأهله وسجد سجدتي السهو لا يرد عنان شفعه كذا في أن تر كنه متعمداً
وسأهل لا يرد به دلت وفي أن من سبيل وفي أن في الفقه به تبعه في ذلك
[دلت] أنه قد ثبت أن سجدتي السهو لا يرد عنان لا بعد لتقسيم من سلم لأهله
خرج المأموم فيما قر من أن يكون مقتدره فلا يرد من أن يسجد بسجود

في إعلان المسألة
فتركه وحده
فيها عمداً

مسألة ٢٠٩ كذا في أن من سجد سجدتي السهو وأراد أن يسجد سجدته واحدة
فربما قصرت صلواته عن السجدة الأولى وسجد في الثانية واحدة وسجد واحدة واحدة
وأن كان فصلاً وعلاً لأهله سجدت السهو مع الفروع في شبهة ذلك وقال في دفعي
عنه سجدة السهو فما هو منه وفي أن سجد سجدتي السهو في أحد وجهي السجدة الأولى
[دلت] أن لا يرد رآه لأنه من سجدت السهو في وجهي السجدة الأولى وسجدت السجدة الثانية
بمضمونه لو حوت سجدتي السهو معاً فلهذا سجدت السهو فمن حوت سجدتي السهو معاً
كان قائماً ودلت لا يجوز

مسألة ٢١٠ لا يرد في المسألة وفي أن من سبيل وقال باقي الفقهاء حكم النافلة
حرام مريضه فيما يوجب السهو
[دلت] أن اجتماع المعرفة في ذلك لأنه أنه لأنه من وجب عليه حراماً فعليه
لدلالة واحداً في هذا الباب أن من أحصى

مسألة ٢١١ إذا صلى المأموم ما عدو في جميع أفعاله يسجد سجدتي السهو
وقد نصت صدوقه وفي الأوزاعي نصيب ليح حاشية أنه يسجد للسهو في كل صلاة
لأن المأموم في تركه أصحها تركه شفعه في تركه (وهو ما) من أصحها تركه تركه لمؤثره
[دلت] أن اجتماع المعرفة وأيضاً في الصدوق في دعوى يفتي ولا يفتي إلا عذبه

مسألة ٢١٢ إذا أدرك مع الأمام آخر الصلوة صلى أن كثر منه ما فات ولم يسجد

في دعوى ما عاده
السجود بوجوبها
فيها

في عدم وجوب
سجدتي السهو
نص ذلك في خبره
الإمام

[illegible][illegible]

مسألة ٢١٥٤ إذا صبي حلف كافر مختار بغيره ولا إماره على كفره مثل الرادفة
والصامع به على تعدد ذلك به بحسب عليه لأمره وقدر أصحاب الشافعي بحسب عليه الإعادة

المجلة
العلمية
الطبية
الطبية

[دلتنا] احمد، عانقرقة و ايضا من صلوة حنيفة مأمور به مرعب فيها، مع هذه
 يعلم بحاله فانما اكتشف حاله فمن اوجب لاعادة حتاح الى دليل و ايضا روى ان
 عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في قوم خرجوا من حراسان او من بعض الحد
 ولهم امام يؤم بهم فلما وصلوا الى الكوفة دا هو يهودى قل لاعاده عنهم

مسئلة ٢٩٦ لا تحوز الصلوة حنيفة من شرب شئ من الحنكيات سواء كان
 سكران في الحد او سكران في حال الصلوة وانه سكران في حال الصلوة
 وهو مصنف حارب الصلوة حنيفة و سكران في حال الصلوة و حسب هذا فقد قال ام يماروه
 طلت صلوة

دلتنا [حنيفة لفرقة و هم لا يحتجبون في ن الصلوة حنيفة الحنيفة لا تحوز
 هذا فاسق فلا يحوز الصلوة حنيفة و حسب هذا فاسق فاسق فاسق و حسب
 الصلوة حنيفة و حسب هذا فاسق في حال الصلوة و حسب هذا فاسق في حال الصلوة
 حلف السكران و من لا يقبل لا تصح.

مسائل لماس المصلي ومكانه

مسئلة ٢٩٧ مذهب الامم، اثبات وهو صفة السجود، سجد في سجدة الصلوة و
 قل جميع المذهب و راداث في موضع الصلوة جمع و هو خمسة موضع السجود في المذهب
 و قول مالك بعد في الوقت كانه (ق) ذهب الى ان احتجب المصلي في سجدة
 الصلوة و ذهب مذهب الى ان الصلوة لا تصح في المذهب و من المذهب روى ذلك عن ابن
 عباس وابن مسعود وسعيد بن جبيرة و ابى مخنف اما ابن عباس فقال ليس على الثوب جنابة
 و من مسعود بن جرودا و ابن عباس و مذهب مذهب و من حنيفة عن
 حنيفة و في قوله في قول فراء على انه المذهب في عباد الله

[دلتنا] احمد عانقرقة و مذهب لا حنيفة و مذهب مذهب و مذهب مذهب
 معناه من المذهب لان هذا حقيقة و روى ذلك عن ابن عباس و مذهب مذهب مذهب
 العبد و قال ابن مسعود في حنيفة مذهب و مذهب مذهب و مذهب مذهب و مذهب مذهب
 انشع و قال ابن جبيرة كان العذار يسمى في الجاهلية ذبي الثياب و قال التيمي و عطا و

من يظن به
 من المذهب
 مذهب

مذهب مذهب
 والليالي وموضع
 سجود شرط
 في سجدة الصلوة

كتاب الصلوة

مثل القعدة والنعل والجمعين وما أشبه ذلك وروى حفص بن (عن) أبي عيسى قال قلت
لأبي عبد الله عليه السلام أي دعاء عدته يعني ومسحته حتى لم يبق فيه شيء ما يقول في الصلوة فيه
فقال لا، س وروى وسعيد الجدي أن النبي صلى الله عليه وآله قال يا وصي حدكم بحجة قدرا
فيصوره التراب

فيما هو يصلي
أما إذا كان بين
ظاهره وبين

مسئلة ٢٢٢ إذا كان معه ثوبان صاهر ونجس صلى في كل واحد منهما مرة
(فريضة) فيؤدي فريضة بغيره وأما إذا كان ثوبا كان أحدهما صاهرا فيه يتيمم ولا يستعمل
شيئا منهما ولا يجوز التحري في هذه المواضع ووافقنا في الثوبين المتخوفين من أصحاب
هالك وقال الشافعي في الأثني والثوبين يتحري فيهما وما عدا على طهارة ظاهره صلى
فيه وليس عليه شيء وقار أبو حمزة في الثوبين مشقوق الشافعي ولم يجوز التحري في
الأثني واحده في السنة إذا كان الصاهر أكثر وان لم يبق فلا يجوز وقار المزي وأبو نو
لا يتحري في شيء من هذا أصلا ويصلي عريته أن كان معه ثوبان كان معه ثوبان أن
يتيمم ويصلي ولا إعادة عليه فوافقنا في الأثني وحذف في الثوبين وذهب عنه قوم من
أصحابنا

دللت على أن الثوبين إذا صلى في كل واحد منهما قطع عني به صلى في ثوب
صاهر فوجب عليه ذلك لأن الدعاء لا يبرأ الأثني ولا يجوز أن يعدل إلى الصلوة عريته
مع قدرته على ستر لعوره وما لا بد من فعله إجماع مرفقة وروى مهمل بن يحيى عن
أبي الحسن عليه السلام قال كنت أبيت أبيه أسأله عن رجل كان معه ثوبان أصاب أحدهما بول
ولم يدر أيهما هو وحضرت الصدوق وحاف فوثقها وأمس عمده ماء كيف يصنع قال صلى
فيهما جميعاً

فيما لو نجس أحد
كمن نظيفين

مسئلة ٢٢٣ من كان معه فمبعض فمبعض أحد كميته لا يجوز له التحري فيه فإن
قطع واحداً منهما فمثل ذلك وكذلك إذا أصاب الثوب نجاسة لا يعرف موضعها ثم قطعه
نصفين لا يجوز له التحري ويصلي عريته ولا يصحب الشافعي في الكمين وجهان قال
أبو العباس يجوز التحري لهما كالثوبين وقار أبو اسحق لا يجوز التحري لأنه ثوب واحد
فإن قطع أحد الكمين حار التحري عند الجميع من أصحابنا قولاً واحداً فأمّا إذا كان لم يعرف

موضع المحاسة فقصده بعض من بحر الصلوة في واحد منهما ولا التحري عندهم
[دليل] إجماع لفرقة والأخبار بعمدة فممن معه ثوب واحد أنه نجاسة أنه
لا يصلح فيه ويوجب عنه كونه ممن أحار التحري وعليه الدلالة واحد الصلوة وحمة في
دعته يقيين ولا نشر دعته لأن السفه في نفس ومن تحري وحده في ثوب ثمر دعته يقيين
ووجبات لا يجوز ذلك

مسئلة ٢٢٦ إذا حب ثوب لمرثته من الجيوس سحب لها حمة ثم قرصه ثم عليه
أثم من اقتصر على العس دلتما حرتها ذلك وقول حمية العقه وذهب قوم من
عمر القسوس بحت والعرض في سجدة
ودليله إجماع لفرقة من الأما رة أمة ورحوب العس مجمع عليه
ومن أوجب الحب وهرس فممنه بدلالة وأما روت حوله من وقت وقت مارسون الله
أرايت أم قى ره فقار الماء بأكس ولا تراه أثره وحسر الظل من الماء وهو على
من مراد عنه ليس بواحد

فيما لو أصاب
٢٢٦ ثوب من ثوب
والسراة

مسئلة ٢٢٧ عرو أحد دالت نجاسة من حرمة بحر الماءوه فغور كراه
من حلال فلا بأس بالماءوه فيه واحد العقه لذهب ذلك ولم يقصوا
[دليله] إجماع لفرقة وحده لا حمة والأخبار التي ذكرها في الكتابين
المقدم ذكرهما.

أن حرمة الماءوه
في حرى حمة
من حرام

مسئلة ٢٢٨ المدي ولودي عهرا لاس دصوه في وب صدره وذلك الدليل
وحكم ماوة فرج المرثة منذ ذلك وحاشا جميع عقه في ذلك وقاوا بحدسها
(بنجاستها).

في جواز الصلوة
في ثوب أصابه
مدي أو ودي

[دليله] إجماع لفرقة وأيضاً لأصل بتهارة فمن حاكم في ذلك ببحاسة فعليه
الدلالة ولا يحارث المعنى في بداهة فرج المرثة وجهاب أحداهم من ماقدسه وقاوا ببحري
محري العرق والأحر بحري محري لودي ولودي
[دليله] ما ذكره في بتهارة المدي

في كفاية صب داء
على ثوب
المستحس
موني نهدي

مسئلة ٢٢٩ بول الصبي فدان باكر الصدم كأيان يصب عنه الماء بمقدار

بحس كلة فيما لأزالة فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ب كان ملائق كل لحمه فهو كقول
 لأدميين ب كان قدر الدرهم على عمه وإن زاد عبدة فمعه مفعو عنه أما وعاديو ك لحمه
 فمفعو عنه عبداني حنيفة وأبو يوسف ماله متعاضد فب أبو يوسف سالت بحنيفة عن
 حد المتعاضد فلم يجده فب أبو يوسف المتعاضد شرفي شرف قال محمد بن عبد الله الثوب
 [دليلنا] إجماع العرفه واحدا هم وهي أكثر من أن يحصى وروى ابن عمار
 أن النبي ﷺ قال ما يؤكل لحمه فلا ينسأ له ولا يؤكل لحمه فلا ينسأ له ولا يؤكل لحمه
 المذبذب فحنووه (فحنووه) فتنعت صوبهم فمهرهم أخرج حوالا إلى إباح الصدقة
 فيشربوا (فليشربوا) من إواها والمأكل وهو أكل لا يؤكل لحمه ما همهم بشرها أيضا
 قال النبي ﷺ ما يؤكل لحمه فلا ينسأ له ولا يؤكل لحمه فلا ينسأ له ولا يؤكل لحمه
 قوله ﷺ جنوا مع حدكم الأضلع والمجانس ولأن ذلك بطور العفا في المسح
 إجماع ومحمد بن رسول الله ﷺ من عهد النبي ﷺ إلى عهد هذا لم يكره ولا رده أحد
 فثبت أنها طهيرة من قدر قوله تعالى «وَلَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكُمْ فِي الْأَنْفُسِ» فب
 يعقوب بن مهران بن ورث و دأ ما حيا له سألته عن رجل من بني
 حمير فثبت أن العرق بحس قدر إرادته أخرج ابن أبي عمير عن محمد بن أحمد بن محمد بن أسد
 وروى زرارة عن أبي بصير أن أبا بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من بني
 فب قال أبو عبد الله عليه السلام نعم ومن سأل ما لا يؤكل لحمه فب على أبي بصير أن
 لحمه بخلافه.

مسألة ٢٣١ المني كنه بحس لا يجري فيه إخراج بي عنه (عقل) رصده
 و دأه من الإنسان وعمر الإنسان والرجل والمرث لا يختلف بحكم فهو في الشافعي مني
 الأدمي ما هو من الرجل والمرث وروى ذلك عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص وعائشة وبقا
 في التبعين سعيد بن المسيب وعبدور فب في نجاسته ما لك والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه
 لا يهتم اختلافهم فيما يروى به حكمه فب ما لك بعض رصدا أو ربا كالمقصد وقال أبو حنيفة
 بعد رطبا ويترك ربا، ولت في مني غير الأدميين ثمة أقوال أحدها أنه ما هو إلا
 ما كان من مني شيء ما هو بحس في حال الحياة من الكلب والحصير وما نوال الدواب أو

في حكم المني
 من لا يمسح وغيره

كشف وجهه وقدر لعرضه ليهود اتحد و قور أساقفة مساجد و روى عمرو بن عمرو أن
 ابن لبيد رضي الله عنه نهى عن الصلوة في سعة من الحرمات و محررة و المقبرة و مسجد العريش
 و الحمام و بعض الأبنية و جهر ببيت الله العتيق و يقول من قضاة من أن ذلك و أن كان
 مكرهاً فإن الصلوة مأمورة ما رواه أبو داود في قتله و جازي في مسجد وضع في الأرض
 أولاً قبل المسجد الحرام قلت ثم أن في مسجد لأقصى قلت كم بينهما في أربعين سنة
 و قد حيث ما أدر كنت قصر و روى جديفة من النصارى أن سبي الله في حجة إلى الأرض
 مسجداً و (تراها) طهوراً ولم يتثن.

في كراهة
 الصلوة في بيوت
 الحمام

مسئلة ٢٣٨ ذكرنا في سور الحمام في كراهة الصلاة (لا) يجوز السجود
 عليه و أن كان حراماً كانت مكرهاً و هي حرة و في السجود الساقم فيه و جهان
 جدهما به لا يحرق لانه موضع سجدة و غيره به كان حراماً و أن علم جدهما
 أم يحرق و جهان فلهذا من المقبرة المحجولة و فيها و في الأمور الأخرى
 الصلوة فيه مكرهاً لأنه مذكور في بعض

الدلائل على كراهة الصلاة فيه و ما رواه من لا يحد يؤكده ذلك و غيره
 ما رواه عنه الله من الصلاة على حدة عن أبي عبد الله عليه السلام في عشرة مواضع لا يصلي
 فيها على الماء و الحمام و الماء و ما نقل في ذكرى المسجد و بعض الأبنية و محرق
 الماء و السج و السج و لدى من عدى في ذلك حكمة و هو أن يكون محجوراً ما رواه
 عنه الساجدي في سلب أن عنه الله عليه السلام عن الصلوة في سب الحمام و أن كان موضعاً
 نظيفاً فلا بأس.

في طهارة
 الطين النجس
 بوطيق النار

مسئلة ٢٣٩ النجس المذروب من طين نجس إذا أصبح أحراً أو عذر حرقاً طهرته
 الشريعة و أبو حنيفة و كذلك القبر النجس و أحرقه بالما حتى صارت ما إذا حكم
 للمرء ما طهرته و قال أبو حنيفة كنها يصير الاستحالة إذا صارت نارية و ما إذا وحكي عنه
 أنه قال إن وقع خبر بر في ملاحظة فتستحب طهارة و قال الشافعي الأعيان النجسة
 كالكلب و الخنزير و العذرة و البرح و عصا المومي و أجودها و الدماء لا تظهر بالاستحالة
 سواء استجدت بالمارفصارت رعداً أو بالأرض و المرأ. فصار تراء و كان ابن عمر من

يقول إذا صرر ليس من قرأ فيه سرحين ثم صبح ذلك بالمار فأكر ذلك السرحين
لأنه كافي (أي هو من) السرحين ويكون على صهر الآخر كالمتر (كالبر) فإذا عدل
صهرها لم يقرأ (البر) فرب المحسة ويكون طهره صهره فمحذور الصلوة عليه ولا
محذور فيه قال أبو محمد ليس وله من المترين قرب والامر على ما قال

[دليل] إجماع عرفة وروى الحسن بن محبوب قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن
الحسن يوقد عليه العذرة بمعدن أموي ويخصص به المسجد وسجد عليه فكتب إلى
بعضه أن لماء وسارق قد ظهر

مسئلة ٢٤٠ إذا سجد على سجد و كان طرفه محسة لا سجد عليها صحت صلوته
تحرك موضع المحسة بجر آتية ولم تحركه وفي الشافعي غير (أ) أنه اعتبر أن لا يقع
عليه شيء من آتية و قال أبو حنيفة إن كان الساجد على سرير فكلما تحرك المصلي
تحرك الساجد لم تصح صلوته.

في هذه المسئلة
على أن المحسة
أحسن

[دليل] إجماع عرفة فيهم لا يختلفون في ذلك لأن عندهم المراعى موضع
السجود إذا كان موضع سجوده صهر حارب صلوته وإن كان ما عداه محساً وروى
بأنه عن أبي جعفر عليه السلام أن سألته عن أن يكون عليها الحناسة أصلي عليها في
الصحر قال لا بأس وروى محمد بن اسمعيل قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أصلي على الشاة
كوبه وقد سجد بها الحنسة فقال لا بأس

مسئلة ٢٤١ إذا صرر على ربه طرف عمدة وهو صهر وطرفه الآخر على الأرض
وعليه محسة أم يصل صلوته و قال أبو حنيفة إن كان العرف الآخر تحرك بطلت صلوته
قال الشافعي يصل صلوته على كذا حال

[دليل] أن الأصبر برأه الدمه فمن حكه بطلان هذه الصلوة فعليه الدلالة

مسئلة ٢٤٢ إذا كان موضع سجوده طاهراً صحت صلوته وإن كانت موضع
قدميه وجميع (موضع) الصلاة محساً إذا كانت الحناسة به لا تمنعني إلى ثيابه وبيده
وفي الشافعي يجب أن يكون جميع مصلاه طاهراً حتى أنه إذا صلى لم يقع ثوبه على
شيء منها رصه كانت أوبادة فإن وقعت ثيابه على شيء منها بطلت صلوته وإن كانت

في عدم
لزمه طهارة
موضع
صهره

مقابلة له صحت صلوته لأجل أن رتبة أركانها لا تعتبر بموضع قدميه فإن كان موضعهما
ظاهر آخره ولا يضره ما دام ذلك وإن كان موضعهما محجوراً لم يمنع صلوته وإن كان
معداه ظاهر وما مريض الجود فيه روي عن محمد أنه يجب أن يكون
موضع الجود ظاهر أو روي أبو يوسف أنه لا يجب أن يركب إلا على قدر الدرهم
وقدر الدرهم من النجاسة لا يمنع صحة الصلوة

[دليلنا] إجماع العرفه فانهم لا يختلفون فيه الخبر أن اللذان قدمناهما في المسئلة
الأولى يدلان عليه.

فيما لو كان
طرف الجنب
والشدة والكذب
مع النجاسة

مسئلة ٢٢٢ إذا كان أحد طرفي رجل معجب بصلوته وهو كائن حاملاً
لطرف الجنب أو قد غلبه ذلك في أحد طرفي رجله في سجدة فيها حائضه سواء كان الجنب
مستودع في المسجد وفي طرف المسجد وهو من أحد طرفي المسجد أو في مكان
كان وفما على الجنب معجب بصلوته وإن كان حاملاً لطرفه فبطلت صلوته وقسم من
ورق بين أن يكون الجانب معجباً بصلوته وإن كان كثيراً لا تسقط صلوته وإن
كان صغيراً تسقط صلوته وإما رتبة قدميه فيكون كائن أحد مستودعاً في موضع
يحس اتصاله بصلوته وإن كان مستودعاً في موضع يفر من النجاسة صحت صلوته

[دليلنا] أن قوله صلوة مؤشرة فتدبره معناه إلى الدلالة (أدله) شرعية و
ليس في الشرع ما يدل على أن ذلك يفسد صلوة أو أنه يفسد صلوة أو أنه يفسد صلوة
عليهم السلام (في) من أن قوله صلوة مؤشرة فتدبره معناه إلى الدلالة (أدله) شرعية و
فيستفي أن لا يكون قاطعاً.

في حين النجاسة
الغير النجسية
في الصلوة

مسئلة ٢٢٣ إذا حمل قربة مستودعة لرسد في موضع وفيها بول أو نجاسة ليس
لأصحابه فيه نص ولا يفتديه لها ولا لا يفسد الصلوة فيه قال ابن أبي هريرة
من أصحاب الشافعي غير أنه قد عني حماد بن عمار في حقه نجاسة وعقصة صحابه والتزم
القوم على ذلك حمل آجره داخله يحس وصارها صاهر وفي جميع الفقهاء أن ذلك
يسقط صلوته

[دليلنا] ما فيه في المسئلة الأولى من أن قواضح أدوية طريقها لشرع ولادليل

كتاب اخلاق

في اشرع على ذلك بعد اصبوه من قبله بعد اصبوه من قبله الاحمياط كان
قويًا ولا يني حاشية ارجاع في حاله من في هريرة لا منه

مسئله ٢٤٥ من صلى في حرير محض من ارجح من عرسه ١٠٠ كات صدوقه
اصفوه وحر عنة عدي وحر ارجح جمع معها في كات مع قريهم من الصلوة فيه ولسه
محرم عر به لا يجب فيه لا عده

في بطلان
صلوة الرجال في
حرير للصغير

[دايد] حرم عر به لا عده في الاخرى في كات مع قريهم من الصلوة فيه والنهي من
حتى فساد انتهى عند فوج من وكون صلوة عده واند قاصوه في بقاءه مقبل
وليسه مقبل في حرير محض ورجل في محمد بن عبد الله في كات
و محمد بن عبد الله في حرير محض في حرير محض في حرير محض في حرير محض
لا عده في حرير محض في حرير محض في حرير محض في حرير محض
رسمه في حرير محض في حرير محض في حرير محض في حرير محض
عدي ورجل في حرير محض في حرير محض في حرير محض في حرير محض

مسئله ٢٤٦ حرم عر به لا عده في الاخرى في كات مع قريهم من الصلوة فيه والنهي من
و كات مع قريهم من الصلوة فيه والنهي من
[دايد] حرم عر به لا عده في الاخرى في كات مع قريهم من الصلوة فيه والنهي من
محمد بن عبد الله في حرير محض في حرير محض في حرير محض في حرير محض
كره الحرير لهم في حرير محض في حرير محض في حرير محض في حرير محض

في حرير من
المعتد بالاربعين

مسئله ٢٤٧ حرم عر به لا عده في الاخرى في كات مع قريهم من الصلوة فيه والنهي من
[دايد] حرم عر به لا عده في الاخرى في كات مع قريهم من الصلوة فيه والنهي من
السواد لا في ثمة حرم والعمامة واللباس ورجل عده اصفاه ستر عن الصلوة في
اهل الصلوة حرم في حرير محض في حرير محض في حرير محض في حرير محض

في كراة الصلوة
في الثياب السود

مسئله ٢٤٨ حرم عر به لا عده في الاخرى في كات مع قريهم من الصلوة فيه والنهي من
[دايد] حرم عر به لا عده في الاخرى في كات مع قريهم من الصلوة فيه والنهي من
في البيضة فكره

في كراة الصلوة
على الا من بيضة

كتاب الصلوة

مسئلة ٢٢٩ ذكره ان يدلي احدى وفي المدة راو صلاح مجرد او فيه
صو وولم يذكره ثا احد مر بفتح

[دست] حمد و الحمد لله رب العالمين و الحمد لله رب العالمين و الحمد لله رب العالمين
في الامني ارجو و الحمد لله رب العالمين و الحمد لله رب العالمين و الحمد لله رب العالمين
قال عم و ان فيه و لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
قند و معلق و لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
جعفر قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل صلى في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
قال لا يصلح له ان يستقر امره في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
والمنازلة و لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
بصمات و شدلت و حنفت و لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
عنه و لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة

مسئلة ٢٣٠ لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
ولا خلاف انه لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة

[باصمات] حمد و الحمد لله رب العالمين و الحمد لله رب العالمين و الحمد لله رب العالمين
انه حرم الله و لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
عنه و لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
عنه و لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
قال قلت لابي الحسن عليه السلام عن رجل صلى في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
هشودا او البغايا و لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
و لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
شيء من الحدود و لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة
باصمات لا يد حتى ياتي في صلاة و لا يد حتى ياتي في صلاة

مسئلة ٢٣١ يك ره لم يجد من صلى و عليه ثياب من ينسعي ان يكشفه من
في كراهه ان يدلي في الصلاة في الصلاة

مسئلة ٢٥٦

كل ما يؤكل لحمه لا يحور الصلوة في حادثة ولا ويرى ولا يشعر دكي
اولم يدع اولم يدع وما لا يؤكل لحمه امانات لا يتجر حلقه بالديار ولا يحور الصلوة
فيه وقد بيناه فيما مضى وروى رخصة في حوار الصدوق في العتق والسمور والسمحان
والاحوط ما قلناه وحال جميع الفقهاء في ذلك وقولوا اذا دكي ودع حازت الصلوة في
ما لا يؤكل لحمه امانات واحسن بر علي ما مضى من الخلاف فيها وما يؤكل لحمه امانات
مات ودفع فقد ذكرنا الخلاف فيه

[دليلنا] اجماع العرفه وصرحه الاحتياط واعتبر رايه لدمه يققن ولا يقين لمن
صلى فيما ذكرناه وروى علي بن ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن لباس الغراء
والصلوة فيها فقال لا بأس فيها الا فيما اذا كان دكي في في ويب هكذا قال او ليس
الا دكي ما دكي ما لم يحدد قال نعم اذا كان مما يؤكل لحمه فقت وما لا يؤكل لحمه من
غير اللحم قد لا يرنا حذر وروى اسمعيل بن محمد بن لاحوص قال سالت ابا الحسن
الرضا عليه السلام عن الصلوة في حذو الدار فقال لا بأس فيها وروى محمد بن مسلم قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن حذو الدار فقال لا بأس فيها وروى حمزة بن محمد بن
محمد بن ابي رند قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن حذو الدار فقال لا بأس فيها
اصل فيها

مسئلة ٢٥٧

لا يحور الصلوة في حجر لمعشوش يوم الاربعاء وحال جميع الفقهاء
في ذلك

[دليلنا] اجماع العرفه وصرحه الاحتياط ونقصيه وروى احمد بن محمد رفته
الى ابي عبد الله عليه السلام في حجر الحائض انه لا بأس به فاما الذي يحلط يوم الاربعاء او غير ذلك
فما يشبه هذا فلا بأس فيه وروى ابو الحسن بن روح رفته قال قال ابو عبد الله عليه السلام في
الحجر الحائض لا بأس فيه فاما الذي يحلط فيه وروى الاربعاء او غير ذلك مما يشبه هذا فلا
أس فيه وقد روى رواية بخلاف ما قلناه وقد بينا الوجه في كتابنا المقدم ذكره

مسئلة ٢٥٨

لا يحور للصلاة في المسجد ولا يلبس فيه يحال من اراد ان يحور
فيه لمرس من ان يقرب عليه الطريق او يستدعي منه الماء حاز ذلك وان كان لغير

في حرمة الصلوة
في حجره سالا
بوي ن يحرمه

في عدم حور
لصلاة في البيت
المعشوش يوم
الاربعاء

في حرمة بيت
الصيد في المسجد

كتاب الخلاف

عمر من كره ذلك وبه قال الشعبي وفي التابعين سعد بن المسيب والحسن البصري وعطاء
ومالك وقال أبو حنيفة لا يجوز له أن يصرفه بحال العرض ولا لغيره (غيره) إلا في موضع
الضرورة وهو إذا نام في المسجد فاحتلم فيه وبه يخرج منه وقال الثوري من ذلك إلا
أنه قال إذا احتلم في المسجد نعم في مكانه وخرج ميتة من قبر أحمد وأحمد إذا
توجه الحنفية فهو كالمحدث يقم فيه ويبيت (وسيت) حيث شاء وبه قال زيد بن
أسلم عماره لا يعرف أو سوء عن زيد بن أسلم وأحمد مروى من مذهب عن بعض الصحابة
[دليلنا] أصح الأقوال أيضاً قولنا تعالى لا تأكلوا أموالكم ولا أموالكم ولا تأكلوا
وأنتم عاري حتى أهدموا هؤلاء ولا تأكلوا عاري حتى أهدموا هؤلاء
موضع الدلالة هو أنه تعالى لا تأكلوا أموالكم ولا تأكلوا عاري حتى أهدموا هؤلاء
موضع (موضع الصدقة) محذوفه قد مضى عن موضعها قال الله تعالى وبيع و صلوات
بعض مواضع الصدقات لأن أفعال الصدقة لا تهدم وإنما أنت أنه مضى عن موضع محذوف
فالمراد بالآية موضع الصدقة لا أنه تعالى ولا تأكلوا عاري حتى أهدموا هؤلاء
طريق والموضع في فعل الصدقة محذوف (محذوف) أنت أنه مضى الصدقة وموضعها وهذا
التأويل مروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا
الأموال عاري حتى أهدموا هؤلاء عاري حتى أهدموا هؤلاء عاري حتى أهدموا هؤلاء
قوله تعالى لا تأكلوا الصدقة حقيقة عدد الصدقة لا تأكلوا عاري حتى أهدموا هؤلاء
ولا تأكلوا عاري حتى أهدموا هؤلاء عاري حتى أهدموا هؤلاء عاري حتى أهدموا هؤلاء
فتبين في الآية لا تأكلوا عاري حتى أهدموا هؤلاء عاري حتى أهدموا هؤلاء عاري حتى أهدموا هؤلاء
أولها على الحقيقة وأمرنا في آخرها من معنى في الصدقات كمن ترك حقيقة إلى المعجار
قالوا وهذا تأويل ابن عباس وعبيد بن جراح وأبو عبد الله وأبو جراح وأبو جراح
تأويل آية وحسب أن يرجح قول بعضهم وتأويلنا في من وجوه أولها أن حوار التميم
للحنفية المأخوذ من آخر الآية وهو قوله تعالى وإن كنتم من أمة من
أولياء أحد منكم من العائذ أو لا تأكلوا أموالكم ولا تأكلوا عاري حتى أهدموا هؤلاء
طناً وأدرك هذا الحكم مستنداً من آخرها فكيف يحمل أولها عليه لأنه لا فائدة

كتاب الصلوة

له فكن حمل الخطأ على قاعدة أولى من حملة على التكرار والثاني هو أن الأسماء في الكلام بمنزلة نداء الحقيقة فيه لأنه إذا أمكن حملة على الحقيقة فلا وجه لحمله على المخدور إذا أمكن حملة على غيره فالأمر للأسماء فيه فبأن الأسماء وترك الحقيقة سواء وإذا كان سواء فقد تر كما حقيقة كلمة واحدة وتم اسمهم في آخر الآية صمد بن فقتهم ولا حساً إلا لمسا في عدم للماء وتيمم فقد صمد تم عدم الماء والتيمم بعد عدمه ومن أصمر في الحصب أصمراً واحداً كان أولى ممن أصمر أصمراً كما أن من حملة على غيره أولى ممن أصمر فيه أصمراً واحداً والثالث إذا حملت الصلوة على المسحود حملها سقط على العموم لأنه يقتضي أن لا يقرب الحصب المسحود إذا اعتبر سبيل وهم إذا حملوا الصلوة على حقيقتها حملوا قوله لا تدرى سبيل على الخصوص فإنه يقتضي أن لا يجوز له حصب أن يصل إلى المسموح لا للممنوع عدم الماء وهذا مخصوص لأنه يجوز له غيره وهو الحرج والمرح في تحصيل ذلك التلبس من استعمال الماء فكان حملة على العموم أولى من حملة على الخصوص والرابع أن حقيقة الاستثناء ما كان من جنس المستثنى منه وإذا كان من غير جنسه كان محذوراً وبحسب إذا حملنا الصلوة على المسحود جعلنا الاستثناء من حبه لأن الحصب الذي منع من العود في المسحود غير عار سبيل هو الحصب الذي حذر له العود فيه وهو حصب في الموضعين معا وعلى ما قلوا حملوا الاستثناء من غير جنسه لأن الحصب الذي منع من قران الصلوة في غير السمر غير الذي أحذره له في السمر لأنه منع منها غير المسافر قبل التيمم وأباحت للمسافر بعد التيمم فليس من استحباب الصلوة من جنس من لا يستحبها فكان هذا مجازاً فكان حملة (حمل الاستثناء) على حقيقته أولى من حملة على المجاز والخاص قوله لا تقربوا الصلوة حقيقة فيما كان من قرب المكان يقال لا تقرب دارى ولا تقرب المسحود الحرام وحملة على قرب الأفعال محذور لأنه لا يقال في الحقيقة لا تقرب أفعال ولا تقرب الأكل والشرب الأمحذ وإذا كان كذلك فقد تركوا الحقيقة إلى هذا المجاز فكان ما قلناه أولى فإن قلوا ففي الآية ما يدل على أن المراد بالصلوة حقيقة الصلوة لأنه

كتاب الطلاق

قال لا تقربوا الصلوة وهم سكارى حتى يعلموا ما يقولون ولعلنا شرط العلم بالقول علم
ان المراد بالصلوة ما يقتضي القبول فلهذا علمه ، المراد بقوله حتى يعلموا ما يقولون
معناه حتى يعيقوا لان السكران اذا يعيق ان علم ما يقولون فكأن المنع من المسجد هو
سكران لان لا يقدر المسجد ، نفسيه و نحوه فحين ان يد على حقيقه الصلوة و روت
عائشة ان النبي ﷺ قال لا يدخل المسجد الحرام من المسجد فدا ابى حائض وقل ان حبيصا
ليس في كفه واحد لم يفرق بين الحبيص والحبيصة و اما احب في اكثر من ان تحصى
من ذلك ما رواه حميد قال سئل : عن عدانة عن ابي حنيفة عن ابي عبد الله في المسجد قال لا ولكن
يقربها الا المسجد الحرام وما وجد الرسول ﷺ .

في كراهة عبور
للمسجد في
المسجد

مسألة ٢٥٩ يكره لحنائض العبور في المسجد و قال الساجي كره لحنائض
المروء في المسجد واحتجب اصحابه على وجهي فهد ابو الحسن و ابو سفيان بن عمار في
ان كانت امته من ثلوث المسجد و هو ان يكون استوثقت من نفسها و امت من ان
تتقطر منها الدم فحكمها حكم الحائض وان لم تكن كره لها العبور في المسجد ومنهم
من قال يكره عبورها فيه على كل حال .

[دليل] : اجماع ائمة و ايضا روى عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ ان
الحنث والحائض يشاؤان من المسجد لانهما تكون فيه دنس و هو لا يمسح في
المسجد شيئا .

في عدم حوا
دخول النساء
في المساجد

مسألة ٢٦٠ لا يجوز للمشر كين دخول المسجد الحرام ولا شيء من المساجد
لانهم ولا يعبر انهم قتل مالك و قال الساجي لا يجوز لهم ان يدخلوا المسجد الحرام
بحال لانهم الامام ولا يعبر ادبه و ما عداه من المسجد لانهم ان يدخلوه بالادب و قل
ابو حنيفة يدخل الحرم والمسجد الحرام و كذا المساجد .

[دليل] قوله تعالى : يا ايها الذين آمنوا اذا مضى اليكم المشركون فقولوا لهم
المسجد الحرام بعد غير مهم هنا ، فحكم عليهم بالاعتذار فان ثبت احسانهم فلا يجوز
ان يدخلوا شيئا من المساجد لانه لا خلاف في ان المسجد يجب ان تحب المساجد .
مسألة ٢٦١ يكره الصلوة في اعطاش الا ان يكره في امراض العظمى لان روت

في كراهة الصلوة
في اعطاش الا ان

كتاب الصلوة

الأول بحسب ما روى من أنه ما دى لشيطان (الباحين) وقال الشافعي أن كانا بحسين
بارئتهما والصلوة فيهما صحيحة وإن كانا صاهرين والصدوة فيهما جائزة غير أنها تكره
في إعطائ الأول ولا تكره في مراجع لعموم مثل ما فتنه.

[دليل] إجماع الفرق وأما الفرق بين إعطاء الأول ومراجع العموم و
ظاهر أن الصدوة فيها جائزة على كل حال وأما الفرق بين إعطاء الأول ومراجع العموم و
كراهية حدهم دون لأحر فليس لأجل الصحة لأن هذه الكراهية مجمعة عليها مع
الخلافا في الصحة ورونها لما روى عبد بن عبد الله بن المفضل عن النبي ﷺ أنه قال إذا أدركتم
الصدوة وأنتم في مراجع لعموم فصدوا فيها سكتة وبركة وإذا أدركتم الصدوة وأنتم
في إعطاء لأن فاحر حوا وصدوا فيها حتى من حن حلق الأرواح إذا غلب (المرتب)
كيف تشمخ بالنها.

وطهارة النوا
لرمال وهو
في صحتها

مسئلة ٢٦٢ إذا ماتت امرأة في صرعها لم يمسح المس ويحوران يجلبت و
يشرب منه قال أبو حنيفة وقال الشافعي مسح ولا يحور شره.
[دليل] إجماع الفرق وإجماعهم وقد ذكرها.

في الأوقات التي
تكره لصلوة فيها

مسئلة ٢٦٣ الأوقات التي تكره فيها الصلوة خمسة وقيل تكره الصلوة لأجل
الفعل ومنه لأجل الوقت مما ذكره لأجل لعموم بعد صلوع الفجر إلى طلوع الشمس وبعد
العصر إلى غروبها وما ذكره لأجل الوقت ثلثة عند صلوع الشمس وعند قيامها وعند
غروبها والأول ما يكره ابتداء الصلوة فيه دفلة وأما كل صلوة لها سبب من قضاء
فرصة أو فيه اتجاهية مسجد أو صموة راحة أو صلوة إحرام أو صلوة طواف أو نذر أو
صلوة كسوف أو حادثة فإنه لا بأس به ولا يكره وأما ما نهى فيه لأجل الوقت فالأهم والبلاد
والصلوات فيه سواء الأيوم الجمعة فإن له أن يصلي عند قيامها المواقف ووافق الشافعي
في جميع ذلك واستثنى من المبدآن مكة فإنه أحل لصلوة فيها أي وقت شاء ومن
الصلوات ما لها سبب وفي أصحابنا من قال في الصلوات التي لها سبب مثل ذلك وقال
أبو حنيفة لأرمان والصلوات والمبدآن عامة فلا يجوز شيء من الصلوات فيها بحال إلا
عصر يومه فإنه يشتد بها وإن كان مع الغروب ولا يشتد بالصبح مع طلوع الشمس

كتاب الخلاف

وان حالف فعمه قضاء ما فعله الأعصر يومه وصلوة الحسرة وسجود التلاوة وهما الوقتان
المدان هي عنهما لأحد العبد فيه ن يصلي فيهما التوائت والحسرة وسجود التلاوة ولا
يصلي ركعتي الطواف والصلوة متفقون.

[دليلنا] جماع الفرقه واحكامهم فانهم لا يختلفون في حوار هذه الصلوات التي
ذكرها في هذه الآيات وانما منهم من مر بد على ذلك وبحور الصلوة التي لا سب
لها فيها و روى ابو هريرة ر السبي عنه هي عن الصلوة نصف النهار حتى تروى الشمس
الا يوم الجمعة و روى حماد بن مسعود ان السبي عنه قال روى عنده من روى منكم من
امر الناس شيئا فلا يصح احدا يد في هذا السبت و صلى في وقت شاء من بين ايام و روى
ام سمية قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم بعد العصر فوجدني ركعتين لم يكن
اراه يصلي فقلت يا رسول الله لقد صليت صلوة لم اكن اراك تصليها فقال اني
كنت اصلي بعد الظهر ركعتين وانه قدم علي وقد من نعيم ففعلوني عنهما ففهمنا من
ان ركعتين و روى عيسى قال ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي في يوم بعد العصر الا يصلي
ركعتين و روى عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى صلوة اودم عنها فليس لها
اد ذكره وفي بعضها اي احسن ما كان وا روايت اسما عن اكثر من ان تعصى من ذلك
ما رواه لا سمع من سامة قال قال ام المؤمنين عليها السلام من ادرك من الغداة ركعة قبل طلوع
الشمس فقد ادرك العدة و روى ابو هريرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قل خمس صلوات يصلي
في كل وقت صلوة الحسرة والصلوة على الميت وصلوة الاحرام والصلوة لشيء تقوت و
صلوة لصداق من الفجر الى طلوع الشمس و بعد العصر الى الليل و روى عبد الله بن ابي
بقر عن ابن عبد الله عليه السلام في قصة صلوة الليل والوتر تقوت الرجل انقصها بعد صلوة
الفجر الى صلوة الشمس و بعد العصر الى الليل فقال لا بأس بذلك و روى حماد بن ابراهيم
قال سألت ام الحسن عليها السلام عن قصة صلوة الليل بعد الفجر الى طلوع الشمس قال
نعم و بعد العصر الى الليل وهو من سر ل محمد المجزوء واحكامها اكثر من ان تعصى وقد
ذكرناها.

مبحث النوافل واحكامها

مسئلة ٢٦٤ ركعت الفجر من النوافل افضل من الوتر وانه قال مالك وللشافعي فيه

في فضله آفة
الفجر

كتاب الصلوة

قولان احدهما مثل ما قلناه قانه في القدم وقار في المحدثين والوتر اولى وابو حنيفة جرح
عن هذا الخلاف لان عنده ان الوتر واحد وسيجيء السلام عليه
[دليلاً] اجماع الفرقه واحدهم و رت عائشة ان النبي ﷺ قال ركعتي الفجر
خير من الدنيا وما فيها.

مسئله ٢٦٥ المواضع المرسنة في اليوم واليلة اذا فاتت اوقاتها استحب فصحتها
ولما افعى فيه قولان احدهما لا تقضى و به قال مالك وقال في القدم تقضى قبل احواله
وهو اصح القولين واحتب المرئي وقال ابو حنيفة لا يقضى الا كعتي الفجر وانه ان تر كعتي
دون العرس لم يقضهما وان تر كعتي مع العرس فقضهما مع العرس و قول محمد بن قيس
على كل حال.

[دليلاً] اجماع الفرقه واهب فقد روى سمع بن جعفر قال قال ابو حمزة عليه السلام
افضل قضاء المواضع قضاء صلوة الدين بالمير وقضاء صلوة النهار بالمهاجر و روى
قال ابو عبد الله عليه السلام ان فاتت شيء من تطوع النهار والليل وقضاءه و عليه السلام ان من رعد
الظهر وعند العصر وعند المغرب وبعد العتمة ومن آجر السحر و روى محمد بن مسلم عن
ابو عبد الله عليه السلام قال ان على من الحسن كان اذا فاتت شيء من الدين قضاءه بالهجر و رفته
شيء من النوم قضاءه من العتمة او في الشهر وحسن ان سمعه ادى فدماء يذل عليه

مسئله ٢٦٦ المواضع في اليوم واليلة السبعة للفرائض ربيع وثلاثون ركعة ثمان
ركعات قبل فريضة الظهر بعد الروا و ثمان ركعات بعدها قبل فريضة العصر و اربع
ركعات بعد المغرب و ركعتان من حدوس بعد العشاء الاخرة بعدان ركعة و ثمان
صلوة الليل بعد انقضاء الليل وثلاث ركعات لشعب والوتر بعد تسليمة و ركعة
العصر قبل فريضة العداة وفضل في جميع المواضع بين كل ركعتين تسليمة ولما افعى
فيه وجهان احدهما احدى عشرة ركعة ركعتان قبل الفجر و اربع مع الظهر قلها
ركعتان وبعدها ركعتان و بعد المغرب ركعتان و بعد العشاء ركعتان والوتر ركعة و
منهم من قال ثلث عشرة ركعة هذه و راد ركعتان فقال اربع قبل فريضة العصر و راد
حامد بن في الام على القولين كذا وجهين ومن الس من قال سبع عشرة ركعة و راد اربعاً

في مشيئة الضام
من ان يبره

في عدد اوقات
الوجوه و اوقاتها

قبل العصر وقل الثوري وابن الصارك واسحق يصلي هذه قبل الظهر اربعاً ومعهده ركعتين
وقل ابو حنيفة ركعتين قبل العصر واربعة قبل الظهر وقل العصر اربعاً واحدهما اربع
وروى الحسن عنه ركعتين وركعتين بعد المغرب واما الغناء الاخرى مع قبلها
ان احب واربعة معه وكل اربع ذكرها فهي شريعة واحدة.

[دليلاً] اجماع العرقة واحدهم لان ذلك معلوم من مذهبنا للمخالف والمؤلف
ولا يحتلجون في العدد وان اختلفت روايتهم في ذلك وقد ثبت اوجه فيه فختل فيه
من الاجبار في ذلك وروى اسمعيل بن سعد الاحوص الاسعري لقمي قال قلت لابي اسعدي
من موسى عليه السلام كم البلوة من ركعة فقال احدى وحمول ركعة لركعة اربع وثلاثون
ركعة وروى القاسم بن سارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال امرت ان اركع احدى وحمول
وروى القاسم بن سارة والقاسم بن عبد الملك وكثير بن عيسى ولو اسعدنا انما عبد الله عليه السلام
يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من لظوع مثلي لركعة ويسوم من تظوع مثلي لركعة.

مسألة ٢٦٧ يصلي لمن يصلي البقرة ان يشهد في كل ركعتين ويسلم بعده
ولا يصلي ثلثاً ولا اربعاً ولا ما زاد على ذلك تشهد واحد ولا تسليم واحد وان
يشهد في كل ركعتين وسلم سواء كان ليلاً نهاراً او حاليماً حالاً بسنة وقال
الثوري الاصل ان يصلي مني مني ليلاً كان ونهاراً وما يجوز ان يصلي اي عدد (عدة)
شأ اربعاً او ستاً او ثمانية او عشرة شعراً ووبراً او اذ رد على مني فلا يبي ان يشهد
عقيب كل ركعتين فان لم يعد وتشهد في آخرهن مرة واحدة احراه وقال في الاملاء
وان يصلي بغير احشاء حرقان وبه قال مالك وقل ابو حنيفة الاصل اربعاً ليلاً كان
ونهاراً وقل ابو يوسف ومحمد بقوله بهاراً ويقول الشافعي ليلاً كان ولحجر في النهار
عدد ان مني واربعة وان زاد على اربع لم يصح وحائز لثلاث مني واربعة اربعاً و
ستاً ستاً وثمانياً ثمانية فان زاد على ثمان لم يصح.

[دليلاً] اجماع العرقة وطريقة الاختصاص لان ما قبله مجمع على حوزة وما
قالوه ليس عليه دليل بل فيه خلاف وروى مالك عن ابي اسعدي عن ابي اسعدي عن ابي اسعدي
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوة الليل فقال صلوة الليل مني مني ودا حشي احدكم

كتاب الصلاة

الصبح صلى ركعة واحدة نوتر له مائة صلي وروى عن ابن عمر عن عروة بن مالك ان
النبي صلى الله عليه وآله قال صدوة الليل ولله مثنى مثنى وصهر هذين الحبرين يدان على ان مدار
على مثنى مثنى لا يحود وروى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول فيما بين ان يفرغ
من صلواته ان شاء الله الاخره الى ان يصدع الصبح (المحج) احدى عشرة ركعة يسلم في كل
مثنى وروى واحدة

مسئله ٢٦٨ نو في شهر رمضان يصلي مائة ركعة واحدة في شهر رمضان
صدوة الممرد حديث أبي منه وشيخ ابن دود على اسدي في هذه المسئلة قال حبان فيها
سنة والا حبان و حبان يصعب السدي في ذلك على قول ان قال ابو الماس و ابو اسحق
وعامة اصحابه صلوة امراد في الجماعة افضل من احدى و اثنتا عشرة و الشافعي وقالوا
احاد من اصحابنا انهم قالوا ان الجماعة هي المدة والحدوف والاشياء ووافقة لم
تسأل الجماعة عنده روى عن الفجر روى عن رومان اجماع الجماعة وكد محالهم تس
له (يحيى) الجماعة ثم روى في شهر رمضان فصدت له بعد ان احب الى منه يعني ركعات
الفجر وروى في شهر رمضان و كذا من قوله في شهر رمضان والقول اشياء منهم من
قوله من الجماعة فصدت له روى في شهر رمضان فصدت له في الجماعة شرع من احدهما
ان لا تجزئ الجماعة من حركه عن المسجد و في ان هذا اعم و يقر له فيصلي مائة ركعة
و يقره اثر مما يقرأ منة وقد روى في شهر رمضان على ان الصلاة صلى في سنة في شهر
رمضان فهو حد الى ان صلاة في جماعة وحسن و حبان اصحابه مذهب ابي الماس
و ابي اسحق

[دليل] اجماع الفرق وهم لا يخفون في ان ذلك سنة واحدة روى رومان
ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله كان يصدو لمرء في سنة الفجر من صدوته في المجدد المكتوبة
و روى عنه ان النبي صلى الله عليه وآله كان في المسجد يصلي صدوته من ثم صلى في القبلة فكثير
المس ثم جمعوا في السنة في ثلث فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله فاصبح قال ايت
الذي صمتم فلم يمعنى من الخروج اليهم الا اني حشسان بكم عليكم و روى عن
عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وآله كان يخرج الجماعة و امره ان يخرج لثلاثين ثم قال هي ثلثة و نعمت

في عدم
مشروعية الجماعة
في سواها

كتاب الخلاف

ابو حنيفة هو فرض واحدته بقولون هو واحد عتده وقار ابن المبارك ما علمت احدا قال الوتر واحد الا ابو حنيفة قال حماد بن زيد قلت لابي حنيفة كم الصلوة قال خمس قلت قالوتر وز فرض فكم بصلوة قال خمس قلت قالوتر قال فرض وقت لا يرى تغلط في الجملة او في العصيل.

[دليلا] اجماع ائمة فيهم لا يختلفون في ذلك وان كان قدوم في احبارهم ان صلوة الليل خمسة ويريدون مدتها شدة كدها ايضا لان رتبة الامة والاحتياج الى دليل وانما فيه له الى (حاشوا على الله وارضوا بصلوة وسطى) على ذلك لانه ثبت به ان الصلوات خمس لان الله تعالى في كتابه انما كانت صلاة ولا تكون لها وسطى وروى عن علي عليه السلام انه قال او راس حتم امة هو سنة سنها سبعم وروى حذيفة بن عتبة عن ابي عبد الله ع قال عرابي رسول الله ﷺ قال له عن الاسلام فقال خمس صلوات في اليوم وسنة فقال هل علي عشرة فقال لا لا انت تتلو ع ثم سألته عن الصدقة فقال لا يوم فله على عشرة قال لا لا صدقة ثم سألته عن الصوم فقال شهر رمضان في كل سنة فقال هل علي عشرة فقال لا لا الصوم فذكر ان رجلا وهو يقول والله لا اريد على هذا ولا نقص منه فقال صلى الله عليه وسلم فخرج صديقا وروى ابن عباس ان النبي ﷺ قال خمس فرض ونام بصوتع وبرز لاجر وكفنا الفجر وروى عن ابن عمر ان النبي ﷺ قال خمس فرض على اكلته وسمى اسطوخ عليها حيث ما توجهت به يؤمى براسه الماء وعندهم لا يجوز الوتر على ارا حلة وهذا حديث في الصحيح

مسئلة ٢٢٧ صلوة الليل عندنا احدى عشرة ركعة كما ركعتين تشهد وتسليم بعده والوبرد ركعة مع رده تشهد وتسليم وقار التافى الفصل الوتر احدى عشرة ركعة مسلم في كل ركعتين (ثنتين) وافر الفصل ثلث تسليمتين فثلث فصل من الواحدة والخمس الفصل من ثلث وثلث ركعة كل فصل والوتر الواحدة حائز والركعة الواحدة صلوة صحيحة فاذا في الصلوة ابوسكر وعمر وابن عمر وابن مسعود وسعد بن ابى وقاص وعبيد الله بن مالك واحمد واسحق وول ابو حنيفة الوتر ثلث ركعات

في عدد ركعات
صلوة الليل

تسليمه وحده في دليله، وعين منها لم يكن ومراوفاً لركعة الواحدة لا يكون
صلوة صحيحة وقال الثوري لا يوتر بواحدة.

[دليل] إجماع العرفة فيه لا يفتون في ذلك وما كونه الركعة الواحدة
صلوة صحيحة الأولى بـ بقولنا لا يجوز إلا لأحد في إشرع على ذلك والمر كعتان
محمية على كونهما صلوة شرعية وروى ابن ميمون عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
[المراء] يعني الركعة الواحدة وقد ثبت على أنه بمعنى لستم في كل ركعتين
فمروا به لرهري عن سالم عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
فوتر ركعة

في الأول
الاصطلاح
بـ

مسئلة ٢٧٥ لا يجوز أن يكون المراد من الركعة الواحدة
وفي السفر وحول الغائبين وهو هو لـ وهو هو لـ وهو هو لـ
وإذا حركه فإن كان ممن يـ بعد الصلاة لا يوتر آخره بل فصل
[دليله] إجماع العرفة فيه والإجماع أنه إذا أوتر آخر لـ كل حائز وليس
عني قول من أحركه أو اللـ ذلك وروى مسروق أنه قال في صلاة ركعتين كان رسول الله
ﷺ يوتر قائلاً ذلك بعد رسول الله ﷺ وروى عن مسروق وسعد وسعد ولكن
انتهى وتره حين مات إلى المخرج.

في أول
الليل وقام آخره

مسئلة ٢٧٦ من أوتر في حركه لا يعتد بمفعله أو لا يوتر منه قال
على عامة الصلوة والسلام وأن عسى وقد أشهدني إذا أوتر في الليل ثم قام للصلوة
صلى ما أحب ولم يقص وتره لشي صلاه ومقد صلب على في أصحابه وهو قول مالك
والثوري وأن المصالح وفل على عامة الصلوة والسلام وأن عسى قد قم نقص وتره من
يصلي ركعة شمع بها ما كان صلى ثم يصلي ثم يوتر بعد ذلك
[دليله] إجماع العرفة وأما فقد سـ وهو الوتر حر الليل فاد ثبت ذلك فمن
أوتر أول الليل فقد صلى قبل دخول وقته وذلك لا يعتد به.

في استيعاب
ما يقرأ في الوتر

مسئلة ٢٧٧ يستحب أن يقرأ في المفردة من الوتر في هوائه أحد والمعوذتين
وفي الشمع يقرأ ما شاء وفي الشافعي يقرأ في الأتاة سبح اسم ربك الأعلى وفي الشافعي

كتاب الغلاف

يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد المعبودين وقد بوجسه بقره ه قال الشافعي
 لا المعوقتين.

[دليل] اجماع العرقه وايضا قوله صلي (وقرؤا ما يتلى من القرآن) وقوله
 (وقرؤا ما تيسر منه) يدل على حوار فرقة المعوقين لانه لم يفرق وروى عيشه قالت
 كان رسول الله ﷺ يوتر شئت بقره في الركعة الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي ثالثة
 قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد المعبودين

مسئلة ٢٧٨ دعاء صوت الوتر ليس بمعنى ان يدعوا بما يتلى وقد روي في حديث
 ادعية معينة لانحمي او دسروا منها في بلد الحبس وقد اورد في دعاء ما رواه
 الحسن (الحسين) من على عهده بصوته ولما لم يزل يحمي - قال الله تعالى في كلامه
 اقوالهم في صوت الوتر اللهم هدي فيهم قديرا هديهم قديرا هديهم قديرا هديهم قديرا
 هديهم قديرا هديهم قديرا هديهم قديرا هديهم قديرا هديهم قديرا هديهم قديرا
 ولا يقصى عديت وانه لا يخلو من ذلك ربنا وانه لا يخلو هذا هو المنقول
 ورا دامت حانه ولا يفر من عديت وديت (هكذا) الحمد على ما قصيت

في دعاء صوت
 الوتر

كتاب صلوة الجماعة

في استحباب
الجماعة في
الصلوات الخمس

مسئلة ١ الجماعة في الخمس صلوات سنة مؤكدة وليست واجبة ولا فرضاً لمن فروض الاعيان ولا من فروض الكفوّة وهو المختار من مذهب الشافعي عند اصحابه وبقية ائمة حنيفة واصحابه والاوراعي ومالك وقال ابو الحسن بن سريج وابو اسحق هي من فرائض الكفوّة كصلاة الجماعة وقد داود واهل الظاهر وقوم من اصحاب الحديث انهم فروض الاعيان ثم اختلفوا في داود واجتواكركم ليست بشرط وقال قوم من اصحاب الحديث شرط وان صلى فرادى لم تصح صلواته

[دليل] اجماع الفرق وابناء الاصناف لدمعة وسحاب الجماعة وفرضها في هذه الصلوات يحتاج الى دليل وصحاح في دفع عن ابن عمر بن رسول الله ﷺ قال صلوة الجماعة بقدر صلوة احدى سمع وعشرين درجة وروي ابو هريرة ان النبي ﷺ قال صلوة الجماعة بقدر من صلوة احدى كم وحده بحمسه وعشرين درجة وان مسعود بن (حمزة) يصح اذ عشرين درجة فوجه الدلالة ان النبي ﷺ قال صلوة الجماعة و صلوة احدى ولقد اورد في كلام العرب موضوعاً يشترك في الشيء وان احدثهما يصل فيه فلو كانت صلوة احدى غير محرمة لما وقعت المعضلة فيها

فيما لو صلى في
الجمعة جماعة
وحده قوم آخرون

مسئلة ٢ دأبني في عدم جحد جماعة و جء قوم آخرون يتسعى ان يصلوا فرادى وهو مذهب الشافعي لا يقول هذا ايا كان احد الجماعة عدم ان يصل في نفسه فان دأبني يمكن له امام رائد ان يكون مسجداً على قارعة الطريق او في محلة لا يمكن ان يجتمع اهلهما دفعة واحدة فانه يجوز ان يصلوا جماعة بعد جماعة وقد روي اصحاب انهم اذا صلوا جماعة جء قوم جء لهم ان يصلوا دفعة اخرى غير انهم لا يؤدون ولا يقيمون ويحترون بالانان الاول.

[دليل] الاخبار التي ذكرتها في الكتاب الكبير وروى ابو علي الحبائي قال

لما عبد الله بن عبد الله في الله رجلاً فقال له حميد قد رأيتك في المسجد في لم يجد لغيره يعرف
بعضاً وحل في بعض في التمسح قد حل المسجد قدس في بعضه و دفعه عن ذلك
فقال ابو عبد الله عليه السلام احسن دفعه عن ذلك وامعه ثم سمع قتل قال دخلوا ابا رداً
بصلواتهم في قال يقومون في ناحية مسجد ولا بد ولهم في روى ربيع بن علي
عن ابيه عن ابيه قال دخل رجل المسجد وقد صلى على الناس فقل ان المؤمنين شئب
فليؤم احد كما صاحبه ولا يؤذن ولا يقيم

مسئلة ٣ صدق الصحابي بدعه لا يجوز فعله وحذف جميع افعالهم في ذلك وقالوا
ابو سنان قال قالوا في ما يكون فيها (مها) كتبوا في قوله عشرة وكعة
والمتخارن من كمان

في عدم شرعية
صلاة الضحى

[دلتنا] اجماع ائمة واهل البيت لا بد من ثبوت بدعة وكون ذلك مسبباً عن
الذي دليله في روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز الصلاة بدعة وما روى في ذلك من
الاحبار لغير معرفة ولا معرفة ولا يجوز ان يكون بدعة فلا يجوز العمل بها

مسئلة ٤ لا يجوز ابدال اسم الله تعالى بدعة في قوله الله تعالى لا تقبل
لا يصلي خلفه في فعل حرام وصحت بدعة غير هذه بدعة من بدعة في قوله لا تقبل
واصحابه وقال احمد بن حنبل في الامام قاعد بدعة بدعة في قوله لا تقبل في قوله لا
يجوز ان يصلي خلفه في فعل بدعة في قوله لا تقبل بدعة في قوله لا تقبل

في عدم حر
قوله الله تعالى لا تقبل
بعض من بدعة

[دلتنا] اجماع ائمة واهل البيت لا بد من ثبوت بدعة وكون ذلك مسبباً عن
الذي دليله في روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز الصلاة بدعة وما روى في ذلك من
الاحبار لغير معرفة ولا معرفة ولا يجوز ان يكون بدعة فلا يجوز العمل بها

مسئلة ٥ يجوز ابدال اسم الله تعالى بدعة في قوله الله تعالى لا تقبل
لا يصلي خلفه في فعل حرام وصحت بدعة غير هذه بدعة من بدعة في قوله لا تقبل
واصحابه وقال احمد بن حنبل في الامام قاعد بدعة بدعة في قوله لا تقبل في قوله لا
يجوز ان يصلي خلفه في فعل بدعة في قوله لا تقبل بدعة في قوله لا تقبل

في حكم ابدال
الاسماء بالماجر
وعكسه

عنه أيضاً لا يجوز و قال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز استحساناً والمنصهر حلف المتيهم
قال محمد لا يجوز استحساناً وأجمعوا على أنه يجوز للعسل رجليه إن يأنم بمن مسح
على حفيه.

[دليلاً] على جوارحه احتراجه في هذه المسائل ما ورد من الأحاديث في فصل الجماعة
ولم تفرق بين اختلاف أحوال الأئمة والمأمومين فوجب حملها على العموم وما صلوة
القاري حلف الأمامي وما معناه لقوله يُحْلِفُ مؤنكم أقرأكم ومن حلف بذلك حلف النص
فلا يصح صدوقه وإما كراهته ذكره في الإحصاء التي رواها أصحابنا وأوردناها في الكتب
المقدمة ذكرها.

مسألة ٦ يجوز للمفتري أن يأنم بالمتنقل والمتنقل أن يعندي بالمفتري مع
في أحكام الإحصاء
اختلاف بينهما وفي قول الحسن وصادق وعصا والأوراعي والشافعي وأحمد وأسحق
ودهب قوم إلى أن اختلاف الأئمة يمتنع لا يمتنع على كل حال ذهب إليه زراري وربيعة
ومالك وأبو حنيفة وقولوا يجوز أن يتم المتنقل بالمفتري ولا يجوز أن يأنم المفتري
بالمتنقل ولا المفتري بالمفتري مع اختلاف فرسبهما

[دليل] إجماع الفرق فابهم لا يختلفون في ذلك وأيضاً روى جابر قال كانت
معدن حمل صلى مع رسول الله ﷺ العشاء ثم ينصرف إلى موضعه فيسئله
فيصليها بهم هي له تطوع ولهم مكتوبة.

مسألة ٧ إذا أحس الإمام بداخل وقد قارر ركوعه أو هو راكع يستحب له أن
في استحباب
أخالة الإمام
ركوعه نواحي
بداخل
ينظف حتى يلحق بداخل الركوع وذلك يعني فيه قولان أحدهما أن ذلك مكروه وه
قال أهل العراق والمرواني والثوري لا يكره وهو اختيار أبي إسحق وعليه ذلك أصحاب
الثوري.

[دليل] إجماع الفرق وأخبارهم ذكرناه في الكتاب الكبير.

مسألة ٨ يجوز إمامه العمد إذا كان من أهله وبه قال الشافعي وقول أبو حنيفة
في حكم جامعة العبد
هي مكروهة وروى في بعض رواياتنا العبد لا يؤم إلا أهله.

[دليل] عموم الأحاديث الواردة في فصل الجماعة في ذلك ذكرناه في الكتب

وقوله **لا يؤمكم** اقراكم ولم يفصل.

مسئله ٩ لا يجوز ائمة ولد الرنا وقال الشافعي حاشته مكرهة وقال ابو حنيفة

في عدم جوار
امامه ولد الرنا

لاباس بها

[دليلنا] اجماع المرفقة وطريقه الاحتياط

مسئله ١٠ لا يجوز ان يأم الرجل امرأة ولا خنثى وبه قال جميع الفقهاء الا ابا

في عدم جوار
امامة المرأة للرجل

نورديه قال يجوز ذلك.

[دليلنا] اجماع المرفقة وايضا فادملوة في ائمة مفسر ولا يجوز درائها الا يقين

ولا يقين لمن صلى خلف امرأة وايضا روى حاربان النسي **لا يؤم** من امرأه رجلاً

ولا يؤم امرأته مهاجراً.

مسئله ١١ لا يأم الرجل جماعة من النساء ايس فيهن رجلاً وقال الشافعي

في جوار التداخ
النساء بالرجل

ذلك مكره.

[دليلنا] ان كراهة ذلك محتاج الى دليل وليس في الشرع مبدل عليه.

مسئله ١٢ لا يجوز ائمة خلف من حارب الحق من الاعتقادات ولا خلف العاسق

في اشارة
العدل والايمن
في الامام

وان وافق فيه وقال الشافعي اكره ائمة العاسق والمعصية للبدع وان صلى خلفه حار

وقر اصحابه المختلعون في المذاهب على ثلثة اسرب ضرب لا يكرههم ولا يفتقهم و

ضرب تكفره وضرب يفتقه فمالدين لا يكرههم ولا يفتقهم فهم المختلعون في المروغ

مثل اصحاب ابي حنيفة ومالك فهؤلاء لا يكره الاتمام بهم لا يفتقون فيه ولكن

ان كان فيهم من يعلم انه يعتقد ترك بعض اذكار كان ذكره الاتمام به من تحقق ائمة

تراه بعض الاركان لا يجوز الاتمام به والدين يكرههم هم المعتزلة وغيرهم فلا يجوز

الاتمام بهم لانهم محكوم بكمهم وليس ائمة صلوة فلا يصح الاتمام بهم واماندين

يفتقهم ولا يكرههم فهم الدين يستون السك والخطابية محكم هؤلاء وحكم من

يحق بالرنا وشرب الخمر وغير ذلك واحد فهو لاء الاتمام بهم مكره وانكمه يجوز

ويهداقل جماعة اهل العلم وحكي عن مالك انه قال لا يؤتم بدعي

[دليلنا] اجماع المرفقة في ذلك وايضا الصلوة في دمه يتيقن

ولا دليل على برائتها اذا صلى خلف من ذكرناه.

في عدم جواز
الوقوف خلف
بالأمام

مسئلة ١٣ لا يجوز ان يتم أمي بقارى فان فعل اعاد القارى الصلوة وحذف لأمي
الذى لا يحسن وحة الكتاب او لا يحسن بعضها فهذا يجوز ان يؤم بمثله فاما ان يؤم
بقارى فلا يجوز سواء كان فيما جهر بالقراءة او خف وقيل ان العباس وابواسحق يجرح
على قول الشافعى في الحديد ثلثة اقوال احدها انه يجوز على كل حال لانه على قوله
يلزم اماموم بقراءة فتصح صدوته وقيل العري والثاني انه لا يجوز بكل حال وبه قال
ابو حنيفة والثالث ان كانت الصلوة متابعه فيها لا يجوز وان كانت مما يتربى فيها جاز
وبه قال الثوري وابو ثور لان ما لا يجهر فيها يلزم المأموم القراءة وقيل ابو حنيفة انتم
قارىء بالى بطلت صلوة لكن وعند الشافعى يبطل صدوة العري وبه يقول.

[دليل] انه قد روي في الصلوة في الدعاء بقارى لا يجوز واستقصاه الامدليل وايضا قوله
لا يؤمكم اقرأكم وهذا خلاف المأمومة فلا يصح صدوته.

في صحة صلاة
المؤتم بالكفاي
باعتقاد اسلامه

مسئلة ١٤ اذا تم تكبير على صاهر الاسلام ثم نشر انه كان كافرا لا يحب عليه
الاعادة ولا يحكم على كذبه بالاسلام بمجرد الصلوة سواء كان صلى في جماعة او فردي
واما يحكم بالاسلام اذا سمع منه التهنيتين وقيل الشافعى تحب عليه الاعادة وقال يحكم
عليه في الصاهر بالاسلام لكن لا يلزمه حكم الاسلام فان قال بعد ذلك ما كنت اسلمت
ثم يحكم برقته ولا فرق بين ان يصلى في جماعة او منفردا وقيل ابو حنيفة اذا صلى في
جماعة لزمه بذلك حكم الاسلام فان رجع بعد ذلك حكم برقته وان صلى منفردا فانه
لا يحكم بالاسلام وقيل محمد اذا صلى في المسجد منفردا او في جماعة حكم بالاسلام وان
صلى منفردا في بيته لم يحكم بالاسلام.

[دليلنا] اجماع العروة والاحبار بذلك قد ذكرناها في الكتاب الكبير وقد قدمنا
ايضا بما يقدم بعضها وايضا وحوى الاعادة يحتاج الى دليل والاصل برائة الدمة فاعب
الحكم بالاسلام يحتاج الى دليل وروي عن ابن عباس ان النبي ^{صلى الله عليه وسلم} قال امرت ان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وهذا لم يقل ذلك.

مسئلة ١٥ فيها ثلث مسائل اولها من صلى يقوم بعض الصلوة ثم سقعه الحدث

في جوار استغلافه
الاسماء بوسيلة
الحدث ومستأثرين
آخرين

كتاب الخلاف

فستحلف أهما فيتم الصلوة حردلث و به قيل الشافعي في الجديد و كذلك ان صلى
يقوم و هو محدث او حنث ولا يعلم حذر نفسه ولا يعلم المأموم ثم علم في أثناء الصلوة
حان نفسه حرج واعتسل واستأنف الصلوة وقال الشافعي اذا عادت لمصلوة فاعتقدت الصلوة
في الابتداء جماعة يعبر اهدم ثم صدرت جماعة بعدهم الثانية بقول جماعة الى الايراد
قيل ان جم المأموم يحوز دلث و تمتل الصلوة من حال الجماعة الى حال الايراد و به قيل
الشافعي و قرأ و حثمة نطق صوته الثلثة ان يسبق صلوة افراد في صلوة جماعة فصدنا
انه يحوز دلث و للشافعي فيه قولان اذهب لا يحوز و به قال ابو حنيفة و امجبه و الثاني
يحوز و هو الأصح عندهم و هو احتذر لمربي مثل ما مضى.
[دليلاً] اجماع ائمه و حذرهم وقد ذكرناه في الثلب الكثر و لانه لا مانع
يمنع منه فمن ادعى المنع فعليه الدلالة.

مسئلة ١٦ اذا احرم خلف الامم ثم اخرج منه من صلواته و اهدى منه رد أصح
ذلك و قيل الشافعي ان كان لعذر صحت صلواته و كان لمعذر عذر فعلى قولين احدهما
يصح كما قلناه و هو الأصح و الثاني لا يصح و قيل ابو حنيفة يحدث صلواته سواء كان لعذر
اول غير عذر.

في حكم الية
المأموم الايراد
في أثناء الصلوة

مسئلة ١٧ يحوز للمعزاق المميز المعزاقين يكون اماماً في المرائس و المواقف
التي يحوز فيها صلوة الجماعة مثل الاستسقاء و به قال الشافعي و عن ابي حنيفة روايتان
احديهما انه لا صلوة له ولا يحوز الا تتم به لا في فرض ولا في عمل و الثانية ان له صلوة لكنهما
نعل و يحوز الا يتم به في الثفل دون العرس.

في جوار ائمة
لمعزاق المعزاقين

[دليلاً] اجماع العرقة و بهم لا يحتفلون في ان من هذه صفته يلزمه الصلوة و ايضاً
قوله لا يروهم بالصلوة لسمع يدل على ان صلواتهم شرعية.

مسئلة ١٨ اذا تم رجل ر حلاق المأموم على يمين الامم و به قال جميع الفقهاء
و ذهب معيدين العيب الى انه يقف على يمينه و قال المحمى يقف ورائه الى ان يجيب
مأموم فصلي معه فان ركع الامم قبل ان يجيب مأموم اخر تقدم و وقف على يمينه.
[دليلاً] اجماع العرقة و ايضاً روى عبد الله بن عباس قال أتت عند حلتى ميمونة

في امر حجاب
ان يكون المأموم
على يمين الامم

كتاب العروة

وجاء رسول الله ﷺ فوقف على ياره فاحدثني بيمينه واداري من ورائه حتى صيرني على يمينه.

مسئلة ١٩ - اذا وقف انسان عن يمين الامام وياره والتمس ان يتحررا عنه حتى يصير احلفه وانه قال الشافعي وحكي عن ابي حنيفة انه قال يتقدم الامام.

[دليلنا] اجماع الفرقه وروى حابر بن عبد الله بن وقف رسول الله ﷺ صلى فوقف عن يمينه فجاء ابن سحر فوقف على ياره فاحدثني بيمينه حتى صيرني احلفه.

مسئلة ٢٠ - اذا دخل المسجد وفد كعب الامام وحاضرا ان نموته تلك الركعة حارا ان يحرم ويترك ويمشي في ركوعه حتى يدنو من القمبان لم يحق ما موم احرفان جاء ما موم احرفوق موسعه وبقا احمد واسحق وقال الشافعي ان وحد فرجة هي الصف دخل فيه ولا حداث واحداثي حلفه ووقف معه وان لم يعد وحرم وحده كره له ذلك واعتقدت صلوته وانه قال مالك وابو حنيفة وسجانه وقال المحمدي وداود وابن ابي ليان صلوته لا تنعقد.

[دليلنا] اجماع الفرقه واخبارهم وقد ذكرناهم.

مسئلة ٢١ - اذا وقع الموم قدم الامام لم تصح صلوته وانه قال ابو حنيفة والشافعي في الحديد وهو الصحيح عندنا صحه ووقا في التقدم تصح صلوته.

[دليلنا] لا خلاف انه اذا سلى حلفه او عن يمينه وشماله ان صلوته صحيحة ولا دليل على صحتها اذا سلى قدامه.

مسئلة ٢٢ - اذا صلى في مسجد جماعة فدخل بينه وبين الامام والصوف حائل لا تصح صلوته وقال الشافعي ان كان في مسجد واحد صح وان كان حائل.

[دليلنا] اجماع الفرقه وما روي عن ان من صلى وراء المقصر لا صلواته.

مسئلة ٢٣ - يكره ان يكون الامام اعلى من الماموم على مثل سطح ودكان وما اشبه ذلك وانه قال ابو حنيفة والذي يصر عليه لشافعي انه لا بأس به وحكي الطبري

انه الا فصل

[دليلنا] اجماع الفرقه واخبارهم وقد ذكرناهم.

في استعجاب
تأخر الماموم
عن الامام

في جوار لا قداء
فيل لا يصل
ليس يتأخر
دوب الجماعة

في بطلان صدقة
الماموم المتقدم
على الامام

في حكم الحائل
بين الامام والماموم

في حكم علو
موقف الامام
عن الماموم

مسئلة ٢٤ من صلى حارج المسجد وليس بيته وبين الامام حائل وهو قريب من الامام او الصفوف المتصلة فصحت صلوته وان كان على بعد لم تصح صلوته وان علم بصلوة الامام وبه قد جميع الفقهاء الاعضاء فيه قل ان كان عالما بصلوته فصحت صلوته وان كان على بعد من المسجد.

في صحة
صلوة حارج
من المسجد
مع عدم وجود
الحائل

[دليل] ان ما عثرته مجمع عليه وما دعه ليس عليه دليل و يضاف قوله تعالى وسعوا الى ذكر الله وامروا بالناس على وعلى قول عاصم بن قيس وحول السمي يقتصر الناس على الصلوة في سوتهم ومنازلهم.

مسئلة ٢٥ الطريق ليس حائل فان صلى وبه وبين الصف طريق مقتد با الامام فصحت صلوته وبه قول الشافعي وقال ابو حنيفة الطريق حائل وان صلى وبينهما طريق لم يصح الا ان تكون الصفوف متصلة.

في عدم الحائل
الطريق

[دليل] اب المنع من ذلك يحتاج الى دليل والاصل جوازه وعيه اجماع العرفه.

مسئلة ٢٦ اذا كان بين المأموم والصفوف حائل يمنع الاستطراق والمشاودة لم تصح صلوته سواء كان الحائل حائط المسجد او حائط دار ومشتراكا بين الدار والمسجد وبه قول الشافعي وقال ابو حنيفة كذا هذا ليس بحائل وان صلى في داره بصلوة الامام في المسجد فصحت صلوته اذا علم بصلوة الامام.

في بيان
مسئله

[دليل] اجماع العرفه وروى حرير عن زراره عن ابي حمزة عليه السلام قال ان صلى قوم بينهم وبين الامام ما لا يتخطى فليس ذلك الامام لهم امام واي صف كان اهله يصلون بصلوة امام وبينهم وبين الصف الذي يتقدمهم قدرا ما لا يتخطى فليس كذلك لهم بصلوة وان كان بينهم سترة او حدار فليس تلك لهم بصلوة الا ان كان حجاب الباب قال وقد هذه المقاصير لم تكن في زمن احد من الناس وانما احدها الجبارون ليس لمن صلى خلفها مقتديا بصلوة من فيها بصلوة.

مسئلة ٢٧ من صلى وراء الشريك لا تصح صلوته مقتديا بصلوة الامام الذي يصلي داخله ولشافعي فيه قولان احدهما وهو الاظهر عندهم مثل قولنا والآخر انه يجوز

في حاله الشريك

كتاب الصلوة

[دليل] ما قدمته في المسئلة الاولى سواء والحرص صريح بالتمنع منه

في حكم
حالته لانه

مسئلة ٣٨ كون المأء بين الامام والمأموم ليس بحائل اذ لم يكن بينهما سائر من حرج و ما شبه ذلك وبه قول الشافعي وقول ابو حنيفة الماحضون وبه قال اوسعده الاصطحري من اصحاب الشافعي.

[دليل] ان كل ذلك ما يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما يدل عليه واحدا الجماعة و لعل فيهم عمة في جميع الاحوال

في حكم تقدم
سواء سواء
على سفيهة الامام

مسئلة ٣٩ لا يجوز ان يكون سفيهة اماموم قد تم سفيهة الامام فان تقدمت في حين الصلوة لم تطل الصلوة و للشافعي فيه قولان قال في تقديم نصح و قال في الحديث لا يصح.

[دليل] ان كون تقدم سفيهة المأموم على سفيهة الامام مطلقا للصلوة يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما يدل عليه.

في الساء الذي
يدع من مشاهدة
الامام

مسئلة ٤٠ اذا قدم ان المأء ليس بحائل فلا حرج في ذلك اذا انتهى اليه بمنع من الاتمام به لا مانع من مشاهدته والافتداء بافعاله وقال الشافعي يجوز ذلك في التلمذة ذراع فان زاد على ذلك لا يجوز.

[دليل] ان تحديد ذلك يحتاج الى شرع وليس فيه ما يدل عليه.

في صحة صفة
من نوى الانفراد
مطلقا

مسئلة ٤١ من سبق الامم في ركوعه و سجوده و تم صلوته و نوى مفارقة صحت صلاته سواء كان بعد ركوعه او بعد وقوفه او حسمه تطل صلوته على كل حال و قول الشافعي ان حرج لعل لم تطل صلوته وان حرج لمر عدد على قولين قال ابو سعيد الاصطحري لا تطل صلوته قولاً واحداً كما قدمنا ومنهم من قال على قولين احدهما هذا والثاني سفل صلوته ومن الشافعي انه قال كرهته ولم يبين ان عليه الاعادة.

[دليل] ان اطل صلوته بذلك يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما يدل عليه والاصل الانابة.

في بطلان الصلوة
حلف الفاسق

مسئلة ٤٢ لا يجوز الصلوة حلف الفاسق المرتكب للكفائر من شرب الخمر و ارب و اللواط وغير ذلك وخالف جميع الفقهاء في ذلك الا مالكاً فإنه واقفنا في ذلك و

كتاب الخلاف

حكى لعنصر عن أبي عبد الله العنبري أنه كان يذهب إلى ويحتج في ذلك بإجماع أهل البيت وكان يقول إن إجماعهم حجة.

[دليل] إجماع العروة و أيضاً الصلوة في الدعة يقين ولا تبرء يقين إذا صلى حلف العرق و روى أحمد بن محمد بن سعد بن اسمعيل عن أبيه قال قلت للرضا عليه السلام رجل يقرأ الدأوب وهو عارف هذا الأمر أصلي حذره قال لا.

مسألة ٢٣ يكره أن يتم المأفر المقيم والمقيم المأفر وليس مفسد الصلوة وقال به أبو حنيفة وقال الشافعي يجوز للمأفر أن يقتدى بالمقيم لأنه يلزمه التمام إذا صلى حلقه ويكره أن يصلي المقيم حلف المأفر كما قدمه.

في كراهية المأفر
المقيم بالمأفر
وبالعكس

[دليلنا] إجماع العروة و أيضاً روى الفاضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يؤم المحصر المأفر ولا المأفر المحصر قال أنلى بشئ من ذلك فتم قوماً حاضرين قد أتم الركعتين منهم ثم أخذ بيد بعضهم فقدمهم وإذا صلى المأفر حلف بالمقيم فليتم صلواته ركعتين وسلم وإن صلى معهم الظهر فليحرم الأوتس الظهر والأخيرتين العصر. **مسألة ٢٤** سمعنا لا يؤم الناس على كل حال المأفوم والأفرض والمأفوم في ولد المرأة والأعراسي بالمأفر حزين والمأفوم المطلع وصاحب الحج والعمرة وقد كره الخلاف في ولد المرأة والمأفوم لا خلاف أنه لا يؤم فيه فليس لأحد من الفقهاء كراهية ذلك.

في السجدة الذين
لا يؤم بهم

[دليلنا] إجماع العروة و روى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال حصة لأفوم الناس على كل حال المأفوم والأفرض والمأفوم في ولد المرأة والأعراسي وروى الشافعي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه قال قلت لأمير المؤمنين عليه الصلوة والسلام لا يؤم المقيد المأفوم ولا يؤم صاحب الحج والعمرة.

مسألة ٢٥ يستحل للمرأة أن تؤم المأفوم فيصلب جماعة في المأفوم والمأفوم وروى أيضاً أنها صلى بهم في الدفعة خمسة وثلاثين قال الشافعي والأوزاعي وأحمد وأصحابنا وروى ذلك عن عائشة وأم سلمة وقل ما لث مكره ذلك لهم فلا كان أو فرس وقال المعمر مكره في العريضة دون المأفوم وحكى الطحاوي عن أبي حنيفة أنه جائز غير أنه مكره.

في مؤامرات
المرأة للنساء

[دليلنا] إجماع العرفة وروى سعد بن مهران قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تأم النساء فقال لا بأس وروى عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله في الرجل يؤتم المرأة قال نعم تكوّن حلقه و عن المرأة تؤم النساء قال نعم تقوم وسطائيهن ولا تنقدن منهن.

في حكمه ولو وقف
الامام والمأموم

مسئلة ٣٦ لا يسمى ان يكون موضع الامام اعلى من موضع المأموم الا مالا يعتد به وما المأموم فيحوران يكون اعلى منه وقال الشافعي في الام له ان اراد تعليم الصلوة ان يصلي على الموضع لم يصح لراه من وراءه فيقتدى بركوعه وسجوده وان لم يكن هم حاجة والمستحب ان يكونوا على مستو من الارض وقال الاوزاعي متى فعل هذا صحت صلواته وقال ابو حنيفة ر كان الامام في موضع منخفض والمأموم اعلى منه حاروا ان كان الامام على الموضع العالي ون كان اعلى من القعدة صبح وان كان قائما فمادوس لم يمتنع.

[دليلنا] إجماع العرفة وروى عمر السدوسي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرئ حل يصلي بموضع وهم في موضع اسفل من موضعه لذي يصلي فيه فقار ان كان الامام على شيء لذك كان او على موضع ارفع من موضعهم لم يحر صلواتهم وان كان ارفع منهم بقدر اصبع او اكثر او اقل اذا كان الارتفاع بعد مثله من كبرت ارضا مسبوطة وكان في موضع منها ارفعه فقام الامام في الموضع المرتفع وقام من حده اسفل منه والارض مسبوطة الا انهم في موضع منحدر قال لا بأس قال وسئل ان قام الامام اسفل من موضع من يصلي حده قال لا بأس قال ومن كان راحل فوق بيت اود كان او غير ذلك وكان الامام يصلي على الارض اسفل منه حار للراحل ان يصلي حلقه و يقتدى بصلواته وان كان ارفع بشيء كثير

في وقت القيام
الى الصلوة

مسئلة ٣٧ وقت لقسم الى الصلوة عند فراغ المؤذن من كمال الاذان وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز اذا قن المؤذن حتى على الصلوة ان كان حاروا وان كان غائبا مثل قولنا.

[دليلنا] نَ ما عتبرناه صحيح على حوارهم واعتبروه ليس عليه دليل.

مسئلة ٣٨ وقت الاحرام بالصلوة حين يرفع المؤذن من كمال الاقامة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان يبلغ المؤذن قد قامت الصلوة حرم الامام جسد. [دليلنا] ان ما ذكرناه لاحلاف انه جائز وما ذكرناه ليس على حوارهم دليل و روى عن النبي ﷺ انه قال اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول فالظاهر انه تابع المؤذن في كل كلام الاذان حتى يفرغ منه.

في وقت تكبيرة الاحرام

مسئلة ٣٩ ليس من شرط صلوة المؤمن ان ينوي الامام امامته رجلاً كان المؤمن امراه وبه قال الشافعي وقال الاوزاعي عليه السلام ينوي امامة من ياتم به رجلاً كان المؤمن امراه وقال ابو حنيفة ينوي امامة المرأة ولا يحتاج ان ينوي امامة الرجال.

في عدم اشتراط نية امامة في الامام

[دليلنا] لاصل برائته الذمة وكون هذه النية واحدة يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما يندفع على ذلك فوجب معه و روى عن ابن عباس انه قال كنت عند خالتي بميمونة فقام رسول الله ﷺ فتوضأ فوقف يصلي فعمت فتوضأت ثم خست فوفقت على يساره فوجد بيدي فاداري من ورائه الى يمينه ومعلوم من النسي ﷺ انه ما كان ينوي امامته.

مسئلة ٤٠ اذا اتى الانسان صلوة بغير علم ثم احرم الامام بالفرس بغير علم انه لا يعوته الفرس معه ام لاقلته وان علم انه تعوته الجماعة قطعها ودخل في الفرس معه وان احرم الامام الفريضة قبل ان يحرم بالمائة فانه يتمعه بكل حال ويصلي بالمائة بعد الفريضة سواء كان (مع) الامام في المسجد او خارجا معه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كان في المسجد مثل قولنا وان كان خارجاً معه فان خاف فوت النية دخل معه كما قلنا وان لم يخف فواتها تقم الركعتين بولته ثم دخل المسجد فصلى معه.

في قطع الصلاة لاداء الجماعة

[دليلنا] انه لاحلاف ان ما قلناه جائز وليس على ما اثاروه دليل و روى ابو هريرة ان النبي ﷺ قال اذا قامت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة و روى سماعة بن مهران قال سألته عن رجل كان يصلي فخرج الامام وقد صلى الرجل ركعة من صلوة الفريضة فان

كتاب الصلوة الجامعة

ان كن اماما عدلا فليصل احدى وليتصرف ويحمله تطوعا وليدخل مع الامام في صلوته وان لم يكن امام عدل فليس على صلوته كما هو وصلى ركعة اخرى يجلس فيها يقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له اشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم ليتيم صلوته معه على ما استطاع من التفية واسعة وليس شيء من البقة الاوصاحبها ما حور عليها ووجه الدلالة من الحرمانه اوجب امام العرس ركعتين وان يجعلها دفلة ثم يقتدي بالامام وانما قل بذلك اولى بالترك والحق وقد ذكرنا الروايات في هذا الباب في الكتاب انكسر.

كتاب صلوة المسافر

مسئله ١ - سر الصلاة واحدة كسب ومعدوداً ليهامثل الحج والعمرة والزيارات وما شبه ذلك فيه التفسير بالاختلاف والمباح عند بحرى محراه في خوارق التفسير وأما اللهو فلا تفسير فيه عندنا وقال الشافعي يقصر في هذين السمرين وفي ابن مسعود لا يجوز التفسير في هذين السمرين.

في وجوب القصر
في سر الصلاة

[دليلاً] إجماع الفرقه وأيضاً قوله تعالى "وَأَذِّنْ صَرْقَتُمْ فِي الْأَسْرِ" ليس عليكم جُنْحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ" وهذا عدم في السر المباح والواجب للصلاة ولا يلزمنا على ذلك سر المعصية والله لا يحررنا ذلك دليل إجماع لفرقة المجتعة وأيضاً الأحكام التي رويت في وجوب التفسير عامة في جميع الأسرار إلا ما أخرج الدليل.

مسئله ٢ - حد السفر الذي يكون فيه التقصر من حلة وهي أمانة فراسخ من يدان وهي أربعة وعشرون ميلاً أو من الأوراعى وقت الشافعى من حلتان ستة عشر فرسخاً ثمانية وأربعين ميلاً من عليه في الواطى ومنهم من قال ستة وأربعون ميلاً ومنهم من قال زيادة على الأربعين ذكره في تقديمه وقال أصحابه كل مدلين تساعشر أم قدوم بمدنه قال ابن عمر وابن عباس ومالك والليث بن سعد وحماد بن عمار وأبو حنيفة وأصحابه والثوري السمر الذي يقصر فيه ثلث مراحل أربعة وعشرون فرسخاً ثمان وسبعون ميلاً وروى ذلك عن (ابن عباس و) ابن مسعود وقال داود أحكم السمر يتعلق بالسفر الطويل والقصر.

في بيان حد السفر
الذي يوجب
التقصير

[دليلاً] إجماع الفرقه وأيضاً قوله تعالى "وَأَذِّنْ صَرْقَتُمْ فِي الْأَسْرِ" ليس عليكم جُنْحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ" قلصهر خوارق التفسير في كل ما يسمى سفر إلا ما أخرج الدليل وهو ما اعتبرناه وما نقص عن الثمانية فراسخ وبأخرجه بإجماع الفرقه وأيضاً قوله تعالى "وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" يوم يعرق فوجب حمله على العموم إلا ما أخرج الدليل وأيضاً روى العيص بن القيس عن أبي عبد الله عليه السلام في

كتاب الصلوة السابعة

للتقصير حدة أربعة وعشرون ميلا يكون ثمانية فراع.

في وجوب التقصير
في الصلوة
الرابعة

مسئله ٢٠ التقصير في السر فريضة وعزيمة والواحد من هذه الصلوات الثلث
الظهر والعصر والعشاء الاخره ركعتان فان صلى اربع مع لعدم وجوب عليه الاعاده وقيل
امو حنيفه مذهب قول الامه قائل ان علي ركعتين وان كان مشهد في الشبهة صححت صلواته
وما راد على الثنتين يكون فيه لا بد من معصية فيصلي اربع فيكون الذي فرضه سقط
به الفرض والقول بان التقصير عزيمة مذهب علي عليه الصلوة والسلام وعمر وروى الفقهاء
مالك والشافعية وصححه وفي الشافعي هو واحد بين ان يصلي صلوة السر ركعتين
وبين ان يصلي صلوة الجهر اربعاً فيسقط بذلك الفرض عنه وقيل الشافعي انتقص اربعاً
وقيل المرعي الاثنام فصل ومذهبه قال في الصحة عمن وعنده الله من معبود وسعدن
ابي وقاص وعائشة وفي المعها الاوراعي وابو ثور .

[دليلاً | اجماع الفرق والادوية لعمالي رقم من كلف منكم من يضاً وءلى
سنة ربيعة من اثم حره ورحب لعداء نفس السر والسر وكث من قال بان
القطر واحد لا يجوز غيره فان في صلواته منه والفرق من المشنتين مخالف للاجماع
وروى عمران بن الحصين قال حدثت مع النبي ﷺ وكان يصلي ركعتين حتى ذهب
وكذلك مع ابي بكر كسلك مع عمر حتى ذهب وقد ثبت ان افعال النبي ﷺ على
الوجوب وايضا فهو كان اخصر حصه لاعدل لشيء عن الفضل في الاثنام الى
التقصير لئلا هو الرخصة وروى عن امرائه ان صلوة الصبح ركعتين و صلوة الجمعة
ركعتين و صلوة لظفر ركعتين و صلوة السر ركعتين تمام غير قصر على لسان سيكم و
روى ابن عباس قال فرض الله صلوة على لسان سيكم في السر ركعتين وفي الجوف
ركعتين وروى عن عائشة قالت فرضت لصدوة ركعتين ركعتين وقوت صلوة لساها
وريد في صلوة الجهر وروى عبدالله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام ان الصلوة في السر ركعتين
ليس قبلهما ولا بعدهما شيئا الا المغرب ثلث وروى حذيفة بن منصور عن ابي جعفر
عليه السلام واني عبد الله عليه السلام اجمع فلا صلوة في السر ركعتين ليس قبلهما ولا بعدهما شيئا و
روى الحسن بن علي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام صليت الظهر اربع ركعات واد في السر

قال أعددها.

في ان صدقة السفر
لا تسمى قصرًا

مسئلة ٤ صدقة السفر لا تسمى قصرًا لأن قصر السفر مخالف لقصر من المحصور فيه
قال أبو حنيفة وكره من وافقت في وجوب القصر وقد التفتعي انه تسمى قصرًا
[دليلنا] انه اذا نيت بمقدمته ان الانتم لا يجوز فكذلك من قال بذلك قال انه قصر من
قائم بنفسه والقرن بذلك مع سميت به قصر احلاف لا جماع ولا احبار التي قد تسمى به مرة
بذلك وانه قصر السفر.

في عدم جوار
لصوم في السفر

مسئلة ٥ من صام في السفر أدى بحسب فيه التقصير لم يحرم وعليه الاعادة وانه
قال في الصحابة ستة منهم عمرو اوهريزه وقال داود مباح صيامه ولكن عليه القضاء
وقال ابو حنيفة والتفتعي وغيرهما ان شاء صام وان شاء افطروا ان صام احرام.
[دليلنا] اجماع الفرقه وايضا قوله يعني وان كان مريضاً وعلمى سعة رفقاً
من انهم حره ووجب صوم عدة الانتم بنفس السفر والحرم وان قالوا بعدمه فافطر قلب
ليس ذلك في الاله قصر اذا كانت فعليه الدلالة وايضا اذا نيت ان لا يجوز في الصلوة
على كل حال ووجوبه الاعادة ولم يسمع فيه جهاد نيت في الصوم لان احكامهم يفرق
وايضا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس من البر الصيام في السفر وفي حرم احراق الصائم
في السفر كما لم يعط في المحصر ويستوفى هذه المسئلة في كتاب الصيام.

مسئلة ٦ اذا روى السفر لا يجوز ان يقصر حتى يعيب عنه السبيل ويخفى عنه
اذا ان مصره او جدران بلده وبه قال جميع الفقهاء وقال عطاء بن روى السفر جازله القصر
وان لم يفارق موضعه.

في عدم جوار
بالتقصير قبل
حد السفر من

[دليلنا] اجماع الفرقه وايضا الصدقة في الدقة يقين ولا يجوز قصرها الا بيقين
وما ادعوه ليس عليه دليل وما اعتراه مجمع عليه وايضا قوله يعني ودايم انهم في
الارض ليس عليهم حجاج اية قصر وان من الصلوة وهذا ما ضرب فلا يجوز له القصر.

مسئلة ٧ اذا فارق مسكن البلد حازله القصر (التقصير) وانه قال جميع الفقهاء
وقال مجاهد ان سافر بها لم يقصر حتى يمسي وان سافر ليلا لم يقصر حتى يصبح.
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

في جوار القصر
حد مفارقة
بيانه لبلد

في جواب تمام
لنابى الامامة
في بلد عشرة ايام

مسئلة ٨ المسافر اذا نوى المقام في بلد عشرة ايام وحب عليه التمام وان نوى اقل من ذلك وحب عليه التقصير وبه قال علي عليه الصلوة والسلام وابن عباس وابيه ذهب الحسن ابن صالح ابن حنبل وقال سعيد بن خبير ان نوى مقام اكثر من خمسة عشر يوماً اتم وعين ابن عمر ثلث روايات احديها ان نوى مقام خمسة عشر يوماً اتم فحمل الجحد خمسة عشر يوماً وبه قال الثوري وابو حنيفة واسحق والثانية قال ان نوى مقام ثلثة عشر يوماً اتم ولم يقل بهذا احد والثالثة ان نوى مقام اثني عشر يوماً اتم وعليه استقر مذهب وبه قال الاوزاعي وقال الشافعي ان نوى مقام اربعة سوى يوم دخوله وخرجه اتم وان كان اقل قصر وبه قال عثمان وسعيد بن المسيب وفي المذهب ما لث والثلث بن سعد وسحق وابو نؤير وقال ربيعة بن نوى مقام يوم اتم وقال الحسن البصري بن حجر بلد موع رحله اتم وقالت عائشة متى وضع رحله اتم اي موضع كان فكها ذهب بن القصير مدام لم يخط الرحل فمضى حتى وضع رحله اي موضع كان اتم واذا كان في اقامة سائرة او وافقه ولم يرحل عليه لم يخط كان له التقصير وان حصل لم يقصر.

[دليلاً] اجماع لطائفة وقد تسان اجماعها حجة وايضاً في اوصافه قال ابو عبد الله عليه السلام في عمر ارحل من يقيم عشر ايام في بلد من بلد في شهر لا يرى من اقام فيقول ليوم وعدا فيقصر ما بينه وبين شهر وان اقام بذلك ايام اكثر من شهر فديتم الصلوة

في حكم المسافر
في الامامة شهر

مسئلة ٩ اذا اقام في بلد ولا يرى كم يقصر له ان يقصر مائة ودين شهر وبه راد عنه وحب عليه اتم وفي ذلك وفي له ان يقصر ايام يعرفه على مقام شئ يقصره ما بينه وبين ستة (سبعة) عشر يوماً وان راد على ذلك ان علي قولين احدهما انه يقصر ابتداء والثاني انه يتم وقال ابو اسحق يقصر ما بينه وبين اربعة ايام فان راد على ذلك كان على قولين احدهما يتم والثاني يقصر ابتداء الى ان يعرف اربعة ايام وقال ابو حنيفة له ان يقصر اذا الى ان يعرف ما يحب معه التمام.

[دليلاً] اجماع الفرقه فانهم لا يرضون فيه وحدت ابى بصير في له مسئلة الا ولي تضمن ذلك مريضاً فلا وجه لاعادته.

كتاب الخلاف

مسئله ١٠ د حاصر (حاصر) الأعمام بعداً وعزم على أن يقسم شهراً وحب عليه وعلى من عدى عزمه وعزمه لتعمد وللشافعي فيه قولان أحدهما مثل قولنا ولا حراً عليه التقصير أبداً وبه قال أبو حنيفة واحتاره العربي
[دليلاً] إجماع الفرق لأن لا حراً في ر من عزم على المقام عشرة أيام وحب عليه التعمد في المحذور وغيره فوجب حملها على العموم وأيضاً قوله تعالى «وإذا أصرتم على ذلك فليس عليكم جناح أن تقصروا» وهذا ليس صار فوجب أن لا يجوز له التقصير ولا يدرى فمعنى له يعزم أن لا يجوز له وأيضاً نقلاً عن ذلك خصوصاً بدليل

مسئله ١١ البدوي الذي ليس له راعية وآمه أو سبيته يشغل من موضع إلى موضع صلباً للمرعى والحبس ويتبع مواضع القطر بعد عزمه لتعمد وقيل للشافعي إذا سار سراً يقصر في مثله قصر.

في موضع
عليه لتعمد
في السفر

[دليلاً] إجماع الفرق وأيضاً في السعي روى عن أبي رزدة عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن علي بن عبد الله عليه السلام أنه قال سمعته يقول لا يصح أن يبدو في راعية ولا في آمة ولا في سبيته ولا في سوق ولا بدوي الذي يطلب مواضع القطر ومشت الشجر والراعي والمحدث الذي يخرج لقطع السبل والذي يطلب الصيد يريد بها هو الدنيا.

مسئله ١٢ يستحب الأعمام في راحة موضع مكة والمدينة ومسجد الكوفة والحائر عني س كنه السلام ولم يحسن أحد من الفقهاء موضع استحباب الإتمام وبه.

في استحباب
الإتمام في أماكن
التقصير

[دليلاً] إجماع الفرق أمجدة وقد ورد من أحبارنا في كنية في كتب تهذيب الأحكام وروى حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام أن من محزون علم الله الإتمام في أربعة مواضع حرم الله وحرم رسوله ﷺ وحرم أمير المؤمنين عليه السلام وحرم الحسين بن علي عليه السلام وروى زياد القمي عن أبي الحسن عليه السلام أن من أحب الله أحب الله وأكره الله وأكره الله كره الله وأتم القنوة بالجرمين وبالكوفة وعند قبر الحسين عليه السلام والقنوة والسلام **مسئله ١٣** الوالي الذي يدر في ولايته يحب عليه لتعمد وقيل للشافعي إذا

في أول الذي
يدور في ولايته

کتاب الصلوة المأخوذ

اذا اختار بموضع ولايته وحب عنه المصير وارا حل منه ولايته بمكة لاستيفان به
والمقام اتم

[دليلاً] اجماع الفروع وايضا خبر السنوني عنى قدس سره في ذلك والاحتمار
في هذا المعنى اوردتها في الكتاب الكبير.

في المسار
الذي كان اول
الوقت حاضراً

مسئله ١٤ اذا خرج الى السفر وقد دخل الوقت الا انه عنى مقداراً بعد اى وقت
انقرض اربع ركعات خارجة المفردة يستحب له ان لا يدخل الى وضوء السفر بعد دخول
الوقت من كل مضي مقداراً بمسألة عنى قدس سره ان له ان يصلى (كل هذا
سقط) وهذا قول الجماعة لا المرى وبه قال عنه الامام ولا يجوز ان يصلى
[دليلاً] قوله تعالى «وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا» وفيه دلالة على ان
تتم الواجب من الصلوة ولم يحسن وهذا ما لا يجوز ان يصلى له بعد ان قد مضى
ان الوقت ممتد ودرهم بعد الوقت حجباً عنى ان يصلى من خارج وقت
لا بعد الله ^{عليه السلام} بدخول على وقت الصلوة وفيه منع فلا يصلى حتى يدخل على
صلواته بعد ذلك قلت بدخول على وقت الصلوة وفيه منع ان يصلى من خارج وقت
اخر حجباً عن وقتها لم يفعل بعد والله جل جلاله تعالى في قوله (واما) لا يستحب
ان يصلى قبلها فلما رآه يشير الى ان حر حجباً عنى عنى ان يصلى من خارج وقتها
فقلت انى بعد الله ان يصلى من خارج وقتها لم يفعل بعد والله جل جلاله تعالى في قوله (واما) لا يستحب
ان يصلى من خارج وقتها لم يفعل بعد والله جل جلاله تعالى في قوله (واما) لا يستحب
الاخذ وحملنا الاول على الاخبار وهذا على الاستصحاب

في السفر
قد بقي
من الوقت مقدار
او جمع ركعات

مسئله ١٥ ان سافر وقد بقى من وقت مفرداً عنى ان يصلى فيه اربع
ركعات فالحكم فيه مثل الحكم في المسئلة الاولى وبه قال اجماع وقت المرى لمسى
له التقدير وتابعه ابو الطيب بن سلمة.

[دليلاً] عنى ذلك ما قدمناه في المسئلة الاولى

في السفر
من الوقت مقدار
ركعة او ركعتين

مسئله ١٦ ان بقى من الوقت ما يمكن ان يصلى فيه ركعة او ركعتين فيه حجاب
بأن يصلى منها منهم من يقول ان الصلوة تكون دء ومنهم من يقول ان يصلى منها

وبعضها قضاء والاول اصح فعلى هذا لا سفر في هذا الوقت وحسب عليه التقدير لانه لحق الوقت وهو مسافر وعلى الوجه الآخر لا يجوز له التقدير لانه سفر مؤداً لجميع صلوة في الوقت واحتلف اصحاب الشافعي مثل ما قلناه فعلى ان حجة ان الحل اذا فعله هذا قايوا بالتقصير وقالوا لا يحق وعبر بعضها قضاء وبعضها قضاء وعلى هذا لا يجوز له التقدير [دليلنا] على ما اخترناه قوله تعالى «واذا صرتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا» انما هو في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا وهذا صريح في الارض فليس عليكم التقصير وانما قد ثبت فيما مضى ان من لحق ركعة في الوقت فقد لحق الوقت وقد ثبت ذلك حارجه التقدير على ما بيناه

مسئلة ١٧ اعلم لا يحتاج الى ثبوت القصر بل يكفي ثبوت فرس الوقت وانه في الوضوء وقال الشافعي لا يجوز لقصر الا بثبوت شروط ان يكون مسافر بقدر فيه صلوة وان ينوي انقصه من الاحرام وان يكون الضميمة اذا لاقت فوساها من التقصير مع الاحرام ان يحركه القصر وهو المسمى بان يوى بقصر من السلام حركه القصر [دليلنا] انه قد ثبت بما دللنا عليه ان فريضة التقصير وانما ثبت ذلك انه يحتاج الى ثبوت القصر على ان ينوي فريضة الوقت فان فريضة وقت لا يكون الا مقصوداً وانما الاصل برؤية البقعة فمن وجب عليه هذه السنة فعليه ان يلاها

في عدم ج
د في القصر
في القصر

مسئلة ١٨ لا حرم للمسافر بالصهر منه معصية وبنية التمام من غير ان ينوي المقدم عشرة ثم يدرجه ووجب عليه التقصير وقت جميع اصحاب الشافعي انه يدرجه التمام [دليلنا] حجة في العرقه وايضا ثبت ان فريضة المسافر التقصير فاذا نوى التمام من غير مقدم عشرة اثم فعله نوى غير ما هو فرضه فلم يحرم وانما قد اتفقت على ان التقصير قبل هذه السنة فمن ادعى وجوب التمام عند حدوثها فعليه الدلالة

ومما لم
هو مسافر
بقصر وتمام
في صوته

مسئلة ١٩ اذا صلى ستة التمام و سعة عطلة من غير ان يدرجه المقدم عشرة اثم ثم اعاد صلواته لم يجب عليه اعادةها على التمام وقت جميع اصحاب الشافعي يدرجه اعادةها على التمام وفي المسمى هو بالخيار بين التقصير والتمام [دليلنا] ان هذه المسئلة فرع على المسئلة التي قبلها وبما ثبت ثبت هذه

في سائر مواضع
في تمام
في تمام

لأن أحدا لا يفرق بينهما

فيما لو أحرم
المسافر حلف
بغيره

مسئلة ٢٠ إن أحرم المسافر حلف المقيم لا يلزمه المصم إن عليه التقصير إذا صلى لنفسه مرة سلم سواء ذكره في قول صلوته أو في آخره وقال كذا من جعل المسافر بالحجيرين التقصير والتنصم ومن أوجب عليه التقصير أنه يلزمه إتمام سواء ذكره في قول أنصوه وفي آخره إلا لشعبي وخاوس فإنهما قالاه القصر وإن كان معه متماوقا من حيث إن ذلك معه ركعة أم وإن كان أقرب منه كان له القصر

[دليله] قوله تعالى **وَأَمَّا مَنْ أَضَلَّهُ فِي الْأَرْضِ** فليس عليك حرج إن تقصر وأمن أضلوه وهذا يوجب في الأرض وأيضا فدينشال ومن المسافر القصر ولا يلزمه إتمامه لأنه لا مع له عشرين هذا لم يوافق مقام عشرين لزمه إتمام

في من يقضي
تفاته وهو
في الحضر

مسئلة ٢١ من ترك صلوة في السفر ثم ذكرها في الحضر فصلا صلوة المسافر وأما في قول لا في الأم إلا في الأرضي وقال في الإملاء له القصر وإنه قال ما أتوا وحضه عراهما قد لا تقصر حتم وعمره من قوله

[دليله] أحاديث العرقه وأما من القضاء تابع للمقضي ويجب مثله في صورته وكيفية وإذا أتى من المسافر القصر والقضاء مثله وأيضا فإن خذالم يفرق بين المستثنى والواجب روى عن النبي **مَنْ كُنِيَ فِيهِ الْقُلُوبُ** من نام عن صلوة أو سيج فبطلها إذا ذكرها قبلت وقتها وقوله فليصليها وهذا كناية عن النبي **مَنْ كُنِيَ فِيهِ الْقُلُوبُ** كنهان وروى مرة من قبله **مَنْ كُنِيَ فِيهِ الْقُلُوبُ** في السفر قد كره في الحضر من يقضي ما فاتته كما فاتته إن كانت صلوة السفر دأها في الحضر مثلهما وإن كانت صلوة الحضر فدينشال في السفر صلوة الحضر

في قضاء
الفاته في السفر
فغيره وهو
في السفر

مسئلة ٢٢ إذا أراد صوم في السفر قد كره في سفر قضاها صلوة السفر سواء كان ذات السفر وعمره ولشعبي عنه قولان أحدهما مثل قول والآخر أنه يقضيها صلوة المقيم فالمسئلة مشهورة بالقولين

[دليله] ما ذكرناه في المسئلة الأولى سواء وأيضا ثبت أنه يلزمه القصر في الحضر فكذلك في السفر لأن أحدا لم يفرق

مسئلة ٢٣ : اذا دخل العسافر في الصلوة سبّ القصر ثم عرّ له نية المقام وقد صلى ركعة تمت صلوة المقيم ولا يبطل ما صلى بل يبني عليه وبه قال الشافعي وقال مالك ان كان صلى ركعة اضاف اليه اخرى ومدة رت الصلوة بنية.

فيمن يول لاقامة
في بناء الصلوة

[دليل] ما روي من ان من نوى المقام عشر اكل عليه التمام ولم يعرفوا بين من يكون صلى بعض الصلوة ومن لم يعتد ثبثاً صافوح حملها على عمومها.

مسئلة ٢٤ : روي في حلال القدوة للمقام لرمه التمام على ما قدمه من كان اتم مائة صلواته والمأموم سب ان قالوا مسافر من كان عليه التمام التقصر ولا يلزمهم التمام وبه قال مالك وروى في بلزمهم حماد.

في من نوى التمام
في لسانه وان
كان اماماً

[دليل] ما قدمه من انه يجوز للمسلم ان صلى خلف مقيم ولا يلزمه التمام والشافعي ما يراه على اصح في ان المسافر وصلي خلف المقيم لرمه التمام وقد بينا مسنده فالكلام على المسئلتين واحده.

مسئلة ٢٥ : اذا احرم مسافر بمسافرين ومقيمين فحدث الامام واستحدث مقيماً اتم ولا يلزم من حنيفة من احرم من الامام وهو في حنيفة وفي الشافعي يلزمهم التمام.

فيما لو كان الامام
مسافراً فحدث

[دليل] ما قدمه في المسئلة لاري في هذه فرع عليه

مسئلة ٢٦ : من صلى في السجدة ومكبه صلى في قائماً وحمل عليه القيام واقعة كانت السجدة وسيرة وفي الشافعي وابو يوسف وتحرّف ابو حنيفة هو بالحير بين ان يصلي قائماً او قاعداً.

في حكم الصلوة
في السجدة

[دليل] به لاجل ان في الصلوة قائماً فمن ادعى سقوط القسم في هذه الناحية فعليه الدلالة وبها روي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فان صلى قائماً لم يستطع فجالس فان لم يستطع فعلى جنب ولم يفرق.

مسئلة ٢٧ : ان احرم المسافر خلف مقيم عالماً به او ظاهراً له او لا يعلم حاله نوى لنفسه التقصير وكذلك ان نوى خلف مسافر عالماً بحاله او صافاً لسفره لرمه التقصير في الاحوال كلها قال الشافعي في المسائل كلها يلزمه التمام وان لم يكن مسافراً او قصر

فيما لو احرم
المسافر بالمقيم
او بالمسافر بقصر

كتاب حلاوة السافر

الامم لرم المأموم التمام وان علمه سافرا او علم على طه ذلك نوى انقصر فان سلم في الر كعتين نعه وان صلى اربعاً تمماً فعليه الانتم وان احدث الامم وانصرف وان احمره نوى انقصر او التمام عند على ما احمر وان لم يحمر عرابه عاد فصلى ر كعتين او اربعاً عمل على ما شهد وكتب قصر قصر وان اتم فعليه التمام واحتلف اصحابه فقل او اسحق عليه الانتم و قال ابو العباس له انقصر عرابه فان حدث المأموم فحرج فتوسد له رمة التمام لانه خفي عليه حل الامم

[دليلنا] ما قدمناه من ان المافر اذا صلى حلف مقيم لم يلزمه التمام وهذه المسائل فرغها الشافعي واصحابه على اصلهم ان المافر اذا صلى حلف مقيم كان عليه التمام وقد ابطالناه

مسئلة ٣٨ اذا سافر الى بلد له طريقان احدهما يحب فيه التقصير والاخر لا يحب فيه التقصير فقصدا ليعر عرس او ليعر عرس كان عليه انقصر وقال الشافعي ان قصد (سلك) الا بعد لعرس صحيح ديني او ديني كان له انقصر وب كان لعرس عرس فيه قولان احدهما ليس له انقصر و في الامم والقديم له انقصر و في قال ابو حنيفة وهو احتياط المراه مثل ما قلناه

[دليلنا] ذكر مدلل على وجوب القدر في السفر اذا كان مباحاً وطاعة بغير هذا الموضع لانه على عمومته عند قوله تعالى "وَاِذَا رَجَعْتُمْ فِي الْاَرْضِ فَلْيَسْأَلِيكُمْ جُنَاحَ اَنْ تَقُصُّوا مِنْ الْقِصَّةِ" وهذا صريح ولم يعقل وكذلك عموم الاحبار

مسئلة ٣٩ اذا صلى المافر نية القصر فعلى اربعة فان كان الوقت اقيب كان عليه الاعادة وان حرج الوقت لا اعاده عليه وقد الشافعي هو كمن صلى المحر اربعة ساهيا ان ذكر قبل التسليم سجد للسهو وان لم يذكر الا بعد السلام فان تطاول فعلى قولين وان لم يتطاول سجد للسهو

[دليلنا] اجماع العرفه وروى عيسى بن القسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل صلى وهو سافر فقام في ان كان في الوقت فليعد وان كان الوقت قد مضى فلا وايضا الدعة مشعولة يفيق فلا تراء الايقين وليس هيهنا يقين اذا سجد سجدتي

فيما لو سافر الى بلد له طريقان

اي من صلى به انقصر سهواً او خطأ

التهو ولم يعد.

مسئلة ٣٠ المبرر تسقط عنه يوفى الثمار ولا تسقط عنه واول دليل وقيل
اشد في يجوز ان لا يشمل ولم يمسرو في نفس من قال ليس له ان يشمل اصلا
[دليلنا] اجماع العرقه و بعض روى عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} انه كان يوتر على الرحلة
في السفر وانه كان يتعل على الرحلة في السفر حيث ما توجهت به واحلقه.

في سفره
سوف فل يناله
من المسافر

مسئلة ٣١ المبرر في معصية لا يجوز له ان يقصر عند ان يحرج بقطع طريق
او لعمارة مسلم او مع هذا او قصد المحور او عدايق من موبيه وروحة هربت من روحه
او رجل هرب من عريمه مع القدرة على داء حقد ولا يجوز له ان يضر ولا ان يكل
ميتة وانه قال الشافعي ومالك و احمد وسنن و رادوا المذبح من تصومه على ارحمة والعسج
على الحمين ثلثا والجمع بين القلوتس وول قوم سعر لمعصية كسره قلعة في حور
التقصير سواء ذهب اليه الاوراعي والثوري واوحية واصحابه

في حكم المسافر
في معصية

[دليلنا] اجماع العرقه فانهم لا يختلفون في ذلك واما امة ثمة في امة
ولا يجوز اسفطها الاندليل وليس لها ما يقطع على ما قبله واما قوله تعالى "حرمت
عليكم الميتة" الى قوله "ومن اضطر في مخمصة غير متجنبة لائم" فحرم
اكل اللحم الميتة على كل حال الا ما استثنى شره ان لا يكون متجنبة لائم وهذا
متجنبة لائم ومثله قوله تعالى "ومن اضطر غير داع ولا عذر" وهذا عاد فيجب ان
لا يجوز له اكله وروى الحسن بن محبوب عن ابي اوتاب عن عمار بن مروان عن ابي
عبدالله ^{عليه السلام} قال سمعته يقول من سافر قصر وافطر الا ان يكون رجلا سمر في العبد
او في معصية الله او رسولا لمن يعصى الله او في طلب شهادة او مساعدة صر على قوم من
المسلمين.

في حكم المسافر
للصيد لواء

مسئلة ٣٢ اذا سافر لم يصد بطرا او لوهو لا يجوز له التقصير وحالف جميع الفقهاء
في ذلك.

[دليلنا] اجماع العرقه وروى رزاة قال سألت ابا جعفر ^{عليه السلام} عن من يحرج
عن اهله واصقورة والكلايت تنزه الليلة والثلثين والثلث هل يقصر من صدوته ام لا فقال

لا يقصر اما جرح في ليلته.

في حوار الجمع
بين الصلوات

مسئلة ٤٤ يحور الجمع بين الصلوات بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء
الاحرة في السفر والحضر وعلى كل حال ولا يفرق بين ان يجمع بينهما في وقت الاولى
منهم او في وقت الثانية لان الوقت مشترك بعد الزوال وبعد المغرب على ما بينه وقد
التفتي الى من حار له القصر حار له الجمع بين الصلوات وهو بالحضر ان يصلّي الظهر
والعصر في وقت الظهر او بعد لهما في وقت العصر وكذا في المغرب والعشاء الاحرة و
بمترج الوقت من بعد العصر وقت لهما في وقت احد جمع بينهما من حين زوال الشمس
الى خروج وقت العصر وهكذا يجمع بين المغرب والعشاء الاحرة اي وقت شاء من حين
يبين الشمس الى خروج وقت لهما عداها والحدائق والافران سافر قد اراد ان يؤخر
الظهر الى وقت العصر يجمع بينهما في وقت الزوال والشمس وهو في المنبر يجمع
بينهما ومن العصر في وقت الظهر ومنه قد مضى حمد واسحق وقد اوجسه لا يحور
الجمع بينهما حال الاحر السفر لكان يجمع بينهما بحق النسك فكل من احرم
الجمع في الزمان من يوم عرفه قد رتب الشمس جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر
ولا يحور ان يجمع بينهما في وقت العصر وجمع بين المغرب والعشاء امر دالة في وقت
العشاء ومن صلى المغرب في وقتها الممعد عداؤه كان احتاج مقبلا من اهل مكة
او غيره من غيره من ذلك التواحي فلا يجمع الا بحق النسك

[الملك] احمد ع يعرفونهم لا يحتدون في ذلك وروى عن ابن عباس انه قال
لا حرج كما يملوه رسول الله ﷺ في السفر كما اذا رالت الشمس وهو في منزله
جمع بين الظهر والعصر في الزوال والافران سافر قد اراد ان يؤخر
ومن حضر في وقت العصر وروى عن ابن شهاب عن من قال كان رسول الله ﷺ اذا ارتحل
قبل ان ترمع الشمس احرا الظهر الى وقت العصرية من يجمع بينهما وان راعت
الشمس قبل ان يرتحل صلى الظهر ثم كتب و قد روى الجمع بين الصلوات عن علي
عليه السلام وروى عن ابن عباس عن ابي موسى الاشعري وحابر وسعد بن ابي وقاص وعائشة وعمرهم
و روى العيص و رداة وغيرهم عن ابي جعفر عليه السلام ان رسول الله ﷺ جمع بين

كتاب الصلاة

الظهر والعصر عددان واقمشى وبين المغرب والعشاء عددان واقامتیں

مسئله ٣٤ اذا مرادان يجمع بين الظهر والعصر في وقت العصر فلا بد ان ساء
بالظهر او لا تتم بالعصر وقال الشافعي يحوز له ان ساء بالعصر ثم بالظهر.
[دليلاً] اجماع العرفه و لانه لاختلاف عدد الظهر من تسرا دقته و ليس على
مرائهم، دليل اد. قدم العصر فوجب الساء بالظهر.

مسئله ٣٥ يحوز الجمع بين القلوتين في الحصر ايضاً وقال الشافعي يجمع
بينهما في المغرب حسب وجه قل مالك لانه قل يجمع بين المغرب والعشاء ولا يجمع
بين الظهر والعصر واحار ذلك الشافعي و قل ابو حبيب لا يحوز ذلك على حد

في جوار الجمع
بين الصلوتين
في العصر

[دليلاً] قدمتاه من اجماع العرفه والاحبار المدكورة في هدايت و ما قدمناه
بعاً من ان وقتهم واحد الا ان الظهر قد لعصر والمغرب قد العشاء الاخره يقال
عليه ايضاً و روى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس بن نجى عليه السلام جمع بين المغرب والعشاء
من غير خوف ولا سفر و روى سعيد بن حمير ايضاً عن ابن عباس من غير طريق اي الزمر
ان المتى عليه السلام جمع بين المغرب والعشاء من غير خوف ولا عصر.

مسئله ٣٦ يحوز الجمع بين الصلوتين على ما قسناه سواء كان في مسجد الجماعة
او في البيت و قال الشافعي في الموضع الذي اح. فيه الجمع في المسجد يحوز قولاً
واحد او في البيت على قولين قال في الاملاء يحوز و قيل في الحد لا يحوز وهكذا
القولان اذا كان الطريق الى المسجد تحت ساء لا يباله المطراد حرج الى المسجد
فهو على قولين ايضاً

في جوار الجمع
بين الصلوتين
في كل مكان

[دليلاً] اجماع العرفه وعموم الاحبار الواردة في هذا المعنى وليس فيها تخصيص.

كتاب صلوة الجمعة

فيما يجب عليه الجمعة

مسئلة ١ من كان مقيماً في بلد من تاجر او طالب علم وعبدك وفي عمره متى انقضت حاجته لخروج فيه يجب عليه الجمعة بالاحلاق وعندنا انه يتعقد به الجمعة واحتلف اصحاب التوفى في صحة انعقادها به فذهب اس ابي هريرة الى انه يتعقد به مثل قولنا وقال اواسحق لا يتعقد لانه عرستوطن وحكى به قال لا يتعقد في الجمعة لاني ما استوطنت بمعداد وفي على الخروج متى اتفق لي الخروج الى مصر والشام

[دليلنا] اجماع الفرقة ايس هد في احد النسخين و عموم الاخبار الواردة و حوت الجمعة فانها مشنولة اهم وايضا فلا خلاف بين الامة في و حوت الجمعة على كثر احدثانها يخرج مصهم بدليل مشن العبد والمسا فرو المرأة ومن شههم وكذلك من يجب عليه يتعقد به لانه في اخرجه لدليل وايضا روى حذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة لامرئض ومسا فرو امرأه وصبي او مملوك والاخبار الواردة في عدد من يتعقد بهم الجمعة يتناول هؤلاء

في العدد الذي يتعقد به الجمعة

مسئلة ٢ اذا كان قوم في قرية العدد الذين يتعقد بهم الجمعة وهم سبعة احدثهم الامم او الجمعة على الاختلاف بين اصحابنا وحب عليهم الجمعة و انعقدت بهم وقال الشافعي ان كانوا اربعين انه قدمت بهم و وحب عليهم اقدمتها في موضعهم وقال ابو حنيفة لاجمعة على اهل السواد

[دليلنا] اجماع الفرقة وايضا الاخبار الواردة في عدد من يتعلق بهم الجمعة عامة في اهل السواد والمد فوجب حملها على العموم

في الذي يجب عليه الحضور لصورة الجمعة

مسئلة ٣ من كان على رأس فرسخين فما دون يجب عليه حضور الجمعة اذا لم يكن فيهم العدد الذي يتعقد بهم الجمعة فان كان على اكثر من ذلك لا يجب عليه الحضور وقال ابو حنيفة اذا كان خارج البلد لم يجب عليه الحضور وان كان على قرب

كتاب الغلاب

قال محمد قلت لامي حبيفة تحب الجمعة على اهل ديار (ربار) بالكوفة فقال لاويين ربار
 و ابن الكوفة الحنديق وهي قرية بقرب الكوفة و ابن الشافعي اذا كانوا بحث سلمهم
 النداء من طرف البلد الذي يذهبهم وكان المؤذن صتاً وكانت الاصوات صامتة والريح
 ساكنة وليوا صممت مستمعين وحب عليهم الحضور والالام يحب الحضور اكثر لو تكلموها
 وحضورها في المصاحد ذلك و به قال عبدالله بن عمر وسعيد بن المسيب واحمد بن
 حنبل و قال لا وراعي ان كانوا على مسافة يحضرون البلد ويرجعون الى وطنهم
 بالميل لرمهم الحضور وان كانوا اعد لم يحب عليهم الحضور و به قال في الصحابة
 ابن عمر وابن ابي وهريزه و ابن عطاء ان كانوا على غير اهل وحب عليهم الحضور
 وان كانوا على اكثر من ذلك لم يحب عليهم و قال لرهري ان كانوا على ستة اميال
 حضروا وان كانوا على اكثر لم يحب عليهم و بعد مثل مذهب و قال ربيعة ان كانوا
 على اربعة اميال حضروا وان كانوا على اكثر لم يحب عليهم و قال البيهقي و به ان كانوا
 على ثلاثة اميال حضروا وان كانوا على اكثر لم يحب عليهم

[دليل] احمد بن الحنفية و يروي رواية عن ابي عبد الله عليه السلام قال فرس لله
 تعالى على الناس من الجمعة الى الجمعة خمساً و ثلث صدوة منها صدوة واحدة ورسالة
 تعالى في جماعه وهي الجمعة و وضعها عن ربيعة عن الثوري والكثير والمحمون والمسنون
 والعدو لبراء والامر بنو الاعشى ومن كان على راس اكثر من فرسخ وروى محمد بن
 مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الجمعة فقال يحب على من كان معها على راس فرسخين
 فان زاد على ذلك فليس عليه شيء.

مسئلة ٤ الجمعة واحدة على كل القرى والبلاد كما تحب على اهل الامصار
 اذا حضر العدد الذي تسعد بهم الجمعة و به قال في بعض و ابن حبان في العدد و به قال
 في الصحابة ابن عمر وابن عباس في لعقها مائة و واحد و اسحق و قال مالك كان اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصدون الجمعة في هذه القرى التي هي مكة والمدينة و قال ابو حبيبة
 لا تحب على اهل السواد و اما تحب على اهل الامصار قال ابو يوسف لمصرها كان
 فيه سوق وقاض يستوي في الحقوق ووال يستوي في الحدود قال في سائر الامم قد دخل

في وجوب
الجمعة على
اهل القرى
والبلاد

قرية فانت كان اهلها يقيمون الجمعة صلي الجمعة و الا لم يصلها و تحقيق الخلاف معهم هل صح الجمعة من اهل السواد ام لا فان تحقيق مذهبهم في الوجوب انها لا يجب على اهل المصر لانهم قالوا ان صلي الامة يوم الجمعة بعد الزواجر اربعة اداء واحرامه فلامعنى الكلام معهم في الوجوب في اهل القرى والسواد.

[دليلنا] اجماع ائمة فقهائهم اجمعوا على ان سعة نحر تحب عليهم لجمعة ومنهم من يقول بجمعة ولم يعرفوا من اهل مصر دين اهل السواد واحرامهم عامة فوجب حملها على عمومها وروى محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن عيسى قال سئلت عن ابن عباس في قرية هل يصلون لجمعة جماعة قال نعم يصلون اربعاً اذا لم يكن من يحطبل فليس على انه اذا كان اهلهم من يجمع صلو الجمعة وروى العجل بن عبد الملك قال سمعت ان عبد الله بن عباس يقول اذا كان قوم في قرية صدوا الجمعة اربع ركعات فان كان لهم من يحطبل بهم جتمعوا اذ كانوا خمسة نفر واما جعلت كعتبين امكان الحظيئين وابداً قوله ثم لي «بداؤها الذين امة مؤيدون امة مؤيدون يوم الجمعة» سموا اربى ذكر الله و هذا عام في كل موضع وروى عن ابن عباس انه قال اول جمعة جمعت في الاسلام بعد جمعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة جماعة خمسة وعشرون قرية من قرى البحرين وهذا نص

مسئلة ٥ تعقد الجمعة بجمعة نفر حوار او سبعة تحب عليهم و قال الشافعي لا تعقد بقل من اربعين من اهل الجمعة وانه قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وعمر بن عبد العزيز من التسعين وفي نسخة احمد واسحق و قال ربيعة تعقد باثني عشر رجلاً و لا تعقد بقل منهم و قال الثوري وابو حنيفة ومحمد بن يعقوب بن عبد الله بن عتبة بن مسعود بثلثة معه و لا تعقد باقل منهم و قال الثلث بن سعد و ابو يوسف بثلثة نالهم الامة و لا تعقد باقل منهم لانه اقل الجمع وقال الحسن بن صالح بن حي تعقد باثني وانه قال الماجي ولم يقدر مالاً في هذا شيئاً.

[دليلنا] اجماع ائمة الفقه وروى محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال تحب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين ولا تحب على اقل منهم الامة وقاصيه والمدعى حقاً والمدعى

في العدد الذي
تعقد به الجمعة
و كذا غيره

كتاب الصلاة

عليه والشاهدان والذي يصر ب الحدود بين يدي الامام واما لحوار فقد روى ابو العباس
الفصل من عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام قال ادنى ما يحرى في الجمعة سعة او خمسة
اداء وروى منصور عن ابي عبد الله عليه السلام قال يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة
فمراودوا من كانوا اقل من خمسة فلا جمعة لهم وروى ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يكون الجمعة مالم يكن القوم خمسة و روى زرارة قال كان ابو جعفر عليه السلام يقول
لا تكون الحطة والجمعة وصلوة ركعتين على اقل من خمسة وعط الامام واحدة

مسئلة ٦ اذا انعقدت الجمعة بالمعد المراسى في ذلك و كثر الامم تكمة
الاحرام ثم اعدوا الا من لا صحاب فيه والذي يقتضيه مذهبهم انه لا ينطلق الجمعة سواء
انقص بعضهم او جميعهم حتى لا يبقى الا الامم وانه يتم الجمعة ركعتين ولشافعي خمسة
اقوال احدهم العدد شرط في الانشاء والاستداه فمتى انقص منهم شيء اتمها طهرا
وهو اصح الاقوال عندهم وبه قال زرارة الثاني ان بقي واحد اتمها خمسة كما قلناه وروى
البحر حاشي الى انه مذهب ابي يوسف ومحمد والثالث ان بقي معه واحد اتمها خمسة
والرابع ان بقي معه اثنان اتمها خمسة والخامس ينطرون انقصوا بعد ان صلى ركعة
اتمها جمعة وان كان قبل ان يصلي ركعة اتمها صبرا اتمها وبه قال ابو حنيفة والمرى
[دليلنا] اجماع الفرقة (ليس في النسختين نقد الاجماع) وانه قد دخل في صلوة
الجمعة وانعقدت بطرفة معلومة فلا يجوز افعالها الاستقن ولا دليل على شيء من هذه
الاقوال فيجب العمل على ما قلناه

فيما لو يندد
الجمعة بالعدد
ثم يصير

مسئلة ٧ اذا دخل في الجمعة وخرج الوقت قبل الفراغ منها لا يلزمه الظاهر
وبه قال مالك وقال ابو حنيفة والشافعي بقاء الوقت شرط في صحة الجمعة فاذا خرج
الوقت اتم الظهار ربعاً عند الشافعي وتنطلق الصلوة عند ابي حنيفة
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى.

فيما يخرج
الوقت قبل
الفراغ منها

مسئلة ٨ - انا صلى المأموم خلف الامام يوم الجمعة فقراء الامم وركع المأموم
فلم رفع الامم راسه وسجد زوجه المأموم فلم يقدر على السجود على الارض و
امكنه ان يسجد على صخر غيره فلا يسجد على ظهره ويصير حتى يتمكن من السجود

فيما لو رجع
المأموم
فلم يقدر
على السجود

على الأرض وبه قال عطاء والزهري ومالك وقال الشافعي في الأم عليه أن يسجد على ظهر غيره وقال في القديم أن يسجد على ظهر غيره أحرأ واصحابه على أن يسجد على ظهر غيره وبه قال عمر بن الخطاب من الصحابة وفي الفقهاء الثوري وأبو حنيفة واصحابه وأحمد وإسحق وقال الحسن البصري هو بن الحارث بن يسجد على ظهر غيره وبين أن يصير حتى إذا قدر على السجود على الأرض سجد عليها وبه قال بعض أصحاب الشافعي وغلطوه فيه.

[دليل] أن السجود عليه أن يسجد على الأرض فمن أجاز له أو أوجب عليه السجود على ظهر غيره فعليه الدلالة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من سجد حنث من الأرض والأمر يقتضي الوجوب.

مسئلة ٥ - إذا تحلص المأموم بعد ركعة الإمام من الركعة الثانية فليسجد معه في الثانية ولا ركعة وينوي أيهما للركعة الأولى ونوي أيهما للركعة الثانية لم يجز عن واحدة منهما وسجد سجدتين وينوي أيهما للركعة الأولى ثم يقضى بعد ذلك ركعة أخرى وقد تمت حمته وقال الشافعي عليه أن يتابع الإمام في سجوده ولم يحصل ويحصل له ركعة متفقة ركوع في الأولى وسجود في الثانية فإذا سلم الإمام فهل يشتمها جمعة على وجهين قال أبو إسحق شتمها جمعة وقال غيره يتمها طهر الأمانة يلحق الجمعة بالحق ركعة كاملة وهذه ملغاة فلا تتم بها جمعة وقال أبو حنيفة يتشأن بقضاء ما عليه [دليل] إجماع العروة وروى حفص بن غياث قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رحد أدرك الجمعة وقدر دحمت الناس فكشتم مع الإمام ركعة ولم يقدر على السجود وقام الإمام في الثانية وقام هذا معهم ركعة الإمام ولم يقدر على الركوع في الركعة الثانية من الركعات وقدر على السجود كيف يصح فقال أبو عبد الله عليه السلام أمّا الركعة الأولى فهي إلى عند الركوع ثمه فلما لم يسجد لها حتى دخل في الركعة الثانية لم يكن له ذلك فلما سجد للثانية فإن كان نوى أن هذه السجدة هي للركعة الأولى تمت له الأولى وإذا سلم الإمام قام فصلى ركعة يسجد فيها ثم يشهد ويسلم وإن كان لم يمسك ثلاث السجدة للركعة الأولى لم تجز عنه الأولى ولا الثانية وعليه أن يسجد سجدتين وينوي

فيما لو لم يقدر
المأموم على
السجدة في الركوع

كتاب الغلاف

بهم، الركعة الأولى وعليه بعد ذلك نعمة يسجد فيها.

مسئلة ٩٠ إذا تحلّس الرجل و الإمام ركع في الثانية أن أمكنه أن يتشأعل بالنقصاء ويلحق الإمام فعله والأصير حتى يسجد مع الإمام وقال أبو حنيفة يتشأعل بالنقصاء ما عليه ولشافعي قولان أحدهما يتشأعل بالنقصاء والثاني تم مع الإمام.

[دليلنا] أنه إذا أمكنه قضاء ما عليه ولحق الإمام في الركوع الثاني وجب ذلك لأنه يلحق بالجمعة كاملة وإذا خاف الغوت يسعى إلى يسجد مع الإمام وينوي أنه الأولى لتصل له المقامعة وتتمام الركعة الأولى وإيضاً روى عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون في المسجد أم في يوم الجمعة وأما في غير ذلك من الأيام فر دحمه الناس أم لا يحبذ وأما إلى استوائه فلا يقدر على أن يركع ولا يسجد حتى يرفع الناس رؤسهم فهل يجوز له أن يركع ويسجد وحده ثم يقوم مع الناس في الصف قال نعم لأبأس بذلك.

مسئلة ٩١ إذا سبق الإمام حدث في الصلوة جاز له أن يستطيب من تمّ بهم الصلوة و به قال أبو حنيفة ولشافعي فيه قولان أحدهما أنه يجوز ذكره في الأمام وقال في القديم والأمام لا يجوز بحال.

[دليلنا] إجماع الفرقة وإيضاً روى سلمة بن حالد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يمّ أنقوم فحدث ويقدم رجلاً قد سبقه بركعة كيف يصح فقال لا يقدم رجلاً قد سبقه بركعة ولكن ياخذ بيد غيره فيقدمه.

مسئلة ٩٢ إذا سبق الإمام الحدث أو نعد الحدث في الجمعة جاز له أن يتحلل من لم يحرم منه به، وقال الشافعي لا يستحلل من لم يحرم معه بها سواء كان حاضراً للخطبة أو غير حاضر لها.

[دليلنا] عموم الأحكام الواردة في هذا المعنى وإيضاً روى معوية بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يأتي المسجد وهم في الصلوة وقد سبقه الإمام بركعة أو أكثر فيعثر الإمام فيأخذ بيده ويكون أدنى أنقوم له فيقدمه فهل تمّ (بالقوم) أنقوم الصلوة ثم يجلس حتى إذا فرغوا من التشهد أو ملى بيده اللهم عن اليمين والشمال فكان أنذى

فيما لو نحدث
والأمام في ركوع
ثانية

في جوار
الاصحاب بالإجماع
لو أحدث

في جوار
استحلل من
لم يحرم معه

كتاب صلاة الجمعة

وهي بيده اليهم التسليم وبقضاء صلواتهم وانتم هو كل وقت ان يقى عليه.

في حكم
صلوة الثانية
للسبوي
بركعة

مسئلة ١٤ ان احدث الامام في الطلوة واستحلف من لم يحرم معه في اول صلواته في الركعة الثانية قبل ان يركع فيها عشر الثانية اولة لبعده وانهم وبمعه الجمعة وقال القاضي اذا لم يلحق معه التحريم واستحلف صلى الله عليه الظهر وكان للمؤمنين جمعة يتم بهم الجمعة ولبعده الظهر.

[دليلنا] ما قلناه من ان من لحق ركعة من الجمعة فقد لحق الجمعة وربما ان للامام ان يستحلف من سبقه بركعة واذا ثبت ذلك فلا يجب عليه في الاستحلاف الا ان كان يجب عليه قبل ذلك وهو تمام الجمعة فمن اوجب عليه الظهر فعليه الدلالة.

في جوار
استحلاف
السبوي وان
حالف لغيره

مسئلة ١٥ اذا سبقه احدث واستحلف غيره ممن سبقه بركعة او اول او اكثر في غير يوم الجمعة صح ذلك سواء وافق ترتيب صلوة المؤمنين او خالف مثل ان يحدث في الركعة الاولى قبل الركوع صح الترتيب وان احدث في الركعة الثانية واستحلف من دخل قبلها وهي اولة فانه يحتلف الترتيب لانه اولة لهذا الامم وهي اولة للمؤمنين ويحتج ان يقوم في التي بعدها والمؤمنون يشهدون بهذه الجماعة في الترتيب وقال القاضي ان استحلف قبل يوافق الترتيب صح و اذا استحلف فيما يخالف لم يصح.

[دالينا] اجماع ائمة اربعة واربعة حرم معونة من عبد النبي قدماء وروى بصحة من روى عن جعفر عن ابيه قال سألته عن رجل ام قوما واصابه رعايا بعد ما صلى ركعة او ركعتين فقدم رجلا ممن قد فاتته ركعة او كعتان قل يتم بهم الصلوة ثم يقدم رجلا يسلم بهم ويقوم هو فيتم صلواته.

في جوار
الاستحلاف بالظهر
في اول الوقت
للمعمور من
الجمعة

مسئلة ١٥ من سبقه عنه فحرم الجمعة لعذر من العليل والمسافر والعمد والمرأة وغير ذلك حار له ان يصلي في اول الوقت و حار له ان يصلها جماعة وبه قول الشافعي الا انه يستحب تحريمه في اخر الوقت وان اوجسه يكره لهم ان يصلوها جماعة [دليلنا] لا حار انوارده في فصل الجماعة وهي عامة في جميع الناس فمن حصره فعليه الدلالة.

مسئله ١٦ الواجب يوم الجمعة عند الزوال الجمعة فان صلى الظهر لم يحرمه عن الجمعة ووجب عليه السعي فان سعى وصلى الجمعة برئت ذمته وان لم يفعل حتى فاتته الجمعة وجب عليه اقامة الظهر ولتفعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه وبه قول وفرقوا في القدم الواحد هو الظهر ولكن كلف استفاضتها بعد الجمعة وبه قال ابو حنيفة وابو يوسف وقول ابو حنيفة وابو يوسف اذا صلى الظهر في داره يوم الجمعة قبل ان تقدم الجمعة صحت صلاته ثم ينصرفه وان سعى الى الجمعة قبل ابو حنيفة بمصن ما فعله من الظهر بالسعي الى الجمعة لانه يقتضيه مذهبنا يحتسب بالجمعة وقول ابو يوسف لا ينطّل بالسعي الى الجمعة ولكنه اذا وفي الداعي فحرم حبيب الامام بطلت الصلاة صهره وكانت الجمعة فرضه وقال محمد اذا صلى الظهر كان مراعى فان لم يحضر الجمعة صحت صهره وان حصرها وصلى الجمعة بطلت الصلاة صهره.

في وقت وجوب صلاة الجمعة

[دليلنا] قوله تعالى "اذا يؤذى الدعوة من يوم الجمعة فاسعوا اليه ذكر الله" وايضا فلا خلاف ان الجمعة فرض ومن قال ان الفرض الظهر فعليه الدلالة وكذلك من قال ان صلى الظهر في اول الوقت ثم فاتت الجمعة سقط فرضه فعليه الدلالة وايضا فلا خلاف انه اذا صلى الجمعة وسعى اليها فان ذمته قد برئت ولم يقع دليل على برائتها اذا لم يفعل واذا فاتته الجمعة واعاد لظهر ولا خلاف ان ذمته قد برئت واذا لم يقص الظهر لم يقع دليل على برائه ذمته وايضا حديث حذرا ان النبي ﷺ قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة وهذا نص.

مسئله ١٧ المقيم اذا زالت الشمس لا يجوز له ان ينشئ سفرا ولا يعد ان يصلي الجمعة وبه قول الشافعي وقول محمد من الحسن يجوز له ذلك وبه قول باقي اصحاب ابي حنيفة.

في عدم جواز السفر للمقيم يوم الجمعة عند الزوال

[دليلنا] انه قد ثبت ان مردا والشمس تحرك عليه لجمعة فلا يجوز له ان يشرع فيما يقطع فرض الجمعة معه فمن اجاز ذلك فعليه الدلالة.

مسئله ١٨ من طبع الفجر عليه يوم الجمعة وهو مقيم يكره له ان يسافر الا بعد ان يصلي الجمعة وليس ذلك بمحذور ولتفعي فيه قولان احدهما انه لا يجوز

في كراهة السفر يوم الجمعة قبل صلاة الجمعة

كتاب صلوة الجمعة

وبه قال ابن عمر وعائشه والأحرار به يجوز وبه قال عمر والزبير العوام وأبو عبيدة ابن الجراح واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وروى أن عمر أصر رجلا عليه هيئة التبر وهو يقول لو أن اليوم الجمعة لخرجت فقال عمر أخرج فإن الجمعة لا تجس مسافرا [دليلنا] إجماع العرفه واحداهم.

في شرطية العدد
في خطبة
والصوة

مسئلة ١٩ المدد شرط في الخطبة كما هو شرط في نفس الصلوة فإن خطب وحده ثم حصر العدد فأحرم الجمعة لم تصح وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة العدد ليس بشرط في صحة الخطبة فإن خطب وحده فأحرم بهم أجزاء [دليلنا] ضرورة الاحتياط فإنه لا خلاف إذا خطب مع حضور العدد في الجمعة منعقده وليس ههنا دليل على أنه منعقد إذا لم يحضر ولو خطب فاقضى الاحتياط ماقبله.

فيما لو صلى
المعذور الظهر
وراح إلى الجمعة

مسئلة ٢٠ المعذور من امرئ والمسلم والمعدا صلوا في دورهم طهرا وراحوا إلى الجمعة لم يطاره صهرهم وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يعدل طهرهم بالصلى إلى الجمعة. [دليلنا] أنه قد نعت أنهم قد صلوا في صهرهم من ادعى إطلاا ما فعلوه فعليه الدلالة.

في سقاء
الجمعة بحضور
المعذور بها

مسئلة ٢١ لا يجب على المعذور المأمور الجمعة بالاحلاف وهل منعقد بهم دور غيرهم أم لا فإن عندنا أنهم إذا حضروا انعقدت بهم الجمعة أناهم العدد وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا منعقد بهم الجمعة أمر دولتهم بهم العدد [دليلنا] أن ما دل على اعتبار العدد عام وليس فيه تخصيص بمن لم يكن عدا ولا مافرا وإنما قالوا لا يجب على المعد ولا المسافر الجمعة وليس إذا لم تحب عابهم لا منعقد بهم كما أن للمريض لا يجب عليه بالاحلاف ولو حضر انعقدت به بالاحلاف.

في استحباب
عمل يوم الجمعة

مسئلة ٢٢ عمل يوم الجمعة سنة مؤكدة وليس بواجب وبه قال الشافعي و مالك وأبو حنيفة وأصحابه وقال الحسن البصري وداود وأحمد. [دليلنا] إجماع العرفه وأيضا الأصل برائة الدمه وأوجب ذلك يحتاج إلى دليل

كتاب الغلاف

وروي عن ابن عباس وأبي مسعود أنهما قالَا غُسل يوم الجمعة مَسْئُونٌ وروى زرارة عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال - لته عن غُسل يوم الجمعة قبل مسه في لثمة والحصر إلا بحاف
 المسافر على نفسه القربة.

مسئلة ٢٣ من اغتسل يوم الجمعة قبل الفجر لم يجزه عن غُسل الجمعة إلا إذا
 كان أ - من وجوه الماء فتح بحور قديمة وأو كان يوم الجمعة وان غُسل بعد طلوع
 الفجر ج - وفي الفقه وروى لأوراعي بحور قبل الفجر

في غسل قبل الفجر
 من يوم الجمعة

[دليلاً] جماع عرفة وبها لأحلاف أنه را غُسل بعد الفجر أو غُسله حشر
 عن يوم الجمعة را - ههنا دليل على أنه - ثم كان حشر أو أنه غُسله أو أنه قد
 روى أحمد بن محمد عن الحسن بن موسى بن جعفر عن مه واه أحمد بن موسى بن جعفر عليه السلام
 قال اسمه أي الحسن عليه السلام را أدلة وحي بر يده قد قد اليوم الجمعة غُسل
 اليوم بعد يوم الجمعة من مسه عند الغُسل قبل

مسئلة ٢٤ قرع عن يوم الجمعة من طلوع الفجر إلى أن يغيب
 الجمعة من غروب الشمس أو من ماث - جماع عقب الاغتسل - حرام والا
 لم يجزه.

في وقت غسل
 يوم الجمعة

[دليلاً] جماع عرفة وبها قد روى عمر بن - عن أبي عبد الله عليه السلام قال من
 غُسل من طلوع فجر كراه غُسله في الماء في كل موضع فيه ماء وهو غُسل
 ليلة كراه غُسله إلى طلوع الفجر.

مسئلة ٢٥ من دحر المسجد ولا م بخطب فلا يسمى أن يصلي فيه إلا تحية
 المسجد ولا غيره من ستمع الجمعة ويقال بوجديعة وصحابة ومائث ومائث سبع
 وفل اشافعي يصلي ركعتين تحته المسجد ب مجلس ستمع الخطبة يقف الحسن
 بنصري والنو - واحمد واستجودون لأوراعي يتصرفه وإن كان قدصاً تحية المسجد
 في داره لم يصلي والإسلامها.

في حكم الدرس
 في المسجد
 ولا بخطب

[دليلاً] إجماع يعرفوا بقوله ما في ورد قرء أقران قد تموا أو استؤوا
 وفل المقتررون أراد بالقرآن هنا الحصة وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله قال إذا خطب

كتاب صلوة الجمعة

الامام فلا صلوة ولا كلام ولم يفرق روى محمد بن مسلم في حديثه عن الجمعة فقال اذا بعد
الامام المنبر بخطب فلا يصلي الناس مادام الامام على المنبر

مسئله ٢٦ يكره لمن اتى الجمعة ان يتخطى قبال الناس سواء ظهر الامام اولم
يظهر وسواء كانت له عادة بالصلوة في موضع اولم تكن في موضع اخر وسواء من المنبر
والشافعي واحمد بن حنبل وقال مالك ان لم يكن الامام ظهر لم يكره وان كان قد
ظهر الامام كره ومن كان له مجلس عنده استصلى فيه امام يكره

[دليلا] ان هذا الفعل فيه اذى على المسلمين فيجب تحريمه وروى عبد الله بن
مسعود عن ابي حنيفة عن ابي رافع قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطب فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم احاس فقد ادت

مسئله ٢٧ لخطبة شرط في صحة الجمعة وهو ان يجلس من خطب و لا يراعى و
انه يرى و ابو حنيفة واصحابه والشافعي وقال الحسن البصري يجوز بعد خطبة
[دليلا] اجماع العرفه و اختلاف اصحاب الحنفية معقد الجمعة وليس على
اصحابه مع فقد الخطبة دلالة و روى محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ليس تكون
جمعة الا بخطبة

مسئله ٢٨ على الامام ان يخطب قائما لمن عد وانه قال له وفي وقفا و حنيفة
المستحب ان يخطب قائما فلن يخطب جالسا من غير عذر حار
[دليلا] اجماع العرفه و اختلاف اصحاب الحنفية معقد الجمعة و خطبة قائما صلواته و خطبته
صحيحة و ليس على حوار الخطبة حارس دليل و روى معوية بن وهب قال قال ابو عبد الله
عليه السلام ان من خطب وهو جالس معوية و استأذن الناس في ذلك من وجع كان
من كتمته ثم قال الخطبة وهو قائم خطبتان يجلس بينهما حلة لا يتكلم فيها قدر
يكون فصل ما بين الخطبتين

مسئله ٢٩ اذا جاز الامام في الخطبة حرم الكلام على المستمعين حتى يرفع
من الخطبتين وروى ابو يوسف والشافعي واصحابه وروى ابو حنيفة وروى الكلام مباح
ما لم يظهر الامام قداما صرح حرم حتى يرفع من الخطبتين و لقوة

في كره
بخطب من
غيره

في ان الخطبة
شرط في صحة
الجمعة

في وجوب القيام
على الامام
عند الخطبة

في حرمة الكلام
على المستمعين
من الخطبة

كتاب الخلاص

[دليلنا] إجماع العرفه وروى محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا خطب الإمام يوم الجمعة فلا تنسوا لأحداث تكلم حتى يفرغ الإمام من خطبته فإذا فرغ من خطبته تكلم ما يمشيه وبين أن تمام الصلوة من سمع القراءة ولم يسمع الخطبة أحرام وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله قال إذا قلت لأصاحبت أسمع والإمام يحض يوم الجمعة فقد لموت وفي بعضه فقد لمت (لميت) قال سمعان لمت لعة أبي هريرة وقد حضر الخطبة بالمنع ومن قال غير حل الخطبة فقد ترك العشر.

مسئلة ٣٥ أول ما تكون الخطبة أن يحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله ويقرأ شيئاً من القرآن وبعد التأس فهدء أربعة أحاس (أشياء) لا يدمها فإن أحسن شئ منها هم بحر ومزارد عليه مستحب وبعد التأس وقيل أبو حنيفة يحري من الخطبة كلمة واحدة الحمد لله أو الله أكبر أو سبحان الله أو لا اله إلا الله ويحذو هذا وقال أبو يوسف ويحمد لا يحريه حتى يضي ما يقع بعده اسم الخطبة.

[دليلنا] إجماع العرفه وأيضاً فإلا خلاصه أنه دأى بما قلناه فإنه بحر منه وليس على قول من قال بحر به أقل من ذلك دليل وروى سماعة بن مهران قال قال أبو عبد الله عليه السلام ينبغي للإمام لدى يخطب الناس أن يحط وهو قائم بحمد الله ويثنى عليه ثم يوصي بتقوى الله تعالى ثم يقرأ سورة من القرآن سورة قصيرة ثم يقوم فحمد الله ويثنى عليه ويصلي على محمد وآله وعلى أئمة المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات وما فعل هذا مقام المؤذن فصل في الناس ركعتين.

مسئلة ٣٦ الوقت الذي يرحى استحابة الدعوة فيه ما بين فراغ الإمام من الخطبة إلى أن يستوى الناس في الصفوف وقت الشافعي هو حر المهر عند غروب الشمس. [دليلنا] ما رواه عبد الله بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال الساعة التي يستحب الدعاء فيها يوم الجمعة ما بين فراغ الإمام من الخطبة إلى أن يستوى الناس في الصفوف وروى معوية بن عمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الساعة التي في يوم الجمعة التي لا بد عوا فيها أحد إلا استحباب له قال نعم إذا حرح الإمام قلت أسب الإمام بعدد ويؤحر قال إذا راعت الشمس.

في قول مالك بن
الخطبة

في قوله الذي
مرحى استجابة
لدهاء فيه

كتاب صلوة الجمعة

مسئلة ٣٢ : من شرط الجمعة الطهارة وهو قول الشافعي في الحد يد وقال في التقديم تحوير بغير طهارة وبه قال أبو حنيفة.

[دليل] انه لاحلال اذا حطب مع تطهارة انه حائز ومأمور والدقة سر وتصح الصلوة وكل ذلك معقود اذا حطب بغير طهارة فوجب فعلها ان شاء الله تعالى.

مسئلة ٣٣ : يستحب ان يقرأ في الاولى من ركعتي الجمعة الحمد وسورة الجمعة وفي الثانية الحمد والمسايق وبه قال الشافعي وقال مالك يقرأ في الاولى الحمد وفي الثانية هو انيث حدث العائشة وقال أبو حنيفة ليس في القرآن شيء معين يقرأ ما شاء.

[دليل] اجماع العروة وروى محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام القرآن في الصلوة في شيء عرفت فقال لا الا في الجمعة والمسايق وروى حميد عن محمد بن مسلم عن ابي حمزة عليه السلام قال ان الله اكرم بالجمعة مؤمنين فسبح رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اشارة للمؤمنين وتوسيع للمسايق ولا يسمى تركها متعمداً فمن تركها متعمداً فلا صلوة له وروى عبد الله بن ابي رافع عن ابي هريرة انه قرأ في الجمعة سورة الجمعة واذا جاء المسافقون قال عبد الله عرفت له قرأتين كل على يقرأهما في الجمعة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأهما في الجمعة.

مسئلة ٣٤ : يستحب قرائه لجمعة في صلوة المغرب والعشاء الاخرة وصلوة العشاء والمغرب رائد على ما قدمناه ولم يحسن احد من الفقهاء هذه الصلوات بهذه السورة [دليل] اجماع العروة وايضاً روى ابو الصاح الكندي قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا كان ليلة الجمعة فاقرا في المغرب سورة الجمعة وستح اسم ربك الاعلى واذا كان صلوة العشاء يوم الجمعة فاقرا سورة الجمعة وقل هو الله احدوا (وا) اذا كان صلوة الظهر يوم الجمعة الحمد فاقرا سورة الجمعة والمسايق واذا كانت صلوة العصر يوم الجمعة فاقرا سورة الجمعة وقل هو الله احد.

مسئلة ٣٥ : يستحب ان يقرأ يوم الجمعة في صلوة المغرب الحمد وقل هو الله احد على ما قدمناه ولا يقرأ في الاولى سجدة لقمان وقال الشافعي يستحب ان يقرأ في الاولى

كتاب الغلاف

الحمد والآم تسري وفي له به الحمد وهذا في علي الأسان

[دليلاً] إجماع العرفه وإبنا والإحلاف أنه واقف ما قبله أن صلواته ماحية صحيحة
وإدافه ما قالوا في صحة صلواته خلافه وحسن أبي القاسم لعقده ذكره يؤكده ذلك و
روى أبو بصير قال قال رسول الله ﷺ في بيته لجمعة الجمعة وشيخ اسمه رابث الأعلى
وفي الخبر سورة الجمعة وفيه هو أحد وفي جمعة سورة الجمعة والمتفقين

مسئلة ٣٦ يجوز للإمام أن يجمع عند وقوع الشمس فإذا زالت صلى العرس
وفي أصحاب من قرأ أنه يجوز أن صلى العرس عند فساد الشمس يوم الجمعة خاصة و
هو اختيار لمريض وقد أجمعوا أن ذلك وحظ وصلى في اليومين آخره و قال وقتي
عند أحمد حين يرميه به وفي الأفعى لا يجوز إلا إذا كان في الجمعة إلا إذا كان في
قدّمها أو قدّم الخطبة لم يحرم في ذلك في اليومين وحظ وصلى بعد الزوال آخره
الجمعة ولم يحرم إلا إذا كان كمن صلى الجمعة بمصر ما و قال أبو حنيفة وأصحابه
وقد مالت أن يحظ في الزوال وصلى بعد جراه

في جواب
الخطبة عنه
وقوله ليس

[دليلاً] إجماع العرفه وروى عنه أنه من سن عن أبي عبد الله ﷺ قال كان
رسول الله ﷺ صلى الجمعة حين روى الشمس قد شاء و خطب في أهل الأول
فقول حينئذ روى قدرته فرائد فضل فامد جمعت الجمعة ركعتين من أحسن
الخطبتين فهي صلوة حتى يرمي لأهم وروى عنه أنه من سن عن أبي عبد الله ﷺ
قال لا صلوة بعد الظهر لأيوم الجمعة وروى اسمعيل بن عبد الجاق قال سألت أبا عبد الله
ﷺ عن وقت الظهر فقال بعد الزوال بقده أو جود ذلك الأفي يوم الجمعة أو في الشهر
وقت حين نزول وروى سلمة بن الأكوع قال كما صلى مع رسول الله ﷺ صلوة
الجمعة ثم ينصرف وليس للحيطان في.

مسئلة ٣٧ إذا دخل في الجمعة وهو في فدخل وقت العصر قد فرأه منه
تمتها جمعة وهو مذهب أحمد ومالك وأحمد وفي الشافعي يتمتها ظهر إذا دخل عليه
وقت العصر قد فرأه وقال أبو حنيفة تطل صلواته.

ليما إذا دخل
ولم يصرف
أتمام الجمعة

[دليلاً] أنه قد ثبت أنه قد دخل في صلوة الجمعة وأجعت جمعة بالإحلاف ومن

أوحدها، ظهر أو انصلها، فعلية لدلالة وى عن أنى ^{بشيء} قال ما در كنم فصلوا وبع
وكنم وقصوا ولم يفرق.

فيس أدرك
من الأحكام كعه

مسئلة ٣٨ من أدرك مع لاهم . كعه من حر في المثل هدية أو لحكم فقد أدرك
الجمعة فأتم هدية أو بد كعه معه من أولها عسى أو ثلثة ويحكم أن يدركه
ر كعه في ثلثية ورك كعه معه ورك رفع الإمام رأسه من أن كوع صلى الظهر أو بعد صلاة
الشامى وفي بضاعة من مودودان عمرو بن مالك وفي البيهقي سعيد بن المسيب
وإبراهيم وفي القفص مالك والأوراعى والثوري وأحمد بن محمد ونجاشي الحسن وهو
قوم بذكر الحفصتين والر كعتين صلى الجمعة وإن كان دون هدى صلى ظهر أو
ذهب الله عمر بن الخطاب وعط ومارس ومحمد وذهب طائفة إلى أن من أدركه
اليسير منها فقد أدرك الجمعة ذهب به أبو حنيفة وهو يوسف وفيه قال المحمدي وداود
قال أبو حنيفة إن أدركه في سجود انتهى عد لئلا كان مد كاله لانه إذا سجده لم يهتد
إلى حكم الصلاة

أدرك | جمع عرفه وأب وى موهب . ب سوانة ^{بشيء} قال من د
ر كعه من الصلوة فقد أدرك الصلوة هدى وى عن أنى عن إبراهيم عن أبي
هريرة ووى جمع ع عن إبراهيم عن أبي هريرة ^{بشيء} قال من
أدرك من الجمعة كعه فقد أدركه حتى وفيه فلهذا البه الأخرى روى الحسن
عن أبي عبد الله ^{بشيء} وى عن من درك الجمعة يوم الجمعة قال صلى كعتين
في وقت الصلوة فلم يدركه فصلى ما دركه من ركعاته في ركعة أو ركعتين
لاحيرة فقد أدرك الصلاة وى أن أدركه بعد ما روى (كعه) فهي الظهر ربه و
روى لفص عبد الجليل عن يعبد الله ^{بشيء} قال أدرك الركعتين كعه فقد أدرك الجمعة
وإن فاتته فليقل أربعاً.

ومن أدرك
وسى سجدة

مسئلة ٣٩ إذا أدرك مع الأمام ركعة في الجمعة ثم سلم لاهم وقم وصلى ركعة
أخرى ثم ذكره برك سجدة فلم يدركه عى من أنى صلاة مع الأمام أو من الأخرى
فليس بذلك سجدة وسجد سجدي القوم ومن جمعه وقال الشافعي سجدة ركعة

واحدة واكملها انظر اربعا

[دليل] ما قدمناه فيما مضى من ان من ادعى مع الامة ركعة فقد ادرك الجماعة وهذا قد لحقه ومن فاته سجدة فليس عليه استئناف الصلوة ولا إسقاط الركعة التي تراءى فيها السجود من يقضى ثلث السجدة وسجدة سجدة في المتيقن على ما مضى القول فيه ومن اوجب عليه الاستئذان او اكملها ظهر افعاله الدلالة

في عدم لزوم السلام على الناس للامام

مسئلة ٢٠ اذا جلس الامام على الممر لا يلزمه ان يسلم على الناس ومنه قل مالك وابو حنيفة وقال الشافعي يستحب له ان يجلس ويسلم على الناس

[دليل] ان الاصل برأيه الدقة وشعبها واحد او دلت يحتاج الى دليل

مسئلة ٢١ ليس على الامة ان تمتع بمسألة وشعبها في حقيقته ومنه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يلتفت بعيناً وشمالاً كالمؤذن

في عدم لزوم الاستئذان للامام بيناً وشمالاً

[دليل] ان الاصل برأيه الدقة وشعبها يحتاج الى دليل وروى السرا عن عمار بن كان رسول الله ﷺ يصل عليه فيسبحه ويقل عليه بوجوهها

مسئلة ٢٢ يكره الكلام للتعقيب والشافعي ليس بمحذور ولا يفسد الصلوة وللشافعي فيه قولان احدهما يحرم الكلام على التعقيب والشافعي معاقبه في القديم ومنه قول في الاملاء واليه ذهب مالك والاوزاعي وابو حنيفة واصحابه واحمد وحكي الشافعي في القديم عن ابي حنيفة انه قال اذا تكلم حرك الخطيئة وصلى اعادها وهكذا حكى عنه الشافعي وقال محمد لا يفسد ومن اصحابه المذهب معاقبه والقول الثاني قل في الام انصات مستحب غير واحد ومنه في النجوى والحدكم وحماد والثوري

في كراهة الكلام للخطيب والشافعي

[دليل] على ما في تحريمه ان الاصل برأيه الدقة فمن ادعى التحريم فعليه الدلالة ومنه كونه مكرهاً فاحلاف فيه وروى محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا حلف الامام يوم الجمعة فلا يسمى لاحداث يتكلم حتى يفرغ الامام من خطبته فنادا فرع الامام من حقيقته تكلم ما يشاء ويمين ان نعم الصلوة

مسئلة ٢٣ من شرط اعتقاد الجماعة لامة او من امره الامة بدلت من قاص او امره وجود ذلك ومتى اجمعت غير امره لم تنقض ومنه قال الاوزاعي وابو حنيفة وقل محمد

ان الامام شرط في اعتقاد الجماعة

ان من الامام اوسافر او مات فقد تمت الرعية من صلى بهم الجمعة صحت لانه موضع ضرورة و صلوة العيد عندهم مثل صلوة الجمعة وقال الشافعي ليس من شرط الجمعة الامام ولا امر الامم و متى اجتمع جماعة من عوام الامم فاقموا بغير ائمة حار و نه قال مالك واحمد.

[دليلنا] انه لا خلاف انها تنعقد بالامم او بالامر وليس على امقادها اذا لم يكن امام ولا امره دليل فان قيل اليس قد رويتم فيما مضى و في كتبكم انه يجوز لاهل القرية والبدو والمؤمنين اذا اجتمع العدد الذي يعقد بهم ان يصلوا الجمعة قلب ذلك ما دون فيه مرعب فيه فحري ذلك مجرى ان ينصب الامم من صلى بهم وايضا عليه اجماع العرفه فانهم لا يختصون ان من شرط الجمعة الامام او امره و روي محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال تحب الجمعة على سبعة عر من المسلمين ولا تحب على اول من هم الامام وقاصيه والمدعى حقا والمدعى عليه والشاهدان والذي يصر بالحدود بين يدي الامام وايضا في جماع فان من عهد النبي صلى الله عليه وآله وقتنا هذا ما اقم الجمعة الا الخلفاء والامراء ومن ولي نسلوه فعلم ان ذلك اجمع اهل الاعصار ولو انعقدت بالرعية لصلوها كذلك.

ان حوار نامة
المبدئي الجمعة

مسئلة ٤٢٢ يجوز ان يكون العيد اماما في صلوة الجمعة و ان كان فرضها ساقط عنه الا انه اذا تكلم بها حار ان يكون اماما فيها و نه قل ابو حنيفة والشافعي و قل مالك لا يصح.

[دليلنا] ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال يؤمكم اقركم فالعيد ان كان اقر الجماعة نماؤه لحمر و روي محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن العيد يوم لقوم اذا رصوا به وكان اكثرهم قرانا قال لا بأس و روي سماعة قال سالت عن انتمملوك باسم الناس قال لا الا ان يكون افعهم واعلمهم.

في رد محور
امامة لافق

مسئلة ٤٢٣ لا يجوز ان يكون امام الجمعة فاسقا و قال الشافعي يجوز ذلك و حكى عن امر بنى انه قال في المشور وفي الناس من يقول لا يصح.

[دليلنا] اجماع العرفه و ايضا فقد ثبت انه لا يجوز امامة العاسق في الجماعة

اعرف لأحد من الفقهاء وفاقاً في ذلك.

[دليل] إجماع الفرق في أنهم يرون فرقتين فرقة تستحب تقديم جميع النوافل و
فرقة تستحب تقديم أكثرها ورويت رواية شاذة في حوار تجبر الروايات التي بعد العصر
وقد ثبتنا الوجه فيها في الكتابين المتقدم ذكرهما وروى عن أبي بصير قال سألت أبا الحسن
عليه السلام عن الصلاة التي تصلى يوم الجمعة قبل الجمعة أو بعد أو قبل قبل الصلاة

مسألة ٥٢ من صلى الظهر متعمداً يوم الجمعة أو المأخر يستحب له الجهر
بالقراءة ولا يعرف لأحد من الفقهاء وفاقاً في ذلك

في استحباب
الجهر في صلاة
الظهر يوم الجمعة

[دليل] إجماع الفرق وروى الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القراءة في
الجمعة إذا صلياً وحدي بما أجهر بالقراءة في يوم وفيل أقرأ سورة الجمعة والمنافقين
يوم الجمعة وروى محمد بن مسلم قال قيل لما صلوا في السفر صلوا الجمعة جماعة غير حلقه
وأجهروا بالقراءة فقلت له أنه شكر علينا الجهر بها في السفر قال أجهروا بها وروى
محمد بن مروان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة الظهر يوم الجمعة كيف تصليها في
السفر قال تصليها في السفر كعشرين والقراءة فيها جهر إنهم كتاب صلوة الجمعة.

كتاب صلوة الخوف

مسئلة ١ صلوة الخوف جائزة عند مسووحة وجهه قال جميع الفقهاء الا ابو يوسف والمري فيهما قالوا انها مسووحة ثم رجع ابو يوسف الى قول الفقهاء.

[دليلنا] اجماع العرفه و اجماع الامة من خلاف المري وحده لا يعتد به ومع ذلك فقد انقصر و ايضا قوله تعالى : «وَاذْكُرْتُ فِيهِمْ قَامَتْ لَهُمُ الصَّلَاةُ فَلْتَقِمُوا كُنُفَهُمْ» مَثَّ الْاِيه ومن ادعى السج فعليه الدلالة وروى صالح بن خوات بن حمر عمن صلى مع النبي ﷺ صلوة الخوف بذات الرفق وروى الحسن عن ابي بكر (ابى بكر) ان النبي ﷺ صلى صلوة الخوف بسن المخل وروى حار ان النبي ﷺ صلى صلوة الخوف بمكان وروى عن علي عليه الصلوة والسلام «صلى صلوة الخوف ببلدة الهرير وروى عن ابي موسى انه صلى «صحاحه صلوة الخوف وروى عن ابي هريرة انه صلى صلوة الخوف وروى عن الحسين عليه السلام انه صلى عند مصابه صلوة الخوف باصحاحه و كان سعيد بن العاص والي على الحيش بطبرستان و مر حذقه فعلى له ان صلى صلوة الخوف فمن ادعى مسح القران والاحماع والسنة فعليه الدلالة.

مسئلة ٢ - من اصحاب من يقول ان صلوة الخوف مقصورة ركعتين ركعتين الا المعرب سواء كان الخوف في سفر او في حضر وانه قال ابن عباس وقال الامام يصلى بكل طائفة ركعة وانه قال طاوس والحسن البصري الا انهم قالوا فرض المأموم ركعة ومن اصحاب من يقول لا يقصر اعدادها الا في السفر وانما يقصر هيشانها فان كان مسافرا صلى ركعتين وان كان حاضرا صلى اربعاً وانه قال جميع الفقهاء وفي اصحابه ابن عمر وحضر المذهب الاول اظهر والدليل عليه قوله تعالى : «وَاذْكُرْتُ فِيهِمْ قَامَتْ لَهُمُ الصَّلَاةُ فَلْتَقِمُوا كُنُفَهُمْ» مَثَّ الْاِيه وفيها دليلان احدهما قال فلتنقم طائفة منهم معك فانما سجدوا فليكونوا من ورائكم يعني تحام العدو فقد احس انهم يفعلون قياماً وسجوداً فقد ثبت انهم يصلون ركعة واحدة والثاني قال وثبت طائفة اخرى لم يصلوا

في جوار
صلوة الخوف
وعدمه

في ان صلوة
الخوف هل هي
فرضا او نفل

فليصلوا معك يعني يصلون صلواتهم معك والذي بقى عليه . ركعة واحدة ثبت ان الذي يصلون معه الركعة الباقية و ايضا اجماع يعرفه على ذلك واحداهم تشهد بذلك لأبهم ، تتصّل صمّه صلوة الخوف . كعتس ولم يقصوا بين حد السر والخصر فثبت حجمها على جميع الاحوال وقد ذكرناه في الكتب المنعقدة . روهما . روى حرير عن دارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن صلوة الخوف و صلوة يسر يقصران عن نعم و صلوة الخوف أحق ان يقصر من صلوة السر ان الذي ليس فيه خوف واداصر . لقول الآخر فدليله ان الصلوة مع . ركعات في المدة و سقطت حد السر . كعتس بدليل ولم نعم دليل عن اسقاص شيء منها في غير السر و يقوى انظر بقية الاول . روى عن نسي . عليه السلام في صلوة الخوف في المواضع التي صلاها . كعتس ولم يرواه صلى الله عليه و آله في موضع من لموضع

في كيفية صلوة الخوف

مسئله ٣ كيفية صلوة الخوف ان يركع ليس فرقتين يحرم الامام طائفة والطائفة الاخرى تقف تجاه العدو فيصلّي أدرك معه ركعة ثم ثبت قائم ويتمون الركعة الثانية لا عنهم وينصرفون . تجاه العدو وحيى الطائفة الاخرى فيصلّي الامام بهم الركعة الثانية له وهي وثلة لهم ثم ثبت حاد فتقوم هذه الطائفة فتصلّي الركعة الثالثة عليها ثم تحبس معه ثم يسلم بهم الامام وانه قد انتهى وحيى واحمد بن حنبل و كان مالك يقول به ثم رجع فخالف في فصل فقد اذا صليت الطائفة لاخرى معه . ركعة سلمت الامام بهم وقدموا بغير صلاة فصلوا لا عنهم الركعة الباقية وول ان ابن ابي ليلى منقول وخالفا في فصل فقد ان حرم واصلوة اخرى . الطائفتين معا ثم صلى بايديهم على ما قلناه و قال ابو حنيفة يعرفهم فرقتين على ما قلناه فيحرم الطائفة فيصلّي بهم ركعة ثم ثبت قائم وتنصرف هذه الطائفة وهي في الصلوة فتقف تجاه العدو ثم تأتي الطائفة الاخرى فيصلّي بهم الامام الركعة التي بقيت من صلوة وسلم الامام ولا يسلمون ولا تنصرف هذه الطائفة وهي في الصلوة الى تجاه العدو و تدعى الطائفة الاخرى الى المواضع فيصلّي الركعة الباقية عليها ثم تنصرف الى تجاه العدو وتدعى الطائفة الاخرى فيصلّي الركعة الثالثة وقد ثبتت صلواتهم وكان اصحاب الشافعي يحكون مذهب ابن حنيفة كمدته ابن ابي ليلى واصحاب ابن حنيفة يحكون عن اصحاب الشافعي كمدته ابن ابي ليلى .

[دليل] إجماع اعرافهم لا يختلفون في أن صلوة الحروف على الترتيب الذي
 قدمه وروى مالك عن يزيد بن زريع عن صالح بن حاتم عن حبيب بن عيسى عن
 رسول الله ﷺ يوم ذاب رقع صلوة الحروف أن طائفة صفت معه وطائفة تحاءل العدو
 فبقي ذلك من معه . كعبه ثم نبت قائما وانما لانفسهم ثم اضرعوا وصقوا تحاءل العدو
 وحانت الطائفة الأخرى فصلى بهم ركعة التي نبتت من صلوة ثم نبت حائلا وانما
 لانفسهم ثم سلم بهم . وروى عبد الله بن عمر عن القسم بن محمد عن صالح بن حاتم عن حبيب
 بن سفيان عن أبي حنيفة عن النبي ﷺ وروى شعبه عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه
 عن صالح بن حاتم عن حبيب بن أبي حنيفة عن النبي ﷺ وروى الجعفي
 قال : أت أبا عبد الله عليه السلام عن صلوة الحروف قال يقول الأمام : وحجبي صائفة من أصح
 فيقومون حذوهم وحائفة من العدو فيصلون بهم الأمام ركعة ثم يقومون ويقومون معه فيصلي
 قائما ويصلون هم ركعة الثانية ثم سلم بعضهم عن بعض ثم يعبرون فيقومون
 في عدم صحتهم وحجبي الأخرين فيقومون خلف الأمام فيصلي بهم الركعة الثانية ثم
 يحل الأمام فيقومون هم يصلون بعد أخرى ثم سلم عليهم فيصليون تسليما قال
 وفي المغرب مثل ذلك يقول الأمام وحجبي صائفة فيقومون جميعا فيصلون ركعة ثم
 يقومون فيقومون ثم سلم الأمام قائما وصلوا الركعتين ويتشهدون وسلم بعضهم على
 بعض ثم صار قعودا وقعود في موقف أصح بهم وحجبي الأخرين فيقومون خلف الأمام
 فيصلون بهم ركعة يقرأ فيها ثم يحل الأمام فيقومون ويقومون معه فيصلون ركعة
 أخرى ثم يحل الأمام فيقومون هم فيصليون ركعة أخرى ثم سلم عليهم وروى عبد الرحمن
 بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام مثل ذلك سواء

مسئلة ٤ صلوة المغرب الاقصى ان يصلي بالفرقة الاولى ركعة وبالمفرقة لاجري
كعتين وان صلى بالاولى اثنين وبالاخرى ركعة كان ايضاً حائزاً لاوراد وبالحللي
والشبي رواية رداً له وبه قال الشافعي سواء الا ان اصحابه حثروا ويقولوا صح لقول
ان يصلي بالاولى ركعتين والثانية واحدة

[دليل] الروايات التي ذكرها في الكتب الكثير من رواية الخطي وغيره

كتاب الغلاف

مع زيادة دراهم وأداكنا جميعاً مرويين ولا نرجح كتمان جبر من في العمل بآيهما شئاً على حد واحد.

في جواب صدقة
الحقوق جبراً
وسفراً

مسئلة ٥ صدوة الحوف حائره في الحصر كما هي حائره في السفر و .ه قال الشافعي وأبو حنيفة وقال مالك لا يجوز في الحصر

[دليله] قوله تعالى "وإذ كنتم فيهم" الآية ولم يخص حال السفر دون حال الحصر وقال "وإن حقتهم فإرحلوا" وإن كان لم يخص ولا حصر الحروية بصاً عملة و تخصيصه بحال السفر دون الحصر محتاج إلى دليل فإن قالوا الآية تدل على أن الصلوة كعتان وكذلك الأحكام وذلك لا يكون إلا في السفر قلنا قديماً أن صدوة الحوف يقصر في السفر وحصر على كل حال وقد قدمنا في رواة حريز عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام ذلك

في بطلان الصلوة
بكل صلاة ركعة

مسئلة ٦ إذا فرقهم في الحصر أربع فرق وصلى مكال فرق منهم ركعة سقطت صدوة الجميع الإمام والمأموم وإن أوجبه نصح صدوة لأهم وتطل صدوة الأصوات ولد في فيه قولان أحدهما صح صدوة الإمام والمأموم وثاني سقطت صدوته وسقطت صدوة لعائنه الأولى والثانية وسقطت صدوة الثالثة والرابعة لأنهم دخلوا في صدوة بعد فسادها بكون عند الفراغ من الركعتين.

[دليله] ما قدمناه من أن صدوة الحوف مفصورة ركعتين قد صلى بها لا يجزئها وإذا قلنا لثقتهم من فور صدقت يعني أن يقولوا بصاً بطلان صدوتهم لأنه لم يثبت لها في لشرع هذا الترتيب وإذا كان ذلك عر مشروع وجب أن يكون بطلا

في وجوب أخذ
السلاح على
بعضه

مسئلة ٧ أخذ السلاح واجب على أصنامته لمصلية و .ه قال داود وهو أحد قولي الشافعي ونقول الثاني أن حذوه مستحب و .ه قال أبو حنيفة

[دليله] قوله تعالى "فلنقم طاعة منهم" معك وليأخذوا بأسلحتهم" فأمرهم بأخذ السلاح والأمر يقتضي الوجوب.

في بطلان السيف
بغيره كونه نجس

مسئلة ٨ إذا صدر لشيء الثقيل (لثقله) نجاسة فمسخ بحرقه فمن أصحنا من قال أنه يظهر و .ه قال أبو حنيفة ومنهم من قال لا يظهر إلا بالماء و .ه قال الشافعي وهو الأحوط وقد عصب هذه المسئلة

كتاب صلوة الخوف

[دليلاً] انه قد ثبت بحاسته ولا يتحقق ظهوره إلا بان يمس بالياء ومعه

ليس عليه دليل.

في سورة مد
الخوف

مسألة ٩ صلوة شدة الخوف وهي حالة المنة والتحم العن صلى بحسب
الامكان ايماءً وعردت من الابداء قائماً أو قاعاً أو ماشياً مستقبلاً القبله وغير مستقبلاً
القبله ولا تحب عليه لأعادة و به قال شافعي إلا انه قال ان كان فيه اوضاع بصلت
صلواته وبمضى فيها و بعده هذا منصوص قوله وفيه بولعاس بمعنى فيها ولا يعد
كما قدمه وقال ابو حبيب صلى كما قلنا به و - تراحواله لا انه لم يجر التجاوه ذلك
وقد ايسر اذا لم يتمكن الا بالسر والخاص فالاصح صلواته وينبغي ان يؤخره حتى
يرور القتال ثم ينصيه.

[دليلاً] احمد ع الفرقة وايضاً قوله تعالى حايضوا عدي تلبوت الى قوله من
حقتهم فرحاً لاً أو زكماً. و مران صلى على حسب ما يمدح على اي صفة كان
راكماً أو راحاً و روى دررهم و فصيل و محمد بن مسلم عن أبي حمزة ^{عليه السلام} قال في صلوة الخوف
عند المطاردة والمنوشة و نلاحم القتل و به صلى كثر اسان منهم الا انه حيث كان
وجهه اذا كانت المنة و انما عتق الاحم القتل و من امر المؤمن ^{عليه السلام} في ليلة الهرب
لم يكن صلى بهم الظهور و لعصر والمغرب و لعشاء عند وقت كذا صلوة الا بالتدبير
والتلهيل والتسبيح والتحميد والثناء و كان ذلك صلواتهم ولم يهرهم اعادة الصلوة
وروى الحلبي عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} قال صلوة لمحمد على الصلوات و كبر و كبر و كبر و كبر
ت كبر مع الالباء والمصدره ايماء و صلى كل رجل على حاله و اما الكلام على
انى حبيبه في وجوب التأخير فهو انه قد ثبت وجوب التوبة في اوقافها بالاحد ع فمن
وجب تأخيرها فعليه انذالاه و روى اوقتاده ان النبي ^{صلى الله عليه وآله} قال ليس التهرب في اليوم
واما التهرب ان يؤخر صلواته حتى يدخل وقت حري

في سورة مد
نظر العدو
في خلافه

مسألة ١٠ اذا رأى سواداً فطن انه عدو صلى صلوة شدة الخوف ايماءً ثم تبين
انه لم يكن عدواً وانما كان وحشاً او اعداً او قراً أو قوماً مارة لم يجب عليه الاعادة
وللشافعي فيه قولان احدهما عند ما قلناه لا اعادة عليه وانما على عليه الاعادة و به

قال أبو حنيفة.

[دليل] قولي تعالى "فأبى حجتهم" فربحاً لأور كماناً" وهذا حائض فيجب أن
تحوّل صلواته لأنه اعتقد المأمور به أيضاً عموم الأحرار، بالامر بالصلوة في حال
شدة الحروف والامر يقتضي لأحرار وإيجاب الأعادة يحتاج إلى دليل وروى أبو بصير
قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إن كنت في راس محافة فحشيت لصاً أو سبعاً فصلّ الفريضة
وإن عليّ دابة وروى عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبيه عن محمد بن عبد الله عليه السلام عن
الرحل بن جعفر عن سمع أولي كيف يصنع قال يكثر ويؤم برأسه وروى زرارة قال
قال أبو جعفر عليه السلام أئدى بحرف الدعاء والسمع يصلّي صلوة الموافقة قلت ربيت أن
لم يكن لموافق عليّ وضوء كيف يصنع ولا تقدر على السجود قال يقيم من ليسرجه
أودانته ومن معرفة دستها فيهما عماراً يصلّي ويحضر التحود أحض من أن كوع ولا
يبدور إلى القفلة ولكن سمع دارت دابة غير أنه يستقبل لفلة دون تكبيرة حين يتوجه.
مسألة ١١ إذا صلى المدة وصلّى صلوة شدة الحروف ثم تبين له أن بينهم حديقاً
ونهرأ كبيراً لا يصبون إليهم لا يجب عليه الأعادة ولت، ففي فيه قولان أحدهما مثل ما
قلناه والأخر أنه يجب عليه الأعادة ومن أصحاه من قال يجب الأعادة قولاً واحداً.

فيما وصي
الرؤية بعد
فمن إليهم
حديقاً

[دليلاً] كلنا قلناه في المسألة الأولى.

مسألة ١٢ تحوّل صلوة الجمعة على هيئة صلوة الحروف في مصر كس أو في الصحراء
إذا تم العدد والشرط وقال أبو حنيفة لا يجوز أن تقدم إلا في مصر والمعدلي أئدى يصلّي
فيه العدد وقدر التمام لا يقيم الجمعة إلا في حوف مصر وإما في الصحراء فلا تقدم على
حان ول أبو جعفر كذا يحكي هذا عن أبي إسحق وصاحبنا قدس عليه

في ج. أو صوة
الجمعة على هيئة
صوة نحو

[دليلنا] ما قلناه من أن العدد متى حتم وحلت صلوة الجمعة ردك عام
في الصحاري والبيضان.

مسألة ١٣ إذا صلى صلوة الحروف في غير الحروف فلا صوة الإمام صحيحة
بالإحلاف و صلوة المؤتمين عند أيضاً صحيحة سواء كان على وجه الذي صلاه النبي
عليه السلام بعسقلان أو سبطي التحود أودان الرقاع وقال الشافعي إن صلّي بهم صلوة النبي عليه السلام

في صوة صوة
الحروف في غير
الحروف

كتاب صلوة الغروب

بطل الرجل فصلوة الجميع صحيحة وإن صلى بهم صلواته بدت الرقعة فصدوة لمعومين على قولين أحدهما تطل ولاخر لا تصد والمختار انه بطل وإن صلى صلوة النبي ﷺ بعد صلاة بعض فصلوة الامام و صلوة الذين لم يحرسوه صحيحة وأما صلوة من حرسه على قولين والمختار عندهم أنها لا تبطل.

[دليلاً] انه ليس على ضلال شيء من هذه الصلوات دليل فوجب ان يكون كلها صحيحة ومن ادعى انه من حيث فرق الامام بطلت صلواته فعليه ان يبين.

مسئلة ١٤ ليس الحرير المحصر محرماً على الرجل وكذلك لثمنه وفروشه والقعود عليه وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة فروشه لحلوس عليه غير محرر.

[دليلاً] عموم الاحبار اوردوه في تحريم الحرير المحصر للرجل وبطلان روى عن النبي ﷺ ان ابطلت عليه الصلوة والثناء فان حرج النبي ﷺ وما يمينه قطعة من ذهب وشماله قطعة من حرير فقال ان هذا حرام على ذكورنا حتى وحل لانهم يروى ما لك عن دفع عن ابن عمر عن عمر انه رأى حذلقاً عند المسجد فباع فقال رسول الله ﷺ لا تشتري بها لك ثلثه يوم الجمعة اذا قدم عليك الوعد فقال ﷺ هذا ليس من الاحلاق له في الاخرة.

مسئلة ١٥ الثياب المنسوجة من الابر يس من كتان او قطن او حر سدا او لحمة او شيء مسوح فيه ران عنه التحريم سواء كان مثله او غلظ عليه او اقل منه وقل الشافعي ان كان لعالم الابر يس فهو حرام وان كان العبد غيره لم يحرم وان كانا صنفين فيه وجهان أحدهما حرام والاخر مباح وقال ابو حنيفة اذا حالصه غيره لم يحرم مثل ما قلناه.

[دليلاً] اجماع الفرقه وانه لا يختلفون في ذلك وروى ابن عباس ان النبي ﷺ قال انما حرم الديساج اذا كان مصصاً سداً ولحمة فاما احدهما فلا وروى يوسف بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالثوب ان يكون سداً و ررّه و علمه حريراً وانما كره الحرير المبهج للرجال.

في حرمة يسي
الحرير المسطح
على الرجال

في ثياب
المنسوجة من
الابر يس وصورة

كتاب صلوة العيدين

مسئلة ١ صدوة العيد من فرض على العيدين ولا يسقط لأكثر من نصف عمدة الجمعة

في وجوب
صدوة العيدين

و حذف جميع الفقهاء في ذلك و قالوا أنها سنة مؤكدة لا تسقط إلا بطلانها من أصحابنا لنفعي فإنه قال هي من فروض الكفايات.

[دليل] إجماع الفرق و يثبت فلا خلاف أن من صلاها رثت دمه ومن لم يصلها فعليه خلاف و لا حرج في مقتضى فعلها و روى أبو اسامة ربه الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول صدوة العيد من سنة و صلوة الكسوف فرض و روى جميل بن دراج عن قال أبو عبد الله عليه السلام صدوة العيد من فرضه

مسئلة ٢ يستحب التكبيرة ليلة الفجر و به قال جميع الفقهاء و روى ذلك عن ابن عمر و روى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل كثر يوم يعطرق قال كثر امامه فقالوا لا قبل ذلك رجل احمق و كان يذهب الى ان لا اعتبار لأمم أن كثر كثر معه الناس والام يكبروا و قال المجعدي ذلك عمل الجاهل يعني كثر حين بعدوا الى الصلوة و قالوا و حنبليه يكبر في دهره الى لا يحصى ولا يكبر يوم العطر.

ان صاحبنا
التكبير ليلة الفجر

[دليل] إجماع الفرق و ايضا فإن التكبير تعظيم لله تعالى فيسمى ان لا يكون مكروها

مسئلة ٣ من وقت التكبير عقب صلوة المغرب و حره عقيب صدوة العيدين فيكون التكبيرة عقب أربع صلوات المغرب والعشاء الاخرة والمصبح و صدوة العيد و قال الشافعي له وقتان او واحد فلا يؤخر حين تعيب الشمس من ليلة الفطر و به قال سعيد بن المسيب و عروة بن الزبير و ابو بكر بن عبد الرحمن بن بحر بن هشام هؤلاء من الفقهاء السبعة و هو قول أبي سلمة بن عبد الرحمن و زيد بن اسلم و قالت طائفة او

في اوقات
التكبيرات

كتاب صلوة العيد

وقت التكبير عقب صلوة الفجر ذهب اليه مالك والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه ورووه عن علي عليه الصلوة والسلام وابن عمر وأما آخر وقته فاحتلف أصحاب الشافعي فيه فقال أبو العباس وأبو إسحق المثلث على قول واحد وهو أن لا يقطع التكبير حتى يفتح صلوة العيد وقل على ثلثة أقوال أحدها إذا حرج لأمام والتدبى حتى يفتتح الصلوة والثالث حتى يرفع من الجعلتين والاختلاف بينهم أن من سنة الإمام التكبير حتى تنقضى الخطبتان.

[دليلنا] إجماع العرفه وإبعاء ما ذكره وافقت عليه أكثرهم وأدوا عليه والزيادة احتاج إلى دليل وروى حلف بن حماد عن إسحق بن قيس قال قال أبو عبد الله عليه السلام أما إن في المطر تكبيرا ولكم مسنون قال قلت وابن هو قال في ليلة القطر في المغرب والعشاء الأخيرة وهي صلوة الفجر وصلوه المبدئ بقضه قال قلت كيف أقول قال تقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله أكبر لله أكبر على ما هدانا وهو قول الله تعالى **وأكملوا العدة** ولتكثر والله على ما هداكم.

في محل
التكبيرات

مسئله ٤ كيفية التكبير أن يكرر عقب الصوت الأربع التي ذكرها وقيل إنه في التكبير مطلق ومقيد ومطلق أن يكرر على كل حال ماشيا وراكبا وحالسا في الأسواق والطرق عقب الصوت التي ذكرها وفيه وجهان أحدهما أنه مسنون وهو الأطهر والاخر أنه ليس بمسنون.

[دليلنا] إجماع العرفه وقد يستأخذ في ذلك مفصلا أما مطلقة فيحتاج إلى

دليل شرعي

في الضيق من
أقامة للصلوة

مسئله ٥ - صلوة العيد في المصلي أفضل منه في المساجد إلا بمسكة من الصلوة في المسجد الحرام أفضل وقال الشافعي أن كان المسجد مسقا كره له الصلوة فيه وإن كان المصلي أفضل وإن كان واسعاً كل الصلوة فيه أفضل ويجوز أيضاً في المصلي وإن لم يكن مسكروا.

[دليلنا] إجماع العرفه وروى موسى بن معوية بن عمار قال قال أبو عبد الله عليه السلام على الإمام أن يخرج في العيد إلى الثرى حيث ينصر إلى آفاق السماء ولا يصلي على

حصير ولا مسجد عليه وقد كان رسول الله ﷺ يخرج الى القبيع فيصلي بالناس وروى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال السنة على اهل الامصار ان يسروا من اعيادهم في العيدين لا اهل مكة فانهم يصلون في المسجد الحرام

في وقت الصلاة
صلوة العيدين

مسئلة ٦ تقدم صلوة الاضحى وبوء حر قليلا صلوة الفطر لان من السنة ان ياكل الاطعمة في الفطر قبل القلوة وفي الاضحى بعد الصلوة وقل الشافعي يقدم الفطر و يؤخر الاضحى.

[دليل] احمد بن العرفه و روى حماد بن اعلى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اصنعهم يوم الفطر قبل ان يصلي ولا يطعمهم يوم الاضحى حتى يشعروا بالامام وروى جراح لم يثنى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اصنعهم يوم الفطر قبل ان يصلي ولا تطعمهم يوم الاضحى حتى يشعروا بالامام وروى عبد الله بن مريده عن ابيه ان النبي ﷺ كان لا يخرج يوم الفطر حتى يطعمهم و كان لا ياكل يوم النحر حتى يرجع و كان من اصحابه وروى اس بن مالك قال كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى ياكل امرئ او ثلث او خمسة اقل من ذلك او اكثر.

مسئلة ٧ اذان في صلوة العيد بدعة وروى جميع الفقهاء وقل سعيد بن المسيب ان من احدث اذان لصلوة العيد فهو موبوء وقل محمد بن سيرين ان من احدثه بدعة وخذله الحجاج منهم وقل ابو قلابة ان من احدثه لصلوة العيد من الزمر

ان الزمر
في صلوة
العيد بدعة

[دليل] احمد بن العرفه من اجماع المسلمين لان هذا الخلاف قد انقصر وروى طاووس عن ابن عباس قال صلى رسول الله ﷺ العيد ثم خطب وصالها ابو بكر ثم خطب وصالها عمر ثم خطب وصالها عثمان ثم خطب بعير اذان ولا اقامة وروى جابر بن سمره قال صلى مع رسول الله ﷺ غير مرة ولا مرتين العيد بعير اذان ولا اقامة وروى عطاء عن جابر بن عبد الله قال شهدت الصلوة مع النبي ﷺ يوم العيد فدا بصلوة قبل الحطمة بلا اذان ولا اقامة.

مسئلة ٨ التكبير في صلوة العيد اثناعشر تكبيرة في الاولى سبع منها تكبيرة

في عدد التكبير
في صلوة العيد

الأحرام وتكبير قال كوع وفي الثانية خمس منها تكسرة لركوع وهو أصح من قال فيها تكسرة إنقيم وموضع التكبير في الركعتين بعد القراءة وقال الشافعي الرائد اثنتي عشرة تكسرة منها في الأولى سبع وفي الثانية خمس ليس منها تكسرة للأحرام ولا تكسرة الركوع وموضعها قبل القراءة في الركعتين معاً وبه قال أبو بكر وعمر وحكوه عن علي عليه الصلوة والسلام وعن عبد الله بن عمرو بن عبد بن بنت ربيعة وعديته وبه قال في الفقهاء الأوزاعي وأحمد وإسحق ومالك إلا أنه جعلهم في موضعين فكثر في الأولى سبع مع تكسرة الأحرام فكان الرائد على الراب عن مذهبنا تسعة وعلى مذهب الشافعي اثنتا عشرة وعلى مذهب مالك إحدى عشرة وقال أبو حنيفة يكثر في الأولى ثلاث بعد تكسرة الأحرام وفي الثانية ثلثة سوى تكسرة الفهم فالرائد على مذهب مالك تكسرات [دليلاً] إجماع يعرفه وإيضاً روى علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله في صلوة العبدتين قبل أكثر ثم يقرأ ثم يكبر حملاً ونفست من كثر تكسراتين ثم يكبر السابعة فيركع بها ثم يسجد ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعاً ويركع بالحامسة وروى أبو الصلاح النكاشي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكسرات في العبدتين قال اثنتا عشرة تكسرة سبع في الأولى وخمس في الأخيرة وروى سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام في صلوة العبدتين قال كثرست تكسرات وأركع بالحامسة ثم كثر أربعاً وأركع بالحامسة والخطبة بعد لقوله وروى عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لتكبير في العطر سبع في الأولى وخمس في الأخيرة وروى عمرو بن عوف قال كثر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العطر والأصح في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً.

في موضع
التكسرات

مسئله ٩ قد بينا أن موضع التكسرات بعد القراءة في الركعتين وقال الشافعي يكثر تكسرة الافتتاح ويدعو بدعاء الاستفتاح ثم يكثر سبعاً يأتي بالتعود بعدها ثم يقرأ وبه قال محمد بن الحسن وقال أبو حنيفة وأبو يوسف يأتي بدعاء الاستفتاح والتعود عقبيه ثم يكبر ثلثاً ثم يقرأ

[دليلاً] ما قدمناه في المسئلة الأولى سواء فلا معنى لاعادته.

كتاب الصلوات

مسئلة ٩٠ يستحب ان يرفع يديه مع كَلِّ تكبيره. وانه قال الشافعي وقال ابو حنيفة خلاف ما قال في سائر الصلوات وقال مالك يرفع يديه مع اول تكبيرة (الاخير) لا غير

في استحباب
رفع اليدين مع كل
تكبيرة

[دليلاً] اجماع الفرقة وروى عن عمر بن الخطاب انه صلى صلوة العيد فكثر في الاولى سبعاً وفي الثانية حمماً يرفعه يديه مع كَلِّ تكبيرة ولا محالة وروى علي بن ابي راس قال سالت عن تكبير العيد يرفع يده مع كَلِّ تكبيرة انتهى عشر مرة او يرفع في اول تكبيرة فقط يرفع مع كَلِّ تكبيرة

مسئلة ٩١ : يستحب ان يدعو بين التكميرات بما مسح له وقال الشافعي يقف بين كل تكبيرتين بقدر قرأه آية لا طويل ولا قصير فيقول لا اله الا الله والحمد لله و قد مالك يقف بقدر ذلك ساكناً ولا يقول شيئاً وقال ابو حنيفة يوالي بين التكميرات ولا يفصل بينها ولا يقول شيئاً.

في استحباب
الدعاء بين
التكميرات

[دليلاً] اجماع الفرقة وروى عن ابن مسعود انه صلى صلوة العيد فكان يهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بين كل تكبيرتين ولا يخالف له وروى علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في صلوة اميين قال يكبر ثم يقرأ ثم يكبر خمسين ويقتل بين كل تكبيرتين ثم يكبر السابعة ويركع بها ثم يسجد ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر اربعاً ويركع بالخامسة.

مسئلة ٩٢ يستحب ان يقرأ في الركعة الاولى الحمد مرة والشمس وصحيفها وفي الثانية الحمد وها تبيث حديث العشية وقد شفعى يقرأ في الاولى سورة قاف وفي الثانية سورة القمر.

في استحباب
ما يقرأ في
الركعتين من
السور

[دليلاً] اجماع الفرقة وروى معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صلوة العيد قال تقرأ في الاولى الحمد مرة والشمس وصحيفها وفي الثانية الحمد مرة وهل اميت حديث الفاشية.

مسئلة ٩٣ : اذا سئى التكبيرات حتى ركع مضى في صلوته ولا شيء عليه وانه قال الشافعي وقال ابو حنيفة اذا ذكرها في حال الركوع كثير وهو راكع.

في ما لو سئى
التكبيرات
حتى ركع

[دليلاً] انه لا دلالة على إعادة ذلك في الركوع وابعاً فقد روي في تقدم عنهم عليهم السلام ان كل من شئ في شيء من الصلوة وانتقل الى حالة اخرى انه يمضي في صلوته وذلك عدم في جميع الصلوات

مسئلة ١٤ لحظية في العبد من بعد الصلوة انه قال جميع الفقهاء وروى ان مروان بن الحكم كان يحظ قبل الصلوة.

في ان لحظة
في العبد
بعد الصلوة

[دليلاً] اجماع الفرق من اجماع الامة فاستحى حلال مروان قد اقرض مع انه لو كان لما عتده على كسر على مروان فعنه روى حريق من شهاب عن ابي سعيد الحدي قال اخرج مروان من لحكم المتروفي يوم العيد وندى لحظة قبل الصلوة فقام رجل فقال باهروان حانت الساعة اخرج منس في يوم عيد ولم يكن يخرج فيه وندت لحظة قبل الصلوة فقال يوسف الحدي من هذا قلوبا قال فقال اما هذا فقد قضى ما عليه سمعت رسول الله يقول من ادى مسكرا فاستنقع ان يغيره بيده فليعلم ان فان لم يستطع فليكن به من لم يستطع فقله وذلك ضعف الامس.

مسئلة ١٥ العدد شرح في وجوب صلوة العبد وكذلك جميع شرائط الجمعة وانه قال وخصيصة وقد الشافعي لا يرى في شرائط الجمعة ويجوز المنفرد والمصنف والعدد اقامتها

في ان العدد شرط
في وجوب
صلاة العبد

[دليلاً] اجماع الفرق وبعاً قد استأنها من وجوب اعتبار العدد فيها لان كل من قال بذلك يعتبر لعدد وليس في الامة من فرق بينهما وروى معمر بن يحيى عن ابي جعفر عليه السلام قال لا صلوة يوم الاطرو والاصحى الامع امام وروى زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال من لم يصلي مع امام جماعة يوم العيد فلا صلوة له ولا قضاء عليه وهذه الاخبار تدل على ان فرضها متعلق بوجود الامام فاما مع الأفراد فانها مستحقة وتدل على ذلك ما رواه سماعة بن مهران عنه عليه السلام قال لا صلوة في العيد من الامع امام من صليت وحديث فلا تنس وروى رمعي بن عبد الله والفصل من يسار قال لبس في الشعر جمعة ولا اطرو ولا اصحى.

في كراهة تنقل
يوم العيد

مسئلة ١٦ بكرة التنقل يوم العيد قبل صلوة العيد وبعده الى بعد الزوال للامام

كتاب الخلاف

والمأموم وهو المروى عن علي عليه الصلوة والسلام وقار الشافعي يكره مثل ذلك للإمام
واق المأموم فلا يكره له ذلك إذا لم يقصد انتفاء الصلوة العيد وبقول سديد من سعد
السعدى ورافع من حديث زقر الأوراعي والثوري وأبو حنيفة يكره قبلها ولا يكره بعدها
[دليلاً] إجماع الفقه وروى سمعس حبر عن ابن عباس قال حرج المشرك ^{في الصلاة}
يوم فطر صلى ركعتين ولم يشغل قلبه ولا مذهب وروى عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله
عليه السلام قال صلوة العيدين ركعتان بلا أدنى ولا إقامة بين قمتيهما ولا مذهباً شيئاً وروى
زارع قال قال أبو حمزة عليه السلام ليس في يوم الفطر ولا في أدنى ولا إقامة أن يهتم طلوع
الشمس أن طلعت حرجوا وليس قبلهم ولا بعدهما صلوة

مسئله ١٧ المفسر والمراء والعبد لا يجب عليهم صلوة العيد لكن إذا أقاموه
سنة حرامهم ذلك وقار أبو حنيفة لا تصح منهم إقامتها ولشافعي فيه قولان أحدهما يصح
والآخر لا يصح

فيمن ذهب فيه
صلوة العيد

[دليلاً] إجماع الفقه وأيضاً عموم لاجب الواردة في الحديث على صلوة العيدين
منفرداً وذلك عام في جميعهم

مسئله ١٨ روت أمه عن علي عليه الصلوة والسلام أنه حلف من صلى بضعاً اثنتين
في المصرويه قال الشافعي وقال أنه يجوز ذلك إذا كان المصلي بعيداً من البلد والمسجد
يصبح عن الصلوة بجميعهم وأدى إعرافه من روايات أصحابنا لا يجوز ذلك وروى
من مسلم عن أبي حمزة عليه السلام قال قال الناس لأمر المؤمنين ^{عليه السلام} لا تحلف رجلًا يصلي في
العيدين بالناس فقال لا أخالف السنة

في حكم
استغفار الإمام
في صلوة العيدين

مسئله ١٩ إذا دخل الأسان والإمام بحط فقد فاتته الصلوة ولا إعادة عليه و
قال الشافعي بسمع الحصة ثم يقوم فيقضي صلوة العيد

في حكم من
فاته صلوة العيد

[دليلاً] أن إقصاء عمادة ثانية يحتاج إلى دلالة وليس في الشرع ما يدل على
ذلك وأيضاً فقد قدمنا من الأحكام ما يدل على أن من فاتته صلوة العيد فلا قضاء عليه
وأيضاً روى زرارع عن أبي حمزة عليه السلام قال من لم يصلي مع الإمام في حجة يوم العيد فلا
صلوة له ولا قضاء عليه

مسئلة ٢٠ التكبير عقب خمس عشرة صدوة في لأصحبى لمن كان بمنى أولها بعد في جعل التكبيرات
 الظهر يوم النحر و آخرها صلوة الصبح آخر يوم التشريق ومن كان بمكة من أهل الأمصار
 عقب عشر صلوات أولها الظهر يوم النحر و آخرها الصبح يوم النحر الأول وهو الثاني من
 أيام التشريق و اختلف الناس في هذه المسئلة على أربعة مذاهب فذهب طائفة إلى أنه
 يكبر بعد الصبح من يوم عرفة ويقطع بعد العصر من آخر التشريق ذهب إليه في الصحابة
 عمر و حكي عن علي عليه الصلوة والسلام وفي الفقهاء أبو يوسف و محمد و أحمد و إسحاق
 والمري وأبو العباس وذهب طائفة إلى أنه يكبر بعد الصبح من يوم عرفة ويقطع بعد
 العصر من يوم النحر خلف ثمانى صلوات ذهب إليه أبو حنيفة وروى عن ابن مسعود وهو
 أحد الزوايتين عن علي عليه الصلوة والسلام على ما حكوه وذهب طائفة إلى أنه يكبر
 خلف الظهر من يوم النحر ويقطع بعد الصبح من آخر التشريق وهو المعروف من مذاهب
 الشافعى وذهب قل عنه من ومن عمرو بن عيسى وقال لأوراعى يكبر خلف الظهر من يوم
 النحر ويقطع بعد العصر من آخر التشريق خلف سبع عشرة صلوات ولست أعرف أحداً
 من الفقهاء يفرق بين أهل منى وأهل الأمصار من جهة عدد ركعاته
 [دليلاً] إجماع العرفه و بعض قوله تعالى "وذكرُوا لله في آياته ما قدودت"
 وهى عندنا أيام التشريق وليس فيها ذكر ما مودته غير التكبير الذى ذكره وروى محمد
 بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى "وأنكروا لله في أيامه ما قدودت"
 قال التكبير فى أيام التشريق صلوة الظهر من يوم النحر إلى صلوة العصر من اليوم الثالث و
 فى الأمصار عقب عشر صلوات ودا نرى من أول مسك أهل الأمصار ومن أقام بمنى وصلى
 بها الظهر والعصر فليكبر وروى زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام التكبير فى أيام التشريق
 فى دبر الصلوات فقال التكبير فى معنى فى دبر خمس عشرة صلوة وفى سائر الأمصار دبر عشر
 صلوات وأما التكبير من دبر صلوة الظهر يوم النحر يقول فيه الله أكبر الله أكبر لا إله
 إلا الله والله أكبر الله أكبر على ما هدانا الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام وأما
 جعل فى سائر الأمصار فى دبر عشر صلوات التكبير لآله الله أكبر الله أكبر فى النحر الأول مسك
 أهل الأمصار عن التكبير وكبر أهل منى ما داموا بمنى إلى العصر الأخير.

کتاب بخلاص

مسئله ۴۱ حصه المکرم ان يقول الله ، کرم الله اکرم لاله الا انشؤ الله اکرم الله اکرم
ولله الحمد وهو احد لر وایتین عن علی علیه الصلوۃ والسلام وبه قال ابن معود والشوری
وابو حنیفه واحمد وقر الثقفی المتون بکرم ثنیسقه وقراد علی دایک کان حنفی
وبه قال ابن عمر وابن عباس ومالك بن انس.

في حصة
للتكبيرات

[دلیل] اجماع الفرقة وقد ذكر بعضی دأبه زرارہ عن ابی جعفر عليه السلام في المسئلة الأولى وروی جعفر بن محمد عن ابی جعفر عليه السلام ان صلی الله علیه و آله قد اقبل علی اصحابه فيقول علی ما کم و يقول الله اکبر الله کبر لاله الا الله و لله اکبر الله اکبر والله الحمد

مثله ٢٢ لتكبير عقير الصلوات التي ذكر بها خمس عشرة صدوة لمن كان
محمي و عشر صلوات لمن كان بالامصار ولا فرق بين ان يصلي هذه الصلوات في جماعة او
فرادى في بلد كان او في قرية في شهر كان او في حصر صغير ~~ا~~ كتب اسمي او كبيراً
رحلاً كان او امراً ورويت رواية انه يكبر ايضا عقب الفوائد و لا يهر الا ورويت
الثقة في الا انه قطع على التكبير عقب المواوي وقال ابو حنيفة لا يكبر الا عقب
المرائس في جماعة في مصرف من عدا هؤلاء ولا يكبر في قرية ولا على شهر ولا
خلف نافلة ولا فريضة منفرداً

فی الزلزلہ کبیر
ضعیف الزلزلہ

[دليلنا] اجماع الفرقه و ايضا الاحد اتى اوردوها عمدة في الجميع على جميع الاحوال و ما التوافق فيه قلنا لا يكره جعلها لأهم حصرو الكبير عقيب خمس عشرة صلوة بمنى و جعل عشر صلوات غير منى فهو كالعقب التوافق اراد على ذلك في العدد واما الرواية اتى قلبها ورواه جعفر بن عبيد بن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قل على الرجل و النساء ان يكمروا يوم اشترى في در الصلوات و على من صلى وحده و من صلى بطوع.

مسئله ۲۲ ادا صلی و حذو کروں صلی حلف لاعام و کترامعه کترمعه دین
نراء الامام التکبیر کتر هو دین سی التکبیر فی مجلسه کتر حثت د کر و وہ فان الشافعی
وقال ابو حنیفہ ادا سلم من الصلوۃ بصرت فان تحدث قبل التکبیر لم یکن رواں لم یتحدث

في يوم التكبير
عني الامام
والساموم
والجند

كتاب ملو العبد

فقام نظرت من لم يذكر حتى خرج من المسجد لم يكره وان ذكر قبل ان يخرج منه عاد الى مكانه و جلس فيه كما يجلس للشهد و كبر فيه قال وان لم يذكر حتى احدث نظرت فان كان عادداً لم يكره وان سبقه الحدث كبر من العمد بفعل الصلوة ولا يقطعها اذا سبقه الحدث.

[دليل] طريقة الاحتياط لانه اذا فعلها على كل حال لاحلاف في برائة دقته واذا عمل بقول ابي حنيفة لم تنقض دقته يقين

مسئلة ٢٤ من سئى صلوة من الصدوق التي تكر عقيها ثم ذكرها بعد انقضاء الايام فصاعداً و كبر بعدها وفي الشافعي ليس عليه اعادة التكر لان محلها قدوت.

[دليل] طريقة الاحتياط في برائة الدقة وايضاً روينا عنهم عليهم السلام فيما تقدم انهم قبلوا من فاته صلوة فليقدها كما وثقه وهذا كان هذا قدواته صلوة مع تكبيرة عقيها يجب ان يقصها مثل ذلك

مسئلة ٢٥ اربع مسائل الاولى اذا امسح الياس صاعاً يوم الثلثين شهد شاهدان ان الهلال كان دالماً و ان اليوم يوم عيد فعلا قبل الروال او شهدا ليلة الثلثين وعدلاً يوم الثلثين قبل الروال من الامم يخرج بهم ويصلون بهم العيد صعباً كان البلد او كبراً للاحلاف في هذه المسئلة الثانية ان يشهدا يوم الحادي والثلثين ان الهلال كان ليلة الثلثين او شهدا مع عروب الشمس ليلة الحادي والثلثين ان الهلال كان ليلة الثلثين وعدلاً فقدوات العيد و وقت صلوة العيد ولا قضاء في ذلك وفي الشافعي في هذه المسئلة يخرج الامم ويصلون بهم ويكون اداء لاقضاء الثالثة ان يشهدا قبل الروال يوم الثلثين ان الهلال كان الدارحة وعدلاً بعد الروال او شهدا بعد الروال وعدلاً بعد الروال لاقضاء في ذلك وقدوات الوقت وللشافعي فيه قولان احدهما مثل قولنا لا يقصى منه فان ابو حنيفة و حنابلة المروني وقال في الصيام بقصون وقال اصحابه ثم ينظر في كان البلد صعباً ويمكن اجتماع الناس خرج وصلون بهم في الحال وان لم يمكن ذلك احترأ الى العذر قضاء الرابعة ان يشهدا يوم الثلثين قبل الروال او بعده ان الهلال كان الدارحة وعدلاً يوم الحادي والثلثين اوليلة الحادي والثلثين لا يقصى الصلوة و به قال الشافعي في الام وقال اصحابه

في من سئى
الصلوة التي
يكرهها

في السهارة
على الهلال في
اربع مسائل

المستثني على قولين لأن الاعتدال بالشهادة إذا عدل لأجل إقامته لأجل التعديل فعدا عدلاً يوم الحادى والثلاثين وكانت الشهادة يوم الثلاثين حكماً بان القطر كان حين الشهادة فيكون قطرهم بالأمس.

[دليلك] على هذه المسائل جماع العرقه على أنه إذا هانت صلوة العيد لا تقضى أيضاً القضاء قرمن ثان وأثباته يحتاج إلى دليل آخر وليس في الشرع ما يدل عليه والأصل برائة الدمة من فرس ومن هل وقد قدما من الآخر، يدل على أنه إذا فات وقتها لا تقضى.

مسئله ٢٦ إذا اجتمع عيد وجمعة في يوم واحد سقطت فرس الجمعة فمن صلى العيد كان صحيحاً في حدود الجمعة ولا يجرها عنه قبل أن يحس وأن الرير وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا سقطت فرس الجمعة بحال.

فيما هو اجتماع
العيد والجمعة
في يوم واحد

[دليلك] جماع العرقه وأما روى، وهو مرة من اجتماع عيد اب في يوم على عهد رسول الله ﷺ فخرج رسول الله ﷺ وصلى صلوة العيد وقال: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ هَذَا يَوْمٌ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِيهِ عِيدَانِ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَشْهَدَ الْجُمُعَةَ مَعَ مَا قُلِيَ فَعَلْ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْصُرَ فَلْيَنْصُرْ وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَأْتِهَا وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْصُرَ فَلْيَنْصُرْ وَرَوَى وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ قَالَ: وَافَقَتْ (ووفق) يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عِيدِ عَلِيِّ بْنِ الرِّبْرِ فَخَرَجَ الصَّلَاةُ ثُمَّ حَرَّحَ فَصَلَّى الْعِيدَ ثُمَّ حَطَبَ فَتَرَى فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَدَخَلَ وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَعَادَهُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ وَكَانَ ابْنُ عَسَى دَالِمًا فَلَمْ يَدْعُ لَهُ فَعَلَّ أَصَابَ النَّسَبُ وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ كَرْدَانُ لَأَبْنِ الرِّبْرِ فَقَالَ كَانَ مِثْلَ هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمِلَ مِثْلَ ذَلِكَ وَرَوَى عُبَيْدُ بْنُ كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عِمَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا بْنُ أَبِي صَالٍ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَقُولُ إِذَا اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ يُسَمَّى لِلْإِمَامِ أَنْ يَقُولَ لِلنَّاسِ فِي خُطْبَةِ الْأَوَّلَى إِنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ عِيدَانِ فَأَنَا أَصْلُهُمَا جَمِيعًا فَمَنْ كَانَ مَكَانَهُ قَاصِبًا وَجِئَهُ أَنْ يَنْصُرَ عَنْ الْآخَرِ فَقَدْ أَذِنَ لَهُ وَرَوَى ابْنُ بَشَّارٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ فَحَطَبَ النَّاسُ فَقَالَ هَذَا يَوْمٌ اجْتَمَعَ

كتاب صلاة العيدين

فيه عيدان فمن أحسنهما بجمع معنا فليعمل به من لم يفعل فإن له رخصه و روى
ابن معوية سئل رددت رقبته هل شهدت مع رسول الله ﷺ عيد من في يوم واحد فقال
نعم و خرج النبي ﷺ فصلى العيد و رخص في ترك الجمعة

في وقت الخروج
أبي الصوره

مسألة ٢٧ وقت الخروج إلى صلوة العيدين بعد طلوع الشمس وقت الشافعي
يستحب له أن يبكر لأحد الموضع (المقدم)
[دليلنا] إجماع لفرقة وردي سماعه فإن سألته عن القعود إلى المصلى في الضرورة
الاصحى فقال بعد طلوع الشمس.

كتاب صلوة الكسوف

مسئلة ١ صلوة الكسوف فريضة وقال جميع الفقهاء بها سنة.

في وجوب
صلوة الكسوف

[دليلاً] اجماع العرفه و ايضاً طريقة الاحتياط لان من صلى الكسوف مرثت
دمته، لا خلاف ومن لم يصلاه في مائة دمه خلاف وروى محمد بن حمران عن ابي عبد الله
عليه السلام انه قال صلوة الكسوف فريضة وروى نواسمة بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال
صلوة الكسوف فريضة وروى حميد عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلوة الكسوف فريضة
ودون عابسه قال كفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فقال ان الشمس والقمر آيتان
من آيات الله تعالى يخوف بهما عبده قد اتم ذلك فصلوا وفي حديث جرود ربهتم ذلك
فصاوا حتى يتجلجلى وروى ابو مسعود المديني قال انكفت الشمس يوم مات ابراهيم بن
رسول الله صلى الله عليه وآله فقال الناس انكسفت الشمس لموت ابراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الشمس
واقمر يتان من آيات الله تعالى لا تنكسف لموت احد ولا لحياته وادار بهتم ذلك وفعروا
الى ذكر الله والى الصلوة وهذا من نعم الله الامر بالصلوة ولا امر بقصص الوجوب

مسئلة ٢ صلوة الكسوف تسلياً او احدى سبعمائة ساعة كانت من قبل او بعد
وفي الاوقات المكروهة اصلوة للمائدة اليهودية قال الشافعي وقت ابو حنيفة ومالك لا يفعل
في الاوقات المنهي عنها.

في وقت صلوة
الكسوف

[دليل] اجماع العرفه وروى محمد بن حمران قال قال ابو عبد الله عليه السلام وقت
صلوة الكسوف في الساعة التي تنكسف عنده صلوع الشمس وعند عرونها.

مسئلة ٣ من ترك صلوة الكسوف كان عليه فوائها وان كان قد احترق القمر من
كله وتر كهم متعمداً كان عليه العسل وقصص الصلوة ولم يوافق على ذلك احد من الفقهاء.
[دليلاً] اجماع العرفه وروى جرير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انكسف
القمر فاستيقظ الرجل فكل ان يصلي فليغتسل من عدلية من الصلوة وان لم يستيقظ
ولم يعلم بذلك وانكسف القمر فليس عليه الا قضاء غيره على.

في وجوب القضاء
على من تركها

كتاب صلوٰۃ الکھوف

محله ٤ : صلوة الكسوف عشر ركعات واربع سجعات يستفتح (بفتح) الصلوة
ويقراءة دعاء الاستفتاح ويتعوذ و يقرأ الحمد و يقرأ بعد سورة ضويلة مثل الكهم
والاسماء وما اشبهها ثم يركع ويستفتح في ركوعه بمقدار قرائته ثم يرفع راسه ويقول
الله اكبر فان كان قد حتم الدور عواذ استغفر اخرى اعاد الحمد وقراءتها بعد سور اخرى
ثم يركع هكذا خمس مرات ودارف راسه في الجامعة قال سمع الله لمن حمده وسجد
سجدة ثين ثم صلى بعدها خمس ركعات وبعدها سجدة على الترتيب الذي قدمناه و
قال الشافعي صلى على ما وضعناه ربيع ركعات واربع سجعات كل ركوعين بعدها
سجدة ثين وعين في القراءة سورة الفقرة او عدد ايديها وفي الثانية قبل من ذلك وفي الثالثة
قل وفي الرابعة اقل وفي الركوع الاول دعاء من سورة بد وفي الثانية اقل وفي الثالثة
اقول وفي الرابعة قل وفيه قل مائة واحمد واسحق وروى داود عن عثمان بن عفان و
عبد الله بن عباس وقال قوم به صلى ركعتين كصلوة يعقوب بن اسحاق وفي كل ركعة
ركوعين صلوات صلواته ذهب اليه المعنى والنوراني وروى حنيفة ورواه ابو حنيفة عن حماد
عن ابراهيم اسخمي

[دلت] جماع الرفقة وروى حرير عن ردة و محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر
 عن صلوة الكسوف كم هي ركعة وكيف أصلها قال هي عشرة ركعات درج سجدة
 تفتح أصلاً بتكبيرة وتر كعب بتكبيرة وتر رفع رأسك بتكبيرة إلا في الخامسة التي تسجد
 فيها وتقول سمع الله لمن حمده ونقمت في كل ركعة قبل أن تكوع وتطيل العمود
 وألركوع على قدر لفرقة أو أركوع السجود يستحب أن يقرأ فيها الحمد والحجر
 إلا أن يكون أمماً يشق على من حلقه وإن استطعت أن تكون صلاتك ورأى لا يحتمل
 بيت فافعل و صلوة كسوف الشمس أطول من صلوة كسوف القمر وهما سواء في القراءة
 والركوع والسجود وروى عن علي عليه السلام أنه صلى بعد رسول الله ﷺ
 بحمسة ركعات في كل ركعة وروى مثل ذلك أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ

مسئلة ٥ يستحب ان تكون صلوة الكسوف تحت السماء وان كان في مستحب ان تكون في المساجد.

كتاب الطلاق

[دليلك] ما قدمناه في الرواية المتقدمة

مسئلة ٦ . السنة في صلوة كسوف الشمس ان يحجر فيها بالقراءة وانه قال مالك وادو يوسف ونجد واحمد واسحق وقال ابو حنيفة والثوري لا يحجر [دليلا] ما روى عن علي عليه الصلوة والسلام انه صلى لكسوف الشمس فحجر فيها بالقراءة وعليه اجماع الفرق.

في ان يحجر في
الركعة

مسئلة ٧ ليس بعد صلوة الكسوف حطية وانه قال ابو حنيفة ومالك والثوري يصعد بعدها المنبر ويخطب كما يخطب في العيدين والاستسقاء. [دليلا] ان الاصل برائة الدقة وتعللها بوجوب التوبى يحتاج الى دلالة.

ليس بعد صلوة
الكسوف خطبة

مسئلة ٨ صدقة كسوف القمر مثل صلوة كسوف الشمس سواء وانه قال الشافعي وان حادى في كيفية اعداد الركعات وقال مالك لا يصلى الكسوف والقمر وقد اوضحه يصلى ولكن فرادى لاجتماع.

في ان صلوة
الكسوف كصلوة
الكسوف

[دليلك] اجماع الفرق وروى ابو ميمون المدنى ان النبي ﷺ قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا تنقصان لموت احد ولا لحياة فدا رايتم ذلك ففرعوا الى ذكر الله والصلوة وروى ابو بصير قال انكسف القمر وان عبد الله ﷻ في شهر رمضان فوات وقال انه كان يقول ان انكسف القمر والشمس ففرعوا الى ما وجدكم.

مسئلة ٩ صلوة الكسوف واحدة عند الرلال والرياح العظيمة والعلمة لعارضة والحرمة لشدة و غير ذلك من الايات التي تعبر في السماء ولم يقل بذلك احد من الفقهاء وروى مثل قولنا عن ابن عباس.

في وجوب صلوة
الكسوف
ظهور لا يمان

[دليلك] اجماع الفرق وروى محمد بن مسلم ورواه قال قلت لابي حمزة عليه السلام هذه الرياح التي تكون هل يصلى لها فقال كفى احاديث السماء من طمعه او ربح او فرع قص له صدقة الكسوف حتى يسكن وروى عمر بن ابيسه عن ربهط عن كلهم عليهما السلام ومنهم من رواه عن احدهما ان صلوة كسوف الشمس والقمر والرجعة والزلزلة عشر ركعات واربعة سجعات.

في ان صلوة
الكسوف تصلى
جماعة وفرادى

مسئلة ١٠ صلوة الكسوف تصلى فرادى وجماعة وفي القمر والحجر على كل

کتاب صلوة الکسوف

حسن و به قول الشافعی و قول الثوری و یحییٰ ان صلی الامام صلّوا معه والا لم یصلّوا
 [دلیل] اجماع الفرقه و ایضا حنرا بنی مود البدری ان التیمی رضی اللہ عنہ امر بہدہ
 الصلوة یتوجه علی کل احد علی جمیع الاحوال و روی روح بن عبدالرحیم فان سالت
 اعمدائہ رضی اللہ عنہ عن صلوہ الکسوف تصلی جماعہ فان جماعۃ و غیر جماعۃ و روی یحییٰ بن
 یحییٰ التمیمی عن الرضا رضی اللہ عنہ فان سالتہ عن صلوۃ الکسوف تصلی جماعۃ او فرادی فادی
 ذبک شئت.

كتاب صلوة الاستسقاء

مسئله ١ صلوة الاستسقاء ركعتين كصلوة العسدين على حد واحد و به قال الشافعي وان حلقها في زيادة كبريين على ما مضى القول فيه وفي موضع التكميرات و به قال محمد و قال الزهري و مالك والاذراعي و ابو يوسف يصلي ركعتين كصلوة العجر والمشهور عن ابي حنيفة به لا صلوة للاستسقاء ولكن السجدة الدعاء و روى عنه محمد بن شعاع البلخي انه يصلي ركعتين قرآدي.

في كيفية صلوة
الاستسقاء

[دليلاً] اجماع الفرقه و اصلاً روى ابو هريرة قال حرج رسول الله ﷺ يوماً يستسقي فصلى بنا ركعتين وهذا مرد كرهه محمد بن اسحق في المختصر الصغير وان عداس روى به صلى ركعتين كما صلى في لعدين وروى عن ذلك عن ابي بكر وعمر وروى طبراني عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله ﷺ صلى للاستسقاء ركعتين وبدء بالصدوة قبل الخطبة و كبر سعة وحمداً وحجراً بالقرآن

مسئله ٢ يستحب ان يصام قبل الاستسقاء ثلثة ايام ويحرج يوم الثالث والمان صيام و قد اختلف في يوم ثلثة ايام ويحرج الرابع

في استحباب
اصيام قبل صلوة
الاستسقاء

[دليلاً] ما رواه حماد الراجل قال ارسلني محمد بن حنبل الى ابي عبد الله عليه السلام فقال له ان الناس قد اختلفوا على في الاستسقاء فما رايتك في الخروج عند فقلت ذلك لاني عبد الله عليه السلام فقال لي قل له ليس بالاستسقاء هكذا قل له يحرج فيحطب الناس ويأمرهم بالاسم اليوم وعدا و يحرج بهم يوم الثالث وهم صائمون فانت محمد او حمرته بمقالة ابي عبد الله عليه السلام فخرج وخطب الناس و امرهم بالصيام كما قال ابو عبد الله عليه السلام فلما كان في اليوم الثالث ارسل اليه ما رايتك في الخروج وحي غير هذا الخبر انه امره ان يحرج يوم الاثنين.

مسئله ٣ الخطبة في صلوة الاستسقاء بعد الصلوة و به قال الشافعي و به قال ابو بكر و عمر و قال ابن الزبير الخطبة قبل الصلوة و به قال الثوري و سعد و قال الساجي كتب

في محل الخطبة

كتاب صلوة الاستسقاء

الديث من سعد الى مالك يسكر عليه الحطبة بعد الصلوة

[دليلك] اجماع العرفه وقد قدمناه في روايه طلحة بن زيد والروايات الواردة

من صلوة الاستسقاء مثل صلوة العهد تقتضي ايضاً ذلك.

في استحباب
تحويل رداء
الامام

مسئله ٤ تحويل الرداء يستحب للمأمم سواء كان مقوراً او مربعاً و به قال مالك

و احمد و قال الشافعي ان كان مقوراً حوله و ان كان مربعاً فيه قولان اذهب يحوله

والآخر يخله و يفعل مثل ذلك المأموم و قل غنم يعمل به (بقده) و حده دون المأموم و قل

ابو حنيفة لا اعرف تحويل الرداء.

[دليلك] اجماع العرفه و روى عبد الله بن مسكين سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول

في الاستسقاء قال يصلي ركعتين و يقلب رداء الذي على يمينه فيجعل على يساره و الذي

على يساره على يمينه و يدعونه و يستسقي و روى عبد الله بن رباح الاصابي ان النبي صلى الله عليه و آله

خرج يستسقي فصلّى ركعتين و جهر بالقراءة و تحول رداءه و رفع يده و دعا و استسقى

(يستسقى) و استقبل القبلة

فيمن يدر صلوة
الاستسقاء
في مكان خاص

مسئله ٥ من اذران يصلي صلوة الاستسقاء في المسجد او يجتنب على الممر

العقد يدره و وجب عليه الوفاء به الا حلالاً و متى صلى في غير المسجد و حطت على

غير المنبر لم تضره و قل الشافعي ينقذ يدره عراً به قال ان صلى في غير المسجد او

حطت على غير المنبر احرأه

[دليلك] انه قد ثبت ان دقته اشعلت و قد اجمعت انه اذا صلى حيث ذكره

حطت حيث سقى برئت ذمته و اذا حالف فلا دليل على براءته دقته.

في ترك الصلوة

مسئله ٦ ترك الصلوة متعمداً من غير عذر مع علمه بوجوبها حتى يخرج وقتها

لمع عذر يعزّر ويومر بالصلوة فان استمر على ذلك و ترك صلوة اخرى فعليه مثل ذلك و

ان ترك ثلاثة وجب عليه القتل و قال الشافعي ان ترك مرة واحدة لا يقتل ولم يذكر

التميز و ان تركه نسيه قال اواسحق اذا صاق وقت الثانية وجب عليه القتل و قل الاصطحري

لا يجب عليه القتل حتى يصيق وقت الرأفة و به قال مالك وهو قول بعض الصحابة و قل

قوم انه لا يجب قتله بشر كهي ذهب اليه الثوري و ابو حنيفة واصحابه و تابعهم العربي على

هذا لكن امر العراقة منهم من قال يصرب حتى يفعلها ومنهم من قال يحبس حتى يفعلها،
وفان احمد واسحق يكفر بترك فعلها، كما يكفر بترك اعتقادها وروى (ايضا) هدا عن
علي عليه الصلوة والسلام وعن عمر.

[دلتنا] اجماع الفرق على ما روي من انه ما بين الاسلام وبين الكفر الا ترك الصلوة
واذا كانت انكار بحب قتله وحب مثله في تارك الصلوة وروى عنهم اثمهم قتلوا اصحاب
الكبائر يقتلون في الثلثة ولا خلاف ان هذا صاحب كبره وروى ذلك يونس عن ابي
الحسن المامق ^{عليه السلام} قال اصحاب الكبائر كذا، اذا اقيم عليهم الحد قتلوا في الثلثة ويدين
علي ذلك ايضاً قوله تعالى " وَاِذَا اسْلَحَ الْأَشْهُرُ الْحَرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ
وَجَدْتُمُوهُمْ إِلَى قَوْلِهِ فَأِنْ تَأْوَرَأْتُمْ فِي الصُّلُوعِ فَاعْلَمُوا كَوُنُودُكُمْ فَاحْلُوا سَبِيحَهُمْ " فموضع
الدلالة ان الله تعالى امر بقتل المشركين حتى يفعروا شيش ثوبه هي الايمان وبعد الصلوة
فالظاهر ان القتل باق عليه حتى يفعلها ومن قل اذا ومن احدهما سطة القتل فقد ترك الظاهر.

كتاب احكام الاموات

في استحياب
استحياب من
حصنه بوقالا

مسئلة ١ : اذا حصر الامس الوقت ستحت ان يستقبل به نقيلة فيجعل وجهه الى القبلة ويدطب رجليه اليها وكدت يفعل به حال العسل وقال الشافعي ان كان الموضع واسعاً اصبح على حصة الامر وجعل وجهه الى القبلة كما جعل عند الصلوة وعند التدفء وان كان الموضع ضيقاً فعل به كما قلناه.

[دليلنا] اجماع العرفه وعملهم عليه فانهم لا يحتفلون به

في كراهة
ما يوضع على
يظهر ميت

مسئلة ٢ : يكره ان يوضع على بطر الميت حديدة مثل السيف او صخرة (صخرة) وما اشبه ذلك وقال الشافعي ذلك مستحب.

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

في استحياب
بوس اصابع
لميت

مسئلة ٣ : اذا ترك الميت على المعتدل ستحت للعسل ان يلبس اصابع الميت وبه قال المري وقال اصحابه غلط المري في هذا وقالوا نسعى ان يكون ثلبيص الاصابع حال موته فقط.

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

في استحياب
لغسل الميت
بماء استور
الموت

مسئلة ٤ : يستحب ان يغسل الميت عريان متور المورة اما ان يترك قميصه على عورته او يزرع القميص ويترك على عورته حرقة وقال الشافعي يغسل في قميصه وقل ابو حنيفة يزرع قميصه ويترك على عورته حرقة.

[دليلنا] اجماع الفرقة وعملهم على انه مخير من الامرين.

في كراهة لغسل
الميت بالماء
المستن

مسئلة ٥ : يكره ان يغسل الميت الماء لغسل الميت ألا في حار بارد لا يتمكن الغسل من استعمال الماء البارد او يكون على بدن الميت بحاسة لا تقلعها الا الماء الحار فاما مع عدم ذلك فلا يغسل الميت وبه قال ابو حنيفة واصحابه استخانه اولي

[دليلنا] اجماع الفرقة واحبارهم.

فيما يستحب
للمس

مسئلة ٦ : يستحب للمس ان يلمع على يده خرقة ينحيه بها وناقى جسده

كتاب الخلاف

يعمله بالحرقة وقال الشافعي يستعمل حرقتين في العسلتين في سائر حنفيه وقال أبو اسحق
يفصل باحديهما فرجه وبالاخرى جميع بدنه.
[دليلنا] اجماع الفرقة وعملهم به.

مسئلة ٧ غسل الميت كغسل الجنس ليس فيه وضوء وفي اصحابنا من قال يستحب
فيه الوضوء قلعه غير انه لا خلاف بينهم انه لا تدور المصمصة والاستنشق فيه وقال الشافعي
يستحب ان يوصاء ويمصص ويشق وقال ابو حنيفة يوصاء ولا يمصص ولا يشق.
[دليلنا] عمل (اجماع) الفرقة على ما قلناه ومن قال من اصحابنا ، لو وضوء فيه عول
على اخبار مروية في هذا الباب ذكرناها في الكتابين.

مسئلة ٨ لا يغسل الميت في حال علة وهو مكروه وقد جميع الفقهاء
يستحب ذلك.

[دليلنا] اجماع الفرقة وعملهم.

مسئلة ٩ يمسح باليد على راسه ثم يمسح به باليمن ثم اليسر واقع جميع
الفقه في اليد به غسل الرأس وان خالفوا في الترتيب وقد الشافعي يمسح باليمين
[دليلنا] اجماع الفرقة وعملهم فانهم لا يعتلونه فيه

مسئلة ١٠ لا تدور تسريح لحيته كنبه كانت ابو حنيفة وبه قال ابو حنيفة وقال
الشافعي ان كانت كثيفة يستحب تسريحها.
[دليلنا] اجماع الفرقة.

مسئلة ١١ يغسل الميت ثلاث غسلات الاولى بماء السدر والثانية بماء جلال الكافور
والثالثة بالماء القراح وبه قال الشافعي وقال ابو اسحق الاولى يعتد به والاخرتان مئة
وقال باقي اصحابنا الاخرى هي المعتد بها لانه بالماء القراح والاولى والثانية بالماء لمصاف
ولا يعتد بهما وقال ابو حنيفة ماء الكافور لا عرفه.

[دليلنا] اجماع الفرقة وايضاً روت اعطية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في نية ثم اعسدها
ثلاث او حمساً او اكثر من ذلك ماء وسدروا جعلى في الاحمر كافوراً او شمساً من الكافور.
مسئلة ١٢ لا يراد في عله على ثلاث غسلات على ما بينه وبه قال ابو حنيفة

اي يمسح غسل
لميت وضوء

في يد مكروه حال
اليد

في اليد يمسح به
العسل

في اليد يمسح به
تسريح لحيته
الميت

في عدد غسلات
وما يغسل بها

في الشافعي الا بهما فلا المهر من واحدة ولستين سنة ولا يبعد اصحابه ذلك وقد شافعي
 ان لم يبق الثلاث فحمت وقال مالك ليس لذلك حد يمتد حتى يتقوى
 [دليل] اجماع الفرقه وعملهم والحر الذي قدمه عن م غصية الاصل يقتض
 قول مالك ويمكن ان يستدل به ان على ان الثلاث واجب لانه ضمن الامر به وهو
 مقتضى الايجاب.

في عدم جواز
 تقديم الطلاق
 بعد

مسئلة ١٣ لا يجوز تقسيم اقرار الميت ولا تنصحه من الوصي والطلاق و
 شافعي في غيبه اذ لو لا احدهم به مباح والاحرازه مكرره اذ قد مكرره ستحب
 تحليل الاطافير بدخلة تنظف ما احتجها.

[دليل] لا حرج من التردد ولا لاصل رائة الدقة واست ما قلوه مستحب
 يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما يدل عليه.

في استحباب
 امر شافعي
 وطعن اصحاب

مسئلة ١٤ يستحب ان يمر بده على نفسه في العسكني لاولين ومكره داب
 في ائانه من حرج منه شئى مد شئنه على الموضع ولا يجب اعدده احمر وقد شافعي
 يستحب ذلك في الثلاث عمالات ويحلى في حرج منه شئى مد ذلك وقد نثقة افوان
 حدها قد امرتى بعيد على الموضع فقط ولا يجب وضوء ولا إعادة غسل وبه قال
 مالك والثوري وحبيبه وقد بو على ان اوهر يرد الواجب ان يوضئه وضوء تصدوه
 ولا يجب عدة اهل والثالث مهم من قد يجب اعدده عنه

[دليل] اجماع الفرقه ولان اعادة غسله او وضوءه يحتاج الى دين وليس في
 الشرع ما يدل عليه.

مسئلة ١٥ لا يستحب للمهر ضربه بعد العسل وقد شافعي يستحب ذلك.
 [دليلنا] اجماع الفرقه وعملهم.

في عدم
 جواز استباح
 الفرج

مسئلة ١٦ حرق شعر العانة والامه وحرق الثارب وقديم لأحد دميت مكرره
 ومه قل موحبيبه ومالك واحتره المربي وهو احد قولى الشافعي وله في عدم وقا في
 الاملاء انه مباح.

[دليلنا] اجماع الفرقه واحرازهم لا يحتلوا في ذلك ويص تركه ليس بمكرره

الاحلاف وانما الاحلاف في نه فاح وفعله و كراهته خلاف و لا يحوط بر كه.

مسئله ۱۷ حقیق ریش الحمت مکروه و بدعت و نه قبا! جميع الفقهاء الا الشافعي

في حكم محلي
رأس البيت

فإنَّ له فيه قولين أحدهما وهو الأشهر عشره، فبعضه والأخر أحد بحور.

[دلیل] اجماع العرقه وصریحة الاحتیاط لخریفة مد

ممنثلة ١٨. أ. امتعت محجراً ففعل به حملاً ما يجوز. بالحلل الآله لا يقرب شيئاً

في احكام تفسير
المعاني

من الكافور ويصير سدا وعذبات و... عالت والار... عي وابو حبيبة واصحابه وهو

المروى عن ابن عباس رضي الله عنهما لم يستنوا الكافور فوقه حتى يحمى بعد وفاء ما كان

يختلف في حال حيوة ولا يقر حبس ولا لمس المحبوت ولا يجرسه ولا يشد عليه

كفنه وده قدر من الصلابة على خش وحاوله عن يمينه القبلية والسلام وابن عباس.

[دلیل ۱] احمد بن الحنفیہ و زید بن عساکر الثمینی رحمہما اللہ و حمزہ و ابو ہریرہ و

ولا تفتنهم يا ذا الجلال والإكرام

مثله ۱۹ نام این عدد به الکت محرمه بحر فی واسطه دات

على كرام الله الهمم
على كرام الله الهمم

المعقبات كلها

دلت | حرماء العرفه و . ب . كون دلت مستخدم محتاج الى دليل .

مسئلہ ۳۰ : اگر تاجر اپنے بچوں کو لے کر بیرون ملک جائے اور وہاں تک کہ وہ اس کے لئے ضروری ہو

في المرأة في حالتها
في حالها

رحمتها دقت بر عمل و لایتم در کار - لاواعی و قد روی به رسول منبها، یحفل

لنظرائه في حال الحياة من الوحة و سدس وول هابت و بوحسعه نيتم و لاعدل و

فندوس و به قرص اصحاب الشاعري و قرص النجدي تعار في ثبوتها و به قرص اصحاب

الخائف.

[دَلِيلُنَا] أَحَبُّ الْخَلْقِ إِلَيْهِ عَنِ الْإِثْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَحَمْدُهُمْ عَلَيْهِ.

وقد بينا القول في الرواية الشاذة في النسخة، المقدم في كرها.

مسئلة ٢١ محور عشده ان يعسل الرّاحل مره والمرأه روحه ما على العرفه

فی جو از تنصیل
الرجل امراته

روحها فيه اجمع دالم بكن حار قرات و بآء قرات و عه و حدود واحد منهم

للمنافي فيه وجهان احدهما لروحه اولى وانتهى رجاء الفريسيين الى ان يفتخروا به

الاول واما عبد الرحيم وروحه فيه يجوز عذبه فيه قال الشافعي وبه قال حماد بن اسلم
وسليمان والاورعي ومالك واحمد وسحق وزهر وقال الثوري وموحيه وابو يوسف
وتجد ليس له ذلك

[دليل] اجماع الفرقه وايضا الاصل لا حرج ولا منع يحتاج الى دليل وايضا
روى عايشه قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت هذا واراسه فقال ما
عليك لوقت فبني لعمرك وحضرتك و كفتك ووت اسماء بن عميس بن فصة
عليها السلام بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

مسئله ٢٢ لا يجوز للمسلم ان يعمل احراما قبل ان يكون او عيدا مع وجود
المشرك او مع عدمه على ان حاله وكذا في كل روحا في روحه لا يعمل احراما
صاحبه وبه قال مالك وقال سفيان صبيعه زار رسول الله صلى الله عليه وسلم فراه مسلمون
وقرأه عشر كور وشاهدوا في عمله كان من كور وبني وس لم يكن له قراءة
مشر كور او لم يشاهدوا احدا من المسلمين

[دليل] اجماع الفرقه وايضا قوله تعالى انما المؤمنون هم الصالحون
عليهم ما اتوا في حق الحيوات والموت يريدون ما حسد فسد لهم لا يؤمنه فيه لانه لا
يعبر به

مسئله ٢٣ المتب احسن وليس في قوله قولان خد هما مشركا فبهم وبه قال
الاوراعي (الامام) وابو ابي من صفة وهو مذهب ابن حنبل وجميعه والثاني انه صاهر
به قال ابو اسحق وابو بكر الصديق من اصحابه
[دليل] اجماع الفرقه

مسئله ٢٤ يجب للمسلم على من عذر ميت وبه قال الشافعي في المويضي وهو
قول علي عليه الصلوة والسلام في هريرة وذهب بن عمر بن عبد الله بن عتبة واعقها
جميع مالك وابو حنيفة وصحبه واحمد واسحق واحمد قول الشافعي قوله في عامة كتبه
ان ذلك مستحب

[دليل] اجماع الفرقه ومن شد متهم لا يعتد بعوده ولا به اذا اعتل ادى لصلوة

في عدم حرر
تفصيل احكام
الاحرام

في احكام
الصحة

في وجوب العمل
على ميت

يقين وإذا لم يعتد لا يؤيدها يمين ولا احتياط يقتضي فعله وروى أبو هريرة أن النبي
صلى الله عليه وآله قال من عصى ميت فمعتس ومن حملة فلتور.

مسئلة ٢٥ من من ميتاً بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل وجب عليه
العس وكذا ان من ميتاً قطعة من ميت او قطعة قطعت من حي وكفى فيها عظم واحد - عدمه
الغسل وخالف جميع الفقهاء في ذلك.

في وجوب العس
على من مات ميت

[دليل] ما تقدم في المسئلة الاولى من اجماع ائمة الفرق وصريته الاحتياط.

مسئلة ٢٦ الكفن المبر من ثلثة انواع مع الامكان ارا وقميص ومثربو لعموم
حمسة . من خد هم حمره وقميص ومثربو حرقه ويصير الى ذلك العمامة وترب
المره رابن اخر من وصعها ان يكون من فطن محصن ليس لاهن كفن ولا ابر - من
والعود من اقمي في لاه او حب ما يوارى مورتبه وانه قول ابي الفقهاء قال الشافعي
و حنبلت منه انواع الارادة ولا يفسر به قال في الفقهاء و - الشافعي والمذاهب
حمسه اوب والمردود مراد على حمسه وما صفتها ثعثة ربح ربح فهو اد حارس
فهو قميص ولا عمة و - و حنبلت قميص و - و به و قول الشافعي ان قميص حب
شبه و عمة له غير هذا لانه راء السمة و اما داود ان لم يستحب يمين الاخلاف
[دليل] اجماع ائمة الفرق ولان ائمة ائمة من ائمة و ائمة و ائمة لاختلاف

في الكفن
مردود
و كفن

به يجوز الاحتياط في كونه فصل ولا احتياط فعل ذلك لان معناه فيه خلاف

مسئلة ٢٧ عدا الميت يحتاج الى مة ومن اوجب الميتة في العس من ائمة
من شافعي وصحبه ومن في الفقهاء لاه في هذه المسئلة قولان احدهم من من مائة و
الاخر لا يحتاج الى مة.

في ائمة
في ائمة

[دليل] اجماع ائمة الفرق وصريته الاحتياط لانه لا خلاف انه داوي ر العس
مجردا انه ينوبه خلاف و - فواء في الاعمال ما ثبت يد على ذلك يص على
م سبعة في كتاب صهره

مسئلة ٢٨ كره من نحر لا كفان بالعود وقال الشافعي ان ذلك مستحب

في كره
الا كفان بالعود

[دليل] اجماع ائمة الفرق وعمله به.

مسئله ۲۹ يستحب ان يدخل في عهد لعت شيء من لقص لئلا يخرج منه
شيء منه قال المزي في حجب الشافعي ذلك غلط وأما جعفر بن القمعة

١. دليلنا [اجماع الفرقة وعملهم به.

مسئله ۳۰ فرضه اعمو على صاحب البيت الاقصى ولا يتراعى به ولا راحة في كيفية وضع الكافور

ولا عسمة ولا في كيفية من دلت و لا لافعى يوضع على هذه الموضع التي شيء من القطن مع الجنود والكافور.

(دليلنا) اجماع الفرقه وعملهم.

مذكرة ٣١ - عدد من الجواهر من مرصعة بمرصعة على صدره وفوق اليمين

4. 1. 6. 2007

1910

[illegible]

دلیلتنا احمدیہ عرفہ و عید

مسئلة ٣٣ المسنون النية الكاملة من الكافور ثلثه عشر درهم وثلث واحد
 ا. م. درهم وثلث واحد من الكافور ثلثه عشر درهم وثلث واحد في ثلث

۱) دلیلنا [اجماع العرفه و اخبارهم

مسئله ۳۴: يستحب ان يوضع مع الميت حديد من حديد من الحديد
و هو من (شجر روضه جميع الفقهاء في ذلك)

[illegible]

مسئله ۴۵: شخصی را بدهد، شوق اخوان (ایسر علی حاجب) است لایحه نم بقیه

بجانب الأيمن وبطرح على جانب الأيسر وقد قال أصحاب الشافعي وقد لم يأت
بالمعكس من ذلك.

[دليلنا] إجماع الفرقة وعملهم.

مسئلة ٣٦ ما مات الميت في هر كس فعليه ما بعده ما كان في الميراث
العسل والنكاح ثم يجمع في حصة ابن وحيدت في له بوحده يشتر شي ثم يطرح
في اسحر و بالتقسير في عا و احمد بن حنبل و في الشافعي يجمع بين الوحيين و
يطرح في اسحر قال الميراثي هذا كان يعرف من المسلمين فيه ربما وقع عليهم
وحدود ودفنوه وما ان كان في بلاد لشران فعليه كما قدم.

في كيفية التقاء
الميت في البحر

[دليلنا] إجماع الفرقة واختارهم.

مسئلة ٣٧ يستحب ان يحفر القبر قدر ذمة واقفه الى الترقوة وقال الشافعي قدر
قائمة وسبعة ثلثة ع و صدوق في ما مات لأحد فيه يحفر حتى يعبر عن الناس و
قال عمر بن عبد العزيز يحفر الى السرة.

في استعجاب
مقدار حفرة القبر

[دليلنا] إجماع الفرقة وعملهم.

مسئلة ٣٨ لحدود الموت من ا و ان كان لارس صفة وقد لم يجد ما يقع فيه
الرحا و في الشافعي وليس فيه حواف لانه حقه مقد ما اوسع فيه الرحمن
[دليلنا] إجماع الفرقة وعملهم.

في حد و
الحدود و صفة
من الشق

مسئلة ٣٩ التوبة، شهادة، زواج، سبي، ولأئمة عليهم السلام ووضع
لثمة في حال الذنوب والحرمة بعد ما يحصل لا يوافق عنه احد من ائمتهم.
[دليلنا] إجماع الفرقة وعملهم عليه.

في سبي
المستكبرين
حال ذنوب

مسئلة ٤٠ تصحح نكاح هوالة و تسمية غير مسمون و ما في الشافعي و
صحة و قالوا هو المذهب لأبي ي هرويه و في تسمية احب اى و كذلك ترك
العهر بسم الله الرحمن الرحيم لانه صار شعرا اهل اسدع و في توجيحه و الثوري
التسليم هوالة

في حكم سبي
القبر و تسميته

[دليلنا] إجماع الفرقة وعملهم و روا عن النبي صلى الله عليه وسلم صحح قراهم

[دليل] الاخوة: جاءه في وجوب دفع الشهيد، منه من غير غسل و هي على

light gas

مسئله ۵۲ د: حد میت فی المعركة و ليس به ارقن و حکمه حکام الشہید
وہ قول (شافعی) و قال یوحییہ ان لم یکن بہ اثر عذر و صلی علیہ وان کان بہ اثر فان
خرج الدم من عنقه و دبیہ لم یصل و یصلی علیہ وان خرج الدم من رءیه (واقفہ) او دبرہ
غسل و صل علیہ.

داينه | ان دهر دهر به نهد لای الفت به خدا و مال اثر و به دین له اثر
و به دهر دهر به نهد

مسئله ۵۲ از جرح من معرکه است و در سینه او سه تپان فعلی
و جرح حمله حمله است و در شکم او سه تپان فعلی و در
و شکم او سه تپان فعلی

دائمة | الأخت، الأمومة ومحبها. من أصدقائي وهي عمدة زينة.

عنه $\frac{1}{2}$ اذا مات بعد غصني احمر عله كهن وصدي عنه و به قول الشافعي
وقول اوحده سام د ك ولم يشرع ولم يشهد لا معصي وصلي عليه.
[دليله] احمد ع لوقد سمى د مات بعد غصني احمر بحسب عدله.

مسئله ۵۵ كل من قعد في عمر عمره له محبت عمه و اصلوة عليه سواء قعد
بإسلاح و غير إسلاح . و هذا وإن كان و جعده و فوق الشافعي و من و جعده
أن شوهد وقت . عمد أم بعد و يصح عليه كالشهاد وإن لم يشهد أو قعد خطئه أو عمداً
محتمل فإنه يغسل ويصلي عليه .

[دليل] ان الاصل في الاموات وجوب غسلهم و صدق غيبتهم وليس على من فوت
عمل هذا دليل لان الاجماع يثبت ذلك ضمن قول في اجزاءه انه لم يتناول هذه

مسئله ۵۶ احر حرم و احر حرمه مؤمن — الاعتدال ثم قدم عليهما احمد
ولا يعصال بعد ذلك و يصلي عليهما الامام وعمره (و كذلك حكم حقه قود و
الافاع بعد ان بعد الموت و يصلي عليهما الامام وعمره) و ق. ابرهري لا يصلي علي

المرجومة وفل ما لا يصلي لأهله عليهم ويصلي غيره وكذا ما عده كذا من
ما في حد.

[مسألة ٥٧] جمع عرفة فيهم لا يحسن فيه وروى عمر بن الخطاب
النبي ﷺ صلى على مرجومة.

مسألة ٥٨ وأما ما روي عن علي عليه السلام في جميع عقره وقال قتادة لا يغسل
ولا يصلي عليه

[مسألة ٥٩] جمع عرفة و غيره لأحد مني في ذلك لا يرد صدوقه عن الأئمة
و لا قوة في الغلاب ما روي من لا إلاه

مسألة ٦٠ أما ما روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام في جميع العقره وروى الحسن
البصري لا تغسل ولا يصلي عليها.

[مسألة ٦١] جمع عرفة في الأئمة لا يرد
مسألة ٦٢ قتل رجل من أهل بيت من أهل البيت لا يغسل

ولا يغسل من عرفة و غيره في الأئمة لا يرد صدوقه عن الأئمة
وأما ما روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام في جميع عقره وروى الحسن

علي بن أبي طالب عليه السلام في جميع عقره وروى الحسن
مسألة ٦٣ قتل رجل من أهل بيت من أهل البيت لا يغسل ولا يصلي عليه

ومما روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام في جميع عقره وروى الحسن
أما لا يغسل ولا يصلي عليه

[مسألة ٦٤] جمع عرفة في الأئمة لا يرد صدوقه عن الأئمة
أما ما روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام في جميع عقره وروى الحسن

مسألة ٦٥ من عرفة و غيره في الأئمة لا يرد صدوقه عن الأئمة
من عرفة أهل البيت

[مسألة ٦٦] قتل رجل من عرفة و غيره في الأئمة لا يرد صدوقه عن الأئمة
من عرفة أهل البيت

كتاب الخلاف

[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم.

مسئلة ٦٦ صفة التبرع ان يمد يده الى الجارية ويأخذها بيديه ويتركها على عاتقه ويرفع الجارية ويمشي الى رحبها ويدور عليها دور رحى الى ان يرحل الى يمينه فيأخذها من الجارية ويمسكها بيده فيسحبها من حذو الشورى واسحق وقال شافعي و ابو حنيفة يمد يده الى يمينه فيأخذها من حذو الشورى واسحق متأخر فيأخذ يمينه من يمينه على عاتقه الايمن ثم يعود الى مقدمه فيأخذ يمينه من مقدمه فيصمها على عاتقه الايسر ثم يتأخر فيأخذ يمينه من مؤخره فيصمها على عاتقه الايسر واما احمد بن حنبل بن العمودين فهو يمد يده الى يمينه فيأخذها من حذو الشورى على كاهله.

في صفة
التبرع

[دليلنا] اجماع الفرقة وعملهم.

مسئلة ٦٧ ذكره لاسرع والحدود في قول الشافعي يستحب ذلك ويكون ذلك في قول شافعي الى ذلك دون الحد.

في كراهية
الاصراع بالجارية

[دليلنا] احمد بن حنبل يمد يده الى يمينه فيأخذها من حذو الشورى واسحق

مسئلة ٦٨ في صفة التبرع ان يمد يده الى يمينه فيأخذها من حذو الشورى واسحق وقال شافعي الى يمينه فيأخذها من حذو الشورى واسحق وقال احمد بن حنبل يمد يده الى يمينه فيأخذها من حذو الشورى واسحق وقال احمد بن حنبل يمد يده الى يمينه فيأخذها من حذو الشورى واسحق

في ان الشافعي
مد يده الى يمينه
فيقول

مسئلة ٦٩ يجوز ان يمد يده الى يمينه فيأخذها من حذو الشورى واسحق وقال احمد بن حنبل يمد يده الى يمينه فيأخذها من حذو الشورى واسحق

في حكم جلوس
الانسان قبل
دفن الميت

[دليلنا] احمد بن حنبل يمد يده الى يمينه فيأخذها من حذو الشورى واسحق وقال احمد بن حنبل يمد يده الى يمينه فيأخذها من حذو الشورى واسحق

مسئلة ٧٠ في ان يمد يده الى يمينه فيأخذها من حذو الشورى واسحق وقال احمد بن حنبل يمد يده الى يمينه فيأخذها من حذو الشورى واسحق

في بيان
اولى الناس
بالصلاة على
الميت

عن أبيه في قوله: وسموه، كمنعتهم مثل التسليم في الصلوة.

[دولہ] احمد علی

مسئلة ٨٠ يجوز لدخول على أحد من طهاره مع وجود الماء والطهارة أفضل وإن لم يتيمم ويغسل أو يخرجه عن البيت في غير ذلك من الأوقات بشرط صدق ولا يجوز التعميم مع عدمه على الماء فقط وحده مقتضى الطهارة وجوب التيمم [ثابت] حاشا على غيره

[illegible]

[دليلنا] اجمع مع الفرق

[illegible]

[دليلنا] اجماع الفرقه.

[illegible]

عليه من عيرون ولا ممة مجتهد وفي ابو يوسف يحور لموالي الصدوق عليه اي دم و قل

محمد اراد به لى شيه نام

دليله [جمع الفرقه و حصرهم ورد في عام من المقدمه ذكرهم

مسئله ٨٤ في حديث الصدوق على خبر به وائنه واكثر فثبت به و يشافعي فيه

في حد صدوق
على القبر

نفسه قول مذهب عن قول يحور صدوق على عامه و هو اضعف و منهم من قد تحوّل

الصدوق من مذهبهم الى مذهب ماله و حلف دأب في الابد و لاشك يحوران

يصلى عليه من كان من اهل الصلوة في وقتهم ولا يجوز ان يحدث بعده و كان هذا اشيء عندهم

فقلوا والصلوة على قبر النبي صلى الله عليه و آله على هذه الاوجه فاذا قلوا ما دام يعلم انه

نفسه شيء لا يحول الصدوق عنه لانه في حديثه لا يشر في خبره و قلوا يحور

من هم من ملة الصدوق في وقتهم كان دأب حوّل الصدوق بعد من كانوا من اهل الصلوة عنه

وعلى اوجه من ان لا يحول من لا يهوى الى نفسه و على دوافد من ان لا يحول

لا يتحد و خبري و ان من ملة الصدوق في حد صدوق عنه و قد ذكرهم في حد

في سره ما دام

مسئله ٨٥ انه لا يحول من ملة الصدوق الى ملة غيره مع انه قد دأب في ذلك و في

اوحيفه يحور صدوق و غيره اعدده

دليله [مذهب ماله لا حوله في عموم الخبر به و قد قلوه ليس عليه دليل

مسئله ٨٦ يحول من ملة الى ملة اخرى غير ملة ماله و خبري و في شافعي لا يتولى

في حد صدوق
امامه لا حوى

ذلك الا الرجال

[دليله] اجماع الفرقه و اخبارهم

مسئله ٨٧ ان من ملة الى ملة اخرى غير ملة ماله و خبري و قد قلوا ان شافعي

في حد صدوق
اصطفا القبر

وقال ابو حنيفة ان كان امرئ عطي و كان حلالا يعصى

دليله [مذهب ماله لا حوله في حد صدوق لا حمله في مقتضى شافعي له

١- لم يذكرها دليلها ربه من نسخ الكتاب و هي ثلث نسخ

حسن الخطاط في الروايات

كتاب الخلاف

ويخرج و ن كان مكانه فيه قولان احدهم يشق حوفه لانه حديث المورثة و الثاني انه لا يشق لانه مبرلة م كل من ماله و ليس في هذه المسئلة من الاول ان يقول لا يشق حوفه على كل حال و في عنهم عدم السلام بقاوا اخره لمؤ من متنا كحرمة حيا و دا كان حيا لا يشق حوفه الا خلاف فسمي ن يمانون ذلك حاشه بعدموه

مسئلة ٩٥ د دون الميت من غير عسل لا يجوز مشه ولا بعد عليه لعسل ووف العهد م بعد وقل او حده دا اهدر عنه لثراب لا يسس و قال لك و هي ان ام يحش علمه الفساد في نسه بيش وعل وان خيف ترك.

[دليلنا] كل حذر روى يتضمن النهي عن دس القبول عمومته يقتضي لسه عن ذلك و كذا لك الخلاف في ترك توجيهه الى القبلة.

مسئلة ٩٦ يستحب ان يعرف مؤمنون حوت ميت ليتوفروا على اهلوه عليه و يوقل احمد و ام الداء فلا يرى و داء و داء الشفعي ماله المدد و و ابو حنيفة لا س [دليلنا] اجماع الفرقه.

مسئلة ٩٧ لسمان يقتالاه معذرس او سقدا رحل و صدر اخره و و الشافعي معذرس الرحل و معذره المرأة و و ابو حنيفة يفت في اوسطه. [دليلنا] اجماع الفرقه

مسئلة ٩٨ لا يجوز الصدقة على اعدائهم و دوا ان حبيبه و ف الشافعي يجوز داء

[دليلنا] ن موت داء محتاج الى دليل شرعي و ليس في الشرع ميس عليه و اما صلوة لمسي عليه ^{عليه السلام} على المجنوني ما دعه و الداء يسعى صلوة

في حكم بيش
من غير عسل

في عدم عسل
الموت و و و

في بقة و و و
دواء حال
الصدقة

في عدم حو
نحو و و و و
اداء

كتاب الزكاة

(بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين)

في وجوبها حق
في المال سري
ركوم

مسئله ١ يجب في أصل حق - وى ركوم المفروضة وهو ما يخرج يوم
يحد من أصمت حد الثمات و الحقة بعد الحقة يوم الأحد و عقاب الشافعى والمجعى
ومجاهد وخالف جميع الفقهاء في ذلك.

دلتنا جماع الفرق و حذرهم و قولهم على ما تواتر حقة و تحق زكاة
و يجب إخراج حقه يوم الحداد و الأمر يقتضى الوجوب و الزكاة لا يجب لأبعد القصة
و التذرية و بدو المدع الذى يجب فيه زكاة و ما رت فاطمة بنت قيس بن
المسكى عليه السلام قال في أصل حق - وى زكاة و وى حرير عن إبراهيم و محمد بن مسلم و
أى نصر عن أى جعفر عليه السلام فى قول الله تعالى و تواتر حقة يوم حد ده قالوا أحدهما قال أبو
جعفر عليه السلام هذا من الصدقة يعطى المسكين أقصد بعد أقصد و من أخذ إذا الحقة بعد
الحقة حتى يفرغ

و ما يجب من
حس و عشر من
من الأبل

مسئله ٢ فى خمس و عشر من من الأبل خمس شياه و فى ست و عشر من بنت مخمس
و نه قال عبد المؤمن عليه السلام و خالف جميع الفقهاء فى ذلك و قالوا فى خمس و عشر من بنت
مخمس و اما ما راد على ذلك فى النص خلاف فى عشر من و نه

[دايد] إجماع الفرق و أحدهم و أيضاً وى عاصم بن زهره (حمره) عن عبي
عبد الصدوق و السلام قال أصح عن رسول الله صلى الله عليه و آله و ذكره عن مدقده و قد روى مثل ذلك
عن عمرو بن حرام عن رسول الله صلى الله عليه و آله و أيضاً روى عبد الرحمن بن الحجاج عن محمد بن
عليه السلام قال فى خمس قلائص شاة و ليس فى ما دون الخمس شئى و فى عشر شاة و فى خمس
عشرة ثلث شاة و فى عشر من أربع شياه و فى خمس و عشر من خمس و فى ست و عشر من بنت
مخمس إلى خمس و ثلثين و قال عبد الرحمن هذا فرق بين ما روى عن سابق الحديث
إلى آخره.

سراة نعمته لانه لادلالة على ذلك.

[وَأَمَّا دَلِيلُنَا عَلَى وَجُوبِ الْأَدَاءِ الْإِمَّاكِينِ مَعَهُمَا وَرَبِّهِمَا بِقَضَائِ الْعُقُودِ فَوَجِبَ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَأَمَّا قَوْلُنَا أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «أَقْرِبُوا إِلَى مَوَاقِدِ الْحَرِّ وَأَنْ لَكُمُ الْأَدَاءُ كَوْنًا» فَمِنْ قَبْلِ أَنْ يَجِبَ الْأَدَاءُ الْإِمَّاكِ الْفَصْلُ فَقَدْ تَرَكَ الظَّاهِرَ

مسئلة ١٤ لاشى فى القر حتى تبلغ ثلثين ودا بلغت فيها سبع اوتسعة وهو
مذهب جميع الفقهاء و قال سعد بن المسيب و الزهرى فر بحثنا فى الاشداء كفر بعة
الابل فى كل خمس شاة الى ثلثين فاذا بلغت ثلثين ومبها تسع

[دليل] اجتماع الفرق و أيضاً الأصل بر ثمة النعمة و قد اجمعت على ان الثنتين
 فيها سبع فمن ادعى فيهما دوس ذلك شئاً فعليه الدلالة و أيضاً روى الحكم
 عن طوس عن ابي عيسى قال لما بعث رسول الله ﷺ معاد بن النضر امره ان يحدث من
 كل ثنتين من المقرتين او تسعة و حذوا او حذعه و من كل اربعة من المقرات ستة و قالوا
 لا و قدس فقال لم اهرى فيها سوا الله شيء و قد بعث رسول الله ﷺ ما قدمت عليه
 فلما قدم على رسول الله ﷺ اياه عن لاوقس فقد ليس فيها شيء ذكر هذا الخبر الدار
 قطبي و روى حرير عن رازره و محمد بن مسلم و ابي عبد الله و يزيد و النضر عن ابي حمزة و
 ابي عبد الله عليهما السلام فلا في المقر في كل ثنتين بقرة تسع حولي و ليس في اول من ذلك
 شيئاً و في اربعة من المقرات ثمانية و ليس فيهما من الثنتين الى الاربعين شيئاً حتى يبلغ اربعين
 فاذا بعث اربعين ففيها ستة و ليس فيها من الاربعين الى الثنتين شيء و اذا بلغت الستين
 ففيها ثمان الى السبعين فاذا بعث السبعين ففيها سبع و ستة الى اثنان فاذا بلغت
 اربعين ففي كل اربعين ستة الى تسعين و اذا بلغت تسعين ففيها ثلث ثمانيات حوليات
 فاذا بلغت عشرين و مائة ففي كل اربعين ستة ثم يرجع القرآن الى سبعة و ليس على السيف
 شيء و لا على الكور شيء و لا على العواقر شيء انما الصدقة على السائمة الراعية و كلما
 لم يحل عليه الجور عند ربه فلا شيء عند حتى يحول عليه الجور و اذا حان عليه الجور
 و حب عليه.

مسئله ۱۵: ر کوة البقر هي كل نفس تبيع او تسعة وهي كل اربعين سنة وليس

بعد الأربعين منه شيء حتى يبلغ ستين قد بلغت ففيها سبعان (أو ثمانية عشر) ثم على هذا
الحساب فهي كل ثلثين سبع أو ثمانية وفي كل أربعين ستة وفي مائة ثلاث أو اثنان والأورع
والثوري هو يوسف ومحمد وأحمد وأحق عن أبي حنيفة ثلث مائة أو ثلث مائة أو ثلث مائة ما
ذكره في الأصول وهو ما ذكره وحسن كونه فيه بحسبه قد بلغت إحدى وأربعين
قره ففيها مائة وربع عشر مائة وعندها العاطرة والثانية راء الحسن بن زيد لأشياء
عليه في زيادته حتى تبلغ خمسين فإن بلغت ففيها مائة وربع مائة والثالثة راء
اسد بن عمر مثل قولنا:

[بديله] جماع العرفه و الأحرار صروس عن من عانس قبل على ذلك وحسن
راية و عره عن أبي حنيفة و أبي عديلهما لسلام صريح بما قلناه فلا وجه
لإعادته

مسألة ١٦ إذا بلغت العرفه و الأحرار من كل مائة مائة أو أربع مائة
مجرد في ذلك و قد وفيه قولان أحدهما من مائة مائة مائة لا يجوز غيره والأحرار من
قولنا من تحرير

في كونه مائة
أو ثلث مائة
أو عشرين

[بديله] جماع العرفه و الأحرار العرفه في هذا المعنى أن في كل ثلثين
تسع أو ثمانية وفي كل أربعين مائة قد اجتمع عدد يمان أحد كل واحد منهما كان
بالخيارين أعطاه أيهما شاء.

مسألة ١٧ و كونه للمعم في كل أربعين شيء إلى مائة وعشرين قد رآه واحدة
ففيها شيء إلى مائة و الأحرار واحدة ففيها ثلث شية إلى ثلثمائة قد رآه واحدة
ففيها ربع شيء إلى أربعة مائة وقد بلغت ذلك ففسي كل مائة شية و بهذا التقصير قد
المعنى والحسن بن زيد حتى وفي جميع نفعه أبو حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم
مثل ذلك إلا أنهم لم يجعلوا بعد الأربعين و واحده أكثر من ثلث إلى أربع مائة ولم
يجعلوا في اثنائهما و واحده بعد كذا جعلناه وفي صحيحنا من ذهب إلى هذا على رواية
شاذة وقد بينا الوجه فيها وهو اختيار المرتضى.

في نصف المائة
وما يجزئ

[بديله] جماع العرفه و روى حرير عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير و يزيد

كتاب الزكوة

والفصيل عن أبي جعفر رضى الله عنه عليه السلام في انشاء في كثر اربعين شاة شاة وليس فيه
دون الاربعين شاة شيء ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ عشرين و هاء فاذا بلغت عشرين و
هائة ففيها مثل ذلك شاة واحدة ودارت على عشرين و هائة واحدة ففيها شاة وليس
فيها اكثر من شاتين حتى يبلغ مائة و بلغت المائة ففيها مثل ذلك و قد رأت
على المائة شاة واحدة ففيها مثل ذلك ثم شاة واحدة و هائة و شاة واحدة حتى تبلغ
المائة و هائة فاذا بلغت المائة ففيها مثل ذلك و شاة واحدة و هائة و شاة واحدة حتى
تبلغ اربع مائة فاذا تمت اربع مائة كان على كل مائة شاة و تسعة الاخر الاول و ليس على
هـ دون المائة بعد ذلك شيء و ليس في اربع مائة شيء و فلا كان لا يجوز عليه الجوز عند
رأيه فلا شيء عليه و اذا حال عليه الجوز و حب عليه

في ان السجدة
لا تنبع الامهات
بل لها جوار

مسئلة ١٨ السجدة لا تنبع الامهات في شيء من الجوار الذي يحب فيه الزكوة
بل تنبع في شيء منها حول مائة و قد قال المحقق و احسن المصنفين و جماعة الفقهاء في ذلك
على اختلاف بينهم سبعة اقسام

[دليلاً] جماع الفرق و لاصد رآته الدعة فمن اوجب عليه شيئاً في السجدة
امرهان دة اوجب امهات فعلية الدليل و ايضاً روى عنه عن النبي صلى الله عليه و آله انه قال لا زكوة
في مال حتى يجوز عليه الجوز و قد قدمت في رواية من تقدم عن أبي جعفر رضى الله عنه عليه السلام
عليهما السلام ما هو صريح بذلك فلا معنى لاعدته و روى عن ابن عمر انه قال لا زكوة
في مال حتى يجوز عليه الجوز عند رة و روى عبد الرحمن بن زيد بن سلام عن يه عن
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه و آله قال ليس في مال المستمند زكوة.

في اختلاف
النفائين بوجوب
الزكوة في السجدة

مسئلة ١٩ قد بينا ان لا زكوة في السجدة مالم يحل عليها الجوز و من اوجب
فيها الزكوة اختلفوا في ان السجدة تنبع الامهات ثلاث شرائط ان يكون
لامهات نصاً و ان يكون السجدة من عبيدها و ان يكون النكاح في اثناء
الجوز لاعده و قد في الشرائط الاول و اما مدك عشر من شاة ستة شهر فمدت حتى
بلغت اربعين شاة كان امتداء الجوز من حين يضر نصفاً سواء كان الفائدة من عبيدها
او من غيرها و قد قال ابو حنيفة و قال مالك بمصرفه في كسب الفائدة من غيرها

كما قال الشافعي وإن كانت من عندها كان حولها حول الامهات قلنا حول الحول من حين ملكت الامهات احدالر كوة من الككن وقل في الشرط الذي وهو ان كان الاصل بصاً فاستعاد مالا من غيره وكانت العائدة من غير عتيه لم يعم اليه و كان حول العائدة معتبراً بنفسه وسواء كانت العائدة من حنثها مثل ان كان عنده خمس من الابل ستة اشهر ثم ملكت حمساً من الابل او من غير جنسها مثل ان كان عنده خمس من الابل فاستعاد ثلثين بقرة وقد مالكت وابو حنيفة ان كانت لعائدة من غير جنسها مثل قول الشافعي وان كانت من جنسها كان حول لعائدة حول الاصل حتى لو كانت عنده خمس من الابل حول الابل يوماً فملكت حمساً من الابل ثم مضى اليوم ركبى المالين معاً وانهرد ابو حنيفة فقد هذا اذا لم يكن ركبى يذله، وما ان ركبى لها مثل ان كان عنده ثلثا درهم حولاً فخرج ركونه ثم اشترى بالتمس خمساً من الابل فانها لا تنضم الي التي كانت عنده في الحول كما قال الشافعي وقل ان كان له عند فخرج ركونه انظر عنه ثم اشترى به حمساً من الابل مثل قول الشافعي وهذا الخلاف قد سقط عنا بما قدمناه من انه لا ركون على من حتى يحول عنه الحول سجداً لا كس او مستعاداً او نقلاً من جنس الى جنس.

مسئلة ٢٠ لا حول من العظم الجذع من اصاب والنسي من الممر فلا يؤخذ منه دون الجذعة ولا يلزمه اكثر من النسيه وقل الشافعي وقل ابو حنيفة لا يؤخذ الا النسيه فيهما وقال مالك الواجب الجذعة فيهما.

فيما يؤخذ من النسيه

[دليلنا] اجماع العرفه وايضاً روى سويد بن غفلة قال اتانا مصدق رسول الله عليه السلام فقال نهيبان احد من امرأه ومرأه من واحد الجذعة والنسيه.

مسئلة ٢١ يفرق المار فرقتين و يحرر ب المار ويفرق الآخر كذلك و يحرر ب المال الى ان يبقى مقداره فيه كمال ما يجب عليه فيؤخذ منه وقل عمر بن الخطاب يفرق المار ثلث فرق يحرر ب المار واحدة منه ويحتار الساعي العريضة من العرقين البقيتين وبه قال الزهري و قال عطاء الشوري يفرقه فرقتين ثم يحرر ب المار واحدة ويحتار الساعي العريضة من لا حري و قال الشافعي لا يفرق المار ذكر ذلك في القديم

في طريق احد النركوة من وب المال

[دليلنا] اجماع العرفه و الحصر المروى عن ائمة المؤمنين على عليه الصلوة

والسلام فيما قبله لعامله عند توليته اياه ووصاه به وهو معروف

مسئلة ٢٢ من كان عنده اربعون شاة انشئ احد عشر اشئ وان كان د كوراً كان

مغذياً بين اعضاء الذكرو الانثى وان كان اربعين من البقرة كرت او انشئ فمعيها خمسة ولا يؤخذ منها الذكرو قال الشافعى ان كان اربعون اثنان او د كوراً و اثنا فمعيها انشئ قولاً واحداً او ان كانت د كوراً فمعيها وحبان او اسحق و ان يطيب من سلامة لا يؤخذ الا انشئ و قال ابن حبان يؤخذ منها د كرف و هو قول الشافعى

[دليلنا] ان الاربعين ثبت انه يحب فيها شاة و هذا الاسم يقع على البسك

والاشئ على حد واحد فيجب ان يكون محبب و ما العرفان النسي ^{عليه السلام} قال في كان اربعين حسنة والذكر لا يسمى بذلك فيجب اساع النسي

مسئلة ٢٣ ما كان عنده مائة من اماشية بل او مقر او عجم فتوالدت ثم ماتت

الامهات لم يكن حواها حول الامهات ولا يحب فيها شاة و يشاء لها الحول و قد لشد فمعي اذا كانت عنده اربعون شاة مثلاً فولدت اربعين حسنة كان حولها حول الامهات فدا حول على الامهات الحول وحب فيها الزكوة من السحال وهذا مخصوص بالشافعى و به قال ابو العباس وعليه عامة اصحابه و قال ابو القاسم بن يسار الاما طى من اصحابه فيشترط فيه فان نقص من الامهات ما قصر الامهات عن صاف بطل حول الكل و كان للسحاح حول نفسه من حين كمن المصاب وان لم ينقص الامهات عن صاف والحول محاله و قال ابو حنيفة ان ماتت الامهات انقطع الحول مكل حال و لم يكن للسحاح حول حتى يصرن ثمانية فدا حار ثمانية يستحب لهم الحول و ان بقى من الامهات شاة ولو واحدة كان الحول محاله كما قال الشافعى و حكى هذا المذهب عن الاما طى و قد من حكام في المسئلة ثلثة اوجه

[دليلنا] اجماع لفرقة واصاف واصل برثة الدمة فمن اوجب في السحال

بغير ادها او اصحابها الى الامهات او حصر حولها حول الامهات فعليه الدلالة و بصاقوله ^{عليه السلام} لا زكوة في ما حتى يحول عليه الحول يدر على ثالث لان السحال لم يحول عليها

في زكوة الذكرو
و لا انشئ من اشد
و انشئ

ارثوا الدان
امشيتهم يكن
حول السحال
لامهات

كتاب الخلاق

البحر ورؤى حيدر الجمعي عن الشعبي عن النبي ﷺ قال ليس في البحر ركوة

مسئلة ٢٤ قديم انه اذا ملكك بعض شئ فقل انك لا تملكه ثم ما دلت الامهات لا يجب في السحار شئ من يستدفع حولي وقال الشافعي لا ينقطع حولي فدا حان على الامهات البحر احد من السحار الى ركوة والغرس فيها واحد منه ولا تكلف شراء كبيرة وفل مائة مكلف شراء كبيرة ولا يؤخذ منه واحد منها وهذا الفرع يسقط عما لان عندنا يستأنف بالسحار البحر على ما يشاء فدا حان عليها البحر احد منها.

[دليل] (مسئلة) قديم انه لا يؤخذ من البحر شئ حتى يحول عليه البحر و قال الشافعي على ما مضى البحر فيه بعد الصغار معه لانه لا يخرج من مذهبها به يؤخذ من الصغار الصغار ومن البحر الكبار من حمر وعشر من فسلان فصير ومن ستة وثمانين فصيلا فصير وعلى هذا وكذا في النعم والقرو والواحد والواحد والواحد والواحد المنصوص عليها ثبت محسوس وثبت لدون وحقه وحده ودية لدون وعلى هذا الحساب وهذا الفرع يسقط عما لما مضى القول فيه.

مسئلة ٢٥ لا يجوز قتل من ار كوة من بلد الى بلد مع وجود مستحقيه فان نقله كان صوابا له ان هلك من ام يحد له مستحق حادثة نقله ولا يمان عليه اصلا ولما شافعي في ذلك قولان أحدهما انه بحر به (بحر جرح) والآخر انه لا يعتمد به (لا يجوز ولا يحزنه ولا يعتمد به خ).

[دليلنا] اجماع المرفقة المحقة وبها لا يحتجون في ذلك وقد بينا رواياتهم في ذلك.

مسئلة ٢٦ اذا كان له ثوبون شاة في بلد من فسلان الساعى في كل بلد من البلدين شاة لم يلزمه اكثر من شاة وكان ما خير بين ان يجرجه في اي بلد شاء وعلى الساعى ان يقبل قوله اذا قال اخرجت في البلد الآخر ولا يخط له يمين و قل الشافعي يجب عليه شاة واحدة يجرجه في البلد في كل بلد يصعبه فان قال اخرجتها في بلد واحد اجزاء فان صدقة الساعى معنى وان اتهمه كان عليه اليمين وهذا يمين على الوجوب او الاستحباب على قولين هنا قوله في حوار هل المان من بلد الى بلد فان لم

في ركوة
السحار
قول الشافعي
+ مائة

في بحر
الركوة من بلد
يبدو عدمه

في حكم من
كان له ثوبون
شاة في بلد

كتاب الزكوة

بغير ذلك أحد في كل واحد من السدس نصف شاء ولا بلغت إلى ما أعطي.

[دليلاً] إجماع العرفة على قول أمير المؤمنين عليه السلام لعمله حين ولا الصدق
من ماله من عريان تحاط أمواهم ثم قد عرفت في أمواكم من حق فإن أبحاث مجيب
وأما معه وأن لم يحدث فلا راحة و عليه السلام يقول قولاً رب المال ولم يرد مستظهار
ولا باليمين فمن أوجب ذلك فعليه الدلالة.

مسئلة ٢٧ قال رب المال أحد عدي ودعة أو لم يحل عليه الحول قبل
مسه قوله ولا يضرب باليمين سو كس خلاف للظاهر ولم يكن كذلك وقت الشافعي دا
حتملاً ونقول قول رب المال فيه لا يحال للظاهر وعليه اليمين استحساناً وإن حال
الظاهر فعليه وجه من خلافه وهو أن يقول هذا ودعة قال لأن لظاهره ملك
أه أن كان في يده عهد يمين على وجهه وإذا كسب الخلاف في الحول فيه لا يحال
الظاهر يكون اليمين استحب فكأن موضع بقول اليمين استحساناً فإن حلف والأترك
وكن موضع يقول بيمينه اليمين فإن حلف ولا أحد منه بذلك للظاهر لأن لا يكون
[دليلاً] ما قلناه في المسئلة الأولى سو ولا وجه لأعداء.

مسئلة ٢٨ إذا حل على أحد الحول ولم يركه تحب في عين المال ورب المال
أن يمين ذلك في شيء وله سبعة من غير ذلك أيضاً محيرة مثل ذلك أن
يحدث يمين شاة وحل عليه الحول استحب من الصدقة منه شاة غير معينة وله أن يمين
مباشرة فيه وله قول شافعي في الحدود وهو صحيح القول عند أصحابه وله قول بوجوبه
وقول لثاني تحب في دمه رب المال والعين من نهمه مما في الدعة فكأن جميع المال
وهنا ما في الدعة.

[دليلاً] إجماع العرفة ولا كل حرم روى في وجوب الزكوة تصح أن الأدل
إذا بلغت خمس فقيها شاء إلى قوله وإذا بلغت ستة وعشرين ففيها من مخاض وكذلك
فيها بعد وكذلك وبوا في المقر أن بلغت ثنتين ففيها تسع أو تسعة وقلوا في العنم إذا
بلغت أربعين ففيها شاء إلى عشرين ومائة وإذا رادت ففيها شاة وهذه الأحكام صريحة
المرية تتعلق بالأعيان لا بالدعة وإيضاً لأصل رائة الدعة فمن علق عليها شيئاً كان

في وجوب
تصدق المال
إذا دعي
المال ودعة
هذه

في أن الزكوة
يجب في الدين
لا الدعة ولكن
بمسألة أن
يدين من غيرها

عليه الدلالة.

مسئلة ٢ من كان له ما يدرأهم أو دبر فقصت أو سرفت أو ححدث أو عرفت أو دفعها في موضع ثم سبها وحرر عليه الجور فلا خلاف أنه لا تنحب عليه الزكاة معها لكن في وجوب الزكاة فيه خلاف فعندنا لا تنحب فيه الزكاة لأنه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وهو قال الشافعي في القديم وقيل في الجديد تنحب فيه الزكاة وأنه قال زهر.

شروط في وجوب الزكاة لا يمكن من تصرف في المال

[دايدنا] إجماع الفقهاء وحرصهم لا يثبتون في ذلك.

مسئلة ٣٠ من عذر ماله زرع بعضه حتى لا يؤخذ منه صدقة فإن كان حاهلا بذلك عفى عنه وخذ منه صدقة وإن كان عذرا لم يؤخذ منه صدقة ثم عفا عنه الإمام وخذ منه الصدقة وأنه قال في رواية الإمام أحمد أنه لا خلاف أنه وإن لم يكن الإمام عادلا أم عمره وناخذ منه الصدقة وهو مذهب أبي حنيفة ومحمد والثوري وقال أحمد بن حنبل وموافقة من أصحابنا يحدث تؤخذ منه الزكاة وتؤخذ معها نصف ماله وروى ذلك عن مالك أيضا.

في حكم من عذر ماله حتى لا يؤخذ منه الصدقة

[دليلنا] أن الزكاة قد ثبتت وجوبها عليه فمؤخذ منه فلا خلاف وتعميره مجمع عليه ولم يمتح أن يشرع عذره لأنه لا يكون عندنا إلا معصوما فبما أخذ نصف ماله فيه يمتح أن يثبت ذلك وليس في الشرع ما يدل عليه وروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال ليس في المال حق سوى الزكاة ولم ينعقد.

مسئلة ٣١ لمتعلم إذا أخذ الصدقة لم يرد عليه صدقة ثم سبها وحرر عليه الجور فلا خلاف أنه لا تنحب عليه الزكاة معها لكن في وجوب الزكاة فيه خلاف فعندنا لا تنحب فيه الزكاة لأنه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وهو قال الشافعي في القديم وقيل في الجديد تنحب فيه الزكاة وأنه قال زهر.

في عدم سقوط الزكاة بأهل المتعلم بها

فی ان یوحنا
لا تأیر لها فی
امر کون

[illegible]

الأربعين شاء ولا شيء على - حب العشرين

[illegible]

استعمل الخبر.

في حكم من كان
له سائون شاة
في موضعين
او مائة وعشرون
في مواضع

مسئلة ٣٥ اذا كان لرجل واحد سائون : في موضعين او مائة وعشرون في ثلثة
مواضع لا يجب عليه كش من شاة واحدة في كل موضع وقال الشافعي لا يجمع بين
ثلاث يؤخذ منه في كل موضع انا ملح النصاب ما يجب فيه

في كل موضع واحد او مائة وعشرون في موضعين او مائة وعشرون في ثلثة مواضع
او مائة وعشرون في موضعين او مائة وعشرون في ثلثة مواضع او مائة وعشرون في ثلثة مواضع
او مائة وعشرون في موضعين او مائة وعشرون في ثلثة مواضع او مائة وعشرون في ثلثة مواضع

مسئلة ٣٦ اذا كان لرجل واحد سائون : في موضعين او مائة وعشرون في ثلثة
مواضع لا يجب عليه كش من شاة واحدة في كل موضع وقال الشافعي لا يجمع بين
ثلاث يؤخذ منه في كل موضع انا ملح النصاب ما يجب فيه

في الحديد تصم الخلطة في ذلك وقت
[دليلنا] انه اذا ثبت انه الشركة -

او ان الانسان
اربعون شاة
ثم يبيعها في اثناء
البيع

مسئلة ٣٧ اذا كان لاسان اربعون شاة مات في يوم ستة اشهر ثم باع نصفها
فلا حوكة فمضى بها على حدة واحدة في كل موضع وقال الشافعي لا يجمع بين
اكثر من موضعين في كل موضع انا ملح النصاب ما يجب فيه

او مائة وعشرون في موضعين او مائة وعشرون في ثلثة مواضع او مائة وعشرون في ثلثة مواضع
او مائة وعشرون في موضعين او مائة وعشرون في ثلثة مواضع او مائة وعشرون في ثلثة مواضع

لانه يحصل بينهما الشركة في هذا الوقت
[دليلنا] انه اذا ثبت انه الشركة -

او ان الانسان
اربعون شاة
ثم يبيعها في اثناء
البيع

مسئلة ٣٨ من كان له سائون : في موضعين او مائة وعشرون في ثلثة
مواضع لا يجب عليه كش من شاة واحدة في كل موضع وقال الشافعي لا يجمع بين
ثلاث يؤخذ منه في كل موضع انا ملح النصاب ما يجب فيه

کتاب: اختلاف

على هذا الفرع.

[illegible]

في تمام
 في تمام
 في تمام
 في تمام
 في تمام
 في تمام

[illegible]

في حكمه ان
 ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١
 ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١
 ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١
 ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

[illegible]

طریق حکیم
مقام اف
بیت

كتاب الخلاف

[دليل] ان الاصل من ثمة الذمة وليس ههنا من ثمة عني وجوب انصره عني و احد
منهما و هو محوصه ان عني عولاء انصره ان كان مشروطاً عليه ان كان في
عاقبة فعمود لا حجة لموحية انصره على من بعولاه من ثمة ليث وعبرهم

مسئلة ٤٤ ان ملك لمواي عتده ما لا يرد لا يملكه و انه يستبيح التعارف فيه
و يحرم له ان يشرع منه و قد ثبت ذلك و ان كونه تهرم لسيده لا يملكه و انه انصره منه عني
له حرج و ان له عني في الحد لا يملكه و كونه عني سيده لما اقصاه و قد اوجبه
وقبل في التقديم يملكه و قد ثبت ذلك و قد ثبت ان عني هذا قول لا يملكه ان كونه
في هذا قول

في حكم ربه
مال المند

رد عليه احمد مع الفرقه عني ان الحمد لا يملكه و قد ثبت ذلك فاما ان يملكه فمعه
ر كونه و قد اوجبه خلاف من اوجبه في ان من مع مملوك كونه و انه ما به ان عدم ذلك
ان له المشتري و ان لم يعد ان لملكه و قد لا يملكه لا يملكه لملكه لملكه
به علمه و لا حرجه حده و لم يعمده

مسئلة ٤٥ لا يجوز تقديم الزكوة قبل حجب الحول الاعلى و حجه امرس و قد
حال الحول جازله ان يحجب عن الزكوة اذا كان امقرس مستحق و مقرر تحجب
عليه الزكوة و اما الكفارة فلا يجوز تقديمها على الحنث و قال الشافعي يجوز تقديم
الزكوة قبل الحنث و عدله الله و على الحنث و قال دود و اهل الدهر و ربيعة
لا يجوز تقديم شيء منهما قبل وجوبه و قد اوجبه يجوز تقديم الزكوة قبل
وجوبه و لا يجوز تقديم الكفارة قبل وجوبه و قد ثبت يجوز تقديم الكفارة قبل
الحنث و لا يجوز تحيل الزكوة قبل الوجوب و به و ابو عبدالله من بويه (ابو
عبيدة من حرمه ح) من اصحاب اث عني و ابو حنيفة و قد ثبت في طرق

في عدم جواز
تقديم الزكوة
قبل حجب
الحول و قد
جواز تقديم
الكفارة على
الحنث

[دليل] اجتماع الفرقه و قد اوجبه خلاف في انه اذا حرجه وقت وجوبه و قد
دعته وليس علمه من ثمة نعمه ان اخرجهم من ذلك دليل وايضاً قول عني و الاثم
عنده السلام لا زكوة في من حتى يحول عليه الجوار يد على ذلك

في حكمه
ساعة لاهل
بهم و ان
عن م
من
و قد اوجبه

مسئلة ٤٦ و سلمت ساعي لاهل ليهما من غير مسئلة من ادفع و اعمد فوع

كتاب الزكوة

اليه وجهه وقت الزكوة وقد تعينت صفتيهما أو صفة واحد منهما قبل الدفع إلى أهل السهمين
ثم هلكت بعد تعينهما في يد الساع كان حصصا منه قبل الدفع في ذمة الساعين أو حصصه وصدقه
لا ضمان عليه فيه إنا هلكت بتعريفه ضمانا بالاحوال.

دائما على ما قلناه في قصص ما ليس له من عرائر من مستحق ولا تبرع من
الدافع فوجه عليه ضمانه لأن إراء ذمته من ذلك يباح إلى دليل.

مسئلة ٢٧ سألنا مسئلتهم جميعا في وقت الزكوة وقد تعينت صفتيهما
وصفة واحد منهما قبل الدفع إلى أهل السهمين ثم هلكت قبل الدفع بعد تعينهما في
صحة ذلك على الدافع والمدقوع له وقت الدفع في ذمة وجهين أحدهما أن سماه على
رب المال والثاني على أهل السهمان.

[دليلنا] أنه قد حصل من كل واحد من الطرفين إذن وليس أحدهما أولى
بإصمان من صاحبه فوجب عليهما الضمان.

مسئلة ٢٨ سألنا بتعجيله الوالي من الصدقة مقررد بين من يقع موقعه أو يسترد
وقد دفع في وقت أو حصصه يسره أن يسترد أو هو مقررد من أن يقع موقعه أو
صدقه مدقوعا.

دليلنا على ذلك قد سمعنا أنه يجوز تقديم الزكوة على جهة العرض وقد سمعنا
ذلك وغيره من مقررين لمقر أي إجماع سمعنا أنه ليس من ما لا يدفعه عليه فمن
استقطع عنه ما كان عليه فعليه الدلالة.

مسئلة ٢٩ إذا عجل الزكوة لمعه ثم حل عليه لحوول وقد يسر المصطفى قبل
كن يسر ذلك من فقد وقعت موقعه ولا يسترد من أن يسر مقررد وقام بموصفه
وهو مدقوع في دفع وقت أو حصصه لا يرد على حل يسره أو غيره.

[دليلنا] أنه قد سمعنا لا مستحق الزكوة على ذلك كان هذا الحال ما عليه ما
يستحقه ذلك عليه لحوول وإذا كان في هذه الحال غير مستحق لا يجوز له
باعتقبي بذلك.

مسئلة ٣٠ إذا عجل له وهو محتاج ثم سرته فتم وقت حوله لحوول حذر أن

في علم
سبب ضمان
بصدقه أو دفع
و صدقوا

في حكم
مقررد أو و
من الصدقة

وجه الزكوة
توبه
و قد
مما كان
حال وانعزل

كتاب الخلاف

بسم الله الرحمن الرحيم
 في هذا الوقت مستحقا جازان يحتسب عليه فيها

مسئلة ٥١
 وقول الشافعي لا يحتسب وباصلا

مسئلة ٥٢
 عند ما...

مسئلة ٥٣
 في جوار...

مسئلة ٥٤
 في حكم...

مسئلة ٥٥
 في حكم...

مسئلة ٥٦
 في حكم...

مسئلة ٥٧
 في حكم...

تؤخذ منه شاة اخرى.

[دليل] قد ثبت ان ما يحمله على وجه الدين وما يكون كذلك فكله حصص
عنده و جازاه ان يحسب به لان ما يخص عن اليد في المسئلة الاولى وفي المسئلة
لا خير من لا يملكه شيء اخر وان كان ما يحمله ينفق على ملكه لان ما ينفق لا يستند له لانه
لا يصم الى الاهبات على ما مضى القول فيه.

في مو لماله
في يد الجور

مسئلة ٥٥ : اذا مات المالك في اثناء الجور و سقط ماله الى الورثة انقضى حوله
واستأب و ثمة الجور و قد مضى في العدة لانقضى حوله وتسمى و ثمة على الجور
هو ثمة و قد مضى حوله و قد مضى في يد الجور و قد مضى في يد الجور و قد مضى في يد الجور
استمر جاعه.

[دليل] على ما مضى الجور في اثناء من و قد مضى في يد الجور و قد مضى في يد الجور
حوله الجور في اثناء من و قد مضى في يد الجور و قد مضى في يد الجور و قد مضى في يد الجور
فيه . اذ قد مضى حوله في يد الجور و قد مضى في يد الجور و قد مضى في يد الجور

في ان النية شرط
في الزكاة

مسئلة ٥٦ : انما زكاة في الزكاة و هو مذهب جميع الفقهاء الا لا زكاة في
قل لا تنفقوا الى النية.

[دليل] قوله تعالى في الزكاة و لا تأكلوا أموالكم التي بين ايديكم
في قوله تعالى في الزكاة و لا تأكلوا أموالكم التي بين ايديكم و لا تأكلوا أموالكم التي بين ايديكم
كونه زكاة حرب ماله و قد مضى في يد الجور و قد مضى في يد الجور و قد مضى في يد الجور
عنه الله اما الاعمال بالنيات يدل على ذلك.

في محسن
زكاة

مسئلة ٥٧ : محسن الزكاة و قد مضى في يد الجور و قد مضى في يد الجور و قد مضى في يد الجور
ما قلناه والثاني انه يجوز ان يقدمها.

[دليل] لا خلاف في ذلك و ليس على الجور اذا تقدم.

في محسن
لقية

مسئلة ٥٨ : الجور حرج لقيمة في الزكاة كغيره في انقرة في شيء كسب
القيمة و لا زكاة لقيمة على وجه الدين لانه اصل و قد مضى في يد الجور و قد مضى في يد الجور
احسنوا على وجه من منهم من قبل له حب هو محسوس عليه و لقيمة بدل و منهم من

قال الواجب أحد الشئتين أم المصنوع عليه أو قيمة و بهما اخرج وهو الأصل و لم
يخبروا في لقمة سكى دار ولا صب صاع من حديد صاع ذهب و قيل الشافعى
واصبه اخرج لقمة سكى ان كوة لا يجوز و اما بخرج المصنوع عليه و كذا
بخرج المصنوع عليه فيصير بخرج فله على سبيل المقدير لا على سبيل المقوم و كذا
قال في الادب في الحكم من كذا قوله في العطرة و قد قل ما كان عتراه خالفة في الاعيان
فقل يجوز ورق عن ذهب و ذهب عن ورق

[دليل] اخرج الفرقه و هم لا يختلفون في ذلك و يصح فقد روى لمرقى عن
ابى جعفر الثمالى قال كنت ابيع من نحو حديد فذا ان يخرج ما يجب في الخرج
بخطلة و التبريد و ما يجب على الذهب و هم بقيمة ما سوى م لا يجوز الا بخرج
من كل شئ م فيه و حب ^{الخلا} اما بخرج منه و روى عن ابى جعفر ^{الخلا} عن حبه
موسى بن جعفر عندهم السلام قال سئل عن الرجل يعطى عن كوة عن الدرهم دينار
و عن دينار درهم ما عليه من ذلك له ان لا يبيع

مسئلة ٥٩ يجوز ان يتولى الانسان اخرج كوته بمعه عن امواله الطاهرة
و الباطنة و الاصل في هذه الامور ان يعطى الامم و فرقها بمعه اخرج و قد اشفعى
يجوز ان يخرج كوة اموال امه بمعه قولاً واحداً و الاموال الطاهرة على قولين
قال في الحديد يجوز ايضا و قد في القدم لا يجوز و قد في ذلك و ابو حنيفة

[دليل] ذكر ايه يصحب الامر ببيع الركوة مثل قوله تعالى آية و
الصدقة و انوار كوة و قوله و يؤتون ان كوة و ما شبه ذلك يمشون ذلك
لانها عامة و لا يجوز حبسها لانها لا يملكها و قد في ذلك قوله حذوا أموالهم
صدقة لانهم اذا طالب الامم و حب دفعها اليه و ان لم يطلب و اخرج بمعه
اجزاء

مسئلة ٦٠ لا يجب ان كوة في تعاضد حتى يكون سائمة اندر و السن و
كانت سائمة لا تشفع بظهوره و عملها فلا ر كوة فيها او كانت معلومة للدر و النسل
فلا ر كوة و هو مذهب الشافعى و قد في اصبحة على غلبة الصدقة و السلام و خبر و قد

في جواز البيع
الانسان اخرج
ركوة

في ان الركوة
لا يجب الا في
اسائه

كتاب الزكوة

وفي نسخة، الحديث من سعد والثوري وأبو حمزة وأحمد بن حنبل بنحوه في الزكوة
الزكوة - زكاة كانت أو غير زكاة وعشر العسل في أبو عبيد (أو عبدة ح) وقد علمت
أحمد أقبل بهذا قبل حديث وفيه شيء من قول أبي عبد الحكمة وفيه داود لأزكوة
في معلوقه العثم وقد عوامر لمقر والاه ومعلوقتهما فيهما الزكوة.

[دليل] جمع الفرق وحبهم وفيهم لا يختلف فيه وايضا لاسد مائة
الزكاة وقد اجمع على ما اعتد به فيه الزكوة وليس في الشرع دليل وجوب الزكوة
فيما ذكره وايضا روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في زكاة العثم زكوة قدس على ان
المعدومة ليس فيه زكوة عند من قال بتأخير الحصد وروي عن من من صمرو عن علي
عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في العوامل شيء وروي من عيسى بن قن
النبي صلى الله عليه وسلم في ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في العوامل شيء وروي من عمرو بن شعيب عن ابيه عن حده ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال ليس في ذلك شيء (صحيح) وروي براه عن أبي حمزة وعن حدهما
قال ليس في شيء من الحيوان زكوة هذه الاصل الثلاثة الأولى والمقر والعثم وكل
شيء من هذه الاصل من الدواجن والعوامل ليس فيه شيء.

مسئلة ٦١. اذا كان لشيء زكاة دهره في الزكوة وان كانت دهرها
معلومة او غامضة لأزكوة وفيه وان كانت لبعضه وبعض حكم الاعداد والاكثر منه قال
أبو حمزة وقال الشافعي ان كانت زكاة في بعض الحول ومعلومة في بعض الحول سقطت
الزكوة وما فقد العلف وفيه وجهين أحدهما ان زكاة العلف لا يدرى لا يدرى
(يقوم ح) وفيه السوم والآخر لدى ثبت به حكم العلف ان يتوى العلف ويعلف وقد
حصل العلف واليه اتبع الحول و بكل العلف بعض يوم ومن اصحابه من قال
بمنهيب أبي حنيفة.

[دليلا] على ذلك من حكم السوم ان كان معدوماً فلا يجوز سقاطه الا بدليل
وليس على ما اعتد به الشافعي دليل في سقاط حكم السوم به.

مسئلة ٦٢. لأزكوة في شيء مع الحيوان الا في لابل والمفروء ومنه وجوبا وقد
روي اصحاب ان في الحيل اتفاق على كل فرس دينارين وفي غير مقتضى دينار على

في حكم الماشية
اذا كانت سالمة
في وقت ومعلومة
في وقت

في الزكوة
لا تصح الا في
الاصنام الثلاثة

كتاب الغلاف

وجه الاستصحاب وقال الثوري لا ر كوة في شيء من حيوس لافي الثلثة الاحساس و به
 قل مالك والاوراعي وليث من سعد و الثوري و ابو يوسف و محمد و عمة لقيهم قالو
 سواء كانت ذكورا و أنثى و سائمة و معدومة و على كل حال و قال ابو حنيفة ان كانت
 الخيل ذكورا فلا ر كوة فيها و ان كانت اناقة و انش حجهم فيها الر كوة و ان
 كانت ذكورا و أنثى فيها الر كوة لا يختلف رواية عمة و لا يعتبر وجه الاستصحاب ان
 ملك واحد انا ، بحدار من ان يخرج عن كل فرس ذكورا و ان من ان يهونه و يخرج
 ربع عشر قيمته كركوة الفرس

[دائله] حجاج الفريفي قال ما قصده محمد عمة عبد هم و ذي ابو يوسف
 عن عرو (عوراج) (اعودك ح) السدي و السعدي ح ا عن حماد بن محمد عن عمة
 عن حماد بن عمة ان امي ^{سنة} في ذل فرس و ذل ر كوة اية و اية و اية و اية
 حريز عن محمد بن مسلم و قوله عمة محمد و لا يبيع من ^{الخلا} على
 الحمد حتى ارأى في ذل فرس في ذل عمة من رجه عمة ليرأى في عمة
 ديناراً

مسألة ٦٣ . من كان عمة بصر و انا عمة لا يبيع من ر كوة عمة فقل
 ان ذل الاراد من او فرس عمة عمة او ذكورا و عمة عمة و لا يبيع
 الجوار و يبيع من ر كوة عمة ان ذل الاراد عمة و عمة عمة و لا يبيع
 ان يضع حوله و يبيع الجوار في انا الثاني و انا عمة و انا عمة عمة
 في جميع ذل و هو قوي و انا عمة و انا عمة و انا عمة و انا عمة
 لائمن و انا عمة و انا عمة و انا عمة و انا عمة و انا عمة
 بعصة ان يبيع

[دائله] حجاج الفريفي عمة لار كوة في ر كوة عمة عمة عمة عمة
 لم يبيع عمة عمة عمة عمة عمة عمة عمة عمة عمة عمة عمة
 و لقصة اذا نال شيئاً منها بعثه حصة بقوله ^{الخلا} في ر كوة عمة عمة عمة
 عمة من الاحذر لعتصمة او حور لار كوة في الاحسن و لم يبيع من عمة عمة عمة

في حكم من كان
 عمة عمة عمة
 عمة

كتاب الزكاة

في أي بلد
أو كان
خليفة لا تجب
فيه الزكاة

مسئلة ٧١ المذهب من العالة أو كان من خبيطين لا تجب فيه الزكاة ورواه
ابن أبي حنيفة وأبو حنيفة في قوله قول ابن أبي حنيفة لا تجب

[دليلاً] جماع الفرق ولأن الأصل برئته منه فمن أوجب عليه شيء فعله
الدلالة

في حرم
أو كان

مسئلة ٧٢ يجرى لحرس بني العرب العربان وصحبهم حصه لهم كمن يفتق
الشعير وعط وارهري ومالك وأبو بكر كروا به جماع الصحابة وقيل الثوري و
حنيفة لا يجرى لحرس في السراة وهو من إرجم العرب وحنيفة لا يجرى لحرس في ولا
تضمن الزكاة هذا ما حكاه المتقدمون من أصحاب الشافعي عنه وأصحابه لم يذكروا
ويقولون لحرس حذر الناس منهم في المال في الزكاة حرس عنه وتركه في
الحرس في كس على ما حرس في الزكاة وحده في المال المقدس ومن كان
من كره فربه قبل منه ومن كان يكره له نفس منه

[وأما] تضمن الزكاة فلم يجزوه أصلاً

مسئلة [جماع الفرق وهو الذي] هل يجزى كس منعت في كس منه
عند ابن أبي حنيفة حتى يحرس عنهم وأبوت عائشة وأبوت كس رسول الله ﷺ يبعث
عند الله من أوجه حارساً في حرسه فحارس عن ذواتهم وله ذوى رهري عن سعيد
بن المسيب عن عياض أن النبي ﷺ في الزكاة يحرس كما يحرس محب ثم يؤدي
زكوة زببها كما يؤدي زكوة المحب

في أن الزكاة
لا تجب إلا
في الزمان
الاربع

مسئلة ٧٣ لا تجب الزكاة في شيء مما يخرج من الأرض إلا في الاربع
الزمن الربيع والخريف والشتاء وقيل في الربيع لا تجب الزكاة إلا في الربيع منه الأدميون
وبقية حلال الأحماء وهو البر والشعر والحب والذرة والبقول والحب والحب والحب
من قدر منه كد قصو وجوه الزكاة الأدميون منه لا تقبل كالحصوات كس
العش والبطيخ والحب والحب لا زكاة فيه ما بقية منه لا يشته الأدميون مثل
الذرة والحب فيه والحب لا يشته قوله في الحب والحب واحتلف قوله في الربيع
وقيل في الحب فيه الزكاة وفي الحديد لا زكاة فيه ولا على القوم في أورد

والزعران وبه قال مالك والثوري وأبو ليلى وأبو يوسف ومحمد لكن محمدا قل
ليس في الورس زكوة وقيل أبو حنيفة في زكوة الورس في سنة واحدة في سنة واحدة
وهذا العشر سواء كان في سنة واحدة أو في سنتين في سنة واحدة في سنة واحدة
في كل سنة وقيل في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة
السبع والثلاثون في أربعين سنة وقيل في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة
في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة

[دلتنا] ما قدمناه في المسئلة الأولى سواء
زكوة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة
وملحمة من سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة
وذلك لأنه أن سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة
من سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة
وفي سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة
والرمان والخضر فعفا عنها رسول الله ﷺ

أبو الزناد
في سنة واحدة

مسئلة ٧٤ في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة
في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة
والأورع في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة
في السنة واحدة

[دلتنا] ما قدمناه في المسئلة الأولى سواء

مسئلة ٧٥ في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة
في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة
وفي سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة
في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة

أبو الزناد
في سنة واحدة

[دلتنا] ما قدمناه في المسئلة الأولى سواء

مسئلة ٧٦ في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة
في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة

أبو الزناد
في سنة واحدة

کتاب الخلاف

ول جميع الفقهاء : لا تعد حجة على أحد واحد كونه حجة
 وذلك [فإما أن يكون هو نفسه أو غيره من الفقهاء أو من
 أول من أئتم به من بعده]

[illegible]

في حكم الارض
اد بسلطت
مسرحاوي وري حبيب

[illegible]

كتاب الخلاف

دأب ولو حال عليه احوال ٥٠ في جميع اقطعه و ٥٠ يحسن المصري كلف حال عليه
لحوال وعمده نصاب منه وفيه العشر

[دليل] جميع العرفه و صا الامه ر ليه لدمه و عدم ا كوة و اما او حتما
في ول دفعة ا حتما و ٥٠ ر ٥٠ حتما في ذلك ليس في شرع و ٥٠ ر ٥٠

مسئله ٨٩ اذا كان حال عليه قيمته ٥٠ ر ٥٠ فله قضاء ٥٠ ر ٥٠
المحسين اى الورثه من ماله و ٥٠ ر ٥٠ حتما حتما حتى يقضى به و متى باصلاح
الشركة في حياته فقد ربح في هذه ثمه و حق ا كوة و حق ا كوة و ان باصلاحها
بعد موته لا يتعلق به حتى لا ا كوة لان و حوب قد سقط من المالك و ٥٠ ر ٥٠
بعد موته فتجب فيه ا كوة عدهم و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ لا يستحق من صاحب المالك
و ٥٠ ر ٥٠ من صاحب المالك مستحق الى حيث او و متعلق بالدين و ٥٠ ر ٥٠
و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠
و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠

في حكم من
يحل عليه
دين ثم مات

دينه و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠
من ماله و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠
فمن اتيه قبل الدين فقد ترك الطاهر.

مسئله ٩٠ اذا كان للمكاتب ماله روع فان كان مشروطا عليه او مطلقا ولم
يؤد من مكاتبته شيء و ٥٠ ر ٥٠ لا يتعلق به مشروطا و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠
كان المكاتب مطلقا و قد ادى به ماله و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠
اذا بلغ مقدارا تجب فيه الر كوة وهذا التفصيل لم يراعه احد من الفقهاء بل قولهم في
المكاتب على كل حال ما قلناه.

في حكم المكاتب
اذا كان له ثمن
وروع

[دليل] على ان ر كوة لا يحل الا على لاجر و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠
عدهم اى كوة و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠
و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠
و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠ و ٥٠ ر ٥٠

كتاب الزكوة

الكرم يعرض كذا يعرض أحمل فتؤدى الزكوة ريباً كما يؤدى الزكوة الحاصل
نعم وأوردى حدراً من النبي ﷺ قال لا زكوة في شيء من الحبوب حتى يباع خمسة أوسق
وقد يباع خمسة أوسق فمرة الزكوة في شيء من الحبوب حتى يباع خمسة أوسق
فيما دون خمسة أوسق من غير حبوب وعلمه بنحوه بنحوه بنحوه

مسئلة ٨٣ إنا نحن من غير أن يخرج كان العشر على مالك أربع دنانير
مالك لأربع دنانير في شيء من الحبوب ومحمد بن موهب بن علي له أربع دنانير
دون مالك الزرع.

دليله إنا نحن من غير أن يخرج كان العشر على مالك أربع دنانير
كان مالك العشر على مالك أربع دنانير ومحمد بن موهب بن علي له أربع دنانير
لا يجب فيه الزكوة بالاختلاف.

مسئلة ٨٤ إنا نحن من غير أن يخرج كان العشر على مالك أربع دنانير
وقد كان عليه في غير ذلك من الحبوب ومحمد بن موهب بن علي له أربع دنانير
وقال الشافعي لأعشر عليه ولاخراج

[دليله] إنا نحن من غير أن يخرج كان العشر على مالك أربع دنانير
محمود بن علي بن موهب بن علي له أربع دنانير ومحمد بن موهب بن علي له أربع دنانير
من مسلم أرضاً فإن عليه الخمس.

مسئلة ٨٥ إنا نحن من غير أن يخرج كان العشر على مالك أربع دنانير
فيها عشر رطل من الحبوب ومحمد بن موهب بن علي له أربع دنانير
منه عشر دنانير

[دليله] إنا نحن من غير أن يخرج كان العشر على مالك أربع دنانير
كان يؤخذ من شيء من الحبوب كان حبة واحدة بمئة مثقال
مسئلة ٨٦ إنا نحن من غير أن يخرج كان العشر على مالك أربع دنانير

وقال أبو حنيفة ومحمد بن موهب بن علي له أربع دنانير ومحمد بن موهب بن علي له أربع دنانير
الصدقة وقال الشافعي لأعشر عليه ولاخراج.

مکان لندون

رجل مشهور في مقتنياته الكتب في تاريخ مصر.

مسئله ۴۳. اذاکان معہ خلقخال ورتہ مرد و عورتہ (۱۰۱) جمعہ ششم

في أن الاعتبار

درمیه لایحی لمی. اکو و و. محمد و. وحیده. اخرج حمد و درمیه اجر و

وہ قلم ادب دوست و رفیق محمد علی (پیدائش ۱۹۰۱ء - ۱۹۸۱ء) قلمی

دانشگاه اقمیاء و معارف اسلامی، قم، ۱۳۸۵

مال التجارة لم فيه الزكوة فعلي الوجهين لا في سنة ١٠٤١ لا في سنة ١٠٤٢

[واما] على قول من قال من اصحابنا - - - كقولهم في معنى ان يقول

انه يجب فيه زكوة ثلثائة لان الزكوة تجب في القيمة وقيمتها ثلثائة

[illegible]

في الاعتقاد

در علم بیته دو حق و ذکر عشره سمعه است و در علم اولاد و اسماء نبوی

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

١١) دولة سودانية بـ ٢٠٠٠ مليون دولار

سواء كانت خفيفة وواحدة.

دليل احده على ان قوله لم يجد في لحيه من لحمه وشره ودهنه

انقرضوا وتصدقوا الاجماد على خلقه.

مسئله ۹۵: اگر a, b, c اعداد حقیقی باشند و $a^2 + b^2 + c^2 = 1$ و $a + b + c = 0$ باشد، اثبات کنید که $a^2b^2c^2 \leq \frac{1}{27}$.

لا ركوة فيه

والله اعلم بالصواب

وقد وجدنا أن $\frac{1}{\sqrt{1-x^2}}$ هو التفاضل لـ $\sin^{-1} x$

$\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n x_i = \bar{x}$

[illegible]

... ..

مجلس اول

لا يجر عليه جرم من حال كونه في جرم آخر، بل هو جرم في نفسه لا يجر عليه غيره.

كتاب الزكوة

[illegible]

ادناه | حـ ع الكرمه و ح هـ هـ د لائل رايه النعمه و محب الر كوة
و هـ ا مـ ب جـ صـ حـ طـ زـ حـ طـ يـ قـ كـ لـ مـ نـ هـ وـ زـ حـ طـ يـ قـ كـ لـ مـ نـ هـ وـ ز

في ان في الغصة
و في الغصة
و في الغصة
و في الغصة

[illegible][illegible]

في رجب سنة ١٢٢٥

مسئله ۹۷ د. قد لا س نه ح. الحو. وں کیں ا د عن قطرہ لاسلام وحب
عبدہ لقا ولا س تق و د ا ق د ا ت م ا ی ر ن م د ل ا ع ل م م د م ک و ہ ل ا ت م ی س ت م و ل

القديم واليه ذهب الازاعي والثور

الدُّمَّةُ وَلَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّ مَالَ التَّجَارَةِ بَيْنَ الْكَوَةِ وَابْنِ مَرْوَانَ
(عمرخ) من شعير... بهدائه من عمرو بن العاص أنه قال اتبعوا في أموال
اليتامى لأن كلهم الركة. فلو لأن التجارة تحفظ من الركة...
عليها وروى عن النبي ﷺ أنه قال عفوت لكم عن صدقة الخمر وأدم ولم يغفر
من ما يكون للتجارة والخدمة.

مسئلة ١٠٦
قال المصنف رحمه الله تعالى في كتابه في بيان ما لا يملك من المال
من قال اذا كنت الربادة حاد قبل الحول الثالثة اشترى سلعة بمائتين فله
منها مائة من قبل ان يملكها فله مائة من قبل ان يملكها فله مائة
من قال اذا تضرع المالك كان حول القادوس من قبل ان يملكها فله مائة
منها مائة من قبل ان يملكها فله مائة من قبل ان يملكها فله مائة

كتاب الكوة

لدى اشترى بدينار كوة فيه ر كوة من احشيه وانه مستأجر الجوز وانه قد بو لعين
وانو سحق من احشيه اشغى رة لا صغر على سى ولا يستف وهو ظاهر كلام
الشافعى.

[دايدى] وقد وثق عن سحق ر عن سى عبدالله عليه السلام انه قال كلما عدا
الاحشيس لتسعة مردود الى ر والدمه وقد ثبت لا يمكن ان سى على
الجوز لاول لى سبعة تحت فى قمته من ر و ادراهم الى كوة والاصل تحت
فى عبيه ولا يمكن (ولا يصح) حمله حده على الآخر وبع روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انهم لا كوة فى ر حتى يحول عليه الجوز وانه يحل على الاصل الجوز وحل ان
لا يبنى عليه شى

فى حكم من
مستأجره
اشترى بالمال

مسئله ١١٢ اذا كان عنده (مصحح) سبعة رة تهرنه دعه مستأجر الجوز على
قوله من ام يوحى ر اوة فى ر سح و على قوله من تحت فيه سى على لاول
وقد ثبت

فى على حله لاصل رة رة على مذهب من تحت فى رة المتحدة
ر اوة رة من لاصح ولا يصح ومضى على انه لا كوة فى ر المتحدة وقد مضى
وقد تقدم

فى حكم من
اشترى بدينار
لانه يباع بدينار
من الانسان كم
حال الجوز

مسئله ١١٣ ر اشترى بدينار المتحدة بدينار من حش الاذن مثلاً اشترى
بدينار درهم ر عشر رة ر حش الجوز فومت السبعة م شرة رة ولا يصح رة
الدينار ام يوحى رة كوة لى بدينار مع ربح حش و يوحى عليه الجوز
و يقول الشافعى لانه ر لى لشى قل من صاب فيه وحش حده رة يقوم ر
اشترى رة رة رة رة سحق يقوم حش بدينار و اشترى رة رة يقوم بدينار لى
اشترى رة رة رة رة بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
هو احوط للمساكين

[دليل] ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان صاب راس اميا فانه عاقبيه
كوة وان صاب بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار

كتاب الزكوة

فيم، بينهما حار في جميع الأشياء لأئمن والمواشي وسوق الثوري وقن الشافعي و
اصحابه فيه قولان فإن المالئمن لابد من النصاب حول الحوائ في المواشي ولائمن
والمجترات وقن، في اصحابه من التجارة، راعى فيه النصاب حين حول الحول فإن كان
في أول الحول أو من نصاب لم يرد ذلك فله لائمن والمواشي فلا يصح من النصاب
من وله إلى آخره

[دندما] أنما اعتبره لاختلافه يتعلق به زكوة وما ادعوه ليس عليه دلالة
وأيضاً قوله ^{في} زكوة في حال حتى يحول عليه الحول وذلك عام في جميع
الأشياء

في الزكوة
صاحبها للتجارة
بدره زكوة
المطهر

مسئلة ١١٨ من كان به مملوك لثجارتة نذر به زكوة الفطرية دون زكوة المملوك
إذا اقتضا لا يجب الزكوة في مال التجارة وإذا قلنا فيه الزكوة أوقفنا أنه مستحب فتعني
قيمتها، الزكوة والمزكوة زكوة الفطرة عن رؤسهم وبه قال الشافعي ومالك وكثير من
العلم وفار الثوري وأحمد بن حنبل وصحابة يجب زكوة لتجارة دون صدقة الفطرة.

[دليلاً] على ذلك فقد بسط من تجارته لا يجب فيه الزكوة وقد ثبت ذلك
في زكوة الفطرة واجبة لأجماع لأن أحد الم يفتقر مع المملوك زكوة المملوك وما الذي
يدين على إنشائي فهو الزكوة التجارة يجب في بقيمة وهي ثابتة لأجماع لأن أحد
لم يفتقرها وإنما الخلاف في اجتماع زكوة الفطرة معها لأن كل حر ورد في وجوب
أجراح الفطرة عن العبد تقول هذا موضح وروى عنه ذلك عمر بن الخطاب قال فرض
رسول الله ﷺ زكوة الفطرة في مملوك من مائة عن تمر أو صاع من شعير وعن كس حر
وعبد فكروا نفي من المسلمين.

في عدم وجوب
زكوة كس زكوة
حسن زكوة
التجارة وهي
مال واحد

مسئلة ١١٩ إذا ملك مالا فتقوا إلى عليه لزكوة من زكوة التجارة
مثل أن اشترى أربعين شاة سائمة للتجارة وحملاً من لائل أو ثلثين من بقر أو كدناك
أو اشترى محلاً للتجارة وتمر ورجل زكوة الثمار وأيضاً فروعها فاشترى السمبل
والإخلاف أنه لا يجب فيه لزكوة كالأل معاً وإنما الخلاف في أيهما يجب فمذهبنا أنه يجب
زكوة المملوك دون زكوة التجارة وبه قال الشافعي في الحديد وفي في القديم يجب زكوة

التجارة وتسقط ركة العين وبه قال أهل العراق.

[دليل] كذا حذر رد في وجود الركة في لأعيان يتصور هذا الموضع مثله قوله في أن بعض من اعلم شه وفي حرس من الأركان وفي ثمن من غير تسع ولم فصل فمن استقطعت عليه الدليل وأما في عند من ركة التجارة من مواجب على ما مضى فيواستقطعا ركة العين أدنى إلى سقوطهما وذلك خلاف لأجمع

مسئلة ١٢٠ إذا اشترى ما في قعير صاعاً ما في درهم لشدة وجوب وجوب هو يسوي ما في درهم ثم نقص قبل ذلك الأداء فصار له في مائة درهم كان له الجبا من ثل يجر ح خمسة أفقرة من ذلك تعلم أود خمس ونصف وبقولك خمس وأو نصف ومحمد وقار. وحقيقه هو الجبا من أن يجر ح خمسة درهم وخمسة أفقرة [دليل] «قدسنا أن الركة معفو القيمة في غيبة من غيروا لأجراح و لا يمكن شرط في لصاحبه من خمس في الأمان فقد نقص منه ومن غير المسألة ليس ولا يدره أكثر من خمسة أفقرة وقبضتها خمسين ونصف

مسئلة ١٢١ المسئلة منها: يعرف أن الطعام راد فصار كل فقيز يدر خمسين فلا يلزمه أكثر من خمسة دراهم أو قيمة (أو بقيمة) أو غير من ذلك وقول أبو حنيفة هو الجبا من أن يجر ح خمسة دراهم أو خمسة أفقرة لأنه يعتبر القيمة عند حول الحول وقال أبو يوسف ومحمد هو الجبا من أن يجر ح عشرة درهم وخمسة أفقرة لأنه يعتبر أن القيمة حين الأجر والثلث وهي فيه ثلثة أقوال وفيها يجر ح خمسة درهم لأن عليه ربع عشر القيمة حين الوجوب والأجر يجر ح خمسة أفقرة وثلاث قيمتها عشرة دراهم كذا الحق نعلق بالعين فصار ذلك ثلثه ليس والثالث هو الجبا من أن يجر ح خمسة دراهم وخمسة أفقرة قيمتها عشرة درهم

[دليل] أن ما اعتبرناه مجمع على لزومه وما عسروه ليس عليه دليل

مسئلة ١٢٢ إذا دفع ربحاً إلى رجل ألف درهم مضاربه على أن يشتري به متاعاً والربح بينهما فيشتري سلعة بألف واحد الحول وهي تساوي ألفين فأنما يجب في الألف الركة لأنه قد حال الحول عليها وأما الربح من فيه الركة من حين ظهر إلى

في ركة ما
سرى ما
فقد علمنا
والدليل في
بعض بعد
الوجوب

في حكم المسئلة
السابقة عليها
أو راد فصار

في ركة مال
المضاربة

كتاب الزكوة

ان يحول عنه الجول في كونه لأصل على رب لم يرد كزوة في أصحاب من قال بـ المصـرب له حـره لعـرب وألـى له من الربح شئى فعلى هذا كزوة الربح على رب المال ومنهم من قدر له من الربح بمقداره وفي شـره عنه فعلى هذا يفرم المصـارب الزكوة من الربح بمقدار ما يصيبه منه وزكوه رضى الربح على صاحب المال هذا اذا كان المصـارب مـصـارب كان دعـا فمن قال ان الربح لأصـاب المال كان لـ كزوة عنه ومن قال بينهما فعلى صاحب المال بمقدار ما يصيبه منه وألـى مـره لـمى شئى لا، لا لأصـاب الزكوة فى ماله وفى الـ فعلى اذا جـب الجول والسلمة مـوى بعض وحـت الزكوة فى المال لأن الربح فى مال لمـد يـشع الـ فى الجول فـمـن فـجب عنه فيه قولاً أحدهم زكوة المال على مال ولـى على رب المال زكوة لأصل زكوة حصته من الربح وعلى بعض زكوة حصته من الربح

[دليلاً] ما روى عن الحسن بن عرفة قال زكوة فى مال حتى يحول عنه الجول والربح لم يجر عنه الجول وإنما لأصل زكوة عنه وألـى جـب الزكوة للاختلاف ومن أوجب فى الربح الزكوة قبل الجول فـمـد له لـه وما صححه أحد المتقدمين فى حال المضارب فقد بينا فى الكتاب الكبير.

فى ان المصـارب
يسلم الربح و
عليه الزكوة

مسئله ١٢٣ حدثنا عن الربح فى نفسه وحده، وفى قول أحدهما من مـدقنه وهو بـعدها وقول بـعدها فعلى هذا الجول عنه الزكوة من حسن مذهب الربح والآخر بالعقصة، وهذا وهو حـتـر امرى فعلى هذا زكوة المال على رب المال الى ان يقسم

[دليلاً] انه اذا صح أن الربح بينهما وثبت فحس مذهب الربح بـ ثبوت للمصـارب كما ثبت للمالك وأيضاً روى عن بـعدها وقول من عطىه لـ المصـارب فاشترى أباه قال يقوم فان زاد على ما اشتراه مـد رهم احتق منه نصيبه ونسبته فى مـدقنى (يقضى) لرب المال فلولا به ملكت بالصور دون المقتسمه لصح هذا قول.

مسئله ١٢٤ ملكت من الأموال الزكوة مذهب أو عنه أو لأصل أو بالقر أو بعم أو الثمن أو لجرث أو لتجارة أو غيره دين محض فهو كى به من غير هذا بقدر

فى وجوب
الزكوة من
ملك نصيباً
من الأموال
الزكائية عليه
دين يـضـط به

كتاب العلاف

الدين كان الدين في مقابلة ما عدا ما ار كوه سو ء كان ذلك عفا وعرفا وانما ار كوه
شئى كان وعلمه ار كوه في المصدر وان لم يكن له غير المصدر الذي فيه ار كوه
فمعدان الدين لا يمنع من وجود الار كوه وحتلف لغيره على اربعة مذهب فقل
الشافعي في الجديد ولام الدين لا يمنع وحب ار كوه ويقتل ربيعة بن ابى عبدان حمص
وحماد بن ابى سليمان وبن ابى ليلى وبن فى القديم وحتلاوى العراقيين فى الجديد
الدين يمنع وحب الار كوه فان كان الدين بقدر ما عظمه منع من وحب الار كوه و
ان كان اقل منع ار كوه فيها فبطله فان من بعده مصدر فيدا ار كوه والا فلا ار كوه فيه
و به قل الحسن المعمرى وسليمان بن سار واثبت بن سعد وحمد و اسحق و
ذهب قوم الى انه ان كان ما فى يده من الايمان او التجرع مع الدين من وحب الار كوه
فيه وان كان من المشقة او الثمار والمحرث له يمنع ذهب اليه مالك والاوزاعي وقد
اوضحه واصدقه الدين يمنع من وحب الار كوه فى المشقة والتجارة والايمان وما
الاخر عشرة لحرث وثمر والدين لا يمنع وحب لغيره كانه يقول من يمنع
وحب بر كوه والمشرى بر كوه عده ولا يمنع الدين منه.

[دليل] كل حر روى عن النبي ﷺ و دأبه عليهم السلام من بر كوه فى
لا حاس المعصومة متناول لهذا لموضع لانه يفرق بين من علمه الدين ومن من
لم يان علمه ثابت فوجب حمله على اعمومه

مسئلة ١٤٥ د مالك م نى دهم وعده مائت و اذ عور واثبات يعى ما عليه
من الدين ومعدان به يجب عليه فى المائت ار كوه وفى اوضحه المعدان فى مقابلة
الامان ومنع الدين وجوبه فيه ولا يكون لدين فى عقوبة ما عدا
[دليل] اقدمه انه يوم بملت عبر المائت لم تنقص عنه ار كوه لان الار كوه
حق فى المال والدين متعلق الذمة ولا يمنع منه

مسئلة ١٤٦ اذا ملت مائتين لا يملك غيرها فقلته على ان اتصدق به منه
ثم حال الجور لا يجب عليه ركونها و لث ففى فيه قولان احدهما ان يقال من الدين
يمنع فلهما يمنع ولا حر لا يمنع ففى هذا وجه واحد هم يمنع ولا حر لا يمنع فاذا قال

فى الدين
لا يمنع من الزكوة

ان يدر ان
مصدق يعص
لصاحب قبل
حلول الجور
لا يجب الزكوة

کتاب لرکوه

لا يمنع إخراج خمسة دهم وصدق بمائة وقرن ومحمد بن الحسن المدعي لا يمنع وجوب
الزكاة عليه كقول من خمسة دهم درهمين وصدق عن عبد الحميد بن الحسن بن يوسف
عن الأمانة لأخري وعليه ما يتصل به نسخة وسبعة دهم ونصف.

[دلیل] ایہ از حد نبی علی سے من دلت الہام ہا وقد رال ہدائت ملکہ قاد
حب احولہم نبی مہم حبان فالانحب علیہ لہ عقی لہدر ہالہم لا لہدہ

في ان التصديق
بالسبيل محمد
جول لا يح
من الزكوة

مسئله ۱۲۷. دایمیت مدرین و جان علی. احوال و حسب ابرار آوه و بها فتعبدی
 به. کدی وایس معه مل عدرها م. یغفد بدات ورس ابر کوه وادث وعی منه وحب
 اجدهم مثل موفله واثبی باصمه به عی العرس واثقی عی یعد

دلیل | ان حرج در آیه آمده و معنی محتاج الیه یعنی بحری معنی
آنده و الواحوب ام بحر و لوقد ای بحری معنی آنکه مستحق آن آیه معنی و در حرج
ای مستحق و قد احر عنه لان ذلك بحری معنی الودعه دالم معروف به شیع و الودعه
سایه و اول احوط

في حكم زكاة
المرغوب

مسئله ۱۲۸ - تا کی از امام مستقر می شود غیره و در هر حد عند المقرص و
یدرمه را کوه امام است و در حد عند وجود دین امام است و در
المقرص لا یدرمه تا امام المقرص کوه علی المقرص دین انقرص و قال شافعی
حد قدامتک است و عینه حد دین است (و در حد دین لا جمع و وجود از کوه را بی
الامان و در حد جمع را کی الامان و المقرص یعنی حد است و در حد لا جمع
و وجود از کوه علی از حد دین علی از حد است و قبل حد از کوه فی حد است
علی قولین.

دليله [انه لا خلاف من صنفه في كونه اقرص علمي بمقتضى قول
الاصناف و ان له العاقل ذمه بتمامه لا بجزءه و كونه و الرهن لا يمتثل منه
فعلي هذا صحيح قد علم و اقرص يصفه عنه كونه اقرص لا خلاف بين الصنفه ولو
قبلا به مرم الما يقرص و كونه لا العمل لكن قول ان لا اقرص لا خلاف بين الصنفه
انه يرمه و كونه و لا اقرص امر عونه هو قد على لتصرف فيه من يثبت رهنها و العاقل

كتاب الركة

في نفسه في الاحداث اذ كانت مطقة او معطلة واما كان هذا ملكاً صحيحاً وحين
الحوار كونه وندى بدل على ان ملكه صحيح انه يصح ان تصرف فيه بجميع
تصرف الملك لا يرى به بوجاهة الاحرة حايه حاراه وصيها فعلم بذلك ان
ملكه صحيح.

في جزاء العمة
القائمة في دار
الحرب

مسئلة ١٣٩ يجوز دمه العمة في دار الحرب وبقول الشافعي وقيل وحقيقه
يكره ان يقسمها في دار الحرب.

في حكم اموال
المسلمين اذا
حصل في ايدي
المسلمين

ردله [على ذلك انه لا مانع في الشرع من منع منه فيسمى ان يكون حراً
مسئلة ١٤٢ اذ حصل اموال المشركين في ايدي المسلمين فقد ملكوا ما سواه
كانت الحرب فدية او وقعت وقار لشافعي ان كانت الحرب فدية فلا يملك
ان يملك ومعه ان يقول حدث حق في نصيب منها ان كانت الحرب وقعت فانه لا يملكها
ولكنه يملك ان يملكها.

[دليله] ما روي عنهم عليهم السلام ان من سرق من مال المومن بمقدار ما يصبه
والا تصعب عليه فلو لم يكن ملكاً لوجب عليه القصاص وايضاً والاحلاف انه لو سرق حربة
من ائمن فانه لا يكون ربه ولا يقيم عليه الحد وعنده انه يدركه الحد بمقدار ما يصبه
منها فلو لاله ملك لما وجب ذلك.

في حكم مال
العبيد
ملكها نصيباً

مسئلة ١٤٣ اداملك من مال العمة نصيباً تحب فيه الركة خرى في الحوز
وارمته ركة سواء كانت العمة احداً محتاجة مثل الذهب وفضة واوراق او حشاً
واحداً وقيل الشافعي ان اختيار ان يملك وملك وكانت العمة احداً محتاجة لان ركة
الركة وان كانت حشاً ودارمه

[دليله] انه قد عرفت من ان حشاً ما يحب فيه الركة فوجب ان يحب عليه
ذلك لتساؤل الامر له بذلك ولا تشي بضع منه والشافعي انما منع منه لانه قال انه لا يملك
من كل حش بل لا يملك حشاً يعصيه من اي حش شاء قسمته تحكما وهذا عند
ليس صحيح لان الذي كل حش نصيباً فليس للأمام معة منه واما قلت ذلك لان ما
روي من وجوب قسمة الفنائم انه يخرج منها الحش والبقى بقسم من لمقتله يقتول

ذلك ولم يقولوا ان الامام محتر في ذلك وله قسمة تحكم ولو قسما لامح على كوة
لا به غير متمكن من التصرف فيه قبل تقسمة لكن قولاً

مسئلة ١٤٤ من ملك نصف وربع قدر الحول بحسب المجلس وحيد الثلاث او
صار د على ذلك على مدهم و كان له عده فله نصف وثلث وثلث وثلث ثم اهن شول
في مدة لشرط من كان الشرط المانع وله ما كان ركبه المثل و ركوة الفطرة على
المائع وان كان الشرط للمشتري دون المائع في كوة على المشتري و ركوة الفطرة في
اليد و ركوة المثل بشتيف الحول بقوله "ففي في المثل ثلث ثلثه فوال احداهما
يشترط بشتيف العقد فعلى هدار كوة الفطرة على المشتري و لآخر ايه بشرط العقد
واقضاء الج و عده على المائع لثالث له مراعى و لم يبيد فالفطرة على المشتري
وان فسح و بعصرة على المائع لان بشتيف المثل بالمقد و ركوة الاموال مؤن ذلك
مسية على لا قول لثلاثة اذا قل بشتيف العقد والا ركوة عليه و ان قبل بشرط
وار كوة على مائع و ان قال مراعى في صحيح بشتيف المشتري لحوون و ن
انفسح فالز كوة على المائع.

فيمن ملك
اصار فاعه
فمن يحول
بالختيار

[ديمه] م. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يحب العبد اذا باع نفسه فباع نفسه فباع نفسه فباع نفسه
فان كان الشراء له و له و اياه و املاكات ببيع و عليه و كوة و ان كان الشراء له المشتري
استألف الحول لان ملك المائع قد زال.

مسئلة ١٤٥ من باع ثمره قبل يدر صلاحها بشرط القطع كان البيع صحيح
و ان قطع فدا و ان بواى عه حتى يدر صلاح ثمره فبطل البيع و ان كان المشتري
القطع او المائع بامره او بتمتع على نفسه و ان اياه بامره و لا اوفى على و خدعه فبطل
انفق على التسمية او حذر البيعة في كوة له تركه و كان اوفى على المشتري و قل
الشيء و ان صلب المائع بالقطع فسحق البيع بينهما و عده المثل لى صاحبه و كانت
ركبه (عده ح) على ايه و كذا في المائع على نفسه و انفق على التسمية
حذر و كان اوفى على المشتري و قل ابو سفيان ان اياه على المائع و انفق على التسمية
و ان رضى البيع بالتسمية و حذر المشتري القطع فيه قولان احدهما يحصر المشتري

في حكم العدة
ان اياه قبل
بذو اتصال
بشرط القطع

على التثنية والآخر يفسخ البيع

ردليل [عنه] ان الأصل برائة الدمه وفسخ لعقد يحتاج الى دلالة

في الشرع ما يدل عليه.

مسئله ١٤٦ ذكره للائسان ان يشتري ما حرجه من (في ح) الصدقة وليس

مستحظر وبه قول ابو حنيفة والثاني وقال مالك البيع مفسوخ.

[دليلنا] قوله تعالى وَأَحْزَنَ بَعْضُ الْبَيْعِ وَحَرَّمَ الزَّكَاةَ إِذَا قِيلَ بِهَا بَيْعٌ فَصَحَّ قَوْلُهُ

عليه الدلالة

مسئله ١٤٧ احدثت في بيع الذهب والفضة و

لعمري وانما هو لحدس ودراسة بغير علمه ولا يستطيع كذا قول وارجد

واقير ورج وحبوه وادبث بغيره للموت والموت ارجح وغيره وقال الشافعي

لا يجب في المصدقين ينفي لانه بغير علمه ولا يستطيع كذا قول وارجد

ارجح انهم قد صدقوا بغير علمه ولا يستطيع كذا قول وارجد

وهو احسن ولا يستطيع فلس وفيه منى مثل ان قول والزمرد وفسوخ فلا زكوة

فيه لا حجارة وقول او حسمه ومحمد في الزريق الحسن وفيه يوسف لاشئ فيه و

رواه عن ابي حنيفة وقول ابو يوسف قال لا يبيعه هو كذا قول وارجد وفيه الحسن وقول

ابو يوسف وسالته عن الزريق بعد ذلك قال لا يبيعه كذا قول وارجد وفيه يوسف لاشئ فيه

عن ابي حنيفة ومذهبه الذي مات عليه انه يحسن.

[راييل] احدثت في بيعه وحبوه وادبث بغيره للموت والموت ارجح وغيره وقال الشافعي

لا يجب في المصدقين ينفي لانه بغير علمه ولا يستطيع كذا قول وارجد

ارجح انهم قد صدقوا بغير علمه ولا يستطيع كذا قول وارجد

وهو احسن ولا يستطيع فلس وفيه منى مثل ان قول والزمرد وفسوخ فلا زكوة

فيه لا حجارة وقول او حسمه ومحمد في الزريق الحسن وفيه يوسف لاشئ فيه و

رواه عن ابي حنيفة وقول ابو يوسف قال لا يبيعه هو كذا قول وارجد وفيه الحسن وقول

ابو يوسف وسالته عن الزريق بعد ذلك قال لا يبيعه كذا قول وارجد وفيه يوسف لاشئ فيه

[دليلاً] إجماع العرقه واحسانهم وصريفة الاحتياط يقتضي ذلك لانه اذا اخرج الخمس مما ذكرناه كانت ديمته ريشة مقبولة وان لم يخرج فهي ريشة ديمته خلاف.

في وقت وجوب الخمس ووقت لأخراج

مسئلة ١٣٩ وقت وجوب الخمس في المعادن حتى الواحد ووقت الإخراج حين التصفية والعراة منه ويكون المؤنة وما يلزم عليه من أصله والخمس فيمديس في وقت إخراجها واحتبة والأوراعى والثمنى في وقت قولان أحدهما يرى في وقت إخراج (حلون) (حلون) وهو احتبة العربي لانه لا يحب الر كوة الا في لدهم و عمة وهم راعى فلهما حول (حلون) (حلون) والأخر وعلمه صحبة المعدن (ح) لا يحب عليه حتى الثمنى وعيه إخراجها حين التصفية والعراة فان إخراجها قبل ان تصفها لم يخرج.

[دليلاً] قوله انه اى فان شئ خمسة و لزم بقدرى الفور فيجب الخمس على الفور واما احتساب القيمة من أصله فعليه إجماع العرقه وأيضاً لأصل رائة القيمة وما قدمه مجمع عليه وما قالوه ليس عليه دليل.

مسئلة ١٤٠ : لا يابس منه تراب المعادن و تراب الصاعدة الا ان تراب الصاعدة يتصدق بثمنه وقل ما لا يجوز بيع تراب المعدن دون تراب الصاعدة و قل اموحنيهم والتامى لا يجوز بيعه .

في بيع تراب المعدن و تراب الصاعدة

[دليلاً] قوله تعالى **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** وهذا بيع وايضاً لأصل الإباحة والمنع يحتاج الى دليل.

مسئلة ١٤١ فذهب ن المعادن فيها الخمس ولا يرى في وقت إخراجها (الر كوة ح) وفي قول الرهرى و اموحنيهم كل كرسوا الا ان الكسور لا يحب فيها الخمس الا اذا بلغت الحد الذي يحب فيه الر كوة وقد اشعنى في تقدم الام والحديد ولاهلاء الواجب ربع المشروية قل حمدو سحق و اوى التامى في الر كوة الى اعتبار المصدر ما في درهم وذهب غيرهم الى ان المعادن الر كار (كل كرسا) وفيها الخمس وقد عرس عبدالمعرب ومالك والأوراعى وما وحسبيرة مختمعة او كان في انرسين (حرسين ح) في بضعها وغيرها ففيه الخمس و اوى اليه في الام وقال اموحنيهم في شرح المسئلة

في بيان ان المعدن فيها الخمس ان يثبت حد النصف ولا يحب فيها الر كوة

كتاب الزكوة

على ثلثة اقوال وقد ولا يختلف مذهبه (مذهب ح) في ان في المعادن الزكوة.
 [دليلنا] اجماع المرفقه وروى ابو هريره ان النبي ﷺ قال في الزكوة الخمس
 فقدت يا رسول الله ﷺ وهي الزكوة الذهب والفضة الدنانير حطبهم الله تعالى سبحانه
 في الارض يوم خلقها وهذه معه المعادن وروى عمر بن شبيب عن ابيه عن حماد عن
 النبي ﷺ عن رجل واحد كثر في قرية حربه فقال له اؤخذ منه في قرية غير مكنونة
 او في قرية جاهلة فيه وفي الزكوة الخمس ثبت ان المعادن زكاة لانه عصف على
 الزكوة (الكمزول)

في وجوب
 خمس المعدن
 على المكاتب

مسئلة ١٤٣ اذا كان المعدن لمكاتب اخدمته الخمس سواء كان مشروصاً عليه
 اولم يكن وبه قال ابو حنيفة وقار الشافعي لاشئ عليه
 [دليلنا] ان ذلك خمس ولا يحتسب بالاحرام دون العسود الملائني والشافعي
 انما منع منه لان عقده له زكوة وفديتنا خلافه والله خفي.

في وجوب
 خمس المعدن
 من الذي
 ارا من
 في المعدن

مسئلة ١٤٤ انما اذاعل في المعدن يمنع منه من حالي واخرج شيئاً منه
 ملكه ويؤخذ منه خمس وهو يؤخذ منه ولتفعي الاله قال يؤخذ منه شئ لانه
 زكوة ولا يؤخذ منه زكوة.

[دليلنا] اقدمناه في المسئلة الاولى سواء من ان ذلك خمس وليس زكوة ولا
 يمنع الكفر من وجوب الخمس في ماله.

في ان المكاتب
 من ان المكاتب
 من ان المكاتب

مسئلة ١٤٥ حق الخمس يملكه من متخفه مع الذي يخرج من المعدن شيئاً وبه
 قال ابو حنيفة وقال الشافعي المخرج يملكه كله ويجوز عليه للمكاتب ان يملك
 [دليلنا] قول تعالى وان لله حُصَّة وهذا يتناول ان لحص من نفس المبيعة
 وكذلك الاحكام المروية ان المعادن فيها لحص تتناول ذلك.

في ان الزكوة
 هو الكفر ويشترط
 فيه النصاب

مسئلة ١٤٥ ان كان هو الكفر المدون يجب فيه الخمس بالاحلاف وبراءعي
 عندنا فيه ان يبلغ ان يملك في مثله الزكوة وهو قول الشافعي في الحديد وقد في التقدم
 بخمس قليلة وكثيره وبه قال مالك وابو حنيفة.

[دليلنا] اجماع المرفقه وانما يعتبر به لاجل ان فيه الخمس وما نقص فليس

عبدلہ دلالہ

مذلة ١٢٦ لعمقه لتبرم على المعاد والبر كارهين صد ما حرج وهل

فی حکم اسفند
تلازم علی امجدی

الشافعي، تلزم رب المال.

[دليلنا] إجماع الفرقه.

مسئله ۱۴۷: انا وجدنا راعيا مريضا في الجماعة وهو كروبيوت و له لحسن

في وجوب
المقتضى
في الزهره
المطروقة
في الصاعدة

سواء کس دلت وی : اسلام اور اجرت پر وہ اپنی وفاداری کا جھنڈا دھریں

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ادبیات و ادب ایران و تاریخ و جغرافیای ایران و ایران در جهان

الحمد لله الذي جعلني من عباده الصالحين

ايضاً ولم يفرق.

1984 424-425 1984 424-425 1984 424-425 1984 424-425 1984 424-425

في حروف
التي هي من
كبر
الاسلام

[illegible][illegible]

احدهما - مرلة لتفحصه و الثاني - كرسى عرشه - من فوس في دا الحرف

خمس وان كان في دار الاسلام فهي نقطة.

[دليلاً] عموم ظاهراً القرآن والأخبار الواردة في هذا المعنى وتخصيصها يحتاج

الم، دليل.

مسئله ۱۴۹ اگر α و β در $(-\frac{\pi}{2}, \frac{\pi}{2})$ و $\alpha + \beta = \frac{\pi}{2}$ باشد، آنگاه $\sin \alpha \cos \beta$ را بیابید.

فی حکم در نماز
و حد فی دہ
مقدم اور ہی
دار الاسلام

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

فعلیه الدلیل.

مسئله ۱۵۰. یه واحد کارایی و اسراره، یه جملک له لاشتری و له لاش

فای حکیم و کاز
و حد فی دار
مصباحه

فدعيت د. واحد مسمومة له لائن القوي في اختري محمد وحق في اعمى وقت

المرتبى القور قول المالك.

۱۰۱۰ [۱] ان الصالحين هم الذين لا يخسرون ديارهم ولا دينهم ولا أموالهم ولا

۱۰۰۰ ۲۰۰ ۱۰۰ ۵۰ ۲۰ ۱۰ ۵ ۲ ۱

في مصرف خمس
البركات والمعادن

مسئله ۱۵۱ معروف به مساله ۱۱ ک. و هادن مصري لعشي و نه قباو

حضوره در این شهر بسیار مشهور و معروف است و او در این شهر و این ملت

[illegible]

الصدقات وأما مصرف حق الركاز فمصرف الغني.

دینار | عمود صخره والا سار له ده ښیږد محقق محمد بن و عبد الله اجماع تصانیف

مسئلہ ۱۵۲ : د جہ امام احمدیہ میں مہر و منیٰ اور عیسیٰ علیہ السلام

دلیل: این الحاق، امتدادی و لا یجوز ان بعضی من الامتداد و او احد لا یضمو

ہیں اس باتوں میں ہیں کہ جس کو میں نے عمر عطا کیا ہے وہ اس کا حق ہے اور اسی کے لئے محدود اس

بعضہ لاء لڑ شیعہ میں اس میں اعلیٰ قدر کا حیر و اندازہ رکھنے والے ان میں سے ایک ہے۔

هلی واجد
در کار اطمینان
و در ارجاع اطمینان
صفحه

بسم الله الرحمن الرحيم

وحدانی فی اشد مدعی بی حسیه اهل احدی (امام ابوالمکارم) علیه السلام و فی صوره و در اح

$$d_1 = d_2 = \dots = d_n$$

١٤٨ | في هذا الموضع يوجد بعض من الحطب والاعشاب

في وروب بدعاه
بصاحبه الزكوة

[illegible]

المقهور ان ذلك مستحب غير واجب.

قوله في الحديث من أموالهم صدقة أبي قوله وما أمر بقضي

الوجوب. (تم كتاب الزكوة).

كتاب زكاة الفطرة

في الزكاة
لفطرة فرض

مسئلة ١ زكاة الفطرة فرض ومنه الشافعي وقال أبو حنيفة هي وجبة عبر

مفروضة.

[دليلاً] إجماع الفرق وأيضاً قوله تعالى قد افلح من تركي ذناباً كثيراً رآه
فصلى وروى عنهم عنهم السلام إياه رآه في زكاة الفطرة لأحد الأمرين في هذا المعنى
أكثر من أن تحصى وظهرها يقتضي الأمر وهو يقتضي الإيجاب وروى ابن عمر
عن النبي ﷺ فرض صدقة من رمضان طهارة للصائم من الدنس والعمو وضمة للمسلمين
ومن أداها قبل الصلوة كانت له زكاة ومن دأها بعد الصلوة فهي صدقة من
الصدقات

مسئلة ٢ زكاة الفطرة على كل كدم العقل إن كان حراً أخرجها عن نفسه
وعن جميع من بعوله من العبد والأمة وغيرهم مسلمين كانوا كرهراً أو أمة أو مشرك
فلا يصح منه إخراج لفطره لأن من شرطه الإسلام وقال الشافعي يحب على كل مسلم
حراً أخرجها عن نفسه وعمره من عبيد وعمره إن كانوا مسلمين فاما أخرجها عن
المشرك فلا يجوز.

في اشتراط
الكامل العقل
وفي من يجب
خراجها عنه

[دليلاً] إجماع الفرق وأيضاً الآخر التي وردت في به بعد رخصها عن نفسه و
عن من بعوله وعن عسده عامة في المسلمين والكفار وعلى من حصصه الذلالة وإيضاً
طريقه الاحتياط في تنقيته لأنه إذا أخرجها عن قلماء برئت ذمته بالاحلاف وإذا لم يخرجها
فيه خلاف.

مسئلة ٣ العبد لا يحب عليه الفطرة وأما يحب على مولاه أن يخرجها عنه و
يقال جميع الفقهاء وقال داود يحب على العبد ويلزم المولى اخلافه ليكسب ويخرجها
عن نفسه .

في عدم وجوب
الفطرة على
العبد

کتاب | تعلیمات

ملکه کان اهل هلال شوز تم سلم لی قدر لروا. ام یارم فخرته و اثت فعی فیه و
حتیس احمدما عثر ما قلعه واثانی اید بر کی و هوام جهمد عسدم
[دلیسا] ان الاصل برئة لدمه بحاب دامت عسمة وحتی لی دلیس و عسمة و
ان کن الله و عسمة داعدات و حراج ال کوه لا صح عسمة لانه عسمة لی عسمة
امریة و عسمة لانی عسمة کهر و

مسئله ۱۷ فدیہ میں رکعت الفجر کے بعد روح کو احاطت امرتے ہیں
 ہفت روزہ ہجراتیہ، لاہور و کراچی میں روح کو لاہور و کراچی میں
 لکھنؤ میں قولان حیدر میں ماقبلہ میں لکھنؤ میں
 [دلیل] فدیہ میں فطریہ علی روح و فدیہ لکھنؤ میں علی لکھنؤ میں
 ولادل علی لکھنؤ

[illegible]

[دليلاً] على أنه لا رمة ما زعموه من عهد عثمان بن عفان سنة ثمان مائة عن
مولود ولد له عصر حجة فصره في لاقح طرح حتى وسقته عن والده أحمد الهنسي
عليه فصره في ذوالراوية لأخري وأحمد الهنسي في قسم قال سئلت بكهنة طبرستان عن
الطيرة متى هي قال قبل الصلوة يوم القصر والوجه في اجتماع يدهما أن يحسب الحشر
الأول متى سقوط القرص بحروح الشهر الثالث بمجموعها على الاستحياء وبقوى ذلك

كتاب الخلاف

مسئلة ٨ الولد الصغير اذا كان معسراً فطرنه علي والده وانه قال ابو حنيفة و
 الشافعي عمر ان ابا حنيفة قال يحب عليه فطرنه لان له عليه ولانة و عندها انه يلزمه
 لانه في عيونه وهذا داخل تحت العموم والامر بحمازي به تحب عليه الفطر فيخرجها
 عن نفسه وعن ولده واما الشافعي فقال لان عليه نفقته

في ان ذكوة
 الولد الصغير
 على والده اذا
 كان معسراً

مسئلة ٩ اذا كان ولد الصغير معسراً وسر الرم له نفقته و عليه فطرة له وانه قال
 محمد بن الحسن وقال ابو حنيفة ومالك واثواب يوسف والشافعي نفقته وفطرنه من مال نفسه
 دليلنا ان حمر روي في انه يحب الفطرة على الرطل يجر حمله عن نفسه و
 عن ولده تناول هذا الموضع فعلى من حصها (احصها ح) الدلالة

في ذكوة الولد
 الصغير اذا
 كان معسراً

مسئلة ١٠ ولد الولد ان كان معسراً كان معسراً مثل ولدا الصلب على
 ماصعي عول وانه وقال الاموي مثل ما ثبت في ان كان معسراً فنفقته وفطرنه من ماله و
 ان كان معسراً فنفقته وفطرنه على جده وفي ابو حنيفة نفقته على جده دون فطرنه و
 قال الساجي في كتابه في غل بن الحسن قلت لابي حنيفة لم لا تحب فطرنه على جده
 فقال لانها لا تحب على جده فدلته عن عدة فيعاد لمدد

في ان ولد الولد
 حاكمه روي
 نصيب

[دليلنا] م قدمه في امثله لا تلي لانها فرع عنها فتدلت بثبوت هذه
 لان اسه اولد يقع على والد الولد حقيقة.

مسئلة ١١ - اولد ان كان معسراً نفقته وفطرنه على ولده ومما كان او صحيحا
 وفي الشافعي ان كان معسراً فنفقته وفطرنه وقال ابو حنيفة يلزمه نفقته دون الفطرة
 وان كان صحيحا فعليه فولا في الر كوة نفقته على ولده وقال في النفقة لا نفقة
 عليه وقال ابو حنيفة عليه نفقته.

في ان ولد
 اذا كان معسراً
 فطرنه على ولده

[دليلنا] عموم الاحبار اثنى زوت في ان الانسان يجر على نفقة اولاده
 والوادمته وان هذا الموضع لانها على عمومها فمن حصها بالر من دون الصحيح فعليه
 الدلالة و ثابت النفقة وحسب الفطرة لانه صار من غيرا فمسب وله عموم يعطى في وجوب
 الفطرة عين بمؤنه .

في حكم تولد
 الكبير في
 مؤسراً

مسئلة ١٢ - ولد الكبير ان كان معسراً فنفقته وفطرنه عليه بالاخلاف وان كان

كتاب دكوة الفطرة

إن الميراث يستحق بعد قضاء الدين والوصية ولا يجوز نقلها إليهم مع مائة الدين قال
 قيل لو لم ينتقل إلى الورثة بنفس الموت لكان أن يترك له عيية دين وله إنسان
 فمات أحدهما وحلف أبنا ثم أبرأ من الدين عنه كانت التركة من الأبوين ومن الأب
 فلو لم تكن منتقلة إلى الأبوين بموته لم يكن لأب الأب شيء منهما من الوارث يملك
 ممن له الدين وصاحب الوارث يملك قضاء الدين من غير التركة وأيضاً فإنه يملك حلف
 التركة حيث وجدها، ومثل المداومة ومثل من يحلف فلم يلا بها له ما حدث أثناءها
 بمنته لأن أحداً لا يثبت بموته ما غيره قبل له الملك وإن لم ينتقل إليهما فهو يبقى
 على ملك الميت وقد أبرأ من له الدين انتقل منه إلى أنفيه اللذين خلفهما ولذلك
 صححت منهم المطلقة والمعين وعرضات من الأحكام

في حكم من
 أوصى بغير
 ومثل هذا
 سؤال لم قبل
 الموصى له
 الوصية

مسئلة ٢٥ إن أوصى له عسودات الموصى قبل أن يهل سؤال ثم قبل الموصى
 له الوصية لم يجل من أحد الأمرين ما كان ينقل قبل أن يهل سؤال أو بعده فإن قبل قبله
 كانت الفطرة عليه لأنه حصل في ملكه بالإحلاف وإن قبل بعد أن يهل سؤال والإيلام
 أحداً فطرته والمشاعى فيه ثلثة أقوال أحدها يملك حين قبل فعلى هذا لا يلزم أحداً
 فطرته وفيه وجه آخر أن فطرته في تركه لميت؛ الثاني مراعى فإن قبل تيمناً (تسرح)
 أنه ميت بالوقت وركبته فطرته وإن رد تيمناً (تسرح) أن الورثة انتقل إليهم بالوقت
 فعليه فطرته وإن ثبت قول من عدل بالحكم أنه يرد ملكه عنه بالموت إلى الموصى له
 بذلك كالميراث (وهذا ينظر إلى المختصر ح) وأنه دحل في ملك الموصى له بغير
 اختياره فإن قبل استقر ملكه وإن رد حرج الأب من ملكه إلى ورثة الميت لأن الميت
 فعلى هذا يرد الموصى له فطرته وأما كثر أصحابه هذا نقول

[دليلاً] أن الأصل براءة الذمة وليس في الشرع دليل على شغل واحد منهما
 فيجب تركهما على الأصل

في الورثة
 الموصى له
 يردون مقداره

مسئلة ٢٦ إذا مات الموصى ثم مات الموصى له قبل أن ينقل الوصية فميراثه
 مقامه في قول الوصية وصار مثل المسئلة الأولى سواء مات قبل الموصى أو بعده
 تنطبق الوصية وحكمي عنه أيضاً أنها تتم بموت الموصى له ودخلت في ملكه بموته ولا

فتقرر الى قبول وقديس في المسئلة الاولى من الذي تلمزمه قطرته
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

مسئلة ٢٧: من ذهب لعمد عند قبل انت بهل شوال فقتله الموهوب له ومن
يقضه حتى بهل شوال ثم قبضه فانه صرة على الموهوب له وبه قال الشافعي في الام وهو
قول مالك وقول ابو اسحق اعصره على الواهب لان الهمة تمت ، نقص

في العبد الموهوب
قبل الهلاك
ثم يبيع
الموهوب له

[دليلنا] ان الهمة منعقدة بالاحكام والاقول وليس من شرط انعقادها الفحص
وسمين ذلك في باب الهمة وانما ثبت ذلك ثبت هذه لان احدا لا يفرق بينهما وفي
اصحاحنا من يقول (من ح) انقص شرط في صحة الهمة فمضى هذا لاوطر عليه كما قل
انوا اسحق وتلزم الفطرة الواهب.

مسئلة ٢٨: يحب ركوة الفطرة على من ملث صيدا يحب فيه اركوة وقيمة
اصار و به في اوجنيعة واصحاحه وفي الشافعي اذا فصل باع عن قوته وقولنا به
من يؤم يوماً واحدة وح ذلك عليه به في ابو هريرة وعط والرهري ومالك و
ذهب اليه كثير من اصحابنا.

في ان الفطرة
تجد على من
ملك تصاد ركوة
اصال

[دليلنا] ان الاصل درائة الدمة وقد اجمعنا على ان من ذكره تلمزمه ركوة
الفطرة ولا دليل على وجوبها على من قالوا.

مسئلة ٢٩: ان كان عمده وقت اوجوب ثم وجد بعد حرواح الوقت لا يحب
عليه ان هو مستحب و به في الشافعي وقول مالك يحب عليه

فمن كان عاده
وقد اوجوب
ثم وجد

[دليلنا] ان الاصل درائة الدمة وايضا ذلك يحتاج الى دليل وليس في الشرع
ما يدل عليه.

مسئلة ٣٠: المرأة لموسره اذا كانت تحت ميسرا وتحت مملوك ولامة تكون
تحت مملوك او ميسر والفطرة على الروح والمرحمة ودا كان لا يملك لا تلمزمه شيء لان
الدعم لا يحب عليه الفطرة ولا يارم المرجحة ولا هو لي الاله شيء لانه لا دليل على ذلك و
قال الشافعي واصحابه فيها قولان احدهما يحب عليها ان تحررها عن نفسها وعلى
اسيما ان يحررها عن اهله والثاني لا يحب ذلك عليه كما قلناه

في عدم وجوب
الفطرة على
الروح الميسر

ان الاصل رائحة الدمة فلا يعلق عليها شيء الا بدليل و روى عن ابن عباس قال قرأ رسول الله ﷺ صدقة العطرة في رمضان صخرة فذلت ثم من بعد و ارث و دفعه بها كين مسئلة ٢٩ اذا كان العبد من شركيين فليهما فطرة واحدة واحدة و كذلك ان كان بينهما امة عبد او كان العبد لاف من مشاعاً لثان واحد و به قال الشافعي و قال ابو حنيفة اذا كان العبد من شركيين سقطت الفطرة و لو كان بينهما امة عبد مشاعاً فلا فطرة

[دليلاً] عدمه لاحتمال في وجوب اخراج فطرة عن العبد ولم يفرقوا بين ان يكون مشاعاً او غير مشاع و صلاً لاحتسابه يقتضي دأب لانه و اخرج برئت عنه بقوله واذ لم يخرج فهي ابرأتها خلافه

الكلام في جلي
ركوة العبد
اليشترك

مسئلة ٣٠ اذا اوجبت على لشركيين ركوة عبد واحد كان عليهما من فاضل قوتهم العائلي عليه فان اختلف قوتهم كما في محرم من بين الاتفاق من جنس واحد سواء كان الاذن او لا على و ان اخرج مختلفين كان امة حراً و قال من سرج اخر حان من جنس واحد من ادوية قوت و قال ابو اسحق بحر حان من جنسين مختلفين على قوت الشافعي انه يحد احراره من غالب قوته و به قال ابو عبيد من حر و به والذي احتاره ابو العباس و ابو اسحق انهما بحر حان من غالب قوت العبد لانه الذي يلزم المكلف دون قوت نفسه

[دليلاً] عدمه الاحتمال في التخصيص بين الاحتمال و لم يفرق و روى في و عند ابراهيم عن عمر بن كره عن اسمعيل بن عمار قال قلت له جعلت فداك هو علي كذا اهل الموادي لفطرة قل فقال الفطرة على كل من افاضت قوت فعلية ب يؤدي من ذلك انقوت و روى هذا الخبر بصور مستندة عن موسى عن زرارة عن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام مسئلة ٣١ اذا كان بعض المملوك حراً و بعضه مملوكاً ايمته فصره بمقدار مملوك منه و به قال الشافعي و قال ابو حنيفة لا فطرة في هذا و قال مالك على سيده بمقدار ما يملك و لا شيء على العبد بحرية و قال الماحض و في تفرقه (ركوة ح) اية مائة و لا شيء على العبد و عندنا فيما بقي منه ان كان مملوكاً و حب عليه فصره و الا

في كوة من
كان بعضه حراً
و بعضه مملوك

فلاشيء عليه وقيل إنه أعمى أن كان معه ما يوصل عن قوت يومه أرتمه ولا فلاشيء عليه.
[دليلنا] ما دللنا به على العمد بين الشريكين.

مسئلة ٢٢ إذا باع عبداً قبل هلال شوال فهل شوال قد انقضى ثلثه أم لا التي
هي شرط في الحدود كمن اعطى على النكاح لانه في ملكه بعد ان كس بينهما الشرط
اكثر من ثلثه ياب للحد او لهما كان مؤثراً على النكاح وطارته وان كان الشرط
عما زاد المشتري كانت المعطية عليه لانه اذا احتدر على ان يعقد كان له في الاول
وقد انقضى او اذا عدا بشرط حيدر المحاسن او خيرا الثلاث وكان احدهما لهما او
لاحدهما فلا فرق في ذلك الباب واحداً تكون المعطية على مالك العمد وله فيه ثلثة
او اقل احدها بمنقول معير لعقد فاعطى على المشتري وهو اختيار المزني والشافعي
والعقد وقضاهما حيدر فعلى عدا على النكاح وطارته وانما انقضى احدهما وان كان
الاختيار للبائع كان العبد له والمعطية عليه وان اختار المشتري بين العمد له وعليه
وطارته

في حكمه عدا
بمع قبل هلال
شوال فاعل
سواء كان معي
بلائة اياه

[دليلنا] ما روي عنه عداهم الى الامم هم واوانا من الحدود في مدة الخيار
كان من قبل النكاح دون من المشتري وذلك يدل على ان المثلث له وعليه طارته.
مسئلة ٢٣ اذا اهل شوار وله رقيق وعليه دين ثم مات قبل ان يضمن
وجوب المعطية وان كان رقيقه يعنى بما عداه من الصدقة والدين قصدي دينه واخرجت
طارته ومن بقي فداورثة وان لم يبق كانت التركة باحد من دين ونفقة ولديها فمضى
فيه ثلاثة اقوال احدها يقدم حق الله تعالى والثاني يقدم حق الادمي ولثالث يقسم بينهما.
[دليلنا] انهما حقان وحما عليه وليس تقدم احدهما على صاحبه او اني من الاخر
فيجب ان يسوي بينهما ومن رجح فعليه الدلالة.

اومن اهل
شوال وله رقيق
وعدا دين ثم
مات

مسئلة ٢٤ اذا مات قبل هلال شوال وله عمد وعليه دين ثم اهل شوال بيع العمد
في الدين ولم يلزم احداً طارته وبه قول ابو سعيد الاصطخري من اصحاب الشافعي و
وقيل باقى اصحابه انه يلزم المعطية الورثة لان التركة لهم وان كانت مرهونة بالدين
[دليلنا] قوله تعالى في آية الميراث من بعد وصية يوصي بها او دين فثبت

ليس مات في
هلال شوال وله
عبد وعدا دين

بحر احراج ا، فق

[دليله] انه لا خلاف من فقهاء حائري في ان زكوة الفدية واجب
الا حجاز المروية، نعمت الحب ولم تقصصه وفق واصوق فما حائره وح. حراجه

مسئلة ٣٧ زكوة الفدية وحده على مسلمي من اهل بحر والمادية وبه
قال حماد الفقيه، ومن عده وعمر بن عبد الله، ورواية راي عمار حماد لا تقصصه على
اهل المادية.

[دليله] اجماع، عرفة، والاحمد، اجماعه في هذا السبب عامة لجمعه من فق
خصمه (خصها خ) فعليه الدلالة.

مسئلة ٣٨ بحر اهل المادية ان يحرجوا فدية، والله في ذلك فقي بحر احراج
الافق، ومن اجماع من ان زكوة في زكوة لا يؤخذ في الاول تعجب عليهم
الاعادة واحتج صاحب فقه الاوسجى لا يوجب قوله في حائره فدية له لئلا يعل
قولين احدهما به حائره والاخر غير جائز.

[دليله] اجماع عرفة واصد احب في زكوة ما وري يوسف حائري في
ما قدمناه او صاعاً من اقط.

مسئلة ٣٩ اذا كان عند من زكوة فقد قمت عندهما فدية من حرج ك
واحد منهم حمداً، بحال المحسن، الاخر ان حائره فدية لا يحق حروري وقول
او العاص لا يجوز

[دليله] اجماع حري، روي في التحجير فاما كان محضاً فيسعى اب
يحري عنهم.

مسئلة ٤٠ اذا كان فوته مثلاً حمصة او اكون قوت اسند العال حمصة
حار ان يحرج شعيراً، والله في فيه قولان حدهما مثلاً ما قلناه ولشئ به لا بحرية
[دليله] الاحمد، الواردة في هذا السبب صاهرها يقتضي التحجير لا فان صاعاً من

تمر (او صاعاً من زكوة) او صاعاً من حمصة او صاعاً من شعير فوجب حملها على طاهرها
مسئلة ٤١ مصرف زكوة بمطارة مصرف زكوة الاموال ان كان مستحقه

فقراً مؤمناً والاحد في الموحدة في الر كوة حمسه الفقير والمكبي والعزم وفي
سنة الله و بن السيل ومخوون يختص فريق منهم بذلك دون فريق ولا يصح الواحد
اقل من صاع وقال الشافعي معرفة هؤلاء الخمسة واقل مدعطي من ك ان فريق ثلاثة
يقسم كل واحد خمسة عشر سهماً اكل ان ان منهم سهم و قال مالك يحسن مد
العقراء والمساكين ومنه قال ابو عبد الله لا يطهرى من اصحاب الة فعي و ما اخرجهما الى
ثلاثة اخرء وقال ابو حنيفة ان ان بعضها في اى صنف شاء كما قلناه وهكذا الخلاف في
ركوة المار ورا ديان في لو حص بهي اهد البعة حار

[دليلنا] قوله تعالى: **بِهِ اَصْدَقَاتُ اِيْمُهُ رَأَى وَالْمَسْكِينِ اِيْمُهُ** والصدقة تقسمون

ركوة الفطرة ور كوة المال و ما يخص فريق دون فريق فجمع انطائفة عليه

مسئلة ٤٢ - منتخب حمس ار كوات ركوة الاموال الطاهرة والصدقة كوة

الفطرة الى الامام لعرفته على مستحقيها فان فرقها بمسألة حار وقال الشافعي الباطنة هو
بالجدر والفطرة مثلها والصدقة فيها قولان احدهم يقولون بمسألة الاخر يحملها على
الامم ومنهم من قال الاصل ان يلى ذلك بعد ادا كان الامم عدلان كان الامام حائراً
فانه يملكها بمسألة قولاً واحداً وان حملها عليه سقط عنه فرضها .

[دليلنا] اجماع لفرقة واحدا هم وايضاً قوله تعالى: **حَدِّثْهُمْ مِنْ اَمْوَالِهِمْ** صدقته

يدل على ذلك والامام قائم مقدم المسمى **بِذَلِكَ** في ذلك.

مسئلة ٤٣ - وقت اخراج الفطرة يوم العيد قبل صلوة العديان اخرجها بعد

صلوة العديان كانت صدقة فان اخرجها من اول الشهر كان حائراً ومن اخرج بعد ذلك
انم ويكون فساد ومنه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز ان يخرج قبله ولو اخرجه
بسنين **(بمستثنى ج) جاز**.

[دليلنا] اجماع القرفة ولان ما ذكره لاجل ان حائراً وما ادعاه ابو حنيفة

ليس عليه دليل.

مسئلة ٤٤ - الصاع المعترف في الفطرة اربعة امداد والمددر طلال وربع ما هراقى

يكون تسعة ارطال وقال الشافعي المدر طل وثلث يكون حمسه ارطال وثلث ومنه قال

في استدعاء
حسن لركوات
ابن الامام

ان وقت امر
الفطرة

لكلام في الصاع
والمد

كتاب زكاة الفطرة

ماتت و به رجع ابو يوسف و ليه ذهب احمد بن حنبل و ذهب الثوري و ابو حنيفة و
 محمد الى ان المدرطالان و لصاع ثمانية ارضاً

[دليل] احمد ع انظر قنطرة لاحتساب لافاد اخرج ما قلناه برئت دمنه يفيق
 بالاحلاف وليس على رايته انا اخرج ما قلناه دليل

في عدم سقوط
 الزكاة بالموت

مسئلة ٤٥ - لزكاة و وحت بحور بحور و تمكن من حر جهلهم تسقط
 وفاته سواء كانت زكاة الاموال او زكاة العنبر و تشوفي من سلب ماله كالدس و
 كذاك العشر و الكفارات والحج و بقى اشمى و قل او حنيفة سقط ذلك بوفاته و
 وصى بها كانت صدقة تطوع تمس من الثلث كذاك زكاة الفطرة والكفارات والحج و
 الحرية والعشر عه رويان قل في الاصول و قل ابو يوسف ومحمد انه لا يسقط زكاة
 كالخراج و روى ابن المبارك ههنا بتمام بالموت

[دليل] احمد ع العرقه رايه ان هذه جموع واحدة تعلق بدمنه و بماله لا بحور
 اسقطها بالموت الادليل يد عنه و ايضاً قوله تعالى حذره من أموالهم صدقة و
 هذا خطاب للنسب و لا يجوز من يقوم مقامه فان كانت الاموال نائمة (بقية ح) و حسب
 يؤخذ منها الصدقة (ثم كتاب الزكاة خ).

كتاب الصيام

مسئلة ١ قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إنما صيامكم كصيام
 على الذين من قبلكم لعلكم تتقون إنما قصد ذلك من إحصاء ما من قبل الله على
 عشرة أيام من المحرم و كان الغرض التحجير عن الصيام والأصنام ثم أصبح بقوله شهر
 رمضان الذي أي قوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه وحتم على الصائم لا غير وقار السامعي
 المراد بالأنة شهر رمضان لأنه أصبح فرض التحجير إلى التمييز وقيل معناه المراد به غير
 شهر رمضان وهو ثلثه ثم في كل شهر من هذه فريضة من حيث قسم الله الصيام إلى فريضة
 أصبح شهر رمضان الذي قاله الشافعي وبذلك إلى الصواب لأن ظاهر الأمر فيها أن
 فيه أنه كان غير شهر رمضان أما التحجير في فيه فهو مباح بالإجماع في شهر رمضان
 فيسمى أقل ما في هذا الباب فتوقف في المراد بالأنة دية قدالة كان الغرض غير شهر
 رمضان فهو مباح به وإن كان المراد به شهر رمضان فقد أصبح التحجير فيه بالإجماع

أي الشهر الذي
 عليكم الصيام

مسئلة ٢ الصوم لا يحرى من عزيمة فريضة كان وعلا شهر رمضان كان أو غيره
 سواء كان في أمة أو متبعة برهان صحة وقال جماعة الفقهاء الأربعة أنه قل إذا عين
 عليه رمضان على وجه لا يجوز له الفطر وهو ذلك صحيحاً ومقتضى إجماعهم من عزيمة (يتضح)
 فإن لم يتعين عليه ما يكون فرضاً أو كان الصوم في أمة كالهند والصوم
 والكفارات ولا يفتيه من النية وروى هذا عن مجاهد

في شرطه عليه
 في الصوم

[دليلاً] قوله تعالى وما لأحدية من غير أن يحرى إلا تيمناً وحرماً
 الأعلى فعلى المجازاة على كل علة لا يمتنع به وجهه والاشتقاق به وجهه هو النية
 وأيضاً والإجماع أنه إذا نوى أن صومه صحيح محرر وليس على قور من قبل إدارته يدعو به
 يحرى دليل وأيضاً قوله فليصمه الإجماع بالمتن ونحن نعلم أنه إنما أراد به كونه شرعية
 محرمة دون وقوع حمس الأفعال لأنه لو أراد ذلك لكان كذلك

مسئلة ٣ الصوم على ضريح معروف وميتون والمفروض على صريح صريح

في بيان المقام
 الصوم ووجه

تتمين صومه (أيومه ح) كصوم شهر رمضان وصوم النذر المعين يوم مخصوص فما هذا حكمه يجوز فيه تحديد النية إلى قبل الزوال وبه قال أبو حنيفة ويحرم في صوم شهر رمضان فيه واحدة من أول الشهر إلى آخره وبه قال مالك وهذا يتعين من يجب في الدمة من النذر الواجب في الدمة والكفارات وقضاء شهر رمضان وما أشبه ذلك فلا بد فيه من تحديد النية لكل يوم ويحرم (يجوز ح) ذلك إلى قبل الزوال وقال الشافعي لابد من أن ينوي لكل يوم من ليته سواء أحب ذلك شرعاً أو ندراً كقيام شهر رمضان والنذر والكفارات وسواء تعلق برمان بعينه كصوم رمضان ونذر رمضان بعينه أو كان في الدمة كالمندور، المطلقة والقضاء والكفارات وبه قاله ثلث وأحمد إلا أن مالك قد ادعى شهر رمضان في أول ليلة الشهر كدأجرته كما فعلناه وقد أبو حنيفة أن كان متعلقاً بالدمة كقول الشافعي وإن كان متمتعاً برمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعين أجرته أن ينوي لكل يوم قبل الزوال.

[دليلنا] إجماع لفرقة وأحمد وإسحاق قوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه ولم يذكر مقرره البيهقي وروى في المسألة بحث لى أهل السواد في يوم عاشوراء وقال من لم يكل فليصمه ومن ككل فليصمه. روى كان صيام عاشوراء واحداً وروى من ما قلناه عن علي عليه الصلوة والسلام وإن مفعود

في كفاية مصد
بقوله إلى صوم
رمضان

مسألة ٢ الصوم المعين على ما روي أحد هما شهر رمضان ويحرم فيه نية القرية والاحتجاب فيه نية التعيين ولو نوى صوماً حراماً أو قضاءً وقع عن شهر رمضان وإن كان التعيين (المتعين ح) بيوم مثل المند. يحتاج إلى نية معينة وأما لصوم الواحد في الدمة مثل قضاء رمضان أو الصوم في النذر عن المعين أو غيره من أنواع الصوم الواجب كذلك صوم النفس فلا بد في جميع ذلك من نية التعيين وقتة لفرقة ومكفي أن ينوي أنه يصوم معتقداً به إلى الله تعالى وإن أراد فصل نوى أنه يصوم عدة يوم من (صوم ح) شهر رمضان ونية التعيين هو أن ينوي الصوم الذي يريد به بعينه دائمة وقل الشافعي في جميع ذلك لا بد منه من نية التعيين وهو أن ينوي أنه يصوم عدة من رمضان فربصة وحتى أطلق نية ولم يعين أو نوى عن غيره كالمندور والكفارات والتعويض لم يقع عن رمضان ولا عما نوى سواء كان

في الشهر أو في الحصر وقل أبو حنيفة إن كان الصوم في الدعة كما قلناه وقل الشافعي وإن كان متعلقاً برمان مئة كالددر (وشهه ح) ونهر رمضان لم يخل حاله في رمضان من أحد أمرين.

أما إن يكون حاصراً أو مافراً كان حاصراً لم يعتقر إلى تعيين السنة في نوى مطلقاً أو طلوعاً أو إدراكاً أو كدرة وقع عن رمضان وعن أي شئ نوى الصرف إلى رمضان وإن كان في السفر بطرث فإن نوى مطلق وقع عن رمضان وإن نوى إدراكاً أو كدرة وقع عما نوى له وإن نوى تلافيفه روايتان أحدهما يقع عما نوى له كما لو نوى إدراكاً أو شئ عن شهر رمضان كما لو أطلق وقل أبو يوسف ومحمد عن أي شئ نوى في رمضان وقع عن رمضان في سفر كان أو في حصر أو حرره (أخبرناه مد طبا) في السفر على ما أجزأه أبو حنيفة في الحصر

[دليلنا] قوله تعالى ومن شهر ذي الحجة فليصومه ومنه الامساك وهذا فقد أمسك فوجب أن يحرمه وإيضاحه غير السفة يحتاج في الموضع الذي يجوز أن يقع الصوم على وجهين إما إذا لم يصح أن يقع الأشهر رمضان فلا يحتاج إلى تعيين السنة كسرد أو دعة وإما في حال السفر فبعد الأبحور يصومه على حال من قرره الأفعارون نوى دولة أو إدراكاً عليه أو كدرة احتج إلى تعيين السنة ويقع عن مدينه لال هدار من يستحق فيه الإفطار فحصران يسوى منه صوم يوم يريد له لا مانع منه هذا على قول من أجزأ صوم السفة في السفر على ما يختاره وإما إذا صام منه فلا يصح هذا الصوم على حال

مسئله ٥٥ وقت ليلة من أول الليل إلى طلوع الفجر أي وقت نوى إجراء أو يصيق عند طلوع الفجر هذا مع الدكر وما إذا كانت ناسيا حازت بعد هذا إلى عند إدراك واحد أصحاحاً في سنة القرية في شهر رمضان خاصة إن تقدم على الشهر بيوم وإيام وإما نية لتعيين فعلي ما يشاء أو لا وقار الشافعي وقت الوجوب قبل طلوع الفجر الثاني لا يجوز أن يتأخر عنه وإداعي من الليل قدر نية فقط فقد تصق عليه كما إذا بقي من وقت الظهر قدر أربعة ركعات وتعمت عليه قبل أن واقع انتهاء النية مع انتهاء الليل إجراء وإن اشتد

كتاب الصوم

بالسنة قبل طلوعه فطعن الفجر قبل كماله لم يحرمه وأما وقت الجوارعها ثلثة أوجه
ظاهر المذهب أن وقتها من غروب الشمس وطلوع الفجر الذي أي وقت نوى بها فيه
أحرأه وبه قول أبو العباس وأبو سعيد وغيرهما وذهب من قال وقتها بعد نصف الليل فإن
نوى قبل النصف لم يحرمه وقيل هو سحوق وقت السنة أي وقت شاء من الليل ولكن بعد
أن لا يفعل بعدها ما يشاء فيها مثل أن يشاء بعدها ولا يشاء حتى يطلع الفجر من السنة فقد
طلوع الفجر أو كل أثر من أوجاع فعيده بعد سنة واحدة من السنة لا يصح جري
بما بعده هذه مقابلة قال سفيان من قال في سنة من قال في سنة لا حلف أحد من
المسلمين

[دليل] إجماع الأمة أن خلافه هو جواز لا يلتزم به وعنه جزم
العلماء لا يختلفون فيه

في رواية
بها

مسئلة ٦ يحوران نوى صوم لغيره في زمن سجاده من أحرمه إلى عند
الروال وهو المصاهر في الروايات ومنهم من حرم على أحرمه أن يترك أعرف به صا
قال سفيان يحور ذلك قد روي في رواة واحد أو بعد الروايات فيه قولان في الجرملة
يحجرى وقت في الأم لا يجوز هذا والروايات وحسنه وسجده واحمد بن حنبل
قال بذلك لا يجوز حتى يروى أنه لا يترك من صا قال عمر بن الخطاب في ذلك من حرم
يريد (ريد ح) في ثلثين وفي السجدة عن من ميعود وحديثه من له من صا
أبي الدرداء وأبي أنس الأصبري

[دليلا] إجماع لفرقة ومنهم لا يختلفون فيه فداء الأجزاء ثلثة إن لم يستند
إلى رواية وردت مكرمة قال ثلثة عدل على سوا من ثلثة عدل على عدل شئ
قلت لا فقل أن الصوم ودخل على يومه أحرمه من عدل شئ قلت بعد قل إذا جمعه من
كمت قد عرفت الصوم فوجه لدلالة أن قل إذا الصوم يعني منه الصوم واستدركه من
أن في كلام العرب لهذا المعنى ويضرون أن سوا من ثلثة عدل إلى أهل العوالي يوم عسورا
فقال من لم يأكل فليصمه ومن كل فليصمه ثلثة ثلثة

مسئلة ٧ إذا نوى بالهزار مآون صائم من أوله لأمس وقت تجدده لسنة وبه

في أن من نوى
بأنه يترك
صا

قل أكثر أصحابنا في وقاية الصوم ما يكون صائماً من وقت تحريمه إلى وقت إتمامه
يكون أصلاً لا صوماً يثاب (عليه) به.

[دليل] إجماع الفرق في أنه لا يختلفون في أنه يكون صائماً صوماً شرعياً و
صوماً انشريعياً لا يكون إلا من أوله

مسئلة ٨ علامة شهر رمضان وهو حرم صومه حديثاً أم رؤيته إلهالاً وشهاده
شاهد من غير عد شمس ثلثي يومه ونصه من ذلك ما فيه العرج في يومه العدد والحديث
فلا يثبت أحدهما ولا يعمل بهما في قولنا لعنه الله وحده عن قوم شذوا عنهم قالوا
نفس يهدى و لا عدد ولا حرمات من أهل الحديث وإمامهم ولا يجوز من حول شهر
وجوب قول قومهم وذهب قوم من أصحابنا إلى أنه في العدد وذهب شذوذه إلى
القول بالجدول.

فيما يثبت به
شهر رمضان

[دليله] إجماع أصحابنا من أصحابنا من أن الله عز وجل أمرنا أن نؤتيه من حيث نريد
و لا يرد في هذه الأحكام ما يؤول فيه من ربه من - وإلا لا جرم ولا صفة ولا
سئلوا عن الإلهال في صومهم فيقولون لا يثبت من ذلك في الأهل يعرف به
مواقف الشهود وحين ذهب إلى الحديث في الحديث لا يفي إلهالاً ولا ذلك
خلاف القرآن.

مسئلة ٩ : صوم يوم الشك يستحب منه إيمان ويحرم صومه نية رمضان و
صومه من عسرية صلاً لا يجزئ عن شيء وذهب الشافعي إلى أنه ذكره أو رآه الصوم
لتطوع من شعبان أو صومه حتى يارحم الله ولا ذكره إذا كان متنبلاً بما قبله من صوم
لا م و كذا لا ذكره من الصوم إذا رفق غيره له في مثل ذلك أو يومه بدر أو غيره وحكي
أنه قول في الصحة على عليه الصلوة والسلام عمر وأبو مسعود وعمر بن الخطاب
الثامن لشمس والنجم في أبيه ما لا يورث في ذلك عذبة واحتجوا أسماء
لا يكره من وقال الحسن وابن سيرين أن صوم أمية حرم وإن لم يصم له به لم يضره
من عمر بن الخطاب صحواً كرمه وإن كان في المكره ونهوا أحمد بن حنبل وقال أبو حنيفة
أن صومه تطوعاً لم يكره وإن صام على سبيل التحريم رمضان حتى إن يكون منه

في الاستصحاب
صوم يوم السبت
نية رمضان و
يحرم نية
رمضان

وهما مكرره.

[دليلاً] اجماع جائفه و لاخبار التي رويها في الكتب مقدم ذكره و روى عن علي عليه الصلوة والسلام انه قال لان صوم يوماً من شعبان احب الى من ان افطر يوماً من رمضان و روى عن ابي بصير عليه السلام انه قال الصوم حبه من النار و لم يعرف

مسئله ٩٠ درى الهلال قبل الزوال و بعده و هو بطلان الصيام المستقله درى المصيبة و بطلان جميع لفقه و ذهب قوم من اصحابنا الى انه لا يرى قبل الزوال و هو بطلان المصيبة و ان يرى بعده فهو للمصيبة و بطلان او بوسع.

[دليلاً] الاخبار التي رويها في الكتب المتقدم ذكره و من القول في الرواية الشريفة و ايضاً قول النبي صلى الله عليه و آله ان من لم يتم لهلاله و صومها و ان يتعمد فانه رواه و قد رآه لههار فسمى ان يكون صومه و فطره من بعد ذلك ان صام ذلك يوم فكون قد صام قبل رؤية الهلال و ايضاً روى ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام و عمرو بن عمرو بن وقيلوا كلهم لنفسه لقلة و لا محال انهم يدل على اجماع الصحابة

مسئله ٩١ لا يقبل في رؤية هلال رمضان لانها شاهد من قدام الواحد فلا يقبل منه هذا مع العلم و اجماع الصحابة و بعض الاحمديون قدسمة او اثبات من خرج البلد و المشرك في فيه قولان احدهما من - فانه من اعتبر الشاهد من بعض عاين و الاوراعى و ليس من بعد و سواء ان سجوا و عفا و لا حراند يقبل شهادة و حد و عيبه اكثر اصحابه و بطلان في اصحابه عمرو بن عمرو و حاكمه عن علي عليه الصلوة والسلام و بطلان في ائمه احمد بن حنبل و قال ابو حنيفة ان كان يوم عيم فليست شهادة واحد و ان كان سجوا لم يقبل الا لتواتره و الحل في المصم

[دليلاً] اجماع الطائفة و الاحاديث التي ذكرها في الكتب من المتقدم ذكره و ايضاً فلاحلاف من شاهده من بطلان و لم يتم ذلك على و حوب قول الواحد و روى عنه الرضا بن ريس ان خطب قال صحبت اصحاب لي عليه السلام و تعلمنا منهم و انهم حدثوا ان رسول الله صلى الله عليه و آله قال صوموا لرؤية (لرؤية) و افطروا لرؤية (لرؤية) فان عم عليكم بعد و انشئ من شهد بواحد صوموا و افطروا و انسكوا ذكره ابو رقيقة.

في الزوال
او في الليل
او في نوبة
او في نوبة
او في نوبة

في شهر
ساعات و قد
عبار شاهد
واحد و قد
مع شهر
والغيم

كتاب الخلاف

مسئلة ١٣ لا يقبل في هلال شوال الأثنيان ومنه في جميع الفقهاء وقيل يوثور

ثبت شاهد واحد

[دليلاً] لا جماع من يوثور لا يعتد به ومع ذلك وعدا من خلافه وسبقه الإجماع

وأما من شهادة الشاهدين بعدد الأقطار والأحلاف وليس على قول من أجاز ذلك
بواحد دليل

مسئلة ١٤ من أصبح حساً في شهر رمضان ناسياً بجم صومه ولا شئ عليه و إن

أصبح كذا فكذلك متعمد من غير عد بطان صومه وعليه قضاء وعليه النكاح وقيل جميع
الفقهاء ثم صومه ولا شئ عليه ولا قضاء ولا كفارة ولا يوثور مرة لا يصبح صومه ولا
قيل للحسن بن صالح بن حبي وهو مثل ما قبله إلا أني لا أعلم هل يوثور من النكاح مرة لا.

[دليلاً] إجماع يعرفه وهم لا يحتلغون فيه وأما فإذا قضى وكفر برئت ذمته
بالحال (أبي يونس) ودلهم بعمه لم تنقض ذمته بيقين وروى أبو هريرة قال من أصبح
حساً فلا صوم له وقيل في محمد بن النكاح.

مسئلة ١٥ إذا شك في نوع النحر وجب عليه الامتناع من الأكل في الأكل

ثم تدبر له أنه إن طالع كان عليه القضاء وكذلك إن شك في دخول الليل فأكمل ثم
نسى أنه ما كان عتت الشمس كان عليه القضاء ومنه في جميع الفقهاء وقال الحسن بن
عطاء لا قضاء عليه

[دليلاً] إجماع يعرفه ؛ بصاً قوله تعالى ثم انموا الصيام إلى الليل وهذا لم يصح

إلى الليل فوجب عليه القضاء.

مسئلة ١٦ يجوز له الإجماع إذا بقي من مملوع الفجر مقدار ما يقتل فيه من

الحنفية فإن لم يعلم ذلك وطول الوقت حتى ويجمع فصلح عليه الفجر ويرع و كان عليه
انقضاء دون الكفارة فإن لم يشرع وأولج كان عليه انقضاء والكفارة فإن إذا كان عالماً
بقرب الفجر فجمع فصلح الفجر عليه كان عليه انقضاء والكفارة وقال الشافعي وأصحابه
إذا أولج قبل طلوع الفجر وأوفى الفجر محامداً فيه مستثنان أحدهما أن يقع المزعز و
أصلوع معاً والثانية إذا لم يشرع في الأولى أضافه الفجر محامداً فوق المزعز و المملوع

في اعتبار
شاهدين في
هلال شوال و
عدم اعتبار
شاهد واحد

في حكم من
أصبح حساً في
شهر رمضان

في حكم من كان
بعد النحر أو قبل
المغرب وهو
حساً في الوقت

في حكم الإجماع
قبل الفجر وبين
الفجر

معا وهو به جعل يشرع وجعل لعجز يصلح لم يمسد صومه ولا قصاء عليه ولا كفارة وبه قال
أبو حنيفة وقار رفر والعربي أفسد صومه وعليه القضاء بكفارة واحدة إذا وافاه العجز
مخاضا فتمكث أو جرحا لعجز آخر أراحه فلا فصل من هذا وبين من وافاه العجز فاستأنا
بالإيلاج مع انتهاء الطلوع حتى وقع الإيلاج والطلوع معا كان حلالا ففجر
وعليه القضاء ولا كفارة وبين على قولهم جماع يمنع من صوم بلا كفارة الأعداء ولا من
الكل مع الجهل أفسد الصوم الأهدأ من كان عالما به أفسد الصوم وعليه الكفارة وقد
أوحى الله عليه أن لا كفارة في من استحب أن يمسكه لأن صومه ما ينقض فلهذا مع من يقصد
صوما معتق فلا كفارة وقد صحب الشافعي المذهب أن الصوم لم ينقض وإن الكفارة ما
وجبت بجماع منع الانقضاء.

[دليلك] إجماع الفرق على أن أصبح حنثا متعمدا من عسر ضرورة لزمه القضاء
والكفارة وهي المستثنى مما قد أصبح حنثا متعمدا فوجب أن يلزم له القضاء والكفارة وما
إذا لم يعلم فليس عليه شيء لأنه لو فعل ذلك بهار لم يلزمه شيء بالاحلاف من
المعاقبة.

في حكم ياء
في من الإنسان

مسئله ١٦: إذا حرج من بين أصناف ما يمنعه التجريم منه وبطلانه من فريضة
فإنه عليه القضاء ويقضي لتفدي وفي بوجبه لأشئ عليه ولا قضاء
[دليلا] أنه يتلغ ما يعطى فوجب أن يعطى (ينظره ح) لأنه لو تناول أثناء ذلك
المقدار لا فطره بالاحلاف وأيضا فإنه ممنوع من الأكل وهذا كذا.

في حكمه بعد
الاستعطاف

مسئله ١٧: عند الدقيق والنفق العليم حتى يصداى لخلق يعطر ويحب منه
القضاء والكفارة متى نعد ولم يوافق عليه أحد من الفقهاء بل استقطوا كهم أقصاء و
الكفارة معا

[دليلك] الأحبار التي بينها في الكتاب لكم وطريقة الاحتياط لأن مع فله
بشرأ النمة ييقين وفي الإخلال بمخلاقه.

في حكمه بين
والنعمان

مسئله ١٨: إذا تلغ الرقيق قبل أن يقصد من فيه لا يعطر بالاحلاف وكذا من
جمعه في فيه ثم لم يبعه لا يعطر من فيه ثم عاد إليه لا يعطر وقعا الشافعي في الأولى و

كتاب الخلاف

الاحيرة والاثنية وهي الذي يجمع في فيه ثم يلمه له فيها و جهان احدهما مثل ما قضا والاخر يقطر وكذلك القول في النخامة.

[دليلنا] ان الصوم اذا كان صحيحاً وحسب لا يحكم بمساده الا بدليل وليس في الشرع ما يدل على ان ما ذكره يقطر

في حكم القبي

مسئلة ٢٩ راتقبا معمد وحب عليه قضاء لا كفارة فان درعه القبي ولا قضاء عليه يصار هو المروي عن عبي عليه الخدوة والاحمد بن عبد الله بن عمرو بن ابي حنيفة والشافعي ومالك وثورى واحمد واسحق وقار ابن مسعود وابن عباس لا يقصره عمن حال وان تعمد وفان عمن وابو ثور وبعمد القبي اقصر وعليه القضاء والكفارة وان درعه لم يقطر واحرمه محرم لا كمن عمن

[دليلنا] اجماع الدفعة والاحمد بن ثور وبعمد في الكفارة وطريقة الاحتياط بقضائه انما فيه ان قضى برئت ذمته بغيره فما اوجب الا كفارة فلا دليل عليه والاصل رائة لامة وروى ابو هريرة و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من درعه قبي وهو صائم فليس عليه قضاء وان استيقض فليس

مسئلة ٣٠ اذا أصبح يوم السبت وهو يوم اثلث من شعبان ومثله من شعبان بمكة الا قصر ثم قال ان من شهر رمضان فقد ام عليه قبل الروي جدد النية وصوم وقد احره وان من بعد الروي عمن منه اهره كان عليه القضاء وبه قول ابو حنيفة وقال في يمسك عليه لقضاء عمن كل حين واحتملوا ان يمسك هل يكون صائما لاق لا تشره حده عليه الا عمن ولا يكون صائما و قال ابو اسحق يكون صائما من الوقت الذي امسك صوماً شرعياً.

فمن لم يذو الصوم يوم سكت ثم ليس له من رمضان

[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم.

مسئلة ٣١ اذا روى ب صوم عدد من شهر رمضان فمكة او غلة فقس الله ان كان من رمضان فهو فقس وان لم يكن من رمضان فهو باطلا احره ولا يلزمه القضاء وقال الشافعي لا يحزبه وعليه القضاء

في اجزاء الصوم من روى انه ان كان من رمضان فهو فقس والا فباطله

[دليلنا] قد مر من ان شهر رمضان يحزبه فدية القرية ودية التعيين ليست

شرطاً في صحة الصوم وهذا قد روي القريه و إمامه بفتح على فيه لتعيين فكان
صومه صحيحاً

مسئلة ٢٢ اذا كان بعد ثلثين رموى من كذب عدا من رمضان فهو صائم فرضاً
او عملاً او روى ان كان من رمضان فهو فرضي و لم يكن فهو عمل اجريه و قل اشافعي
في الموضوعين انه لا يجري

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوءاً

مسئلة ٢٣ اذا عقد الله ليلة ذلك على ان يذبح من رمضان من غير امره من
روية و حرم من طهره اعدله هو هو شهر رمضان حرمه و قد روي انه لا يجري و من
صامه اجرة من قول من حرمه بعدة من الرجال او المراهقين دون المصحفين و انه
يجريه ايضاً و قال أصحاب الشافعي في الاولى انه لا يجريه و في المسئلة الثانية و قل
هو الامس من سريخ ان صام بقول بعض المصحفين و هذا الجواب اجريه

[دليلنا] ما قد مضى من اجماع عرقه و حب هم على ان من صام يوم السبت اجريه
عن شهر رمضان و لم يرق و روى من صحبه لا يجريه اعدله بقوله امر من الصوم
يوم السبت شية انه من شعبان و به ان يصومه من رمضان وهذا صفة رمضانية و هو حب
ان لا يجريه لانه امر ما لم يتهي و ذلك ما على فساد المعنى عنه

مسئلة ٢٤ اذا كان شاكاً في الجهر و كان روى على شاكاً لا يلزمه القضا و به
قل اشافعي و قال مالك بصره

[دليلنا] قوله تعالى و كُتِبَ عَلَيْكُمُ اتِّعَافُ الْأَرْبَاعِ اَلَيْسَ مِنْ
اجتياح الاسود من اجزاه و هذا ما يتبين منه

مسئلة ٢٥ من جامع في شهر رمضان متعمداً من غير عذر و حب عليه القضا و
الكفارة و به قال ابو حنيفة و الشافعي و مالك و لا ورعي و الثوري و أصحاب المصنفه و
قال الليث من سجد و التفتحي لا كفارة عليه

[دليلنا] اجماع الفرقه و لاحسان الواحدة التي ذكرناها و ايضاً و فعلنا ما لم نر
دعته مقين و ادالم بفعل فني مرئها حلال و روى ابو هريرة و قل اني رجل الى النبي

فيمن رمى ليلة
الليلة من ان كان
من رمضان فهو
فرضي و لا فهو
عمل

فيمن رمى ليلة
السبوع
من رمضان
سهره

في عدم وجوب
بصم على
من اكل وهو شاك
في طوع الفجر

في وجوب
انقضاء و تكفير
من صام في
بهاره

فقال يارسول الله هلكت فقال ما شئت فقال وقعت على امرأتي في شهر رمضان فقال تعبد
عبدتق ربه قال لا بل تبتصيح ان تقوم شهر من متبعض قال لا بل هل تستطيع
ان تقلم شمين من كيتا قال لا بل اجلس فدى النبي ﷺ بعدى فيه نمر فقل تصدق به
فقل يارسول الله ما بين لاتيها اهل بيت افقر منك فصحك النبي ﷺ حتى مد اثمابه
وطعمه اياهم.

مسئلة ٢٦ يجب بالجماع كفارتان احدهما على الرجل والثانية على المرأة
ان كانت مضوعة له قال ستكرهها كان عليه كفارتان و قال الشافعي في القديم والام
كفارة واحدة وعليه امسحانه ربه يغتسل وهل علمه ام عليها (عليه ح) ويتحملها الروح
على وجهه و قال في الاملاء كفارتان على كل واحد منهما كفارة كاملة من غير تحمل
به قال مالك وابو حنيفة.

في حكم كفارة
الجماع

[دليل] اجماع العرفه فيهم لا يختلفون في ذلك وايضا الآخر والمرد به في
هذا لادب ذكرها في الكتاب لمقدم ذكره و روى عن علي عليه الصلوة والسلام
(النبي ﷺ ح) انه قال من فطر في رمضان فعليه مثل ما على المصاهر وهذا
اص و هذه قد افطرت.

مسئلة ٢٧ اذا وطئها، اثمته او اكرهها قهر، على اجماع لم تقصر هي و عليه
كفارتان ولكل يعي فيه قولان حسب قوله في اروم كفارة واحدة او كفارتان وان كان
اكرهه تمكين مثل ان يصرفها فتسكمه فقد افطرت غير انه لا يلزمها كفارة و كان
عليه ذلك وله في افطاره وجهان ولا يختلف قوله في انه ليس عليه كفارة.

في كفارة اجماع
في وطئها بغير
اوله او حكم
لا كراه

[دليل] على الاول اجماع العرفه على انه اذا اكرهها فعليه كفارتان لا يختلفون
فيه فيه دائم، لكن اكرهها ملحة فانها تكون معرطة فطرهما (معطرة وارده ح)
الصبي و كفارة فلعوم قولهم لا كفارة على المكره ولم يفصلوا بين اكرهه واكرهه
والاخذ برأفة لعمه.

مسئلة ٢٨ اذا ربي امرأة في رمضان كان عليه كفارة وعليه كفارة ومن
اصحبت من قال يلزمه ثلث كفارات وروى ذلك عن الرب عليه الصلوة والسلام و قال

في كفارة المرأة
في رمضان

كتاب الصوم

الشافعي عليه كفارة ولا يتحملها بالرحمة لأنها مفقودة ههنا فابعد
كفارة واحدة عليه ليس فيها خلاف وإن عرس الثالث كذا أن فامر جمع فيه إلى الحر
الذي ذكرناه وقد ورد في الكتاب المقدم ذكره

في أن الكفارة
غير ملزمة
لنقصاء

مسألة ٣٩ الكفارة لا سقط قضاء الصوم الذي أفدهم لجمع سواء كفر بالعتق
أو بالصوم وليس معنى فيه قولان أحدهم سقط مع القضاء والآخر لا سقط وعلمه أكثر
أصحاه سواء كفر بعتق أو صوم و قال الأوزاعي إن كفر صيام فلا قضاء لأن الصوم
يدخل في الصوم

[دليلاً] إجماع الفرق والأخبار التي رويها عنهم على أنهم السلام وحرقة لأحتياط
أيضا تقتضيه

في أن الكفارة
تسقط عند المعسر
وجوب الاحتياط

مسألة ٤٠ إذا عجز عن الكفارة (الكفارة ح) كان يجب يسقط عهدها و
استغفر الله ولا شيء عليه وليس معنى فيه قولان أحدهم مثل ما قلناه ولثاني لا يسقط عنه
فرضها ويكون في ذمته ابتداءً أي إن يخرج وهو الذي احتاره أصحابه

[دليلاً] إجماع الفرق و ما قوله على أن لا يكلف الله نفساً إلا وسعها وقيل
لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه وهذا عجز وليس في ذمته الكفارة ولا أوتي ذلك

في عدم بطلان
الصوم بالافطار
سواء

مسألة ٤١ إذا كل واحد شرى سائمة عذرو كذا إجماع وبقوله الشافعي
وأصحابه وهو المروي عن علي عليه السلام والصوم والسلام وإن عجز عن إتيان حريره و نه قال
في الفقهاء الأوزاعي والثوري وأصحابهم وأصحابه عجز أن لا يجيء قال أنقاس أنه
يفطر غير أبي لم أفطره استجداً فصدقه (فمنه ح) أن لعدم وهو قبيح بعد المبادات
سواء إلا الصوم فإنه محذور من الجسر فهذا لم يفطره استجداً وقال ربيعة ومالك أفطره
وعليه القضاء ولا كفارة و قال مالك هذا في صوم العرس فام التلوع فلا يفطر الناسي
وقال أحمد أن كان كل ح) بأساً مثل ما قلناه وإن جامع داسياً فعليه القضاء والكفارة

[دليلاً] إجماع الفرق و أيضاً لا صد درائة الغمة وليس على أيحاح القضاء و
الكفارة على الناسي دليل و روى أبو هريرة أن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} أنه قال رفع عن أمي الحط والسب
وما استكرهوا عليه و روى أبو هريرة أن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} قال من صام ثم نسي في كل و

شرب فليتم صومه ولا قضاء عليه الله اطعمه و سقاه

مسئلة ٤٢ كفارة من افطر في شهر رمضان لأصحابه فيه روايتان احديهما انه على الترتيب مثل كفارة اظهار العتق اولاً ثم الصوم ثم الاطعمه و به قال ابو حنيفة واصحابه والكوفي والاوزاعي والميثمي وسعد بن الاحرى به محرفينها وبه قال مالك وقد ذكرنا الروايتين مع الكوفي الكاتبين لا يقدم ذكرهما من رجحنا الترتيب فطرفة الاحتياط وان رجحنا التحجير فلان الأصل برائة الدمة ومارواه ابو هريرة ان رجلاً افطر في شهر رمضان فامر به رسول الله بعتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكيناً و جبر الاعرابى بقوى الترتيب.

في ان كفارة
على الترتيب
او التحجير

مسئلة ٤٣ : كل موضع تحب فيه الكفارة عتق رقبة فانه يحرى اي رقبة كانت الا في قتل الخطاء فانه لا يحرى الا الالمؤمنة و به قال ابو حنيفة و قال الشافعي لا يحرى الا الالمؤمنة في جميع الكفارات.

في شرائط
الامان في العتق
وعدمه

[دليلنا] اطواهر الترمذي و حدث في وجوب عتق رقبة ولم يقيد به بمؤمنة فعلى من قدمه بالامان الدليل لان الأصل برائة الدمة.

مسئلة ٤٤ : يستحب ان تكون الرقبة سالمة من الافات و ليس ذلك واجب و به قال ابو حنيفة و قال الشافعي لا يحرى الا سليمة.

في استحباب ان
تكون الرقبة
سالمة من الافات

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء

مسئلة ٤٥ الصوم في الشهرين يحب ان يكون متتابعاً و به قال جميع الفقهاء و قال ابن ابي ليلى ان شاء قايح و ان شاء فرق.

في وجوب التتابع
في شهرين

[دليلنا] اجماع الفرق و الاحصاء المردية في هذا المعنى و دليل الاحتياط.

مسئلة ٤٦ اذا اطعم فليطعم لكل مسكين نصف صاع و روى مد سواء كهر بالتمر او دلس او غير ذلك و قال ابو حنيفة ان كهر بالتمر و الشمين فعليه لئلا يكون مسكين صاع و ان كان من الرزء نصف صاع و عنه في الترتيب روايتان.

في مقدار الطعام
و انه نصف
صاع او مد

[دليلنا] اجماع الفرق على انه لا رادة على مدين ولان الأصل برائة الدمة و وجوب المد من او المد قديت الوجه فيه فيما اوعد اليه

مسئله ٣٧ - اذا عملت بالرواية التي تضمنت القربى فتلست بالصوم ثم وجد الرقة لا يجب عليه الانتقال اليها فان فعل كان اتصال وموافق الشافعي وكذلك في سائر الكفارات المرسومة وان اوجبه فيها كفها بوجوب الانتقال الا في المتمتع اذا تلبس بصوم السعة ايام فسحق لا يرجع الى الهدي
[دليل اجماع الفرقه وايضا فانه اذا تلبس بالصوم بلس بما هو فرصة فمن اوجب عليه الانتقال الى فرض اخر فعليه الدلالة]

اذا قلنا بالاربعين
فتلبس بالصوم ثم
وجد الرقة
لا يجب عليه
الانتقال اليها

مسئله ٣٨ - اذا اقدم الصوم بالوطى ثم وطى بعد ثلاث مرة او مرات لا يتكرر عليه الكفارة ولا عرف فيه خلافاً بين الفقهاء بل هو على ما قلناه وروى قال المرتضى من اصحابنا انه يجب عليه بكل مرة كفارة
[دليله] ان الاسل سرته ثمة والسرته لا تولى محرمه عليه وراى عليها ليس عليه دليل

فكره ان الكفارة
يتكرر بالوطى
وعدمه

مسئله ٣٩ - اذا كان ناساً وعقدانه فطر فجامع وحب عليه الكفارة وقال الشافعي في الام لا كفارة عليه
[دليله] انه وطى في صوم صحيح في شهر رمضان بحبان لم يرعه الكفارة لدخوله تحت عموم الاحبار الواردة في هذا المعنى

فبما اذا فطر
ناساً فجامع
بعقدانه بطلاق
صومه

مسئله ٤٠ - اذا اشترى ثوباً فباعدن الوصى فدمنى ارمته الكفارة سواء كان قبله وملازمة او اى شئ كان وقبى ماثل مثل ما قلناه وقل اوجبه في انشاقى عليه القضاء بلا كفارة

في وجوب الكفارة
بما دون الوطى

[دليلنا] اجماع الفرقه وصريقه الاحتياط

مسئله ٤١ - اذا ادخل في دير امرأة او اعلام كرس عليه القضاء والكفارة وانه قال الشافعي وقال ابو حنيفة عليه لقضاء الا كفارة

في الوطى
في اندبر وال
موجب للقضاء
والكفارة

[دليلنا] اجماع الفرقه وصريقه الاحتياط ولا يسمى هذه المسئلة على وجوب الحد عليه بالفعل (بالقدر) على كل حال وكل من قل بدات اوجب عليه القضاء والكفارة والذى يدل على ذلك اجماع الفرقه وروى عن اس عيسى ان النبي ^{صلى الله عليه وسلم} قال من عمل

عمل قوم لوط ففعلوه وروى عن أبي بكر أنه مر به من شافق وعن علي عليه السلام انه مر به عليه حايط ولا يخالف لهما في الصحابة.

مسئلة ٤٣ اذا روي بهيمة ومني كان عليه القضاء والكفارة فان اذبح ولم يشرع وليس لأصحابه فيه من والذين يقتضون المذهب من عليه القضاء لانه لا خلاف فيه واما الكفارة فلا تلمم له لان الأصل رآته ائمة وأسس في وجوبها دلالة فيما الحدود فلا يجب عليه ويحب عليه، الثمر بروق ان يحسمه لأحد ولا عمل ولا كفارة كذا في ادوات العلامة الصغرى وقال الشافعي وصحبه فيها قولان أحدهما يجب عليه الحد ان كان محصيا أرجم وان كان عمر محصيا فلهحد ولا حر عليه بالقتل على كل حال مثل النوح وفيهم من الحق به ثائثا وهو انه لأحد عليه وعليه التعزير مثل ما قضاه واذا اوجبوا الحد لم يوجبوا الكفارة وقد قالوا بالتعزير في الكفارة وجوب أحدهما لا كفارة ولشأن عليه الكفارة.

في حكم وطى
اليهية

[دسم] على أنه اذا أصحى ان عليه الكفارة مروي عنهم عليهم السلام ان من استمنى حائضه حكمه جامع من وجوب القضاء والكفارة فاما دلم يبرل فلا دلالة على وجوب الغسل ولا لكفارة فيجب بهما لان الأصل مرآة ائمة

مسئلة ٤٤ اذا روي في يوم من شهر مصاب فوجئت الكفارة في وطى في اليوم الثاني فعليه كفارة أخرى سواء كفر عن الأول أو لم يكفر فان وطى ثلثي يومه أو رفته ثلثون كفارة وبه قال مالك والشافعي وجميع الفقهاء إلا أحبيبه في قول لم يكفر عن الأول فلا كفارة في الثاني وان كفر عن الأول ففي الثاني روايتان رواية الأصول ان عليه الكفارة وروى عنه زفراته لا كفارة عليه.

[رأينا] إجماع الفرق وأصناف مروي عن أبي حنيفة فيمن جامع يوماً من رمضان يتناول عمومه دأب لانه لم يخصص فعلى من حصة الدلالة

مسئلة ٤٥ اذا كان أوشرب أو ابتلع ما يسمى به أكلاً أو رمة قصاً والكفارة مثل ما يلزم أو أطى سوا كان ذلك في صوم رمضان أو في صوم المدرو قال الشافعي لا يجب هذه الكفارة إلا لو وطى في الفرج اذا كان الصوم تاماً وهو ان يكون أدء شهر رمضان في انحصر فان وطى في غير الفرج أو في غيره من الصيام من يثرت كفارة بقضاء فلا كفارة وعليه هذا حل أصحابه

في ان الاكل
والسريب وجبان
للصوم والكفارة
كالوطى

وقال وعلیه من ای هر دارة تجد انکه در ادعوی وهي مدس طعمه بالا کلا و شرب و
ما یجری معده او و به قال سمع من حمزه بن - من و حمزه بن ابی سلیمان و قال
حدث من اضر سمع و فسمه لانه ای نشی قدر من جماع او غیر حتی انه لو کزو
المضر فمی فعله کما فو فی قوم و او در کز فعلیه انصاره ده ایه الثوری
و او حنفه و استجابه و او اسحق و قال ابو حننه انکفر با علی ما یقع به العطر من جنسه
و علی حشر الجماع او علی فی مرج و به حب الله و علی حشر له کولات ما یقصد
بصلاح البدن من طعام و دواء و ما لا یقصد به صلاح البدن من ان یشبع حیویره
و حیویره او و به و فلا کما و علی یزید ان تلج اوره رسته فعلیه لانه به بعد
بصلاح البدن

يلا [اجماع له رقة ومدة الاحتياط واما روى ابو هريرة عن خلافة
في رعدن وامر بالنبي - ^{ثلاثة} في رعدن وبعثهم شهرين من شهرين او بطنهم سبعة سبعة
ولم يفرق وروى سعيد بن المسيب - ^{ثلاثة} في رعدن وبعثهم شهرين من شهرين او بطنهم
فكان له رقة ولم يفرق عن له رقة من اب لاجل لاجل

مسئله ۴۵ من قصر يوما من شهر رمضان على وجه درهم الفخرة لمجتمع عليها
أو الفخرة على الألف في عصى يوم آخر من الشهر لا بد منه في جميع الفقهاء أو جميعه
والثاني وهو أن وعيد هذوق درهمه يقضى في عشر يوم آخر لأن الله تعالى يحل من عباده
شهر آمن في عشر شهر أو واحد من كل واحد من كل يوم في عشر يوم آخر وقال رحمه الله في المسبب
يقضى عن كل يوم شهر أو في ذلك عن أسير عن لسان الله تعالى وقال رحمه الله في كل
يوم الألف (ألف يوم ح) وروى عن علي عليه السلام والسلام وأن سمود لأفشاء
عليه لعظم الحرم ولا يقه (نقد ح) لقصه عنه بصوم الدهر أنه روى في شهر مرة أن
الشيء عليه الله قال من قصر يوما من شهر رمضان لغير رحمة لم يقصه (يقصده ح)
سوم الدهر.

[ديما] اجمع العرقه وايضا الاحمى مرثه الدمه من عرق عليه اكثر من قضاة
فعله الدلاله .

مسئلة ٤٨ : اذا وصى فيما دون العرج او ماسرها او قبلها بشهوة ونزل كان عليه
 القضاء والكفارة وانه قل مالمث و قل الشافعي لا كفارة عليه ولم يرد القضاء
 [دليلا] اجماع الفرقه و طريقة الاحتياط تقتضيه ايضا
مسئلة ٥٠ : اذا كر المصير و نزل ان لم ولا قضاء عليه ولا كفارة و ان فحاته المنطرة
 لم يثم و نه فان الشافعي و قل مالمث ان كرر قصر و عليه القضاء
 [دليلا] اجماع الفرقه و ايضا لادليل على انه يتكرر لمصر مصر مفطر او الاصل
 من ائمة الهدى

في وجوب القضاء
 والكفارة بالانزال
 اذا مسح
 بصادون العرج

في تكرار النظر
 و انه موجب للائم
 ولا قضاء عليه

مسئلة ٥١ : اذا نوى الصوم من الليل و مسح معصى عنه و ما او يومين مراد عليه
 كان صومه صحيحا و كذا ان نوى يوما او ليلتين او اكثر من اصبغ صائما ثم جن في
 بعضه او محسونا فافق في بعضه و نوى فلا قضاء عليه و قال الشافعي اذا نوى الصيام من الليل
 ثم اصبغ معصى عليه و بعد الاعماء يومين او اكثر فلا صيام له بعد اليوم الاول لانه نوى
 من ليلته و خرج ليلته من عمرته و اما اليوم الاول فثلم لم يفي في شئ منه فلا يصيام له
 و قل اوحيمه و المرعى يصح صيامه و ان افاق في شئ منه فبقل المرعى اذا افاق
 في شئ منه صح صومه و قل في الموعظي و الطهريان كان مقيفا عند طلوع الفجر صح
 صومه و قل في اختلاف المرافعي اذا اصاب الرجل امراته في شهر رمضان ثم مرض في
 اخر يومه فذهب عقده و حاضت امراته (المرأة ح) فقد قيل على الرجل عتق رقبة و قيل
 لا شئ عليه و قال اصحابه في المسئلة ثلثة اقوال احدها انه يصح صومه اذا افاق في شئ
 من يومه و هو المختار عندهم و لآخر ان يكون مقيفا عند الدخول في الصوم و الا لم يصح
 و الثالث متى اعمى عليه في شئ منه فصل و هو اقيس و منهم من قل المسئلة على
 قول واحد و هو ان لا يعتد بان يكون مقيفا حين الدخول ولا بضرما و راء ذلك و
 منهم من قال من شرطه ان يكون مقيفا في طرفي الدهر حكى ذلك عن ابي العباس و
 حكى عنه غيره هذا فخرج في الاعماء خمسة مذاهب احدها من شرطه ان يكون مقيفا اول
 النهار و الثاني متى افاق في شئ منها حراه و الثالث متى اعمى عليه في شئ منه بطر صومه و
 الرابع يقتصر الى الافقه في الطرفين و الخامس يصح صيامه وان لم يبق في شئ منه اقل النجوم

في حكم المعصى
 عليه

كتاب اغلاق

فما اذا نوى ليلاً واصبح قائماً وانه بعد الغروب صبح صومه قولاً واحداً وقال ابو سعيد الاصطخري وغيره لا يصح صومه وانه ان حن بعض الشهر وصبح مجنون ثم افاق او اصبح معقفاً ثم حن في القدم لا يسطل صومه وعن جماعة من قال يسطل صومه وقيل المراد نوى الصوم عن الليل ثم عمى عليه صبح الشهر احراه كف بحره ان دم في جميع النهار.

[دليل] اجماع لفرقة فانهم لا يجتنبون فيه ولا يسطل الصوم بما قالوه يحتاج الى دليل وايضاً فقد بينا انه ليس من شرط الصوم ثمة نسبة له ويجوز تقديمه لانه لا يحتاج الى اية التعيين واذ نيت ذلك صبح ما قلناه.

مسئلة ٥٢ اذا نوى الا لا يصح عمى عنه حتى ذهب الصوم صبح صومه ولا فرق بين الجواب والاعفاء فيه قل ابو حنيفة والشافعي في ذلك نعمي ودقوا صبحه لا يصح صومه. [دليل] اجماع لفرقة وصبأ هذا الصوم يحتاج الى دليل.

ان الصبح من غيره
ان نوى اولاً

مسئلة ٥٣ كان سحر محب فيه انقصر في السدوة محب فيه لا يفطر وقد ثبت كيفية الخلاف فيه فاذا حصل منه قراً لا يجوز ان كان الصوم كان عليه القصد به قل ابو هريرة وسنة من اصحبه وفي زود هو المحب من الصوم ويقضى وبين ان يفطر ويقص فوافقه في وجوب القصد وحذف في حبه الصوم وقيل او حنيفة والشافعي ومالك وعامة معهما هذا بخلاف من ان الصوم ولا يقضى وبين ان يفطر ويقضى به قال ابن عباس وقيل ان عمر بن الخطاب من الصوم في صوم والا فقص عليه.

ان وجوب لا يفطر
في السفر

[دليل] اجماع لفرقة وانه قوله تعالى وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ فوجب لقصد بعض السفر فليس في الظاهر ذكر الاطلاق وروى عن حبان بن الحسن في البر الصيام في السفر وانه ثم في السفر كالمفطر في الحضر وروى عن حبان بن الحسن في السفر وانه ثم في السفر كالمفطر.

مسئلة ٥٤ القادم من سفره كان (فوج) فطر والمر من دابة والحد قصه ظهره والنعاء اذا انقطع دمها بمسكون بضة لهارت دابة وذن عليه القصد ووا ابو حنيفة عليهم ان يمسكو بضة النهار وعلى كل حال وقيل الشافعي واصحابه ليس عليهم الامسك

المفطر الصدر
يمسك بقية
ليته تاديب

كتاب الصيام

و ان امسكوا كل احيالى.

[دليلاً] اجماع الفرق و طريقة الاحتياط ولان هذا اليوم واجب صومه و اما
ابيح الاقتصار لعدم وقد راى المدرك فى حكم لا بأس

فى وجوب يوم
يوم النذر بميله

مسئله ٥٥ اذا نذر صيام يوم بميله وحب عليه صومه ولا يجوز له منعه وانه قال
الشافعى و قال ابو حنيفة يجوز له ان يقدمه و هكذا الخلاف فى عدمه.

[دليلاً] اجماع الفرق و دليل الاحتياط ولان حوا تقدمه يحتاج الى شرع
و ليس شرع يدل عليه.

فى وجوب
الامساك فى
من افطار يوم
السنة

مسئله ٥٦ اذا سمع يوم السبت معشر اثم ضحى انه كان من رمضان وحب عليه
امساك باقيه وانه قال ابو حنيفة و قال الشافعى فى الواجب لا يلزمه امساك باقى و قال
فى القديم والحديث يلزمه

[دليلاً] اجماع الفرق و ايضا قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
وهذا قد شهد وقوله فليصمه صوموا له وانه قد سمعت عنه الرقبة

فى وجوب
الامساك فى نفس
و تكرار
المرتين كادب

مسئله ٥٧ لصلى اذا لمع والدفع من السلم والمريض ان مر وقت فصر و
النهارا صعدوا بنية النهار ناديا ولا يجب ذلك من كان فى الصوم نوى الصوم
من اوله وحب عليه الامساك و ان كان المرص وى ذلك لا يصح ان صوم المرص
لا يصح عنه واما المسافر من كان نوى الصوم لمعلمه بدخوله الى مدينه وحب عليه لا
مسك بنية النهار و يعتد به للشافعى و صحابه فى هذه المسائل قولان احدهما لا يجب
بمسك و عنه صحابه والاخر عليه ان يمساك و قال ا واسحق ان كان الصمى و
الصغير لمساك بالصوم وحب عليهم الامساك بنية النهار و قال القفال لا يجب ذلك

[دليلاً] اجماع الفرق و ايضا الاصل برأيه الدمه ولا يوجب عليه (عليهما شراح)
الادليل

فى عدم حوا
الافطار لمن سافر
فى النهار

مسئله ٥٨ اذا نوى الصوم قيده لمحرتم سافر فى النهار لم يحمله الاقطار وانه قال
ابو حنيفة والشافعى وقار احمد والعربى له الاقطار

[دليلاً] اجماع الفرق و احصاء قد اوردوها فى الكتاب الكبير و ايضا قوله تعالى

كتاب الغلاف

ثُمَّ أَمَرُوا الْقِيَمَ إِلَى الْآيِلِ وَحَقِيقَةَ الْإِتِمَامِ أَكْمَالِ مَنَاسِكِهِ.

مسئله ٥٩ اذا رأى هلال شهر رمضان وحده لمعه صومه قبل لحاكم شهادته
اولم يقبل وكذلك اذا رأى هلال شهر ذوالقعدة و لمعه قال او حمية والشافعي وقال
مالك واحمد بمره الصم في اول الشهر ولا يثبت لفطر في احره وقال الحسن البصري
وعبد و شريك ان صام الامام صام معه وان افطر افطر

من رأى الهلال
لمعه حكمه
من الصوم
والافطار

[ديلم] قوله تعالى ومن شهد منكم الشهر فليصمه وهذا قد شهد وحسب
عنه صومه وقول **مسئله ٦٠** اذا روى في هذا الموضع الذي رأى الهلال وحده كان عليه القضاء

الامارة و لمعه قال الشعبي ومالك و ابن ابي حنيفة عليه قضاء الا لامة.
[دا لم] لاحرار امتصمه او حرم الامارة على من روى في شهر رمضان وهذا
منهم وطريقة الاحتياط ايضاً تقتضيه لان مع ذلك تبرأعتهم بيقين.

في وجوب
القضاء في كل
عالم من روى
في الصوم
رأى الهلال

مسئله ٦١ لاشت هلال (شول ح) شعبان ولا شيء من السهو الا شهادة اثنين
على روى و لمعه قال في الاحرافه في اول رمضان وقيل بوثور شاهد واحد بثبت
به كل ذلك.

في عدم دور
انها لا يثبت
و لم

[دلم] احمد مع افرقه وايضاً قبول شهادتين في ذلك مخرج المدة و ثبوته بشاهد
واحد لا دليل عليه

مسئله ٦٢ اذا قامت البسة بعد الزوال مرو به الهلال في الليلة الماضية في شوب
اوفر عدى كاحدى وقت كان بالاحلاف فامامه اميد ولا يجب قضائها و لمعه قال
وحسبه و لمعه قال وهو حد قولك لث بعد الزوال الاحرام بقضى وقد عصت في كتاب
صدوة العبد و قلنا ان القضاء فرض من ان يحتاج الى دليل ان قدم ان صلوة العبد
فرض وكذلك قضاء السواقر على مذهبه يحتاج الى دليل ولا يروى عنهم انهم قالوا
صلوة العبد لا تقضى وهذا قد فاته والامر به القضاء بموجب الاحرام.

في وجوب
الافطار اذا قلت
الليلة بعد
بروا

مسئله ٦٣ من فاته صوم رمضان لمدر من مرض او غيره فعليه قضاءه وروى
القضاء بين مصرين الذي تركه والذى بعده من احر القضاء الى ان يندر كه رمضان احر

في وجوب
القضاء على
من فاته صوم
رمضان لمدر

نه ام اردی ادر که وقصی الدی دته فان کان تأخیره بعد من سهر او مر من استخدام نه
ولا کفره علیه و ان ار که هم البعدۃ کفر عن کل يوم بمد من صعم و نه قال فی التامین
الهری و هو قول مالک و الشافعی و الا و راعی فی الثوری و قال ابو حنبله و اصحابه
یفنی ولا کفره و قال بکر حتی وقت العشاء و نه قال صححه لم یفسد
وقت محرم

[illegible]

مسئله ٢٤٠ - من احرق فؤده لغيره ولم يصم ثم مات فله الصوم عنه وقيل لا شأني
في القديم والجديد معايطهم عنه ولا يصام عنه و به قال مالك و الثوري و ابو حنيفة و
اصح به و قال احمد و اسحق ان كل صومه يدرأ عنه الصوم عنه وله ان لم يكن
يدرا اطعم عنه وليه و قال ابو نويرة الصوم عليه مبرا كانت وعمره و قال اصحاب له و في
هذا قول ثان للشافعي و هو انه يصام عنه .

دليل [إجماع] عرفة والاحد الذي وردت رواها في الكتاب المقدم ذكره
وروى عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صوم صام عنه ربه وروى
سعيد بن حمير عن ابن عباس قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن هي هانت
وعليه صوم شهر أي قضيه عنها قال لو كان على أحد دين أكتت فيه عنها لم نعم
قال قدس الله أحسن إن بقصى وهذا الحديث في الصحيح وهو من

ليمن آخر القضاء
لفير على
رمضان آخر
ثم مات

مسئلة ٦٦ اذا احرر قصائده لغير غدر حتى يلحقه رمضان احر ثم مات قضي عنه
وليها الصوم واضع عنه لكل يوم مدين و قال الشافعي ان مات قبل ان يدركه احر
تصدق عنه بمدين مات بعد رمضان احر بمدين وقار ابو حنيفة بطعم مدين من براو
صاعا من شعير او تمر.

[دليلنا] اجماع الفرقه و ايضا من ما ذكرناه مجمع عليه و ما ادعوه ليس
عليه دليل

في حكم مزار
في عام واحد
في مدين
القضاء

مسئلة ٦٧ حكم مزار على عام واحد في حير القضاء حكم العام او واحد و به
قال اكثر اصحاب الشافعي و قل بعضهم عليه عن كل عام كفارة.

[دليلنا] اجماع الفرقه و ايضا الاصل برائة النعمة و شعبي يحتاج الى دليل

في جوار القضاء
مفردا

مسئلة ٦٨ يجوز ان يعفى فوائت رمضان متفرقا لانتفاع الفصل و به قال الشافعي

و به قال ابو عمدة بن الحراح و معد بن حل و ابو هريرة و انس بن مالك و في الفقهاء

مالك و الاوزاعي و الثوري و ابو حنيفة و اصحابه و قل قوم ان المتبعة واحدة و روى ذلك

عن علي عليه الصلوة و السلام و عبد الله بن عمر و عائشة و لم ينعى و به قال داود و ابن الصاهر.

[دليلنا] اجماع الفرقه فاما فصل المتتابع فقد روى عن ابي هريرة ان النبي ﷺ

قال من كان عليه حرم من رمضان فليسرده و لا يعطمه و اما جوار لفرقة رواه ابن عمر عن

النبي ﷺ قال في قضاء رمضان ان شاء قانع و ان شاء فرق.

في عدم قضاء
حيات يوم
لمدين

مسئلة ٦٩ لا يعقد صوم العيد من قبل ان يدرام بدح ولم يعقد ثمة و لا يلزمه

قصائده و به قال الشافعي و قل ابو حنيفة يعقد العيد من صوم احراه و ان لم يصمه كان

عليه قصائده.

[دليلنا] اجماع الفرقه و ايضا فقد ثبت ان صومه يحرم ما روى عن النبي ﷺ

به يهي عن حريم هذين اليومين يوم اعطى و يوم الاصحى روى ذلك ابو هريرة و عمرو

في جوار صوم
اليام شريق
وعدمه ليس

عثمان و علي عليه السلام

مسئلة ٧٠ من لم يجد الهدي لا يحور له من صوم ادم ثم شريق و به قال ابو حنيفة

لم يجد الهدي

و الشافعي في الحديد و قل في القديم يحور و هو الاظهر و به قال مالك

[دليله] الأحب المروية ذكرها في الكذا الكبير أيضاً فإن صيام غير هذه الأيام لأخلاف في حواره وبراءة الدعة ولم يدل دليل على حواره في هذه الأيام وإيضاً روى أبو هريرة قال هي رسول الله ﷺ عن صمته يوم يوم لعطار ويوم الأحد ويوم الأثنين ويوم الأربعاء ويوم السبت فيه وروى ابن من كان من أئمة بني أمية عن أبي هريرة عن صميم خمسة أيام في السنة يوم الفطر ويوم المحر ونسبه اسم لشريك.

في مطربة
مالاً اعتاد أكله
وشربه

مسئلة ٧١ إذا كل حلاً مؤكداً ما حاشاً كالحرف والحرق والظن (لشح) و
الحشر والجوهر وشرب غير مشروب كماء البحر والورد والمرق كل هذا يعطى و
هو قول جماع الفقهاء لا الحسن بن صالح بن حي وقد قال لا يعطى إلا لما كوى المعتاد.
[دليله] ثم اتفقوا على أن ما كان من قبله من غير ما كان من بعده لا يعطى إلا ما كان
عن كذا شيء ما روى من الأحب في أن من أكل أو شرب متعمداً أنه يعطى وهذا
يتمثل هذا الموضع لأن من أكل متعمداً ذكر أنه أكل شرب متعمداً

في مطربة
البرد المطر
من الصماء

مسئلة ٧٢ من ذكر نرد حارب من السماء أقر وصدق جميع الفقهاء
وحكى عن أي طائفة الأئمة أي أنه كان معذوراً لا يعطى
[دليله] أحمد ع المسلمون من هذا الخلاف وقد أقر من

في المطربة

مسئلة ٧٣ الحقيقة أنه ثبت عندنا المصنف في هذا أن لا يعطى وقار الله في
الواصل منهما فطر وهو الحقيقة والتقصير في هذا أن لا يعطى أبو يوسف ومحمد وقال
الحسن بن صالح بن حي لا يعطى هم وقد قال لا يعطى فدين الحقة ويعطى مكثراً
وقال أبو حمزة يعطى بالحقة على ما قلناه ولم يتقصروا في هذا وقد قال أحمد
في المختصر يعطى لأنه قال لو فطر في ذكره أقر وكان يحرم من أبو عبد الله يقول
لا يعطى.

[دليله] على الحقة أحمد ع لفرقة وأما لتقصير فمس على كونه معطى أدنى
والاصل أنه الصوم وصحة.

في حكم الدواء
لواصل إلى
الجوف من
الجرح

مسئلة ٧٤ إذا دأبى جرحه فوصل الدواء إلى جوفه لا يعطى رطباً كان أو ياباً
سواءً وكذلك إذا صنع نفسه فوصلت الحقة إلى جوفه أو طعن بحتيرة وكذلك ما كان

کتاب الصيام

بغير احتساب فيه مندرج واحد له في حلقه وهو انهم كل ذلك لا يقطر وقال الشافعي
الشافعي ما كان من ذلك ما احتسب يقطر وما كان منه بغير احتسابه لا يقطر وقال ابو حنيفة
لدواء ان كان ما اذخر وان كان ما لا يقطر من اصحابه لان الياس لا يجرى ولا يقطر
الى اخوي والطعمة من وصل الرمح الى حروفه لم يقطر من اصحابه اذا لم يستقر لم
يقطر وان سقط اقطر وما عد ذلك من المذنب الذي ذكرناها كلها يقطر عمده واعتبر
ومما في ذلك الى حروفه اذمي كان وغير اذمي لان ذلك وغيره الطريق فانه لا يقطر
وقال ابو يوسف ومحمد لا يقطر ما اذا ولا يصعب ولا عقد عمدهم ان يصل من المجدى
التي هي عمدة في اشد فاع من غيره فلا يقطر

[دليل] ان الامر صحة صوغه و انعقاده و كونه هذه الاشياء مفصلة ٤
بحسب حاج الى دليل و ليس في الشرع ما يبدل عليه.

مسئله ۷۵ - با توجه به مدار و مشخصات زیر، ولتاژ خروجی را محاسبه کنید.

على السموط

دائم | ب د ا ت ح ج ز ای د ل و لیس هیما دامل

مثله ۷۶ و له ۵ تیر و ... و ...

2014

و ان تعصم من السرور فطردوا الشؤم و ان تعصم من الضيق فطردوا الشؤم
الى حكمة و ان سواهم الى حكمة من حكمة والى الله من الاستشيق او من غيرهما
له عفة فاولاها في ايامهم و الايام من عصر و نه فاسا و روحه و العراي و
في الله بطر و الاماء و حكمة في الله فاسا و هو اصبح اعوان و نه فاسا و
(فان ج) حكمة و سواهم في الله من ايامهم و في الله من ايامهم و
كان الله فيه فاسا و كان الله فيه فاسا و نه فاسا و نه فاسا

ادان { ان حجة في ذلك ان في شرع ما بين عليه واحد في حال
لغيره فان حجة في غير واحد من سبب وصلته على جماع لفرقة واحدا منهم به
وصلته منه في انما لم يقدم ذكره وروى عن النبي ﷺ انه قال رفع عن امتي الخطاء
والنسيان وما استكرهوا عليه وهذا خطاه.

فی حکم
عن طریق
المرور
بمکان

۷۷۔ من کان مریضاً فی بلد لشرکاء اترکان محروسا فی بیت اترکان فی طرف

من البلاد ولا طريق له إلى معرفة شهر رمضان ولا إلى صومه صليحة في صوم شهر
 يسومه فإن وافق شهر رمضان أو بعده أجره وإن وافق قبله ثم يجزئه وعليه القضاء وقال
 الشافعي إن لم يكن معه دليل وعذب على صوم شهر أو غيره لا يقبله وافق
 الشهر أوله موافق وإن كان بعد سرب أو ثلاثة أيام أو مثل ما يعلم أنه صوم في
 شدة الحر والبرد أو الربيع أو الصيف في بعض البلاد وعرفه عنه ودام حيث قلنا
 ثلثة أحوال حادثة موافقة في صومه وهو هذه الجماعة الأربعة قال لا يجزئه
 وإن وافقه وإن وافق ما بعده من صومه من غير أن كان شهر أو نحو صومه
 كدفعه مثل المحرم أو صفر أو جمادى الأولى أو كان صومه من غير أن كان صومه
 وهو صوم من ذهب لشافعي وإن وافق شهر أو صوم من غير أن كان صومه
 ذلك صحيح الأيام أو صوم من غير أن كان صومه من غير أن كان صومه
 سقط ههنا الاعتبار بالهلال ويكون المدة المدد فمن صام شوال وكان ثامناً قضى
 يوماً وإن كان قد قضى يومين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية
 أو عشرة أيام أيام البحر أو شرق أو غرب أو كان قد قضى خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية
 أو عشرة أيام أو كان صام ثلثين يوماً من شهر أو أكثر أو كان صام صوم جميعه
 قال كان صومه لا يصح صومه قضى لا يصح صومه حتى وافق ما قبله ثم إن أمان الخطأ
 قبل خروج رمضان صومه وإن كان قد خرج منه يوم أو يومين أو قضى هاتين
 وإن كان قد خرج كله فله فيه صوم من غير أن كان صومه من غير أن كان صومه
 أصبحه مثل الربيع والمري في بعض البلاد أو كان صومه من غير أن كان صومه
 عليه ذكره المري وقد لا علم حتى في بعض البلاد وهو صحيح عنه لغيره
 فإن أوجبته وعرفه من الفقهاء وليه ذلك العربي

[دليلاً] جماع الفرق وأحاديثهم ولأنه إذا وافقه أو وافق ما بعده فقد يرتب دمه
 بيقين وإذا صام قبله لم ترتب دمه بيقين فكانت عليه القضاء

مسألة ٧٨ إذا وافق المحرم في إساء الشهر صام ما أدركه ولم يلزمه قضاء ماوته
 في حال جنونه وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة متى أفاق وقد بقي من الشهر جزء لزمه

في المجنون
 والفاق في الشهر
 الشهر

الشافعي والثوري و احمد بن حنبل اذا كان بعد ليلته الاطوار وقيل ابو حنيفة واصحابه متى حرج عليه قضاءه وهو يلزمه ردحجور فيه فعلى قولين المعروف من مذهبه (مدحه ح) انه يلزمه وعليه المصاهرة وقد يكون به لا يلزمه
مسئله ٨٤ من افطر يوما في صومه من عدة لزمته الا على وجه خلاف جميع الفقهاء في ذلك.

[دليلنا] اجماع الفرقة وطريقة الاحتياط.

مسئله ٨٥ من أمس في ماء (الماه ح) فمعه في كدر على نية او على سواه او على الاثمة عندهم لا لا يعتمدوا وقضوا عليه الصاء وانكفوا وحالف جميع الفقهاء في ذلك في الاقصر ولزوم كفاية ما ذكره قال المصنف من الاحتياط ولا كثر على ما قلناه.
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

مسئله ٨٦ من فطر يوما بنفسه من شهر رمضان بعد لزوم له قضاءه وكان عليه الامارة وحالف جميع الفقهاء في ذلك
[دليلنا] اجماع الفرقة وطريقة الاحتياط.

مسئله ٨٧ من نكح امرأة (الح ح) على الحنابلة الى صلوع الفجر يوم بعد الثبائتين ونفى الى صلوع الفجر ثم كان عليه القضاء وكذا ما حالف جميع الفقهاء في ذلك

[دليلنا] اجماع الفرقة واحدة هو وصرفه لاحكامه تقتضي ذلك لانه متى قضى وكفر فقد برئت ففته متقين وادالم بعد فيه خلاف.

مسئله ٨٨ اذا حلف في امر بادل ودمعما على قوم في ايلول وعقرب فبقى دائما الى صلوع الفجر لم يلزمه شيء بالاخلاف وباشه دفعة ثم نام ونفى الى طلوع الفجر كان عليه القضاء ولا كفاية وان شمه دفعتش كان عليه القضاء والكفاية على ما قلناه وخالف جميع الفقهاء في ذلك.

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

مسئله ٨٩ اذا برى في انشاء النهار فمضت الصوم او عزم على ان يعمل ما يسهل

في وجوب الكفارة على من ادرك الصوم يوم قدره

في وجوب كفارة الكفارة على من ترك الصيام في رمضان بعد الزوال

في حكم الاطوار قضاء رمضان بعد الزوال

في قضاء النكاح على الجنابة في الفجر

في حكم لزوم تجنب الليل

في بركة الصوم والايمان في سطر

كتاب الخلاف

الصوم لم يطل صومه و كذلك الصلوة انا وى ان يحرح منها او فكر هل يحرح
 ام لا لا تطل صلوته و بما سطل الصوم والصلوة بعض ما ما فيهما و قد قل ابو حنيفة
 و قال ابو حامد الاسعراييني بعد صومه و صلوته قدال ولا اعرفها منصوصة للشافعي و
 حكى عن بعض الخراسانية من ابي جده انه قد روى له في انه بعد الصوم و اما
 الصلوة فمنصوص للشافعي انها تبطل.

[دليل] ان في الصوم والصلوة قد نص لما عليها و لم يذكر وافي جملة
 هذه ابيه فمن جملة من حمل ذلك على عدم ادله

مسألة ٩٠ من كان عليه شهران متتابعين في صوم شهر او يومين ثم افطار لغير عذر
 انتهى عليه ولا يجب عليه استناده وحاله جميع فقهاء في ذلك و قالوا ستاف و كذلك
 اذا در صوم شهرين متتابعين حرمه (شأنه ح) و روى ثم انصر ابي وحلف جميع فقهاء
 في ذلك.

[دليل] حرمه المعروف والا حرمه انتهى اورد في الامم - المقدم ذكره ولا وجه
 لاعدتها

في عدم وجوب
 التتابع على
 من صام
 شهر او يومين

كتاب الاعتكاف

في عدم انعقاد
الاعتكاف الا
في المساجد

مسئلة ١ لا انعقاد الاعتكاف لاحد رجلا كان وامراة الا في المساجد الاربعة
التي هي المسجد الحرام ومسجد النبي ^{صلى الله عليه وسلم} ومسجد ابي بكر ومسجد الصخرة واما ان
الشافعي في الجديد لا انعقاد اعتكاف المراء في المسجد وقل في تقديم الجديد
معبركة ردها ان اعتكاف في غير مسجد يبيها وهو الموضع المعهود في المباني للصلاة
وبه قال ابو حنيفة.

[دليلا] اجماع ائمة و بعد فلا خلاف ان في الموضع حتى دعاهم، ينعقد
لاعتكاف و ان هو اى ارهته له ولم يدل دليل من بعده في الموضع التي قالوها
فوجب لذلك تفها

في عدم صحة
الاعتكاف
الا في الحرم

مسئلة ٢ لا يصح الاعتكاف الا في الحرم ان سواه اربعين وتصوره فلا يصح
ان يفرد البيل مدولا العبدية ولا التشر بق وبه قال ابو حنيفة واصحابه ومالك والثوري و
الاورعي وفي ان عمر ومن بعده وعائشة ومن بعده حتى حلق وفي الشافعي صح
الاعتكاف في غير حرم ويصح في غير ذلك والمحدث واما المشرق الاعتكاف وبه قال
احمد وروايت عن علي عليه الصلوة والسلام في مسجود مدني را احسن لمصري وحق
[دليلا] اجماع ائمة و بعد فلا خلاف ان في الموضع في الاوقات مخصوصة يصح
اعتكافه وليس على انعقاده في غيره دليل فوجب فيه رواية عن عائشة بن النبي
^{صلى الله عليه وسلم} قال لا اعتكاف الا في الحرم وروي عمرو بن دينار عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب
قال قلت يا رسول الله اني اريد ان اعتكف فوه في لجة علة فقل اعتكف وحرم

في بطلان
الاعتكاف
بالعبادة في
دون الفرج

مسئلة ٣ اذا اراد ان يعتكف في حرم اعتكافه في حرم الفرج ولمس صاهرها
بصل اعتكافه امر اولم يفسد وبه قال الشافعي في الاملاء وقل في الام لا يفسد اعتكافه
انزل اولم يفسد وقل ابو حنيفة ان امرأ يفسد وان لم يفسد لم يفسد.

اجتماع الفرقة على ذلك ويكون الاعتكاف صحيحا فيها لا خلاف و عدم الدليل على صحته في غيرها واد ثبوت ذلك ساقط عند هذا النوع من

من ادنیٰ الزرع و جمیعہ
فی لامتکاف
لم یکن له عنہما

مسئله ۸ و اندر ارواحه او امه في الاعتقاد عشرة امام لم تكرر له منهما بعد ذلك و قال ابو حنيفة في بروحة عامي الامة فلا يدرهم و قيل الشاعري له معهما من ذلك.

[دليلنا] انه قد ثبت اعتكافهما باده بالاخلاق وجواز منهما بعد ذلك يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما يدل عليه.

من بلاد عتقاف
شہر و عطا
انزلہ و دلک و عتقاف
القضاء ان عتقاف

مسئله ۹ اداء ايمان جنگه شهر مصر ارمه دامت و من فاته قعی شهر آخر
دوم فیه و من حره ای بعد از اداء ايمان فیه احد و من لدی قعی اداء فیه قضاء معین
صوم و ان شاء الله و قضاء فی بعض حر و من ابو حبه من فیه ائتکافه فیه فیه
قضاء عتق شهر صوم که فیه و من اداء ايمان بعد از ثانی عتاق که لم یحرره
[دلیل] به اداء ايمان صوم و من لا یحرره شهر حر لاحلاف و من حر به
من قبل اداء حر به الا صوم فیه اداء و اداء من قبل من صوم ثانی لا یحرره فیه فیه اداء

من اور اہل کمال
اعشار الزواجر
فیر بقی نہ دیکھیں
لیہ ایمہ احمدی
و عشرین

مسئلة ٩٠ من اراد ان يعتكف العشر الا و اخر من شهر رمضان اما ما نذر او اراد
استيقظ في المعنى ان يحذر فدية حدى وعشرين مائة غروب الشمس وينقذ اشرفى
و مالك والثوري وابو حنيفة وصاحباه ذهب ذراعى واحده واسحق و ابو داود
ان وقت ادخول فيه الى يوم حدى والعشرين.

[دلائل] ب. اعتبار اختلاف محور ولادالة على احرازه

لأعكاف القل
عن ثلاثة أيام
وليقتن

محظنه ۱۱ لا يكون الاعتكى دل من نشه ده ولقتن ومن واقع في اعتم
اصوم وه قـ فيه يوم وايه و من ام بعد اصوم من اشه في وعيره قال اقله ساعه
ر اعظنه وقل في سنن حرمة المتحد من لا يمتص عر يوم و ليلة

[دليله] جماع لفرقه على انه لا يحد (مكوج) لا تنكح اقر من ثلثة ايام و
 بعد ذكره الاحمر في ذلك في كتبه الكبير و هـ الذليل ارايد عتكافا مطلقا

عنه ١٤ لا يصح الاعتكاف لا في رتبة ما حده المجدد الحرام و محدد

كتاب الخلاف

النبي ﷺ ومسجد الكوفة ومسجد البصرة وقيل الزهري لا يصح الاعتكاف الا في جامع
اي جامع كانت و به قائل عائشة وقيل الشعبي المستحب ان يعتكف في الجامع و
يصح ان يعتكف في سائر المساجد و به قائل ابو حنيفة

[دليل] ان ما اعتمد به من بقاء الاحلاف به يصح الاعتكاف فيه و ينقصد و ما
قواه ليس على انعقاد الاعتكاف فيه دليل و بعضا جامع الفرقه على ذلك و احصاه هــم
متواترة و ذكرنا طرقاً منها في الكتاب الكبير

مسئله ١٣ اذا كان صلى في مسجد معين اراد ان يتركه قبل ان يركع
المسجد الحرام او المسجد الاقصى او مسجد الرسول ﷺ او غيره من المساجد
والاعتكاف بعده في المسجد الا انه لا يركع فيه ولا يفتقد فيه في غيرها وقيل
الاقصى ان كان المسجد الحرام مثلاً ما قبله و وجب عليه ان يخرج خارجاً و معتبر
اوان كان غيره صلى و اعتكف حيث شاء.

[دليل] بدعيه اشتمل على عطفه و صلى في حرمه لا يركع الا يفتقد و ما ذكرناه
مقطوع على رتبة رتبة ليس على و به قائل

مسئله ١٤ في حرج اقصى حرجه من المسجد لا يجوز ان ياكل في
ممره ولا في موضع حر و يجوز ان ياكل في حرجه من المسجد و يفتقد في حرجه
او يركع في حرجه من المسجد او ياكل في حرجه من المسجد و يفتقد في حرجه
و به قائل الزهري

[دليل] ان ما اعتمد به من بقاء الاحلاف في حرمه و ليس في حرجه و ما قواه دليل

مسئله ١٥ يجوز للمعتكف ان يخرج ايمده من حرجه و يركع في حرجه
والصلاة على الاموات و في التيمم ليس له ذلك و فعله اعتكاف و به قائل
باقي الفقهاء

[دليل] به لا يمنع منه و لا من الاباحة و ايضا عليه اجماع الفرقه و مصاً الاحبار
الواردة في الاحت على تشييع الحشارة و الصلوة على الاموات على عمومها

مسئله ١٦ يجوز للمعتكف ان يخرج مؤذنه في صلاة خارجة للجامع و ان

ادخله في الصلاة
في مسجد معين
اراد ان يركع فيه
و كذلك لا يصح
في احد المساجد
الاربعة

لا يجوز الاكل
في حرج
المسجد

في حرجه يخرج
لزيادة التيمم
و زيادة التيمم

في حرجه يخرج
لاداء

كتاب الاعتكاف

كان بينه وبين الجامع فصلا لا يكون في الرحمة وذلك، فعلى فيه قولان أحدهما، مثل ما قلناه
والآخر لا يجوز فإن خرج بطل اعتكافه.

[دليل] كذا ما روي في بحث على الأذان من لا يجب أن لا يفسدوا فيه بين حاله
الاعتكاف وغير حاله فوجب أن تكون على عمومها

في عدم بطلان
الاعتكاف
بإخراج الأمانة
شهادة

مسئلة ٩٧ من خرج لأمانة أشهد أنه لم يمتنع عليه أقمته لم يطل اعتكافه و
قل الشافعي يبطل اعتكافه.

[دليلنا] من لا بد من ذلك وإضا قوله تعالى ولا يأت أبنته أهله ادعاء دعوا
ولم يفسد

في لزوم الخروج
لأمانة الشهادة
أن تعين عليه

مسئلة ٩٨ أن تعين عليه لأداء دون العمل مثل أن لم يق من شهود غيره
فعليه أن يخرج وقيم الشهادة ولا يعدل اعتكافه والمشقة فيه قولان أحدهما مثل
ما قلناه والآخر بطلان اعتكافه وعليه أن يستأنف

[دليلنا] ما مأمور فقهه أشهد به وواجب عليه ذلك بالاحكام والخراج له وحب
عليه لا يبطل اعتكافه لأنه لا دليل على ذلك

في بطلان
الاعتكاف لسكر

مسئلة ٩٩ إذا سكر اعتكف على اعتكافه وذلك، فعلى فيه قولان أحدهما مثل
ما قلناه والثاني لا يفسد

[دليلنا] من لا يعتكف هو المقدم وأثبت المساعدة إذا سكر نقص حقيقة الاعتكاف
لأنه فسق فوجب أن يبطل اعتكافه.

في بطلان
الاعتكاف
بالارتداد

مسئلة ١٠٠ إذا ارتد لم يفتكف على اعتكافه وقوله الشافعي لا يبطل واحتمل
أصحها على وجهين أحدهما، مثل ما قلناه وبطلان الثاني لا بد من

[دليلنا] أنه إذا ارتد وهو مؤبد في العصرة وحب فقهه على كذا حاله وإن كان
أسلم ثم ارتد فهو محكوم بنقضه فلا يجوز أن يقيم في المسجد ولا يصح منه الصلاة
وذلك يتنافى الاعتكاف.

في بطلان
اعتكاف من بدر
عشرة أيام
متتابعة بالخروج
لغير حاجة

مسئلة ١٠١ من رآه يعتكف عشرة أيام متتابعة فخرج لمبرحاجة بطل اعتكافه
وإن قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد أن خرج أكثر النهار

باعتكافه وان خرج اقله لم يظن.

[دليلاً] انه اذا لم يخرج صبح اعتكافه الا ثلاثاً واذا خرج ليس عليه سجدة

دليل

مسئلة ٢٢ وان اعتكف عشرة ايام متتالية لزمه ان يقى به وصوم فله
وان لم يقى وصوم وان كان الصوم كان الميع قد تبي وقصر يوماً وهذا استصحاب للصوم
والاعتكاف وقيل الشافعي ان المدين بعد كثر عشرة ايام متتالية صوم وقصر قال صححه
علي وحدهم يستحب الصيام دون الاعتكاف والاخر يستحبهما معاً.

في صدر كتاب
هجرة بام لزمه
ان يقى به
وصوم فله

[دليلاً] انه اذا افطر فطاع انتفاع فله لانه ليس به عمل الاعتكاف عن الصوم
لانه اذا استأنف و اعاده برئت ذمته يعني واذا اقره لم تسره ذمته بيقين.

مسئلة ٢٣ المستأنف اذا صلى في العرج بها او استمنى بأي شئ كان لزمته
كهاجران وان فعل ذلك لغير لزمته كونه واحداً ومض اعتكافه وقيل لشافعي وابو حنيفة
ومالك وسائر الفقهاء بعد اعتكافه ولا كونه عليه وقيل لرهري والحنبل والمصري
عليه الكفارة ولم يفصلوا الليل من النهار

في بطلان
الاعتكاف بالوأي
وجوب كهاجران
بالنهار والكفارة
واحدة بغير

[دليلاً] اجماع العرفه واعتكاف كره برئت ذمته يعني ودان لم يكره لم تسره

ذمته يعني

مسئلة ٢٤ اذا قال لله علي ان اعتكف يوم لم يصدق بصدقه لانه لا اعتكاف اقل
من ثلثة ايام علي ما يراه فان صدق اعتكاف ثلثة ايام وجب عليه الدخول فيه عند طلوع
الفجر من اول يوم الى غروب الشمس من اليوم الثالث وقيل لشافعي قال الله علي ان
اعتكف يوماً وجب عليه ذلك وان يدور له لغير يوم لا يصحبه علي قول واحد
ان له ان يستد قبل طلوع الفجر الى بعد لغروب وان دخل فيه بعد الظهر اعتكف ابي
مشدوقته من النصف والقول الاخر عليه اصحبه وهو المذهب ان عليه ان يتابع ويدخل
فيه قبل طلوع (الفجر ح) الشمس الى بعد الغروب قالوا لان يوم عداة عن ذلك

في عدم انعقاد
الذي يوم واحد

[دليلاً] ان الاعتكاف لا يصح الا بعد ولا يكون قبل من ثلثته ايام وقيل
ثبت ذلك بالصوم لا بصدقه الا من عند طلوع الفجر الثاني الى بعد الغروب والثالثة

أيام مثل ذلك وإيضاً فما اعتكف به لأحلافه بحري وما ذكره لا دليل على حوازمه.

مسئلة ٢٥ إذا قرئت على ابن اعتكف ثلثة ايام لم يمه ذلك فمن قال متتابعة لم يثبتها ليدان وان لم يرد المتابعة حرله ان يعتكف به ثلثة ايام لاليا لهن و قال اصحاب الشافعي اذا اطلق على وجه واحد يدره ثلثة ايام يثبتها الميثاق والا حرام يدره بامس ثلثة ايام محسب و عليه اصحابه و قال محمد بن الحسن يدره ثلثة ايام يثبتها .

[دليل] ان الاس رائة اذمة و الذي وجب عليه بالمد الاعتكاف ثلثة ايام واليوم عما قدمه من طوع الفجر لثاني الى غروب الشمس هكذا ذكره الحلبي وعمره من هن للغة و الدليل لم يحرره ان يوجده ان لا يدره

مسئلة ٢٦ لا يجوز اتمة اعتكاف ثلثة ايام من اطلق رقة الشافعي بحوزة ذلك [دليل] اجماع لفرقة وايضاً لم يستعمل لطلب صحيح اعتكافه بالأحلاف و اذا استعمل في صحته خلاف

مسئلة ٢٧ للمدعة اذا مات زوجها او طلقه حررت و بنت على اعتكافها اذا فرغت و ذلك في يومه ولان احدهما تناف والآخر قبلي

[دليل] ان اعادة الاعتكاف يحتاج الى دليل وان في الشرع ما يدل عليه **مسئلة ٢٨** من اكل طعاماً في المسجد يحتاج الى غسل يده فاولى ان يغسلها في الطست و يغسل الماء التي حارج المسجد و حارج المسجد يغسل اعتكافه و قال الشافعي يطل.

[دليل] ان هذا خروج محتاج اليه وقد استثنى ذلك عليه

مسئلة ٢٩ من لا تحب عليه الجمعة من عبد زامة (و مراة ح) وام وداوم و لا يصح منه (مصحح) الاعتكاف الا في المباح للجمعة و قال الشافعي يعتكفون حيث شاؤوا . [دليل] عموم الاحكام و في ذلك وايضاً لأحلاف ان اعتكافهم و في هذه المواضع صحيح ولا دليل على صحة ما قالوه.

مسئلة ٣٠ اذا اعتكف اياماً من فداها او امتنع منه لأعلى وجه القرمة

في دخول
الديان وعدمه
في يدر

لرهم جوار
استعمال الطبيب

في المستكف
ادامه روحها
او تلفها

لر غسل ايديه
اكل الطعام

في حكم من
لا يجب عليه
الجمعة

في حكم من يدر
الاعتكاف مطلقاً
من شئ لا على
وجه القرمة

على وجه منع النفس منه مثلاً ان يقولوا ان دخلت الدار وان لم ادخل الدار كان داحياً من
 الوفاء به وان لا يقر به ولو لم يقر به فليس هو احد من مشركه فلهذا والآخر عليه كراهة يمين
 [دليلاً] ان الاصل برأيه اذ لا يجوز على الدليل وانما قد روى عنهم
 عليهم السلام انهم قالوا لا بد من الامانة في الدعوى

او يدرى في مكان
 في احد المساجد
 الايسة لزمه
 الوفاء به

مسئلة ٣٦ اذا ادعى ان يمتك في مسجد الحرام وفي مسجد الرضا عليه السلام او في
 مسجد الكوفة او في مسجد البصرة اربعة اوفاء به ولا يجوز في غيرها و قال الاقصى ان
 يدرى يمتك في المسجد الحرام اربعة اوفاء به وان كان مسجد الرسول عليه السلام او مسجد
 الاقصى فمدى قولين وان كان غيره فمدى واحد وان كان في غير ذلك
 [دليلاً] ان مدعى الاعتداء لا يملك ادعاءه اربعة اوفاء به في غير ذلك
 لا يصدق بغيره فاما مدعى اربعة اوفاء به على وجه التمسك به وحب عليه الوفاء به لانه
 لا دليل على التحجير منه وانما مدعى شيء من غير ذلك فلا يجوز خلافه

كتاب الحج

في عدم اشتراط
الاسلام في
وجوب الحج

مسئلة ١ ليس من شرط وجوب الحج الاسلام لان الكافر يحب عليه عند ا
جميع العبادات و قد اتفقوا في الاسلام من شرط وجوبه
[ديلمبا] قولا في معنى الله على ان حج حرام ولم يفصل وقوايه تعالى
واتموا الحج و آتموه به و لم يفصل بينه وبين غيره و ايضا حمله الاحكام
الواردة بوجوب الحج يتناول الجميع

من الشرائط
المرغوب في
كفاية

مسئلة ٢ من شرط وجوب الحج ان يكون عاقل و بالغ و حر و اراد و الراحلة
و لم يعتبر ذلك احد من هذه الامور على ما ذهب اليه من ان كانت له يدعة
يتحدر بها و يرجع قد اقامته اسر ال و اراحته في الفاصل عنها ولايجب ببضاعته
و خالف جميع اصحاب الشافعي

[دليما] اجماع عرفه و صا لا في الدماء عند حصولها فبها لا خلاف
في وجوبه و قبل حصوله ليس على وجوبه دليل.

في عدم وجوب
الحج من من
لم يجد الزاد
والراحلة

مسئلة ٣ من لم يجد الزاد و الراحلة لا يجب عليه الحج فان حج لم يجزه و عليه
الاعادة اذا وجد و قد روي انه في اقصاء احرام
[ديلمبا] ان الله تعالى عطف وجوب على المستطيع فمن قدر ان يمر المستطيع
اذا حج اخر و عنه ان كان مستطيعا فمعه دلاله و ان كان عليه اجماع الفرقه و ان كان
استطاع و اعاد الحج برئت ذمته و ان لم يمس على برائته دليلا

في حكم من لم
يجد راحلة
و كان قادرا على
المشي

مسئلة ٤ المستطيع يديه لدى بلومه فعل الحج بنفسه ان يكون قادرا على
المكون على الراحلة ولا يلزمه مشقة غير محتملة في الاول عندنا فذا كانت هذه
صورته فلا يجز عليه فرض الحج الا بوجود اراد و الراحلة و ان وجد احد هب

لا يجب عليه فرض الحج وإن كان مصف لمشي فاد اعليه وبه قال في الصحابة أن عرس
و أن عمر وفي التابعين الحسن البصري وسعيد بن جبيرة وفي الفقهاء الثوري وأبو حنيفة
وسجادة و الشافعي و أحمد والشافعي و مالك و كان فاد اعلى المشي لم تكن الرحلة
شرطا في حقه بل من شرطه أن يكون قادرا على إراد والقعدة على إراد تختلف بين
كتاب مكة أرمه وإن لم يكن قادرا على إراد وكان قادرا على إراد و إحصاطة وإحصاطة
وهيكتة بل إراد في صفة أرمه وإن لم يكن قادرا على إراد من عده معثلة لماس
وهو واحد فعنده القدرة على المشي كالإحالة ولقد عدى كتب الراد حنة أو معثلة
الماس كوجود الإراد معثلة قد أن الراد و حنة.

[دليلنا] إجماع اعرقة وأما أن الأصل برئ لعدة ولا خلاف أن من عثمراه
يجب عليه الحج ويبر على قول من جاء دليل وأما قوله تعالى والله أعلم بالتائين
حج البيت من استطاع إليه سبيلا لا يستدعي تدار القدرة و حنة من استطاع إليه
فمحسب بكون من شرعه وأما روى عن النبي صلى الله عليه وآله في الاستدعاء إراد الرحلة
لمشئ عي روى ذلك عن أن عمر و بن عباس وإسحاق بن عمار و عمر بن زهير عن أبيه
عن حنيفة و حنيفة و عثمان و ابن عباس و ابن عباس و ابن عباس و ابن عباس و ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وآله

مسئلة ٥ إذا وجد راد و لم حنة وإرمه و من حج ولا حنة رده الحج
دون المكاح سواء حتى أتمت يومه وحش و من لا عي ن حشى العند والمكاح ولى
وإن لم يحض العند والحج ولى وقد أصعب رده فمن أسس أس فيها من عمر أن الذى
قاله الأوراعى قريب.

[دليلنا] قوله تعالى وإن لم على الماس حج البيت من استطاع إليه سبيلا
و هذا قد استطاع فمن أخر تقديم المكاح عليه فعليه الدلالة على أن الحج فرض عند
وجود الراد و الرحمة و حصوا كما الاستدعاء لا خلاف و هو على الفور عند ما على
مستندة والمكاح مشروط عند لا أثر فلا يجوز له العدول عن الفرض إلى التمتع بالإدليل
مسئلة ٦ لدى لا تخضع الحج معه و بر من ذلك الماس لا يقدر على الكون

من لا وحلة
و دان وحدا
بأن الراد راحة
يجب عليه الحج

من لا استطاع
الحج فمكاح
مال يجب عليه
الاستدعاء

كتاب الحج

على الراحلة أو يكون بنفسه لا ربحي رواه وهو المعصوم والعمد الشديد من الكفر أو صمد الخلقه بربكون صغير الخلقه في مدة لا تقدر أن يثبت على مر كره يلزمه فرص الحج في مدة كان مكثراً من يحج عنه فإن قدر ذلك - قصص العرص وبه قال في الصحابة على علمه الصلوة والادوية لعمد انشوري وأوحسعه واسجده وابن المبارك والشافعي وأحمد وسحق وقدر ذلك فرسر الحج لا شوحه علم من لا يقدر عليه نفسه فإن كان معصوما لم يجب الحج عليه ولا يجوز أن يكثري من يحج عنه فإن أوصى أن يحج عنه حج عنه من الثلث وحاشى عنه أنه قدر لو عصب بعد وجوب الحج عليه سقط عنه فرضه [دليلنا] جماع امره وطريقة الاحتياط لأنه إذا فعل ما قلناه برئت ذمته بيقين وإذا لم يفعل فليس على راحة تحت دليل وروى عن عبيد الصدوة والسلام أنه قال لشيخ كسر لم يحج أن سئل فجهز رجلاً يحج عنه وروى أنه من عبيده عن الزهري عن سليمان بن بشار عن ابن عباس أن امرأته من حشم سئبت رسول الله ﷺ فقالت إن فرضة الله في الحج على عبيدهم درأت ابن شيخاً أمراً لا يستطيع أن يتمسك على راحلة فجهز تروى أن الحج عنه فقال ﷺ هم وفي رواية عمرو بن دينار عن الزهري مثله ورواد فقالت يا رسول الله فهدى سبعة ذلك فمن نعم الله ما لو كان عليه دين تقصيه بعه.

مسئلة ٧ إذا استطاع من طمعه الحج عنه لأبويه فرص الحج إذا لم يكن مستطيعاً به ولا ماله وبه في ذلك وحسبه وفي أنه وفي بفرصه فرص الحج [دليلنا] أن الأصل درأته أنه وإن في الشرع ما يبدل على ذلك وإيضاً قوله تعالى ولقد على أناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً وهذا ما استطاع وروى عن النبي ﷺ أنه قال إن استطاعة من الراد والراحلة وإذا كان هذا غير واحد للراد والراحلة لا يلزمه

مسئلة ٨ إذا كان لولده مال روى أصحابنا أنه يجب عليه الحج ويأخذ منه قدر كفايته وبحج به وليس للأولاد الامتناع منه وحالف جميع الفقهاء في ذلك [دليلنا] الإحصاء المروية في هذا المعنى من جهة الخاصة قد ذكرها في الكتاب الكبير وليس فيها ما يجعلها حرة على إجماعهم على ذلك وإيضاً قوله ﷺ أنت ومالك

من لا استطاع
بنفسه ولا ماله
لا يجب عليه
الحج وإن
استطاع يس
يطعمه

في وجوب الحج
على من ولده
مالاً

کتاب اختلاف

الابن فتح الله بن محمد بن عبد الواحد المستغنى وهو حبيب عمه لحي

مسئله 4: دل له لامنه اړه قرص الخبز ونيستوي ډيه وځړي او اړه يې

فهرست الاسماء
التي هي

مثل ما في الماء والثاني وهو الذي يحتارونه انه لا طعم له.

[رملاب] حرم من شرب فيه لاجل الاكل او الاذوق في غير الجمع و اشد قوله تعالى من

استطاع اليه مهيلا وهذا قد استطاع

مسند احمد ۱۰ د کتاب ۲ جلد ۳ صفحہ ۴۵

مجلس الوزراء

عن كماله
في رضى
ما جرحه
عن نفسه

4. البي .

$$\frac{1}{\sqrt{2\pi}} \int_{-\infty}^{\infty} e^{-\frac{1}{2}x^2} dx = 1 \quad \text{for } x \in \mathbb{R} \quad \left[\frac{1}{\sqrt{2\pi}} \int_{-\infty}^{\infty} e^{-\frac{1}{2}x^2} dx = 1 \right]$$

مسئله ۱۱) ۱۹۷۵ - ۱۹۸۵ ساله در این دهه در این دهه

يخرج رجلا عن نفسه هذا فعل ث . • يبوب عليه ان يبيع نفسه حجة الاسلام و به فان

[illegible]

التدعى في الامم وفي ارجاء من قال المذمة على قول من مشد المليل الذي يرحى زواله.

7 6 5 4 3 2 1

[دليلنا] قوله تعالى و... إلى الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا وهذا

د مکتبہ خیریت کے مدیران کے نام سے

عليه في بدله يحتاج الى دليل.

[illegible]

بالتفصيل تطورا

$$y_1, \dots, y_n \in \mathbb{R}^n, \quad y_i^T = y_i^T \quad \text{for } i = 1, \dots, n$$

4 a - 7

$$1 - \frac{1}{2} = \frac{1}{2} \quad \frac{1}{2} - \frac{1}{4} = \frac{1}{4} \quad \frac{1}{4} - \frac{1}{8} = \frac{1}{8} \quad \frac{1}{8} - \frac{1}{16} = \frac{1}{16} \quad \frac{1}{16} - \frac{1}{32} = \frac{1}{32}$$

الرجوع عنه و قد ذكرناها في الكتاب الكبير،

1840-1841. 1842-1843. 1844-1845. 1846-1847. 1848-1849. 1850-1851. 1852-1853. 1854-1855. 1856-1857. 1858-1859. 1860-1861. 1862-1863. 1864-1865. 1866-1867. 1868-1869. 1870-1871. 1872-1873. 1874-1875. 1876-1877. 1878-1879. 1880-1881. 1882-1883. 1884-1885. 1886-1887. 1888-1889. 1890-1891. 1892-1893. 1894-1895. 1896-1897. 1898-1899. 1900-1901. 1902-1903. 1904-1905. 1906-1907. 1908-1909. 1910-1911. 1912-1913. 1914-1915. 1916-1917. 1918-1919. 1920-1921. 1922-1923. 1924-1925. 1926-1927. 1928-1929. 1930-1931. 1932-1933. 1934-1935. 1936-1937. 1938-1939. 1940-1941. 1942-1943. 1944-1945. 1946-1947. 1948-1949. 1950-1951. 1952-1953. 1954-1955. 1956-1957. 1958-1959. 1960-1961. 1962-1963. 1964-1965. 1966-1967. 1968-1969. 1970-1971. 1972-1973. 1974-1975. 1976-1977. 1978-1979. 1980-1981. 1982-1983. 1984-1985. 1986-1987. 1988-1989. 1990-1991. 1992-1993. 1994-1995. 1996-1997. 1998-1999. 2000-2001. 2002-2003. 2004-2005. 2006-2007. 2008-2009. 2010-2011. 2012-2013. 2014-2015. 2016-2017. 2018-2019. 2020-2021. 2022-2023. 2024-2025. 2026-2027. 2028-2029. 2030-2031. 2032-2033. 2034-2035. 2036-2037. 2038-2039. 2040-2041. 2042-2043. 2044-2045. 2046-2047. 2048-2049. 2050-2051. 2052-2053. 2054-2055. 2056-2057. 2058-2059. 2060-2061. 2062-2063. 2064-2065. 2066-2067. 2068-2069. 2070-2071. 2072-2073. 2074-2075. 2076-2077. 2078-2079. 2080-2081. 2082-2083. 2084-2085. 2086-2087. 2088-2089. 2090-2091. 2092-2093. 2094-2095. 2096-2097. 2098-2099. 2100-2101. 2102-2103. 2104-2105. 2106-2107. 2108-2109. 2110-2111. 2112-2113. 2114-2115. 2116-2117. 2118-2119. 2120-2121. 2122-2123. 2124-2125. 2126-2127. 2128-2129. 2130-2131. 2132-2133. 2134-2135. 2136-2137. 2138-2139. 2140-2141. 2142-2143. 2144-2145. 2146-2147. 2148-2149. 2150-2151. 2152-2153. 2154-2155. 2156-2157. 2158-2159. 2160-2161. 2162-2163. 2164-2165. 2166-2167. 2168-2169. 2170-2171. 2172-2173. 2174-2175. 2176-2177. 2178-2179. 2180-2181. 2182-2183. 2184-2185. 2186-2187. 2188-2189. 2190-2191. 2192-2193. 2194-2195. 2196-2197. 2198-2199. 2200-2201. 2202-2203. 2204-2205. 2206-2207. 2208-2209. 2210-2211. 2212-2213. 2214-2215. 2216-2217. 2218-2219. 2220-2221. 2222-2223. 2224-2225. 2226-2227. 2228-2229. 2230-2231. 2232-2233. 2234-2235. 2236-2237. 2238-2239. 2240-2241. 2242-2243. 2244-2245. 2246-2247. 2248-2249. 2250-2251. 2252-2253. 2254-2255. 2256-2257. 2258-2259. 2260-2261. 2262-2263. 2264-2265. 2266-2267. 2268-2269. 2270-2271. 2272-2273. 2274-2275. 2276-2277. 2278-2279. 2280-2281. 2282-2283. 2284-2285. 2286-2287. 2288-2289. 2290-2291. 2292-2293. 2294-2295. 2296-2297. 2298-2299. 2300-2301. 2302-2303. 2304-2305. 2306-2307. 2308-2309. 2310-2311. 2312-2313. 2314-2315. 2316-2317. 2318-2319. 2320-2321. 2322-2323. 2324-2325. 2326-2327. 2328-2329. 2330-2331. 2332-2333. 2334-2335. 2336-2337. 2338-2339. 2340-2341. 2342-2343. 2344-2345. 2346-2347. 2348-2349. 2350-2351. 2352-2353. 2354-2355. 2356-2357. 2358-2359. 2360-2361. 2362-2363. 2364-2365. 2366-2367. 2368-2369. 2370-2371. 2372-2373. 2374-2375. 2376-2377. 2378-2379. 2380-2381. 2382-2383. 2384-2385. 2386-2387. 2388-2389. 2390-2391. 2392-2393. 2394-2395. 2396-2397. 2398-2399. 2400-2401. 2402-2403. 2404-2405. 2406-2407. 2408-2409. 2410-2411. 2412-2413. 2414-2415. 2416-2417. 2418-2419. 2420-2421. 2422-2423. 2424-2425. 2426-2427. 2428-2429. 2430-2431. 2432-2433. 2434-2435. 2436-2437. 2438-2439. 2440-2441. 2442-2443. 2444-2445. 2446-2447. 2448-2449. 2450-2451. 2452-2453. 2454-2455. 2456-2457. 2458-2459. 2460-2461. 2462-2463. 2464-2465. 2466-2467. 2468-2469. 2470-2471. 2472-2473. 2474-2475. 2476-2477. 2478-2479. 2480-2481. 2482-2483. 2484-2485. 2486-2487. 2488-2489. 2490-2491. 2492-2493. 2494-2495. 2496-2497. 2498-2499. 2500-2501. 2502-2503. 2504-2505. 2506-2507. 2508-2509. 2510-2511. 2512-2513. 2514-2515. 2516-2517. 2518-2519. 2520-2521. 2522-2523. 2524-2525. 2526-2527. 2528-2529. 2530-2531. 2532-2533. 2534-2535. 2536-2537. 2538-2539. 2540-2541. 2542-2543. 2544-2545. 2546-2547. 2548-2549. 2550-2551. 2552-2553. 2554-2555. 2556-2557. 2558-2559. 2560-2561. 2562-2563. 2564-2565. 2566-2567. 2568-2569. 2570-2571. 2572-2573. 2574-2575. 2576-2577. 2578-2579. 2580-2581. 2582-2583. 25

من حکم من احرم
من خبره به نقل
بیتار و غیره

$1 + 2 + 3 + \dots + n = \frac{n(n+1)}{2}$

وهو الذي يختارني مثلاً فقلنا من ان له اجره

$\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{r^2} \right) = -\frac{2}{r^3} \frac{dr}{dt}$

المستأجر وبسته ما ائتم في اقل وجب له ان يستأجر لغيره ما لا يضره
بحسب ما ائتم في اقل وجب له ان يستأجر لغيره ما لا يضره

مسئله ۱۴ دا - استاخر احجج هر بحج عمده لحدده حده (بحرید) حارف
وان استاخر من حج عمده (صوفی) اعمده و حویه و حیه و حیه و حیه
لا یحوزان بستاخر لا اعلا ولا فرصاً.

إدراكه جامع عاقل حليم مدبر ذي فضل عظيم
يحيى حيوات

[illegible]

فإنه لا يفرق بين ما هو متعلق بالشيء وبين ما هو متعلق بالذات
مستبعد فمن أخرجه عن العموم فمليه الدلالة.

[illegible]

[دلتما] جماع المرقه و لاجه لبر في ممان الممر و ... مدد محمر
الجمجمة ايضا

[illegible]

المسئلة على اختلاف حالين اذا كان المالك الهلكة كالسر اذا كان محوفاً لا يترمه ولا حر
اذا كان المالك السلافة يترمه وان حور حدوث حدث في الطريق ومن اصحابه من قال
اذا غلب في طئه الهلكة لم يحجب قولاً واحداً وان علم على منه السلام فعلى قولين.
[دليلاً] ان الاصل براءة الذمة معه عندة الغن قد حصلت التحلية لان القطع
على السلامة ليس في موضع ولم يبق دليل على وجوبه مع طئه الهلكة في ذلك.

مسئلة ١٨ من مات وكان قد وجب عليه الحج وعنه دين نظر من كانت
التركة تكفي للجميع اخرج عنه الحج وقضى لدين من صلح المال والى لم
يسع المال قسم بينهم بالسوية والحج بعد احراره من المقتات دون المدايمت والشافعي
فيه شبهة اقوال اختلفوا مثل ما قدمه والثاني به بعدم دين الادمن والشافعي يقدم دين
الله تعالى.

لمن مات
وقد وجب
عليه الحج
وعنه دين

[دليلاً] اجماعاً وسار وليس احدهما ابراه من صاحبه فوجبان قسم بينهما.
مسئلة ١٩ من قدر على الحج عن غيره ولا يجوز ان يحج عن غيره وان كان
عاجراً عن الحج عن غيره فقد استساع حرله ان يحج عن غيره وبه قال الثوري
وقال مالك وابو حنيفة يجوز له ان يحج عن غيره على ان كان قد قدر عليه اوله يقدر
وكذا ان يجوز له ان يتطوع به وعليه فرض غيره وبه يقول الشافعي كل من
لم يحج حجة الاسلام لا يصح ان يحج عن غيره فان حج عن غيره او تطوع بالحج اتممه
احرامه عما يحجب عليه سواء كانت حجة الاسلام او احداً غيره بل يندر وان كانت عليه
حجة الاسلام فتندر حجة فاحرم بل لا ينفذ عن حجة الاسلام وبه قال ابن عباس و
الاوزاعي واحمد واسحق.

من قدر على
الحج لا يجوز ان
يحج عن غيره

[دليلاً] اجماع العرفه واصحاب لاصل حوارده والجميع مجابح الى ذلك وكذا ان
اجارته مطلقاً يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما يبدل عليه واما الدليل على انه اذا
نوى التطوع وقع عنه لاعت حجة الاسلام قوله يُحْجُّ الاعمال بالسنن ولكن امره مانوى
وهذا نوى التطوع وجب ان يقع عما نوى عنه.

في حكم من نذر
ان يحج ولم يحج
حجة الاسلام
وحج بنية يندر

مسئلة ٢٠ من نذر ان يحج ولم يحج حجة الاسلام وحج بنية التبر احرأ عن

كتاب الحج

حجة الاسلام على ماورديه بعض الروايات وفي بعض الاخبار ان دلت لا يحرمه عن حجة الاسلام وهو الاقوى عندى و قال الشافعى لا يقع الا عن حجة الاسلام [دليلنا] على ذلك انهما قرنا احدهما حجة الاسلام والاخر بالندب فاحراه احدهما عن الاخر يحتاج الى دليل وليس فى الشرع ما يبدل عليه.

في جوارح
العبد من غيره

مسئلة ٢١ يجوز للعبدان يحج عن غيره من الاحرار ان اذن له مولاه وقان الشافعى لا يجوز له ذلك.

[دليلنا] ان الامام يجمع عنه فى الشرع فيحب جواراه وايضا الاخبار المروية فى جوارح حج الرحل عن الرحل تشاؤن احرار والعبد فوجه حملها على العموم.

الحج وجوبه
على الفور

مسئلة ٢٢ الحج وجوبه على الفور دون التراخي وبه قال مالك وبوسف والمربى وليس لا يحدث فيه فيه من قول اصحابه يحش على قوله انه على الفور كقول ابى يوسف وقول الشافعى وجوبه على التراخي ومعهما انه بالخيار ان شاء احرر والتقديم الفصل وبه قال الاوزاعى والثورى ومعهما.

[دليلنا] اجماع العروة فاهم لا يحتلون وايضا طريقة الاحتياط تقتضيه وايضا فقد ثبت انه مأمور به الامر عندا يقتضى الفور على ما يراه فى اصول الفقه وروى عن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم قال من اراد الحج فليعجل فقامر بمحمله وايضا روى ابو اسحق عن عاصم بن صمره عن على عليه الصلوة والسلام ان النبى صلى الله عليه وسلم قال من ملك زاد او راحلة تسلمه الى الحج ولم يحج فعليه (فلا عليه ح) ان يموت يهوديا او نصرانيا فتوعده على التحير فلو لا انه يقتضى الفور لم يتوعده على تحجره.

في شهر الحج

مسئلة ٢٣ اشهر الحج شوال وذو القعدة الى طلوع الفجر من يوم المحرر فانه طلع الفجر فقد انقضت اشهر الحج وبه قال الشافعى واسن مسعود واسن الربيع وقال ابو حنيفة شوال وذو القعدة وعشرة ايام من ذى الحجة فعمل يوم النحر احره فانه عرت الشمس منه فقد خرجت اشهر الحج وقد روى ذلك اصحابنا وقبل ذلك شوال وذو القعدة وذو الحجة ثلاثة اشهر كاملة وقد روى ذلك فى بعض رواياتنا وعن ابن عمر و ابن عباس روايتان كقولنا وقول مالك.

[دليلاً] إجماع الفرق على أن أشهر الحج يصح أن يقع فيه الأحرام بالحج ولا يصح الأحرام بالحج إلا في الأشهر التي ذكرها لأنه إذا طلع المحرم يوم النحر فقد فات وقت الأحرام بالحج ولهذا رخص هذه الرواية على الروايت الباقيـة وإيضاً فـ اعترناه مجتمع عليه على أنه من أشهر الحج وليس على قول من قال بخلافه دليل.

مسئلة ٢٤ لا ينعقد الأحرام بالحج ولا العمرة التي يتمتع بها إلى الحج إلا في أشهر الحج فإن أحرم في غيرها انعقد أحرامه بالعمرة وإن كان جارس عبد الله وإن عباس وعطاء وعكرمة والأوزاعي وأحمد وأسحق ومالك والشافعي وقـل أبو حنيفة والثوري ينعقد في غيرها إلا أن الأحرام فيها أفضل وهو المسمون وإذا أحرم في غيرها إساءة وانعقد أحرامه.

في عدم انعقاد
أحرام الحج
وعبرة التمتع
الأن أشهر الحج

[دليلاً] إجماع الفرق وإيضاً فلا خلاف أن الأحرام بالحج ينعقد في الأشهر التي قدمنا ذكرها وليس على قول من قال بانه عده في غيرها دليل.

مسئلة ٢٥ جميع السنة وقت العمرة المبتولة ولا تكره في شئ منها وإن كان الشافعي وقـل أبو حنيفة تكره في خمسة أيام وهي أيام أعمال الحج عرفة والمحر والتشريق وقـل أبو يوسف تكره في أربعة أيام المحر والتشريق [دليل] إجماع الفرق وإيضاً ما دل على وجوب العمرة أو إباحة لم يخص وقت دون وقت وكرهتها في وقت يحتاج إلى دليل.

جميع السنة
وقب العمرة
البيتونة

مسئلة ٢٦ يحوزان بعتمر في كل شهر من كل عشرة أيام وقـل أبو حنيفة والشافعي وإن بعتمر ماشاء وقـل مالك لا يحوز الأمرة وإن قال سعيد بن جبيرة والمجعي وإن سببرين.

في جواز
الاعتبار
في كل شهر

[دليلاً] إجماع الفرق وكل خبر ورد في البحث على العمرة لم يخص به عدد دون عدد و روى عن علي عليه الصلوة والسلام أنه قال في كل شهر عمرة أو في كل عشرة أيام عمرة واعتمر ابن عمر أعوا ما في كل عام عمرتين في أيام أس الربيرو روى القاسم بن محمد أن عائشة اعتمرت في شهر واحد عمرتين فقـل رجل للقاسم فما أنكرتم عليها فقال القاسم إمام المؤمنين كيف ينكر عليها، فاستحى الرجل وإن كلف حجج رأسه اعتمر يعني

ثبت شعره ولا مخالف لهم في الصحابة.

في عدم جواز
إرسال الحج
على العمرة
والعمرة على
الحج

مسئلة ٢٧ لا يجوز ادخال الحج على العمرة ولا ادخال العمرة على الحج اذا كان احرم بالحج وحده بل كل واحد منهما له حكم نفسه من احرم بالعمرة التي تتمتع بها الى الحج فصدق عليه لوقت او خاصت المرونة جعله حجة مفردة و مضى فيه وان احرم بالحج مفردا ثم اراد التمتع خارجه ان يشهد ان لا يشرع في مناسك الاحرام بعد ذلك بالحج فيصير متمتعاً فاما ان يحرم بالحج فين ان يفرغ من مناسك العمرة او بالعمرة قبل ان يفرغ من مناسك الحج فلا يجوز على حال و فان جميع الفقهاء يجوز ادخال الحج على العمرة بالاحلاف بينهم و اما ادخال العمرة على الحج اذا احرم بالحج وحده و اراد ادخال العمرة عليه فمتشابه في قولان قال في القديم يجوز و به قال ابو حنيفة و قال في الجديد لا يجوز و هو الاصح عندهم .

[دليل] على ما قصده اجماع الفرق و اما ما ذكره فليس في الشرع ما يدل عليه فوجب نفيه.

في ان العمرة
فريضة من الحج

مسئلة ٢٨ العمرة فريضة مثل الحج و به قال الشافعي في الام و به قال ابن عمر و ابن عباس و سائر الصحابة و من التابعين سميد بن حذروا بن المسيب و عطاء و في الفقهاء الثوري و احمد و اسحق و قال في القديم سنة مؤكدة و ما عدت احدا رخص في تركها و انه اوهى في احكام القرآن و اما في حرمة و به قال في الصحابة ابن مسعود و هو قول الشعبي و مالك و ابى حنيفة و اصحابه.

[دليل] قوله تعالى و امنوا بالحج و العمرة و الانتم لا يتم الا باله حول ووجب الدخول ايضاً و روى عن علي عليه الصلوة و السلام و عمر ايها قلا انما هما (مهاج) ان تحرم بها (بهاج) من ذممة اهلث و روى عن ابن مسعود انه قرأ و اقموا الحج و العمرة لله و ايضاً فان الله تعالى قرن العمرة بالحج في قوله و امنوا بالحج و العمرة لم يقطع واحد و اذا كان الحج واحداً فالعمرة مثله و ايضاً عليه اجماع الفرق و ايضاً فانما اعتمر برئت ذمته بالاحلاف و اذا لم يعتمر لم يبرء ذمته بغيره فلا حشاش يقتضى فعله و روى ابن سيرين عن زيد بن ثابت ان النبي ﷺ قال الحج و العمرة فريضة لا يصرك لايهما

حدث و هذا امر و روى عن عائشة قالت قلت يا رسول الله ﷺ على النساء جهاد ففان نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة فاحرمان عليهن جهاد اذفره بلح والعمرة تستانها واجبة.

مسئلة ٣٩ القارن مثل المفرد سواء الا انه يقرن ما حرامه سيق الهدى ولذلك سمى قارن ولا يجوز ان يجمع بين الحج والعمرة في حالة واحدة ولا يدخل افعال العمرة قط في افعال الحج و قال جميع الفقهاء ان القارن هو من قرن بين الحج والعمرة في احرامه فيدخل افعال العمرة في افعال الحج.

في ان القارن
مثل المفرد

[دليلنا] اجماع الفرقة المحقة و ايضاً من قارن ان افعال العمرة تدخل في افعال الحج يحتاج قوله الى دليل و ليس في الشرع ما يدل عليه.

مسئلة ٤٠ اذا قرن بين الحج والعمرة في احرامه لم ينفقد احرامه الا بالحج فان اتى بفعل الحج لم يلزمه دم وان اراد ان ياتي بافعال العمرة وحده و يجعلها منة حار ذلك و يلزمه الدم و قد روي عن ابي عبد الله عليه السلام ان احراماً في لروم الدم فقال الشافعي و مالك والاوراعي و الثوري و ابو حنيفة و اصحابه يلزمه دم و قال الشعبي عليه بدنة و قال سائس لاشي عليه و نه قال داود و حكي عن محمد بن داود انه استفتى عن هذا بمكة فافتنى بذهب انه فحر و ابرجله.

في حكم من قرن
بين الحج
والعمرة في
احرامه

[دليلنا] على ما فعلناه اجماع لفرقة و انه ان كان كسب من قال ان القارن ما فسر به قال بما فعلناه و لان الامر مران الدمه فمن قال انه اذا اتى بافعال الحج وحده لزمه دم فعلية الدلالة.

مسئلة ٤١ اذا اراد المتمتع ان يحرم دم حج فستفي ان تنشئ الاحرام من خوف مكة و يحرم منها فان حاله و احرم من غيرها و حب عليه ان يرجع الى مكة و يحرم منها سواء كان احرم من الحل او احرم اذا امكته فان لم يمكنه مصى على احرامه و ثم افعال الحج ولا يلزمه دم لهذه المخالفة و قال الشافعي ان احرم من خارج مكة و عاد اليها فلا شئ عليه و ان لم يعد اليها و مصى على وجهه الى عرفات فان كان انشاء لاحرام من الحل فعليه دم قولاً واحداً وان انشأه من الحرم مابين مكة والحل فعلى قولين احدهما عليه دم والاخر لادم عليه.

في ان احرام
حج تصح به
من مكة

[دليلنا] ان الاصل براءة الذمة و من اوجب عليه دم لمكان ما قفناه فعليه الدلالة.

احرام صرة
انفراد يكون
من خارج الحرم

مسئلة ٢٢ المفرد اذا اراد ان يحرم بالعمرة بعد الحج وجب عليه ان يحرم من خارج الحرم فان حاله واحرمه من مكة وحاف وسعى وحلق لا يكون معتمرا ولا يفرمه دم ولشاعى فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني تكون عمرة صحيحة. [دليلنا] ان كون ذلك عمرة يحتاج الى شرع وليس في الشرع ما يدل عليه وايضا فقد نت وحول العمرة واذا اتى بالاحرام من خارج الحرم برئت ذمته بالاحلاف وليس على براءة ذمته اذا احرم من غيره دليل.

في ان التمتع
الفضل

مسئلة ٢٣ التمتع افضل من القران والافراد منه قال احمد بن حنبل وهو قول المشافعي في اختلاف الحديث وقيل في عامة كتبه الافراد افضل منه قال مالك وقال التمتع افضل من القران وقيل الثوري و ابو حنيفة واصحابه والمرى القران افضل و كره عمر المتعة و كره زيد بن صوحان القران و كذلك سليمان بن ربيعة.

[دليلنا] اجماع الفرقة المحقة واصا المتمتع باتى بعمرة وبالحج ولا يجوز ان يكون من باتى بالحج وحده افضل من باتى بهما واصا ما روى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو استقبلت من امرى ما استدبر لما سقت الهدى و جعلتها عمرة فتأسف على فوات احرامه بالعمرة ولا تناسف لا على ما هو افضل وايضا فانه اذا تمتع اثنى بكل واحد من النسكين في وقت شريف و اذا افرد اثنى بالعمرة في غير اشهر الحج

في ان اثنى من
حج قادرا

مسئلة ٢٤ عندنا ان النبي صلى الله عليه وسلم حج قادرا الى مفرده في القران و قال ابو حنيفة واصحابه حج قادرا على ما يفروءه و قال الشافعي حج النبي صلى الله عليه وسلم مفردا. [دليلنا] اجماع لفرقة واصا روى الثراء بن عازب ان عليا عليه الصلوة والسلام و ابا موسى الاشعري احرمنا باليمن وقالاه لاهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم على عليا الصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له النبي صلى الله عليه وسلم ما اهدلت فقال له اهلالا كاهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اما ابي سقت الهدى و قربت و روى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو استقبلت من امرى ما استدبرت لما سقت الهدى و جعلتها عمرة فتأسف على فوات

احرامه بالعمرة لان في قوتها قوت التمتع الذي هو افضل على ما دلل عليه فهذا الجهر
مدن على ثلاثة اشياء احدها ان النبي ﷺ حج قريبا والثاني ان القرآن ما قلناه دون
ما قالوه والثالث ان التمتع افضل.

مسئلة ٤٥ دم التمتع نكث و به قل ابو حنيفة واصحابه وقل انشفعي هو دم
جبران.

في ان دم
التمتع نكث

[دليلا] اجماع الفرقة و ايضا قوله تعالى و المدن جعلناها لكم من شعائر الله
لكم فيها حبر فادكروا اسم الله عليها صواف فاذا وحت جنوبها فكلوا منها و اطعموا
القاع والمعترا فاحترابها من الشعائر وامرنا بالاكل فلو كان دم جبران له امر بالاكل.

مسئلة ٤٦ المتمتع اذا احرم بالحج من مكه لرمه دم بالاخلاق فان اتى الميقات
واحرم منه لم يسقط عنه فرس الدم وقال جميع الفقهاء يسقط عنه الدم.

في لزوم ادم
على المتمتع

[دليلا] طريقة الاحتياط فيه ان فعل ما قلناه برئت منه بالاخلاق وهذا لم يفعل
ففيه الخلاف.

مسئلة ٤٧ من احرم بالحج ودخل مكة حراما فسخته و يجعله عمرة و
يتمتع بها وحلف بجميع الفقهاء في ذلك و قأوا ان هذا منسوخ

في جواز نسخ
الحج وجعله
عمرة

[دليلا] اجماع الفرقة والاحكام التي رويها و ايضا لاخلاف ان ما قلناه هو الذي
امر به النبي ﷺ واصحابه و قال لهم من لم يسق هديا فليحج و ليحمله عمرة و روى
ذلك حار وغيره بالاخلاق في ذلك و هذا صريح و من ادعى السمع فعليه الدلالة وما
يدعى في هذا الباب حرم واحد لا يصح بمثله المعلوم.

مسئلة ٤٨ اذا اتى بالاخرام في عراشهر الحج و فعل بقية افعار العمرة في اشهر
الحج لا يكون متمتع ولا يلزمه دم و لست فعي فيه قولان احدهما لا يجب عليه الدم كما
قلناه والثاني يلزمه دم التمتع و بقل ابو حنيفة وقل ان صريح ادا (ان ح) حار والميقات
محرم بممرته في اشهر الحج لرمه دم وان جاوزه في غير اشهر الحج فلا دم عليه و هذا
مثل قولنا لان ما قل الميقات عند لا يعتد به والمراعي ان يحرم من الميقات

في حكم من اتى
بالاحرام في حرم
الاشهر و فعل بقية
الاعمال فيها

[دليلا] اجماع الفرقة على ان من شرط العمرة التي يتمتع بها ان تقع في اشهر

كتاب الحج

الحج فإذا فعل الأحرام في غيرها لم يفعل جميع العمرة فيها فمن أحار ذلك وأوجب عليه الدم فعليه الدلالة.

في وجوب الدم
على المتمتع
ولو مضى إلى
الميقات

مسئلة ٣٩ إذا أحرز المتمتع من مكة بالحج ومضى إلى الميقات ثم مضى منه إلى عرفات لم يسقط عنه الدم و قال الشافعي أن مضى منها إلى عرفات لم يرمه دم قولاً واحداً وإن مضى إلى الميقات ثم مضى إلى عرفات على وجه أحدهما لادم والشبي عليه الدم.

[دليلاً] قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ولم يفرق فمن حصه فعليه الدلالة.

في صحة الأحرار
في سبيل الله
لا يمكن الرجوع

مسئلة ٤٠ من أحرز بالتمتع بعد الميقات ولا يمكنه الرجوع صحت تمتعه و لرمه الدم و قال الشافعي في القديم لا يلزمه دم التمتع لكن يلزمه دم لأنه ترك الأحرار من الميقات ولم يرمع مكان الرجوع ولا نمذه [دليلاً] إجماع العروة وأحارهم و أصاً قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ولم يفرق

في وجوب النية

مسئلة ٤١ نية التمتع لا بد منها وللشافعي فيه وجهان أحدهما شرط والثاني لا يفتقر إلى النية

[دليلاً] قوله تعالى وما أمرنا إلا للهدى الله مخلصين له الدين والتمتع عبادة ولا تكون العبادة (عبادة ح) على وجه الإحلاس الأدللية و أيضاً فلا خلاف أنه إذا نوى أن تمتعه صحيح وإذا لم يسمو لا دليل على صحته

في فرغ المكي
ومن كان من
حاصر المسجد
الحرام

مسئلة ٤٢ فرس المكي ومن كان من حاصر المسجد الحرام القران والاقراء فان تمتع سقط عنه الفرس ولم يلزمه دم وقد الشافعي يصح تمتعه وقرانه و ليس عليه دم و قال أبو حنيفة يكره له التمتع والقران فان حاله و تمتع فعليه دم المحالفة دون التمتع و القران.

[دليلاً] قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى إلى قوله ذلك لمن لم يكن أهله حاصر المسجد الحرام معناه أن الهدى لا يلزم إلا من

كتاب الخلاف

لم يكن من حاصري المسجد ويجب ان يكون قوله ذلك راجع الى الهدى لا الى التمتع
لانه يجري مجرى قول القائل من دخل دارى فله درهم ذلك لمن يكن عاصياً في ان
ذلك يرجع الى الحراء دون الشرط ولو قلنا انه راجع اليهما وقلنا انه لا يصح منهم
التمتع اصلاً لكان قوياً.

مسئله ٤٣ - من ليس من حاصري المسجد الحرام فرصة التمتع من افراد و قرن
مع الاحتياط لم نرى دمه ولم تسقط حجته الاسلام وحالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا
انها تسقط.

من ليس من حاصري
المسجد الحرام
فرصة التمتع

[دليلنا] اجماع العرفه واحسانهم وايضاً قدمته مشغولة بحجة الاسلام بالاحلاف
و اذا تمتع برئت دمه بالاحلاف و اذا افرد او قرن فليس على برائة دمه دليل.

مسئله ٤٤ اذا احرم بالحج متمتعاً وح عليه دم اذا اهل بالحج و يستقر في
دمته و به قال ابو حنيفة و الشافعى و قل عطف لا يجب حتى يقف بمرفقه و قل مالك
لا يجب حتى يرى جمرة العقبة.

في وجوب اداء
الحج بالاحرام
بالحج

[دليلنا] قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فحمل الحجاج
عبادة لو حوب الهدى والمأية و حود اول الحج دوراً كماله بذل عليه قوله تعالى ثم امنوا
الصيام الى الليل كانت الغاية دحون اور اللين دوراً كماله كده و روى ابن عمر قال
تمتع الناس على عهد رسول الله ﷺ قال ﷺ من كان معه هدى فاداهل بالحج
فليهد ومن لم يكن معه هدى فليصم ثلاثة ايام في الحج و سعة اذا رجع الى اهله و
هذا نص.

في عدم جواز
احراج الهدى
قبل الاحرام

مسئله ٤٥ لا يجوز احراج الهدى قبل الاحرام بالحج وقال الشافعى اذا اخرج
ذلك اذا تحلل من العمرة و قبل الاحرام بالحج على قولين احدهما لا يجوز و
الثاني يجوز.

[دليلنا] انه لا يجب عليه قبل الاحرام بالحج بالاحلاف بيت فاحراج مالم يجب
عليه عما يجب عليه فيما بعد يحتاج الى دليل.

في عدم جواز
احراج الهدى
قبل يوم النحر

مسئله ٤٦ اذا احرم بالحج وح الهدى على ما قلناه ولا يجوز له احراجه الى

كتاب الحج

يوم النحر وبه قل أبو حنيفة وقيل الشافعي إذا أحرم بالحج يحوز له أحراه قولاً واحداً ولا يجوز قبل الإحلال من العمرة قولاً واحداً .

[دليلنا] أن قد افقنا على أنه إذا أحرجه يوم النحر أحراه ولا دليل على أحراه قبل ذلك

في عدم جواز
الصيام بين
يومي الأضحية
عدمه

مسئله ٤٧ لا يحوز الصيام بين الهدى إلا بعد عدم الهدى وعدم ثمنه فإن عدمهما حارله الصوم وإن لم يحرم بالحج من صوم يوماً قبل التروية ويوم التروية يوم عرفه وقد روى رخصة في (من سخته) أو أشر وقتاً أو حصة إذا أهل بالعمرة يحوز له الصيام إذا عدم الهدى ودحر وقته ولا يزال كذلك إلى يوم النحر وقال الشافعي لا يجوز له الصيام إلا بعد الإحرام بالحج وعدم الهدى ولا يحوز له الصوم قبل الإحرام بالحج قولاً واحداً ووقت الاستحباب أن يكون حره يوم التروية ووقت المحوار أن يكون حره يوم عرفه .

[دليلنا] أنه لا خلاف بين العدة من الواجب أن يصوم الثلاثة أيام التي ذكرها مع الاحتياط وإن لأحرام بالحج يسمى أن يكون يوم التروية فخرج من ذلك جواز الصوم قبل الإحرام بالحج .

في عدم جواز
صيام أيام التشريق
في يوم الهدى

مسئله ٤٨ لا يحوز صوم أيام التشريق في ذل الهدى في أكثر الروايات وعند المحصلين من أصحابنا وبه قل على عليه الصلوة والسلام في الصحابة وأليه ذهب أهل العراق وبه قل الشافعي في الحديث وقال في القديم يصوموها وبه قال ابن عمر وعائشة وفي الفقهاء ماث وحمد وإسحق وقد روى في بعض روايات أصحابنا ذلك . [دليلنا] إجماع الفرقة على أن الصوم أيام التشريق محرم لمن كان بمكة وأجبرنا في هذا المعنى قد وردنا في الكتب المتقدم ذكره وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ نهى عن صيام ستة أيام يوم الفطر ولا يصح أيام التشريق وأيام الهدى يشك فيه من رمضان وروى عمرو بن سليم عن أبيه قال يمتنع منى إذا قيل على من أخطأ عليه الصلوة والسلام على حمد أحمر بن سدي أن الرسول ﷺ قال أنه أيام أكل وشرب فلا يصوم من أحدها وقد أوردنا في الكتب ما فيه كفاية من الأحاديث

من طرق، و أنهم قالوا يصح ليلة الحصة صائماً و هي بعد انقضاء ايام التشريق

مسئلة ٤٩ لا يصوم التطوع ولا صوماً واجباً عليه ولا صوماً تدره فيها بل يصومها ولا صوماً له به عادة في ايام التشريق هذا اذا كان بمعنى قضا اذا كان في غيره من البلدان فلا يصومها ان يصومهم و قال اصحاب الشافعي في غير صوم التمتع (التطوع ط) لا يجوز صومه على حال و ماله سبب كالمدور و لقضاء او وافق صوم يوم له به عادة فعلى وجهين احدهما لا يجوز و قال ابو اسحق يجوز كل صوم له سبب

[دليلنا] اجماع الفزقة و ايضا فان النهي عام عن صوم هذه الايام فوجب حملها على عمومها فاما الفرق بين هـي و غيرها من الامصار فانه يحج فيه مبروته الطائفة فقط **مسئلة ٥٠** اذا نسي صوم يوم واحد اهدى لم يجب عليه ان يعود انه وله المص في ربه الرخوع الى الهدي بل هو الافضل و به قال الشافعي و قال و حنيفة ان وحده و هو في صوم السنة مثل قولنا وان كان في الثلاثة، طر صومه و ان وحده بعد ان صام الثلاثة فلن كان ما احسن من احرامه بصل صومه ايضاً و عليه الهدي وان كان احسن من احرامه فقد مضى صومه و هكذا مذهبه في كل ذبيحة على ان ترتب متى وجد الرقبة و هو في الصوم فعليه ان يعود الى الرقبة و هكذا المتيمم اذا وجد الماء بعد ثلثه بالصدقة و وافقه المزني في كل هذا

[دليلنا] اجماع الفرق و ايضا من عدم الهدي و منه كان فرصة الصوم و اذا تلبس فقد دخل في فرصة فمن اوجب عليه الاشفق الى فرصة اخر فعليه الدلالة

مسئلة ٥١ اذا احرم بالحج و لم يصم ثم وجد الهدي لم يعر له الصوم و وجب عليه الهدي و لشافعي فيه ثلثة قواسم على قوله في انكحارات احدها ان الاعتبار بحال لو حوت فعلى هذا فرصة الصيام و ان اهدى كان نقصاً و لا في الاعتبار بحال الاداء و الثالث لا عطف الاحوال فعلى الوجهين يجب عليه الهدي

[دليلنا] الاجماع على انه اذا هدى برئت ذمته و ليس على قوس من قل به اذا صام برئت ذمته دليل .

مسئلة ٥٢ قد بينا انه ان لم يصم الثلاثة ايدي التي قبل البحر فلا يصوم ايام

في عدم جواز الصوم في ايام التشريق يعني

فليس تلبس بالصوم ثم وجد الهدي

فليس احرم بالتحج و لم يصم ثم وجد الهدي

من لم يصم قبل البحر فلا يصوم ايام التشريق بل يصوم بعدها

التشريق و يصوم بعده و يكون اداء الى ان يهل المحرم فاذا اهل المحرم من وقت الصوم قد فات ورجع عليه الهدى و استقر في دمه و قال ابو حنيفة اذا لم يصم لى ان يحصى يوم للمحرمة الصوم فلا يعمل بها و يستقر الهدى في دمه و قال اشاعى في قوله في القديم يصوم ايام التشريق و يكون اداء و بعدها يصومها و يكون قضاء وعلى قوله في الجديد لا يصوم ايام التشريق و يصوم بعده و يكون قضاء و قال ابن سريج فيها قول اخر مثل قول ابي حنيفة

[دليلاً] اجماع الفرقة على انه يصوم بعد ايام التشريق و لم يقولوا انه يكون قضاء و تسميته به قضاء يحتاج الى دليل و ما استقر الهدى في دمه بعد التحريم فيحتاج الى دلالة و استقراره بعد المحرم فعليه اجماع الفرقة و ايضا قوله تعالى و من ايام يجزيكم اثنته ايام في الحج و روى عنهم عليهم السلام انهم قد اوعى في دفعه بدل على ما قلناه لان هذا قد فيه صوم دى الحج

في وقت صوم
السبعة ايام

مسألة ٥٣ : صوم السبعة ايام لا يجوز الا بعد ان يرجع الى اهله او يصير بمقدار مسير الناس الى اهله او يمضى عنه شهر ثم يصوم بعده و قال ابو حنيفة ان فرغ من اداء الحج حذره صوم السبعة قبل ان ياحد في السر و الله تعالى فيه قولان قال في الحرمله و نقله لم يرد لمراد هو الرجوع الى اهله كما قلناه و قال في الاملاء هذا اذا احدث في السير خارج مكة بعد فراقه من اداء الحج و قد اوردنا من يجعل مثل قول من جميع القول الثاني

[دليلاً] اجماع الفرقة و احبارهم و هم فصلوا حافلته و بينوه و قد ورد ما روى عنهم في كثرة التقدم و كره و بدل على ذلك قوله تعالى و سبعة ايام رجعتهم فلا يجلو من ان يرد رجوعاً عن فعل الحج او عن وقته والاخذ في السير او الرجوع الى وطنه فصل من يريد عن فعله لانه اذا اقبل فيه فرغ منها و لا يقدر رجوع عنها و بعد ان يرد الوقت لانه لا يجوز ان يفعل رجوع عن رحل كما و بطلان ان يريد الاخذ في المسير لانه ليس بالرجوع و الرجوع في الحقيقة الرجوع الى موضعه و لا السر لا يجوز فيه الصيام عمداً على ما بيناه في كتاب الصوم فلم يقع الا انه يرد الرجوع الى

الوطن و روى حاتم عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} انه قال من لم يحج الهدي فليصم ثلاثه ايام في الحج و سبعة اذا رجع الى اهله و هذا نص.

مسئله ٥٤ اذا لم يصم في مكة ولا في طريقه حتى عدا الى وطنه صام الثلاثة متتابعة والسعة محير فيها وبحوران يصوم العشر متبعة والمشاعى فيه قولان احدهما مثل ما قلناه و الثاني انه يفصل بين الثلاثة والسعة و كيف يفصل له فيه خمسة اقوان احدها اربعة ايام و قدر المسافة و الثاني اربعة ايام والثالث يفصل قدر المسافة والرابع لا يفصل بينهما والخامس يفصل بينهما بيوم.

في حكم من لم يصم حتى عاد الى وطنه

[دليلنا] اجماع العرفه و ايضا فيصحب العسر بينهما يحتاج الى دليل و ليس في الشرع ما يدل عليه.

مسئله ٥٥ يستحب للمتمتع ان يحرم بالحج يوم التروية بعد الروا و انه قل الشافعى سواء كان واحد الهدي او عادماله و قال ما ائمت المتصحب ان يحرم اذا اهل ذوالالحجة.

في استحباب الاحرام يوم التروية

[دليلنا] اجماع العرفه و قد ذكرنا احاديثهم في ذلك .

مسئله ٥٦ اذا افرد الحج عن نفسه فلما فرغ من الحج حرج الى ادنى الحرم واعتمر لنفسه ولم يعد الى المنى لادم عليه وهكذا من تمتع ثم اعتمر بعد ذلك من ادنى الحرم و كذلك د افرد عن غيره او تمتع او قرن ثم اعتمر لنفسه من ادنى الحل كل هذا لادم عليه لتركه للاحرام من المنى والاحلال ولما ان افرد عن غيره ثم اعتمر لنفسه من خارج الحرم دون الحجر قال الشافعى في القديم عليه دم و قال اصحابه على هذا لو اعتمر عن غيره ثم حج عن نفسه فاحرم بالحج من خوف مكة فعليه دم لتركه للاحرام من المنى واعتدائه لادم عليه.

في انه لا دم في العمرة

[دليلنا] ان الاصل من انه الذمة من الرمها شيئا يحتاج الى دليل.

مسئله ٥٧ اذا كمل المتمتع افعال العمرة تحلل منها اذا لم يكن ساق الهدي فان كان ساق الهدي لا يمكنه التحلل ولا يصح له التمتع و يكون قاربا على مذهبننا في القران و قال الشافعى اذا فعل افعال العمرة تحلل سواء ساق الهدي او لم يسق وقال

في ان لا يمتنع اذا اكمل العمرة تحلل منها

ووجبه ان لم يكن معه هدى مثل قوله وان كان معه هدى لم يحل من العمرة لكمه
يحرم بالحج ولا يحل حتى يحل منهما .

[دليله] اجماع العرفه وايضا فلاحلافان النبي ﷺ لم يحل وقال لو استقلت
من امرى ما استندرت ما سقت لهدى وهذا يدل على مطلق مذهب الشافعى فى قوله
ان له ان يحل على كل حال لان النبي ﷺ جعل العلة فى ترك التحلل سدق الهدى
و يدل على مطلق مذهب اى حنبلى فى قوله له ان يحرم بالحج وان لم يحل لانه لو
حار داه لعمه النبي ﷺ وقد علمت به لم يحل وانما مضى على احرامه الاول وروى
حنبلى قلت فى روى الله من ان من حلوا ولم تحل من عمرى قلت فقل انى
لبدت راسى و قلدت هدى ولا اهل حتى انحر .

مسئله ٥٨ الموقوف لامة لاحلاف وهى قرب المنابر ويلمع وقيل
الملم والحجفة وروى احمد بن عوف وهو احرم من اهل العراق لان اوله الملمح
واوسطه عمره وحره داه عزمه من داه هدمه من عليه من النبي ﷺ والائمة
عليهم السلام . اجماع من العرفه واحد هم واما الفقهاء فقد اختلفوا فيه فذهب طائفة
والمشقة حار من روى ابن سيرين ان من ثنت داه وعزمه طائفة لم يوقت رسول الله
ﷺ داه عرق ولم يزل حينئذ اهل المشقة يوقون اهل داه عرق واما ابو الشعثاء
فقال لم يوقت رسول الله ﷺ لاهل المشقة و ثنت داه من حار من داه عرق و
ابن سيرين قال وقت عمر بن الخطاب داه عرق لاهل عرق وقت عزمه ثنت داه عرق
الا لمصر وقال (قاوا ح) سمعته روى داه عرق العقيق لاهل المشرق وقال الشافعى
فى الام لا حنبله الاكم قال صاحب روى و اجماعه ثنت عن النبي ﷺ من فى داه

[دليله] ما رواه من اجماع العرفه وخارهم وبصا روى القسم بن محمد عن
عائشة ان النبي ﷺ وقت لاهل عرق داه عرق وروى ابو ابراهيم عن حماد عن النبي
ﷺ انه وقت لاهل المشرق (من المشرق ح) داه عرق وقت الشافعى الاحلاف لاهل
المشرق من العقيق كان احب الى واكد لك قال اصحابه

مسئله ٥٩ من حازر الميقات من بدالغير التاك ثم تعدد به احرام بمسك رجم

التي الميقات مع الامكان والاخر من موضعه وقال الشافعي يحرم من موضعه و لم يفصل.

[دليلاً] اجماع الفرقة وايضاً توقفت السي ^{صلى الله عليه وسلم} الموافقت يدر على ذلك لانه لو جاز الاحرام من موضعه لم يكن لذلك معن وطريقة الاحتياط يقتضي ذلك لانه اذا فعل ما قلناه صح بانه مالاخلاف و اذا لم يفعل فصح لاختلاف

مسئلة ٦٠ المحذور بمكة اذا اراد الحج ، والعمرة حرج الى ميقات اهله ان امكته و ان لم بمكة فمن حرج لحرمة وقال الشافعي يحرم من موضعه [دليلاً] ما قلناه هي المسئلة الاولى سواء

في احرام
المجاور بمكة

مسئلة ٦١ من حاور الميقات محلاً فحرم من موضعه و عادا الى الميقات قبل التمس بشئ من افعال التملك او بعد لادم عليه وقال الشافعي ان كان عوده بعد التمس بشئ من افعاله مثل ان يكون طواف طواف الو رد وحسب عليه دم وان كان قبل التمس لادم عليه و به قال الحسن البصري و سعيد بن حبيب و ابو يوسف و محمد و قال مالك و رفر يستقر الدم متى احرم دونه ولا ينفعه رجوعه و قال ابو حنيفة ان عادا اليه و لم يفلادم عليه وان لم يلب فيه فعله دم

في ان من احرم
من موضعه و
عادا الى الميقات
لادم عليه

[دليلاً] ان الاصل براءة الدمه وليس على وجوب هاتين دليل

مسئلة ٦٢ لا محذور الاحرام قبل الميقات من احرم من بميقات احرم منه ، الا ان يكون يدر ذلك و قال ابو حنيفة لا فصل ان يحرم من الميقات و الشافعي فيه قولان احدهما مثل قول ابي حنيفة و الثاني الا فصل من لم يدر لانه يعتقد قبله على كل حال .

في عدم انعقاد
الاحرام قبل
الميقات الا
بالدور

[دليلاً] اجماع الفرقة وايضاً فالاحرام من الميقات مقصود على صحته وانعقده و ليس على انعقده قبل الميقات دليل والاصل براءة الدمه وايضاً لاختلاف السي ^{صلى الله عليه وسلم} في الاحرام من الميقات ولو كان يصح قبله و كان فيه فصل اما ان كان عليه الصلوة والسلام

مسئلة ٦٣ يستحب العمل عند الاحرام وعند دخول مكة وعند دخول المسجد الحرام و عند دخول الكعبة و عند الطواف و انوفى بعرفة و الوضوء المستمر و لدا شافعي

في مو رد
استحب العمل

كتاب الحج

فيه قولان أحدهما في سبع مواضع للإحرام ولد حول مكة وللوقوف معرفة وللمبيت بالمرحلة ولرمي الجمار لثلاث ولا يغتسل لرمي حمرة العقبة وقيل في القديم تسع مواضع هذه السبع مواضع ولطواف الزيارة وطواف الوداع.
[دليلاً] إجماع الفرقة ولأن ما ذكرناه مستحب بالإجماع والرائد عليه ليس عليه دليل

في حكم التطيب قبل الإحرام

مسئلة ٦٤ كره من نصب الإحرام قبل الإحرام أن كانت نية رائحته إلى بعد الإحرام وفي الشافعي مستحب من نصب الإحرام سواء كانت نية رائحته وعينه مثل العاية والميثاق أو لا تنقي له عين وإنما تنقي له الرائحة كالبحور والعود والند و به قول عبد الله بن الزبير وابن عباس ومعه ربه وسعد بن أبي وقاص وأم حنيفة وعائشة وأبو حنيفة وأبو يوسف وكان محمد معهما حتى حج الرشيد فمضى الناس كلهم متعصبين فقال هذا شنيع وممنوع منه وقيل لا مثل قولنا أنه كره أن فعله فعليه أن يغتسل وإن لم يغتسل وأحرم على ما هو عليه فعله لعدة ربه قال عطاء بن روي ذلك عن عمر بن الخطاب

[دليلاً] إجماع الفرقة وأما حجت الأئمة على أنه لا يجوز للمحرم التطيب ولم يوصلوا إلى استنباطه وسداده ونهى مشاغل الدخائل وطريقه الاحتياط تقتضي ذلك وأما الخلف فانه في أكثر من أن يجهل قد ذكرناه في الكتاب المقدم ذكره و روي صفوان بن يحيى قال كنا عند رسول الله ﷺ بالحجرات فانه رجل وعليه مقطعة يعني حمة وهو متصيح بالخلق وفي بعضها وعليه الروع (الردع ح) من زعفران فقال يا رسول الله أباي أحرم ، أمره وهذه علي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ما كنت تصنع في حديثك قال كنت أزع هذه المقطعة (ويعالج) ففعل هذا الخلق فقال له رسول الله ﷺ والله لو كنت صانعاً في حديثك فصنعته في عمرتك وهذا أمر يقتضي الوحوق

في محل تنبيه

مسئلة ٦٥ يجوز أن يمسى عقب إحرامه والأصداق علت (به ح) راحلته المبداء أن يلمس و به قول مالك وللشافعي فيه قولان قال في الإلام والإملاء الأفضل أن يحرم إذا استعنت به راحلته أن كان راكداً وإذا أحد في السير أن كان راكداً وقيل في القديم أن

يهدى حلف الصلوة بأفله كادت أو فريضة و نه قال ابو حنيفة

[دليلنا] ما ذكره من لاجل في الكتاب المقدم ذكره فانه الراجل فالا فصل

ان يلى حلف صلوته كما قال ابو حنيفة والشافعي في القديم

مسئلة ٦٦ لا يتعدى الاحرام بمجرد اليه بل لابد ان يصادف اليها التلبية والسوق

او الاشعار و لتقليد و قال ابو حنيفة لا يتعدى الا التلبية او سوق الهمدى و قال الشافعي

يكفى مجرد التنية.

[دليلنا] اجماع العرفه وانما لا خلاف في ما ذكره من تقدمه لاجل و ما ذكره

ليس عليه دليل.

مسئلة ٦٧ ان احرم لاجل و قاله تمنع لعم احرم به عمل عليه وان لم يعلم

حج تمتع و قال الشافعي صحيح فانه على ما يقولون في اعران

[دليلنا] ان قد بين ان ما ذكره من اعران لا يجوز فدا طال ذلك ولا احتياط

يقتضى ان ياتى بالحج متمتع لانه ياتى بالحج و العمرة و تارة تمتع بيقين بالاخلاق

مسئلة ٦٨ ان احرم فمضى قال عرف انه حرم شئين ولم يعلم ما هما جعلهما

عمرة و ان نسي فلم يعلم ما احرم منهم او لم يعلم من بهما او باحدهما مثل ذلك

جعلها (جعلها ح) عمره و تمتع و قال الشافعي ان احرم شئين ولم يعلم ما هما فهو قارن على ما

يعبر به ان نسي فلم يعلم ما احرم منهم و لم يعلم هل من بهما و باحدهما فمضى

قولان قال في الام والاملاء لا يجوز له التحري و عنه ان يقرن و نه قال ابو حنيفة وقال

في القديم من لم يفسى ما بواه فاحب اليه ان يقرن فعلى هذا القول قال اصحابه يشترى

[دليلنا] انه لا يخلو ان يكون احرامه بالحج و العمرة و ان كان بالحج فقد

بين انه يجوز له ان يمسح اليه عمره و تمتع به و ان كان بالعمرة فقد صحت العمرة

على الوجهين و اذا حرم بالعمرة لا يمكنه ان يجعلها حجة مع القدرة على اتمام افعان

العمرة فلها قدما جعلها عمره على كل حال

مسئلة ٦٩ التلبية فريضة و رفع الصوت بها سنة و لم احد حدا ذكر كونه

فرصاً و قال الشافعي انها سنة و لم يذكر و اطلاقاً و كهم قالوا رفع الصوت بها سنة و

في عدم اسقاط
لاجر بمجرد
دنيه بل لابد
من التلبية

في احرام من
احرم كل احرام
فلا ان

في حكمه و بيان

في ان التلبية
فريضة و رفع
الصوت به سنة

كتاب الحج

و به قول في الصحبة على عبه الصدوق والسلام على من حاكمه عنه و ابن عمر وعنه
و عطاء و حرم و معاهد و المعنى و مالك و احمد و اسحق

[دليلنا] اجماع الفرق و الاحبار الواردة المتضمنة للامر بالنسبة و طاهرها
بقتضى الوجوب و طريقة الاحتياط تقتضيه و روى حلال بن الربيع عن ابيه ان النبي
صلى الله عليه و آله قال اتاني حرمين فمررتي ان امرتني اومس معي ان يرفعوا صوابهم بالنسبة
او لا لاهلال و طاهر الامر يقتضى الوجوب و الاحتياط و طاهره اقله ان رفع الصوت ايضا
واجب لكن تركه بدليل

في عدم جواز
التلبية في
مسجد مكة

مسئلة ٧٠ لا يلى في مسجد عرفة و به قول مالك و قال شافعي يستحب ذلك
[دليلنا] ان الصحاح يوجب عليه قطع التلبية و به عرفة في الروايات و حصص
معرفات بعد ذلك لم يحركه التسمية و حول قول اردول حار به ذلك لعدم
الاخبار

في عدم جواز
التلبية في
حال الطواف

مسئلة ٧١ لا يلى في حال الطواف لاحد و لا معه و به قول شافعي فيه قولان فان
في الام لا يلى و قال في غير الام انه ذلك لانه يجمع صوته و به قول ابن عباس
[دليلنا] اجماع الفرق على انه يجب على منقطع ان يصنع التلبية عند كل هدة
ببوت مكة و ما روى عنهم عليهم السلام من قواهم هؤلاء يعوقون و يسمون و يلبون
و طافوا اخلوا او كلما لموا عقد و افحرجون لا يجلس ولا يجرم و ايضا روى عن ابن
عمر انه قال لا يلى الطائف و قال سفيان ما كنت احدا يلى و هو يصوف الاعطى من
السائب فالدلالة من قوله انه اجماع لانه لا يحتاج الى

في استحباب
ما زاد على
النسبة الاربع

مسئلة ٧٢ التلبية الاربع لا خلاف في جواز فعلها على خلاف بيننا و بينهم في
كونها فرضا او مالا و به رد عليها عندنا مستحب و قول شافعي انها عليها مناجاة و
ليس بمستحب و حكى اصحابنا في جملة عهده قول ابن عمر: ما ربه
[دليلنا] اجماع الفرق و لا لاف المخصوصة التي رواها اصحابنا عن قوله
ليك المعازج ليك و ما بعدها فلم يعرفها احد من الفقهاء

في عدم جواز
ليس التلبية
بغيره

مسئلة ٧٣ لا يجوز للمرتبة ليس التلبية و به قول في الصحابة على عليه لصلاة

والسلام وابن عمر وعائشة وعطاء وسوس ومجاهد والشافعي ومالك وأحمد
واسحق والشافعي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه وهو الأقوى والآخر لها ذلك وبه
قال أبو حنيفة والثوري وبه قال سعد بن أبي وقاص فإنه أمر سته من يلبس القدرين.
[دليله] الإجماع على أنه دال على تيسر بيع حر مهمل ولا دليل على
جواز لبس ذلك لها في حال الإحرام فطريقة الاحتياط يقتضي تركهما وروى الحديث من
سعد بن رافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال لا تسبق المرأة بالحرارة (الحرام ح) ولا
تلبس القدرين وهذا من وعلمه إجماع الفرق لا يختلفون فيه.

مسألة ٧٣ يكره للمرأة الإحرام فصد به برأيه فإن قدمت به
السنة لم يكن به بأس والشافعي يستحب ذلك ولم يصر
[دليله] إجماع الفرق إجماعهم فطريقة الاحتياط يقتضي أن مع تركه يتحقق
كمال الإحرام وليس على استحبابه تصديق دليل

في كراهة
النساء للمرأة

مسألة ٧٤ من لا يجد الثعلب في الحصى وقصمهم حتى لا يواضعه من الكاهن
على جهنهما وبه قال عمر وابن عمر والشافعي وشروقة بن الربيع والشافعي وأبو حنيفة
وعلمه ابن العراق وقال عطاء وسعد بن سلم أنه أحسنهم غير مقطوعين ولا شيء
عليه وبه قال أحمد بن حنبل وقدره بصرى صحابته وهو الأظهر

في جواز لبس
الحصى من لا يجد
الثعلب

[دليله] أنه دال على لبسهم غير (الأح) مقطوعين لأحلاف في لبس أحرامه وأما
لبسهما كما علم به لأحلاف وروى ابن عمر أن النبي ﷺ قال من لم يجد ثعلبين
فليلبس حصى أو مقطوعهم حتى يتأواضعا من الثعلبين وهذا من وأما إرواه
الأخرى فقد ذكرها في الكتاب العام المقدم ذكره

مسألة ٧٥ من كان معه نعلان وحشيت لا يجوز له أن يلبس لشمشت وقال
أبو حنيفة هو بالحجر يلبس بهما شاء وبه قال من أصحاب الشافعي وقيل في الأم
لا يلبسهما فإن فعل اقتدى

في عدم جواز
لبس الشمشت

[دليله] أنه إذا لم يلبسهما كحل أحرامه بالأحلاف وأما لبسهما ففي كماله
خلاف فالاحتياط يقتضي تركهما.

كتاب الحج

مسئلة ٧٧ من ليس له خمس المقدوعين مع وجود النعدين لرمه القداء هو
منصوص الشافعي و في اصحابه من قل لا فدية عليه و به قال ابو حنيفة
[دليله] طريقة الاحتياط فانه ذكر ثرب فدية يمين و ادالم بعد فدية حلال و
ايضا ما روي عنهم عليهم السلام من قولهم ان من ليس له لا يحل له لسه و ان كان طعاما
لا يحل له اكله فعليه فدية و ذلك داخل فيه.

مسئلة ٧٨ من لا يجد مراً او وجد سر و لا لسه ولا فدية عليه ولا تلممه فقه
و به قال ابن عباس و الشافعي و الثوري و احمد بن حنبل و ابو ثور و قال مالك لا يفعل
ذلك فان فعل فدية بعد و قال ابو حنيفة لا لسه حلال و اذا عدم الارار لسه معشوق
فان لسه غير معشوق فعليه القداء و ما ذكره (ذكر ح) اصحابه حوار لسه عند عدم
الازار و اذا لسه فعليه القداء

[دليله] ما ذكره في الخب المذكور من الاحمر و ايهام و اولاد من يسه و لم
يذكر و فقه و لا وجوب الفدية و ايضاً لاصل برائة الدم و جعلها محتاج الى دليل
مسئلة ٧٩ من ليس انفسه و ن دحر كفيه فيه و لم يدح سديه في كفيه ولا
يلسه مقلو. كان عليه القداء و به قال الشافعي و قال ابو حنيفة لا تشي عليه و حتى توشح
به كالرداء لا تشي عليه بالاخلاق.

[دليله] طريقة الاحتياط و المصنع على تمام الاحرام و صحة نسكه اذا اقتدى و
ليس على قول من اسقطها ذلك و روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قل لا ينس المحرم
القميص ولا الاقيمة.

مسئلة ٨٠ لا يجوز للمحرم ليس السوداء و لم يكره احد من الفقهاء ذلك.
[دليله] اجماع العروة و طريقة الاحتياط.

مسئلة ٨١ يجب على المحرم كشف راسه و الاخلاق و كشف وجهه غير و حب
و به قال في اصحابه على عليه الصلوة و السلام و عمرو عثمان و عبد الرحمن و سعد بن
ابى و قيس و ابن عباس و ابن الزبير و زيد بن ثابت و حابر و مروان بن الحكم و لا
محالف لهم فيه و به قال الشافعي و الثوري و احمد و اسحق و قال ابو حنيفة و مالك

يجب عليه كشف وجهه

[دليل] إجماع العرف و إجماع الأصل لإداحة من ادعى الحظر فبعبه الدلالة.

مسئلة ٨٢ إذا حمل على راسه مكثلا او غيره لرمه الغداء و به قال الشافعي و

قال ابو حنيفة لا يلزم و به قال عطاء

[دليلا] عموم ما روى عن عطاء راسه ان عليه الغدنة ولم يفصلوا

مسئلة ٨٣ راسه المحرم ثم صر ساعة ثم لمس شئاً آخر ثم لمس بعد ساعة

فعليه عن كل لسة كفارة سواء كان من الأولى او لم يكن بذكر و كذلك الحكم في الطيب

و قال الشافعي ان كان من الأولى لرمته الكفارة ثابته قولاً واحداً وان لم يكن فعبها

قولاً في ان يقدح ثم حن فعليه كفارة واحدة و به قال محمد و قال في الامام والاملاء

مثل ما قلناه و به قال ابو حنيفة و ابو يوسف.

[دليل] انه لا خلاف انه يرمه بكل لسة اذ رمة فمن ادعى ما حمله فعليه الدلالة

و يرميه الاحتياط بنفسه ما قلناه لان معه سره دمه يفي

مسئلة ٨٤ إذا وطئ للمحرم نسيب او لمس او تعصب نسيباً لم يرمه الكفارة و به

قال الشافعي و عطاء بن ربيح و لثوري و احمد و اسحق و قال ابو حنيفة و مالك

عليه القدية.

[دليل] إجماع العرف و إجماعهم وطريقه برأيه لدمه و روى عن النبي ﷺ

انه قال فع من امتي الا ان لا يمس من و الحظا و ما استكرهوا عليه

مسئلة ٨٥ إذا لمس اسدي في حن احرامه وحب عليه رعه في الحنل اذا ذكر

في استدم ذلك لرمه بعد و اذا ذكر رعه فلا نية عليه من رسه بل يشقه من اسفله و

في الشافعي يرمعه من رسه و حتى عن بعض السماع انه قال يرمعه من اسفله ما ان

يشقه حتى لا يعضي و هذا مثل ما قلناه ان كان لسه قبل الاحرام رعه من راسه.

[دليلا] طريقة الاحتياط فيه حتى يمس كما قلناه كحل احرامه بلا خلاف و اذا

لم يفعل فعليه الخلاف و حب ناصر نية بذلك معصية ذكرناها في الكتاب الكبير

مسئلة ٨٦ إذا لمس و طيب مع الذكر فعليه الغدنة بنفس الفعل سواء استدامه

في حنل لكن
على الراس

في بعد الكفارة
بذكر او ليس

في عدم وجوب
الكفارة بالوطئ
و نسيب نسيباً

في وجوب
الغرة اذا
ليس نسيباً

في وجوب الغدنة
بنفس الفعل

كتاب الخلاف

و به قال عمر (ابن عمر بن الخطاب) و جابر.

[دليلنا] ان الأصل لأباحه وبرائة الدمة فمن حطره أو حجب به كفارة فعلية
الدلالة و كذلك الخلاف في الترحمة والحرر وحوش و الفح و النجوم (المزح)
واليتفح.

في حكم الدهن

مسئلة ٩٠ الدهن على صرحت صحت و عمر بن الخطاب هو المتبعج والورد و
الرمق والجبري و البيلور واللب و في معناه لأحلاف و في المدة على أي وجه
استعمله و صرحت ثانياً ليس يصب هذا المزج والامتزاج من الدمان والورد و
اسم لا يجوز عند الأدهن به على وجه يجوز فيه الخلاف فيما وجوب الكفارة
بالأدهن بما قلناه قد ثبت ان في هذا الأصل برائة الدمة و حثفت الماش على ادمه
مدايب فقلنا ووجهه فيه العدي على كرحال و في الحسن من مزاج من حتى لاقدية
فيه جدان و قال لشافعي فيه العدة و ان كان له حبة ولا قدمه فيما عداها و قال مالك
ان دهن به يظهر دمه فيه العدة و ان كان في دمه من دمه فلا قدمه

[دليلنا] ان الأصل برائة الدمة فمن أوجده العدة فعليه الدلالة و روى ان
عمر ان النبي ﷺ أدهن و هو محرم بزيت

مسئلة ٩١ من كان دمه فيه زبي من الطاهر فعليه العدة على خمسة الاحوال
و قال مالك ان عتبه ليس فلا عدة و قال شافعي ان كان يضافه اقيه من معن اولون
وورائحه فعليه العدة و ان بقي له وصف و منه نجتته فعليه العدة قولاً واحداً و ان لم يبق
غير لونه و ما بقي ربح ولا طعم فيه فبالا حدهم مثل ما قلناه و شافعي لاقدية عليه.
[دليلنا] عموم لأباحه في ان من اصبغ لا يحل له كله و حثفت عليه العدة
و طريقه الاحتياط ايضاً تقتضيه.

في ان كان دمه
فيه الطيب

مسئلة ٩٢ المعصر و احشاء ليس من يصب في ليس المعصر كان مكروهاً و
ليس عليه عدة و به قال لشافعي و قال ابو حنيفة هم صيوان فمن ليس المعصر و كان
معدوماً مشعراً فعليه العدة و الا فلا قدمه عليه.

في المعصر
و الاحشاء

[دليلنا] ان الأصل لأباحه وبرائة الدمة فمن حطرها أو أوجده العدة باستعمالها

کتاب الفصحی

فعله بالدلالة والاحتمال مبرجة عن امر است عليهم السلام من ذلك لمن من لصب
وروى ان عمر بن الخطاب اصر على غداؤه من حمير فبين مصرحين وهو محرم فقال
هذه النيب فقال علي بن ابي طالب عنه الصلوة في الاما من احد يجمع السنة
فكثرت عمر

مسئله ۹۳ ادامہ صید اگر اخیر مہ علماء البحریم رضا کالغالبیہ والمکتب
والکافور د کان معلولاً مہ زرد او دھن د فعلیہ الدیہ فی موصع کان مہ مدہ و
لو بمقمہ و لک اوسعد مہ و حق مہ و مہ قال الشافعی و قال ابو حنیفہ لو اتبع الطیب
ولا قد مہ و عمدہ و عمدہ الشافعی د مہ المدینہ مہ سواء و اماث مہ حشی حرجہ
طست فداواہ

[دينه] عدوه لاجار ذنى ورس ومن استغفر الجنب رعيه لهدية وهي
عامة في جميع الاماكن وطريقه لاحتساب من اقصى الاماكن لغيره من رعيه يقيم و
ان لم يكفر فيه الخلاف.

مسئله ۹۴ و ن کاب طلس در محو قوا ان علی بنده همه شئی فعلیه
المدنه و ن ام مدی مد فلا فیه وان کاب ن - عمر مدوی نامود وانمرو لکافور
فب علق بنده نجهت فعلیه بنده و ن - فی ان علی به رائجته فیله قولان
[دلیل] عموم لاجل و صریحه لاحد مد بنده

[illegible]

مسئله ۹۹. اگره شجره افعود عند العصر الذي يشره مصر وان حار في رفق
المطربين احدث عسى معه وفيه انا فعي لايس يسلث وان مجلس عند رحن متطيط
(وط) عند اكمه وفي حوقها و هي حمر دالم بعيد ديك ون قيد لاستشاه كره له

دائمًا لا تخلو من عند الميت وفي حروفه وإن ذهبت طيبه ولا أدماره

أدبهم، جماع العرقه فانها منصوبه لهم و صرقة الاجتماع نفتى ذلك.

مسئلة ٩٧ مكره للمحرم ان يحمل الطيب في حرقه، يشمها من فعل فعليه الهدية

في جعل لطيف
في حرقه وشده

و قد اشتهر لا كفاً له عليه ولا يسره.

[دلیل] عموم لاجرا، نوار، فی الجمله، و فہم لم یفقدوا فی دلائل و

طريقة الاحتياط تقتضي ماقدما.

مسئلہ ۱۸۰ : لا بدیہ والمحد، ان دخلتی کلمہ کلمہ ولا بدیہ مع الاختیار بالاحزاب وان

في حارة
حارة البرية

حقول الممرحرو علمه عدد و حده ، بفرقة لعدد ما بين ٤ - ٥ : الحقول و حداثا ، فهي

ذلك ثلاث شهر بصدقة في خمسة الراس وفي اية حذقة، حتى راس ليراس وصدقة

اور کابل سے اس وقت تک کہ وہ

دائمت [قوله تعالى ولا تدعوا لذنوبكم ولو كنتم تعلمون] يقع عليه اسم الحلق

نہم قلو من کان منکم یزید اولہ ذی من - بعدہ و معنہ فخلق ففدۃ

فما يقيم عليه هذا الاسم . مع فيه اعداد

مسئله ۹۹ اد حیدر اور من ثلاث شعرا لا یرمه لہ ۴۰ و تصدیق ۴۰ استقطاع

میں جتنی افسوس
میں بلاشبہ میرا ہے

و قال الشافعي تصديق مني و جاف من مدعي كل مدعي و حق ثلاث شياء و جاف

ذرههم و هاند اوله في بيت لى مدي اذابت بصرها و هدا في الاصحاح الثمته و في ثلاث

حصص تان في الثلث دعا اول واحد ثم روي به لافو - ثمه و - محامد لاشي عليه

عن مالك بن النضر عن كقول الشافعي و قول معاوية.

دليلنا ان الاصل براءة الذمة لا ان يراه سب لعمى و هـ اصدفه وضيق و

دعوتی لایقہ ای ہے کہ انہی سبھوں میں سے جس میں سے تمہارے لئے اور اچھے وقت نہ ملے

أما واحد من اثنين في الشيء فلهذا الموضوع

مسئلہ ۱۰۰۔ میں قلابہ سے بددلت لڑنے سے بددلتوں کو قلم دور دلت لڑنے سے کل

فی قلمی بالذکر

جميع هذه من كلامه عليه السلام في قصة حمزة (عليه السلام) في أحد يومين من أيام بدر، رواه

بعض أصحاب دار القم قدر من دانت من دانت خمسة من المديون فعملوا الصدقة و قدس

كتاب الحج

الشافعي ان قلم ثلاث اصبع لزمته فدية سواء كانت من يدو احده، ومن اليدس و ان قلم الاطعار كلها لزمته اصبعة فدية واحدة اذا كان في محبس و احد وان كان في مجالس لزمه عن كل ثلاثة فدية وهكذا قوله في شعر أمة كلمب حلق ثلاث شعرات لزمته فدية وان حلق جميع الرأس لزمته فدية واحدة

[دليلنا] اجماع العروة واحداهم و اصباعا فلما جمع على وجوب تعلق الدم به وصافوه ليس عليه دليل والاصل برأيه اربعة واحدا الخاصة في ذلك وقبض كرهاها. **مسئلة ١٠١٩** اذا قصص شعرا واحدا تصدى بمد من طعام ولشافعي فيه ثلاثة اقوال احده مثل ما قلناه والثاني فيه درهم ولثالث فيه ثلث شبة و ان قلم ثلاثة اظفير في ثلاثة اوقات ففي كل واحد ثلثة قوال ولا يقول اذا تكاملت ثلاثة فيها دم وفي اصبعه من قال دم وليس هو المذهب عندهم.

[دليلنا] اجماع العروة على ما قلناه واحداهم و طريقة الاحتياط وفي اعتبار المد وطريقة رائة الدمة في المص من احدث شاة او ثلث شبة و درهم كدلت.

مسئلة ١٠٢٠ من حلق اوقلا من سبأ لم يلزمه الفداء والصبي يلزمه فداؤه باصباعا كان او عامداً فاما اذا فعل ذلك جاهلا لزمه الفداء على كل حال وقال الشافعي يلزمه الفداء عما كان او جاهلا باصباحا او من اراد ان عقلة يحسون او اعمه فعليه قولان [دليلنا] اجماع العروة و برائة الدمة وما روى عن النبي عليه السلام من قوله رفع عن امتي ثمة الحنطة والسيب وما استكرهوه عليه فاما الصبي والاحلاق فيه انه يلزمه الفداء و ان كان ناسيا.

مسئلة ١٠٢١ يجوز للمحرم ان يحلق رأسه محل ولا شئ عليه وانه قال الشافعي وقيل مائة و اوبجميعه ليس له ذلك فان فعل فعليه اصمان والصمان عند ابي حنيفة صدقة

[دليلنا] ان الاصل برائة الدمة ودفعها يحتاج الى دليل

مسئلة ١٠٢٢ المحلل لا يجوز له ان يحلق رأس المحرم يحس اذا كان عالما بحاله لا ناديه ولا يعير اذنه فان فعل لم يلزمه الفداء و قال الشافعي ان حلقه بغيره لزم الاخر

في كفارة قلم الظفر

في عدم الفداء على الجنين والقدم باصباحا

في عدم جوار للمحرم محس رأسه المحلل

في عدم جوار حلق المحلل رأس المحرم

كتاب الخلاف

العذبة ولا تلزم الحاقه و ن حلقه مكرها او تائما فقه قولان احدهما على الحاق
العذبة ولا شئ على المحرم و به قول مالك و الآخر به يلزم المحرم لعذبة ويرجع
هو على الحاقه و قل ابو حنيفة على المحرم و به و على الحاق صدقة والصدقة فيه
نصف صاع.

[دليلا] ان الاصل برائة الدمة وشعلها يحتاج الى دليل

مسئلة ٩٥٥ اذا حلق محرم رأسه محرم لا يلزمه شئ و ان كان قد فعل قسيحا
وقال ابو حنيفة ان كان بدنه فعلى الادب اعذبه وعلى الحاق صدقة و قل الشافعي كالمحل
يحلق رأس المحرم ان كان دمه لزمه لزمه العذبة و ان كان مكرها على قولان و ان
كان به كذا فعلى وجهين فاما لمحرمه فانه ان كان دمه لزمه العذبة و ان كان به
امره لم يلزمه شئ (فداءخ).

[دليلا] ان الاصل برائة الدمة فعلى من شعلها الدليل

مسئلة ٩٥٦ الا يجوز لائتمن من اذنه لسماء و ارحل و يشافعي فيه قولان
احدهما مثل فلهاء و الآخر انه لا بأس به و قد دلت عليه في طيب فان كان فيه طيب
فلا يجوز ومن استعمله فعليه الفداء.

[دليلا] اجماع الفرقة واخبارهم و طريقة الاحتياط و قول المسمى عليه السلام الحاج
اشعث اعمر و ذلك ينهي الاحتياط

مسئلة ٩٥٧ يجوز للمحرم ان يغتسل ولا يجوز له ان يرتس في الماء ويكره له
ان يذلل حنكه و رأسه من بعض الماء عليه فان سقط شئ من شعره لم يدرمه شئ و
متى ارتس في الماء لزمه الفداء وهو المائدة و التماثل (المسألة) لتمام (ح) و قل الشافعي
و باقي الفقهاء لا بأس بذلك الا انه قل ان سقط شئ من شعره فلا حوط ان يعذبه

[دليلا] اجماع الفرقة على ان الارتس لا يجوز و طريقة الاحتياط تقتضي الا
مقتنع منه و ما اذا ارتس فقد عصى رأسه بالماء و ما اوجب الفداء في تعصية الرأس او حبه
هي هنا لدخوله في العموم.

مسئلة ٩٥٨ يجوز للمحرم ان يدخل الحمام و رالة لوسخ من جسمه ويكره له

في اذنه لا شئ
على محرم حلق
رأسه محرم

في كراهة
الاكتحال
باللحم

في جوار
الاضفار و عدم
جوار الارتس

في جوار دخول
الحمام للمحرم

كتاب الحج

دلت بديه وبه قال الشافعي غير انه لم يكره الدلت وقال مالك عليه الفدية
 [دلت] ان الاصل برائة لدمة والاحقة فمن حضره او اوج عليه شيئاً فعليه
 الدلالة

في كراهة غسل
 الرأس بالخطمي
 والسر

مسئلة ١٠٩٩ ب يصر راسه بالخطمي والسر وان فعله لم يدرمه الفداء
 وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة عليه الفدية.

[دليماً] برائة لدمة في الاصل فمن شغلها فعليه الدلالة

مسئلة ١١٠٠ ب يصر لدمه ان يحتمل وفي الشافعي لا بأس به وفي مالك لا يفعل.

[دليماً] ان الاصل لادحة فعلى من منع منه لدلالة وما كراهته فعليه اجماع

الفرقة وروى عن بن عباس انه قال احتدم رسول الله ﷺ وهو محرم وذلك يدل على
 انه ليس بمحذور

في بطلان تكبير
 المحرم وبطلان
 عقد المحرم
 وان كان ركعاً

مسئلة ١١١١ اذا كان الولي او وكيله والروح او ذله في الفصول او امرئ محرمين

او واحد منهم محرماً فلكع وطوى في الصلاة على عليه اصوله والسلام وعصر
 و ابن عمرو ريدن ثوب ولا يحلف لهم في الصلاة والله ذهب في الثوبين سميد بن
 المسيب وسليمان بن يسار و لرهري وفي عقهاء مالك والشافعي والأوراعي و احمد
 واسحق وقالت طائفة انه لا تامة الاحرام في عقد المباح بوجه ذهب اليه الثوري و
 روحيفة واصحبه وبروه لبر ووجه ح) عن لحام

[دليماً] اجماع الفرقة واحكامهم فانهم لا يحتلجون في ذلك وايضا طرفة لاحتياط

تقتضيه لانه اذا عقد في حال الاحلال كان العقد صحيحاً بالاحلاف وان عقد في حال الاحرام
 فعليه الخلاف وايضاً فاستباحة المباح لا تحوز لا بحكم شرعي بالاحلاف ولا دليل في
 اشرع على استحقاته بالعقد حال الاحرام وروى ابن (عنه ح) بن عثمان عن عثمان
 (عمران ح) ان النسي بيمينه قال لا يسكح المحرم ولا يسكح ولا يحط وهذا نص

مسئلة ١١١٣ اذا اشكل الامر فلا يدرى هل وقع في حال الاحرام او قبله والعقد

صحيح لان الاصل الادحة (عدم الاحرام ح) ونفق الشافعي والاحوجه عندى تجديد العقد
 لانه اذا حدد فان كان وقع العقد الاول حال الاحلال فلا يضر هدا شيئاً وان كان وقع العقد

في حكم التك
 في الله واقع في
 حال الاحرام
 اوليه

كتاب الخلاف

حال الاحرام فيكون هذا العقد صحيحاً فلا احتياط يفرض تحديده على ما يسهل

مسئلة ١١٣ ان اختلفا فقالت: وقع العقد بعد احرامك وقال هو وقع قبله والقول قول الزوج بالاخلاف بينهما وبين الشافعي وان كان بالصد من ذلك ودعتاه كالخلاف لا وقال كنت حراما حكم عليه بتحريم الوصي ولزمه نصب المهر وهذا ايضا يسمى ان يكون مدعا ويسقط الخلاف فيها والحكم في الامة والحر سواء اذا اختلف او اختلف السيد والزوج.

في اختلاف الزوج والزوج

مسئلة ١١٤ اذا عقد المحرم على نفسه عالما بنحر من ذلك او دخل بها وان لم يكن عالما فارق بينهما ولا تحل له اذا ولم يوافق عليه احد من العقهاء [دليلا] اجماع ائمة وطريقا للاحتياط واحد هم قد ذكرناه في الكتاب الكبير. **مسئلة ١١٥** لا يجوز للمحرم ان يشهد على المكاح وقد اشتهى لاس به وقد اوصى به الاسطخري من اصحابه مثل ما قلناه

في انه يفرق بينهما عند عالما بالتحريم او رجل بها وان لم يكن عالما

[دليلا] اجماع العريقة وصرح به الاحتياط وروى عن النبي ﷺ انه قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يشهد هذا امر

في انه لا يجوز للمحرم ان يشهد على النكاح

مسئلة ١١٦ كان وضع حكما سلطان العقد في المحرم يفرق بينهما بالاطلاق وبه قال الشافعي وقال مالك يفرق بينهما بطلقة وكذلك كل مكاح وقع فاسداً عنده يفرق بينهما بطلقة

في عدم الحاجة الى الطلاق

[دليل] اجماع العريقة وايضا بالطلاق فرغ على ثبوت العقد وهذا لم يثبت العقد كيف يطرأ عليه اطلاق والحر الذي قدمه من المهي عن مكاح المحرم يد على فساد لاس الهى يدل على فساد المهي عنه على ما بين في الاصول.

مسئلة ١١٧ للمحرم ان يرجع زوجته سواء طلقها حالا لائم احرم رطبها، وهو محرم وبه قال الشافعي وقال احمد لا يجوز ذلك.

في ان المحرم اذا رجع زوجته المطلقة

[دليل] قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن في ذلك ولم يفصل وقال فاصداً معروفة او تسريحاً بحسن والامساك هو المراجعة ولم يفصل فوجب حملها على عمومها. **مسئلة ١١٨** للمحرم ان يستظل ثوب ينصه عالم يمكن فوق راسه بالاخلاف و

في جواز الاستظلال بالثوب عالم يمكن فوق الراس

كتاب الحج

إذا كان فوق رأسه مثل الخمسة والعمارية و اليهودح فلا يحور له ذلك سائر أفا ما
كان نازلا فلا بأس أن يقعد تحت الحيمة والحاء والبيوت ومه قال مالك وأحمد وقل
الشافعي يحور له ذلك كيف ما ستر

[دليلنا إجماع الفرق وحريفة لأحسب لانه إذا لم يستصرح إحراره كاملا فلا
خلاف وإذا ستر ففيه خلاف و روى عن من عمره قال أصبح لمن أحرمت له فامرء
بالظهور للشمس.

مسئلة ١١٩ حرمه بمسألة في أمره دخلوا كان أو امرئة ومه قال الشافعي
في ستر إحراره وقل في الأم له ب حذر في امرئة
[دليلنا إجماع و رقة وطره لأحسب

مسئلة ١٢٠ حور إحراره بمسألة في أمره و ثاب غيره ومه قال الشافعي و قال
أحمد أكره له أن يعزل ثاب غيره
[دليلنا إجماع الفرق و رقة لدمه و رقة لأحسب فمن ادعى خلاف ذلك
فمعه اجالة

مسئلة ١٢١ حور دخول ماله أو خلافه يحور عندنا دخولها لئلا ومه قل
الشافعي وحمية الفقه وحتي عن أن حرمه عن عطا له قال أكره دخولها لبلا
[دليلنا إجماع لأحسب و رقة تحتاح لي دليل

مسئلة ١٢٢ الادعية المحصورة التي ذكرها في الكتب عند دخول مكة و
المسجد الحرام ومشاهده الكعبة لأمرها حد من الفقهاء ولهم ادعية غيرها
[دليلنا عمل الطائفة بما أوردناه

مسئلة ١٢٣ رفع اليد عن مشاهد الكعبة لأمره صحها و قال الشافعي
ذلك مستحب

[دليلنا أن الأصار مائة لدمه وشعلها بواجب أو مندب يحتاج الى دليل

مسئلة ١٢٤ المستحب (مستحب) أن يستلم الحجر بجميع يديه فإن لم يتمكن
واستلمه بعضه إحراره وللشافعي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه والثاني قاله في الأم

فيه لا يجزئ

[دليلنا] اجماع الفرقة.

مسئلة ١٢٥ استلام الركن الذي فيه الحجر لاختلاف فيه ودق الاركان مستحب استلامها فيه قال ابن عباس وابن ابي حنبل وقال الشافعي لاستلماها يعني الشافعيين وفيه قال عمرو وابن عمرو معوية [دليلنا] اجماع الفرقة وعمهيهو حصارهم وطريقة الاحتياط تقتضيه لان فعل ذلك لا يضر على حال للاختلاف.

في استلام الاركان

مسئلة ١٢٦ : يستحب استلام الركن اليماني على ما يراه وفيه قال الشافعي وقال يصح بدنه عليه ويقبلها ولا يقبل الركن وفيه قال مالك الا انه قيل يصح بدنه على وفيه ولا يقبلها. وقال ابو حنيفة لا يستلما اصلا

في نحوه استلام الركن اليماني

[دليلنا] ان ما قلناه مروى عن ابن عمرو حنبل وموسميد الحدي وابن هريرة ولا مضاف لهم في الصحابة وايضا عليه اجماع الفرقة واحصارهم وطريقة الاحتياط تقتضيه

مسئلة ١٢٧ لا يكره قرأته القرآن في حال الطواف بل هي مستحبة وفيه قال الشافعي وحكي ذلك عن معاهد وقال مالك والاوزاعي اكره قرأته القرآن في الطواف. [دليلنا] كلما ورد من فصل قرأته القرآن لا يختص بمكان دون مكان وايضا قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وقوله فاقروا تيسر منه يدلان عليه

في استحباب قراءة القرآن حال الطواف

مسئلة ١٢٨ لا فصل ان يقول طواف وحواف وتلوة الطواف قال شوط وشوطان وثلاثة اشواذ جاز وقال الشافعي اكره ذكر الشواذ وفيه قال معاهد. [دليلنا] اجماع الفرقة وايضا لا اصل في الاماحة.

في ان الفصل ان يقول طواف وحواف وتلوة

مسئلة ١٢٩ لا يجوز الطواف الا على طهارة من حدث وبحس وستر العورة فان احل مشى من ذلك لم يصح طوافه ولا يعتد به وفيه قال مالك والشافعي والاوزاعي وعدة اهل العلم وقال ابو حنيفة ان طاف على غير طهارة فان اقام بمكة اعادة وان عاد الى بلده وكان محدثا فعليه دم شاة وان كان حيا فعليه دابة

في الطهارة وستر العورة في الطواف

[دليلنا] اجماع الفرقة وطريقة الاحتياط لانه اذا حاف على طهارة صح طوافه

كتاب الحج

بلا خلاف وليس على صحته ان طاف بمير طهارة دليل وروى عنه ان النبي لما اراد ان يطوف توسعاً ثم طاف وقد قال عليه و الله السلام جنوا عني هنا سككم وهذا امر يقتضي الاحتياط و روى ابن عباس عن النبي ﷺ انه قال الطواف ببيتك صلواة الا ان الله تعالى احل فيه النطق و قل ~~ولا تنطقوا~~ لا صلوة الا بظهور فوجب ان يكون حكم الطواف حكمه.

في حكم الحدث في حال الطواف

مسئلة ١٣٠ من صلى على وضوء وحدث في حلاله انصرف وتوضأ وعاد فان كان راد على النصف بنى عنه من لم يرد عاد الطواف وقال الشافعي ان لم يطل الفصل بنى قولاً واحداً ولم يفسد راد ما فعله قولان قال في التقديم استأنف وقل في التحديد بنى وهو المذهب عندهم ولم يفصل.

[دليل] اجماع العرفه و خبرهم و طريقة الاحتياط فانه ان لم يجر النصف و اعاد صح طوافه بالاحلاف.

في حكم من ذلك من غير وضوء وعاد على بلدته

مسئلة ١٣١ متى طاف على غير وضوء وعاد على بلدته رجع وعاد الطواف مع الامان وان لم يمكنه استأنف من طواف عنه وقال الشافعي رجع ويطوف ولم يفصل وقال ابو حنيفة يجزئه بدم.

[دليل] اجماع العرفه واحد رهم وطريقة الاحتياط لان من طاف على ما قبله برئت دعوته بالاحلاف وسقط الغرم من عنه هذا على ابي حنيفة واما على الشافعي فقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج

في دخول الحجر في الطواف

مسئلة ١٣٢ : الطواف بحور (بحر) ان يكون حول البيت والحجر معافان سلك الحجر لم يعتد به فيه قال الكوفي وقال ابو حنيفة اذا سلك الحجر احرام [دليل] اجماع العرفه وطريقة الاحتياط لان من صلى على ما قبله برئت دعوته بالاحلاف وسقط الغرم من عنه و اذا لم يعمل فعه بالاحلاف

في ان يمس يده حتى طاف بالبدية ورمزم لم يجزه

مسئلة ١٣٣ اذا تسعد من لست حتى يطوف بالبقاة ورمزم لم يجزه وقال الشافعي يجزئه. [دليلاً] ان ما ذكره مقطوع على احرائه وما ذكره ليس على احرائه دليل

فالاختياط أيضاً يقتضى ما قلناه

مسألة ١٣٢ إذا صاب منكوساً وهو ان يحسن ليست على نية ولا بحرية وعلمه
 إلا عدة وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ان اقامه منكوساً عاد وبه عدد الى بده حمره بدم
 [دليل] اجماع الفرق وطريقة الاحتياط والقض على دله الدمة اذا فعل ما
 قلناه وعدم القطع اذا فعل خلافه وايضاً لا خلاف ان السبي بالحق بعد عافيه وقد قال
 جندوا عسى مما سلككم فمن حاله لا يجد به

في هذا جواب
 الطوائف المنكوسة

مسألة ١٣٣ كيفية الطواف ان يمشي في سبع دوافع من الحجر ثم ياتي الى
 الموضع الذي بدء منه من تراء ولو حذوه منها لم يحرمه ولم يجر له السوء حتى يعود
 اليها فيأتي بها وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة عليه ان يصوف سبعة ايامه دائمي معصية
 وهو اربع من سبع احرامه فان عاد الى بده حمره بدم وان اقل من اربع لم يحرمه
 [دليل] طريقة الاحتياط وهو لا و من سبع دوافع من نقص لا يكون
 قد مثل المأمور وفعل السبي بالحق لانه لا خلاف به ان له قتلناه

في كيفية الطواف

مسألة ١٣٤ لا سعي ان يصوف لأشياء مع عدة وانما صوف ركباً اذا كان
 عليلاً او من لا يقدر عليه فان حالف وطوف ركباً حرمه بدم بدمه دم وقال الشافعي
 الركب مكروه فان فعله لم يفسد عليه شيء من صلاته كمن سجد وحده وقال أبو حنيفة
 لا يركب الا من عد من مرضي في صلاته ففعله به
 [دليل] اجماع الفرق في لا خلاف بينهم في حرمة دم الركب الدم فاحتج
 الى دليل والاصل براءة الدمة

في احوال الركب

مسألة ١٣٥ اذا صاب وجهه الى ناحية لا يحرمه وقد قال حنيفة وفيما استحب
 الشافعي لاص للشافعي فيه والذي بحثي على مذهبه به بحرية
 [دليل] طريقة الاحتياط ونقطع على براءة الدمة اذا فعل ما قلناه وليس على
 ما قالوه دليل

في دمن طائف
 وانه في الدمة
 لا يحترمه

مسألة ١٣٦ ركباً الطواف واحتمل عند كثير صحاح وبه قال عامة أهل العلم
 ابو حنيفة ومالك والاوزاعي والثوري والشافعي فيه قولان حدهم مثل ما قلناه والآخر

في وجود صوره
 الطواف

كتاب الحج

انهم، غير واحتسب وهو اصح القولين عندهم وانه قال قوم من اصحابنا .

[دليلاً] قوله تعالى واتحدوا من قبل الله ميثاقهم صلى الله عليه وسلم من مقتضى الواجب وطريقة الاحتياط ايضاً . فمقتضى لانه قد صلاهما . رثت دمه ، يبقين وادانهم يصلحهما فيه .
والخلاف واحد في هذا المعنى . فشر من ان يقتضي ان ذرهما وبيت اوجه في الرواية
المختلفة لهما ولا خلاف ان لسي عليه السلام صلاهما وصاهر ذلك مقتضى الواجب

في اصحابنا
ان يكون
الركعتين
حطب المقام

مسئلة ١٣٩ . يستحب ان يصلي الركعتين حطب المقام من لم يعمل ومن في غيره
اجراء وانه قال الشافعي وفي حديثه ان لم يصليهما ، حطب المقام . فعليه دم . وفي الثوري
يأتي بهما في الحرم .

[دليل] انه لا خلاف ان الصلوة في غيره محرمة ولا تحب عليه الاعادة و
حرمه . دم يحتاج الى دليل لان اصل برائة الدمة

في ان الصبي
من الصبي
والمرأة يركن

مسئلة ١٤٠ . الصبي من الصلوة والحركة ركعتين لا يتم الحج الا به فان تركه او ترك
بعضه ولو حصوة واحدة لم يحد له الصلوة حتى ينشأ منه وبه قالت عايشة واليه ذهب
مالك والشافعي وحمد واسحق وفي ابن مسعود وابن عباس واي من كتب السعي سنة
وليس بواجب . وقيل ابو حنيفة واحد وليس بركن . وهو بمنزلة الميت . لمرد لفة من
تركه فعليه دم .

[دليل] احمد مع لفرقة وسريعة الاحتياط في برائة الدمة . وفعل النبي عليه السلام واخبره
بالاقتداء به وروى عن النبي عليه السلام انه قال ان شئ تعالي كتب عليكم الصلوة ومعهما فرس .

في صبي
انصافاً والمرأة

مسئلة ١٤١ . الصبي من الصلوة والحركة سنة مستندة بالصلوة ويحكم بالمرودة بالخلاف
بين اهل العلم وصعته ان عد دمه اي المرودة دفعة ورجوعه الى الصلوة اخرى بدمه . والله
ويحكم بالمرودة وحدها او عليه جميع الفقهاء واهل علم الا اهل الصلوة وان حرروا . وانكر
الصبر في من اصحاب الشافعي . فبه اعتزداً لذهاب الى المرودة والرجوع الى الصلوة دفعة
واحدة وحكي عن ابن جرير انه استفتي وفي حديثه وحمل الفتيا الى ان يركن لصبر في فافتى
بمثله . وحمل الفتى الى ان يحق المروري . فخط على وقت الصلوة في ضامه انه يحسب
حريره . فام الصبر في علمي فتد .

كتاب الخلاف

[دليلاً] على ما قدمه اجماع الفرقه واخبارهم وايضاً في خبر جابر ان النبي ﷺ يده بالصفاء وحتم بالمرورة فلو كان ما قلوه صحيحاً لك ان ختمه بالصفاء وذلك باطن بالاتفاق

مسئله ١٤٢ يكفى في السعي ان يصوف ما بين الصفا والمرورة ومن لم يصعد عليهما وبه قال جميع الفقهاء وقل ان السو كليل من اصحاب الشافعي لا يبد ان يصعد عليهما ولو شيئاً يسيراً.

في عدم وجوب الصعود على الصفا والمرورة في السعي

[دليلاً] قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يطوف بهما واجمع المفسرون على انه اراد ان يطوف بينهما ومن انتهى اليهما فقد طاف بهما والاحبار كلهم ذلة على ما قدمناه وعليه اجماع الفرقه.

مسئله ١٤٣ اذا صافى من الصفا والمرورة سمع وهو عند الصفا اعد السعي من اوله لانه يده بالمرورة وقار الفقهاء بسقط الاول وسن على انه يده الصفا فيصير اليه شوصاً آخر [دليلاً] اجماع الفرقه واحبارهم وطريقة الاحتياط بقصبة لانه اذا اعد برئب دمه بقيت وهذا لم يعد فيه الخلاف

في عادة السعي اذا سعي سبغاً وهو عند الصفا

مسئله ١٤٤ اقول العمر خمسة الاحرام والبلية والصواف والسعي بين الصفا والمرورة والتقصير وان حلق جاز والتقصير اصيل وبعد الحج الحلق اصيل وقل الشافعي اربعة في احد قوليه الاحرام والصواف والسعي والحلق او التقصير والحلق اصيل وفي القول الاخر ثلثة والحلق او التقصير ليس فيها وانما هو اطلاق محذور.

في افعال العمرة

[دليلاً] اجماع الفرقه وطريقة الاحتياط لانه اذا فعل ما قلناه فقد اتى بكمال العمرة بلا خلاف وان لم يفعل ففيه الخلاف

مسئله ١٤٥ هدى التمتع (التمتع ح) لا يجوز تجره لا بمضى وقل الشافعي يجزه على المرورة ومن تجره بمكة حاراي موضع شاء

في ان هدى التمتع لا يجوز تجره الا بئس

[دليلاً] اجماع الفرقه واحبارهم

مسئله ١٤٦ من ليس على رأسه شئ من الشعر مثل ان يكون اصلع او اقرع فعله ن بمر الموسى على رأسه استحساناً وبه قال الشافعي وقل ابو حنيفة يجب عليه ذلك.

في حكم من ليس على رأسه شعر

[دليلنا] إجماع العرفة والاصل برائفة الدعة وإيجاب ذلك يحتاج الى دليل.

في وقت قطع التلبية

مسئلة ١٤٧ المحرم بالعمرة من الميقات يقطع التلبية اذا دخل الحرم فان كان متعتا فبعضها اذا شاهد صوت مكة وقال الشافعي لا يقطع المقسم التلبية حتى ياخذ في الطواف وبه قال ابن عباس وقارمائل مثل ما قلناه الا انه قال اذا كان احرم وراء الميقات لا يقطع حتى يرى البيت.

في عدم دخول اعمال العمرة في اعمال الحج

[دليلنا] إجماع العرفة والان إيجاب ذلك على ما قلناه يحتاج الى دليل.

مسئلة ١٤٨ افعال العمرة لا تدخل في افعال الحج عندنا ومتى فرغ من افعال العمرة كما هي، خصص محلا فدا احرم بعد ذلك بالحج اتى بفعال الحج على وجوهها (وجوهها) ويكون متمتعا وان احرم بالحج قبل استيفاء افعال العمرة بطلت عمرته وكانت حجته (حجته) مفردة وقال الشافعي اذا قرن بدخل افعال العمرة في افعال الحج واقتصر على افعال الحج فقط (فقدح) بخبره طواف واحد وسعى واحد عنهما وبه قال جابر وابن عمر وعط وطائوس والحنبل والشافعي ومجاهد وربيعه ومالك واحمد واسحق وقال مثل ما قبلناه من ان افعال العمرة لا تدخل في افعال الحج في الصحابة على عليه الصلوة والسلام وابن مسعود وفي التابعين الشعبي واهمى وفي ائمتنا ابو حنيفة واسحق ولا في حنيفة، الفصيل قال من شرط القران تقديم اعمرة على الحج وبدخل مكة وطواف وسعى للعمرة ويقدم على احرامه حتى يكمل افعال الحج ثم يدخل منها فان ترك الطواف للعمرة قبل الوقوف انتقضت عمرته بعد (وصارح) مفردا الحج وعليه قضاء العمرة.

[دليلنا] إجماع العرفة فانهم لا يختلفون في الفصل الذي ذكرناه وقد اوردنا احكامهم في شرح ذلك في الكتاب المقدم ذكره وايضا قوله تعالى وانما الواجب و الأُمرة لله فامر بالحج والعمرة معا ولكل واحد منهما افعال مخصوصة فمن ادعى دخول احدهما في الآخر فعليه الدليل وروى عمر بن الخطاب ان النبي ﷺ قال من جمع الحج الى العمرة فعليه طواف وروى عمار بن عبد الرحمن قال حججت مع ابراهيم بن محمد بن الحنفية فطاف طوافين وسعى سبعين لحجته وعمرته وقال حججت مع ابي محمد بن الحنفية فطاف طوافين وسعى سبعين لحجته وعمرته وقال حججت

مع في عدي بن ايضاً عليه الصلوة والسلام فعدي طوافين وسعي سبعين لحيته وعمرته
وقال حدثت مع رسول الله ﷺ قطاف صوافين وسعي سبعين لحيته وعمرته فهو فعل
رسول الله ﷺ والأئمة والناس من بعد قال لفران بندي فاود فهدية فساد فيجاءني.

مسئلة ١٢٩ : اذا حدث المتمتع قبل ان تمرع من افعال العمرة حملته حجة
مفردة وقدر الفقهاء ، سرهم تحتاج الى بعد من الاحرام

[دليلنا] : جماع العرفة واحرامهم

مسئلة ١٣٠ : بخط الامام معرفة يوم عرفة قبل الاذان وهو في ان الشافعي وقا
ابو حنيفة بعده.

[دليلنا] : جماع العرفة واحرامهم وحدث خبر لا في ان فخطب الناس ثم
اذن بالال واقام وهذا هو.

مسئلة ١٣١ : في لمي الامام ، الناس معرفة الظهر والعصر يجتمع بينهما باذان
واحد واقامتي في في الشافعي وابو حنيفة وقت ما لا في في واقمتي وقت احمد ، فقامتي.
[دليلنا] : جماع العرفة واحرامهم وحدث خبر لا في في ثم اذن بالال ثم اقام
فصلي الظهر ثم اقام فصلي العصر وروى ابن عمر بن لمي ﷺ حجه في الظهر والعصر
معرفة ، الناس وحدث واقمتي وهذا هو.

مسئلة ١٣٢ : اذا كان الامام مقيماً ثم وقصر من خلفه من المسافرين وان كان
مسافر او قصر وقصر وار من كان من اهل مكة فلا يقصر لان المسافة قصت عما يجب
فيه لتقصير وقال الشافعي ان كان لاهم مقيم ثم واتهم من حجه من المقيمين والمسافرين
وان كان مسافراً قصر وقصر من حجه من المسافرين وهم المقيمون وفي قول ابو حنيفة
قال ما لا يقصر كما قالوا ورا قد يقصر اهل مكة وان كانت المسافة قريبة مع قوله
ان التقصير في اربعة يرد.

[دليلنا] : ا قديم فيما تقدم من كتب الصلوة ان قصر المسافر التقصير وانه
لا يجوز له التمام وان صلى خلف لمقيم قصر او حب لتعام فعله الدلالة (فعلى من اوجب
عليه التمام الدلالة ح) فاما اهل مكة فلم يحصل لهم المسافة التي يجب فيها التقصير

في حكم مفردة
را حاص
في لمرة

في ان لمرة
قبل الاذان
معرفة

في ان الامام
يجتمع بين الظهر
والعصر معرفة
الاذان واقام

في ان يباقد
المسافر بالمقيم
وبالعكس

كتاب الحج

وروي ابن عباس ان النبي ﷺ قال يا هذا مكة لا تقصر واهي اقل من اربعة مرد وهذا من

في ان من صلى
مع امام جمع
لا يقصر

مسئلة ١٥٣ من صلى مع جماعة جمع وان صلى منفرد جمع ايضاً سواء كان
من له التقصير او من ليس له تقصير والمشقة فيمن ليس له التقصير قولان احدهما ليس
به الجمع والاخر له الجمع وقيل ابو حنيفة ليس له الجمع الا مع اعم

[دليل] اجماع العرفة وبه فقد يثبت في كتاب الصلوة ان له الجمع في السفر
والحضر وعلى كل حال وروى عن ابن عمر انه جمع مع الامم وعلى الامراء

ان ان يظن
مربة ليس من
لوقته

مسئلة ١٥٤ طاعة ليس من الموقف فمن وقف فيه لم يجزه وبه قال الشافعي
وقل ما لك يجزه

[دليلاً] اجماع العرفة وحديث جابر وروي ابن عباس ان
النبي ﷺ قال عرفة كلها موقف وانتموعوا عن وادي عرفة

في جوار الوقوف
راكباً وراكباً

مسئلة ١٥٥ يجوز الوقوف بعرفة راكباً ووقفاً سواء وهو احد قولي الشافعي
في كره في الاملاء وفي ان يقف في الركوب افضل
[دليلاً] اجماع العرفة وبه قال ابن ابي كريب واحتج الى دلالة واصل القيام
اشق من الركوب فينبغي ان يكون افضل.

في وقت الوقوف

مسئلة ١٥٦ وقت الوقوف من حين تروب الشمس الى طلوع الفجر من يوم
النحر وبه قال جميع الفقهاء الا احمد بن حنبل وهو خلاف في الاول فقال من عمد طلوع
الفجر من يوم عرفة ووقف في الاحرام في وقت احد من ايام ايام طلوع الشمس وفي
شاهدنا ان الزوال من يوم النحر والاحرام من الفجر (ليس هذا في صحيحين)
[دليل] اجماع العرفة وحديث جابر واحتج الى دلالة واصل القيام
الوقت (الوقوف) وقد ثبت في الاحرام من طلوع الفجر الى طلوع الشمس الى
طلوع الشمس والى الزوال في الكتابين لمقدم ذكرهما.

في وقت لا يمتد
من ركاب

مسئلة ١٥٧ الاصل ان يقف الى غروب الشمس في النهار ويندفع من الموقف
بعد غروبها من دفع قبل الغروب ثم يمشي الليل اذا وقف ففي اي وقت دفع احرام
وقل ابو حنيفة والشافعي ان الاصل من مقدمه فاما الاحرام فهو ان يقف ليلة النحر.

أي شئ كان ولو كان بمقدار المرور فيه وقد أئو حنيفة يلزمه دم إن أفاض قبل العروب وقال ابن عيسى في القديم والام إن دفع قبل العروب عليه دم وقال في الأملاء يستحب أن يهدى ولا محب عليه فصفان الدم على قولين وقال إن دفع قبل الروال أحرأه و قل مالك إن وقف بهرا لم يحره حتى يقيم إلى الليل فيجمع بين الليل والنهار وإن وقف ليلا وحده أحرأه

[دليل] إجماع العروة وطريقة الاحتياط فيه إذا وقف إلى الوقت الذي قدماه ثم حجه بالإحلاف وإن لم يقف فقيه الإحلاف وإحلاف ابن عيسى عليه السلام وأفاض بعد عروب وقد قن حدوا عني مناسكتهم وأفاض لروم الدم فطريقة إجماع العروة وطريقة الاحتياط وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك سكا فمليه دم وهذا قد ترك سكا لأنه لإحلاف إن الأهل الوقوف إلى عروب الشمس

مسئلة ١٥٨ إذا عد قبل عبوية الشمس وأقام حتى عاد سقط عنه الدم وإن عاد بعد عروب لم يسقط عنه ولا وأحسبه وقف لثبوت في عاد قد جروح وقت الوقوف سقط الدم

في حكم من أفاض قبل العروب بعد قتله

[دليل] إجماع الأهل الوقوف إلى عاد ليل إذا عاد ليل بعد ما عاد إلى دابل وأمس عليه دليل

مسئلة ١٥٩ يجمع بين المعرب والعشاء الأحرأه المر دله ، وإن واحد واقعتين وقد أئو حنيفة يجمع بينهما ، وإن واحد وقمة واحدة مثل صدوه واحد و قل مالك إذا بين واقعتين وقال الشافعي مثل ما قبله إذا جمع بينهما في وقت لأولى وإن جمع بينهما في وقت الثانية ثلثة أقوال قال في القديم يجمع بينهما إذا كان واحد واقعتين وهو الصحيح عندهم وإ في الجديد يجمع بينهما واقعتين بعد أن كان في الأملاء إن رحي إجماع الناس أن لا لم يؤخذ وحكى عن مالك مثل قولك سواء

في الجمع بين المعرب والعشاء

[دليل] إجماع العروة وحدت حابر فإن جمع رسول الله بين المعرب والعشاء لأحرأه بالمر دله إذا واقعتين ولم يسح بينهما شأه

في أن المعرب يجمع بين المعرب والعشاء

مسئلة ١٦٠ المعرب والعشاء الأحرأه لأبصيلين إلا بالمر دله إلا لضرورة من

كتاب الحج

الحوف والخوف ان يحرق هوتهما وحوف العوف اذا مضى ربع الليل وروى الى نصف الليل
وه قال ابو حنيفة الا انه قال يطلوع الفجر وقال الشافعي ان صبي المغرب في وقتها
يعرفات والشاء بالمزدلفة احرقته

[دليلنا] اجماع الفرق وطريقة الاحتياط فانه لا خلاف انه اذا صلى كما قلناه
انه بحرية وقبل ذلك لا دليل عليه وحدث اسماء بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما مر
المعرس اناح النبي صلى الله عليه وسلم فقد تم ثم دعا بالوصوء فتوضى ليس بالماء حينئذ
يادرسون الله صلى الله عليه وسلم لصوته فقال المذ وه امامك ثم ركب حتى قدمنا المزدلفة فمرل
فتوضاء واسبغ الوضوء وصلى

في نزل الوضوء
بالمزدلفة ركن

مسئلة ٩٦١ الوضوء بالمزدلفة ركن فمن تركه فلا حج له وقال الشافعي و
المحامي المميث به ركن وحالف باقي الفقهاء في ذلك وقالوا ليس بركن الا ان الشافعي
قال ان ترك المميث به ركن واحد في احد قوليه والشافعي لاشئ عليه.

[دليلنا] اجماع الفرق وطريقة الاحتياط لانه اذا وقف بها فلا خلاف في صحة
حجته واذا لم يقف فهي سحقة خلاف وفعل النبي صلى الله عليه وسلم يدل عليه لانه لا خلاف انه
وقف بالمعشر وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من ترك المميث بالمزدلفة فلا حج له.

في ان من فاته
عرفات وادرك
المعشر اجزاه

مسئلة ٩٦٢ من فاته عرفات وادرك المعشر ووقف بها فقد اجره ولم يوافق
عليه احد من الفقهاء

[دليلنا] اجماع الفرق واحاديثهم فانهم لا يختلفون فيما قلناه

في لرمي

مسئلة ٩٦٣ لا يجوز الرمي الا بالحجر وما كان من حنسه من البرام والحواهر
وانواع الحجر ولا يجوز رميه كالمدرك والاحرق والكحل والرييح والمطبخ وعبر ذلك
من الذهب والفضة وه قال الشافعي وقيل ابو حنيفة يجوز بالحجر وما كان من نفس
الارض كالطين والمدرك والكحل والرييح ولا يجوز بالذهب ولا بالفضة وقال اهل لظاهر
يجوز بكل شئ حتى لورمي بالحرق والعصاة الميثنة احراء

[دليلنا] اجماع الفرق وطريقة الاحتياط من منكره مجمع على احرائه و
ليس على ما قالوه دليل وروى ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة جمع التقط حصيات

كتاب الخلاف

من خصى الخدوف فلما وضعهم في يده قال يا مثال هؤلاء فارموا و مثل الحجر حجر و
روى الفصل بن عباس قال لما افتر رسول الله ﷺ من المردلة وهبط مكان محسرقا
ايها الناس عليكم بحصى الخدوف وهذا نص.

مسئلة ١٦٤ لا يجوز ان يرمى بحصاة قد رمى بها سواء رمى بها هو او رماها غيره
وقال الشافعي اكرهه فان فعل اجزئه سواء رماها هو او غيره وقال المزني ان رماها هو
لا يجوز وان رماها غيره جائز.

[دليلنا] اجماع العرفه و طريفة لاحد من روى في المسمى ^{نحوه} فانه لا خلاف انه
مارمى بما رمى بها هو او غيره.

مسئلة ١٦٥ اذا رمى الحصة فوقه على عصى من فتحرر (فتحرر ح) المبر
فوقعت في المرمى او على ثوب رجل فتحرر فوقعت في المرمى لا يجوز وللشافعي فيه و
جهان واذا رمى قدم معلم لم يمس ام لا لا يحرمه ذلك في وجهه و جهان واذا وقعت على
مكان من (مهاج ح) وقد حررت (تدحررت ح) فوقعت عليه حرته و للشافعي فيه
وجهان.

[دليلنا] ضرورة الاحتياط فيه اذا كان في ركب دمه الاجاز و اذا لم
يعمل فيه الخلاف.

مسئلة ١٦٦ قد قلنا ان وقت الوقوف للمردلة من وقت حصولها الي
طلوع المجر الذي وقد روى الى صبح الشمس من وقت طلوع المجر مع الاحتياط لم
يجزه سواء كان قبل نصف الليل او بعده وقبل ان يضيء الوقت الا ان من استدلل بحصول
الي ان يسفر المجر والاحر الى ان يكون بها عيبان او وقتها الى طلوع الشمس الا
انه ان حصل بها بعد نصف الليل حرته ولا شيء عليه وان حصل قبل نصف الليل ولم
يلبس بها حتى ينتصف الليل فهل عليه ذلك ام لا على قولين
[دليلنا] اجماع العرفه و طريفة للاختصاص.

مسئلة ١٦٧ وقت الاسحار لرمي حمرة العقبة بعد طلوع الشمس من يوم
المجر لا خلاف و وقت الاحراء من عند طلوع المجر مع الاحتياط فان رمى قبل ذلك

في عهد محو
الرمي بخصاة
ورمى بها

في حكم الرمي
اذا وقعت على
شيء لم يمس
الرمي

في وقت الوقوف
بالمردلة

في وقت الرمي

كتاب الحج

بحره والمعلل ولصاحب الضرورة والباء يحوز الرمي بالنسب وقيل التعمي اول وقت الاحرام اذا انتصب ليلة النحر وه في عقد وعكرمة وفي ثالث واوحيفة واحمد وسحق وقته بدا طلع فجر فن رمى قبله لم يحرم لم يحرم مثل ما قلناه وقال السخعي والثوري وقته بعد طلوع الشمس من يوم النحر وقبل ذلك لا يحرم ولا يعتد به.

[دليله] اجماع الفرقه واحكامهم وقد ذكرنا ما روي عن عائشة أن رسول الله

ﷺ ارسل بهم سلامة ليلة النحر فرمى احمره قبل الفجر ثم مضت واقامت

في تركيب الرمي
وايدى الحلق

مسئله ١٦٨ يسمى رمي شدي يسمى رمي حمرة العقبة ثم يحرم ثم يحلق ثم يذهب الى مكة فحذوف طواف البدر وهو سوى الحج والاحلال يسمى ان لم يكن قدم الرمي حين كان بمكة فمن حرج والرمي في ذلك مستحب وليس بواجب فان قدم الحلق على الرمي او عسى النحر احرم وه في التعمي وفي اوحيفة الترتيب مستحب فان قدم الحلق على النحر فعليه دم

[دليله] انه لاحلاله اذا فسد ذلك لا يجب عليه لاعاده وبالمزوم ادم فيحتاج الى دليل واصل برائة الدمه واحرامه في ذلك قد ذكرنا في الكتاب المسمى وعبدالله بن عمرو بن العاص في وقت رمي البدر في حجة الوداع يعني لدمس يستلوا به فداء رجل فقال رسول الله ﷺ ان اشعر فحجب قبل ان ادبح قال ادبح ولا حرج فداء رجل فقال رسول الله ﷺ ان اشعر فحجب قبل ان ارمي قل ام ولا حرج قل فم سئل رسول الله ﷺ عن شيء يؤخذ قدم او حرج الاقدام ولا حرج وهذا اسمه على هذا اللفظ مروى عن التمسنا عليهم السلام

في حرم حور
اكل ليلتي اندي
يترمه في الاحرام
من الكفارات
او النذر

مسئله ١٦٩ لا يجوز ان ياكل من ليلتي الواجب منه يرميه في حال الاحرام من الكفارات او ما يرميه ليلتي فيه قال الواقفي وله في النذر وحجها وقال ابو اسحق نحن لانه تطوع واجبه على نفسه وقال ابو حنيفة ما كل من اكل الا من حره الصيد وحقق الشعر وقال ما كل من اكل من حره الصيد

[دليلنا] اجماع الفرقه وطريقة الاحتياط.

في جوار الاكل
من ايدى
المتنوع وما
يستحب فيه

مسئله ١٧٠ يجوز الاكل من ليلتي المتطوع به والاحلال والمستحب ان ياكل ثلثه ويتصدق ثلثه ويهدي ثلثه وثلثه في فيه قولان احدهما مثل ما قلناه و

الثاني يا كل النصف ويتصدق بالنصف.

[دليلنا] إجماع الفرق وقوله تعالى فكلوا مما رزقكم الله والنعمة بالنعمة والنعمة بالنعمة

ثلاثة أصناف

مسئلة ١٧١ : يقع التحلل من أحرام العمرة إذا طوى وسمى وصر و التقصر

في وقت النحر
من أحرام العمرة

ثبت مقام عليه منه قول أبو حنيفة وهو أحد قولين أنه متى إذا طوى من التحلل ثبت و الثاني أنه إطلاق محظوظ ولا يثبت و لا يثبت عليه

[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم

مسئلة ١٧٢ التحلل في نحر الإله أو الله إذا رمى وحلق و نحر فيه يتحلل من

في أن يتحلل
في النحر بالإله

كل شيء إلا الله والعصاة و صاف صواف الرمة و صاف على حل أنه كشيء إلا الله و صاف
الاستياد فلا يتحلل له في الحرم و يجوز له أن يترك منه و إذا طوى صواف الماء
حلت له الماء و قال الفقهاء كلهم يتحلل من التحلل (ح) مع بالرمي و طواف
الرماية و التحلل الأول يحصل بثمن رمي و حلق أو رمي و صواف أو حلق و طواف
و مستحب عندنا الممس و نرخص الشعر و الحلق و نعلم لأصغار قول الشافعي و لا
يحل له أو طوى إلا بعد التجدد الذي قولاً واحداً و عليه على قولين فإن في التقديم لا
يحل من التحلل الأول و الآخر يحل قولاً واحداً و قد عقد المسالك و أوصى فيما دون
الفرج و لأصغار وقت المسد و على قولين فإن في التقديم لا يحل و الثاني يحل له أن
هذا و منه قول أبو حنيفة و لم يعتبر أحد صواف الماء و يحل

[دليلنا] إجماع الفرق و صاف صواف الرمة و صاف على حل أنه كشيء إلا الله و صاف

أنه يستحب الماء و قد طوى الله لا دليل على أحسنه

مسئلة ١٧٣ نقص للمعتمر السبية أو دخل الحرم و حلف حرمه مع الفقهاء في

في وقت قطع
السبية في المرة
و الحج

ذلك قالوا إذا استلم الحجر قصه و قد عصى و نحر نقص السبية يوم عرفة عند
الروان و قالوا إلا يراى يلى حتى يرمى حرمه العفة من يوم الحج

[دليلنا] إجماع الفرق و لا يبعد ذلك محتج به ذلك

في استحباب
نحوه يوم
يوم النحر

مسئلة ١٧٤ يستحب للإمام أن يعطي الناس من يوم النحر بعد الروان و

بعد الظاهر منه قال الشافعي وقد اوضحه لا يحط يوم التجر

[دليل] ما روى ان النبي ﷺ حط يوم التجر وروى ذلك الهريسي بن زياد
ابن هاشم وادوية الهادي وايضا اصل الادوية المنع يحتاج الى دليل وايضا فانه
تحميد الله والصلوة على النبي ﷺ وتعليم الناس للمساك وكل ذلك مرغ فيه فلا
وجه للمنع منه.

في جواز التمتع
الطواف والسعي
قبل الخروج
من مكة

مسئلة ١٧٥ روى اصحابنا رحمة في تقديم الطواف والسعي قبل الخروج الى
منى وعرفات والافصح لا يوصف مضاف الحج الى (الاح) يوم النحر ان كان متمتع ولا
يؤجره من احرمه فلا يؤجره عن ايام النشر بوجوبه اما المقيد بقدر فيجوز له ما يؤجره
الى ان وقت شئنا الافضل التمتع على كل حال وقد اوضحه وقت انفس يوم النحر
قبل الروي وادى وقت الاحراء المصنف الاحرم من ليلة النحر واحرمه والاعادة له ومتى
احرمه فلا شئ عليه وقد اوضحه ان احرمه عن اسم الشريق فعلقه دم
[دليلا] اجماع الفرق واحدهم واوردها في الكتاب الكبير

في وقت الرمي

مسئلة ١٧٦ لا يجوز الرمي امام الشريق الا بعد الروا وقد روى رحمة قبل
الروا في الاسم كذا واول قول الشافعي وادوية لا به قبل اوضحه وان رمى
ايوم لثالث قبل الروا حرم متحاشا وقد اوضحه من يجوز قبل الروا في الكس
[دليلا] اجماع الفرق ودراسة الاحتمال من فعل ما فيها لا خلاف به يحرمه
وانا حرمه فيه الخلاف

من ستر ارب
واجب في رمي

مسئلة ١٧٧ الترتيب واحد في رمي الجمار بالاحلاف رمي التي هي التي رمى
اقرب ويحب التي هي التي مكة اقرب ويقف عند الاولى والثانية ويكبر مع كل حصة
برمها ولا يقف عند ثالثة كذا ذلك لا خلاف فيه من نفس في الاولى شئاً ورمي
الجمرتين بعدها نظرت من كان اقل من الثلاث اعد على الجميع وان كان معها ارباً
فصعداً اتمها ولا يصعد على التي بعدها وقد اوضحه من رمى واحدة من الاولى اعد
عليها وعلى ما بعدها

[دليلا] اجماع الفرق وايضا فان احاط لا عادة يحتاج الى دلالة لانها من شئ

مسئلة ١٧٨ اذا نسي واحدة من العصيات ولا يدري من اى العمار هي رمى كل حمرة بحصاة وقد حرثه وقار الشافعى يجعلها من الاولى ويرميها بحصاة ويعيد على الحمرةين.

في حكم نسيان
واحدة من
العصيات

[دليلا] اجماع العروة وايحاب الاعداء على الساقين يحتاج الى دليل
مسئلة ١٧٩ اذ رمى سبع حصيات دفعة واحدة لم يعتد بها كثر من واحدة سواء وقعت عليه، محتمة او متفرقة فوجه الشافعى وقال ابو حنيفة ما وقعت متفرقة اعتد بهن كلهن،
[دليلا] اجماع العروة وطريقة الاحتياط وحدث عابثه انه قد قالت يكسر مع كل حصاة وذلك لا يتم الا مع التفرقة.

في وجوب
التفريق في
الرمي

مسئلة ١٨٠ اذا حر الرمي حتى يرمى اسم الرمي وحب عليه ان يرميها في العام المقبل ام يفسخ او يامر من يرمى عنه ولا يرميه الهدي (دمج) ويحل اذا نسي بطواف الرابطة والسعي وطواف النساء وقال اصحاب الشافعى يجب عليه الهدي في دمه وهو يحل قبل الذبح فيه وجهين احدهما يفسر حال الاقل الذبح والثاني لا يصير حلالا لا حتى يدمج
[دليلا] اجماع العروة على ما قلناه واحسانهم والرام الهدي يحتاج الى دلالة وليس عليه دلالة

في حكم من
الحر الرمي
من وقته

مسئلة ١٨١ من فتر رمى يوم حتى غربت الشمس قضاء من العدد ويكون قصيبا فادا قضى رمى ما فاته ذكرا وما يرمى ليومه عند الرذال هكذا في الايام كلها فان فاته في الايام كلها فقد فات الوقت ولا يرميها الا من القابل على ما مضى في هذه الايام ام نفسه او من سبب عنه وليس عليه دم بتأخيرها من يوم الى يوم ولا بتأخير الايام وقال الشافعى فيه قولان احدهما ان الاراسة الايام كاليوم الواحد فما فاته في يوم منها رماه من العدد على الترتيب ويكون مؤذيا وهو الذي قال في القديم ومختصر الحج ونقله العربي واختاره الشافعى والثاني كل يوم محدود الاول محدود الثاني فادا غربت الشمس فقد فات الرمي هذا قوله في الثلاثة ايام فاما يوم البحر ففيه طريقان احدهما ما ان فيه قولين مثل اثنتي عشرة والاخر انه محدود الاول والاخر وهو بعيد عندهم فعلى هذا اذا فاته حتى غربت الشمس ففيه ثلاثة اقوال احدها يقضى والثاني لا يقضى وعليه دم ولثالث

في حكم ما فاته
رمي يوم

يرمى ويهريق دمها فمما ادواته الثلاثة فعلى القواص معاً عصي وقت الرمي على كل حال
[دليلاً] اجماع الفرقه ولان العصر في اليوم الثاني احوط وكذلك فيما بعد
الاربعه والاربعه يوم محتاج الى دليل والادب رائة لدمه.

في حوار لميت
بمنه بمرطو
اعل الساقه

مسئله ١٨٣ يجوز لمرءة واحد ان يقبض بمكة ولا يقبض بمكة ولا يقبض بمكة ولا يقبض بمكة
فما من ان مريض يحذف عليه او ما يحذف حساة فعند ما يجوز له ذلك ولتفعي فيه
وحيث احدهما مثل مفسد ولا يفي له ذلك
[دليلاً] قواصه تعالى من حذر عذابهم في الدين من حرج والرمي الميت
والجانب ما وصفا فيه حرج.

في استصحاب
الطهارة للإمام
بمنه يوم الطهر

مسئله ١٨٣ يستحب للإمام ان يحط بمكة يوم البصر الاول بعد الزوال وهو
اوسط ايمن التشريق ويملكهم اهم الحيا بين التعميل والتأخروه فان اتفق وقا ان
حقيقه يحط يوم البصر وهو اول التشريق فيعزده ولم يقل به فقهه ولا نقل فيه اثر
[دليلاً] من مدكره احوط وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم حط بمكة يوم التشريق
التشريق روي ذلك اسما بنت مهاجر فان حط بمكة رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرت من ذلك

في عدم حوار
الفرق بين يوم
يوم التشريق
الفرق

مسئله ١٨٣ يوم البصر الاول الجوار ان ينهر اي وقت شاء الى غروب الشمس
فاذا عرفت فليس له ان ينهر في يومه من قبل ان ينهر في يومه من قبل ان ينهر
الى قبل طلوع الفجر فان طلع الفجر يوم النحر الثاني فنفرائهم
[دليلاً] قوله تعالى فمن يحمل في يومين فلا يرمي عليه فعلق لرحمة
في اليوم الثاني وهذا فاته اليوم الثاني فلا يجوز له ان ينهر

في حكم من ناله
رمي الاربعه
الرمي

مسئله ١٨٣ من فاته رمي يوم رماه من العدد كذلك الحكم في اليومين ويبدأ
بالاول فالاول مرئاً ولتفعي فيه قولان احد هما من مقلده ولاخر سقط الترتيب
من اجمع عليه الثلاثة ايام حار ان يرمي كل حجرة بحدي وعشرين حصاة
[دليلاً] اجماع الفرقه ودليل الاحتياط من مقلده لا خلاف في حواره وسقوط
النسك به وما قالوه (قاله) ليس عليه دليل.

في وجوب
الترتيب بين
لصاحبه الاربعه
في الرمي

مسئله ١٨٦ اذا رمي ما فاته بمكة يومه قبل ان يرمي ما لامسه لا يجزى ليومه ولا

لأن اسمه والشافعي فيه وجهان أحدهما من من قلناه والثاني وهو المذهب أنه يقع
لأسمه هذا على قوله بالترتيب

[دليلنا] إجماع الفرق على وجوب الترتيب وهذا لم يثبت وطريقة الاحتياط.

مسئلة ١٨٧ إذا رمى حمرا واحدة بأربع عشرة حصاة سبعا عن يومه وسبعا عن
أسمه فأولاه لا تحريره عن يوم لأنه ما رسمه والثاني لا تحرير عن أسمه ويحتاج أن يرمى
ليومه وقال الشافعي لا تحريره عن يومه، إلا خلاف وأحرأه عن أسمه ولكن أي السبعين
يحرره فيه وجهان أحدهما لأولى والثاني للثمة.

[دليلنا] أن قد انطلقنا أن ما يرميه سبعا يومه يحرره عن أسمه إذا عطلت الأولى
لم يبق بعد ذلك إلا الثانية فيجزي عن أسمه.

مسئلة ١٨٨ من فاته حصاة أو حصتين أو ثلاثة حتى يجرح أيدهم التشريق لأشئ
عليه وأن رماها في القمار كان أحوط وقال الشافعي أن ترك وحده فعليه مد وأن ترك
تسعين فعليه مدان وأن ترك ثلثة فدم إذا كان ذلك في الحمرة الأخيرة فإذا كان من الحمرة
الأولى أو الثانية لأصح ما عده على ما مضى.

[دليلنا] الأسن برأيه الدمة ومن أوجب عليه شيئا فعليه الدلالة.

مسئلة ١٨٩ من ترك الرمي في الأربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية أو عشرة
ولادم عليه وقال الشافعي لأربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية أو عشرة أو عشرة
دم واحد والثاني عليه أربعة دماء لكل يوم دم.

[دليلنا] أن لاسل برأيه الدمة فعلى من شغلها بشئ الدلالة.

مسئلة ١٩٠ من ترك الميت بالأعذر يسمى ليلة كان عليه دم ومن تركه ليلة كان
عليه دمان والثالثة لأشئ عليه لأن له أن يرمى في الأول إلا أن حجب الشمس ثم يرمى
فيلزمه ثلاثة دماء وقال الشافعي أن ترك ليلة فيه ثلثة أو سبعة أو عشرة أو عشرة أو عشرة
عليه ثلث دم والثالث قلله في محض التحج في ليلة درهم وفي ليلة درهمين درهمين
الثلاثة عليه دم على أحد قوله والقول الآخر لأشئ عليه.

[دليلنا] إجماع الفرق وطريقة الاحتياط.

إذا جاز الفاء في
بينه نفيها
الأداة لا تحريره

لم يرمه لأشئ
غير من حاله
حصاة أو حصتين
أو ثلاثة

في أن من ترك
الرمي في الأربعة
أو خمسة أو
من لابل

في أن من ترك
الميت يسمى
بلا قدر فعليه
الدم

كتاب الحج

مسألة ١٩١٤ روى المحقق مستحب وهو مك وهو قتل عمر بن الخطاب وقتل جميع الفقهاء هو مستحب وليس ينسك في ارادوا ان ينسك ما يلزمه نكر كذا الدم قدس ينسك عندنا ان من نكر كذا لا يلزمه الدم وانما يكون قد ترك الاصل لا ويسقط الخلاف.

مسألة ١٩٢ يصح ان يحرم عن اصبي ويحتمل جميع ما يتحتمل المحرم وكذا يدرم المحرم الدار يلزم في احرام الاصبي مثله من الصيد والضب واللبس وغير ذلك وتصح منه الطهارة والصدوة والصوم والحج غير ان الطهارة والصلوة والصيد لا يصح منه حتى يعقل ويصير والحج يصح منه ان وليه اذا كان ممير او يصح له الحج باحرام وليه عنه ان لم يكن مميراً وبه قتل من الشافعي وقتل ابو حنيفة لا ينعقد له صدوة ولا صوم ولا حج وان ادن له وا به فاحرم لم ينعقد احرامه انما ينعقد ذلك ليمرن عليه ويحتمل ما يجتنب المحرم استحساناً وان قتل سيدياً فلا حرام عليه.

[دليلاً] اجماع الفرقه واصماً ما روى ان امرئة رفعت الى رسول الله ﷺ مصياً من مبععة فقالت يا رسول الله ﷺ هذا حج قل نعم ولك اجره (اخرج).

مسألة ١٩٣ اذا قتل اصبي لصيد لزم وليه القداء عنه والشافعي نص على ما قلناه وفي اصحابه من قال يلزمه في ماله.

[دليلاً] اجماع الفرقه واصماً اصبي عبر مخاطب بالامانة فلا يلزمه ما يدرم المخاطب بالعبادة.

مسألة ١٩٤ يجوز لزام ان يحرم عن ولدها الصغير وقتل ابو سعيد الاصططحي من اصحاب الكوفة وقال الشافعي من اصحابه لا يصح

[دليلاً] حرم امرئة التي سئلت لعمى عن اصبي عن اصبي فقال لها نعم له حج ولك اجره.

مسألة ١٩٥ اذا احرم الولي بالاصبي فبعقته الرائدة على بعقته في الحصر على الولي دون ماله وبه قال اكثر الفقهاء وقتل قوم منهم بذرهم في ماله

[دليلاً] ان الولي هو الذي ادخله في ذلك وليس مواجب عليه فيجب ان يدرمه

لأن الرأفة في مال الصبي يحتاج إلى دلالة.

مسئله ١٩٦٦ إذا حمل الأب صبياً وصلى به و روى بحمله طواف الصبي وطواف نفسه أحراً عنهما، وللتأقي فيه قولان أحدهم مع الطواف عن الولي والثاني يقع عن الصبي

من طاف بصبي
وأورد طوافه
وطواف نفسه
أجره

[دليل] أحرم العرقه في مبعوضه أهم فيمن حمل غيره فقد روى أنه يعجز عنهما جميعاً إذا توى ذلك.

مسئله ١٩٧ الصبي إذا روى في الفرج ع مدافقروى أصحبه ان عمد الصبي وحده سواء فعلى هذا لا يمس حجه ولا شقاق به كرهة و ب فب ان دأب عمد و حبت ان عمد الحبح وتعلق به الشهادة لعدم الاحد فيمن روى ع مدافق يعسد حجه كان قوماً الا لا يبرمه فقد لا يبره مكلف و ر حوب الفد يتوجه الى المصالح والمكافى فيه قولان احدهما ان عمدته وحضته سواء في الحرام و ب حكم ان عمدته خطأ وهو على قول من المال في فساد الحبح وان قل عمدته عمد فسد حجه وعابه بدية وهل يجب عليه الفد بالفساد على قول من أحدهما لا فدية عليه لانه غير مكلف من مفسده والثاني عليه الفد ف ب مفسده فهو يصح منه القضاء وهو صفي منصوص الشافعي انه يصح ومن صحبه من قال لا يصح وأما قل يصح منه وهو صغير فممن والا كلام واد قل لا يصح او قل يصح ولم يفعل حتى بلغ فبح ومدة الموعه فهو محرر من حجه الاسلام ام لا ظرت في التي فدها ب كاب او سلم من الفد احرقت عن حجه الاسلام وهو ان يدع قبل قوات وقت الوقوف مرقات فكذلك اعصه وان كانت او سلمت من الفساد لانح به عن حجه الاسلام لم لم يدع في وقت الوقوف فكذلك انقصه [دليله] عموم الاحد لني وردت على ما قدمته (بياه نسخة)

في حكم الصبي
أو طاف في
الفرج فسد

مسئله ١٩٨ صان ما يتبعه الصبي المحرم من الصمد على الولي وندفعه في حبه قولان أحدهما مثل ما قلناه والثاني في ماله.

في ان صان
ما يتبعه الصبي
على الولي

[دليله] عموم الاحد الواردة في ذلك و يدبره جميع ما يلزم المحرم

مسئله ١٩٩ طواف الوداع مستحب بالاحلاف وقد قدم ان صواف احدهم ورمى

من دون
الوداع مستحب

كتاب الحج

لا يتحلل من النساء إلا ما ترك صواف الوداع لا يلزمه دموان ترك صواف النساء لم
تحل له النساء حتى يعود ويصلى أو ياعر من يصوف عنه وحالف جميع الفقهاء في صواف
النساء ووافقونا في صواف الوداع وما لروم الدم تركه فذهب إليه أبو حنيفة وأخذ
قولي الشافعي والآخر لأدم عليه.

[دليلاً] على وجوب صواف النساء إجماع الفرق وصرقة الاحتياط وما لروم
الدم ترك الوداع ويحتاج إلى دليل ولاصل برأيه لمدته

في أن من وطئ
في الفرج قبل
الوقوف قد
حججه والزمه
السني فيها

مسئله ٣٥٠ من وطئ في الفرج قبل الوقوف يعرفه + مد حجه الإحلال ولم يرمه
المصلي فيها ويجب عليه الحج من قبل ويلزمه بدنة عندنا وعند الشافعي وعند أصحابه شاة
[دليلاً] إجماع الفرق وطريقة الاحتياط وروى عن من عمر رأس عباس الهما
قلاً من وصي قبل التحلل وسد وعده فقه ولا محذور أهم

في حكم من وطئ
بعد الوقوف
بمعرفة وقبل
أن يوقف بالمسح
ومن لم يمسح
الوقوف بالمسح

مسئله ٣٥١ إذا وطئ بعد الوقوف بمعرفة وقد أوقف بالمسح فقد حجه وعليه
بدنة وإن وطئ بعد الوقوف بالمسح قبل التحلل لم يمسح حجه وإن الشافعي
ومالك إن وطئ بعد الوقوف بمعرفة قبل التحلل فقد حجه وعليه بدنة مثل الوطئ قبل
الوقوف وقال أبو حنيفة لا يمسح حجه أو وطئ بعد الوقوف بمعرفة وعده بدنة.

[دليلاً] إجماع الفرق وإيضاح من قد أوقف بالمسح الجرام ترك قبل
بما قلناه وقد دلت على أنه ترك فثبت ما قلناه لفساد الفرق وإيضاح ما قلناه عمر رأس
عباس قبل من دلت وما بعد الوقوف بالمسح يخرج به دليل إجماع الفرق.

في أن من أسد
حججه وجب عليه
لمسح إليه

مسئله ٣٥٢ من أسد حجه وحج عليه المصلي فيه واستعاض أهله به قال
الفقهاء إلا داود فإنه قال يخرج بالفساد منه.

[دليلاً] إجماع الفرق قبل إجماع الأمة وداود قدسقه الإجماع وطريقة الاحتياط
تقصي ذلك وإيضاح قوله تعالى وَأَنذَرُوا الصَّاعِقَ وَالْعَصْفَ لَقَدْ يَمْنُنُ هَذَا الْمَوْضِعَ لِأَنَّهُ
لم يفرق بين حجة أسد ها وبين عالم يعسده وما قلناه مروي عن علي عليه الصوة والسلام
وإن عباس وعمر و أبي هريرة ولا محذور لهم في الصحابة.

في أن من وطئ
بعد التحلل الأول
ثم يقصد حجه
وعليه بدنة

مسئله ٣٥٣ إذا وصى في الفرج بعد التحلل الأول لم يفد حجه وعليه بدنة

وقال الشافعي مثله ذلك وله في لزوم الكفارة قولان أحدهما مدة والأخر شدة وقال مالك
يمد ما بقي منه وعليه أن يأتي بالطواف والسعي لأنه نصي في فاسده ثم نقض ذلك
بعمل عمرة ويخرج في الحل فيأتي بذلك.

[دليلنا] إجماع الفرقة وبصاً بنى هذه لمصلحة على وجوب الوقوف بالمشعر
فكأن من قال بذلك قال بما قبله وروى عن ابن عباس أنه قال من وطئ بعد التحلل و
في بعضه بعد الرمي فحجه تمام عليه مدة

مسئلة ٢٠٤ إذا رمى بعد وطئ لرمه كان وطئ كفاً وهي مدة سواء كفر
عن الأول أو لم يكفر وقال الشافعي إن وطئ بعد أن كفر عن الأول وحلت عليه الكفارة
قولاً واحداً وهل هي شدة أو مدة على قولين وإن كان قد كفر عن الأول فقيها ثلاثة
أحوال أحدها لا شيء عليه والثاني مدة والثالث مدة

في تكرار الكفارة
بكره أو طئ

[دليلنا] طواهر الأوامر التي وردت بأن من وطئ وهو محرم فعليه كفارة ولم
يفصلوا بين قدما بما قاله الشافعي أنه إن كان كفر عن الأول لرمته الكفارة وإن كان قبل أن
يكفر فعليه كفارة واحدة كان في الأول أو الأصل برائة لدمه

مسئلة ٢٠٥ من عمد حجة وحج عليه الحج من قاله وقال الشافعي مثل ذلك
في المبعوض عليه ولا صحبه قول آخر وهو أنه على التراخي.

من المبعوض
وجب عليه الحج
من قابل

[دليلنا] إجماع الفرقة وأحاديثهم التي تضمنت أن عليه الحج من قبل وطئ وطريقة
لاحتياطه تقتضي ذلك ولا قدسنا أن حجة لاسلام على الفور وهذه حجة لاسلام وايضاً
فلا خلاف أنه ما مؤددت والأمر عندنا يقتضي الفور وبهذا ذهب قول عمر وابن
عباس وابن عمر

مسئلة ٢٠٦ إذا وطئها وهي محرمة فلو أحب كفرتان فإن أكرهها كانت جميعاً
عليه وإن طارعه لرمته واحدة ولم يمتها الأخرى وقال الشافعي كفارة واحدة يتحملها
الروح ولم يمتها وله قول آخر أن على كل واحد منهما كفارة وفي من يتحملها وحدها
أحدهما عليه وحده والثاني على كل واحد منهما كفارة فإن أكرهها الروح سقط عنها.
[دليلنا] إجماع الفرقة وأحاديثهم وطريقة الاحتياط.

في حكم من وطئها
وهي محرمة

مسئلة ٣٠٧ اذا وحى عليهما الحج في المستقبل فادا بلغ الى الموضع الذي واقعها فيه فرق بينهما ومنه قال الشافعي اذا واحتلف اصحابه على وجهين احدهما هي واحدة والثاني مستحجة وقال مالك واحده وقال ابو حنيفة لا تعرف هذه العرفة. [دليلنا] اجماع العروة واحكامهم وطريقه الاحتياط ايضا يقتضيه وروى ذلك عن ابن عباس وابن عمر ولا يخالف لهما.

ان حب عليهما
الحج في
المستقبل فادا
بلغ الى الموضع
الذي هو لهما فيه
فرق بينهما

مسئلة ٣٠٨ اذا وحى المحرم ناسيا لا بعد حجه وقال ابو حنيفة يمسح حجه مثل العمدة وهو احد قولي الشافعي والثاني لا بعد وهو صحيح القولين [دليلنا] اجماع العروة وايضا لاصل برائته الدعة وايضا روى عنه عليه السلام انه قال رفع عن منى الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه وهذا خطأ.

في ان المحرم
اذا وحى ناسيا
لمسح حجه

مسئلة ٣٠٩ اذا وحى المحرم فيما دون المرح لا بعد حجه ابرأ اولم ينسئ ومنه قال الشافعي وقال مالك اذا ابرأ افسد الحج [دليلنا] اجماع العروة وايضا افسد الحج بخروج الى دامل والاصل صحته لانه انما يفسد ما يجزأ وليس على ما قالوه دليل.

في ان الوطى
فيما دون المرح
لا يفسد الحج

مسئلة ٣١٠ من اصحابه من قال ان سنن التهمة والمواد المرجح والنساء وايضا في غيرها كان ذلك يتعلق به فالحج ومنه قال الشافعي ومنهم من قال لا يتعلق الفساد الا بالوطى في القمل من الرثة وقال ابو حنيفة ان سنن التهمة لا يفسد الوطى في الدبر على روايتين المعروف انه يفسد.

في حكم التبان
التهمة والمواد
وايضا في غيرها

[دليلنا] على الاول طريقه الاحتياط وعلى الثاني رائة الدعة

مسئلة ٣١١ من قد عمرته كان عليه بدنة ومنه قال الشافعي وقال ابو حنيفة شاة [دليلنا] اجماع العروة وطريقه الاحتياط

في ان من افسد
حجرك كان
عليه بدنة

مسئلة ٣١٢ القارن على نفسه اذا افسد حجه لم يمس بدنة وليس عليه دم القران وقال الشافعي اذا وطى القارن على نفسه لم يمس حجه لم يمس بدنة وليس عليه دم القران لزمه بدنة واحدة بالوطى ودم القران باق عليه وقال ابو حنيفة سقط دم القران وحج عليه شاة فاذا افسد الحج وشاء فساد العمرة.

في ان القارن
اذا افسد حجه
لزمه بدنة

كتاب الخلاف

[دليلنا] إجماع العرفة ووراثة الذمة ولا يقدسها عباده بقولهم هي كبيعته القرآن.

مسئله ٢١٣ من وجب عليه دم في افساد الحج فلم يحد فمليه قرعة قال لم يحد فسمع شبهه على الترتيب ون لم يحد فقيمة لدمه ذراهم ويشترى به (أو ثمنها طعناح) فمليه يتصدق به ون لم يحد فمليه عن كل د. د. و من الشافعي على مثل ما قلناه وفي أصحابه من قال هو مختار.

في حكم من وجب عليه دم في افساد الحج ولم يحد

[دليلنا] إجماع العرفة واحد هو وطريقة لأختياط

مسئله ٢١٤ من بحر في الحرم فوجبه عليه في الحرم وفرو الحرم في الحرم لا يجزئ به به قال الشافعي وقال بعض أصحابه تجزئ.

في من بحر في الحرم وفرو الحرم في الحرم لا يجزئ به به قال الشافعي وقال بعض أصحابه تجزئ.

[دليلنا] قواه يعلى ثم يحلها، إلى حيث لعشيق وهذا ما يذهب عنه إجماع العرفة وورثته لأختياط فقيمة

مسئله ٢١٥ من بحر في الحرم وفرو الحرم في الحرم لا يجزئ به به قال الشافعي قولا واحداً وحدثنا لأصعب ولا يجر به عبده إلا لم يكن الحرم ونه قال الشافعي قولا واحداً وقوله إن في الحرم مثل قوله ولا يجر به كسب شيء ونه بوحقيقة إذا فرق الحرم وأصعب المبدأ في غير بحر حراره [دليلنا] طريقة لأختياط

في من بحر في الحرم وفرو الحرم في الحرم لا يجزئ به به قال الشافعي قولا واحداً وحدثنا لأصعب ولا يجر به عبده إلا لم يكن الحرم ونه قال الشافعي قولا واحداً وقوله إن في الحرم مثل قوله ولا يجر به كسب شيء ونه بوحقيقة إذا فرق الحرم وأصعب المبدأ في غير بحر حراره

مسئله ٢١٦ من وجب عليه الهدي في احرام الحج فلا يجر إلا مئتي وان وجب عليه في احرام العمرة فلا يجره إلا مئله وقال في لعقها في هذا شيء من الحرم يجزئ به إلا ان الشافعي مستحب مثل ما قدس [دليلنا] إجماع عرفه وورثته لأختياط

في من وجب عليه الهدي في احرام الحج فلا يجر إلا مئتي وان وجب عليه في احرام العمرة فلا يجره إلا مئله وقال في لعقها في هذا شيء من الحرم يجزئ به إلا ان الشافعي مستحب مثل ما قدس

مسئله ٢١٧ من فسد الحج وأراد ان يقضى احرام من الميقات ونه قال بوحقيقته وقدر لا يجره ان كان احرام فيما افسد من قبل الميقات وقال الشافعي يلزمه من الموضع الذي كان احرام منه.

في وجوب الاحرام من ميقات بمصاه الحج

[دليلنا] إجماعنا ان الاحرام قبل الميقات لا ينعقد وهو إجماع العرفة واحرامهم عامة في ذلك فلا تنقد على مذهبا هده الشئ

كتاب الحج

في وجوب
الأحرام من
سبقت القضاء
لعمره

مسئله ٢١٨ اذا اراد قضاء العمرة التي احدها احرم من الميقات وقال الشافعي
مثل قوله في الحج علف الامر من وقتها وحتيعة بحره من اذني الحدي ولا يدرمه الميقت
[دليل] ما قصه في المسئلة الاولى سواء

من فاته الحج
سقط عنه توبع
الحج

مسئله ٢١٩ من فاته الحج سجد عنه توبع الحج الوقوف بعرفات والمشي
ومسى والرمي وعليه طواف وسمى فيحصل له حرام وطواف وسمى ثم يخلق بعد ذلك
وعليه القضاء في قابل ولا هدى عليه وهو اصحاح من قال عليه هدى وروى ذلك في
بعض الروايات ومثله قبل له في الا في الحلال وانه على قولين الا انه قال لا يصح حجه
عمرة و ان من اقدم لعمره وعليه القضاء وشهوه قال ابو حنيفة ونحوه الا في فصل وهو انه
لا هدى عليه وقال ابو يوسف فقال حجه عمره مثل ما قلناه وعن مالك ثلث روايات اولها
مثل قول الشافعي والثانية يحل بممن عمرة وعيه اهدى دون القضاء والثالثة لا يحل
بل يقيم على احرامه حتى اذا كان من قابل ادى بالحج فوفقه واكمل الحج وقيل
المرأى حصى في فاته فأتى بكل ما يأتي به الحج لا الوقوف بعرفات الباقيين
في انواع

[دليل] حجاج امره و ان ارام التوبع مع القوات محتج الى دليل و
كذلك القاء و اسعة القضاء محتج الى دليل و ام وجوب الهدي فطرقة الاحتياط
تقتضيه.

في من فاته
الحج بسبب علة
القضاء على
المعذور

مسئله ٢٢٠ من فاته حج و كدت حجة لاسلام فعليه قضائها على الفور في
السنة الثانية وبه قول الشافعي وهو صاهر مذهبهم وفي اصحابه من قال على التراخي
[دليل] ما بيناه من ان حجة لاسلام على الفور وايضا فهو ما مور بهذه الحجة
والامر عمدت على الفور وطريقة الاحتياط ايضا تقتضيه وحد كرهه وروى عن عمرو ابن
عمر ولا يخالف لهما.

في عدم جواز
تأخير الهدي
الى التقابل

مسئله ٢٢١ على لرواه التي ذكرناها ان من فاته الحج عليه هدى لا يحوز
تحرره ابي الفل وهو واحد قولي الشافعي والشافعي ان له ذلك
[دليل] طريقة الاحتياط لانه اذا تى به برئت عنه بلاحلاف

مسئلة ٢٢٣ من دخل مكة لحججه لا تشكر كالتحارة والرسالة وزيارة الاهل
او كمن مكى فخرج لتحارة ثم عاد الى وطنه او دخله للمقام بها فلا يحجور له ان
يدخلها الا باحرام وبه قال ابن عباس وابو حنيفة وهو قول الشافعى فى الام ولا يبيح حنيفة
تفصيل فقال هذا لمركبات داره قبل المواقيت واما ان كانت داره فى المواقيت او دونها
فله دخولها بغير احرام والقول بالاحرام للشافعى ان ذلك مستحب عند رواج قوله فى عامة
كتبه وبه قال ابن عمر ومالك.

فى عدم جوار
دخول مكة
الا باحرام

[دليل] اجماع العرفه و صريفة الاحنيط والاحرام الواردة فى هذا المعنى و
ظاهرها يقتضى الایجاب.

مسئلة ٢٢٤ : من تبار دخول مكة من المدينة وارتاده حذر له دخولها بغير
احرام وبه قال الشافعى وقال بعض اصحابه ان للشافعى فيه قولان آخر وهو به لمزم
هو لاء فى السنة مرة

فى ناس من
دخول مكة جاز
لادولها
بغير الاحرام

[دليل] ان الاصل برئته لدمه و يجب ذلك محتاج الى دليل

مسئلة ٢٢٥ من يجب عليه ان لا يدخل مكة لامحرام فدخلها محلا فلا قضاء
عليه وبه قال الشافعى على قوله انه واجب ومستحب وروا حنيفة عليه ان يدخلها
محرم ما من دخلها محلا فعليه الفداء ثم يصر فى حج حجة الاسلام من سنته فان قيس
ان عليه الفداء لدمه بسقط الفداء استحسانا وان لم يحج من سنته سقط عليه الفداء
[دليل] ان الاصل برئته لدمه وادع ب الفداء محتاج الى دلالة

ان عدم وجوب
الفداء من
دخول مكة بغير
حرام

مسئلة ٢٢٥ من سلك وقد حذر الميقات فعليه الرجوع الى الميقات والاحرام
منه فان لم يجد حرم من موضعه و حج ثم حجه ولا يلزمه دم وبه قال ابو حنيفة
ولم يبي وقال الشافعى يلزمه دم قولاً واحداً.

فى حكمه ان
وقد جاور
الميقات

[دليل] ان الاصل برائة لدمه فمن شغلها بشئ فعليه الدلالة.

مسئلة ٢٢٦ احرام الصبي عند ما حذر صحيح و احرام لعبد صحيح بلا خلاف
ورافقت الشافعى فى احرام الصبي فعلى هذا اذا بلغ الصبي واعتق العبد قبل التحلل
وبه ثلاث مسائل اما ان يكتملا بعد فوات وقت الوقوف و بعد الوقوف وقبل فوات وقته

ان صح احرام
العبد بعد

كتاب الحج

وان كمالاً بعد فوات وقت الوقوف عند ان كمالاً بعد طلوع المحرم من يوم النحر مصيب على الاحرام و كان الحج مطوعاً ولا يجرى عن حجة الاسلام بالا حلالاً و ان كمالاً قبل الوقوف بمجرى المحرم كل واحد منهما ما فرس واحراماً عن حجة الاسلام وبه قال الشافعي وقيل ابو حنيفة الصبي محتاج الى تجديد حرمانه لان احرامه لا يصح عنده ولا يصح صبي على احرامه تطوعاً ولا بمقتضى قوله تعالى الصبي والعبد معا بمعين في الحج ويكون مطوعاً [دليلنا] اجماع الفرق واحرامهم فيهم لا يخلعون في هذه المسئلة وهي مخصوصة بهم وقد ذكرناه في صوغه في السبب المتقدم ذكره.

في حكم الطلوع
والعقب في
الائتاء

مسئلة ٢٢٧ ان ذى الطلوع والعقب بعد الوقوف وقبل فوات وقته مثل من كمالاً قبل طلوع النحر رجلاً الى عرفات والمشر من امكهم وب لم يمسهم رجلاً الى المشر و وقفاً وقد احرقهما فان لم يعودا اليهما او الى حدهما فلا يجرى بهما عن حجة الاسلام وقيل ان في ان عاد الى عرفات فوقع قبل طلوع المحرم و يحكم فيه كما لو كمالاً قبل الوقوف وبه يجرى بهما وب لم يعود الى عرفات بهما عن حجة الاسلام و يحكم به عن من عدا ان كان يجرى بهما عن حجة الاسلام.

[دليلنا] اجماع الفرق وبهم لا يخلعون في من ادرك المشر فقد ادرك الحج ومن فاته فقد فاته الحج.

فيما يجوز بها من
حج الاسلام
عليها دم في
التمتع فقط

مسئلة ٢٢٨ كل موصع قلنا انه يجرى بهما عن حجة الاسلام في كذا امتعتين يلزمهما ادم للتمتع وان لم يكونا امتعتين لم يلزمهما شيء (دمج) وقيل ان في عليهما دم وقيل في موصع احراماً لمن الى ان عليهما دم وقيل وسحق على قولين او سميحاً لا يصح جري وانما الطيب من سلمه لادم قولاً واحداً.

[دليلنا] في المتمتع قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فدم سبيس من الهدى ولم يعقل وعبر المتمتع فلا يصل برائه الدمة وشعلها محتاج الى دليل.

في عدم التمتع
احرام لادم
لا ادى سببه

مسئلة ٢٢٩ لا يتعد احرام النحر لادم من سببه وبه قال داود ومن تابعه وقيل جميع الفقهاء يعتقدون انه لا يصح عليه حجه والا فصل ان لا يصح [دليلنا] قوله تعالى عداً مملوكاً لا يقدر على شيء والاحرام من حمله ذلك.

ومن أجاد فعلية الدلالة وعليه إجماع العرفة وأحاديثهم

مسئله ٢٣٠ المدا إذا أفسد حجة و كان احرم مولاه أره ما يلزم الحر
ويجب على مولاه أدبه فيه إلا العدة فانه بالحرام من ان يفدى عنه أو يأمره بالصيام و
ان كان غير أدبه فأحراره باطل لا يتصور معه الإفساد و قل حرم لعقها ان الأبد
صحيح في الموسعين مع و قل أصح ب الشافعي ان المصوص ان علمه انقضاء و من
أصحابه من قل لا قضاء عليه

في ان السيد اذا
أفسد حجة لزمه
ما يلزم الحر

[دليلنا] على وجوب القضاء إذا كان من هذه طريقة الاحتياط وعموم الاحكام
فيمر أفسد حجة ان علمه القضاء و هي متبولة لا حكم بحجة إجماعه هذا اذا
لم يكن نافذ فقد بينا ان إجماعه باطل.

مسئله ٢٣١ اذا دن له الدماء في الإجماع وأفسد وجب عليه ان يرضى له في
القضاء والشافعي وجهان أحدهما له معة منه ولا حرام له ثلث
[دليلنا] انه اذا دن له في دنه أره حرم ما يتعلق به و معة تتعلق به قضاء
ما أفسده.

في ان السيد
ان دن في
الأحرام والدماء
وجب عليه
الأذن في القضاء

مسئله ٢٣٢ إذا أفسد بعد حجة وأبهر قضاء على ما ذكره في عقبة السبب كان
عليه حجة الاسلام وحجة القدر ويحرم عليه الدماء حجة الاسلام وهدايا حجة القضاء
وبه قال الشافعي وهكذا القول في العصى اذا لمع وعينه قد حجة و لا يقضى قبل
حجة الاسلام من يبيح لاسلامه ان القضاء في حرم القضاء يعقد لحجة الاسلام
و كان القضاء بقاء في ذمته اذا حل من حجة ان أفسده وتحلل منه ثم اعتق فاع
ان اعتق قبل التحلل منه ولا قضاء من ان يفسد بعد اعتق و قل العتق فانه يمضي
في فاسده ولا تجزئه الفسده عن حجة الاسلام في قضى من كانت لو سلمت التي أفسدها
من الفساد أخرته عن حجة الاسلام والقضاء يجزئه عنه مثل ان اعتق قبل فوات وقت الوقوف
دوقد بعدة من كانت لو سلمت لم تجزئه عن حجة الاسلام والقضاء كذلك مثل ان يعتق
بعد فوات وقت الوقوف فيكون عليه القضاء وحجة الاسلام مع وهذا كذا وفق الأما قبله
من العتق قبل التحلل فانا نعتبر قبل الوقوف بالمعسر من كان بعد لا يتعلق به فساد

إذا أفسد السيد
حجة ولزمه
نقضاء ما سبق
كان عليه
حجة الاسلام
و القضاء

كتاب الحج

الحج أصلاً فتكون حجته منه لا إلهي، لأن محرمه عن حجة الإسلام على حال
[دليله] ما قدمناه من أن من لحق المتعذر فقد لحق الحج و من لم يلحق فقد
فاته وهذه التبرعات يقتصرها كلها

في أن المولى
إذا كان لعبد
على الإحرام ليس
بمستحب

مسئلة ٢٢٢٢ إذا كان المولى لعبد في الإحرام ثم بدا له فحرم العبد قبل أن
يعلم أهله عن ذلك صح أحرمه وليس له فحجه عليه ولتفعي فيه قولان أحدهما، مثل
ما قلناه والأخرى ذلك بناء على منتهى أو أن ذلك من قبل أن يعلم فإن له فيه قولان
[دليله] أن هذا حرم صحيح انعقد بين أموي لأن لعلم بالأذن كان حاصلاً
ولم يعلم أهله فصح أن يصح لأن لم ينع من ذلك بعد ذلك

في أن لعبد
إذا أحرم بالذن
صلى به يكره
لأنه من يكره
صلى به

مسئلة ٢٢٢٣ إذا حرم عبد بدين سنة له يكره أن يحمله عنه و به قال
الشافعي وقال أبو حنيفة له أن يحمله عنه.
[دليله] طريقة الاحتياط وإن هذا حرم صحيح وحوال يحمله منه بمقتضى
إلى دليل.

في أن من أحرم
بغير إذن
حرامه بواحدة
صلى به

مسئلة ٢٢٢٤ من أحرم بغير إذن فقد حرمه بغير حرمه و كان وحوال الأخرى
وعندهما سواء ولا يتعلق به حرام ولا يجب فيه شيء من ذلك و هذا من غير
أو بحجة ثم ادخل عليها أخرى أو بعمره ثم ادخل عليها أخرى والكلام فيما زاد عليه
كالكلام فيه سواء و به قول الشافعي و هو في حجه و ما جاء به فقد أحرمه بغير إذن
أكثر و بعمرين أو أكثر لأنه لا يمسكه لمصى فيه، ثم حتموه فقد أبو حنيفة و مثل
يكون محرماً بهما ما لم يحد في السر و إذا حدد فيه أصحت حديهما وقت الأخرى
وعليه قد انتهى أن تعصت وأهدى فلا و حذر قدر لم يحد منعه و بهذا و قد
أو يوسف ترتض أحدهما عقيب و عقده عليه و إنما هدى و بعض الأخرى بمصى فيها
[دليله] أن انعقاد واحدة محتمة عليه و ما زاد عليها ليس عليه دليل والأصل
برائة الذمة ولأن أحصا على أن لمصى فيها لا مكان فمن وجب القضاء على واحدة
فعليه الدلالة.

في أن الاستحجار
للحج جائز

مسئلة ٢٢٢٥ الاستحجار للحج جائز إذا صار الرجل معصوماً حازر في استحجار

كتاب الخلاف

من يوجب عنه ونصح الاحرار وتلزمه يكون للاحرار احرة فاما بعد الصحيح عن المكثري وقع
عن المكثري وسقط العرض به عنه و كذلك ادانس من عليه حجج واكثرى وليس من
يجب عنه فعمل الاحبار الصحيح انه قال المشافعي وقال ابو حنيفة لا يجوز الاحارة على الحج
فاما بعد كانت الاحارة مبطنة فاما بعد الاحار ولى عن المكثري وقع الصحيح عن الاحار و
يكون للمكثري ثواب العقبة فان بقي مع الاحار شئ كان عليه رده فاما ان مات فان اوصى
ان يوجب عنه كانت تطوعاً من ثلث وان لم يوصى (ومن حج) كان اوليه وحده ان يوجب عنه فاما
وعمل قال محمد احرار ان شاء الله و اذا حرمه عنه الا ما عدا اليه يسع ان عدا لولى لا يملك هذا
[دليل] حجاج امرقة واحدرهم و يدا الاصل حوار الاحارات في كل شئ
فمن منع في شئ دون شئ فعليه الدلالة ولا، انفساً على وجوب الحج عليه فمن
اسقط لموت فعليه الدلالة وروى (عن ح) بن عدي ان النبي ﷺ سمع رجلاً وهو
يقول لميك عن شريعة فقال له وحدث من شريعة فقال له اح لي اوصد لي فقال النبي
ﷺ حج عن نفسك ثم حج عن شريعة فوجه الدلالة انه قال ثم حج عن شريعة وعنه
ان حنيفة لا يوجب عنه و روى ابن عدي ان امرئاً من حنهم سئل النبي ﷺ فقالت
ان فرصة الله في الحج دركت اي شيئاً كدر لا يستطيع ان يستمسك على الرحلة
فهل ترى ان احج عنه فقال النبي ﷺ نعم فقالت يا رسول الله ﷺ فهو يسمعه ذلك
فان هم كره لو كان عليه دين فقصته بعه وهذا يدل على ما قلناه من ان شئاً ووجه احدها
انه سألته عن الياسه عنه فقال يجوزواثي قلت يسمعه قال نعم فاخبرها ان الحج ينعقد
وسمعه و عندهم بعه ثواب العقبة والثالث به شبهة دللنا في انه بعهه ويسقط به
قصائمه عنه وروى عنه بن يوع عن عدي رابضاً عليه السلام ان رسول الله ﷺ وصل
منى بمنزلة (قال وكل من سحر ح) وحدته امرئاً من حنهم فقالت ان اي شيخ كسر قد
اقعد وادر كته فرصة الله على عباده في الحج ولا يستطيع ادائها فهل يحري عنه ان
اؤذنها عنه فقال نعم وهذا هو لاجل سئلته عن الاحراء عنه بالنيابة نعم

محلله ٢٢٧ اذا صححت الاحارة فلا يحتاج الى تعيين الموضع الذي يحرم منه
و المشافعي فيه قولان قل في الام وبقية المرمى لا يصح الا بان يقول يحرم من موضع

فرد الاجابة
انه صححت فلا
يحتاج الى
تعيين موضع
الاحرام

كذا وكذا وقيل في الأضلاع وبحرم عنه من ميثاق بلد استبحر وهو أصبح القولين
عقدهم.

[دليلاً] إذا قد سمان الأضلاع قبل المصنوع لا يجوز وإذا ثبت فلا يصح إحرامه
لو شرط عليه قبل ذلك ولأنه إذا ثبت الأول ثبت الآخر لأن أحد لا يفصل وأيضاً روى
طوس عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ هذه لمؤقت لأهلها ولكن آتتني عليها
من غير أهلها فمن أراد حيد أو عمره وهذا عنه في كل أحد من كل أو غير ذلك

مسألة ٢٣٨ إذا ورى الأضلاع من مخرج عنى فله منه فداء رجل فحج عنه
يستحق المائة وفيه قولان، فعلى قول المرء لا يستحق (مسمى الماء) وله حره العتق
[دليل] أن هذا شرط وحره في مسمى مائة من المؤمنين عند شروطهم وليس
في الشرع ما يمنع منه.

مسألة ٢٣٩ حره لآخر الحج عن المباحر العقدة من أحرم عنه من
أشد الأحير الحج بقلب عن المنة حره من مخرج عنه عنه وسنة فعليه
فصاها عن مائة والحج مائة للمباحر بغيره من مخرج عنها فيما بعد أن كانت الحجة
في المدة ولم يكن يوجب هذه الأضلاع لأنه لا دليل على ذلك وإن كانت مائة أصبحت
الأضلاع وكان على المستأجر أن يستأجر من مخرج عنه عنه وإن لم يوافق إلا أنه قال إن
كانت الحجة في المدة وكان المستأجر حراً له أن يصح عنه وإن كان ميثاقه مكن
المواي فصح وقيل المرء إذا أفسده بقلب له من أفسد حج عمره فيمضي في فساد
عن المستأجر وعلى الأحير دية ولا قضاء على واحد منهما

[دليل] على انتقاده أنه مستأجره على أن الحج عنه حجة صحيحة شرعية وهذه
فسدة غير شرعية فيجب أن لا يحرمه وأما وجود الفسخ عنه فليس في الشرع ما
يبدل عليه.

مسألة ٢٤٠ إذا استأجر رجلاً رجلاً لم يجز له مخرج عنهما ولا عن واحد
منهما إلا خلاف ولا يصح عندنا إحرامه عن مائة ولا بقدر أبيه وقيل الشافعي بقلب
الأضلاع إليه

أو للأنسان
ول من الحج
على مائة
ليأخذ رجل
فحج عنه
سبب (مائة)

في الأضلاع
إذا أفسد الحج
بقلب

أو سائر
جلازير جلا
بالحج عنه
ثم أصبح

كتاب الحج

البشاء عليه ويتم عن غيره والاخر انه لا يصح ذلك.

[دليل] ان حوار ذلك يحتاج الى دالة لان الاصل في الشرع ان لا تجزى عداة الا عن واحد فمن احارها عن اثنين فعليه الدالة.

اد حرم
لا يجزى عن غيره
ويشترط فيه
المسند، سم
نعم

مسئلة ٢٤٦ اذا استأجر حلا على ان يحج عنه مثلاً من البصر فأتى الاحقر الميقت ثم احرم عن نفسه العمرة فلما حلل منه حج عن المستأجر فان كانت العمرة حجه من الميقت صححت وحجه من مكة وهو متمكن من الرجوع الى الميقت لم تجزه وان لم يملكه صححت حجهه لا لمعه دموق الشافعي مثلاً الا انه قال حجهه صحبه فدمى الرجوع وام يقدر دمه دم لا حلاله بالرجوع الى الميقت

[رأيه] انه متأخره على ان يحج من ميقت يده ودا حج من غيره فقد قهره غيره بمره واحد ثم عاده حج الى ديس فدم حج لتعدد فلا خلاف فيه في حرثه ويجاب الدم عليه يحتاج الى دليل.

ر سم حرم
سم حرم
فقرن او ار
سم يحترق

مسئلة ٢٤٧ اذا استأجر اتمنه عنه ففرد له بمره واد الشافعي ان فرد عنه حراه على غيره في القران وهو يرد من الاحرة بقدر ما تركه منها من اعمد وجهه وان فرد عنه وان ايج وحده دون العمرة فعليه ان يرد من الاحرة عند عمر بمره وان حج وعتمر بعد الحج فان عاد الى الميقت فاحرم بها عنه فلا شئ عليه وان حرم بمره من ادى الحن فعليه دم وهو عليه ان يرد من الاحرة قد مر رأيه من عمل المعرة وجهان

[دليله] ان من داره لم يمت بما استأجر عنه وانى بمره ومن قال ان يجزى عنه فعليه الدالة وليس في الشرع ما يدل عليه.

اذا استأجره
بلاو او بدم
فقد اجزله

مسئلة ٢٤٨ اذا استأجره الافراد قتمعن فقد احراه وقال الشافعي ان كان في كلامه ما يوحي ان تجزى حره ولا شئ عليه وان لم يكن دأث في كلامه وقعت العمرة عن الاحقر والحج عن المستأجر وعده دم لا حلاله بالاحرام بالحج من الميقت وفي وجوب رد لاحره بقدر ما تركه من عمل الحج طريقين [دليله] اجماع النخبة من هذه المسئلة مخصوصة لهم

مسئلة ٢٢٩ اذا اوصى بان يحج عنه تطوعاً صحت الوصية و الشافعي فيه قولان
اخذهما الوصية باطلة والثاني صحيحة.

اذا اوصى بان
يحج عنه تطوعاً
صحت

[دليلك] قوله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين بدلوه و
ايضاً اجماع الفرقة دليل عليه فيهم لا يختلفون فيه

مسئلة ٢٣٠ اذا قل حج عني استغفرت او على ما سئل كانت الاحارة باطلة فان
حج عنه لزمه احره المثل وفيه قول الشافعي وقول ابو حنيفة الاحارة صحيحة.

في بطلان
لا حارة ان
قال حج عني
مفسد

[دليلاً] ان هذه احارة محمولة و من شرط الاحارة ان يدكر العوض عنه

مسئلة ٢٣١ من قرأ اول من يحج عني فله ماء كانت جماله صحيحة وقال الميربي
احارة فاسدة.

في الذي قال
اول من يحج
عني فله ماء
كان جملة
وصحيحة

[دليلاً] ان هذا شرط وحرارة محض ولا مانع يمنع من ذلك فيسمى ان يكون

صحيحاً

مسئلة ٢٣٢ اذا قل حج عني او اعتمر بماء كبرن صحيحة فمضى حج او اعتمر
استحق الماء وقال الشافعي الاحارة باطلة لانه مجهول فحج او اعتمر استحق احره المثل

في به ر قال
حج عني او
اعتمر بماء
كان صحيحاً

[دليلاً] ان هذا يخص من الحج والعمرة وحره معلومة وليس بمجهول ولا مانع

يمنع عنه فمن ادعى المنع فعليه الدلالة

مسئلة ٢٣٣ اذا قل من يحج عني فله عدد ودينار وعشرة دراهم كان صحيحاً
و يكون المستأجر محضراً في اعطائه انها شاء وقال الشافعي انعقد بطلان حج استحق

ان قال من
يحج عني فله عدد
او دينار كان
صحيحاً

احارة المثل.

[دليلاً] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء من انه يجبر و ليس بمجهول فمن

ادعى ذلك فعليه الدلالة

مسئلة ٢٣٤ من كان عليه حجة لاسلام وحجة التندر لم يحره (لم يحرك له) حج ان
يحج اندر قبل حجة الاسلام من حاله وروح سية المذكر لم تغلب اي حجة لاسلام ومن

في ان من كان
عليه حجة
الاسلام و
حجة التندر
لم يحركه ان
يحب التندر
قبل حجة
الاسلام

الشافعي تغلب الي حجة الاسلام وهكذا الجلا في الاحراد ستحره و كان معصوما
ليحج عنه حجة المذكر لاستقبل الي حجة الاسلام وعند الشافعي يستقبل

[دليل] قول النبي ﷺ لأعمال ثلثيات وظاهره يقتضي مطابقة الأعمال للثبات

فمن قال يقلب إلى غيرها فعليه الدلالة

اد استلحه
ليخرج منه
فلا يخرج عنه
لم يصح

مسئلة ٢٥٥ اذا استأجر ولي حج عنه فاعتمر عنه اولبعتصر فحج عنه لم يقع ذلك عن المحجوج عنه سواء كان حياً وميتاً ولا يستحق عليه شيئاً من الاجرة وقيل الشافعي ان كان المحجوج عنه حياً وقعت عن لاجس وان كان ميتاً وقعت عن المحجوج عنه ولا يستحق شيئاً من الاجرة على حال.

[دليل] انه ما فعل ما استأجره فيه بل حلف ذلك فمن ادعى ان خلافه يجرى

عنه فعليه الدلالة

في حوار استبحار
رخص في
سنة واحدة
لمن كان عليه حجة
الاسلام والظهر
وهو معصوب

مسئلة ٢٥٦ اذا كان عليه حجتان حجة الاسلام وحجة السر وهو معصوب حذر ان يستأجر رجلاً لمحج عنه في سنة واحدة وفيه قال الشافعي وفي اصحابه من قال لا يجوز ذلك كما لا يجوز ان يعمر المحجوجين في سنة واحدة

[دليل] ان المنع من ذلك يحتاج الى دليل وليس كذلك هو فله لان ذلك

مجمع على المنع منه.

في حكم من
علم انه طاف
احداً بطوافين
اما العمرة
او الحج بقدر
طهارة

مسئلة ٢٥٧ اذا اتى المتمتع بوجوب العمرة من الطواف والسعي والبطق ثم احرم الحج وادى باقدمه حصة ثم ذكره طاف احد الطوافين ام العمرة او الحج غير طهارة ولا يدري ايها هو فعليه ان يعيد الطواف بوصوه ويعيد بعده السعي ولازم عليه وقال الشافعي بفرم ما علف لاهرب من فعرص ب كان من طواف العمرة يعيد الطواف والسعي وصرة ا. ا. ا. داخل الحج عليها وعنده دمان وان كان من طواف الحج فعليه ان يعيد الطواف والسعي وعليه دم.

[دليل] ان اعادة الطواف والسعي مجمع عليه والرام الدم يحتاج الى دليل و

الاصل براءة الذمة.

في لزوم جراه
ان يصد عن
البحر مطلق
عائد اكان
ارنسيا

مسئلة ٢٥٨ اذا قتل المحرم صد الرمة الاحرام سواء كان ذاكراً ولا احرام عامداً

الى قتل لصد او كان ناسياً للاحرام محصناً في قتل الصيد او كان ذاكراً للاحرام محصناً في قتل الصيد او ناسياً للاحرام عامداً في القتل و قال ابو حنيفة ومالك والشافعي و

عمة اهل العلم وقتل محاهد انما يجب الحرء في قتل الصيد اذا كان ناسياً للاحرام او
محدثاً قسى قتل الصيد فما اذا كان عمداً فيهما فضلاً حرء عنه وفي داود انما يجب
الجزاء على العمد دون الخاطي.

[دليلنا] على العرفين اجماع الفرق وطريقاً لا احتياط وعلى مجاهد قوله تعالى
وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مِثْلَهُ مُدًّاً فَحرءٌ مُدٌّ مائة من النعم وعلى داود ما روى
عن النبي ﷺ اذا قتل في الصبح كثر من اصابه لمحرم ولم يفرق

مسئلة ٢٥٩ اذا عد الى قتل الصيد وجب عنه الحرء ثانياً وانه من عمة اهل
العلم وروى في كثير من احاديثنا انه اذا عاد لا يجب عنه حرء وهو من يستقيم الله عنه
وهو الذي ذكرته في الهبة وانه قتل داود

[دليلنا] على الاول قوله تعالى و من قتله منكم ممدداً وحرء حرء مثل ما قتل من
العميم ولم يفرق بين الاول والثاني وقوله بعد ذلك و من عد فيستقيم الله عنه لا وجب
استفاد الحرء لانه لا يمنع ان يكسب بالمعودة يستقيم الله عنه وان لم ير حرء و
قلنا الثاني طريقته الاحكام التي ذكرها في الكتب ويمكن ان يستدل بقوله ومن
عد فيستقيم الله عنه واسم موجب الحرء وهو الذي دللنا ان لا يملك برأيه الدمة وشعره
بحاج الى دليل.

مسئلة ٢٦٠ اذا قتل صيداً فهو محجير من نارثة شاة من حرء حنة من
النعم و بين ان يقوم مثله دراهم ويشترى به طعاماً ويتصدق به وبين ان يصوم عن كل
مد يوماً وان كان الصيد لا مثل له فهو مخير بين شئس بين ان يقوم الصيد ويشترى شاة
طعاماً ويتصدق به او يصوم عن كل مد يوماً ولا يجوز حرء النعم حن وانه قول شافعي
و وافق في جميع ذلك ما لك الا في فصل واحد وهو ان عمد ان اراد شراء اطعم قوم
المثل وعنده قوم الصيد يشتري شاة طعاماً وفي اصحابه (صاحبنا) من قال على ان يبيع
وقال ابو حنيفة الصيد مضمون بقمته سواء كان له مثل او لم يكن له مثل الا انه اذا
قومه فهو محجير بين ان يشتري القيمة من النعم ويخرجه ولا يجوز ان يشتري من
النعم الا ما يجوز في الصحايا وهو الحدع من الصان والثمن من كل شئ و بين ان

في وجوب
الجزاء لادبا
على من عمد
في قتل الصيد

في جزاء قتل
الصيد وانه
مخير بين ان يبيع
اشياء

كتاب الخلاف

النعم ويحرم يعلم انه اراد المثل في الخلقة لان الصفات الاخر لا تراعى الا ترى ان النعم وغيره من الصفات لا تراعى فعلم ان المراد ما قدمناه.

مسئلة ٢٦٥ اذا حرج المحرم صدا فانه يضمن ذلك الحرج على قدره وبه فان كافة العلماء ذهب داود واهل البصرة الى انه لا يضمن حرج الصيد ولا الاول انصاه. [دليلنا] اجماع الفرقة وطريقة الاحتياط

في كراهة حرج الصيد

مسئلة ٢٦٦ اذا لزمه ارض الحراجة في يوم الصيد صحيحاً ومعيماً فان كانت ما بينهما من الاغراس عشرة مثله وبه قول العربي وقول الشافعي يلزمه عشر قيمة المثل [دليلنا] قوله تعالى فحراة مثراً ما قتل من النعم والمثل لا يدخل في القيمة بالانفاق بينها وبين الشافعي.

في كيفية ارض الحراج

مسئلة ٢٦٧ ان حرج سد اعطى عن عبه لزمه الحراجة على الكمال وبه فان ما ذلك وقول الشافعي لا يلزمه الحراجة على الكمال ويقوم به كونه صحيحاً وبس كونه محرراً والمدم حار والرم ما بينهما [دليلنا] اجماع الفرقة واحسانهم وهذه معدومة لهم وطريقة الاحتياط تقتضي ما قلناه.

في لزوم الحراجة على الكمال في حرج صيد الغنم

مسئلة ٢٦٨ حراة الصيد على التحريم من اخرج المثل او بيعه وشراء الطعام او التصديق به وبس الصوم على كذا مديوما وبه قول جميع الفقهاء وروى عن ابن عباس ورس برس انهم قلا وحوب الحراة على الترتيب فلا يجوز ان يطعم مع القدرة على اخراج المثل ولا يجوز ان يصوم مع القدرة على الاطعام وحكي ابو ثور عن الشافعي انه قال في التقديم مثل هذا وذهب اليه قوم من اصحابنا

في ان حراة الصيد على التحريم

[دليلنا] قوله تعالى فحراة مثلاً ما قتل من النعم يحكم به دوا عدل منكم الى قوله او كفارة ضامن مساكين او عدل ذلك صيماً واول التحريم لا خلاف بين اهل اللسان فمن ادعى الترتيب فعليه الدلالة.

مسئلة ٢٦٩ المثل الذي يقوم هو الجزاء وبه قول الشافعي وقول مالك يقوم الصيد المقتول.

في ان المثل الذي يقوم هو الصيد المقتول

كتاب الحج

[دليلنا] قوله تعالى فحرء مثل ما قتل من النعم والقرائه بالحقص بوحب ان يكون الحرء مدلا عن المثل من النعم لأن تقديره المثل ما قتل من النعم

مسئلة ٢٧٠ ما له مثل يلزم قيمته وقت الأحرار دون حال الاتلاف و ما لا مثل له يلزم قيمته حال الاتلاف دون حال الأحرار وهو الصحيح من مذهب الشافعي ومنهم من قال ما لا مثل له على قولين أحدهما الاعتناء بحال الأحرار والثاني مثل ما قلناه.

[دليلنا] ان حال الاتلاف وحب عليه قيمته ولا يعتبر بذلك دون حال الأحرار لأن القيمة قد استقرت في محله.

مسئلة ٢٧١ لحرم الصيد حرم على المحرم سواء صاده هو أو غيره قتلته هو أو غيره أدن فيه أولم يأت من غيره أولم يعثر على كل حال وهو مذهب جماعة من الفقهاء ذكرهم غير معينين وقال الشافعي ما يقتله بنفسه أو بغيره أو بشيء إليه أو يدل عليه أو يعطى سلاحا لسان يقتله به محرم عليه أكله سواء كانت الدلالة عليه يستغنى عنها ولا يستغنى وكذلك ما اصطيد له بغير علمه فلا يحسن أكله وما اصطاده غيره ولا اثر له فيه ولا صيد لأجله فمباح أكله وقيل لا يحسن أكله ولا يحرم عليه ما صاده بنفسه وما له فيه اثر لا يستغنى عنه من يدل عليه ولا يعلم مكانه أو دفع إليه سلاحا يحتاج إليه فاما إذا دل عليه دلالة ظاهرة لا يحتاج إليه ودفع سلاحا لا يحتاج إليه أو أشار إليه ويستغنى عنها فلا يحرم عنه وكذلك ما صيد لأجله لا يحرم عليه

[دليلنا] إجماع الفرق و طريقة الاحتياط ويمكن ان يستدل بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ولمراد به الصيد عند أهل التفسير

مسئلة ٢٧٢ المحرم اذا صيد فهو ميتة لا يجوز لأحد أكله ولا نقله أو حمله والشافعي في الحديد وقيل في القديم والأهلاء ليس بميتة ولكن لا يجوز له أكله.

[دليلنا] إجماع الفرق وطريقة الاحتياط

مسئلة ٢٧٣ المحرم أو المملوك اذا قتل صيدا في الحرم كان ميتة لا يجوز لأحد أكله وفي أصحاب الشافعي من قال فيه قولان ومنهم من قال ان هذا ميتة قول واحد

في ان القيمة تدل
قيمة وقت الأحرار

في ان نعم الصيد
حرام على المحرم
مطلق

في ان المحرم
اذا ذبح صيدا
فهي ميتة
في ان المحرم
او المملوك اذا
ذبح صيدا
في الحرم كان
ميتة

كتاب الخلاف

[دليلاً] أجماع الفرقه وطريقة الاحتياط.

مسئله ٢٧٤ اذا اكل المحرم من صيد قبله لرمه قيمته منه قبل ابوجهيمه وقال الشافعي اذا كان من لحم الصيد الذي قتله لم يرمه بمذات شئ [دليلاً] أجماع الفرقه وطريقة الاحتياط

في ن المحرم
اذا اكل من صيد
قتله لرمه قيمته

مسئله ٢٧٥ اذا دار على الصيد فقتله المدلول ارم له اعداء وكذلك المدلول ان كان محرم وفي الحرم سواء كان ذلله صاهره ونصه ون اعده سلاحاً قتل به صيداً فلا من لاصحابه ولا من ارمه لرمه وفي الشافعي لا يضمن جميع ذلك و قال ابوجهيمه يجب عليه الجزاء دون ان يصد ذلله وصفاً اذا اعده سلاحاً لا يستغنى عنه وان دار عليه ذلله طهره و اعده الا ان يستغنى عنه فلا جزاء عليه.

في حكم
ذلاله على الصيد

[دليلاً] أجماع الفرقه وطريقة الاحتياط

مسئله ٢٧٦ اذا امسك محرم صيداً قبحه محرم اخر فقتله بركن واحد منهما اعداه اطلاقاً ومن ساهم جز واحد من واحد فيه وجهان أحدهما يجب على الجميع ولا حرج من ساهم به جميعاً والشافعي [دليلاً] أجماع الفرقه وطريقة الاحتياط

فإذا اطلق
محرم صيداً
وقتل محرم آخر

مسئله ٢٧٧ صيد الحرم مضمون الا خلاف بين الفقهاء لا بد من قتله

في ن صيد الحرم
مضمون

[دليلاً] أجماع الفرقه وطريقة الاحتياط.

مسئله ٢٧٨ صيد الحرم لا يرد عن الحرم بقتل من كان اطلاقاً محرمه صاعداً الحرم وان كان محرم لرمه حراً واحد وفي الشافعي صيد الحرم مثل صيد الأحرار مع غير من الثلاثة من اكل ولا صوم والصوم فيما لا يضر له من الاعطام والصوم وقت خمسة لا يدخل العدو في ضمن صيد الحرم

في ان
صيد الحرم
يضمن وان
اقتاتل ان كان
محرماً قتلها
اجزاً

[دليلاً] أجماع الفرقه وطريقة الاحتياط

مسئله ٢٧٩ اكل من صيد صيداً في الجبل و ادخله الحرم مضموع من قتله واذا قتل لرمه الحرم و به قال ابوجهيمه وفي الشافعي هو مضموع واذا قتل فلا جزاء عليه

في ن الحرم
في قتل الصيد
في الحرم ويؤصله
في الجبل

[دليلنا] إجماع الفرق وطريقة الاحتياط

في حكم قطع
شجر الحرم

مسئله ٣٨٠ الشجر الذي يسته الأدميون في العادة إذا استه الأدميون أو استه الله تعالى فلا صحن في قطعه وأما ما استه الله تعالى في الحرم فحجب الصالح بقطعه وإن استه الله تعالى في الحقل فقطعه آدمي وإذا حمله في الحرم واسته ولا صحن على قطعه وقال الشافعي شجر الحرم مضمون على المحل والمحرّم إذا كان مأمياً غير مودع أو الباس و اليهودى كالعوسج وغيره ولا صحن في قطعه وقد روي داود وأبو بصير لأصحن في قطعه لكنه ممنوع منه.

[دليلنا] إجماع الفرق على المنع الذي ذكره واحكامه مشروحة بذلك ذكرناها في الكتاب الكبير المذكور.

في كسرة
الشجرة

مسئله ٣٨١ في الشجرة الكبيرة بقرة وفي الصغيرة شيء منه قال الشافعي وقيل أبو حنيفة هو مضمون بالقيمة.

[دليلنا] إجماع الفرق على أنه لا حرج من كسره إذا كان في الدوحة بقرة وفي حجرة شاة ودوحة شجرة الحرم والحرة الصغيرة وعن ابن الزبير أنه قال في الكبيرة بقرة وفي الصغيرة شيء ولا يخالف لهما.

في أن لا يأس
بالرمي في الحرم

مسئله ٣٨٢ لا بأس بالرمي في الحرم وقد قال الشافعي وقيل أبو حنيفة لا يجوز [دليلنا] إجماع الفرق على أن الرمي في الحرم هو رمي الأعلى الدوس وفيه إجماع لأن الناس من هذا المذهب إلى يومنا هذا يرمون بهائمهم في الحرم ولم ينكر منكر عليهم.

في أن لا يأس
بالرمي في الحرم

مسئله ٣٨٣ لا بأس بخرق حصي الحرم ويرد واحد من وقيل الشافعي لا يجوز ذلك لأنه إذا خرجه لأصحن عليه وهو الرمي حلت من الحرم وحرم وما تضمن إليه فتعمل فيه.

[دليلنا] أن الأصل لا دحة والجميع يباح أي دخل

في عدم الفرقين
بغير بيان

مسئله ٣٨٤ المفرد وثان عمدان سواء كانا يرمون المفرد لمفرد سياق الهدى وإذا تمت ذلك فدا فترصيد الرمح حرم وأحد كدك في اللباس والطيب

كتاب الغلاب

وعبر ذلك وقال الشافعي يلزم القدر والمقد حراء واحد على نفسه في الفارن وقال ابو حنيفة يلزم القدر جراً في جميع ذلك

[دليل] اجماع الفرق ولانما سماه الاحرامين لايحتملان وادانت ذلك رال الخلاف لان ابا حنيفة منى ذلك على اجتماعهما وايضاً قوله وعن قتادة مرسكم متهماً جداً وحرراً مثل ما قتل من النعمية ولم يقل مثلي ولم يفرق

مسئلة ٢٨٥ اد اشترك جماعة في قتل صيد يلزم كل واحد منهم حراء كامل و به قال في التامع الحسن المصري والشمسي والشافعي وفي الفقهاء لثوري ومالك و ابو حنيفة واصحبه وذهب قوم الى انه يلزم الجميع حراء واحد روى ذلك عن عمرو ابن عمر وعبدالرحمن بن عوف و به قال في التامع عطارد الرهري و حماد وفي الفقهاء الشافعي واحمد واسحق

ان حكم اشراك جماعة في قتل اصيد

[دليل] اجماع الفرق وصرفقة الاحتياط

مسئلة ٢٨٦ المحرم اذا قتل صيد مملوك كنعمة برمه بحراء الله تعالى والقيمة لما اكسبه قاز ابو حنيفة و له في وذهب مالك والشافعي الى ان الجراء لا يجب في قتل الصيد المملوك بحال

في المحرم اذا قتل صيداً مملوكاً

[دليلنا] قوله تعالى ومن قتلته مسكاً متهماً جداً وحرراً مثلاً ما قتل من النعمية ولم يفصل

مسئلة ٢٨٧ يجب في قتل النعمية على المحرم شاة وفي فرجه ولد شاة صغير و به قال الشافعي وقال القياس ان يجب فيه قيمته ولكن في اوجست فيه شاة اباعاً للصداقة روى اوصفه يجب قيمته بناء على اصله في ان الصيد مضمون بالقيمة وقال مالك في حمامة الحرم شاة وفي حمامة الحل قيمتها

في قتل جراد النعام وفرجه

[دليل] اجماع الفرق واحصارهم وايضاً روى ما ذكرناه عن اربعة من الصحابة عمرو بن عثمان و بن عمر واس عباس و سريقة الاحتياط تقتضيه ايضاً

مسئلة ٢٨٨ اذا رمى صيداً وهو في الحل والصيد في الحل فدخل السهم في الحرم وخرج فاصاب الصيد في احد فقتله لم يلزمه صمائه و به قال الشافعي وفي اصحابه

فيما اذا رمى من الحرم فدخل السهم في الحرم وخرج فاصاب الصيد في الحرم

من قال يلزمه ضمانه.

[دليلاً] أن لأحد مرأته الدمة ولا دليل على وجوب ذلك عليه

في طير كان
على غنمين شجرة
اصبافاً بالحرم

مسئلة ٢٨٩ إذا كان طير على عصف من شجرة اصلها في الحرم والعصف في
الحل فاصابه انسان فقتله لزمه اصنام وقول الشافعي لا يلزمه

[دليلاً] اجماع العرقة فيها منصوبة اليها وطريقة الاحتياط تقتضيه.

في ان لدجاج
العصف ليس
باصيد

مسئلة ٢٩٠ الدجاج لحشى ليس بصيد ولا يجب فيه الجراء وقال الشافعي
يجب فيه الجراء واماً الاهلي فلا خلاف انه غير مضمون.

[دليلاً] اجماع العرقة فيها منصوبة لهم ولاصل مرأته الدمة بدل عليه بصاً.

في ان
اصيد لا ملكه
لمحرم بالجهنم

مسئلة ٢٩١ إذا انتقل الصيد الى المحرم الممرات لا يملكه وللشافعي فيه قولان
احدهما مثل ما قدمه ولاخر بمذك وله تصرف فيه جميع انواع التصرف الا القتل.

[دليلاً] عموم الاحكام المانعة من تمتك الصيد والتصرف فيه ومرونة الاحتياط

تقتضيه.

في ان الانسان
لا يحرم ومعه
صيد ان ملكه صه

مسئلة ٢٩٢ إذا احرم الانسان ومعه صيد رآه ملكه عنه ولا يرون ملكه عما

يملكه في حراة وللمذاهب وللشافعي فيه قولان احدهما يرون ملكه ولا فرق بين أن
يكون في يده او بيته والثاني ان ملكه لا يرون وقال مالك و ابو حنيفة يرون ملكه

ايما العشيدة ولا يرون عنه اليد الحكيمية

[دليلاً] اجماع العرقة فانها منصوبة لهم على التفصيل الذي قلناه والذي قلناه

من رآه ملكه عنه مخرج عنه وما عدا عن عنه ليس عليه دليل.

في ان الجراد
مضمون بالجرا

مسئلة ٢٩٣ الجراد مضمون بالجرا اذا قتله المحرم لزمه حرأته وانه قال

عمرو ابن عباس وهو مذهب الشافعي وروى عن ابي سعيد الخدري انه قال الجراد من
صيد البحر لا يجب به الجزاء.

[دليلاً] قوله تعالى وحرم عليكم صيد الأرماء وهم حرأما والجراد من

صيد البر مشاهدة ودا أنت انه من صيد البر أنت انه مضمون اجماعاً

في ان في القتل
لجرا دة كفرة

مسئلة ٢٩٤ في قتل الجراد مرة وروى ذلك عن عثمان وروى كف من

کتاب | تعلیق

طعموم ووه قال ابن عباس وروى عن عمر بن الخطاب قال لعلكم وقد قتل حراذيق ما جعلت على نفسي فقال درهمين فقتل درهم حرس من مائة حرة ووه قال الثعلبي هو مصموم بالقيمة وعند باقي الكثير منه دم (درهم خ).

[دلیل] اجماع لفرقة وصريقة لاحتياط في الكثير يقتضيه.

مسئله ۴۹۵. إذا عرض الحر د أطرافين ولا يمكن سدو كه الا بمقتله و وطئه
الا حرافا على نفسه و هون عط و هو حر قو الت ومن والقول لأحر ان عليه ذلك.
[دليلك] لا يراه الدماء و هون قو حرافين عديكم في التين
من حراف و هذا لا يمكنه المحلفين منه الا غتبه و انشئ عليه

في ان الجبر د
نبا لفرشي
بناطريق فلاحر
عازفاته

مسئلة ٢٩٦ بعض النعمان كسره محذوفه فعليه ان يرسل فحولہ الاول في اثنائها
بعدد النعمان فما يمتنع كان هذا بحيث يمتنع ان يرسل بعض النعمان فعليه ان يرسل
فحولہ العثم في ثلاث بعدد النعمان وما خرج كان هذا وان لم تقدر على ذلك ارمه عن
كل بيعة شه و طعام عشرة من كل اربعين سنة ارمه و كسره في الحرم وهو محذوف
ارمته في حقه وفي دود واهل الظاهر لا شئ عليه في ليس وفي ثوب وفي النعمان اما كان
من صيد مسموم كان فيه سمه وفي ما لا يحجب في بيعة عشر قمعة الصيد

في كفارة اولى
النعم مودعها

[دلیل] جماع الفرقہ وصرحہ الاختیار

مسئلہ ۲۹۷ : دا کبر المحرمہ حصہ وہی طرح وہ کس بیض نہ م کاں علیہ مکارۃ
من الاول و ان کس بیض قطعہ فعلیہ لہ من المومنین و ان فی علیہ قیمة حصہ
فیہا قرخھا۔

لی کسر بیعت
ایک فارغ

[دوسرا] احمدی عرفہ و طریقہ لائحہ

مسئلة ٢٩٨ - دأ ناص الطير على و ش مجرم فقله الى موضعه (موضع ح) فمصر
الطير ولم يحصه له رمه الجرار و لما رمى فيه قولا ان حدهما من سافلها و الثاني لا يدعه شئ
[دلتما] عموم الاحكام بزيادة في هذا المعنى.

فيماء اذا نقل
للمعمر في
الطير من مكانه
فطير الطير ولم
صاحبه

مسئله ۴۹۹. ذاقن السبع (لاسط) ربه كمش على مراءه بعض اصحابه وام
الذئب وغيره من السبع والاحراء عده سوا صل اولهم صل وقال لثامعي لاجراء وفي ذلك

في حكم فصل
الحياة

كتاب الحج

محال وقان أبو حنيفة إذا صال السبع على المحرم فقتله لم يلزمه شيء وإن قتلته من غير
صول لزمه الجزاء.

[دليلنا] أن الأصل برائة الدمه ولا يتعلق عليها شيء إلا بدليل وما أوجبه من
الكسح وإجماع الفرق وطريقه الاحتياط.

لا كفارة في
بعض

مسئلة ٣٠٠ الصبي لا كفارة في قتله وكذلك السبع المتولد بين الذئب والصبي
وقان الشافعي فيهما الجزاء.

[دليلنا] إجماع الفرق والأصل برائة الدمه وأما فإن الصبي عندنا محرم الأكس
وسندل عليه فيما بعد فدا نت ذلك فكر من قبل بذلك فإن لأحرأ عنه.

في لزوم الجزاء
على المحرم
إذ إن ذلك لا يبيح
صيد من شبكة
فأجاب

مسئلة ٣٠١ إذا أراد المحرم تحليل صيد من شكة أو حائلة أو فوح وما أشبه
ذلك ومات بالتحليل لزمه الجزاء وللشافعي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه والتدبي
لأحرأ عليه

[دليلنا] عموم الأحبار الواردة في وجوب الجزاء على من قتل الصيد متعمداً
ولم يفرقوا.

في حكم ذئب
ربش الطير
مرجه

مسئلة ٣٠٢ إذا ذئب المحرم ربش طائر أو حرجه فإن بقي متمتعاً على ما كان
بأن تعامل فذلك نفسه وإن أوقع منه في شراوع أو صدم حائطاً فعليه صمان ما حرجه و
إن امتنع وعب عن العين وحب عليه ضمانه كاملاً وقال الشافعي مثل ما قلناه إلا أنه
قل إذا عب عن العين يقوم بين كونه صحيحاً ومعيباً فإن كان له مثل الرم ما بين قيمتي
المثل وإن لم يكن له مثل الرم ما بين القيمتين

[دليلنا] إجماع الفرق فإن هذه المسئلة منصوم عليها وطريقة الاحتياط
تقتضيه فإن ومن ما قلناه نرى دمه يقي.

في لزوم الفدية
على جراح
المصيد قاله

مسئلة ٣٠٣ إذا جرح الصيد فجاءه أحر فقتله لزم كل واحد منهما الفداء وقال
الشافعي على الجراح القيمة مد بين كونه صحيحاً ومعيباً وعلى الثاني الجزاء وفي أصح
من قال مثل ما قلناه وقالو ليس بشيء.

[دليلنا] إجماع الفرق وطريقة الاحتياط

كتاب الغلاف

مسئلة ٣٠٤ اذا حرج العبد فصار عبر ممتنع بعد الحرج والتنف ثم غاب عن العين لزمه الجراء كملاوية قتل أو سحق من أصحاب التوقي وقيل ماقي أصحابه علط في ذلك والمنصوص للتأقي انه لا بد منه ضمان خمسة واربعة بمصر الحموية التي وجدت منه وهو التنف والجرح

في لزوم الجراء
كما اذا جرح
العبد ثم غاب
عن العين

[دليل] اجماع العرفه واحكامهم وضريقة الاحتياط

مسئلة ٣٠٥ المتولد بين ما يجب فيه جراء وما لا يجب مثل السبع وهو المتولد بين الصمغ والذئب والمتولد بين الجمار الوحشي والجمار لاهلي لا يجب بقتله الجراء وعند جميع الفقهاء يجب به الجراء

في عدم وجوب
الجراء بقتل
الحيوان بدين
ماله الجراء
وما لا يجب فيه

[دليل] ان الاصل برأيه الدمة ولا دليل على وجوب الجراء وما قلناه

مسئلة ٣٠٦ الحورح من الطير كالمرى والسمروا والهي والعقاب وهو ذلك والصاع من لهما ثم كالمر والفهد وعر ذلك لاجزاء في قتل شئ منه وقد قدمنا ان في رواية أصحابنا ان في الاسد حصا كت وقيل لا ففي لاجراء في شئ منه وقال ابو حنيفة يجب لاجراء في جميع ذلك لا لذئب ولا حراء فيه ويجب الجراء اقل الامرين اما القيمة او الشاة ولا يلزم اكثرهما

في انه لاجراء
في قتل الجوارح
من الطير
والصاع من
من ابيها

[دليل] ان الاصل برأيه الدمة ومن علق عليها شئ فمديه ادلانة

مسئلة ٣٠٧ صد المدمة حرام اصطفاؤه به من الشاة في وقال ابو حنيفة ليس بمحرم

في حرمة اصطفاؤه
بغير مدمة

[دليل] اجماع العرفه وضريقة الاحتياط وروى عن علي عليه الصلوة والسلام ان النبي ﷺ قال المدمة حرام من عائر الى نو ولا ينفع صدقه ولا يحتل حلالها ولا يعصف شجرها الا رحل يعلقه بغيره

مسئلة ٣٠٨ اذا اصطفاه صدح في المدمة لا يجب فيه (عليه ح) الجراء وللتأقي فيه قولان ول في القديم عليه الجراء والجراء ان يصلب ما عليه يعني الصائب فيكون لمن يسله وفيه قول احرامه يكون للمساكين وقال في الحديث لاجراء عليه [دليلنا] ان الاصل برأيه الدمة فعلى من شعثها شئ الدليل

في عدم الجراء
على صد المدينة

كتاب الحج

في ان يذبح
غير محرم ولا
مكروه

مسئلة ٣٠٩ صدوح وهو بلد بالسبع غير محرم ولا مكروه وقال الشافعي هو
مكروه وقال اصحابه صاهر هذا المذهب بما اذا بدلت كراهية تحريم
[دليله] ان اصل الاباحة من منع منه فدلالة الدلالة وايضا قوله تعالى فردا
حلتكم وسط دوا وهذا احد معناه ذلك يحتاج الى دليل

في حكم الصيد
الذي يكون
قيمة منه كثيرا

مسئلة ٣١٠ د ليع قيمة مثل الصيد اكثر من ستم مائة اكن مسكن
اصب صاع ام يلزمه اكثر من ذلك وكذلك لا يلزمه اكثر من ستم مائة من الصوم
هذا في الامانة وفي بقية ثلث مائة او ثلث مائة وفي الطهي عشرة مائة كين او
ثلاثة ايام ولم يعتبر احد من الفقهاء ذلك.
[دليلنا] اجماع العرفه واختارهم:

في حكم
الاصاب من
الصيد والا
طعام

مسئلة ٣١١ د عجر عن ستم شهر من دمن الاطعمه صام ثمانية عشر يوما وفي
القصد منه مائة وفي الحرم ثلثة مائة ولم يفت ذلك احد من الفقهاء
[دليل] اجماع العرفه وبسبعة الاحتمال وهو ثلثة مائة وما ذكره مجمع عليه
والرائد على ذلك ليس منه دليل في حال المحرم

في تضاعف
الصلوات والقيمة
ان تل في الحرم

مسئلة ٣١٢ د ح ح فيه اتم ان القيمة د قتله في الحرم اصعب ذلك عدمه و
ان قتله المحرم في الحرم دمة القيمة لا غير ولم يعتبر احد من الفقهاء ذلك
[دليلنا] اجماع العرفه وبسبعة الاحتمال
مسئلة ٣١٣ د ك ان الصيد وسد الى الحرم يحرم سقطه ولم يفسر ذلك
احد من الفقهاء.

في حرمة اصطواد
صيد اذا كان
قصيدا في الحرم

[دليلنا] اجماع العرفه وبسبعة الاحتمال

في ان المحرم
اذا اصاب صيدا
في بين البرية
والحرم ثم
العداء

مسئلة ٣١٤ د روى صحابنا ان المحرم اذا اصاب صيدا فما من لم يريد والحرم
لزمه العداء ولم يقل بذلك احد من الفقهاء
[دليله] اجماع العرفه وبسبعة الاحتمال

في ان لا يجوز
للمحصر ان
يتحلل الا يهدي

مسئلة ٣١٥ لا يجوز للمحصر ان يتحلل الا يهدي وفيه حال الشافعي وفي ذلك
لا يهدي عليه.

[دليل] طريقة الاحتياط وأيضاً قوله تعالى فإن أُحْصِرْتُمْ فما استسمر من الهدى وأيضاً روى حارث بن احصر سمع رسول الله ﷺ بالحديبية فحجراً المدة عن سبعة والبقرة عن سبعة.

في حوار الحج
الهدى في المكان
الذي احصر فيه

مسئله ٣١٦ اذا احصره العدو حارث ان يذبح هديه مكبته والا فصل ان ينفذه الى منى او مكة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجوز له ان ينحر الا في الحرم سواء احصر في الحرم او في الحرم فان احصر في الحرم بحرمه مكبته وان احصر في الحرم اهد بهديه ويقدر له مدة يعلب على طمعه انه يصل فيها وينحر فاذا مضت تلك المدة تحلل ثم ينظر فان كان في تحلله بعد نحر هديه فقد صح تحلله ووقع موقفه صاهراً وباطناً وان كان تحلله قبل ان يذبح (ينحر ح) هديه لم يصح تحلله في الماطن الى ان ينحر هديه فان كان تطيب اوليس ازمه بذلك دم.

[دليل] على حوار ذلك فعل النبي ﷺ بالحديبية حيث سده المشركون فلما قاصى سهيل بن عمرو ينحر وتحلل مكبته والحديبية من الحرم وهذا من

في حوار التحلل
اذا احصره العدو

مسئله ٣١٧ اذا احصره العدو حارثه التحلل سواء كان مفرداً او قراً او متمتعاً او معتمراً وبه قال جميع الفقهاء الا مالكا وبه قال ان كان معتمراً لم يكن له التحلل [دليل] عموم الآية وفعل النبي ﷺ بالحديبية.

مسئله ٣١٨ اذا كان متمكناً من البيت ومصدوداً عن الوقوف يعرفه حارثه التحلل أيضاً وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك ليس له ذلك

في حوار التحلل
اذا احصر
من الوقوف

[دليل] عموم الآية وهو قوله تعالى فإن أُحْصِرْتُمْ فما استسمر من الهدى ولم يخصص

مسئله ٣١٩ المصدود عن الحج او العمرة ان كانت حجة الاسلام او عمرته لم يمه القصة في العذل وان كان تطوعاً لا يلزمه القصة وقال الشافعي لا قضاء عليه بالتحلل وان كانت حجة تصوع او عمره بطوع لم يلزمه قصائمه بحال وان كانت حجة الاسلام او عمره الاسلام وكانت قد استقرت في دمه قبل هذه السنة ودا حرج منها بالتحلل فكأنه لم يفعلها فتكون باقية في دمه على ما كانت عليه وان كانت وحسب عليه في هذه السنة سقط وجوبها ولم تستقر في دمه لا بيتاً به لم يوحد جميع شرائط الحج فعلى قولهم التحلل

في لزوم القصة
على المصدود
من الحج او
لعمرة

كتاب الحج

بالحصر لا يوجب القضاء بحال وقل أو حنيفة إذا تحلل المحصر لرمه القضاء وإن كان
أحرم بعمره بطوع قضاها وإن أحرم بحجة تطوع وأحصر تحلل منه وعليه أن يتنسى
بحج وعمره وإن كان فرق بينهما فالحصر فتحلل لرمته حجة وعمرته لا لاجل العمرة
وعمره وحجة لأجل الحج ونحوه على مذهبه إذا أحرم بحجتين فإنه يشق بهما وإنما
شرط (يتراعى ح) عن أحدهما إذا أحذف السر فإن أحصر قل أن يسهل تحلل منهما و
يلزمه حجتان وعمرتان

[دليله] على ذلك أن وجوب القضاء على كل حين يحتاج إلى دلالة وما ذكرناه
مقطوع به وأما الذي يسمى ^{بالحج} حرج عدم الحديسة في الف واربعه من أصحابه محرمين
بعمره فحصره العدو فتحللوا فلما كانت في السنة الثانية عدد في عمر معدودين ولو كان
القضاء قد وجب على جميعهم لأحرمهم بذلك ولعلواه أو فعدوا لتقل نقلا عما ذكرنا
مسئلة ٣٣٠ المحصر الخامس مثل المحصر العام سواء ولتأقضى فيه قولان أحدهما
مثل ما قلناه والثاني أنه يجب القضاء في الحال

[دليله] ما قلناه في المسئلة الأولى ولأن الأصل برائة الدمة.

مسئلة ٣٣١ المحصر العدو إذا لم يجد الهدى أو لم يقدر على شرائه لا يجوز
أن يتحلل وينسى الهدى في دمه ولا ينتقل إلى الأضحية ولا إلى الصوم ولتأقضى فيه
قولان أحدهما مثل ما قلناه أنه لا ينتقل إلى بدل والثاني هو الصحيح عندهم أنه ينتقل
إلى لبس وإذا قال لا ينتقل يكون في دمه وله في حوار لتحلل قولان معصومان
أحدهما أنه يسعى محرماً إلى أن يهدي والثاني وهو الأشبه أنه يتحلل ثم يهدي إذا وجد
وإذا قل يجوز الانتفال فإن في مختصر الحج ينتقل إلى صوم التعديين و قل في الأم
ينتقل إلى الأضحية وفيه قول ثالث أنه محرمين لأطعام والصيام

[دليله] على ما قلناه قوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى وتفسيره ما أردتم
التحلل فما استيسر من الهدى ثم قل ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فممنوع
من التحلل إلا بعد أن يبلغ الهدى محله وهو يوم النحر ولم يذكر البدل ولو كان له
بدل لذكره كما أن است الأذى لما كان له بدل ذكره

في أن المحصر
بما ليس من
مثل المحصر العام

في أن المحصر
بالعدو لا لم يهد
أذى لا يجوز
له أن يتحلل

مسئله ٢٢٢ المحصور (المحصر) والمرس يجوز له التحلل غيره لا يجوز له المساء حتى يطوف في ليله أو يامر من يطوف عنه وبه قال أبو حنيفة إلا أنه لم يعتبر طواف النساء وبه قال ابن مسعود وذهب قوم إلى أنه لا يجوز له التحلل بل يبقى على إحرامه ابتداءً إلى أن يأتي به فإن فإنه لجميع التحلل بمصره وبه قال مالك وشافعي وأحمد وروى ذلك عن جماعة من الصحابة كعن عمار بن عمرو بن الزبير وروان وعائشة [دليل] إجماع العرفه وحدثهم بقوله في القاموس المسمى وصفاً قوله تعالى فإن أحصرتم فما استسر من الهدى وحدثهم في منع العدو والمدح المرس فإن في اللغة يقال أحصره المرس وحصره العدو وقال إمامنا أحصره المرس لأعدوه حصره العدو وأحصره معه وروى عن عمر بن الخطاب عن أبي بن المني ^{نحوه} قال قال من كسر أو عرج فقد حن وعلمه حقة خرى وفي بعضه وعلمه إجماع من قال

في المصنوع بالمرس يجوز له التحلل

مسئله ٢٢٣ يجوز للمحصر أن يشترط في حال إحرامه أن عرس له عرس يحرمه أن يدخل حيث حرمه من مرس أو عدو أو قطع بقعة أو قوات وقت أو كان ذلك صحيحاً يجوز له أن يتحدد أن عرس شيء من ذلك وروى ذلك عن عمرو بن عمرو بن مسعود وبه قال الشافعي وقال بعض صحابه أنه لا أثر للأمر واليس صحيح عندهم والمثله على قول واحد في أقدم وفي الحديث على قولين وبه قال أحمد وشافعي وقال الزهري ومالك وابن عمر لشرح لأحمد ثم ولا يتعلق به التحلل وفي أبو حنيفة المرس له التحلل من غير شرط وفي شرحه سعد بن عبد الله

في المصنوع بمرس في حال إحرامه أن عرس له عرس

[دليل] إجماع العرفه ولا يشترط لأحمد فيه اختيار ولا نسبة فيجب أن يكون حائز إلا المدح منه يحتاج إلى دليل وحدث مساعده (صاعقة) بنت الرداءة يدل على ذلك روت عائشة أن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} دخل على صاعقة بنت ربيعة فقام لها رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} أي أريد الحج وإشاكبه فقال النبي ^{صلى الله عليه وسلم} حرمني وشافعي أن يتجمل حيث حد قمى وهذا نص

مسئله ٢٢٤ إذا شرط على ربه في حال إحرام ثم حصل له ربح أو أراد التحلل فلا يدمى به التحلل ولا يدمى الهدى وشافعي فيه قولان في النية والهدى مع

في المصنوع بمرس في حال إحرامه أن عرس له عرس

كتاب الحج

[دلالة] عموم الامة في وجوب الهدى على المحصر وطريقة الاحتياط

مسئله ٢٢٥ ليس المرحض ن يصح روحته الحجره من حجة الاسلام اذا وحيت عليه. وبه قال حديث وروحه في احتياط الحديث وفي القديم والجديد له منها من ذلك قد استجابه والاخر لا يحثي على مذهبه وهو قول عرب

[دلالة] ان الحج على الفور وانما انت ذاك فليس لاحد منها من ذلك لان حوزة ذلك يحتاج الى دليل لان كفى بما احذر ذلك لقوله ان الحج على التراخي وبما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وهو يرضى النبي صلى الله عليه وآله قال لا تمسوا ماء الله عن مساجده وداخر حرم ولا يحرم (في الحج) انما هي سائر المساجد والمسجد الاعظم منها

مسئله ٢٢٦ ليس للموتى ان يحرم نفسه ولا ياتى روحه فان احرمت تعير الله كان له منه ومنه ومنه في حوار احرمها قولان وفي لمنع منه قولان [دلالة] ان حوار ذلك يحتاج الى دليل وانما لم يصح احرمها والجمع من ذلك لا يحتاج الى دليل لانه فرع على ثبوته

مسئله ٢٢٧ ليس للأب ان ياتى روحه مع الولد في حجة الاسلام احرى الا خلاف وعنده ان لا ياتى ان لا يحرم لا يرضى هما في التطوع فان ادوا حرم لم يكن لهما ولا لو حرم معهما معه ولا في الشافعي لهما معهما من اداء الاحرام قولان وحده فان ادوا واحرم كان لهما والآخر واحد معهما والجمع على قولين [دلالة] ان الجمع من نفسه لا حرمة والجمع بعد الاعتقاد يحتاج الى دليل ولا دلالة مجمع منه والاصل برائة نفسه

مسئله ٢٢٨ شرائط وجوب الحج على المرأة هي شرائط وجوبه على الرجال سواء وهي البلوغ والعقل والحرية والادوار حصة والرجوع الى كفاية وتخلية لطريق وامكان التبرأ وهي بعضها شروط لاداء وليس من شروط الوجوب ولا من شرط الاداء (١) سوى ما ذكر الشروط لكنه لم يذكر الصحة وهي من الشروط ولعله درجها في امكان المسيرح طاعلياني البروجردى.

في انه ليس
نرحل الامة
روحه في حجة
اسلام

في انه ليس للموتى
ان يحرم نفسه
الا انما
روحه

في انه ليس
للابوين ان ياتى روحه
في حجة الاسلام
اخر

في شرائط
وجوب الحج على
الرجال المتصام

في حجة الاسلام المحرم بل امن الطريق ومصاحبة قوم ثقات تكفي فاما حجة التطوع
ولا تجوز لها الا بمحرم وقال الشافعي بمثل ما قلناه و راد ان من شرط الاداء محرم
او ساء ثقت واقل ذلك امرأة واحدة ومنه قل مالك والاوراعي وحالف مالك في فصل
فقال لا تجزى امرئة واحدة وقال الشافعي بمثل ما قلناه و راد اذا كان الطريق مسلوكة
متصلاً كطريق السوق فهذا امر لا يقتضيه الى محرم ولا ساء ومنه قل بعض اصحاب
الشافعي واما التطوع فقال الشافعي لا يجوز لها ان تسافر الا مع ذي رحم محرم هذا هو
المقصود عليه ومن اصحابه من قال ذلك بغير محرم كالأعرس وذهب ابو حنيفة الى ان
المحرم شرط في الوحوب وابي اصحابه هذا وقالوا ليس بشرط في الوحوب ولكنه شرط
في الاداء والعرس والمقل عمده سواء.

[دليل] اجماع العرفه وقوله تعالى والله على الشئ حسيب الست من استقطاع اليه
سبيلاً ولم يدكر محرماً وناقى الشرع محبة عليها، كثرها اوردوها (دكرها، دليلين) في
في الكتاب المقدم ذكره

مسئله ٣٣٩ : يجوز للمرأة ان يخرج في حجة الاسلام وان كانت معتدة اي عدة
كانت ومنع الفقهاء كلهم من ذلك

[دليل] اجماع لثقة وعموم الامة فانه لم يدكر فيها ان لا تكون معتدة فمن
منع منها في هذه الحالة فعليه الدلالة

مسئله ٣٤٠ : اذا حج حجة الاسلام ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام اعتدت تلك الحجة
ولم يجب عليه غيرها وكذلك كان، فعليه من العادات يعتد بها وعليه ان يقضى جميع
ما تر كره قبل عوده الى الاسلام وسواء تر كره حال اسلامه او حال ردته ومنه قال الشافعي
وقال ابو حنيفة ومالك اذا اسلم حدث وحب حجة الاسلام عليه كانه ما كان فعلها و
كلما كان فعله قبل ذلك فقد حط عمله وبطل وما تر كره فلا يقضى سواء تر كره في حال
اسلامه او حال ردته ويكون كذا في اصولي اسلم يستأنف احكام المسلمين

[دليل] انه لا خلاف ان حجة الاسلام دفعة واحدة في العمر وهذا قد فعلها فمن
حكم بابطالها وانعابها ثانياً فعليه الدلالة واما وحب القصص فيما فات من العادات

في ان للمرأة
ان يخرج في
حجة الاسلام
وان كانت معتدة

في حكم من
ارتد بعد حجة
الاسلام

كتاب الحج

وطريقة لاحتياط بمصيه وايضا روى الاقرع بن حابس قول ما روي انه للحج مرة
وحدة اوهي كل عام فصل بل عرد وصار فهو موضوع وهذا قد فعل مرة فعم بحج عليه
غيره

في اداء التمتع
لا يطل الا حرام

مسئلة ٣٣١ اذا احرم المسلم ثم اراد لا يطل احرامه من عند الى الاسلام حرم
ان ينسئ عليه والمثاقمي فيه وجهان احدهما يطل كالصلوة واصيام والثاني لا يطل
[دليل] ان ابطال ذلك ، يخاف الى دليل وقد وقع في الاصل صحيحاً بالاحلاف
ولادلالة على ذلك.

في الايام
المعدودات
والمعلومات

مسئلة ٣٣٢ الايام المعدودات اتم لتتريق بالاحلاف والايام للمعلومات عشرة
ايام من اول ذي الحجة آخرها عروب بشمس من يوم تخرج وهو قول علي بن عبد الله
والاسلام و ابن عباس و بن عمر و بن عباس قال الكوفي و بن عباس ثلثة ايام ولها يوم انحر
فجمع اول لتتريق وثانيها من المعلومات والمعلومات وقال ابو حنيفة ثلثة ايام اولها
يوم عرفة وآخرها اول التتريق فجمع اول لتتريق من المعلومات والمعلومات و بن
عالم لا يجمع الا في المعلومات وقال ابو حنيفة الدج حاشي عن عمر المعلومات وهو باقي
التتريق وروى عن علي عليه الصلوة والسلام ، ثلثة ايام ولها يوم عرفة و بن سعيد بن حسين
المعلومات هي المعلومات

[دليل] جمع العرفه و بن هذه المسئلة مخصوصة لهم و ايضا حنلاف اسمها
يدل على اختلاف اوقافها لانهم لو كان شيئاً واحداً او ثلثاً في نفس لما استحق اسمها
مختلفين وهذا اصل الحقيقة

في حواشي
في ايام الثالث
من يوم لتتريق

مسئلة ٣٣٣ يجوز عندنا ان يجمع في يوم الثالث من ايام التتريق وبنه في التتريق
وقد ابو حنيفة ومالك لا يجوز لانه ليس من المعلومات
[دليل] اجماع العرفه وروى عن علي بن ابي طالب انه سمع عن جده ابي طالب قال
ايام كل وشرب ويقال وبنه ايام كل وشرب وقد كرر دمج تحت ذلك ان الثالث
من ايام الذكر والدمج معا وعند ابي حنيفة ان الثالث ليس من ايام الذكر ولا الدمج.

او ظهر هذا في
ان يجمع ايام
الاول او الثاني
او التتريق

مسئلة ٣٣٤ اذا و الله على هدي او ان هدى او اهدى هدياً فعليه ان يهدي

أما من الأول أو القرا والعسم وبه قول أو حنيفة وهو أصح قول الشافعي وقار في القندم
والألاء والسدر بلزمه ما يقع سم الهدى عنه في أو ثلث
[دليل] أن ما ذكره مجمع على إحرائه وما ذكر ليس عليه دليل ولا روي
أن الهدى لا يقع إلا على البدن والسم وأيضاً قوله تعالى فما استيسر من الهدى لأخلاف
أنه يتناول لسم دون غيرها

مسئلة ٢٢٥ الدماء المتعلق بالأحرام كدم التمتع وإقرا وحرأ السيد وما
وحد بركار محذور أن الإحرام كالندس والندس وغير ذلك أن أحضر حذله أن يحتر
مكانه في حل أو حرم أو أنه يتمكن من إعدده الإحلاف وأن لم يحضر فمستند ما يجب
بإحرام الحج على حذله أو أوعه لا يجوز بوجه لا يسمى وما يجب بإحرام العمرة إذا مرده
لا يجوز بوجه لا يمكنه له لا يسمى الإحرام وهو في فصول مسائل أن يحتر في
الحرم وفرق اللحم في الحرم إحرائه بالإحلاف سمه وأن يحتر في الحرم وفرق اللحم في
الحرم لم يحتر عنه خلاف لا يسمعه وأن يحتر في الحل وفرق النجس في الحرم فإن كان
غيره لم يحتر وأن وفه حرم في الحرم وسمى وحسن
[دليل] إجماع الفروقة وضرورة الاحتياط في ذكره لإحلاف في إحرائه و
ما ذكره ليس عليه دليل.

في محذور بدمه
المتعلق بالأحرام

مسئلة ٢٢٦ ما يحتر عليه من الدماء بالسدر فإن فنده سلباً ونقعة أرمه في موضعه
الذي عنه الإحلاف وأن طبعه فلا يجوز عندما لا يمكنه له الكمية لحرورة ولا يحترى
ألا من السمع على ما تقدم العمل فيه وقول الشافعي في مصنف كدمه يحج أكلان محضراً
فحيث يحل وأن لم يكن محضراً فنده لمسائل الثلاثة
[دليل] إجماع الفروقة وإحرامهم ضرورة الاحتياط

في محل دم
ما يجب بالسدر

مسئلة ٢٢٧ إذا ساق لهدى من الأول أو القرا فمن السنة أن يقدده بالأو
يشعرها في صفحة سناعها الأيمن وهو أن شق المكان جديدة حتى يسيل الدم و
يشهد ويرى ذلك عن ابن عباس وابن عمر ولا خلاف أهم فيه وبه قال مالك و
أبو يوسف ومحمد والشافعي غير أن مالك وأبو يوسف قالا لا يشعر من المعاصم الأيسر و

في سلب الهدى
و شعراها

کتاب الحج

قال ابو حنيفة نقله ولا يشعر بها من الأشعار مثله ومثله.

[دليلاً] أحاط العرقه وأيضاً روى عن ابن عباس ر. رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم
بني الحليمة ثم دعا ببدنه وفي بعضها بيده فأشهرها من صفحة يساعه اليمن مكب
الدم عنها وفي بعضها ذلك الدم عنها. وفي بعضها بيده وفي بعضها يساعه ثم أتى براحلته
فقعدها عليها واستقرت به على السبداء أهل بالحج و روى عروة عن مسودة بن محرمه و
مروان أنهما قالا خرج رسول الله ﷺ من المدينة فلما كان لدى الحليمة قلد الهدي
وأشهره وهذا في الصحيح.

في سنة ١٠٠٠
١٠٠٠

مسئله ۴۴۸ العلم بسمحتی تقلید هر دو به فی التامعی و فی حالات و ادو حنیفه

لاتقبلوا الغنم.

[دلیل] اجماع العرقه وطريقه الاحتیاط و بی حرقان کن هدایا رسول الله
عليه السلام، مقلده و هدایا فی السنن و ردی مالک عن ابراهیم بن ابی الاسود عن عائشه
ان رسول الله عليه السلام اهدی عما خلفه و هدی فی الصحيح

فيما يستند
به المزمع

مسألة ٢٢٩ : عندنا بصريحها واحد ثلاثة : ثلث التلبية والتقليد والاشعار ولا بد

في ذلك من النية وقول الشافعي بصير محرما بمجرد لسة وهو قول الجماعة وروى عن ابن عمر و ابن عباس انه بصير محرما بنفس التقليد وحكيما عن أبي حنيفة انه لا يصير محرما بمجرد النية واما ينقصد احرامه بتلبسه او سوقه حتى يمشي فيه و خالف في الاشعار.

[دليلنا] اجماع الفريفة والان مدكره لاجل ان فيه انه يعتقد الاحرام وما

قالوا ليس عليه دليل.

مسئلہ ۴۲۰ عبد اللہ اس میں نعت ہدیٰ میں فرق ہے (۱) فرق یہ عبد اللہ صبح ۵ بجے

بقصد وانه فيه اريشع فيه وحققت هو يحنتمه لمجره وراكان دوم و فهم على مجرمه
ار دبحه مجرم هم احرم منه وروى دانت عن اس عباس و حذات جميع الفقهاء في دانت.

[دلیل] اجماع الفرقہ و بصاً الاصل جوار دلت و ائمتہ یحتج ہی دلیل.

صفحة ٣٤١ يجوز اشتراك سبعة في مدية واحدة او ورقة واحدة او بقرتين ادا

على نحو
استراتيجية
في يد واحدة

أو متقربين وكافوا، أهل حوان واحد سواء كانوا متمتعين أو قدس أو مفردين أو بعضهم مفرد وبعضهم قداماً ومتمتع وبعضهم مفترصين وبعضهم متطوعين ولا يجوز من تكون بعضهم بر بدائعهم وبه قال أبو حنيفة لأنه لم يعتبر أهل حوان واحد وقال الشافعي مثلاً ذلك لأنه أجبر أن يكون بعضهم بر بدائعهم وقال مالك لا يجوز الاشتراك إلا في موضع واحد وعواد كالأمتنعين وقد روي ذلك أصحابنا أيضاً وهو الأحوط. [دليلك] على الأول حر حر روى عنه عن حر قال كنا نتمتع على عهد رسول الله ﷺ ونستر البهائم في القرى والسمية وما رواه أصحابنا أكثر من أن نحصى والمسمى قد جاء صحاحاً ومرفقة لا حياً مفصلاً (تعويده)

مسئلة ٣٤٢ د دبح الأبل أو بحر لغيره أو لغيره لم يحرمه وكل حرام أكله و قال الشافعي حرم أكله وحرام ودر مائة من دبح الأبل لم يحرم أكله، مثل ما قبلناه. [دليلك] حرمه لفرقة وحرقه الاحتياط

في الذبح الأبل هو البحر والسمية غير بحر وحرم أكله

مسئلة ٣٤٣ لسه في الدرس من بحر وهي قائمة وهي جميع العقهاء وقال عطاء ينحرها باركة.

في الذنوبة أو يبدل من بحر هي قائمة

[دليلك] قوله تعالى قد كرهوا الله عليه، سواءى قدأ وحيت حمويه، فكروا منه قبل أن يحد من صوفى أى معقولة إحدى بدنها وقوله وحيت حمويه أى سقطت على حمويه وقوله معاهد سقطت على الأس وجميع الفرقة دليله، قلناه وروى حران المسمى بـ ^{بـ} صحاحاً أو بحر من واحدة معقولة ليسرى وهي قائمة على ما بقي من قوائمها.

مسئلة ٣٤٤ بحر بحر المباح مسمى واستمر مائة قال خالف لا يحريمه وبه قال مالك وقول الشافعي السمى، فسمه وإن حلف بحر.

في جعل البحر

[دليلك] أنه قد روي بحر مالا خلاف وم قد كرهه ليس على إقراره دليل و ذمته مرتبة فلا تبرأ إلا بدليل.

مسئلة ٣٤٥ الهدي الواجب وهو ما يلزم المحرم بتركه محصور من الناس والطيب ولو طي وحلق الشعر وقتل الصيد وغير ذلك أو السدر لا يجل له أن يذبح منه

في عدم جواز أكل المحرم به به بتركه بتركه محظور

كتاب الحج

ويحوز ان يأكل من هدى التمتع وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يحوز الا كل من جميع ذلك ولا من دم التمتع لان عمده انه دم حرم وليس هناك وقال مالك يا كل من الكل الا من النذر وجزاء الصيد والحلق

[دليلا] اجماع لفرقة وصرقة الاحتياط ولشافعي في النذر تفصيلي و ظاهر

مذهبه انه مثل سائر الواحبات

في مستحب
اكل ذبيحة
و تصدق بثلثه
واحد ماله

مسئلة ٣٣٩ الهدى المتطوع به يستحب ان يأكل ثلثه ويتصدق بثلثه ويهدي

ثلثه وبه قال الشافعي في القدم ومختصر صحيح ولد قور حر وهو اله بك ان يصعه و يتصدق بالنصف هذا في المستحب عام لاحراء فيكمي مبيع عليه اسم لا كل قل او كثر ولا يسمى كذا حرمه وقال ابو العباس له ان كان كذا وقيل عامة صحبات الشافعي مثل ما قلناه وهو قدر مبيع عليه لاسي

[دليلا] قوله تعالى فكلوا منها وساموا به نحر ولمعتر فسمى لانها احسان

ولمستحب التسوية بينهم في ذلك وهو اجماع لفرقة

في عدم صحت
شيء اذا
اكل كل

مسئلة ٣٤٧ اذا كان لبي لم يصح شيئا وهو قول ابي العباس وقال الشافعي

من اصحاب الشافعي يصح وهو على وجهين أحدهما ان الذي اوصدق به احرامه ولتأني قدر المستحب وهو ما اصعب ارشد علي القواين وقد اوجده الاسفرايتي القول قول ابي العباس وهذا تعريض على قول الشافعي في النذر مصادق وعلف اصحاب فنقلوا من مسئلة الى مسئلة.

[دليلا] انه متطوع به في لاسي فلو لم يقدر به ما ضمن فمن اوجب اصحاب

بعد ذلك فعلية الدلالة لان الاصل يراءة الدمة

في ان ما يجب
بالنذر لا
يجوز الاكل
به

مسئلة ٣٤٨ قد ذكرنا ان ما يجب بالنذر لمصدق لا يحوز له الا كل منه سواء

كان على سبيل المجازات او واحدا وهو مذهب قوم من اصحاب الشافعي وفي اصحابه من قال وعلفه اكثرهم ان ما وجب بالنذر المصدق بمذهب ان يأكل منه وقال مالك يا كل من الكل الا ما وجب النذر ولم يعقل ما وجب عن (علو ح) انا لا فصيد وحلق شعر وقال ابو حنيفة لا يأكل من اكل الا من دة لمتاع والقرا ن قدر ماله واصل الخلاف

أَنْ دَمُ الْقَتِيلَةِ عِنْدَ رِجْلِ حُصَيْنٍ عِنْدَ حُصَيْنٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ حَمْرَانِ.

[دائم] جمد العرقه وايضاً فوالله تعالى والبدن جعلها لكم من شعرائله
اني قوه فكلوا ايها وهو دانت حوار الا ان كنت انه سبب لان احد الا يهرق.
مسئله ٢٢٩ واصل الهدى الواجب في الدعاء فعليه اخراج بدله وان عاد
الصل يستحب له اخرجه صاً ويجوز له سعة اثناء اولاً واثناً احرأ و قال الشافعي
مثل ذلك الا انه قال ان عاد الصال اخرجه ايضاً

فی ہر اج بند
۱۲ مہینہ حاصل

[دائم] ان ایہ دلائل حجتہ الہی دلائل واریح علیہ احدهما دلائل.

مسئله ۳۵۰ لا يجوز ان يتوانى دينج الهندي ولا مسيحية احد من الكهنة لا اليهود ولا الموحوس لانهم يوزقون في المحوس وكره في اليهود والصراي واجزءه ديمبا ان دسجه اهل الباطل عزمه حد ويحزن بل على ذلك في الدائع فدا ثبت ذلك فاحد لا في

طی ماسحون
و اینجای که

مسئله ۳۵۱ ر . م . د . مسند در ساله عنه و انقطع تصرفه فيه ولا يجوز له
بيعه واخراج بدلہ وہ قال النافعی ابو حنیفہ لہ اخراج بدلہ.

فِي الْإِلَه (2)

أما ما ذكره لاحتاجه من دلائل ليدل على احتياج الدين إلى روي سليمان بن عبد الله
عن أبيه عن إلهدي عن عبد بن الحنفية عن حماد وعاصم في الإتيان في روي رسول الله فقال
يا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الحديث في الإتيان في روي رسول الله فقال
يا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الحديث في الإتيان في روي رسول الله فقال

مسئله ۳۵۴ : اذا جن بعد احرامه فقتل سيذاً او حلق شعرا او وطى ما يفسد الحج
 منه لحد او نكح حبيبة زوجه من عتبه فبما عداه شئ ولم يسهل في جميع ذلك قولان
 أحدهما عليه السمان والثاني لاسمان عليه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

[دليله] على أن المارعة بين عبد الله وبين لائل، رائة الدمع وشعله، محتاج إلى
 دليل وقوة، لا سيما في هذه القضية عن المرأة، حيث هم يحجبون حتى ينفق وأما الصبر فله بعده
 من أن حكم العبد والنسيان سواء بوجوده.

في مستطاب
البحر وسمي
في
البحر وسمي

مسئله ۴۵۴ - استحقاق للملكیة والمتعة ولمن يحرم من دورة اهله اذا اراد الخلع

ان يحرم ويخرج الى مسمى ولا يقيم بعد حرامه وفيه قول الشافعي وقال ابو حنيفة المستحب ان يحرم ويقيم فاذا ارد التخرج الى مسمى خرج محرماً

[دليلنا] عمل الطائفة وطريقة الاحتياط لان عند كراهة الاحلاف في حواره

مسئلة ٣٥٤ اذا رمى حلال صيداً وقف وقوسه في الحبل ورأسه في الحرم من الحبل فاصاب رأسه فقتله فهدمه لحراء وفيه قول الشافعي وفي ابو حنيفة لأحرأ عليه

[دليلنا] اجماع الفرقة وطريقة الاحتياط.

مسئلة ٣٥٥ اذا حبلت لسجد سمته وفيه قول الشافعي وفي ابو حنيفة ان تقص

بالحلب فتمته والا لم يضمن.

[دليلنا] اجماع الفرقة وطريقة الاحتياط

مسئلة ٣٥٦ قال الشافعي يكره ان يغسل امرأه حتى يبرأه لقوله فلا يغسل لا ضرورة في الاسلام ويكره ان يغسل لحمة الوداع لحمة الوداع لان الوداع امر رقة والحرم على ان لا يعود ويكره ان يغسل للمحرم وصغيراً سغراً بل يسمى كحل واحد منهما باسمه ويكره لمن سقى ان يصنع يده على فيه (قوله ح) ويكره ان يغسل شوط و دورين يغسل طواف وطوافان ولا يعرف لأصحابنا هذا في كراهة شيء من هذه المسائل بل ورد في احبارهم لعدم ضرورة ولعملة شوط وشوط و لاولي ان يكون على اصل الاباحة لان الكراهة تحتاج الى دليل

مسئلة ٣٥٧ قال الشافعي يستحب لمن حج ان يشرب من سبيد السقية الذي لم يشهد ولم يتغير لان النبي ﷺ رخص لأهل مكة لعين نزلت الميمن يسمى من اجل السقية (سقايتها ح) وفيه يشرب السبيد ولا يعرف لأصحابنا في هذا والآصل برأفة الدعوة.

مسئلة ٣٥٨ مكة اصل من المدينة وفيه قول الشافعي و أهل مكة ر أهل العلم اجمع الأهالك وفيه قول المدينة فصل من مكة وفيه قول أهل المدينة

[دليلنا] اجماع الفرقة وهم رروا ان صدوة (لصدوة ح) في المسجد الحرام بمشرة الاف (الف ح) صدوة وصدوة في مسجد النبي ﷺ بالف صدوة ومن ذلك على

ان مكة اقدس وروى عن ابن عباس قال لما خرج رسول الله ﷺ من مكة التفت اليها
 فقال انت احب البلاد الى الله تعالى و انت احب البلاد الى ولولا ان قومك احرجوك
 منك لما خرجت و روى حمير بن مطعم ان النبي ﷺ قال صلوة في مسجد اقص من
 الف صلوة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وروى حابر ان النبي ﷺ قال
 صلوة في المسجد الحرام افضل من مائتي صلوة في مسجدى وما يكون بهذا الوصف
 يكون الاقص

مسئلة ٣٥٩ يستحب لمن اراد الخروج من مكة ان يشتري بدرهم تمر او يتصدق
 به وما اعرف لاحد من الفقهاء ذلك.

فما يستحب
 عند الخروج
 من مكة

[دليلنا] اجماع الفرقة والاحتياط.

مسئلة ٣٦٠ يدره للمحرم ان يلبس عرقه اذا نذاه ولم يجد لاحد من الفقهاء
 كراهية ذلك

في انه يكره
 للمحرم ان يلبس
 عرقه اذا نذاه

[دليلنا] اجماع لفرقة وطريقة الاحتياط و حارهم و كراهية في الكتاب المتقدم

ذكره

كتاب البيوع

في صحة بيع
حيار الرؤية

مسئلة ١ بيع حيار الرؤية صحيح وصورته ان يقول بعثك هذا الثوب الذي في كمي او في الصندوق قيد كرحمة وصعته وبه قل مالك وهو احد قولي الشافعي قل في القديم وفي الحديث في الصرف والصلح وقل في الام والموطأ لا يصح والمستثناة على قولين والذي يحتارونه انه لا يصح وقال ابو حنيفة يصح ذلك وان لم يذكر الجنس مثل ان يقول بعثك ما في كمي او في صندوقي او ما في الحراب او لذي في المصرة وما اشبه ذلك فلا يفتقر عنده الى ذكر الجنس وانما يفتقر الى تعيين المبيع من غيره [دليلا] قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا فاداح ما عتسا وبه اسم البيع وهذا بيع وايضا روي عنهم عليهم السلام انهم سئلوا عن بيع الحبر وبه فقهوا لا مان به اذا كان له درهمان من وحده كما ذكرت والاردها وروي عن النبي ﷺ انه قال من اشترى شيئا لم يره فهو بالحمار اذا رآه

في عدم جوار رؤية
في اي بيع

مسئلة ٢ اذا كنت هذا العقد فمتى راي المشتري المبيع لم يثبت له الحيار الا ان يجده بخلاف الجنس او الصفة واما اذا وحده كما عين ووصف فليس له الحيار وقال الشافعي على قوله انه يصح ان له الحيار على كل حال [دليلا] ان حوار الحيار في ذلك يحتاج الى دليل والعقد قد صح فممن اصله او احاز الحيار مطلق فعليه الدلالة

في صحة بيع
السم

مسئلة ٣ اذا باع شيئا على ان يسلمه بعد شهر صح العقد وقال الشافعي لا يصح [دليلا] الآية والمبيع من ذلك يحتاج الى دليل

في عدم اشتراط
الرؤية حال العقد

مسئلة ٤ اذا اشترى شيئا لم يره حال العقد وكان قد رآه قبل العقد صح الشراء وهو مذهب الشافعي وبه قال جميع الفقهاء وقال الامطأ من اصحاب الشافعي لا يصح حتى يشاهد المبيع حال العقد

[دلتنا] قوله تعالى وحل الله البيع وهذا بيع والمنع يحتاج الى دليل وايضا

الاصل الا باحة.

مسئلة ٥ اذا شترى شيئا كان راه قبل العقد ولم يره في حال العقد مع وجود
ان يتلف ولا يتلف صحيح معه قد وجد كذا اشتراه مضي وان خالفه كان الجار بين
امضاء البيع وقبضه منه و. اصحاب ذلك في وقته من قال لا يصح البيع

في عدم اشتراط
الرؤية حال العقد
فيما يجوز ان يتلف
ولا يتلف

[دلتنا] لا بد والاصل لا بد من اصحح الى ذلك

مسئلة ٦ البيع معقد بوجود الامتداد من يدع والقول من المشتري لك
لا يلزم اتمه بيمين نفس عقد من يشت لهما والكل واحد منهما خيار فصح ما اذا
في المجلس اي ان يتفرق ويتراض. التذرع في المجلس وروي هذا في الصحاح في
عدي عليه اهل البيت سلام و عبدالله بن عمرو عن النبي عن عمار بن ابي هريرة و ابي بردة
(رواه) الاسلمي و قال الحسن البصري و محمد بن اسمعيل و ابراهيم بن محمد و في العترة
الاوثر عني و محمد و اسحق و الهادي و هبة الله و ان اصح يلزم بمجرد العقد ولا يشت
فيه خيار المجلس بحسب ما ذهب اليه في تاريخ و المعجم و في العترة و مالك و
ابو حنيفة و اصحابه

في خيار
المجلس

[دلتنا] حجة عرفة و اصل ان لا يسمي و لزمه يحتاج الى دليل فمن
ادعى ان يمين لا بد من القول يلزم فعليه الدلالة وايضا روي عن ابي عن ابن عمر
بن النبي ^{عنه} قال لعمري ان واحد منهما علي صحته و اختياره لم يتفرقا (تفرقا
ح) لا يسمي خيار و ثبت للعقد من خيار بعد ستمتهما متباين و كل اسم اشتق
من فعل فيه يسمي به بعد وجوده ذلك لفعل كالدائر و انقلب و غير ذلك و كذا
المتبادر بعد تسميها ذلك بعد وجود التسمية و لعمري يقتضي انما خيار لهما
في تلك الحالة وعند المخالف انه لا يشت

مسئلة ٧ بين الجار عندما على يمينه اشترى حده خيار بمجلس وهو ان يكون
لكل واحد منهما الخيار و فصح العقد فلم يتفرقا بالانكشاف من قال بعد العقد
احدهما لصاحبه احتر الامضاء قد اختار ذلك شطع الخيار ولم العقب ولم يقتصر الى

في انما الخيار

کتاب الموع

والتعريف الأولان عن المكان والثاني شرط من أركان العقد لأن ثبت بينهما حصة المجلس
بعد انعقاد البيع وإذا تعاقدا بعد ذلك صح البيع ويكون على مخرها والثالث من يشترط
في حال العقد مدة معلومة يكون لهما وجه واحد ما شاء من الزمان ثلث أو شهرا
أو أكثر فإنه ينعقد العقد ويكون لهما الخيار في مدت المدة الأولى ووجهه بعد ذلك
على معنى كما قلناه في البيع المطلق وهو أن وجهه وملك بيع الخيار هو ما يشترط
فيه الخيار فيثبت فيه حين الشرح فمد أي حصة من ملكه وبيع الخيار ما دعوا الحاجة
ليه فمدده ببيع الخيار ما ثبت فيه أحد وعاد إلى بيع الخيار ما قلناه فيه
أحد وأكثر ويجوز به على ما أحترره ولا في نفسه الأول في صحة من في القسم
لأنه في أحد وأما الثالث فلم يقل به أحد منهم وهو ما ذهب إلىه

[illegible]

اشترت لحد، ثم بدالها فخذ على عليه الصلوة و الاسلام الدراهم فردة عليها و كان ابن عمر اذا اراد ان يبيع شي قليلا ثم يرجع وعن ابن عباس مثل ذلك وامورده (بردة ح) قال ما ارى الا نفرقهما وامور بره مثل ذلك ولا معالج لهم

مسئلة ٨ يثبت في الحيوان الشرط ثلثة ايام شرط ذلك اولم بشرط وقال جميع لعقهاء حكم الحيوان حكم سائر المبيعات.

في حيار
الحيوان

[دليل] اجماع العريقة واحاديثهم ذكرها في الكتاب الكبير.

مسئلة ٩ السلم يدخله حيار الشرط وعند الشافعي لا يدخله

لم ان السلم
يدخله حيار
الشرط

[دليل] عموم الاحوال الواحدة في حوايز الشرط في العقود وهي عامة الا ما اخرجته

الدليل من الصرف.

مسئلة ١٠ الصبح اذا كان معاوضة مثل ان يقر له بدين او بدين ثم صاحبه على ذلك لم يكن له بعد ذلك الرجوع فيه وقال الشافعي هو مثل البيع يدخله حيار الشرط وحيار المجلس ومن كان صرفا يدخله حيار المجلس وحده.

في ن المصح
ليس فيه حيار
الشرط والمجلس

[دليل] ما روى عنهم عليهم السلام واعقب عليه من حوايز الشرط في ذلك ومن دعي دخول الحيار فيه فعليه ثلثين وجعل ذلك مباحا بفتح وجود الشرط فيه يحتاج الى دليل.

مسئلة ١١ اذا احال مال عليه على غيره ففصل المجلس الحوالة حار ان يدخلها خيار الشرط ولا خيار لمجلس (المجلس ح) فيه وقال الشافعي لا يدخله حيار الشرط وفي حيار المجلس وحدها

في دخول حيار
الشرط في
الحوالة وحده
دخول حيار
المجلس

[دليلا] على جواز حيار الشرط قوله عليه السلام ^{عليه السلام} المؤمنين عند شرطهم وما روى عنهم عليهم السلام من قولهم كل شرط لا يخالف الكتاب والسنة فاجار وهذا لا يثبت فيها وما حيار لمجلس فيه يدخل في البيع وهذا ليس ببيع بل هو انراء محض فمحض اجراء مجرى البيع فعليه الدلالة.

مسئلة ١٢ الوكالة والعار بقواقرام والجمالة والوديعة لا حيار فيها في المجلس ولا يمنع دخول حيار الشرط فيها وقال الشافعي لا يدخلها الحياران.

في عدم حيار
المجلس في
الوكالة والوديعة

كتاب البيع

[دليلاً] على الأول، الإجماع فيه لا يختلف أنه لا يدخلها خيار المجلس وأما الثاني فعموم الأحكام الواردة في حوار كل شرط لأحد لك الكتاب وللمدة تناول هذه المسائل ومن دعي تخصيصها فعليه الدلالة

في أن الشفعة
ليس فيها خيار
المجلس

مسئلة ١٣ إذا ثبت لشرايع الشفعة ما تضمنه من شرط من بدى المشتري وليس له خيار المجلس وللشافعي فيه وجهان أحدهما مثل ما قلناه والثاني له الخيار.

[دليلاً] أن خيار المجلس ثبت في البيع فعلى من ادعاه دليله الدلالة والقياس عنده لا يجوز.

في أن المساقاة
ليس فيها خيار
المجلس

مسئلة ١٤ المساقاة لا يدخلها خيار المجلس ومن ادعى خلافه فله وجهان أحدهما أن خيار المجلس لا يدخلها خيار المجلس ومن ادعى خلافه فله وجهان أحدهما أن خيار المجلس لا يدخلها خيار المجلس ومن ادعى خلافه فله وجهان أحدهما أن خيار المجلس لا يدخلها خيار المجلس

[دليلاً] على الأول أن قد ساء أن خيار المجلس يخص البيع وهذا ليس ببيع ومن ادعاه فله الدلالة وأما فيه الشرط فعموم الأحكام لعمدة وله في حوار كل شرط لا يخالف الكتاب يتناول هذا المكان.

في أن الإجارة
ليس فيها خيار
المجلس

مسئلة ١٥ لأحاديث على سر من معية وفي المذهب وكذا لا يدخلها خيار المجلس ولا يمتنع دخول خيار الشرط فيه وفي الشافعي لأحاديث لعمدة لا يدخلها خيار الشرط قولاً واحداً وأما خيار المجلس فعلى وجهين أحدهما لا يدخلها والأخر يدخلها ولا حجة في المذمة فيها أثبتة وحده فقال أبو اسحق ومن ادعى خلافه فله وجهان أحدهما أن خيار الشرط لا يدخلها الخياران مع المذهب به يدخلها خيار المجلس دون خيار الشرط عكس ما قلناه.

[دليلاً] على الأول أنه لا دليل عليه ولا على الثاني أنه لا يمتنع عنه وحوار الشرط بين المذمومين وعموم الحرمة فمن منع منه فعليه الدلالة

في أن الهبة
جائزة

مسئلة ١٦ الهبة للمواهب لغيره ولرجوع فيه قبل القبض وبعد انقضاء الأجل يتعوض منها أو تصرف فيها، الموهوب له أو يكون الهبة لو لم يصار وقت الشافعي هو بالخيار قبل الإقباض فإذا قبض فهو ميني على أن الهبة هل تقضي الثوب أم لا فاد، قال

يقضي ثواب فعلي وحيين أحدهما يدخله الخبران معا والثاني لا يدخلان معا
[دليل] جماع ائمة على التفصيل لدى ذكره واحدهم ذكره في الكتاب
المقدم ذكره.

مسئله ۱۷۴ اذا اصدقها بشرط يجب تبثا او مراد عليه في النكاح وجب النكاح
بالاحلاف وان شرط في اصدق الحبر وحده كل ما لا يشرع وقال الشافعي ونقده
المرابي عن الامام عند المهور وفي الاملاء من النكاح اختلفوا على امرين ومنهم من
قول المشبه على حدة افي قواني لا فسد بغير اذا كان الشرط في المهر وقوله
في الاملاء من النكاح اذا كان الشرط في النكاح ومنهم من قول اذا كان الشرط في
المهر وحده فهو معتد بنكاح على قواني حدهم بغير والاخر لا يعتد فاذا قل
لا يعتد ففي اصدق ثمة وجه اخر يصح الشرط في اصدق وفيه من قولنا والثاني
بمطابق مع واجه مهر مثنى و ثبات بعد شرطه و اصدق حله

الملك [و] رضى عنه بعد ذلك من قومه من قبل شره لا يهاب الملك
: عنه وهو لا يرضى عنه احد من قومه له

[illegible]

مسئلة ١٩ - جلع المعلق بمدة اهل مملوكه حلالا أو احلالا واه حل ان يقول
ان اعطيتني اعدوت صادق ولا حل ان يقول مني اعطيتني اعدوت صادق واعلى اوجهين
حسنا لا يصح الجلع ولا لا بد واه التفعلي لم حل على لقور في اعطته له وقع
المعلاق واه ام تعينه ارفع لعقد ولا حذر له ولا مؤخر ولا حذر اليه في الاعضاء و
لا بد اهل يثبت له حذر المجلس في وقع ما اوجبه به على وجهين احدهما لا حذر
له وهو لم يثبت واشتبه له حذر المجلس والبر مشئي

[دليلنا] اجماع الفرق على ان الحلح صفة لا يقع سواء كان مبيعاً بنفسه او يحتاج

الى ان يتبع مطلقاً لا يستعمل في ذلك وعلى من اثار ذلك الدلالة

في اذا الفسقة
ليس فيها خيار
المجلس

مسئلة ٣٠ الفسقة اذا كان فيها رد او لم يكن فيها رد لا بدخلها خيار المجلس

ان وقعت القرعة عدلت اليهم سواء كان تقسم اليهم او الشراء لم يكن وعبرهما ويدخلها
خيار الشرط وقت الشفعة لكن في رد فهو كالمبيع سواء يدخله الشرط وان كان
مما لا رد فيه فعندنا هم ووقعت القرعة وان كان القسم اليهم كم ووقعت القرعة ولا
خيار وان كان القسم الشراء لم يكن في الفسقة اقرار فلا يدخلها خيار المجلس وان
في بيع دخله خيار المجلس ولا يدخلها خيار الشرط

[دليلنا] انه لا دلالة على دخول خيار المجلس فيه ولا يمنع من دخول خيار

الشرط فيه مانع وكل شرط لم يمنع مبيع فهو خيار المجلس بخاص المبيع
وهذا ليس يمنع من هو خيار المجلس وانما خيار الشراء وعموم لاجل الواحدة في جوار
كل شرط لا بدخلها خيار الشرط

في ان الكتابة
ليس فيها خيار
المجلس

مسئلة ٣١ الفسقة ان كانت مشروطة لا بدخلها خيار المجلس ولا يستعمل

من دخول خيار الشرط واما في الفسقة ان كان في الفسقة او غير مبيع فمفسح العقد ان
كانت مبيعة وان ادعى من ماله ثمة شرط فمقتضى العقد ولا خيار وان كان مبيعاً
وقال ان في خيار الشرط في الفسقة واما في خيار الشرط لانه لم يمنع من افساح ماله
[دليلنا] انه لا دليل على ثبوت خيار المجلس اعمواي وحاشا له لا يمنع من مبيع

في جوار البيوع
بشرط

معه وعموم الاحكام في جوار الشرط وان على ما ذكرنا

مسئلة ٣٢ يجوز عند البيع شرط من ان يقول بعثت في شهر وان رددت

علي ثمن والا كان المبيع اى في رد عليه وحاشا له رد ذلك وان جازت المدة عدلت
باعتق لا وفي جميع فقهاء ان ذلك مطلق بل هو باعق

[دليلنا] اجماع الفرق وصفاً في الفسقة اشرع جاز من مستعملين عالم بمنع

منه كتاب ولاسفة وعلى من ادعى المبيع منه الدلالة

مسئلة ٣٣ لسوق الرمية لا بدخلها خيار المجلس ولا يمنع من دخول خيار

في عدم دخول
خيار المجلس
في البيع
والرماية

الشرط فيه وللمشاعى فيه قولان أحدهما أنه مثل الإحارة فحكمه حكمه والثاني أنه جملة حكمه حكمه.

[دليلنا] على الأول أنه لا دليل عليه وعلى الثاني عموم الإحارة في حوار الشرط بين الممسوس والمنع منه يحتاج إلى دلالة

في خيار تأخير
المس

مسألة ٢٢ من اشاع شيئاً معيناً بشئ معين ولم يقصه ولا قصص ثمعه وفارقه البايع فالمبتاع أحق به ما بينه وبين ثلثة أيام فإن مضت ولم يحضره الثمن كان البايع بالإحارة بين مسح البيع وبين مدة السنة الثمن وإن حدث المبيع في هذه (مدة ح) الثلثة كان من مال المشاع وإن حدث بعدها كان من مال المبيع وحالف جميع الفقهاء في ذلك.

[دليلنا] إجماع الفرقة وأخبارهم.

مسألة ٢٥ من اشاع شيئاً شرع الحيا ولم يسم وقت ولا إحالة أطلقه كان له الخيار ثلثة أيام وللأخبار أنه بعد ذلك وقت أو حتى يفسد أو أن أحزله في الثلثة حازر عدم حاصة وإن أم بحر حتى مضت الثلثة وطال المبيع وقال أبو يوسف ويظهر له أن يحير بعد السنة وفي الثاني (ما لا ح) أن أم جعل للخيار وقت حار وجعل له من الخيار مثل ممدون في تلك الساعة (السنة ح) أو قال الحسن بن صالح بن حي إذا لم يعين أجل الخيار كان له الخيار أبداً.

في مدة الخيار
أو على

[دليلنا] إجماع الفرقة وأخبارهم.

مسألة ٢٦ أقل ما ينقص به المجلس خطوة فصاعداً وفي الشافعي يرجع في ذلك إلى العادة وقسم أقدم

ليسا ينقطع به
سائر المجلس

[دليلنا] عموم الخبر الذي تضمن أن بيع المجلس أحراز ما لم يعترف وإذا مشى خطوة فقد افترقا والرايد عليه محتج إلى دليل

مسألة ٢٧ إذا قبل أحد المتبايعين لصاحبه في المجلس بعد العقد احتقر وإن احتار أمضا العقد انقطع بينهما لخبر وإن سكنت أولم يحتكر كان الخبر كما كان وقال الشافعي يثبت في خير الساكت وفي خير الآخر وجهان أحدهما ثبت والآخر وهو

أيضا إذا قال
لصاحبه في
المجلس احتقر

المذهب انه ينقطع خياره وحده ولصاحبه الخيار
[دليلاً] اذا اجمعت على ان لهما الخيار قبل هذا القول فمن ادعى ان خيار
احدهما قد زال فعليه الدلالة.

مسئله ٢٨ اذا شرط قبل العقد ان لا يشت بينهما خيار بعد العقد صح الشرط و
لزم العقد بنفس الايجاب والقبول ولذا فعلى فيه قولان احدهما ان ذلك لا يصح و على
ذلك اكثر اصحابه ومنهم من قال بصحته مثل ما قلناه
[دليلاً] انه لا يمنع من هذا الشرط والاصل حواره وعموم الاخبار في جوار الشرط
يتناول هذا الموضع

مسئله ٢٩ العقد يشت بنفس الايجاب والقول وان كان مصدقاً به يلزم بالافتراق
بالامتنان وان كان مشروطاً يلزم بانقضاء الشرط فان كان اشترط لهما او للبائع فدا
انقصى الخيار ملك المشتري بالعقد المتقدم وان كان الخيار للمشتري وحده زال ملك
البائع عن الملك بنفس العقد لكنه ام ينتقل الى المشتري حتى ينقصى الخيار فدا
انقصى ملك المشتري بالعقد الاول ولذا فعلى فيه ثلثة قولان احدها ينتقل بنفس العقد
والثاني ينتقل بشرطين العقد وقصع الخيار والثالث مراعى فيه ثم البيع فاما ان ملكه
انتقل بنفس العقد وان فسح تيمنا ان ملكه مبرا سواء كان الخيار لهما او للبائع وحده
او للمشتري وحده والشرط فيه وخيار المجدس سواء فاه ، وحقيقه فلا يشت عمده خيار
المجلس وينت خيار الثلث اشترط فان كان البيع مصلحاً انتقل بنفس العقد وان كان خيار
الشرط فان كان الخيار لهما او للبائع مع لم ينتقل الملك عن البائع فدا انقصى الخيار ملك
المشتري و كان العقد متقدماً وان كان الخيار للمشتري وحده زال ملك البائع عن الملك
بالعقد لكنه لم ينتقل الى المشتري فلا يكون له ملك حتى ينقصى الخيار فدا انقصى
ملكه المشتري الآن

[دليلك] على لزومه بعد انقضاء الشرط والافتراق الاجماع فانه لا خلاف فيه
بين العلماء وام الدليل على ان العقد يحصل بالايجاب والقول قوله لا يبيعان بالخيار
ما لم يفترقا فان ثبتهما بيعين مع ثبوت الخيار لهما وايضاً خيار المجلس وخيار الشرط انما

في لزوم العقد
بالافتراق و
انقضاء شرط

هو فسخ العقد ولو كان العقد لم يثبت (ما نثبت ح) لم يكن له صفة معنى.

مسئلة ٣٠: اذا اعتق المشتري في مدة الحبر ثم انقضت مدة الحبر و تم المبيع فانه يستعد عتقه وبه قال ابو العباس بن سريج وقال باقي اصحاب الشافعي لا يستعد لان ملكه ما تم

في حكم المبتق
في مدة الحبر

[دليلنا] ما روى عنهم عليهم السلام من ان المشتري اذا تصرف في المبيع بطل حبره وهذا قد تصرف فيه فيتم ان يلزمه المبيع واذا اراد بعد عتقه عند تمام المبيع

مسئلة ٣١: اذا وصى المشتري في مدة الحبر لم يكن ما نومه و لحق به الولد و كان حراً ولزم العقد من جهته وقال الشافعي لا يجوز له وصيها فان حلت ووطيها فلاحد عليه وان علفت فليس لاحق به والولد حر وفي لزوم العقد من جهته و جهن قال الاصطخري يكون ذلك رخص المبيع وقطعا لحبره مثل ما قلناه وعليه اكثر اصحابه و قال ابو جحى لا يكون ذلك قطعا لحبره ل هو باق بحاله.

في حكم الوطى
في مدة الحبر

[دليلنا] اجماع افرقة على ان المشتري متى تصرف في المبيع بطل حبره و احتارهم معرفة ذلك في الكتاب المقدم ذكره وهذا (قد ح) تصرف في المبيع.

مسئلة ٣٢: اذا وصى المشتري الحبرية في مدة الحبر لم صحت هذه الحبر ولزم العقد وحلت ولدت كان لاحق به ولا يلزمه قيمته ولا مهر عليه وان فسخ البيع انعقد لزمه قيمة الولد وكانت الحبرية ام ولده اذا انتقلت اليه فيما بعده و لزمه لاجل الوطى عشر قيمتها ان كانت مكسرا وان كانت تيباً نصف عشر قيمته و قال الشافعي ان امضى المايح العقد وفي لزوم المهر وقيمة الولد اقوال ثلثة هذا قول ينتقل بالعقد او قل انه مراعى لاقية عليه والامة ام ولده ولا يجب عليه مهر مثل ما قبله واذا قال ينتقل بشرطين فعليه قيمة المثل والامة لا تصير في الحبر ام ولده فدا ملكها فيما بعد فعلى قولين قال في الحرملة تصير ام ولده وقل في الام لا تصير ام ولده واما قيمة الولد فلهذه ان عليه قيمته وهي اصحابه من قال لاقية عليه وان احتار البيع المصحح ان قال مراعى وبشت بشرطين فعلى المشتري المهر ولا تصير ام ولده فان ملكها فيما بعد فعلى قولين وعليه قيمة الولد قولاً واحداً مثل ما قلناه واذا قل ينتقل بنفس العقد فعلى قول ابى العباس لا مهر عليه وهي ام ولده ولا يجب عليه قيمة الولد و على قول الشافعي عليه لمهر ولا

لا وطى
بشرط ان
مدة الحبر
مالية بولد و
فسخ البناح

كتاب البيع

صدر أم ولده في الحال فإن ملكها فما بعد تصير أم ولده قولاً واحداً

[دليلنا] على أنه لا يلزمه مع نفوذ البيع وتمامه القيمة والمهر إن الأصل رتبة الدمة وإيجاب ذلك يحتاج إلى دليل وأما مع إفساح والدليل على وجوب ما قلناه من قيمة الولد والمهر إجماع العروة وصريفة الاحتياط .

في عدمه وما
حيار التاجر
إذا وطى المشتري
في مدة الخيار

مسئلة ٣٣ إذا وطى المشتري في مدة الخيار لم يطل خيار البيع علم موطنه أو لم يعلم وبه قال الشافعي وأصحابه وفي أصحابه من قال إذا وطى بعلمه يطل اختياره [دليلنا] قد تقدمنا على أن له الخيار ضمن إطلعه فعملية الدلالة ولا دليل على ذلك

في أن خيار
المجلس يورث

مسئلة ٣٤ حب المجلس يورث إذا مات المتبايعان أو أحدهما وكذلك خيار الشرط ويقوم الوارث مقام من مات منهما وذلك أحد المتباعدين مكاناً فمبنيده مقدمه وبه قال الشافعي في خيار الشرط وقال في خيار المجلس كان البيع مكاناً فقد وجب البيع ولاصحابه فيه ثلثة طرق منهم من قال ينقطع الخيار ويبرم البيع بموت المكاتب ولا يلزم بموت الحر .

[دليلنا] أنه إذا كان العمار حقاً للمشتري حرى محرمى - أثر الحفوق التي تورث بظاهر التبريل فمن منع من شيء منها فعملية الدلالة .

في سقوط الخيار
بالتفرق ولو
كان من أكرام

مسئلة ٣٥ إذا أكره المتبايعان أو أحدهما على التفرق بالبدان على وجه يتمكنان من إفساح والتخدير فلم عملاً بطل أحدهما وخيار من تمكن من ذلك وللشافعي فيه وجهان فقد أوجب حق مثل ما قلناه وقال غيره لا ينقطع الخيار .

[دليلنا] أنه إذا كان متمكناً من إفساحه وإفساح فلم يفعل حتى وقع التفرق بالبدان دل على الرضا بالامضاء .

في أن خيار الثلث
موروث وكذلك
خيار الشفعة
و الوصية

مسئلة ٣٦ خيار الثلث موروث سواء كان لهما أو لأحدهما ويقوم الوارث مقامه ولا ينقطع الخيار بوفيه وكذلك إذا مات الشفيع قبل الأخذ بالشفعة قام وراثته مقامه وهكذا في خيار الوصية إذا أوصى له شيء ومات الموصى كان الخيار في القبول إليه فإن مات قام وراثته مقامه ولم ينقطع الخيار بوفاته وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة كل هذا ينقطع بالموت ولا (فلاح) يقوم الوارث مقامه فقال في البيع يبرم البيع بموته

كتاب الخلاق

ولا خيار لوارثه فيه وبه قال الثوري واحمد .

[دليل] ان هذا الخيار اذا كان حقاً للميت يجب ان يرثه مثل سائر الموقوف
لعوم الآية (الاحسارح) ومن اخرج شيئاً منها، فعليه الدلالة

مسئله ٢٧ اذا حبس من له الخيار او اعطى عليه صر الخيار الى ولية وبه قد اشفاهي
وقال ابو حنيفة لا ينقطع بالجنون .

[دليلاً] ان الحدوث لا يثبت معه التكليف والاختيار الصحيح فيجب ان لا يثبت
معه الاحتمار كالموت سواء ومن ادعى نفيه على ما كان فعليه الدلالة وايضاً قوله **لا يخلو**
رفع القلم عن ثلث المحتون حتى يعيق يد على انه لاحكام لاختياره وانه قد ران .

مسئله ٢٨ اذا نكح ابن حبر الشرط موروث من كان قد مضى بعصه ورث الوارث
ما بقي منه ان كان حاصراً عند موت مورثه وان كان عرياً فدفعه الخبير وقد مضى مدة
الخيار بطل خياره وان بقي منه ورث ما بقي ولم ينفق فيه وجهان احدهما انه يبطل
خياره والثاني له ما بقي من الخيار .

[دليل] انه اذا كان ذلك حراً له مبيع في ايام معينة فدا مصت وحب ان يبطل
الخيار فيما بعدها ومن اوجب فيما بعد فعليه الدلالة وكذلك من اذن الخيار في
جميعه وقد بقي بعصه فعليه الدلالة والاصل بقاء الحق فيها .

مسئله ٢٩ اذا كان لمبيع حراً من الحمل لاحكام له ومعه ان الثمن لا
يقصد عليه وذلك وهو فيه قولان احدهما مثل مبياه وكذا في ان له حلفاً والثمن يتقسط
عندهم كانه اشترى دقة وصيلها .

[دليل] ان العقد وقع على الاصل فيتسعى ان يكون الثمن متعقبة دون العمل
الا ترى انه لو عقد على الفرع مفرد لم يصح وعلى من ادعى انه يتقصد عليهما الدلالة
مسئله ٣٠ من باع بشرط شيء صحيح البيع والشرط معاً اذا لم يناف الكسب و
البسة وبه قال ابن شريمه وقال ابن ابي ليلى يصح البيع ويبطل الشرط وقان ابو حنيفة
والشافعي يبطلان معاً وفي هذا حكاية روى محمد بن سليمان الدهلي قال حدثنا
عبدالوارث بن سعيد قال دخلت مكة فوجدت بها ثلثة فقهاء كوفيين احدهم ابو حنيفة

اذا حبس من له
الخيار او اعطى
عليه صر الخيار
الى ولية

لو خيار الشرط
ان مضى بعصه
ورث الوارث
ما بقي

في ان مبيع
اذا كان حراً
للعمل لاحكام

في صحة البيع
والشرط اذا
بان بصره

واس ابي ليلي واس شرهه فصرت الى ابي حنيفة فقلت ما تقول فمن باع بيعاً وشرط
شرطاً ففعل المبيع فاسد والشرط فاسد وثبتت ان ابي ليلي فقلت ما تقول في رجل باع
مبيعاً وشرط شرطاً فقال المبيع حابر والشرط باطل وثبتت ان شربة فقلت ما تقول فيمن
باع ببيع وشرط شرطاً فقال المبيع حابر والشرط حابر قال فرجعت الى ابي حنيفة فقلت ان
صاحبك حاله في البيع فقال لست ادري ما قال حدثني عمرو بن شعيب عن ابيه عن
حماد بن ابي انس رضي الله عنه قال سمع وشرط ثم اتيت ابن ابي ليلي فقلت ان صاحبك
حالك في البيع فقال ما ادري ما قال حدثني هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة اهل قالت
لما اشترت بريرة حارثي شرط على مواليه ان احمل ولائها لهم اذا اعتقها وجاء
النسي رضي الله عنه فقال اولاء لمن اتمى فاجاز البيع وافسد الشرط وثبتت ان شرهه فقلت ان
صاحبك قد حاله في البيع فقال لا ادري ما قال حدثني معمر بن (ع) حابر بن رباح
عن جابر بن عبد الله قال اشدع النسي رضي الله عنه مبيعاً بمكة فلما قدى النسي شرطت
عليه ان يحلمني على جهرة الى امدمة فاحار النسي رضي الله عنه لبيع واشرح
[دليلنا] مروى عن النسي رضي الله عنه قال المؤمنون عند شروطهم وهذا عام في
كل شرط الا اخرج له ادان من شرط بخلاف الكسب والدية

في جوار النسي
في مدة الحار

مسئلة ٤٩ قال صاحب المصنف فان سئما حار المحدث وتبيع بشرط الخيار
وكذا بينهما خيار لشرط حار ان يتقيا في مدة لحي و يكون شرط قائماً حتى
ينقطع وبه قال الشافعي وقال مالك مكره ففس النسي في مدة الحار .
[دليلنا] ان الاصل جواره ولا مانع في الشرع يجمع منه .

في جوار خيار
الشرط ولو
كثرت مدته

مسئلة ٥٢ خيار الشرط بخلاف ما يتفق عليه من امدمة وان كثر و به
قال ابن ابي ليلى واو يوسف ومحمد و بن محمد ومالك يجوز بقدر الحاجة فيمكن
المبيع ثوباً او داراً او نحو هذا حار يوماً ولا يراد عليه وان كان قرينة او مالا يسقط الا
في مدة جاز الشهر والشهرين وقدر الحاجة وفي ابو حنيفة والسافعي والثوري لا يجوز
الزيادة على ثلثة ايام ويجوز اقل من ذلك .
[دليلنا] قوله رضي الله عنه المؤمنون عند شروطهم وهذا عام والمبيع من ذلك بحيث

الى دليل وايضاً علمه اجماع العرفه و اخيارهم متواترة بها وايضاً قوله تعالى و احل الله البيع و حرم الربوا فطلق البيع على كل حال .

مسئله ٤٣ قد بينا ان مراد على الثلث من الشرط صحيح و حكيه عن ابي حنيفه و الشافعي ان مراد عليها بطل قانوا من حالها و شرط اكثر من ذلك كمال لبيع فاسدا عند الشافعي سواء انعق على اسقاطه في مدة الخيار او لم يتفقا على ذلك وهكذا اذا شرط اجالا مجهولا كقوله بعثك الى العلة (المصدا ح) و الى المصد و حد و انما جعل كان فاسدا و لا يلحقه الصحة بعد هذا و به في زهر و قن او حسمه و حده اذا انعق على اسقاطه و مراد على الثلث قبل انصاء الثلث صحيح لعقد وان سجد حتى مضى بعد الثلث حرة من الزمان يصل العقد و لا سبيل الى اسقاطه و هكذا لاجل اذا انعق على اسقاطه صحيح العقد و ان لم يتفقا على ذلك بطل هذه طريقة هار عراقي و اصحابهم بحراسن لا يهلون (يقولون لا بقول ح) العقد فاسد و لكنه مرعى في اسقاطه مراد على الثلث قبل انصاء الثلث سيما ان العقد وقع صحيحاً و ان لم يتفقا على ذلك سيما انه وقع فاسداً [دليله] على صحة المذهب و قدمه في المسئله الاولى و قد ثبت ذلك بهذا الفرع يسقط عنه .

في ان خيار الشرط ولو كان او بعد من الثلث لا يفسد العقد

مسئله ٤٤ مدة حذر الشرط من حين التفرق لا من حين حصول العقد و لاشافعي فيه و حين احدهم مثل ما قدمناه و الثاني انه من حين العقد . [دليله] ان الحذر يشتر بعد ثبوت العقد و العقد لا يثبت الا بعد التفرق و وحيث ان يكون الخيار ثابتاً من ذلك الوقت :

في مدة خيار الشرط

مسئله ٤٥ دانته انه من حين التفرق و شرط انه من حين الاجاب و القبول صحيح و قن اشافعي على قوله انه من حين العقد متى شرط من حين التفرق بطل العقد و على قوله انه من حين التفرق و شرطه من حين العقد على وجهين أحدهما لا يصح و الثاني يصح .

اذا جعل خيار الشرط من حين العقد صحيح

[دليله] قوله فيما بين المؤمنون عند شروطهم وايضاً الاصل يجوز ذلك و المبيع يحتاج الى دليل .

في غيبة خيار
الشرط اذا
شرطه الى
البيع او الى
لنهار

مسئلة ٤٦ اذا ساعاهدا او شرطاه الى الليل انقطع بدخول الليل وان تعاقدا لئلا
وشرطاه الى النهار انقطع بطلوع الفجر الشيء وبه قال الشعبي وقيل ابو حنيفة ان كان
البيع بهراً كما قلناه و ان كان لئلا لم ينقطع بوجود النهار وكان الخيار باقية الى عند
عروب الشمس وهكذا ان قل الى ايام والى وقت العصر اتصل الى الليل
[دليلنا] ان ما قلناه متفق عليه وما ادعاه ليس عليه دليل .

في عدم انقضاء
البيع الى
حدود انقضاء

مسئلة ٤٧ احتاج من له البيع في مدة الخيار كان دأب له ولم يفتقر الى
حضور صاحبه وهذا فسخه ، نعم لا يفتقر الى حضور صاحبه وقيل الفسخ بعد مضي
والو كيل ليس له ان يفسخ من حضور مو كلفه وكذا ان الوصي ليس له ان يعزل نفسه
وبه قال ابو يوسف والثوري لا يفسخ الا في الوكيل والوصي لهما ذلك بنفوسهم من
غير حكم ح كم وقال ابو حنيفة ومحمدان خيار فسخ البيع في مدة خياره لم يفسخ
الا بحضور صاحبه واذا كان حرساً لم يفتقر الى رصده وهكذا فسخه بالمعيب قبل القبض
كالفسخ بخيار بشرط وان كان دأب من الفسخ ولا يصح الا تراضيهما او حكم الحاكم
واما الوكيل فلا يصح حتى يفسخ مو كلفه وما الوصي ولا يملك ان يعزل نفسه واحداً
منه احداً كم بالحيطة ان كان مقر بالمعز فبطلت له احداً كم

[دليلنا] على مسئلة الخيار انه اذا ثبت الخيار فمن ادعى انه يحتاج الى حضور
صاحبه فعليه الدلالة وما لو كيل والوصي من وكلفه ووصيته قد ثبت ولا دليل على
ان لهما الفسخ فمن ادعى ذلك فعليه الدلالة .

في صحة حسن
خيار الشرط
لاحتسب

مسئلة ٤٨ اذا عيى بشرط الخيار لاحتسب صحيح ذلك . ومن محمد في الجماع
الصحة قال ابو حنيفة لو قل يفتق على ان الخيار لعلاء كان الخيار له ولعلاء وقيل
ابو العباس حمته الفقه في هذا انه اذا باعه و شرط الخيار لعلاء نظرت من جعل ولان
وكيلا له في الامضاء والرد صحيح قولاً واحداً وان اطلق الخيار لعلاء وقيل لعلاء وبي
فعلى قواين احدهما صحيح على شرط والثاني لا يصح وهو اختيار العربي .

[دليلنا] قول النبي ﷺ المؤمن عند شرطهم وهذا عام في جميع المواضع
ومروى عنهم عليهم السلام من ان شرطاً (كذا شرط ح) لا يخالف الكتاب والسنة فانه

حاضر يتناول هذا الموضع .

مسئلة ٤٩ اذا ثبت ان دأث يصح والحيار يكون لمن شرط فان كان للأجنبي وحده كان له وان شرط لهما كان لهما وان اطلق للأجنبي كان له دونه وللثاني فيه على قوله انه صحيح ذلك المعقد على وجهين احدهما يكون له فكون لهما الحيار و هو قولنا حتى يتيهه والثاني يكون على ما شرطه (الشرط ح) ولا يكون للموكل كل شيء من هذا.

في ان الحيار لمن شرط

[دليله] ما قلناه في المسئلة الاولى فلاحه لاءدته

مسئلة ٥٠ اذا باع بشرط ان يترك مائة فليس له ان يرد حتى يستأمره و لئلا يفي فيه وجهين احدهما و هو طاهر المذهب مثل ما قلناه والثاني له الرد من غير استئمار. [دليله] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء لاب الاخير على عمومها.

داخرط لاستئمار فليس له الرد حتى يستأمر

مسئلة ٥١ ان اصبح الاستئمار فليس له ان يرد بشرط مدة معينة قلت ام كثر وت و للثاني فيه وجهان احدهما لا يصح حتى يشرط و الثاني مثل ما قلناه من انه يمتد فذلك ابدأ

الكلام في مدة الاستئمار

[دليله] انه قد ثبت صحة هذا الشرط مع الاطلاق وتقييده بزمان مخصوص يحتاج

الى دليل

مسئلة ٥٢ اذا باع عبد من و شرط مدة من الحيار في احدهما فان اتيهم ولم يعين من باعه منهما بشرط الحيار و لبيع باطل بالاخلاف لانه مجهول وب عين فقل ان ذلك الحيار في هذا العقد دون هذا ثبت الحيار فيما عين فيه و قل ابوالمحسن على قولين احدهما يصح ولاخر لا يصح مثل ان يجمع بين بيع و صرف فيقول بعثت هذا الثوب وهذا الدرهم بهذين الدينين فانه على قولين

فيما اذا باع عديين بشرط الحيار في احدهما

[دليله] قوله **فَيُطْلَقُ** المؤتمتون عند شروطهم وهذا شرط فمن اطلعه عليه الدلالة

مسئلة ٥٣ اذا باع هذا البيع كان لكل واحد منهما ان يفسخه من اشعر و سواء قدر ثمن كل واحد منهما فقل هذا باطل وهذا باطل او اطلق فقل بعثتهما باعيني وقان الشفعي الكل على قولين وقال ابوحنيفة ان قدر ثمن كل واحد منهما صحيح وان اطلق بطل.

ان اصبح بيع عديين بشرط الحيار في احدهما كان لكل واحد ان يفسخ من الشفعي

[دليله] انه اذا تمت صفقة البيع لم ينعن بالتقيد من قبله من التمسك

والا ادى الى بطلان العقد

في جوابه
عنه من بعد

مسئلة ٥٤ روى اصحابنا انه اذا اشترى عبد من عبد من علي ان يشتري ان
يخسر اربعة اشياء حايبر ولم يروى في الثمن شيئاً وقال لشايعي في شترى ثوباً من
نوبيس علي في الخمار ثلثة سم لم يصح البيع وكذلك اذا اشترى ثوباً من ثلثة اثواب
عنى انه بالخيار ثلثاً او ثوباً من ربعة سم او اكثر من ذلك لم يصح لبيع وقال ابو حنيفة
يصح ان يشتري ثوباً من ثوبين علي في الخمار ثلثاً وانقضى بغير علمه ويجوز ان
يشتري ثوباً من ثلثة وروى عنه في الخمار ثلاثاً والاستحسان يدل عليه ولا يجوز ان
يشتري ثوباً من ربعة اثواب وعنه من عبد علي في الخمار وان كان ثمن من ثلثة
اثواب قال ابو حنيفة لا يردى لا يردى ذلك عن أبي حنيفة وسمي ان يجوز لانه لا فرق
بين الثمن والتمسك

[دليله] احمد ع اربعة وقواه عنه بساكنة المؤمنين عند شروطهم

في عدم انقطاع
البيع اذا هناك
البيع في رقة
لغيره

مسئلة ٥٥ اذا حدث البيع في مدة الخيار بعد لعن لم ينقطع الخيار وبه قول
الشافعي وقال ابو حنيفة ينقطع

[دليله] ان ابي حنيفة يحتج الى دليل ولا يصح ثبوته

في عدم صحة
البيع اذا قال
بغيره بانف
القال بعتك

مسئلة ٥٦ اذا قال عمة ابي حنيفة ان يبيع اليك حتى تقول امشتري عند
ذلك اشتريت او قبض وقال الشافعي يصح وان لم يقبل ذلك وقال ابو حنيفة ان كان لقول
بعتك الخبر كقوله اشتريت بعتك او بعتك بعتك صح البيع وان كان بغير الامر لم يصح
وان قال بعتي بعتك بعتك لم ينعقد البيع حتى يقول امشتري بعد هذا قدمت

[دليله] ان ما اعتمد به مجمع على ثبوت العقد به وما ادعوه لادلالة على صحته
والاصل عدم العقد ومن ادعى ثبوته فعليه لدلالة

في صحة البيع
ان قال بعتك
عنى ان ينعقد
البيع الى ذلك
ولا خلاف

مسئلة ٥٧ ان قال بعتك عبد من بعتي الثمن الى ثمت من بعد لعن لعن الى
ثمت ولا فلا يبيع بغير صح البيع وبه قول ابو حنيفة وقال الشافعي البيع باطل
[دليله] قول النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنون عند شروطهم مع قوله تعالى واحل الله البيع

وحرم الزموا وهذا مع وشره فيجب ان يصح مع اللانة والحبر

مسئلة ٥٨ ان اقول واحدا لا ينسب معكم هذا السيد دلف فقال احدهما قبلت بصفه بحسبه ورد الاخرام ينعقد العقد وبه قال ابو حنيفه وقال الشافعي ينعقد العقد في حقه سواء قبل صاحبه او رده

في عدم انعقاد
العقد ان قال
ببطلان هذا
العقد باللف
فقبل احدهما
وردا لآخر

[دليل] ان قوله غير مطابق للانجب وان العقد يحتاج الى دلالة ولا دليل على ثبوت هذا العقد.

مسئلة ٥٩ د دوق قطعه الى لعلني او الى الشراء وقال اعطني نقالا او ماء فاعطه فيه لا يكون بيع و كذلك سائر المحقرات و اما يكون اناحة له يتصرف كل واحد منهما فيما احدهما بغيره فمباح من غير ان يكون ملكه فبإيد ذلك ان القدي اذا اراد ان يسترجع البصر اراد صاحب القصعة ان يسترجع قطعتة كان اهما ذلك لان الملك لم يحصل لهما و به قال الشافعي وقال ابو حنيفة يكون بيعا صحيحا وان لم يوجد الا بحدوث والقول قار ذلك في المحقرات دون غيرها

في ان البيع باطل
البيعة

[دليل] ان اعدد حرام شرعي ولا دلالة في شرع على وجوده ههنا فيجب ان لا يثبت فيه الاستحالة بذلك فهو محتمل عنه لا يخلط احداهما فيه

مسئلة ٦٠ اذا اشترى قيس له لعين فبه كان له جرد ثاب منها لم يجر بعهده بمثله الا ان يكون عالم بذلك ويكون العقد ماصيا لا رجوع له فيه وقال ابو حنيفة و الشافعي معا من ان لعين سواء ان حسن قبلها او شترأ وقال مالك ان كان لعين دون الثلث فلا حيا له و ان ثلث فله فوفد ان له احياء و به قال ابو يوسف و رور

في خيار الفين

[دليلا] ما روى عن النبي ﷺ انه قال لا امر ولا امر (اصرارح) وهذا صريح لانه اذا اشترى ما ب روى عشرة مناه و ذلك عاية امر و رور ليعني ﷺ بمطله وايضا روى عنه ﷺ انه نهى عن نفق الركنين فمن تلقاه فاصحبها بالخيار اذا دخل السوق هذه السنة غير مذكورة فيما رايته من نسخ كتاب و هي ثبت في نسخها مذكورة في كتاب مختصر بخلاف الذي سعه من مقاربي عصر المصنف و يرت نسخه منه في مشهد لرصوى عن مشرقة الصنوء والسلام
حسن طباطبائي لروجردي

ومعلوم أنه إنما جعل له الخيار لأجل الفن

في أن يع
درهم بدرهمين
ربا محرم

مسئلة ٦١ يع درهم بدرهمين و درهم بدرهمين سبعة لأحلاف في تحريمه و
يعه كذلك نقد وعوارقة ما حرم و به قال جميع الفقهاء والعلماء وروى مجاهد بن
جابر قال سمعت ثمانية عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل جميع
التابعين وجميع الفقهاء المعروفين ذهب أربعة أشهر من المحاربة إلى حوار التفاصيل في
المحتمس نقد فأحاروا مع الدرهم درهمين نقد ذهب أحد عدائه من عباس و عدائه من
الربيع واسامة بن زيد و زيد بن أرقم

[دليلنا] إجماع ثمانية من إجماع المسلمين فإن هذا إجماع قد نرى وإجماع

لأخبار حجة

في عدم انفصال
بين المصروب
والمضروب
والشئ بالذم
والمضروب
بالمضروب

مسئلة ٦٢ إذا ثبت تحريم المضرب في الجعس فلا فصل بين المصروب والمضروب
و النهر بالتمر والمضروب بالمضروب فإن انفصل فيه نقداً وباً وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وقال
مالك إذا كان بين المضروب والمضروب مضروب واحد (المضروب) مضروب واحد عشرة فباعه
مئة وعشرة حار و كان له ثمانية مضروب واحد عشرة مضروب واحد (المضروب)

[دليلنا] إجماع ثمانية من إجماع عموم الأخبار المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما رواه
أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تسعوا
نقدها (المضروب) على مضروب ولا تسعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تسعوا (المضروب)
على مضروب ولا تسعوا عتقاً (عتاق) منه (مضروب) (مضروب) (مضروب) (مضروب)

في أن الربا
في كل مكين
ومروى منظر
م ك أو ع
معلوم

مسئلة ٦٣ الربا عدداً في كل مكين وهو وإن سواء كان مضروباً أو غير مضروب
وقد روى وأبو الصاهر الربا في الإحسان لئله الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر
والمنج وما عدا ذلك فلا ربا فيه وقال أهل القياس كلهم إن الربا يشب في غير الإحسان
المتة على اختلاف بينهم إن الربا فيما فاشئت

[دليلنا] إجماع الفرقة وأخبارهم من جهة في ذلك فذكرناها في الكتاب المقدم

ذكره و طريقة الاختصاص تقتضي ذلك (عدله) (مضروب) وما الإحسان المتة فلا خلاف فيها
بين الأئمة

في ان ما يرد
فيه الربحية
بالنفس لالعة

مسئلة ٦٤ ما شئت فقل الربا اما بنسب بالنفس لالعة من العلل و حملت اهل
القيس في علة الربوا في اذارهم والسيان نفس الشافعي على ان فيها اثنان حسن
وربما قالوا حسن الاثمان وعلى القولين غير متعدي الى غيرهما فرق مو حقيقه العدة مورون
حسن العلة متعدي عنده الى كل مورون لا يجد مد وانصر ولعمري (الصحة) والقطر
والابر سم وغير ذلك واحتملوا فيما عد الاثمان فقال الشافعي في تقديم عتقها ذات اوصاف
ثلثة ما كون مملوك او مورون حسن فعلى هذا المذهب يؤكده لا مال ولا يورون
كأنقش والصحيح انهم جاءوا لربهم وامورهم لمع لا ما فيها لانه لا يمكن ولا تورون
وقال مالك العلة ذات اوصاف ثلثة ما كقول مقتات حسن على ما اول لاقتات كأنقش
والصحيح وحب ابره لا لا فيه لانه لا يثبت في الشافعي في الجديعة ثمة ذات وصفين
معلوم حسن على ما كون ومضموم في الربا سواء كان مملوك او يورون كالحبوب
والادهان والذخائن او لا يمكن ولا مورون الثلثة الصريح والربا واليه رجوع وهو
هذا في الربا وقيل ان جميعه العلة ذات وصفين ايضا مملوك او مورون حسن فكل مملوك
فيه الربا سواء كان مملوكا او كذا في كل الحبوب والذهب والفضة والاشمان وما
يورون ما اكل اولم وهن كالحلح والسكر والسكر والسكر والسكر والسكر وقل
ربيعه العلة ذات وصفين حسن تحت فيه ثوبه فاحرى الربا في الحبوب التي تحت فيه
الزكوة وفي النعم ايضا وقال ابن سيرين العدة ارب وصف واحد وهو اربا فاحرى الربا
في الثياب والحيوان والحب وكذا شيء هو حسن وحد وقال سعيد بن جبير ذات وصف
واحد وهو ثياب لم يمتعه فاحرى الربا في الحسن الواحد لا في المتعة وكل حسيبي
يفارق بينهما كالحمد والبريب والحجور والذهب (الحجج)

[دليلا] اجماع لفرقة واحد هم و صا في هذا الخلاف بين القائلين بانقيس
وعند ان العباس اصل هذا هو فرع ثبوته في هذا

مسئلة ٦٥ اذا باع فيه من المالكين مورون مختلف الجنس من اعيانهم
والتمرجار بيه عدة سعر متمايلا ومتمايلا ويحوز بيع حبيب بصدقه بعض متمايلا
يبدأ بيده ويكوه نسيه فان تفرق قبل ان يبيع لم يبيع ببيع وبه فان مو حقيقه وان الشافعي

في جوارح
ما فيه اربا بغير
جسمه ولو
ما في صلا

يمثل البيع اذا اقرقا قبل القبض.

[دليلاً] ان العقد صحيح بالاحلاف فمن ادعى بطلانه بالتفرق قبل القبض فعليه

الدلالة

في ان المنة
والشهرين
واحد في باب
الربوا

مسئلة ٦٦ المنة وشهرين وحسن واحد في باب الربوا لا يجوز بيع بعضه ببعض الا مثلاً بمثل منه قال ماك ولدث من سعد والحكم وحمد وقال ابو حنيفة والشافعي هما حسن يجوز بيعهما منه صلاً بذاً ولا يجوز بيه ومنه قال سفيان الثوري وحمد واسحق وابو برة وابو ثور والنخعي وعطاء.

[دليلاً] اجماع الفرقه وانما اجمعا على حوار بيع بعضه ببعض مثلاً ولا دليل على حوار انتفاصل فيها (فيهمج) وانما قوله تعالى انما الله ودرو ما بقى من الربا وقوله بمحق الله الربا والربا هي الزيادة والانة على عمومها لا احرجه لدللى وروى عن معمر بن عبد الله انه بعث علاماً وبعده صاع من قمح فقال بيه وشره شعراً فجاءه صاع ورج صاع فقل رده من لى ^{بنيته} قل العدم مثلاً بمثل وبعده يومئذ الشعر فثبت ان العدم بطلو عليهما فلدث رده ومنه قرع عمر وسعد بن بن وقاص ولا مخالف لهما

في عدم جواز
بيع الثياب
بالثياب والحيوان
بالحيوان
بدينه منة
وبهو نقد

مسئلة ٦٧ الثياب والثياب والحيوان بالحيوان لا يجوز بيع بعضه ببعض مثلاً ولا ولا منة مثلاً ويجوز ديث عدأ ومنه قال ابو حنيفة رقب الشاهي يجوز ديث نقد ونسمة وقد روى ذلك ايضاً في اخبارنا.

[دليلاً] . . اجمعا على حور ديث نقد ولا دليل على حور ديث نسمة وطريقة الاحتياط تقتضي الجمع عدو روى الحسن (حسن) عن سمرة ان لى ^{بنيته} بهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسمة وروى حابر بن لى ^{بنيته} في الحيوان بالحيوان واحد ثمين لا ماس به نقد ولا يجوز نسمة ولا يجوز الى اجل.

في موافق
بيع الحيوان
بالحيوان
مطلقاً كبيع
كأنه يورث صحيح

مسئلة ٦٨ بيع حيوان بالحيوان جائز عند سلا وجماع الا بعد سواء كان كسرة من وصحجين او حدهما كسرة والاخر صحيح ومنه قال الشافعي وجاز تعدأ ونسمة وقال مدث اذا كانا كسرة من لا يصلحان لغير لدبح وكان مما يؤكل لحمه كالدعم ولا يفتقر

کتاب: اخلاق

به تمتح ولا ركوب ولا يصلح لشئ غير اللحم لم يحرم مع بعضه بعضا.

[دليلها] الآية وهي قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا فمن حصصه فعليه

الدلائل

مسئله ٦٩ الطيس الذي يأكله الناس حرام لأجل أكله ولأنه وقا لشوي
بجود ذلك ولأنه فيه.

فمن ان خطي
الذي ياكله
الناس لا يبعث
اكله ولا يبعث

[دليل: جماع العرقه واحدهم وانما رى عن النبي عليه السلام انه قال لعائشة
لا تأكلينه يا حبيبتي فإنه يصير اللون وهذا هو مقتضى التحريم

مسئله ۷۰ الله لا ربه فيه وليست هي فيه وحي ان احدهم فيه او الثاني
لا ربه فيه

۱۰۰
 ۱۰۱

دلیلنا [۱] به اسس متکیست و لازم آوردن فیدرس تحت الاحاد، وقدیمانه لار الا
مما یقال او بوزن.

[illegible]

فی جوہر
از معاصرین
مختلف سالار
کائنات و مصلحتی
الجنس

[دلیل] قواہ تعالیٰ واحد بہ الصبح وحرم الروی وھما بمع فص صبح معہ فعلیہ

213

مثله ٧٢ - لأن في المعدودات وبحور بيع بعض متصلاً ومتعصلاً أيضاً
وسية وللشافعي فيه قولان قل في القديم مثل ما فضاء و قل في الجديد فيه القولان إذا
كان مقطوعاً مثل الفرقل والرمال والبطيخ وما أشبه ذلك فعلى هذا وبحور بيع خمس
بمخمس غير متعصلاً يداً بيد مثل زبدية سعر خمسين وسفر جلة بخوختين وما أشبه ذلك
لأن التعصّل لا يحرم في خمسين وإنما يحرم لسيئة والتفرق قبل القبض وأما الجنس الواحد
فإنه لا وبحور بيع بعضه بعض متعصلاً مثل زبدية زبدية وسفر جلة وسفر جلتين وحوحة
بخوختين وبطخة بطيختين وهل وبحور بيع بعضه بعض فسيو بينه وبين ما كان مما يبيع
وبقي مفعلة يأساً مثل الحوج والكشري فإنه لا وبحور بيع الرطب لربطه حتى يفسد

لأريها
في المعنويات

كتاب اليعوق

وان كان مما لا يسم من العقائد ما شبه ذلك او كان رطاً لا يصر تقرأ او غشياً لا يصر
ريساً فميه قولان احدهما لا يجوز ان يصره بعض الناس مع حجة وهو مذهبه
المشهور والقول الثاني يجوز بيع بعضه ببعض
[دليلنا] الآية وايضاً الاصل لاسحة والمصع منه يحتاج الى دليل وايضاً عليه
اجماع الفرقة واخبرهم بذلك على ذلك

مسئلة ٧٣ يجوز بيع الطاهر بدقيق اذا كان من حسبه مثلاً بمثل يداً بيدولا
يجوز اسية وان كان من غير حسبه يجوز متفاضلاً ومتماثلاً وقال الشافعي لا يجوز بيع
الدقيق بالحنطة مثلاً بمثل ولا متفاضلاً ولا بالاور ولا بالكس وبه قول حماد بن ابي
سليم والحكم والحنس المصري ومالك بن النوى والشافعية واصحابه وقول ابو
الطيب بن مسلمه من اصحاب الشافعي بخواره وحكي عن الكرايسي انه قال قال ابو
عبدالله بخوار بيع الحنطة بدقيقه وقيل (فخرج) ابن الوكيل اراد بذلك الشافعي فصار
ذلك قولاً آخره وسائر اصحابه ذهبوا الى انهم قالوا انه لم يرد به الشافعي وانما
اراد به احداً ومالك لان ذلكهما حكى به عنه به وهما معاهل في المسئلة ذهب
مالك وابن شبرمة وربيعة والليث بن سعد وفسدوا لحنى الى انه يجوز بيع الحنطة
بدقيقها كما لا يخار منه نالا وقال احمد وسحق والاذرعى يجوز بيع الحنطة بدقيقها
وربما يورن ولا يجوز اما ما حكى (منه نالاج) وقول ابو يونس الحنطة والدقيق حسان يجوز
بيع احدهما بالآخر متماثلاً ومتفاضلاً.

[دليلنا] ان الاصل خواره وخرج ان دلالة وايضاً قوله تعالى واحل الله
البيع وهذا بيع وتخصيصه يحتاج الى دليل ولادناه

مسئلة ٧٤ يجوز بيع الحنطة بالسويق (منه ح) وبالحنس ودالعقر والتمتد
من المش مثلاً بمثل وقال الشافعي لا يجوز ذلك ولا بيع شيء منها بالآخر
[دليلنا] ما فيه في المسئلة الاولى سواء من الامة ودلالة الاصل وان المشيع
والتمتد يبيح يحتاج الى دلالة.

مسئلة ٨٥ يجوز بيع دقيق الحنطة بدقيق الشعير ودقيق الشعير بدقيق الحنطة

في حوام جوار
بيع الطاهر
بالدقيق مثلاً
بمثل نسبة اذا
كان من جنس
وخواره مطلقاً
داك ما في حوام

في حوام
بيع الحنطة
بالسويق مثلاً
ودعير مثلاً
بمثل
في حوام يبيع
دقيق الحنطة
بدقيق الشعير
مثلاً بمثل

مثلا بمثل وقال الشافعي لا يجوز روى المسمى في المنشور (مستورح) انه يجوز وكذا
كل حس من المطاعم التي فيها الزواجر وحقيقه يجوز ذلك اذا تساوى في البيع
والحشوة

[دليلنا] قوله تعالى واحل الله البيع والمبيع منه يحتاج الى دليل

مسئلة ٧٦ يجوز بيع الدقيق بالدينار مثلا بمثل و قال ابو يوسف ومالك الا
يهم قالوا يجوز بصدقه صلا وقال الشافعي لا يجوز ذلك و قال ابو حنيفة الا ما رواه
ابو يوسف عنه من جوازه في الاصول.

في جواز بيع
الدقيق بالدينار
متناسل

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

مسئلة ٧٧ يجوز بيع حل الربيب بحل الربيب مثلا بمثل ولا يجوز بصدقه صلا
وبيع حل التمر بحل التمر وقال الشافعي لا يجوز ذلك

في جواز بيع
حل الربيب
بالحشوة والاذنة

[دليلنا] قوله تعالى واحل الله البيع والمبيع منه يحتاج الى دلالة.

مسئلة ٧٨ يجوز بيع حل الربيب بحل الربيب مثلا بمثل ولا يجوز بصدقه صلا
وقال الشافعي لا يجوز ذلك

في جواز بيع
حل الربيب
بصدقه صلا

[دليلنا] الآية ودلالة الاصل والمبيع يحتاج الى دليل

مسئلة ٧٩ يجوز بيع حل الربيب بحل التمر متماثلا ومتفاضلا وقال الشافعي فيه
(قولان) قولان احدهما يجوز اذا لم يمتز الرطب في الماء والاخر لا يجوز اذا اتمز انما
في الماء

في جواز بيع
حل الربيب
بحل التمر
متماثلا

[دليلنا] الآية ودلالة الاصل والمبيع يحتاج الى دليل

مسئلة ٨٠ لا يجوز بيع مكبد مكبد حرا فاسواء كان ذلك في الحضر او في
لسفروه قال الشافعي وابو حنيفة وقار مالك ان كان المبيع في البند (الميدرح) (البيع
في المدح) يجوز بيع البصرة بالبصرة بالتجمعي (بالتجريح) والحجر

في عدم جواز
بيع مكبد
بمكبد حرا

[دليلنا] ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع العرر وما روى عن النبي
عليهم السلام انه نهى عن بيع الصرة والصرة ولا يدرى ما كل هذه من كل هذه وهذا نص

في جواز بيع
العرر بصدقه
ببعض متماثلا

مسئلة ٨١ يجوز بيع الشرج بصدقه بعض متماثلا يدا بيد و قال جميع

كتاب البوع

اصحاب الشافعي الا امن امي هريرة فانه منع منه.

[دليلاً] الامة ودلالة الاصل والمنع يحتاج الى دليل

في حواريج
بعض الروايات
وربما في بعض
متفصلاً

مسئله ٨٢ . يجوز بيع ريت الارتمون ، ريت الفحل متفصلاً وللشافعي فيه قولان
احدهما مثل ما قلناه لانهما حسان لا حر لا يجوز لانهما بجمعهما سم رمت

[دليلاً] الامة ودلالة الاصل والمنع يحتاج الى دليل

في ابن وهب
البر والاسك
فيه برها

مسئله ٨٣ . ذهب البر والاسك في لرا قول الشافعي لا ردا فيه وفي اصحابه من
من قال مثل ما قلناه.

[دليلاً] اجماع يعرفه على ان كل مكمل ومورون فيه الرما وهذا اما ان مكمل
او مورون بحسب عدة المباد فقد دخل تحته وطريقه الاحتياط ايضاً تقتضي المنع عنه.

في حكم عصير
لحم و سفرجل
و التفاح وغيره

مسئله ٨٤ . عصير العنب والسفرجل والتفاح والرمان والقصب وغير ذلك يجوز
بيع خمس واحد منه بعضه بعض مثلاً بمثل ياب كان او مطبوخاً ولا يجوز متفصلاً وقول
الشافعي ان كان ياباً مثل ما قلناه وان كان مطبوخاً لا يجوز
[دليلاً] الامة ودلالة الاصل والمنع يحتاج الى دليل.

في فصل الذي
فيه اسمع

مسئله ٨٥ . الفحل الذي فيه الشمع وهو الشهد يجوز بيع بعضه بعض مثلاً بمثل
وقال الشافعي لا يجوز ذلك - و هو كان الشمع فيهما اوفي حدهما.

[دليلاً] الامة ودلالة الاصل والمنع يحتاج الى دلالة

في فصل
بعض

مسئله ٨٦ . الفحل الذي صفي يجوز بيع بعضه بعض عثمانلاً سواء صفي الشمس
او لمار وقال الشافعي ان صفي بالشمس يجوز بيع بعضه بعض مثلاً بمثل وان صفي بالمار
نظر فان كان قد اذيت بالمار واخذ اول ما ذاب قبل ان ينعقد احرقه يجوز ذلك مثلاً
بمثل وان ترك حتى انفق احرقه ونحو لم يحرق بعضه بعض.

[دليلاً] الامة ودلالة الاصل والمنع يحتاج الى دليل

في بيع الفحل
بالفحل و ربا

مسئله ٨٧ . يباع الفحل بالفحل وربما دون الكيل مثلاً بمثل و به قول الشافعي
نحو وقال ابو اسحق لم يورى ساع كيل الا ان الاصل (صلح) الكيل

[دليلاً] اما قد اجمعنا على صحة بيعه و ربا ولا دليل على جواز بيعه كيلاً وايضاً

كتاب الغلاف

فانادو . معناه كَيْلًا لم يمع فيه التفاضل واذا وراه اما ذلك فيه وايضاً المرحع في ذلك الى العادة ولم تحر العادة بيع المعد والحق الا باليون .

مسئلة ٨٨ - يحور بيع مدمى صميم بمد من صميم وان كان في احدهما فصل وهو عقد التبن اوروان وهو حطب . صغر منه دقيق الطرفين او شيلم (شيلم ح) وهو معروف وقيل الشافعي لا يجوز .

في جو ربيع
مدمى طام
بمد من صميم
وكان في
احدهما فصل

[دليلنا] الامة ولا مانع يمنع منه .

مسئلة ٨٩ - لاس حساس مختلفه فليس العمم الاهلى حنس واحد وان مختلف انواعه وليس العمم الوحشى وهو الطء حنس آخر و كذلك ليس القرى الاهلى حنس واحد وان اختلفت انواعه والحواميس منها وليس القرى الوحشى حنس آخر وليس الامل حنس معروفه وان اختلفت انواعه وليس في لاس وحشى ولذا فمى فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني ان لالان كلها حنس واحد

في ان الالان
اجناس مختلفة

[دليلنا] على اختلاف احتسابها ان الاسم يتناول كل واحد منها ولا يتناول الاخر ولان اصول هذه الالان احساس مختلفه فوجب في الالان مثله

مسئلة ٩٠ - يحور بيع اللبن بالريد متمائلا ولا يحور متفصلا وقيل الشافعي لا يجوز . [دليلنا] الامة ودلالة الاصل والمنع يحتاج الى دلالة

في بيع اللبن
بالريد

مسئلة ٩١ - يحور بيع اللبن الحليب بالدروع وهو المجهىس مثلاً بمش و قال الشافعي لا يجوز .

في بيع اللبن
بالدروع

[دليلنا] الامة ودلالة الاصل ولا مانع يمنع منه

مسئلة ٩٢ - يحور بيع اللبن بالحسن والمصل والا لقط مثلاً بمش و قال الشافعي لا يجوز .

في بيع اللبن
بالحجن

[دليلنا] الامة والمنع يحتاج الى دليل .

مسئلة ٩٣ : بيع الريد بالريد يحور متمائلا ولا يحور متفصلا و قال الشافعي لا يجوز بيع بعضه ببعض

في بيع الريد
بالريد

[دليلنا] الامة ودلالة الاصل والمنع يحتاج الى دليل .

كتاب البيوع

في بيع العجين
بالعجين والاقط
بالباقط

مسئلة ٩٤ بيع العجين بالعجين والاقط بالاقط والمصل بالمصل يجوز و قال

الشافعي لا يجوز

[دليله] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء

في بيع العجين
والاقط والباقط
كالي من بابا الاخر

مسئلة ٩٥ العجين والاقط والمصل (والمصل ح) كل واحد منها دال اخر يجوز

متماثلا ولا يجوز متماثلا وقيل الشافعي لا يجوز بيع بعضه ببعض على حال

[دليله] الآية ودلالة الاصل والمصح يحتاج الى دليل وامر التفصيل والا فاقدمنا

ان كل موروث ومكيل فله ارء اذا كان العجن واحد او هذه حنث واحد

في بيع الزبد
بالزبد

مسئلة ٩٦ بيع الزبد بالزبد مثالا بمثل يجوز و قال الشافعي بيع بعضه ببعض

لا يجوز اصلا

[دليله] الآية ودلالة الاصل والمصح يحتاج الى دليل

في بيع
الزبد بالزبد

مسئلة ٩٧ بيع الزبد بالزبد مثالا بمثل ونص الشافعي على حوازه و

قال اصحابه الذي يبيئ على قياس مذهبه انه لا يجوز

[دليله] الآية ودلالة الاصل والمصح يحتاج الى دليل

في جوارح
مدمن تمير و
درهم مدمن امير

مسئلة ٩٨ يجوز بيع مدمن تمرود درهم مدمن حنطة و درهم

مدمن حنطة و مدمن شعير و درهم مدمن شعير وهكذا دكان بدل الدرهم في هذه

المساثل ثواب وحشة وغير ذلك مما فيه الرء وما لا رء فيه وهكذا يجوز بيع درهم

وثوب درهمين وبيع دينار وثوب مديس وبيع دينار قسالي ودمسار مري مديس وبيع

ليسابورين وجملة انه يجوز بيع ما يجري فيه الربا بجنسه ومع احدهما غيره مما

فيه رء او لا رء فيه وانه قال بوجيعة وقال الشافعي ان جميع ذلك لا يجوز

[دليله] اجماع الفرقة واحكامهم التي ذكرها وقوله تعالى واحل الله البيع و

قال الا ان تكون تحارة عن ترانس و هذه الاشياء كلها بيع و تحارة فيجب ان يكون

مباحا لعموم الاية والتحصيل يحتاج الى دليل

في جوارح
شاة في صرعه
بين يدين

مسئلة ٩٩ اذا باع شاة في صرعه لم يمس كمن خيرا و قال الشافعي لا يجوز

لان ذلك رءا

[دليل] الآية ودلالة الأصل والمنع يحتاج إلى دليل

مسئلة ١٠٠٠ : إذا باع شاة مذبوحة في صرعها ليس بليس كان حذراً وقال الشافعي لا يجوز انكس في صرعها ليس بيعها بليس وإن لم يكن في صرعها ليس كان حذراً.

في جوابه
شاة مذبوحة
في صرعها ليس
بليس

[دليلنا] الآية ولا مانع يمنع منه

مسئلة ١٠٠١ : إذا باع شاة في صرعها ليس بليس كان حذراً وقال جميع اصحاب الشافعي لا يجوز انكس أو لطيب من سلامة منهم يجوز

في جوابه
شاة مذبوحة
بليس سواء في
صرعها ليس

[دليلنا] الآية ولا مانع يمنع منه.

مسئلة ١٠٠٢ : القصة نمسر الحقين وليس بيع وللشافعي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه والآخر انه بيع.

في ان القصة
نمسر الحقين
وليس بيع

[دليل] على انه ليس بيع بلفظ البيع من لأصحاب والقبول ليس بموجود فيه ولانه لا خلاف ان نقرة تسعمل في دابة ولا تسعمل في شيء من عقود البيع فدل على انه ليس ببيع.

مسئلة ١٠٠٣ : إذا نت انه نمسر الحقين وإذا كان المال المشترك مكيبلاً أو موزوناً (أما بحري فيه لرباً ومعد لا بحري صح بيع بمعد ببعض مثل الرطب والعب وسائر الثمار وما أشبه ذلك) فإنه يصح القسمة فيه وللشافعي فيه قولان إذا قال هو نمسر الحقين فإن مثل ما قلناه وذلك هو منع فيكون المشترك مكيبلاً أو موزوناً لم يحرر ان يقتسم ما أصله الحمل إلا كيبلاً ولا يجوز ذراً وما أصله الوزن لا يجوز الأوزان ولا يجوز كيبلاً وعلى القول الآخر بمعد القسمة كيبلاً وزناً وعلى كل حال وقل ما لا يجوز بيع بمعد ببعض مثل الرطب والعب وسائر الثمار قل انه بيع لم يحرر قسمة وإذا قل نمسر حق حار ذلك

في ان المال
لم يوزن
كان مكيبلاً أو
موزوناً جاز بيع
بمعد ببعض

[دليلنا] ان قديماً ان دابة نمسر الحقين وليس بيع فمن منع إنما يمنع منه لما يؤدي إلى الزمان وهذا يتم مع ارتفاع البيع.

مسئلة ١٠٠٤ : كانت التمرة على أصولها مشتركة ببيع قسمتها الحصر سواء كان فيها العشر أو لم يكن ولتفع في فيه قولان إذا قل ان القسمة بيع لم يحر ذلك

في جوابه
العشر
أصولها الحصر

١- ليس في صرف من هنا وكاه زائد . حسين صاحب أبي الروحدي

كتاب البيوع

لأنه لا يجوز بيع ما على رؤس التحل بالتمر وإذا قل تمر الحقيق فن كان مما لا يجب فيه العشر لا يصح فيه القسمة لأن الخرخش لا يجوز فيه وإن كان مما يجب فيه العشر كالرطب والعنب يجوز لأنه يجوز فيه الخرخش لعرف مقدار حق الفقراء وبصمة رب العالمين [دليلنا] ١٠١ قدسنا ان القسمة بمير حق فإذا ثبت ذلك فالأصل جواز نقسة والمبيع يحتاج الى دلالة.

مسئلة ١٠٥ لا يجوز بيع الرطب بالتمر فأما بيع العنب بالرطب أو مرة رطبة بمائه مثل الثمن الرطب، الحادق والحوح الرطب، بالمقدد وما شئت ذلك فلا يصح ما فيه والأصل جوازه لأن حملها على الرطب قس وبيع لا يقول به وقول الشافعي أن جميع ذلك لا يجوز وبه قال سعيد بن المسيب ومالك والثوري وسعد بن أحمد والشافعي وأبو يوسف ونحو ذلك قال أبو حنيفة يجوز ذلك كله وأطلق ما نوزع به.

في عدم جواز بيع الرطب بالتمر

[دليلنا] على منع بيع الرطب بالتمر إجماع لفظة أحد هم وعلى جواز باقي الآية ودلالة الأصل والمنع يحتاج إلى دليل وحمله على الرطب قياس وهو عندنا غاصد **مسئلة ١٠٦** يجوز بيع الرطب بالرطب وبه قال محمد وأبو يوسف ومالك والمري وقول الشافعي لا يجوز

في جواز بيع الرطب بالرطب

[دليلنا] الآية ودلالة الأصل والمنع يحتاج إلى دليل

مسئلة ١٠٧ الرطب الذي لا يصير تمرًا يجوز بيعه بمائه بعض مثل الدقن والقمرى (والعمرى ح صرف) وعمره وقول الشافعي لا يجوز ذلك في أنه لو كان لقي لا يمكن أخاها وفي أصحابه من قال مثل ما قلناه.

في جواز بيع الرطب الذي لا يصير تمرًا بمائه بعض

[دليلنا] الآية ودلالة الأصل والمنع يحتاج إلى دليل

مسئلة ١٠٨ العجل المعروف في الأرض والشلح والحداد إذا اشترى ورقه بشرط أن يقطع أو يغير شرطه أو يوصله بشرط القطع أو بشرط التسعة فإنه يجوز وقول الشافعي أنه إن اشترى ورقه بشرط القطع حار وإن لم بشرط ذلك لم يصح وإنما بيع صله فإنه لا يجوز على حال

في حكم العجل المعروف في الأرض والشلح والحداد

[دليلنا] الآية والمنع يحتاج إلى دليل

في البيع
البيع
في البيع
في البيع

مسئله ٩٠٩ إذا اشترى سلعة من غيره ولم يقصدها فهلكت في يد البائع فإنها
تهلك من ضمانه وينقح البيع ولا يجب على المشتري تسليم ثمنها إليه وإن قل أو
حقيقته والشافعي إلا أنها بشرط أن يكون البيع لم يمكنه من التسليم ولم أحد لهم
بما في ذلك وقال مالك لا ينقح البيع وينفذ المبيع من ضمان المشتري وعليه تسليم
التمن إلى البائع ولا شيء على البائع إلا أن يكون طالما المشتري بتسليمه إليه فلم
يسلمه حتى يتلف فيجب عليه قيمته للمشتري وإن قال أحمد وأصحابه
[دليل] على أنه لا يدرمه الثمن أنه لم يتمكن من لموص ولا يدرمه لأنه في
مقتلته فمضى لم يحصل له يجب عليه ذلك والاصل برؤية دفعة وعلى المشتية إجماع
الفرقة وعليها تدل أخبارهم.

في الدراهم
والدنانير
التمنين بالعقد

مسئله ٩١٠ الدراهم والدنانير نعمتين، العقد إذا اشترى سلعة بدراهم أو دنانير
بعينها لم يحل له أن يسلم غيرها وإن سلم غيرها وإن قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا نعمتين ويجوز أن
يسلم غيرها وقع عليه العقد.

[دليلاً] أن ما وقع عليه العقد محمض على حوازه وإقامة لمدن مقامه يحتج
إلى دليل أنهما وليس هيهما واحد منهما، وأما روى عن النبي ﷺ أنه قال لا تبعوا
الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البذر بالبذر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا
المنج بالمنج الأسواء عينا بغير بدل فقولاه لأن عينا بغير بدل على أنهما يشعنان
وأو كالألا يتعنان أنه كان (كناج) عينا بغير بدل.

إذا بيع دراهم
بدنانير لم يخرج
أحد منهما إذا
كان البيع باطلا

مسئله ٩١١ إذا تمت أنهما نعمتين فمضى دفع درهم بدنانير أو دنانير بدراهم
ثم حرج أحد بهما رأيا كان الدراهم رصاص أو الدينير رصاصاً كان البيع باطلاً و
به قال الشافعي وأكثر أصحابه وقال أبو علي المصري في الأصح (الأصح ح) من أصحاب
الشافعي ومن أصحابه من قال البيع صحيح ومخير فيه قال أبو علي لمطري وفيه نظر
وأكثر أصحابه على الأول وهو نص للشافعي.

[دليل] على أن الإعلان العقد وقع على شيء بعينه وإذا لم يصح بطل والتخير
يحتج إلى دليل وليس في الشرع ما يدل عليه.

مسئله ٩٩٢ . اذا وجد بالدرهم عساً من حنسه مثل ان يكون قصة خشية او ذهب حشناً او يكون سكة مضطربة محتاجة لسكة السلطان فهو بالعيب من ان يرده و يسترجع ثمنه وليس له بدله وان كان العيب في الجميع كان بالعيب من رد الجميع و بان الرضا به وان كان العيب في البعض كان له رد الجميع لو جود العيب في الصفقة و ليس له ان يرد البعض و يمسك الباقى و به قول الشافعى الا انه قل اذا وجد العيب في البعض فله ان يرد الجميع دون الصحيح و به في المسئلة قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني ما حكاه و اذا قل له امسا كه فهذا يعدله بحد من الثمن او بجميعه انشئ على قوائين .
[دليلاً] ان المص اذا وجد كان له رد الجميع بالاحلاف وهل له رد البعض دون الجميع يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما يدل عليه وحمله على تعريف الصفة قياس و انصح لا نقول به .

مسئله ٩٩٣ . اذا باع دراهم بدرهم او دينار بدرهم او جديها فوجد بعضها عيباً من حنسه كان ذلك عيباً له يرده و فسخ العقد و به الرضا به و ان كان العيب من غير حنسه كان البيع بطلاً و قل ابو الطيب الضرى من اصحاب الشافعى الامر ان سواء عدى و لم يدرى و به باع جدياً و عيباً بحنسه فيقسم الثمن عليهما على قدر الثمن فيؤدى الى التفصيل ويكون مثل ان يبيع ديناراً جيداً و ديناراً ردياً بدينارين .
[دليلاً] على صحة البيع الآية و انطاله يحتاج الى دليل و ردها بالعيب و فسخ العقد به لا خلاف فيه .

مسئله ٩٩٤ . اذا باع دراهم بدرهم او ديناراً بدينارين فوجد احدهما عيباً من حنسه في الكس كان له يرده و استرجاع ثمنه و كان له الرضا به وان اراد بداله بغير معيب كان له ذلك و به قال ابو يوسف و محمد و احمد وهو احد قولى الشافعى وهو احتمال المرغى والقول الثانى ليس له ذلك و يسطر العقد
[دليلاً] على ان به ذلك ان ذلك عيب والعيب لا يبدل على بطلان العقد و اما يحب للمشتري اما الرضا به او الفسخ و ان كان ذلك كذلك كان البيع صحيحاً وله الرضا والفسخ ومن حكم بطلان العقد فعليه الدلالة .

اذا وجد
بالدرهم
عساً من
حنسه
فله ان
يرده
و ليس له
بدله

في بطلان البيع
اذا كان العيب
من غير الحنسه

في حكم ما اراد
بائع دراهم
بدينارين في ابدنه
لم يجد فيها
عيباً من حنسه

مسئلة ١١٥ اذا باع مائة دينار حباد ومائة دينار ردية بمائتي دينار وسط كان ذلك حايراً وقال الشافعي لا يحوز ذلك لان الماء الجيدة تأخذ من المائتين اكثر مما تأخذ الردية فيؤدى الى التعاضل كما قال في مدى عمدة [دليلنا] الآية ودلالة الاصل والبيع يحتاج الى دليل وقوله **لَا تَبِيعُوا الْزَيْطَ** لان بيع الزيت بالذهب بالذهب الاسواء سواء وهذا باعه سواء سواء فيجب ان يكون حايراً

في حوز الزيت
مافيد دينار حباد
ومائة ردية
بمائتي دينار
وسط

مسئلة ١١٦ يحوز بيع دينار صحيح ودينار قرصة بدينارين صحيحين ودينارين قرصة ويحوز بيع درهم صحيح ودرهم مكسر بدينارين صحيحين او مكسرين وقال الشافعي لا يحوز ذلك لمثل بطله في مدى عمدة بمدى عمدة واما اذا باع دينارين حدين او صحيحين بدينارين ردين او مكسرين حار ذلك بلاحلاف بماء وبيع الشافعي لان احراء الدينارين الحدين متساوية القيمة واحراء الدينارين الردين متساوية القيمة فاقسم احدهما على الآخر على قدر احراء المقسوم احد كل جزء مثل ما تأخذ الجزء الآخر من عوصه فلا يؤدى الى التعاضل

في حوز الزيت
دينارين صحيحين
ودينارين قرصة
بدينارين صحيحين

[دليلنا] لآية ودلالة الحرس المتداول في حوز بيع الذهب بالذهب سواء سواء ولم يفصل فمن فصل فعله الدلالة وما اعتبره صرف من القياس وعمدة لا وجود

مسئلة ١١٧ اذا باع سبعة محلى بمائة بذارهم او كان محلى بذهب فباعه بدينارين او كان الثمن اكثر مما فيه من الذهب او الفضة كان ذلك حايراً او ان كان مثله او اقل منه ام بحر وقال الشافعي لا يحوز ذلك على كل حال

في حوز الزيت
سبعة محلى
بمئة بذارهم
كثرت فيه
من الفضة

[دليلنا] على ذلك الآية ودلالة الاصل والبيع يحتاج الى دليل ولانه اذا كان الثمن اكثر كان ما يقبله مثلاً بمثل والفصل ثمن الفضة (اصحح) والبالغة مثل ما قلناه فيما تقدم

مسئلة ١١٨ فان باع السيف بغير جنس حلقته مثل ان يكون محلى بفضة فباعه بدينارين او يكون محلى بذهب فباعه بذارهم كان ذلك صحيحاً على كل حال ولذا افهم في قولنا احدهما مثل ما قلناه والثاني لا يحوز لانه بيع وصرف وهما عقدان مختلفان في الاحكام فلم يجر الجمع بينهما في عقد واحد

في حوز الزيت
السيف بغير
حلقته محلى
كل حال

[دليلنا] الآية ودلالة لاصد وامنع محتاج الى دليل وعليه اجمع لعرقه

واخبارهم وكذلك المسئلة الاولى

مسئلة ١١٩ ادع حاتم من قصه (مع قصة ح) ندرهم اكثر مما فيه من الفضة كان

ذلك حديراً وقيل ان شاعري لا يجوز على كذا

[دليلنا] الآية ودلالة لاصد وامنع يحتاج الى دليل

مسئلة ١٢٠ من بيع لحد تم يذهب من حاتم او لشاعري فيه قولان احدهما

مثل ما قلناه والثاني انه لا يجوز لانه بيع وصرفه

[دليلنا] الآية ودلالة لاصد وامنع يحتاج الى دليل

مسئلة ١٢١ اذا كان مع ادين دهم صحاح بر يداين يشتري دهم مكسرة اكثر

عنه ورأى واشتري بالصحاح دهم ثمة شري اذهب مكسرة اكثر من الصحاح كان

حائراً بعد ان يتقاصد وتعرف بالادين ولا فرق بين ان يكون ذلك مرة او متكرراً

عنه وبه قال الشافعي قال مالك ان كان ذلك مرة حاروس حر ردائلم يجر لانه بصارع اربا

[دليلنا] الآية ودلالة لاصد وامنع يحتاج الى دليل وقوله لَا يَجْعَلُ اذا احتلف

الجنسان فيعوا كيف شئتم وهذا مع خمس بغيره فوجب ان يكون حديراً

مسئلة ١٢٢ المدحون احد من محله و به قال ابو حنيفة و الشافعي فيه قولان

احدهما مثل ما قلناه وهو احقره وصحاح عند اصحابه و لا حراجي خمس واحد

[دليلنا] على انها احد من اسم الدجوم حساس من الحيوان مختلفة مثل الابل

والبق والعمم ويسمى دكر خمس منه اسم وحكم في الر كوه ولا يضم بعضها ببعض

ولو كان حسناً وحداً لم يضم به في بعض وذلك ناص بالاجماع

مسئلة ١٢٣ فديس من المدحون خمس مختلفة والسمك كلف يختص باسم

وهو خمس مختلف للمدحون الاخر وعني قول الشافعي الذي يقول انها خمس واحداختلف

قول اصحابه في السمك فنص الله على انها من خمس سائر الدجوم لان اسم اللحم يجمعها

وبه قال ابو اسحق في الشرح و ابو حنيفة المروزي في حاشيته و قال ابو علي الطبري في

الافصاح من قال ان اللحم صنف واحد يستثنى العتقان عنها لان لها اسماً واحداً

في حوار بيع
حاتم من قصة
بدر اهم اكثر
مباينة

في حوار بيع
الحاتم بالذهب

فيمن يربدان
يسنوي يذرا
هم صحاح
در اهم مكسرة
الكثر منه

في ان اللحمان
حساس مختلفة

في حكم السمك

عن اللحم وهو السمك فيكون لحيثان على هذا النوع حسناً وحاداً وتكون مثل
الإنسان حسناً وحاداً ولا بد حل في اللحم وهو حسناً وحاداً لا يرأس في التعليق
وهو قوي لما ذكره من تناول الاسم له.

[دليلاً] ما قلناه ولا في المثل لا في سواء ولا معنى لاء ديه

مسئلة ١٢٤٤ - مع اللحم منه معه بعض حار مثلاً مثل سواء كبر حسناً
أولاً ولا يجوز أن يباع اللحم بالدينار في حارة الشامي دونه من اللحم سمك
واحد وثلث أصناف قدع من الصنف الواحد منه معه بعض ما لا يكون في حال
الطوبى وفي حال اليس والحدوف من كان في حال الرطوبة واليدى من عليه أنه وفي
أنه لا يجوز أن يباع من سرج من فيه ولا آخرانه يجوز أن يباع من فوق وهذا ليس
مشهوراً وإنما في حال اليس فلا يجوز أن يباع منه أو يفتت فيه رطوبة فإن
كانت بقيت فيه رطوبة بقص من فيه لا يجوز منه معه من من منه ولا
يجوز من أحد الأمرين أما أن يباع من مروع أعظم وهو فاسد مروع المعيم
حار قولا واحداً وإن يباع مع العصف قبل أن يفسد لا يطهر حتى يجوز ذلك وحده من أي
استحق أنه لا يجوز.

في عدم جواز
بيع لحم
البركة بالدينار

[دليلاً] الآية ودلالة الأصل والمصنف يحتاج إلى دليل

مسئلة ١٢٤٥ - يجوز بيع لحم مصوح معه من يبيع المشوى معه من
بيع المشوى والمصوح وبيع المطبوخ أو المشوى الذي وفي الشامي أن ذلك لا يجوز
وقال إذا من ثم أصاب إحدى حتى انقل (بمخرج) لم يبع معه من

في جواز بيع
لحم مطبوخ
بمنه يبيع

[دليلاً] الآية ودلالة الأصل والأصناف يبيع منه ولا يبيع

مسئلة ١٢٤٦ - لا يجوز بيع اللحم (لحم الحيوان) بالحيوان إذا كان من حسنة
مثل لحم شاة بالذئبة ولحم بقر بفرس وإن اختلف لم يكن به من وقول في الأصحاب أن ذلك
هو مذهب مالك والشافعي والفتهاء السبعة من أهل المدينة إلا أن ذلك وفي في بعضه
حسنة قولين أحدهما لا يجوز لمعوم الحبر والثاني يجوز لأنه يؤمن به لروى وخليفه
وأبو يوسف يجوز وهو اختيار المروزي وقول محمد بن الحسن بن حور على اعتبار لحم الذي

في عدم جواز
بيع اللحم
بالحيوان

في الحيوان فإن كان أقل من اللحم الذي في معاليته يحدود فيكون عيباً مقدراً من اللحم والردة في مقاومة جلد الحيوان والماء فقط كما قال أبو حنيفة في بيع الشرج بالمسم والرت البسوس.

(دليل) جامع لفرقة واحدة وهو الذي سجد من العصب ان النبي ﷺ
 عن مع المجمع ثمة اجماع وفي مع هو عن مع الحي بالميت وروى هذا الحديث
 مسنداً عن رجل من بعد الساعدي من جهة اخرى ومن جهة اخرى عن سيرة ومن
 جهة عمدة من غير عن النبي ﷺ عن مع المجمع بحسوان وايضاً اجماع
 الصحيح وروى عن مع عن ابن حزم وحدث علي بن عيسى بن ابي رافع عن رجل من اهل
 طاب في حرم هذه له ان فقرا ابو داود بسجده ولا بد من له مخالف

مسئلة ١٢٧ و راع احمد مد يد جوارى لأبؤ ان احمد مثل الحمير والبعل
والعمد ام راس به راس ونساقى فيه قه لان و لذلك و اع حكمة مدحم شاة او بقرة
و احمد و راع جوارى لمحمد سميت م راس رعاء والمث فى فيه بمأ قولان
| دليله | لاية ودلالة الأصل والممد بحثاح لى دليل

[illegible]

[دلت] حاشا الفرقه وه روى عنهم عليهم السلام عن قواهم ليس بسنة وبين اهل
حرنا وبا روى ذلك عمرو بن جميع عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله
ليس بسنة وبين اهل حرنا روى واحد منهم الف درهم بعد عم واحد منهم ولا يعطيههم وهذا
بعض قصص قديمه

فی جواد باج
انجام مذکور
در روز ۱۳۰۰
بجای

وَاللَّهُ يَكْفِيكَ
إِلَاحًا
وَاللَّهُ يَكْفِيكَ
إِلَاحًا

في حكم الثمرة
إذا باع نخلا

مسئلة ١٣٩ من باع نخلا مطبوعه من كان قد امر الطلعة والثمره للبائع الا ان يكون المشتري قد اشترطها وان لم يكن امرها والثمره للمشتري الا ان يشترط البائع ان يكون له منه قدر الشافعي ومن ان ليس للثمره للمشتري سواء امرها او لم يؤمرها ومن ادو حنيعة الثمرة للماء سواء امرها او لم يؤمرها

[دليلنا] اجماع ائمه ورواه واحداهم وان اصل النخل والثمره للبائع قبل البيع واشتد المذهب الى ذلك المشتري لا جامع ولا دليل على انتقال الثمرة وروى سالم عن ابيه عن عمه انه من عمر عن ابي تميم بن وهب عن عجلان بن سعد ان يؤمر بثمرته للبائع الا ان يشترط المشتري وهذا هو واحد في هذا المعنى وقد ورد في كتاب السلم

مسئلة ١٤٠ د برعس من في السلم من ثمره واحدة ام يدر لساقى في حكم المؤمر وهذا باع بمحل السلم كاتب مرة واحدة المؤمره الباع وماله يؤمر بالسلم المشتري ومن الشافعي د كاتب واحدة مؤمره من الباع والماء مع ومن جميع اصحابه حكم جميع الثمار حكم المحل لا في حرمه وفي الثمر لا بالسلم الا في المحل

في انه اذا امر
ببعض مالي
المتعلق لم
يصح الباقي في
حكم المؤمر

[دليلنا] طهر الحبر الذي قدمه من به د باع بخلافه بثمرته للبائع وماله يؤمر بثمرته للمشتري وذلك يسد عن المؤمره بغيره وماله يؤمر بثمرته حكم المشتري كذلك اختيارنا .

مسئلة ١٤١ اذا باع محلا مؤمرا فقد قلنا ان الثمره منه مع ولا يدر للمشتري فان ثبت هذا فلا يوجب على الباع بغيره هذه الثمرة حتى يطلع ان الجداد (الحدود) في العرف والعادة وكذلك د باع ثمره مع بذره بغيره في الباع وعلى الباع ان يزرعها حتى يطلع او ان الحداد ومنه قال الشافعي ومن ادو حنيعة ثمره فصاعدا وبغيره المحل منها

في وجوب
ترك بذر
حتى يطلع او ان
يحداد

[دليلنا] علي وجوب تعيينه من المرحح في ذلك الى اعمده وامدة حريته ان الثمر لا تشتري الا على ان يؤخذ في زرعها في مقابل او لا فان ذلك لم يجره له مدة ولا المعنى ^{نحو الله} قل لا ضرر ولا ضرار (صراح) في قطعها في عروقها فيه ضرر

مسئلة ١٤٢ اذا قال بعتك هذا لم يملك بغيره حقوقيها وفيها ماء وشجر لم يدر في البيع المنة والشجر وللشافعي فيه ثمة اقوال احدها يدر المنة والشجر في البيع

في عدم دخول
الثمار في
بيع الارض

كتاب اليعوق

وفي الرهن قال لا يدخل فيه إلا ما قل بحقوقه و الثاني قال بعض اصحابه لا فرق بين
البيع والرهن ولا يدخل النساء والشجر فيه لان بقوا بحقوقهم مثل قولهم ومنهم من
من لا يدخل حالات في الرهن الا ان يقول جمع فيها ومنه حالان في البيع بمصدق العقد
[دليلا] انه اذا طلق البيع في حال العقد لان دور النساء والشجر من قال
يدخل فيه النساء والشجر فعليه الدلالة ولا يلزم مثل ذلك او قل بحقوقه ومن ذلك مجموع
عليه وهو يدخل في حقوقه.

مسئلة ١٣٣ اذا رآه في رأيه حتى مسنة (مستحق ح) وعلق متصوب دخل
في دخول الرهن
في بيع الدار
وعنده
الرحى المتجدي وعلق في ليه بالاحلاف وعند من يرحى لغوي و لمفتاح مصا
يد حالان فيه ولدت في فيه و جهان حدهما عند مقدمه وانتهى لا يدخلان فيه لانهما
متمصلان

[دليلا] ان دات من حقوقه لا لان عند يبيع بالحق و انما لم يصب لاعلاق
فيها (وهما خ) من حقوقها.

مسئلة ١٣٤ الماء الذي في اشتر مملوك لصاحب الدار ولدت في فيه و جهان
الذي في لونه
مملوك صاحب
لدار
احدهما مثل مقدمه وهو احتيا من اي هريه والثاني لا يملك وهو احتيار ضروري
ابي اسحق.

[دليلا] على انه يملك في ملكه وله مدح ليه عنه ومن تصرف فيه من عن
انه ملكه و قواهم بليس مملوك لان لم يتحرر ان يتسبح له من غير من يملك
عليه عقدا لا حرمات لان دات معلوم له انه لا يملك الا ان لا يحرر الا لا يملك لمصرف
في ماها فمطل بذلك ما قالوه

مسئلة ١٣٥ معدن الذهب بحور معدن لفضة بحور معدن الذهب
في حور ح
معدن ذهب
بمعدن معدن
بمعدن بالذهب
ولدت في فيه قولان احدهما مثل مقدمه الثاني لا يجوز لانه مدح وصرف
[دليلا] فوجهه على واحد في البيع والاسم لا لاجرة والمصير من ان يحتاج
الى دليل.

مسئلة ١٣٦ د باع حاد وفيه حصة وشعر مطلقا من غير اشتراط الرزع
في ان يزع
لا يدخل
في بيع الرهن

كتاب العلف

والبرع المذبح ومريم المشتري نفيسه في الارض. أي وقت الحصاد وما قل الشاعري وقت
أوحنيقه يلزمه نقله وتوزيع الارض.

[دائماً] ان هذا امر (حراج) واسمى ^{بالحج} لان لاصرار ولاصرار (حراج) ولا
 يعرف من ذلك المذنب في (وان ح) عليه امر افي نسخة وما شئى به عدمه مدح
 هذا الضرو عليه.

مسئلة ١٢٧ بعد سح الحصة في سبائك معدن دأمن لرس ومع الاس وسهل
الشافعي في القديم وقال في الجديد لا يجوز.
[دليل الآية ودلالة الأمر ولعله يجب دليل]

مسئله ۱۳۸ اذا ما عايننا في مخرج المدر وسمع من خارج واثبت في واثبت في
ايه قولان احدهما مثل في بناء و (اح) في المدر لانه في قوله قول حرره في
في لارس (لدر ح) دور المدر (لدر ح) و يحدده بجميع الثمن لان المد مجهول
لا يمكن ان يتقطع على الثمن

[دلیل] لایة ولایة فی کثر عینه

[illegible]

[دليلنا] اجماع الفرقه واختيارهم ودلاله الامر بدلائل

مسئله ١٤٠ وان دعي سلف واحد ولا يجوز له ان يثمنه احوالاً ان يثمنه بشرط
التصحيح وعطلة او شرط المصلحة من دعي بشرط تصحيح في الحال خارج لاجتماع وان دعي
عطلة او شرط تصحيحه لم يصح التبع منه قل للمنفعي ومالك والشافعي والحنابلة او حقه
بحر بشرط تصحيحه وعطلة او بشرط تصحيحه في الحال ولا يجوز ان يثمنه التبعة
بحصل الخلاف في البيع المطلق.

[دليلاً] اجماع القريه واحداً به يوجد ذكره في كتاب المد (دوراً) روى

طی جو از یخ
و آب و خاک

في مستنداء مصر
و مع الأرض

على صفة يوم
الارض مع

فی جواز بیع
سمره این درو
اصلاح حساب
نصیر

لي خدمه
وانتم ربه
أحد قيل
هو السلام

ببعضه عند مملوع الثمرة اذا لم يمد صلاحه على ن قوا ان عمر متي (حتى ح) طلع الثمر
ليس من قور المسمى ^{بمستطوع} وما هو من قوله ولا يحب اساع قوله

في حوار بين
حميد مائي
سنان و حد
بند صلاح بعض
لثمار

مسئلة ١٤٤ اذا بدا صلاح في بعض اجس حار مع الجميع مما في البستان
من ذلك الاجس وان لم يمد صلاحه و كذلك اذا بدا صلاح بعض الثمار في بستان واحد
ولم يمد صلاحه وع آخرفه في عدة ربيع اجمع وان كان ذلك في بستانين او في بستانين
ولا يحور لان يمدو صلاح في كل بستان اما في جميعه او في بعضه وقال الشافعي يعتبر
في بعض الثمرة وان قل حتى لو وجد في ثمرة واحدة لكان الباقي من ذلك الموع في ذلك
البستان اما لهما حار ربيع اجمع من غير ثمره اقطع هل يكون بدا صلاح في وع يمدو
لصلاح في وع آخر من حد واحد في بستان واحد و جهان حدهما ان يكون يمدو لصلاح
فيه ويمدو ربيع اجمع ولشئ لا يكون يمدو لصلاح فيه ولا يكون نوعه تاما لنوع آخر
وهو الصحيح عندهم ولا يختلف مدعهم ان يمدو صلاح في جنس لا يكون يمدو لصلاح
في جنس آخر هذا كله في بستان واحد وما في بستانين فلا يسمع احدهما الاخر فاما
بدا صلاح في وع من الثمره في بستان لا يحور مع تاما لنوع في بستان اخر دا لم يمد
فيه صلاح وقدر مالك يحور

[دليلنا] اجماع عرفة و حد و ما يمدو لصلاح ^{بمستطوع} عام في ربيع لثمار قبل
بدا صلاحها الا في حصة الدار

مسئلة ١٤٥ اذا باع من لم يمدو لصلاحه والحد والعدو وما شبه ذلك الحمل الموقوف
وهو يحدث بعده من الاحصاء دون لاصول كان البيع صحيحا وبذلك ما اتفق وقال الشافعي
بطل في الجميع

في صحة بيع
موقوف من
عليه و بادلجان
وتعدهما ما
يحدث بعده

[دليلنا] قوله تعالى واحد الله تسع ودلائل الاصل والجمع يحتاج الى دليل وعليه
اجماع الفرقة

مسئلة ١٤٦ يجوز بيع الموقفي الا يحصر في القشر الا يحصر الموقوف في ويجوز بيع
المحور والبلور وما شابه ذلك في القشر الموقفي الا يحصر على الارض وعلى لشجر مفردا
عن الشجر ومع الشجر وبه قول ابو حنيفة وقدرت في كل ذلك لا يحور وقالوا والعاس

في حوار بين
لبان و لبحر
واللور في القشر
الموقفي
مفرد و مع
لشجر

كتاب البيوع

من النقص وانوسعيد الاصطخري من اصحابه يجوز ذلك مثل ما قلناه الا انهما قالا يجوز ذلك اذا كان رطباً فاذا حُب ذلك القشر والاحدور

[دليلاً] الآية ودلاله الاصل و للمع يحتاج الى دليل

مسئلة ١٤٧ يجوز بيع الجمعة في سنتها وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي

في جواز بيع
الجمعة في
سنتها

في التقديم وقبل في تحديد لا يجوز بيع الجمعة في سنتها

[دليلاً] آية ودلالة الاصل والمع يحتاج الى دليل وروى انس من مالك ان النبي

ﷺ يبيع عن مع الغنم حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد ولم يعل وروى عبد الله بن عمر ان النبي ﷺ يبيع عن بيع السبل حتى ينع (يسح) وروى عن المسى ﷺ انه يبيع عن بيع الحب حتى يبرك وهو ان يبيع وروى كما يقال احصد اذا بلغ اوان الحصاد.

مسئلة ١٤٨ اذا باع ثمره سنان حران يستثنى الرطال المعذومة وبه قال مالك

وقال ابو حنيفة والشافعي لا يجوز ذلك لان الثمرة مقدارها مجهول

[دليلاً] ان الاصل حوار ذلك والمع يحتاج الى دليل وعليه اجماع الفرق.

مسئلة ١٤٩ لا يجوز ان يبيع شاة ويستثنى منها او حذوها سواء كان ذلك في

سفر او حضر وعلى كل حال ومتى باع كذلك كان ثمره له مقدارها يستثنى منه من الثمن وقال ابو حنيفة والشافعي لا يجوز ذلك متى كان حار وقال مالك ان كان في حضر لا يجوز والكان في سفر يجوز

[دليلاً] اجماع الفرق وايضاً يستثنى الرأس من الشاة يستثنى من غير حنيفة

(وهو غير الحقيقة) فمن احار فعمله الدلالة.

مسئلة ١٥٠ اذا باع ثمره وسلمه الى المشتري والتسلم ان يحل منها وبه

ثم اصابتها حايضة فهلك او هلك بعضها فيه لا يفسخ البيع وقبل الشافعي في التقديم يفسخ البيع وقال في الام لا يفسخ رد كرم في الصوف قولن احدهما يفسخ في التالف وهو قوله في التقديم والثاني لا يفسخ وهو قوله في الام وبه قال ابو حنيفة وهو المشهور من مذهب الشافعي وقبل مالك ان كان ذلك فيما دون الثلث فهو من ضمن المشتري وان

في جواز استثناء
الرطال المعذومة
من ثمره سنان
او باعها

في عدم حران
بيع شاة يستثنى
رأسها او حذوها

في عدم افساخ
بيع ثمره سلمه الى
المشتري يفسخ
او هلك بعضها

كان الثلث فصاعدا فهو من ضمان البايع.

[دليل] انه قد ثبت العقد من واحد في جميعه اذ في حصة فعلية الدلالة.

مسئلة ١٥١ القص في الثمرة على رأس الثعل هو التحمل به وهو اشتري
والثمن في فيه قولان اذهب مثل ما قبله وهو قوله لحد في قوله تقدم وهو ان
القص فيه نقل مثل ان (مخ) يكون على وجه الارض

في ان قبض الثمرة
للثمن هو النضج

[دليل] على ما قبله من العادة في الشجرة بها لا تسفل ولا تحو والثمره ما دلت
متضمنة لها كانت مملكتها فكان القص فيه لتحمله

مسئلة ١٥٢ لا يجوز المعقنة وهو بيع السور التي العقد فيه الحب واشتد حب
من حنسه ومن ذلك السبل وروى أصحابنا انه ان عجب من حنسه من غير ذلك السبل
فانه يجوز وفي الشافعي لا يجوز منه حب من حنسه على كل حب وانه ذهب قوم من
أصحابنا وحكي عن مالك انه قال المعقنة كراء الارض ع

في عدم جواز
المعقنة

[دليل] اخبار أصحابنا واحدهم على ان ما قبله لا يجوز وان احتملوا فيه اعداء
والاصل فيما عداه الا حده وروى حماد بن عمار عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه هي من المعقنة
والمرأسة والمعقنة ان يبيع الرجل ارضه بماء فرب حنطة وامر به ان يبيع الممر في
رأس النخل بماء فرب تمر

مسئلة ١٥٣ المرأسة بيع التمر على رأس الشجرة تمر موضوعة على الارض وهو
محرم بالاحلاف ومن اصحابنا من قال ان المحرم ان يبيع على الرأس من المحدث تمر منه
وامر تمر آخر فلا بأس به والحر الذي قدمه يدل على ذلك وروى عن ابن عمر ان
المسي رضي الله عنه هي من المرأسة والمرأسة بيع التمر بالتمر كمالا وبيع التمر بالتمر كمالا

في المرأسة

مسئلة ١٥٤ يجوز بيع العرايا وهو جمع العرية (عريه ح) وهو ان يكون
لرجل نخلة في بستان لغيره او دارا وشق دحوه بستان فيشتر بها منه بخرصها تمرا
تمر ويبيعها له وبه قال مالك وقال الشافعي يجوز بيع العرايا وهو بيع التمر على رأس
التحدي خرصا بمثل من لتمر كمالا ويجوز فيما دون خمسة اوسق قولوا واحدا وفي خمسة
اوسق على قولين وفيما زاد على خمسة اوسق لا يجوز واحتلف قوله فقن في الام لعبي

في بيع العرايا

لا يجوز بيعه قبل القبض ولا فرق بين الطعام وبين غيره وبه قال جماعة من عباس وقال حماد من حمل ان كان مكبلاً او موروباً لم يجز بيعه قبل القبض ويجوز في غيرهما وبه قال الحسن المصري وسعيد بن المسيب وقال ابو حنيفة واو يوسف امكن مما سبق ويجوز لم يجز بيعه قبل القبض وان كان مما لا يقبل ويجوز من العقار حاربه قبل القبض [دليل] على ما قلناه ان الصمام مجمع عليه ولادليل على ما عداه وظاهر لآلة يقتضى حواره وبه قول لنسب ^{في} من ابتاع طعاماً فلا يسهه حتى يستوفيه فخص الطعام بذلك ولو كان حكم غيره حكمه لبيته.

مسئلة ١٥٩ القيس وما عداها هدر ولا يسه نقل اسمه في مكان آخر وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يسه هو الدخيل في جميع الاشياء

[دليل] ان ما اعترضه لاحلاف في به قيس وبه ادعوا لادليل على ثبوته قصاً **مسئلة ١٦٠** يجوز بيع اصدق قبل القبض ويجوز بيع من العلج قبل قبضه وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز

[دليل] قوله تعالى واحذروا البيع ودلالة الاسل والمصح يحتاج الى دليل **مسئلة ١٦١** : الثمن اذا كان معيباً يجوز بيعه قبل قبضه ما لم يكن حرقاً وان كان في لزمة ايضا يجوز وقال الشافعي في المبيع لا يجوز قولاً واحداً وبه في الزمة قولان

[دليل] الآية ودلالة لاصل وجواز التصرف والمصح يحتاج الى دليل وروى سعيد بن حمير عن ابن عمر انه قال كنت مع الانس المعية فبيع دنانير واحداً الدرهم وابيع بالدرهم واحد الدنانير احده هذه من هذه واعطى من هذه فقال رسول الله ^ﷺ لا بأس ان تأخذها ما لم تفترقا (بفرق ح) وبشك شيء

مسئلة ١٦٢ اذا قرا من اسم الله ذهب لي من اسلمت اليه واكتمل منه الطعام لنفسك فذهب واكتماله لم يصح قصة بالاحلاف ودون اخصر كتمالي منه حتى كتماله لك فحصر معه واكتماله لم يجز اي الاحلاف وان قل اخصر معي حتى كتماله لم يسه ثم تأخذه انت من غير كيل فمن صلى ما كتماله لسهه كان عمداً جازاً ولا يجوز ذلك

في ان القبض
فيما قد يقدر
ولا يسه
لنقل المبيع
الى مكان آخر
في جواز
بيع الاصدق
ومال العلج
في ان القبض
في جواز بيع
الشيء بغير
قبضه ما
لم يكن حرقاً

في كتماله
لنفسك

كتاب البيوع

عند الشافعي وإذا اكتاله لنفسه وبشره ولا يعرفه ويكون ماعنه مكسلاً واحداً فكله عليه حاز عندنا ولشافعي فيه وجهان وإن اكتاله المشتري منه وفرعه ثم كاله كبالاً مستنداً على من باع منه كان القصص خمسة صحيحين بالإحلاف. [دليلنا] على المستثنى إجماع العرفه وإحصائهم تدل على أن قصه عنه صحيح ثم يحتسب لنفسه

في جوار
لجواره
في السلم

مسئلة ١٦٣ إذا كان لرجل على غيره قهر طعام من جهة السلم والذي عليه الطعام من جهة السلم لمعلى غيره طعام من جهة الفرس فباع المسلم اليه الطعام فأحال على من له عليه من جهة الفرس كان حذيراً وكذلك إن كان الصائم الذي له قرصاً والذي عليه سلماً كان حازراً وقال الشافعي في المستثنى لا يجوز.

[دليلنا] أن الأصل جواز ذلك والمنع يحتاج إلى دليل وإيضاحه حوائف ليست ببعاً فلا وجه للمنع منه فمن قال أنه بيع فعليه الدلالة

في جوار
الحواله ١٣١
كان الطعامان
قرصين وكذلك
إذا كان المسلم

مسئلة ١٦٤ إذا كان الطعامان قرصين يحوز الحوالة بالإحلاف وإن كانا سلمين يحوز أيضاً عندنا وعند الشافعي لا يجوز وفي إصحاحه من قال لا يجوز أيضاً إذا كان قرصين وهو ضيف عندهم.

[دليلنا] أن الأصل حوالة والمنع يحتاج إلى دليل

في السلم
فهو لا قطع
بم يبيع
لن

مسئلة ١٦٥ إذا انقطع المسلم به لم يبيع السبع ويمتق في الذمه ولشافعي فيه قولان أحدهما أنه يبيع السلم ولا حر له الحذر إن شاء رضي وتأخير مالي فأبى وإن شاء فسحبه. [دليلنا] أن هذا عقد ثلث وقصده يحتاج إلى دليل وأسس في الشرع ما يدل عليه.

فيما إذا باعها
طعاماً بغيرهم
مؤجدة الم
حال لأجل
أحدية طعاما

مسئلة ١٦٦ إذا باع طعاماً فقيراً بعشرة دراهم مؤجدة قبل حل الأجل أحد بهما طعاماً جاز ذلك إذا أحد مثله فإن راد عليه لم يحز وقبل ذلك فعلى يجوز على القول المشهور ولم يوصل منه قل بعض أصحابنا وقال مالك لا يجوز ولم يوصل.

[دليلنا] إجماع العرفه وإحصائهم ولا بد ذلك يؤدي إلى بيع طعام وطعام فلهما صل فيه لا يجوز والقول الآخر الذي لا صحته قوي لأنه يبيع طعام بغيرهم في القصرين معاً لا يبيع طعام بطعام فلا يحتاج إلى اعتبار المثلية.

في ان القصرية
تدليس يثيت
به الجار

مسئله ١٦٧ الثمر به تدليس يثيت به الجار للمشتري من الرد وقبح البيع وبين
الامساك به قال مالك وليث وابن ابي ليلى ولشامي و احمد واسحق وهو مذهب
عبد الله بن مسعود ذكره الجارى في صحيحه وقال عمر بن وهب مرة واس بن مالك
وقال ابو حنيفة لا خيا له

[دليلا] اجماع يعرفه واحدا هم و يصارون ويؤهر مرة عن النبي انه قال لا تصروا
الا بل والعمم للبيع فمن ابتاعها بعد ذلك فهو محب (محرر ح) النظر من هذا يحتملها
ان يصيبها امسكها وان - خطها ردها وصار من تمر وروى محمد بن سيرين عن ابي هريرة
ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شاة مصرية فهو الجار ثلثة اشياء امسكها و
ان شاء ردها وصار من تمر وفي بعضها تمر (محرر ح) ردها حصصه وروى عبد الله بن
عمر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع محفلة فهو الجار ثلثة اشياء وان ردها ردها مثل لبي و
عشلى لبيها فحده

في مدة الجار
في المصرة

مسئله ١٦٨ مدة الجار في المصرة ثلثة اشياء مدة الجار في سائر الجوار
واختلاف صاحب الشافعي فيه فقال ابو اسحق فدا ثلثة اشياء على التماس وعرفه
عبد القصرية وقال ابن ابي هريرة ابو علي الثلثة اشارة بحية و (فيهاج) واحد القصرية
على الفور ومنهم من قال اذا وقع على جدار تصرية فبما دون الثلث كان له الجار في
شاة الثلث لبيها ذهب اليه او حامدا المروري في جماعة وعليه من شافعي في اختلاف
ابي حنيفة وابن ابي ليلى

[دليلا] اجماع يعرفه على ثلثة اشياء في الجوار ثلثة اشياء شروا يوم يشرع
وقد تقدم وهذا محل في ذلك والجار الذي يصار عن ابي هريرة عن عمر بن الخطاب

مسئله ١٦٩ عوض اللس الذي يخله صاع من تمر او صاع من بر على ما
السي ^{الذي} واختلاف اصحاب الشافعي فقال ابو العباس بن سريج رده في كل يدين عاب
قوته وقال ابو اسحق المروري الصاع من التمر هو لاصل فينظر في الحنطة فبكتات اعلا
منه واكثر ثمنا حذر وان كانت دونه لم يضر ويسكن في موضع لا يوجد فيه التمر وحسب
قصة الصاع من التمر للمدسة وان كان في بلد يوجد الا ان ثمنه كثر ما انى على ثمن لثة
او على اكثره قوم بقيمة المدينة ومنهم من قال لتمر هو الوجب وان انى على ثمن لثة

فان هو
اللس الذي
يخله صاع
من تمر او صاع
من بر

كتاب السوء

للمسئة وهو الصحيح أو البر الذي ثبت أنه عومل عنه.

[دليل] جماعة العرفة واحداً منهم أيضاً لأحد التي قدمها، ومن التمر أو البر فمن قال عره يقوم مقدمه فعليه الدلالة.

في أن البقرة
مثل الدالة
والساقية
التصيرية

مسئلة ١٧٥ : التصيرية في البقرة مثل التصيرية في الناقة والشاة وبه قال الشافعي وقال داود لا يحوزله ردالبقر.

[دليل] جماعة العرفة ويدا حمر عبدالله بن عمر عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} أنه قال من اشترى محملة فهو بالحجر ثلثة أيام وذلك يتناول البقرة والناقة والشاة على حد سواء.

في عدم الجوار
في الجارية
بالتصيرية

مسئلة ١٧٦ : ما جرى حادثة وداعها أم ثبتت له الخيار لمكان التصيرية وللشافعي ثلثة أوجه أحدها أن ذلك حرة التصيرية في الأمل والفر والعنم وهو الأصح عندهم والثاني أنه يرده ولا يرد معها ما من تمر والثالث لا يرد لها أصلاً.

[دليلنا] أن ثبوت ذلك عندنا في لعدم مقطوع به عليه دلاله وطمة ولا دليل على ثبوت مثله في بحرية فمن ادعى الجمع بينهما فعليه الدلالة.

في أنه لا يثبت
حكم التصيرية
في الأمل

مسئلة ١٧٧ : إذا جرى أن لا فلا ثبت به حكم التصيرية وقال أصحاب الشافعي له رده وأما رد لغيره فممنوع على منة الله وقول أبو سعيد الأصطحري أنها طهر وقال باقي أصحابنا ليس بها جرح فمن قال صاهر رد بده صاعاً من تمر ومن قال بحس لا يرد شيئاً [دليلنا] أن ثبوت ذلك عندنا في إجماع مجمع علمه ولا دليل على ثبوت ذلك عيباً في الأمل فاما الله فهو صاهر عندنا وعليه إجماع العرفة.

في عدم ثبوت
الحجر أو البر
بالتصيرية

مسئلة ١٧٨ : إذا اشترى (شتر هاج) مراه ثم راح صرته أو صدر المس عدة لحدوده المرعى لم يثبت الخيار وللشافعي وأصحابه (أو لصاحب الماعن من قبل) وهو لأن أحدهما مثل مقتناه وهو الأقوى عندهم مثل العيب إذا كان عنه والآخر من الخيار لا يقتضيه لأنه ليس وهو ضعيف وعندنا أن هذا الوجه قوي لمكان الحجر.

[دليل] على أن ليس له الرد هو أنه كان له الرد لمكان العيب فلما زال العيب زال حجب الدلالة تابع له ودافعت له الرد فلم يكن له الرد لأنه لم يصب بهي أن تروى التصيرية وإن لا تروى.

مسئلة ١٧٤ : اذا حصل من البيع فائدة من فلاح او ثمرة بعد القبض ثم ظهر به عيب كان فيه قبل العقد كان ذلك للمشتري ومه قبل الشافعي وقول مالك الولد يرد له مع الام ولا يرد الثمرة مع الاصول وقال ا وحبيبه سقط رد الاصل بالعيب.

[دليلنا] اجماع الفرق وروى عابشة ان النبي ﷺ قضى ان الجراح الصمان ولم

في ان الفلاح
والثمره
الخاصة بحد
القبض للمشتري
اذا ظهر عيب
كان فيه

يفرق بين الكسب والولد والثمره فهو على عمومته

مسئلة ١٧٥ : اذا اشترى حيواناً حراً لا يولد في مثلث المشتري بعد القبض ثم وجد به عيباً كان به قبل البيع ردها ورد الولد معه والمثاقم فيه قولان احدهما مثل ما قلناه

اذا قل للولد قسط من الثمن والآخر لا يرد الولد لان الحمل ليس له قسط من الثمن فادنا

[دليلنا] ان عقد البيع قد شتمل على جارية حامله والحمل داخل في الثمن فادنا

اذا ارد الرد وجب ان يرد جميع المبيع.

في ان الولد
لا يخرج للحيوان
في جوار العيب

مسئلة ١٧٦ : اذا اشترى جارية حاملاً وولدت في مثلث المشتري عيباً مملوكاً كانم

وحدها لام عيباً فانه يرد الام دون الولد والشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني

له ان يرد معها لانه لا يجوز ان يفرق بين الام و ولدها فيما دون سبع سنين والاول

اصح عندهم

في ان يرد
الام مع الام
في جوار العيب

[دليلنا] عموم قوله ﷺ الجراح الصمان

مسئلة ١٧٧ : من اشترى جارية فوطئها ثم علم بعد الوطئ ان بها عيباً لم يكر له

رده وله الارش ومه قبل ابو حنيفة وسعيد بن التورى وهو المروى عن علي عليه الصلوة

والسلام وقول الشافعي ومالك وابو ثور وعثمان لتي له ردها ولا يجب عليه مهرها وان كانت

ثماً وان كانت مكرام لم يكر له ردها وقول ابن مولى يلى يرد ردها ويرد مهر مثلها وروى

ذلك عن عمر بن الخطاب.

في سقوط الرد
بوطئ الجارية
ويؤثر الارش

[دليلنا] اجماع الفرق واحسانهم وقد ذكرنا في الكتاب المقدم كرموا بصاً فيه

(فيه ح) جماع الصحابة لانهم بين قائلين قائل يقول بما قلناه والثاني يرد ردها ويرد مهر

مهر سائرها وقول الشافعي خارج عن اجماع الصحابة وذلك لا يجوز لانه لا يجوز احداث

قول ثالث اذا اجمعوا على قولين لما لا يجوز احداث قول ثالث اذا اجمعوا على قول واحد

في ان المشتري
الخبير وليس
نه الارش لاعم
ارضا اذا حدث
بالببيع عيب
في يده يرد

مسئلة ١٧٨ اذا حدث بالمبيع عيب في يد البائع كان للمشتري الرد والامساك
وليس له حذره البيع مع لاوش ولا حذر الباع على يد الارش بلا خلاف فان ترأست على
الارش كان حسيراً وبه قال من سرج وخرمده الشافعي انه لا يجوز.
[دليله] قوله لا يرد لصح حديث المسلمين الام حرم خلا لا او حلل حراماً

في نه را اشترى
لفسان سناً
مسيبو كان يرد
بجبار مالا
منفرداً

مسئلة ١٧٩ اذا اشترى بمس من انسان عداً او حذره و قصده ثم وجد بها
عيباً كان لهما الرد العبد احمداً وورد حدهما ان يرد بعيبه و اراد الاحرام كره
لم يكن لمن اراد الرد ان يرد بعيبه حتى تنقذ و يقبل بوجبه وقيل الشافعي له ان يرد
بعيبه .

[دليله] ان احمداً لهما العبد احمداً و لا يرد علي ان (لها ح) له الرد
عند الافراد وان قيل له الرد اعموم لا حذراً له لا يرد ان بعض كان قوياً

في نه او اشترى
عبد من صفقة
فوجد احداهما
هيافته ردها
معاً للصبي
خاصة

مسئلة ١٨٠ اذا اشترى عبد من صفقة واحدة فوجد احدهما عيب لم يرد له ان
يرد المعيب دون صحيح وله ان يردهما وبه قول الشافعي وقيل او حبيبه له ان يرداه عيب
دون الآخر.

[دليله] اجماع ائرفه و حذره و ردها و ان امعة شملت عليهما فمن احاز
التمتع فبهما فعليه ادلاؤه رد اليه فبعض حاص به رقة على صاحبه

في مدم العقد
المقصد قال
استكفا قبل
احدهما دون
الآخر

مسئلة ١٨١ اذا كان واحد لائس بملكه عداً بعد باع ففان احدهما قبلت
بصفه خمس مائة ورد الاحرام بمقصد العقد وبه قال ابو حنيفة وقيل الشافعي بمقصد العقد
في حقه سواء قبل صاحبه او رد.

[دليله] به لادلس على ثبوت عقد العقد في حصته وقوله غير مطابق للإيجاب
فوجب ان لا يثبت العقد

في عدم الخيل
في جارية في
شهر واحد
فوجد سبطاً

مسئلة ١٨٢ اذا اشترى حذره راي ثمرها جمداً ثم وجد سبطاً لم يكن له
الخير وبه قال ابو حنيفة وقيل الشافعي له الخيار

[دليله] به قد ثبت عند واثبات الرد بذلك وجمعه عيباً يحتاج الي دليل
مسئلة ١٨٣ د ابيض وجهي بالظلال ثم اسمر او حمر حذره بالدم وهو الكلكون

في عدم الخيار
في جارية حمر
وجهاً أصغر

كتاب الغلاب

ثم اصغرهم يمكن له الجبر وقال الشافعي انه الجبر.

[دليلنا] مقدمته في المسئلة الاولى سواء

مسئلة ١٨٤ اذا شترى حبة على اي، ذكر فكانت ثماً روي اصحابنا انه ليس له

الرد وقال الشافعي له الرد.

[دليلنا] احصاهم النبي ومساها وبس انت ذلك عيباً يردعنه يحتاج الى دليل

مسئلة ١٨٥ اذا شترى عديداً على انه كافر فخرج مسلماً لم يكن له الجبر وهو

قال المرعي وقال باقي اصحاب الشافعي له الجبر.

[دليلنا] ان انت الجبر في ذلك يحتاج الى شرع والاحمل صحة العقيد

مسئلة ١٨٦ اذا شترى عديداً او امة فوجدهم راسين لم يكن له الخيار وقال انه في

له الجبر وقال ابو حنيفة في الجارية له الخيار وفي العبد لا خيار له.

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

مسئلة ١٨٧ اذا شترى عديداً فوجده اجرة او الحرة لم يكن له الجبر و

قال الشافعي له جبر فلهما وفي ابو حنيفة ثبت لجبار في الحرية دون العبد.

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

مسئلة ١٨٨ اذا كان احد مملوك في الفرائض لا شئت فيه بجبار سواء كان صغيراً او

كبيراً وقال انه في يثبت لجبر في الكسر دون النحر وفي ابو حنيفة ثبت في الحرية

دون العبد

[دليلنا] ما قلناه من انه لا دليل على ان ذلك يوجب الرد

مسئلة ١٨٩ اذا كان العبد غير محقون فلا خيار فيه صغير كان او كبيراً وفي

الشافعي يثبت الخيار في الكبير دون الصغير لانه لا يخاف عنه من قطعه وما الحرية

فلا خلاف انه لا خيار فيه.

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء

مسئلة ١٩٠ اذا شترى حرة فوجدها مملوكية لم يكن له الجبر وهو في الشافعي

وقال مالك له الخيار.

في هذه
اشترى جارية
على بها بكر
فكانت ثيباً
فليس له رد

في ان الكفر
لا يوجب الخيار

في ان الزنا
لا يوجب الخيار

في ان المولود
في الفرائض
لا يوجب الخيار

في انه لا خيار
في الجبر اذا
كان غير محقون

في انه لا خيار
في الجارية
اذا كانت مملوكية

[دليلنا] ما قسّم من ان انما ذلك عساً برده محتاج الى دليل و أيضاً من

العلم انما ليس محرم وانما صفة و استعماله حرام فلا تمت العلم الرد

مسئلة ١٩١ اذا اشترى عبداً فقصه ثم علم انه كان به عيب كان له الرجوع

والارض وله ان اشاعه وقال ابو حنيفة ليس له ذلك

[دليلنا] انه ثابت ان ذلك العيب محرم في الارض فمن استقصى فعله الدلالة

مسئلة ١٩٢ اذا اشترى شيئاً وقصه ثم وجد به عيب كان عبداً له بيع وحدث عبده

عيب آخر لم يكن له رده لان من اشترى له بيع له بقبوله فقبضه فبطل له رده و يكون له

الارض بد امتعه ا - بيع من قبوله فعيبه في الشراعي وقال ابو حنيفة من اشترى من

اذا حدث عبداً المشتري عيب ووجد عيباً قديماً كان عند له بيع وورد معه شراعي

وقال مالك وحمد المشتري بالخيارين ان برده مع ارش العيب الحادث وبين ان يمسكه

ويرجع على البايع ماض العيب القديم.

[دليلنا] اجماع الفرقه واختبارهم.

مسئلة ١٩٣ اذا اشترى رجلاً من عمره عشرين سنة ودرهمين ووجد احدهما

عيباً لم يكن له ان يرد المعبى منهما وانما الجارية في الجمع او يرد ارش المعبى

والشاعهي فيه قولان احدهما وهو الجارية من مدحه مثل ما قلناه ا ليس له رده وقس

او حليفة جواريه رده وفتح الجمع في المعبى منهما

[دليلنا] حم ع لفرقة واختارهم و أيضاً في احمد ان له الجارية رد الجارية

والدليل على ان له الجارية رد المعبى دون غيره فمن ادعى ان له ذلك فمذهب الدلالة

مسئلة ١٩٤ اذا اشترى عبيدتين ووجد بهما عيباً ثم مات احدهما لم يثبت له

الجارية في لا قى و كان له الارض والمث في مذهب قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني لفرده

اذا قل تفرق نصفه وورده بخصه من اشترى وقال بعض اهل حراسان يفتح العقد على

هذا القول فيهما جميعاً ثم يرد باقي وقعة لتألف و يسترجع النصف

[دليلنا] انا قد بينا انه قد حدث عند المشتري عيب آخر لم يكن له الرد وله لارض

والدوت في احدهما من اكبر العيوب فوجب ان لا يثبت له الجيب .

اذا اشترى
عبداً فقصه ثم
علم انه كان به
عيب فله الارض

اذا حدث في
المبيع عيب
آخر عند المشتري
فلا رد

فيما اذا اشترى
شيئاً من رجلين
واحد عيباً
لم يكن له رده
المعيب فقط

في ان موت احد
عبدتين كان بهما
عيب سقط
للخيار وليس
له الا الارض

كتاب الخلاف

مسئله ١٩٥: اذا اراد ان يرد المصنف لعب حذره فصح لبيع في علة البيع و
حضرته قبل القبض ومعه وفيه تشاؤمي وفيه وحقيقه ان كان قبل القبض يحذره فصح
بمحصرة المبيع وفي عيبه وان كان بعد القبض فلا يحذره ولا يحذره و رضاء او يحكم
ابحكم.

في جواب
بفتح في علة
اليابح وحضرته
قبل القبض و
معه

[دليل] ان ارد ان كان حقا لمشتري كان له ده اي وقت شاء ومن قال ان له
دلت في حال دون حال فعليه الدلالة.

مسئله ١٩٦: اذا بيع ما يكون ما كونه في حقه ومعه كره (علم بالمعيب) مثل
البيض والفودر المحور وغير ذلك فبيع له بشرط رده وله لارث من قيمته صحیحاً ومعيماً
ولك في رده ثلثه فور علمه بطلانه وحق في البيع احداه في رده مثل ما قلناه
والثاني رده ولا يرد معه ثلث والثالث رده ويرد معه ارض المقص الذي حدث في يده.
[دليل] انه قد تصرف في المصنف فله رده لعموم الاحكام الواردة في ذلك

د كسر ما
يكون ما نوله
في حقه
يكون ما
وله لارث

مسئله ١٩٧: اذا شري ثوباً وبسره فوجد به عيباً فان (وان خ) كان الثوب بمقص
من ثمنه مثل ان شري المظوي على مدق لم يكن له ده وول اصحاب التشاؤمي ان كان
مما لا يمكن الوقوف عليه الا لم يشترط في الخلاف ادى بينهم وفيهم من يسوي بين القليل
والكثير وفيه الاقول الثلاثة التي في المسئلة الاولى
[دليل] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

في ان شري
الثوب بمقص
من ثمنه
سواء كان
سواء بغير
قيمه

مسئله ١٩٨: انا كان لرجل عبد فجنى فباعه مولاة بعرادن المعجنى عليه وان
كانت حنيفة توجب اعصاص فلا صح البيع وان كانت حنيفة بوجه الارض صح اذ التزم
مولاة لارث وثلثه في يد قولان احدهما صح بيعه هو الثاني المراد من حقيقه ولم
يفصلوا الثاني لا يصح ولم يفصل الا ان اصحابنا في قوله قد ثبت طرق احدها ان في العمد
الذي وجد انقص وفي الخطاء الذي يوجب المان قولان ولا فرق بينهما وفيهم من قال
ان قولان فيما يوجب المان واما ما يوجب انقص فلا يمنع من صحة البيع قولاً واحداً و
مهم من قال ان قولان في احدهما الذي يوجب انقص فيما يوجب المان فجمع من صحة
البيع (بيعه خ) كما (لاظ) يمتنع الرهن.

في بيع عبد
حذره غير ذي
لمعجنى عليه

كتاب الموع

[دليلنا] انه اذا وجب عليه لقود فلا يصح بيعه لانه قد باع منه ما لا يملك لان ذلك حق المحض عنه و اما اذا وجب عليه لغيره فلا يصح بيعه لان رقبته سقيمة عن العيب والحمية ارشها فقد اتى به السيد فالوجه بيعه اليه.

في مجلة دمج
الذهب بالفضة
ومع احدهما
مرس

مسئلة ١٩٩ اد باع زهبا بعتة وبيع حذهم عرس مثل ال باعة دراهم و تونا
بذهب و زهبا و تونا بعتة فهو بيع و صرف فيهما يصحح معا و نقول ابو حنيفة و انما دفعي
فيه قولان احدهما يصحان والاخر يبطلان.

[دايدس] الة ودلالة لاسل و اجمع محتاج الى دايدس

مسئله ۲۰۰ ادبایع ثوباً و زهداً و ذهباً و فقهه و نبوت بدر هم فان كنت الشوب مع اقدمهم و در اصبح و ان لا یوی یصدق فی جوران اصبح و ان لا یوی یصدق فی اتصال قولاً و حتماً دلیلنا [اقتناء فی المسئلة الاولى سواء]

في يوم ذهب
بالذهب ووع
احد ذهب قويا

في بطون اليعرب
او في العبد
مقتل عيسى
و كائن

مسئله ۴۰۶ در حق اعمده بعت عیدی خدا و کرامتت ، اما الی و محسن و اسمع
باطل ، الاخلاف لانه لا یصح بیع عبده من عبده و هر توضیح اثباتی و فصد ، تصح و نشد ، و
فیہ قولان بناء علی تقریر الصنفه .

[دليل:] ما قدمناه من الأدلة ودلالة لاصل قوله ان كانوا هم ان علمتم فيهم حيراً
وهذا كتابة والمفعول يحتاج الى دليل.

۱۵۱ سالہ ہستی
۵۸ نومبر
تاریخہ لی بانٹ
پصح فرور
مکاتاتہ

مسئله ۴۰۴: داده های زیر را نتوب و محاسبه ای بابت زول یعنی عدم انحراف و تطابق، بابت اوج یعنی عدم الفله و تجزوها ای حاصل بدست وهو که نتبه صبح جمیع بابت و انتافعی سه قولان

ادخال ووجتلك
بشيء واثلك
عبدك بالف
لهذا بيع و
لكم واثلك

[ديد] ما قبله في المبدأ لأدعاء واحد عده واحد وهو ذئ مثل هذا
مثله ٢٠٤ ان قل له روحك مني هذه وميتك عندها هذا جميعاً له وهذا
بيع ونكاح فبهم يصحان وتعد اموال عليهما بالحصّة والنفعي فيه قولان احدهما
مثل ما قلناه والثاني بطلان.

ز اقال وجدك
 بسر و بك هم
 لالك بهدك
 تا بعد بمسه
 مع و بعضه بهن

[دُئِمْنا] ما تقدم في الحاشئ الاولى حواء.

مسئله ۳۰۴ اد قول ابو هارون حنی، روحك مستقي هذه وايت هذا الا الى، عندك هذا

الى سند سنده وشرى سيده منه فيصير كذا واحد منهما عند صاحبه و هذا تناقض
وليس لاحدهما ان يصدق صاحبه دونه ان يقول ان اسفرك عندى و اذا اقصى
الى هذا بقدر في نفسه (واستدل) من حديث عمار بن ياسر ان ابا عبد الله قال من باع
عبداً و له مال فباعه للسابع الا ان شرت المستعذرى هذا لحسن عن ابي عبد الله الصلوة
و السلام و عمر و حابر و عده دونه دليلان احدهما ان اسفرك المال الى العبد الام لمثل
قول و له مال و حقيقته بقدرى حجه لمثل والثاني ان قوله للمال مع قولان هناك
يوهم ان يكون بائع العبد و يبيع عنى ملكه لما قل وهو يتبع و ايضا روى افع عن
ابن عمر ان ابا عبد الله قال من اشترى عبد و له مال فباعه للعبد الا ان مستثنيه السيد و
روى ابن سنان كان عبداً و نى العبد شيئا فله هو صدقة فردة فانه ثبته فقال هو
هدية و قبله فلو لا انه كان ملكه لما قبله و ايضا قوله و ادلى و الكجوا الا يعنى مسكن
و ايضا لحسن من عده ثم و امثالهم ان يبايعوا فقراء يعقوب بن مفضل و من انهم
بعد فقر و هو ان كان يملكه كان لاهل ثبات و لم يورثه العبد (و الجواب) عن الآية
اولا ان معناه يعقوب بن مفضل ان من اشترى عبد من لغيره لا يملك منه منه فليس
يعنى و هذه صفة العبد فثبت به ان ما هو (الجواب) عن الخبر الاول ان اسفرك المال الى
العبد ان اسفركه لا يورثه و هو حديث و صدقة حور لتصرف فيه لا قد احراز ذلك بدلالة
انه اسفرك حال ابي احمد بعد البيع و من ع عبداً و له مال و ايضا انه قال فباعه للمدعي
ولا يجوز ان يكون هذا له لكان و حد منهم نسب به صاف الى العبد محذراً لاحقيقة
وايضاً ذكره لا يبيع الا له ذلك يوهم لانه قد يحد لا يبيع عنده و عليه ثوب لا
والثوب بائعها لم يشرى في ذلك و يرد هذا يظهر مثلاً نظر المالك للسابع احدهما
وام الحديث الثاني فانه صحيح و قال احمد من عتق عبداً و له مال فباعه لسيده الا ان
يصح حديث عبد الله بن ابي حمزة و ايضا فقد روى عنه قال قال (ما ح) العبد له و روى
ايضاً انه قال فباعه لسيده الا ان يجعله له و تصرفا و ان حدثت سلمى و غيره حور من احدهما
ما كان سلمى عبداً و اما كان معلوماً عنى نفسه مستر و غير حق والدليل عليه ان لى
قال له سلمى ان يكاتبوك فبما فعلوا قال لى عليه السلام ستفقدوه و ما يقبل هذا فيمن كان

مقهوراً بغير حق والشيء لو كان مملوك لأحقة فيه لأنه لأحلاف أن هدايا المملوك

لا تنقل بغير إذن سيده فيما قلناه انتهى **مسئلة ٢٠٨** إذا كان له بعد مائة درهم فباعه مائة درهم لم يصح البيع قال داود

مائة درهم ودرهم صح وانه في وجعته وللشافعي وهو قولان.

[دليل] قوله تعالى واحد له البيع والبيع منه يحتاج إلى دليل

مسئلة ٢٠٩ إذا كان ماله مائة درهم وانه قد باع البيع وقيل لا يصح لأن

بيع الدين لا يصح.

[دليل] قوله تعالى واحد له البيع والبيع يحتاج إلى دليل وأيضا من بيع الدين

عمدا صحح وما شئ عليه من أصل غير مسلم

مسئلة ٢١٠ إذا باع عبده وماله لم يملك له ما كان له عبده ولا ينقل

كان له ماله معه وانه قال الشافعي وفي داود يرد المهر

[دليل] على أن له رده أنه شترى عبداً داود ولا يجوز له رد عبده بالعيب

غير ذي مال لأنه بغير الصفة فلا يملك منه

مسئلة ٢١١ من باع شيئاً وانه عيب لم يبيعه فعمل فعلاه حظوظه لو كان للمشتري

الحذر من إفساد المقدار والبيع يبيعه وانه قال الشافعي وفي داود لا يصح بطلان

[دليل] لأنه ودلالة الأصل وأصله يحتاج إلى دليل وأيضا روى أبو هريرة أن

النبي ﷺ قال لا تصروا بالأمر ولمن من ابتاعه بعد ذلك فهو محير المظنون (بحير

المظنون ح) بعد أن يخلط بين رخصها أملاكها ومن سقطها ردها وصاعاً من أمره فهي

عن التمسك وحمل المشتري بالحذر بين الأملاك وانه لو كان البيع داهلاً ما حملته

بالحيار فيه

مسئلة ٢١٢ من خلط ماله لحلال بالحرام فله شراء مكره منه وليس بحرام

إذا لم يكن ذلك الحرام بعينه سواء كان الحرام أقل أو أكثر ومتساوياً وانه قال الشافعي

وفي مالك أن كان الحرام أكثر حرم كله وإن كان الحلال أكثر فهو حلال

[دليل] قوله تعالى واحد له البيع ومن حكمه شترى الكل فعبه بالدلالة وأيضا

إذا باع عبداً
و مائة درهم
بمائة درهم
لا يصح بيع

في صحة
بيع الدين

إذا باع عبداً
ماله مائة درهم
بالمائة كان
له رده وماله
معه

في أن العيب
لا يوجب بطلان
البيع

في كراهة
الشراء حين
اختلاف ماله
الحلال بالحرام
إذا لم يكن ذلك
الحرام بعينه

كتاب ليون

روى المعصن من تشير قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتبهات لا يدري كثير من الناس أن الحلال هي أم من الحرام فمن قرأها استبراء لمرصه ودينه فقد سلم ومن وافق شيئاً منها يوشك أن يواقع الحرام كما أنه من يرى حور الحمى يوشك أن يواقع الآواك لكن حديث حمى الأذان حمى الله معارضة.

في مقود غير
الصيب بالآراء

مسئلة ٢١٣ إذا باع عبداً أو حيواناً أو غيره من المتاع بالسرقة من العيوب صحيح البيع وإن كان عيب صهراً كان أو بصاً علمه ولم يعلمه وبه قال أبو حنيفة والمشافعي فيه ثمة قولي أحدها مثل ما قلناه والثاني أنه لا بأس من عيب بحال علمه أولم يعلمه بحيوان كان أو غيره وهو مذهب لأصحابنا وهو حق والثالث أنه لا بأس من عيب بحال علمه أولم يعلمه لأن عيب واحد وهو عيب من الحيوان لم يعلمه المبيع فلهذا غير هذا فلا بأس منه سواء كان من الحيوان أو غيره أو ظاهر الحيوان أو في غير الحيوان علمه ولم يعلمه وبه قال مالك وهو الأصح عندهم (على مذهبه) فإن كان العيب من حيوان كالثياب والخشب والعمر فبيعها قولنا أحدهما يبرأ من كل حال والثاني لا بأس من عيب بحال والثالث سقط لأنه لا طعن لعيب الحيوان لا يمكن معرفته ولا يمكن ذلك في الحيوان وقول غيره من أصحابنا في المسئلة على قول واحد فإنه لا بأس إلا من عيب واحد وهو عيب من الحيوان لم يعلمه ولا بأس من عيب سواء وهذا هو المذهب وقول من يرى ليدى من كل عيب بعده على المشتري فإن وجد به عيب غير الذي عده المبيع علمه كان له رده ولا رده بما عده عليه.

[دليلك] أحدهما الفرقه على أن لمرأته من العيوب صحيح وأخبارهم عامة في ذلك فوجب حملها على ظاهرها وتخصيصها بعيب دون عيب يحتاج إلى دليل وأيضاً روى عن أبي صلي أنه قال المؤمنون عند شروطهم فسمي من يكون على شرطه.

في عدم الرد
في بيع الثوب
بأنه الأرض

مسئلة ٢١٤ إذا اشترى ثوباً فصعده ثم علم أن به عيباً كان له الرجوع بأرض العيب (ولم يكن له رده) إلا أن يشاء المبيع أن يقصده مصوغاً ثم يصنع الصنع ويكون المشتري بالخيار أن يمسكه أو يردّه ويأخذ قصده الصنع وبه قال المشافعي وقول أبو حنيفة المشتري بالخيار بين المسكه ومطالب الأرض وبين دفعه إلى المبيع وتأخذ

قيمة الصنع

[دليلاً] ان قد بينا ان من اشترى شيئاً فتصرف فيه ثم علم ان به عيباً لم يكن له رده وانما له ارشه وهذا قد صرف فيه للصنع وانما اذا قل البائع الثوب مصوغاً فلا بد ان يرد على المشتري ثمن صنعه لانه عن ماله الا ان شرع بقرائه.

مسئلة ٢١٥ اذا اشترى ثوباً فقطعه وباعه او صنعه ثم دعه ثم علم بالعيب فليس له الا المطالبة بدلائل رده في الشفعي وفرا ابو حنيفة ان كان قد قطع الثوب ثم اعاده كما قبله وان كان صنعه ثم دعه كان له الرجوع وهذه المسئلة منسوبة على الاثرى وقت بينا ما فيها .

اذا قطع الثوب
او صنعه ثم
باعه سقط
خبر الرد وله
الارضى

مسئلة ٢١٦ د وكس وكذا للمع عدله فدعه فظهر عيب عند المشتري فعدله الوكيل فانكر ان يكون له قبل القصد بالقول قوله فان حلف سقط الرد وان يكن رددها الباع على المشتري فان حلف دعه على الوكيل وداه عليه لم يكن له رده على الموكل لانه عاد اليه ما احتج به ومدق الشفعي وقال ابو حنيفة وهو قول لو كس فان حلف سقط الرد وان لم يحد حلفه عليه بالماور ورد عنه الامد بذلك وكان له رده على موكله.

ان انكر
لو كس فيه
فرد به

[دليلاً] ما اشرنا اليه من انه عاد اليه ما احتج به وكوله عن البيهقي فيه ايجاب على المع لا يفضل منه

مسئلة ٢١٧ د ادعى عمرو عمد في يدريد وقام لسنة اياه اشتراه من يدريد وقام رد اليه اياه وانه هو اشتراه من عمرو ولسمه بيعة الحارح وهو عمرو وانه قال محمد وقال ابو حنيفة والشافعي البيئة بيئة الداخل.

في التدايم
بيئة الخارج

[دليلاً] قول النبي ﷺ البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه والمدعى عليه ههنا زيد لان العبد في يده.

مسئلة ٢١٨ اذا اشترى رجلان من رجل عدا صفة واحدة ثم عاب احدهما المشتريين قبل القصد وقد دفع الثمن فللحاصر ان يقص قدر حقه ويعطي ما يخصه من الثمن وله ان يعطي كل الثمن نصفه عنه ونصفه عن شركه وقد فعل فلما له قد قص نصيبه دون

فيما اذا اشترى
رجلان عدا
صفة ثم عاب
احدهما قبل
القصد

كتاب البيوع

انصب شريكه فدا عدد شريكه كان له قص نصيبه من المبيع وليس لشريكه الرجوع عليه بمقصي عنه من الثمن وانه قال في الاستبراء وحال ابو حنيفة في المسائل الثالث قال ليس للمحصران بشيء يقسم حصته (بموجب نصيبه ح) من الثمن وقول المحصران بدفع جميع الثمن عن نفسه وعن شريكه فدا دفع كان له قص كل المد نصيبه وانصب شريكه قال واذا حضر المبيع كان للمحصران يرجع عليه بمقصي عنه من الثمن

[دليلا] على ان له قص حصته حقه فله قصه ومن معه ح حاش الى دليل وقص نصيب المبيع يحتاج الى دليل في صحته وارجوع عليه بمادفع عنه من الثمن مثل ذلك لانه قصي دونه بغير امره (ادع ح) ويحتاج الى دليل في صحة رجوعه عليه

مسئلة ٢١٩ الاستبراء واجب على المبيع في الجدة وعلى المشتري معا وبه قال الثوري والحنبل والشافعي والحنفي وابن سريج وقال ابو حنيفة واستبراءه ولفه في بيعه لك الاستبراء مستحب للمع وحج على المشتري وانه قال في ١٩٠ انتهى وقال عثمان البتي والاستبراء واجب على المبيع مستحب للمشتري

[دليلا] اجماع الفرة واحد هم و ظاهرها الوجوب وطريقه الاحتياط تقتضيه لان عدد استبرائها واحد وحتمها بالاحلاف وقبل ذلك فيها خلاف

مسئلة ٢٢٠ في حاشية الجارية في مدة احب عدد المشتري حاران يعتقد به في الاستبراء ومكانه ذلك وقول الشافعي ان كان احدا لمبايع ولهما لا يعتقد به وكان للمشتري وحده قصي على فواله لثمة في انتقال المدة فدا به ينتقل معس المدة ومراعى فقد كفاه في الاستبراء وادافا مجموعهما لم يعتقد بذلك

[دليلا] روى عنهم عليهم السلام انه اذا شترى جارية وهي حائض حاران يعتقد بذلك في الاستبراء وهو جماع بينهم لا يعرف فيه خلافا

مسئلة ٢٢١ الاستبراء يكون عند المشتري سواء كانت حاملة وقسيحة ولا يجب المواصلة وهو جعلها عند عدل حتى تستبرأ وانه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك ان كانت وحشة عقل ما قبله ومن كانت حاملة رابعة (داعية) وحش للمواصلة عند عدل حتى تستبرأ ثم بقصها لمشتري

في وجوب
الاستبراء
على باع
و مشتري
في الجارية

في ان الجارية
اذا حاضت في
مدة المبيع
جاء في معتد به
في الاستبراء

في ان الاستبراء
يكون عند
المشتري ولا
يجب المواصلة
عند عدل

[دليلنا] أن المسمى $\frac{1}{2}$ أو حب الاستبراء على المشتري ومنع من وطئها ولا يكون ذلك الأمع نمكته من ذلك ومع المواصلة لا يتم ذلك وروى عنه $\frac{1}{2}$ أنه قال لا تؤتى حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض.

في الاستبراء
بقية الحيض
في الاستبراء
داشتر بها
في حال الحيض

مسئلة ٢٢٢ واشترى حرة في حب حبها خمسة بنية الحيض وأكماه وقال الشافعي لا يحبس بنية وعليه أن يستأف للاستبراء حصة أخرى وه قال أبو حنيفة وقال مالك أن مضي الأول وفيه لا كتر يحبس به.

[دليلنا] إجماع المفرقة وأخبارهم.

في كراهة يوم
سراجه

مسئلة ٢٢٣ بكرة به المراجعة بالنسبة إلى أصل المهر وهو أن يقول بعثت رأس مالي وبيع درهم على كل عشرة وليس ذلك بمسعة المسع وه قال ابن عمرو ابن عباس قال ابن عباس أكره أن أبيع ده ب رده وده دوارده لأنه به لأعادم وقال أبو حنيفة وأشافعي ومالك وأكثر الفقهاء به عدم كراهه وأصح صحيح طلق وروى ذلك عن ابن مسعود وعمر وقال أحمد وأبو حنيفة مع المراجعة باطل.

[دليلنا] إجماع مفرقة فيهم لا يختلفون في ذلك وشر قول ابن عباس روجه في أخبارهم وهي كثره وكراهه في الكتاب الأخير.

أذا اشترى سلعة
بمال إلى سنة
لم يبيعها في
الحال مراجعة
فالمبيع صحيح
وللمشتري
العقد

مسئلة ٢٢٤ إذا اشترى سلعة بمائة أو مائة ثم باعها في الحب مراجعة وأحمر من تمنها مائة وأبيع صحيح لإحلال فإذا علم لمشتري بذلك كان الحياء من أن يقبض الثمن حالا ويرده لمس لانه تدليس وبذلك أصح الشافعي وقالوا لا أصل لمضي المسئلة والذي يوجب على المذهب هذا وقال أبو حنيفة يبرم المسع بماله فدا عليه وكره الثمن حالا لأنه قد صدق وحاحر وقال الأوزاعي يبرم العقود ولو أنشأ في دعة المشتري على الوجه الذي هو في ذمة البايع إلى أجل.

[دليلنا] على أن له الخياران هذا يدل على وعيب لأن مبيع شمس لي أجل لا يمكن يكون راءدا في نمته على مبيع ح لا فيما لم يبيع كان ذلك تدليسا وله رده به.

مسئلة ٢٢٥ : أنا قال بعتك هذه السلعة بمائة ووصيعة درهم من كل عشرة كان الثمن تسعين وإن كان قال بوصيعة درهم من كل أحد عشر درهم كان الثمن تسعين

في بيع لمواصلة
وتفصيلها

فاسقط من رأس المار وهو عشرون الخمس وهو أربعة يكون الثمن ستة عشر درهما وعلى هذا ابتداءً وقول أبي نوري عدي لأنه إذا كان مواضعه عشرة واحدة أضاف المواضع إلى رأس ماله ورأس ماله ما فيجب فيه عشرة فيبقى تسعين ولم يضعه إلى ما سبق في رده ولو قال ذلك لكان الأمر على ما رواه فام، حمل الوضعة على الربح وأضافه ذلك إلى أصله فهو قياس ونحن لا نقول به

مسئلة ٢٢٦ إذا قال هذا على بمائة بعثك بربح كل عشرة درهم فقال اشترت ثم قال غلطت اشترت به تسعين كان البيع صحيحاً وبه قول أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأبو حنيفة والشافعي قولاً واحداً وحكي أبو حنيفة في حاكمه وحكي آخر أنه لا يجوز وقال مالك البيع باطل.

في ماله
البيع باطل
مر بضعه وقال
على سبعة
قال غلط

[دليل] أن المشتري إذا سأل به بعض في ثمن فقد سأل ما ليس به وذلك لا يفسد البيع وإن الأصل صحته ومطالاة محتاج إلى دليل

مسئلة ٢٢٧ إذا ثبت أن البيع صحيح فلم يدرمه (بدرج) عند، أنه الخبز بين أن يأخذه بمائة وعشرة أو يرد والحصار إليه وبه قول أبو حنيفة ومحمد وأبو حنيفة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف يدرمه تسعة وثلاثون درهماً وهو قول الشافعي الثاني وهو قوي لأنه يباعه مرابحة.

إذا اشترى
الفرع السابق
أن البيع
صحيح
وبه الجواب
لا

[دليل] على الأول أن العقد وقع على مائة وعشرة فإذا سأل بمائتين مضافاً في الثمن كان ذلك عيباً له رده أو الرضا به والحصار (والخيار) إليه في ذلك ومن الرضا به دون ذلك فعلياً الدلالة ولو قال له بعثك برأس ماله ورده العشرة وحده كان القبول قول أبي يوسف

إذا سخط من
التمس بعد
لزم العقد كان
عيباً ولا يلزم
حمله إذا كان
مرابحة

مسئلة ٢٢٨ إذا باع سلعة ثم سخط من ثمنه عد لروم العقد وأراد بعه مرابحة لم يدرمه حمله وكان الثمن ما عقد عليه قبل الحصر وكان لحمله حصة للمشتري وبه قال الشافعي وقيل أبو حنيفة يلحق ذلك بالعقد ويكون ثمن ما بعد العقد

[دليل] أن الثمن قد استقر فمن قبل الحصر بعد المزمع يلحق به فعلية الدلالة.

مسئلة ٢٢٩ إذا اشترى ثوباً بعشرة وبعده بخمسة عشر ثم اشترى به عشرة فقد ربح خمسة فإذا أراد بعه مرابحة أحرز بالثمن الثاني وهو عشرة ولم يجب عليه أن يحضر بثوبه

إذا اشترى
ثوباً بعشرة
وباعه بأزيد
ثم اشترى به
عشرة فربح
المال عشرة

وقال الشافعي وقيل أبو حنيفة عليه السلام ان يضر بما قد قدم عليه وهو من بعد الخمسة التي قد ربحها
[دليلنا] انه قد ملك ما كان في حوزة من يجره من يجره ولا يسمي عقد على

عقد لانه لا دليل عليه

إذا قبض
المشتري المبيع
ولم يقبض
الباع الثمن
يجوز له أن
يشتره بغير
شاه

مسئلة ٢٢٠ ان باع عبدا او سلعة وقبض المشتري المبيع ولم يقبض الباع الثمن
يجوز للمبيع ان يشتره منه بدينار ثمن شاء فقد وبسه وعلى كل حال وبه قال الشافعي و
يقال في الصحابة ان عمر بن الخطاب قال له دهب ابو ثور وفي صحبه من رى ان ذلك
لا يجوز وذهب اليه عائشة وبن عباس وفي الفقهاء حديث والاوراعى وابو حنيفة واصحابه
وتفصيل مذهب ابي حنيفة ان له ان يشتره منه بمثل ذلك ثمن او اكثر منه فان اشتره
بأقل منه لم يخل من احد امرين اما ان يكون الثمن مع ما فيه الرب او عما لا يرب فيه
فان لم يكن فمذهب الربا اشتره كيف شاء فلو ربحه ثوب واشتره ثوب واحد حاروا
كان ثمنان فيهما ربا نصرت فان كان الثمن حراما واحدا كالطعام او دابة
لم يجر ان يشتره بدينار من ذلك الثمن كالا و لا حراما وكان النقص كمالا مثل
ان باعه بمائة درهم واشتره بمائة درهم فقام يجره وان كان النقص ورثا مثل ان باعه بمائة
درهم واشتره بمائة درهم لم يجره والحكم ان يبيعه بدينار ويشتره بدينار الى سنة او الى سنة
و يشتره الى سنتين كذا هذا لا يجوز فلو كان حراما حاروا يشتره بدينار الا في
الذهب والورق فان العباس يقتضي انه حرام لكل لا يجوز (لما لا يجوز ح) استحسانا
وهذا هو مقتضى في القصة فدا بمائة درهم لم يجره يشتره بدينار قيمته اقل من مائة
قال في كل موضع قد لا يجوز ان يشتره بدينار من المشتري فذلك عند المذاهب لمأذون
به في التجارة وكذلك مكانه ومدرسه ومصره وكذلك شريكه ان دفع الثمن من هناك
الشركة وبه قول ابو يوسف ومحمد وابو حنيفة وكذلك لا يجوز ان يشتره بدينار المبيع
ولا ولده وحاله ابو يوسف ومحمد ههنا وان كان عبد العبد في يد (ملك خ) المشتري
جازه ان يشتره منه بدينار ثمن شاء قال في حرج العبد عن ملك المشتري بطر فان
حرج عن ملكه يبيع او هبة جاز له ان يشتره ممن انتقل الملك اليه كمن شاء وان حرج
عن ملكه بالموت الى وارثه لم يجر له ان يشتره من وارثه والحال في بعض واحد

وهو إذا كان الجنس واحداً وراد أن ينشربه ماقل من ذلك الثمن كيلاً أو ورثاً أو حكماً
على ما فصلناه.

[دليلاً] قوله تعالى واحل الله البيع وهذا بيع وقوله الان تكون تجارته عن تراض
عنكم وهذه تجارته عن تراض ومن منع منه فعليه الدلالة واكثر احاديثه يدل على ما قلناه
واحتجوا بما روي ان رجلاً باع من رجل حريرة بمائة ثم اشتراها بمائتين ففسخ ابن عباس
عن ذلك فقال دواهم بدراهم متفاضلة دخلت بينهما حريرة وروي يونس بن ابي اسحق
السبيعي عن ابيه عله است ابيع (ارقم ح) قال حدثني ابي الحج ان اقام محبة فدخلنا على
عائشة فسلمنا عليها فقالت من اس ان قلب من لا وفاء كانها اعرصت فقلت لها ام محبة
يا ام المؤمنين كنت لي حريرة فبعته من ربيع اقم ثمان مائة بهم الى عطائه وفي
بعضها الى العطاء فاراد ان يبيعها فاشترتها منه بستمائة لقد افضالت بشي عاشرت ونس
ها بعد احب ري ربيع ارقم انه اصل جهاد مع رسول الله ﷺ الا ان يتوب فقالت ارامت
ان احدثت ان مالي قالت فقله (قوله ح) مالي ومن جاءه موعظة من الله فاستهي فلهما
سلف ورواه ابو اسحق السبيعي عن امرائه قالت جهاد انا وامي ولد ربيع (ان ح)
ارقم فدخلنا على عائشة الحديث (ولحوا) عن حمراء عيشة بن ربيعة عاتبة بنت بقر وام
محبة بن الشافعي هما امرأتان مجهولتان ومعجول اصعب من اصعب المعروف وكان
الصحابي عليه بنت ارقم امرأه معروفة بروحه ابي اسحق السبيعي ولها ولدان فقبح
قلنا ليس الدلام على اولادها وما السلام عليها فدا كذا مجهولة لم تعرف بولادها
قال ان ربي اصل الحر لا يصح من وجه حر وراثته لا يخلو به ان يكون قال ذلك
احتجاده او سمع من النبي ﷺ شي وحلله فكان الثاني فهذا بعض على الصحابي ولا
يقولون (يقول ح) فهو لعول الاول لا يصح الجهاد مع رسول الله ﷺ لانه صادر عن
احتجاده فعلم بذلك بخلان الحر والوصح فان عمرو بن ارقم يدخل فيه فاستد
خلاف من الصحابة على انه لو سلم الحر من كل طعن ام كان فيه دلالة لان المرأة احمرت
ان زنا اشترى العذرة الى العطاء ثم دعها والشراء الى العطاء باطل لانه اجل مجهول
والشراء بعد البيع الفاسد باطل وكذلك يقولو كلاماً فيما كان ابيع صحيحاً يدل على ذلك

احدهما مثل ما قبله و لا حرج في ذلك بجمع الثمن او بجزء

[دليله] ان جميع الثمن لما كان في مذهبهم لم يدر على المشتري عند ان

بيع جدهما سقط عنه بجمعه فمن وجب الجميع فعليه الدلالة

مسئلة ٢٢٥ اذا اشتري من رجل ثمنين فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

يخصه من الثمن فلاحق ربهما بجمعه ولو لم يدر في بيعه و جهل احد عما مثل ما قلناه و

لا حرج له ان يدر

في ان يشتري
اماله يكن
الثمن او يما
يخصه ولا حرج
للبيع

[دليله] ان الجمع مخرج من جهة فمن انبسط له جازر فعليه الدلالة ولا يقدح في

مع العلم ولا يستعمله لا بعض الثمن وهو و لا بد من جازر فلهذا ان كان له الخيار

مسئلة ٢٢٦ اذا اشتري من رجل ثمنين فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

المشتري بجمعه و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

سألته و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

بجمع و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

بجمع و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

بجمع و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

بجمع و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

بجمع و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

بجمع و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

بجمع و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

بجمع و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

بجمع و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

بجمع و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

بجمع و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

بجمع و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

بجمع و لو لم يدر في قدر الثمن فلاحق ربهما مع وان اشتريه من رجل

في اختلاف
المشتريين
في قدر الثمن

فحملناه على انه مع قاء السبعة فربما ان من مسمودين المسمى على شيء قال انما احتلف
المتد بعين ولا سبعة مع واحد منهما و السبعة قائمة بخلاف وترد فهو خير واحد لا يعرفه
ولا يلزم من العصبية وهو مع من مسمودين من عصبية عن تجلس بعد ان عن قول من عند الله
من مسمودين المسمى به شيء قال انما احتلف المسمودين فانقول قول الباع والمبتاع لغير
مسئلة ٢٣٧ [دايلس] في شرط يبحر وان عقد يثبت لاحد الثمن من ان قول

في خلاف
المسمودين في
شرط يبحر
بالفقد

بعثته قد اقول من ان السبعة اوق في ستة فغير ان يسمي والا فليس من يبعثه في اصل
الاحد او في قدره وهكذا جذا ااحده في صفة او في قدره و لا يثبت في الرهن اذا
احتلف في اصفه وفي قدره و لا يثبت في الرهن اذا سمي في اصفه و كذا في الشهادة وهكذا
في صمان المهدي وهو من مسمودين عن الماء شمن منى وقع لاحد في شيء من هذا اقول
قول المبيع مع مسموده في ان هو يثبت من قول واحد ولا يثبت من قول واحد ولا يكون لقول
قول من ينقي الشرط.

[دايلس] عموم الاحاد و واحد منى حتمت المتباينين وانقول قول له بيع وحديث
ان مسمودا يقفه د ثراء المسمى به شيء اذا احتلف متباينين وقول ان يبيع ويشتري
بالصاروهو على عمومه في كل شيء

في احاد الاحاد
في شرط يبحر
عج

مسئلة ٢٣٨ [دايلس] او حتمت في شرط يبحر لبيع قصير يبيع بعثته في حل معلوم وقول
المشتري اني حل محله و قول بعثته بكذا او دد مر وقول اشتريته بكذا و حرم من
كان اقول قول من يبيع عن صاحبه و على من ادعى البيع بالبيضة و بقول له وفي قول ابو
على من يهرسه من صاحبه في الاول ح فيه و جهن و صوته او الصمت مصري
[دايلس] ان لا يحد في العقد لصحة فمن ادعى البيع فمئة الدلاء

في امتناع ان
عن لياح
و ليشري
من تسليم

مسئلة ٢٣٩ [دايلس] في شيء شمن في اذنه و في لاسم الصبي حتى فمض
الشم وقول المشتري لا سلم لشمن حتى فمض لحيه فعلى الحاكم ان يحكم له بيع على
تسلم المبيع ولا يثم بغير المشتري على نفسه شمن بعد ان يحد ان يحد ان يحد ان يحد
وقال الشافعي فيه ثمة في ان احده بغير المبيع وهو صاهر كالأمة و اشاء بغير كذا واحد
منهم مشم قلناه وهو الصحيح عندهم و يثالث (لاح) بغير واحد منهما وقول او حبيبه

كتاب البيوع

على المشتري البيع انه ما اشتراه و كذا ان ادعى العتري انه شترى العجاجة كان عليه لسمه و اذا عدها كان على لبيع الممنوع و لا دحه للجلاب في شيء واحد ولا دليل عليه

في ان لقول
قوله
المشتري عند
الاحتلاف في
مقدار الثمن

مسئلة ٢٢٢ اذا مات المتاع و حثب برئهم في مقدار الثمن او الثمن و نقول قول و نه المشتري مع مذهبهم في مقدار الثمن و قول و نه الممنوع مع لبيعهم و قول الشافعي للجلاب و قول ابو حنيفة ان الممنوع و يدر ثبوت لبيع و اذا و كان في يد و ارث المشتري كان القول قوله مع يمينه .

[دليل] على ان لقول قول و نه المشتري في مقدار الثمن بهما قد عفا على البيع و ادعى ورثته لبيع ثمن أكثر مما داره ورثته اشتري فعلقه لسمه و اذا عدت كان على ورثته المشتري الممنوع و اذا عد على ان القول قول و نه الممنوع في الثمن او الاصل ان لبيع و من ادعى لبيع في شيء عده لسمه و لا لقول لاصل فاعلم ان ادعى على ورثته .
مسئلة ٢٢٣ اذا عد المبيع و من الممنوع لبيع لثمن اعمد و نه قول ابو حنيفة و الشافعي و قول مالك لا يبط

[دليل] انه اذا عد و نه يستحق ثمن و من الممنوع و نه تلف تعدد عليه التسليم فلا يستحق الموضع .

في اطلاق قوله
و ان تلف الثمن
في ثمنه او
كان مبيعاً

مسئلة ٢٢٤ اذا كان ثمن مبيعاً و قد قدس منه و كان من لثمن او عس ما عد الممنوع و نه قول الشافعي و قول ابو حنيفة ان من عد لثمن فهو لثمن و لا ثمن الاثمان درهم او درهمين او درهمين على ثمن لثمن لا ثمن و اعقد
[دليل] انه اذا عس ثمن و عده عده اعمد ان ثمن لثمن المبيعة في حينه و ما لم يثمن او كان ثمن لثمن و لا ثمن و نه قول ابو حنيفة و نه قول مالك و نه قول الشافعي

في حكم بيع
المسك في
الاجعة

مسئلة ٢٢٥ اذا كان ثمن مبيعاً و قد قدس منه و كان من لثمن او عس ما عد الممنوع و نه قول الشافعي و قول ابو حنيفة ان من عد لثمن فهو لثمن و لا ثمن الاثمان درهم او درهمين او درهمين على ثمن لثمن لا ثمن و اعقد
[دليل] انه اذا عس ثمن و عده عده اعمد ان ثمن لثمن المبيعة في حينه و ما لم يثمن او كان ثمن لثمن و لا ثمن و نه قول ابو حنيفة و نه قول مالك و نه قول الشافعي

يمكن حده لا يؤمنه و تعس حتى يصطد فيعده ن انه لا يصح بيعه الا بالن بيعه مع ماله
من القصير او يصطاد شيئاً منه و يبيعه مع ما يبقى فيه فمضى لم يضر ذلك بطل البيع و
قال ابو حنيفة و لا يفي و المعنى لبيع دخل ولم يفعلوا وقد ان اس اس لابي حنيفة و
قال عمر بن عبد العزيز .

[دسب] على حوا معه مع شيء اخر اجماع لفرقة و على طائفة منهم دا ايضاً
ذلك وروى عن ابي حنيفة في بيع حر و هذا عرر و لان صحة بيعه تحتج الى
دليل شرعي

مسئلة ٢٤٦ رابع عدل آتت و قد آتت به صا و ان الصايح الثمن و فليس كان
على المشتري رد لعد على البيع و ان صوة لفرقة و به فليس و اعلم ان من سريخ و قد
او حده اشتري حتى من احد يعني له امساكه على قصص الثمن و ما من ثمنه
مقدماً على الفراء .

[دليل] انه انه قد صه على امساكه و قد لم يكن مقدماً عليه رده الى و كنه
فمن قال له امساكه فعليه الدلالة .

مسئلة ٢٤٧ رابع عدل آتت و قد آتت به صا و ان الصايح الثمن و فليس كان
على المشتري رد لعد على البيع و ان صوة لفرقة و به فليس و اعلم ان من سريخ و قد
او حده اشتري حتى من احد يعني له امساكه على قصص الثمن و ما من ثمنه
مقدماً على الفراء .

مسئلة ٢٤٨ رابع عدل آتت و قد آتت به صا و ان الصايح الثمن و فليس كان
على المشتري رد لعد على البيع و ان صوة لفرقة و به فليس و اعلم ان من سريخ و قد
او حده اشتري حتى من احد يعني له امساكه على قصص الثمن و ما من ثمنه
مقدماً على الفراء .

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء .

مسئلة ٢٤٩ رابع عدل آتت و قد آتت به صا و ان الصايح الثمن و فليس كان
على المشتري رد لعد على البيع و ان صوة لفرقة و به فليس و اعلم ان من سريخ و قد
او حده اشتري حتى من احد يعني له امساكه على قصص الثمن و ما من ثمنه
مقدماً على الفراء .

في حكم ما -
اع عند بيما
فاسداً و فليطبا
و فليس بعد
اكل اللبس

في صحة الحج
و بشرط ان قال
او عيذك من
فان يكد هي
انه هي

في حكم ما لو
قال مع عدك
منه فالف هي
ان على فدان
خسامة

في صحة البيع
والشرط الا
اشترى جارية
بشرط ان لا
يبيها ولا
يحتكها ولا
يطام

کتاب البیوع

لاسمها اولاً بمقتضى اولاً بطلها و جوهذا كان بعد صحيحاً و الشرط بطل و به قال ابن ابي ليلى و المحقق و الحسن الاصرى و قال ابو حنيفة و الشافعى شرح و البيع بطلان و قال ابن ترمذ البيع جائز و الشرط جائز

[دلیل] علی صحه لاج قوله تعالى و حين يبيع و هذا بيع و على بطلان الشرط و به مخالف للكتاب و لا يجوز كل شرط بعده فهو صحيح و ابي و بن عاصه اشترت ريرة بشرط ان ياتي و ما بين و لانه لمواليه و حر النسي من البيع و اهل الشرط و به بعد المتيقن و ما بين قوام شروطه و لو كانت في الامارة كل شرط ليس في كتاب الله بطل كتاب له حق و شرحه و انق

مسئله ۳۵۰ اذا اشترى حذيرة زرع و سدد له فصدقه و (زوج) عتقه به بعد ذلك و القيس و لم بعد عتقه و لا يصح شيء من تصرفه فيه، مثل البيع و الهبة و الوقف و غير ذلك و يجب عليه ردّها على الراجح بجميع ما في المصنف منه و به و ان في وقف او حنيفة بذلك، لقولهم و صح تصرفه فيه و يجب على كل واحد منهما و صح بذلك و رد البيع (المبيع خ) على صاحبه.

[دلیل] علی ذلك انه اذا كان مع فساد فبطل لا و ان كان ربا و سلم يزل فكل من تصرف و ماله غير منه بعد ان لا يصح صرفه لانه لا دليل على صحته

مسئله ۳۵۱ اذا اشترى حذيرة يبيع و سدد فصدقه و به لا يملكها و يجب عليه ردّها و عليه ان كانت ثرا عشر قيمتها و ان كانت ثرا عشر عشر قيمتها و قال الشافعى ان كان ثرا ثرا فمهر مثله (مشرح) اثبت و قال ابو حنيفة ان كان ثرا الاثنا عشر [دلیل] احمد عا و عرفه و حرهم و به و ان كان مخصصاً عن لائمة عليهم السلام و اجماعهم حجة.

مسئله ۳۵۲ اذا حبس و تمت بولد كان اولد حتى يلاحق و على الواصي قيمة الاولد يوم سقط حبسه و قال الشافعى و قال ابو حنيفة يوم تمت كما كان كما حار [دلیل] علی ذلك و جمع علی و حوب قيمته يوم سقط و لا دليل على و حوب قيمته يوم المات كمة و الاصل من ثمة لائمة من ادعى ذلك فعليه الدلالة

اذا اشترى
حذيرة زرع
فصدقه به
القيس و لا
يصح تصرفه

اذا اشترى
حذيرة يبيع
فصدقه به
لا يملكها و عليه
ان كان ثرا ثرا
فمهر مثله

اذا حبس و تمت
بولد كان اولد
فما عليه يوم
تمت

مسئله ۲۵۳ داملت هذه الحذرية فيما بعد عقد صحيح و كتاب ولدت منه ، لعقد
الاستدقني بكون مولده ولدت هي في قول لا خدعها من قدامه ولثي ال لا نصير
ام ولده ،

فإنه لا يمكن أن يكون
بعضها والآخر
بأنه قد انقسم
فإنه لا يكون
أحد

[دلیلیا] اس کے والد متوفی ومنتقلہ است الیہ . تاثر عا کو حجت اس سے وہ ام ولدہ
(روح) لا صاھر للعقبۃ الشرع بقضیہ ومن بعد وفاتہ ولدان

مسئله ۴۵۲ ادا شتری من، حلیماً د شریک له مې عمې المشتری ان، متفه کان
 اقمند صحیحاً و الشرط صحیح و هو الذی ان علیه ا و یوم و کتبه دوی او نو عمه
 انه فی الشرط فسد و اسمی صحیح حلیه مری و ح مد عمه و الذی هو المشهور و قال
 ابو حنیفه الشرط فاسد و اسم المسم فاسد،

في مجلة البوح
و سرط ان
سرط ان م
حين العليان
بمختلفه

[دلیل] قوله **فَلَا أَمْرٌ** من غير شرط ولا له عطف من كتاب ولا جماعه ولا اجماع.

مسئله ۴۵۵ ادب و دانشی بسیار مدد معلومه حد المیع و است
الشرط و انكاف راجع به و شناسی ر اونی مدد و مافقه معلومه صح المیع و الشرط
و نه قال الادراعی و حمد از سحق خ و محمد بن اسحق بن خزیمه و قال مالك بن
فی مدد بسرره كالسوم و الیه من و فر و حیدمه و ان و فی لا یصح الیه فی جمیع باث
[دلیل] قول امی ایضا ایضا مبنی عمد و و صهم و و الشرط و لا یصح الیه فی جمیع
منه فی الشرع من کتاب اوسنه از حجاج و الاصل حور و و روی حدیث عن عبد الله بن عباس
من رسول الله ﷺ حملا و انشرط حملا و ای اهله المدینه و عباد و علی حور و

اذا جاء داراً
واستوى بيكونها
لنفسه حرة
مجموعه ۲۵
نسخ ورس
اندر خط

مسئلة ٢٥٩ اذ في بيتك هذه لدر و حزنك هذه لدر لا حري في جمع من البيع
والاحرة في صفة واحد كالم صحيح ونست اليه ولا حرة وهو اصح واولى الشافعي و نقول
لا حراهم بطلان.

على سيرة النبي
و لا تجارة الا
باعتدال او حر
خبرني بهاتف
والحمد

[دليل] ان السبع والاحرام مساحان فهو اظنهم في حال الاحتجاج فعله اذ لا.
مسئله ٢٥٧ ادعوا ان السبع مساحان في كل مرة مع وجوده هناك يكون
قبلا لا يكون قد عقد الحبو واشتد وهو شعر لان مع سندر اشعر حاد ولا يجوز مع سندر

ففي يوم الأربعاء
بمصر ط ١٠٠٠

كتاب البيوع

المحظة لانه في خلاف كان البيع صحيحاً ووجب عليه ان يحصده له و قد ادوا الحق
المرورى فيه قولان أحدهما بطلان والثاني يصح ان لا يبيع و حارة في صفقة واحدة
وقال غيره لا يصح هذا قولاً واحداً.

[دليله] انه لا مانع يمنع منه في الشرع والاصل حواراه واصاً قوله في البيع المؤهون
عند شروطهم وهذا شرط.

في ان ما يباع
كيلا لا يصح
بيعه جزأه

مسئله ٢٥٨ ما يباع كيلاً لا يصح بيعه جزأه وان شوهه و قال الشافعي اذا قل
بعثت هذه الصرة وقد شاهدها بشئ معلوم كان صحيحاً

[دليله] حجاج لفرقة واحدهم ولا احدهما على انه اذا باع كيلاً لا يصح البيع ولم
يبدل دليل على انه اذا باعه جزأه كان صحيحاً.

في حواريج
كل قير من
الصرة يدرهم

مسئله ٢٥٩ اذا قل بعثت هذه الصرة كل قير يدرهم صح البيع و به قال الشافعي
وقال ابو حنيفة لا يصح.

[دليله] قوله تعالى و احل الله البيع والاصل اصاً حواراه و المانع يحتاج الى
دليل

في صفة له ح
اد الى ملك
صرة الفره
من هذه الصرة

مسئله ٢٦٠ : اذا قال بعثت عشرة اقعة من هذه الصرة فكذا صح البيع و به قال
الشافعي وقال داود لا يصح
[دليله] الآية ولا مانع يمنع منه.

فيما اذا قال
بعثت من هذه
صرة كل
قير يدرهم

مسئله ٢٦١ ان قال بعثت من هذه الصرة كل قير يدرهم صح البيع اذا لم يرد
من التعيين و ان اراد التعيين لم يصح لان البعض مجهول و قال الشافعي لا يجوز و لم
يفصل

[دليله] على حوار ما فدها ان لاصل حواراه و الآية نس عليه والمانع يحتاج
الى دليل

في عدم صحة
جزء من الصرة
مشاهة

مسئله ٢٦٢ ان قال بعثت نصف هذه الصرة او ثلثها او ربعها لا يصح البيع و قد
الشافعي يصح.

[دليله] ما قدمناه من ان ما باع كيلاً لا يصح بيعه جزأه وهذا يبيع من غير كيل

فوجب ان لا يصح

مسئله ٢٦٣ : اذا قيل بعثت هذه الدار كذا دراع بدينار كان حايراً وانه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجوز.

في صحة البيع
او بدينار كل
درع بدينار

[دليل] الآية ودلالة الاصل والمنع محتاج الى دليل

مسئله ٢٦٤ : ان في هذه الدرمة دراع وقد بعثت عشرة درع منها، مكداً كان حايراً وانه قال الشافعي وقيل ابو حنيفة لا يجوز

د قال هذه
لدرع اربع
وقد بعثت
عشرة درع
منها كان حايراً

[دليل] الآية ودلالة الاصل والمنع محتاج الى دليل

والا فرق بين يقول بعثت عشرة درع وبين ان يقول عشرة درع من مائة

مسئله ٢٦٥ : اذا قيل بعثت من هذه الدار عشرة درع من موضع معين الى حيث ينتهي كان البيع صحيحاً وللشافعي فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني انه لا يصح.

في جواز بيع
عشرة درع
من موضع معين
من الدار

[دليل] انه باع جزء معلوم من موضع معين فيجب ان لا يصح منه باع لآيه

ليس بمجهول

مسئله ٢٦٦ : درع در عا معينة من ثوب كان لبيع صحيحاً مثل ما قلناه في الدار واحتلف اصحاب الشافعي وقيل بعضهم مثل ما قلناه واليه ذهب ابن القفال في التقريب و

في صحة بيع
درع معين
من ثوب

احتضاره ابو الصيب الطبري وقال بعضهم لا يجوز ذكره ، والعلمان من انقص

[دليل] الآية ودلالة الاصل والمنع محتاج الى دليل

مسئله ٢٦٧ : اذا قيل بعثت هذا لعم مع الصرف كل رطل بدينار كان حايراً وقيل الشافعي ان كان وربك واحد منهما معلوماً ، من يكون الطرف رطلاً او سدساً او

في بيع لعم
مع الطرف

عشر دلت كان حايراً وان لم يكن كذلك فمثل العقد لآيه اذا باع مائة رطل يوجب ان يكون مقداره المبيع من كل جنس الذي جعل انتم في مقابلته معلوماً وهذا مجهول

[دليل] الآية ودلالة الاصل والمنع محتاج الى دليل

مسئله ٢٦٨ : اذا اشترى من رجل عشرة اقعة من صبرة فكالها على المشتري و قصها ثم ادعى المشتري انه كان تسعة كان القول قول البايع من نفسه وللشافعي فيه قولان

في اختلافهما
في المقدار
بسد الكيل

احدهما وهو الصحيح مثل ما قلناه والثاني ان القول قول المشتري مع نفسه

كتاب البوع

[دليلاً] ان المشتري قد قس حقه في الصهر وانما يدعى الخط في الكين فعليه

البينة .

مسئلة ٢٦٩ احارة العجل للصراب مكره وليس بمحضور وعقد الاحارة عليه غير فسد وقال مالك محذور ولم يكرهه وقال ابو حنيفة و بشافعي ان لاحارة فسد والاحرة محظورة .

[دليلاً] ان اصل الاحارة من ادعى المحضر والمبيع فعليه الدلالة وما كراهية ما قلناه فعليه اجماع لفرقة واحكامهم

مسئلة ٢٧٠ بصر ما لا يؤكل لحمه لا يجوز اكله ولا بيعه و كذا ثبت متى ما لا يؤكل لحمه ولذا شافعي فيه وجهان .

[دليلاً] اجماع العرفه واحكامهم فانها تنص د كذا النسخ وام المسمى فيه بحسن عندنا وما كان يحرم لا يجوز بيعه ولا اكله الاحلاف

مسئلة ٢٧١ : بصر ما يؤكل لحمه اذا وجد في حروف لد الحاجة الميئة و كذا في الجلد الموافق وانه محذور اكله و بيعه و المشافعي فيه وجهان احدهم مثل ما قلناه و الثاني لا يجوز .

[دليلاً] اجماع لفرقة واحكامهم بدلالة اصل وقوله تعالى و حلال الله لبيع والمنع يحتاج الى دليل

مسئلة ٢٧٢ من دود القر يجوز بيعه ولذا شافعي فيه وجهان

[دليلاً] الآية ودلالة اصل والمنع يحتاج الى دليل

مسئلة ٢٧٣ يجوز بيع دود القر و بيع الجمل اذا رآها ثم حتمت في بيته و حسنه فيه حتى لا يمكنها ان نظرت ثم يعقد البيع عليها وبه قول الشافعي و ابو حنيفة لا يجوز بيع دود القر ولا بيع النمل .

[دليلاً] الآية والممنع يحتاج الى دليل

مسئلة ٢٧٤ لا يجوز بيع العمد الا بق معردا و يجوز بيعه مع سلعة اخرى وقول الفقهاء بأسرهم لا يجوز بيعه ولم يفعلوا وحكى عن ابن عمر انه جاز به وعن محمد بن

سيرين انه قبل ان لم يعلم موضعه لم يجر وان عبد موضعه حذر

[دليلاً] على منع بيعه منفرداً جماع لفرقة ولانه لا يفتقر على تسليمه ولانه بيع العرر وما حوازه مع السلعة الأخرى فجماع الفرقة ودلالة الأصل والمنع يحتاج الى دليل

مسئله ٢٧٥ اذا باع انسان ملك غيره بغيره كان البيع اطلاقاً وقدر الشافعي و قال ابو حنيفة بغيره البيع ويقف على حازة صاحبه وبه قال قوم من اصحابنا [دليل] اجماع الفرقة ومن حايث منهم لا يعتد بقوله ولانه لا خلاف انه ممنوع من التصرف في ملك غيره والبيع تصرف وانما روى حنيفة عن ابي عبد الله عليه السلام انه يبيع ما ليس عنده وهذا هو روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن حذيفة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا طلاق لا فيم يملك ولا غنق الا فيم يملك ولا بيع الا فيم يملك فبيعت في غير الملك ولم يفصل.

في بيع مال الغير

مسئله ٢٧٦ لا يجوز بيع الصوف على ظهور النعم منفرد وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك والبيهقي بن سعد يجوز

في بيع الصوف على الظاهر

[دليلاً] اجماع الفرقة ولانه بيع لغيره و روى اس عمار ان ابا عبد الله عليه السلام يبيع ان يبيع الثمرة حتى يذهب صلاحها او يبيع صوف على ظهره واليه يدين على فساد المعصية عنه **مسئله ٢٧٧** المسك طاهر يجوز بيعه وشرائه وبه قال اكثر الفقهاء وفي الناس من قال لجس لا يجوز بيعه لانه دم

في المسك

[دليلاً] النجاسة حكم شرعي ولا دلالة في الشرع على نجاسة المسك وروى ابو سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اطيب الطيب المسك ولا خلاف ان النبي صلى الله عليه وسلم كان تطيب به ولم يكن يتطيب بالمحذات

في بيع المسك في خاره

مسئله ٢٧٨ يجوز بيع المسك في فوره ولا حوص (الا حود ح) ان يفتح ويثهد وبه قال اس سريح وقيل بقي اصحابنا في لا يجوز بيعه في فوره حتى يفتح [دليلاً] الآية ودلالة الأصل والمنع يحتاج الى دليل

في بيع الاغص وشرائه

مسئله ٢٧٩ يجوز بيع الاغص وشرائه سواء ولد اعمى او عمى بعد صحة وبه

قال «وحنيفه وقال الشافعي ان كان ولد اعمى فلا يحدور بيعه وشرأؤه في الاعيان من يوكى وان كان بصيراً ثم عمى فان باع شيئاً او اشتراه ولم يكن راد فلا يحدور بيعه وشرأؤه وان كان قد راد فان كان الرمان يسيراً لا يتغير في العادة او كان الشيء مما لا يقصد في الزمان الطول بل مثل الحدود والرصاص حارسه فان وحد على ما اد فلاحيار له ون وحد متعبراً كان الحيار وان كان الرمان تطول والشيء مما يتغير مثل ان يكون عدلاً صغيراً فكبير او شجرة صغيرة فكبرت فان بيعه لا يحدور لان البيع (المبيع ح) محذوف الصفة هذا اذا قال ان بيع خيار الرؤية لا يحدور واذا قل انه يحدور ببيع حذر الرؤية فعليه وجهان أحدهما لا يحدور لان بيع خيار رؤية يتعلق برؤيته وهذا لا يصح في الاعمى والثاني يحدور ويؤكد من يصفه في رصه قصه وان كرهه فيح البيع.

[دليله] قوله تعالى واحذروا البيع ولم يحسن وقوله واشهدوا اذا باعتم واولو عرقوا وايضاً فان جماعة من الصحابة كفوا ولم يقر احد انهم سمعوا من البيع واولو معوا بالنقل ذلك

في صحة البيع
اذا زاد في
الصفة برفقة
المشتري

مسئلة ٢٨٠ اذا باع شخص سراً مبيع ومواظبه وهو ان يريد في السلمه ليقضى به المشتري فاشترى به صاحبه المبيع بالاحلاف والاشترى المشتري الحاد وحلف صاحب الشافعي في ذلك فقال انواحق المرورى مثل ما قلناه ومنهم من قل للاحيار له وهو قول من ابي هريره وظاهر قول الشافعي.

[دليله] ان هذا بدليس وعيب وحجب ان ثبت الحذر مثل سائر العيوب وان قلنا انه لا خيرة له كان قويا لان العيب ما يكون بالمبيع وهذا ليس كحديثه ولله ح والمشتري حكمه به فيما اشترى به دون حكم غيره واذا اشترى عصى شرأؤه.

في جواز بيع
حاصر لباد

مسئلة ٢٨١ لا يحدور ان يبيع حاصر لباد سواء كان بالنس حاجة الى ما معهم ولم يكن لهم حاجة فان حالف انهم وهو اصهر من مذهب الشافعي وفي صحاحه من قل اذا لم يكن لهم حاجة الى ما معهم حذر ان يبيع لهم

[دليله] عموم الحذر في انتهى عن ذلك من قوله لا يحدور حاصر لباد

في تلقي
الربحان

مسئلة ٢٨٢ تلقى الربحان لا يحدور فان تلقى واشترى كان البيع بالختيار

ورد السوق إلا أن ذلك محدود بأربعة فراسخ فإن زاد على ذلك كان جلباً ولم يكن به بأس
وللشافعي فيه قولان أحدهما لا يجوز ولم يحده والثاني ليس له الخيار.

[دليلك] إجماع العروة واحد هم وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ نهى عن تلقى
الرجل من تلقى متفق وشتره فحسب السلعة بالخيار إذا ورد السوق وهذا هو

مسئلة ٢٨٣ ذكره لبيع والسبع في عقد واحد وليس بمحظور ولا فاسد وهو
أن يبيع دار على أن يعرض المشتري ألف درهم أو قرصه البيع ألف درهم وليس ذلك
بمحظور وقال الشافعي ذلك حرام.

[دليلك] إجماع العروة واحد هم وإيضاً الأصل الإباحة والبيع يحتاج إلى دليل
وأيضاً البيع صحيح لا يراد والقرض صحيح مثله فمن ادعى أن الجمع بينهما فاسد
فعليه الدلالة.

مسئلة ٢٨٤ من أقرض غيره مالا على أن يأخذه في بلد آخر ويكتب له به سفينة
(سفينة) كان حراماً أو قال الشافعي إذا شرط ذلك كان حراماً.

[دليلك] إجماع العروة واحد هم وإيضاً الأصل الإباحة والبيع يحتاج إلى دليل
مسئلة ٢٨٥ يجوز أن يقرض غيره مالا ويرد به (عليه خ) خيراً منه من غير

شرط سواء كان ذلك عادة أو لم يكن وإن قال أكثر أصحاب الشافعي ومنهم من قال إذا
كان ذلك عادة لا يجوز.

[دليلك] أن أصل حواره والبيع يحتاج إلى دليل وعليه إجماع العروة واحد هم.
مسئلة ٢٨٦ إذا شتر في القرض أن يرد عليه أكثر منه أو أحود منه فيجوز لا يصح

فيه إجماعاً مثل أن يقول أقرضك ثوباً مثوبين كان حراماً وهو مذهب أكثر أصحاب الشافعي
وقال أبو علي في لأصح يجوز ذلك كما يجوز في البيع

[دليلك] إجماع العروة أيضاً قوله **لَقِيلَ** كل قرض حرمعة فهو
مسئلة ٢٨٧ إذا لم يحده من القرض بعينه وحده عليه مثله وعليه أكثر أصحاب

الشافعي وفيهم من قال يحسب عليه قيمته كالمثل. [دليلك] أنه إذا قضى مثله برئت دعوته وإذا رد قيمته لم يبدل دليل على مرائتها و

في كراهة
البيع والسلف
في عقد واحد

في حواره
لا فاسد من
أن يأخذه في
بلد آخر

في جوارده
القرض غير
مذموم في
شرط

في حرمة
شرط الإعادة
في القرض

في وجوب
رد الدين إذا
بهم بعد مال
القرض

ايضاً والذي احده عين مخصصة لمن نقل لى قيمته وعليه دلالة

كلمة بوع
اسلم به بوع
اقراصه

مسئلة ٢٨٨ كلما يصعد الوصف و يفتح السلم فيه بحدود اقراسه من المكمل والمورون والمندروع والحيون وعمره وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يحدود لقرص في الثياب ولا في الحيوان ولا يحدود الا فيما له مثل من لمك ل والمورون.

[دليلا] عموم الاحكام في جوار القرم والحد على فعله والتخصص يحتاج الى دلالة وايضاً الاصل الاباحة والحد يحترج الى دليل

في جوار
اسلم من بوع

مسئلة ٢٨٩ بحدود استقرار الحجر وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يحدود و قال ابو يوسف يحدود ورأى وقال محمد يحدود عدداً

[دليلا] عموم الاحكام في جوار القرم ودلالة الاصل وبه هو اجماع قال لاس يستقرصون من عهد النبي ﷺ الى يومنا هذا من غير تمايز بينهم ومن حارب خلاف الاجماع.

في اقراس
لجوارى

مسئلة ٢٩٠ لاس لاصحابنا من في جوار اقراس الجوارى ولا اعرف لهم فيه فتب والذي يقتضيه الاصول انه على الاباحة و يحدود ذلك سواء كان ذلك من احسن او من دنى رحم لها ومضى اقراسها ملكها المستقرص اعرض و يحدود له وصفتها ان لم تكن ذات رحم محرمة وبه قال داود ومحمد بن جرير والطبري وقال الشافعي يحدود اقراسها من دنى رحمها مثل ايها او اخيها او عمها او جاريها لانه لا يحدود اقراسهم ومثله فاما لأحسن ومن يحدود له وطنها من اقراسه فلا يحدود قولاً واحداً

[دليلا] ان الاصل الاباحة والحد يحترج الى دليل وايضاً لأحد التي رويت في جوار القرم والحد عليه عامة في جميع الاشياء لاما اخرج الدليل وايضاً روى عن النبي ﷺ انه قال لاس مسلطون على هؤلاء وقال لا يحل من امره مسلم الا يطيب نفس منه وقال الله تعالى اوفوا بالعقود والقسم عقد بلا خلاف

في ان مال القم من
يملكه بالقبض

مسئلة ٢٩١ المستقرص يملك القرم بالقبض ويختلف أصحاب الشافعي في ذلك فمنهم من قال مثل ما قلناه ومنهم من قال يملك بالتصرف فيه [دليلا] على انه يملك بالقبض انه اذا قبض جازله التصرف فيه فلولم يملكه لم

يجزله التصرف فيه.

مسئلة ٢٩٣ يجوز للمقرض ان مرد مال المقرض على المقرض بالاخلاف واما المقرض فعندما ن له الرجوع فيه ولاصحاب الشافعي فيه قولان احدهما مثل ماقدسه و منهم من قال ان قلنا بملك المقرض فليس له الرجوع وان قلت بملك المقرض فليس له الرجوع بعد التصرف.

في هذا المقرض
باعتزام لاوم

[دليل] انه على ماله (مذكرة -) فكان له الرجوع فيه لان المنع يحتاج الى دليل.

مسئلة ٢٩٤ من كان له على غيره دين من ثمن متاع حلال و احره او صدق فحفظ منه شيئاً او حط جميعه كان حراماً وان احله لم يضر مؤحلاً ويستحب له الوفاء به سواء كان ذلك ثمناً او احره او صدق او كان قرصاً وارش حنابلة وان انفق على الرادة لم يفسح ولم يثبت وان حص من الثمن شيئاً او حط جميعه كان بائناً براء ولا يلحق بالعقد ويأون اراء في الوقت الذي اراء فيه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة التأجيل يثبت في الثمن و لا احره و الصدق و يدحق بالعقد و كذا في الرادة و اما الحط فيمنع عنه فان كان لبعض الثمن لحق بالعقد و امكن لجميع الثمن لم يدحق بالعقد و كان اراء في الوقت الذي اراء منه قال و اما في الدين من جهة المقرض او ارض له فانه لا يثبت فيهما التأجيل ولا الرادة بحال و قال مالك يثبت التأجيل في الجميع من الثمن و لا احره و الصدق و المقرض و ارض الحنابلة و قال في الرادة مثل قول ابي حنيفة.

في جواب اراء
لدين متاعاً

[دليلاً] انه اذا ثبت الحق باحد الاسباب المتفق عليه فالرادة عليه و العاقبة به

يحتاج الى دلالة والاصل عدمها.

مسئلة ٢٩٥ لا يصح بيع الصبي وشرؤه سواء عدل له فيه الولي او لم يدين وبه قال الشافعي و قال ابو حنيفة ان كان يدين الولي صح وان كان يعير اذنه ووقف على احراره الولي [دليلاً] ان البيع و الشراء حكم شرعي ولا يثبت الا شرع وليس فيه ما يدل على ان بيع الصبي و شراؤه صحيحان وايضاً قوله لا يملك رفع القلم عن ثلثة عن المحمدين حتى يعق وعن الصبي حتى يسلع وعن التيمم حتى يستنصف

في عدم صحه
بيع لصبي

مسئلة ٢٩٥ الولي اذا كان فقيراً حار له ان ياكل من مال التيمم اقل الاخرين

في اكل يولى
من مال التيمم

من كذبته او احرقه مثله ولا يجب عليه القضاء ولشافعي فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه
والثاني ان عليه القضاء.

[دليلاً] قوله تعالى ومن كان فقيراً فليأكل مما كسبته يديه ولم يوجب القضاء

في عدم صحة
شراء العبد
بغير ادنى ماله
في رهنه

مسئلة ٣٩٦ لا يصح شراء العبد بغير ادنى ماله يضمن في ذمته ومنه قال ابو سعيد

الاصطخري من صحاح الشافعي وقيل ان ابي هريرة صح

[دليل] قوله تعالى عمداً مملوك لا يقدر على شيء والبيع من حيلة الاشياء

فوجب ان لا يكون قدراً عليه.

في العبد اذا
ارسله المولى
في التجارة
فركبته يضمن

مسئلة ٣٩٧ اذا دن المولى العبد في التجارة فركبته يضمن وان كان ادن له في

الاستدانة قضى مما في يده من المال وان لم يكن في يده كان على المولى لقضاء عنه و

ان لم يكن ادن له في الاستدانة ان ذلك في ذمته مضارب به اذا عتق وقيل للشافعي متى

ادن له في تجارته فركبته يضمن وان كان في يده مال قضى عنه وان لم يكن في يده مال

يقضى عنه كان في ذمته يضمن به اذا عتق ولا يباع فيه وقيل بوجوهة يباع العبد فيه

اذا طالبه الغرماء ببيعه.

[دليلاً] اجماع الفرقه واحكامهم وردد كراهه ويصافقون ان العبد لا يملك

اذا دن له في التجاره فركبته يضمن ولا يجوز ان يباع فيه لانه مملوك امير ولا يجب بيعه و

القضاء به يحتاج الى دلالة والشرع حيل منه والاصل برأئه لدمه

في اقرار العبد
على نفسه
بجناية

مسئلة ٣٩٨ اذا اقر العبد على نفسه بحمالة توجب القصاص او ائخذ لا يقبل اقراره

في حق المولى ولا يقتض منه مدام مملوك ومنه قال رفرد المردني وردد وابن حزم و

قل ابو حنيفة ومالك والشافعي يقبل اقراره ويقتض منه

[دليلاً] اجماع الفرقه ويصافقون اقراره على نفسه يقتض اقراره على امير لانه مملوك

المعروف اقراره يوجب القصاص كان ذلك اقراراً بملوك من العبد فيجب ان يكون

بطلان.

في اقرار العبد
بسرقة

مسئلة ٣٩٩ اذا سرقة العبد بغيره لا يقبل اقراره وقيل الشافعي يقبل

اقراره قولاً واحداً ونقص يده

كتاب الیوم

[دليلنا] مناقشته في المسئلة اولاي سواء.

مسئله ۳۰۰ د ا و ب عددان او ق د تلعب المل لايفضل اقراره وقال الشافعي ان كان
تالما فيه وجهين احدهما مثل مقلده وهو الصحيح عندهم والثاني بقول اقراره.

في انا المبد
اذا القرى سال
لا يقبل القرارة

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

مسئله ۳۰۹: انا اقر العبد بمال في يده لغير سيده لا بفعل اقراره و قال ابن سريج فيه قولان وفي صحابه من قال لا يفعل اقراره فولاو حذاً [دليله] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء

طی ایام سید ادا
الکریم سال فی
اذا صبر حقیقه
لا یقبل

مسئله ۳۰۳ بخور مع كلاله الصدوح على قنيتها قيمتها اذا كانت معلومة ولا بخور مع كلاله المعلم على حاله وفيه وجوه ومبادئ بخور مع الكلاله مطلقا لانها مكروه في باعه صح البيع ووجوب الثمن وان اطلعته من غير قيمته وفي الشافعي لا بخور مع الكلاله معلومه كاتب وغير معلومه ولا يوجب على قنيتها قيمه

فی جوارہ نایع
کتاب الفہام

[دليل] إجماع المعرفة فيهم لا يحتفلون فيه ويدل على ذلك بقوله تعالى و
احذر الله السخ وقواه إلا من تجارة عن راس ولم يفسد وروى حازان النسي ^{السنن}
في عن نمر الخدم والسور لا تلب العبد وهذا من.

مسئله ۴۰۴ بحور احرازه کلمه الصید و اختلاف اصحاب لشافعی و منهم من قال لا بحور احرازه مطبق، وهو الصحيح عندهم و منهم من قال بحور احرازه ذهب لیه و ابن سیرین بن القاسم فی التخلیص (التلخیص خ).

في جوار اجارة
كلب الضيف

| داخله | ١ قد دلت على خوار بيده و كان من قاتل بحور بيده قاتل بحور احراره.
 مسئله ٢٠٢ بحور اقسامه انكلم لحقه اذوت و لاسحاب الشافعي فيه قولان
 احدهما مثل ما قبله وهو الصحيح عند محصلهم ومنهم من قال لا يحور لان اسمه حصت
 كلب الصيد والماشية والاربع.

فی جوار احسان
الکلب لعنف
لوت

[دليلنا] اجماع الفرقه واخبارهم.

مثله ٢٠٥ بجوارقتهاء الكلم لخدمه الماشية والحرث او لصيد ان احتاج اليه
وان لم يكن له في الجبل ماشية ولا حرث ولا صاحب لاشاعى فيه قولان احدهما مثل مقلته

على جوار الاختلاف
الكلبي نلاحظ
المشقة

كتاب الخلاف

والثاني انه لا يجوز وقتلوا في تربية الحر وهو فرح الكلب امصاً وجهان
[دليلاً] طواهر الاحمد ولان لاصل لاجحة والمتبع يحتاج الى دليل.

مسئلة ٣٠٦ القرد لا يجوز بيعه وقال الشافعي لا يجوز بيعه

في عدم جواز
بيع القرد

[دليلاً] اجماع الفرقه على عدم صحه ما كان كذلك لا يجوز بيعه بالاتفاق.

في عدم جواز
بيع القرد
الا بجم

مسئلة ٣٠٧ لا يجوز بيع امرأت الابق اجماعاً والاسود عندنا مثل ذلك سواء

كانت كسراً او صمدراً وقال الشافعي انه رميه على وجهين

[دليلاً] اجماع الفرقه و حارم فانه عامه

في عدم جواز
بيع السموخ

مسئلة ٣٠٨ لا يجوز بيع شيء من السموخ مثل القرد والحسبر والذئب والتملح

والارنب و ادب والغيل وغير ذلك مما سميه وقال الشافعي كلها متنع به لا يجوز بيعه
مثل القرد والفيل وغير ذلك.

[دليلاً] اجماع الفرقه و اصلاً قوله لا يجوز بيع شيء من السموخ ثبت حرم ثمنه وهذه

الاشياء محرمه المصحح بالاحلاف الا لثمنه فان له حلالاً وهذا من

في ذوات
الحيوان لا يمكن
تطهيره ولا
يجوز بيعه

مسئلة ٣٠٩ اكرت المحسن لا يمكن تصهيره بالحن واحتمل اصحاب الشافعي

فيه فقر او اسحق المروري : ان العباس بن سريج يمكن غسله وتطهيره وهل يجوز
بيعه فيه وجهان والصحيح عندهم انه لا يجوز بيعه او على من ابي هريره في الاصحاح من
اصحابنا من قال لا يصح غلته كالسمن.

[دليلاً] ا قد سلمه بعدسته ، الاتفاق وطريق تطهيره الشرع وليس في الشرع ما

يدل عليه

في جواز
بيع سرجه
ما يؤكل لحمه

مسئلة ٣١٠ سرجه ما يؤكل لحمه لا يجوز بيعه وفي ابو حنيفة لا يجوز بيعه الا بالحن

وقال الشافعي لا يجوز بيعها ولم يفصلا

[دليلاً] على حوا ذلك انه صاهر عندنا ومن منع منه فانما منع لمعاقبته ويدل

على ذلك بيع اهل الامصار في جميع الاعصار لم يمنعهم وتمتعهم (شاههم ح) ولم يجد
احداً اكره ذلك ولا خلاف (مخالف ح) فيه فوجبان يكون حايبر او اما المحسن منه عند لالة
اجماع الفرقه وروى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال ان الله تعالى اذا حرم شيئاً حرم ثمنه وهذا محرم

بالاجماع فوجب ان يكون بيعه محرماً.

في عدم جواز
بيع الخنزير

مسئلة ٣١١ لا يجوز بيع الخمر منه قبل ان يشاعق وقيل ابو حنيفة يجوز ان يوكل
دمياً ببيعها وشرائها.

[دليله] اجماع العرفه وايضاً روى عن عائشة انها قالت ان انسى ^{في الفقه} حرم لتجارة
في الخمر وروى عنه انه قال ان لدى حرم شره حرم بيعه وروى ابن عباس (ورج) ان
رسول الله ﷺ اثناء حمر ائيل فقل بمحمد ان لئيل احمر وعصره ومعتصره وحملها
والمحمول اليه وشربها وبيعها ومشتبها وسقيها وروى حمرانه سمع رسول الله ﷺ
عم الفتح بمكة يقول ان الله ورسوله حرم مع لخمرو لميته والحمرون والاصنام فقبلوا
رسول الله ﷺ فرائد شعوم المشركه فله معنى هذا من ومنه ان الحلو يستصح
بها الناس فقل لا هو حرام ثم قال قال رسول الله ﷺ ان الله لم يحرم عليكم شعورهم حملوها
ثم بيعوها فاكلوا ثمنها.

في جواز
الزيت لغير
الاستصباح
لحم السمكه

مسئلة ٣١٢ يجوز بيع الزيت المحسن لمن يستصح به تحت السماء وقال ابو حنيفة
يجوز بيعه مطبقاً وقال مالك والشافعي لا يجوز بيعه.

[دليله] اجماع العرفه واحكامهم وايضاً قوله تعالى وحرم لرب و
قوله لان تملكون تجارة عن ايمانهم وهذا في دالة لاص والممنوع يحتاج
الى دليل وروى علي بن ابي هريرة في الاصحاح ان لمي ^{في الفقه} في الاستصباح الزيت
المحسن وهذا يدل على جواز بيعه للاستصباح وان لم يره لا يجوز اذا قد
مسئلة ٣١٣ يجوز بيع الدمناب منه قبل ان يشاعق وقيل ابو حنيفة و

في جواز
مبيع الدمناب

مالك لا يجوز

[دليله] لاية ودلالة الاصل والممنوع يحتاج الى دليل

في جواز بيع
سلاح

مسئلة ٣١٤ يجوز بيع اسل الاسل وحلفه حمله بفقهاء في ذلك

[دليله] اجماع العرفه وايضاً فقد ثبت عندنا ان لحم احصاء محرّم بل هو محرم
وكل من قبل باباحته قال بجواز بيعه لبيته.

كتاب الیوع

مسئله ۳۱۵ اذا اشترى كافر عبداً مسلماً لا يشق الشراء ولا يملكه لكافر وبه
قول الشافعي في الاملاء وقال في الام ببيع اشرأ ويملكه ويحرم على بعه وبه قال أبو حنيفة
واصحابه

[دليل] قوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً وهذا عام في
جميع الاحكام

مسئله ۳۱۶ لا يجوز بيع ما عسكه واحارنها وبه قال أبو حنيفة ومالك وقول الشافعي
يجوز

[دليل] قوله تعالى ان الذين كفروا وصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام
الذي جعلناه للناس سوا الله كف فيه والساد والمسجد الحرام سم لجميع لحرم بدالة
قوله تعالى مسجد الذي اسرى عنده اهل من المسجد الحرام ان المسجد لأقصى وانما
اسرى به من بيت حنيفة وروى من شهر بن وهب ان ابن عباس قال سمعنا ابا عبد الله عليه السلام
وروى عن عبد الله بن عمر انه قال لحرم كله مسجد ويدل على ببيعها واحارنها لا يجوز
ما رواه عبد الله بن عمرو بن لعل عن ابي سفيان انه قال ملة حرام وحرام مع راعها و
حرام احرة موتها وهذا من روى عن علقمة بن صفة النخعي انه قال كانت تدعى موت
مكة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبني سار وعمر السوايت لانما من احتاج سكن ومن
استقمى اسكن وروى عن المي صلى الله عليه وسلم انه قال من سقى عليه اجمع اهرقة و
احمرهم وهي كثيرة اورد هذا في الكتاب الكسر ولا عرف خلاف بينهم في ذلك

مسئله ۳۱۷ اذا وادى مسلم كافراً في شراء عبد مسلم لم يصح ذلك واشافعي
فيه قولان.

[دليل] قوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً وهذا عام في
جميع الاحكام.

مسئله ۳۱۸ اذا قال كافر لمسلم اعتق عدك عن كفري فعتقه لم يصح ان كان
مسلم وان كان كافراً يصح وقول الشافعي يصح على كل حال ويدخل في ملكه ويخرج
منه بالعنف ولم يعص

في بطلان شراء
الكافر لعبد
المسلم وعدم
ملكه له

في عدم جواز
بيع ربه مكه
واجارها

في ان لمسلم
ان كان كافراً
في شراء عبده
مستلم لم يصح

في ان الكافر
اذا قال لمسلم
اعتق عدك
المسلم من
كفره فاعتقه
لم يصح

[دليل] إذا قدم أن الكافر لا يصح أن يملك المسلم والعرق فرع على الملك فإذا لم يصح ملكه لم يصح عتقه وإذا كان كافراً حارساً لملكه فبصحة عتقه فيستقل به الملك ثم يمتنع

في استبعاد الكافر المسلم

مسئلة ٣١٩ إذا سافر من بلد ما لعمل في البصرة صحح الأجل وأذا استأجره مدة من الزمان شهور أو سنة ليعمل له عند الأصحاب اعتدوا واختلف أصحاب الشافعي فيهم من قبل فيه قولان كأشراء ومنهم من قبل لا يصح قولاً واحداً [دليل] أن الأصل جواز ذلك والمنع يحتاج إلى دليل

في حكم الأجل إذا ظهر له عيب بعد القبض

مسئلة ٣٢٠ إذا اشترى رجل من غيره عبداً فقصه ثم ظهر به عيب فإنه يرد له بدل عيب يظهر منه في مدة الثلثة أيام من حين العقد وما يظهر بعد الثلثة فإنه لا يرد منه لأن ثلثة عيوب الحنون والعبداء والبرص فإنه يرد به إلى سنة ولا يرد بعد سنة شيء من العيوب وقال الشافعي لا يرد شيء من العيوب التي تحدث بعد لقائه

[دليل] جماع لفرقة وأصحابهم وأيضاً فقد سبق فيما تقدم أن الجوار في العبد أن ثلثه أيام شرط وأما بشرط وإذا تمت ذلك فكل عيب يحدث في مدة الثلثة أمشترى الجوار فيه وأيضاً روي الحسن بن علي عن عتقه من عامر أن ليس له إلا أن عهده أربعين ليلة أيام

فرصة من لم يبع قبل قطعه من أرباب

مسئلة ٣٢١ إذا رهن ببيع قبل قصه من البائع صح رهنه ولأصحاب الشافعي فيه قولان أحدهم مثلاً ما قلناه وهو أن الشافعي في التخييص (التخييص ح) والآخر لا يصح إلا بعد الفحص

[دليلاً] أن قديمه أنه يملك ما عقد وإذا ثبت ذلك فلا مانع يمنع من إرضائه ما يمكنه ولأدليل عليه

كتاب السلم

في السلم
في المعلوم

مسئلة ١ يجوز السلم في المعلوم اذا كان مأمون الاقطاع في وقت المجل وبه قول مالك والشافعي واحمد والسنن وفي ابو حنيفة لا يجوز الا ان يكون حصة موحودا في حار العقد والمجل وماله. وبه قول الثوري والاوزاعي [دليلنا] اجماع الفرق واخبرهم وروى عبد الله بن عيسى عن قتادة عن رسول الله ﷺ المدينة وهم يسلمون في التمر السنة والسنتين والثلاث فعلى النبي ﷺ من سلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم واجز معلوم واقرهم على ما كانوا عليه من السلم في التمر سنتين وحين تعلم ان التمر يتقصح في حلال هذه العدة

في حكم السلم
اذا لم يمكن
من مطالبة بعد
حلول الاجل

مسئلة ٢ د السلم في رطب الى حل فلهما حل الا حل لم يتمكن من مطالبة لعنة المسلم اليه او لعينته او هرب منه او تورى من سلطان وما اشبه ذلك ثم قدر عليه وقد اقطع الرطب كان المسلم بالخيار ان يبيع بعد وبين ان يبيع الى العام القابل ولشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه وهو الصحيح عندهم والآخر ان العقد يفسخ [دليلنا] ان هذا العقد كان نكاحا لا حلالا فمن حكم بانه حلال فلهما بدلالة

في ان السلم
لا يكون لامؤجلا

مسئلة ٣ سلم لا يكون لامؤجلا ولا يفسخ ان يكون حالا قصر الا حل لم (او ح) طر وبه قول ابو حنيفة وقول لشافعي يفسخ ان يكون حالا اشتتر ذلك او يطلق فيكون حالا ومنهم من قال من شرطه ان يكون حالا ويكون السلم في لموجود قائم اذا سلم في المعلوم فلا يجوز حالا ولا مؤجلا الى حين لا يوجد فيه وانما يجوز الى حين يوجد فيه عال وبه قول عطاء وابونور وهو اختيار ابى بكر بن المديني عن مالك رواه ابن ابي عمير مثل ما قلناه وروى عنه ابن عبد الحكم والاحري لاندفيه من ايام يتغير فيه الاسواق وروى عنه ابن القيس وقيل الاوزاعي ان سميت اجلا لثلاثة ايام فهو بيع السلم فجعل اقل الاجل ثلثة ايام.

[دليلنا] اجماع الفرقه وايضاً فالاختلاف في صحة ما اعتبر به وما قبله المتخالف ليس عليه دليل وروى ابن عباس عن النبي ﷺ انه قال من سلف في سلف في كذا معلوم وروى معلوم واحد معلوم وروى الى اجل معلوم والاخر يقتضي الوجوب

في عدم صحة
السلم جزاء

مسئله ٤٠ من الماء امكن هبته في حبل بعدد وطرأ عليه فانه لا يكمى الا بعد ان
ان يدكر مقداره سواء كان مكياً او موزوناً او مدرجاً ولا يجوز خرافاً وان كان معاداً
كذلك مثل الجواهر واللؤلؤ قاله يعني المشاهدة عن رصعه والمثبتي فيه قولان أحدهما
مثل ما قبله وهو اختيار ابن اسحق المروزي في السرح والثنائي لا يصح (يوجب سلم) و
وهو اختيار العربي وهو الصحيح عند سائر الأصحاب وقال ابو حنيفة سلم كان رأس المال من
جنس المكيل والموزون لا بد من ان مقدار رصعه يساويه ولا يجوز ان يكون خرافاً
وان كان من جنس المدرج مثل الثياب والابواب ذلك وذكره في تبيينه ومشاهدته وقال
اصحاب مالك لا تعرف لمالك نصاً

[دليلنا] ان ما اعتبر به لا خلاف به يصح معه السلم ولا دليل على صحة ما قلناه
فوجب اعتبار ما قلناه.

مسئله ٤١: كل حيوان يجوز بيعه بجور السلم فيه من الرقيق والابل والبقر والغنم
والحمر والندوب والسمان والفلان مائة مثبتي وحمد واسحق وقال ابو حنيفة لا يجوز
السلم في الحيوان وما قال الثوري ولا زورعي

في ان كل
حيوان يجوز
بيعه بجور
السلم فيه

[دليلنا] اجماع الفرقه واحداً هم وقد ذكرناه في الكتاب الكبير وايضاً قال الله
تعالى واحل الله بيع وهذا بيع وروى عبد الله بن عمرو بن العاص به قال امرئ بن رسول الله
بن اجهر حينئذ وليس عندنا شيء فامر النبي ﷺ ان يتبع البعير بالبعير من ولاهرة
الى خروج المصدق وهو من وروى ان الحسن بن علي بن ابي طالب عليهم الصلوة والسلام
باع حملاً له يدعى عصفراً (عصفور) بعشر من بعيراً الى اجل وروى نافع عن ابن عمر ان
عبد الله بن عمر اشترى حلة مربعة اربعة بوقية صاحبها بالريضة وروى القسم بن محمد
ان عبد الله بن مسعود السلم في مصابف احدثهم انور ابده مولاه وروى عن عبد الله بن عمر
انه سئل عن السلم في المصابف فقال لا بأس به وروى عنه عن عبد الله بن عباس انه لم ير

مدلك بأشأ وهذ يد على اجماع الصلحة لانه لم يرد عن حد السكر (السكر خ) في ذلك

مسئلة ٦ من شرح صلحة السلم قبض رأس المال قبل ان يفرق منه قل ابو حنيفة والشافعي و قل مالك لا يفرق قبل القبض من غير ان يكون خيرا القصد شرط كون حايبر وان لم يقصده ابد وان كان شرط تاحير القصد فان كان ذلك اليوم ويوم من حايبر وان كان الاثر من ذلك لم يحر.

[دليل] ان اجماع على انه متى قبض الثمن صح العقد ولم يرد دليل على صلحته قبل قبض الثمن فوجب اعتباره ما قلناه.

مسئلة ٧ لا يجوز ان يؤجل السلم الى لحدود والدينس والحداد والصرم و قل ابو حنيفة والشافعي و قل مالك ذلك جائز.

[دليل] جماع لفرقة واحدا هم وايضا وساعى اجالا معلوما والا خلاف في صلحة العقود لا دليل على صلحة اداد كرم قلنا المصداق وى (ع ح) عند الله من العساس و لا يجوز ان لا يبيعوا الى لحداد ولا الى الدينس ولكن الى شهر معلوم وهذا نص

مسئلة ٨ اذا حمل محمله في يوم كذا وفي شهر كذا او في سنة كذا حادولر مه مدخول الشهر واليوم والسنة و قل ابن ابي هريرة من اصحاب السلفى صا و باقى اصحابه لا يجوزونه لانه حمل ليوم مرقا لحدوله ولم يبين فيصير تقديره محال في ساعة من عاتقه و وقت من اوقاته و ذلك لا يجوز

[دليل] ان هذا معلوم وليس بمجهول لانه اذا كان ليوم معلوما واوله معلوما وهو مملوع العجر (و ح) رجب مملوعه (ع انحر ح) فصل الوقت والساعة معلومين و كذلك اذا كان لشهر معلوما واوله معلوما فليس ذلك بمجهول فمثل قول المجتهد

مسئلة ٩ اذا كان السلم مؤخلا فلا بد من ذكر موصى التسليم فان كان في محمله مؤنة فلا بد من ذكره ايضا وللشافعي في ذلك (د ك ح) ان موصع قولان احدهما يجب شرطه (د ك ح) واليه ذهب اواسحق في الترح قبل ودا اجل به بعد السلم والثاني لا يجب ذكره واليه ذهب لقاصى ابو حامد في جامعه و قل اولى القولين انه يجب ذكره

في اشتراط قبض رأس المال قبل ان يفرق في السلم

في انه لا يجوز ان يؤجل السلم الى لحداد والصرم

اد اجل وقت السلم في يوم كذا وفي شهر كذا او في سنة كذا حادولر مه مدخول الشهر واليوم والسنة و قل ابن ابي هريرة من اصحاب السلفى صا و باقى اصحابه لا يجوزونه لانه حمل ليوم مرقا لحدوله ولم يبين فيصير تقديره محال في ساعة من عاتقه و وقت من اوقاته و ذلك لا يجوز

في ان لا بد من ذكر موصى التسليم

وهكذا ذكره بوعلم في الفصاح وأنه المؤنة إذا (أ) كانت فوجب (ب) صحاح) ذكرها
 ذكره ابن القاسم وقال أبو الطيب الطبري بالصحاح أنه بعد ذكر الموضع والمؤنة
 [دليل] ضرورة الاحتياط لأنه إذا ذكر الموضع والمؤنة صحح السلم بالأحلاف و
 إذا لم يذكرهما فلا دليل على صحته .

مسئلة ٩٠ يجوز السلم في لادن مثل لادن هو وأهله ويراد أن رأس المال من
 غير حصة المالك المثلث والحدود أو غيرهما وبقرائنه هي قولنا وجوبه لا يجوز السلم
 في الأثمان .

في حوار بينهم
 في مسائل قد
 كان دليل من
 غير جنسها

[دليل] عموم الأحكام المتضمنة أن ذكر السلم مثل قوله ^{للملك} من سلم في
 كمال معلوم ورأس معلوم وأحد معلوم وله معنى وعنى عمومها وقوله تعالى وحل الله
 البيع وهذا بيع وأيضاً دلالة الأصل .

مسئلة ٩١ إذا سلمت دابة في دابة وعن دابة مضمونة كان على من اشترى
 أن يطلق كان حلالاً في قصة في مجلس وقيدته 'ش' من حار وهو اختيار أبي الطيب
 الطبري وفي أصحابه من قال لا يجوز .

إذا سلمت دابة
 في دابة أو
 دابة مضمونة
 كان باطلاً

[دليل] ما تقدم من أن السلم لا يصح لأموال حلاله ثم ذلك لا يصح في الدارهم
 مع ذلك أثير وأدركهم مع الدارهم لأن الدارهم لا يجوز فيه أن يحل صلاته لأحد ع
 مسئلة ٩٢ لا يجوز السلم في المذمومة وفي الشفعة من يجوز على حلاله إذا ذكر
 جنسها (أوصافها ح)

في عدم يجوز
 سلم في مذموم

[دليل] إجماع المعرفة وحدهم ولا بد أن ذلك لا يمكن منصفة الصفة من السلم و
 لهر لأنه لا يجوز ذلك يؤدي إلى كونه محجوزاً

مسئلة ٩٣ الإقالة فصح في حق المتعاقدين سواء كان قبل انقضاء أو بعده وفي حق
 غيرهما وأنه قد شاع في ذلك الإقالة به وفي وجوبه في حق المتعاقدين فصح
 وفي حق غيرهما بيع وقوله في وجوب الشفعة لإقالة بعد أبي حنيفة معبب الشفعة
 بالإقالة وعنده وعند الشافعي لا يجب وفي أبو يوسف الإقالة فصح قبل انقضاء وبيع بعده
 في العقار وفي الإقالة بيع فيها سواء كان قبل انقضاء أو بعده لأن بيع العقار جائز قبل انقضاء

في الإقالة
 فصح لا يبيع

and the

[illegible]

ای احقر والا قالہ
ہا کر او حق
عن انفس

مسقطه ١٩ د واه ١ شرمي شم او قل وجرس ١ كتاب لاوله فسمه
والمصاح على ملك المشتري لما كان في شرمي وقل وجرس ١ مصحح الاقواله و
بمطابق الشرط.

دلتما | ان کر من ول من لاوا سے میری خبر تو پہلے مسئلہ و امری
میں الامر میں خارج عن الاحم

في مسجد في مكة
في يد من يد

مسئلة ١٥ تصح لاوه في نص النسخ كذا صح في حقه مدونه قل الشافعي و
اوحيدة وسبعين اثنى عشر قل عطا وسوس وعمر بن دينار والحاكم بن عيسى وفي
الصحيفة عبد بن عبد بن لا اله وهو من المعروف وهو حجة راي ذكر بن المنذر
وقيل ذلك ورعيه وليث بن سعد و ابي ليلى لا يجوز ذلك و ذكره احمد بن حنبل
ذلك وفي اورد ذكر بن الحنفه هو قور بن عمره احمد بن منصور و ابن سيرين والبخاري
[دلائل] روي عنه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله في بيعة
اقالته نفسه وما اعمه وهذا قلة وروي عن ابن عباس انه قال لا اله الا الله وهو من المعروف
ولا يخالف له.

فی حور و حمد
نور و لعل
ای آفتاب

مسئله ۱۶ ادا قله خبر ان باحد مثل ما اعطاء من عمر حصة مثل ن يكون اعطاء دوبر و باحد دراهم و عمر صا لم حدى دراهم و م شصه دابث و به قال التامع و قال

أو خمسة لا يجوز أن يأخذ مدله شيئاً آخر استصحاباً.

[دليلاً] قوله تعالى واحل الله البيع وقوله أو هو أن يعقود وهذا عام وقول النبي ﷺ

إذا اختلفت البضائع فبيعوا كيف شئتم ولم يفرق فهو على العموم.

مسئلة ١٧ إذا أسلف في شيء فلا يجوز أن يشرك فيه غيره ولا أن يوليه إشراكه وهو أن يقول له حل شاركني في بضعه نصف الثمن والمولية أن تقول ولني جميعه بجميع الثمن أو ولني بضعه نصف الثمن ولا يجوز فيه أن يوجهه أو لشافعي أو قال مالك يجوز ذلك

إذا أسلف لا يجوز أن يشرك غيره ولا يوجهه أو لا يوجهه

[دليل] أن حواشي حنفية أي دليل وروى عن النبي ﷺ أنه هو من بيع عالم يقدم وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال من شاع صعد فلا يبيع به حتى يستوفيه وروى أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال من أسلف في شيء فلا يرفعه إلى غيره ولو لولاه وإشراكه بيع قبل القبض و صرف للمسلم فيه قبل قبضه فوجب أن لا يصح للعموم لحذر

مسئلة ١٨ إذا قرأ المسلم للمسلم أنه يحل لي حتى وإذا أحد دون ما استحققه أو أولى (الروى ح) منه ببيعة من بيمه كان حايماً وقيل الشافعي لا يجوز.

إذا قال رجل بيعتني حتى وإن أجدد من استحققه كان حايماً

[دليل] أن الصلح والنزاع بين المسلمين حايض وامتنع حنفية إلى دليل

مسئلة ١٩ لا يجوز السلم في الجوز والنخس لا يورده وقال الشافعي وقيل أبو حنيفة يجوز عدداً

في عدم جواز السلم في الجوز والنخس لا يورده

[دليل] أن ذلك يختلف بالصغر والكبر ويختلف نموه بذلك فلا يصح بالصغر فوجب أن لا يصح السلم فيه لذلك فاما لم يطرح فلا يجوز السلم فيه حنفياً

مسئلة ٢٠ لا يصح السلم في الرؤس سواء كانت مؤنة أو بية أما المشوية ولا خلاف فيها مثل اللحم المطبوخ فإنه لا خلاف أنه لا يجوز السلم فيه وأما البية فليس فيها قولان أحدهما يجوز وبه قال مالك والثوري لا يجوز وبه قال أبو حنيفة.

في عدم صحة السلم في الرؤس

[دليل] أن ذلك يختلف ولا يمكن صطبه بالصفة فيجب أن لا يجوز

مسئلة ٢١ اختلف روايات أصحاب في السلم في الجلود فرزى أنه لا بأس به إذا شهد (شوخ) العثم وروى أنه لا يجوز وقال الشافعي لا يجوز ولم يفسر.

في السلم في الجلود

كتاب السلم

[دليلاً] على حواره قوله تعالى واحل الله البيع ولم يوصل والاحبار المروية في هذا المعنى مؤكدة له وايضاً الاصل المحوار ولا يمنع في الشرع يمنع منه.

اذا السلم نقد
في دينه لا يصح فيه
نقد ولا يصح
في الدين

مسئلة ٢٢ اد سلم مائة درهم في كرم من صعاء و شرط خمسين نقداً و خمسين ديناً له في دينه المسلم اليه صح لسلم فيما عده بخصته من السلم فيه ولا يصح في الدين وبه قال ائمة حنيفة وقال اصحاب الشافعي لا يصح في الدين كما قلناه وهل يصح في النقد قولان بناء على تفريق الصفة.

[دليلاً] قوله تعالى واحل الله البيع وايضاً ائمة على فداؤه نقد في الدين ومن ادعى فساده في النقد فعليه الدلالة

في صفة السلم
في جنس صفة
واحدة

مسئلة ٢٣ اذا سلم في جنس مختلفين في جنسه وشعير صفة واحدة او سلم في جنس واحد الى اثنين و آخر في سلم صحيح وهو الاظهر من قواي الشافعي وبه قول آخر انه لا يصح

ان الاختلاف
في قدر لم يفسد
او قدر الاجل

[دليلاً] الامة ودلالة الامر و المنع يحضرن الى دليل مسئلة ٢٤ اد احل له في قدر لم يفسد او قدر لاجل كان لقول قول الشارع مع بيعته وان احل له في قدر لغيره كان القبول في المشتري مع بيعته دام يكن مع احدهما بيعة و قال الشافعي يتحالفان في جميع ذلك.

[دليلاً] ان كل واحد منهما مدعى عليه فيما له حصة عليه وفيه ايمان فيجب ان يكون صحيحاً مع نقد البيعة.

في حواره السلم
في زيادة سعر
السعر والقصد

مسئلة ٢٥ اذا خالف اهل السوق في زيادة سعر او نقصه فلا عثر اس لاحد عليه وبه قال الفقهاء جميع الاماكا وبه قال بقوله انه ان تسع سعر هل السوق وان تنزل .

[دليلاً] ان المسمى لا يمتنع من التسعير الاختلاف فيه ولم يستل عن سعره هو من الجماعة من هل السوق او من بعضهم بل احراز ذلك من جهة الله تعالى وبه ذلك لا يجوز لاحد الاعتراض عليه لا بدليل ولا دلالة في الشرع على ذلك.

مسئلة ٢٦ : اذا سلم في تمر فاته زبيب او سلم في ثوب قطن فاته مكنان و

تراصيا به كان حايضا وقل الشافعي لا يجوز.

[دليلنا] قوله **في الأصل** اصبح حايضا من المسلمين لا، حرم حلالا او حليلا حراما
وبناء الأصل جوازاً والمنع يحتاج الى دليل.

مسئلة ٢٧ إذا سلم في ريب رقيق مثلاً، ثم سب حراماً في أو سلم في ماء
قوة من ماء وتراصيا به كان حايضا، ثم سب فيه وجهاً واحداً لا يجوز. وبه قال أبو اسحق
والذي يبعد وهو أن من سب فيه وجهاً واحداً (في حرام) لم يفسد حلال هذا والله في
الأخبار على صحة وجهاً واحداً، وهو الذي وجهاً واحداً.

[ديلم] قوله **في الأصل** جازيبي المسلمين

مسئلة ٢٨ من كان في عهد سلم لا يحلف عليه ولا هو عهد، يحتاج الى موضع
كثير (أثير ح) بمفصلة منه، وهو محله أمارة قوله ولا يحلف عليه ولا يحلف
يجوز عليه وذاتك مثل الحديد والرصاص وما أشبه ذلك

[دليلنا] به يجوز، يكون في عهد واحد، محله ذاك أم عهد
ذات و كان (لا ح) أحده عهد، ذات يحتاج الى ريب، وعليه أحد أع لفرقة فانه
مخصوصة لهم

مسئلة ٢٩ إذا نذر عليه عتق نسمة أو في غيره من حرية العتق و
تراصيا به كان حايضا وقل الشافعي لا يجوز أن يأخذ العتق عن ذلك
[دليلنا] به لا مانع بمنع منه والأصل الإباحة.

مسئلة ٣٠ إذا حدث نسمة أو عهد واحد عليه عهداً واحداً، كان قبل
الفصل لم يكن له رده وكان له عهداً بالاربعين منه في شافعي وفي أبو حنيفة نفس له
الرجوع بالاربعين

[دليلنا] به أن نسمة به يستحق رده من عهد واحد عهداً معيماً كان الاربعين
عليه فاما الرد قليل ليس له إجماعاً.

مسئلة ٣١ إذا سلم اليه المسلم فيه حوذه شرط من الصفة وقال حد
هذا واعطى بدل الحوذة، أهد لم يجر، وبه في الشافعي وفي أبو حنيفة يجوز

إذا سلم في
شيء من يد غيره
وتراصيا به كان
حايضا

في عهد لزوم
بقول د ك ه
قبل أن يس

ر شرط مكان
المسلم يجوز
عطائه في
غير عهد التراض
في حدوث
عيب في السلم
بعد القبض

إذا جده يابور
مشرط وقال
خذه أو اعطى
بدل العودة
لم يجر

[دليلنا] ان الجودة صفة لا يمكن افرادها بالبيع ولا دليل على صحة ذلك.

مسئله ٣٣ اذا سلم جارية صغيرة في حارية كسرة كان حايذاً و قال ابو اسحق

المروزي لا يجوز وقال باقي اصحابنا لا يفي بحجور من ماله.

[دليلنا] قوله تم لي واحل به اليه ودلالة الادب والمنع محتاج الى دليل.

مسئله ٣٤ استصحح ع في السلم والاواني من لحشب والصخر والرصاص و

الحدود لا يجوز فيه قول له من روى ابو حنيفة بحجور لابل المس قد انعقوا على ذلك

[دليلنا] على هذا لا يصح بيعه على ولا يوجب له تسليمه وانما يجب في التسليم و

رد النعم والمشتري لا يلزمه قصه فهو كان بعد سجد حاكم حار ذلك لان ذلك

مجهول غير معلوم بالعدالة ولا موصوف بالصفة في الدعة فيجب المنع منه

مسئله ٣٥ بحجور من يشتري قبعة دهم على ان يجعلها مشرقة و قال ابو

حنيفة وقال الشافعي لا يجوز.

[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم عليه وايضاً فالاصل جوازه والمنع يحتاج

الى دلالة وايضاً فاناس يعملون هذا من عهد النبي صلى الله عليه وآله الى يومنا هذا وما انكر ذلك

احد عليهم.

مسئله ٣٦ قال شريك بن عبد الله عنده ودية حريك على ان تشر كفا او

تخذوها كان حايذاً واخذت صاحبها و قال ابو حنيفة في عقد

احارة ومنهم من لا يجوز ولا واحداً لانه لا يملك فيه لا يملك

[دليلنا] ان البيع والاحارة جميعاً حرام على لا مراد بالاحارة فمن منع الجميع

بينهما وحلهم بمسألة في الدلالة

مسئله ٣٧ اما ان تملك عيره ان تشتري منه له من مولاه ولداً واستره

به لا يصح ذلك ولا يوجب الشافعي فيه وجوب حد هما مثل ما قبله والذي ان لا يجوز

[دليلنا] ما ثبت ان العمد لا يملك شيئاً وليس له التصرف في نفسه وانما ثبت ذلك

ثم يحرام يكون وكذا لا يبره الادب ان له مولاه فيه

مسئله ٣٨ ما تشتري العمد منه من مولاه لعيره فصدقه ذلك المير اوله صدقه

اذا سلم جارية
صغيرة في حارية
كبيرة كان حايذاً

في عدم جواز
السلم في
استصحاب
التعاقب بتمام
وجوهها

في حواشيه
فصل في حكم
على ان يملكها
مسرقة

ما قال ابن
سكينة في
الاستصحاب
على ان يملكها
كان حايذاً

في عدم صحة
شره في مملوك
نفسه لغيره
ولولاه

في ان العمد
لا يبره لغيره
ولا يبره لغيره
شبه

لم يكن لبيع صحيح ولا يلزمه شيء وقيل الشافعي على قوله صحة ذلك من صدقه لزمه
الشراء وإن كدسه خلمه (حيث ج) ويرىء وكان الشراء للمعد فيطبخ معه ويعتق و
يكون الثمن في فمته يتبعه السيد فيطالسه.

[دليلك] قد بينا أن بعد وسد وإن كان كذلك والتفريح عليه فاسد

مسألة ٣٨ إذا قرأ اشترى من أحد من بعض بكذا أو أحد هؤلاء العبيد
لثقة بكذا لم يبيع الشراء منه قرأ الشافعي وقيل بوجوه إذا شرط فيه خيار ثلثة أيام
حذرا لا يهدأ ريسير وما في الأربعة فمارد عنده ولا يجوز

أو قال اشترى
من أحد من
العبيد لم
يبيع الشراء

[دليلك] من هذا مع محذور ويجب أن لا يصح ولأنه يبيع عر ولا اختلاف قيم العبيد
ولأنه لا دليل على صحة ذلك في السرعة وقد ذكرنا هذه المسئلة في بيوع وقيل إن
أصحها ردوا حوار ذلك في بعض من فساد ذلك نعم فيه إروية وإم تقس غيرها
عليها.

كتاب الرهن

مسئلة ١ يجوز الرهن في السر والنجس وله قبل جميع الفقهاء وقتن مجاهد

في جوار رهن
في السر والنجس

لا يجوز ولا في السر وحكى ذلك عن داود.

[دليلاً] اجماع الفرقه واحدهم وايضاً روى انس ان النبي ﷺ رهن درعاً له

المدينة عند يهودى واحد منه شعراً وهذا من

مسئلة ٢ يجوز حد الرهن في كل حق ثبت في الذمه وله قبل جميع الفقهاء

وحكى عن بعضهم وام يدكر اسمه لمدوره (استدركه ح) انه قبل لا يجوز الرهن الا في السلم.

[دليلاً] اجماع الفرقه من اجماع المسلمين لان هذا الحلال قد انقضى ولا

النبي ﷺ رهن درعاً عند يهودى في امة سنة واحد شعراً لاهله وايضاً قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قاتلتم يديس الى اجل او قواه فربما مقتوصه وكان قول الامة عمداً في جميع الاحوال فذلك آخرها.

مسئلة ٣ ان قال من له رهن من د عدى فله يباذله بحرله ائدار رهن عليه

الا بعد رد العبد وله قال انس ان لبللى داس اى هريرة من اصحاب الشافعى في الافصاح واحقاره ابو العباس الطبرى وقال وهو الصحيح عدى وفي اصحابه من قبل يجوز ذلك لانه يؤل الى اللزوم

[دليلاً] انه لم يستحق قدر الرد شيئاً فلا يجوز له ائدار رهن على ما لا يستحقه.

مسئلة ٤ لا يجوز شرط الرهن ولا عقده قبل الحق وله وقال ابو حنيفة

يجوز عقده وقت دا وقع اليه ثوباً وقار رهنك هذا الثوب على عشرة دراهم تقرصيه وسلم اليه ثم اقرصه من القدر جاز ولزم

[دليلاً] ان ما اعتز به مجتمع على حوازه وما ذكره ليس على حوازه دليل

في جوار رهن
الرهن في كل
حق ثابت في
الذمة

ان قال انسان
بغيره من رهن
بيدي فله دليل
ثم يجوز ائدار
الرهن عليه

في عدم جواز شرط
الرهن ولا عقده
قبل الحق

مسئلة ٥ يلزم الرهن بالايجاب والقول وبه قال ابو ثور وهالك وقل ابو حنيفة والشافعي عقد الرهن ليس ملازم ولا يحصر الراهن على تسليم الرهن فان سلم اختياره لزم بالتسليم.

في لزوم الرهن
بالايجاب والقول

[دليلنا] قوله تعالى او فوا بالعقود وهذا عقد مأموره والامر يقتضي الوجوب و قوله تعالى فرهان معصومة لا يدل على ان قدر القرض لا يلزم لان ذلك دليل الحطاب وقد تركناه ايضاً بالاية الاولى

مسئلة ٦ اذا عقد الرهن وهو حار، التصرف ثم حن الراهن او اعطى عليه اومات لم يفسد الرهن وبه قال اكثر اصحاب الشافعي وقال ابو اسحق المروزي في الشرح يفسد الرهن [دليلنا] ان الرهن قد ثبت صحته وابطاله يحتاج الى شرع وليس في الشرع ما يدل عليه.

في عدم بطلان
الرهن فيما
ادعاه الرهن
وهو جائز
التصرف ثم
حن الراهن عليه

مسئلة ٧ رهن المشاع - يرد به ذوات ممي ومالك والاراعي ومن يولي و عثمان النبي وعبيدة (عبد لله) بن الحسن العمري وسوار وداود وعاب ابو حنيفة رهن المشاع غير حار.

في جواز
رهن سماع

[دليلنا] قوله تعالى فرهان معصومة ولم يفسد وبه قال اجماع على عمومها وبه على المسئلة اجماع الفرقه واحكامهم يدل عليها.

مسئلة ٨ استدامه القرض ليس بشرط في الرهن وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ذلك شرط

في عدم شرط
استدامه القرض
في الرهن

[دليلنا] قوله تعالى فرهان معصومة فنشره القرض ولم يشترط الاستدامة و ايضاً فان قدسيا ان نفس العقد بشت الرهن فهذا الفرع يسقط عما وايضاً روى عنه عليه السلام ان الرهن محلوب ومر كواب فلا محلوم ان يكون كواب للرهن او للرهنين وهذا جمع على انه لا يجل للرهنين ذلك يدل على انه مر كواب للرهن وذلك يدل على ان استدامة القرض ليس بشرط واحكام الفرقه دالة على ذلك.

لا يفسخ الرهن
بسوئ الراهن

مسئلة ٩ اذا مات الراهن لا يمسح الرهن واليه ذهب اكثر اصحاب الشافعي و

قال أبو اسحق يشترط مثل الوكالة.

[دليلك] ان الرهن كان صحيحاً ولا دلالة على ان الموت بطله فمن ادعاه فعليه الدلالة.

ادعاه على
عقل المرتهن
لا يشترط الرهن

مسئلة ١٥ ادعاه على عقد المرتهن فولي له حكم عليه رحال الرهن تسليم الرهن عليه ولا يفسخ الرهن وقول الشافعي يكون الرهن بالحجر [دليلك] انا قديماً ان الرهن بعد اقباضه لا يوجب والقول فمن قبل بذلك بل بما قلناه.

في ان الرهن
للمرتهن في
قبض الرهن
لم يوجبه ومنعه

مسئلة ١٦ ادعاه ان الرهن للمرتهن في قبض الرهن ثم رجع عن الاذن ومنعه لم يكن له ذلك وقال الشافعي له ذلك [دليلك] ما ذكرناه في المسئلة الاولى لان هذا فرع عليها

في جوار قبض
للمرتهن اذا
اذن له في القبض
ثم جن او
انقض عليه

مسئلة ١٧ ادعاه في قبض الرهن ثم جن او اعمى عليه حذر للمرتهن قبضه وقال الشافعي ليس له ذلك. [دليلك] انه قد ثبت ان دعه صحيح قبل جنونه واعماه فمن بطله فيما بعد فعليه الدلالة

في جوار رهن
لورثة وارثه
له في قبضه

مسئلة ١٨ ادعاه ورثة عده في دعه وذل له في قبضه ثم جن فقد صار مقبوضاً وقول الشافعي ادعاه ان عليه رهن يمكن فيه قبضه لم يصح مقبوضاً بعد جنونه. [دليلك] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

في جوار
تصرف لراهن
في الرهن

مسئلة ١٩ ادعاه شيئاً ثم تصرف فيه الرهن بالبيع او الهبة والرهن عند آخر قبضه او لم يقبضه او قبضه البيع او لم يقبضه او اصدقته امرانه لم يصح جميع ذلك وكان بطلاً وقال الشافعي يكون ذلك صحيحاً للرهن وان روجه لم يفسخ للرهن [دليلك] ان القول بفسخ الرهن بهذا يحتاج الى دليل والاصل صحته.

في عدم جوار
دعه وص
من مال يتيم
نفسه

مسئلة ٢٠ لا يجوز للوصي ان يشتري من مال يتيم لنفسه وان اشتره بزيادة و به قال الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز ذلك. [دليلك] ان جوار ذلك يحتاج الى دليل وانما قنه منهم في ذلك فيجب ان

لا يجوز

مسئله ١٦ اذا كان له في يد رجل مال ودبعة وحذرة (أعرة ح) او عصاً فجعله رهناً عنده يدين له عليه كل الرهن صحيحاً، لا خلاف و يصير الرهن مقصوداً بذاته فيه و المتاعى فيه قولان حذهب مثل ما قلناه و لكن ي يصير مقصوداً وان لم يأن له فيه [دليل] ان الشيء اذا كان في يده ودين له في قصه من رهنه (عن الرهن ح) كان ذلك قصاً وانعنى عن العقل وايضاً اذا رهنه حرقه (مقصوداً ح) لا حرقه وان لم يأن له فليس على كونه قبضاً دليل.

في صحة الرهن
اذا كان له مال
ودبعة او حذرة
فجعله رهناً
عنده يدين له
عليه

مسئله ١٧ اذا عصب رجل من غيره عصباً من الاعيان ثم حملها المعصوب منه رهناً في يد عاصبه يدين له عليه قبل ان يقصها منه وارهن صحيح بالاجماع ولا يرد من المعصب فيه قال الشافعي ومالك و ابو حنيفة والمزني ليس عليه ضمان المعصب .

في صحة رهن
المعصوب
عند المعصب

[دليل] ما اجمعنا على ان عليه ضمانه قبل الرهن فمن ادعى برئته منه بعد الرهن فعليه لدلالة وروى عن النبي ﷺ قال على اليد ما سدنت حتى يردده او حتى تؤدى.

مسئله ١٨ اذا رهن حذرة وقد اقربوطها فولدت لثلاثة اشهر من وقت الوطى فصعد الى بعم ثمة اشهر واولد لاحق به وعند الشافعي الى اربع سنين ولا يفسخ الرهن في الام عند وقت الشافعي في الحذرة لها ثلثة حوال اما ان يكون اقربا لوطى في حل العقد او بعد العقد وقدر القصر او بعد القصر في حل العقد وان لم يرهن اذا علم بقراره ودخل فيه فقد رضى بحكم الوصى وما يؤدي اليه فعلى هذا يخرج من الرهن ولا خيار للمرتهن ان كان ذلك شرطاً في عقد لسع وان كان قرره لك بعد عقد الرهن وقبل القصر وكذلك لانه لما علم بقراره رهن بوضئها وقصها مع العلم بذلك كان راسياً به وان كان اقره بذلك بعد القصر فهو يخرج من الرهن فيه قولان احدهما يقبل اقراره و الثاني لا يصح اقراره .

في حقوق الولد
من رهن حذرة
وقد اقربوطها
فولدت لثلاثة
اشهر من وقت
الوطى

[دليل] ما ثبت عندنا من ان ام الولد مملوكة يجوز بيعها على ما سئل عليه فيما بعد واذا (فداح) ثبت ذلك لم يفسخ الرهن منه ^١ كان الوصى (لاقرار كذا في بعضين)

كتاب الرهن

قبل العقد اربعة وقد القى اربعة وعلى كل حال.

اد اولى الرهن
حارجه الموهنة
و قدت فانها
تصير اموالها

مسئلة ١٩ اد رضى الراهن حارجه الموهنة وحملت وولدت فيها بصيرام ولده ولا يسطل الرهن فان كان موسرا الزم قيمة الرهن من غير حارجه الموهنة ولده ويكون رهناً مكانه، و كان معسراً كان له من سقاء و حارجه بيعه فيه ولبس في ثلثة اقوال احدها يعرق من الموسر والمعسر وان كان موسراً لم يولد له من ثلثها غنقت ووجب عليه قيمتها يكون رهناً مكانه و قضاه من حقه وان كان معسراً لم تخرج من الرهن وتباع في حق المرتهن هذا بقدر امرى وانما يصيرام ولد وبعثق سواء كان موسراً او معسراً ولكنه يوجب قيمته على الموسر يكون رهناً مكانه والثالث لا تخرج من الرهن وتباع في دين المرتهن سواء كان موسراً او معسراً او حارجه تصيرام ولد وبعثق سواء كان موسراً او معسراً وان كان موسراً او معسراً لم يولد له من ثلثها غنقت ووجب عليه قيمتها يكون رهناً مكانه وان كان معسراً تستسمى الحارجه في رهنها ان كانت دون الحق و يرجع بها على الراهن

[دليلاً] ما ثبت من كونه مملوكاً وانما ثبتت حارجه، لا تمنع من بيعه، اذا كان موسراً المكان ولده مملوكاً ولده حارجه وان مات حارجه، على كل حال وحسنه على ذلك في ماله، وعليه اجماع الفرقه واحده، قد تدل عليه.

في عدم جواز
وطى الحارجه
بمهره الموهنة

مسئلة ٢٠ لا يجوز للرهن ب حارجه الموهنة موهنة كات ممن تحمل اولاد تحسن واحتمل اصحاب الشافعي قلن ان من مهره موهنة قد موهنة لم يورث حارجه له وطئها

[دليلاً] اجماع الفرقه وحارجه تدل على ذلك لانه عامة في المنع من وطئها ولم يفرقوا.

في عدم انفساخ
الرهن اذا
وطى الراهن
الحارجه الموهنة
بان السرايين

مسئلة ٢١ اد وطى الراهن الحارجه الموهنة فادب المرتهن لم يفسخ الرهن سواء حملت او لم تحمل لان عندنا لا يزال ملكه بالحمول من اعنته، وادب انفسخ وقد اشافعي اذا وطى الراهن الحارجه الموهنة، وان لم يورث فاحملها، فانها تخرج من الرهن ولا يجب على الواصي قيمتها لانه ادب في فعل شافعي الرهن وادب الرهن كما اذا ادب في البيع فباعه، او ادب في لا كل فباعه، كان

[دليلنا] كانت عمداً من أن ملكه باق لم يزل وأدانت فلرهن بحاله فمن ادعى رواله فعليه الدلالة .

في هذه وجوب
المهر إذا ولي
المرتضى المصلحة
المرهونة يدر
الراهن مع
العلم بالتصريح

مسئلة ٢٢ إذا رضى المرتضى الحرة المرهونة بالراهن مع العلم بتصريح ذلك لم يجب عليه المهر وللتداعي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه والآخر يجب [دليلنا] أن الأصل برائة لدمه وليس في الشرع ما يدل على وجوبه عليه .

إذا كانت هذه
تجارية
المطلوبه ياد
الراهن يولد
مكان حر الاحتاق

مسئلة ٢٣ إذا أتت هذه الحرة لموطوءة بالراهن ولد كان حراً لا حقاً بالمرتضى ولا حقاً ولا يبرمه عند قيمته وللتداعي فيه قولان أحدهما يجب عليه قيمته وبه قال المروزي والآخر لا يجب .

[دليلنا] ما قدمناه من أن الأصل برائة لدمه ووجوب القبة يحتاج إلى دليل **مسئلة ٢٤** إذا بيعت هذه الحرة ثم اشترها لمرتضى فأنه يكون أم ولد له وللتداعي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه والثاني لا يصير أم ولد له

فيما إذا اشترى
المرتضى هذه
الحرة تكون
أم ولد له

[دليلنا] أن الاشتقاق يقتضي ذلك لأن لو ادعى ذلك لأحصاه وهذه أمه فيسمى **نسبى أم ولد له** .

مسئلة ٢٥ إذا دأب المرتضى للرهن في بيع الرهن بشرط أن يكون ضمن الرهن رهناً كان صحيحاً وللتداعي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه والثاني بطل البيع [دليلنا] قوله تعالى وأحل الله البيع وأباحه فواء **الطلاق** المؤمنون عند شروطهم .

في جواز بيع
الرهن بالدين
المرتضى بشرط
أن يكون ضمن
الرهن رهناً

مسئلة ٢٦ إذا دأب المرتضى للراهن مع الرهن بشرط أن تجعل ثمنه من دمي قبل محله فذلك مع الرهن صحيح ويكون لثمنه هذا إلى وقت حلوله ولا يبرمه الوفاء بتقديم الحق قبل لأجل أنه لا دليل على ذلك وللتداعي فيه قولان أحدهما أن البيع باطل وهو ممنوع عليه وقيل المرمي يصح ويكون ثمنه رهناً مكانه .

إذا دأب الرهن
بشرط أن يجعل
ثمنه من دمي
مع البيع و
يكون الثمن رهناً

[دليلنا] قوله تعالى أحل الله البيع ودلالة الأصل بفسخ المنع يحتاج إلى دليل

مسئلة ٢٧ رهن أرض الجراح وهي أرض سود المرق وحده من القادسية إلى حلوان عرصاً ومن الموصل إلى عبادان طولاً باطل وللتداعي فيه قولان أحدهما أن عمر قسم من العائنين فاستعملوها (فشتعلوا بها من قبل) سنتين أو ثلاث ثم رأى من المصلحة أن

في بطلان رهن
أرض الجراح

يشتريها منهم ليست المال فاستترأهم عنها فعتهم من انزل عنها يعوض ومنهم من ترك
حقه فلما حصلت ليست المال لامت له معنى وقعه على المسلمين ثم احرها منهم باجرة
صربها على الجردن فعمل على كل حرب بعشرون دراهم وعلى كل حرب
كرم ثمانية دراهم وعلى حرب شحرسته دراهم وعلى حرب الحنطة اربعة وعلى
الشعير درهمين وبنه قل الاصطخري والمخود من القوم حرة بسم اخرج وقال
ابوالحسن ما وقعه ولكن دعاه من المسلمين ثمن مصروف على الجردن والمخود
من القوم ثمن فعلى قول ابى الحسن الرهن والبيع فيه صحيح وعلى قول انشدعى و
الاصطخري باطل وقل ابوحنيفة بن عمر قره هذه الارض في يد اربابها المشر كمن و
سرب عليهم الحرة هذ القدر ومن باع منهم حقه على مسلم او مسلم كان للمخود منه
حرا حرا ولا سقط ذلك لحرية مسلمة فهي طلق ناع وتورث وترهن

[دليله] اجماع الفرق على ان رهن الحراج لا يصح معها ولا هبتها (رهنها ح)
لا يها ارس المسلمين قنطرة لاشعنا ملا كوه ومن ادعى هذا لاحكام التي كره فعليه
الدلالة وكوه رهن الحراج وبها لجمع المسلمين على ما نقوله وبذلك العامين على
ما يقرون المصالح لاحلاف فيه فمن ادعى انقائها عنهم فعليه ادلاله

في بطلان الرهن
اذا جنى العبد
جناية لم يرهنه

مسئلة ٢٨ اذا جنى العبد حناية ثم رهنه ظل ارهن سواء كانت الجناية عمداً
او خطأ او نوحب القصاص او لا ونوحبه ولا صاحب الشفعة فيه ثبته (ثبت ح) طرق فقال
اواسحق المسئلة على قولين عمداً كانت وحدهم احدى تصح والاخر لا يصح ومنهم من
قل ان كانت عمداً صح قولاً واحداً وان كانت حصاء فعلى قولين ومنهم من قل ان كانت خطأ
طل قولاً واحداً وان كانت عمد فعلى قولين قالوا وهذا القول لا يجره للمذهب
[دليله] على بطلانه انه اذا كان عمداً فعداستحق لمجنى عنه بعدد و بكان حصاء
تعلق الارش برقبته فلا يصح رهنه.

رهن رهن
على اللص
قترضه بذا آخر
على ذلك الرهن
كان صحيحاً

مسئلة ٢٩ اذا رهن عنده رهنأ على الف وقبضه الرهن ثم اقترضه بالآخر على
ذلك الرهن بعينه كان ذلك صحيحاً ويكون الرهن بالالفين الف متقدمة والف متأخرة
وبه قل الشافعي في التقديم وهو اختيار المرئي و ليه ذهب ابو يوسف و قل في الحديد

لا يجوز وبه قال ابو حنيفة ومحمد.

[دليل] قوله تعالى ورهان مقبوضة ولم يرق والاخر المروية في حوال الرهن
لدل عليه من غير تفصيل

مسئلة ٤٠ اذا اقران عبده حتى على عمره ثم رده وامكر المرتها ذلك او اقر
انه كان عبده من فلان ثم رده او رده منه ثم رده او انه اعتقه ثم رده والاخر ذلك المرتها
كان اقراره لمن اقر له به صحيحاً في حقه و يلزمه ولا يلزم ذلك في حق المرتها و
للتاقي فيه قولان احدهما لا ينفذ اقراره وهو صحيح لقولين وبه قال ابو حنيفة والثاني ينفذ
[دليلاً] ان اقراره على عبده حايث من منع منه في موضع فعليه الدلالة

ليجوز
اقران
عبده على نفسه
واكران المرتها

مسئلة ٤١ اذا در عبده ثم عته يصل لتدبير وصح الرهن ان قصد بذلك مسح
التدبير وان لم يقصد بذلك مسح القدر لم يصح الرهن وللتاقي فيه ثلثة احوال احدها
مثل مقننناه اذا قل انه وسبه والثاني ان التدبير عتق بصفة فيبعد التدبير ويمطل الرهن
لانه لا يصح الرجوع فيه الا بالبيع ولهة وفيه اقول فلا يصح ان يقول قد فسخت التدبير
و منهم من قال الرهن باطل سواء قبل القدر و رده او عتق بصفة

فيما لا يوافق
تم رده

[دليلاً] اجماع اهل القدر واحداً على ان التدبير ممرقة الوصية والوصية الرجوع
فيها الاحلاف وكذلك القدر مرقعاً دالم بقصد الرجوع والادلال على بطلانه ولا دلالة على
صحته الرهن فيسمى ان يكون اصلاً وان قل انه صحيح للتدبير والرهن معاً لانه لا دلالة على
بطلان واحد منهما كان قوب وبه قال قوم من اصحاب الشافعي و ختاروه وهو المذهب
عندهم لان ما حارب به حايث رده وصح المدح حارس الاحلاف عند او كذا استعدهم وهذا أقوى

مسئلة ٤٢ د عتق عتق عبده بصفة ثم رده كان الرهن صحيحاً والعتق باطل
سواء كان حلول الحق قبل حلول الشرط وبعده او لا يدري ايها سبق وقبل الشافعي و
اصحابه فيها ثلث مسائل احديها محل الحق قبل العتق مثل ان عتق عبده بصفة الى سنة ثم
رده بحق يحل بعد شهرين والرهن صحيح والثانية يوحد الصفة قبل محل الحق مثل
ان قال انت حر بعد شهر ثم رده بحق يحل الى سنة والرهن باطل والثالثة اذا لم يعلم
ايهما السابق مثل ان يقول اذا قدم زيد فانت حر ثم رده بحق يحل الى سنة ولا يعلم متى

فيما لا يعلق
عتقه
بصفة ثم رده

كتاب الرهن

يقدم ريد فهد على قوايين احدهما يصح والآخر باطل
[دليله] اجماع الفرق على ان الحق يصح لا يصح وان لم يصح ذلك كان اعدك
باقياً وصح رهنه.

مسئلة ٣٣ اذا رهنه عبداً ثوبان المدير باعلاومه قبل ان يبيع واصحاه و
حكى الربيع فيها قولاً اخر ان رهن صحيح والتدبير صحيح
[دليله] اجماع الفرق على ان رهن لا يجوز له التصرف في الرهن بمراة الرهن
والتدبير تصرف فيجب ان يكون باطلاً.

مسئلة ٣٤ ان كان رهن شاه قد رهن ملك الرهن عنها وانقضى الرهن اجماعاً
فان احد الرهن حديد قد ثمة لم يعد ملكه قبل ان يبيع يعود ملكه قولاً واحداً وهو
يعود الرهن على وجهه وقولاً اخر ان رهن رهن وقولاً اخر لا يعود
[دليله] اجماع الفرق على ان حلة المسألة لا يظهر الدواعي وانتم ذلك لم يعد
الملك احداً لان من حله في رهنه في علمه قد عليه ايضاً فوله العالي حررت
عليكم الميعة وذلك على عمومها.

مسئلة ٣٥ في عهد ابي و رهنه عصا وقصه واحتلما فقي الرهن
اقصصتك عصا وقول المرتهن قصصية حمراء في الحذر كان يقول قول المرتهن مع ميمه
وه قال ابو حسيه و لم يري وهو حد قولاً في الاشياء القوي قول الرهن وهو اختيار
الاسقرايني.

[دليله] ان هذا اختلاف في العصب لانه اذا ادعى المرتهن ان قصه حمراً او قص
الحمير كلاقص فانه كانه اختلاف في نفس وفي اختلاف القص والقول قول المرتهن لانه
يكون فالدنه ان المرتهن يقول ما قبضت هذا وارهن بقول قصه رهن فمن يدعى
القبض فعليه البينه وعلى من ينكره البينه والقول الاخر ايضاً قوي لانها اتفقا على
القص وانما يدعى المرتهن انه قص قصه ميمه ميمه (الدلالة ج) والاصل الصحة

مسئلة ٣٦ الحمير استمملوكة ومحمور من كها للتحليل (للتحليل ج) وقول
الشافعي ليست مملوكة ولا يحل من كها ويجب اراققتها وقول ابو حسيه هي مملوكة

في بطلان
لدير بعد
المرهون

في ردال ملك
الرهن من
سنة مرقوة
سنة مرقوة
الرهن

في تقديم قول
لرهن ارا
احتمالي
لتدبيره
شعر او حسيه

في ان الحمير
ليست بمملوكة
ويجوز امتلاكها
للتحليل

کتاب الخلاب

کامیاب و ناموفق - علیہ اراقب و معذرت کہ استخیر او التعلیل

[داسم] اجمع الفرقة علي حصيد لخمير و علي تحريمها الاحرام فممن دعي
صحة به (ي م م و ك م م) بمذاهب فقهية اربعة و منهم التمسك والتحسين والاحلاف
بن صائفة و الاخر ذمك له في سببه و لا اوسع من ذلك و الله اعلم و هو العتق و له
لا اشارة اليه فمن حوسل ثلث فعمله الى الالة

مسئله ۳۷ ارهن به مضاعف و بالتسریس و من بعد دفع هباً لم یدخل الطایع
فی برهن و انشأ علی فیه قولان جدیدان علی ما تقدم و هو قولاهما جدید و الثاني یدخل و نه
وهو قوله القديم.

في عدم دخول
الخدمة في رهر
التجديد

[المراد من عدم كونه رهن من دعي دخوله في الرهن المدعوى المدعى فيه
فعلية الدلالة.

مسئله ۴۸ - اگر از یک عدد دو بار شصت و یک را بکشد حاصل آن ده باشد
آن اعداد چه خواهند بود؟
حل:

ماہنامہ
۱۱۵۲
۱۱۵۲

[دلیلنا] انه لا دليل على ان الله تعالى له اول و آخر ، فانه قد ثبت امره
بهذا الرحمن اذ لا يجب ان يكون باطلاً

مسئله ۴۹ در این معادله $x^2 + 10x + 25 = 0$ و شرط $x \geq 0$ در حل این معادله صحیح
شرطه و محور توکل را در این معادله و $x = 0$ و $x = 10$ را در این معادله و $x = 10$ را در این معادله
شرطه و $x = 10$ را در این معادله و $x = 10$ را در این معادله و $x = 10$ را در این معادله
من قال لا یجوز علی کل حال

لی خواہ
تاریخ
بیم

[دائمہ نصاب کو ریڈائٹ میں جمع کیا گیا ہے اور اس میں اضافہ بھی کیا گیا ہے۔]

مسئله ۴۰. چنانچه عدد (تربیع) رهن و شریک آن را با موضوعی علی
به عدد صحیح شریک و راقصه بعد از آن در هر دو مقادیر جمع اعشایه لایس ای لایس و
قل لا یصح قبضه.

فِي صَحَابِهِ
اِسْتَرْطَ اَي
يَكُونُ اَسْرَهِي
فِي يَدِ عَدُوِّ

[دليل] اجتماع لاهه وحلاف من يلهي قد تقرر وانما قوله ^{في البيع} الموهوم

عند شرطهم.

في عهد الرهن
بغيره عن
البيع

مسئلة ٤١ : دا عر الرهن العبد عن تسع من نفسه وكاتته وحافله بيع الرهن

وقال الشافعي تنفسخ وكاتته ولا يجوز له بيعه.

[دليل] في قدسنت وكاتته ولا حلاف ومن ادعى ان بيعه فعليه الدلالة

في عهد الرهن
العبد

مسئلة ٤٢ : دا عر حريه الرهن العبد ان يبيع نفسه فله قولان أحدهما

مثل ما قبله وهو ان يبيعه من قبل نفسه.

[دليل] من لا بد من و كونه يبيعه من نفسه يحتاج إلى دليل.

في عهد الرهن
الرهن انما
اراد العبد
البيع الرهن

مسئلة ٤٣ : دا ان العبد يبيع الرهن فانه من ادن من ولا يدرم من الرهن

ولم يسمي في بيع الرهن وجهان أحدهما ان يبيعه من نفسه والثاني ان يبيعه من غيره

[دليله] في عهد الرهن العبد ان يبيع نفسه فله قولان أحدهما ان يبيعه من نفسه

يحتاج الى حجة منه ولأنه لا بد له من الدلالة على أنه لا يبيعه من غيره

من الأدل

في عهد الرهن
الرهن انما
يبيعه من غيره

مسئلة ٤٤ : لا يجوز للعبد ان يبيع الرهن الا بشئ مثله حالا ويكون من نقد

المال انما اشترى به الادن من شرطه حوافر من كان حراً وبغيره انما يبيعه من نفسه

يجوز له بيعه من من نفسه وبغيره من نفسه فله قولان أحدهما ان يبيعه من نفسه

الف دينار أو غيرها بدق شيئة الى ثلاثين سنة كان حراً

[دليله] في قدسنت وكاتته ولا حلاف ومن ادعى ان بيعه فعليه الدلالة

صحيح

في عهد الرهن
الرهن انما
يبيعه من غيره

مسئلة ٤٥ : دا ان يبيع من نفسه من نفسه في مثله من حائه لزيادة

الرهن في حارة حيدر الجلس وحار اشرف من قبله كان له فسخ لعقد وان لم يقبلها

لم يفسخ البيع ولما يبيعه فيه قولان في يد من نفسه في يبيعه البيع على كل حال والثاني

لأنه يفسخ لما كان لزيادة ادائه في يفسخ

[دليله] ان يفسخ في الإجازة وانما يبيعه على كل حال يحتاج الى دليل

مسئلة ٤٦ الرهن غير مضمون بعه قار الشافعي وقار ابو حنيفة مضمون باقل

في ذ الرهن
غير مضمون

الامر من .

[دليلنا] اجماع لفرقه و حرمه و لانه لا يلا على كونه مضموناً و الاصل برأية

الدية .

مسئلة ٤٧ د راع بعد الرهن . قدس بعه فهو من ميسر الرهن حتى يقبضه

في ذ الرهن
في ميسر الرهن

الرهن لانه بدل الرهن و قد يفتش من لم يستعد من ذ الرهن شيء و قد انشأ في
وقر ابو حنيفة يعض من حق (ذس ح) لم يهن دا يفتش من الرهن

[دليلنا] ا و قد بين الرهن بعه غير مضمون و اذا كان كذلك فصلا قيمته و اولى

ذلك و اصلاً الاصل برأية الدية و من جعله مضموناً فعليه الدلالة و قد ثبت ان ذين في
دعة الرهن و لا دليل على برأية دعتيه بهلا لا من الرهن و يجب ان يكون راقياً على اصله
و اصل ذوى عن المسمى به في ذ الرهن من ماله لدى رهنه به عده و عليه عره
يعنى ضمانه من صاحبه الذى رهنه .

مسئلة ٤٨ اذا راع بعد الرهن نو ذس رهن و قدس لمن وصاع في بعه و

في حكم تلف
الذات في ذ الوكيل

استحق المبيع من ذ المشتري و ان لم يشرى يرجع على او ذس و او كين يرجع على
الرهن و كذلك كين و كين راع شيئاً فاستحق وصاع انتم في ذ الوكيل و ان لم يشرى
يرجع على او كين و الوكيل يرجع على المالك و قد قر ابو حنيفة و قد انشأ في
جميع هذه المثل يرجع على المالك ذس و لو كين ذس اذا كان الوكيل ميسراً او راع
الحاكم على اليتيم او امس لحاكم ذس يرجع على حو كين اجماع

[دليلنا] ان لو كين اذ كان هو المصدق ذس و يجب ان يكون هو المصدق للذرك

و من قال ان الموكل مضمون من غير واسطة فعليه الدلالة

مسئلة ٤٩ اذ عذر لمره هان و اذ بعد رد ذس رهن لمر عذر به لم يحمله رده

في عدم جواز
ذ الرهن في
الحاكم اذ غالب
لم يقره ان

الى الحاكم و متى رده الى الحاكم كما صامش و قد انشأ في ذس عره الى موضع يجوز
له التقصير فيه (بحث يوجب فيه التقصير ح) و هي ستة عشر مبحثاً عنده حمله ان يرد
١- فوه الرهن غير مضمون سادتي هذه المسئلة فيها عدم مضمون و لم تدره في مختصر الخلاف

كتاب الرهن

الى الحاكم وحاربه من يقضيه منه من هذا المقدر كان يحكم المحضرين.
[دليلنا] انه قد ثبت لرهن عبده بقوله حصاره ولا دليل على حوار دفعه الى
بداكم فيجب ان لا يجوز ذلك له

اد بشرط ان
يكون الرهن
مصدق عليه لم
يكن لاحدهما
ان يفرده وحده

مسئلة ٥٥ ان شرط من يكون رهن عند عدلين فاذا احدهما ان يسلم الى
الآخر حتى يفرده بعبده ام كان له ذلك ام لا؟ قال ابو العباس من شرط
فيه وجوب احدهما لا يكون له ذلك ولا يجوز
[دليله] انه لا دليل على وجوب ذلك الا ان (كونه) الرهن عبده و
بعضه فان الرهن لم يرس فيه حدهم بل يرسى به جميعاً ولا يجوز لاحدهما
ان يفرده وحده.

في انه لا يجوز
بمذللين الى
بعضهما بالرهن

مسئلة ٥٦ لا يجوز ان يفرده الرهن اذا كان له ما يوجب قيمته من غير
شرط ضمان ولا يبرح بغيره من الرهن مثل مسئلة الاولى سواء
[دليلنا] ما تقدم في مسئلة الاولى

في رهن الدمي
الاحمر عند
مسلم

مسئلة ٥٧ اذا استقرض دمي من مسلم فالاول من يفرده حراً يكون على
الدمي آخر يبيعها عند محفل حتى يفرده في نفسه حراً ولا يجوز عليه
والاصحاب الا ان يفرده في الاحد عليه وجوب حدهم من ماله ولا يبرح عليه.
[دليله] انه لا دليل على احباره عليه ولا ان يطالب بما لا يكون من ثمن محرم
والاوجه للاخبار

في بطلان القرار
العبد الموهوب
بالجنابة

مسئلة ٥٨ ان قرأ عبد موهوب حقه وحب القصاص از جنابة انحصاء وقراره
باطل في الحالين وفي ان يفرده وحب القصاص قدر قراره لا يبرح عليه ولا يفرده
وان اقره حقه لم يقبل فله لا يفرده على نعماني

في اكره للموهوب
عبد الموهوب
على جنابة

[دليلنا] اجماع الفقهاء على ان يفرده على نفسه حراً ولا يبرح عليه ولا يفرده
الحالين يشتمن اقرارا على العير لانه اقر بماله الممد فلو وجب عليه القصاص كان في
في ذلك اتلاف مال السيد فهو اقرار عليه

مسئلة ٥٩ ان قرأ حواي عبده موهوب على حقه وحب القصاص فلا قصاص

على المكره ووجه انقصص على المكره وقد اشاعى المكره بآمره من وفي المكره
قولان أحدهم بعد انقصص والآخر لا يجب للمشهه

دائم [قوله تعالى وكنت عليهم يومئذ شاهداً لعلهم لا يرجعون] عدم
للمس اذلة من اوجب على غير ان يله انقصص فعليه الدلالة

مسئله ٥٥ د عى على من عن هذا المكره من الممس يتعلق برقعة بعد
جميعه لانه احدى وقول الشافعى يتعلق به رقعة - دوحته برقعة - د عى عه قد
اصف الارض ويقدم على حق المرتبه.

د عى على
مال عن الممس
بكره لانه
ينصو برقعة

[دليلاً] ان العبد هو الحاقى فاحد ر ر م الممل فى رفته دون المولى لانه لا
دولى عليه وأحد رثة لدمه د عى فقدم ر انقصص - د عى حاره وكذا من
قال بذلك قال بما قلناه.

مسئله ٥٦ اد عى شئ من مملوه الى حى مملوه وشئ - د عى مملوه لافل ارض
وسد وبه قول الشافعى وقا مائت صحيح وجر على ان سى رهن قيمته قد اذن
[دائم] - د لار لالة على رفته من ارعى صحته فعليه الدلالة

فى الرهن
المجهول فله

مسئله ٥٧ د حاتف اكره من فى سنة ر رهن هتمى عدى و
ول ارض هتمى احدهم وكذا ر اكره فى مقدار حق ثرا ارض رهنك حمس
مائة وقول المرتبه نالف كان القول قول الراهن به مسمه وندون اشافعى وقول مائت لقول
فون من شهد له فقه ارض من كان الحق له وقصة كل واحد من العبدین الفأ كان
اقول قول ارض مع مسمه لان اكره ان حدى عدى رهن و ان كان قسمهما جميع
ا، وقيمة حدهم حمس مائة ان القول قول المرتبه لان يظهر ان العبدین رهن و
كذلك اذا كان اختلف فى قدر الحق الذى فيه رهن - د كات قصة ارض شهيد نقول
احدهم كان القول قوله.

فى اختلاف
اكثر العبدین
فى عدى او
معد برهنه

[دائماً] - د الاصل عدم ارض وما قرله ارض فقد يبق عليه وم د عا - د المرتبه
مدع فعليه لينة والا فعلى ارض ارض كذا نقول فى مقدار الحق لان الاصل
له ادمه وم قرنه وحب عه وم راد عليه يحتاج الى سنة والافعله الدلالة

عندهم والثاني لا يفسد المبيع وذا قال المبيع صحيح كمن البيع متعديين ان يعبروا ولا
رهن وبين ان يفسخه لانه لم يملك له الرهن.

[دليلاً] ان فساد المبيع لا يفسد الرهن ولا يفسد المبيع لان تعديه
اليهما يحتاج الى دليل ولا دليل على ذلك.

مسئلة ٦٣ اذا كسب له على غيره ان يفسد في ماله فخر حتى ارهن عنده
هذه الصيغة بالافين صح ذلك ولا يفسد المبيع في حق الشافعي لا يصح الرهن ولا القرض
الثاني.

اراقال قرص
الفاخر حتى
ارهن عنده
هذه الصيغة
يصحح ذلك

[دليل] ان فساد ذلك يحتاج الى شرع في افساد ماله عليه
مسئلة ٦٤ اذا كان المصلحة في الرهن من عليه لاف وان اعدى له الالف
يعنى عندك هذا الالف درهم على ان احدث في هذه بهذا الالف والالف الاخر الذي
على قبضه صح البيع وقال الشافعي لا يصح

اراقال من عليه
الالف يعني
عندك بالاف
على ان احدثك
داري بمصاح
ذلك

[دليلاً] ان المبيع في الرهن صحيح في الرهن لا يفسد المبيع في الرهن عند
الاجتماع فعليه الدلالة.

مسئلة ٦٥ اذا كان المصلحة في الرهن من عليه لاف وان اعدى له الالف
كان الشرط صحيحاً والرهن صحيحاً ولا يفسد المبيع في الرهن هذا شرطاً فيه صحيحاً و
لشافعي فيه اربعة اقوال اولها مثل ما قلناه في الرهن وسدده والثالث ان الشرط
فسد والرهن والبيع صحيحان والرهن صحيح في الرهن ولا يفسد المبيع في الرهن ولا يفسد
فاسدين والبيع صحيحاً.

اراقال من عليه
على ان احدثك
يكون رهنه
صح ذلك

[دليل] انه لا دلالة على وادى في الرهن ولا يفسد المبيع في الرهن ولا يفسد
لا يفسد المبيع والبيع وهو صحيح في الرهن ولا يفسد المبيع في الرهن ولا يفسد

مسئلة ٦٦ اذا كان المصلحة في الرهن من عليه لاف وان اعدى له الالف
المجهول حاقبه ويصح عنده في حق المصلحة في الرهن ولا يفسد المبيع في الرهن ولا يفسد
[دليلاً] انه لا دلالة على بطلانه في الحق فوجب ان يصح.

في رهن المصلحة
بما فيه

في ان الرهن
غير مضمون

مسئلة ٦٧ الرهن غير مضمون عند من يفسد من غير مضمون فلا يصح الرهن على المهر

ولا يسقط دونه عن الرهن و (هو مذهب ج) به قال علي عليه السلام فيه روى عنه انه قال الرهن امانة و روى انه قال اذا تلف الرهن بالعاينة فلا ضمان على المرتهن وهو مذهب عطاء بن ابي رباح واليه ذهب الشافعي واحمد بن حنبل والاوراعي و ابو عبد و ابو ثور وهو اختيار ابي بكر بن المنذر و ذهب ابو حنيفة و سعد الثوري الى ان الرهن مضمون بقل لا رهن من قيمته و الدين و به قال عمر بن الخطاب و ذهب شريح و الشافعي و النخعي و الحسن البصري الى ان الرهن مضمون بجميع الدين و ذهب لرهن في يد المرتهن سقط جميع الدين و ان كان امانة قيمته و قولوا الرهن بماله.

[دليلنا] اجماع العرف و احاديثهم و كتاب المدكور و مروياته عن علي عليه السلام دليل عليه لان قوله حجة و روى سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يعلق (بعلق ج) الرهن و الرهن من صاحبه لدى رهنه له عنه و عليه عرمة و فيه دليلان احدهما انه قال له عنه و عليه عرمة و الثاني انه قال الرهن من صاحبه يعني من ضمان صاحبه و معنى قوله لا يعلق لرهن ي لا يملكه المرتهن وايضاً قال النبي صلى الله عليه وسلم لخراج المصاة و خراجه للرهن بالاحلاف فوجب ان يكون من ضمانه **مسئله ٦٧** اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن قبل قوله مع منته سوء ادعى هلاكه بدمر صهر مثل العرق والحرق والنهب او بامر حفي مثل التلصص و السرقة لحفنة والصبيح و به قال الشافعي وقال مالك ان ادعى هلاكه بامر طاهر قبل قوله مع منته و ما حلف لاضمان عليه و اذا ادعى هلاكه بامر حفي لم يقبل قوله الا بسعة فان لم يكن له بسعة وجب عليه الضمان .

[دليلنا] اجماع العرف و عموم الاحاديث التي وردت فيها من ادعى تخصيصه فعليه

الدلالة

مسئله ٦٨ اذا كاتب عبده على ان يحمي واحداً به رهناً صح لرهن و به قال ابو حنيفة

وقال الشافعي لا يصح

[دليلنا] قوله تعالى فانهان مقصوده ولم يفرق فهو على عمومه

في ادعاء المرتهن
ادعاء هلاكه
لرهن قبل قوله
مع منته

او كاتب عبده
واخذ به رهناً
صح الرهن

كتاب التفليس

مسئله ٩ المفسد في الشرع من ركته الدين و ماله لا يمسى بخصائها و اذا جاء عزمائه الى الحد كم و ... لو ان الحجر عليه فدية يجب على الحد كم ان يحجر عليه الامتداع بمقتضى دأنت عنده ديسهم و انه حل عزموا حل وان صحتهم مفسد لا يمسى ماله بقصد ديسهم فدا انت جميع ذلك عنده فله و حجر عليه و تعلق بحجره نكسة احكام احدها انه يتمتع بدينهم معي احد الذي في ديه و لا يمسى به بمنع من التصرف في ماله وان تصرف لم يصح تصرفه و اذا انت ان كان من وجد من عزمه في عين ماله عنده كان الحق به من عزمه و قد روى انه يكون سوة للمعمر و يتعلق ديه بدمه و الصحيح الاول وان مات هذا المدينون قبل ان يحجر احد كم عليه فهو بمنزلة ما لو حجر عليه في حذر بحياة يتعلق بماله الاحكام لثنته لى د كرده و به قول على عليه الصلوة والسلام و عثمان بن عفان و اوهريه و في الفقه احمد و سحاق و الشافعي و قال و حسيه لا يجوز للمعمر ان يساوا الحد كم الحجر عليه و مساوه و دى اجتهد به الحد عليه فان دونه لا يتعلق بين ماله ان يكون في ديه و بمنع من التصرف في ماله لما فتنه لان حجر الحد كم عنده صحيح ولا يجوز لمن وجد من المعمر على ماله ان يبيع البيع و انما يكون سوة (المعمر ح) بينهم كما رويته في بعض الاحاد و كذا في الاحكام او مات و قد مالك مثل قوله اذا حجر عليه الحد كم و ما بعد الموت فنه فل يكون سوة للمعمر و لا يكون صاحب العين احق بها من غيره.

[ديدا] اجماع الفرقه و حمارهم و قد ورد في الكتب و سيما الوحد في الرواية التي نحلها و روى ابو هريه قل قصي رسول الله ﷺ انما رحل حاب ابو فلان فاصحاب المتاع احق بمتاعه اذا وحده بعيه و روى عياض ابن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عليا كان يفلس الرحل ان التوى على عزمائه ثم ياعمره بقمم ماله بينهم بالحصص

كتاب التعليل

فإن أبي باعة فقسمه بينهم بمعنى له ورزى بحق من عمار عن جعفر عن أبيه أن علياً
 عليه السلام كان يعلس ويرحل إذا انتهى عنى عرائنه ثم يامر فيقسم هاهنا بينهم بالحصص من
 أبي باعة فقسم بينهم بمعنى ماله وما الحصة لثلاثة بدل عليها عاروا حماد بن عيسى عن
 عمرو بن برمذ عن أبي الحسن عليه السلام أنه سئل عن رجل مر كاهن الدين فبوحد متاع رجل
 عنده قال لا يخصه العرماء

فإن من وجد
 حين ماله من
 العرماء بعد
 مور بعد يور
 كان الحق به

مسئلة ٢ إذا مات المديون على كل من واحد من عرائنه عن له كان الحق به
 إذا كان حلف وفاء لداقن وإن لم يوجب إلا شيء بعيه كانوا سواء ولم يكن واحد منهم
 الحق من غيره به ماله ورزى وسعد لا مطحري كل من واحد من عرائنه عن ماله
 فهو الحق به سواء حلف وفاء أو لم يحلف وقدر القوت من أصحاب الشافعي إذا حلف وفاء
 للمدوين لم يكن لأحد من واحد من ماله وأما له ذلك إذا لم يحلف غيره عكس ما قلناه
 [دليله] أحمد والفرقة وصاحبان محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد
 عن الحسن بن محبوب عن أبي ولاد عن صاحبنا عبد الله بن علي عن رجل من أصحابنا
 إلى سبعة أمات يشتري قبل أن يدخل ماله وصاحبنا مع ماله من واحد من المدونين
 له قبل فقل يمكن عدة دين ورزى بوجوه من مقداره عليه فاحد أن يحقق له فإن ذلك
 حاله وإن لم يقرأ بوجوه من دينه فليس صاحب المتاع أو أحد من له عليه شيء يأخذ بحصته
 ولا يسئل له عنى المتاع

في الموت حق
 الشفعة را
 علم الشريك
 بالحق بعد
 لأجل

مسئلة ٣ إذا ع شفعة من أرض أو دار ولم يعلم شريكه بالبيع حتى فليس المشتري
 فلما سمع جاء بطله بالشفعة ولا يستحق الشفعة ويؤخذ من الشفعة منه فيكون منه
 وبين العرماء أنه قد وثق فعلى فيه ثبته أقول أحدهم وهو لا يصحح عند صحابه مؤس فله
 والثاني أن البيع الحق به ولا حق للشفيع ولا لأهل العرماء والثالث أن الشفع
 بأحد الشفعين بالشفعة ويؤخذ منه الثمن فيخص به شريكه لبيع ولاحق للعرماء فيه
 [دليله] أن المشتري إذا فليس بفعل المدة عنه إلى حق للعرماء فلم يكن عن
 المبيع قائم فلا يكون البيع الحق به لأن حق الشفعين ثبت على المشتري حين العقد
 فيؤخذ منه منه فيكون أسوة للعرماء ولا يكون الحق للثمن لأن الحق إنما يثبت له

في عين ماله فاما في ثمنه فلا دلالة على ذلك.

مسئلة ٤ اذا احتقر عين ماله في الموضع الذي له ذلك فقل له المراء بعين بعطيت ثمنه وسقط حقتك من العين لم يحب عليه قوله وله احدى العين ويكون في يده ان يبيع العين وبما كان اكثر فترتفع المراء بذلك وبه قال الشعبي وقل مالك بغير على قبض الثمن وسقط حقه من العين.

اذا احتقر العين
فليس للمراء
ان يأخذوه
بشبهه

[دليلا] عموم الاحكام في انه احق بعين ماله من حصصها، فعليه الدلالة

مسئلة ٥ اذا ع رجل من رجل عديس قيمتهما سواء ثمن و افلس المشتري الثمن وكان قد قص منه قبل الافلاس نصف ثمنهما فان حقه ينسب في العين وبه قال الشافعي في الجديد وقل في القديم انقص من ثمن العين لم يكن له فيها حق اذا وحده وبه قال مالك.

اذا قبض نصف
ثمن عديس
لا يسقط حق
صاحب العين

[دليلا] قوله ^{في القديم} وصاحب المتاع احق بمثاعه من وجده عليه وهذا وجد عين مثاعه فيجب ان يكون احق.

مسئلة ٦ اذا ع ريثا فحلطه المشتري وجود منه ثم افلس المشتري بالثمن سقط حق البيع من عين الريث وبه قال الشافعي وقل المزني لا يسقط حقه من عينه. [دليلا] ان عين ريثه نالقة بدلالة انه ليست موجودة مثله لا لا شاهدها ولا من طريق الحكم لانه ليس له ان يطالب بقسمته (بالقصة ح) واذا لم تكن موجودة من الوجهين كانت بمنزلة النالقة فسقط حقه من عينه.

في ان يخلط
الريث باحد
منه موجب
للفوت حق
البائع من العين

مسئلة ٧ اذا ع رجل ثوبا من رجل وكان حماما فقصره او قطعه قميصا وحاطه بحيوان منه او ع حنطة فطحنها او عرا فاصحها ثم افلس يسم ثم وجد البيع عين ماله فالبائع احق بعينه له ويشتركه المجلس فيها ويستحق اجرة المثل في العمل عليه و هو احتقر الشافعي وقال المزني لا يشاركه فيها ويحتصر البيع بها.

[دليلا] ان هذه المصايح اذا كان لها اجرة والعمل غير مفصل من العين فيجب ان يشاركه صاحب العين فيها بصنعه والا ادى الى بطلان حقه وذلك لا يجوز.

في ان يشارك
في قسم المال
لم يقطع حق
غيره احرى بغير
بعد القصة

مسئلة ٨ اذا قسم الحاكم على المجلس بين عزمائه ثم ظهر عزم آخر من الحاكم

كتاب التفتيش

بمقتضى القسمة ويشار إليهم هذا العزم فيما أحسنه وهو قار الشافعي وقول مالك لا بمقتضى
الحاكم القسمة وإنما يكون دين هذا العزم فيه يظهر للمفتش من المال بعد ذلك.
[دليل] عموم الأحكام التي رويها في أن المال ينقسم بين العزماء ودين عام فيمن
حضر ومن لم يحضر فيسعى أن يكون مستحقاً للقسمة وإذا قسم في غيره لم يعلل قسمته
لأنه لا دليل عليه.

في أن الحاكم
أن يحضر على
من فيه الدين

مسئلة ٩ عدا أن الحاكم أن يحضر عدي من عليه دين وهو قول الشافعي وقول
أبو حنيفة لا يجوز له التحضر عليه حال من يحضره أدنى إلى أن يقصه
[دليل] إجماع العرفه واحد هم وقد أوردوها فيه نصي

في أن الحاكم
أن يحضر على
المفتش
يقسمه بين
عزماء

مسئلة ١٠ يجوز للحاكم أن يسمع من المفتش ويقسم بين العزماء وهو قول الشافعي
وقول أبو حنيفة ليس له بيعه وإنما يحضر على بيده من دعه ولا حصة إلى أن يبيعه ولا
يتولاه بنفسه من غير احتياط

[دليل] إجماع العرفه وخبارهم وقد أوردوها فيه نصي وإيضاً روي كعب بن
مالك أن النبي ﷺ يحضر على مدين ودع ماله في دينه وهذا يقتضي أنه مع حشره
وإيضاً روي عن عمر بن الخطاب أنه خطب الناس وقول أن أسمع حفيضة قد رضى من
دينه وأما أنه من يقول قد سبق لاحتاج إلى طلب عليه من فادان معرضاً فاصح وقد دين
به فمن كان له عليه دين فليحضر عد ١٠ ما يعرفوا ماله وفسموه من عزمائه ولا يعرف
له مخالف.

في عدم جواز
تصرف المفتش
في ماله بعد التحضر

مسئلة ١١ إذا أقرض الرجل وحضر عليه لحاكم ثم تصرف في ماله من جهة أو
البيع أو الأمانة والعق أو القسمة أو أوقف كمن تصرفه من جازاوت في بيعه قولان أحدهما
مثل ما قلناه وهو اختيار العربي وهو أصح عندهم ثالث أن تصرفه موقوف وقد قسم
ماله سوى ما تصرف فيه بين عزمائه من كان وفاءهم صحيح تصرفه وإسأم به بعض تصرفه
[دليل] عدهم لتصرفه كان بقدر لرحل وقد ثبت ذلك فمن جازاوت امرأته أو
الثائب عنه كان تصرفه باطلاً لأنه كمن يؤدي إلى ماله فأيده للتحضر متى فرص أن تصرفه
يكون صحيحاً

مسئلة ١٢ اذا قر المحجور عليه من لغيره ورع ان كان عليه قبل المحجور قبل اقراره وشارك امره وهو احتير الشافعي وقل ومه اقول وله قول آخر وهو ان يكون في حته يقضى من العاقل من دين عزمائه.

في قول قرار
المحجور عليه
بعد
بدين بغيره
كان من قبل

[دليله] ان قراره صحيح وانما ثبت صحته بالمر على عمومته في قسمة ماله بين عزمائه فمن حصصه فعليه الدالة.

مسئلة ١٣ من كان عليه ديون حالة ومؤجلة وحجر عليه الجدا كم من الديون المحالة لاصر امؤجلة حاله ومه قول امرى وهو الصحيح من احد قولى الشافعي عند استجابه وقوله لآخر بها بصر حالة ومه قول ماث

في ان الديون
سؤجلة لا بصر
حالة بالمرحجر

[دليله] ان الاصل كاهي مؤجلة ولادليل على انها تصير غير مؤجلة فمن ادعى ذلك فعليه الدالة.

مسئلة ١٤ من مات وعليه من مؤجل حل عليه بموته ومه قول ا وخنيمة و الشافعي ومه لك و اكثر الفقهاء الا الحسن البصري فانه قال لا تنصر المؤجلة حالة لموت فانه ان كانت له ديون مؤجلة فالاصح بموته بالاحلاف الا رواية شاذة رواها صحابها تصير حالة

في ان الديون
المؤجلة لا
تصير حالة
بالموت

[دليله] على اتصال مذهب احنس اجماع الفروقه والاحماع المسلمين لان حاله قد انقرض ولانه واحد لا يعتد به لشذوذه

مسئلة ١٥ اذا قال من عليه الدين وكان مالا في يده لا يعي بقصه ديونه فانه لا يوجر له كتب ويدفع الى امره ويدفع له خمسة والشافعي ومالك واكثر الفقهاء وقال احمد واسحق وعمر بن عبد العزيز وعبد الله بن الحسن البصري وسوار بن عبد الله انقصى انه يواخره فوجد اخرته فتقسم بين عزمائه

في ان الديون
لا يوجر له كتب
بعد الاطلاق

[دليله] بالاصل رائة الدمة ولادليل على وجوب اثارته وتكسبه وايضا وقوله تعاني وان كان ذو عسرة ومضرة الى عيسرة وام مذهب مالك

اد مالت روجه
السفوف وجب
ان يجبرها
من ماله

مسئلة ١٦ للمفلس اذا ماتت زوجته وحب من يجبرها من ماله ولشافعي ومه قولان احدهما يجب عليه تجهيزها ونفقتها والثاني لا يجب ذلك عليه

[دليلنا] اجماع العرفة و احصاءهم على ان كسر المراء على روجه و ذلك عدم في

كل موضع

في ان لمفلس
لا يجب عليه
بيع داره و عمارته

مسئله ١٧ لا يجب على لمفلس بيع داره التي يملكها و لا حريمه التي يخدمه
وقال الشافعي يجب عليه ذلك و به قال باقي الفقهاء

[دليلنا] اجماع العرفة و احصاءهم و لانه لا دليل على وجوب بيع ذلك عليه

في عدم رد
اليدين على
المضرم اذا
بيع بهلك المفسد

مسئله ١٨ : لمفلس اذا ادعى على غيره مالا ولم يقر له حصة فرد عليه لم يضمن فلم
يجب لا يرد على المراء المبيع و لا الشاومي فله قولان احدهما قوله في تحديد مشرق و ما
و الثاني قوله في القديم انه مرد على المراء و قد حملوا يستحقون اما و قد سمعوا منهم

[دليلنا] ان الاصل برئة المدمه من الاضرار و انما يجب دائمين على المراء و يجب

الى دلالة

في ان لو قيل
اذا باع مال
رجل من يدين
المال على
المشتري
فالمضرم يضمن
صاحب المال
وكذلك لو قيل

مسئله ١٩ اذا باع او كبل على رجل ماله و اتواى مثل لاد و احد و احد كم و
امينة و الوصى ثم استحق المال على المشتري من ضمان العهد يجب على من يبيع عليه
ماله و ان كان حياً كان في ذمته و ان كان ميتاً كانت الامينة في ذمته و قد اختلفوا في
ابو حنيفة يجب على الوكيل و قد في الجا كم و امينة اهما لا يضمنان

[دليلنا] ان الاصل برئة المدمه و لا دليل على ارضاء ذلك له و لا يرد و يجب

ان يارم الموكل والا لم يكن من يستحق عليه

اذا باع امين
المال لم يضمن
المشتري و ان
في يده المثل
فالمضرم يضمن
صاحب المال
وكذلك لو قيل

مسئله ٢٠ اذا كان للمفلس دار فبيعت في ذمته و باعها امين القسي وقص لثمن
فهذا في يده و استحققت الدار من العهد تكون في مال لمفلس و يوفى المشتري جميع
الثمن الذي ورده في ثمن الدار و به قال الشافعي على ما نقله المصنف و روى حرملة عنه
انه قال يكون المشتري كاحد المراء فيصير معهم حازن من لثمن و يأخذ ما يخصه
من المال و قال اصحاب هذه المسئلة على قولين و منهم من قال على طريقتين

[دليلنا] ان الامر احد منه يبيع لم يضمن له فوجب ان يرد عليه الثمن و ليس هذا

ديناله على المفلس فيكون كاحد المراء و من الحق بهم و عليه الدلالة

في ان سبعة
تقبل من اعمار
الاساء

مسئله ٢١ تقبل البيعة على اعمار لاسن (الر ح ل ج) و قد اقبل ابو حنيفة و الشافعي

وقال مالك لا تقبل الشهادة على الاعمار سواء كان الشهود من أهل المعرفة الساطنة به
اولم يكونوا

[دليلك] ان هذه الشهادة ليست على محرد للمعنى وانما تضمنت صفة في الحال
وهي الاعمار ووجب ان تكون مقبولة مثل سائر الحقوق والصقات وروى عن النبي ﷺ
انه قال لقبيصة بن محرز المسئلة حرمة الا في ثلث رجل يحمل حمالة فحلت له المسئلة
حتى يؤدبها ثم يسك ورجل اصانته وقه وحاجة حتى يشهد او يحكم ثلثة من قومه من
دري الحكي ان به وقه وحاجة فحلت له لمثله حتى يصب سداد من عيش ارقواها من
عيش وهذا نص في اثبات الفقر بالبينة.

مسئلة ٢٢ اذا قامت لثمة سلب الاعمار وجب سماعها في الحال وبه قال الشافعي
وقال ابو حنيفة بحسب المملى شهر من هذا رواية الاصل وقال الطحاوي بحسب شهر او
روى اربعة اشهر ثم يسمع البينة.

[دليلك] اجتماع اربعة وعشرة من مثل ما روى عن علي عليه الصلوة والسلام انه
كان يحس في الدين فاذا بين افلاسه حتى سبيله

مسئلة ٢٣ اذا قام ثمة من عليه الدين على اعساره وسال المرمه بميمه كان لهم
ذلك ولدا شافعي فيه قولان روى الربيع ان هذه اليمين استظهار والطاهر من رواية حرمة
انها ايجاب.

[دليلك] ان لشاهدين شهدا على ظاهر الحال ومخوران يكون له ما لا يقف
عليه احد فيتوجه عليه اليمين والاحتياط بقصية ولا يؤدي الى تكذيب الشهود لان الشهود
يشهدون على صاهر الحال دون لئاص.

مسئلة ٢٤ اذا نلت اعساره وحاله الحكم لم يجر للمرمه ملازمته الى ان يستعيد
ملا وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز لهم ملازمته فيمشون معه ولا يمنعون من
التكسب والتصرف فاذا رجع الى بته فان ادن لهم في الدحول معه دخلوا وان لم يادن
لهم منعوه من دخوله ويتنوء برامعهم

[دليلنا] ان الاصل برائة الدمة من ذلك والمنع منه ومن اوجب ذلك فعليه الدلالة

في وجوب
قبول البينة
على الاعمار
في الحال

اذا قامت البينة
على الاعمار
كان للمرمه
حلافه سديون

ان يجب اعساره
وحاله لحكم
لم يجر للمرمه
ملازمته

وايضاً قوله تعالى وان كان ذو عسره فنصرة الى ميسره ولم يذكر الملازمة وروى ابو سعيد
الحدري ان رجلاً أصيب في ثماراً تشبهها كثر دينه فقل النبي ﷺ تصدقوا عليه فلم يملح
وفاء دينه فقل النبي ﷺ حدوا ما وجدتم وليس لكم الادلك وهذا يدل على انه ليس لهم
ملازمته وليس لهم الاما وحده.

وحدث

ديان آخر بعد

بعد فلك الحج

سوى في الفسحة

بينهم وبين الاولين

مسئلة ٢٥ اذا فك حجره وادعى العرماء ان له ملائله الح كم من اقربه ولم
يكن المال وفاء لديوبهم وحدث ديان آخر بعد فك الحجر سوى في قسمته من العرماء
الدين حدثوا بعد فك الحجر منه وبين الاولين وفاء الشافعي وقال ما لم يخص به العرماء
الذين حدثوا بعد فك الحجر.

[دليلنا] ان هذه ديون تساوت في الثبوت و الدمة حالية من الحجر فيجب ان
تساوي في القسمة لان تخصيص قوم دون قوم يحتاج الى دليل.

في من صاحب

الدين ليس له

من المديون

من السفر

مسئلة ٢٦ من كان له على غيره مال مؤجل الى شهر و اراد من عليه الدين السفر
الى موضع بعيد مدة سنة لم يكن لصاحب الدين منعه منه ولا مضالته بالكفيل و به قول
الشافعي وابو حنيفة وقال ما لم يله مطالته بالكفيل

[دليلنا] ان الاصل براءة الدمة من المطالبة بالكفيل ومن وجب عليه فمليه الدلالة.

الا كان سفره

الى الجهاد

فليس له ايضا

منعه

مسئلة ٢٧ اذا كان سفره الى الجهاد فليس له ايضاً منعه منه وهو ظاهر قول الشافعي
وبه قول المرعي من اصحابه وفي اصحابه من قرر له المطالبة بالوثيقة او منعه من الجهاد.

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء ويدل على المسئلة ايضاً ان هذا المدعى
لا يستحق على صاحبه شيئاً في الحال فكيف يطالبه باقامه كفيل في الحال.

كتاب الحجر

كتاب الحجر
ومسألة ٩

في ان لا بد
داول على الملوك

مسألة ٩ الاثبات دلالة على بلوغ المسلمين والمشر كين وقال ابو حنيفة الاثبات ليس بدلالة على بلوغ المسلمين ولا لمشر كين ولا يحكم به حجر وقال الشافعي هو دلالة على بلوغ المشر كين وفي دلالة على بلوغ المسلمين قولان.

[دليلك] اجماع العروة واختارهم من غير تفصيل وانما ما حكم به سعد بن سعد في بني قريظة قاله قال حكمت ان يقتل مقاتلتهم ويسبي ذراريهم وامر ان يكشف عن عورتهم (ما نزلهم ح) فمن است فهو من المفدية ومن لم يست فهو من الذراري فبلغ ذلك النبي ﷺ فقد نفذ حكم سعد بحكم الله من فوق سبع سموات وروى نسخة اربعة.

مسألة ١٠٣ راعى في حد الملوك في الذكور وليس خمس عشرة سنة وفيه قال الشافعي وفي (الماء ح) تسع سنين وفي الشافعي خمس عشرة سنة مثل الذكور وقال ابو حنيفة لا شيء يبلغ باستكمال سبع (تسع سنين) عشرة سنة وفي الذكور سنة رواه ابن ابي شيبة اجماعا يبلغ باستكمال تسع عشرة سنة وهي رواية الاصل والآخرى ان عشرة سنة وهي رواية الحسن بن زيد المولوي وحكي عن مالك انه قال الملوك ان يبلغ الصوت وان يستيق العصفور وهو راس الامم وانما السن فلا تتعلق به الملوك وقال داود لا يحكم بالملوك بالسن

في رواية
الذكور من
الذكور خمس
سنة بلوغ
الايات تدح
سبع

[دليلك] اجماع العروة واختارهم وقد اورد في كتاب الكبير وروى ابن مالك ان النبي ﷺ قال اذا متكامل الموالود خمس عشرة سنة كتب ماله وماعله واحدث منه الحدود وروى عبد الله بن عمر انه قال عرست على رسول الله ﷺ عام (يوم ح) بدر وانا ابن ثلث عشرة سنة فردني ولم يرني بلغت وعرست عام واحد وانا ابن اربع عشرة سنة فردني ولم يرني بلغت وعرست عام الحديق وانا ابن خمس عشرة سنة فاحترمني في المقنلة فنقل الحكم وهو الرد ولا حارة وسسه وهو السن

في ان الصبي
مجهول حتى
يُدفع و يكون
رشيده

مسئلة ٣ لا يدفع المال الى الصبي ولا يملك حجيره حتى يبيع ما قد علمه
د كره ويكون رشيدا وحده ان يكون مصلحا لماله عدلا في دينه ودا كان مصلحا لماله
غير عدس في دينه او كان عدلا في دينه غير مصلح لماله فانه لا يدفع اليه ماله وبقول الشافعي
وقال ابو حنيفة اذا كان مصلحا لماله ومدراته وحب فك الحجير عنه سواء كان عدلا في
دينه مصلحا له اولم يكن

[دليل] قوله تعالى وان آتتم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم بشرط الرشد و
من كان فاسقا في دينه كان موصوفا لعلى ومن وصف بالعلى لا يوصف بالرد لان العلى
والرشد صفتان متبعضتان لا يجوز حتمهما ولا ولاه دا كان عدلا في دينه مصلحا لماله فلا خلاف
في حوارد دفع المال اليه وليس على خو الدفع مع اعراد احدي الصفتين دليل وروى عن
ابن عدس انه قال في قوله مالي وان آتتم منهم رشدا هو ان يبيع دا وقار وحلم وعقل و
يدل ايضا على ذلك قوله تعالى ولا تؤنؤوا السهءاء اموالكم التي جعل الله لكم قياء والافساق
سعيه والاخذ رافعي متعدد بروايتها كثيرة في هذا المعنى ذكرها في كتابنا الكبير

اذا لم
يونس منه الرشد
لم يملك حجيره

مسئلة ٤ يدفع من وجد فيه ارشد فك حجيره وان لم يونس منه الرشد لم يبعث
حجيره الى بن صغير شجاعا كبر وبقول الشافعي وفي ابو حنيفة اذا دفع حبس وعشرين
سنة فك حجيره على كل حال ولو تصرف في ماله قبل بلوغ خمس وعشرين سنة صح
تصرفه بالبيع والشراء والاقرار.

[دليل] قوله تعالى وان آتتم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم وهذا ان يونس
منه الرشد وقوله تعالى ولا تؤنؤوا السهءاء اموالكم وهذا سعيه فيجب ان لا يؤنؤوا المال.

في ان ليرة
ربطت وهي
رسيدة دفع
اليها مالها و
جاز جازا تصرف
فيه بغيرها

مسئلة ٥ اذا بلغت المرأة وهي رشيدة دفع اليها مالها وحازلها ان تصرف فيه
سواء كان لها روح اولم يكن وبقول الشافعي وقد مالك ان لم يكن لها روح لم يدفع
اليها مالها وان كان لها روح دفع اليها لكن لا يجوز لها ان تصرف فيه الا باذن زوجها
[دليلنا] اجماع العروة وقوله تعالى حتى ان يدفعوا السكاح وانما المعنى وقت النكاح
وايضاً قوله تعالى وان آتتم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولم يشر الى روح فمن ادعى
فعلية الدلالة .

مسئلة ٦ - اما كان لها روح فنصرها لا يقتصر الى ابن روحه و رى ان ذلك يستحب لها و به قول الشافعي و قل مالك لا يحور لها لتصرف الامان روحها.

في ان تصرفها
لا يحتاج الى
ادنى روحها

[دليلاً] فان آستم منهم رشداً فادفعوا اليهم اموالهم ولم بشرط الروح ولانها من ادعاء فعله الدلالة و روى ان ام الفضل ارسلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قدح من لبن وهو واقف بعرفة فشرعه ولم يسئل عن ادنى روحه و روى ان اسماء بنت ابي بكر قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اتيت امي راعية (راعية ح) الصلها فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم ولم يحتر ادنى روحه الزبير .

مسئلة ٧ اذا بلغ الصبي و نرسه بالرشد و دفع اليه ماله ثم صار مديناً مديناً لماله في المعصية فحجر عليه و به قول الشافعي و مالك و احمد و اسحق و الاوزاعي و ابو ثور و ابو عبيد (عبيد ح) و غيرهم و هو مذهب ابي يوسف و محمد و قل روحه و روحه لا يحجر عليه و تصرفه نافذ في له و حكى ذلك عن المعصية و ان سب من

في الامن صار
مدين مديناً
سأله الى
المعصية فحجر
عليه

[دليلاً] قوله ماله ان كان الذي عليه الحق سعيهاً و صعيهاً و لا يستطيع ان يمد هو فليحمل عليه بالعدل و قيل السعي المندرج في المعصية (وح) الشيخ الكرمي الذي لا يستطيع ان يمد المملوك على ماله و قد عرفت على ان لم يمد فحجر عليه و به قولنا و لا يؤاؤ السعياء اموالكم التي جعل الله لكم قسماً و المندرجة في حق ان لا يدفع اليه ايمان و روى في هذه الآية عن ابن عباس ان لا يدفع الا لسان ماله الى امرته و ان من يلزمه بعتقه و لكن يحفظه نفسه و ينفق عليه منه بالمعروف و به قولنا قال الله تعالى ان المبشرين كانوا اخوان الساطين قدم المذنب و ح المنيح و لا يصح المنع و لا يصح المنع الا بالبحر و روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انقصوا على ابدى سعيائكم و لا تصح القصص الا بالبحر و روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله كره لكم ثلث قيد و مدهي قل كثرة السؤال و اصاعة المال و ما ذكره الله تعالى لا يكون الا محرماً و يجب المنع عنه و روى عروة بن الربير ان عبد الله بن جعفر اتاع بيعاً فأتى الربير فقال له ابي قد اتعت بيعاً و ان عبداً يريد ان يأتى عثمان و سئله البحر على فقار الربير ان (وما ح) شريكك في البيع ثم اتى على عثمان فعول له ان ابن جعفر اتاع بيع كذا و حجر عليه فقال الربير ان شريكك في البيع فقال عثمان كيف

كتاب الحجر

احجر عني وحن شريكه الربير ولم يقل عثمان ولا حداث الحجر عني لعقل لا يحور و
 روى ابو بكر بن المديني عن عثمان مرسده فـ عنها فـ لو لعاب اشترها عند الله من
 جعفر بن شهاب الفأفـ ما سـ بي اهل بي سـ عني هـ ثم لـ عـ فـ به الا اـ حد على يد اس
 حيث شـ سـ
 (من ح) الصحابه لان احدا منهم لم يشكره و اما دفعه الربير بالمسـ كـ و امتنع عثمان
 لكون الربير شرك فيه

قوله لا يحور
 ان يحجر عني
 الفاء و ر لم
 يكن يـ

مسئله ٨ ادا ما فاسقاً لانه غير صديق ولا حوط ان يحجر عليه واثـ و هي فيه و
 جهان احدهما مثل ما قلناه وهو احتـ ربي العـ من سـ رـ و لـ لا يحجر عليه وهو
 احتـ المـ

[دليله] قوله تعالى ولا يؤـ والسـ اـ الامـ و ربي عـ عـ اـ الامـ هم قالوا
 شارب الخمر سفيه فوجب ان يـ دفع المال اليه

في سـ سـ
 المحـ و ربي
 اذا كان بالمـ

مسئله ٩ المحـ و ربي ادا كان بالمـ طلاقه و عـ حـ اـ الا ان اس
 ليلى و ربي لا يملك طلاقه

[دايمه] قوله تعالى العـ اـ
 روحاً غيره و المحـ و ربي العـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ اـ aـ
 لا يعتد به اذا كان الاجماع بخلافه

كتاب الصلح

كتاب الصلح
و مسائله ١٢

مسئلة ١ الصلح على الأكر حارر وبه قال أبو حنيفة ومالك وقلا لا يكون الصلح إلا مع الأكر وقول الله في لا يجوز الصلح على الأكر قد وجوب المسئلة ان مدعى رجل على غيره عتق في ذمة ودين في ذمته فادكر المدعى عتقه ثم صاحبه منه على من يتحقق عليه لم يصح الصلح ولم يملك المدعى انه الذي قصه من المدعى عليه وله ان يرجعه فيطأه به ووجب على المدعى زده عليه وكان على دعواه كما كان قبل الصلح وكان قد طرح بارائه مما ادعاه عليه واسقط حقه عنه لا إياه له ثم له مقصده فإذا لم يسلم ماله لم يلزمه مدعيه وعمد أي حصة ومالك جعل المدعى له ان وليس للمدعى عليه مطالته به.

في ان الصلح
على الأكر حارر

[دليل] قوله تعالى والصلح حارر ولم يفرق بين الأكر والاك. وقوله **كتاب الصلح** حارر من المسلمين ولم يفرق بين عتقه **كتاب** في كل حال وفي الرجل عتقه فهو صدقة فيجب ان يكون ما بذله المدعى عتقه حارر ويكون صدقة لأنه قصده وقاية عتقه

مسئلة ٢ إذا أخرج من داره رؤساً إلى حريق المسلمين وكس عالياً لا يضره لم يترك ماله يعارضه فيه وحده من المسلمين فإن عارض فيه واحد منهم وجب قتلهم وإن كان أبو حنيفة وقول الزهري لا يجب قتلهم إذا لم يضره لم يترك ماله وإن كان الأوراعي وأحمد وأبو حنيفة ومحمد.

في ان من أخرج
من داره رؤساً
إلى طريق
المسلمين ترك
ماله يعارضه
واحد من
المسلمين

[دليل] ان طريق المسلمين حق لجميعهم وإذا أخرج واحد منهم ذلك لم يضره ان يعصب على حقه ومعنى ماله بقلعه كان له ذلك كسب من حقوقه وبصاً لا خلاف أنه لا يجوز ان يملك شيئاً من القنار والهواء (والسماح) دح للقنار وايضاً فبوسعك ذلك فوقع على انسان فقتله أو على مال فقتله لم يضره الصلح لا خلاف فلو كان ذلك حارراً لم يلزمه ضمان.

في ما إذا لفظ
بقتل مدعى
من المسلم أي

مسئلة ٣ معاقبة المعتد وهي مشار الحيوض من الحص إذا كان إلى أحد الجانبين و

كان الحدف في الحص قدم دعوى من المصد اليه وبه قبل ابو يوسف وراى بجوارح الحارط وانصف الناس وبقدم بهما وقال ابو حنيفة والتفتي لا يقدم بشيء من ذلك.

[دليلاً] حماد لعرقه لاس لحدف الذي روى مجمع عليه لا يدفعه احد منهم وروى عمر (عمران ح) ان حذيفة الصبي بن ابيه ان قوماً احتضمو الى رسول الله ﷺ في حص كان بينهم فمعت عند الله من لحدف لم بينهم فحكم به لمن اليه (يلد ح) القمعت ثم رجع الى رسول الله ﷺ حذيفة بذلك فعلى صحت وحسنت.

مسئلة ٤ : اذا تمردا في حذر بين ملكهم وهو غير متصل بشيء احدهما وما هو مصدق ولا حدهما عليه حدوع فيه لا يحكم بالحد بعد لمن الحدوع له وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يحكم بالحد بعد لصاحب الحدوع اذا كان كثر من حدوع واحد في كان واحدا ولا يقدم به بالاخلاق.

[دليلاً] قوله ﷺ اذنبه على المدعي واليمين على المدعى عليه ولم يعرف وانما فان هذا الحد بعد قبل طرح لحدوع عليه كان بينهم بعض بالاخلاق ومن قال بطرح الحدوع بتغير الحكم فعليه الدلالة بل قال به حذيفة الحدوع اقم اسبغه على يث وصعت هذه الحدوع فيه بحق وان قومه والا فان على حذيفة قبل وصعته فيه وانما فان وضع الحدوع يجوز ان يكون عبارة لان في الناس من يوجب اعادة ذلك وهو مالك وبه قبل يجرى على ذلك لقوله ﷺ لا معنى احد ام حازه بل يصح حشمة على حذيفة.

مسئلة ٥ : اذا سارع ايمان دابة احدهما في شيء والاخر احدهما لم يمسك مع احدهما بيمة جمعت بينهما نصفين وبه قال ابو اسحق لم يروى وقال ابو حنيفة وفاقى الفقهاء يحكم بذلك لمراكم.

[دليلاً] به لدلالة على وجوب تقديمه على الآخر فمن ادعى تقديمه فعليه الدلالة مسئلة ٦ : اذا كان حديط مشترك بين اثنين لم يجر لاحدهما ان يدخل فيه خشية خيفة لا نصر الحديط سرراً كثيراً الا ان صاحبه وبه قال الشافعي في الحدود وقال في التقديم يجوز ذلك وبه قال مالك.

[دليلاً] انه قد ثبت ان الحديط مشترك بينهما فلا يجوز له مع ذلك التصرف فيه

في الشافعي
في حد ايمان
ملكهم
لا حدهما فيه
حدوع

في الشافعي
في دابة احدهما
راكم هو الآخر
أخذ يلجأها

في حد حذيفة
احمال حشمة
في حديط
مشرك لا يبين
صاحبه

الأدب من جهة وشريكه (فمن ح) ومن ادعى حوار ذلك فعليه الدلالة وروى عن النبي
 ﷺ انه قال لا حول من امرء مسلم الا بطيب نفس منه وهذا الحياض فيه ملك لشريكه
 فلم يحل لأحدهما الا يطيب نفس من الآخر على صهر الحجر

مسئلة ٧ اد كان حياض مشترك بين اثنين فدين أحدهما لصاحبه ان يصح عليه
 حشما يسمى عليه يسمى عليه ثم انهدم المذهب او قلع فليس له ان يعيده الا ادب محدد وهو
 احد قولى الشافعى ومالك وبقول الأحرار انه يجوز ذلك له
 [دليل] ان اعادته يحتاج الى دليل والاصل ان لا يجوز له ان يصح الاعادته وليس
 الادب في الاول ادب في الثاني

ليس لمن ادب
 له ان يصح
 حشما على حياض
 مشترك بين
 اثنين
 بعدهم
 لا يملك
 من ادب

مسئلة ٨ اذا كان لرجل بيت و عليه عرفة لأخر وانهما في سقف البيت الذي
 عليه العرفة ولم يكن لأحدهما بنية ارفع منها فمن حرج اسمه حطب ام حبه وحكم
 له به وان قلده يقسم ، مهمان صغير كان حديراً ، وقال انى فمى يحلف كل واحد منهما
 قد حطما جعل منهما صغير واول ابو حنيفة القور قول صاحب السفل وعلى صاحب العلو
 المسئلة وقول مالك القول صاحب العلو وعلى صاحب السفل المسئلة
 [البيت] اجماع العروة (اضافة ح) على ان كان مجهول يستعمل فيه العروة و
 هذا من الامر المشتبه.

ان حطما
 صاحب بيت
 ومالك عرفة
 ان سقف السفل
 ارفع من سقف
 عدم له

مسئلة ٩ اد كان بين رجلين حياض مشترك وانهدم واراد احدهما ان يبنيه و
 طالب الآخر بالانفاق معه ، به لا يجوز على ذلك و كذلك ان كان بينهما نهرا وشروط لم
 احدهما بالمعققة لا يجوز عليها ، وكذلك ان كان بينهما ادولاب يحتاج الى العمارة و مهاب
 شريكه بالمعققة لا يجوز عليه وكذلك ان كان له من لو حذو العلو لآخر فانه يهدم ولا يجوز صاحب
 السفل على اعاده الحيطان التى يكون عليها العروة والمثاقم فى هذه المسائل قولان
 احدهما مثل ما قلناه وهو قوله فى الحديد وبه قال ابو حنيفة ولا حرقوله فى القديم يجوز
 عليه وبه قال مالك وقول فى مسئلة لعروة به يجوز صاحب السفل على المعققة منعرداً ولا
 يلزم صاحب العلوشيثا والثانى لا يجبر عليه.

اذا الهدم
 الحياض المشترك
 فليس لأحد
 الشريكين ان
 اراد ببناء
 جدار صاحبه
 بالانفاق معه

[دليل] ان الاصل مرأته الدمة فمن اوجب اجباره على المعققة فعليه الدلالة وانصاً

قوله **النسي** لا يجعل من امر مسلم الاطيط نفس منه فيجب ان لا يحضر شريكه على الاتفاق الاطيط نفس منه.

اذا اتفق ثوبا
بساوي دينار
وصالحه على
دينار لم يصح

مسئلة ١٥ اذا اتفق رجل على غيره ثوبا مساويا دينار فافترقه وصالحه على دينارين لم يصح ذلك وانه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز ذلك [دليلنا] انه اذا تلب عليه الثوب وجب في دينه قيمته بدلالة ان له مطالبة قيمته ويحضر صاحب الثوب على احدهم وذا ثبت ان القسمة هي الواحدة في دينه فقيمة جميعه دينار واحد ولو احرانا وصالحه على اكثر من دينار كان له دينار واحد كثر منه وذلك ربا لا يجوز.

اذا صلح مالا
معهولا على
مال مضمون
صح الصلح

مسئلة ١٦ اذا ادعى عليه مالا معهولا فافترقه وصالحه منه على مال معلوم صح الصلح وانه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يصح [دليلنا] قوله **النسي** لا يجعل حيزين للمسلمين الا ما احر حرهما ويجوز حلالا ولم يفرق وقوله تعالى واصلح خير ولم يفرق

اذا كان رجل
داران فله كل
واحدة من الاخرى
كله ان يفتح
بنيهما ٤٤

مسئلة ١٧ اذا كان لرجل داران في ردين غير باق من وضهر كل واحدة منهما الى الاخرى وداران يفتح بينهما حتى يمد كل واحد منهما الى الاخرى كان له ذلك وانه قال ابو الطيب الطبري عن أصحاب الشافعي وقال انه في استحبابه دينار ذلك قول ابو الطيب ولا عرف خلافا فيه.

[دليلنا] انه لا يجمع من التصرف في ماله لا بد من دليل على ذلك وانه خلاف انه يجوز ان يجعل الدارين دارا واحدة ورفع الداحر بينهما ويكون لهما في الزقاق على حالهما وهذا من على صحة ما قلناه

كتاب الحوالة

كتاب الحوالة
ومسألة ١١

مسألة ١٠ المحتسب هو الذي نقول الحوالة فلان من اعترض رضاء عنه جميع العقهاء

في اعتبار رضاء
المحتسب وهو
الذي يقبل
لحوالة

الاداد فانه قد لا يعتبر رضاء ومضى صاحبه من عليه الحق على غيره ارمه دليل
[دليلاً] انا اجمعنا على انه اذا رضى صحت الحوالة وانس على صحتها مع عدم
رضاه دليل وقول المصنف اذا احتيل احدكم على فليحتل الامر ان لا يستجده بل انه
اذا اراد ان يحيله على غيره سخط له من يحيله له لمعاقبه من رضاء حجة احده واحاطته
الى ما يستعبد

مسألة ١١ المحال عليه يعتبر رضاء عنه في امرى في احد دونه ذهب ابو سعيد
الاصمعي وذكرا من سريخ في التحليل من ان الشافعي ذكر ذلك في الاملاء ومشهور
من مذهب الشافعي انه لا يعتبر رضاء

في اعتبار
رضاء المحتسب
عليه

[دليلاً] ما قلناه في المسألة الاولى سواء من اجماع الامة على انه اذا رضى صاحب
الحوالة ولم يد على صحتها من غير رضاء دليل

مسألة ١٢ اذا احتال على من ليس له عليه دين وقيل الحوالة صحت الحوالة
وقيل الشافعي اذا احتال على من ليس له عليه دين ولمذهب ان ذلك لا يصح (لا يجوز ح)
لانه اذا لم يجر الحوالة عليه بغير آحر غير الذي عليه ولاولى ان لا يجوز ان لم يكن
عليه الحق

في صحة
الحوالة على
من ليس عليه
دين اذا قيل

[دليلاً] من الاصل حوار ذلك وانما يحتاج الى دليل

مسألة ١٣ اذا احتال رجلاً على رجل بالحق وقيل الحوالة وصحت تحول الحق
من دمة المحتال الى دمة المحال عليه وبه قال جميع العقهاء الا فرس الهذيل فانه قال
لا يتحول الحق عن دمه كما لا يتحول عن دمة المصمون عنه

في ان الحوالة
اذا صحت
تحول الحق
الى دمة المحال
عنه

[دليلاً] ان الحوالة مشتقة من التحويل فيسفي ان يعطى اللعم حق من الاشتقاق

والمعنى اذا حكم الشرع بصحته فدا عطيته حقه وجب ان ينتقل الحق من المحيل الى المحال عليه.

مسئله ٥ اذا انتقل الحق من دعة المحيل الى المحال عليه بحوالة صحيحة فانه لا يعود عليه سواء بقى المحال عليه على عناه حتى اذا اوجده حقه وحلف عند الحاكم او مات مملوكاً او اقلس وحجر عليه اذا لم يره قال الشافعي وهو المروي عن علي عليه الصلوة والسلام وقال ابو حنيفة له الرجوع عليه بالحق اذا حجه المحيل عليه او مات مملوكاً وقال ابو يوسف ومحمد يرحى عليه في هذين الموضعين وان اقلس وحجر عليه الحاكم وبه قال عثمان.

[دليل] انه قد ثبت انتقال الحق عن دعته ولادليل على انتقاله نائب اليه فمن ادعى ذلك فعليه الدلالة فيسمى ان يبرهه لاحتياط ولا يكون له الرجوع ولانه شرط الملائة في الحوالة فلو كان له الرجوع عند الاعسار لم يكن لشرط الملائة فائدة.

مسئله ٦ اذا شرط للمحتل في الحوالة ملائة المحال عليه فوجده معسراً (اولم بشرط فوجده معسراً ح) لم تصح الحوالة (وقال الشافعي اذا شرط المحتل ملائة المحال عليه فوجده معسراً اولم بشرط فوجده معسراً صححت الحوالة ص و) وقال ابن سريج (ابوالعسر ح) ان الذي يقتضيه اصول الشافعي ان يكون له الرجوع اذا شرط الملائة فوجده معسراً والاول قول المرى وهو لدى صححه ، وفي اصحابه

[دليل] احمد ع يعرفه ويهم يعتبرون الملائة وايضاً قول لمسي ^{عنه} الله ان احتيل احدكم على مولى فليحتل فامر بالاحتياط اذا كان مملوكاً دون ان يكون معسراً

مسئله ٧ اذا اشترى رجل من غيره عبداً بالغ درهم ثم احال البايع المشتري (المشتري البايع ط) بالالف على رجل للمشتري عليه لب درهم و قبل البايع الحوالة صححت الحوالة ثم لم يشتري وحد بالعبد عيباً و رده به وقسح البيع فهل تبطل ام لا الصحيح انها تبطل وبه قال المرى وابو اسحق وقال ابو علي الطبري ذكر المرى في الجامع الكبير ان الحوالة صحيحة واحقره هو قال ابو حامد المروزي طلست في عدة

(١) في نسخة قدم (وبه قال عثمان) على (و دا فلس) حظ

في ان الحق لا يعود على المحيل مطلق

في عدم صحة الحوالة اذا شرط ملائة المحال عليه فوجده معسراً

و يقال ممن عند الشراة و صاحب الحوالة ثم وجد به عيباً فردّه تبطل بحوالة

نسخ من الجامع الكبير فلم أجده

[دليلاً] ان الحوالة انما وجدت عن ثمن لعمد فإذا انسخ العقد سقط ثمن العمدة
فيجب ان تبطل الحوالة

مسئلة ٨ اذا حق رجل على رجل بحق له (بحواله) عليه واحتلف فقال المجادل
انت وكيدى في ذلك وقال لمحتار انما احتلستى لاحد لك انفسى على وجه حوالة به لى
عليك واتق، على ان لغير الذى جرى بينهم من لفظ الله قال احتلست عليه بما لى عليه
من الحق وقبل المحتمل ذلك كان لمور قول المجادل من العربى واكثر اصحاب الشافعى
وقال ابن سريج نقول قول المحتمل

[دليلاً] بهما قد اتفقا على ان الحق كان للمجادل على المحل عليه وبقوله
الى المحتمل يحتج الى دليل لانه ليس فى حالة المجادل ذلك دليل على انه اقرا به
واحاله بحق له عليه وان شئت فقلت الاصل بقاء حق المجادل على امحاله عليه وبقاء
حق المحتال على لمجادل والمحتال يدعى روال ذلك والمجدين بهارة فذان نقول قوله
مع بميشه

مسئلة ٩ لحوالة عبد الشافعى بيع وليس لأصحابه فى ذلك نص والذى يقتضيه
المذهب ان نقول به عقد قائم بفسخه لانه لأدلين على به بيع وليس من القاطع البيع و
الحق به قياس لا يجوز عند ابطال القول القيس

مسئلة ١٠ يجوز الحوالة بما لا مثل له من الثياب والحيوان اذا ثبت فى الذمة
بالقرض ويجوز د كان فى دمنه حيوان وحسب عليه بالحكمة مثل ارض الموصدة وعمرها
يصح الحوالة فيه وكث يصح ان يجعلها صداقاً لامرأة وحلف اصحاب الشافعى فيه
فقال بعضهم لا يجوز وانما يجوز فيما له مثل وقال ابن سريج يجوز فيما يشت فى الذمة
وهو معلوم وان كان فى دمنه حيوان فهذا يصح الحوالة به فيه وجهان

[دليلاً] ان الاصل حوارة ذلك ومن منع منه فعليه الدلالة ومن قال لا يجوز قال
لانه مجهول وليس الامر على ذلك لانه لابد ان يكون معلوماً بوضعه وسنه وحسنه فان
لم يكن كذلك لم تصح الحوالة به

فيما اذا احتلف
بمدا لحوالة
فقال المجادل
انت وكيدى في
ذلك وقال
المحتال
ما احتلست
على وجه الحوالة
فالنقول قول
المجادل

في ان يجوز به بيع
عقد بفسخه

في جواز الحوالة
بما لا مثل له

في صحة الحوالة
عن من ليس
عليه دين و قبل

مسألة ٩٩ اذا احتل لز يد على عمر و دأب درهم فقتله عمر و صحت الحوالة
في ذلك و لا شاعى فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه و الثاني لا يجوز لان الحوالة تسمع و
المعذور لا يجوز بيده
[دليله] انه اذا قلده فقد اقر بل روم ذلك المال في دمه فيجب عليه الوفاء به و
من قال لا يصح فعليه ابدالة على ان قدينا ان لحو له ليست سمع و لا احد الذي منى عليه
غير مسلم

كتاب الضمان

كتاب الضمان
ومثله ١٩
أربعة منها في
الكفاية

مسئله ١ ليس من شرط الضمان ان يعرف المصموم له او المصموم عنه وللشافعي فيه ثلثة وجه احدها مثل ما قلده والثاني من شرطه معرفتهما والثالث ان من شرطه معرفة المصموم له دون المصموم عنه
[دليلنا] ما روى ان عبياً عليه الصلوة والسلام وباقية لما صمم الدس عن الميت لم يستلهما المسمى عليه السلام عن معرفتهما لصاحب الدس ولا الميت فليس عبياً انه ليس من شرطه معرفتهما .

في عدم اشتراط
معرفة المصموم
له او المصموم
عنه

مسئله ٢ ليس من شرط صحة الضمان رضاهما ايضاً وان قدر ان من شرطه رضا المصموم له كالنولي وقيل الشافعي المصموم عنه لا يعتبر رضاءه والمصموم له فيه قولان فقول ابو علي الطبري من شرطه رضاء مثل الثمن في المبيعات وقيل ان ربيع ليس ذلك من شرطه لان عبياً عليه السلام وباقية لم يستل المصموم له

في اشتراط رضا
المصموم له و
المصموم عنه
وعنده

[دليلنا] صمد على عليه السلام وباقية من عليه السلام لم يستل عن رضا المصموم له واما رضا المصموم عنه فكان غير متعين (مما لا يخفى) لا كمن متناً يدل على انه لا اعتبار برضاءهما واذا اعتسر رضا المصموم له فلا بد ان يثبت حق في دمه فلا بد من اعتبار رضاء كسائر الحقوق ولا في النكاح والعدة لان الذي فسد به حق لا يقول به

مسئله ٣ اذا صح الضمان فانه يشتغل الدس من دمة المصموم عنه الى دمة الصامن ولا يكون له ان يطالب احداً غير ابيه من دمه وان ائتمروا من اي ايلي وان شرمه وداود وقيل الشافعي وبقي الفتفاء ان المصموم له محصر في ان يصاب امهما شه والصمد لا يتقبل الدس من دمة المصموم عنه الى دمة الصامن .

في ان الضمان
اذا صح يتقبل
الدين الى دمة
الصامن

[دليلنا] ان النسي عليه السلام قل لعلي عليه الصلوة والسلام لما صمم الدرهمين عن الميت حر الكوفة عن الاسلام حسراً وفك رهائش كما فككت رهن احيث عدل على ان الميت قد

انتقل الحق من دمه و قال عليه السلام لا يفتدة لمصوم الدينار من همدان و انت من همدان
 يرى قال نعم فعل على ان المصوم عنه سرقة من الدين بالصمان.

في ان المصوم
 له ليس له ان
 يطالب الا بثمان

مسئلة ٥ ليس للمصوم له ان يطالب الا بثمان و قال لا يجوز له ان يطالب
 المصوم الا عند تعدد المطالبة من المصوم عنه اما بعينه او دفلاسه او بحجوده و قال
 الشافعي و باقي الفقهاء هو بالخيار في مطالبة ايهم شاء

في ان الصمان
 يسرع اذا حصل
 تغير ان
 بمصوم عنه
 و ادى بغير امره

[دليل] ما ذكرناه في لمسئلة الاولى سواء من ان الصمان يسبق المثل من دمة
 المصوم عنه الى دفعه الصمان فاما ثبت ذلك فليس له ان يطالب الا من ثبت المثل في دمه.
مسئلة ٥ اذا صدر بغير من المصوم عنه و ادى بغير امره فانه يكون مقترعا
 ولا يرجع به عليه و به قال الشافعي و قال مالك و حماد يرجع به عليه

[دليل] ان عليا عليه السلام و ابقادة صمما الدين من المشرك بغير اذن احد فلو كان
 لهما ان يرجعا عليهما اذا اده الدين لم يكن لصمانهما فائدة و كان (لكان ح) الدين
 باقيا على الميت كما كان.

في انه يرجع
 عليه اذا حصل
 باده و ادى
 بغير اذله

مسئلة ٦ اذا صمن عنه باذله و ادى بغير اذله و به يرجع عليه و اختلف اصحاب
 الشافعي في ذلك فقال ابو عبيد بن ابي هريرة يمثل ما قلناه و هو احتساب في الطبيب الطبرى
 و قال ابو اسحق ان ادى عنه مع امكان الوصول اليه و استيذانه لم يرجع عليه و ان ادى مع
 تعدد ذلك يرجع عليه

[دليل] ان قد بين ان نفس الصمان انشغل المان في دمه و انتقل الى دمه
 فلا اعتبار باستيذانه في القضاء و من قال بالخيار وصره فانه قال بدهله في الصمان و ان له
 في القضاء فلا يحتاج الى استيذانه قالاً.

في صمان
 مال الجفانة

مسئلة ٧ يصح صمان من الجفالة اذا فعل ما شرط الجفالة له و للشافعي فيه
 وجهان احدهما مثل ما قلناه و الثاني لا يصح صمانه.

[دليل] قوله تعالى و لمن جاء به حمل بعير و انا به رعيم و هذا نص و قول النبي
عليه السلام الرعيم عازم و هذا عدم الاما احرجه الدليل

في صمان
 مال الساقة

مسئلة ٨ يصح صمان من الساقة و قال الشافعي ان جعلناه مثل الاجارة صح

صمان ذلك وان جعلته مثل الجعالة فعلى وجهين.

[دليلاً] قوله الربيع الرعي عديم وهو على عمومه

مسئلة ٩ اذا حنى على حر فاستحق بالجعالة اياها صح صمانها و للث في فيه

قولان سواء على قولين مو يبعها واحد فيها

[دليل] قوله الربيع الرعي عام وهذا رعي ولاه لا ما ح يسمع من صحة ذلك و

الاصل جوازها.

مسئلة ١٠ بقاء الروح اذا كانت مستقلة لا يصح صمانها وللث في فيه قولان

اذا قل يلزم النفقة نفس المقد صمانها وان قل تلزم بالتمكين من الاستمتاع قل

لا يصح .

[دليل] النفقة اما تلزم بالتمكين من الاستمتاع بدلالة انها متى نشرت سقطت

نفقتها واد ثبت ذلك فالتمكن من ذلك لم يحصل في المستقبل فلا يصح به النفقة.

مسئلة ١١ يصح صمان النعم مده الحب والنفقة فيه طريقان احدهما مثل ما

قلناه وهو الصحيح عندهم والثاني لا يصح لانه مثل مال الجعالة وهو على قولين

[دليل] ان هذا مال يؤى للزوم فيصح صمانه واداً قوله الربيع الرعي

غارم .

مسئلة ١٢ يصح صمان عهدة النعم اذا خرج المبيع مستحقاً اذا كان قد سلم

النعم الى المبيع وبه قول اكثر الفقهاء والمشهور من مذهب الشافعي وقول ابو العباس بن

سريع وابو العباس بن القاس لا يجوز ذلك.

[دليلاً] قوله الربيع الرعي عديم ولم يحصل والاصل جواز ذلك والمبيع منه يحتاج

الى دلالة وايضاً ان الاستحقاق من الحقوق حاصر فلا معلوم ان يكون بالشهادة او مداره

او الصمان فلا فائدة في الشهادة لانها ليست وثيقة والرهن لا يحور في هذا الموضع بالاخلاق

لانه كان يؤدى الى ان يتعطل الرهن ابدأ فلم ينق بعد هذا الا الصمان ولا خلا الدل

من الوثيقة

مسئلة ١٣ لا يصح صمان المجهول مواء كان واحداً او غير واحد ولا يصح صمان

الذي على
سار فاستحق
ابلاصح ضمانها

في عدم صحة
صمان نفقة
ابو حنيفة

في صحة ضمان
نفس مده النعم

في صحة ضمان
عهد النعم
اد اخرج لربيع
مستحقاً

في عدم صحة
صمان المجهول
وما لا يجب

ملا يجب سواء كان معلوما أو مجهولا وبه قال الشافعي وسعيد الثوري وابن أبي ليلى و
الليث بن سعد وأحمد بن حنبل وفي أبو حنيفة ومالك يصح من ذلك.

[دليلنا] ما روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن العرد و عتمان المحجول عرر لأنه لا يدري كم قد را من الماء عليه و بعضاً فلا دليل على صحة ذلك فمن ادعى صحته فعليه الدلالة.

مسألة ١٤ : يصح الصمان عن الميت سواء حلف وفاء أو لم يحلف وبه قول الشافعي ومالك وأبي يوسف ومحمد وقتل أبو حنيفة وسعد بن الثوري لا يصح الصمان عن الميت إذا لم يحلف وبه ما رواه أصحابنا من أن حلف وفاء بمال أو صمان صح لصمان عنه.

[دليلهما] حرم على عبده الصلوة والسلام وأي فتادة وصماهما عن الميت واحداً
المنى ذلك مضاف من غير فصل يدل على أن الأحكام لا يختلف وروى عن أس بن مالك
أنه قال من استطاع منكم أن يموت وليس عليه دين فليعمل في رايته رسول الله ﷺ
وقد أتاني بحذرة يصلي عليها ففعل من عليه من فعلوا نعم فعل ما شئتم صلواتي وهو
مرتهن مدينته فلو قام أحدكم فمضى عنه وصليت عليه كانت نعمته صلواتي وهذا صريح
في حوار ابتداء (انتفاء) لصد من بعد موت المصوم عنه

مسألة ٩٥: إذا مضى أمد لدى لم يؤدى له فى التجارة بعد اذن - منه لم يصح
سماؤه. قال أبو سعيد الأسطخري وحكى ذلك عن ابن سيرين وجواب ابن أبي هريرة فى مقيقه
يصح وحكى ذلك عن ابن إسحق المروزي

[دليل] قوله تعالى عند مملوك كالقدر على نيشي والسمان شيء فوجب لا يصح
لا اله الا الله هي حكم دليل لا نفس القدوس عليه

مسئله ۱۶ كماله الامداد تصح وبه قال من الفقهاء ابو حنيفة وغيره وهو المشهور من مذهب الشافعي وله قول آخر كره المروري في تطبيقها لانصح

[دليلنا] قوله تعالى لتأمنن به الا ان يحاط بكم فطلب يعقوب منهم كعبا لاسدده وقال اخوة يوسف ليوسف ان له ابا شيخنا كبيرا فحد احد مكانه و ذلك كدالة بالبدن و روى ابو اسحق التميمي عن جرثمه بن مصر بن ابي قان صليت مع عبد الله بن مسعود والعبادة فلما سلم قام رجل فحمد الله واثنى عليه وقال ام بعد فوالله لقد كنت البارحة الي آخر الجملة

(الحطّنة ح) فقال استسبهم وكفلهم عتبرهم فستسبهم فتسبوا وكفلهم عشايرهم وهذا يدل على اجماعهم على ان الكفالة بالبدن صحيح و روى المتحالفون لما ان عبد الله بن عمر كان له دبر على علي عليه الصلوة والسلام فقامت بهم كلشوم استهروجة عمر بن الخطاب

في ان الكفيل يلزم باختيار المكفول به

مسئلة ١٧ اذا تكفل بدن رجل فعب المكفول به عينة يعرف موضعه الرم الكفيل احصاءه ويضمن مقدار رده ان دهانه ومجيئه لاحضره قال لم يحضره بعد انقضاء هذه المدة المذكورة حسن ابدأ حتى يحضره او يموت ومفقون جميع من اثار الكفالة بالبدن وقال ابن شرمه يحضر في الحال ولا يمهل لان الحق قد حل عليه.

[دليلاً] ان من شرط الكفالة امكان تسليمه والعاص لا يمكن تسليمه في الحال فوجب ان يمهل حتى يعضى زمان الامكان

مسئلة ١٨ اذا تكفل بدن رجل فمات المكفول به زالت الكفالة و راء الكفيل ولا يلزمه انما ان الذي كان عليه و موقوف جميع الفقهاء الذين اثاروا الكفالة بالبدن وقد مالوا يلزمه ما عليه واليه ذهب ابن سيرين.

ان ان المكفول به ان عاصر الكفالة

[دليلاً] ان اصل رائه الذمة فمن علق عليها شيئاً فعليه ادلالة وايضاً فانه تكفل ببدنه دون ماله فلهذا لا يلزمه تسليم ماله يتكفل به ولم يضمنه

مسئلة ١٩ اذا رهن شيئاً ولم يسلمه فتنكّل رجل بهد التسليم صح و قول الشافعي لا يصح

في صحة تكفل تسليم الرهن

[دليلاً] ان اقدبت ان الرهن يجب عليه تسليم الرهن فصحت الكفالة عنه والشافعي يراه على انه لا يجب عليه تسليمه وقد بينا خلافه

كتاب الشركة

كتاب شركة
ومع الله ١٥

في كراهه
شركة الم
اليهودي
والعصري
للكفار

مسئلة ١ شر كة المسلم لليهودي والمصري وسائر الكفار مكرهه وهه وهه قل
جميع الفقهاء وقال الحسن المصري المتصرف المسلم لامكره وان كان المتصرف الكافر
اوهما كره .

[دليلنا] اجماع المرفقة بل اجماع الامة لان خلاف الحسن لا يعتد به ومع ذلك
ود (فقد ح) انقرض وروى عن عبدالله بن عباس انه قال اكبر ان يشارك المسلم اليهودي
او المصري ولا يعرف (عرف ح) له مخالف (الملاح)

في ذ الشركة
لاستدالا
في مدين متلين

مسئلة ٢ لا تعتقد لشركة الاقماريين مثلين في جميع مديهما ومحدثين ودين
كل واحد من الشركتين صاحبه في التصرف فيه وهه قال الشافعي وقال ابو حنيفة تعتقد
الشركة بالقول وان لم يخاصها (يخصها) بل يبيعها لعل ويخصها ويقول لا بد شر كما
في ذلك صحت الشركة وقيل هذه شركة العنان واذا اخرج حدهم دراهم والآخر دنانير
انعتقت الشركة بينهما

[دالنا] ان ما عثره مجمع على اعتقاد الشركة به وليس على اعتقادها بما قاله
دليل فوجب بطلانه.

في صحة الشركة
في مدي
التي لها مثال

مسئلة ٣ : العروس التي لها اعتبار مثل المكيلات والموارد نصح الشر كة
فيها واختلاف اصحاب الشافعي فيه فقال ابو اسحق المروري مثل ما قلناه و قال غيره
لانصح

[دليلنا] ان الاصل حوار ذلك والمنع يحتاج الى دليل ولا دليل في الشرع

مسئلة ٤ اذا اخرج حدهم دراهم والآخر دنانير لم تعتقد لشركة وهه قال الشافعي
وقال ابو حنيفة تصح.

[دليلنا] بهما لان متميزان ولا يختلص ومن حق الشركة اختلاط المدين

في عدم اعتداد
الشركة فيما
اذا اخرج
احدهما اهم
والآخر دنانير

فوحسان نظروا لأن ما عتبرناه لا خلاف في عقد الشراء كونه وما ذكرناه لا دليل على صحته.
مسئلة ٥ شر كة المعاوضة باطلة وبه قال الشافعي قال ولها حكم في المنة دون
 الشرع قال صاحب صلاح لم تطلق شر كة المعاوضة ان يكون ماله من كل شيء
 يملكه بينهما و وافقه على ذلك مالك و احمد و اسحق و ابو نؤير و قال ابو حنيفة هي
 صحيحة اذا صحت شرائعها وموجباتها وشرايطها ان يكون الشرايط مباحا حررا
 فاما كان احدهما مملوكا والآخر كاهنا او كان احدهما حررا والآخر مملوكا لم تحر
 الشر كة و من شروطها ان يقع قدر المال لدى تنفيذ الشر كة في حصة وهو الدراهم
 والدينار فدا كان مال احدهما اكثر لم يصح هذه الشر كة واخرج احدهما من الشر كة فمن
 ذلك المال اكثر مما اخرج الا حرام تصح واما موجباتها فهو ان يتارده كل واحد منهما
 صاحبه فمما يكتسبه من دابة او كثر و فيما يرميه (يلزم ح) من عرامته (عرو ح) و
 نصيب و كفالة (ماله ح) فهذه خمسة ما يشترطه من الشرايط والموجبات وبه قال
 سفيان الثوري والاوراعي

في بطلان شر كة
 معاوضة

[دليلا] انه لا دليل على صحة ذلك و يعقد لشر كة حكم شرعي يحتاج الى
 دلالة شرعية و انما هذه الشرايط التي ذكرناه من اكتساب المال و العراصة باطلة
 ولا يصح معها الشر كة و نصا روى عنه الشافعي انه لا يشرع له و هذا الفرع (عرو ح) لانه
 مدخل في العقد على ان يشر كة في جميع ما يكتسبه وما يصيبه من نصيب و نصيب و نصيب
 و كفالة وقد ارمه عرامة فيحتاج ان يشر كة فيه على حسب ما دخل عليه في العقد و
 هذا غرر عظيم.

مسئلة ٦ شر كة الابدان عند اصابة وهي ان يشر كة الانسان على ان ما يرتفع
 له من كسبه فهو بينهما (لهما ح) على حسب شرعهما سواء كانا متعقيا اصبعا
 كالدينار من واحد او مختلفي اصبعا كالنحر والحد و به قال الشافعي وقال ابو حنيفة
 يجوز مع اتفاق اصبعا و اختلافهما ولا يجوز في الاحتطاب والاحتشاش و الاستياد و
 الاعتماد و قال مالك يجوز الاشتراك مع اتفاق الصنعة ولا يجوز مع اختلافها و قال احمد
 يجوز الاشتراك في جميع الصناعات وفي الاحتشاش والاحتطاب والاستياد والاعتماد

في بطلان شر كة
 الابدان

[دليلاً] اجماع العروة واحارهم واصاً العقود الشرعية تحتاج الى دلالة شرعية وليس في الشرع ما يدل على صحة هذه الشركة واصاً نهى النبي ﷺ عن العرر وهذا عرر بدلالة ان كل واحد منهما لا يدري ايكم صاحبه شيئاً ام لا فكسب وكم مقدار ما يكسبه

في اطلاق
شركة اوجوه

مسئلة ٧ - شركة الوجود باطلة وصورتها ان يكون رجالان وحيث ان في السوق وائس لهما ان فيعتقد ان الشركة على ان يسرف كل واحد منهما بحاجته في ذمته و يكون ما يرتفع بينهما ومنه قال الشافعي وفار ابو حنيفة انها تصح فانما عقدها كان ما يرتفع على حسب ما شرطاه بينهما.

[دليلاً] ما قدمناه في المسئلة الاولى من ان العقود لشرعة تحتاج الى ادلة شرعية وليس في الشرع ما يدل على صحة هذه الشركة فيجب ان تكون باطلة.

في عدم الفرق
بين اتفاق
المالكين في
المقدار و
حالاتهما

مسئلة ٨ لا فرق بين ان يمتنع المالك في المقدار او يحتلف فيخرج احدهما كثر مما اخرج الآخر ومنه قال اكثر اصحاب الشافعي وفار ابو القاسم الامام في ان صاحبه اذا احتلف مقدار المالين بطلت الشركة.

[دليلاً] انه لا دلالة على بطلان هذه الشركة والاصل جوازها وقوله المؤمنون عند شروطهم.

في انفصال
الربح

مسئلة ٩ لا يجوز ان يتفصل الشريكان في الربح مع التساوي في المال ولا ان يتم فيه مع التفصل في المال ومتى شرطاً خلاف ذلك كانت الشركة باطلة ومنه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز ذلك.

[دليلاً] ان ما قلناه مجمع على حواره وليس على جواره من كره دليل

اذا اظهر في المال
حيث كان لهما
الرد والامساك

مسئلة ١٠ اذا اشترى الشريكان عمداً بمال الشركة ثم اصاب به عيب كان لهما ان يرداه وكان لهما امساكه فان اراد احدهما الرد والآخر الامساك كان لهما ذلك ومنه قال

الشافعي وقول ابو حنيفة اذا امتنع احدهما من الرد لم يكن للآخر ان يرد [دليلاً] ان المنع من الرد لا يعيب ويحتاج الى دليل والاصل جواره وليس هيهنا ما يدل على المنع منه.

مسئلة ١٩ اذا دأع احد الشريكين عمداً باالف وقر البائع على شريكه بالقص وادعى ذلك المشتري وانكره الشريك الآخر الذي لم يبع لم يبرء المشتري من الثمن و به قال الشافعي وله في اقراره لو كبر على موكله قص ماو كله فيه قولان احدهما يقبل و به قال ابو حنيفة ومحمد والآخر لا يقبل ذلك و قال ابو حنيفة ومحمد بن الحسن ان اقرار الشريك مقبول على شركه سواء منهما على ان اقراره او كبر مقبول على موكله بقص ماو كل فيه.

دا نظر احد
الشريكين يبيع
الثمن و بكر الآخر
لم يبرء المشتري

[ديدا] على ذلك ان اجسمه لثني للبيع لا يبرء منها لانه يقول ما اعطيتني ولا اعطيت من و كلفته في قصها وانما اعصتها احسناً ولانراء من حقها ذلك وانما الجمس هائة التي للذي لم يبع فالابرة معها ايضا لانه يبرء عم ابي على المشتري لم يقصه بعد و اما السبع هو الذي يقر بقصه وهو الذي يقر بقصه وهو كبر الذي لم يبع في قصه حقه والو كبر اذا اقر على موكله بقص الحق الذي و كلفه في استيوائه لم يقبل قوله (عده ح) الا انه ان شهد مع السبع شهد آخر وامرئتين ومن لم يشتري و به يحكم على الشريك لم يبع بقص حقه وان لم يكن فوجهت عليه اليمين لانه

مسئلة ٢٢ اذا كان من بين شريكين قصص عاصب احد الشريكين نصيبه وادع مع شركه مسمى العقد فما للشريك ويسقط منه العاصب ولا صاحب الشاقي فيه حرقان منهم من قال المسئلة منته على تعريق الصفة ومصل السبع في القدر المعصوب وهل يسقط في حصة الشريك يبيع على قولين و قال لا يبرء الصفة بطل في الجميع واذا كان يفرق يصح في حصة الشريك البايع ويسقط في الباقي ومنهم من قال المسئلة على قول واحد كما قال في لاي هذا المسئلة صفقتان في طريقه عاقلين هذا جمع بين الصفقتين في العقد فثبت احديهما لم يسقط الاخرى وانما تنبئ للمسئلة على تعريق الصفة اذا كانت الصفة واحدة وهو الصحيح عندهم و به اعصبت احد الشريكين من الآخر و دأع الجميع بطل في نصيب شركه و في نصيبه قولان و اذا كان الشريك الذي لم يعصبت العاصب في بيع حصته فدع العاصب جميع المال و يطلق السبع بطل في القدر المعصوب وهل يسقط في حصة الموكل على قولين بناء على تعريق الصفة ولا خلاف

ان يبيع مال
الشركة اذا
عصبت لها عاصب
نصيب احد
الشريكين

بينهم اذا اطلق ذلك البيع وان لم يعلق واحتر المشتري انه وكيل فهو على الخلاف الذي مضى

[دليلاً] على انه لا يصل في جميع قوله ما في حصة له في البيع وهو مع ما في ملك وامه لا يملك والاخلاق في انه لا يمتنع البيع فيه

مسئلة ١٣ اذا كان رجلان عند رجل واحد منهما عند بقراده فباعها من رجل واحد ثمن واحد لا يصح البيع والمبايع في ذلك فاولا واحد منهما يصح ولا يصح وهو الاصح عندهم.

[دليلاً] ان هذا العقد بمره العمدى لانه باعقدين و ثمن كل واحد منهما مجهول لان ثمنهما (تمبيهم ح) يتوسط على قدر قيمتهما وذلك مجهول وان ثمن كل مجهول لا يصح العقد ولا يلزم ذلك جميعاً واحداً فكل واحد منهما مبدوم لان ذلك يكون عقداً واحداً واما يصل (ط ح) الاول من حيث كان عقداً

مسئلة ١٤ اذا عقدا شركة فاسدة اما بان يتفصل لهما في تساوى الربح او بتساوى المالان ويتفصل الربح وتعرف و يرفع الربح ثم ما صلا كان الربح بينهما على قدر المالين ويرجع كل واحد منهما على صاحبه باجرة مثل عمده عند سقاط قدر يدرى يقابل عمله في ماله و به قدر الشايع وقد اوجبوا ليرجع واحد منهما على صاحبه باجرة مثل عمده (عمر ح) لان هذه باجرة لهما لم تمت في الشركة الصحيحة فكذلك في الفاسدة.

[دليلاً] ان كل واحد منهما قد شرط في مقابلة عمله باجرة من الربح ولم يسلم له فساد العقد وقد تعدر عليه الرجوع الى المبدل فكان له الرجوع الى قيمته كما لو دع منه سلعة يباع فساداً وسلمها اليه وتلفت في يد المشتري رجع عليه بقيمتها لان المسمى لم يسلم له وقد تعدر عليه الرجوع في السلعة تنفها فكان له الرجوع في قيمته وبما رجع ذلك الشركة الصحيحة لان المسمى قد سلم له فيها وفي الفاسدة لم يسلم له المسمى وقد تعدر عليه الرجوع الى المبدل فيرجع الى عوض المثل.

مسئلة ١٥ اذا كان بينهما شيء فباعه ثمن معلوم كان لكل واحد منهما ان

في بطلان بيع
عبد بن بطن
واحد اذا كانا
برجعين

في حكم الربح
المتحصل من
الشركة الفاسدة

في ان لكل واحد
من الشركتين
ان يطالب
الشركتين
و اذا اتحد
شركته في صاحبه

كتاب الخلاف

يطالب المشتري بحقه وإذا أحد قبر حقه شار كه فيه صاحبه وللشافعي فيه قولان أحدهما
مثل ما قدمناه والآخر وهو لا يظهر عندهم انه لا يشار كه فيه
[دليله] إجماع الفرقه في هذه المسئلة منصوصة لهم وروايتهم واردة بها و
ايضاً فإن المان الذي في شعبه المشتري غير منمّر فكل حرة يحصل من جهته فهو
بيعتهم

كتاب الوكالة

مكتبة: وكالة
و مسائله ٢٣

في جواز وكالة
الخاص

مسئلة ١ • يجوز وكالة الحاضر ويلزم الخصم محاصمة الوكيل وله ان يوكل ايضاً
كذلك وبه قال الشافعي وان ابي ليلي وابو يوسف ومحمد وقار ابو حنيفة وكالة الحاضر
تصح غير انهم لا يلزم خصمه الا ان يرعى بها ومتى ابي ذلك كان على خصمه ان يحصمه
بنفسه واجبر على ذلك ان امتنع.

[دليلاً] ان لاحد الواردة في حوار لتو كبل عامة في الحاضر والغائب ومن
خصص فعليه الدلالة وايضاً لاصح حوار ذلك والجمع يحتاج الى دليل

في انه ليس من
شرط سماع لينة
من الوكالة
احضار الخصم

مسئلة ٢ ليس من شرط سماع الينة على الوكالة من الوكيل احضار خصم من
خصومه او عزمه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة من شرطه ذلك فاما احضره
وادعى حق الموكل على خصمه او عزمه وتوجه الجواب على المدعى عليه فح يسمع
الحاكم بينة الوكيل فحور سماع الدعوى قبل ثبوت الوكالة ويلزم الخصم الجواب وحمل
قديم، والدعوى شرطاً في سماع لينة شأهه على اصله لان عبده لا يلزم (بدره ح) وكالة
الحاضر الا برضا الخصم ولا يجوز القضاء على الغائب وهذا عند حار على ما يبيحه لا لا
يعتبر رضا الخصم ويجوز القضاء على الغائب وقد مضى الكلام في حوار وكالته الحاضر و
ان لم يرخص الخصم وسيجوز الكلام في القضاء على الغائب في موضعه

في عزل الوكيل
في شئته

مسئلة ٣ اذا عزل الموكل وكيله عن الوكالة في غيبة من الوكيل لاصحاً ما
فيه روايتان احدهما انه ينعزل في الحال وان لم يعلم الوكيل وكل تصرف يتصرف
فيه الوكيل بعد ذلك يكون باطلاً وهو احد قولي الشافعي او احد وجهيه والثانية انه لا
ينعزل حتى يعلم الوكيل ذلك وكذا يتصرف فيه يكون واقعاً موقعه الى ان يعلم وهو
قول الشافعي الاخر وبه قال ابو حنيفة.

[دليلاً] على ذلك احضار الطائفة وهي محلقة وقد ذكرها في الكتابين المتقدم

ذكرهما ومن راعى العلم استدلل على ذلك من قال ان النهي لا يتعلق به حكم في حق المنهي
الا بعد حصول العلم به وهكذا ابواب نواهي الشرع كلها ولهذا لما بلغ اهل قبا ان القبلة
قد حوت (تحوال ح) الى الكعبة وهم في الصلوة دار وموتوا على صلواتهم ولم يؤمروا بالاعادة
فكذلك نهى الموكل وكيهه عن التصرف بسفي ان لا يتعلق به حكم في حق الوكيل
الا بعد العلم وهذا القول اقوى من الاول وقد رخصناه في الكتابين.

مسئلة ٤ اذا وكل رجل (رحل ح) رجلا في الخصومة عنه ولم يدن له في الاقرار
فاقر على موكله بنفس الحق لدى وكل في الخصومة عنه لم يدن له اقراره عليه بذلك
سواء كان في مجلس الحكم او في غيره وبه قال مالك والشافعي وابن ابي ايملى وروى عن
ابو حنيفة ومحمد يصح اقراره على موكله في مجلس الحكم ولا يصح في غيره وقيل ابو
يوسف يصح في مجلس الحكم وفي غيره

في ذلك الوكيل اذا
اقر على موكله
ببعض حقوقه
بغيره ان لم يدن
به في الاقرار

[دليل] ان الاصل برئة الدعة فمن الرمة دقراو كيله فمعية الدلالة

مسئلة ٥ اذا ادن له في الاقرار عنه صح اقراره ولم الموكل مناقره في كان معلوما
لرمة ذلك وان كان مجهولا رجع في نفسه الى الموكل دون الوكيل وللك في غيره قولان
وفي اصحابه من قل مثل ما قلناه وقال ابن سريج لا يصح من موكل الاقرار عن الموكل
بحال ولا يصح الوكالة في ذلك

اذا ادن للوكيل
في الاقرار عنه
صم اقراره

[دليل] انه لا مانع من ذلك والاصل جوارره وايضا قوله **المؤمنون** عند شروطهم
وهذا شرط ان يدن له ما يقر به الوكيل فيجب ان يكون ذلك حذرا

مسئلة ٦ اذا وكل رجل رجلا في شئ من القصد او القصاص عند المالك او
اقامة النية عليه فالتوكيل صحيح وبه قال جميع الفقهاء الا ما يوسف فانه قال لا يصح
التوكيل في تثبيت الحد بحال.

في صحة التوكيل
في تثبيت حد
القصد والقصاص

[دليل] عموم الاحتمار في جوار التوكيل والاصل اخصا جوارره والمنع يحتاج
الى دلالة .

مسئلة ٧ يصح التوكيل في استيفاء الحدود التي لا دميير وار لم يحصر الموكل
واختلف اصحاب الشافعي على ثلثة طرق فذهب ابو اسحق المروري الى ان الصحيح ما ذكره

في صحة التوكيل
في استيفاء
الحدود

في كتاب الحنفية من ان التوكيل يصح (صحيح ح) مع عينة الموكل ومنهم من قال ان الصحيح ما ذكره هيهما من اعتبار حضور الموكل ومنهم من قال لمصلحة على قولين واحترار او لعليب الظنري قول المروري و قال ، وحصة لا يجوز شبهة مع عينة الموكل

[دليل] ان الاصل حوار ذلك والصح يحتاج الى دلالة ومن قال لا يجوز الامع حضور الموكل استند بقول النبي ^{صلى الله عليه وسلم} ادروا الحدود بالشبهات قار وفي شفاء هذا الحد شبهة لانه لا يدري لو كثر هل عني عن هذا اقدس الموكل فيه ولم يصح من كونه اولى **مسئلة ٨** اذا وكله في تصرف سمائه ثم قل وقد ادبنا ان تصنع ما شئت كان ذلك ، في التوكيل ولت عني فيه و جهس احدهما مثل ما قلناه والثاني ليس له ذلك لانه ما صرح بالاذن فيه

[دليل] انه اذا قل ذلك نعمل ما شئت دخل فيه التوكيل لانه من حملة ما يشاء فعمل قوله على عمومه اولى.

مسئلة ٩ جمع من بيع مال غيره شبه انفس الاب واحد وصيهما واحاكم وبين احكام والوكل لا يصح لاحد منهم ان يبيع المال الذي في يده من نفسه الا الاثنى الاب والحد ولا يصح لغيرهما وبه قال مالك والثوري وقال الاذراعي يجوز ذلك للجميع وقال زر لا يجوز لاحد منهم ان يبيع من نفسه شيئاً وقال ، وحصة يجوز الاب والحد والوصي الا انه اعتبر في الوصي ان يشتره برادة صاهرة مثل ان يشتري ما يساوي عشرة وخمسة عشرة فان اشتراه برادة درهم لم يفسد ذلك لبيع قله استحب

[دليل] اجماع العرفه واحكامهم على انه يجوز للاب ان يقوم حربية ابنه الصغير على نفسه ويستبيع وعنها بعد ذلك وايضاً روى ان رجلاً اوصى الى رجل في بيع ورس له واشتراه الوصي لنفسه واستفتى عبد الله بن مسعود فقل ليس له ذلك ولا يعرف له مخالف ومن قبل عندكم ان البيع من صحة انعقاده لتفرق الابدان ولا تصور ذلك بين الابن وبين نفسه قبل جيب عن ذلك بحواين احدهما ان البيع قد يلزم من غير الفرق وهو ان يكون بعد انعقد احرت (احترت ح) هذا البيع او اعصيته فيه يلزم ولا يحتاج الى

ان الاول موكل
لذا درست ان
تصنع ما شئت
الذي في التوكيل

في صحيحه
في يده من نفسه
و حصة

الغرق والثاني انه اذا عقد الالب او الحد هذا العقد فيه يقوم من موضعه حتى يلزم العقد ومضى فيكون ذلك بمنزلة اقرار او المتبايعين

مسئلة ٩٥ اذا اطلق الوكالة في لبيع فاطلأها يقتضى ان يسع بنقد ذلك البلد من المثل حالاً وان حال في ذلك كان السع مطلقاً ولا يملك ما يملك والتفصى وقل ابو حنيفة لا يقتضى الاطلاق الحلول ولا نقد البلد ولا عوض المثل وداعه بخلاف ذلك صح حتى قال لو ان السلعة تساوى الوفا فباعها مداهى الى اجل صح البيع [دليله] انه اذا ع مداهى وصعده صح سعه بخلافه واذا حاله لم يدر دليل على حوازيه فوجب المنع منه.

في اطلاق الوكالة في البيع وما يقتضيه

مسئلة ٩٦ اذا احتلف الحياط وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب ادت لك في قطعه قميصاً وقال الحياط ادت لك في قطعه قميصاً وقد فعلت فاقول قول الحياط والمشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني ان لقول قول صاحب الثوب وقال ابن ابي يلى [دليلنا] على ما ذهب اليه ان صاحب الثوب مدع بمادته ارض القطع على الحياط فعليه البيضة والا فعلى الخياط اليمين.

في احتلاف الحياط وصاحب الثوب

مسئلة ٩٧ ان كان لرجل على غيره دين فباعه آخراً فدعى اليه وكيله في العطالة واكر ذلك الذي عليه الدين من كان مع الوكيل بيعة قدمها وحلها له بها وان لم يكن معه بيعة وطالب من عليه الدين الممن لا يجب عليه من ادعى عليه علمه بذلك لم يلزمه ابداً اليمين وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يلزمه الممن ما منه على اصله انه لو صدقه احمر على المدين اليه واحمر مدنى على اصله لو صدقه من عليه لدين في تو كيله لم يجبر على التسليم اليه.

في الكرم من حبه الدين وكالة مدعى لو كالة

[دليله] الاصل براءة الدفعة واجاب اليمين عليه بخلاف الى دليل شرعى ولا دليل في الشرع يدل عليه.

مسئلة ٩٨ اذا صدقه من عليه الدين في تو كيله لم يجبر على التسليم اليه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كان ذلك دينا احمر على الدفع اليه من كان عيشة المشهور من مذهبه انه لا يجبر عليه وعنه رواية اخرى شدة انه يجبر عليه.

اذا صدقه من عليه الدين في تو كيله لم يجبر على التسليم اليه

[دليلاً] به لادلل على احماره على ذلك ولأن دعت به برهنة دلو دعة والدين و غيره ولا يقطع على برائتها بالدفع الى لو كيل المدعى لعدوك وصدقته به لأن لصاحبه ان يكذبهم فصح (فسمى ح) ان لا يجب عليه التسليم.

ادرك في كل
الليل وكثير
يصح

مسئلة ١٤ اد و كل رجلا في كل قبل و كثير لم يصح ثابت و دفع جميع الفقهاء الا ابن ابي ليلى انه قال يصح ذلك.

[دليلاً] ان في ذلك عذراً عظيماً لانه ربما الرهه دافقود لا يمكنه اوفاء به و ما يؤدي الى دهاب ماله مثل ان يروجه مع حرار ثم يطلقهن قبل الدخول فيبرمه نصف مهورهن ثم يتزوج بامرهم على هذا امد و يشتري له من الارض والعه رات وغيرها لا يحتاج اليه وفي ذلك عذر عظيم فيما يؤدي اليه فهو دليل و يصح انه لادلل على صحة مداء الوكالة في الشرع.

في كرهه
او كل مسلم
للكافر حتى مسلم

مسئلة ١٥ يكره ان يتوكل مسلم للكافر على مسلمه دام بارة ذلك احد من الفقهاء

[دليلاً] اجماع الفروقة و به (لانه ح) لادليل على حواره

في ان لكل من
الوكيل والموكل
مطالبته
بأه الوكيل

مسئلة ١٦ داو كل رجلا في مع مداه فدعه ك ان لدو قبل والموكل المطالبة بالثمن و به قال الشافعي وقال ابو حنيفة المو كيل المطالبة وليس ذلك للموكل [دليلاً] ان ثمن قد ثبت انه للموكل دون الوكيل و رجل في ملكه في مقابلة الصنع لدى رجل ملكه بالعقد و اذا كان الثمن مداه ك ان له المطالبة به ولان المطالبة بالثمن من حقوق العقد لامن شرائطه مثل حد المجلس والفرق لا بد ان في ذلك من شرط العقد فلاجل ذلك يتعلق به قد دون ابو كل

في ان الوكيل
يبي له امره
المشتري من
الامان

مسئلة ١٧ لا يصح امر الوكيل من دون الموكل من الثمن الذي على المشتري و به قال الشافعي وقال ابو حنيفة يصح امر الوكيل بعد ان مو كده [دليلاً] ان لا يراه تبع للميث وذا كان الوكيل لا يثبت ثمن ولا (لاح) يصح منه الامر واحا قلت انه لا يملك لانه لا يملك هته بالاحلاف فلو ملكه اصح منه هته

في ان ما اشتراه
الوكيل يقع
بالموكل

مسئلة ١٨ اذا و كل رجلا في شراء سلعة واشترها ثمن منها من ملكه يقع

لنمو كل من غير ان يدخل في ملك الوكيل وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يدخل اولا في ملك الوكيل ثم ينتقل الملك الى الموكل

[دليلنا] انه لو وكله في شراء من يعتق عليه لم يعتق عليه ولو كان الملك قد انتقل اليه لو حب ان يعتق عليه فلما احمص على انه لا يعتق على الوكيل لو اشترى من يعتق عليه اذا اشترى لنفسه دل ذلك على انه لا ينتقل الملك الى الوكيل

مسئلة ١٩ اذا وكل من مضم ذميا في شراء حرام يصح الوكالة في بيعه الدمي له لم يصح البيع وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يصح التوكيل وصح البيع وعنده ابن المسلم لا يملك الحرام اذا تولى لشراء نفسه ولا يصح دأب وماله بشرائه الوكيل الدمي

[دليلنا] ان عقود البيع محتج الى دلالة شرعية ولا دليل في الشرع على صحة هذا العقد فوجب ان يكون باطلا على ادعاءه في البيع الادل من شراء الوكيل يقع له كذا فاما ان كان كذا فوجب (وخرج) ان لا يصح شراؤه كما لو اشترى نفسه.

مسئلة ٢٠ اذا وكله في بيع فسد مثل ان وكله في بيع الى احد محجور مثل فدم الحاج وادراء النهر لم يملك ذلك ولو كمل البيع الصحيح وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يملك بذلك لبيع الصحيح فاما بيع او اشترى الى احد معجور صح البيع والشراء.

[دليلنا] انه لم يوكله في هذا العقد فيجب ان لا يصح رايه وكله في غيره فسد فسد فيجب فساد الوكالة.

مسئلة ٢١ اذا وكل صبي في بيع او شراء او عرهما لم يصح التوكيل وان تصرف لم يصح تصرفه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يصح لو كبله وانما تصرف صح تصرفه اذا كان يعقل ما يقول ولا يعتقر ذلك الى ابن ولله

[دليلنا] قوله ^{في البيع} لا يراه الفهم عن ثلثة (نسخ) عن اصبي حتى يحتج به وعن المحجور حتى يعيق وعن النائم حتى يستيقظ (بمنه ج) وبه العلم يقتضي ان لا يكون الادلاء حكم رايه (لانه ج) لا دلالة على صحة هذا الوكالة فيجب بطلانها.

مسئلة ٢٢ اذا وكله في شراء شيء بدينار اعطاه فاشترى به شاتين يساوي كل

اذا وكل من ذميا في شراء حرام يصح البيع

اذا وكله في بيع فسد مثل ان وكله في بيع الى احد محجور مثل فدم الحاج وادراء النهر لم يملك ذلك ولو كمل البيع الصحيح

في عدم صحة وكالة صبي

في عدم صحة في شراء شاة بدينار فاشترى به شاتين

واحدة منهما ديناراً فإن لشراء درهم الموكل (وكو ح) فيكون الشان له و به قد
 أكثر اصحاب الشافعي وقيل الشافعي في كتاب الاحار تان حد بهما درهم نصف دينار وهو
 ما جاز في لآخرى ان شاء الله تعالى نصف الاخر وان شاء الله ويرجع (راجع ح) على الوكيل
 نصف دينار وقيل لغيره لانه له القول الا ان يكون شيء على ما حكى عنه من به
 يجوز مع الموقوف وحكي الدرر في (الكتاب ح) لجمع عن الشافعي بقوله ان وكده في
 بيع سبعة فداعه، فلا تنعس اناس بمشقة كان له ان يرد هذا ايضا على ما ذكره
 من ذلك القول في الوكيل الشافعي والمذهب الصحيح الاول وقيل اوجبه يلزم
 الوكيل المبيع في احدى الشانين نصف دينار ولا يلزم الموكل في لآخرى نصف دينار
 ويرجع الموكل عليه بنصف دينار.

[دليل] ان شراء شيء وقع للموكل بماله و قد بين ان عقد الوكيل للموكل
 فيجب ان يكون شراؤه له وايضا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عرس له حجاب فعصى عروته
 ما روي ديناراً ثم اشترى به ثيابا فاشترى به ثيابا ثم باع احداها بدينار فجاه الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشاء وديسرفقان هذه الثياب وهذا دينار كم فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 قد كراه ما صنع فقال يا ابا المني انك تارك له لث في صفقة بميمك.

مسئلة ٢٢ . اذا قل ان قدم لرجل اوجه رأس الشهر فقد وكلت في المبيع في ذلك

لا يصح و به قال الشافعي وقيل اوجبه بنصفه يصح

[دليل] انه لا دليل على صحة هذا العقد وعقد الوكيل كذا يحتاج الى دليل.

في بيان الوكالة
 ان عليها على
 سبيل

كتاب الاقرار

در قاله عندي
مال جليل او
عظيم لم يتقدر
بمقدار وبقين
كسره

مسئله ٩ اذ قيل له عندي من جليل او عظيم او عيس او حطير لم يتقدر ذلك بمقدار وای مصدر فسر به كان مقبولا قليلا كان او كثيرا و به قال الشافعي وان قيل له عندي من كثر فيه يكون اقرارا ثم من على لرواية التي تضمنت ان الوصية بالمال الكثير وصية شماعة ولم يعرف مصدر اكثر مما قلناه احد من الفقهاء واحتلف اصحاب ابي حنيفة في الاعداد لاراء فمهم من قول لا يقل منه ثقل من عشرة دراهم وهي مقدار اصحاب القطع عندهم وعندهم من قول لا يقل منه اثنان من مائة درهم وهو (هي ح) مقدار اصحاب الر كوة وكان ابو عبد الله ليجرح في من اصحاب في حسمه يقول اص ابي (ابو ح) حنيفة على ذلك وقال اذا فرغ من انصحة بلرمه ست مائة درهم وقيل مائة يقبل منه ثلاثة دراهم وما فوقها وهي اصناف قطع عنده وقيل الثلث من سعد بلرمه اثنان وسبعون درهما

[دليل] على ذلك انه لا دليل على مقدار مقصود به وما يفسره به مقطوع به فوجب الرجوع اليه وان (ال ح) اصل برقة الدمة واما تفسير الكثير فعليه اجماع الطبيعة و روى في تفسير قوله تعالى لقد حصر كثر في مواطن كثيرة فقالوا ايها كانت ثمانية مواطن و هذه الآية دليل على ان سعد غير انه قيل اثنان و سبعين و به ذكر انها كانت اثنين و سبعين موضع و روى عن النبي ﷺ انه قال لا يحل من امر مسلم الا يطيب نفس منه وهذا المقرر ان اقراره بمقدار ما و ح من لا يطالب به كثر منه لظاهر الخبر وليس لاحد ان يقول ان داه لا يسمى عظيماً و ذلك به قد يكون ذلك عظيماً في حال الضرورة و يحتمل ان يكون ا ا ا عظيماً و لاضافة الى ما هو دونه و يحتمل ان يكون اراد عظيماً عند الله لانه يستحق العقاب بحجوده قال تعالى و تحسبونه هين و هو عند الله عظيم وقوله تعالى وان كان مثقل حمة من حردل ايئانها و كفي ما حاسين و روى عن عائشة انها

قلت كان رسول الله ﷺ ينهى عن المحضرات ويقول ان لها من الله ضلابة وروى عن ابن عباس انه قال كلما عصي الله به كان عصيماً (فهو عصيم ح) وقد احتمل هذه لوجوه وجب الرجوع الى تفسيره بامارة

فما اذا قال فلان
على مال اكثر من
مال فلان

مسئلة ٣ اذا قال فلان على مال اكثر من مال فلان الرم فقد رمان الذي سماه وقد من معه تعبيره في الزيادة قليلاً كقول او كثيراً وان في الكل مثل ماله لم يقصد ذلك منه وقيل لشافعي بقوله اذا فرده بمثل ماله من غير زيادة

[دليله] ان هذه اللفظة موضوعية في اللغة لزيادة لان مثبته قول من كذا تعيد مساواته والزيادة عليه (فما ح) وما من غير زيادته لا يقصد به اكثر منه والرجوع في مثل ذلك يجب ان يكون الى لغة وما ضمن اكثر على ان المراد به الجمع والمركب وانه ترك المظاهر

فما اذا قال له
على درهم

مسئلة ٤ اذا قال له على درهم درهم ثلاثة دراهم وان قال درهم عظيمة او كثيرة او حبيرة فمعنى ما مضى من الخلاف وقيل ان معنى درهم ثلثة على الاحوال كلها وفي الناس من قال بدرهم درهم

[دليله] ان اقل الجمع ثلثة على ما بيانه في اصول اللغة والطلب قول من يقول ان اقله اثنان

فما اذا قال له
على الف ودرهم

مسئلة ٥ اذا قال له على الف ودرهم درهم درهم في تفسيره الف اليه و كذا ان قال مائة ودرهم او عشرة ودرهم او الف و درهم او الف وعدون جميع ذلك كالف و به قال الشافعي وقيل و حنيفة ان مضى على الف من الكل او لمورون كان ذلك تفسيراً للف وان عطف عليها غير المكمل والمورون لم يكن تفسيراً لها

[دليله] انه مصرح فيمصر د على الف و الف منهم (مجهول ح) فيجب ان يرجع اليه في تفسيره ولان الاصل برائه الف و ما غيره مقطوع به وما لم يصرح به بحث الى دليل فما اذا قل له عدى مائة و خمسون درهما فانه يكون الكل دراهم لان الجمع من افادة الزيادة ولم تعد التفسير والتمس وقوله درهم في آخر الكلام بقصد تفسيراً وتفسيراً فوجب ان يكون تعبيراً وتفسيراً لجمع لعدد ومن الناس من قال ان المائة تكون مهمة

وقوله وحمسون درهمون قوله درهمين تفسيراً للحمسين دون المائة لأنها حمده أخرى
والصحيح هو الأول وهو أن أكثر أصحاب الشافعي والثاني قال أبو علي بن خيران وأبو سعيد
الاصطخري وهو الف درهم مفارق لذلك لأن قوله ودرهم لا يكون معسراً بل ألف لأن فيه
ووالعطف والمعر لا يكون، ووالعطف

لو ما اد قال للملاي
على الف درهم
ههنا

مسألة ٥ - إذا قل للملاي على الف درهمين كان مثل قوله الف درهم وقد مضى
وان قل الف وثلاثة درهم كان ذلك معسراً بل ألف لأن فيه ووالعطف وكذا إذا قل له
الف وحمسون درهمين والف ومائة درهم ومائة وثلثة درهم ومائة وحمسون درهمين أو
مائة وحمسة عشر درهمين أو حمسون والف درهم أو حمسون ومائة درهم أو حمسة وعشرون
درهماً في كل ذلك يكون معسراً للحميع وانه قل أبو اسحق البرزنجي واكثر أصحاب
الشافعي قال أبو علي بن خيران وأبو سعيد الاصطخري ان التعبير يرجع الى ما
وليه والأول على بهامه وعلى هذا قالوا وقال مثنى مائة وحمسين درهماً كان البيع باطلاً
لأن بعض الثمن مجهول وعلى قول أبي اسحق يصح البيع لأن الجميع معلوم وهذا هو
الصحيح.

[دليل] ان الرتبة الثانية معطوفة بالواو على الاولى فصارت بمنزلة جملة واحدة
فإذا جاء بعد ذلك لتفسير والتفسير واجب ان يكون واحداً الى الجميع ويفارق ما قلناه في
الف ودرهم والف ودرهمين لأن ذلك رتبة ونسب تفسير فلا يجوز ان يجعل الرتبة في
المعدد تفسيراً على ان بنا ان التعبير لا يكون، ووالعطف فلا يصح ذلك فيه

لو ما اد قال للملاي
على درهم ودرهم
الا درهمين

مسألة ٦ - إذا قل للملاي على درهم ودرهمين أو درهمين أو درهم واحد وقال
الشافعي صاعاً بدرهم درهمين وفي نسخة من فأنه يصح الاستثناء بدرهم درهم
واحد وكذلك إذا قل أنت صاع طنقة وطنقة الاصلقة بفتح طنقة واحدة وعلى قول الشافعي
وقعت طنقتان.

[دليلنا] ان لجمليتين إذا كان بينهما حرف العطف كانتا بمنزلة الجملة الواحدة
فهو بمنزلة ان يقول للملاي على درهمين أو درهمين أو درهمين أو درهمين الاصلقة فيه يكون
افراداً بدرهم وتقع صاعاً واحدة فكذلك ههنا

فيما ان قال
فخصتكم قولي
مدي

مسئله ٧ اذا قيل عصيتك ثوب في مديك كان اقراراً بعصيتك دون المدة بل
وبه قال الشافعي وقيل ابو حنيفة يكون اقراراً بهما
[دليله] انه يحتمل ان يكون رد في مديك لي فلا يلزمه الا الثوب كما لو قال
به عندي ثوب في مديك وامر في حرر او قيل عصيتك دابة في اصطلح وبخلافه يستلزم
او عنهما في ضيعة ولا فرق بينهما.

فيما ان قال بفلان
عندي كذا درهم

مسئله ٨ اذا قال لفلان عندي كذا درهم فانه يكون اقراراً بعشرين درهماً و
به قال محمد بن الحسن وقيل انشأ فمى يكون اقراراً بدرهم واحد
[دليله] ان ذلك اقل عدد يوجب حمله عليه

فيما اذا قال له
عندي كذا كذا
درهما

مسئله ٩ ان قال له عندي كذا درهم درهم واحد عشر درهماً ومديك محمد
بن الحسن وقيل لشافعي يلزمه درهم واحد وامر كرر
[دليله] ان ذلك اقل عدد بين ركما يوجب مذهب الدرهم فوجب حمله عليه.

فيما ان قال له
كذا كذا درهم

مسئله ١٠ اذا قيل له (علمي ح) عندي كذا وكذا درهمان درهم واحد وعشرون درهم
وبه قال محمد بن الحسن ولما فمى فيه قولان احدهما انه يلزمه درهم واحد والثاني انه
يلزمه درهمان.

[دليله] ان ذلك اقل عدد من عتقت احدهم على صاحبه واجب مذهب الدرهم
(فوجب حمله عليه).

فيما ان قال له
علي كذا درهم

مسئله ١١ اذا قيل له على كذا درهم لزمه مائة درهم وبه قال محمد بن الحسن
وقيل لشافعي يلزمه اقل من درهم واحد وهو درهم واحد وفي صحبه من قال يلزمه درهم
واحد وهو غلط عندهم.

[دليله] ان ذلك من عدد يحقق مذهب الدرهم فوجب حمله عليه

فيما ان قال له
في حال صحته ثم
تدبرني آخر في
حال مرضه

مسئله ١٢ اذا قيل له في حال صحته ثم مرضت فمى تدبرني آخر في حال مرضه
بصرف ان اتسع المال لهما استوفى بها وان عجز المال قسم له وجود على قدر ادب بين وبه
قال الشافعي وقيل ابو حنيفة اذا سبق المال قدم دين الصحة على دين المرض فان فصل شيء
صرف الى دين المرض

[دليل] قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها اوتيس ولم فصل احد الدينين على الاخر فوجب ان يتساويا فيه وايضاً فانهما دينان تمت في النعمة فوجب ان يتساويا في الاستيعاب لان تقدم احدهما على الاخر يحتاج الى دليل

في صحة الاقرار
للوارث الى حال
المريض

مسئلة ١٤ يصح الاقرار للوارث في حال المرض وله قن ابو عبيدة (عبد ج) و
ابو ثور وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وهو احد قول الشافعي والقول الاخر انه
لا يصح وبه قال مالك وابو حنيفة وسفيان الثوري وحمد وفي ابو سفيان الضروري المسئلة
على قول واحد وهو انه يصح اقراره

[دليل] انه لا مانع يمنع منه والامس حواره وايضاً قوله انه اي كونهوا قوامين
بالنقص شهادة لله ولم على انفسكم ان لو تدس والافراد والشهادة على النفس هو الاقرار
وذلك عام في جميع الاحوال لكن احد المخصص يحتاج الى دلاله وايضاً قوله تعالى
قالوا قرتنا قال فشهدوا وهذه ايضا عامه وعلى المسئلة اجماع امره

لا فرق في صحة الا
قرار للوارث بين
حال الاقرار وبين
حاله اذ يوصيه

مسئلة ١٥ من الاقرار للوارث يصح وعلى هذا الفرق بين حال الاقرار و
بين حال الوفاء فيه تمت الاقرار و كل من قول لا يصح الاقرار للوارث وانما اعتبر حال
الوفاء كونه وارثاً لاحل الاقرار حتى قال الوافر لاحيه وله ان تمت الامن ومات هو
بعده لا يصح اقراره لاحيه ولو اقر لاحيه وليس له ولد ثم رفق وانما يصح اقراره له لانه حين
الموت ليس مورث وقول عثمان بن ابي العباس لا اعتبار بحال الاقرار فان اقر لاحيه وليس له من
لم يصح اقراره وان رفق ولداً ثم مات له كان في المقتدر وارثاً حال الاقرار وان
اقر لاحيه وله ان يصح الاقرار له وان مات ابنه قبله تمت له هو وهذا الفرع ساقط عما لما
قدمه من ان الاقرار للوارث يصح على كل حال بل الوصية للوارث عندنا صحيحة على
مستمره فيما بعد وعلى ذلك اجماع العلماء (لعرفة المحقق ج)

مسئلة ١٥ اذا كانت له حايه ولها ولد يقر في حال مرضه وان ولدها واولاده معها
وليس له من غيرها قيل اقراره والحق الولد سواء اطلق دلت اوتيس كسعة الاستيلا دلها
في ملكه او في ملك الغير بمقتضى شبهة واما لحيه وبها يصير ان ولده على كل حال ايضاً
الا انها تدفع في الدين اذا لم يخلع غيرها فان خلعت غيرها شيئاً قضى منه الدين واعتقت

فيما اذا كانت له
حايه وله ولد
فانقر في حال مرضه
بان ولدها وبه
مها

هي على الولد وان بقي شيء من الدين استتمت فيه بقي من الدين وقب الشافعي لا يحلو
 (إباح) بين كريمة الاستيلاء أو يخلق من بين فية ثلثة أهوا أحدهم أن يقول استولد به
 في ملكي فعلى هذا (لقول ح) يكون الولد حر الأصل ولا يكون عبداً ولا يثبت له نصيب
 الجارية أم ولدته وتعتق بموته من رأس المال فإن كان هذا الذي قدم عليه لانه لو ثبت بالبيعة
 لقدم عليه فكذلك إذا ثبت بالأقرار وإن قال استولدته في حديث آخر شبهة فإن الولد حر
 الأصل وهل نصيب لحرمة أم ولدته على قواصين وإن قل استولدته فكأن كان من أم ولد قد عقد
 مملوكاً واعتق عليه بما ماله ويثبت عليه الولاء والحرمة لا نصيب له ولده حلاق لا ي
 حنيفة وإن أطلق ولم يبين حتى يولد حر في جميع الأحوال وللاولاد عليه والحرمة
 فيها حلاق بين صحابة منهم من قال لا نصيب له ولده

وَدَيْلَمَا [حَمْدُكَ أَهْرَقَهُ عَلَى أَنْ فَرَّاهُ حَبْرٌ وَبِالْوَالِدِ الْمَدْحُ ، الْحَرَمَةُ عَلَى كُنْ
حَالٍ وَعَلَى أَمْرِ ، تَمْدَحُ أَيْ أَمْرٌ مِنْ وَاحِدٍ ، يَمْدَحُ عَلَى الْوَالِدِ دَوْلَاهُ ، وَنَبْذُ عَلَى التَّهْمَلِ
الَّذِي ذَكَرَ .

از اراده و اراده و اراده
طالبان و طالبان و طالبان
ملا

مسئله ۹۶ ادراجه (محمل) و صق و ن و ر و ا و ن علی مد و ه اشفعی
فی کتب الاقرار و المواهب وهو قول ابیوسف و ذکر فی کتب الاقرار ان لحکم
(الحکم حسن) الظاهر انه اصح و نه قول محمد و اصحاب بی حنبه منصرف قول
ابیوسف فالحکمة علی قواهی علی مذهب الثوری و الاوای ان هو اصح قراره لانه
یحتمل ان یکون اقراره من جهة صحیحته مثل میراث و وصیة و بقیة ان یکون من
جهة ائسدة و اضرار من الاقرار بحجة فوجب حملها علیه

۱۰۰۰
 ۱۰۰۰
 ۱۰۰۰
 ۱۰۰۰

مسئله ۱۷ ادا قر العمد جہ بعد غدیہ (دع) لحد مثل القصاص و تقطع و لحدہ لم یقبل اقرارہ وقال جمیع الفقہاء یقبل اقرارہ

[دلیل] اجتماع الفرقۃ واحسانہم وقد ذکرہ فی الامم السیور

أقرز الميد
بأنصره لا جميل
ولا بقدر

مسئلة ١٨ اذا اقر بعد السرقه لا نقل ورا ولا يقطع وعند لقهاه نفس و
 يقطع ولا يدع في امان المروق وعند الشامي قد قولان.
 [دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء.

مسئله ١٩ اذا قال اعلان على الم درهم واحد ، ذلك فقال (وقال خ) هذه التي اقررت لك بها كات لك عمدي ودعته كان القول قوله وله ان يثبته ، قال الشافعي و قال ، و حنيفة يكون ذلك للمقر له وله ان يطالبه ، قاله التي اقر بها .

اذا قال اعلان على
الم درهم واحد
بها قال كات لك
عمدي ودعته كان
قوله قوله

[دليل] ان لاصل رائة لدمه ولا يعلق عليها شيء الا بدليل وايضا قوله لا يحل مال امرء الا بمضيئة (طبيب ح) من نفسه بدر عليه في ذلك اعطى على مقتضى الاحتياط في الدعة بدلالة انه قد قال لالف الذي على فلا ان على كان ذلك صدق قد على انها تقتضي الايجاب في لدمه ودا كان كذا فقد ابرم حقه في الدعة لا لدمه (وحاء ح) انما اجر فلم يسقط ما ابرم في الدعة كما ان امر شور ، فانه بعد ان ابرم يكون له ولغا لدمه ، انشوب قيل لهم لعملة على واخانت تقتضي الايجاب فقد يكون الحق في الدعة فوجب عليه تسليمه باقراره وقد يكون في مده فوجب عليه رد وتسليمه الى المقر له اقر به فليأجره فسرره كان حقولا كما ، دا (اوح) قال على ثوب اعلان كان له (عليه ح) ان يثبته من اي نوع شاء ودا عينه كان لقول قوله فله الا ترى ان اجمعنا على انه اذا قال اعلان على الم درهم ودعته قبل ذلك منه فلو كان قوله اعلان على م يقتضي الدعة لوجب له ان يرد الدعة لا به اقر الم ثم عطفه بما سببه فلما اجمعنا على قول تفسيره بذلك دل ذلك على ما ذكره على ان حرور المرافات يقوم ببعض معام دهم بدلالة قوله تعالى ولهم على ذاب و حواف ان يقتضون يعني عمدي وقوله ولا تسلموا في حدود الا نحن نعتي على حدود المحل فمحورين يكون قوله على بر دة عمدي واما قول اقول الالف التي على فلا ان على فاما جعلته صه في الدعة لانه يقصد (يعقد ح) به ثبوت اعلان في دمه على نفسه و ذلك لا يثبت الا على وجه التماس فلا بد ان ذلك دليل على ان المقصود بالالزام في الدعة وليس في مستنبط قرينة تدل على ذلك .

مسئله ٢٠ اذا قال اعلان على قنبر لابل فغير ان او درهم لم لابل ذه همان ارهه فغير ان و درهمان و ف قال الشافعي و قال زفر و داود لارمه ثلثة اهره و ثلثة درهم رد بينما ان قوله لابل لا يصرح عن الاول ، لاقتصر على الثاني واستدرك للزيادة (زيادة ح) على الاول وان (ودا ح) كان من جنسه لم يلزمه ، لاما استدرك كما لو قال اعلان على درهم لابل اكثر منه لا يلزمه الا درهم بالزيادة (زيادة ط) ولا يلزمه درهم

فاما اذا قال اعلان
على قنبر لابل
فغير ان او درهم
لم درهمان

ودرههم بزيادة ويعرفى إذا قل تغير خطه لأن وهو تعرب لأنه شذوذ حساً حين قدم سقط
الجنس الذى أقر به أولاً.

مسئلة ٣٦ : إذا قرأ رجل يوم السبت درهم ثم قال يوم الأحد أه على درهم لم
يلزمه إلا درهم واحد ويرجع إليه فى التفسير وبه قال الشافعى وقال أبو حنيفة يلزمه
درهمان

[دليله] أنه يحتمل من معنى ذلك تكرار واحد من لدرهم المتقدم والأصل
مراجعة الدفعة الأولى على الثانية ولأن هذا يؤدى إلى أن يكلف المعر على نفسه بدل
إذا أراد أن يشهد على نفسه أن يجمع الشهود فيقر دفعة واحدة لأنه إذا شهد دفعتين لم
تتفق الشهادة على مقدار واحد لأن الأول كذا تكرر وعند شاهد أو حبل الردة على ما
تقدم وهذا يدل على بطلان قولهم.

مسئلة ٣٧ : إذا قال له على من درهم إلى عشرة أرتمه (هـ ج) تسعة ودهون بعض
أصحابنا فى ومنهم (فهم ج) من قال يلزمه ثمانية ودهون وروى لأبيه ضمن لأول
والمشترى حد واحد لا يدخل فى المحدود ومنهم (فهم ج) من قال يلزمه عشرة لأن
من اللاتجاه وهو داخل والله شرحد وهو داخل فى المحدود

[دللنا] أن من اللاتجاه كذا إذا قرأت من اللاتجاه إلى عشرة والحد هو العشرة
ويحتمل أن تكون داخلة فيه ويحتمل أن لا تكون لأنها لا يلزم لا يلزم لأن الأصل
برثة الدفعة.

مسئلة ٣٨ : إذا قال له على من الواحد إلى عشرة أرتمه (هـ ج) ثمانية وده
قال أكثر أصحاب الشافعى وابن مالك وابن عسى لزمه تسعة وده قال محمد بن
الحسن لأن عندهم أن الحد يدخل فى المحدود وقد قلنا أن ذلك محتمل ولا يلزم مع
الإحتمال

مسئلة ٣٩ : إذا قال له على اب درهم من ثمن مبيع ثم قال لم أقصه لم يلزمه عين
المبيع ولم يمسح وده قال الشافعى وابن عسى بوجوه : عينه قبل منه وصد أو فصل أو
أطلقه لم يقبل منه ولزمه إلا أنه مبيع محمول والمبيع إذا كان محمولاً لم يشتل الثمن

فيما إذا أقر به
هم يوم السبت ثم
قال يوم الأحد أه
على درهم

فيما إذا قال له
على من درهم
إلى عشرة

فيما إذا قال له
على من واحد
إلى عشرة

فيما إذا قال له
على من درهم
من ثمن مبيع ثم
قال لم أقصه

في مقابلته كما لا يشك في صحة الحضر والخبر بر قد تمت ذلك فقد وفسر اقراره بما لا يقبله (يقبل خ) فلم يصح.

[دليل] انه اور بحق في معصية حق لا يثبت احدهم عن الآخر فاما لم يسلم ماله لم يلزمه ما عليه كما لو عين المبيع هذا دليل الشفعي ودليلنا ان الاصل رآه القصة ولا دليل على انه يلزمه.

فما اذا شهدته عليه رجل بالغ وشهد آخر بالغين

مسئلة ٢٥ شاهد (المرحط) غيره رجل بالغ وشهد آخر بالغين ولم يصيبه الى سمين مختلفين او صوف الى سب متفرق واصف احدهم الى سب وطلق الآخر مثل ان يقول احدهم الف من ثمن عند ويقول الآخر الف من هذه المائتين التلت تتفق الشهادة على الف فيحكم له بالف فيشهد به ويحصل له الايام الآخر شاهد واحد فيحكم به ويستحق به وبه قدر الشفعي وقول وحدهم لا يكون ذلك انما شدة على شيء من الاول ولا يحكم له بالف (نه ح)

[دليلنا] (١) ان الامانة شهد بها احدهما داخل في الايمان فلا اختلاف بينهما فيثبت (وتمتق ح) لشاهدان على الف وشفعي شاهد الف (الافس ح) مفردا لا لاله فوجب ان يحكم له به.

في صحة شرط اختيار في الكفالة وبما في

مسئلة ٢٦ قدم في ان شرط الحد يصح في الكفالة والصمد وقول ابو حنيفة والثوري لا يصح وشرط حملته وقول الشافعي فقال العقد والشرط وقول ابو حنيفة يصح الشرط وصح العقد.

[دليل] ما قدمه من انه لا مانع من ذلك في شرع فوجب ان يصح **مسئلة ٢٧** ان قرم الكفالة وصمد شرع الحد صح اقراره ولا يفسد دعواه في شرط الخيار ويحتاج الى يمينه والمثاقفي فيه قولان احدهما يقبل اقراره ولا يلزم شيء و هو اختيار المري وابى اسحق والثوري يفسد اقراره فله من العقد ويسقط الشرط ان ادعاه.

ان اقر بكفالة او صمد بشرط وتجبر صح اقراره ولا يفسد دعواه في الخيار

(١) في نسخة عد قوله رسا هكذا ان هذه شهادة منست له لا ان شهادة شهود لان من شهد ما يفسد شهادته وزيادة فدايعاوا يستحق الالف الثاني داخل لان النبي من حكم شاهدون وعليه اجماع اقرقه لصفحة خط مصلته الفاني.

كتاب الاقرار

[دليلنا] انه اقر بالكفالة والصمان و ادعى شرط الحيار فلا يقبل الالبسة

فيما اذا قيل له
على الصدورهم
الى وقت كذا

مسئلة ٣٨ اذا قيل له على الب درهم الى وقت كذا بمرمه (لرمه ح) الالف و يحتاج في ثبوت التاجيل الى بيينة و به قال ابو حنيفة و للشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه و الاخر بثبت التأجيل فيلزمه الالف مؤجلا و منهم من قل فيها قول واحد في ثبوت التأجيل

[دليلنا] انه اقر بالالف (بالف ح) و ادعى ثبوت التأجيل فكان عليه البيينة فيما

ادعاه .

في انه راى
احد الابن
بائع ثالث و
لكره الاخر

مسئلة ٣٩ اذ امت رحيل وله اثنان ووراحدهما داح ثالث و اكراه الاخر لا - خلافاً به لاشت اسمه و احد الخلاف في به بشار كراهي المال ام لا فعندنا انه بشار كره و يلزمه ان يرد عليه ثلث مافي يده و قل مالك و ابن ابي ليلى و قال ابو حنيفة بشار كره بالمصنف مافي يده لانه بقرانه يستحق من المال مثلما يستحقه فيجب ان يقسمه المال و قال الشافعي لا بشار كراهي شيء مافي يده و قال ابو الطيب الطبري هذا في حكم الظاهر فاما فيما بينه وبين الله فان كل صمغ الاب بقرنه او يده و دعوى فرائده فيه يلزمه تسليم حقه اليه كما قال مالك و حكي ذلك عن قوم من اصحابه و به قال محمد بن سيرين .

[دليلنا] جماع العرفه و ايضا فانه بقرنه يستحق من اقر كة ثلثها و هو ثلث مافي يده و ما اراد عليه فللنبي اقر له به فوجب تسليمه اليه و لان الاقرار قائم مقام البيينة ولو قامت البيينة لم يلزمه اكثر من ثلث مافي يده

اذا كان الوارث
بصاحبة فاقرجلا
او رجلا و امر ثمان
ببسط و كانوا عدولا
بثبت النسب

مسئلة ٤٠ اذا كان الوارث جماعة فاقرجلا ثمان رجلا او رجلا و امر اثنان بنسب و كانوا عدولا بثبت النسب و يقسمهم الميراث و به قال ابو حنيفة لانه لم يعتمد العدالة في المقربين و قال الشافعي اذا اقر جميع الورثة بنسب مثل ان يكونوا شيعين فيقروا بنسب احده بثبت نسبه و ثبت له المال و لا فرق بين ان يكون من ميراث المال جماعة او واحد ان كان او اثني و في الناس من قل لا يثبت النسب باقرار الورثة (الوارث ح) .

[دليلنا] اجماع العرفه و احادهم و ايضا فان اقرار الشاهدين على نفوسهما حابر و شهادتهما على غيرهما لا مانع منه و قوله تعالى ولا تكتموا الشهادات و من يكتمها فانه

أثم قبله بدن عليه ابصاراً هذه شهادة فيما يتعلق بحوالته.

مسئلة ٣٩ اذا اقر سنوه صلى لم يكن ذلك قراراً بزوجية امه سواء كانت مشهورة بالحرية ولم تكن و به قال الشافعي و قال ابو حنيفة فكانت معروفة بالحرية كان ذلك اقراراً بزوجيتها و ان لم يكن معروفة بالحرية لم تثبت زواجيتها قال لان السبب للمسلمين و احوالهم يسمى ان يحمل على الصحة و اذا اقر سنوه الصبي فوجها الصحة ان يكون ذلك الولد بمكاح و اذا كان بمكاح تثبت زوجية امه

اذا اقر بزوجية
صبي لم يكن
ذلك اقراراً
بزوجية امه

[دليلك] انه يحتمل ان يكون الولد من مكاح صحيح كما قل و يحتمل ان يكون من مكاح فاسد او من وطى شهوة فاذا حتمل الوحوه لم يحمل على الصحيح دون غيره و قوله لها بطل سنوه اخيه .

مسئلة ٤٢ اذا دخلت امرأة من دار الحرب الى دار الاسلام و معها و اب فقير رجل من (في) دار الاسلام و ولده و يمكن ان يكون كما هو بان يجوز دخوله الى دار الحرب او يحثي المرأة الى دار الاسلام الحق به و ان علم ان لم يحرج الى دار الحرب ولا المرة دخلت الى بند (دارح) الاسلام لا يلحقه و قال الشافعي يلحق به ان مكح ذلك و ان كان الصاهر انه ما دخل الى بلد كافر ولا المرأة دخلت الى بلد الاسلام لا يلحقه و ان يكون احد اليها بمائه (بالصاح) في رورة فستدخلته فخلق منه الولد وهذا بعيد جداً [دليلك] ان الذي اعتمر به لاجل ان يلحق به الولد و ما ادعوه لادليل عليه.

اذا دخلت امرأة
في دار الاسلام
مع و لدها فاقتر
رجل في دار الاسلام
فولده يصح
بهم و الامكان

مسئلة ٤٣ اذا كان لرجل حرة و ولدان فاقتر احد الولدين انثى ولم يعبر و بنت ولم يعبر الوارث استخرجناه بالفرقة فمن حرج - امه الحقماء به و رثاها و قل الشافعي يعبر على القافة كما يعبر الولد الواحد اذا بارعه انسان غير انثى فليحق النسب لاجل الحرية و لا يثبت عليه و (دارح) الميراث له فيه قولان احد هب و وقف الميراث و به قول المرتضى و قل باقي اصحابه لا يوقف و قسم المال الورثة لانه لا يقر بقرابته فيه (اميبه) و قل ابو حنيفة يمتق من كل واحد منهما نصفه

اذا كان لرجل
حرة و ولدان و اقتر
ولدان فاقتر
احد الولدين انثى
و لم يعبر و بنت
استخرجناه
بالفرقة

[دليلك] اجماع العرفه و اخبارهم و قد ذكرنا هاهنا الكتب الكثير

مسئلة ٤٤ ان كانت له حرة و لها ثلثة اولاد فاقترن احدهم به بسأل الثمن

في رجل كانت له
حرة و ولها ثلثة
اولاد فاقترن
احدهم به

فان عين الحق به ويكون الاثنان معلو كين سواء كان الذي عنه الاكبر والاوسط او الاصغر فان لم يميز سئل الورثة فان عينو كان مثل ذلك سواء وان لم يعنو او الورثة له ومات اقرع بينهم فمن حرج اسمه الحق به ونسبت حرته وورثه يكون لاثان معلو كين له سواء كان من حرج اسمه الاكبر او الاوسط او الاصغر على كل حال وقل الشافعي ان عين هوا والورثة الاصغر نسب حرته ويكون الاوسط والا كير معلو كين وان عن الاوسط كان حراً وكان الاكبر رقيق وفي الاصغر وجهان وان عين لا كير كان حراً والاثان على الوجهين (وجهي ج) وان مات له يعني ولا عن الورثة عرس على القعدة فان عينو واحداً كان حكمة حكم من منته (عنه ج) لو ولد او الورثة وحكم السابق مثل ذلك سواء وان مات بكر قعدة او احتسوا اقرع بينهم فمن حرج اسمه حرر ولا يورث وهل يوقف ام لا على قولين قول المرابي يوقف وقول السابقون لا يوقف وحكم الذين على ما رتبناه فيمن تعين شفعين المقر والورثة سواء

[دليلاً] جماع لفرقة واحكامهم وقول الشافعي يقرع من الثلثة حصه لان الاصغر حر على كل حال لا ان حرج اسمه فهو حر وان حرج اسم الاوسط والا كير حراً أيضاً لانها صارت فراث لاوسط والحق الاصغر به وان حرج الا كير الحق الاوسط والا كير به لا هي صارت فراث لااول وعقد لازم له غيره لا يصح على مذهب لان الامة ليست فراث عند ابحار والاقول قول مالك في الحاق من يلحق به وانكار من ينكره

مسئلة ٣٥ اذا شهد شاهدان على مسلميت يستحق به ميراث وقال لا يعرف له وارثاً غيره قلت شهادتهما وبه قال الشافعي وقل اس اس لملي لا يحكم بها حتى يقولوا لا وارث له غيره لا بها انه قد لا يعلم له وارثاً غيره فماتعان يكون له وراث لانه يجوز ان يكون له وراث ولا يمنع منه فعدم علمهما لا يخرجه من ان يكون له وراث

[دليلاً] ان ذلك لا يمكن العلم به لانه لا طريق اليه ولا طريق ليه لا يجوز اقامة

الشهادة عليه

فما از شهد
شاهدان على
مسلميت
قالا لا يعرف له
وارث غيره

كتاب العارية

كتاب عارية
و مسائله ٩

الماربة امانة
غير مضمونة
الامح الشرط

مسئلة ١ : العارية امانة غير مضمونة الا ان بشرط صاحبه الصل فان شرط ذلك كانت مضمونة والا فلا الا ان يتعدى فيها فيجب عليه حسانها منه قبل قتاده وعبيد الله بن الحسن البصري و اوحنيبه و ميث والثغني والشمسي والحسن البصري الا انهم لم يضمنوه بشرط قول ربيعة بن عماري مضمونة الاموت اجبوا به اذا استمده ثم مات في يده لم يضمنه وقال الشافعي هي مضمونة بشرط صحتها اوام بشرط تعدى فيها اوام يتعدى به قال بن عباس و ابو هريرة و عطاء و احمد واسحق.

[دليل] اجماع الطائفة واجماعهم لا يختلفون في ذلك وروى عمرو بن شعيب عن بيه عن حده ان النبي ﷺ قال ليس على المستعير غير المثل (المعج) صحت وهذا نص.

مسئلة ٢ : رد العارية الى صاحبها او وكيله بره من الصمان و ان ردها اليه ملكه مثل ان تكون دابة فردها (وردها) الى امطل صاحبها وشدها (يشدها) فيه لم يسه من الصمان و به قال الشافعي و قال ابو حنيفة يسه لان الدابة هكذا حرت في رد العوارى الى الاملاء فيكون بمسئلة المذون من قدر مائة ذ.

في ان العارية را
ردها لي صاحب
او وكيله بر من
الصمان وان ردها
الي ملكه لم يسه

[دليل] ان كون دابة رد او براه الدعة به من الماربة يحتاج الى دليل ولا دليل على ذلك والاصل شغل نعمته بالعارية.

مسئلة ٣ : اذا احتلف صاحب الدابة الراكب فقال راكب اخرنيها وقال صاحب الدابة اكرمتكها فكذلك كان القول قول الراكب مع يمينه و على صاحبها البيعة ولشافعي وفيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني ان يقول قول صاحبه

[دليل] والاصل رائة الدعة و صاحب الدابة مدعي انكراء فعليه البيعة

مسئلة ٤ : اذا احتلف الراعي وصاحب الارض فقال الراعي اعزمتيها و قال صاحبها اكرمتكها كان القول قول الراعي مع يمينه والمثافعي فيه قولان مثل المسئلة الاولى سواء

في خلاف الراعي
وصاحب الارض

[دليلاً] ما قبلناه في المسئلة الاولى سواء و اختار العربي في المسئلة قولنا.

في اختلاف صاحب
الدور الميها

مسئلة ٥ . اذا احتجنا قول صاحب الدابة عصتها و قل الراكب بل اعرتقتها و انقول قول الراكب و به قال لمرى و قال اصحاب الدابة في هذه المسئلة و لتي قبله سواء على قولين و منهم من قال على طريقين و منهم من قال على قول واحد و هو انقول قول المستعير و ذهبوا نحو الى ان الجواب في هذه المسئلة هو جوع عنه و نقول في ذلك قول صاحبها قولاً واحداً

[دليلاً] ما قبلناه في المسئلة الاولى سواء من الاصل رثة الدابة و المندعي للعصب

(مدعى ح) يحتاج الى مسئلة لا مدعى صاحب الدابة و لروم لاجره ان كان كذا

في القدي في اطراح
بوزانية من حررها
ثم ردها بمسائل
لا يروى

مسئلة ٦ . د مدعى جودح في اخراج الدابة من حررها فتتبع بها ثم ردها الى موطنها . قال الصواب لا يروى ذلك و به قال الدابة و لا يوجب له يزول لانه ما هو . و يحفظ في جميع هذه الاوقات و قد حارب في جهة منه ثم رجع و عاد الى الجفط كان متمسكاً به على لوجه ما هو عليه و يسمى ان يروى عنه الصواب.

[دليلاً] ان التمدى قد ثبت عليه اصحاب الا خلاف فمن اراد صوابه و اراد به

موضعه فعليه ادلاله

في سلوط الضمان
يظهر له من الودعة
بعد التمدى من
صوابه و ردها

مسئلة ٧ . اذا اراد مدعى من الدابة بعد صوابه فيجوز من يرددها الى موطنها و كذا في مسئلة فمسط عنه الصواب و لانه في قوله و هو موطنه قوله و الذي لا يبرق في الايراد لا يصح عن القصة لانه لم يجب بعد ولا يصح لانه من الصواب في يده فاقية فكيف يصح الايراد منها.

[دليلاً] ان الصواب ان (من ح) جوعه فله لتصرف فيه بالاراء و السطابة و اذا

استقر و حسب سقوطه و من صح من ذلك فعليه ادلاله

اراءه ان يرددها
فلا يجوز له
يخالف

مسئلة ٨ . د عارء ارصاً لست في اقليمها فلا يجوز له ان يخالف في عارءه في ارض الصواب و لان يسمى في العارء و المشافعي فيه قولان (و جهان ح) اذهب منوها قلناه و الثاني له ذلك لان ضررها متقارب.

[دليلاً] ان ما قبلناه متفق على حوارده و تحوير خلافه يحتاج الى دلالة (مدعى ح)

ولادليل.

لي ان المعبر هل
به د يطالب بقلع
ما ان في
عرصة لا

مسئله ٩ اذا صلب المعبر المستعير بقلع ما ادن له في عراسه من غير ان يصح ان
ارث القصاص واي ذلك صاحب العراس لم يحجر عليه وبه قال الكوفي وقيل ان حنيفه يحجر
على ذلك وان لم يصح

[دليل] فور المي عليه السلام ليس لعرق طاله حق وهذا ليس بمصالح فيجب ان
يكون له حق وروث عيشة ان النبي عليه السلام قال من سبي في رايه قوم يدينهم فله قيمته و
عند ابن حنيفة يحجر على القليل ولا يجعل له قيمة بانه ولا مع ضمان لمقام احمد بن علي
ان له قلمه وليس علي حواقر قلمه مع عدم ذلك دليل

كتاب الغصب

كتاب الغصب
ص ١٤

إذا عور المثل
في الغصب
لقيمة من الغصب

مسئلة ١ من غصب شيئاً بغير المثلية فاعور (فان عور خ) المثل ضمن بالقيمة فان لم يقبض القيمة بعد الاعواز حتى مضت مدة يختلف فيها القيمة كان له المظالبة بقيمتها حين القبض لاحق الاعوار و من حكم الحاكم بالقيمة عند الاعوار لم يؤثر حكمه فيه و كان له المظالبة بقيمة يوم القبض ولا ملتفت الى حكم الحاكم به و به قول ابو حنيفة و الشافعي و قال محمد و زفر عليه قيمة يوم الاعوار.

[دليلنا] ان الذي ثبت في دعته هو لمثل و حكم الحاكم عليه بالقيمة لا ينقل المثل الى القيمة بدلالة انه متى زال الاعوار قبل القبض طوّل المثل و اذا كان لدى ثبت في دعته هو لمثل اعتبر بدله حين فسر المدل ولا ينظر الى اختلاف قيمته بعد الاعوار ولا قبل الاعوار

إذا غصب ما لا مثل
له تكون مضمولة
بالقيمة

مسئلة ٢ اذا غصب ما لا مثل له و همما لا ينساوي قيمة احرائه من غير حسن الاذن كالثياب والحطب والحديد والصخر والرصاص والعقار وغير ذلك من الاواني وغيرها فاما تكون مضمولة بالقيمة و به قول جميع الفقهاء و قال عبيد الله بن الحسن المصنعي البصري يضمن كل هذا بالمثل.

[دليلنا] ما رواه ابن عمر ان النبي قال من عتق شخصاً له من عبد قوم عليه و ربح عليه الامان بالقيمة دون المثل و لانه لا يملك ان يرجع فيه الى المثل لانه ان سواه في العدد (نقد ح) حله في الثقل (لقل ح) و ان سواه فيهما حله من وجه اخر وهو القيمة فان تعددت المثلية كان لاعتبار القيمة

في الجناية هي
حمار القاصي

مسئلة ٣ و حتى على حمار القاصي كان مثل حماره على حمار الشوكي سواء في الجناية اذالم يسر الى نفسه يلزمه ارض العيب و به قول ابو حنيفة و الشافعي و قال مالك ان كان حمار القاصي فقطع دية فعليه كمال قيمته لانه ان قطع دية فقد اذله عليه لانه لا يمكنه تركه لان القاصي لا يركب حماراً معطوع الدب ويفارق حمار الشوكي لانه

يمكنه حمل الشوك على حمير معضوع الذئب ولم يقل هذا في غير ما يبر كنه (من الهائم
القاصي ح) لقاصي من الهائم مثل الثور وعيره وكث (ان ح) لو قطع مدحماره
[دليل] ان الاصل برثة السعة وهدمه وحماه هج مع على برومه و انرايد عليه
يحتاج الى دليل.

في جمع بين الدية

مسئله ٤ اذا قلح عن دامة كان عليه نصف قيمته وفي العيس جميع القيمة و
كذلك كل ما في البدل منه انسان ففي الانسان جميع النصف وفي الواحد نصفه و قال ابو
حنيفة في العيس الواحد ربع القيمة وفي العيس نصف القيمة وكذا في كل ما يستمع بظهوره
ولحمه وقل الشافعي و هلك عليه الارض ما من قيمته صحيحاً ومعيماً.
[دليل] اجماع مرقه و حناهم و روى عن عمرانه قضي في عيس الدامة ربع
قيمتها و روي عن علي عليه الصلوة والسلام و هلك من على و طالان قول من يدعى الارض
فما قولنا قديله اجماع الفرقه و طريفة الاحتياط

مسئله ٥ اذا قدر عدداً كان عليه قيمته ما لم يتجاوز قيمته دية الحر عشرة الف درهم
وكذا ان كانت امة ما لم يتجاوز قيمتها خمسة آلاف (الح) درهم دية الحر وان كان
دون الدية لم يلزمه اكثر من ذلك و به قول ابو حنيفة الا انه قال ان كان قيمته (ملح
دية كاملة عشرة آلاف نقص منه عشرة دراهم و كذا في دية المملوك كذا و قل الشافعي يلزمه
قيمتها بالما ما ملح

في قول المصنف
فيما ذكره

[دليل] اجماع الفرقه و احادهم و منهم لا يحتسبون في ذلك و اصلاً لاصل برثة
الدية وما قلناه لارم له ولاحه ع و الترام لروى بعد ح الى دليل

مسئله ٦ اذا غل بمملوك غيره لزمه قيمته و اعتق و به قول مالك و قال
الشافعي لا يعتق و التمثيل ان يقصص افعه او ادبه
[دليل] اجماع الفرقه و احادهم و روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن حذو
النبي ﷺ قال من مثل بعد عتق عليه.

في التمثيل
بمملوك الغير

مسئله ٧ كل حذو مقدرة من البحر بحساب دية هي مقدرة من العمد بقرمته
مثل اليد والرجل والالف والعس و الموصحة والمقله و غير ذلك و به قول الشافعي و قال

في ادكل جناية
مقدرة من البحر
بحساب دية هي
من العمد بقرمته

مالك في ذلك ارض مائتي لافى اربعة مواضع الموسعة والمنقطة والمأمومة والحائفة
فان فيها المقدد كما قلناه.

[دليلنا] اجماع الفرقه واخبارهم.

مسئله ٨ : الحارصة والياضعة مع رضى لجر و كذا في المدد بحسب قيمته وقال

جميع المعهات وفيه الارش لا يما غير مقدد في الحار

[دليلنا] اجماع الفرقه وحارهم وسبب ذلك في الحسابات

مسئله ٩ : ان حتى على مدث غيره حمانه لها ارض في ت وفي قوله يمسكه

لا يله ملكه و يقداب الجدى يدرشها بلل حال قديلا لان ارض لحمانه و ثمرأ سواء

ذهب بالحمانه متعفة مقدوده او غير مقدوده وسواء وحب المفقوده كمال قيمة لمعدي

او دون ذلك وقال ابو حنيفة يعرفه لم يدره والحمانه متعفة مقدوده مثل ان يحرق

(بحرق ح) سيرا من الثوب او قطع اسمع من اعداى حتى عساه حصة او دامة او

دصة فانه يمسك ملكه ويقداب لاشى علىه و لى وفيه و يمسكه بها متعفة مقدوده

مثل ان يحرق الثوب او يقطع يد واحد من العمد فالسيد بالحار بين ان يمسك

العمد ويطلب نار الشجيرة وبين ان سلمه احد رفته و واحد منه كمال قيمته فان و

وحب بالحمانه كمال قيمة اعدت وهذا المبدأون في ارض حارسة مثل ان يعطيه يدره

او حلية او يقدع عمية او يقطع اسننه او يله فانه لى بالحار بين ان يمسكه ولاشئ

له على الحار بين ان سلمه الى الجدى و واحد كمال قيمته و رق ابو يوسف ومحمد في

هذا العمد السيد بالحيار بين ان سلمه و واحد كمال قيمته وبين ان يمسكه و واحد من

الحائى حانق من يقطع وسبق المقدد (التجوير ح) زاندى تقصصه حار و يمسكه ما

اذا حتى على عمد حنابة تحصد بقيمة اعد كى بالحار بين ان سلمه و واحد قيمته و

بين ان يمسكه ولاشئ له و ماعد ذلك فله لارن اما مقدراً او حاكمة على ما مضى

القول فيه و ماعد المملوك من الاملاك اذا حتى عليه فليس لصاحبه لا ارض بالحمانه.

[دليلنا] اجماع لفرد واحدهم وقد ذكرنا في الكتاب الكبير لمقدم ذكره.

مسئله ١٠ : اذا عصب حارية فاردت في يده بسنن او صنعت او تعليم قرآن فرد

في ان عداصة
والياضعة في
العقد بحسب
قيمتها

فيما ادبى
على مدد غيره
حمانه لها ارض

اذا عصب
حارية فاردت
في يده بسنن
او صنعت لم
يعد عصبها كان
عليه ضمان
ما نقص

بذلك ثمنها ثم ذهب عنها ذلك في يده حتى عادت الى الصفة التي كانت عليها حين العصب
كان عليه ضمان ناقص في يده وهكذا لو عصب حاملاً او حاملاً فحملت في يده ضمانها
وحملها في الموضعين معاً وبه قال الشافعي وقار ابو حنيفة لا يضمن شيئاً من هذا اصلاً
يكون ما حدث في يده امانة فان تلف بغيره رخص فلا ضمان وان فرط في ذلك مثل ان يحدد
ثم اعترف او منع ثم يبدل فعليه ضمان ذلك.

[دليلنا] ان هذا التمسك اما حدث في ملك المعصوب منه لان ملكه لم يرد عنه
وانا حدث في ملكه ارم للعاصب ذلك (ضمانه ح) اذ حال منه (من ملكه ح) وبه.

مسئلة ١١ المضاف يضمن بالعصب كالأمان مثل مبيع الدار والخدمة والعبيد و
التياب وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يضمن المضاف بالعصب اذ كان عصب ارضاً
فزرعه مدره كانت امانة له ولا اجرة عليه الا ان نقص الارض بذلك فيكون عليه نقصان
مناقص ورد على هذا فقل لو اجرها واحد اجرها ملك لا اجره دون ماله.

[دليلنا] قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم و
المثل مثلاً من مثل من حيث الصورة ومثل من حيث القيمة فلما لم يكن امدد مع مثل
من حيث الصورة وحب ان يلزمه من حيث القيمة وعلى المسئلة اجماع الفرقه واحد بهم
تدل عليها.

مسئلة ١٢ المقبوض يبيع فاسد لا يملك بالعقد ولا العصب وبه قال الشافعي وقال
ابو حنيفة يملك ما قبض.

[دليلنا] انه لا دليل على انه يملك بهذا القص فمن ادعاه (دلت ح) كان عليه
الدلالة لان الاصل انه على ملك ماله.

مسئلة ١٣ انا عصب حاربه حاملاً ضمانها وصمن ولدها وبه قال الشافعي وقال
ابو حنيفة يضمنها وحدها دون حملها.

[دليلنا] اجماع الفرقه واحارهم ولا ضمانه قد استغلت بالعصب ولا يتره قطعاً
الا ضمان الحاربه وولدها فوجب عليه ذلك لتسره فتمت بيقين.

مسئلة ١٤ اذا عصب ثوباً قيمته عشرة فبلغت عشرين لرادة السوق ثم عد الى

في ان المضاف
يضمن بالعصب
كالايمان

في ان المقبوض
بالبيع الفاسد
لا يملك

اذا عصب حاربه
حاملاً ضمانها
وصمن ولدها

في ضمان بقيمة
اذا راد بزيادة
السوق

عشرة اودوها ثم هلك قبل الرد كان عليه قمته اكثر ما كانت من حين العصب الى حين
الطلب وبه قل انفعي وقا اوحسنة عليه قمته يوم العصب

[دیدیم] که در دی عاقبت برکت دهنده ملاحضاتی وادی مافوقه ام بدل دلال
علم بر آنها و لاحتمال بقسمی مافوقه.

مسئلة ١٥ : اذا لم تلتف لثور و كان قائماً بحاله رده ولا يرد ما قص من قيمه
 و ه قال جميع الفقهاء الا ان ثور رده و يرد و ما قص من قيمته فكانت قيمته يوم العصب
 عشرة ثم بعت عشرين ثم عد الي عشرة رده و معه عشرة

[دلیل] ان لاصل، رثۃ الدماء عمر علی علیہا ثبت، وعلیہ الدلالة

مسئلة ١٦ اذا اكره امرأة على لرب وحب عليه الحد ولاحد عليها ولو كانت
هي راية وهو مدعي بشبهة كان عليه الحد ولم يكن عليه الحد ولا لربها المهر في الموضعين
وقال الشافعي متى وحب عليه الحد ذريته لربها لمهر وقول ابو حنيفة متى سقط عنه الحد
ذريته لربها المهر.

[دليل] ان الاصل رائة الدمة فمن علق عليه لمهر فعليه لدلالة وقول النسائي رحمه الله
ووجهه عن مهر النعي دليل على ابي حنيفة واستند الشافعي على مقالته بقوله **فانما** بما
امراة انكحت مهر دن ولبه، فكما حها باطل و (ون ح) مهر فله لمهر بما استحل من
فرجها، ورجب المهر وهذا ليس بصحيح لان ذلك يتناول المقدور الاكراه.

مثله ١٧ الى ق يقطع ويغرم ماسرقه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة العرم
واقصص لا يحد من وب عرم لم يقطع وان قطع لم يغرم

[دليل] قوته تعالى والبرق والسارقة فاقطعوا ايديهما ولم يفرق.

مسئله ۹۸ یصح عصب العقار یصح بالعصب وبقدر الشاوی ومحمد بن الحسن
وقال او حذوه او یوسد لا یصح عصب العقار ولا یصح بالعصب

[ديسيا] قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم و
المثل مثلاً من مثل من حيث الصورة ومثل من (طريق نخ) حيث القصة فلم لم تكن للعقد
مثل من طريق الصورة وجب ان يكون له مثل من طريق القيمة.

مسئلة ١٩ د عصب نوباً فصعه كان له صر قلع الصنع شرط ان يصنع ما
 ينقص (منه ح) من قيمة ثوب وانه قال الشافعي واصحابه وفي المربي ليس للعاصب قلع
 الصنع لانه لا متفعة له فيه سواء كان الصنع اسود او ابيض وفي ابو حنيفة اكل مصوغاً
 بغيره ود قرب الثوب بالجراد ان يسلطه الى العاصب ويحدد منه قيمته ايض وفي ان
 يحدد الثوب هو وعضيه قيمة صمعه وان كان مصوغاً بالاسود قرب الثوب بالحيار وفي ان
 يستلمه الى العاصب ويحدد منه قيمته وايض وفي ان يملكه مصوغاً ولا شيء عليه للعاصب
 قال ابو حنيفة في ان قصاص ثوبه بالصنع وفي ابو حنيفة لا يضمن على العاصب قال الطحاوي
 ولدي حجة على قوله ان عليه ما نقص وفي ابو يوسف الصنع الاسود وغيره سواء
 [دليله] ان الصنع غير مال له من قبله فله قيمته ويكرهه قيمة ما نقص من الثوب لانه
 بماله يسهل حصوله

في ان لا اد عصب
 بوا فصبه كان
 به دفع له
 ويضمن ما ينقص
 من قيمه

مسئلة ٢٠ اد عصب شيئاً ثم عره عن سبعة اثنى عشر عليها اولم يغيره مثل الكات
 مرة فصرها ذراهم وخمسة فصدحها ودفع فصبه وخمسة وشاه فصدحها وقطعها اجماً
 وشواه او صدحها لم يملكه وانه قال الشافعي وفي ابو حنيفة اذا عر العاصب فغيره اراى به
 الاسم والقيمة المعصودة بعماله ملكه فغفر ثلث شرع ان يروى به الاسم والقيمة
 المعصودة وان يكون ذلك بعماله فاذ فعل عد ذلك المثل اراه له لتصرف فيه قبل دفع
 قيمة الشيء وحاصل من خبري عن ابي حنيفة انه قال لو ان عاصب قد جعل ذلك ربحاً
 فوجد فيه مالاً فصدحها حتى تصمد (فصمك ح) ليعمل ويصير الطعم ملك الدقيق وفي
 انتم صاحب له كان كالمصق له ودفعه عن دقيقه فان ابي الدقيق عليه فلا ضمان على
 المص

في انه اذا عصب
 شيئاً ثم عره عن
 سبعة لم يملكه

[دائماً] انه ثبت ان هذا الشيء قبل التغيير كان ملكه فمن ادعى به رال ملكه
 هذا المير فبطل الدلالة وروى قتادة عن الحسن عن حماد بن ابي السبيح قال على اليد
 حدثت حماد بن زيد عن ابي حنيفة لا يملك من امرأ مسلم لا (يملك من نفسه ح) عن
 طيب بن ميمون وما حدثت عن صاحب الحنفية وطحاوي فوجب ان لا يملك ولا يملكها
مسئلة ٢١ د عصب منه عصباً فاستخرج خمراً ثم صار حلالاً له على صاحبه وانه

في انه اذا عصب
 عصباً فصار حلالاً
 حلالاً له على
 صاحبه

كتاب النصب

قال ابن ابي عمير و قال ابو حنيفة اذا صار حلالا ملكه و عليه قمته و اما ر عصب منه حراما
فاستحل حلالا و اذا ر عصب منه حراما

[دليلا] ان روال ملكه صحيح ان دلاله و هو عن ماله التي كان ملكها و
الما تغيرت صفته.

مسئلة ٢٢ ر عصب ر حراما و هو عليه او في محضه اوله حراما و حله في عسمة
كان عسمة ر سواء كان ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
قال ابن ابي عمير و حلالا محمد في ر و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
(و طهر ر ح) هذا انه لا يرمه ر ح و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
و قال ابن ابي عمير و حلالا محمد في ر و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
مع ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
تحقيق الكلام معهم ان ملكه ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
و شوا و حنيفة و حنيفة و حنيفة و حنيفة و حنيفة و حنيفة و حنيفة و حنيفة و حنيفة و حنيفة

[دليلا] ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
قال ابن ابي عمير و حلالا محمد في ر و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
لي ما حدث حتى و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
لا يخل مال امرء مسلم لا بطم (من ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
و الما على ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
من ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
و اما ر ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه

مسئلة ٢٣ ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
دمة العاص و ذلك هو المصون و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه
قال ابن ابي عمير و حلالا محمد في ر و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه

[دليلا] انه ثبت ان ملكه ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه و ر عصب ر اوله ر فيه

في الهاء عصب
ساجدة في عصب
اولها فادخله
في ساجدة
كان عليه ر

في ر عصب
طما فاطم
ماله فاطم
العصب لا يرمه

وليس ههنا دليل على انه اذا اطعمه برقت فتمت.

مسئلة ٢٤ اذا حل دية او فتح قصص وفيه صائر ووقفه ثم دها كان عليه الصمان
وبه قال مالك وقال ابو حنيفة رضي الله عنهما لا شيء فعلى من عليه في القسط وهو قوله في القدر
انه لا ضمان عليه قولاً واحداً

في انه اذا حل
دية او فتح قصصا
وفيه صائر ووقف
ثم دها كان
عليه الصمان

[دليلنا] ان هذا كالمسب في دمه لا في اوله وحل اوله يفتح لقصص لما حكمتهما
الدهاب فوجب عليه ضمانهما.

مسئلة ٢٥ اذا حل دية او فتح قصص وفيه عقيب لم يفتح واحداً من غير وقوف
كان عليه الصمان وهو مالكا وهو واحد في الشئ فمضى وقيل في القدر وهو لا يصح عندهم
انه لا ضمان عليه وبه قول ابو حنيفة

في انه اذا حل
الدية او فتح
لقصص فذهب
عقبه لم يفتح كان
عليه ضمان

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء

مسئلة ٢٦ اذا عصب دية او عصب عوصاً فابق العبد او شرد الفرس او نذ البعير
كان عليه القيمة وداه حده ما حده من قيمته الا خلاف ولا يمدح هو يقوم فان رد
او صبح ملك لمالك عن القيمة دعه رده الى العاصب ان سلم العبد منه وبه قال مالك فعلى
وقيل ابو حنيفة اذا ملك ما حده من قيمتها ملك العاصب به، وكانت القيمة عوضاً عنها
فمن عادت له من يد العاصب مضرب في كان امك حدها قيمة تراسههما او قيمة
تمت عند الحد كما وحده الحد ثم به لم يضمن للمالك من ادى الى ادى ولكن لمالك قد
احد القيمة بعون العاصب منه ماله هو ان يرمي طرقت فان كانت القيمة قيمة مثلهما او
اكثراً فلا سبيل للمالك عليها وان كان اقل من قيمتها فللمالك رد القيمة واسترجاع العين
لان العاصب يضمن المالك في قدره حده من القيمة والحد في فصل احدهما من
العاصب يدفع القيمة مدح ثم لا يضمن من مدح وعنده في ملكه والشئ اذا صهرت له من
صاحبها احق بها ترد عليه وعند ابي حنيفة لا ترد.

في انه اذا عصب
عبد او فرس كان
عليه القيمة
منها ما عصب
او يمدح لا يملك
العاصب العبد

[دليلنا] انه قد ثبت ان العاصب كان مدح (مدحها) لا مدح ومن ادعى رواه ابي
مالك غيره وعليه الدلالة وما احداً قيمة لا يخلو من احرام من ام ان يكون ملك عوضاً
عن العين ولا لاجل الحيولة كما قلناه فبطل ان يقال عوضاً يملكه به العاصب من وجوه

نفسه احده لو كانت عوضاً بمدك به لكان مدك متعلق به حيا الشرط والقيمة والثبني او كان معاً لم يصح ان ينحصر للمالك مدك له به لا عن بعد (بعد ح) القيمة بالانفاق (باق ح) لان لسبع عدا به من بعدهم بغير حتى ان عدا بعد تسليمه لمشتري وان لم يعد ير داله مع الثمن فله ثبوت ان ملكا يشعجل للمالك هيبه والعقد انقضى بكون بيعاً او عوضاً والثابت ان كان معاً او حياً ان يكون للعقد الرجوع بالقيمة (في القيمة ح) متى صدر عليه الوضوء ان يعد للمالك ان العيب لا يرجع للقيمة على الحادث وان تعد عليه ان يصل اليه مدك لا بقى بطلان ان يكون هذا عوضاً عنها (عنه ح) وثبت ان الاخذ لاجل العيولة.

في هذا باب
فادعى مدع انه
له عقد وكذا به
المشتري

مسئله ٢٧ ادعى عدا و قدسه لمشتري اولم يصدقه فادعى مدع ان العقد له وقدسه (وبدقه ح) لادع وكذا المشتري فله لا يعدل اقرار المدع على المشتري لانه اقرار على الغير والمدعي ان يرجع على المدع بصدقه العقد وبثبني فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه و لاخر انه لا ضمان عليه منهم من كان بقرنه القيمة قولاً واحداً كما قلناه [دليل] انه اذا صدقه لادع فقد قرنه مدع بالامتنع وانك مدك لعمر بصدقه اياه فيلزمه قيمته

في انه اذا اتلف
مكلف خمر كان
في يده مسلم فلا
ضمان منه بخلاف
ما اذا كان في يده
فان عليه ضمانه

مسئله ٢٨ ما اذا كان في يد مسلم خمر او خمر من يملكه متلف ولا ضمان عليه الا خلافاً منه كان امتنع المشتري كذا وكان ذلك في يد مدعي بصدقه مسلم كان اودعياً فعليه ضمانه وهو قيمته عند استحقاقه منه قبل ان يوجده وفي انك لا ضمان عليه

[دليل] اجماع العرفه واحداً هم وفي ابو حنيفة ثم ينصرف ان كان المتلف مسلماً فعليه قيمة ذلك خمر او خمر برأ ولا ضمان للمسلم بخمر بالمدع وكان المتلف دعيماً فعليه قيمة الخمر بر ومثل الخمر وفي بطحاوي وان اسلم المشتري وكان دعيماً قبل ان يؤخذ منه مثل الخمر سقطت عنه دعوته وان اسلم قبل ان يؤخذ منه قيمة الخمر لم يسقط عن دعوته بالاسلم وعندنا تضمن الخمر والخمر بر بقيمتهم عند استحقاقهم بدليل احاديث واحكام العرفه على ذلك

لیون صبا
التر فاست
بایئس کن و
خسان الشیعی
باکیر ما کانت
قمته من حی
نصیب لی جن
نزل

فی ان ضمن
مالا یقی کالفرکه
الرکبہ با کتہ
کتاب قمتہ من
حبیب العجب
الی حسن الخلق

غيا له اذا نصب
ما يجرى فيه
من افعال فيه
ما اوجب نفسه
فمنه ردو عليه
والنص

فيما انخفضت
جارية فالت
برند وانقصت
للمنهي بالولاية

مسئله ۴۹ ادعای مدعی مثل کثرت و الاذهان بعد از مثل مانع فی بدیهه و اشتراطی نمون آسان بلاحاق و بکاف هم لا مثل له کائنات و الحيوان فعليه اكثر ما كانت قيمته من حين لم يولد الى حين استغنى عنه قال اشرفي و هو الواحدية عليه قيمة (قيمته ح) يوم لم يولد ولا اعتبار بعد از بدیهه و نقص

[دلیل] اس کہ رمی میں عیہ و هو فی ذہن و لا مدعو برده علی مالک و کن
حار کن مدعو اُردالعصب فی لیمتہ و متہ و یث احدی مثل حب العصب

[illegible]

مسئله ۳۱ ان عصب مدجری فيه ارب مثل الاعمى والماء و الامور و الحی
 علیه حیایه استقر رتھا مثل ان كان العصب درین و سبب و صحت و قیمة و استمرار قصه
 علیه و ده حیثه و عیبه و انقص و تقدر اشقی و ول او حیثه و امات و انحصار و ان دایم
 لغیر المحی علی علیه لی لعصب و بعد ده دایم و من و سبب و لاشیء علیه و ان اراد
 الامساك و المصالة باز من المصص ام بار له

[دوسرا] ان لحمار اندي انشہ اوجمعة جتق الہ دین و لیس فی اشرع ہا یدن
علیہ و الاصل بقہ عن مہک و حصوۃ لحمارہ علیہ

مسئله ۴۴ ادا عبد حمزة و سب (فوت ح) و بعد مملوك وقت قصمتها ، اولاده
عليه زده و ارض قصمها و ان (فوت ح) كان تولد قائم زده و سال ساله رد قصمته و به
ان الشافعي و قال ابو حنيفة انك الولد نكح فعله رضى الشخص و ان كان الولد باقيا

قان من غصب الرمت أو لأوصب فيه الماء فنقص قال مالك بالحاذرين أن يأخذ عين ماله ولا شيء له لأجل المعص ومن أن يترك ماله على العاصب ويأخذ منه مثل زيتته ففرق بين أن يغصب أو لا يغصب فيه الماء عندهم من أن يغصب فيه الماء وهو في يده مالكة وهو حب المثل إذا غصب والقصة إذا لم يغصب.

[دليلاً] على أنه ليس عليه عبر الأرض قدعصى و دليلنا على أنه لا يصح ماقيمة هو أن العن إذا كان له مثل فلا معنى لأباحت العبيعة مع القدرة على مثلها

مسئلة ٣٦ إذا غصب عبداً قيمته ألف فراد في يده فبلغ العين فقتله قاتل في يده الم غصب فللسيد مخرج الألفين على من شاء منهما فإن رجع على القاتل فلهما لم يرجع القاتل على العاصب لأن العاصب استقر عليه و أن رجع على العاصب رجع العاصب على القاتل لأن الصمان استقر عليه و به قال الشافعي و قال أبو حنيفة أن رجع على القاتل فله حكم على ماقتله وإن ضمن العاصب فليس له أن يصمته أو يضر من الم وهو قيمة العبد حتى العصب ثم يأخذ العاصب من القاتل العين الم منهما لنفسه بدل ما أحدا السيد منه و الألف الاخرية تصدق بها.

[دالماً] على أن له مطلقاً العاصب أنه قتل لعبد في يديه و قيمته المان وهو مأمور برده على مالكة و إذا هلك في يده استقر صماته عليه.

مسئلة ٣٧ إذا غصب ألف درهم من رجل وألفاً من آخر فحلبت الألفين فالألفان شركة بين المالكيين بردهما عليهما و به قال الشافعي و قال أبو حنيفة يمدح العاصب الألفين معاً ويضمن لكل واحد منهما بدل الم (ألف حل) سواء على أصله في نفسه العاصب في يد العاصب

[دليل] ما تقدم من أن اتفاق ذلك إلى ملكه و رواه عن مالك أنه يحتاج إلى دلالة .

مسئلة ٣٨ إذا غصب حيا فزرعه أويصة فاحتضنتها الدجاجة فالزرع والفروخ للعاصب وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي (١) هما معا للمغصوب منه و قال المربي الفروح ١ - و به قال السد المرنسي والإسكافي وهو الاموي و حنابلة البصفي في كتب الدعوى والبيات من هذا الكتاب وفي كتاب الغارية من المسوذج ط م مطبوع لمالي.

في عبد له
للمعص القصب
فترد
العين فقتله
قاتل في يده
العاصب

على أنه إذا غصب
ألف درهم من
رجل و ألفاً من
آخر فحلبت الألفين
فالألفان شركة
بين المالكيين
بردهما معاً

في أنه إذا
غصب حيا
فزرعه فالزرع
والفروخ

للمقصود منه والزرع للغاصب

[دليلنا] ان عين المصّب قد تلفت و اذا تلفت فلا يلزم غير القيمة ومن يقول ان الفروع هو عين النصب وان الزرع هو عين الحب مكابر بل المعلوم خلافه

في انه اذا نصب
بيداً فثبت له
يد فطابقه فقيته
مطلقاً

مسئلة ٣٩ اذا نصب عبداً فثبت في يده (بديه ح) فعليه قيمته سواء كان قنبا او مدبراً او ام ولد وسواء مات نصب او مات حتمت ابيه وانه قال الشافعي وقار ابو حنيفة في غير ام الولد بقولنا وانما الوادون ماتت نصب مثل ان ادعتهم عقرب او سقط عليه حايض كقولنا وان ماتت حتمت ابيها فلا ضمان عليه.

[دليلنا] انه مضمون بالقيمة فذا تلف في يد المصّب فعليه ضمانه كالمعد القس هذا دليل الشافعي و دليل طريقه الاحتياط لانه اذا ضمنها برئت دعوته بيقين و ان لم يضمنها فليس على رائة دعوته دليل.

في انه اذا نصب
حرّاً فثبت له
يد فطابقه فقيته
مطلقاً

مسئلة ٤٠ اذا نصب حرّاً صغيراً فثبت في يده فلا ضمان عليه وانه قال الشافعي و قال ابو حنيفة ان مات حتمت ابيه كقولنا وان مات نصب مثل ان ادعتهم عقرب او حية او اكله سبع او سقط عليه حايض فعليه الضمان.

[دليلنا] ان اصل برائة الدعة فمن ثقلها فعليه الدلالة وان قلنا بقول ابو حنيفة كالقويّاً و دليله طريقه الاحتياط على ما ستبين.

كتاب الشفعة

كتاب الشفعة
ومسألة ٤٣

لأنه فيما
يمكن تحويله

مسألة ١ : لاشفعة في السوية و كل ما به كن تحويله من الثياب والحدود والسفن والحيوان وغير ذلك عند أكثر اصحابنا وعلى الظاهر من روايتهم انه قال الشافعي وأبو حنيفة و قال مالك اذا بيع سهمان من سهمين كان لشريكه فيها الشفعة وحررها مجرى الدار وحكى عنه ان لشفعة في كل شيء من الاموال والثياب والصناعات والحدود والحيوان وفي اصحابنا من قال بمالك وهو احتياط المرتضى

[دليلنا] الاحاديث المعتبرة التي ذكرناها في هذا الباب لا يحكم وايضا روى جابر قال اما جعل رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم يقسم قدامه الحدود وصرفت العرق فلا شفعة ولعلقة اما موصوفة لاشتمال مانها وله البسط وهي ماعده فكان الظاهر انه لاشفعة الا فيما يقع فيه الحدود ونصرف له الطريق فمن اوجها في غيرها فقد حاتف في ذلك وروى جابر ان النبي ﷺ قال لا شفعة الا في ربع او حائط ولا في ايمان الشفعة حكم ذرعى وماذا ذكرناه مجمع عليه وليس على ما قالوه دليل.

مسألة ٢ : اذا باع رزعا او ثمرة مع الاصل بالشرط كانت الشفعة لثمة في الاصل دون الرزق والثمرة و قال الشافعي وقار ابو حنيفة تحب في الرزق والثمار مع الاصل. [دليلنا] ان ما قلناه مجمع عليه وليس على ما قالوه دليل وايضا روى جابر قال اما جعل رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم يقسم قدامه الحدود وصرفت العرق فلا شفعة فالظواهر انها تحب فيما يقع فيه الحدود ونصرف له الطريق فمن اوجها في غيرها فقد نرك الحسار المذكور

في نه ذوق
ورجع الاصل
كانت الشفعة
في الاصل دون
الرزق

مسألة ٣ : لاشتمت الشفعة بالحوار و اما تشتت لشريك المداخذ و قال في الصحاح عمر وعثمان وفي التبعين عمر بن عبد العزيز وسعد بن المسيب وسليمان بن يسار ويحيى بن سعيد لا يصري وفي الفقهاء رخصة ومالك والشافعي واهل الحجاز والاوراعى

في انه لا يثبت
الشفعة بالحوار
واما ثبت
لشريك المداخذ

واهل الشام واحمد واسحق وابو ثور وثبتت عندنا رابداً على الحنطة ولا تترك في الطريق
وبه قال سوار بن عبد الله القاضي وعبد الله بن الحسن العنبري فبهما اوجها بالشركة
في المبيع وانظر بقدر الحذور كما يقوله نحن وذهب اهل الكوفة الى انها تثبت بالشركة
والحذور لكن اشرىك احق فان ركب الحذر احق ذهب اليه بن شزمة والثوري وابو حنيفة
واصبغة وعبد الله بن ابي ابي حنيفة فعلى قول الشعة تحب واحد اسباب ثلاثة
الشركة في المبيع والشركة في الطريق وان شركاً في الطريق اولى من الحذر اللارق
ثم (ناح) الحذور بان هذا (ناح) ان كان شركاً في المبيع فهو احق من الشرك في
الطريق وان كان شركاً في الطريق فهو احق وان لم يكن شركاً في المبيع مثل اكل
الدرر لا يبعد وفيه دور كثيرة في الطريق مشترك بين اهله وبناته صاحب الصدر دارة
ودلت في آخر الدرر في الشعة ليدى ليدى فان ركب فليدى ليدى ادا من احناس كك
الى آخر الدرر فان لم يق في اهل الدرر من يريد ان يذهب للشركة في الطريق الذي ليس
شريك في الطريق (وهو ليدى في حذر دارة الى دارة هذا ادا في حقيق) وان
ترك هذا الشمع المسموع فلا يسمع عندك وكان ادا في الشعة للحذر الطريق فقط
سواء كان در دارة في هذا الدرر وفي غيره فدا كان معدياً في درر دارة وعرض الطريق
ذراع فلا شعة وهما قال الساعى سمعت من مالك وسمعت دارة واعطيت من هو شه
(محدث طر) على ايد درر وهذا التصيل من (فقه) مواضع بمعنى

[دليل] حذر التي ذكرها في كتابنا لاميروا وجماع امرقة عليها وبصافها
قلماء مخرج على ثبوت الشعة فيه وما قواه ليدى عليه دليل وروى حذر بن المسي رضي الله عنه
قول الشعة فيما لم يقسم فاداً وقت الحدود فلا شعة وروى ابو هريرة قال قسى رسول الله
بالشعة فيما لم يقسم واى من قسم واى عنه فلا شعة فيه ومعنى ادى عليه اى اعم
عليه قال ابو عبيد بن ارفقه نرى اى اعلمت عليه علاهت وهي لغة اهل الحجاز واما
الذى يد على الشعة بالطريق تثبت وجماع العرقه وروى حذر بن المسي رضي الله عنه قال
الحذر احق شعة حازه ينظره ادا (ناح) ان كان عداً (و) ان كان طرفيهما واحداً.

مسئلة ٤ مصالة شمع على اليهودي يركها من العذرة عليها طالت شعته وبه

قال أبو حنيفة وهو أصح أقوال الشافعي وهو الذي نقله العربي وله ثلثة أقوال آخر غير هذا أحدها الذي يرويه الصدوق عن العربي عنه أن الشعبي بالخيار ثلثا ومن عصت ثلثة بطن حبيزة ومن أن أنى لملى والتوى ومن في التقديم على قولين أحدهما حصاره على التراخي لا سقط الأصرح العقوف يقول عفت أو بلوح به بأن يقول للمشتري يمسى لشقص أو همه إلى فإن فعل ذلك من هذا والا كان للمشتري أن يرافعه إلى بعد كم فيقول أما إن واحد أو بدع وهو صاهر قون مثلث لانه قبل له الحذر ما أم يتطاول الوقت فقيين له إذا عصت منه فقد بظاير الوقت فعل ما أصبه تطاول والثاني به على التمسك كالفصاص حتى قبل لا يملك المشتري (أدح) مراعاته إلى بعد كم بل الحذر الله ولا عتراض عليه فإن أن لم يدر بهذا القول قبل جماعة من أهل العلم فيكون على القول الثالث يملك عدة الشفع ، لثمة والاحد وعلى الرابع لا يملك.

[دليله] على ما قدمناه جماعة العرقه يملك فيه إعطائة وما عداها من غيره دليل.

مسئله ٥ الشفعة لا يطل بالهوية بل بالمعائب شفعة ومنه قول جميع الفقهاء وحكي

عن المحمدي أنه قبل الشفعة تبطل بالهوية

لم ن الشفعة
لا تطل بالهوية

[دليله] [أجماع العرقه واحد هم ولا يبعد لها بالهوية يحتاج إلى دلالة وليس

في الشرع ما يبدل عليه.

مسئله ٦ إذا اختلف المشتري والشفيع في الثمن ومع كل واحد منهما قيمة

قبلت قيمة المشتري ومنه قول الشافعي وأبو يوسف وقول أبو حنيفة ومحمد والمينة بقيمة الشفع

لأنه الجرح

في حلال
المساعي
والشفيع في
الثمن

[دليله] أن المشتري هو المدعى للثمن والشفيع منكره والينة على المدعى

مسئله ٧ إذا كان الذراء ثمن له من كالمحسوب والأمان كان للشفيع الشفعة

بالإحلاف وكان ثمن لا يمثل له كالثياب والحيوان ونحو ذلك فلا شفعة له ومنه قول الحسن

الصصري وسوار القاصي وقول أبو حنيفة ومالك والشافعي أنه الشفعة ويحذف بقيمة الثمن

والاعتبار (١) بقيمة حيس العقد لأحسن الأحاد بالشفعة على قول الشافعي وعلى قول مالك

(١) قوله فده ولا عتد بقيمة حيس العقد الخ حكى عن ابن سريج قول ثالث وهو أن

الإعشارية يوم استقر العقد وهو زمان إعطاء بخار حطصائي

إذا كان الثراء
يتم له مثل
كان شفع
الشفعة و
كان بالأجل
به فلا شفعة

بقيته حين المحاكمة

[دليلاً] إجماع العرفة واحترام ولائ أحب الشفعة في مثل هذا يحتاج إلى

دليل .

في أنه إذا تزوج
أمرته أو مهرها
شفعة لا يباح
لغيره عليها

مسئله ٨ إذا تزوج امرأه وأمرها شفعة لا يستحق لشفعة عليها وبه قال أبو حنيفة
وأصحابه وقال الشافعي والشفعة تحب بمهر المثل وبه قال الحارث المعجلبي وقال مالك و
أبو داود يلى تحب لشفعة الكسب واحد بشفعة لفرض لا بمهر المثل .

[دليلاً] إجماع عرفة واحد هم ولائ إنداد الشفعة في مثل هذا يحتاج إلى دلالة .

في أنه إذا اشترى
شفعة امرأة إلى
شفعة كان للشفعة
المتطالبة بالشفعة

مسئله ٩ إذا اشترى شفعة ماء إلى سبعة كان للشفعة المتطالبة بالشفعة وهو محصر
بين أن يخرجه في الحال ويعطى ثمنه حالاً أو أن يصبر إلى سبعة ويصالح بالثمن الواجب
عندها وللشافعي فيه ثلثة أقوال أحدها مثل ما قبله والثاني أن (أنه ح) يخرجه بماء
التي سبعة كسب اشتراء وبه قال مالك وأبو حنيفة قال المال الشفعة غير على كان للمشتري
معدله سبعة صميين ثمة يصبر له ثمن إلى يخرجه وهذا أقوى أيضاً ذكره في الهدية واليه
ذهب قوم من أصحابنا والثالث قال في الشروط يخرجه بشفعة تساوى ماء إلى سبعة .

[دليلاً] أن الشفعة قد وجب بنفس الشراء وبدم لا تنادي في وجب عليه الثمن حالاً

أو يصبر إلى وقت الحلول فقط له بالشفعة مع الثمن .

في أنه إذا مات
وخلف اثنين أو
أكثر أحدهما وخلف
أثنين فإن باع
أحدهما بشفعة
من اثنين فلا
شفعة لأحد

مسئله ١٠ إذا مات رجلان اثنين وداً في بينهما بشفعة من مات أحدهما و
خلف اثنين كان نصف أبيهما بينهما بشفعة وللمتوفى نصف ولكن وجد بينهما الرابع فإن
باع أحدهما بشفعة من أحسن فالشفعة لأحد وللشافعي في أن الشفعة لأحبه وخدمه الأقوال
أحدهما لأحبه وحده دون غيره وبه قال مالك والثوري لأحبه وعنه سوء وبه قال أبو حنيفة
وأصحابه وهو احتساب المربي ومن قال من أصحابنا أن الشفعة على عدد الرؤس كذا يحب من
يقول (نهج)

[دليلاً] الاحتياط لئلا يكرها في الكتب الكبر ولا الشريك كان واحداً

في أن الشريك
إذا كان أكثر
من واحد بشفعة
لشفعة

فالشفعة نائمة بالأحلاف وانكسوا أكثر فليس على ثبوتها دلالة وهذه فرع على ذلك .
مسئله ١١ عند الشريك إذا كان أكثر من واحد بشفعة فلا يتصور

الخلاف في ان الشفعة على قدر الرأس او على قدر الاصله وهو امر ادهيب قوم من اصحابنا الى انها تستحق وان كانوا اكثر من واحد وقالوا على قدر الرأس وبه قال اهل الشفقة المجعي والشعبي وثورى وابو حنيفة واصحابه وهو احدى قولى الشافعى وهو اختيار المعري والقول الاخر به على قدر الاصله وهو الاصح عندهم واحتج ابو حنيفة بالاسم الراشع وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وعصا ومالك وهو قول اهل الجحار وبه قال احمد واسحق.

[دليلنا] على المسئلة الاولى انه اذا كان الشريك واحداً فلا خلاف في ثبوت الشفعة وهذا كما هو اكثر من دلائل فلا دليل على ثبوت الشفعة لهم واحداً اصحابنا الذين يعتمدونها ذكرناه في الكتاب الكبير فمسرة القول الاخر احراز روي في هذا المعنى والا قوى عندي الاول.

مسئلة ١٢ : المنصوص لاصحابنا ان الشفعة لا تورث وبه قال ابو حنيفة واصحابه و قال قوم من اصحابنا انها تورث مثل سائر الحقوق وهو اختيار المعري روى الله عنه وبه قال الشافعى ومالك وعبد الله بن الحسن البصري البصري

في ان الشفعة
من تورث م لا

[دليلنا] على انها لا تورث ان كونها ميراثاً يحتاج الى دليل ولا دليل في الشرع و احرازنا في ذلك ذكرناه في الكتاب الكبير ومن صرح بحسنه من بها تورث قال اذا كان ذلك حقاً للحي لانت له ملك المصالة به فورثه يقومون مقامه في جميع املاكه وهذا من حملة ذلك ودليل الاول اصلاً انه لا يعلم ان تمت (يكون ملكوها ح) بماتعددهم من المثلث او بملك المورث فعلى ان يكون ملكوها بماتعددهم من المثلث لان ذلك لا يملك به شيء مسمى وبطل ان يكون ملكوها بملك المورث لان الانسان لا يستحق الشفعة بملك غيره وبطل ان يكون للشفيع لان ملكه رال عنه فلم يبق الا انها بطلت والقول الاخر استدلل على صحته بقول الله تعالى واكم نصف ما ترك اروجكم وهذا من حملة ما ترك وضع على هذا لا لا سلم انها نركت لان حقها بطل بالموت.

في دار وجب
فيها الشفعة
فما فيها عدم
او عرق

مسئلة ١٣ : اذا اشترى داراً وورث للشفيع فيها الشفعة فاصابها عدم او عرق او ما شهدك فان كان ذلك بامر سماعي فالشفيع بالجحار بين ان يأخذها بجميع النسخ او

يترك وان كان بفعل آدمي كان له ان يحدد العرصه بحصتها من الثمن وبه قوا ابو حنيفة و
 المشافعي فيه قولان واصحابه على خمس طرق احدها مثل ما قلناه وهو اضعفها عندهم و
 الثانية اذا تنقص السء وانفصل فاشمع ياخذ العرصه بالشفعة وما تنقص به من السء
 دون المصنف عنها على قولين احدهما ياخذ لمصنف مكن ثمن ويتركه (ان يقول لآخر
 اء ياخذ مصف) او يحصه من ثمن اربع وهو اصح بقولين عندهم وبالثاني ان كان المصنف
 (المصنف ح) ادى الحقه عن مثل شي الحيض وتعد لقبه ومن العبد من المشتري
 بالاجير بين ان يخرجه بكذا انتم او يريده وان كان المقتدان تنقص السء ولا يتم يؤخذ المصنف
 (يؤخذ المصنف ص) في الشفعة لكم ياخذ الشفعة من عدا على القولين وما انفصل لا يدخل
 في الشفعة كما قوا الاول وواحد عدا من الثمن قول واحد وهو ما نص عليه في تقديم
 ورابعه انه ان تنقص السء وكاتب لا غير المتهمة موجودة دخلت في الشفعة وكانت
 مفصلة عن العرصه لانه يشهد بها الثمن الذي وقف له ولا يستحق وجب له حين
 البيع وان كانت الاعيان معقودة ياخذ حصته من الثمن وحدها اء اذا كانت العرصه قائمة
 بها اء ياخذ بجميع الثمن - وان كانت الاعيان المفصلة موجودة او معقودة وكان بعض
 العرصه هلك بالفرق اخذ بالحصه من الثمن

[دليلنا] ما رواه جابر بن ابي انسي ^{الشيخ} قال الشفعة في ان مشترك بيع واحد ولا
 يحل له ان يسهه حتى يعرضه على شريكه من رعايه وشريكه حتى يبايعه فثبت انه
 ياخذ مدائن الثمن فمن قال ببعضه فقد ترك الخير.

مسئله ١٤ اذا اشترى شيئا وقسم وعرض وبه وسى له صاحبا اشمع بالشفعة ولم
 يكن قدر ذلك عالما باشره كان له اجازة على هذه العرس والسء يارد عليه ما نقص
 من العراس واليهاء بالنقل وبه قول الشافعي ومالك والنخعي ولا وراعى واسعد واسحق
 وقال الثوري وابو حنيفة واصحابه له حصته بالنقل ولا يعطيه منقص بالنقل.

[دليلنا] ان المشتري عرس مدكه في ملكه فلم يكن متعديا وان لم يكن متعديا
 وجب ان يرد عليه ما نقص من عرسه بالنقل ولا يارد عليه ما نقص من العراس والاحلاف
 ان له مدالته بالنقل وان لم يرد فليس على وخوف النقل دليل وايضا قول الشافعي ^{في} لا

في نه اذا اشترى
 وكسب وعرض
 فيه وجوز له
 طالب الشفعة
 بالشفعة كان له
 اجازة على
 القطع اذ ارد
 عليه ما نقص

صريح ولا حصر (مراج) في الاسلام يدل على اذلاله متى لم رد عليه قيمة ما نقص دخل عليه في ذلك الصدد.

مسئله ١٥ د شترى المجل والارض وشترط اشتره كل للشبيع ان يحدد لكل النعمة وله قبل او حقيقه ومالك وقال الشيعي له ان يحدد لكل دون الشجرة وله قبل عبيد الله بن الحسن العسري

في انه لا يرى
المجل ولا
شجرة يسمع
احد الكل بانفعله

[دليل] عموم لآخر لثرويهما في حقوق النعمة في المبيع والمنع منه يحتاج الى دليل وانما حقيقه ومالك ادعى ان هذه مسئلة اجماع

مسئله ١٦ ادع شقصاً من مشاع لا يجره رقبته شرعاً كالحمام والارحية والدور المبيعة والمعادن المسقة فلا تنعم فيها وله قال ابن الجراح ربيعة ومالك والشافعي وهو قول عمر بن عبد الله وقال ابو حنيفة واصحابه والثوري والشافعي من سرج تحب النعمة فيه (فيها خ).

في انه لا يجره
فقد لا يجره
قسمه كاللحور
الضيقة

[دليل] ما رواه ابو هريرة عن ابن مسعود عن رسول الله ﷺ النعمة في (كل ح) ما لم يقسم فاداً وقعت الحدود فلا تنعم وفي حارام حمل رسول الله ﷺ النعمة في كل ما لم يقسم فاداً وقع الحدود وصرف اطارق فلا تنعم فوجه الدلالة ١٠ د كذا النعمة بالالف واللام و هو لم يجز فكأن تقدير اللام حسن لنعمة فيما لم يقسم يعني ما يصح قسمته وما لا يصح قسمته لا يدخل تحته والان احباب (كتاب ح) لنعمة حرام يحتاج الى دلالة شرعية و ايضاً قول النبي ﷺ اما النعمة فبما لم يقسم وانما ما تعبد معنى لا فكاكه قال لاشعنة فيما لا يقسم فاداً ثم هذا فان تقدير الدلالة ب قوله ما لم يقسم اما نعمه ما يقسم اذ انه لم يعمل فيه القسمة لانه لا يقبل فيما لا يقسم ما لم يقسم وانما يقال فيما يقسم فلما قال ما لم يقسم من على ما قلناه يؤيد ذلك قوله فاداً وقعت الحدود فلا تنعم فقد تقدر انه لا تنعم فيما لا يقسم شرعاً وروى ابنان من عن عمر بن عبد الله (عن ابنه ح) انه قال لاشعنة في محل ولا شتر والارث يعطى كل النعمة واداد ابن الجراح ان اعتمادهم على قى عليها ولا محال له في الصحابة.

في انه اذا لم
يقص نفعه
ولا لا تنفع
بالقسمه قسم
والا نقص
فلا يقسم

مسئله ١٧ اذا لم ينقص (يستفرض) لغيره ولا لا تنفع بالقسمه قسم بالاحلاف و

إذا قص (تقص ح) لا تنزع والشفعة، القسمة ولا تقسم إلا لحالات و ما فيه لحالات قل
(فما ح) أبو حنيفة كل قسمة لا تنزع إلا بركت حديثه أي ما كان فيه قسمة من ولا تقسم
وهو ظاهر مذهب الشافعي وهو الصحيح عندنا وفي أصحابنا في كلهم واحدا وهو
حمد الأسمر أي أن القسمة إذا نعت قسمة دون لا تنزع فيه غير حارة

[دليل] أن ما قلناه مجمع عليه وإنما دعوا أن ما فيه نقصان لقيمة يجمع من
القسمة فعلى من ادعى ذلك الدلالة

في أن المصير
المعجون و
السفينة الشفعة
وبعد الوصي
لهم

مسئلة ١٨ المصير والمعجون والمعجور عليه لهما سهم واحد وأولاهم أن يحد
لهم الشفعة والولي هو الأب أو أحد والوصي من قبل واحد منهما أو أمين لهما كم إذا لم
يكن أب والولي أن يحد الشفعة ولا يحد في سخط الموع المصير و شدة في سخط جميع
العقود وفي أن أبي ليدل الشفعة للمعجور عليه وفي لأور على ليس لدولي لأحد لهما
يصبر حتى أفانلخ ورشد كل له الأخذ والترك

[دليل] حار حار وصي هرير في المصير في الشفعة فمما هم يحد فدا وقعت
الحمد ولا شفعة ولم يحد وصية أحمد في عرقه محقة

في أنه لم يسقط
حقه في الشفعة
وأنه لو كان
له لشفعة بها
بعد الوصي

مسئلة ١٩ إذا كان للمصير شفعة وله في أحد له واحد وأم واحد وأبى عنه بالشفعة
لم يسقط حقه وكان إذا نال له بعد له في ترك له في الشفعة ومحمد بن الحسن و
روى وقال أبو حنيفة وأبو يوسف تفقد شفعته وليس له حده

[دليلا] أنه قد ثبت أنها حقه وليس على معوضها دلاله وترك الولي لأحد ليس
بمؤثر في إسقاط حقه كما لا يسقط دونه كلها وحقوقه

في عدم سقوط
حق المصير إذا
ترك الوصي ولو كان
المسقط تركها

مسئلة ٢٠ إذا كان للمصير شفعة الخطأ تركها فتركها لولي وبلغ المصير ورشد
فإن له المطالبة بالأحد وله تركه وفي قال محمد وروى وهو أحد قولي الشافعي وهو صحيح
عندهم وله قول آخر وعليه أكثر أصحابنا أنه ليس له المطالبة وسقط حقه وفي أبو حنيفة
وأبو يوسف

[دليلا] ما قلناه في المسئلة الأولى سواء وأبى جميع الأحاد التي وردت في وجوب
الشفعة يتناول هذا الموضع ولا دلالة على إسقاطها ترك الولي

مسئلة ٢١ ، اذا بيع شعفاً شرط ايح من كان الحما لسابع اولهما ولا شعفة المشتري
واكان الجير للمشتري فانه يجب اشعة له سبع وله المعطائه هو قبل انقص الجير وانه
قول ا وحسمه وهو المصوص للشعبي وقول الله فيها قول آخر انه ليس له الاخذ قبل
انقص الجير وانه قبل ذلك وهو اختياري اسحق المروزي

في انه اذا بيع
شعفاً بشرط
الجير كان
الجير للمشتري
فمنع ان
يطلب بالشفعة
قبل انقص الجير

[دليلاً] ان امك قد نس بالمعقد وثمن فوجب الشفعة للمشتري على المشتري لانه
ملكه (مدتج) فمن قال لا شعفة له فعليه دلالة من قالوا الا نسلم ان ملكك بالمعقد بل بملكك
لها وهو مراعى فقد دائما على هذا ان ذلك في البيع

مسئلة ٢٢ اذا اشترى شعفاً وسع وشعفاً وعداً او شعفاً وعرضاً من امرئ
كان للشعبي الشعفة بخلافه من الثمن والا حق له فبمع ممة ومقول ابو شعفة والشعبي
ولا ي جيبه رواه شاذي ياخذ لشعبي والشافعي معاً بالشعفة وقول مالك او بيع شعفاً
من امرئ فهو عامر بمملوك به كال له احد الشعفتين والعلمان هما الشعفة

في انه اذا اشترى
شعفاً وسعاً
او عرضاً كان
لشعبي الشعفة
بغير اذن
او فبمع ممة

[دليلاً] ان م وحسمه مجمع عليه وانه دعوه ليس عليه دليل

مسئلة ٢٣ اذا جد اشبع الثمن من المشتري او الباع فقص المشتري اوله
يقض فان ذكره وعهدته على المشتري دون الباع وانه قبل ذلك والشافعي وقول ابو
حسمه ان حدها من الباع فامهده على الباع وراخذها من المشتري فكما قلناه وقال
ابن ابي املى وعثمان انتهى عهد الباع على الباع دون المشتري سواء اخذها من الباع
او يد المشتري لان المشتري كالباع

في قدره
بما دفع على
المشتري
احده او شذم
لغير المشتري
م فقص

[دليلاً] ان المشتري منك وقد ملكك وانه باخذ لشعبي ممة ملكه بحق الشعفة
فيلزمه تركه كما لو باعه

مسئلة ٢٤ لا باخذ الشعبي لشعفة من الباع ابتداء وانه قال لشعبي وقول ابو حسمه
له اخذها منه قبل القصد

في انه لا باخذ
الشعبي لشعفة
من الباع ابتداء

[دليلاً] ان لشعبي انما يستحق لاحده من امام المعقد وارومعه) بدليل انه لو كان
الجير للبائع اولهما لم يستحق اشعة من كان لا يستحق بعد تمام العقد ولرومعه وملكك
للمشتري فوجب ان يكون لاخذ من مالكه لامن غيره

في انه اذا ضمن
لشفيع الذرك
او تبادلا بشرط
الاختيار يشفع
لم يسلط شفيعه

مسئله ٢٥ ان سابع شفيعاً ضمن لشفيع الذي له المبيع عن المشتري او للمشتري
عن المبيع في نفس العقد اوفت بما شرط له من احدى الشفيع فانه يصح شرط الاحسنى
وايه كان لا يسلط شفيعه وبه قول الشافعي وقول اهل الرأي انهم لا يسلطون لشفيعه لان العقد منتم لآله
كما اذا بيع بعض حقه لم يسلط له الشفعة على المشتري

[دليله] به الامام مع من حو شرط الاحسنى ولادليل على إسقاط حق الشفع

في انه اذا كان
دار بين لآلة
فباع حدهم
لصبيه وشراء
احد الآخرين
فلا شفيعه

مسئله ٢٦ ان كان دار بين لآلة فباع حدهم بصفة واشترى احد الآخرين استحق
الشفعة احدى او شتر على قول من يقولون ان الشفعة على عدد الرأس وهو واحد وجهى الشافعي
وقول اوجيبه واحد وجهى له في مستحق لشفعة الذي اشترى مع لذي لم اشتر
بشيء من صفين

[دليله] هو انه لا يستحق لآلة لشفعة على عهده وقد سئل عن الشفعة مستحق على
المشتري .

في انه اذا كان
الشفيع وكهلا
او بالغ لم يسلط
بذلك شفيعه

مسئله ٢٧ ان كان الشفع وكهلا في نفسه الشفيع الذي يستحق بالشفعة لم يسلط
بذلك شفيعه سواء كان وكيل المبيع في البيع او وكيل المشتري في شراء وبه قول
الشافعي وقول اهل الرأي ان كان وكيله به لم يسلط شفيعه وان كان وكيل المشتري
سقطت شفيعته سواء على صفة ان او كسر في الشراء يستحق المثلث عن المبيع ليه ثم عنه
الى المالك ولو احدى الشفعة استحق على عهده وقد ذهب بعض على في ذلك وبما ان
شراء او وكيل يبيع عن المالك ويستحق المثلث الى المالك كل دون لو كسر واما

[دليله] في هذه المسئلة هو انه لا يسلط من وكالته ولا دلالة على سقوط حقه من
الشفعة

في انه اذا اخط
المبيع من نفسه
سواء بمالكوم
المعقود يمكن
لشفيع فيه حق

مسئله ٢٨ اذا اخط المبيع من الممن شتره دار وم العقد واستقرار ضمن لم يلحق
ذلك بالعقد ولا يثبت للشفيع بل هو هبة مجعده الماشري من المبيع وبه قول الشافعي
سواء كان المخطئ المالك او الممن وفي وجوبه ان حصص بعض الممن الحق بمقد وسقط عن
المشمع وان حصص كله لم يلحق بمقد وقد حدث في السوء

[دليله] ان الممن اذا استقر فشفيع اما باحد لشفيع بذلك الممن فما حظ بعد

ذلك فهو هبة محددة لأدلاله على حقوقها بالعقد فمن ادعى ذلك فعليه الدلالة.

مسئلة ٣٦ اذ اراد في الثمن زيادة بعد استقرار العقد فهي هبة من المشتري للمبايع ولا يلزم التمتع به قال الشافعي وقرا ابو حنيفة هذه الزيادة تلحق بالعقد ولا تلحق بالتبضع [دليلا] انه لا دليل على حقوق هذه الزيادة بالعقد فمن ادعى ذلك فعليه الدلالة ولم (لاظ) يجدها.

مسئلة ٣٧ اذا كانت دار بين رجلين يدعى أحدهما مولى يده من انصف فصلحه على اب صح صحته سواء صلحه على انكار وصلحه على اقرار ولا يستحق به الشفعة لانه ليس بمسحوق وقيل الشافعي ان كان الصلح عن اقرار فهو بيع يستحق به الشفعة وان كان على انكار فالصلح باطل لا يستحق به الشفعة. [دليلا] ان ما يستحق به الشفعة ليس به بيع وليس بمسحوق فمن الحقه (تأنيده) به عليه الدلالة.

مسئلة ٣٨ ان كانت اذار بينهما نصفين يدعى أحدهما مولى يده من انصف فصلحه على انصفه من اذار لا يستحق به الشفعة سواء كان مبيع اقرار او مبيع انكار وقيل الشافعي ان كان صلح قرا فهو بيع يستحق به الشفعة وان كان صلح انكار فهو باطل لا يستحق به الشفعة [دليلا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

مسئلة ٣٩ اذا احدث اشفع فلاحق له المبيع والمشتري خيار المجلس بالاحلاف وهل ينبت للشفع حذر المجلس ام لا عندنا به لاجباره وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه لانه لا اله امر وهو مثل الرد لم يمت ولا حر ان له الخيار مثل المشتري ليس عليه في اختلاف العراقيين.

[دليلا] انه لا دليل (دلالة ح) على ان له الخيار ومن الحقه المبيع فعليه الدلالة لان القياس عندنا باطل.

مسئلة ٤٠ اذا وهب ذقماً لمرء سواء كان فوقه اودونه او طيره فانه لا يستحق به الشفعة وقيل الشافعي ان كانت الهبة لمن هو مثله او لمن هو دونه فانه لا يستحق به (بهاج)

في انه اراد
زيادة في الثمن
بعد استقرار
العقد فهي هبة
ولا يلزم التمتع

في انه اذا كانت
دار بين رجلين
فادعى أحدهما
على أحدهما
ما في يده نصف
من النصف
الصالح ولا شفعة
لأحد

في انه اذا كان
الادار بينهما
فادعى أحدهما
على أحدهما
الف درهم فصلحه
على نصف من
ادار فلا شفعة
ايضا

في انه اذا احدث
الشفع لغير
فلا خيار للمبايع
والمشتري خيار
المجلس دون
الشفع

في انه لا شفعة
في الهبة

الشعنة لان الهبة للنظر تو ددول من دونه استعطف ولا يستحق بهما العوض و كانت لمن فوقه فهو ثبت عليها على قواني في الحد يد لاثواب فيه و به قال بوحسبة و قد في القديم يقتضى الثواب و به قال في بعض كتبه الحد يد و هو قول ثالث و اذا قال لا يقتضى الثواب ولا شعنة و اذا قال يقتضى الثواب اما شرط او بمعنى شرط فانه ثبت فيه (فيها ح) الشعنة

[دليلاً] انه لا دليل على: وث الشعنة بالهبة ومن ادعى انها تثبت بها فعليه الدلالة و ايضاً عليها. اجماع الفرقه فاق. موصوفة لهم.

مسئله ٣٤ اذا كانت دار من اهل البيت (شر كى ح) فادعى احدهما انه باع حصه من احدى و نكر لاجسى ان يكون شراؤه و به ثبت الشعنة للتزيت و به قال عامة اصحاب البيت و به. و هو تعريض للمرعى و قد ائو اهل البيت لا شعنة لانهما انما ثبت بعد ثبوت المشتري [دليلاً] ان المبيع اقر بصفين احدهما حق المشتري و لئلا يحق لشفيح و اذا رد المشتري ثبت حق الشفيح كما لو اقر بدار لرجل من قرده احدهما ثبت (ثبت ح) الاخر حقه

مسئله ٣٥ على قور من قور من اصحابنا ان الشعنة على ما دلرؤس اذا كانت دار بين ثلثة شركاء ثلاثاً فاشترى احدهم نصيب احد الآخر من سيق الشعنة فاشترى مع الآخر منهم نصيب و به قال بوحسبة و صحابه و مالك و عامة اصحاب الشافعى و هو الذى نقله المرعى و من اصحابه من قال باحد الشفيع بالشعنة و لاحق المشتري فيه و به قال اهل البيت و من التمس التمس قالوا لانه مشتري فلا يستحق الشعنة على نفسه و هو لى تصرفه فيما تقدم غير ان هذا القول الاخر اقوى.

[دليلاً] اجماعنا و بما في الشر كة الموحودة حتى الشر كة فوجب ان لا يضر واحداهما بالشعنة لانه لا دليل على ذلك الا انه يكون احدهما ملك و به العقد و الآخر بالشعنة يملك و به فعلى هذا سجد دليلهم

مسئله ٣٦ ادشع عبره موصحة عمداً او خطأ فمواضع منها على شقص صحيح الصلح اذا كان عالمين بارش الموصحة و لا يستحق الشفيع احدهما بالشعنة و قد الشافعى و اصحابه

في ايه اراضى
احد الشريكين
انه باع نصيبه
من احدى و انكر
الاجبى ذلك
فانه ثبت الشعنة
بشرك

في الله الا شح
غيره موصحة
لمرضع عنها
على شقص صحيح
الصحيح و لا شعنة

ان كانت الامن موجودة فهو صحيح الصلح انه لا على (فمضى ح) قولين وان كانت معدومة فعلى قولين في انتقال الارض الى لقمة وبنى مقدار (مقداره ح) وعلى الوجهين حصصاً يصح الصلح اذا علمت القصة او المقدار فلا موضع يصح الصلح تحت التهمة وكل موضع لا يصح الصلح لانجب التهمة.

[دليلاً] ان التهمة ما تستحق بمقتضى الشراء والصلح ليس بمقتضى الشراء فمن الحقه فعلية الدلالة.

مسئلة ٤٧ اذا اعطى شقصاً من دمي بحمرا وحمرا بر وتقضاه واستحق عليه الشععة احد الشصين بمثل من الحمرا او احمر بر عند اهله وبه قد اؤجسفة وقار الي دمي لاشعة هيهنا لان الخصم ليس بمال.

[دليلاً] ان عندهم دأث مال وقد امرت ان يقرهم على مدروءة وهم يرون ان لذلك ثمناً فموجب يقرهم عليه وايضاً لا خلاف في صحة هذا البيع و اذا كان البيع صحيحاً تجب الشععة

في ذلك ان يباع
دمي شقصاً
من دمي بغير
او حمر بر فالشعرة
بالمدوس له
لحمرا او احمر
عنده

مسئلة ٤٨ لا يستحق لدمي الشععة على امسلم سواء اشتراه من مسلم او دمي و على كل حال وبه قال الشافعي وحمد بن حماد وروى ابو حنيفة واصحابه ومالك والشافعي والاوراعي يستحق الدمي الشععة على امسلم مثل امسلم سواء قبل الحسن من صالح ان حى لاشعة له عليه في لامصار وله الشععة في العري

في ان لدمي
لا يستحق شععة
على مسلم

[دليلاً] قوله تعالى وان يحمل شه لذكاف من على المؤمنين سميلاً و ذلك عام في جميع الاحكام الا ما خصه الدليل وروى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا شععة لدمي على مسلم وهذا من عليه اجماع العروة المحقة فاهم لا يختلفون فيه

مسئلة ٤٩ اذا اشترى شقصاً من دار دمي مسجد اقل من ثلث الدار كان للشعرة ان كان تصرفه بقصر المسجد واحده الشععة وبه قال الشافعي وجميع الفقهاء ولا يوجب شععة روايتان احدهما مثل ما قلناه وبه قال ابو يوسف والثنية لا يوجب المسجد

في انه اذا اشترى
شقصاً من
مسجداً كان
لشعيرة بقصر
المسجد واحده
بالشعة

[دليلاً] ان حق لشعيرة سابق لتصرفه لانه يستحقه حين العقد وانصرف بعد ذلك فيه فقد تصرف فيعيب تحقه غيره وذلك لا يصح.

كتاب الشفعة

مسئلة ٤٠ . اذا باع في مرضه المحدث نقصاً وحديث فيه من وارث صحيح السبع ووجبت به الشفعة بالتمس الذي وقع عليه السبع وعند الفقهاء يبطل البيع لان المحدث هبة ووصية ولا وصية لوارث ويبطل البيع في قدر المحدث ويكون الشفع بيعاً باختيار دين من يحدده او يترك (بشر كنه ج) وارثا كان او غير وارث

[دليلنا] ان هدايع صحيح ومن حمل المحدث عليه وصية فعلية بالدلالة ولو صح انها وصية لكات الوصية عندنا تصح للوارث على ما سببه وما عد فما ينشئ على قساده يجب ان لا يبطل على حال.

مسئلة ٤١ ان وجب له الشفعة وصاحبه المشتري على تركه بموس صحيح وبطلت الشفعة وعند الشافعي لا يصح وهل تبطل لشفعة على وجهين

[دليلنا] قوله سواء ^{سواء} اذ لم يصح حارس من المسلمين وهذا عام وتقدم به يحتاج الى دليل

مسئلة ٤٢ اذا وحت وصية من ابي المحدث فلم يرد المشتري فبطلت ولا انى الحاكم بل عصى الى اليهود واشهد على نفسه بمطالبة الشفعة الموصى شفعته وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي تبطل

[دليلنا] انه قد وجب له الشفعة ومطالبة يحتاج الى دليل ولا دليل مد على ذلك

مسئلة ٤٣ اذا لمع الشفعين التمس دبر فمضى فكانت دراهم وخمسة فكانت شعيراً لم تبطل شفعته وبه قول جميع الفقهاء الا فرقة قول من كان اثنان دبر فدراهم سقطت شفعته وان كان خمسة دبر شعيراً لم تسقط كما قلناه

[دليلنا] انه قد ثبتت شفعته ومطالبة يحتاج الى دلاله

في انه باع
في مرضه المحدث
شفعاً وحديث
فيه من وارث
صحيح السبع ووجبت
به شفعة

في انه باع
المشتري على
ترك الشفعة
صحيح وبطلت
لشفعة

في ان شفع
اذا اشهد على
بذمه الموصى
بشفعة لم تبطل
شفعة

في انه باع
الشفيع من التمس
دراهم فمضى
فكانت دراهم
لم تبطل شفعته

كتاب القراض

كتاب القراض
ومآله ١٨

مسئلة ١ لا يجوز القراض الا بالثمن التي هي الدراهم والدينار وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي وقد اوزاعي واسمى ليلى يجوز بكل شيء يتمول فان كان مما له مثل كالحبوب او الادهان ربح (يرجع ح) الى مثله حين المعاملة والربح معه بينهما نصفين وان كان مما لا مثل كالتياب والمتاع والحيوان كان رأس المال قيمته والربح معه بينهما

في انه لا يجوز القراض الا بالدرهم والدينار

[دليلاً] ان ما حتر به مجمع على حوا القراض به واسم على حوا ما قولوه دليل.
مسئلة ٢ القراض بالفلوس لا يجوز وبه قال ابو حنيفة وابو يوسف والشافعي وقال محمد هو القياس الا اني احببه استحسننا لانها ثمن الاشياء في بعض البلاد.
[دليلنا] ان قلناه (ذكره ح) مجمع على حوا القراض به وبه ذكره ليس عليه دليل والاستحسان عندنا باطل.

في عدم حرار القراض بالفلوس

مسئلة ٣ لا يجوز القراض بالورق المشوش سواء كان لعش قد اواكثر او سواء وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كانا سواء او كان العش اقل حاد وان كان لعش اكثر لم يجز به على اصله في الر كوة وقد عصى الكلام عليه.
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

في عدم جواز القراض بالورق المشوش

مسئلة ٤ اذا كان القراض فاسداً استحق العامل اجرة لعش على ما يعمله سواء كان في المار ربح او لم يكن وبه قال الشافعي وقال مالك كان في المار ربح فله اجرة مثله وان لم يكن ربح فلا شيء له.

في ان القراض اذا كان فاسداً استحق العامل اجرة المثل

[دليلنا] انه عمل مدس صاحب المال فانه لم يصح له ما قولوه (قارصه ح) عليه كان له اجرة المثل لانه دخل على ان يكون له المسمى في مقابلة عمله.

في ان العامل ليس له ان يسافر بمال القراض بغير اذن رب المال

مسئلة ٥ ليس للعامل ان يسافر بمال القراض بغير اذن رب المال وبه قال الشافعي

وقال ابو حنيفة ومالك له ذلك وللشافعي في المتوسطي ما دل على ذلك قال اصحابه لا يحيى
(ذلك) على مذهبه وبني ابو حنيفة ومالك ذلك على الوديعه وان له ان يساقربها وعندنا
انه ليس له ذلك في الوديعه ايضاً

[دليلنا] جمع العرقه وايضاً الاصل انه ليس له ذلك لانه تصرف في ما العبر و
اثبات ذلك واجزئه محتاج الى دليل (والى اذنه ولم يوجد ح) .

في نه اداسا
بازن ربه السال
كان نفقة السر
من ملك القراس

مسئله ٦ اذا سافر احد رب لعل كان نفقة السر من الماكور والمشروب و
الملموس من ما القراس وللشافعي فيه ثلثة اوجه احدها ذيق كالحصص والثاني ينفق
لما كان نفقة كما قضاء والثالث ينفق القدر الرايد على نفقة الحصر لاجل السفر.

[دليلنا] اجماع الفرقه واخبارهم.

في ايه اد اعطى
انفين وقال
ماررق الله لرب
كذلك في ربح
الف والربح
الف كان جديراً

مسئله ٧ اذا اعطاه اعمى وقال ماررق الله تعالى من الربح كان لى ربح الف (الالف
ح) ولك ربح الف (الالف ح) كال ح ر (١) وبه قال ابو حنيفة وابو ثور وقال ابو العباس
سربح هذا عطل لانه شرط لعميه ربح الف (الالف ح) لا يشاركه العامل فيه وكلك العامل
(فيه ح) فكان باطلا كما لو تمير الالفان

[دليلنا] الاصل من ذلك والاصل حواراه وقوله عليه السلام المؤمن عبد لله وعبد
يذل عليه وايضاً لا يفرق بين من يقول ربح الف بين من يقول ربح الف (الالف ح) الى
وربح الف (الالف ح) لث لا هما غير متميزين ومن حمل ذلك على المتميزين كان قريباً
وذلك لا يجوز عندنا.

في عدم جوار
الشراء الايمن
المعقد نقداً بقدر
البيد ولو قال
اصبح ما ترى
وتعوه

مسئله ٨ اذا دفع اليه الاقراص فقال (وقال ح) له انحره اوفر له اصبع ما
ترى او تصرف كيف شئت فيه يقتضى ان يشتري شمس مثله نقداً بنقد البلد و به قال
الشافعي وحاصله ابو حنيفة في الثلثة وقال له ان يشتري شمس مثله وما قبل وما كثر ونقداً
واسية ويمر نقد البلد.

[دليلنا] ان مد كونه مجمع على حواراه وما ذكره ليس على جوازه دليل و

١ سياتي في مسئله الثمه عشره منه اختيار لطلان في نظيره او غيرها وحكاة
هذه عن الشافعي واصحابه مراجعها حط.

والاصل المنع منه لأنه تصرف في عهده

مسئلة ٩ اذا اشترى العبد في القرض من كذا في المال ربح
انفق منه بقدر نصيبه من الربح وانضمي في اقل ذلك لرب المال ويسعح القراض اذا
كان معسراً وان كان موسراً فهو عليه بقبضه لرب المال وسواء كان الربح طاهراً او يحتاج
الى ان يقوم به من انفسه وحده ذلك فعلى من قولان احدهما مثل ما قلناه انه ينهتق بمقدار
نصيبه ويلزم شراءه في كل موسراً وان كان معسراً يبقى بقبضه ربحاً لرب المال ولقول
الثاني ان الشراء طل.

في حكم شراء
العبد لرباه
بمال القراض

[دليلنا] اجماع الفرق المصحفة واخبارهم

مسئلة ١٠ اذا ربح العبد القرض وكان في المال ربحاً (المال شيئاً خلاً) دعه
لعبد وادخل رب المال في حصة من الربح سواء كان فيه ربح او لم يكن فيه ربح وبه قال
المشايخ ومن ابو حنيفة يمكن فيه ربح كما قدس وان لم يكن فيه ربح لم يدره.

غير فصيح ربح
المال القراض
وكان في المال
ربحاً

[دليلنا] بعلی ام من ردالم - ثم حده وادخله دسار حسب عليه ان يردده مثله.

مسئلة ١١ دعه العبد القرض على ان يكون الربح بينهما فحال الحول وهو
انما يبعد كثر صحته لار اوه على واحد منهم لانه لا ركوة على (في ح) مال التجارة
وفي اصح من قال بحد منه لار كوة على قول لا راين فيه لار كوة استجداً فعلى القولين
لعمدة لا تضم الى الاصل بل يرضى الجور معرد في عائدة كما يرضى في الاصل فعلى
هذا لار كوة في العائدة على واحد منهم وركوة الاصل على رب المال وخالف جميع
الفقهاء في ذلك على ما مضى في كتاب لار كوة وقادوا في مال التجارة الركوة والعائدة
تضم الى الاصل فعلى من يجب لار اوه المشايخ في قولان احدهما تحب ركوة الكل
على رب المال اذ (دعه) قال ان العامل لا يملك الربح باصهور دسه يملكه بالمقاسمة و
يقول كثر اهل العراق وحجازهم في وهو اصح القولين والثاني ان على رب المال
ركوة والاصل وركوة حصته من الربح وعلى العامل ركوة حصته من الربح

في عدم جوب
ركوة في القرض

[دليلنا] اجماع الفرق والاصل مرثاة لعمدة واجبات الركوة في الدمة او المال

يحتاج الى دليل.

مسئلة ١٣ اذا قرض حذ هذا المال قراضا على ان يكون الربح كله لى كان ذلك قراضا فاسدا ولا يكون بصاعة وبه فالشافعى وقول ابو حنيفة يكون هذا بصاعة. [دليل] ان لفظ القراض يقتضى ان يكون الربح بينهما فاذ شرط الربح لنفسه كان فاسدا كما لو شرط الربح للعامل

مسئلة ١٤ اذا كان العمل بصريا فاشترى من القراض حمرا او حبريرا او دغ حمرا مثل ان كان عصبرا فاستعمل حمرا فصاعه كان جميع ذلك حلالا وبه قول الشافعى و قال ابو حنيفة البيع والشراء صحيحان وقول ابو يوسف ومحمد الشراء صحيح والبيع طر والعصل بينهما ان لو كيل بمثل او لا عندهم ثم منتقل المال عنه الى الموكل فاداك كان العمل بصريا صحيحا بمثل الحمير فصاعه اشراء وليس كذلك الصاع فان (لان ح) الملك ينتقل عن الموكل الى المشتري ولا يملك الموكل شيئا في الرصة فلهذا لم يصح [دليل] ان هذه الاشياء محرمة بالاخلاف وحوار النصارى في المعمرات يحتاج الى دلالة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اكل من حرمة الكلب وحرمة نملة وحرمة لحمر وحرمة ثمنها.

مسئلة ١٥ اذا قرض ثمن او حذ حذ هذا المال قراضا و لك النصف من الربح ثلثه من هذا وثلاثة من من لآخر والنصف الباقي بينهما نصفين قول الشافعى والقراض فاسد وقول ابو حنيفة وانور يصح ويكون على شرطه لانهما قد حملاه نصف جميع المال فكان الرقى بينهما على شرطه وقول اصحاب الشافعى قد حملاه نصف احدهما اذا شرط الثلث والآخر الثلثين ففي نصف الربح لهما وهو ستة مثالا وكان من سبيله ان يكون لاحدهما منه ستة والآخر ثلثه قد شرطه نصف احدهما فصاعه شرابه بحق ماله سهمان ونصف سهم لانه كان يستحق ثلثه من تسعة واحد (فاحذح) اربعة ونصف سهم من تسعة وهذا لا بدور والذى يقتضيه مذهبنا لا يصح من صحة هذا الشرط ما يصح والى قوله قال المؤمنين عند شروطهم ولازالوا حواره والمصحح يحتاج الى دليل

مسئلة ١٥ اذا دفع اليه القراض واشترى به عدا للقراض فهلك الاصل قبل ان يدفعه في ثمنه حلت له النسبة على ثمنه عدا فقيل ابو حنيفة ومحمد (ابو يوسف خل)

في انه اذا قال بحد هذا المال قراضا على ان يكون الربح كله لى كان فاسدا

اذا كان العمل بصريا فاشترى من القراض حمرا او حبريرا او دغ حمرا مثل ان كان عصبرا فاستعمل حمرا فصاعه كان جميع ذلك حلالا وبه قول الشافعى و قال ابو حنيفة البيع والشراء صحيحان وقول ابو يوسف ومحمد الشراء صحيح والبيع طر والعصل بينهما ان لو كيل بمثل او لا عندهم ثم منتقل المال عنه الى الموكل فاداك كان العمل بصريا صحيحا بمثل الحمير فصاعه اشراء وليس كذلك الصاع فان (لان ح) الملك ينتقل عن الموكل الى المشتري ولا يملك الموكل شيئا في الرصة فلهذا لم يصح [دليل] ان هذه الاشياء محرمة بالاخلاف وحوار النصارى في المعمرات يحتاج الى دلالة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اكل من حرمة الكلب وحرمة نملة وحرمة لحمر وحرمة ثمنها.

في انه اذا قال الثمن لو احدث حذ هذا قراضا و لك النصف من الربح ثلثه من هذا وثلاثة من من لآخر والنصف الباقي بينهما نصفين قول الشافعى والقراض فاسد وقول ابو حنيفة وانور يصح ويكون على شرطه لانهما قد حملاه نصف جميع المال فكان الرقى بينهما على شرطه وقول اصحاب الشافعى قد حملاه نصف احدهما اذا شرط الثلث والآخر الثلثين ففي نصف الربح لهما وهو ستة مثالا وكان من سبيله ان يكون لاحدهما منه ستة والآخر ثلثه قد شرطه نصف احدهما فصاعه شرابه بحق ماله سهمان ونصف سهم لانه كان يستحق ثلثه من تسعة واحد (فاحذح) اربعة ونصف سهم من تسعة وهذا لا بدور والذى يقتضيه مذهبنا لا يصح من صحة هذا الشرط ما يصح والى قوله قال المؤمنين عند شروطهم ولازالوا حواره والمصحح يحتاج الى دليل

فوصاه واشترى به عدا للقراض فهلك الاصل قبل ان يدفعه في ثمنه حلت له النسبة على ثمنه عدا فقيل ابو حنيفة ومحمد (ابو يوسف خل)

يكون المبيع لرب العمل وعليه ان يدفع اليه العا غير الاول لقصى به دينه ويكون
الالف الاول والثاني قراضاً وهما من رأس المال وفي ثالث رب المال بالخيارين ان يعطيه
الفا غير الاول لقصى به انه ان ويكون الالف الثاني رأس المال دون الاول ولا يدفع اليه
شئاً فيكون المبيع للعامل والنفس عليه ونقل الموطى عن الشافعي ان المبيع للمعين
والنفس عليه ولا شيء على رب العمل وهو اختيار ابي العباس وهو الذي يقوى في نفسي و
في أصحابه من قال بمثل قول ابي حنيفة الا انه قد كلما دفع اليه العا وهلكت لزمه ان
يدفع اليه اى آخره او حنيفة قال اذا هلك الالف الثانية لم يلزمه شيء آخر

[دليلنا] انه لا يحلوان يكون الالف ملك قبل الشراء او بعده فان كان التلف قبل
الشراء وقع الشراء للعامل لانه اشتراه بعد روال القراض وان كان التلف بعد الشراء فالمبيع
وقع لرب العمل وعليه ان يدفع الثمن من ماله الذي سلمه اليه فاذا هلك المال تحول
الملك الى العامل وكان الثمن عليه لرب العمل فما صح للعامل في التصرف في الف
اما ان يشتريه به بماله او في الدمة وينقد منه ولم يدخل على ان يكون له في القراض
اكثر منه.

مسئله ١٦ ليس للعامل ان يسيع بالنفس الا ان رب المال به قد اشافعي وقال
ابو حنيفة له ذلك
[دليلنا] ان الاصل انه لا يجوز له ذلك لانه تصرف في مال الغير فاحتارته محتاج
الى دليل.

في انه ليس
للعامل ان يسيع
بالنفس الا ان رب

مسئله ١٧ لا يصح القراض اذا كان رأس العمل حراً او مملوكاً او مملوكاً او حراً او حنيفة
يصح القراض ويكون القرض قول العامل حين المعاملة والكل مع كل واحد منهما بمئة
قدمت بمئة قرب المال.

في انه لا يصح
القراض اذا
كان رأس المال
حراً او مملوكاً

[دليلنا] ان القراض عقد شرعى محتاج الى دليل شرعى وليس في الشرع ما يدين
على صحة هذا القراض فوجب بطلانه.

في انه اذا قل
هذا القراض
على ان يكون
رأس المال حراً
او مملوكاً وان
يكون ذلك
قوله ان كان باطلاً

مسئله ١٨ اذا قل خذ العا قراضاً على ان لك نصف ربحها صح بالاحلاف وان

قول (۱) عدی ان لك ربح، صمها كان مطلقا وبه قال الشافعي واصحابه وقل ابو ثور هو حايرو
حكى ذلك ابو العباس عن ابي حنيفة
[دليل] ان ما قلناه مجمع على حواره ولا دليل على حوار ما قلناه وما قلنا، قول
ابي ثور كان قويا لانه لا فرق بين اللعطين.

كتاب المسابقات

في ان المسابقات
حاجة

مسألة ١ المسابقات حادثة وروى في امثلة ابو بكر وعمر وفي التابعين سعيد
من المسند وسالم بن عبد الله بن عمر وفي ائمة مالك والشافعي والاوزاعي وابو يوسف
ومحمد واحمد واسحق وامرؤس وحشمة بن المظفر لا يجوز قياساً على المخارة.
[دليلنا] اجماع الفرقة واحسانهم ولا في حوار ذلك والمنع يحتاج الى دليل
وروى احمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر (عن عمر ح) ان
رسول الله ﷺ اهل حبيش بشرط ما يخرج من نمر او ررع وروى محمد بن اسحق عن
نافع عن ابن عمر (عن ابي ح) قال في رسول الله ﷺ حبيش على تلك الاموان وذلك الشعر
وسهامهم (سهم ح) معلومة قل د شدا اخرجكم وروى يمين بن مهران عن مقسم
(ميسم ح) عن ابن عباس قال افتتح رسول الله ﷺ حبيش فاعطاهم اهل الارض و
كل صبراء وبيضاء فقال اهل حبيش اهل اعلم بالارض منكم فاعطاهم اياكم نصف الثمرة
ولما انصف من ذلك ورع انه اعطاهم على ذلك فلم كان حين تصرف النخيل بعث اليهم
عبد الله بن رواحة فحذر عليهم لحد وهو لدى تسمية اهل المدينة الحرس فقال في
ده كذا وكذا فقالوا اكررت علي بن رواحة قل و (ساق ح) اني حذر النخل و
اعطيتكم نصف الذي قلت قالوا هذا هو الحق وانه تقوم السماء والارض وقد (فقد ح) رصين
ان تحذو بالذي قلت وول ابن ابي سمعت حبراً يقول حرمها ابن رواحة اربعين الف
وسق ورع ان اليهود اهل حبيش من رواحة اخذوا الثمر وعندهم عشرون الف وسق فدللت
هذه الاحاديث على حوار المسابقات لانه قل في الاول عند اهل حبيش بشرط ما يخرج من
نمر او ررع وفي الثاني قل ساقى ناشط وفي الثالث قل ظلوا منه ان يعطيهم ليكون
بيهم نصفين فاحبهم الى ذلك وروى نافع عن ابن عمر انه قال دفع رسول الله ﷺ حبيش
الى اهلها بشرط فلم تزل في ايديهم حياة رسول الله ﷺ وحياة ابي بكر وحياة عمر ثم

كتاب المساقات

بحث في عمر اليهم لأقسام فحروني فتكوت (فحروني فتكوت خ ر) ندى
فاتقوتها من اند بهم فتست في حد سنة رسول الله ﷺ وأجماع الصحابة من انما كراؤها
في ايديهم وكذا عمر وانما اشترعها (اتقوت خ) من اند بهم بحكمة كانت منهم فتكوت
مسئلة يدعى فيها الاجماع فهذه

في جوار
امساقات في
لحدود بكرم

مسئلة ٣ يحور المساقات في المحل (المحرج خ) و الكرم منه قول كل من
احار المساقات وحالف دارد وقيل لا يحور لافى المحرج حصه لان الحرجه و د
[دليلنا] اجماع العرفه واحكامهم وذا الامه في حد من فائز حارها في الجميع
ومانع منع (منه خ) منها في الجميع فمن فرق بينهم بعد حار لاجماع

في حور
امساقات
في الاشجار

مسئلة ٣ يحور المساقات في محل المحل والكرم من لاجماع المشافعي و
قولان قل في اقدم يحور ذلك منه عن اكثر من احاد الامه واث و ابو يوسف و
محمد ورا د ابو يوسف في يحور المساقات على لهل ادى يحور حرجه بعد حرجه كذا
قول وقيل في تحديد لا يحور المساقات على محل المحل والكرم

[دليلنا] اجماع العرفه وايضا لاصل حواره والجمع يحتاج الى دليل وروى
عن ابن عمر في حور المساقات في حور المساقات في حور المساقات في حور
هذا عام في سائر الاشجار

في حور
امساقات
في الاشجار

مسئلة ٤ يحوران يعطى الارض عره بعد حرج منها ما يكون منه الارض
والمدور من المتقبل العام بها ليرعه والبقى ومراء بها تحالف حصه العقه في ذلك
واحار انش في الارض المير ما كان في حور في حور (شرح امير) في على المحل ويخرج
على الارض

في انه اذ كانت
نحوه في
لحدود بكرم
باندفع وسمى
بوع يانك
وعلى يوم بالرم
كان جاي

[دليلنا] اجماع العرفه و حد هم ولا لاصل حور ذلك واجمع من حواره يحتاج
الى دليل وروى عبيد الله بن عمر عن دفع عن ابن عمر في حور المساقات في حور
بشطر ما يخرج من حور ع و حور ع في السى في حور المساقات في حور المساقات في حور
الارض ببعض ما يخرج منها وذلك لا يجوز

مسئلة ٥ اذا كانت محل ابو ع (انواع ح) محتله معقلى وميرى وسكر فاقى

كتاب الخلاف

من المعقلى على الصف ومن الرئى على الثلث ومن الكرى على الربع كان حديرًا ومنه قد
الشافعى وقد مالت لا يصح حتى يكون المحصر سواء فى الكلى.

[دليلاً] عموم الاحكام والان الاصل حوارء والمنع يحتاج الى دليل وقوله **فلا**
المؤمنون عند شروطهم يدل عليه

مسئلة ٦ اذا شرط فى حال العقد على التعامل مع محبب على رب لنحل او محبة
او شرط على رب المحل ما يجب على المحل عمله او محبة لم يمنع ذلك من صحته اذا بقى
للتعامل عمل ولو كان قليلاً وقال الشافعى سقط ذلك العقد

[دليلاً] ان الاصل حوارءه ولمنع يحتاج الى دليل وقوله المؤمنون عند شروطهم
وهذا عام فى كل شرط.

مسئلة ٧ اذا ساقه بعد ظهور الثمرة كان حديرًا وكان قد بقى للتعامل عدل و
ان كان قليلاً والمشافعى فيه قولان احدهما مثل ما قبله والثاني لا يجوز
[دليلاً] ان الاصل حوارءه والان الاحكام عامة فى حوارء المساقاة ولم يفرقوا بين حال
ظهور الثمرة وعدم ظهورها والمنع يحتاج الى دليل.

مسئلة ٨ يجوز ان يشترط المساقى على رب المحل ان يمن معه علام لرب المحل
والمشافعى فيه قولان احدهما يجوز (بلا حرج) والاخر لا يجوز
[دليلاً] ما قدمناه فى المسئلة الاولى سواء

مسئلة ٩ اذا ثبت ان ذلك حديرًا فلا فرق بين ان يكون العلامة موسومة بعمل
هذا الحدير او بعمل غيره من حوارء صاحبه وقيل لشافعى على قوله الذى يجوز ذلك
وقيل مالت لا يجوز الا للعلام الذى هو موسوم بهذا الحدير وحسب
[دليلاً] ما قدمناه فى المسئلة الاولى سواء

مسئلة ١٠ اذا شرط على المساقى نفقة العلامة حار ولا يلزم ان تكون مقدرة بل
الكفاية على موجب العادة وقيل لشافعى وقال محمد لا بد من ان تكون مقدرة لانها
كالا حرة.

[دليلاً] ان الاصل حوارءه ولا دليل على وجوب تقديرها.

فى انه اذا شرط
على التعامل ما
يجب على رب
لنحل او العكس
لم يمنع من
صحته

اذا ساقا بعد
ظهور الثمرة
كان جائزاً

فى جواز اشتراط
ببعض علام
لرب المال مع
المحل

فى عدم الفرق
بين ان يكون
العلام موسوماً
ببعض هذا
الحدير او غيره

فى جواز اشتراط
ان يكون نفقة
العلام على
المحل

في تقديم قول
رب المال مع
بينة أو لا

مسئلة ١١ اذا اختلف رب النخل والعمل ففرد رب النخل شرطت على ان تلت ثلث الثمرة وقاز العمل على ان اى نصف الثمرة كان لقول قول رب العمل مع بئنه وقال للمربي واصحاب الشافعي يتخالفون

[دليلنا ان الثمرة كلها لصاحب العمل لا يي بماء اصله وانما شئت للمعاصر بالشرط وهذا ادعى شرطه عليه ثمة وقد عدهم كالقوا قول رب العمل مع بئنه

في تقديم بينة
الصالح او الكافي
مع كل واحد
منهما

مسئلة ١٢ اذا كان مع كل واحد منهما سنة مما يدعيه قدمت بينة العمل والشافعي فيه قولان احدهما يقضي بالآخر سنة عملان وقد استعملهما فيه ثمة قول (١) احدهما يوقف والاخر يقسم والثالث بقرع ولي . ههنا غير القرعة فمن خرج اسمه قدمت بئنه وهل يتخلف معها على قولين

[دليلنا] ان قدمت ان الم من هو المدعى واذا كان هو المدعى فسئنه تقدم لان النسي في قوله قال السنة على المدعى والممن على المدعى عليه ورب المال مدعى عليه كان عليه الامرين

في وجوب
الزكوة بينهما
اذا بلغ لصاحب
كل واحد منهما
حد النصاب

مسئلة ١٣ اذا صهر الثمرة وبلغت اوسق اثنى يعجب ومه بار كوة كل الزكوة على رب المال و العامل معاً قد بلغ نصيب كل واحد منهما خمسة اوسق وحتت فيه الزكوة وان نقص نصيب كل واحد منهما عن ذلك لم يجب على واحد منهما الزكوة ولا ان بلغ نصيب احدهما لصاحب ونقص نصيب الاخر كان على من تمت حصته الزكوة ولا تلزم الاخر والمشافعي فيه قولان احدهما ان الزكوة تعجب على رب العمل دون العامل والاخر ايه على كل واحد منهما وهذا قول على رب النخل وبلغ خمسة اوسق كان عليه الزكوة ومن بين يخرج له فيه وجهان احدهما من ماله والثاني من ماله معاً وهذا قول تعجب عنهما طرف . وكان نصيب كل واحد منهما المصاحب وحتت الزكوة وان لم يبلغ نصيب كل واحد منهما بل بلغ لهما نصيباً فلهن فيه الزكوة على قولين في الحظطة ان قال لاحظطة في غير الماشية فالار كوة و اذا قدر نصيب الحظطة في غير الماشية وحتت ١ - فونه فبئنه ثمة فوالج اي في مسئلة تدارس السنس يقول مطلق لا يميز عن مة فتدارس حطاطا تني

الركوة

[دليل] به دأ كانت الشريعة منك، أيها فوجئت أن كوة على كل واحد منهم
فمن وجب على جميعهم دون لأحر كل علمه الدليل وأما الخليفة فقد بينا بعده أي
كتاب الركوة وما لا يعتبره لأولى لمائية وأولى غيره لأن المأد براته الدعة ولأدليل
على أن هذا الحديث صحيح فيها بر أدع فوجئت بر يعني على لأصل

مسئله 4 كل حارس سباح اربعة حارس سباح فقط الاحارة فيه قل
عمدة المفهوم الاحكامه نحاي عن عبد (نه ح) ارحمن لاصم فيه قل لاسحور لاحارة

[دايم] تكذب والسنة والاخلاق وهو يدرك (ثم انكثب بقوله ح) قوله تعالى ون
ارسل لادم فانوهن اجورهن والاحاد على الراس ع حور (احلاف ومن لباس من قبل العقد
تقو و الامن للخدمة والخدمة معه ومعه من في اول عقد متناول للخدمة و
الخدمة واللبس تابع دايماً قوله لي، ان استأجره من حرم من استأجرته القوى الامن
قل اي اراد ان يحدث حديثي سقي على عدي و حريته اي حجاج وقوله تعالى
لو شئت لاجتبت عليه احرا اما يستفهم و واواه لسمه فقد روي ابو هريرة ان نسي
الاحرا فان اعطوا الاحير اخره قبل ان يحلف عرفة روي اوسه بن الحدي و ابو هريرة
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ساء حر حير فليعلمه حره اي ان عمر ان لم ي
نثقه ان حصمهم يوم الف حمة راجع حرا و ان ثمة و حرا استأجر احيرا واستوفى منه
وام بواقه اخره و راجع اعني صفته ثم مد و تاشه في سبي صلى الله عليه وسلم را انكر استأجر
رحال من قبيلة له بل للهدية اي خدمة ومن لا حدة ع هو قول علي عليه الصلاة والسلام
و من عدي و عند الله من عمر و عند الرحمن من عوف و رفع من حديث فما على صلى الله عليه وسلم
عنه من يهودي يسقي له الماء كان دلو بتمرة و جمع تمران و محمد بن ابي السبي رحمه الله
فاكله و عند الله من عسان و ان عمر فروق عنهم هم فلا في ما روي قوله تعالى ليس عليكم
حرج ان سمعوا فصلا منكم فلامعته و يحج و يواجر بعد و (وام ح) عبد الرحمن
من عوف و استأجره فلما حضرته الوفاة امر ليعصى ما بقي عليه من الورق والذهب
فقال انه كمت اراه ان يكون ملكا له لظول ما مكنت في يده واه، رافع بن خديج واه

قار يجوز احراز الارض بالورق والذهب و جمع المسلمون على ذلك وخلاف الاسم قد انقرض.

مسئلة ٢ عند الاحراز من العقود الارض متى حصل لم يكن لاحدهما مسح الاحراز لا عند وجود عيب ، انفس او فساد المستأجر فتح يملك الموحر المسح او وجود عيب المستأجر مثل عرق (عرق ح) اضرار وهدامه على وجه يمنع من استيفاء المفعة فيه يملك المستأجر المسح فيه من غير اضرار ولا وجه في الشافعي ومالك والثوري وابن نور وقار ، وحسبه وذهب فيه ن لا يجوز وذهب لمذرو او اذا كثرى الرجل حمل لا يجمع فيه ثم بدله من المجمع ومن فيه حرج كان له من مسح لاحد قو كذا كثرى دكا لا يتمتع فيه ويبيع ويشترى وذهب فيه و فليس فيه يجوز له ان يمسح لاحرازه قال ومثل هذه الاعذار لا يكون للمكاري مسح ودا كثرى حمل له من مسح يجمعها ثم بدله من ذلك لم يملك مسح لاحرازه والملك له حرره ود كانه و قاله ثم بدله من المهرم مكانه مسح الاحراز الا ان اصحبه فهو انون المكاري مسح لاحرازه كالمكاري سواء ولا يبينون الموضع الذي يكون له القسح.

في ان عقد الاحراز من العقود المعلقة

[دليلنا] ان العقد قد ثبت ومن دعي رايهم ولا يجمع المسح فعليه الدلالة و اصل قولنا اي اوفو لعقد فبر اوفو لعقد ولاحرازه عقد فوجز اوفو به

مسئلة ٣ من استأجر دار او أرض او عهداً فان المدة حزر يملك تلك المفعة والموحر يملك الاحراز نفس العهد حتى ان المستأجر احق عهد يملك المفعة من مالها و قد قال في وذهب ، وحسبه اي ان الموحر يملك الاحراز نفس العهد والمستأجر لا يملك المفعة واما يحدث في ملك المكارى ثم يملك المكثري من المكثري حتى حدوده في ملكه فعنده المفعة غير مملوكة واما المكارى يملك حدودها والمكثري يملك من المكارى عند ذلك ومن مذهب المكثري يملك المفعة نفس العقد

في ان المسح يملك المفعة والموحر الاحراز بنفس العقد

[دليلنا] اجماع الفرقه واختيارهم.

مسئلة ٤ اذا اصدق عبد الاحراز ولم يشره في تعجيل الاحراز ولا ناحيله فيه يلزم لاحرازه دخلا و به قال الشافعي وقال مالك اما يلزمه ان مسلم اليه الاحراز حرره فحرره

في ان اطلاق عقد الاحراز من المدة

وكلما استوفى حره من المصعة لرمه ان يوفيه ما في مقابلته من الاجرة و قال ابو حنيفة
واسجده القيس ما قال مالك ولكن بشئ ذلك (فهو ج) وكلما شئ في مصعة يوم
عليه تسليمه في مقابلته وقال الثوري لا يلزمه تسليم شيء من الاجرة ما لم يقص منه
الاجارة كلها .

[دليلنا] اجماع العرقه و احبارهم وقد ذكرها في الكتاب الكسر و بصاً قوله
تعالى و من ارصدكم انهم يفتوهم نحوهم و انه اذا قال ان كان لرمه ع و هو من حوزهم
يدل ان قول في آخره و من تدرسه فشرحه له اخرى و التدرس لا يرصد الا رصدة
احرة مثله و حذرنا حتى لم يرس (ذلك ج) احرة المصعة و انه يوجر غيره ارضه

في مصعة لرمه
اقال اجرة
كل شهر يكاد

مسئلة ٦ اذ قال اجرت هذه المصعة كذا شهر ياد كتاب حرة صحيحة و قد
و حنيفة و هو قول بعض اصحاب الشافعي و في اسجده من قول هذه حرة اصله

[دليلنا] انه لا دليل على بطلان ذلك و اصل حوار

في ان لاجرة
تفسخ بثلث
الصال

مسئلة ٧ اذا ساجد دار و قد أسجد فيها المصعود علمه بعد الفسخ قبل اشيائها
المصعة و انه يفسخ الاجارة و به قال و حنيفة و مالك و الشافعي و قال ابو ثور لا يفسخ
الاجارة و التلذذ من صمان المكثري قول ان هذه المصعة حرة في حكم المقصود كالصمان

[دليلنا] ان لمعقود عليه المصعة و قد اعترف و يجب ان يفسخ لاجارة

في بطلان الاجارة
بالموت

مسئلة ٨ الموت يفسد الاجارة سواء كان موت الموحجر او المستأجر و به قال
ابو حنيفة و اصحابه و الثوري و مالك و حنيفة و الشافعي الموت لا يفسخ الاجارة من
ايهما كان و به قال عثمان لم يمت و مالك و حنيفة و الشافعي و ابو ثور و في اصحابنا من قال موت
المستأجر يفسد الاجارة و موت الموحجر لا يفسدها

ان المكثري و به
من احد الى
جنوا في رتبها
الى همدان و به
اجرة لم يمت
في جنوا و
حرة لم يمت
مطالي همدان

[دليلنا] اجماع العرقه و احبارهم و في حكمه عن بعضهم شد لا معقود عليه و
ايضاً فان المكثري حرج على (عليه ج) ان يستوفى المصعة من ملك المكثري فكيف
يستوفى من ملك غيره و قد زال ملك المكثري

مسئلة ٩ اذا اكثري (اكثري ج) دانه من بعدد الى جنوا و ركنها الى همدان
و به يلزمه احرة المسمى من بعدد الى حلوان و من حلوان الى همدان اجرة المثل و به

قيل لشافعي وفي اموخته لا يترحمه احره التي تعدى فيها ما على اصله ان المذموم لا
تضمن بالغصب وقال مالك انك قد تحررت بها شيئاً يسيراً فانه كما قلنا وان تعدى فيها
شيئاً كثيراً فالمكرى الحق في ذلك حرمه حرمه لمثل لذلك التمدى اوباحذ منه
الدابة .

[دليلاً] احمد ع الفرقة واحدة هي ايضا في الاحتياط يقتضي ذلك لان من ادعى
ما قلنا برئت ذمته بالاحكام وعلى ام يرضى اذ لا يرضى بغيره لان فيه الخلاف

مسئلة ٩ وبعض ادائه تعديه في من حيوان الى هذا بالاحكام او لم يكن
صاحبها معها فان رده الى حيوان في لا يرضى عنه صمدان فان رده الى صمدان الى
يد صاحبها رل صمدان وعده احره لمثل فيما هي على ما مضى ويكون علمه صمدان
من وقت التمدى الى حين التلف لامن . و اكرها وقال الشافعي لا يرضى ضمانه اذا ردها
الى حيوان وانه قل انه حرمه و يوجب قول ابو يوسف وكان اموخته يقول لا يرضى
الصمدان رده في هذا المكان ثم رجع فقال يرضى (رضي ح) اصمدان عنه وقول رفر و
محمد انه يرضى اصمدان عنه كما لو تعدى في اودمه ثم ردها الى مكانها كما كانت .

[دليلاً] ٩٠ قد سب صمدان في مالا خلاف ومن قل يرضى صمدان رده
الى موضع التمدى فعليه الدلاء وعلى المسئلة حرمه ع الفرقة و حارهم يدل عليه

مسئلة ٩٠ يجوز لاحر احره الى حيوان في رده وقول هو العريق والمشافعي فيه قولان
احدهما لا تدور امدته في الاحكام اكثر من سنة و لما في مثل ما قلناه وله قول آخر انه
يجوز ثلث سنين وقال يجوز المرافعات سنين

[دليلاً] ٩١ احكام الفرقة و ايضا لاصل حوار دلت و لمتنع يحتاج الى دليل وايضاً
قوله تعالى على ان تخرى ثمانى حجج فان امتعت عشراً فمن عندك (بدر دلت ح) بدن
على جوار الاجارة اكثر من سنة

مسئلة ٩١ اذا ستأجر داراً او غيرها من الاشياء و ردا ان يوجره باقل مما
استأجره او اكثر منه او مثله حار دلت اذا احدث فيها حدث كيف من اراد وسواء احرها
من الموخر او من غيره كل ذلك حائر وانه في الشافعي الا انه لم يراغ احدث احدث و

في له يرضى
الدابة تعديه
في لفرع
الصديق لا يرضى
الصمدان الى ان
يرده في يد
صمدان

في حوار الاجارة
الى وقت شاه

في انه يجوز
ان يوجرها
استأجرها باقل
او اكثر اذا احدث
فيها حدث

وقبل ذلك لم يقم دليل على صحته.

في دعوى
حيار الشرط
في لاجارة

مسئلة ١٢. الاحادة لاجلوه من حد مر من اما ان تكون معة او في بدعة فان كانت معة مثل ان قل انه حررت معك هذه اذار او هذا المدة معة وبلا مفتح وحو. حيار الشرط فيها وانكاتب في المدة فكذلك وبه في. وحيثه لان عمده يجوز ان يستحجر رصاً اذاراً بعد شهر (شهر حـ) وقل للشاوي انكاتب الاحـ معة لاجلوه ان يدخلها حيار الشرط لان من شرط (هذه حـ) الاحـ ان يكون لعمده مقصده انقد يقول احـ انكاتبه من هذا اليوم وان شرط حيار انكاتب لعمده ليمكن ان يشعه به المكري فلايجلوه ان تحتسب على المكري او على المكري ولايجوز ان تحتسب على المكري لانه اما احـ شهر او تحتسب عليه هذه المدة ارد عليه ولايجوز ان تحتسب على المكري لانه احـ حر شهر او فلاستعس عن هذه وان ذلك على انه لايجوز وعما حيا المجلس فهو يشب لايه وجهان وعمده انه لايفتح ذلك في شرط ولا خيار للمجلس.

[دائماً] قوله المؤمنون عند شروطهم وأصل حوارهم والمنع يحتاج إلى

دائمی ،

في علم جوار
الاجارة
قال آجور
شهرآ و اطلاق

مسئلة ١٣ اذا قرر احرقك هذه الدار شهر اولم قبل من هذا الوقت واصدق فيه
لايحور وكذا لك في حره لدار في شهر مستعمل بعدة واحد ولا يحور ويدخل الشامي
وقل ابو حنيفة اذا صلق الشهر حره ويرحم الاصل او الى الشهر الذي يلى العقد وشعبته
وإذا احره شهر مستقبلا جاز ذلك

اد آجره فدة
واسم يسنه لحي
محب آباء
للمستحق. في حيدر
هامضي

[دليلنا] ان عقدا لاحد - حكم شرعى ولا تمت الابدالة شرعة وليس على نكوت
ماقاله دليل فوجب ان لا يكون صحيحاً.

مسئله ۱۴: اذا احرز شهراً من وقت العقد ولم سلمه، اليه حتى مضت ايام انفذت

الاجارة في مقدارها مسمى وتصح في الذي بقي وقال الشافعي تنصيح فيما مسمى وفيما بقي على طريقين ومن اصحابه من قال على قولين ومنهم من قال تصح قولاً واحداً مثل ما قلناه. [دليلنا] ان انصاحها فيما مسمى محقق عليه وفيما بعد يحتاج الى دلالة وليس على ذلك دلالة.

مسئلة ١٥ - اذا اتت على دابة (بهيمة ح) لم يركبها الى النهر وان مثلاً (او يقطع به مسافة معلومة ح) وسلمها المكرى اليه وامسكها مدة يمكنه السير اليها (فيها ح) فلم يفعل استقرت عليه الاجرة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا تستقر عليه الاجرة (حتى يسيرها في مقام تلك المسافة ح)

اذا اكترى دابة لم يركبها الى النهر حتى يسير بها ولو لم يفعل استقرت عليه الاجرة

[دليلنا] انه عقد على بهيمة ويمكنه منها فدا لم يستوف المصفة فقد صيغ حقه والاجرة لأمره له لانها رحت بالعقد كما لو سورها في نزع السر ولم يركبها فانه يلزمه الاجرة بالاخلاف.

مسئلة ١٦ - اذا استاجر مربية مدة من الزمان موقتة وكسوتها ولا يعين المقدار لم يصح العقد وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يصح [دليلنا] انه اذا عين مقدار الاجرة صححت الاجارة والاخلاف وليس على قول من قال بصحته من غير تعيين الاجرة دليل.

في انه اذا استاجر مربية مدة لم يملكها كسوتها ولا يعين المقدار لم يصح العقد

مسئلة ١٧ - اذا استاجر امرأة لتربيع ولده فمات واحد من الثلثة بطلت الاجارة وقال الشافعي ان ماتت المربية بطلت الاجارة وان مات الاب لا تبطل وان مات الصبي ففيه قولان.

في انه اذا استاجر امرأة لتربيع ولده فمات واحد من الثلاثة بطلت الاجارة

[دليلنا] عموم الاخبار التي وردت في ان الاجارة تبطل بالموت وهي تتناول هذا الموضع.

مسئلة ١٨ - اذا حرت نفسها لمرضع او لغيره من نكاح زوجها، صححت الاجارة بالاخلاف وان اجرها عبر ابدنه لم تصح الاجارة وللشافعي فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني يصح الاجارة عدا به يشيت له الخيار فله ان يفسخ الذي عقده. [دليلنا] انه لا دليل على صحة هذه الاجارة وايضاً فان المرأة معقودة على منافعها

في انه اذا اجرت نفسها للربيع او لغيره من نكاح زوجها صححت الاجارة ويشير اذ لم تصح

لروحها، بعقد النكاح فلا يجوز لها ان تنقد لغيرها فيخل ذلك بحقوق زوجها.

في انه اذا وجد
الاب من يرضع
ولده بدون اجرة
المثل والام لا
ترضى لاجارة
بمثل كان له
ان ينتزع عنه

مسئله ١٩ : اذا وجد الاب من يرضع ولده بدون اجرة المثل او وجد من يتطوع برصاعه ولم يصبي الا بجره لمثل كن له ان ينتزع الصبي منه، و يسلمه الى غيره، والمشفعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني الام أولى.
[دليلاً] اجماع العرفه واحدهم ولان كونه أولى مع ريدته الاخره يحتاج الى

دليل ولا دليل

في انه اذا باع
رأيه المستاجر
بم يطل الاجارة

مسئله ٢٠ اذا باع رقبة المستأجره لم يطل الاجارة سواء باعها من المستأجر او من غيره ثم ينظر فان علم المشتري بالاجارة لم يكن له الخيار وعليه ان يملك حتى يصبي مدة الاجارة وان لم يعلم كان له الرد بالعيب والخيار اليه وللمشفعي فيه قولان احدهما ان البيع بطل والثاني صحيح ويقول مثل ما قلناه ذلك ان كان على اخشى فما اذا باعها من المستأجر فالبيع صحيح قولاً واحداً وقال ابو حنيفة كونه البيع موقوف على راي المستأجر فان رضى به بطلت اجارته وصح البيع وان لم يرض به وزد بطل البيع بقي الاجارة.

[دليلاً] عموم الاجارة التي وردت في ان البيع لا يطل الاجارة وهي مجمعة عليه عند الطائفة المحقة ولان كون البيع مطلاً للاجارة التي تمت صحتها يحتاج الى دليل شرعي
مسئله ٢١ اذا آجر الاب او الوصي الصبي او شيئاً من ماله مدة صحت الاجارة بالاخلاف وان بلغ الصبي قبل انقضاء المدة كان له ان ينقذ ولم يكن للصبي فسخه ولمشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني له ذلك

في انه اذا آجر
لاب الصبي او
ماله صحت
لاجارة

[دليلاً] ان العقد على عين الصبي او على ماله وقع صحيحاً بالاخلاف ومن ادعى ان له المصحح بعد البلوغ (بلوغه ح) فعليه الدلالة

في جوارته
استاجر رجلاً
بيعه او يشتري
له شيئاً يبيعه

مسئله ٢٢ اذا استأجر رجلاً لبيع له شيئاً يبيعه او يشتري له شيئاً هو صوفى من ذلك يجوز عندنا وقال المشافعي مثل ما قلناه وقال ابو حنيفة لا يجوز
[دليلاً] ان الاصل حوار ذلك والمنع يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما يدل على المنع منه فوجب جواره.

في حوار اجارة
الدقائر مالم
يكن فيه كفر

مسئله ٢٣ : يجوز اجارة الدقير سواء كان مصحفاً او غيره مالم يكن به (فيه خ) كفر

وبه قال الشافعي وقيل بوجوبه لا يجوز حمله شيء من ذلك

[دليلاً] ان لاصل حوار والمصحح يحتاج الى دلالة

مسئلة ٢٢ لا يجوز خداع حادق مروق او عمام المظفر اليه والتفريح به والتعدي

عنه وله قال، وحمسه وقال، الا، على، بخور، دلت، داكل، فيه، عرس، من، الفرجة، او، التعلّم،

في عدد ٣٥٠
حارة الخياط
المنقر والفرج
الذي النملهم

[لديهم ان ذلك عت والاعلم منه فيج زاد ام دحر العلم منه فاحذره فيبحة

مسئله ۳۵ اد اقراره لاحر، اعم في سير عدك لصناحر فتلق اثني* الذي

استو حرقه مقصود منه و شیء من قماره و مقیمان من صفتیه و انه یلزمه و یكون صفتیه
سواء كان الاجیر مشترکاً او منفرداً و قوله و حصة فی لاجرم امشترک مثل ما قبله و دولت

هذه هي النسخة التي كانت في يد المصنفين المذكورين في كتابهم (فيكون عليه
الاعتماد في كل ما ذكره في كتابه) وهو في الأصل من مخطوطات المصنفين المذكورين

كأخبر بق المشتري ذهب (مذهب ح) أماله ولا يصح له أن يبيع بغيره بغيره
صحة أم (مذهب ح) لا يبيع بغيره ولا يصح له أن يبيع بغيره ولا يصح له أن يبيع بغيره

ه اذا اورد المجلد في عمر عدك المستخرج من صامصا متي تلف اي شيء تلف
اسره او البحر (نحو) ز ي م و ه ل ذ ر عير و ص ب و ف و ق و ط و ك و ن و س و ش و ح و ط و

والاخر انه لا ضمان عليه سواء كان منفرداً او مشتركاً (روح) قصه قصه امينة وهو قول
عطاء وموسى وقد اوسع كل اسمي بعضه لا ضمان على الصانع ثم

[دالة] جميع عرقه واحد منهم و صافى الأصل من الدالة وهذا ذكره جميع

عقبه و در روی آن علی ^{علیه السلام} و کان محمد (حزیر محمود) علی انه را کان علیه.

مسئله ۴۶ اعداد را به صورت m و n بنویسید ، فعلیهام و ام اجدها

فی ہا بحر
ضامن اذا کان
الظلم بالظالمین
فہو ان سقہ جان
مرصہ

في صبيان الجنان
والبيطار والجهنم

ہوئے تھے وہیں سے ایک آدمی آیا اور اس نے ان کو بتایا کہ

[دليلنا] أجماع الفرقة المحقة.

مسئله ۴۷ اذ احس حراً او غداً مملو، فسرقت ثياباً لزمه صمها، و قول الشافعي

أن حمزة حراً فالاسم على حمزة د سرق ثبته ، وبكال عدداً لرمه صمداه .

شیانہ د
محبس حر او
بیدا افسرقت
آیا به لڑھا
خدا یا

[دليل] أن الحسن، المكان (كان ح) سب السرقه بدلالة ما لم يحسن (بحسنه خ)

لم تسرق فوجب عليه الضمان

مسئله ٣٨ الراعي اذا اطلق له الرعي حيث شاء ولاصحت على ما تلتف (تلتف ح) من العثم الا اذا كان هو اسم فيه والمشاعى فيه قولان احدهما عثم ما قلناه والاخر عليه الصمد مثل نقول في اصبع سواه

[دليل] ان الاصل مرثئة الدمة فمن شعره: فعليه الدلالة

مسئله ٣٩ اذا كثري دمه في كفه وحمه عليها فصر بها او كسحها، بالجمع على ما حرت، العادة في التسيير فتلفت فلاصحت عليه وان كان دلت خارجة عن بعدة لرمه الصمد وهو قولان في زاي يوسف ومحمد وفي حصة عليه لصمان في الجليل

[دليل] ان الاصل مرثئة الدمة فعلى من فعلها شيء الدلالة

مسئله ٤٠ ان سلم معلو كذا بي معلوم فمات حقت دمه او وقع عليه شيء من السقف فمات من غير تعد من المعلم والاصح عليه والمشاعى فيه قولان مثل ما قل في الوديعه .

[دليل] ان الاصل مرثئة الدمة فمن علق بها شيء (شيئ ح) فعليه الدلالة

مسئله ٤١ اذا عر الامم رجلا ودى الى تعدد يجب عليه لضمان به قتل او حقيقه وقل دت في يجب فيه الصمان وان يجب فيه قولان أحدهما في بيت المال والاخر على عاقبته وانما قل على عاقبته والاعادة في ما ورد في بيت المال والاعادة على قولين أحدهما في بيت المال أيضاً والثاني في ماله

[دليل] ان الاصل مرثئة الدمة فلا يعلو عليه شيء لا بدليل واصح فيه فعل من التعرير ما امر الله به فلا يلزمه الصمان كما ان الحدود اذا ادهى فتلها المحدود لم يلزمه الصمان بالاحلاف

مسئله ٤٢ اذا سلم الثوب الى عيال وقد له عليه ولم يشترط الاحرة ولا عرس له به، ففسله لرمته الاحرة ومن لم يدره بفعله ففسله لم يكن له حرة وبه قول العربي والذى نص له، في عليه انه اذا لم يشترط ولم يعرس لاحرة له وفي اصحابه من قد يكتن

في عدم الضمان
على الراعي اذا
تلف الصمد
لا اذا كان هو
اسم

في زيادة كثري
دابة فصر بها
على ما حرت
به العادة فتلفت
فلاصحت عليه
وان كان خارج
عن بعدة لرمه
الصمد

في عدم ضمان
المعلم

في انه ان عر
الامم رجلا
فادى الى تلفه
فم يجب عليه
الصمان

في انه اذا سلم
الثوب الى عيال
وقال اعسله ولم
يشترط لاحرة
لرمته الاحرة
وان لم يدره
به لم تكن له احرة

الرجل معروفًا بأحد الأجرة على العمل وحث له الأجرة وإن لم يكن معروفًا بأحد الأجرة على العمل لم تحجب له الأجرة ومنهم من قال إن كان صاحب الثوب هو الذي سأله أن يعمل له الأجرة وإن كان العامل هو الذي طلب منه الثوب ليفسله فلا أجرة له ومذهبهم ما نص عليه الشافعي (وخ) أنه لا أجرة له.

[دليل] طريقة الاحتياط لأنه إذا أعطاه الأجرة رئت نعمته بالاختلاف وإذا لم يعطه لم تضره نعمته بذلك

مسئلة ٢٢ احذرة المشاع حذره وفيه الشافعي وقار ابو حنيفة لا يجوز

في ان جاز
المشاع جاز

[دليلها] ان الأصل جواز ذلك والمصع يحتاج الى دليل

مسئلة ٢٣ اذا سلم الى الحياط ثوب فقطعه الحياط فداء ثم احتلها فقل رب الثوب امرتك ان تقطعه فميمصا فغفلت وقال الحياط من ولت اقطع فداء وقد فعلت ما امرت والقول قول صاحب الثوب مع بضمنه به قال ابو حنيفة وهو الذي احتاره الشافعي على ما حكاه ابو اسحق والقيسي ابو حامد ونقله المرنى في حذمه عن الشافعي حكاية قوليهما بمعنى اذا حليفة واس اني لملي وقال وكلاهما مدحول وقال ابو علي في الامساح ان الشافعي ذكر في موضع من كتبه انهما يتحدان واحتلف اصحابه في ترتيبهما فذهبهم من قال المسئلة على قولين احدهما القول قول الحياط والاخر القول قول رب الثوب (المساح) والثاني انهما يتحدان ومنهم من قال يتحدان قولاً واحداً

في اختلاف
الحياط ورب
الثوب

[دليل] ان لما لك رب الثوب والحياط مدح للادين في قطع القداء فعليه المينة فدا فقدما فعلى الم لك اليمين ولاهما لو احتلها في اصل القطع كان القول قول رب الثوب وكذلك في صعة القطع وكتف قلب فيما تقدم في هذه المسئلة ان القول قول الحياط لأنه عادم وإن رب الثوب يدعى عليه قطعاً لم يضره به فبطل عنه بذلك ضمان الثوب وكان عليه البينة فدا فقدما وحب على الحياط اليمين وهذا ايضا قوي

مسئلة ٢٤ اذا اكثرى منه بهمه ليقطع بها مسافة فامسكها قدر قطع المسافة ولم يسرها فيها استقرت عليه الأجرة وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا تستقر عليه حتى يسيرها في بقاع تلك المسافة

في انه اذا اكثرى
البينة لقطع
مسافة فامسكها
قدر قطع مسافة
استقرت الأجرة

[دليلاً] ما دللنا عليه من ان مال الاحارة يلزم بنفس العقد والتسليم
قد حصل فوجب عليه الاحارة فمن اسقطها فعليه الدلالة.

مسئلة ٣٦ اذا استأجر داراً على ان يتخذها مسجداً صلى فيه صحت الاحارة و
به قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا تصح

[دليلاً] ان الاصل حوزة والمنع يحتاج الى دليل.

مسئلة ٣٧ اد استأجر داراً لتعبد بها (حنوتاج) ماحواً يسع فيه (فصح) لبحر
اوليتعبد بها كنيبة اويث نوافل ذلك لا يجوز والمقد رطل وقال ابو حنيفة المقد صحيح
ويعمل فيه غير ذلك من الاعمال المباحة دون ما استأجر له وبه قال الشافعي

[دليلاً] اجماع الفرقة واحسانهم وبصاً فهذه الاشياء محظورة فلا خلاف فلا يجوز
الاستيجار لها.

مسئلة ٣٨ اذا استأجر حلالاً لينقل له حمراً من موضع الى موضع ثم صبح الاحارة
وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة تصح كما لو استأجره لينقل الحمرة الى الصحراء ليرده.

[دليلاً] (مندرج) ما قبله في المسئلة الاولى سواء

مسئلة ٣٩ اد استأجره لينعبد له يوماً بعيه وقال ان حطت ليوم فذلك درهم
وان خطته عدا فذلك نصف درهم صح العقد فيهما فان خطه في اليوم الاول كان له لدرهم
وان خطه في لثالث كان له نصف درهم وقال ابو حنيفة ان خطه في اليوم الاول فذلك درهم
قدماه وان خطه في العدة له اجرة المثل وهو ما بين نصف المسمى الى الدرهم ولا يبلغ

درهما ولا ينقص عن نصف درهم وقال الشافعي هذا عقد رطل في اليوم والفد

[دليلاً] ان الاصل جواردات والمنع يحتاج الى دليل وقوله ^{في} لمؤمنون عند
شروطهم وفي اخذهم ما يجري مثل هذه المسئلة بعينها متصورة وهي (هوج) ان يستأجر
منه دابة على ان يوافي به يوماً بعيه على اجرة معينة فان لم يواف به ذلك ليوم كان
اجرتها اقل من ذلك وان هذا جائز وهذه (ايضاح) مثلها (بعينهاج) سواء.

مسئلة ٤٠ اذا استأجره لحيطة ثوب وقال ان حطته رومياً وهو الذي يكون
بدرزين فذلك درهم وان حطته فارسياً وهو الذي يكون بدرز واحد فذلك نصف درهم صح

في نه
استأجر داراً
على ان يتخذها
مسجداً صلى
فيها

في عدم جواز
استيجار الدار
لر يبيع فيها
لبحر و
يتعبد بها كنيسة

في عدم جواز
استيجار الرجل
لينقل حمراً
من موضع الى
موضع

في صحة الاجارة
او قال ان خطه
اليوم فذلك درهم
وان خطه فذلك
فذلك نصف درهم

في صحة الاجارة
او قال ان خطه
رومياً فذلك
درهم وان
خطه فارسياً
فذلك نصف درهم

المقد وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يصح
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء.

مسئلة ٤١: يجوز اخراجه لدراهم ولا يبرول شافعي فيه وجه (قولنا) خ) احدهما
مثل ما قلناه والاخر انه لا يجوز.

في صحة اجارة
الدراهم
واما نأير

[دليلنا] ان الاصل جواره والعلة محتج الى دليل ولا يفتنع بها مع بقاء عينها
مثل ان يودعها (بشرها ص) ويستر حدها (بصفتها ص) ان يديه لتجعل
(فتجعل ح) بها وعبر ذلك

مسئلة ٤٢: اذا استأجر دراهم ودره من وجه (وجه ح) الانتفاع به كان على
ما شرط وصحت الاجارة وان لم يضمن الخطب (أخره) كانت (كل ح) قرصاً وبه قال
ابو حنيفة وقال الشافعي ان لم يضمن جهة الانتفاع لم يصح العقد ولا يكون قرصاً

في بطلان اجارة
الدراهم
والاجارة ان
يضمن جهة
الانتفاع

[دليلنا] ان العادة في دراهم لم يبرود يسهل ان لا يفتنع بها الا على وجه القرض فاذا
اطلق له الانتفاع رجع الاطلاق الى ما يقتضيه العرف

مسئلة ٤٣: يصح اخراجه (١) كالمصيد للمصيد وحده لاشية والزرع وللشافعي
فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والاخر انه لا يجوز ذلك

في صحة اجارة
كل المصيد

[دليلنا] ان الاصل جواره والعلة محتج الى دليل ولا يفتنع بها (المصيد ح)
يجوز عندنا وما يصح بيده يصح اخراجه (الاخلاف)

مسئلة ٤٤: اذا استأجره لمقتل له مائة على ان يكون له حمله لم يصح (الاخلاف)
وان استأجره ليشترط له مائة على ان يكون له حمله كان حراماً عندنا وقيل الشافعي
لا يجوز ذلك لانه مجهول

في عدم صحة
الاجارة ان كانت
الاجرة جند المية

[دليلنا] ان الاصل جواره والبيع محتج الى دليل وايضاً فإنه ليس بمجهول لانه
مشاهد (ق ح)

مسئلة ٤٥: اذا استأجره ليطبخ له دقيق على ان يكون له مائة مع مائة صح وقال
الشافعي لا يصح لانه مجهول لانه لا يدرى هل يكون ناعماً او خشناً

في عدم صحة
استأجره ليطبخ
دقيقاً على ان
يكون له مائة
منه صح

١- في السوط اجارة لكل للمصيد وحرامه الناشئة والزرع صححة حط

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء

مسئله ٤٩ اذا استأجر حلال حملاً للعقبه صحت الاجاره سواء كان في الغنمة او
معناً وبه قال الشعبي وقال المرعي ، كان معبداً لم يحر لانه اذا سلم ابى حذمهما تخر
التسليم الى الآخر فيكون ذلك عقداً قد شرط فيه تاجير لتسلم وقد تبادر عنماً فتم بحر
[دليلنا] هو ان لا يحد حو ، والمتع يحتاج الى دليل وليس فيه بحر التسليم
لانه سلم الحمل اليهم معاً ، وتبادر بان بعد التسليم على من يتفق عليه

كتاب المزارعة

مسئلة ١ - المزارعة بالثلث والربع والنصف وافق او اكثر بعد ان يكون بينهما شئاً حايثاً وبه قال في الصحاح على عليه الصلوة والسلام وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسعد بن ابى وقاص وحباب بن الازد وفي الفقهاء ابن ابى ليلي وابو يوسف ومحمد واحمد واسحق وقال قوم انها لا تجوز ذهب اليه ابن عباس وعبد الله بن عمر وابو هريرة وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي وابو ثور.

في جوار
المزارعة
بالثلث او
النصف او
قل او اكثر

[دليلنا] اجماع الفرقه واحاديثهم فيهم لا يحتلضون في ذلك وانما الاصل جواره والمصح يحتاج الى دلالة وسأدري ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اهل حيدر شطر ما يخرج من تمر او زرع وروى مقسم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دفع حيدر ارضها واحدها الى اهلها مقاسمة على النصف وروى عروة بن الزبير عن زيد بن ثابت انه قال يغفر (برحمته) الله لرافع بن خديج اذا الله اعلم الحديث منه اما انما رجال من الاصناف اقتتلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان هذا شأنكم (كم ح) فلا تذكروا المزارعة وهذا يدل على ان النهي ليس سهي تحريم لانه قال علي وجه المشورة وطلب اصلاح

مسئلة ٢ - يجوز اجارة الارض للمزارعة وبه قال جميع الفقهاء وحكى عن الحسن وطوس انها فلا لا يجوز ذلك وحكى ابو بكر بن المديني انها حوزا المزارعة [دليلنا] اجماع الفرقه بل اجماع المسلمين لان هذا الخلاف قد انقرض ولان الاصل جواره والمصح يحتاج الى دليل وروى سعد بن ابى وقاص قال كنت في الارض بما على السواقي فبها رسول الله صلى الله عليه وسلم وامرنا ان نكر بها مذهب اوصف.

في جوار اجاره
الارض بن
للمزارعة

مسئلة ٣ - يجوز اجارة الارض لكل ما يصح ان يكون ثمنا من ذهب او فضة او طعام وبه قال الشافعي وغيره وقال مالك لا يجوز اكرانها بالطعام ولكن قد يخرج منها [دليلنا] اجماع الفرقه لا يهمل (فيهم ح) لا يحتلضون فيه الا ان يشترط الطعام منها

في جوار اجاره
الارض بكل
ما يصح ان يكون
ثمنا

فإن ذلك لا يجوز فامطعم في الدمة فإنه يجوز على كل حال.

مسئلة ٤ إذا أكرأ أرضاً ليررع فيها طعاماً صح العقد ولا يجوز له أن يررع غيره. وقول داود وقول ابو حنيفة والشافعي وعمدة الفقهاء أنه إذا عي الطعم بطل الشرط والعقد ولتفعي في اتصال الشرط قول واحد وفي بطلان العقد وجهان. [دليل] قوله تعالى أو فوا العقود ولا فوا بالعقد إن يررع مسمى وما سواه العقد وقوله ^{من الله} المؤمنون عند شروطهم يدل عليه أيضاً.

مسئلة ٥ : إذا أكرأ أرضاً للزراعة ولم يعي ما يزرع فيها صح العقد وله أن يررع ما شاء وبكل البع حرره وعليه أكثر اصحاب الشافعي وقول ابو العباس لا يجوز ذلك لأن أنواع الررع تختلف وتتبدل فلا بد من التعيين. [دليل] أن الأصح حواره والمصحح أن دليل ولأن الزراعة وإن اختلفت في اختلافها متقاربة فحرى (بحرى ح) بحرئى الموع الواحد.

مسئلة ٦ إذا أكرأ أرضاً ليعرس واحد بق حارره وقول أكثر اصحاب الشافعي وقول ابو العباس لا يجوز ذلك لأنه يختلف. [دليل] ما قلناه (قدمناه ح) في المسئلة الأولى سواء.

مسئلة ٧ إذا أكرأ أرضاً على أن يررع فيها ويعرس ولم يعي مقدركه واحد منهما لم يحزر به قال المرعي وأكثر اصحاب الشافعي وقول ابو العباس إن سلمة يجوز و يررع بصفة ويعرس بصفة وقول الشافعي بصفته يجوز وقول اصحابه أنه أراد بذلك التحجير بين أن يزرع كلها ويعرس كلها فاما من النوعين فلا يجوز.

[دليل] أن ذلك يجوز وصرفه مختلف فدا لم يعي بطل له قد.

مسئلة ٨ إذا أكرأ أرضاً سنة ليعرس في مدة السنة ثم خرجت السنة لم يكن للمكرأ المتعاقبة بقطع العراس إلا بشرط أن يقرم قيمته فإذا عزم قيمته أحرر على أحده وصار الأرض بما قبها له وإن يحزره (أو يحزره ح) على لقلع وليرمه ما بين قيمتها ثبوتة ومقلوعة به قال الشافعي واصحابه وقول ابو حنيفة والمزني له أن يحزره على الملقح من غير أن يقرم له شيئاً.

في عدم جواز
زرع غيره
مسمى في العقد

فيما لو لم يعي
ما يزرع فيها

في عدم تعيين
مقدار العرس
والزرع

في مالواقيت
ابنة وعرس
بأي

[دليل] قوله **في** لانس لعرق صالح حق فدل على ان العرفي اذا كان غير (غير ح) ظالم له حق وروب عايضة ان لسي **تسبحة** قال من عرس في ر ع قوم بسهم فله القيمة ومثل هذا رواه اصحابنا وعليه اجماعهم.

مسئلة ٩ اذا سحر دار او ما احاره صحيحة او فسدته عدة معلومة ومعت المدة استقرت الاحرة على المستحرج انتفع او لم يستفد منه قال الشافعي وقال ابو حنيفة البكات الاحرة صحيحة مثل ما قلناه وكانت فسدته لم تنقر الاحرة عليه حتى يستفد بالمستحرج (المستحرج) فاما اذا معت المدة وام يستفد منه قال الاحرة لا تستقر عليه.

[دليل] ان هذه المنفعة تمت في بدء فلاحه (في بدء ح) صدها وان لم يستفد بها كمالها انتفع بها.

فيما لم يمتدح
فيما لم يمتدح
احدة وكما
الاجارة فسدته

مسئلة ١٠ اذا احتجب المالك بكثرى و المأوى في قدر السمعة او قدر الاجرة قال الشافعي يتجدد امان مثل المتناهي اذا احتجب في قدر شمس و المؤمن من كان لم يمض من المدة شيء رجع كل واحد منهما الى حقه و بكل من مضى المدة في بدل المأوى لزمه احرة المثل ويحیی على مذهب ي جميعه اما كان ذلك قبل مضى المدة يتجدد امان و ان كان بعد مضى المدة في بدل المأوى لم ينجد و كان القول قول المأوى كما قال في البيع ان يقول قول المشتري ان كانت السلعة باعته و ادى له لم يرد مذهبنا ان يستعمل فيه القرعة و من حرج اسمه حلف و حنبل لم يرد لاجماع القرعة على ان كل مشتبه يرد الى القرعة.

في احتلا
المكرى
والمكرى في
قدر المصلحة
او الاجرة

مسئلة ١١ اذا رزع ارض غيره ثم اختلف فقال الرزع عرنتها و قال رب الارض من اكرئيسها وليس مع واحد منهما ستة حمام امرعة و للشافعي فيه قولان (وعليه اكثر اصحابه) احدهما ان القول قول الرارع و كذلك في الرزك اذا ادعى ان صاحب المدة اعاده ايها وهو لذي قوى في مسمى والقول الثاني ان لقول قول رب الارض ورب اذانه وحكي ابو علي الطبري ان في اصحابه من حمل المسئلة على صاهرهما و فرق بينهما من اعاده حرب ما عدا الدواب وفي لارس بالاجارة دون العارية

[دليل] على ما قلناه او لا اجماع القرعة على ان كل مجهول مشتبه فيه القرعة

في اختلاف
المالك
و الرزع

كتاب الزراعة

وهذا مثل ذلك واما على ما قسناه ثانياً هو ان الاصل برائة الدمة و صاحب لدانة
والارض يدعى الاحمر فعليه لسمه فدا عدمه كان على الراكب والراعي .

(ثم كتاب الزراعة)

الحمد لله الذي من علينا بانعام

المجلد الاول من كتاب الخلاف

لشيخ الدعة لمحققة و ثبها ابي جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله

سره المتولد في شهر رجب سنة ٣٨٥ و امثوف في شهر محرم سنة ٤٦٠

وقد امر بطبعه و تصحيحه سدد الاعظم و موسيه المعظم اعدم العلماء لعالمين

والاصل الفقهاء الراشدين امة الله المعصية في الارسين

الحاج آقا حسين الطباطبائي البروجردى

ادم لله عليه على فوس الاعلى والاداعى فامثشلا لامره المطاع قد على بدمعه

و نشره متقربا الى الله تعالى السدعى لثرا لاندرا ديمية عمدة لاعيان ولاشراوف للمحتاج

ابى ربه المعفور

الحاج محمد حسين كوشانپور

ادام الله عزه وتوفعه

و كمال امراغ من طبعه وهى (الطبعة الثانية) في اواخر محرم لعرام سنة

١٣٨٠ هجرية المطابق لنير ١٣٣٨ و بجمدة ولا و آخر

وصم مطبعة (رتنگيون في طهران) عاصمه ايران

الاقبل الحاج سيد محمد باقر شهيدى گليايگاني

جدول اغلاط المقدمة وفهرست كتاب الخلاف

لملحه	السطر	اللفظ	الصحيح	الصفحة	السطر	اللفظ	الصحيح
٢	٥	امى	الى	١٠	٢٣	ما تبع	ما يجب
٢	٦	بمر موبها	بمر موبه	١	٢٤	مقصوع لند	مقصوع لند
٢	١٣	ما راسه	ما راسه	١٠	٢٥	جواز	جواز
٢	١٣	تشرف	شرفت	١٠	٢٤	دولعهاده	الباء المستعمل
٢	١٤	ومن القى اليه	ومن نعت اليه				فى مظهره
		هائه لديانة	وعاده الدناه	١١	٢	والغير	الغير
		الكبرى	الكبرى ومبا	١١	٣	ملا لفس له	ملا لفس له
٣	٢٠	الثلة	المتنه	١١	١٣	من بكر	من بكر
٤	١٣	اليسارى	اليسارى	١١	٢١	داخر	داخر
٥	٩	متا	سا	١١	٢٤	اسفل	اسفل
٥	٥	هو امادات	هو مباد	١١	١٨	الحصر	الحصر
٥	٢١	فى الفروع	فى الفروع	١٢	٥	الروى والسماء	الروى والسماء
٦	١٧	واى العدى	واى العدى			مخر وقت	مخر وقت
٧	١	ساسان	سليمان الحيراني			السماء	السماء
		والجمرانى		١٢	١٩	فائه	فائه
٧	٥	والنقله	والنقله	١٢	١٣	كفاه معلوه	كتاب كدوة
٧	٢٠	من جو المصفر	من المظفر			مفاته	اصلاوه ومفاته
٧	٢٤	الصرى	الصرى	١٢	٢٣	الكراث	الكراث
٨	٣	انواضج	ابى الفتح	١٢	٢٦	لا تكراه لياوم	لا تكراه لياوم
٨	١١	واى راسه	والرياسة	١٣	١٩	من نفس	من نفس
٨	٢٣	لمعوعد	لمعوعد	١٣	٢٨	داقره	داقره
٩	٢٠	مصح لعد	من الجعد	١٣	٧	لصبايه	لصبايه
٩	٢٦	بالور واليداع	بيول ولاه تد	١٣	٢٠	فى اصلوه	فى اصلوه
١٠	٢	ملاصه لسا	ملاصه النساء	١٤	٥	جواز معلوه	جواز معلوه
١٠	٣	ابول ولعاصه	ابول ولعاصه	١٤	٢٩	معارف	معارف
١٠	١٠	انفا، جعف بن	١٢٦ العاد لغت بن	١٥	٥	والثاب شرط	وليث شرط
١٠	٢٩	المستعمل	المستعمل	١٥	٦	الاونا	الاونا

جدول اعلاط فہرست کتاب الخلاف

الاصحاح	الفصل	السطر	المتن	الاصحاح	الفصل	السطر	المتن
١٥	١٦	١٦	عن يده	١٦	١٧	عن يده	١٧
١٦	١٧	١٧	سفوط	١٧	١٨	سفوط	١٨
١٧	١٨	١٨	المامون	١٨	١٩	المامون	١٩
١٨	١٩	١٩	لعمه	١٩	٢٠	لعمه	٢٠
١٩	٢٠	٢٠	بعمه	٢٠	٢١	بعمه	٢١
٢٠	٢١	٢١	وصلوة	٢١	٢٢	وصلوة	٢٢
٢١	٢٢	٢٢	في كفتها	٢٢	٢٣	في كفتها	٢٣
٢٢	٢٣	٢٣	المضط	٢٣	٢٤	المضط	٢٤
٢٣	٢٤	٢٤	بهرير	٢٤	٢٥	بهرير	٢٥
٢٤	٢٥	٢٥	مات	٢٥	٢٦	مات	٢٦
٢٥	٢٦	٢٦	وماله	٢٦	٢٧	وماله	٢٧
٢٦	٢٧	٢٧	لها	٢٧	٢٨	لها	٢٨
٢٧	٢٨	٢٨	الضبي	٢٨	٢٩	الضبي	٢٩
٢٨	٢٩	٢٩	المصوب	٢٩	٣٠	المصوب	٣٠
٢٩	٣٠	٣٠	بها	٣٠	٣١	بها	٣١
٣٠	٣١	٣١	القصاء	٣١	٣٢	القصاء	٣٢
٣١	٣٢	٣٢	افطر	٣٢	٣٣	افطر	٣٣
٣٢	٣٣	٣٣	المنطق	٣٣	٣٤	المنطق	٣٤
٣٣	٣٤	٣٤	ما حج	٣٤	٣٥	ما حج	٣٥
٣٤	٣٥	٣٥	وقت	٣٥	٣٦	وقت	٣٦
٣٥	٣٦	٣٦	اعراب	٣٦	٣٧	اعراب	٣٧
٣٦	٣٧	٣٧	في لفتح	٣٧	٣٨	في لفتح	٣٨
٣٧	٣٨	٣٨	استقر	٣٨	٣٩	استقر	٣٩
٣٨	٣٩	٣٩	استث	٣٩	٤٠	استث	٤٠
٣٩	٤٠	٤٠	مروعا	٤٠	٤١	مروعا	٤١
٤٠	٤١	٤١	بالامه	٤١	٤٢	بالامه	٤٢
٤١	٤٢	٤٢	بالر دلة	٤٢	٤٣	بالر دلة	٤٣
٤٢	٤٣	٤٣	وادرك	٤٣	٤٤	وادرك	٤٤
٤٣	٤٤	٤٤	ملاعدو	٤٤	٤٥	ملاعدو	٤٥

تحت إشراف المعهد والجامعة بعموم

جدول اغلاط كتاب الحلاف

الاصحح	السطر	اللفظ	الاصحح	الصفحة	المعطر	اللفظ	لصحح
٣	١٢	عبد الله بن عمر	عبد الله بن عمر	٢٠	٢٣	مائة	مائة
٣	١٧	ميتة	ميتته	٢١	١٠	احجار	احجار
٤	١	تيتند	يتند	٢٤	٢١	وشنى	شنى
٤	٧	الدمق	الدمق (البرد) (خ)	٢٥	٩	سشاك	سشاك
٤	٢٢	اشعر	النسر	٢٥	١٢	لا سفس	لا سفس
٥	٣	عن النابة	عن الكلى النابة	٢٥	٢٢	والغير	والغير
٥	٣	معار (معار حلال معار حلال		٢٨	٢	جسد	جسده
٥	٤	لقال اما	ققال (مقلت) اما	٢٨	٦	ايوسا	ابتوحا
٦	٢	كان ليته	كانت له	٢٨	١٠	اشدعى	اشدعى
١٠	٨	يدخلها	يدخلها	٢٨	٢٤	نمالي	نمالي
١٠	١٩	مولان	تولان	٢٨	٢٤	واصا	وا اصاعليه اجماع
١٠	٢٢	احاد	حادر	٣٠	١٤	قال	قال
١١	١	يهر	يهر	٣١	٤	مسو	مسو
١١	١٢	لا يهر	لا يهر	٣١	٢١	المرافى	المرافى
١١	٢٢	لا يهر	لا يهر	٣١	١١	وتيمو	وتيمو
١٢	٣	دسه	ادسه	٣٣	١٣	سطل	سطل
١٣	٩	لدحوها	لدحوها	٣٣	١٥	ما	واما
١٣	٢٣	يجب	يجب	٣٣	١٨	صلونه	صلونه
١٤	٢	مسح	مسح	٣٣	٢٤	حبا	حبا
١٤	٦	اجزته و	اجزته	٣٤	١	كاما	كاما
١٥	٥	الكسهما	لكنهما	٣٤	١٩	شعم	شعم
١٥	٨	وجوهكم	وجوهكم	٣٤	العاشه	لا ر مع	لبس ر المع
١٦	٢	وجوهكم	وجوهكم	٣٥	٩	عول	عول
١٦	٢	نارجير	ما وجد	٣٥	١٧	لصرجه	الفرقة
١٧	٢٢	انقراء	الفرء	٣٥	٢٠	العروءه	العروءه
٢٠	١	جيباً	جيباً	٣٦	٨	الهاء	الهاء
٢٠	٣	الولد	الولد	٣٦	٩	منكم	منكم
٢٠	١٩	يعنى	يعنى	٣٦	١٤	الابتن	لان

جدول علاط كتاب الخلاف

الصفحة	السطر	اللفظ	الصحيح	الصفحة	السطر	اللفظ	الصحيح
٣٩	١٦	إله	إلهاء	٤٨	١٨	والتلثين	أو القليلين
٣٧	١٦	والغول	والغوف	٤٩	٣	الاتصاف	الاتصاف
٣٧	١٤	طدوس	طدوس	٤٩	٣	يجس	يجس
٣٨	١	والخير	والخير	٤٩	٩	ما وصوه	وصوه
٣٨	١	سرهان	سرهان	٤٩	١١	أربته	دسه
٣٨	٢١	أزعله	أوعه	٤٩	١٩	و حوب	إن وجوب
٣٩	٣	سبحا	سبحا	٤٩	٢٣	فه	فه
٣٩	٣	ليؤدى	ليؤدى	٥٠	٢٢	عنه	عنه
٣٩	١٣	ذلك نه	ذلك الا انه	٥٠	٢٢	(ذلك)	(ذلك)
٣٩	١٥	أقم	أقم	٥١	١٩	الجمع	الجمع
٣٩	١٨	أيصغر	أيصغر	٥٢	٦	القاس	القاس
٣٩	١٩	عبارة	عبارة	٥٢	١١	يؤكل لعهه ولا	يؤكل لعهه ولا
٣٩	٢٤	سبحان س	سبحان س	٥٣	٢٤	ما منه	ما منه
٤٣	١٥	عمر	عمر	٥٤	٢	الهامش	الهامش
٤٤	١	التلهى	التلهى	٥٤	٩	قل	قل
٤٤	٤	ينفقان	ينفقان	٥٤	١٤	شور	شور
٤٤	١٠	وما دله	وما دله	٥٥	٩	مبه	مبه
٤٤	١٤	لهونه تعالى	لهونه تعالى	٥٦	١	لعهه	لعهه
٤٤	١٥	تلا يترم	تلا يترم	٤٦	١٦	لأحشوس	لأحشوس
٤٥	٢٠	صواته	صواته	٥٧	٩	شها	شها
٤٦	٣	الموجب	الموجب	٥٨	١٢	أه يجوز	أه يجوز
٤٦	٧	النصي	النصي	٦٠	٨	ر له	ر له
٤٧	٤	طهارة	طهارة	٦٠	١١	يجزى والدى	يجزى والدى
٤٧	٤	نقل	نقل	٦٠	١١	لا يجزى والدى	لا يجزى والدى
٤٧	٩	أكثر	أكثر	٦٢	١٩	أحمد	أحمد
٤٧	١٢	أرك	أرك	٦٣	١	طهارة لأن الإشادة وطهارة وعلى	طهارة لأن الإشادة وطهارة وعلى
٤٧	١٨	والاول	والاول	٦٥	٩	ينزع	ينزع
٤٧	٢٣	المورد	المورد	٦٥	١٧	إلحديده	إلحديده
٤٨	١	بيتر	بيتر	٦٥	١٨	(على)	(على)
٤٨	٥	دجس لا يؤشاء	دجس نفس	٦٥	١٨	على	على
٤٨	٩	يعد	يعد				

جدول سلاطین و ملوک

الاصحاح	السطر	العدد	الاصحاح	العدد	الاصحاح	العدد	الاصحاح	العدد
٦٥	١٩	عنى	عنى	٩	عنى	٩	عنى	٩
٦٦	٩	كردك	كردك	٩	كردك	٩	كردك	٩
٦٧	١٠	عنى	عنى	١١	عنى	١١	عنى	١١
٦٨	٢٢	م. م.	م. م.	٢٢	م. م.	٢٢	م. م.	٢٢
٦٩	١٢	عندك	عندك	١١	عندك	١١	عندك	١١
٦٩	١٦	كردك	كردك	١٦	كردك	١٦	كردك	١٦
٧١	٥	م.	م.	١٦	م.	١٦	م.	١٦
٧١	١٦	م. م.	م. م.	١٦	م. م.	١٦	م. م.	١٦
٧٢	١٩	م. م.	م. م.	١٩	م. م.	١٩	م. م.	١٩
٧٢	٢٢	م. م.	م. م.	٢٢	م. م.	٢٢	م. م.	٢٢
٧٣	١٧	م. م.	م. م.	١٧	م. م.	١٧	م. م.	١٧
٧٣	٢	م. م.	م. م.	٢	م. م.	٢	م. م.	٢
٧٣	٢٢	م. م.	م. م.	٢٢	م. م.	٢٢	م. م.	٢٢
٧٣	٢٤	م. م.	م. م.	٢٤	م. م.	٢٤	م. م.	٢٤
٧٤	٨	م. م.	م. م.	٨	م. م.	٨	م. م.	٨
٧٥	٥	م. م.	م. م.	٥	م. م.	٥	م. م.	٥
٧٥	١٤	م. م.	م. م.	١٤	م. م.	١٤	م. م.	١٤
٧٦	١	م. م.	م. م.	١	م. م.	١	م. م.	١
٧٦	٢	م. م.	م. م.	٢	م. م.	٢	م. م.	٢
٧٦	٩	م. م.	م. م.	٩	م. م.	٩	م. م.	٩
٧٦	١٧	م. م.	م. م.	١٧	م. م.	١٧	م. م.	١٧
٧٦	٢٢	م. م.	م. م.	٢٢	م. م.	٢٢	م. م.	٢٢
٧٧	٥	م. م.	م. م.	٥	م. م.	٥	م. م.	٥
٧٧	١٢	م. م.	م. م.	١٢	م. م.	١٢	م. م.	١٢
٧٧	٥	م. م.	م. م.	٥	م. م.	٥	م. م.	٥
٧٧	٢٠	م. م.	م. م.	٢٠	م. م.	٢٠	م. م.	٢٠
٧٨	٧	م. م.	م. م.	٧	م. م.	٧	م. م.	٧
٧٨	١٦	م. م.	م. م.	١٦	م. م.	١٦	م. م.	١٦
٧٨	٢٢	م. م.	م. م.	٢٢	م. م.	٢٢	م. م.	٢٢
٧٩	٣	م. م.	م. م.	٣	م. م.	٣	م. م.	٣
٧٩	٨	م. م.	م. م.	٨	م. م.	٨	م. م.	٨

جدول اغلاط كتاب الخلاف

الصفحة	المط	اللفظ	الصحيح	الصفحة	المط	اللفظ	الصحيح
٩		د برد و حامد	ذكره + د مد	١١٨	١٨	الفرقة	الفرقة
٩٢	٦	كان كان	كان	١١٩	٤	من لا يرد	لا يرد
٩٢	١٨	في الاولى	في الام	١٢١	١٧	روى احمد	روى احمد
٩٢	٢٢	لو د دس	لو د دس	١٢٢	٢٤	بر كسبه ثم عسبه	بر كسبه ثم عسبه
			الاس			بم ج د	بم ج د
٩٢	٢٢	كاست	كاست	١٢٣	١٩	مسجد د و	مسجد د و
٩٣	١٤	واحد	واحد	١٢٤	٢	ثم د	ثم د
٩٣	١٦	ظهور	ظهور	١٢٨	١	عن علي	عن علي
٩٣	٥	موتاه	موتاه	١٢٨	١٨	هنا وقتا	هنا وقتا
٩٣	٩	رحم	رحم	١٣١	١٤	حان	حان
٩٤	١٥	ابو حنيفة	ابو حنيفة	١٣١	٢٣	مدون	مدون
٩٤	١٩	ليس	ليس	٣١	٢٣	اسم	اسم
٩٥	٢١	سنة	سنة	١٣٤	١٩	سنة ا ر دن	سنة ا ر دن
٩٦	٢١	لو مدد د	لو مدد د			سنة ا ر دن	سنة ا ر دن
						لو مدد د	لو مدد د
٩٨	١	د	د	١٣٥	٦	لو مدد د	لو مدد د
٩٩	١٩	لو مدد د	لو مدد د			لو مدد د	لو مدد د
١٠٠	٢	لو مدد د	لو مدد د			لو مدد د	لو مدد د
١	٢	غيره	غيره	١٣٥	٢	لو مدد د	لو مدد د
١٠١	٢٤	غير القله	غير القله	١٣٦	٢٣	رسد	رسد
١٠٥	١٣	ما اذبح	ما اذبح	١٣٧	٦	قد كره	قد كره
١٠٦	١٤	لو مدد	لو مدد	١٣٧	٢	لو مدد	لو مدد
	٤	لو مدد	لو مدد			لو مدد	لو مدد
			لو مدد			لو مدد	لو مدد
١٠	١٥	لو مدد	لو مدد	١٣	٣	لو مدد	لو مدد
١٠٨	٦	لو مدد	لو مدد	١٣٨	١٥	لو مدد	لو مدد
١٠٩	٢١	لو مدد	لو مدد	١٣٩	٢٠	لو مدد	لو مدد
١١٢	١٦	لو مدد	لو مدد	١٤٠	١٠	لو مدد	لو مدد
١١٣	٢٠	لو مدد	لو مدد			لو مدد	لو مدد
١١٤	١٥	لو مدد	لو مدد			لو مدد	لو مدد
١١٥	٢٢	لو مدد	لو مدد			لو مدد	لو مدد
١١٧	١٤	لو مدد	لو مدد			لو مدد	لو مدد

جدول اعلاط کتب نحلاط

صفحه	السطر	الفاظ	المصحح	الصفحة	السطر	الفاظ	المصحح
١٤٢	١٦	مرتب ومرتبه	برکت دهنه	١٦٦	١٩	می لی الاولی	می لی الاولی
١٤٤	١٦	دوالدین	دوالدین	١٦٨	٢٤	تمت وکسان	تمت وکسان
١٤٦	٦	مدماقره	نعم مره	١٦٨	١	می الاولی	می الاولی
١٤٨	١٥	مبها	مبها				
١٤٨	٢٢	جماعه جاز	جماعه تم وجد	١٦٩	١٩	لا بصره مارکان	لا بصره مارکان
			جماعه جار				
١٤٨	٢٣	آیه	ایه	١٧٠	٣	والنفت	والنفت
١٤٨	٢٤	کات	کات	١٧٠	١١	بصر	بصر
١٥٠	١٢	من	من	١٧٠	١٢	ابن لیلی	ابن لیلی
١٥١	١٧	ویسی صلوته	ویسی علی صلوته	١٧٠	١٤	عمامجمع	عمامجمع
١٥٢	٧	یستیدید	یستیدید	١٧٠	١٦	مدهنه	مدهنه
١٥٢	١٢	بار	بار	١٧٠	٢٠	٢٣٠	٢٠٣
١٥٣	١	یشاکنها	{ یشاکنها }	١٧١	٢	فمن علی	فمن علی
١٥٤	١٤	القران لافرقه	القران وقوله	١٧١	٣	پانی	پانی
			مادرؤا	١٧٢	٦	سعه	سعه
١٥٤	١٩	قدینا	وقدینا	١٧٥	٧	مضیق	مضیق
١٥٤	٢٢	الفصل	الفصل	١٧٦	١٠	ظاهرأ	ظاهرأ
١٥٥	١٠	الیدی	الذین	١٧٧	١١	وان کان	کان
١٥٥	٢٣	بینان	بینان	١٧٧	١٢	البتفاحش	البتفاحش
١٥٧	٦	الروبطی	فی الروبطی				
١٥٧	٢١	رووی	رووی	١٧٧	١٣	السفاحش	السفاحش
١٥٩	٩	مسئله ١٦٨	مسئله ١٨٦	١٧٧	٢٠	حتنه	حتنه
١٦٠	٥	جلا	حلا	١٧٧	٢٣	واحدف	واحدف
١٦٠	١٠	کستلفی	یستلفی	١٧٨	٧	می حارنا	احارنا
١٦١	٧	فاهوم	فاهوم	١٧٨	٢٣	احمره	احمره
١٦١	١٢	احد	احدا	١٧٩	٦	اذا	(ادا)
١٦١	١٣	الم	لم	١٨٠	٩	واجد	واحد
١٦٢	١٨	علی الاربع مسلم	علی الاربع	١٨٢	٢١	وافقنا	وافقنا
			ما من الاربع مسلم	١٨٣	١٠	سما	سماحه
١٦٣	٥	والعرب	او العرب	١٨٣	١٣	الذهب	الذهب
١٦٣	٢٠	سجده تا	سجده تا	١٨٣	٢١	(قلنه)	(قلنه)
٢٦٥	٧	قبیل یسجد	قبیل ان یسجد				
١٦٥	١٥	یستدبها	یستدبها	١٨٤	١٢	القطع	القطع

جدول اعلاط كتب الغلاف

الاصحح	اللفظ	الاصحح	اللفظ	الاصحح	اللفظ	الاصحح	اللفظ
وا	وا	١٤	١٩٨	شعر (شعر)	شعر	١٥	١٨٤
الظهير	الظهير	١٧	١٩٩	مخفعا	مخفعا	٢١	١٨٥
ركه	ركه ١٤٠٠	٨	٢٠٠	حكى	حكى	٢٢	١٨٦
او سح وتلاتون ركه				قالا	قالا	٢٢	٢٨٦
وخسبون ركه	وخسبون	٩	٢٠٠	نحى	نحى	٨	١٨٧
لدا امة اربح				الشيطان	الشيطان	١٢	١٨٧
و الايوب ركه				(اشا حيا)			
ذلك	لك	١٤	٢٠٠	بالا سحاله	الاسبعده	٢١	١٨٧
اوارى	وارى	٢٠	٢٠٠	كالبر	كالبر	٢	١٨٨
دعال	دقل	٧	٢٠١	بر شر	البر شر	٣	١٨٨
ايردو بچ	ايردو بچ	٩	٢٠١	عنى طرعه	طرعه	٨	١٨٨
صوبه	صوبه	١٢	٢٠١	المعصر	المعصر	١٥	١٨٨
الس	الس	٢٢	٢٠١	لا بأس	لا بأس	١٥	١٨٨
سه	السه	٣	٢٠٣	صلواته ورام	صلواته	١٨	١٨٨
١٧٤	٢٤٧	١٩	٢٠٤	تحريك صحت صلواته			
بشبهه	شبهه	١٩	٢٠٤	ودان	قال	١٩	١٨٨
الوتر	الوتر	٢٤	٢٠٤	مصلاه	مصلاه	٢٢	١٨٨
واصا	صا	١٢	٢٠٥	ياسه	ياسه	٢٢	١٨٨
اول	اور	١٤	٢٠٥	عناهر	عناهر	٢	١٨٩
بسمى	بسمى	١٤	٢٠٧	نوص	نوص	١٥	١٨٩
امده	امده	٢٢	٢٠٩	سره	سره	٨	١٩٠
ونه قال	ودال	٦	٢١١	تساونا	تساونا	١٤	١٩٠
الدارى	الدارى	٩	٢١١	ويين	ييين	٥	١٩١
نقدم	نقدم	٢١	٢١١	انظر	انظر	٩	١٩١
بسلامه	بسلامه بجاج	٢٢	٢١١	لا يصح	لا يصح	١٥	١٩٢
لده بجاج				المعصوب	المعصوب	١٨	١٩٢
قول	ون	٥	٢١٢	دمها	دمها	٥	١٩٣
بصلا	بصلا	٤	٢١٣	حالب	حالب	١٦	١٩٣
صحت	صحت	٩	٢١٤	ه	ه	٢١	١٩٣
بهدا	هدا	٥	٢١٦	مستفاد	مستفاد	٢٤	١٩٤
فر سفا	توسفا	١٥	٢٢٠	مازواهما	مازواهما	٢	١٩٧
فلس علكم بجاج	فلس بجاج	٢٠	٢٢٠	جه	جه	٨	١٩٧
مستله ٣	مستله ٤	٢	٢٢١	بمليها	بمليها	١٠	١٩٨

جدول علائق كتاب الخلاف

الصفحة	السطر	الفظة	التصحيح	الصفحة	السطر	الفظة	التصحيح
٢٢١	٢	عزيبه	عزيبه	٢٦٥	١٠	ولانا	الضحيح
٢٢١	٩	الاتام	والالاتام	٢٦٧	٢١	من	من (من)
٢٢٣	١٩	(سعه)	(سعه)	٢٧٠	٢٣	تاجحه	فاجح
٢٢٦	٩	سكف به	سكف به	٢٧٢	٩	ل	ل
٢٢٦	١٩	يعر	يعر	٢٧٢	١١	و	و
٢٢٢	٢	ولانس بعدا	ولانس لان	٢٧٦	١٢	و ناس	و ناس
		لصبر	لصبر	٢٧٧	١٤	وخطبه	وخطبه
٢٢٣	٥	وحكي انه	وحكي عنه	٢٧٧	١٤	ل	ل
٢٢٣	٧	الفرقة	الفرقة وعموم	٢٧٩	٧	ل	ل
		لنفسه	لنفسه	٢٧٩	٧	وربفه	وربفه
		السختين) وعموم		٢٧٩	١٢	مطيرين	مطيرين
٢٣٥	١٤	بجوانا	بجوانا	٢٧٩	٢٠	وبه قال ابو حنيفة	وبه قال
٢٣٥	٢٢	الاجي	الاجي			الشافعي وقال	
٢٣٧	١٢	فلبديه	فلبديه			ابو حنيفة	
٢٣٧	١٨	لنعمه	لنعمه	٢٨٠	١٩	مها	مها
٢٣٩	٤	المه	المه	٢٨١	٩	ل	ل
٢٤٢	٣	القر	القر	٢٨١	١٥	اردهم	اردهم
٢٤٢	١٧	ل	ل	٢٨٣	٩	حباؤ	حباؤ
٢٤٤	٩	الاجب	الاجب	٢٨٣	٢١	ل	ل
٢٤٧	١٦	فدصل	فدصل	٢٨٤		ل	ل
٢٤٧	١٦	احرى	احرى	٢٨٤		ل	ل
٢٤٨	١٦	اته	اته	٢٨٤		ل	ل
٢٤٨	١٧	الاجي	الاجي	٢٨٧	٧	لم لم يكن	لم لم يكن
٢٥٠	١٥	اقبست	اقبست	٢٩١	١١	مهم	مهم
٢٥٠	١٩	رايتوني	رايتوني	٢٩٢	٢٤	الدوالي	الدوالي
٢٥٠	٢٢	كان	كان	٢٩٣	١٢	اللائقه	اللائقه
٢٥٦	١٤	سارها تكون	سارها تكون	٢٩١	٧	ل	ل
		لهاوا تكون		٢٩٤	١١	فوصمو	فوصمو
٢٥٧	٨	وقال	وقال	٢٩٥	٤	مفقرا	مفقرا
٢٥٨	١٥	كانا	كانا	٢٩٦	٥	الطهارة	الطهارة
٢٦٠	١٩	يعرت	يعرت	٢٩٦	٥	جود	جود
٢٦٤	١٠	سك	سك	٢٩٨	١٤	ل	ل

جدول عدد اعداد

الاصحاح	العدد	السطر	الصفحة	المصدر	العدد	السطر	الصفحة
الاصحاح	١	١	٣١٩	المصدر	٢	٢٩٩	
الاصحاح	٢	١٩	٣١٩	المصدر	٣	٣٠٠	
الاصحاح	٣	٣	٣٢١	المصدر	٤	٣٠١	
الاصحاح	٤	٧	٣٢٢	المصدر	٥	٣٠٢	
الاصحاح	٥	١٩	٣٢٢	المصدر	٦	٣٠٣	
الاصحاح	٦	٢٠	٣٢٢	المصدر	٧	٣٠٤	
الاصحاح	٧	٩	٣٢٤	المصدر	٨	٣٠٥	
الاصحاح	٨	١	٣٢٤	المصدر	٩	٣٠٦	
الاصحاح	٩	١٦	٣٢٤	المصدر	١٠	٣٠٧	
الاصحاح	١٠	١	٣٢٥	المصدر	١١	٣٠٨	
الاصحاح	١١	١٨	٣٢٦	المصدر	١٢	٣٠٩	
الاصحاح	١٢	١٩	٣٢٦	المصدر	١٣	٣١٠	
الاصحاح	١٣	٢	٣٢٦	المصدر	١٤	٣١١	
الاصحاح	١٤	٢٤	٣٢٦	المصدر	١٥	٣١٢	
الاصحاح	١٥	٢	٣٢٧	المصدر	١٦	٣١٣	
الاصحاح	١٦	٢	٣٢٧	المصدر	١٧	٣١٤	
الاصحاح	١٧	٢٢	٣٢٧	المصدر	١٨	٣١٥	
الاصحاح	١٨	٢٤	٣٢٧	المصدر	١٩	٣١٦	
الاصحاح	١٩	٢٤	٣٢٧	المصدر	٢٠	٣١٧	
الاصحاح	٢٠	٢٤	٣٢٧	المصدر	٢١	٣١٨	
الاصحاح	٢١	٢	٣٢٨	المصدر	٢٢	٣١٩	
الاصحاح	٢٢	٢	٣٢٨	المصدر	٢٣	٣٢٠	
الاصحاح	٢٣	٣	٣٢٨	المصدر	٢٤	٣٢١	
الاصحاح	٢٤	٢٠	٣٢٨	المصدر	٢٥	٣٢٢	
الاصحاح	٢٥	١١	٣٢٩	المصدر	٢٦	٣٢٣	
الاصحاح	٢٦	١٣	٣٢٩	المصدر	٢٧	٣٢٤	
الاصحاح	٢٧	٢٠	٣٢٩	المصدر	٢٨	٣٢٥	
الاصحاح	٢٨	٢٤	٣٢٩	المصدر	٢٩	٣٢٦	
الاصحاح	٢٩	٢	٣٣٠	المصدر	٣٠	٣٢٧	
الاصحاح	٣٠	٢	٣٣٠	المصدر	٣١	٣٢٨	
الاصحاح	٣١	٢	٣٣٠	المصدر	٣٢	٣٢٩	
الاصحاح	٣٢	٢	٣٣٠	المصدر	٣٣	٣٣٠	
الاصحاح	٣٣	٢	٣٣٠	المصدر	٣٤	٣٣١	
الاصحاح	٣٤	٢	٣٣٠	المصدر	٣٥	٣٣٢	
الاصحاح	٣٥	٢	٣٣٠	المصدر	٣٦	٣٣٣	
الاصحاح	٣٦	٢	٣٣٠	المصدر	٣٧	٣٣٤	
الاصحاح	٣٧	٢	٣٣٠	المصدر	٣٨	٣٣٥	
الاصحاح	٣٨	٢	٣٣٠	المصدر	٣٩	٣٣٦	
الاصحاح	٣٩	٢	٣٣٠	المصدر	٤٠	٣٣٧	
الاصحاح	٤٠	٢	٣٣٠	المصدر	٤١	٣٣٨	
الاصحاح	٤١	٢	٣٣٠	المصدر	٤٢	٣٣٩	
الاصحاح	٤٢	٢	٣٣٠	المصدر	٤٣	٣٤٠	
الاصحاح	٤٣	٢	٣٣٠	المصدر	٤٤	٣٤١	
الاصحاح	٤٤	٢	٣٣٠	المصدر	٤٥	٣٤٢	
الاصحاح	٤٥	٢	٣٣٠	المصدر	٤٦	٣٤٣	
الاصحاح	٤٦	٢	٣٣٠	المصدر	٤٧	٣٤٤	
الاصحاح	٤٧	٢	٣٣٠	المصدر	٤٨	٣٤٥	
الاصحاح	٤٨	٢	٣٣٠	المصدر	٤٩	٣٤٦	
الاصحاح	٤٩	٢	٣٣٠	المصدر	٥٠	٣٤٧	
الاصحاح	٥٠	٢	٣٣٠	المصدر	٥١	٣٤٨	
الاصحاح	٥١	٢	٣٣٠	المصدر	٥٢	٣٤٩	
الاصحاح	٥٢	٢	٣٣٠	المصدر	٥٣	٣٥٠	
الاصحاح	٥٣	٢	٣٣٠	المصدر	٥٤	٣٥١	
الاصحاح	٥٤	٢	٣٣٠	المصدر	٥٥	٣٥٢	
الاصحاح	٥٥	٢	٣٣٠	المصدر	٥٦	٣٥٣	
الاصحاح	٥٦	٢	٣٣٠	المصدر	٥٧	٣٥٤	
الاصحاح	٥٧	٢	٣٣٠	المصدر	٥٨	٣٥٥	
الاصحاح	٥٨	٢	٣٣٠	المصدر	٥٩	٣٥٦	
الاصحاح	٥٩	٢	٣٣٠	المصدر	٦٠	٣٥٧	
الاصحاح	٦٠	٢	٣٣٠	المصدر	٦١	٣٥٨	
الاصحاح	٦١	٢	٣٣٠	المصدر	٦٢	٣٥٩	
الاصحاح	٦٢	٢	٣٣٠	المصدر	٦٣	٣٦٠	
الاصحاح	٦٣	٢	٣٣٠	المصدر	٦٤	٣٦١	
الاصحاح	٦٤	٢	٣٣٠	المصدر	٦٥	٣٦٢	
الاصحاح	٦٥	٢	٣٣٠	المصدر	٦٦	٣٦٣	
الاصحاح	٦٦	٢	٣٣٠	المصدر	٦٧	٣٦٤	
الاصحاح	٦٧	٢	٣٣٠	المصدر	٦٨	٣٦٥	
الاصحاح	٦٨	٢	٣٣٠	المصدر	٦٩	٣٦٦	
الاصحاح	٦٩	٢	٣٣٠	المصدر	٧٠	٣٦٧	
الاصحاح	٧٠	٢	٣٣٠	المصدر	٧١	٣٦٨	
الاصحاح	٧١	٢	٣٣٠	المصدر	٧٢	٣٦٩	
الاصحاح	٧٢	٢	٣٣٠	المصدر	٧٣	٣٧٠	
الاصحاح	٧٣	٢	٣٣٠	المصدر	٧٤	٣٧١	
الاصحاح	٧٤	٢	٣٣٠	المصدر	٧٥	٣٧٢	
الاصحاح	٧٥	٢	٣٣٠	المصدر	٧٦	٣٧٣	
الاصحاح	٧٦	٢	٣٣٠	المصدر	٧٧	٣٧٤	
الاصحاح	٧٧	٢	٣٣٠	المصدر	٧٨	٣٧٥	
الاصحاح	٧٨	٢	٣٣٠	المصدر	٧٩	٣٧٦	
الاصحاح	٧٩	٢	٣٣٠	المصدر	٨٠	٣٧٧	
الاصحاح	٨٠	٢	٣٣٠	المصدر	٨١	٣٧٨	
الاصحاح	٨١	٢	٣٣٠	المصدر	٨٢	٣٧٩	
الاصحاح	٨٢	٢	٣٣٠	المصدر	٨٣	٣٨٠	
الاصحاح	٨٣	٢	٣٣٠	المصدر	٨٤	٣٨١	
الاصحاح	٨٤	٢	٣٣٠	المصدر	٨٥	٣٨٢	
الاصحاح	٨٥	٢	٣٣٠	المصدر	٨٦	٣٨٣	
الاصحاح	٨٦	٢	٣٣٠	المصدر	٨٧	٣٨٤	
الاصحاح	٨٧	٢	٣٣٠	المصدر	٨٨	٣٨٥	
الاصحاح	٨٨	٢	٣٣٠	المصدر	٨٩	٣٨٦	
الاصحاح	٨٩	٢	٣٣٠	المصدر	٩٠	٣٨٧	
الاصحاح	٩٠	٢	٣٣٠	المصدر	٩١	٣٨٨	
الاصحاح	٩١	٢	٣٣٠	المصدر	٩٢	٣٨٩	
الاصحاح	٩٢	٢	٣٣٠	المصدر	٩٣	٣٩٠	
الاصحاح	٩٣	٢	٣٣٠	المصدر	٩٤	٣٩١	
الاصحاح	٩٤	٢	٣٣٠	المصدر	٩٥	٣٩٢	
الاصحاح	٩٥	٢	٣٣٠	المصدر	٩٦	٣٩٣	
الاصحاح	٩٦	٢	٣٣٠	المصدر	٩٧	٣٩٤	
الاصحاح	٩٧	٢	٣٣٠	المصدر	٩٨	٣٩٥	
الاصحاح	٩٨	٢	٣٣٠	المصدر	٩٩	٣٩٦	
الاصحاح	٩٩	٢	٣٣٠	المصدر	١٠٠	٣٩٧	

جدول اغلاط كتاب الخلاف

الصفحة	المصدر	المصدر	الصفحة	السطر	المصدر	الصفحة	المصدر
٣٤٠	٢٠	وكنا	وكنا	١٢	٣٦٠	نفسه	نفسه
٣٤١	٤	انقصه	انقصه	١٩	٣٦٠	نفسه	نفسه
٣٤٢	٩	انقصوا	انقصوا	٨	٣٦١	انقص	انقص
٣٤٤	١٧	وما ذكره	وما ذكره	٩	٣٦٢	ان	ان
٣٤٧	٢	لصاب	لصاب	١٠	٣٦٢	منفقته	منفقته
٣٤٧	٢	الحوار	الحوار	١	٣٦٣	منفقت	منفقت
٣٤٧	٤	دل	دل	٢	٣٦٣	فقيرا	فقيرا
٣٤٧	١٠	نفسى	نفسى	٧	٣٦٣	عوده عوده	عوده عوده
٣٤٨	١٩	كان	كان	١١	٣٦٩	خرج	خرج
٣٤٩	١٥	لرئخ	لرئخ	١٦	٣٦٩	ير	ير
		مؤلفه	مؤلفه	٦	٣٧٢	لن	لن
		مؤلفه	مؤلفه	١٢	٣٧٢	بالله ان	بالله ان
٣٥١	١٨	الرهن	الرهن	١٦	٣٧٢	الاخر	الاخر
٣٥٢	٩	ما	ما	١٧	٣٧٢	مسئله ٣٤	مسئله ٣٤
٣٥٢	١١	سمع وان	سمع وان	٥	٣٧٣	اخرجوا	اخرجوا
٣٥٢	١٤	نقصه غير الحرم	نقصه غير الحرم	١٦	٣٧٣	بالله ان	بالله ان
		(ح)	(ح)	١٧	٣٧٥	نفسه	نفسه
٣٥٢	١٥	وحيله	وحيله	٢٢	٣٧٥	النفسى	النفسى
٣٥٣	١	سنة	سنة	١٩	٣٧٦	الفجر	الفجر
٣٥٣	٣	جارية	جارية	٢٤	٣٧٦	وصاب	وصاب
٣٥٣	٨	الشركين	الشركين	٦	٣٧٨	شعبان	شعبان
٣٥٣	٩	نقصت	نقصت	١٣	٣٧٨	سئوئك	سئوئك
٣٥٣	١٠	نفسى	نفسى	٢٠	٣٧٨	ين	ين
٣٥٣	١٧	نصفه	نصفه	١	٣٧٩	روياها	روياها
٣٥٥	١٣	ولاما	ولاما	٥	٣٧٩	قبل	قبل
٣٥٥	٢٠	ازناج	ازناج	٩	٣٧٩	ما نظروا	ما نظروا
٣٥٦	٢	عما	عما	٧	٣٨٠	غير	غير
٣٥٦	٢١	ماتى	ماتى	١٧	٣٨٠	سو	سو
٣٥٧	١٠	والنكاحين	والنكاحين	٢	٣٨١	انقصا	انقصا
٣٥٧	١٣	من وحده	من وحده	٧	٣٨١	لم يعد	لم يعد
				٨	٣٨٢	ان وتعد	ان وتعد

جدول اغلاط كتاب الخلاف

الصلحة	الستر	الغلط	الصحيح	الصلحة	الستر	الغلط	الصحيح
٤١٧	٢١	دوالقيد	دوالقيد	٤٣٥	٢	د	مدية
٤١٨	٨	صياس	عباس	٤٣٥	٤	لس	لس
٤١٨	٨	عكرمه	عكرمه	٤٣٥	٠	نمرمه	نمرمه
٤١٨	١٧	يشتم	يشتم	٤٣٥	١٣	لس	لس
٤١٨	١٧	جبه	حيفة	٤٣٥	١٩	لس، سو د	ببس، سو د
٤١٩	١٩	(مها)خ	(مها)خ	٤٣٦	٤	مترم	بلمرمة
٤١٩	٢٠	(ار بها)ح	(ار بها)ح	٤٣٦	٢	مخشو	المخشي
٤١٩	٢٠	لم يتره	لم يتره	٤٣٦	١٦	برءه	رءه
٤٢٠	١٨	فييني	قويني	٤٣٧	٩	أقديه	أقديه
٤١٠	٢٣	م	م	٤٣٧	١٢	س	س
٤٢١	٤	واخرمه	واخرم	٤٣٧	٢٤	دمم	فدمم
٤٢٣	٩	الزوج	الزوج	٤٣٩	١٨	وماضي	أوماضي
٤٢٤	١٢	رك	برم	٤٣٨	٢٥	حطرها	حطرها
٤٢٥	٧	صوم	يصوم	٤٣٩	٧	سمع	سمع
٤٢٥	٧	(من)شفة	(من)	٤٣٩	٩	صيب	مطيب
٤٢٦	٧	الفرق	الفرقة	٤٣٩	٢٠	حمدة	احمداع
٤٢٦	١٢	فمن	فان	٤٤٠	١٥	مساعد	مساعد
٤٢٧	١١	يدل	يدل	٤٤٠	١٩	مر	فان
٤٢٧	١٤	من	من	٤٤١	١	مد	يد
٤٢٨	٧	يئنها	يئنها	٤٤١	٩	دهي	دهي
٤٢٨	٢٣	مذهينا	مذهينا	٤٤١	١٥	مده	مده
٤٢٩	٧	أسي	لس	٤٤١	٢٣	مجال	مجال
٤٣٠	٢	سطة	بسمه	٤٤١	٢٣	مجاله	مجاله
٤٣١	٢٠	هده	هده	٤٤٣	١	مسه	دهيه
٤٣٢	٩	قارنا	قارنا	٤٤٢	١٩	معد	لعداء
٤٣٣	٦	حبا	حليا	٤٤٢	٢٢	لامناع	لامناع
٤٣٤	٤	بليس	نس	٤٤٢	٢٢	مطه	مطه
٤٣٤	١٠	الرزية	الزفة	٤٤٣	٤	نكره	نكره
٤٣٤	١٠	مطر بعه	ومر بعه	٤٤٣	١٢	فانسع	فانسع
٤٢٤	١١	استعايه	استعايه	٤٤٣	٢٠	رعايه ح	(معاذه)ح
٤٣٤	١٤	عبر	غير	٤٤٥	٥	اصح	صح
٤٣٤	١٧	فيه	فيه	٤٤٥	٨	مطر	مظروا
٤٣٤	١٩	الكبير	الكبير	٤٤٥	٢٣	يدنه	يدنه

جدول علاء کتاب الخلاف

الصفحة	السطر	اللفظ	التصحیح	الصفحة	السطر	اللفظ	التصحیح
٤٤٦	١١	ابو حنيفة	ابو حنيفة	٤٤٦	٣	ابو حنيفة	ابو حنيفة
٤٤٦	٢٢	حنيفة	حنيفة	٤٤٦	١٨	حنيفة	حنيفة
٤٤٧	١٢	علي	علي	٤٤٧	٤	ولا يمسوا	ولا يمسوا
٤٤٨	١٠	سبيع	سبيع	٤٤٨	٢٦١	حن	حن
٤٤٩	٨	يوسف	يوسف	٤٤٩	١٧	يوسف	يوسف
٤٤٩	١٤	ابو حنيفة	ابو حنيفة	٤٤٩	٢	حنيفة	حنيفة
٤٤٩	٢٣	حنيفة	حنيفة	٤٤٩	١٢	ابو حنيفة	ابو حنيفة
٤٥٠	١	حنيفة	حنيفة	٤٥٠	٤	ولا يمسوا	ولا يمسوا
٤٥٠	٢	حنيفة	حنيفة	٤٥٠	٥	لث حنيفة	لث حنيفة
٤٥٠	٥	ولا يمسوا	ولا يمسوا	٤٥٠	١٨	حنيفة	حنيفة
٤٥٠	١١	حنيفة	حنيفة	٤٥٠	٦	حنيفة	حنيفة
٤٥٠	١٢	حنيفة	حنيفة	٤٥٠	٢	حنيفة	حنيفة
٤٥٠	١٥	حنيفة	حنيفة	٤٥٠	١٨	حنيفة	حنيفة
٤٥٣	١٠	حنيفة	حنيفة	٤٥٣	١٨	حنيفة	حنيفة
٤٥٣	١٠	حنيفة	حنيفة	٤٥٣	٢	حنيفة	حنيفة
٤٥٣	٢٣	حنيفة	حنيفة	٤٥٣	٩	حنيفة	حنيفة
٤٥٤	٧	حنيفة	حنيفة	٤٥٤	٧	حنيفة	حنيفة
٤٥٤	١١	حنيفة	حنيفة	٤٥٤	٧	حنيفة	حنيفة
٤٥٤	١٥	حنيفة	حنيفة	٤٥٤	٢٤	حنيفة	حنيفة
٤٥٤	١١	حنيفة	حنيفة	٤٥٤	٨	حنيفة	حنيفة
٤٥٤	٢٣	حنيفة	حنيفة	٤٥٤	١٢	حنيفة	حنيفة
٤٥٥	٧	حنيفة	حنيفة	٤٥٥	٢	حنيفة	حنيفة
٤٥٥	٨	حنيفة	حنيفة	٤٥٥	١١	حنيفة	حنيفة
٤٥٥	٢١	حنيفة	حنيفة	٤٥٥	١١	حنيفة	حنيفة
٤٥٦	١	حنيفة	حنيفة	٤٥٦	١١	حنيفة	حنيفة
٤٥٦	٥	حنيفة	حنيفة	٤٥٦	٢	حنيفة	حنيفة
٤٥٦	٦	حنيفة	حنيفة	٤٥٦	١٨	حنيفة	حنيفة
٤٥٧	١	حنيفة	حنيفة	٤٥٧	١١	حنيفة	حنيفة
٤٥٧	٧	حنيفة	حنيفة	٤٥٧	٧	حنيفة	حنيفة
٤٥٧	١٠	حنيفة	حنيفة	٤٥٧	٧	حنيفة	حنيفة
٤٥٨	١٣	حنيفة	حنيفة	٤٥٨	١٥	حنيفة	حنيفة
٤٥٨	١٧	حنيفة	حنيفة	٤٥٨	١١	حنيفة	حنيفة
٤٥٩	١٦	حنيفة	حنيفة	٤٥٩	٢	حنيفة	حنيفة

جدول اغلاط كتاب الخلاف

الصفحة	المطبع	الغلط	الصحيح	الصفحة	المطبع	الغلط	الصحيح
٤٨٥	٢٣	واثما	د سا	٥٢٩	١	هـ	هـ أنه
٤٨٩	٣	او جناه	او جناه	٥٢٩	٧	من قاء	قال
٤٩٠	٣	ممن	ممن	٥٣٠	٧	واي احلف	وان حلف
٤٩١	١٤	فله في الحرم	فله في الحرم	٥٣١	١٦	توات و حشه	توات و حشه
			في الحرم	٥٣٢	٣	الركن كان	الركن كان
٤٩٣	١	ثقل	لقل	٥٣٤	١٦	ايحه	الطقس
٤٩٤	٤	والشافي	(والشافي)	٥٣٢	٢١	من مع ا	من مع مع
٤٩٤	٢١	واشترط	واشترط	٥٣٣	٢١	لشده	لشده
٤٩٥	١٦	الو حد	لواحد	٥٣٣	١	م شرده	لم بشرط
٤٩٧	٢٤	الحاشه ب	تايها	٥٣٣	١	والحرر	والحرر
٤٩٧	١٢٥	عاشه تار م ما هذا	تفريما على ما هذا	٥٣٤	٤	امع	البيع
٤٩٧	١٥	اسمها	اسمها	٥٣٥	٧	ما حيا	ما حيا
٤٩٨	٣	ما ذكر	ما ذكره	٥٣٥	٧	مساكه	مسكه
٤٩٨	١٣	لرقه	مرقه	٥٣٥	٢٣	مداحا	مداحا
٤٩٨	١٥	وما	وما	٥٣٦	٦	مصحف	مصحف
٥٠٠	٥	مصفايا	اصفايا	٥٣٦	١٠	طرا	اجراء
٥٠٠	١٦	د ل ما عناه	د ل ما عناه	٥٣٦	١٥	لعه	لعه
٥٠٤	٤	الحرم	الحرم	٥٣٦	١٢	لا يور	لا يور
٥٠٧	١٨	بالكار	بالكار	٥٣٦	٢١	هان	ارا
٥٠٩	٨	جار	حيار	٥٣٧	١٣	لح	والامع
٥١٣	٤	مسته ٢	مسته ٢	٥٣٧	٢٢	ممن	ممن
٥١٣	٩	مسته	مسته ٢٩	٥٣٧	٢٤	ممن	ال
٥١٤	٢٧	المر	المر	٥٣٨	١٢	لا يور	الا يور
٥١٧	٣	من شره	من شره	٥٣٨	١٠	لعم	لعم
٥١٩	١٠	صع	صع	٥٣٨	٢٤	لعم	لعم
٥٢٠	٤	صع	صع	٥٣٩	١٠	لعم	لعم
٥٢	١٢	صع	صع	٥٤٠	٢٣	قال	قال
٥٢٢	١٧	لمن	لمن	٥٤١	١	صا	صا
٥٢٤	٩	الطبيع	الطبيع	٥٤١	١٢	حقوق	حقوق
٥٢٦	١٣	مقايلا	مقايلا	٥٤٢	١٠	مش	مش
٥٢٧	٢٤	مسته ٨	مسته ٧	٥٤٣	٣	اشر ما	اشر ما
٥٢٨	٢٢	المرور ما روى	المرور ما روى	٥٤٤	١٠	مش	مش
			و عاروى	٥٤٥	١٨	مش	مش
٥٢٨	٢٤	مقايلا	مقايلا	٥٤٥	٢١	مداحه	مداحه

جدول علامات كتب الخلاف

الصفحة	المعطر	اللفظ	الصحيح	الصفحة	المعطر	اللفظ	الصحيح
٥٤٦	٩٣	من الساقطة	عن الساقطة	٥٧	٢	اشتنس	اشتنس
٥٤٦	٢٤	قولس	قولس	٥٠	٩٩	السله	السله
٥٤٧	١٥	الهامش	الهامش	٥٧١	١٤	الصار	بالصار
٥٤٨	١٢	لا يقول	لا يقول	٥٧٩	٩٧	قول	قول
٥٤٩	٧	فصل	فصل	٥٧٢	٣	حسنة	حسنة
٥٥٠	٢٤	هو له حد	هو له حد	٥٧٦	١٨	دنه	دنه
٥٥١	٤	فان	فان	٥٧٣	٤	احلف	احلف
٤٥١	٢١	حد لوجه	حد لوجه	٥٧٣	١	الهامش (١) مقدار	الهامش (١) مقدار
٥٥٢	١	الهامش (١) المشتري	المشتري	٥٧٣	١	الهامش (٣) د نصف	د نصف
٥٥٢	١٣	لا من	لا من	٥٧٤	١٩	ولم ولم يلزم	ولم ولم يلزم
٥٥٣	١٦	الهامش (١) صدر	صدر	٥٧٤	٤	الهامش (٤) معها	الهامش (٤) معها
٥٥٥	١	يورد	يورد	٥٧٥	١	ونه	ونه
٥٥٥	٨	فان	فان	٥٧٥	٧	الميرور مال	الميرور مال
٥٥٦	١٩	احياء	احياء	٥٧٥	١٠	الهامش (١) صدر	الهامش (١) صدر
٥٥٧	١٣	الهامش (١) صدر	الهامش (١) صدر	٥٧٥	٢	الهامش (٢) قولتها	الهامش (٢) قولتها
٥٥٧	١٦	الهامش (١) صدر	الهامش (١) صدر	٥٧٥	٢	الهامش (٢) صدر	الهامش (٢) صدر
٥٥٨	٢١	فان	فان	٥٧٧	٢٠	قتل	قتل
٥٥٨	٢٣	او	او	٥٨١	١٣	الهامش (٦) فلي المبد	الهامش (٦) فلي المبد
٥٥٩	٢٢	الهامش (١) صدر	الهامش (١) صدر	٥٨١	١٣	اذناش	اذناش
٥٥٩	٢٤	الهامش (١) صدر	الهامش (١) صدر	٥٨١	١٣	بصح	بصح
٥٦٠	١٦	الهامش (١) صدر	الهامش (١) صدر	٥٨٢	٣	يوهر بر	يوهر بر
٥٦٠	٢٢	الهامش (١) صدر	الهامش (١) صدر	٥٨٤	٢	الهامش (٢) صدر	الهامش (٢) صدر
٥٦٢	٤	من	من	٥٨٥	١٠	وكان	وكان
٥٦٢	١٦	الهامش (١) صدر	الهامش (١) صدر	٥٨٥	١٥	فادان	فادان
٥٦٤	١٦	الهامش (١) صدر	الهامش (١) صدر	٥٨٦	١	اولاي	اولاي
٥٦٥	١	من من درهم	من من درهم	٥٨٦	٢٢	الترقة	الترقة
٥٦٦	٢٤	يجب	يجب	٥٨٨	٩	الا	الا
٥٦٨	٤	يدل	يدل	٥٨٧	١٢	الا	الا
٥٦٩	١١	المير	المير	٥٧٨	٢	ان يوكل	ان يوكل
٥٦٩	٢١	فصل	فصل	٥٨٨	٨	و لخير بر	و لخير بر
٤٦٩	١	الهامش (٤) للمشر	المشر	٥٩٠	١٠	فانه	فانه
٥٧٠	١	والاخر	والاخر	٥٩٠	١٧	فولان	فولان
٥٧٠	١	يسكه	يسكه	٥٩١	٥	واتلات	واتلات

جدول اعلاط كتاب الغلاف

الصفحة	السطر	العلاط	الاصحح	الصفحة	السطر	اللفظ	الاصحح
٥٩٣	٤	ابداش (٢) اسم	الصلح	٦١٨	١	كتاب امفلس	كيات لتفلس
٥٩٦	٢٣	ملا جور	الايجور	٦١٨	٥	وحجر	وحجر
٥٩٦	٢٣	شاهد (شوخ)	شاه (شوخ) عد	٦١٨	٨	والاصحح	والاصحح
٥٩٧	٢٤	بريب	برس	٦١٨	١٠	وعثن	وعثن
٥٩٨	٣	جودره	جودره	٦١٨	١٣	قلداه	قلداه
٥٩٨	١٩	المطايه	المطايه	٦١٩	١	قان	قان
٥٩٨	١٩	ابداش (٤) و عظم	و عظم	٦١٩	٨	من غير مائد	من غير مائد
٦٠٠	٧	عرر	غور	٦١٩	١٢	ابا عدايد	ابا عدايد
٦٠٠	١	كتاب الرهن	كتاب الرهن	٦١٩	٤	المباش (٢) بالبع	المباش (٢) بالبع
٦٠٤	١٦	المباش (٢) اوصى	اوصى	٦٢١	٤	لم يطل	لم يطل
٦٠٣	١٨	المباش (١) و رعه	و رعه	٦٢١	٨	المباش (٢) ن سح	المباش (٢) ن سح
٦٠٤	٢١	احدهما	احدهما	٦٢٢	٨	اصحاه	اصحاه
٦٠٦	٤	قرلان	قرلان	٦٢٢	٨	المباش (٣) من ان لدون	المباش (٣) من ان لدون
٦٠٨	٢	والا حيار	والا حيار	٦٢٢	٢٠	حاله بالموت	حاله بالموت
٦٠٨	١١	وصه	وصه	٦٢٢	٨	غرماله	غرماله
٦٠٨	١٨	لمه مر	المدر	٦٢٣	٨	في القديم	في القديم
٦٠٨	٢٣	ادالم	ادالم	٦٢٤	٦	اصايته	اصايته
٦٠٩	٦	لايجور	جور	٦٢٥	١٨	باقامه	باقامه
٦٠٩	٣	ابداش (٣) احلفامي لمفوس حنفاو	ابداش (٣) احلفامي لمفوس حنفاو	٦٢٦	١	كتاب البحر	كتاب البحر
٦١١	٨	الوكالة	الوكالة	٦٢٦	١٢	رو بيان	رو بيان
٦١١	١٥	ون	نان	٦٢٦	١٩	شان	شان
٦١٢	٦	عال	عال	٥٢٧	١	ماقدمنا	ماقدمنا
٦١٣	١	ابداش (١) يحفظه	يحفظه	٦٢٧	١	المباش (١) مسجور	المباش (١) مسجور
٦١٤	١	التصايف	التصايف	٦٢٧	١٣	لم فاك	لم فاك
٦١٤	١٥	الرهن	الرهن	٦٢٨	٢	قال	قال
٦١٥	٨	الاحل	الاحل	٦٢٨	٦	ولم يسر	ولم يسر
٦١٦	١٧	والشرط	والشرط	٦٢٨	١٣	الشبح	الشبح
٦١٧	٤	وسمن	وسمن	٦٢٨	١٨	ولا يصح لبع	ولا يصح لبع
٦١٧	١٤	سبه	سبه	٦٢٨	٢٣	عثن	عثن
٦١٧	١٦	سبه	سبه	٦٢٨	٢٣	عثن	عثن

حضور اعلاط كتاب اخلاق

الصفحة	السطر	الفاظ	التصحيح	الصفحة	السطر	(القفط)	التصحيح
٦٢٨	٢٤	عمن	عشان	٦٤٠	٣	بالجده	لصحيح
٦٢٩	١	عش	عشان	٤٠		الهامش (١) ماسحق	و مستحق
١٢٩	٢	عمن	عشان	٦٤٠		الهامش (٢) ازوجة	الزوجة
٦٢٩	٥	عش	عشان	٦٤٠		الهامش (٥) صماء	صماء
٦٢٩	الهامش (١) يحجر		بحجر	٦٤١	١٩	وله	وله
٦٢٩	١٤	م ثان	مرتان	٦٤٢	١	كتاب لشركه	كتاب لشركه
٦٣٠	١	كتاب الصلح	كتاب الصلح و			ومسالكه ١٥	
			مسالكه ١٢	٦٤٤	٢٢	في الاخطار	في الاخطار
٦٣١	الهامش (٣) المسلمين	المسلمين	السلمين	٦٤٤	٢٣	و ١٥	و ١٥
٦٣١	١١	له	السه	٦٤٥	٢١	من	نال
٦٣١	١٧	داية	في داية	٦٤٦	٣	من	عال
٦٣١	الهامش (٣) لا ذمان	الا ذن	الا ذن	٦٤٧	٨	بسرله	بسرله
٦٣٢	١٠	ولم يكن	ولم يكن	٦٤٩	١	كتاب لوكاه	كتاب لوكاه
٦٣٢	١١	قلبا	قلنا			ومسالكه ٢٣	
٦٣٢	١١	ينها	ينتها	٦٤٩	١٤	وكا ايه	وكا ايه
٦٣٢	١٦	يبه	يبته	٦٥٢	٦	في الق	في الق
٦٣٢	الهامش (١) دسارا	دسار	دسار	٦٥٢		الهامش (٣) عليه	عليه
٦٣٣	١٤	قان	قال	٦٥٣	٨	در مع آخر	در مع آخر
٦٣٤	١	كتاب العواله	كتاب العواله	٦٥٣	١٠	مد	مد
			ومسالكه ١١	٦٥٣	٣	قيص	مطرب
٦٣٤	الهامش (٤) دامن	دامل	دامل	٦٥٣		الهامش (٣) مصاب	مصالبه
٦٣٥	٤	او حده	او حده	٦٤٣		الهامش (٤) لشري	الشري
٦٣٥	١٣	أالعواله	العواله	٦٥٤	١٣	مد	مدوم
٦٣٥	الهامش (٢) مسرا	مسرا	مسرا	٦٥٤	٢٣	هده	هده
٦٣٥	٢٢	الصحيح	الصحيح	٦٥٦	٢٠	موجوده	بموجوده
٦٣٥	الهامش (٣) اد احوال	اذا احوال	اذا احوال	٦٥٧	٨	عليه	عليه
٦٣٦	الهامش (١) اذلك	ذلك	ذلك	٦٥٨	٢٠	وطلقه	وطلقه
٦٣٨	١	كتاب لصمان	كتاب الصمان	٦٥٨	٢٠	طمنه	طمنه
			ومسالكه ١٩	٦٦٠	٤	ثوب	س
٦٣٨	٣	و ثاب	و ثاب	٦٦٠		الهامش (٢) الواء	الوواء
٦٣٨	١	الهامش (٤) دلي رمه	الخدمة	٦٦١		الهامش (٢) المد	المد
٦٣٩	٣	ذلك	مالك	٦٦١	٢٤	م قسما	م قسما
٦٣٩	٤	بموجوده	بموجوده	٦٦٢	١٩	قرمه	قرمه

جدول اغلاط كتاب الغلاف

الصفحة	المطر	الخط	التصحيح	الصفحة	المطر	الخط	التصحيح
٦٦٣	١	فابو	نصر	٦٧٧	٩٠	النساحة	نصحيح
٦٦٤	٨	انثنت	لنب	٦٧٧	٢٢	الر سح	الر سح
٦٦٤	٢٠	ببه	له	٦٨٠	٣	وقال	وقال
٦٦٤	٢٣	دعفا	شفق	٦٨٠	١٠٠	المش ٣ وحده	المش ٣ وحده
٦٦٥	٢٢	واحد	واحد	٦٨١	١	الارض	الارض
٦٦٥	٢٢	اسى	اسى	٦٨١	٣	اعل	اعل
٦٦٦	٢١	البرتى	البرتى	٦٨١	٩	بست	بست
٦٦٧	٤	خرج	خرج	٦٨١	١٣	لله	لله
٦٦٧	١٢	الفرقة	الفرقة	٦٨١	١٠٠	المش ٣ و شر	المش ٣ و شر
٦٦٨	المش ١	لب	سب	٦٨٢	٤	والله	والله
٦٦٨	المش ٢	لعاربه	لعاربه	٦٨٢	١٠٠	المش ١٠٠	المش ١٠٠
٦٦٨	١٥	شغل	شغل	٦٨٢	٦	المن	المن
٦٦٨	١٨	وبه	وبه	٦٨٣	١٤	بر	بر
٦٦٩	١٢	السامويه	السامويه	٦٨٣	٥	ى	ى
٦٦٩	١٥	قبر	قبر	٦٨٥	٦	و اشر	و اشر
٦٦٩	المش ٢	ر بعدى	ر بعدى	٦٨٥	١	لدر	لدر
٦٧١	١٣	مقصوطة	مقصوطة	٦٨٥	١١	هه	هه
٦٧٢	٢	لقاصى	اللدص	٦٩٠		لور	لور
٦٧٢	١١	فدليلة	فدليلة	٦٨٥	٣	لور	لور
٦٧١	المش ٣	سبلوك	سبلوك	٦٨٥	١٩	قسم	قسم
٦٧٢	٢٢	قال	قال	٦٨٥	٢٠	قسم	قسم
٦٧٣	١٠	مقصوده	مقصوده	٦٨٥	٢	رف	رف
٦٧٣	١٥	لنعبه	لنعبه	٦٨٥	٢٠	رف	رف
٦٧٤	٦	جلت	جلت	٦٨٥	٢١	لعم	لعم
٦٧٤	المش ٣	لعم	لعم	٦٨٥	٢٢	لأمر	لأمر
٦٧٤	٢٢	ولا سر	ولا سر	٦٨٦	٢٥	لعبه	لعبه
٦٧٥	١٤	نوله	نوله	٦٨٨	-	لور	لور
٦٧٥	١٨	يقطع	يقطع	٦٨٨	٨	لعبه	لعبه
٦٧٥	٢٠	لشامى	لشامى	٦٨٨	١٢	عب	عب
٦٧٥	المش ٣	لوقرم	لوقرم	٦٨٩	١١	لعم	لعم
٦٧٦	المش ١	لنعم	لنعم	٦٩٠	١	م برد	م برد
٦٧٦	المش ١٣	لحو	لحو	٦٩٠	٤	لوجوده	لوجوده
٦٧٧	٥	سفة	سفة	٦٩٠	١٢	لوجوده	لوجوده

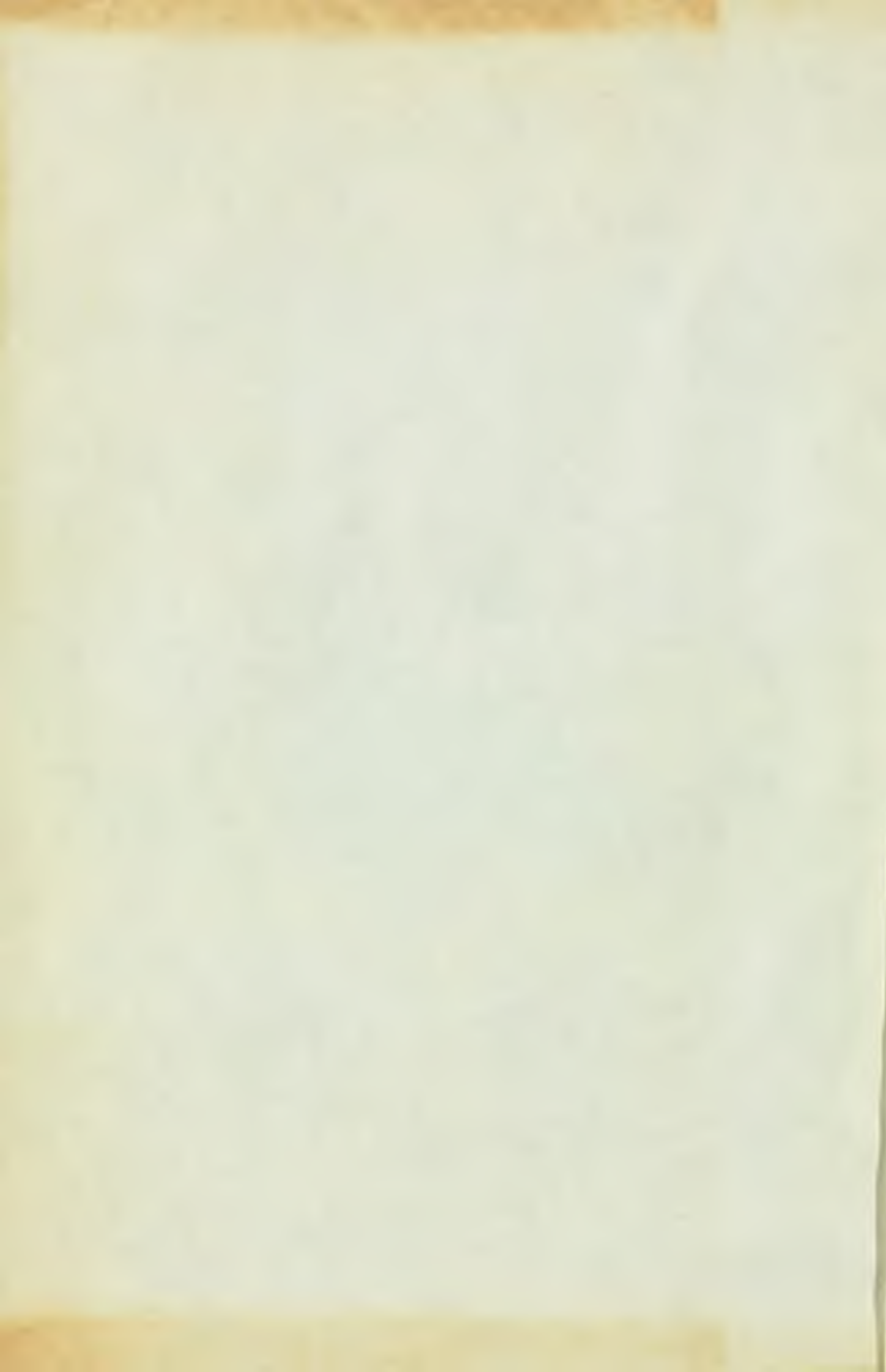
جملہ اعلاطہ کتاب الخلاف

الصفحہ	السطر	الفاظ	الصحيح	الصفحہ	السطر	لفظ	الصحيح
٦٩	١٢	ايرھر بربره	ايرھر بربره	٧٢٠	١٢	صلی	الصلی
٦٩٢	٥	فوجت	فوجت	٧٢٢	١	الحدیب	الحدیب
٦٩٤	٢٤	به (مباح)	بها	٧٢٢	الحدیب	جاءه الارض	جاء الارض
٦٩٥	٩	ئت	ئت			لر راعه	لر راعه
٦٩٥	١٥	استجی	استجی	٧٢٢	الحدیب	اجاره	اجاره
٦٩٦	٢	مقدار	مقدار	٧٢٣	٦	لوئوس	لوئوس
٦٩٦	٥	لحقه فطبه	لحقه به سسه	٧٢٣	الحدیب	لوم	لوم
٦٩٨	٥	لامس كساب	لاسل له كساب	٧٢٣	الحدیب	بین	بین
٦٩٨	١٤	الركوه	الركوه	٧٢٣	٢٣	الفلح	الفلح
٧٠٥	١	(مخروم)	مخروم	٧٢٤	٥	مع	مع
		مكوعه ح ك	مكوعه ح ك	٧٢٤	١٢	لده	لده
٧١	٤	لاعه	الاغه	٧٢٤	١٣	سعی	سعی
٧١١	٨	لر صه	لر صه	٧٢٤	١٨	اخر بها	اخر بها
٧١٢	٩	موی	موی	٧٢٤	١٩	اکریکها	اکریکها
٧١٤	٨	موی سیرها	موی سیرها	٧٢٤	١٩	قوکان	قوکان
		موی قاع مکت	موی قاع مکت	٧٢٥	٢	الاجرہ	الاجرہ
٧٠٥	٢	هـ	هـ	٧٢٥	٢	وازارع	وازارع
٧١٥	١٢	هـ	هـ	٧٢٥	٢	الیبہ	الیبہ
٧١٥	١٤	هـ	هـ	٧٢٥	٨	العامی	العامی
٧١٥	١٤	اچاشر (٢) هـ	هـ	٧٢٥	١١	الادعی	الادعی
٧٢٠	٧	منجیل	منجیل	٧٢٥	٢٢	١٣٣٨	١٣٣٨

کتاب اعلاطہ ٹھکانہ الاول من کتاب الخلاف بمولانا تعالیٰ

فی شہر ربیع الاول ١٢٨٠ ہجری





Library of



Princeton University.

